

مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ
(الحديث)

المَهَلِكَةُ عَكْسِي

لشيخ الاسلام

برهان الدين ابى الحسن على بن ابى بكر افغانى الميرغينانى

المتوفى ٥٩٣ هـ

مع الدَّرَائِة

للعلامة ابى الفضل احمد بن على بن محمد العسقلانى

متوفى ٨٥٢ هـ

مع الحَاشِيَةِ

للعلامة محمد عبد الحمى الكنوى

متوفى ١٣٠٤ هـ

قد بذلنا جهودنا فى تصحيح هذا الكتاب عن الاغلاط
وان لا يتجاوز عن صفحة حواشيهما وتخريج احاديثها

مكتب رحمانى



اقرا سنتر غزنى سترپ اودو بازار لاهور
فون: 042-372242283-7221395

مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ
(المحدث)

المهدي

لشيخ الاسلام

برهان الدين ابى الحسن على بن ابى بكر فرغانى الميرغينانى

المتوفى ٥٩٣ هـ

الدراسة

للعامة ابى الفضل أحمد بن على بن محمد العشقلانى

متوفى ٨٥٢ هـ

مع الحاشية

للعامة محمد عبد الحميد الكنى

متوفى ١٣٠٤ هـ

قد بذلنا جهودنا فى تصحيح هذا الكتاب عن الاغلاط
وان لا يتجاوز عن صفحة حواشيهما وتخريج احاديثها

اقر اسنر غزنى سريث
اردو بازار - لاہور

مکتبہ رحمانیہ

اس کتاب کے جملہ حقوق کا پی رائٹ آفس میں رجسٹرڈ ہیں۔ اس کتاب کی کتابت، تدوین و ترویج اور کسی بھی طریقہ سے کاپی کرنا کا پی رائٹ ایکٹ ۱۹۶۲ کے تحت قابل تعزیر جرم ہے اور اسکی خلاف ورزی کرنے والے کے خلاف بطور رجسٹر کا پی رائٹ مالک (owner) قانونی کارروائی کی جائے گی۔

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حامداً ومصلياً اقول ان هذه رسالة مسماة بمقدمة الهداية تفيد البصيرة في ادراك مسائل الهداية نمتها متعوذاً من شرور العي والغي
محمد عبدالحی ابن النحرير الفخيم ذي الفضل الجلی مولانا الحافظ الحاج **محمد عبدالحلیم** الکنوی ادام الله الکريم فيضه العيم
حين الاقامة في بلدة حيدرآباد صانها الله عن الشر والفساد مستمسكاً بعروة من بلحظه الكفاية فأنه المنى من استظل بظل العناية سدت السنه
محظ فحال ارباب الدراية هو المستعان في البدايه والنهايه الوزير الجواد الاعظم والدستور الكريم الا فخم عالي الجناب النواب المستطاب
شجاع الدوله مختار الملك تراب علي خان بهادر سالار مجنك لا زال شمس جلاله بأزغة ويدجوده بأسطة اللهم
أيده كما أيده بحامد الدارين بحرمه آل النبي سيد الثقلين عليه وآله صلوات رب المشرقين ورب المغربين على ست هدايات تحوى المهمات تبصره
لقاصد التبصره والدراسات **هداية** في ترجمة مؤلف الهداية وذكر تصانيفه أعلم ان مؤلفها هو شيخ الاسلام الامام الهمام برهان الدين ابو
الحسن علي بن ابى بكر بن عبد الجليل بن الخليل بن ابى بكر الفرغانى المغيثانى من اولاد سيدنا ابى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه كان
متعبداً بأمره في العلوم فقيهاً اصولياً ثقة ناسكاً لقي المشائخ العظام وتبرك بانفاس الائمة الكرام تفقه على والده وعلى الشيخ الامام بهاء الدين
علي بن محمد بن اسمعيل الاسدي جابى المتوفى بسمرقند سنة خمس وثلثين وخمس مائة وكتب بعض اجدادى نقل عن خط علاء الدين نبيراهان
صاحب الهداية ولد عقيب صلوة العصر يوم الاثنين الثامن من رجب سنة احدى عشرة وخمس مائة ووفق لحج بيت الله ونزى مرة قبر
الرسول صلى الله عليه وسلم في سنة اربع واربعين وخمس مائة وتوفى ليلة الثلاثاء الرابع عشر من ذى الحجة سنة ثلث وتسعين وخمس
مائة كذا في كشف الظنون وقيل سنة ست وتسعين وخمس مائة ودفن في سمرقند وقد نقل ان في سمرقند تربة المحدثين دفن فيها نحو من
اربع مائة نفس كل منهم يقال له محد صنف وافق واخذ عنه الجرم الغفير ولما مات صاحب الهداية منعوا دفنه بها ودفن بقبرها كذا
قال الشامي في رد المحتار وله تأليفات منها كتاب مجموع النوازل وكتاب في الفرائض وكتاب التجنيس والمزيد وكتاب بداية المبتدئ وكتاب
كفاية المنتهى وكتاب الهداية ومناسك الحج أما بداية المبتدئ فقد جمع فيه بين مسائل مختصر القندوسى والجامع الصغير واختار فيه
ترتيب الجامع الصغير تبركاً بما اختاره الامام محمد بن الحسن وقال في مبدئها وعدا ولو وفقت لشرحها امره بكفاية المنتهى ثم وفق لشرحها
وامرهم بكفاية المنتهى وهو كتاب عزيز الوجود في ثنائين مجلد اكد في مفتاح السعادة ولما تبين فيه الاطناب وخشى ان يهجم منه الكتاب
شرح المتن ثانياً مختصراً احادياً نافعاً وافياً سماه بالهداية جمع فيه من عيون الرواية ومتون الدراية واقتصر بتأليفه ظهر يوم الاربعاء من ذى
القعدة سنة ثلث وسبعين وخمس مائة وهو مقبول بين الانام من الخواص والعوام وقد انشد الامام عماد الدين ابن شيخ الاسلام صاحب
الهداية في حقها كتاب الهداية يهدى الهدى الى حافظيه ويجلو العلى فلا نرمة واحفظه يا ذا الحجب فمن ناله نال اقصى المنى كذا
قال العلامة الهداد في حاشية الهداية ولغيره ان الهداية كالقران قد نسخت ما صنفوا قبلها في الشرع من كتب وهل هذا القبول الا بما
رأى ان صاحب الهداية بقى في تصنيفها ثلث عشرة سنة وكان صائماً في تلك المدة لا يفطر اصلاً وكان يجتهد ان لا يطلع على صومه احد فاذا
اتى خادمه بطعام يوم كان يقول له خله ورح فاذا اراح كان يطعمه احد الطلبة او غيرهم فاذا اتى الخادم ووجد الاناء فارغاً يظن انه اكله بنفسه
واول من قرء الهداية على مؤلفها شمس الائمة الكرمى كذا قال سعدى في حاشية العناية وقد اعتنى جم غفير من العلماء وجمع كثير من الفضلاء
بتحرير الحواشى والشروح على الهداية وبعض الشافعية طعنوا على صاحب الهداية بأنه اورد فيها الاحاديث التي ليست بتلك وهل هذا الا
بعدم الوقوف بجلالة قدره وعدم الاطلاع على فحامة علمه وقد خرج احاديث الشيخ محى الدين عبدالقادر بن محمد القرشى البصرى سماه
العناية بمعرفة احاديث الهداية وتوفى سنة خمس وسبعين وسبع مائة والشيخ علاء الدين وسماه الكفاية في معرفة احاديث الهداية والشيخ
جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعى سماه نصب الراية لاحاديث الهداية ولخصه احمد بن علي بن حجر العسقلانى المتوفى سنة ثنتين

فل هداية له مرغينان بفتح الميم وسكون التاء وكسر الغين المعجزة وتحية ونونين مدينة بفرغانة كذا قيل ١٢ منه له للمولى احمد
آفندى ابن مصطفى المعروف بطاش كبرى زيادة التوفى سنة اثنتين وستين وتسع مائة كذا في كشف الظنون ١٢ منه له كود كجعفر ناجي است بعجم ١٢ من
له خيلع بالفتح شهر يست بساحل درياى حبشه ١٢ من له عسقلان بالفتح شهر يست بشام وانراة الشام كويند ١٢ من

وخسين وثمان مائة وسماه الدراية في منتخب احاديث الهداية كذا في كشف الظنون هداية في عادات صاحب الهداية فيها أعلم ان له فيها ادبا وعادات لزوما او غلبة منها انه اذا قال رضي الله عنه يريد نفسه كذا قال الشيخ عبد الحق المحدث الدهلوي في مدارج النبوة وقال ابو السعدي ان صاحب الهداية اذا ذكر خاصة تصرفه يقول قال العبد الضعيف عفاعة الا ان بعض تلامذته بعد وفاته قدس سره غير هذه العبارة الى قال رضي الله عنه انتهى وانما لم يذكر نفسه بصيغة المتكلم تحريزا عن توهم الانانية وهذه من العادات المستمرة لسادات الفقهاء والمحدثين رحمهم الله تعالى ومنها ^{ان يؤخر دليل المذهب الذي هو المختار عنده كذا في النهاية في آخر كتاب ادب القاضي وفي العناية في باب البيع الفاسد وفي فتح القدير في كتاب الصرف وفي نتائج الافكار من عادة المصنف المستمرة ان يؤخر القوي عند ذكر الدالة على الاقوال المختلفة ليقع المؤخر بمنزلة الجواب عن المقدم وان كان قد مر القوي في الاكثر عند نقل الاقوال ومنها انه اذا قال مشائخي يريد به علماء ما وراء النهر من بخارى وسمرقند كذا في العناية ونقل في وقف النهر عن العلامة قاسم ان المراد بالمشائخي في الاصطلاح من لم يدر ك الامام ومنها انه اذا قال في ديارنا يريد به المدن التي وراء النهر كذا يفهم من فتح القدير ومنها انه يعبر عن الآية التي ذكرها فيما قبل بما تلونا وعن الدليل العقلي الذي ذكره فيما قبل بما روينا كذا في نتائج الافكار في كشف الرموز والاسرار وقلماء يقول اشارة اليه لما ذكرنا كذا يفهم من فتح القدير في كتاب الصرف وما يقول لما بينا مشيرا الى الكتاب والسنة والمعقول كذا يفهم من الكفاية في باب ما يوجب القصاص وما لا يوجبه وفي مفتاح السعادة انه يقول لما ذكرنا فيما هو اعم ويعبر عن قول الصحابي رضي الله تعالى عنه بالاثر وقد لا يفرق بين الخبر والاثر كذا في مفتاح السعادة ومنها انه يجعل كثيرا ما علة النص دليلا مستقلا عقليا على اصل المسألة افادة للفائدتين كذا في نتائج الافكار ومنها انه يعبر عن الدليل العقلي بالفقه ويقول والفقه فيه كذا كذا في مفتاح السعادة ومنها ان سماه يذكر الدليل العقلي بعد العقلي كانه يؤتى الى الله قال في نتائج الافكار داب المصنف انه يقول بعد ذكر دليل على مدعى وهذا لان الخ يريد به ذكر دليل لم يبعد ان ذكر دليل انيا ومنها انه حيث ذكر الاصل اراد به المبسوط للامام ابن عبد الله محمد بن الحسن الشيباني الحنفي كذا في شرح مولانا حميد الدين وقال في كشف الظنون الاصل الذي كان يستصحبه الامام ابو يوسف معه هو المؤلف المعروف بالمبسوط الذي هو اصل الشيباني الذي استمد منه الجامع الصغير وهو من رواية الامام ابن حنيفة نفسه وهو اصل الفقه ومنها انه حيث يذكر لفظ المختصر يريد به مختصر القدوري وحيث يذكر لفظ الكتاب يريد به مختصر القدوري ايضا كذا في كشف الظنون وشرح مولانا حميد الدين الا ان اكثر الشراح والمحققين حرروا في بعض المواضع ذيل لفظ الكتاب بتفسيره الجامع الصغير وفي بعضها بتفسيره مختصر القدوري وفي بعضها بتفسيره المتن ومنها انه يذكر لفظ قال اذا كانت المسألة مسألة القدوري والجامع الصغير وكانت مذكورة في البداية كذا في غاية البيان وفيها في فصل الاحكام الخشي انما يقول لفظ قال اذا كانت المسألة مذكورة في البداية مسند الفعل اما الى الامام محمد او الى القدوري وقال القاضي محمود العيني الهداية في الحقيقة شرح الجامع الصغير للامام محمد والقدوري وفي مفتاح السعادة يذكر لفظ قال في اول كل مسألة اذا كانت مسألة القدوري والجامع الصغير وكانت مذكورة في البداية وان كانت مذكورة في غيرهما لا يذكر قال وهكذا قال صاحب العناية وغيره اقول هذا بحسب الغالب والا قال صاحب الهداية في اوائل كتاب الاقرار قال وان قال له على او قبل الخ وقال في نتائج الافكار ان هذا القول قول الامام محمد في المبسوط وليس هذه المسألة في الجامع الصغير فتأمل ومنها انه اذا قال هذا الحديث محمول على المعنى الفلاني يريد به انه حمل على هذا المعنى اثمة الحديث واذا قال نحمله يريد به انه يحل على هذا المعنى ولم يحله اهل الحديث كذا في مفتاح السعادة ومنها انه لا يذكر الفاء في جواب اما اعتمادا على ظهور المعنى كذا في مفتاح السعادة والعبد الضعيف طالع كثير من النسخ المطبوعة والقرينة المصححة بالقلم فما وجد فيها هذا الا التزام بل قدياتي بها وقد لا ياتي ومنها انه اذا قال عند فلان يريد به انه مذهبه واذا قال عن فلان يريد به انه رواية عن فلان كذا في مفتاح السعادة وقال العيني في شرح الهداية كلمة عن تستعمل في غير ظاهر الرواية وقال ابن الهمام ان كلمة عند تدل على المذهب ومنها انه يسقط الواو في ان الوصلية كذا قيل قال صاحب الهداية في آخر فصل وكالة الرجلين واما المرتد فتصرفه في ماله ان كان نافذا الخ وشرحه في نتائج الافكار بقوله اي وان كان نافذا الخ والعبد الضعيف ما وجد هذا الالتزام في النسخ الصحيحة ومنها انه اذا تحقق نوع مخالفة بين عبارة القدوري وعبارة الجامع الصغير يصرح بلفظ الجامع الصغير كذا في مفتاح السعادة ومنها ان لفظ قالوا انما يستعمل فيما فيه اختلاف اذ حكم الاجماع يعلم باجراء اللفظ على اطلاقه بدونه كذا في النهاية في آخر كتاب الغصب ومنها انه يجيب السؤال المقدر ولا يصرح السؤال والجواب بقول فان قيل كذا قلنا كذا وامثاله الا في مواضع عديدة منها في آخر الاستثناء من كتاب الاقرار حيث قال فان قال قائل الاعطاء الخ فنقول قد يكون الخ ومنها في اول كتاب الحجر ومنها في آخر كتاب الاضحية}

٢ هداية له الفقهاء انما يستعملون لفظ المثل حيث يقولون وبشله كذا فيما اذا كانت المسألان متشابهتين بصورة ومختلفتين حكما كذا في النهاية قبيل كتاب الصرف ١٢ منه له لزين الدين الشيخ محمد افندي بن الحسن الشهير بقاضي مزادة الرومي المتوفى سنة ثلث عشر ومائة كذا قيل ١٢ منه له بخاريا كتب بالانف لانها عجمية والالف فيها لكثرة كما في لسان الفارسية مثل خوشا ويدا يعني سياوخوش وبسياو بد. له بفتح الواو على صيغة المعروف على تاويل قرأنا وسمعنا ونقلنا وقد قال بعضهم بضم الواو والتخفيف على صيغة مالم بسم فاعله على معنى القى الينا جماعة او اجازة او رواية او نحوها اي نقل الينا ولو كان في آخره هاء فلا يقرؤن الاعلى صيغة المعروف وهذا هو الظاهر من حيث العربية والمعنى ١٢ منه له شيبان نام قبيله ايس ١٢ كذا اللغات له وقال عبد الغفور الازهرى في جاشيته على الهداية الظاهر من لفظ الكتاب اذا اطلق هو القدوري انتهى ١٢ منه له وقال صاحب الهداية في كتاب الحدود في باب الوطى الذي يوجب الحد والذي لا يوجب قال الوطى الموجب للحد الخ وهذا القول ليس في مختصر القدوري ولا في الجامع الصغير فاسند الفعل الي نفسه ١٢ منه.

ومنها في كتاب الرهن في آخر باب الرهن الذي يوضع على يد العدل ومنها انه اذا اورد النظر في مسألة ثم اورد ان يشير فيشير الى النظر باسم الاشارة الذي يستعمل للبعيد ويشير الى تلك المسألة التي اورد لها النظر بالذي يستعمل للتقريب كذا في مفتاح السعادة ومنها انه اذا قال والتخريج كذا يريد به تخريج نفسه وينسب تخريج غيره الى صاحبه كذا في الفتاوى الخيرية للعلامة الخطيب خير الدين بن الخطيب تاج الدين الياس مزادة هداية في ذكر بعض المسامحات التي وقعت في النصف الاخير من الهداية ومنها ما قال في المسائل المنشورة من كتاب البيوع لقوله عليه السلام في ذلك الحديث فاعلمهم ان لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين انتهى هذه الاشارة وقعت سهوا من قلم الناسخ قال الزيلعي لم اعرف الحديث الذي اشار اليه المصنف ولم يتقدم في هذا المعنى الاحاديث معاذ وهو في كتاب الزكوة وحديث بريدة وهو في كتاب السير وليس فيهما ذلك انتهى ومنها ما قال في كتاب الكفالة في آخر فصل الضمان والشافعي الحق الثاني بالاول وابو يوسف فيما يروى عنه الحق الاول بالثاني انتهى في الكفاية تبعا لما في النهاية هذا ليس بصحيح بل الصحيح عكسه وهو ان يقال والشافعي الحق الاول بالثاني وابو يوسف فيما يروى عنه الحق الثاني بالاول انتهى وفي فتح القدير ان هذا سهوا من الكاتب ومنها ما قال في كتاب القسمة في باب دعوى الغلط في القسمة والاحتقاق فيها في فصل بيان الاستحقاق وهكذا ذكر في الاسرار هذا من المسامحات فلنضع المسألة في الاسرار في استحقاق بعض شائع وهذا الكلام في استحقاق بعض عين كذا في الكفاية ومنها ما قال في كتاب الذبائح فانه اى الحلقوم مجرى العلف والماء والرئى مجرى النفس هذا ليس بجيد والحق عكسه فان الحلقوم مجرى النفس والرئى مجرى العلف والماء والرئى مجرى النفس هذا ليس بجيد والحق عكسه فان عظم الرقبة نسبة صاحب النهاية الى السهو وقال هو خيط ابيض في جوف عظم الرقبة يمتد الى الصلب ومنها ما قال في كتاب الديات في فصل بعد فضل الشجاعة وقال ومن فرو الحسن الخ هذه التركيب غير جائز ولو قال وقالاهما ومن فرو الحسن الخ كان صوابا كذا في العناية ومنها ما قال في كتاب الوصايا في آخر باب العتق في مرض الموت فعندة الودعة اقوى وعنداهما سواء اقول هذا من المسامحات فان الكبار القدماء ذكر الخلاف على العكس فالفقيه ابو الليث السمرقندي في كتاب مختلف الرواية والقدير في كتاب التقريب وفخر الاسلام في شرح الجامع الصغير والصدور الشهيد في شرح الجامع الصغير والامام نجم الدين ابو جعفر عمر النسي في كتاب الحصر وغيرهم قالوا ان عندهم الودعة اقوى وعنداهما سواء والتفصيل في غاية البيان ومنها ما قال في كتاب الوصايا في الفصل الثاني لباب العتق في مرض الموت وهو قول محمد اقول لعل المصنف وجد رواية والا فالدور في شرح مختصر الكرخي وشمس الائمة اليه في الكفاية وصاحب التحفة والشيخ ابونصر في شرح الاقطع جعلوا قول محمد تقديم الزكوة على الحج كذا في غاية البيان ومنها ما قال في كتاب الوصايا في باب الوصية للاقارب وغيرهم لما روى ان النبي عليه السلام لما تزوج صفية الخ هذا من المسامحات والصواب جويرية كذا يفهم من رواية ابى داود وغيره هداية في بيان ما هو المراد من ظاهر الرواية اعلم ان كتب ظاهر الرواية السماع بالاصول هي الكتب الستة للامام محمد بن الحسن الشيباني المبسوط والزيادات والجامع الصغير والسير الكبير والسير الكبير كذا في كشف الظنون ومراد المحتار وانما سميت بظاهر الرواية لانها رويت عنه بروايات الثقات فهي ثابتة عنه اما متواترة او مشهورة كذا قال الشامي وفي البحر ان كتب ظاهر الرواية كتب ستة وبعضهم لم يعد السير الصغير منها فبحر كتب ظاهر الرواية خمسة كذا اورد في تعليق الانوار حاشية الدر المختار لعبد المولى الدمي اطي وبعضهم لم يعد منها السير بقسميه كذا قال الطحطاوى فظاهر الرواية هي الكتب الاربعة كذا قال مؤيد مزادة وفي نتائج الافكار المراد بظاهر الرواية عند الفقهاء رواية الجامعين والزيادات والمبسوط والمراد بغير ظاهر الرواية عندهم رواية غيرها وهذا مع كونه شائعا فيما بينهم مذكور في مواضع شتى انتهى وفي العناية المراد بالاصول الجامعان والزيادات والمبسوط ويعبر عنها بظاهر الرواية انتهى وقال في مفتاح السعادة انهم يعبرون عن المبسوط والزيادات والجامعين برواية الاصول ومن المبسوط والجامع الصغير والسير الكبير بظاهر الرواية ومشهور الرواية وقال السيد السند الشريف في الاصطلاحات ظاهر المذهب وظاهر الرواية المراد بهما ما في المبسوط والجامع الكبير والجامع الصغير والسير الكبير وقال بعض العلماء ان ظاهر الرواية هي المبسوط والزيادات والمحيط وفيه نظر اما اولاً فبان يخالف ما قال هو في موضع اخر ظاهر الرواية هي الرواية المذكورة في الجامع الصغير والجامع الكبير والزيادات والسير تصانيف محمد واما تصانيفه الاخرى كالمبسوط وغيرها فيطلق على ما فيها غير ظاهر الرواية انتهى واما ثانياً فبان المحيط ليس من ظاهر الرواية عند احد ولا يستبعد امثال هذا الخطا عنم فانهم قال في حاشيته يجرى الربا بين المعدودين كما يجرى بين الموتين انتهى واما النوادر في المسائل المروية لا في كتب ظاهر الرواية كالتريات هي مسائل جمعها محمد حين كان قاضيا بالرقبة بفقر الرأى المهمة وتشديد العقاب مدينة على جانب القرات رواها عنه محمد بن سماعة والكيسانيات هي مسائل املاها محمد على ابى عمر سليمان بن شعيب الكيسان نسبة الى كيسان بفقر الكاف فنسبت اليه كذا قال الطحطاوى وفي مفتاح السعادة ان الكيسانيات جمعها الرجل يسمى كيسان والها رويات هي مسائل جمعها محمد في من هارون الرشيد كذا قال الطحطاوى وفي مفتاح السعادة ان الها رويات مسائل جمعها الرجل مسمى بهارون والجرانيات هي مسائل جمعها محمد بجران كذا قال الطحطاوى في حاشية مراقى الفلاح شرح نور الايضاح وانما قيل لها غير ظاهر الرواية لانها لم ترو عن محمد بروايات ظاهرة ثابتة صحيحة كالكتب الاولى ومنها كتب الامالى المروية عن ابى يوسف والامالى جمع املاء وهو ما يقوله العالم بما فتح الله عليه من

ظهر قلبه ويكتبه التلامذة وكان ذلك عادة السلف كذا قال الشامي ثم اعلم ان الامام محمد بن الحسن الملقب بالبسط وسماه بالاصل واملاها على اصحابها ونسخ الميسر المروى عنه متعددة^١ اظهرها واشهرها ميسر ابي سليمان الجوزجاني وشرح الميسر جماعة كثيرة كشيخ الاسلام المعروف بخواهر زيادة وشمس الايمة الحلواني وغيرهما وصنفوا الشروح محتاطة بكلام الامام محمد من غير تمييز لكلامه كما فعل شراح الجامع الصغير كشيخ الاسلام علي بن ابي طالب وقاضي خان فحيث يقال ذكره قاضي خان في الجامع الصغير يراد به شرحه وحيث وقع في الخلاصة نسخة شيخ الاسلام وغيره فالمراد شروحه وروى ان الشافعي استحس ميسر محمد وحفظه واسلم حكيم من اهل الكتاب بسبب مطالعته وقال هذا كتاب محمد بن الاصفهاني كيف كتاب محمد بن الاكبر كذا في كشف الظنون ثم بعدة صنف الجامع الصغير ولم يرتب مسائله وانما ترتيبه ابو عبد الله الحسن بن احمد الزعفراني الفقيه الحنفي كذا قال قاضي خان في شرحه للجامع الصغير وهو كتاب يشتمل على الف وخمس مائة واثنين وثلاثين مسألة كذا قال البزدوي وجمع فيه ما رواه له ابو يوسف عن ابي حنيفة وابو يوسف مع جلالة قدره كان لا يفارق هذا الكتاب لا في حضر ولا في سفر وكان في الزمان القديم لا يقلد احداً القضاة الا اذا حفظ الجامع الصغير وقد شرحه جماعة ثم بعدة صنف الجامع الكبير قال الشيخ اكمل الدين هو كاسم لجلال مسائل الفقه جامع كبير قد اشتمل على عيون الرضا ومتون الدرر ايات وجمع فيه ما رواه له ابو حنيفة وكان من عادات الملك المعظم عيسى بن ابي بكر الارباعي صاحب الشام ان يعطى مائة دينار لمن يحفظ الجامع الكبير وخمسين ديناراً لمن يحفظ الجامع الصغير واعتنى بشرحه الجهر الغفير ثم بعدة صنف الزيادات وانما سمي به لانه كان يختلف الى ابي يوسف وكان يكتب من اماليه فجري على لسان ابي يوسف ان محمد بن ابي شريك عليه تخريج هذه المسائل فبلغه فبناها مفرعاً على مسألة باباً وسماه الزيادات اي زيادة على ما املاه ابو يوسف وقيل انما سمي به لانه لما فرغ من تصنيف الجامع الكبير تذكر فروغاً لم يذكرها في الكبير فصنفه ثم تذكر فروغاً اخيراً وصنف كتاباً اخر سماه زيادات الزيادات كذا قال قاضي خان وقد شرحه الكثيرون ثم صنف بعدة السير الصغير ووقع بيد الاوغاضي امام اهل الشام فقال لمن هذا الكتاب فقل لمحمد العراقي فقال ما لاهل العراق والتصنيف في هذا الباب فانه لا علم لهم بالسير فبلغ ذلك محمداً فصنف بعد ذلك السير الكبير فلما نظر فيه الاوغاضي فقال لولا ما ضمنه من الاحاديث لقلت انه يضع العلم من نفسه ثم امر محمد ان يكتب هذا الكتاب في ستين دفتر او ان يحل الى الخليفة فاعجبه وعدة من مفاخر ايامه وهو اخر مصنفاته في الفقه بعد انصاره من العراق ولهذا المروية عنه ابو حنيفة ولم يذكر اسم ابي يوسف في شيء منه لانه صنفه بعد ما استحسكت النفرة بينهما وكليهما احتاج الى رواية عنه قال اخبرني الثقة وهذا كله من كشف الظنون وقال الطحطاوي ان كل تاليف لمحمد بن يوسف بالصغير فهو من روايته عن ابو يوسف عن الامام وما وصفه بالكبير فروايت عن الامام بلا واسطة هداية في ترجمة بعض المذكورين في النصف الاخير من الهداية على حسب ما تيسر من صفاتهم واحوالهم وقد التزم في ذكر عنايتهم ما عتقوا به صاحبها من علم او كنية او لقب او نسبة واخرها على ترتيب حروف الهجاء تهجيلاً على الطلاب انه الميسر لصحاب حروف الالف ابو اسيد بنهم اوله كذا قال ابن حجر هو مالك بن سبيعة بن البدان بفتح الموحدة والهملة بعدها نون هو صاحب ساعدتي شهد بدنه او غيرها مات سنة ثنتين كذا في الترمذي وقال الواقدي سنة ثلث وخمسين وقال المدائني مات سنة ستين قيل وهو اخر من مات من البدريين ابو بكر هو عبد الله بن ابي قحافة عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة بن كعب بن النضر بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نضر بن معد بن عدنان بن ابي طالب رضي الله عنه ان قال ان الله هو الذي سمي ابا بكر عتيقاً على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت عائشة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابوبكر عتيق الله من النار قال الذهبي قال عمرة اسلم وله اربعون الف دينار وروى ابو نعيم في الحلية بسنده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا له فقال اللهم اجعل ابا بكر معي في درجتي يوم القيمة فاجاب الله اليه ان الله قد استجاب لك تولى الخلافة بعد النبي صلى الله عليه وسلم سنتين وشيئاً وكان قليل الاعتياد بالرواية توفي يوم الاثنين في جمادى الاولى وقال العلاء الشعراني في الثاني والعشرين من جمادى الآخرة سنة ثلث عشرة من الهجرة وهو ابن ثلث وستين سنة وصلى عليه عمر بن الخطاب ودفن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة ابنته عائشة رضي الله تعالى عنهم ولعنهم ما قيل له مفخر في الغار حياً ومفخر له في النثر في مضجع خير مضجع ابو بكر محمد بن الفضل الكماري فقيه من الاجلة قال في غاية البيان الكماري بضم الكاف وتخفيف الميم بعدها الالف وبعدها الراء المكسورة وفي اخرها ياء ساكنة اسم قرية بين نهرى ابو جعفر هو البلخي الهندى وان كان يامراً في الفقه شيخ زمان يقال له ابو حنيفة الاصفهاني توفي ببغداد سنة اثنين وستين وثلاث مائة كذا قال الامام اليافعي ابو حنيفة هو النعمان بن ثابت بن زياد بن زبارة المعجزة وفتح الطاء المهملة وقيل بفتح حين كذا في تعاليق الانوار على الدر المختار ابن مائة الامام الفقيه الكوفي وفتحته نوطى من اهل كابل وقيل من اهل بابل وقيل من اهل الغبار وقيل من اهل ترمذ وهو الذي من الرق فاعتق مولاه من بني تيم الله وولده ثابت على الاسلام

له جوزجان مدينة بخارى سان مما يلي بلخ كذا قال العيني في شرح الهداية ١٢ -

وهذه هداية له بنو ساعدة كثره است اخبر به ١٢ من له وانما كنى باني بكر لا بتكلمه بالفضائل الدينية العلمية والعملية ولم يعلم ان النبي صلى الله عليه واله وسلم كناه بذلك او غيره كذا قال محمد الزرقاني في شرح المواهب اللدنية ١٢ منه ١٢ اي محمد بن احمد ١٢ ١٢ نسبة الى حمزة هذ وان بفتح الدال وكسر الهاء وضم الدال الثانية محلة ببلخ ١٢ منه ١٢ هو ابن محمد بن عبد الله بن علي اليمني ١٢ - ١٢ انبار بالكردية مست ببلخ وشهر رست عراق ١٢

وقيل انه النعمان بن ثابت بن النعمان بن المرزبان من ابناء فارس من الاحرار وما وقع عليه راق والنعمان بن المرزبان ابوثابت هو الذي اهدى الى علي بن ابي طالب رضي الله عنه الفالوذج في يوم مهرجان فقال علي مهران كل يوم كذا قال الخطيب في تاريخه وذهب ثابت الى علي بن ابي طالب وهو صغير فدعاه بالبركة فيه وفي ذريته ونقل في مفتاح السعادة ان ثابت توفي وتزوج ام الامام جعفر الصادق وكان الامام صغيرا وتربى في حجر الامام جعفر الصادق وهذه منقبة عظيمة وقال ابن خلكان ادرك الامام اربعة من الصحابة وهم انس بن مالك بالبصرة وعبد الله بن ابي اوفى بالكوفة وسهل بن سعد الساعدي بالمدينة وابو الطفيل عامر بن واثلة بمكة ولم يلق احدا منهم ولا اخذ عنه وقال ابن حجر انه راوى عن ابن ابي اوفى حديثا واحدا وذكر الخطيب في تاريخ بغداد انه راى النيسابوري مالك بن ماله رضي الله عنه وقال ابن حجر قد صح كما قال الذهبي انه راى وهو صغير وفي رواية قال رايت مرارا وكان يخضب بالحمرة وجاء من طريق انه راى عن احاديث ثلثة وثابت العيني سماعه لجماعة من الصحابة وراى عليه الشيخ الحافظ قاسم الحنفي وقيل انه ادرك بالسنة نحو عشرين صحابيا وان لم يلق كلهم وقال الخوارزمي في مسند الامام اتفق العلماء على انه راوى عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة او سبعة او ثمانية على اختلاف الروايات ونقل على القاري في شرح شرح النخبة عن السخاوي ان المعتمد ان لا رواية للامام عن احد من الصحابة لصغره في زمن ادراكه اياهم وكان هو زاهدا عابدا ورعا تقيا كثير الخشوع كثير الصمت دائم التضرع الى الله تعالى صاحب الكرامات وقد عدا مشايخه قبله اربعة الاف شيخ كذا في مفتاح السعادة وذكر الخطيب في تاريخه وغيره ان ابا حنيفة راى في المنام كانه ينش قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ويجمع عظامه الى صدره فبعث من سأل محمد بن سيرين فقال ابن سيرين صاحب هذه الرواية علمنا لم يسبق اليه احد قبله قال الشافعي قيل لمالك هل رايت ابا حنيفة فقال نعم رايت رجلا لو كلمك في هذه السامرة ان يجعلها ذبيها لقام بحجته وراوى حرمله بن يحيى عن الشافعي انه قال من اراد ان يتبحر في الفقه فهو عيال على ابي حنيفة وراوى الربيع عن الشافعي الناس عيال في الفقه على ابي حنيفة وراوى ابو عبيد عن الشافعي يقول من اراد ان يعرف الفقه فيلزم ابا حنيفة واصحابه كذا في تعاليق الانوار وقال يحيى بن معين الفقه فقه ابي حنيفة على هذا ادركت الناس وقال ابن المبارك قلت لسفيان الثوري يا عبد الله ما ابعد ابا حنيفة عن الغيبة ما سمعته يقتاب عداؤه قط فقال هو اعقل من ان يسلط على حسناته ما يذهبها وراوى ان حج خمسا وخمسين حجة وان صلى صلوة الفجر بوضوء العشاء اربعين سنة وكان غالباً يقرأ جميع القرآن في الليل في ركعة واحدة وكان يسمع بكاء في الليل حتى يرجه جيرانه وقال الشعراني في الطبقات قال عبد الله بن المبارك بلغنا عن ابي حنيفة ان صلى الصلوات الخمس اربعين سنة بوضوء واحد وكان نومه حاسبا ينام لحظة بين الظهر والعصر وفي الشتاء ينام لحظة من اول الليل وقال الحسن بن عمار لما تولى غسل ابي حنيفة رحل الله وغفر لك لم تقطر منذ ثلاثين سنة ولم تتوسد يمينك في الليل منذ اربعين سنة قال ابن خلكان فشل هذا الامام لا يشك في دينه ولا في ورعه وتحفظه وبعض من العلماء السابقين الذين لهم تعصب لا يبالون بالطعن على الائمة كالخطيب طعن على ابي حنيفة والامام احمد وكان بن الجوزي فانه تابع الخطيب في الطعن على ابي حنيفة وقال سبطه ليس العجب من الخطيب فانه طعن في جماعة من العلماء انما العجب من الجد كيف سلك اسلوبه وكان نعيم فانه لم يذكر ابا حنيفة في الحلية وذكر من دونه علما وزهدا قال ابن حجر في بعض رسائله ان الطعن ان كان من غير اقران الامام فهو مقلد لما قاله او كتبه اعداؤه وان كان من اقرانه فلا يعتد به لان قول الاقران بعضهم في بعض غير مقبول كما صرح به الذهبي قال ولا سيما اذا الاحر انه لعداوة المذهب اذ الحسد لا يتجاول منه الا من عصه الله تعالى وقال التاج السبكي ينبغي لك ان تسلك سبيل الادب مع الائمة الماضين فايالك ثم اياك ان تصغي الى ما اتفق بين ابي حنيفة وسفيان الثوري وقال الغزالي اما ابو حنيفة فلقد كان ايضا عابدا زاهدا عارفا بالله تعالى خائفا منه مريدا وجه الله تعالى بعلمه والعجب من مقلدي الامام الشافعي كيف يطعنون اماما كان يتأدب معه الامام الشافعي هل هذا الاطعن امام مذهب قال الشعراني في الميزان لو انصف المقلدون للامام مالك والشافعي لم يضعف احد منهم قولا من اقوال ابي حنيفة بعد ان سمعوا مدح ابيته لم يكن من التنويه برفعة مقامه الاكون الامام الشافعي ترك القنوت في الصبح لما صلى عند قبر الامام ابي حنيفة لكان فيه كفاية في لزوم ادب مقلديه معه وقد انكشف لبعض اصحاب الكشف كالامام الشعراني وغيره ان مذهب الامام ابي حنيفة اخر المذاهب انقطاعا كما هو قول المذاهب المدونة وما في الدار المختار من انه يحكم بمذهب عيسى عليه السلام فهو امر لا دليل عليه قال الحافظ السيوطي ان ما يقال ان عيسى يحكم بمذهب من المذاهب الاربعة باطل لا اصل له وكيف يظن نبي ان يقلد مجتهدا بل انما يحكم بالاجتهاد او بما كان يعلمه قبل من شريعتنا بالوحي او بما تعلمه منها وهو في السماء او انه ينظر في القرآن فيفهم منه فاتفق معه على القاري وقال انه امر لا اصل له ولا منع من ان ينزل على عيسى عليه السلام وحى فانه ليس دليل قاطع على ان لا ينزل الوحي بعد نبينا صلى الله عليه وسلم نعم انه لا نبي بعد نبينا صلى الله عليه وسلم انتهى ملخصا وكذا من اختراعات الحنفية الجهلة ان الخضر عليه السلام تعلم من ابي حنيفة ثلاثين سنة في حياته وبعد موته من قبرة قال علي القاري اما ترى ان الخضر عبدا من عباد الله قال تعالى في شأنه اتيناه رحمة من عندنا وعلما من لدنا علما وكان قد علم موسى عليه السلام فكيف يكون من جملة تلاميذ ابي حنيفة وكذا من الافتراءات ان

له اي ابوبكر احمد بن علي ١٢ هـ هو القاضي ابو العباس شمس الدين احمد بن محمد بن ابراهيم بن ابي بكر بن خلكان الشافعي ١٢ هـ اي محمد بن محمود ١٢ هـ هو الشيخ الامام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي المصري ١٢ هـ ثور يدر قبيله ايسر از مضرة منتهى الارباب ١٢ هـ اي الحافظ يوسف ١٢ هـ السبك بضم السين قرية من قرى مصر كذا قيل ١٢ هـ اي حجة الاسلام الامام ابو حامد ١٢ هـ هو جلال الدين عبد الرحمن و السيوطي بضم السين ويقال ١ سيوطي بضم الهمزة وفي القاموس يقال سيوط و ١ سيوط بالضم فيها مدينة بالصعيد كذا قال سليمان الجلي ١٢ هـ

الامام المهدي يقلد ابا حنيفة قال علي القاري انه مجتهد مطلق لا يجوز له التقليد وقال الشيخ ابن العربي ان المهدي يحرم عليه القياس وما يحكم هو الاباء يلقى اليه الملك من عند الله تعالى الذي بعث الله تعالى ليسدده وعلى كل تقدير فكيف يقلد ابا حنيفة وقد اوردوا في مناقب ابي حنيفة احاديث منها انه عليه الصلوة والسلام قال ان ادم اقتخر بي وانا اقتخر بابي حنيفة من امني اسمه نعمان وكنيته ابو حنيفة هو سراج امني وروى انه عليه الصلوة والسلام ان سائر الانبياء يقتخرون بي وانا اقتخر بابي حنيفة من احبه فقد احبني ومن ابغضه فقد ابغضني كذا اورد في الدر المختار ناقلا عن التقدمة شرح مقدمة ابي الليث واورد القاضي ابو البقاء ابن الضياء المكي في الضياء المعنوي شرح مقدمة الغزنوي حديثا اخر لفظه من رواية ابي هريرة في امني سراج امني ابو حنيفة هو سراج امني هو سراج امني وقال ابن الجوزي ان هذه الاخبار موضوعة واتفق معه الحافظ الذهبي والحافظ السيوطي والحافظ ابن حجر العسقلاني والشيخ قاسم الحنفي وشأن ابي حنيفة ارفع من ان يثبت له فضل بمثل هذه الاحاديث الموضوعة ويكفي في اثبات علو درجته الاحاديث الصحيحة منها ما رواه الشيخان عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم وضع يده على سلمان فقال لو كان الايمان عند الثريا لثاله رجال من هؤلاء وقوله من هؤلاء جمع اسم الاشارة والمشارة اليه سلمان وحده على ارادة الجنس ويحتمل ان يراد بهم اهل العجم كلهم وقد كانت جد ابي حنيفة من فارس وقال الحافظ السيوطي هذا الحديث الذي رواه الشيخان اصل صحيح يعتمد عليه في الاشارة الى ابي حنيفة وقال العلامة الشامي صاحب السيرة تلميذ الحافظ السيوطي ما جزم به شيخنا من ان ابا حنيفة هو المراد من هذا الحديث ظاهرا لا شك فيه لانه لم يبلغ من ابناء فارس في العلم مبلغه احدا وقال الشامي واما سلمان الفارسي فهو وان كان افضل من ابي حنيفة من حيث الصفة لكنه لم يكن في العلم والاجتهاد ونشر الدين وقد ورن احكامه كابي حنيفة وقد يوجد في المفضول ما لا يوجد في الفاضل ومنها ما اوردته العلامة ابن حجر المكي من انه عليه الصلوة والسلام قال ترفع نبيمة الدنيا سنة خمسين ومائة وقد قال شمس الائمة الكردي ان هذا الحديث محمول على ابي حنيفة لانه مات في تلك السنة وقال ابن عبد البر لا تتكلم في ابي حنيفة بسوء ولا تصدقن احدا في القبول فيه فاني والله ما رأيته افضل ولا اوسع ولا افقه منه وكان يزيد بن هبيرة امير العراقيين اراد ان يلى القضاء بالكوفة ايام مروان بن محمد اخر ملوك بني امية فابى عليه فضربه مائة سوط بعشرة ايام كل يوم عشرة اسواط وهو على الامتناع فلما راي ذلك خلى سبيله ونقله ابو جعفر المنصور من الكوفة الى بغداد واراد ان يوليئه قضاء القضاة فابى فحلف عليه ليفعلن وحلف ابو حنيفة ان لا يفعل وجري بينهما كلام واستقر الامام على الامتناع فامر به الى الحبس ونقل ان الامام قال ان لا اصلح للقضاء فقال له المنصور كذبت انت فقال له الامام كيف يحل لك ان تولى قاضيا من هو كذاب وحكى الخطيب ايضا في بعض الروايات ان المنصور جعله قاضيا جبر او تولى الامام القضاء يومين وبعد اليومين اشكى الامام فمرض ستة ايام ثم مات وكانت ولادته سنة ثمانين من الهجرة بالكوفة كذا قال ابن حجر وقيل سنة احدى وسبعين قيل سنة سبعين وقيل سنة احدى وستين وتوفي في رجب وقيل في شعبان سنة خمسين ومائة وقيل ثلاث وخمسين ببغداد في السجن قيل انه لم يمت في السجن وقيل انه دفع اليه قدح فيه سم فامتنع وقال لا اعين على قتل نفسي فصب في فيه قهرا وقيل ان ذلك بحضرة المنصور ومات منه وصلى عليه الحسن بن عمارة وحضر من صلى عليه مقدار خمسين الفا وجاء المنصور فصلى على قبره وكان الناس يصلون على قبره الى عشرين يوما كذا في مفتاح السعادة ودفن في بغداد وقبره هناك يزاوره ان الامام لما احس بالموت سجد فمات وهو ساجد رضى الله تعالى عنه وعن تابعيه ابو حفص الكبير هو احمد بن حفص اخذ عن محمد بن الحسن ووفاته سنة سبع عشر ومائتين كذا قال العيني وله اصحاب كثيرة ببخارى كان في زمن محمد بن اسمعيل البخاري صاحب الصحيح كذا قيل وابنه عبد الله معروف بابي حفص الصغير ابو خازم بالخاء المعجمة كذا في المغرب اسمه عبد الحميد بن عبد العزيز كان قاضيا حنفيا اصله من البصرة وسكن بغداد كان ثقة ورعا عالما بفنون علم الحساب والفرائض حاذقا في عمل المحاضر والسجلات وقد كان اخذ العلم عن هلال بن يحيى البصري وولى قضاء الكوفة وغيرهاتوفي في الجهادي الاولى سنة اثنتين وتسعين ومائتين كذا قال في غاية البيان ابو سليمان بن سليمان الجوزي جاني اخذ الفقه عن محمد بن الحسن عرض عليه المأمون القضاء فاستعفى فعفى له وله كتب السير الصغير وكتاب الصلوة واصل محمد بن الحسن المتعارف في ديار الروم رواية عنه كذا في مفتاح السعادة ووفاته بعد المائتين من الهجرة كذا قال العيني ابو عبيدة بن الجراح هو عامر بن عبد الله بن الجراح القرشي القهري اسلم قديما وشهد بدر او المشاهد كلها وهو احد العشرة المبشرة وامين الامة وكان احب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ابي بكر وعمر كذا روى عن ام المؤمنين عائشة ومناقبه كثيرة مات في طاعون عمواس سنة ثمان وعشر وهو ابن ثمان وخمسين سنة ابو عبيدة معمر بن المثنى هوثبي نسبة الى تميم قرشي كان مولا هم البصري النحوي اللغوي وقد روى عن الخوارج وكان هو من اتباع التابعين وكان يبغض العرب ولا يزال يصنف حتى بلغ تصانيفه مائتين مات بالبصرة سنة ثمان ومائتين وقيل بعد ذلك وقد قارب المائة كذا في التقریب وقال ابن خلكان انه كان لا يرضى من لسانه احدا ولا يسلم احدا من لسانه لاشريف ولا غيره ولذا المامات لم يحضر جنازته احد ابو عصمة ثوب بن ابي مريم المروزي لقب بالجامع لانه اول من جمع فقه ابي حنيفة وقيل لانه كان له اربع مجالس مجلس للاثر ومجلس لا قاويل ابي حنيفة ومجلس للنحو ومجلس للشعر قال ابن حجر كذا يوه في

له هكذا في بعض الكتب وسماه الذهبي وغيره بمحمد بن احمد وكناه بابي عبد الله ١٢ منه - له طاعون عمواس بالكسر والفتح نخستين طاعون كه در اسلام بشام پیداشد ١٢ من كه مرويا لفته شهرست بفارس ونسبت بسوى ان مروزي ياديت نداء معجبه برغير قياس ١٢ من

الحديث وقال ابن المبارك كان يضع مات سنة ثلث وسبعين ومائة وكان على قضاء مرو ولا في جعفر المنصور كما في مفتاح السعادة وقال في غاية البيان ان ابا عصمة المروزي هو سعد بن معاذ المروزي تلميذ ابراهيم بن يوسف وهو تلميذ ابي يوسف القاضي ابو الليث هو الفقيه الامام نصر بن محمد المروقي الحنفي كان من معتمدي الحنفية وله شرح على الجامع الصغير وعلى الجامع الكبير وله بستان وتصانيف اخرى توفي سنة ثلث وسبعين وثلث مائة وقيل خمس وسبعين وثلث مائة وقيل غير ذلك ابو منصور الماتريدي هو محمد بن محمد وكان شيخ الحنفية في علم الكلام ينتمي سلسلة تلمذة الى ابي حنيفة بثلث وسائط وما تريد قرية من قري سمقند توفي سنة اثنتين وثلث مائة كذا قيل ابو هوسبي الاشعري هو عبد الله بن قيس بن سليم بن خضار بقصر الحاء المهملية وتشديد الضاد المعجزة كذا في التقریب صحابي جليل حضر المدينة المنورة بعد فتح خيبر واستعمله صلى الله عليه وسلم على زبيد وعدن واستعمله عمر على البصرة وولي الكوفة من عثمان كان حسن الصوت قصيرا خفيف اللحم كذا قال الذهبي مات سنة اثنين واربعين وقال الامام اليافعي سنة اربع واربعين وقال الهيثم بن عمار مات سنة خمسين وقيل سنة احدى وخمسين وعن المدائني سنة ثلث وخمسين قيل بالكوفة وقيل بمكة والاشعري نسبة الى اشعر وهو نيت بن ادو وانما قيل له اشعر لان امه ولدته والشعر على بدنه كذا قال ابن خلكان ابو هريزة كانت له هرة صغيرة كذا قال الشعراني اسلم في السنة السابعة كذا قال الامام اليافعي وهو صحابي دوسي جليل القدر حافظ الصحابة ثبت سكن الصفة واستوطنها طول عمر النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينتقل عنها وكان هو عريف من سكن الصفة ومن نزلها وكان النبي صلى الله عليه وسلم اذا اراد ان يجمع اهل الصفة لطعام حضرة تقدم الى ابي هريزة ليدعوهم لمعرفتهم بهم وبمنان لهم و مراتبهم وكان هو اصبر على الفقر الشديد معرضا عن مخالطة الاغنياء فقيها قائما بالليل وصائما بالنهار قال الذهبي يقال روى عنه ثمان مائة نفس واختلف في اسمه واسم ابيه فقيل عبد الرحمن بن صخر وقيل ابن غنم وقيل عبد الله بن عائذ وقيل ابن عامر وقيل ابن عمر وقيل عامر بن عبد شمس وقيل ابن عمير قيل سعيد بن الحارث وقيل عبد شمس واختاره ابو نعيم في الحلية وقال ابن حجر ذهب الاكثرون الى الاول ويقطع بان عبد شمس غير بعد ان اسلم تولي امرة المدينة في ايام معاوية وتحل يوما خزيمة حطب على ظهره وقال طبري قوالا امير وروى عنه انه كان يصلي خلف على رضى الله عنه وياكل من سباط معاوية ويعتزل القتال فسل عن ذلك فقال الصلوة خلف على افضل وسباط معاوية احسن وترك القتال اسلم فهلكه احك كذا قال الامام اليافعي توفي سنة سبع وقيل سنة ثمان وقيل تسع وخمسين وهو ابن ثمان وسبعين سنة ابو يوسف هو الامام القاضي يعقوب بن ابراهيم بن حبيب من اولاد سعد بن حبة الانصاري وهو واحد الصحابة رضى الله عنهم ومشهور في الانصار بامه وهي حبة بنت مالك من بني عمر بن عوف وهو قاتل قتالا شديدا يوم الخندق مع حذافة سنة فراه النبي صلى الله عليه وسلم وقال من انت فقال سعد بن حبة فقال اسعد الله جدك ومسح على رأسه رضى الله عنه وكان القاضي ابو يوسف من اهل الكوفة وصاحب ابي حنيفة وكان فقيها حافظا كان في حفظه اربعون الف حديث من الاحاديث الموضوعية فما ظنك بالصحيحة وروى عنه محمد بن الحسن الشيباني ويحيى بن معين وغيرهما وقال ابن عبد البر انه كان يحضر المحدث ويحفظ خمسين ستين حديثا ثم يقوم فيمليها على الناس وقد سكن بغداد وتولى القضاء بها لثلاثة من الخلفاء المهدي وابنه الهادي ثم هارون الرشيد وكان الرشيد يكرمه ويحب له وهو اول من دعي بقاضي القضاة وكان هو في اول الحال حين طلب الحديث والفقه صعلوكا في تهمة ابو حنيفة ويعطيه دراهم وكان ابوه وامه يمنعان من تحصيل العلوم والاشتغال به ويحرضان على تحصيل المعاش وطلب الدنيا وهولا يسلم قولهما في هذا الباب حتى نفقه الله تعالى بالعلم ورفع الى الدرجة العليا في الدين والدنيا وقال هلال بن يحيى كان ابو يوسف يحفظ التفسير والمغازي واما العرب وكان اقل علومه الفقه ولم يكن في اصحاب ابي حنيفة مثل ابي يوسف وقال علي بن الجعد سمعت ابا يوسف يقول العلم شيء لا يعطيك بعضه حتى تعطيه كلك وروى انه كان عند عيسى بن جعفر جارية سألته الرشيد ان يهبها له فامتنع وسأله ان يبيعها فابى فحلف الرشيد والله لنن لم يفعل هذا احد الامرين لا قتلته وحلف عيسى ان ابيع هذه الجارية او اهبها فكل ما املك صدقة وكل مملوكي حروني وجتي طالق فسأل الرشيد ابا يوسف هل في ذلك مخرج قال ابو يوسف نعم يهب عيسى لك نصفها ويبيعك نصفها فكان لم يهب الجارية ولم يبع فوهب عيسى للرشيد نصف الجارية وباع نصفها الباقي بمائة الف دينار فقبل الرشيد الهبة وقال اشتريت نصفها بمائة الف دينار فلما تم البيع والهبة قبض الرشيد الجارية وقال لا في يوسف ان هذه مملوكة ولا بد ان تستبرأ والله لن لا ايت معها يلقى هذه لا ظن ان نفسى ستخرج قال ابو يوسف يا امير المؤمنين اعتقها وتزوجها فان الحق لا تستبرأ فاعتقها الرشيد وتزوجها تلك الساعة بحضرة شاهدين على عشرين الف دينار ودعا بالمال ودفعها اليها واعطى الرشيد بصلته هذه الفتوى ابا يوسف مائتي الف درهم وعشرين تختا ثيابا وولدا القاضي ابو يوسف سنة ثلث عشرة ومائة بالكوفة وتوفي يوم الخميس اول وقت الظهر لخمس خلون من ربيع الاول سنة اثنين وثمانين ومائة ببغداد قيل سنة اثنين وتسعين ومائة ومات وهو على القضاء ابن ابي ليلى هو محمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى الانصاري قاضي الكوفة اقام حاكما ثلثا وثلثين سنة ولى لبنى امية ثم لبنى العباس كان فقيها بل افقه كذا قال الامام اليافعي ولد سنة اربع وسبعين من الهجرة ومات سنة ثمان واربعين ومائة كذا قال العيني ابن رستم كان فقيها ثقة معتمدا ابن نزياد هو شيخ ابي حنيفة روى

له دوس بن عدنان بن عبد الله بالفتح يد قبيلة ايست اربعين ١٢ من عجمية بالضم يند هيتم وكاغذ وعلف وجزان ١٢ من عجمية ساط بالكسر انچه بران طعام كشند ١٢ من عجمية قال الشامي هو ابو بكر المروزي احد الاعلام ثقة على محمد بن الحسن وروى عنه النوادر وقال في فتاوى برهنة ان اسمه ابراهيم ثقة عليه الجرم الغفير وعرض عليه المأمون القضاء فامتنع مات ببغداد سنة احدى وعشر ومائتين ١٢ منه -

عنهم ابو اسحق الشيباني وهو مروى عن ابن عمر وغيره ابن سماعة هو ابو عبد الله محمد بن سماعة بن عبيد بن هلال من كبار اصحاب محمد
وابن يوسف كان من العابدين يصل في كل يوم مائتي ركعة كذا في نتائج الافكار كان حافظا ثقة توفي سنة ثلث وثلثين ومائتين كان قاضيا
للمأمون ببغداد فلم ينزل قاضيا الى ان ضعف بصره فعزل له كتاب ادب القاضي وكتاب المحاضر والسجلات كذا في مفتاح السعادة
ابن شيرازة هو عبد الله بن شيرمة الكوفي فقيه اهل الكوفة وقاضيه عداة في التابعين مروى عن انس بن مالك كذا قال العيني ولد
سنة اثنين وسبعين من الهجرة كان عفيفا عارفا قاضيا شاعرا جوادا مات سنة اربع واربعين ومائة كذا قال الامام الياضي ابن عباس
هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي ابن عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم دَعَا له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفهم
في القرآن فكان يسمى البحر والجملة علمه مروى عنه انه قال قبض النبي صلى الله عليه وسلم وانا ابن ثلث عشرة سنة وروى عنه انه
قال انا ابن خمس عشرة سنة وقد كان ابن عمر يقول ابن عباس اعلم امة محمد بما انزل على محمد مات بالطائف سنة ثمان وستين وقيل سنة
تسع وستين وقيل سبعين وصلى عليه محمد بن الحنفية وقال اليوم مات رباني هذه الامة وكان هو كثير الدراية وفقها من العبادة ابن
عمر هو عبد الله بن عمر بن الخطاب يكنى ابا عبد الرحمن اسلم قديما وهو صغير وهاجر مع ابيه الى المدينة واستصغر يوم واحد وهو ابن
اربع عشر سنة ثم شهد الخندق والشاهد بعدها قالت امر المؤمنين حفصة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان عبد الله
رجل صالح وقال مالك ائتم الناس ستين سنة وكان هو واحد المكثرين من الصحابة وواحدا من العبادة وشديد التمسك بآثار النبي
صلى الله عليه وسلم مات في مكة سنة ثلث وسبعين وهو ابن اربع وثمانين سنة وقيل سنة اربع وسبعين وقد فن بذي طوى في مقبرة
المهاجرين كذا قال ابن خلكان وروى ان عبد الملك لما ارسل الى الحجاج ان لا يخالف ابن عمر شق عليه ذلك فامر رجلا معه حربا
يقال انها كانت مسمومة فلما دفع الناس من عرفة لصق ذلك الرجل به فامر الحربة على قدمه فمض منها اياما ومات رضي الله عنه
قال نافع ما مات ابن عمر حتى اعتق الف انسان او ما زاد ابن مسعود هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي يكنى ابا عبد
الرحمن اسلم بمكة قديما وشهد بدرا والشاهد كلها وكان صاحب نعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وعصاة ومن كبار العلماء واقرب
عمر على الكوفة قال البخاري مات بالمدينة قبل عثمان وقيل مات سنة اثنتين وثلثين وقيل سنة ثلث وثلثين وقيل مات بالكوفة
الا وروى عن ابن عمر بن ابى عمر الا وروى عن ابى عمر امام اهل الشام كان فقيها من كبار التابعين جمع العبادة والورع وكان
ثقة مامونا صدوقا حافظا اجاب عن ثمانين الف مسألة في الفقه من حفظه وكذا سنة ثمان وثمانين ومات ببزروت سنة مائة وسبع
وخمسين يوم الاحد لليلتين بقيتا من صفر وقيل في ربيع الاول وقبرة في قرية على باب بزروت يقال لها خنثوس وهو مدفون في قبلة
المسجد والا وروى عن ابى نسيبة الى او راع بطن من ذي الكلاء من اليمن وقيل بطن من همدان وقيل الا وروى عن اسم قرية مشهورة بدمشق على
طريق باب الفراء يس اياس بن معاوية بن قرة بن اياس المزني نسبة الى مزينة البصري من التابعين ثقة مشهور بالذكاء كذا قال ابن حجر
ولاة عمر بن عبد العزيز قضاء البصرة وكان لياس جدا بيه صحبة كذا في غاية البيان قال ابن خلكان فطانت ضرب الشل مروى انه سمع
يهوديا يقول ما احق المسلمين يزعمون ان اهل الجنة ياكلون ولا يحدثون فقال له اياس اكلما تاكله تحدثه قال لا لان الله تعالى
يجعله غذا اقال فلم تنكر ان الله تعالى يجعل كل ما ياكله اهل الجنة غذا فسكت توفي اياس سنة اثنين وعشرين ومائة وقال في العام
الذي توفي فيه رايت في المنام كاتي وابى على فرسين فحريا معا فلم اسبقه ولم يسبقني وعاش ابى ستا وسبعين سنة وها انا فيها فلما كان
اخرياليه قال اتدرون اية ليلة هذه ليلة استكمل فيها عمر ابى ونام فاصبح ميتا حروف الباء - بريرة على وزن فعيلة مولاة
عائشة رضي الله عنها مشهورة عاشت الى من يزيد بن معاوية حروف التاء المثناة - تميم بن طرفة بفتح التاء والراء والفاء
الطائي الكوفي من التابعين مات سنة اربع وتسعين وقيل سنة خمس وتسعين وقيل غير ذلك قال ابن سعد كان ثقة قليل الحديث وقال الشافعي تميم بن طرفة
مجهول وقال النسائي ثقة ونقل عن ابى داود ثقة مامون حروف الجيم - جابر بن عبد الله السلمي الانصاري صحابي جليل كثير
العلم من اهل بيعة الرضوان ومن اهل العقبة عاش اربعا وتسعين سنة وتوفي بالمدينة المنورة سنة ثمان وسبعين كذا قال الامام
الياضي جابر بن مطعم بن عدتي بن نوفل بن عبد مناف القرشي النوفلي صحابي قدم على النبي صلى الله عليه وسلم في فداء اسارى
بدرا ثم اسلم بعد ذلك عام خيبر وقيل يوم الفتح كان عارفا بالانساب توفي بالمدينة سنة تسع وخمسين وقال المدائني سنة ثمان
وخمسين جرحا بن رزاح بكسر الراء بعدها ناء معجمة واخرة مهمل كذا في التقريب وفي الاصابة ان اباه خويلا واما رزاح ففي اجداده
وهو صحابي اسلم يكنى ابا عبد الرحمن وقيل غير ذلك قال ابن حبان عداة في اهل البصرة ومات في ولاية مغوية ومروى ابن
السكن انه شهد الحديبية وروى انه كان من اهل الصفة وقيل انه مات في المدينة وفي التقريب انه مات سنة احدى وستين
الهجرة جاني هو الفقيه ابو عبد الله المرشد كذا في نتائج الافكار واسم محمد بن يحيى كذا في مفتاح السعادة والقدر مروى

عن ابى عبد الله الجرجاني الجصاص هو احمد بن علي الرازي يكنى بابي بكر صاحب التصانيف في الفروع والاصول له شرح مختصر
الكرخي وشرح مختصر الطحاوي وغيرهما ثقة على ابى الحسن الكرخي واليه انتهت رياسة اصحاب ابى حنيفة ببغداد بعد الشيخ ابى الحسن

له خارج اذيل فرداوين ١٣ منه

له هذيل بن مدامة بن الياس بن مضر يدعى است ابن مضر وهذا منسوب بوى كذا في منتهى الارب ١٣ - له طي برون سيد بيد
قبيلة است ابن طي منسوب بدان بخلاف قياس وقياس طي باشد ١٣ م له نسبة الى نساء مدينة بخراسان - ١٣

الكرخي وثلاث ولادته سنة خمس وثلاث مائة ومات ببغداد سنة سبعين وثلاث مائة كذا في نتائج الأفكار جويرية بنت الحارث بن أبي
ضرار الخزاعية من بني المصطلق أم المؤمنين كان اسمها برة قال النبي صلى الله عليه وسلم غيرها وسماها جويرية لكرهته ان يقول
خرج من برة ماتت سنة ست وخمسين كذا قال الامام الياقعي وقيل غير ذلك **حرف الهاء المهمة - الحاكم الشهيد هو**
ابو الفضل محمد بن محمد بن احمد المقتول شهيدا وله مؤلف عزيز الوجود ذكر فيه نوادر المذهب سماه بالمنتقى وله كتاب سماه بالكافي
جمع فيه ما كتب محمد بن الحسن في المبسوط وجامعيه وقد شرحه جماعة من المشايخ منهم شمس الائمة السرخسي وهو المشهور
بمبسوط السرخسي وهو المراد اذا اطلق المبسوط في شروح الهداية وغيرها ولما ابتلى بمحنة القتل بمر من جهة الاثر كذا قال هذا
جزء من اثر الدنيا على الآخرة والعالم متى جفا عليه وترك حقه خيف عليه ان يلحق بما يسوءه وقيل كان شبيب ذلك انه لما راى
في كتب الامام محمد مكررات وتطويلات حذف المكررات وهذب فراى في المنام محمدا فقال له لم فعلت هذا بكتبي فقال ان
الفقهاء كسالى فحذفت المكرر وذكرت المقرب فغضب محمد وقال قطعك الله كما قطعت كتبي فابتلى بالاثراك حتى جعلوه على
رأس شجرتين فقطع نصفين قال في كشف الظنون انه توفي سنة اربع وثلاثين وثلاث مائة **حفيان بن منقذ بن عمر** انصارى صحابي
كانت له مامورة في راسه ولذا كان يغيب في البياعات وكان رجلا ضعيفا وكان في لسانه ثقل لا يتلفظ باللام بل يقول بدله دالا كذا نقل على القاري في
شرح النقاية **حجاج بن يوسف بن ابي عقيل** الثقفي نسبة الى ثقيف هي قبيلة كبيرة مشهورة بالطائفة أمير مشهور ظالم معروف
تابعى ولد سنة خمس واربعين او بعدها ونشأ بالطائفة وتوجه الى قتال عبد الله بن الزبير بمكة ورمى الكعبة الى ان قتل عبد الله بن
الزبير وولاه عبد الملك بن مروان الحرمين مدة ثم ولاه الكوفة وجمع له العراقيين واستهم في الولاية نحو من عشرين سنة كان
فصيحا بليغا فقيها وكان يزعم ان طاعة الخليفة فرض على الناس في كل ما يرضونه واخرج الترمذي من طريق هشام بن حسان احصينا
من قتل الحجاج صبورا فبلغ مائة الف وعشرين الفا وقال عمر بن عبد العزيز لوجاءت كل امة بخبيثتها وجئنا بالحجاج لغلبناهم
وكفرة جماعة وقال طاؤس عجب لمن يسميه مؤمنا وبالجملة هو ليس بأهل ان يروى عنه مات سنة خمس وتسعين في رمضان
وقيل في شوال وعمره ثلاث وقيل اربع وخمسون سنة وروى انه لما جاء موت الحجاج الى الحسن البصري سجد لله شكرا وقال اللهم
انك قد اتممت فاممت عنا سنته وكانت وفاته بمدينة واسط التي بناها هو بنفسه وانما سماها واسط لانها بين البصرة والكوفة ودفن
بها وعفي قبره واجرى عليه الماء كذا قال ابن خلكان **الحسن بن علي بن ابي طالب الهاشمي** سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم
وريحانته من الدنيا ولد للنصف من رمضان سنة ثلاث وكان اشبه الناس به صلى الله عليه وسلم فيما بين الصدر الى الرأس
وكان اخوة الحسين بن علي رضي الله عنه اشبه به صلى الله عليه وسلم من صدره الى قدميه فها كالصورة المحمدية وكان ورعا
متواضعا حليما جوادا ولما مات علي بايع الناس الحسن فبايعه اربعون الفا ووقع خلاف بينه وبين مغوية فكرة الحسن القتال وصالح
مغوية وبايعه وذلك في ربيع الاول سنة احدى واربعين وكانت مدة خلافته قريبا من نصف سنة وانما كان ذلك ليتم ما قال صلى الله
عليه وسلم الخلافة بعدى ثلثون سنة ثقاة السم زوجته جعدة بنت الاشعث بن قيس فكان مرضه الاسهال الكبدى وقطع الامعاء مات
وهو ابن خمس واربعين سنة وكسر وقيل انزيد من ذلك في ربيع الاول وقيل في صفر سنة تسع واربعين كذا قال الامام الياقعي وقيل
سنة خمسين وقيل سنة ست وخمسين ودفن بالبقيع **الحسن البصري** هو ابو سعيد الحسن بن ابي الحسن يسار البصري من التابعين
كان من اهله ورعا فقيها وابوه مولى يزيد بن ثابت الانصاري رضي الله عنه واهله مولاة ام المؤمنين أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه
وسلم وربما غابت امة في حاجة فيبكي فيعطيه ام سلمة ثديها ثقله به الى ان تجئ امة فدفن عليه ثديها فيشربه فيرون ان تلك الحكمة
والفصاحة فيه من بركة لبن أم سلمة ولذا سنتين بقيتا من خلافة عمر بن الخطاب بالمدينة وتوفي بالبصرة مستهل رجب سنة عشر
ومائة رضي الله عنه عشية الخميس ودفن يوم الجمعة وقال رجل قبل موت الحسن لابن سيرين انما رأيت كان طائرا اخذ احسن
حصاة بالسجد فقال ان صدقت رؤياك مات الحسن فلم يكن الا قليلا حتى مات الحسن ولم يحضر ابن سيرين جنازة شيء كان
بينهما كذا قال ابن خلكان **الحسن بن زياد اللؤلؤي** قاضي الكوفة صاحب الامام ابي حنيفة وكان يقول كتبت عن بعض شيوخنا
اثني عشر ألف حديث وكان رأسا في الفقه توفي سنة اربع ومائتين حفصة بنت عمر بن الخطاب أم المؤمنين تزوجها النبي صلى الله
عليه وسلم بعد خنيس بن حذافة سنة ثلاث وماتت سنة خمس واربعين وقيل سنة احدى واربعين **حكيم بن حزام** بكسر الحاء المهمة
وبالزاي المعجمة ابن خويلد بن اسد بن عبد العزى القرشي الاسدي المكي وعمته أم المؤمنين خديجة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
ولد هو في جوف الكعبة وروى انه كان يقول ولدت قبل الفيل بثلاث عشرة سنة وكان من سادات قريش في الجاهلية وكان عالما
بالنسب واسلم هو يوم الفتح وله ستون سنة وعاش في الاسلام ستين ومات وهو ابن مائة وعشرين سنة كذا قال البخاري سنة اربع
 وخمسين كذا قال ابراهيم المندري وقيل سنة ثمان وخمسين وقيل سنة ستين وقال العيني انه ذهب بصره قبل ان يموت وكان موته
بالمدينة المنورة كذا في نتائج الأفكار **حمزة بن عبد المطلب** عم النبي صلى الله عليه وسلم ورضيعه ارضعتهما ثوية جارية ابى

له شهد احدا وتزوج زينب بنت ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب توفي من عثمان كذا قال الذهبي في تجريد الصحابة وقال العيني ومن ولده
يحيى واسم وقال ابن مأكولا ومنقذ بن عمر المازني انصارى مدني له صحبة وذكر البخاري في تاريخه الاوسط ان منقذ بن عمر عاش مائة وثلاثين
سنة ١٢ منه -

له قال ابن حزم لم يسلم خالد الا بعد خيبر بلا خلاف اقول ليس كما قال بل فيه خلاف فقيل هاجر بعد الحديبية وقيل بل كان اسلامه بين الحديبية وخيبر وقيل بل كان اسلامه سنة خمس بعد فراغ رسول الله صلى الله عليه وسلم من بنى قريظة وكان الحديبية في ذي القعدة سنة ست وخيبر بعدها سنة سبع كذا قال العيني في شرح الهداية في فصل ما يحل اكله وما لا يحل ١٢ منه - له هذا على في الهداية وقتل خبيب في صحيح البخاري في مواضع وليس فيه انه صلب وقصة قتله انه اخذته بنو لحيان وبطوة وباعوه في مكة من بنى الحارث بن عامر بن نوفل وكان خبيب قتل الحارث يوم بدر فمكث عندهم اسيرا ثم خرجوا به من الحرم ليقتلوه فصلى ركعتين ثم قام اليه عقبة بن الحارث فقتله كذا في صحيح البخاري وغيره ١٢ منه - له قال العيني في شرح الهداية كان يروي عن بشر بن الوليد عن ابي يوسف القاضي وقال صاحب الطبقات احمد بن عمر بضم العين وقيل عمر بن الفتح ابن مهير وقيل مهرا بن وروي عن مشايخ بخاري مثل مسدد والقعنبي وغيرهما وكان يأكل من كسب يده ولنا اسمي خصافا وكان معاصرا مع الشيخ ابي جعفر احمد بن ابي عمر ان استاذ ابي جعفر الطحاوي ١٢ منه -

له وفي شرح العيني على الهداية ١٢ منه - له فرهود يطنى ست انا اذكه آنها را فراهيدنا منذ ١٢ من - له وهو ايضا رتب الزيادات كذا في العناية في فصل الضمان ١٢ منه - له جزيرة قورميان حمله وفرات ست وبها مدن كبار ولها تاريخ والنسبة جردت ١٢ من -

مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع عشر غزوة وقال ابن السكن اقل مشاهدة الخندق نزل الكوفة وشهد صفين مع علي وكان من خواصه قال خليفة مات بالكوفة ايام المختار سنة ست وستين وقال الهيثم بن عدي سنة ثمان وستين وأما ابن حبان سنة خمس وستين يزيد بن ثابت بن الضحاك صحابي انصارى نجارى مدني يكنى ابا سعيد ويقال ابو خارجة قدام النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهو ابن احدى عشر سنة وكان يكتب له الوحي وكان من اصحاب الفتوى وقال مسروق كان هو من العلماء الراخين ويوم مات قال ابو هريرة مات اليوم خير الامة وقال ابن عباس والله لقد دفن اليوم علم كثير قال يحيى بن كثير توفي سنة خمس واربعين وقيل سنة ثمان واربعين وقيل سنة احدى وخمسين وقيل سنة خمس وخمسين يزيد بن عياش هو ابو عياش مدني من التابعين قال ابن حجر انه صدوق وذكره مالك في الموطأ وقال ابن حزم هو مجهول وفي بعض حواشي الهداية ان ابا حنيفة لما دخل بغداد قال في مناظرة وقعت بينه وبين اهل بغداد ان يزيد بن عياش ممن لا يقبل حديثه واستحسن هذا الطعن منه اهل الحديث حتى قال ابن المبارك كيف يقال ان ابا حنيفة لا يعرف الحديث وهو يقول ان يزيد بن عياش ممن لا يقبل حديثه وقال ابن الجوزي قال ابو حنيفة يزيد ابو عياش مجهول فان كان هو لم يعرفه فقد عرفه ائمة النقل **حرف السين** المهملة سعد بن ابي وقاص اسمه مالك بن وهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب هو صحابي زهري يكنى ابا اسحاق اسلم قديماً روى ابن المسيب عنه انه قال لقد مكثت سبعة ايام وفي الثالث الاسلام وقد هاجر قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهد بدر والمشاهد كلها وقد رمى يوم احد الف سهم وكان مجاب الدعوات وكان اميراً على الكوفة لعمر فتم الله على يده القادسية وذكر غير واحد انه توفي بالعقيق وحمل الى المدينة ودفن بالبقيع سنة احدى وخمسين وقيل سنة خمس وخمسين وهو ابن ثلاث وسبعين وقيل اربع وسبعين وهو آخر العشرة المبشرة وفاة **سعيد بن جبيرة** بن هشام الاسدي بالولاء مولى بطن من بني اسد الكوفي من التابعين اخذ العلم عن عبد الله بن عباس وسمع منه التفسير واكثر روايته عنه كان فقيهاً عابداً فاضلاً ورعاً ثقة اماماً حجة على المسلمين روى انه كان له ديك يقوم من الليل لصياحه فلم يصح ليلة حتى اصبح فلم يستيقظ سعيد فشق عليه فقال ماله قطع الله صوته فما سمع له صوت بعدها وكان ابن عباس اذا اتاه اهل الكوفة يستفتونه يقول اليس فيكم سعيد بن جبيرة وكان هو مع عبد الرحمن بن محمد بن الاشعث بن قيس لما خرج هو على عبد الملك بن مرثد فلما قتل عبد الرحمن هرب سعيد ولحق بمكة واخذ وبعث به الى الحجاج الظالم الثقفي فقتله ذبحاً ببلدة واسط في شعبان سنة خمس وتسعين وهو ابن تسع واربعين سنة ودفن في ظاهراً ببلدة واسط وقبرة يزعمون ان فيها في مدة مرضه كان اذا نام رآى سعيد بن جبيرة اخذاً ابجاجة ثوبه ويقول له يا عدو الله فيم قتلتنى فيستيقظ مذعوراً ويقول مالي ولسعيد بن جبيرة كذا قال ابن خلكان **سعيد بن المسيب** بفتح الياء المثناة التحتية مشددة وقيل بكسر الياء مخزومي نسبة الى مخزوم من اجداده قرشي قال قتادة ما رأيت احداً قط اعلم بالحلال والحرام منه وكان هو من افقه التابعين واحداً الفقهاء في المدينة ولد لسنتين مضتاً من خلافة عمر كذا رواه احمد بن حنبل وكان هو احفظ الناس لاحكام عمر واقضيته وقال مالك بلغني ان عبد الله بن عمر كان يرسل الى ابن المسيب يسأله عن بعض شأن عمر وامره وقال قتادة كان الحسن اذا اشكل عليه شيء كتب الى سعيد بن المسيب وكان هو رجلاً صالحاً ورعاً لا يأخذ العطاء وكان له بضاعة يتجر بها وحج اربعين حجة ومآفاته التكبيرة الاولى منذ خمسين سنة وصلى الصبح بوضوء العشاء خمسين سنة قال الواقدي مات سنة اربع وتسعين في خلافة الوليد وهو ابن خمسة وسبعين سنة وقال ابو نعيم مات سنة ثلاث وتسعين وفي التقريب مات بعد التسعين وقد ناهز الثمانين وقيل انه توفي في سنة خمس ومائة كذا قال ابن خلكان سلمان الفارسي ابو عبد الله ويقال له سلمان الخير اصله من اصبهان وقيل من غير اسلم عند قدام النبي صلى الله عليه وسلم المدينة واول مشاهدة الخندق وتقل في البدر المنير ان العلماء اتفقوا على ان سلمان عاش مائتين وخمسين سنة واختلفوا فقيل ثلاث مائة وخمسين وقيل ادراك من عيسى عليه السلام وقال الواقدي مات بالمداثر في خلافة عثمان وقال ابو عبيد مات سنة ست وثلاثين وقال خليفة سنة سبع وثلاثين وقيل مات سنة ثلاث وثلاثين قال ابن حجر وهو شبه سيرين هو اخت مارية القبطية اهدتها المقوقس ملك الاسكندرية اليه صلى الله عليه وسلم فوهب سيرين هو صلى الله عليه وسلم لحسان بن ثابت فولدت له عبد الرحمن بن حسان كذا في مدارج النبوة **حرف الشين المعجمة - الشافعي** هو محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف القرشي المطلبى الامام المكي من اتباع التابعين وكان السائب صاحب راية بني هاشم يوم بدر فأسروا فدى نفسه ثم اسلم وابنه شافع لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان الامام الشافعي اعلم كتاب الله واثار الصحابة لغوياً اديباً شاعراً فصيحاً عارفاً بالناسخ والمنسوخ وقال احمد بن حنبل ان الشافعي كالشمس للدنيا وكان الشافعي يركب بغلته واحمد بن حنبل يشي خلفه قال الربيع بن سليمان رأيت على باب دار الامام الشافعي سبع مائة راحلة لطلب سماع كتبه كذا قال الشعراني وقال صلى الله عليه وسلم لا تسبوا قريشاً فان عالمها يملأ طباق الارض علماً واردة الحافظ السيوطي في تبليض الصحيفة كذا قال الطحطاوى فحله بعضهم على الامام الشافعي وبعضهم على ابن عباس فانه كان حبر الامة وترجمان القرآن وقال العلامة محمد اكرم في شرح شرح النخبة وضع مامون بن احمد الهروي قال حدثنا احمد بن عبد الله حدثنا عبد الله بن سعد ان الانباري مرفوعاً يكون في امتي راجل يقال له محمد بن ادريس يكون اضر على امتي من ابليس ويقول في امتي راجل يقال له ابو حنيفة هو سراج امتي ولد الامام

الشافعي في اليوم الذي توفي فيه ابو حنيفة سنة خمسين ومائة بمدينة عترة على الاصح وقيل بعسقلان وقيل باليمن ونشأ بمكة ورحل الى الامام مالك حين كان سنه ثلاث عشرين سنة واخذ منه واقام بمصر اخر عمره وتوفي هناك سنة اربع ومائتين ودفن بالقرافة الصغرى وقبره يزورها وقال الامام اليا فعي انه مات يوم الجمعة اخري يوم من رجب ودفن بعد العصر من يومه وقد كنت انا والذي العلامة دام ظله شريك السفر في المركب الحامدي حين الرجوع من مكة المعظمة الى الهند مع الشريف السيد عبد الله بن السيد عقيل نائب حرم مكة وهو كان رجلاً معجراً مؤرخاً محدثاً شافعيّاً فطناً ذكياً قال يوماً انه وقع بين الحنفية والشافعية مقالة مزاحاً فالحنفية يقولون اما مكرم كان مخفياً حتى انتقل اماناً والشافعية قالوا لما ظهر اماناً هرب اما مكرم فقال والذي العلامة دام ظله هذا تعصب من الطرفين وكلا الامامين من معتمدين والحق انه لما دهرى اماناً انه يجي قريننا ومثلنا ولا حاجة للناس الى الينا وكبر السن يقتضي الرجوع الى المولى والدنيا ليست بدراً قراراً ذهب وخلي الدنيا للشافعي فحسنته كثيراً وقال هذا هو الانصاف شريح هو ابن الحارث بن قيس وهو كندي يكنى ابا امية كذا قال الامام اليا فعي هو من كبار التابعين واستقضاة عمر بن الخطاب على الكوفة فاقام قاضياً خمساً وسبعين سنة لم يتعطل فيها الا ثلاث سنين امتنع فيها من القضاء في فتنة ابن الزبير واستغنى الحجاج بن يوسف من القضاء فأعفاه ولم يقض بين اثنين حتى مات كان ذا فطنة واعلم الناس بالقضاء ذا عقل شاعر اتوفي سنة سبع وثمانين وهو ابن مائة سنة وقيل سنة اثنين وثمانين وقيل سنة ثمان وسبعين وقيل سنة ثمانين وقيل سنة تسع وسبعين وقيل سنة ست وسبعين وهو ابن مائة وعشرين سنة وقيل مائة وثمان سنين كذا قال ابن خلكان شريك بن عبد الله يكنى ابا عبد الله النخعي تولى قضاء الكوفة ايام المهدي ثم عزله موسى الهادي كان فقيهاً فطناً كان مولداً ببخارا سنة خمس وتسعين للهجرة وتوفي يوم السبت مستهل ذي القعدة سنة سبع وسبعين ومائة بالكوفة وقيل مات سنة ثمان وسبعين ومائة وكان هارون الرشيد بالحيرة فقصد ان يوصل عليه فوجدهم قد وصلوا عليه فرجع كذا قال ابن خلكان الشعبي بفتح الشين هو عامر بن شراحيل يكنى ابا عمرو وكوفي ثقة من التابعين فقيه ادراس خمس مائة من الصحابة قال مكحول ما رأيت افقه منه مات فجأة بالكوفة بعد المائة سنة اربع وقيل ثلاث وقيل ست وقيل سبع وقيل خمس وله نحو من ثمانين سنة والشعبي نسبة الى شعب هو بطن من همدان وقال الجوهري هذه النسبة الى جبل باليمن نزل حسان بن عمر والحيري هو وولده ودفن به وهو ذو شعبين فمن كان بالكوفة منهم قيل لهم شعبيون ومن كان منهم بالشام قيل لهم شعبانيون كذا قال ابن خلكان وقال الامام اليا فعي شعب في بلاد اليمن مكان معروف بالقرب من صنعاء والله اعلم من اى شعب ذلك الشعبي شمس الائمة السرخسي وسرخس بفتح السين والراء المهملة وسكون الحاء المعجمة بلدة مشهورة ببخارا سان كذا في الانتباه كان شيخاً عالماً فقيهاً حنفياً اسمه محمد بن احمد بن سهل يكنى بابي بكر كذا في مفتاح السعادة كان صلياً في مذهب ابي حنيفة قلباً سنة اربع مائة وقدم بغداد سنة عشرين اربع مائة مع ابيه للتجارة ومات في جمادى الاولى سنة اربع وتسعين واربع مائة وقيل سنة ثلاث وثمانين واربع مائة قال في شرح الكافي وكان شيخنا الامام الحلي الامام شمس الائمة الحلواني يقول الخ وفي اعلام النبلاء انه ابو محمد عبد العزيز بن احمد بن نصر بن صالح البخاري والحلواني بضم الحاء المهملة وسكون اللام نون بعد الالف اسم بلدة وقد يقال الحلواني بالهمز بدل النون نسبة لبيع الحلوى كذا في مفتاح السعادة وفي اعلام النبلاء ان الحلواني بفتح الحاء وبالمد وفي الانتباه حلواني بفتح الحاء وسكون اللام بعدها واو والفت ساكنة وفي اخرها النون منسوب الى عمل الحلواء ويقال بالهمز مكان النون وكان الحلواني معدوداً في المجتهدين كذا في ذخيرة العقبى وتوفي سنة ثمان وتسعين واربعين واربع مائة بكش وحمل الى البخارا ودفن هناك وقيل في تاريخه غير ذلك حروف الصاد المهملة - صفيّة أم المؤمنين بنت حبي مات سنة خمسين كذا قيل حروف الطاء المهملة - الطحاوي هو ابو جعفر احمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك الاندي الطحاوي وانتهت اليه رياسته اصحاب ابي حنيفة بمصر برع في الفقه والحديث وهو ابن اخت ابي ابراهيم اسمعيل بن يحيى المهدي صاحب الامام الشافعي نسبة الى مريضة بنت كلب وهي قبيلة كبيرة مشهورة وكان الطحاوي على مذهب الشافعي ويقرء على المهدي ثم انتقل الى مذهب ابي حنيفة وسئل عن وجه الانتقال فقال لا في كنت ارى خالي يديم النظر في كتب ابي حنيفة فلذلك انتقلت اليه وهو صنف كتباً منها أحكام القرآن واختلاف العلماء ومعاني الآثار وكتاب الشروط وله تاريخ كبير وغير ذلك ونقل ابن خلكان عن ابي سعد السمعي انه ولد سنة تسع وعشرين ومائتين و زاد غيراً فقال ليلة الاحد لعشر خلون من ربيع الاول وتوفي سنة احدى وعشرين وثلاث مائة ليلة الخميس مستهل ذي القعدة بمصر ودفن بالقرافة وقبره مشهور بها وطحا بفتح الطاء والحاء المهملتين وبعدهما الف قرية بصبغة مصر والا نرد

له عترة بالفتح شهر يست بفسطين ١٢ من - له قرافة كسحابة كورستان

مصر ١٢ من - له قاله العيني في شرح الهداية ١٢ منه - له فتح مكة قبيلة ايسر بين ١٢ من

له هذا بيان لنشأ ما اختار اخي يوسف جلي في ذخيرة العقبى حاشية شرح الوقاية انه منسوب الى حلوان بالضم اسم بلدة فانه ظن ان نسبة الحلواني بضم الحاء لكن ليس بصحيح بل هو منسوب الى بيع الحلواء وكان ابوه يبيعه والحلواء يقال له حلوان ايضاً فالحاء في نسبة مفتوحة على كل تقدير سواء كان قبل الياء نون او همزة وكذا عتب بذكر ما في مفتاح السعادة والانتباه ١٢ منه - له وقال السيوطي هو ليس منها بل من قرية طحطوطه قرية بقرب طحا فذكره ان يقال له طحطوطي ١٢ منه -

بفتح الهمة وسكون الزاء المعجمة وبالدال المهملة قبيلة كبيرة مشهورة من قبائل اليمن كذا قال ابن خلكان طلحة بن عبيد الله
 ابن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة القرشي التيمي ابو محمد المدني احد العشرة المبشرة واحد السابقين غاب عن بدر
 فضرب له رسول الله صلى الله عليه وسلم بسهم وشهد احدا وما بعدها وقال قيس بن ابي حاتم مرأيت يد طلحة شلاء وفي بها رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يوم احد وسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم طلحة الخير كذا قال الشعراني فلما التقى القوم يوم الجمل
 رمى مروان طلحة بسهم فأصاب ركبتيه فمات منه وذلك يوم الجمعة لعشر خلون من جمادى الآخرة سنة ست وثلاثين قال
 المدائني مات وهو ابن خمس وستين وقيل هو ابن ثلاث وستين وروى ان عبد الملك بن مروان يقول لولا ان امير المؤمنين مروان
 اخبرني انه قتل طلحة ما تركت احدا من ولدا طلحة الا قتلت بعثمان وقبرة بالبصرة مشهور كذا قال الشعراني حرف العين المهملة
 عائشة بنت ابي بكر الصديق ام المؤمنين كانت افقه النساء واحبهن الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال هو صلى الله عليه
 وسلم فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الاطعمة ماتت في المدينة في رمضان سنة سبع وخمسين على الصحيح كذا في التقريب
عبادة بن الصامت انصاري خنزرجي مدني صحابي بدرى مشهور مات بالرملة سنة اربع وثلاثين وله اثنان وسبعون وقيل
 عاش الى خلافة مغوية قال سعيد بن عفير كان طوله عشرة اشبار كذا في التقريب **عبد الرحمن بن عوف** قرشي نهمي احد العشرة
 المبشرة ولد بعد الفيل بعشر سنين واسلم قديما وهاجر الهجرتين وشهد المشاهد كلها وكان اسمه عبد الكعبة فغيرة النبي صلى الله
 عليه وسلم وكان من اغنياء الصحابة وقيل انه كان يفتي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ومناقبه شهيرة مات سنة اثنتين
 وثلاثين وقيل سنة ثلاث وثلاثين وقال احداى وقال بعضهم كان ابن خمس وسبعين سنة **عبد الله بن جعفر الطيار** بن ابي طالب
 هاشمي لما هاجر جعفر بن ابي طالب الى الحبشة حمل امرأته اسماء بنت عميس معه فولدت له هناك عوناً ومحمداً ثم قدم جعفر
 بهم المدينة كان من الصحابة اجود قال ابن حبان كان يقال له قطب السخامات بمكة سنة ثمانين وقيل غير ذلك وكان يوم توفي
 النبي صلى الله عليه وسلم ابن عشرين **عبد الله بن سهل بن زيد بن كعب بن عامر بن عدى الانصاري** الاوسى الحارثي قتل
 في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لما خرج للتجارة الى خيبر مع اخيه عبد الرحمن بن سهل وبعض اقربائه وتفرقوا بحوائجهم فوجدوا
 عبد الله بن سهل قتيلاً في قليب من قليب خيبر فجاءوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقصته في القسامة مشهورة **عبد الله**
ابن الزبير بن العوام بن خويلد القرشي الاسدي امه اسماء بنت ابي بكر هاجرت به امه الى المدينة وهي حامل فولد بعد الهجرة بعشرين
 شهراً وقيل في السنة الاولى وكان اول مولود ولد في الاسلام بالمدينة من قريش وكان هو من عباد الصحابة وبويع له بالخلافة وكان ممن
 كرميا يزيه فغلب على الحجاز والعراق واليمن ومصر واكثر الشام وكانت ولايته تسع سنين وقتله الحجاج بن يوسف في ايام عبد
 الملك بن مروان في ذي الحجة سنة ثلاث وسبعين في مكة عتاب بن اسيد بفتح اوله ابن ابي العيص بكسر المهملة ابن امية بن عبد
 شمس بن عبد مناف يكنى بابي عبد الرحمن ويقال ابو محمد هو صحابي مكى اسلم يوم فتح مكة كذا قال الامام الياقبي وكان صالحاً خيراً
 استعمله النبي صلى الله عليه وسلم على مكة حين خروجه الى حنين ولم يزل والياً على مكة حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واقرة ابو بكر فلم يزل عليها والياً وتزوج بابتة ابي جهل فولد له منها عبد الرحمن بن عتاب وقد ذكر ابو جعفر الطبري عتاباً فيمن لا يعرف
 تاريخه وفاته وقال في تاريخه انه كان والياً بمكة لعمر سنة عشرين وقال الزيلعي في تخريج احاديث الهداية انه مات في جمادى الآخرة
 سنة ثلاث عشرة وقال الواقدي انه مات يوم مات ابو بكر الصديق رضي الله تعالى عنهم عثمان بن ابي العاص الثقفي الطائفي صحابي شهيد
 استعمله رسول الله صلى الله عليه وسلم على الطائف ومات في خلافة مغوية بالبصرة عثمان بن عفان بن ابي العاص بن امية
 ابن عبد شمس بن عبد مناف الاموي القرشي يكنى ابا عمرو اسلم قديماً وتزوج بنتي رسول الله صلى الله عليه وسلم رقية ثم امر
 كلثوم مرة بعد اخرى ولقب بذي النورين وهو احد الخلفاء الاربعة والعشرة المبشرة ولد بعد الفيل لست سنين ولم يشهد بدر
 لانه كان في خدمة مرض زوجته رقية بنت النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابن مسعود حين بويع عثمان بايعنا خيراً وكان هو
 اوصل للرحم من نساء الصحابة قائماً الليل كريم النفس استشهد في المدينة في ذي الحجة بعد عيد الاضحي وقيل ثاني عشر ذي الحجة
 سنة خمس وثلاثين قتله المصريون والمصحف مفتوح بين يديه وهو يقرأ فالتفتخ الدم ووقع على قوله تعالى فسيكفيكم الله وهو
 السميع العليم وكان مدة خلافته اثني عشر سنة وعمره ثمانون وقيل اقل وقيل اكثر **عدى بن حاتم** بن عبد الله الطائي رئيس طى
 يكنى ابا طريف ويقال ابو وهب صحابي شهيد متواضع قدم عليه صلى الله عليه وسلم في شعبان سنة سبع وهو من المعتمرين حضر فتح
 المدائن وشهد مع علي الجمل وصفين وغيرهما وتوفي بعد ذلك بالكوفة وقال ابن حاتم السجستاني في كتاب المعمرين قالوا عاش مائة
 وثمانين سنة وقيل مائة وعشرين سنة وقال خليفة مات بالكوفة سنة ثمان وستين وقيل سبع وستين عمر فجة بن اسعد بن كريب
 بفتح الاول وكسر الثاني هو صحابي تميمي قد اصاب انفه يوم الكلاب يروى عنه الفرزدق الشاعر وهو نزل بالبصرة عقيل بن ابي
 طالب بن عبد المطلب هاشمي اخو علي اسلم قبل الخديبية وشهد غزوة موقعة وكان اسن من جعفر بعشر سنين وكان جعفر اسن من
 علي بعشر سنين وكان عالماً بنسب قريش ذكياً حاضراً الجواب توفي في خلافة مغوية بعد ما عمى وقيل مات في اول حكومة يزيد بن

له ٢٠٠ ملة بنجر موضع است مشهور ترانها شهر يست بشام ١٢ من ٤٠٠ ثقيف كما مر يد ر قبيلة الزهوان ثقيفي محركة منسوب بدان ١٢ من - ٣٠٠ سجستان
 بالكسر وبفتح اوله شهر يست بمشرق معرب سيستان ١٢ منتهى الارباب

مغوية قبل وقعة الحرة علي بن ابي طالب بن عبد المطلب بن هاشم ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم ونزول ابنته وامير المؤمنين والخليفة الرابع وواحد من العشرة المبشرة وأمه فاطمة بنت اسد بن هاشم وهو اول من اسلم في صغره وشهد بدرا وأحدا وسائر المشاهد وكان بيده لواء رسول الله صلى الله عليه وسلم في موطن كثيرة ولم يتخلف الا في تبوك خلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم على المدينة وقال له صلى الله عليه وسلم انت مني بمنزلة هارون من موسى الا انه لا نبي بعدي قتله عبد الرحمن بن ملجم ليلة الجمعة لثلاث عشر خلت وقيل بقيت من رمضان سنة اربعين وقيل في اول ليلة من العشر الاخر من رمضان وروى عن ابي جعفر ان قبر علي جهل موضعه وقيل دفن في قصر الامارة وقيل في راحة الكوفة مات وهو ابن ثلاث وستين على الاصح وقيل اقل وقيل أكثر عمار بن ياسر بن عامر بن مالك العنسي بالنون ساكنة ومهملة مولى بني مخزوم صحابي جليل مشهور من السابقين الاولين بدرى قتل مع علي بصفيين سنة سبع وثلاثين عمر بن ابي سلمة بن عبد الاسد المخزومي مرابط النبي صلى الله عليه وسلم صحابي صغير امه ام المؤمنين أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تزوج النبي صلى الله عليه وسلم أم سلمة بعد وقعة بدر في سنة اثنتين وكان هو يوم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن تسع سنين قال الواقدي وقال ابن الجوزي انه كان له من العمر يوم تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث سنين فكان عليه السلام تزوجها سنة اربع وقال ابن عبد الهادي هذا بعيد كيف وقد قال ابن عبد البر انه ولد في السنة الثانية من الهجرة الى الحبشة ويقوى هذا ما اخرج مسلم في صحيحه عن عمر بن ابي سلمة انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القبلية للصائم فقال صلى الله عليه وسلم سل هذه فاخبرته امه أم سلمة انه عليه السلام يصنع ذلك فقال عمر يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال صلى الله عليه وسلم اما والله اني لانتاكم الله تعالى وظاهر هذا انه كان كبيرا كذا نقل في نتائج الافكار وامره علي بن البحر ومات سنة ثلاث وثمانين على الصحيح كذا في التقريب عمر بن عبد العزيز بن مردان بن الحكم بن ابي العاص ابن امية بن عبد شمس القرشي الاموي المدني ثم الدمشقي يكنى ابا حفص وامه ام عاصم بنت عاصم بن عمر بن الخطاب ذكره ابن حبان في ثقات التابعين قال ابن سعد قالوا ولد سنة ثلاث وستين وقيل ولد مقتل الحسين سنة احدى وستين كان هو ثقة مأمونا فقيها مجتهدا حافظا للقران ورعا اماما عادلا قال مالك بن انس كان سعيد بن المسيب لا يأتي احدا من الامراء غير ولي امرة المدينة الوليد وكان مع سليمان بن عبد الملك كالوزير وتوفي سليمان في صفر سنة تسع وتسعين واستخلف عمر بن عبد العزيز يوم مات فولى الخلافة بعده وعدا من الخلفاء الراشدين ومات له اربعون سنة حتى مات في رجب سنة احدى ومائة ومدة خلافته سنتان ونصف وقال الشعراني انه دفن بدير سمعان من ارض حمص عمر بن حزم بن نزيه صحابي انصاري يكنى ابا الضحاك شهد الخندق وله خمسة عشر سنة واستعمله النبي صلى الله عليه وسلم علي بن جبران وهو ابن سبعة عشر سنة قال خليفة مات سنة احدى واثنين وخمسين وقال سعيد بن عفير سنة ثلاث وخمسين وقال ابن اسحق سنة اربع وخمسين وقيل توفي في خلافة عمر في التقريب انه واهم عمر ابن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رياح بن عبد الله بن قرط بن رزاح بن عدي بن كعب القرشي العدوي يكنى ابا حفص امير المؤمنين كان كثير العلم وافر الفهم زاهدا متواضعا احدا الخلفاء الاربعة من العشرة المبشرة كان اسلام عمر نصرة للمسلمين شهد بدرا والمشاهد كلها وفتح الله في عهده بلاد كثيرة وكان نقش خاتمه كفى بالموت واعظا وولي الخلافة عشرين وشهورا واستشهد في المدينة المنورة يوم الاربعاء لاربعة بقين من ذي الحجة وقيل لثلاث سنة ثلاث وعشرين وهو ابن ثلاث وستين سنة وقيل غير ذلك ودفن مع صاحبيه في حجرة عائشة بعد ان استاذنها في حياته واوصى ان يستاذن ايضا بعد موته كذا قال الامام الياقعي عيسى بن ابان من علماء الاصول كان فقيها ذا اعتماد وقال ابن الملك ان ابا ان كان من اصحاب الحديث ثم غلب عليه الراي تفقه على محمد ابن الحسن وكان موته سنة احدى وعشرين ومائتين حروف الفاء - فخر الاسلام هو علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم النسفي البزدي نسبة الى بزدة قلعة حصينة كذا في اعلام النبلاء كان امام الاصحاب بما وراء النهر درس بسمرقند وكان ممن يضرب به المثل في حفظ المذهب وله تصانيف الجليلة وآخوه صلاح الاسلام محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم وعبد الكريم هذا تلميذ الشيخ الامام ابي منصور محمد بن محمد الماتريدي السمرقندي يكنى فخر الاسلام بابي العسر لكون تصانيفه عسيرة ويكنى اخوه بابي اليسر لكون تصانيفه يسيرة ولدا في حدود سنة اربع مائة وتوفي بكش في رجب سنة اثنتين وثمانين واربع مائة حروف القاف - القدوس هو ابو الحسين احمد بن محمد بن احمد بن جعفر بن حمدان الفقيه الحنفي انتهت اليه رياسة الحنفية بالعراق كان قد سمع الحديث وروى عنه ابو بكر الخطيب صاحب التاريخ وصنف في مذهب مختص مشهورا كانت ولادته سنة اثنتين وستين وثلاث مائة وتوفي يوم الاحد الخامس من رجب سنة ثمان وعشرين واربع مائة ببغداد ودفن من يومه بدرا في در باب ابي خلف ثم نقل الى تربة في شارع المنصور ودفن هناك بجانب ابي بكر الخوارزمي الفقيه الحنفي والقدوس بضم القاف والبال المهملة وسكون الواو

له دير سمعان موضعي است بحلب وموضع است بحمص ودران موضع است قبر عمر بن عبد العزيز ١٢ من -

له دير سمعان موضعي است بحلب وموضع است بحمص ودران موضع است قبر عمر بن عبد العزيز ١٢ من -

له بكسر الراء وبالمثناة تحت الاعلام بيرة النبي عليه السلام ١٣ - له نصف محرقة نخشب كه شهر يست معرب است ١٢ من - ١٤ هو تلميذ الشيخ ابي عبد الله الجرجاني وهو تلميذ ابي بكر الرازي وهو تلميذ الكرخي كذا في غاية البيان ١٣ -

بعدها مراء مهيمة وهي جمع قدس قال ابن خلكان ولا أعلم سبب نسبته إليها بل هكذا ذكره السمعاني في كتاب الانساب وقيل ان نسبة الى بيع القدوس او الى عملها وقيل القدوس اسم قرية **حرف الكاف - الكرخي** هو الامام ابو الحسن عبيد الله بن الحسين ابن دلال كان من ثقات الحنفية وشيوخهم وله مختصر في الفروع الحنفية شرحه القدوسى وغيره توفي سنة اربعين وثلاث مائة **حرف الميم - مامرية** امر سيدنا ابراهيم ولد النبي صلى الله عليه وسلم كانت قبيلة اهدت له صلى الله عليه وسلم المقوقس ملك الاسكندرية ومصر ما تبنت سنة السادسة عشر كذا قال الامام اليا فعى مالك بن انس بن مالك بن ابي عامر ابن عمر والاصبغى ابو عبد الله المدائني الفقيه امام دار الهجرة اس المتقين من كبار اتباع التابعين كذا قال ابن حجر كان هو اذا اراد ان يحدث توضاً وجلس على صدره فراشه وسرح لحيته وتمكن في جلوسه بوقار وهيئة ثم يحدث وكان يكره ان يحدث على الطريق او قائماً او مستعجلاً وكل هذا التعظيم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان لا يركب في المدينة المنورة مع ضعفه وكبر سنه ويقول لا اركب في مدينة فيها جثة رسول الله صلى الله عليه وسلم مدفونة كانت ولادته سنة خمس وتسعين للهجرة وقيل سنة ثلث وتسعين وقيل سنة تسعين وتوفي لعشر ماضين من ربيع الاول سنة تسع وسبعين بعد المائة وقيل سنة ثمان وسبعين مات بالمدينة ودفن بالبقيع وروى الترمذي عن ابي هريرة مرفوعاً يوشك ان يضرب الناس اكباد الابل يطلبون العلم فلا يجدون احداً اعلم من عالم المدينة قال سفيان بن عيينة انه مالك بن انس ومثله عن عبد الرزاق كذا في المشكوة والاصبغى بفتح الهجمة وسكون الصاد المهملة وفتح الباء الموحدة نسبة الى ذى اصبح واسمه الحارث بن عوف وهو من يعرب بن قحطان وهي قبيلة كبيرة باليمن محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني بالولاء الامام الفقيه الحنفى وهو ابن خالة الفراء النحوى اللغوى واصله من قرية على باب دمشق في وسط الغوطة اسمها خرسا وقدم ابوه من الشام الى العراق واقام بواسط فولد لها محمد ونشأ هو بالكوفة وطلب الحديث وحضر مجلس ابي حنيفة سنين ثم تفقه على ابي يوسف واخذ الحديث من الامام مالك وصنف الكتب الكثيرة حتى قيل انه صنف في العلوم الدينية تسع مائة وتسعة وتسعين كتاباً وكان هو رحمه الله فصيحا لغوياً اديباً استند بقوله ابو عبيد في غريب الحديث وجرى بينه وبين الامام الشافعى مجالس وتزوج هو بام الشافعى وفوض اليه كتبه وماله حتى قال الامام الشافعى حملت من علم محمد بن الحسن وقرعير وقال ايضا امن الناس على في الفقه محمد بن الحسن وقال ايضا ما رأيت سميماً ذكياً الا محمد بن الحسن وكان الرشيد قد ولاه قضاء الرقة ثم عزله عنها وقدم بغداد ولم يزل هو ملائماً للرشيد حتى خرج الى الرقة خروجه الاول فخرج معه ومات بربووية قرية من قرى الرقة في سنة تسع وثمانين ومائة ومولده سنة خمس وثلثين وقيل احدى وثلثين وقيل اثنتين وثلثين ومائة ويوم مات هو مات الامام في النحو والقراءة ابو الحسن على بن حمزة الكسائي حتى قيل ان الرشيد كان يقول دفنت الفقه والعربية بالرقة محمد بن مقاتل هو من الاخذين عن تبعه الاتباع ممن لم يلق التابعين واصله من الرقة مات بعد المائتين كذا قال ابن حجر مغوية بن ابي سفيان صخر بن حرب بن امية الاموى ابو عبد الرحمن صحابى اسلم قبل الفتح وقيل يوم الفتح وروى انه كان كاتب الوحي ودعاه النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال اللهم علم مغوية الحساب والكتاب وقه العذاب وصالح معه الحسن بن على وولى الامارة حتى مات في رجب سنة ستين وقد قارب الثمانين **حرف التون - النخعي** هو ابراهيم بن يزيد بن قيس بن الاسود النخعي يكنى ابا عمران كوفى فقيه ثقة من التابعين وكان مفتى اهل الكوفة مات سنة ست وقيل خمس وتسعين وهو ابن خمسين وقال ابن خلكان الاصح انه كان ابن تسع واربعين سنة ونسبته الى النخع بفتح النون والخاء المعجمة وبعدها عين مهيمة وهي قبيلة كبيرة من مذحج باليمن وابوها حرف **الهاء - هلال** بن يحيى بن مسلم البصرى الراى نسبة الى الراى لانه كان على مذهب الكوفيين ورايهم وهو من اصحاب يوسف بن خالد البصرى ويوسف هذا من اصحاب ابي حنيفة وقيل ان هلالا اخذ العلم عن ابي يوسف ونافروا وقع في المبسوط والذخيرة وغيرهما الراى وفى المغرب هو تحريف لانه من البصرة لا من الرقة والراى نسبة الى الرقة وهكذا اصحح في مسند ابي حنيفة كذا فى المحتار وقيل له كتاب الشروط واحكام الوقف مات سنة خمس واربعين ومائتين كذا فى مفتاح السعادة **حرف الياء - يحيى** بن معين ابو بكر الميمى البغدادى وقيل انه كان من قرية من قرى الانبار وهو امام في الحديث ثقة حافظ متقن لم يلق التابعين بل اخذ عن تبعه الاتباع وكتب بيده ست مائة الف حديث وكذا سنة ثمانية وخمسين ومائة كذا قال الذهبي وقال احمد بن حنبل كل حديث لا يعرفه يحيى بن معين فليس هو بحديث كذا فى غاية البيان قيل انه خرج مرة من المدينة المنورة لطلب الحج فرأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقال يا يحيى اترغب عن جوارى فقام من الغد وراجع و اقام بالمدينة ثلثة ايام ثم مات في المدينة المنورة في ذى القعدة سنة ثلث وثلثين ومائتين وله بضع وسبعون سنة كذا قال

له يعرب بن قحطان كينصر يد قبايل بين كويند اول كيم است كه بزبان عرب سخن گفته ١٢ من ٥٥ خستادى
است بباب دمشق ١٢ من ٥٥ وهو من بلاد عراق ١٢ مغرب - ٥٥ قال الكفوى في طبقات الحنفية محمد بن مقاتل الراى من اصحاب محمد بن الحسن قال الذهبي حدث عن وكيع طبقته ١٢ منه - ٥٥ مذحج بفتح ميم وسكون ذال معجمه وكسر حاء يده قبيله ايت ١٢ من ١٢ -

ابن حجر وصلى عليه والى المدينة ودفن بالبقيع والمرى بضم الميم وتشديد الراء وهذه النسبة الى مرة بن غطفان وهى قبيلة كبيرة مشهورة كذا قال ابن خلكان اليمان اسمه حُسَيْل مصغرا وقيل حسل بكسر ثم سكون هو ابن جابر العبسى بالموحدة وهو هرب الى المدينة فحالف بنى عبد الاشهل وتزوج بامرأة من بنى عبد الاشهل فولد له منها حذيفة واسلم اليمان وابنه حذيفة وشهدا أحدًا فقتل اليمان بها وأما حذيفة فهو صاحب ستر النبي صلى الله عليه وسلم وروى مسلم انه قال لقد حدثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم بما كان وما يكون حتى تقوم الساعة واستعلم عمر على المدائن سكن الكوفة ومات بعد قتل عثمان بأربعين يوماً كذا فى تهذيب التهذيب وقال الذهبى انه مات سنة ست وثلاثين هـ اية فى ذكر بعض الاسانيد الى مؤلف الهداية أعلم انه اجازنى بجميعها الشيخ الفقيه الكامل النبى السيد احمد بن زرين دخلان الشافعى المدرس فى الحرم الشريف المكي بمكة المعظمة فى ذى القعدة سنة التاسعة والسبعين بعد الالف والمائتين من هجرة رسول الثقلين ولما اجازته بجميعها من طرق عديدة منها عن العلامة الشيخ عثمان الدامياطى الشافعى المدرس بالجامع الانهرى فى مصر الانور ابن المرحوم الشيخ حسن الدامياطى عن الشيخ محمد بن الشيخ على بن الشيخ منصور الشنوا فى المدرس بالجامع الانهرى على ما هو مثبت مسلسلا فى ثبت المسمى بالدر السنية فيما على من الاسانيد الشنوانية وعن الشيخ العلامة ابى محمد محمد بن محمد الامير على ما هو مصرح مرفوعا الى صاحب الهداية فى ثبت كتاب سندها عن العلامة الشيخ عبد الرحمن بن الشيخ الامام محمد بن الشيخ عبد الرحمن الكزبرى الدمشقى على ما هو مثبت مسلسلا فى رسالة سندية ومنها عن الشيخ ابى على محمد العمري عن امام المحدثين فى بلد الله الحرام الشيخ عمر بن عبد الكريم بن عبد الرسول على ما هو مثبت فى مدارج الاسناد والشيخ الامام الوالد القمقام ادام الله ظله الى يوم القيمة عن الشيخ رئيس المدرسين فى بلد الله الامين شيخ العلماء جمال بن عبد الله شيخ عمر الحنفى عن الشيخ المرحوم عبد الله السراج وعن الشيخ محمد بن محمد العرب الشافعى المدرس فى المسجد النبوى وعن بعض الثقات عن العلامة محدث دار الهجرة الشيخ محمد عابد السندى على ما هو مصرح فى ثبت المسمى بحصر الشارح وعن اشياخ آخرين تغمد هم الله بغفرانه واسكنهم جوارحه جنانه وقد قرء الوالد العلامة ادام الله ظله للجلدين الاخيرين من الهداية اعنى من كتاب البيوع الى الاخر على عمه الشيخ القدوة المفتى محمد يوسف حفظه الله عن موجبات التأسف وهو قرء على استاذة وجد ابى بحر العلوم والجاه مولانا المرحوم المفتى محمد ظهور الله الكنوى وهو قرء على ابيج مهبط الفيض الانزلى مولانا المرحوم المفتى محمدولى وهو يرويه عن اخى جده استاذ الاساتذة شيخ المحققين مولانا المرحوم نظام الملة والدين عن ابى سند الكاملين قدوة العارفين مولانا المرحوم الشيخ قطب الدين الشهيد الكنوى السهالوى وهو مستغن عن الاوصاف لاشتهاراه فى الاقطار والاطراف هذا ولقد استراح القلم من تحرير هذه المقدمة نهار الاول من الربيع الاول سنة احدى وثمانين بعد الالف والمائتين من هجرة رسول الثقلين صلى عليه الله رب المشرقين والمغربين واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين فقط

وهذه هداية

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَقَائِبِهِ وَلِمَنْ سَعَى فِيهِ، وَلِوَالِدَيْهِمْ، أَجْمَعِينَ آمِينَ ثُمَّ آمِينَ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ -

الجزء		فهرس الهداية مع الدرایة		الثالث	
صفحة	مطلب	صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
١٩	كتاب البيوع	١٨١	كتاب الرجوع عن الشهادة	٢٩٣	فصل
٢٦	فصل	١٨٥	كتاب الوكالة	٢٩٥	فصل في الصدقة
٣٠	باب خيار الشرط	١٨٩	باب الوكالة بالبيع والشراء	٢٩٤	كتاب الاجارات
٣٤	باب خيار الرؤية	١٩٥	فصل في الشراء	٢٩٩	باب الاجر متى يستحق
٣٢	باب خيار العيب	١٩٦	فصل في التوكيل بشراء نفس العبد	٣٠٠	باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها
٥٠	باب البيع الفاسد	١٩٩	فصل في البيع	٣٠٣	باب الاجارة الفاسدة
٦٥	فصل في احكامه	٢٠١	باب الوكالة بالخصومة والقبض	٣١٠	باب ضمان الاجير
٦٩	فصل فيما يكره	٢٠٦	باب عزل الوكيل	٣١٢	باب الاجارة على احد الشرطين
٤٠	نوع منه	٢٠٨	كتاب الدعوى	٣١٣	باب اجارة العبد
٤٢	باب الاقالة	٢١٠	باب اليمين	٣١٥	باب الاختلاف
٤٣	باب المراجعة والتولية	٢١٣	فصل في كيفية اليمين والاستحلاف	٣١٦	باب نسخ الاجارة
٤٨	فصل	٢١٤	باب التحالف	٣١٨	مسائل منثورة
٨١	باب السريوا	٢٢٣	فصل فيمن لا يكون خصما	٣١٩	كتاب المكاتب
٩٠	باب الحقوق	٢٢٣	باب ما يدعيه الرجلان	٣٢١	فصل في الكتابة الفاسدة
٩١	باب الاستحقاق	٢٢١	فصل في التنازع بالايدي	٣٢٢	باب ما يجوز للمكاتب ان يفعله
٩٣	فصل في بيع الفضولي	٢٢٢	باب دعوى النسب	٣٢٦	فصل
٩٦	باب السلم	٢٣٤	كتاب الاقرار	٣٢٨	فصل
١٠٤	مسائل منثورة	٢٣٤	فصل	٣٣١	باب من يكتب عن العبد
١١١	كتاب الصرف	٢٣٤	باب الاستثناء وما في معناه	٣٣٣	باب كتابة العبد المشترك
١١٨	كتاب الكفالة	٢٣٤	باب اقرار المريض	٣٣٦	باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى
١٣١	فصل في الضمان	٢٣٩	فصل ومن اقر بغيره يولد مثله لمثله	٣٣١	كتاب الولاء
١٣٣	باب كفالة الرجلين	٢٥٠	كتاب الصلح	٣٣٥	فصل في ولاء الموالاة
١٣٥	باب كفالة العبد وعنه	٢٥٢	فصل	٣٣٤	كتاب الاكره
١٣٦	كتاب الحوالة	٢٥٥	باب التبرع بالصلح والتوكيل به	٣٣٩	فصل
١٣٩	كتاب ادب القاضى	٢٥٦	باب الصلح في الدين	٣٥٣	كتاب الحجر
١٣٢	فصل في الحبس	٢٥٨	فصل في الدين المشترك	٣٥٥	باب الحجر للفساد
١٣٦	باب كتاب القاضى الى القاضى	٢٦٠	فصل في التخارج	٣٥٨	فصل في حد البلوغ
١٣٨	فصل اخر	٢٦٢	كتاب المضاربة	٣٥٩	باب الحجر بسبب الدين
١٥١	باب التحكيم	٢٦٤	باب المضارب يضارب	٣٦٢	كتاب الماذون
١٥٢	مسائل ثنى من كتاب القضاء	٢٦٩	فصل	٢٤١	فصل
١٥٥	فصل في القضاء بالمواريث	٢٦٩	فصل في العزل والقسمة	٢٤٢	كتاب الغصب
١٥٩	فصل اخر	٢٤١	فصل فيما يفعله المضارب	٢٤٦	فصل فيما يتغير بفعل الغاصب
١٦٠	كتاب الشهادة	٢٤٣	فصل	٢٨٠	فصل
١٦٣	فصل	٢٤٥	فصل في الاختلاف	٢٨٢	فصل في غصب ما لا يقوم
١٦٤	باب من يقبل شهادته ومن لا يقبل	٢٤٦	كتاب الودیعة		
١٦٣	باب الاختلاف في الشهادة	٢٨١	كتاب العارية		
١٦٦	فصل في الشهادة على الارث	٢٨٥	كتاب الهبة		
١٦٤	باب الشهادة على الشهادة	٢٩٠	باب ما يصح رجوعه وما لا يصح		
١٨٠	فصل				

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْبَيْعِ

قال البيوع يتعقد بالايجاب والقبول اذا كانا بلفظ الماضي مثل ان يقول احد هابت والاخر اشتريت
 لأن البيوع انشاء تصوف والانشاء يعرف بالشرع والموضوع للاخبار قد استعمل فيه فينقده به ولا ينعقد
 بلفظين احدهما لفظ المستقبل بخلاف النكاح وقد مر الفرق هناك وقوله رضيت بكذا واعطيتك
 بكذا او خذته بكذا في معنى قوله بعيت واشتريت لانه يؤدى معناه والمعنى هو المعتد في هذه العقود ولهذا

له قوله كتاب البيوع ذكر في الكتاب بعد الوقف كون كل منهما مزيلاً للملك والبيع من الاضداد وكذا الشراء الا ان البيع يقع غالباً على اخراج المبيع عن الملك قصداً ويتعدى
 الى المفعول الثاني بنفسه وبواسطة تقول باع الشيء منه وباعه الشيء والشراء يطلق غالباً على اخراج الثمن عن الملك قصداً بشرعية بالكتاب قال الله تعالى احل الله البيع وحرم الربوا
 وانما جمع لكثرة انواعه فان له باعتبار البيع انواعاً اربعة بيع سلعته بسلعته ويسمى مقايضة وبيعها بالثمن ويسمى بيعاً لكونه اكثر انواع البيع واشهره وبيع الثمن بالثمن ويسمى صرفاً وبيع دين بدين
 يسمى سلماً وقيل ان انواعه ترقى الى عشرين او اكثر والكل مذكور في النهاية وسيجي ذكر بعضها وركنه الايجاب والقبول وحكمه اي الاثر المترتب عليه المقصود من شرعية البيع الملك اي القدرة
 على التصرف في المحل شرعاً وله شرائط لكونه العاقد عاقلًا مميزاً او كونه المبيع مالا متقوماً مقدوراً للتسليم وسيجي ذكر ما تشتهى في الكفاية البيع مبادلة المال بالمال بالتراضي وفيه ان غير مانع لهدفه على
 مبادلة المالكين بطريق الهبة بشرط العوض مع انه ليس بيع ابتداءً وان كان في حكمه بقاء الاول ان يزداد في حده لفظ التجارة ويقال هو مبادلة المال بالمال بالتراضي بطريق التجارة ولم يرض شارح
 الفهرست بقيد التراضي لاجراجه بيع المكروه مع انه منقود وان لم يلزم ومن اوردته ذهب الى انه ليس بيعاً بل هو الحواشي **قوله** ينقذ الانقضاء بهنا تعلق كلامه على ان كان لا يفسد
 شرعاً على وجه يظهر اثره في المحل ١٢ **قوله** ينقذ الانقضاء بهنا تعلق كلامه على ان كان لا يفسد شرعاً على وجه يظهر اثره في المحل ١٢ **قوله** ينقذ الانقضاء بهنا تعلق كلامه على ان كان لا يفسد
 الشرعية في التوضيح بان البيع هو المجموع المركب من الايجاب والقبول الموجودين حاشا المرتبطين ارتباطاً طائفاً فلا بد من التاويل بان يقال ان المعنى البيع ينقذ من الايجاب والقبول اي حكم
 البيع يلزم بالايجاب والقبول ١٢ **قوله** ينقذ الانقضاء بهنا تعلق كلامه على ان كان لا يفسد شرعاً على وجه يظهر اثره في المحل ١٢ **قوله** ينقذ الانقضاء بهنا تعلق كلامه على ان كان لا يفسد
 العاقدين سواء كان بعيت واشتريت ثبتت للاثر خيار القبول والقبول هو ثانی کلام احد هما سواء كان بعيت واشتريت وما في الكفاية البيع عبارة عن اثر شرعي يظهر للمحل عند الايجاب
 والقبول حتى يكون العاقد قابلاً للتصرف انتهى ففيه انه يشترط كون الايجاب والقبول خارجين عن البيع مع انهما ركنان له على ما صرح به الهم الا ان يقال ان لفظ البيع كما يطلق على نفس الايجاب
 والقبول المرتبطين ارتباطاً طائفاً كذلك يطلق على هذا الاثر الشرعي تدبر ١٢ **قوله** لان البيع الخ اي لان البيع انشاء تصرف شرعي وكل ما هو كذلك فهو بيع يعرف
 بالشرع فالبيع يعرف به اما ان البيع انشاء فلان الانشاء اثبات مالم يكن وهو صادق على البيع لا محالة واما كونه شرعاً فلان الكلام في البيع شرعاً واما ان كل ما هو كذلك فهو بيع يعرف بالشرع
 لان تعلق الامور الشرعية لا يكون الا منه والموضوع ١٢ **قوله** والموضوع الخ اراد بالموضوع للاخبار افظ الماضي اذا لام فيه للعهد فلا وجه للاعتراض عليه بان لا بد من
 ضم شيء الى ذلك وهو ان يقال وكان استعماله بلفظ الماضي والا لايتم الدليل ١٢ **قوله** لفظ المستقبل اراد بلفظ المستقبل مبيته الامر نحو بعني بكذا فقال بعست
 لانه قال بعنيك مثل ان يقال زوجني فيقول زوجتك فلا وجه لجله على المضارع كما ذهب اليه بعض شراحه نعم ينقذ به البيع اذا قارنه الزية كما نقل صاحب النباية عن الطحاوي وتحفة الفقهاء
 ١٢ **قوله** لفظ المستقبل المراد بالمستقبل الامر لا لا لالسياق وهو قوله بخلاف النكاح الخ عليه ولا وجه لجله على المضارع لا باء قوله لا ينقذ عنه فان عدم الانقضاء بلفظ المضارع مقيداً بالامور التي لا يكون لها ايجاب
 واما اذا نوى به الحال فينقذ به البيع ايضاً كما هو مصرح في غاية البيان ومن ههنا ظهر ان ما صنع شيخ الاسلام بدر الدين العيني في البناء يشرح الهداية من حمل لفظ المستقبل على الامور المضارعة
 وما فعله الانزاري في غاية البيان من حمل على المضارعة فقط ليس بجيد فان قلت هذا يخالف ما ذكره المصنف بعد سطر من ان خذه بكذا في معنى بعيت واشتريت فان قوله خذه امر تكليف
 ينقذ به البيع قلت انه ليس امر بالبيع بل امر باخذه وهو لا يكون الا بالبيع فيقدر البيع اقتضاء شحيح المنطوق فعني قوله خذه بعيت ذلك فخذته بالحاصل ان ما يدل على انشاء البيع
 ولو اقتضاء ينقذ به البيع والافلاو ان شئت زيادة التفصيل في هذا المقام فارجع الى شرح الهداية لا في واستاذي نور الله مرقدته المسمى بالسقاية لمعطشان الهداية ١٢ محمد عبد الحفيظ **قوله**
 بخلاف النكاح فان لو قال زوجني فقال الولي زوجتك ينقذ النكاح والفرق ان النكاح لا يتخلو عن تقدم الخطبة والخطبة وهما يدلان على ان المراد الحال اما البيع فيقع بغيره فيجوز قوله
 ابيك عدة لا يبيعا ويعني استيما وطلباً ولا يدل على الوجود لا محالة ١٢ **قوله** وقد مر حيث قال في كتاب النكاح ما توضحه ان قوله زوجني توكيل بالنكاح والواحد يتولى طرفة
 النكاح فان الوكيل في النكاح سفير ومبرر والتابع في الحقوق دون التعبير ولا يرجع الحقوق اليه بخلاف البيع لانه مباشر حتى رجعت الحقوق اليه ١٢ **قوله** رضيت الخ هذا لبيان
 ان انعقاد البيع لا ينصرف في لفظ بعيت واشتريت بل كل ما دل على ذلك ينقذ به فاذا قال بعيت منك هذا بكذا فقال رضيت او اعطيت اي الثمن او قال اشتريت منك هذا بكذا
 فقال رضيت او اعطيت اي المبيع بذلك الثمن انعقاد لا فائدة للمعنى المقصود وكذا اذا قال اشتريت منك هذا بكذا فقال رضيت او اعطيت اي الثمن او قال اشتريت منك هذا بكذا
 لا يكون الا بالبيع فقد رتب البيع اقتضاء شحيح المنطوق ١٢ **قوله** في هذه العقود قد ذكر ان بعض العقود قد تحتاج الى اللفظ ولا ينقذ به كذا في المفادضة ١٢ عنائه -

ينعقد بالتعاطي في النفيس والخسيس هو الصحيح لتحقيق المراضاة قال واذا اوجب احد المتعاقدين البيع
 فان اخرج بالخيار ان شاء قبل في المجلس وان شاء ردّه وهذا خيار القبول لانه لو لم يثبت له الخيار يلزمه
 حكم العقد من غير رضا واذ لم يفد الحكم بدون قبول الاخر فليسوجب ان يرجع لخلوة عن ابطال
 حق الغير وانما يمتد الى اخر المجلس لان المجلس جامع للمتفرقات فاعتبرت ساعاته ساعة واحدة
 دفعا للعسر وتحقيقا لليسر والكتاب كالمخطاب وكذا الارشال حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتاب واداء الرسالة
 وليس له ان يقبل في بعض المبيع ولا ان يقبل المشتري ببعض الشئ لعدم رضا الاخر بتفرق الصفقة الا
 اذا بين ثمن كل واحد لانه صفقات معني وايهما قام عن المجلس قبل القبول بطل الايجاب لان القيام
 دليل الاعراض والرجوع وله ذلك على ما ذكرنا واذ حصل الايجاب والقبول لزم البيع ولا خيار لو احدى منهما الا
 دليل الاعراض والرجوع وله ذلك على ما ذكرنا واذ حصل الايجاب والقبول لزم البيع ولا خيار لو احدى منهما الا

قوله بالتأطع هو في الأصل تناول من قوك فلان يتاعطى هذا الامراي يخوض فيه ويتناولوه والمراد ههنا اعطاء المبيع والشن من الجانيين بلا ايجاب وقبول وقيل يعني في التأطع الاعطاء من احد الجانبين كمن وضع ثوبا واخذ قطعة حلوا مقدرة به ال
قوله في النفيس الخ قيل المراد بالنفيس ما يشتر منه كالعبدة والا ما بالحنس ما يقبل ثمنه كالبقل والرمان والخبز والعلم وقد يفسر الاول بما يكون قيمته مثل نصاب السرقه او فوقه والثاني بما يكون قيمته دون نصاب السرقه ١٢ چلی
قوله هو الصبح احتراز عن قول الكوفي فانه قال انما يعقد البيع بالتأطع في الاشياء الخسيسه ١٣ ك
قوله لغناه عن الخ فان قيل سلنا ان ايجاب احدهما غير مفيد للمكمل وهو الملك لكن حق الغير لم يخصر في ذلك فان حق التملك ثبت للمشتري بايجاب البائع وهو حق للمشتري فلا يكون الرجوع خاليا عن البطلان حتى الغير فالجواب ان الايجاب اذا لم يكن مفيدا للمكمل وهو الملك كان الملك حقيقة للبائع وحق التملك للمشتري ان سلم شيئا بايجاب البائع لا يمنع الحقيقة كونها اقوى من ذي الحق لاجل حاله ولا ينقض بها اذا دافع الزكاة الى الساعي قبل المحول فان المزكي لا يقدر على الاسترداد لتعلق حق الفقير بالمذوق لان حقيقة الملك زالت من المزكي نعم الحق عمل لا نقضاء ما هو اقوى منه ١٤ ع
قوله وانما يتمد الخ يجوز ان يكون جوابا عما يقال ما وجه اختصاص خيار الرد والقبول بالمجلس ولم لا يبطل الايجاب بعقيب غلوه عن القبول او يتوقف على ما وراء المجلس والمشتري يحتاج الى التامل والتردى انه هل يوافقهم لا والمجلس جامع للمتفرقات الا ترى انه لو كرر رايه السجدة في مجلس واحد تجب سجدة واحدة فجعلت ساعات المجلس ساعة واحدة فكان تمام المجلس بمنزلة ساعة واحدة هي عقيب الايجاب وقيل المراد بالمتفرقات الساعات والآثات والمراد بالمجلس تماما كما كان فيه تدبر ١٥
قوله والكتاب الخ هو ان يكتب اما بعد فقد بعث عبدی فلانا مثلاً منك بالغ درهم فلما بلغه الكتاب قال في مجلسه ذلك اشتريت او قال قبلت تم البيع بينهما والسران النبي صلى الله عليه وسلم لما امر بالتبليغ كان يبلغ الشرائع تارة بالكتاب وتارة بالخطاب فلم يكن الكتاب كالخطاب لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم مبلغا ١٦ ال
قوله وكذا الارسال هو ان يرسل رسولا فيقول البائع بعث هذا من فلان الغائب بالغ درهم فاذهب يا فلان فقل له فذهب الرسول فاخبره بما قال فقال المشتري في مجلسه ذلك اشتريت او قال قبلت تم البيع بينهما لان الرسول معبر وسفير لنقل كلامه اليه فاذا اتصل بالجواب ينقصد ١٧ ك
قوله وليس له الا ليس للبائع ان يقبل البيع في بعض البيع وهذا اوجب المشتري في شئ واحد كذا قال العيني وقال في الكفاية اذا اوجب البائع البيع في شيئين او ثلثة واراد المشتري ان يقبل العقد في احدهما دون الآخر فهذا على وجهين ان كانت الصفقة واحدة فليس له ذلك وان كانت متفرقة فله ذلك ١٨ ال
قوله ولان يقبل المشتري يقع الرأء المبيع ببعض الشن يعني ان البائع اذا اوجب في شئ بان قال بعته بالغ فقال المشتري قبلت بخمسة فليس له ذلك فان من العادات ضم الردى بالمجد ليروج الردى ايضا فنحو ثبت الخيار بالقبول في احدهما فيقبل المشتري المجرد ويترك الردى وفيضر للبائع ١٩ عني
قوله الصفقة ذكر في المغرب الصفقة ضرب اليد على اليد في البيع والشراء ثم جعلت عبارة عن العقد بعينه ٢٠ ك
قوله الا اذا بين الخ استثناء من المسألة الاولى وذلك بان يقول اشتريت او بعيت هذين العبدین هذا بمائة وهذا بمائة فلا خلاف ان يقبل في ايها شاء وقيل ان لا بد في تعدد الصفقة تكرار لفظ البيع بان يقول بعتك بعتك هذين العبدین بعتك هذا بمائة وبعتك هذا بمائة اما اذا لم يعد لفظ البيع كانت الصفقة واحدة فلا يصح قبول احدهما وان سمي لكل واحد منهما ثمانية ال - عه فان قيل لم لم يتوقف القبول على المجلس في الخلع والطلاق على مال فالجواب انها اشتملا على معنى يمين من جانب الزوج والمولى ولذا كان مانعا لها عن الرجوع ويتوقف على ما وراء المجلس ٢١ عناية -

قوله وايها قام الخ هذا متصل بقوله ان شاء قبل في المجلس وان شاء رده وهو اشارة الى ان رد الایجاب متارة يكون صريحا واخرى دلالة ١٢ **ع** **قوله** عن المجلس ههنا فوائدا لاولي ان المذكور في عامة الكتب ان مطلق القيام سواء كان مقرونا بالانتقال ام لا دليل الاعراض وقيد شيخ الاسلام خواهر زاده في شرح الجامع الصغير بالذباب عن ذلك المكان وقال العيني في العناية قول المصنف قام عن المجلس دليل على ان الذباب شرط لان القيام عنه يتحقق بالذباب فانه لو لم يذمب لايقال قام عنه بل قام فيه والثانية ان اطلاق المصنف يشي ما اذا قام لمحاجة كما في المحاوي كن في الفتية لوقام لمصلحة الامر فلا يكون دليل الاعراض والثالثة انه يفهم مما ذكره من الدليل ان كل ما يدل على الاعراض يبطل الایجاب كالاشتغال بعمل آخر غير ما عقد المجلس له من اكل الا اذا اكل لقمة او شرب الا اذا كان القدر في يده او نوم الانوم جالسا كذا في بعض الحواشي ١٢ سقايه لعطشان الهدايسه ...
قوله دليل الاعراض الخ فان قلت اذا قال بعد القيام قبلت كان ينبغي ان ينقذ لان الصريح اقوى من الدلالة قلنا ان رجما الصريح على الدلالة انما يكون عند المعارضة وذلك انما يكون قبل ان يثبت الحكم بالدلالة وههنا ثبت حكم الدلالة وهو انفساخ العقد بمجرد القيام الذي هو دليل الاعراض فلم يعمل بعد ذلك صريح القبول فان المنفوخ لا تتمقه الاجازة ١٣ **قوله** وله ذلك اي لكل من العاقلين الاعراض والرجوع على ما ذكرنا من خيار الرجوع للموجب وخيار القبول لاخر وما قيل من ذلك اي للموجب الرجوع فنقصه فلا تلتفت اليه ١٣

من عيب او عدم رؤية وقال الشافعي يثبت لكل واحد منهما خيار المجلس لقوله عليه السلام المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا ولنا ان في الفسخ ابطال حق الغير فلا يجوز والحديث محمول على خيار القبول وفيه اشارة اليه فانها متبايعان حالة البياضة لا بعدها او يحتمل فيجمل عليه والتفرق فيه تفرق الاقوال قال والاعراض المشار اليها لا يحتاج الى معرفة مقدارها في جواز البيع لان بالاشارة كفاية في التعريف وجمالة الوصف فيه لا تفضي الى المنازعة والاثنان المطلقة لا تصح الا ان تكون معرفة القدر والصفة لان التسليم والتسلم واجب بالعقد وهذه الجهالة مفضية الى المنازعة فيبتنع التسليم والتسلم وكل جهالة هذه صفتها تمنع الجواز هذا هو الاصل قال ويجوز البيع بثمن حال ومؤجل اذا كان الاجل معلوما لا طلاق قوله تعالى واحل الله البيع وعنه عليه السلام انه اشترى من يهودي طعاما الى اجل ورهنه درعه ولا بد ان يكون الاجل معلوما لان الجهالة فيه مانعة عن التسليم الواجب بالعقد فهذا يطالب به في قريب المدة

١٤ قوله يثبت على معنى ان لكل من العاقرين بعد تمام العقد ان يرد العقد بدون رضی صاحبه ما لم يتفرقا بالادان ١٢ عن ابيه . . . وفيه اشارة اليه لان الاحوال ثلث قبل قولها وبعد قولها وبعد كلام الوجوب قبل قبول الآخر واطلاق المتبايعين في الاولين مجاز باعتبار ما يؤول اليه او ما كان عليه والثالث حقيقة فيكون مراد الماتفرق في موضوع لان اسم الفاعل حقيقة في الحال بمعنى اجزاء من اواخر الماضي واول المستقبل وهي حالة البياضة بان يقول احد هما قولاً في المجلس والاخر متوقع فيرد ما قبلها ولا يبعد لا يقال العقود الشرعية في حكم الجواهر فيكونان متبايعين بعد وجود كلامها لان الباقي بعد كلامها حكم كلامها حقيقة كلامها . . . **١٥ قوله** فيجمل عليه اي عند قيام الدليل وهو ان الحمل على خيار المجلس يوجب ابطال حق الغير ١٢ مل **١٦ قوله** والتفرق فيه الخ اعلم ان خيار القبول ثابت ما لم يتفرقا قولاً فان تفرقا قولاً بان قال احدهما بعث والاخر اشترى لم يبق خيار بعده وهذا مبني على ان التفرق يطلق على الاعيان والمعاين بالاشتراك اللفظي وتخرج جهة التفرق بالا قول بما ذكرنا وهذا دليل على معنى التفرق على الاقوال منقول عن محمد بن الحسن كذا في العناية فان قلت ذكر ابن عمر الراوي ان التفرق تفرق الادان قلت تاويل الراوي لا يكون حجة على غيره ولا يكون رد الاحتمال آخر كذا اقرر في الاصول ١٢ مل **١٧ قوله** لا يحتاج الى الا في الاموال الربوية فان الاعراض اذا كانت منها كالدراهم والدنانير والخطبة والشعر اذا بيعت بجنسها عند جهالة مقدار الجواز وان اشترى بها لا احتمال الربو وانما ترك المصنف هذا الاستثناء لانها ما يتعلق بالربو وهذا الباب ليس ببيان ١٢ مل **١٨ قوله** في جواز البيع احتراز عن السلم لان معرفة مقدار راس المال شرط فيه عند ابي حنيفة . . . اذا كان مما يتعلق العقد على مقداره ١٢ مل **١٩ قوله** والاثنان المطلقة في الكفاية في الثمنية وفي الجسد ان لانها خلقا للثمنية ١٢ مل **٢٠ قوله** والاثنان المطلقة هذا لفظ القدر في حق منعه والمراد بالمطلقة على ما في الكفاية الكفاية في الثمنية وفي الذهب والفضة وقال في العناية المراد بها المطلقة عن الاشارة اليه مال الكاكي ١٢ مل **٢١ قوله** سقايه لعطشان الهداية . . . الا ان يكون الخ وصورة الاثنان المطلقة قبل بيان القدر والصفة ما اذا قال اشترى هذا الشيء بالذهب ولم يبين قدره ولا وصفه وكذا الوقال بالدرهم وبيان القدران يقول عشرة او خمسة وبيان الصفة ان يقول بخمسة او سبعة فندى ١٢ مل **٢٢ قوله** لان الثابت للاخر حق التملك والموجب هو الذي ثبت له هذه الولاية فلان يدفعها كعزل الوكيل ١٢ مل **٢٣ قوله** القدر عه واسناد التفرق الى الناس مراد به تفرق اقوالهم وبذلك يهيم كثير في الشرع قال تعالى وما تفرق الذين اوتوا الكتاب اي اقوالهم وعقائدهم الامن بعد ما جاءهم البينة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ستفرق امتي اي اقوالهم ومزاعمهم ١٢ مل فخرج

٢٤ قوله وكل جهالة هذه صفتها وهي كونها مفضية الى المنازعة وهذا احتراز عن جمالة لا تفضي الى المنازعة كما اذا كان مجهول القدر مشارا اليه وكما لو باع عبد من عبيد على ان المشتري بالخيار ١٢ مل **٢٥ قوله** هذا اي ما ذكرنا من ان كل جهالة الخ هو الاصل اي القاعدة الكلية في جواز البيع وانعقاده ١٢ مل **٢٦ قوله** بثمن حال اقول الاعيان ثلثة نفود اعني الدراهم والدنانير والسلع كالثياب والدواب والبيت وغير ذلك ومقدارات كالمكيلات والموزونات والعديدات المتقاربة ويغني عن النقدين بالنقدين يشتمل على البيع المحض والضمن والمضد وما عدا ذلك فهو متردد بين كونه مبيعا ومثما والتمييز في اللفظ بدخول الهاء وعذر ١٢ مل **٢٧ قوله** حال واجب ومنه الذين الحال يعني خلاف مؤجل ١٢ مل **٢٨ قوله** لا طلاق الا اقول فيه اشكال لان نص البيع مطلق كما قالوا او اشترط معلومة الاجل بالدليل العقلي تقييد المطلق بالمرأى وهو غير صحيح لما اقرر في الاصول ان تقييد المطلق بنسخ ونسخ الكتاب بالمرأى لا يجوز ١٢ مل **٢٩ قوله** وعنه عليه السلام الخ قلت اخبرني البخاري وسلم عن الاسود عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودي طعاما الى اجل ورهنه درعه من حديثه وفي لفظ البخاري ثلثين صاعا من شعير وبذلك يهودي اسمه ابو الشحم ١٢ مل

الدراية في تخریج احاديث الهداية كتاب البيوع ٦

حديث المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا متفق عليه من حديث ابن عمر وهذا اللفظ للنسائي وفي الصحيحين البيعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا لا بيع الخيار واخرجه من حديث حاكم بن حنبل رفعه البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فان صدقا وبيننا يومئذ لك لها في بيعها وان كذبا وكتمانها محقت بروكة بيعها وللثلاثة من طريق عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا الا ان يكون صفقة خيار ولا يحل له ان يفارق صاحبه خشية ان يستقيله وللنسائي وابن ماجه عن سمرة رفعه البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ولا يبي داود بن داود عن رفعه البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وفي رواية ابي داود قصة فيما قضى بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث ابن النجاشي عن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودي الى اجل ورهنه درعه متفق عليه من حديث عائشة . . . وسمى اليه يهودي الذكور من حديث جابر قال رهن النبي صلى الله عليه وسلم درعا عند ابي الشحم اليهودي في شعير . . .

وهذا يسلم في بعيد ما قال ومن اطلق الثمن في البيع كان على غالب نقد البلد لانه المتعارف وفيه التحري
 للجواز فيصرف اليه فان كانت النقود مختلفة فالبيع فاسد الا ان يبين احدا وهذا اذا كان الكل في الواجب
 سواء لان الجهالة مفضية الى المنازعة الا ان ترتفع الجهالة بالبيان او يكون احدا غلب واروج فيحينئذ
 يصرف اليه تحرياً للجواز وهذا اذا كانت مختلفة في المالية فان كانت سواء فيها كالثنائي والثلاثي والتصرف في اليوم
 بغير نقد والاختلاف بين العدالي بفرغانه جازا البيع اذا اطلق اسم الدرهم كذا قالوا وينصرف الى ما قد به
 من اي نوع كان لانه لا منازعة ولا اختلاف في المالية قال ويجوز بيع الطعام والمحجوب مكايلة ومجازفة
 وهذا اذا باعه بخلاف جنسه لقوله عليه السلام اذا اختلف النوعان فبيعهما كيف شئت بعد ان يكون
 يد ابيد بخلاف ما اذا باعه بجنسه مجازفة لباقيه من احتمال الربو اولاً والجهالة غير مانعة من التسليم
 والتسلم فشابهة جهالة القيمة قال ويجوز باناء بعينه لا يعرف مقداره وبوزن حجر بعينه لا يعرف مقداره
 لان الجهالة لا تفضي الى المنازعة لما انه يتعجل فيه التسليم فيندر هلاكه قبله بخلاف السلم لان

له قوله ومن اطلق الثمن في اي ذكر القدر دون العفة
 بان قال اشترية بعشرة دراهم ولم يقل انها بخارية او سمرقندية فانه لم يذكر بها كانت هذه المسألة عين المسألة الاولى قبل الاستثناء ولو ذكرها كان بين تلك المسألة بعد الاستثناء وهي
 قوله والاثنان المطلقة لا تفضح الا ان يكون معرفة القدر والصفة كذا في الكفاية وفي البداية وانما اورد مسألة المطلق الثمن ليعين ان تعريف الصفة كما يحصل بالتنصيص يحصل بطريق الدلالة باعتبار
 العرف وكثرة الاستعمال ١٢ مل ١٢ قوله كان على غالب نقد البلد الذي جرى فيه البيع لا بل المتبايعين وفي الدرر النقد ليس مصوغاً من الذهب والفضة مسكوكاً ولا ١٢ مل
 ١٢ مل قوله وبهذا اي الفساد على تقدير عدم البيان والجواز على تقدير البيان ١٢ مل ١٢ مل قوله كالثنائي والثلاثي مثال للنقود المتساوية في المالية واختاره صاحب الكفاية حيث قال يكون النقد الواحد احدى درهمان يكون
 الواحد من درهما والاخر ثانياً وهو ان يكون الاثنان من درهما والاخر ثانياً وهو ان يكون الثلث من درهما والاخر ثانياً وهو ان يكون الواحد من الاحدى ولا يسمى الواحد من الثنائي
 والثلاثي درهما في ذلك العرف بل ينصرف الدرهم في عرفهم الى احد الاشياء وهو الواحد من الاحدى والاثنان من الثنائي والثلث من الثلاثي فحسب العقد على الدرهم المطلق
 انتهى ويؤيده ما قال في الدرر شرح الغفران ان مستوى المالية ايضا كما استوى الرواج واختلف الاسم كالاحدى والثنائي والثلاثي مع ان اطلق اسم الدرهم على كل منها حيث يطلق على
 الواحد من الاول والاثنين من الثاني والثلاث من الثالث اسم الدرهم وينصرف الى ما قدر به من كل نوع مثلاً اذا باع عبداً بالعتق درهم فله ان يعطى الفان الاحدى او الغين من
 الثنائي او ثلثه آلاف من الثلاثي هذا ما ذكر في الكافي واراد صاحب البداية انتهى لمخصاً وبهذا نقل الجليلي في ذخيرة العقبى وظهر من هذا ان كلام الشارح بربى عن التعقيد وقدره ههنا
 قدم صاحب العنبر وفهم لا يذهب اليه ذنب الذاهب وقال ان في كلام الشارح تعقيد وهو ان قوله كالثنائي المثال للنقود المختلفة في المالية فلم الفصل بين قوله كالثنائي في المثالين
 وهو قوله فان كانت سواء فيها ولزم الفصل بين هذا الشرط وبين جزائه وهو قوله جازا البيع بقوله كالثنائي الى قوله جاز ولا يستقيم ان يجعل قوله كالثنائي في المثالين بقوله فان كانت سواء لان
 الثنائي واثنتان من درهما والثلاثي وهو ما كان ثلثه من درهما وانما لا يكون في المالية سواء لكن يمكن ان يكون في الرواج سواء انتهى لمخصاً بربى ١٢ مل ١٢ مل قوله كالثنائي في المثالين
 ١٢ مل قوله والنقص في درهم فسرسوب الى والى سمرقند وهو نفقة الدين ١٢ مل ١٢ مل قوله والاختلاف في اي كالاختلاف الواقع بين العدالي الراج بفرغانه من تواج
 ما شككته وفتها ما واد النهر يسلمون الدرهم عدلياً ١٢ مل ١٢ مل قوله وينصرف اي اسم الدرهم الى ما قدر به من المقدار كقشرة ونحوه من اي نوع كان من غير تعقيد بنوع معين لانه لا
 منازعة لاستوائها في الرواج ولا اختلاف في المالية ١٢ مل ١٢ مل قوله بيع الطعام والمحجوب المراد بالطعام المحنطة وديقها لانه يقع عليها عرفاً وسياقاً في الوكالة وبالجموب غيرهما
 كالعدس والمحص واثنتان ١٢ مل ١٢ مل قوله ومجازفة هو البيع بالحدس والنظن بالكيل ووزن ١٢ مل ١٢ مل قوله اذا باع الخ هذا انما يفيد فيما اذا كان شيئاً يدخل تحت الكيل فاما
 اذا كان قليلاً فجوز بيع البعض ببعض مجازفة وان كان في جنس واحد حتى لو باع نصف من من المحنطة بمنزلة من المحنطة بجوز كذا في الذخيرة ١٢ مل ١٢ مل قوله لقوله عليه السلام
 اذا اختلفت الخ قلت غريب بهذا اللفظ وروى الجماعة الا البخاري من حديث عباد بن الصامت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذهب بالذهب والفضة بالفضة
 والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمك بالملك مثلاً بثل سواء لسواء يد بيد فاذا اختلفت هذه الاصناف فبيعهوا كيف شئتم اذا كان يد بيد انتهى ١٢ مل ١٢ مل
 ١٢ مل قوله فتشابهة القيمة بان اشترى شيئاً بدرهم ولم يدركه ازيد او ناقص يجوز لان هذه الجهالة لا تفضي الى المنازعة والمانع هي الجهالة المفضية الى المنازعة كذا قال
 العيني والفرق بين الثمن والقيمة ان الثمن ما يتقرر بين العاقدين والقيمة ما يقرره المقومون دون العاقدين كذا قيل ١٢ مل ١٢ مل قوله ويجوز باناء بعينه الخ وعن ابي يوسف
 في بيع المعين ان عين كذا لا يكتسب بالكس كذا يميل ونحوه لا يجوز العقد فيه لانه لا يمكن المنازعة بينهما في الكيل وان كان شيئاً لا ينقبض ولا ينسبط كالقصعة ونحوه لا يجوز ١٢ مل
 ١٢ مل قوله بخلاف السلم وهو بيع اجل بعاجل فلا يجوز باناء لا يعرف مقداره او بحجر لا يعرف مقداره ١٢ مل

الدراية في تخريج احاديث الهداية

حديث اذا اختلف النوعان فبيعهما كيف شئت لم اجده بهذا
 اللفظ والذم وجدته في حديث عباد بن الصامت في الاشياء الربوية فاذا اختلفت هذه الاصناف فبيعهوا كيف شئت فخرج الدرر الدار قطني عن طريق
 الحسن بن عباد بن النسي صلى الله عليه وسلم قال ما وذن فمثل بمثل اذا كان نوعاً واحداً وما كليل فمثل ذلك فاذا اختلف النوعان فلا بأس
 به واسناده ضعيف ١٢ مل

التسليم فيه متأخر والهلاك ليس بناذر قبله فيتحقق المنازعة وعن أبي حنيفة أنه لا يجوز في البيع أيضاً
والاول اصم واظهر قال ومن باع صبرة طعام كل قفيز بدرهم جاز البيع في قفيز واحد عند أبي حنيفة الا ان
يسمى جملة قفزاتها ولا يجوز في الوجهين له أنه تعذر الصرف الى الكل لجهالة البيع والتمن فيصرف الى الأقل
وهو معلوم الا ان تزول الجهالة بتسمية جميع القفزان او بالكيل في المجلس صار هذا كما لو اقر وقال لقنان على
كل درهم فعليه درهم واحد بالاجماع ولما ان الجهالة بيدهما ازالتهما ومثلها غير ما نفع كما اذا باع عبداً من عبداً
على ان المشتري بالخيار ثم اذا جاز في قفيز واحد عند أبي حنيفة فله المشتري الخيار لتفرق الصفقة عليه كذا
اذا اكيل في المجلس او سمي جملة قفزاتها لانه علم بذلك الآن فله الخيار كما اذا رآه ولم يكن رآه وقت البيع و
من باع قطع غنم كل شاة بدرهم فسد البيع في جميعها عند أبي حنيفة وكذلك من باع ثوباً بذراعة كل ذراع
بدرهم ولم يسم جملة الذراعان وكان اكل معد ومتفاوت وعند هذا يجوز في الكل لما قلنا وعندة ينصرف
الى الواحد لما بينا غير ان بيع شاة من قطع وذراع من ثوب لا يجوز للتفاوت وبيع قفيز من صبرة يجوز لعدم
التفاوت فلا تقضى الجهالة الى المنازعة فيه وتقضى اليها في الاول فوضح الفرق قال ومن ابتاع صبرة طعام
على انها مائة قفيز مات درهم فوجدها اقل كان المشتري بالخيار ان شاء اخذ الموجود بحصته من الثمن ان شاء
فسخ البيع لتفرق الصفقة عليه قبل التمام فلم يقر رضاه بالموجود وان وجدها اكثر فالزيادة للبائع لأن البيع

له قوله وعن أبي حنيفة في رواية الحسن بن زياد انه
اي العقد بانما يعينه لا يعرف قدره ولا يوزن محرم بعينه لا يعرف قدره لا يجوز في البيع ايضا كما لا يجوز في السلم لان البيع في الكيليات والموزونات اما ان يكون مجازفة او بذكر القدر ففي المجازفة
المعقود عليه ما يشار عليه وعند ذكر القدر المعقود عليه مسمى من القدر ولم يوجد شيء منها فانه ليس بمجازفة ولا يشترط فيه الكيل اذ لم يكن الكيل معلوماً والاول اي جواز البيع بهما اصح من
حيث الدليل فان المعيار المعين لم يتباعد عن المجازفة واظهر من حيث الرواية ١٢ مل ١٢ قوله كل قفيز ثوب القفيز كميال قال في المغرب ولم يبين قدره كذا قال العيني
وفي بعض كتب اللغة ان القفيز كميال قدر اثنا عشر ماعا ١٢ مل ١٢ قوله كل قفيز ثوب في البناء عن الجوهري ان القفيز ثمانية مكايك والمكوك كميال وهو ثلث كيلات و
الكيلية منان وسبعة اثمان من دالمن رطلان والرطل اثنتا عشرة اوقية والاوقية اثنان وستون مثقالاً واستار واستار اربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلث اسباع درهم السقاة
لعطشان الهداية ١٢ مل ١٢ قوله لجواز المبيع والتمن جهالة قد تقضى الى المنازعة لان البائع يطالب من المشتري قبض الثمن اولاً والتمن غير معلوم وهذا لا يدع في المبيع قدر ما
وجب عليه من الثمن وذلك انما يكون عند عرفان قدر المبيع فيتنازعان ١٢ مل ١٢ قوله في المجلس قيد به لانه اذا كان بعد الاتفاق من لا يبيع لان ساعات المجلس جعلت كساعة
واحدة فالعلم فيه كالمعلم في حالة العقد الموقوف على ان يقرر القضاة فلا يتقلب جائز ١٢ مل ١٢ قوله بيدهما ازالتهما فانها ترفع بكيل كل منهما فان قدر المبيع كما يعلم بكيل البائع
فذلك يعلم بكيل المشتري فكان ازالة الجهالة بيدهما وقيد بقوله بيدهما احترازاً عن البيع بالرغم فانه لا يجوز لان ازالتهما ما بيدهما لان كان هو الرأى او بيدهما الغير ان كان غيرهما وعلى كل
حال فالمشتري لا يقدر على ازالة كذا في العناية ١٢ مل ١٢ قوله كما اذا باع الخ واجيب لابي حنيفة ان القياس في القضاة ايضا الا ان جازناه استحساناً بالنص ومعناه ان في معنى
ما ورد به النص على ما سياتي فيكون ثابتاً بدلالة النص والاستحسان بالنص لا يعمد الى غيره فلهذا لم يجوز ابو حنيفة في قياسه في قياسه واستحساناً ١٢ مل ١٢ قوله على ان المشتري
بالخيار ان شاء اخذ هذا وان شاء اخذ ذلك فاذا اخذها شاء ارتفعت الجهالة فكذا بهنا ١٢ مل ١٢ قوله فلم يشر الى ولا خيار للبائع وان تفرقت الصفقة عليه ايضا لان
التفرق جاء منه وهو امتناع عن تسمية جملة القفزان او الكيل في المجلس فيكون راضياً به ١٢ مل ١٢ قوله لتفرق الصفقة عليه وهذه المسألة مجتهد فيها لا يعرف حكمها كل فتية
فكيف العاى فاذا لم يكن المشتري عالماً بان العقد واقع على قفيز واحد وقد علم الا ان ثبت الخيار عند العلم ١٢ مل ١٢ قوله لا علم بذلك الا فرما كان في حده ونظره ان العبرة
تأتي بمقدار ما يحتاج اليه فزادت وليس له من الثمن ما يقابل ولا يمكن اخذ الزائد مما نادى في تركه لتفرق الصفقة على البائع او نقصت فيحتاج الى ان يشتري من مكان آخر بل يوافق اولاً
١٢ مل ١٢ قوله ولم يسم جملة الذراعان وجملة الثمن واما اذا بينهما او بين احد هما كما اذا قال بعتك هذا الثوب وبي عشرة اذرع بعشرة وراهم كل ذراع بدرهم او قال بعتك
هذا الثوب وبي عشرة اذرع كل ذراع بدرهم او قال بعتك هذا الثوب بعشرة وراهم كل ذراع بدرهم فبيع ١٢ مل ١٢ قوله متفاوت اي في القيمة كالبطيخ واللوان والسقرجل والخشب والاولاى ١٢ مل ١٢
له قوله لان البيع وقع على مقدار معين وكل ما وقع على مقدار معين لا يتناول غيره الا اذا كان وصفاً والقدر الزائد على المقدار المعين ليس بوصف فالبيع لا يتناول واخلت
المشاخ في الفرق بين الوصف والاصل اي القدر قليل ان ما يتبعه في التثمين فالزيادة والنقصان فيه وصف وما ليس كذلك فالزيادة والنقصان فيه اصل وقيل الوصف بالوجود
تاخير في تقوم غيره ولعدم تأثيره في نقصان غيره والاصل ما ليس كذلك وقيل ما يكون تابعا لشيء غير منفصل عنه واذا حصل فيه يزيده حسناً وكما لا فهو وصف وما ليس كذلك ١٢ مل ١٢
زبدة الكل ان القلة والكثرة في الكيليات والموزونات اصل والذراع في المذروعات وصف التامى اذا انقص قفيز من مائة قفيز لا يتعيب الباقي بل يشتري بالثمن الذي
كان بحصته مع القفيز الواحد والذراع الواحد من الثوب او الذراع اذا فات لا يشتري الباقي بالثمن الذي كان يشتري معه فان الثوب العباى اذا كان خمسة عشر ذراعاً ويشترى بخمسة عشر
ذراعاً فاذا انتقص خمسة اذرع منه لا يشتري الباقي بعشرة ذراعى ١٢ مل ١٢

وقم على مقدار معين والقدر ليس بوصف ومن اشترى ثوباً على انه عشرة اذرع بعشرة او ارضاً على انها مائة ذراع بمائة فوجد ها اقل فالبشترى بالخيار ان شاء اخذها بمجمل الثمن وان شاء ترك لان الذراع وصف في الثوب لا تترى انه عبارة عن الطول والعرض والوصف لا يقابل شئ من الثمن كاطراف الحيوان فلهذا يأخذ بكل الثمن بخلاف الفصل الاول لان المقدار يقابل الثمن فلهذا يأخذ بحصته الا انه يتخير لفقو الوصف المذكور لتغير المعقود عليه فيختل الرضا وان وجدها اكثر من الذراع الذي ستمه فهو للبشترى ولا خيار للبائع لانه صفة فكان بمنزلة ما اذا باعه معيباً فاذا هو سليماً ولو قال بعثتها على انها مائة ذراع بمائة درهم كل ذراع بدرهم فوجد ها ناقصة فالبشترى بالخيار ان شاء اخذها بحصتها من الثمن وان شاء ترك لان الوصف وان كان تابعاً لكنه صار اصلاً بافراجه بذكر الشئ فنزل كل ذراع بمنزلة ثوب وهذا لانه لو اخذه بكل الثمن لم يكن اخذاً لكل ذراع بدرهم وان وجدها زائدة فهو بالخيار ان شاء اخذ الجميع كل ذراع بدرهم وان شاء فسح البيع لانه ان حصل له الزيادة في الذرع تلزمه زيادة الثمن فكان نقعا يشوبه ضرراً فيتخير وانما يلزمه الزيادة لما بينا انه صار اصلاً ولو اخذه بالاقل لم يكن اخذاً بالمشروط ومن اشترى عشرة اذرع من مائة ذراع من دار او حمام فالباع فاسد عند ابي حنيفة وقال هو جائز وان اشترى عشرة اسهم من مائة سهم جاز في قولهم جميعاً لهما ان عشرة اذرع من مائة ذراع عشر الدار فاشبه عشرة اسهم وله ان الذراع اسهم لما يذرع به واستعير لما يحمله الذراع وهو المعين دون المشاء وذلك غير معلوم بخلاف السهم ولا فرق عند ابي حنيفة بين ما اذا علم جملة الذرعان او لم يعلم هو الصحيح خلافاً لما يقوله الخصان ببقاء الجهالة ولو اشترى عدلاً على انه عشرة اذرع فاذ هو تسعة او احد

له قوله الا ترى انه لا استدلال بان الذراع عبارة عن الطول والعرض وبها من الاعراض غير مستقيم لانه كما يجوز ان يقال شئ طويل وعريض يقال شئ قليل او كثير ثم عشرة اقتره اكثر من تسعة لا محالة فكيف جعل الذراع الزائدة وصفادون القفيز ١٢ ح ١٢٠ قوله والوصف لا لا يقابل شئ من الثمن والا يلزم تسوية الاصل والتبع والمراد الوصف من حيث هو وصف لا اذا كان مقصوداً كما سياتي ١٢ ح ١٢٠ قوله كاطراف الحيوان حتى انه اذا اشترى جارية فاعورت في يد البائع قبل التسليم لا ينقص شئ من الثمن وكذلك اذا اشترى جارية فاعورت في يد المشتري ثم اراد ان يبيعها مرا بحة كان له بدون البيان على ما يبيح في باب المرا بحة والتولية ١٢ ح ١٢٠ قوله الا انه يتخير الاستثناء من قوله فلهذا يأخذ به بكل الثمن ١٢ ح ١٢٠ قوله بكتبا الخ انت الضمير وذكر قبله لفظ الثوب على تاويل الثياب والمذروعات لان لفظ عشرة اذرع دال عليها ١٢ ح ١٢٠ قوله لكنه صار اصلاً بافراجه الخ حيث قال كل ذراع بدرهم فكان اصلاً لان مقابلته الثمن من خواص كونه اصلاً اذا الثمن لا يقابل الاوصاف فنزل الخ فيه بحث فان كل ذراع ان كان بمنزلة ثوب على حدة فسد البيع اذا وجد باكثر او اقل كما لو كان العقد وارداً على اذرع عشر وقد وجدت احد عشر او تسعة على ثيابي والجواب ان الاثواب مختلفة فيكون العشرة البيعية مجعولة بجهالة تغضي الى المنازعة والذرعان من ثوب واحد ليست كذلك ١٢ ح ١٢٠ قوله لم يكن اخذاً الخ وهو لم يبيع الا بشرط ان يكون كل ذراع بدرهم فان كلمة على تاتي للشرط كما عرفت في موضع ١٢ ح ١٢٠ قوله من دار او حمام اعني ان يكون البيع مما ينقسم او مالا ينقسم ١٢ ح ١٢٠ قوله اسم لما يذرع به الخ يعني ان الذراع وان كان في الحقيقة في الآلة التي يذرع بها كالخشب مثلاً لكن اراد بها بهنا متعذرة فيصير مجازاً لما يحمله من قبيل اطلاق الحال واداة الحمل وما يقع عليه الذراع جزء معين لا شائع لان الشائع لا يتصور ان يذرع فلم ينع ان يستعار الذراع لان الشائع ليس بمحل لفك السلي في العقد جزء معيناً متفصلاً لا فعل حسي يقتضي محلاً حياً والمشارع ليس كذلك الا ترى ان العبد اذا كان مشتركاً بين اثنين فاحدهما يتكهن عن بيع نصيبه ولكن لا يتكهن من ضرب نصيبه فان الملك شائع شرعي فيكون محلاً للتصرفات الشرعية لا الحسية فما يحمله الذراع معين باعتبار حلول الامر الحسي فيه ومجهول في نفسه فان جوانب الدار متفاوتة في الجودة والمالية فيختلف قيمتها بالضرورة فيؤدي الى المنازعة المفضية الى الفساد فلا يبيع البيع ١٢ ح ١٢٠ قوله وهو المعين الا انه مجهول لا يعلم ان تلك الاذرع من الدار في الجانب الشرقي منها او الغربي او من صدر الدار او اسفلها والبيع اذا كان معيناً مجهولاً لا يبيع كما اذا قال بعت منك احد هذين العبدتين والتعيين غير مناف للجهالة لما ان التعيين في امر والجهالة في امر آخر ١٢ ح ١٢٠ قوله بخلاف السهم لان عشرة اسهم شائع في الكل فلم يلزم فيه جهالة تغضي الى المنازعة فكان صاحب عشرة اسهم شريكاً لصاحب تسعين سهماً في جميع الدار على قدر نصيبها منها وليس لصاحب الكثير ان يدفع صاحب القليل قدر نصيبه في اي موضع كان فلا تؤدي الى المنازعة ١٢ ح ١٢٠ قوله لما يقول الخصان ذكر الخصان في هذه المسألة ان شاد الباع عند ابي حنيفة لجهالة جملة الذرعان فاما اذا عرفت مساحتها يجوز عنده وحمل هذه المسألة على قياس ما لو باع كل شاة من القطيع بعشرة ان كان عدد جملة الشاة معلوماً يجوز عنده وان لم يكن معلوماً لا يجوز وذكر ابو زيد الشولبي ان على قول ابي حنيفة الباع فاسد وان علم جملة الذرعان وهو الصحيح لبقاء الجهالة علم جملة الذرعان او لم يعلم فالشترى يطالب من مقدم الدار والبائع يسلم من مؤخره فتؤدي الى النزاع ١٢ ح ١٢٠

عشر فسد البيع لجهالة المبيع او الثمن ولو بين لكل ثوب ثمانية جاز في فصل النقصان بقدره وله الخيار ولم يجز في
 الزيادة لجهالة العشرة المبعة وقيل عند ابي حنيفة لا يجوز في فصل النقصان ايضا وليس يصح بخلافه اذا
 اشترى ثوبين على انهما هرويان فاذا احدهما مروي حيث لا يجوز فيها وان بين ثمن كل واحد منهما لانه جعل
 القبول في المروي شرطا للعقد في الهروي وهو شرط فاسد ولا قبول يشترط في البعد ومرفا فترقا ولو اشترى ثوبا
 واحد اعلى انه عشرة اذرع كل ذراع بدرهم فاذا هو عشرة ونصف او تسعة ونصف قال ابو حنيفة في الوجه الاول
 ياخذ به عشرة من غير خيار وفي الوجه الثاني ياخذ به تسعة ان شاء وقال ابو يوسف رحمة الله عليه في الوجه
 الاول ياخذ به باحد عشر ان شاء وفي الثاني ياخذ به عشرة ان شاء وقال محمد رحمه الله في الاول ياخذ بعشرة
 ونصف ان شاء وفي الثاني بتسعة ونصف ويخير لان من ضرورة مقابلة الذراع بالدرهم مقابلة نصفه
 بنصفه فيجزي عليه حكمها ولا ييوسف انه لما افر د كل ذراع ببديل نذل كل ذراع منزلة ثوب على حد وقد
 ان قال كل ذراع درهم ١٢

قوله لجهالة المبيع او الثمن انما في فصل النقصان لجهالة الثمن لانه يحيط ثمن ثوب واحد وهو مجهول لانه لم يسم لكل ثوب ثمانية فالثمن ينقسم على الثياب باعتبار القيمة الغائب
 مجهول اذ لا يدرك ان كان جيدا او وسطا او رديا حتى يطرح قيمته فاذا صارت حصة الغائب مجهولة صار ثمن الباقي مجهولا ضرورة فتمت التسعة مجهول وجهالة ثوب فساد البيع واما في فصل
 الزيادة لجهالة المبيع لان المبيع عشرة من احد عشر والزيادة على العشرة لم يدخل تحت البيع فيجب رده والا ثواب مختلفة فلا يدري اي ثوب يرد على البايع الجيد والهروي قاله ابو حنيفة بالجهد
 والمشتري يرد الهروي وجهالة المبيع فساد البيع كذا في الكفاية والنهاية ١٢ مل **قوله** جاز لان المبيع معلوم كانه مشار اليه والثمن معلوم ايضا لانه متى سمي لكل ثوب عشرة
 كانت حصة الغائب معلومة وهي العشرة فتكون حصة الباقي معلومة بخلاف ما اذا لم يسم ثمانية لان حصة الغائب لا تعلم انها عشرة او تسعة ام احد عشر فجهالة ثوب في جهالة الباقي ١٢ ك
قوله وله الخيار ان شاء اخذ كل ثوب بما سمي وان شاء ترك لانه ربما يكون الباقي رديا والغائب جيدا والمشتري انما رغب في المروي لكان الجيد ففضل بقرق الصفقة قبل
 التمام فيخير ١٢ ك **قوله** ولم يجز في الزيادة لان العقد تناول العشرة فليس له ان يبيع الباقي وهو مجهول وبجهالة المبيع مجهول ١٢ ك **قوله** لا يجوز لان ما جمع بين
 الموجود والمردوم في صفقة فكان قبول البيع في المردوم شرطا لقبوله في الموجود فيفسد العقد واستدل على ذلك بما ذكره محمد في الجامع رجل اشترى ثوبين على انهما هرويان كل ثوب بعشرة فاذا
 احدهما هروي والاخر هروي فالبائع فاسد في الهروي والمروي جميعا عند ابي حنيفة رده وعند ما يجوز في الهروي وجه الاستدلال ان الغائب في مسألة الجامع الصفقة لا اصل الثوب فاذا كان
 فوات الصفقة في احدهما لغير مفسد للعقد على مذهبه ففوات احدهما من الاصل اولى ان يفسد ١٢ عن ابي حنيفة **قوله** وليس اي ما قال صاحب قيل يعني بعض المشرع
 يصح بل يصح ان الجواز في فصل النقصان قولهم جميعا لان ثمن النقص معلوم قطعاً فلا يضر في الباقي واجاب الشارح عن استدلاله بقوله بخلافه واوضح الفرق بقوله لا رجوع الى
 تقريره ان جعل القبول في المروي شرطا للعقد في الهروي والمروي غير مذكور في العقد فلم يشترط قبوله باليس بمبيع لقبول المبيع وان مفسد للعقد لكونه مخالفا لمقتضاه وهذا لا يتصور فيما نحن
 فيه لانه ما جعل قبول العقد في المردوم شرطا لقبوله في الموجود ولا قصد ايراد العقد على المردوم وانما قصد ايراده على الموجود فقط ولكنه غلط في العدد فافترقا اي شراء العدل اذ عشرة اثنان
 بمائة كل ثوب بعشرة فاذا هو تسعة وشراء الثوبين على انهما هرويان فاذا احدهما هروي افرق حيث جاز في الاول دون الثاني والهروي بفتح الراء والهروي بسكون الراء ففسد الى هراة
 ومروقرتان بخراسان كذا في النهاية والنهاية وقال في فتح القدير الهروي بسكون الراء نسبة الى قرية من قرى الكوفة اما النسبة الى مرو والمروفة بخراسان فقد التزموا فيها زيادة الزا فيقال
 مروزي كانه للفرق بين القريتين فتا ١٢ مل **قوله** فاذا احدهما هروي الهروي بفتح الاء والهروي بسكون الراء كذا في الدرر شرح القرع فخرسوان الى
 هراة ومروقرتان بخراسان كذا في النهاية وقال العيني ان هذا عجيب فان هراة مدينة عظيمة مشهورة بخراسان ومرو ايضا مدينة قديمة يقال انها من بناء طههوت انتهى فروع لو باع عدلا
 او غنما واستثنى واحدا بغير عينة فسد البيع ولو بعينه جاز البيع كذا في التتوير ولا يشترى ارضا على ان فيها كذا نخلة ثمرة فاذا واحدة فيها لا تنفذ البيع لان للثمر حصة من الثمن كذا في المجتبى ولو
 باع ارضا على ان فيها كذا نخلة فوجد المشتري ناقصة جاز البيع ويخير المشتري ان شاء اخذ بالجميع الثمن وان شاء ترك لان الشجر يدخل في بيع الارض تبعاً ولا يكون له قسط من الثمن وكذا الوبايع
 دار على ان فيها كذا بيتا فوجد ناقصة جاز البيع ويخير على هذا الوجه كذا في البحر نقلنا عن الحنفية ١٢ اسقاية لعلشان السدية **قوله** فيجزي اي فيجزي على النصف حكم المقابلة وفي بعض
 النسخ فيجزي عليه من التجزئة وهو ظاهر ١٢ ك **قوله** حكمها وحكم المقابلة في النصف اذ اذا وجد المشتري عشرة اذرع ونصفها يجب عليه من الدراهم عشرة دراهم ونصف
 وكذلك في صورة النقصان يجب عليه تسعة دراهم ونصف كذا في النهاية وانما يجوز لان في الوجه الاول اذا زاد عليه الثمن بزيادة نصف ذراع وفي الثاني انقص الثوب عما شرط
 فيجزي كذا في ضرر ١٢ مل **قوله** نزل كل ذراع بمنزلة ثوب الخ والثوب اذا بيع بانه كذا اذ اذا فوجده انقص لا يسقط شيء من الثمن لما تقدم من وصف وتغير الاوصاف لا يوجب
 سقوط شيء من الثمن ولكنه ثبت له الخيار فكذا ك

حديث من اشترى ارضا فيها نخل فالثمرة للبا ثم الا ان يشترط البتاع لم اجده وانما المعروف حديث ابن عمر من باع نخلا مؤبدا فالثمرة للبا ثم الا ان يشترط البتاع متفق عليه

الزرع لأن الواجب انما هو التسليم المعتاد وفي العادة ان لا يقطع كذلك وصار كما اذا انقضت مدة الاجارة
وفي الارض زرعت قلنا هناك التسليم واجب ايضا حتى يترك باجر وتسليم العوض كتسليم العوض ولا فرق
بين ما اذا كان الشرب بحال له قيمة او لم يكن في الصحيح ويكون في الحالين للبائع لان بيعه يجوز في اصح
الروايتين على ما تبين فلا يذخل في بيع الشجر من غير ذكره واما اذا بيعت الارض وقد بذر فيها صاحبها و
لم يذبت بعد لم يذخل فيه ^{انه} مودع فيها كالمناخ ولونبت ولم تصر له قيمة فقد قيل لا يذخل فيه و
قد قيل يذخل فيه وكان هذا بناء على الاختلاف في جواز بيعه قبل ان يناله الشافر والبناجل ولا
يدخل الزرع والثمر في الحقوق والمرافق لانها ليسا من مال ولو قال بكل قليل وكثير هوله فيها ومنها من
حقوقها او قال من مرافقها لم يدخل فيه لما قلنا وان لم يقل من حقوقها او من مرافقها دخل فيه اما
الثمر المجزؤ والزرع المحصود لا يدخل الا بالتصريح به لانه بمنزلة المتاع قال ومن باع ثمرة لم يبيد صلاحها
او قد يبيد اجاز البيع لانه مال متقوم اما لكونه منتقبا به في الحال او في الثاني وقد قيل لا يجوز قبل ان يبيد
صلاحها والا اول اصح وعلى المشتري قطعها في الحال تفريغا لملك البائع وهذا اذا اشتراها مطلقا وبشرط
القطع وان شرط تركها على النخل فسد البيع لانه شرط لا يقتضيه العقد وهو شغل ملك الغير وهو صفقة
في صفقة وهو اعادة او اجارة في بيع وكذا بيع الزرع بشرط الترك لما قلنا وكذا اذا تناهى عظمها عندنا في حنيفة
وابي يوسف لما قلنا واستحسنه محمد للعادة بخلاف ما اذا لم يتناه عظمها لانه شرط فيه الجزء المعدوم وهو
الذي يزيد بمعنى من الارض او الشجر ولو اشتراها مطلقا وتركها باذن البائع طاب له الفضل وان تركها بغير

له قوله لان الواجب ان الواجب ذلك ما لم يبارحه ما يقطعه وقد عارضه دلالة الرضاء بذلك وهي اقدار على بيعها مع علمه بمطالبة
المشتري تفريغا ملكه وتسليمه اياه فارغا ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤} ^{٩٥٥} ^{٩٥٦} ^{٩٥٧} ^{٩٥٨} ^{٩٥٩} ^{٩٦٠} ^{٩٦١} ^{٩٦٢} ^{٩٦٣} ^{٩٦٤} ^{٩٦٥} ^{٩٦٦} ^{٩٦٧} ^{٩٦٨} ^{٩٦٩} ^{٩٧٠} ^{٩٧١} ^{٩٧٢} ^{٩٧٣} ^{٩٧٤} ^{٩٧٥} ^{٩٧٦} ^{٩٧٧} ^{٩٧٨} ^{٩٧٩} ^{٩٨٠} ^{٩٨١} ^{٩٨٢} ^{٩٨٣} ^{٩٨٤} ^{٩٨٥} ^{٩٨٦} ^{٩٨٧} ^{٩٨٨} ^{٩٨٩} ^{٩٩٠} ^{٩٩١} ^{٩٩٢} ^{٩٩٣} ^{٩٩٤} ^{٩٩٥}

اذنه تصدق بما زاد في ذاته لحصوله بجهة محظورة وان تركها بعد ما تناهى عظمها لم يتصدق بشئ لان هذا
تغير حالة لا تحقق زيادة وان اشتراها مطلقاً وتركها على النخيل وقد استاجر النخيل الى وقت الادراك طاب
له الفضل لان الاجارة باطله لعدم التعارف والحاجة فبقى الاذن معتبراً بخلاف ما اذا اشترى الزرع واستأجر
الارض الى ان يدرك وتركه حيث لا يطيب له الفضل لان الاجارة فاسدة للجهالة فاورثت خبثاً ولو اشتراها
مطلقاً فانثرت ثمراً اخرج قبل القبض فسد البيع لانه لا يمكنه تسليم المبيع لتغير التميز ولو انثرت بعد
القبض يشتركان فيه للاختلاط والقول قول المشتري في مقداره لانه في يده وكذا في الباذنجان والبطيخ
والمخلص ان يشتري الاصول ليحصل الزيادة على ملكه قال ولا يجوز ان يبيع ثمرة ويستثنى منها اوطالا
معلومة خلافاً لما لك لان الباقي بعد الاستثناء مجهول بخلاف ما اذا باع واستثنى فخلا معينا لان الباقي
معلوم بالشهادة قال قالوا هذا رواية الحسن وهو قول الطحاوي اما على ظاهر الرواية ينبغي ان يجوز لان اصل
ان ما يجوز ان يرد العقد عليه بانفراده يجوز استثنائه من العقد وبيع قفيز من صبرة جائز فكذا استثنائه

له قوله تصدق بما زاد الى يعني يقوم قبل التناهي وبعده فيصدق
بفضل ما بينهما من قيمة ١٢ يعني قوله لان بزاتغير حاله كغير اللون والطعم والثمار اذا صارت بهذه الصفة لا يزاد من ملك البائع فيها ولكن النخيل من الشمس واللون من القمر
والطعم من الكوكب فلم يبق فيها الا عمل الشمس والقمر والكوكب ١٣ ك قوله وان اشتراها مطلقاً الخ توضيح ان لو اشترى الثمار قبل تناهي العظم مطلقاً أي من غير شرط الترك والقطع
واستاجر النخيل من رب النخيل الى وقت ادراك الثمار وترك الثمار على النخيل طاب له الفضل لان الاجارة للنخيل باطله فان جواز الاجارة عرفت بالاستحسان لتعامل الناس ولا تعال في
استيجار الاشجار فلم يكن الاجارة منقذة لاجازة ولا فاسدة ولا ضرورة ايضا الى استيجار النخيل لترك الثمار ولما بطلت الاجارة بقي اذن رب النخيل معتبراً فيطيب الفضل للمشتري ولا
يجب ابركذا قال ابو انكارم وفي رد المحتار الحيلة في جوازها بالاتفاق من المشايخ ان يبيع الكثرى اول ما تخرج مع اوراق الشجر فيجوز فيها تبعاً للادراك كانه ورق كله وقيل ان الحيلة في ان يطيب
للمشتري ما زاد في ذات المبيع ان ياخذ الشجرة مساقاة لمدة معلومة ويقول المشتري للبائع بعد ما دخل الثمن اخذت منك هذا الشجر مساقاة على ان لك جزء من العت جزء من العت جزء
الاجرة اي من الثمن ذكره الشئ ١٢ سقايه ١٣ قوله لعدم التعارف لان التعارف لم يجر فيما بين الناس باستيجار الاشجار ولهذا لو استاجر نخلاً ليجفف عليه الثياب لا يجوز ١٤ ك
له قوله والحاجة اي لعدم الحاجة الى ذلك لان الحاجة الى الترك بالاجارة انما تتحقق اذا لم يكن مخلص سواها وبهنا يمكن للمشتري ان يشتري الثمار مع اصولها على ما سذكر ١٥ عنايه
له قوله فبقى الاذن الخ اي اذا بطلت الاجارة بقي الاذن معتبراً فيطيب له الفضل فان قيل الاذن ثبت في ضمن الاستيجار وقد بطل للتضمن فيبطل ما في ضمنه قلنا الاذن
في الاجارة الباطلة صار اصلاً لا باطلاً عبارة عن المعدوم المضمحل اي لا تحقق له اصلاً ولا وصفاً شرعاً والمعدوم لا يصلح متضمناً فصار الاذن مقصوداً ولا كذلك في الاجارة الفاسدة لان الفاسد
ما كان موجوداً باطلاً فاستأجر بوصفه فمكن جعله متضمناً للاذن وفساد التضمن يقتضي فساد ما في ضمنه فيفسد الاذن فيمكن التجنب ١٢ ط ١٣ قوله للجهالة اي جهالة وقت ادراك
الزرع فان الادراك قد تقدم بالحدود قد تناهى بالبرود اذا اتفقت الاذن كان الفضل خبيثاً وسبيل التصديق ١٢ ع ١٣ قوله يشتركان فيه لان التسليم قد وجد فلم يفسد البيع وحدثت
لك للبايع واختلط بملك المشتري فيشتركان ١٢ ع ١٣ قوله وكذا اي يعني ان البيع لا يجوز اذا حدثت شئ قبل القبض واذا حدثت بعده يشتركان والمخلص الى الحيلة
في جوازه فيما اذا حدث قبل القبض ان يشتري ١٢ ع ١٣ قوله في الباذنجان معرب باد لكان فارسي ست وبهندي بينگ نامند ١٢ مخزن الادوية . . .
له قوله ولا يجوز ان يبيع ثمرة الخ سواء كان الثمر على الشجر او مجزواً موضوعاً على الارض كذا في الكفاية وقال في البناية نقلنا عن تاج الشريعة ان هذا اذا كان الثمر على الشجر اذا كان
مجزواً وباع واستثنى اوطالا معلومة جازتم قوله ثمرة ببناء الواحدة اشارة الى نوع من انواع الثمر كالعنب والرطب مثلاً ولم يرد به الثمرة الواحدة لانه لو كانت هي المرادة لم يصح استثناء
الارطال منها وفي قوله اوطالا اشارة الى ان المستثنى لو كان رطلاً واحداً بجوز لانه استثنى القليل من الكثير بخلاف الارطال لجواز ان لا يكون الا ذلك القدر فيكون استثناء الكل
من الكل كذا في البناية وقال صاحب العنايه ان المستثنى لو كان رطلاً واحداً او صاعاً واحداً لا يجوز ايضا ١٢ سقايه ١٣ قوله مجهول وهذه الجهالة تقتضي الى النزاع اذا المشتري يطالب بالاجود
والبائع يسلم الاروا على ان يتحمل ان الموجود ليس الا بهذه الارطال المستثناة وفي العنايه لو كان المستثنى صاعاً واحداً او رطلاً واحداً فالحكم كذلك لكن قال العيني وفي قوله اوطالا اشارة الى
ان المستثنى لو كان رطلاً واحداً بجوز لانه استثنى القليل من الكثير بخلاف الارطال لجواز ان لا يكون الا ذلك القدر فيكون استثناء الكل من الكل ١٢ ط ١٣ قوله مجهول تعبيره
انه اذا استثنى قدراً معيناً كان الباقي مجهولاً وزناً ومشاهدة وقيل الاستثناء وان كان المبيع مجهولاً لكنه معلوم مشاهدة وكان بيع مجازفة وجهالة القدر في بيع المجازفة لا تمنع صحة العقد لعدم
افضاها الى النازعة والجهالة في مسائلنا هذه تقتضي الى النزاع فان المشتري يطالب بالاجود والبائع يسلم الروي فتفسد العقد ١٢ سقايه

له قوله اما على ظاهر الرواية الخ يريد على قياس ظاهر الرواية فان حكم هذه المسألة لم يذكر في ظاهر الرواية ولهذا قال ينبغي ان يجوز قيل ولقائل
ان يقول سلنا ان ايراد العقد على الارطال المعلومة واستثناء ما جازتم لانهم جواز بيع الباقي وهو مجهول والجواب انالانم ان الباقي مجهول لما ذكرنا ان المستثنى اذا كان معلوماً لم تسر
من جهالة الى المستثنى منه الا بحسب الوزن فيكون البيع في الباقي مجازفة وهي لا تحتاج الى معرفة مقدار المبيع ١٢ عنايه ١٣ قوله يجوز استثنائه لانه لان الاستثناء يقتضي ان
يكون المستثنى مقصوداً معلوماً واذا العقد يقتضي كون المقصود معلوماً فيحتاج الى ان يقع مقصوداً عليه بانفراده جاز ان يستثنى منه وبالعكس ١٢ عنايه

بمخلاف استثناء الحمل وأطراف الحيوان لانه لا يجوز بيعه فكذلك استثناءه ويجوز بيع الحنطة في سنبليها
 والباقى في قشره وكذا الأرض والسمسك وقال الشافعى لا يجوز بيع الباقي الأخضر وكذا الجوز واللوز والفستق
 في قشره الأول عنده وله في بيع السنبلة قولان وعندنا يجوز ذلك كله لانه ان المعقود عليه مستور ببلا
 منفعة له فيه فاشبه تراب الصاغة اذا بيع بجنسه ولنا ما روى عن النبي عليه السلام انه نهى عن بيع
 النخل حتى يؤزق وعن بيع السنبل حتى يبيض ويأمن العاهة ولانه حب منتفع به فيجوز بيعه في سنبله
 كالشعير والجامع كونه ما لا متقوما بمخلاف تراب الصاغة لانه انما لا يجوز بيعه بجنسه لاحتمال الربوا حتى لو باع
 بمخلاف جنسه حازو في مسائلنا لوباعه بجنسه لا يجوز ايضا لشبهة الربوا لانه لا يذرى قدرا في السنبال من
 باع دارا دخل في البيع مفاتيح اغلاقها لانه يدخل فيه الاغلاق لانها مركبة فيها للبقاء والفتاح يدخل في بيع
 الغلق من غير تسمية لانه بمنزلة بعض منه اذا لا ينتفع به بدونه قال واجرة الكيال وناقذ الثمن على البائع
 اما الكيل فلا بد منه للتسليم وهو على البائع ومعنى هذا اذا بيع مكيلة وكذا اجرة الوزان والذراع والعداد و
 اما النقد فالمذكور رواية ابن رستم عن محمد بن النقيس يكون بعد التسليم الا ترى انه يكون بعد الوزن والبائع
 هو المحتاج اليه ليميز ما يتعلق به حقه من غيره اوليعرف المعيب ليرده وفي رواية ابن سماعة عنه على المشتري
 لانه يحتاج الى تسليم الجيد المقدور والجودة تعرف بالنقد كما يعرف القدر بالوزن فيكون عليه قال واجرة

له قوله بمخلاف استثناء صورة استثناء الحمل ان يقول بترك هذه الشاة الاحملها بصورة استثناء اطراف الحيوان ان يقول بترك هذه الشاة الاجلها او غيره فانه
 لا يجوز لاني حضروا في سفر ١٢ عني ١٤ قوله ويجوز بيع الحنطة الا في شرح الطحاوي الاصل ان اذا باع شيئا فهو في غلافه قبل الازالة فانه لا يجوز الا الحنطة في سنبليها وسائر المحبوب في سنبليها
 والذهب في ترابره والفضة في ترابها بمخلاف جنسه من الثمن ١٢ ك ١٤ قوله والباقى في قشره في ذخيرة العقبى ناقلا عن الصالح الباقي بلشديد الام والقصر فاذا قلت الباقى بالمدغفقت
 الام قال ابو المكارم وعلى البائع تخليص الحنطة وتذيرتها ودفعها الى المشتري هو المختار وكذا في الخلاصة وهذا اذا باع الحنطة في السنبل فيقول في الكلام في ما اذا باع الحنطة بالتين فلا يلزم على البائع
 تخليصه كذا قال الطحاوي ١٢ سقايه ١٤ قوله ان المعقود عليه الم واد مستور غائب عن البصر ولا يعلم وجوده فلا يجوز بيعه كذا البيهقي وحسب القطن واللبن في الفرض والزيت في الزيتون
 قبل الاستخراج قلنا الفرق بينهما ان الغالب في السنبلة الحنطة الا ترى ان يقال هذه حنطة هي في سنبليها ولا يقال هذا حب ولا هذا لبن ولا زيت ولا قطن ١٢ زيلبي ١٤ قوله فاشبه تراب
 الصاغة يعني لا يجوز لاحتمال الربوا و تراب الصاغة هو التراب الذي فيه برادة الذهب والفضة والصاغة جمع صانع ووجه الشبهة استناده بالامتنع فيه ١٢ عني ١٤ قوله
 انه نهى عن بيع الخ قلت اخرجه الجماعة البخاري عن ابن عمر عن ابن النبی صلی اللہ علیہ وسلم نهى عن بيع النخل حتى يزهر وعن بيع السنبل حتى يبيض ويأمن العاهة نهى البائع والمشتري
 انتهى قال في الصالح يقال زما النخل يزهر اذا بدت فيه الحمرة او العفورة وازي لغة حكايا الوزيد ولم يعرفها الاصمعي انتهى ١٢ ك ١٤ قوله عن بيع النخل فان قيل يجوز بيع النخل
 قبل الزهر عندكم ومقتضى ما استدللتم به من الحديث انه لا يجوز جيب بان يحمل على بيع الثمر على النخل بشرط الترك الى ان يحمر او يصفر بدليل قوله رايت لو اذهب الله الثمر لم يستعمل احدكم
 مال اخيه اذا اذاب انما يتوهم اذا اشتراه قبل الادراك بشرط الترك او يحمل على السلم يعني لا يجوز السلم فيه حتى يوحدين الناس بدليل قوله اذا منع الثمرة فم يستعمل احدكم مال اخيه فيكون
 دليلا لنا على اشتراط وجود المسلم فيه من حين العقد الى حين الحلول ١٢ شرح ملا على قاري برنقايه ١٤ قوله حتى يزري زما النخل صاحب غيرة ركنين گردد وكذا اذ هي النخل ويقال
 زما البسر لانه زنگ گرفت غيرة غربا ١٢ من ١٤ قوله بيع السنبل فيه ان الاستدلال بمفهوم النخالة لا يجوز عندنا الا ان يقال انه مبني على الزام الشافعي بمذهبه في المفهوم وان لم يكن معتبرا عندنا
 فيكون جوابا لزاما على مذهبهم ليسمى جديلا ١٢ جمع الانهر ١٤ قوله حتى يبيض الخ وحكم ما بعد النخالة يخالف ما قبلها فظاهره يقتضي الجواز بعد وجود النخالة ١٢ ك ١٤ قوله ولانه لا كانه
 جواب عن قوله مستور بالامتنع لا وتقديره لا سلم ان لا منفعه فيه بل هو اى البيع بقشره حب منتفع به وان المحبوب المذكورة مدخوة في قشرها قال الله تعالى فذروه في سنبله وهو انتفاع لا محالة
 فجاز البيع اعني ١٤ قوله والجامع اى العللة الجامعة بين القيس والمقيس عليه كون كل واحد منهما مالا متقوما ينتفع به ١٢ ك ١٤ قوله وفي مسائلنا في بيع الحنطة في سنبليها لوباعه بجنسه
 اى باع الحنطة في سنبليها بالحنطة في سنبليها لا يجوز ١٢ كفايه

١٤ قوله مفاتيح الخ والمراد بالمفاتيح اذا كان غلقها متصلا بالدار مركبا فيها فان لم يكن الغلق مركبا فيها كالقفل لا يدخل الغلق تبعاله لعدم الاتصال ١٢ زيلبي ١٤ قوله اذا شتق الخ
 فان قيل الانتفاع بالدار لا يمكن الا بالطريق ومع ذلك لا يدخل الطريق في بيع الدار بدون ذكره او ذكر الحقوق قلنا شراء الدار قد يكون مقصودا بدون الطريق لا يمكن ان يكون مراد المشتري
 اخذ الشفعة بسبب ملك الدار المشتراة واما المغلاق فلا يكون مقصودا منفردا من المفتاح فيدخل بدون الذكر كما اذا استاجر دارا يدخل الطريق بدون الذكر ١٢ ك ١٤ قوله
 فلا بد منه لانه ان التسليم واجب على البائع وهو لا يحصل الا بالكيل والايتم الواجب الابر فهو واجب ١٢ ط

الدراية في تخريج احاديث الهداية

حديث النهى من بيع النخل حتى يزهر وعن بيع السنبل حتى يبيض ويأمن العاهة مسلم والاربعة من هذا ابن عمر بهذا وزاد نهى البائع والمشتري وفى
 الباب من اش بلفظ نهى عن بيع الثمار حتى يبد وصلاحها وعن بيع النخل حتى يزهر ومتفق عليه والاربعة الا النسائي عن انس بن مالك عن بيع العنب حتى يسود وعن بيع
 الحب حتى يشتد وصححه ابن حبان والمالك ١٢

وَذَانِ الثَّمَنِ عَلَى الْمُشْتَرِي لِمَا بَيَّنَّا أَنَّهُ هُوَ الْمَحْتَاجُ إِلَى تَسْلِيمِ الثَّمَنِ وَبِالْوِزْنِ يَتَحَقَّقُ التَّسْلِيمُ قَالَ وَمِنْ بَاعَ
 سَلْعَةً بِثَمَنِ قِيلَ لِلْمُشْتَرِي أَدْفِ الثَّمَنَ أَوْ لَا لَانِ حَقَّ الْمُشْتَرِي تَعَيَّنَ فِي الْمُبِيعِ فَيَقْدِرُ دَفْعُ الثَّمَنِ لِتَعَيُّنِ حَقِّ الْبَائِعِ
 بِالْقَبْضِ لِمَا أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ بِالْتَّعْيِينِ تَحْقِيقًا لِلْسَّوَادَةِ قَالَ وَمِنْ بَاعَ سَلْعَةً بِسَلْعَةٍ أَوْ ثَمَنًا بِثَمَنِ قِيلَ لَهَا سَلْبًا
 مَعًا لَأَسْتَوِيهُمَا فِي التَّعْيِينِ وَعَدَمُهُ فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيمِ أَحَدِهِمَا فِي الدَّفْعِ

بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ

خِيَارُ الشَّرْطِ جَائِزٌ فِي الْبَيْعِ لِلْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي وَلَهُمَا الْخِيَارُ ثَلَاثَةٌ أَيَّامٌ فِيمَا دُونَهَا وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا رَوَى ابْنُ حَبَّانَ
 ابْنُ مُنْقِذٍ بْنُ عَمْرٍو أَنَّ نَصَارِيَّ كَانَ يُغَيِّثُ فِي الْبَيَاعَاتِ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ لَا خِلَافَةَ
 وَلِي الْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَا يَجُوزُ أَكْثَرُ مِنْهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ وَالشَّافِعِيِّ وَقَالَ لَا يَجُوزُ إِذَا سَمِيَ مَدَّةً مَعْلُومَةً
 لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ أَجَازَ الْخِيَارَ إِلَى شَهْرَيْنِ وَلَاحِظُ الْخِيَارِ أَنَّهُ شَرْعٌ لِلْحَاجَةِ إِلَى التَّرَوُّي لِيَنْدَفِعَ الْغَيْبُ قَدْ تَمَسَّ
 الْحَاجَةُ إِلَى الْأَكْثَرِ فَصَارَ كَالْتَّاجِيلِ فِي الثَّمَنِ وَلَا بِي حَقِيقَةٍ أَنَّ شَرْطَ الْخِيَارِ يَخَالِفُ مَقْتَضَى الْعَقْدِ وَهُوَ الْزَوْرُ وَهُوَ أَمَّا

قوله لما لا يتعين إلا لأن الدرهم والدنانير لا يتعين في العقود
 قبل القبض وتعيين بعده ١٢ مل ١٤ قوله تحقيقاً للسوادة أي في تعيين حتى كل واحد منهما في المايه ايضاً لأن الدين انقص من العين ولو كان البيع غائباً عن حضرتهما فللمشتري ان
 يتعين عن تسليم الثمن حتى يحضر المبيع ليتكمن من قبضه عقيب تسليم الثمن كذا في المعنى ١٢ مل ١٥ قوله لا استوائهما في التعيين إلخ فالأول كلاهما متعين والثاني غير متعين ١٢ مل ١٥
 ١٤ قوله خيار الشرط الإبهام من باب إضافة الحكم إلى سببه أي خيار ثبت بالشرط إذ لو لم يثبت الخيار بغير شرط لكانت خياراً للعيب والروية فإنها يثبتان من غير شرط ١٢ مل ١٥
 ١٥ قوله جائز في البيع الإبهام تارة يكون لازماً وأخرى غير لازم واللازم لا خيار فيه بعد وجود شرطه وغير لازم ما فيه الخيار ولما كان اللازم أقوى في كونه يباع قدره على غيره ثم قدم خيار الشرط
 على سائر الخيارات لأنه لا يمنع ابتداء الحكم ثم خيار الروية لأنه لا يمنع تمام الحكم ثم خيار العيب لأنه لا يمنع لزوم الحكم وإنما كان علمه في منع الحكم دون السبب لأن من حقه ان لا يدخل في البيع كونه في معنى القمار
 ولكن لما جاء به البتة لم يكن بد من العمل به فظهرنا علمه في منع الحكم تقليلاً لعله بقدره لا يمكن لأن دخوله في السبب يستلزم الدخول في الحكم دون العكس ١٢ مل ١٥ قوله ولها يثبت ان يكون معطوفاً
 على ما تقدم ومعناه خيار الشرط جائز في البيع للبائع منفرداً والمشتري منفرداً أو لهما معا ويحتمل ان يكون ابتداء الحكم ببيان مدة الخيار ١٢ مل ١٥ قوله ثلثة أيام بالرفع على التجزئة إذا كان لهما
 معطوفاً على ما تقدم وبالنسب على الظرفية أي في ثلثة أيام ١٢ مل ١٥ قوله ما روى في هذا الحديث رواه الحاكم في المستدرک عن نافع عن ابن عمر ١٢ مل ١٥ قوله ان حبان كذا
 روى الحاكم وروى البخاري في تاريخه عن محمد بن يحيى بن حبان قال كان جدي منقذ بن عمرو صاحبته أمته في رأسه فكرت لسانه ونازعت عقله فلا يزال يبين فذكر ذلك لرسول الله
 الحديث ومن ههنا اختلفوا ان هذه القضية لمنقذ بن عمرو ورجح النووي انها لحبان بن منقذ ١٢ مل ١٥ قوله كان يغيب في البياعات لما مومه إذا صابت رأسه وغيب في البيع
 أي خدعه والغيب ضعف الراي يقال رجل غيبس الراي والخلافة بمعنى قوله لا خلافة أي العدول عن البيع البات إلى الخيار ليس مني غرور وخداع لك بل المقصود التروى ويحتمل
 ان لا خلافة من جهة البائع لي يعني اثبات الخيار لي حتى أتروى وأدفع الغيب عن نفسي ان كان في هذا البيع ١٢ مل ١٥ قوله في البياعات الظاهر ان جمع بياع مصدر بايعت وجعل
 جمع بيع ملاحاً حجة إليه ١٢ مل ١٥ قوله إذا سمي مدة معلومة سواء كان شهراً أو سنة أو أكثر ولو شرط الخيار بالاجتماع ١٢ مل ١٥ قوله حديث ابن عمر إلخ والجواب
 ان حديث حبان مشهور فلا يعارضه حكاية حال ابن عمر وقد قال الزبيدي ان هذا الحديث غريب جداً وفي الكفاية ان في حديث ابن عمر انه أجاز الخيار وليس فيه بيان خيار الشرط ولعل المراد
 خيار الروية أو خيار العيب وانما أجاز خيار الروية بعد شهرين ١٢ مل ١٥ قوله ولان الخيار إلخ والجواب ان كثير المدة ليس كالقليل فان في الكثير معنى الغرور زائد والقياس على التاجيل في
 الثمن غير صحيح لان الاجل يشترط للقدرة على الاداء وهي انما تكون بالكسب وهو لا يحصل في كل مدة فقد يحتاج إلى مدة طويلة كذا في الكفاية ١٢ مل ١٥ قوله فصار كالتاجيل في الثمن فان
 التاجيل في الثمن يجوز في قليل المدة وكثيره وان كان يخالف مقتضى العقد لعل الحاجة فكذلكنا ١٢ مل ١٥

الدراية في تخریج احادیث الهداية

بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ . حديث ابن حبان بن منقذ بن عمرو والنصارى كان يغيب في البياعات فقال له النبي صلى الله عليه وسلم إذا بايعت فقل لا خلافة ولي
 الخيار ثلثة أيام لما كره من حديث ابن عمر كان حبان بن منقذ رجلاً ضعيفاً وكان قد سقم في رأسه ما مومه فجعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم الخيار ثلثة أيام
 فيما اشتراه وكان قد نكل لسانه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم وقل لا خلافة لي فكان يشتري الشيء فيجيء به إلى أهله فيقولون له ان هذا غالي فيقولون ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قد عجزني في بيعي واخرجني الشافعي والبيهقي وابن ماجه والطبراني في الاوسط والكبير وفي رواية بعضهم ان القصة لنقذ بن عمرو وفي رواية البخاري في تاريخه الاوسط
 فكان في زمن عثمان يمتاع في السوق فيصير إلى أهله فيلومونه فيبرده ويقول ان النبي صلى الله عليه وسلم جعلني بالخيار ثلثة أيام فامر الرجل من اصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم فيقول صدق وروى الدارقطني والطبراني من طريق محمد بن طلحة بن يزيد بن دكانة انه كلم عمر في اليوم فقال عمر ما جعل رسول الله صلى الله
 الله عليه وسلم لحبان بن منقذ جعل له عمدة ثلثة أيام فان دفعني اخذ وان سخط ترك وفي الباب عن انس ان رجلاً كان في عقدته ضعف فقال له النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال لا اصبر عن البيع قال اذا بيعت فقل لا خلافة لخرجة الاربعة وفتح الترمذي وعن انس ان رجلاً اشترى من رجل بعيراً واشترط عليه الخيار اربعة
 أيام فابطله رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الخيار ثلثة أيام وفي اسناده اباان وهو متروك وعن ابن عمر دفعه الخيار ثلثة أيام واسناده واخيراً أيضاً أخرجه الدارقطني ١٢

جوزنا بخلاف القياس بباروينا من النص فيقتصر على المدة المذكورة فيه وانتفت الزيادة ^{أي لا} إلا أنه إذا أجاز
 في الثالث جاز عند أبي حنيفة خلافاً لغيره يقول أنه انعقد فاسداً فلا ينقلب جائزاً وله ^{أي لا} أنه اسقط المفسد
 قبل تفرقه فيعود جائزاً كما إذا باع بالرقم وأعلمه في المجلس لأن الفساد باعتبار اليوم الرابع فإذا أجاز قبل
 ذلك لم يتصل المفسد بالعقد ولهذا قيل أن العقد يفسد بمضي جزء من اليوم الرابع وقيل ينعقد فاسداً
 ثم يرتفع الفساد بمجرد الشرط وهذا على الوجه الأول ولو اشترى على أنه أن لم ينقد الثمن إلى ثلاثة أيام
 فلا بيع بينهما جاز والى أربعة أيام لا يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد يجوز إلى أربعة أيام وأكثر
 فإن نقض في الثالث جاز في قولهم جميعاً والأصل فيه أن هذا في معنى اشتراط الخيار إذا الحاجة مست إلى
 الانفساخ عند عدم النقد تحرز عن الماطلة في النسخ فيكون ملحقاً به وقد مر أبو حنيفة على أصله في
 الملحق به ونفي الزيادة على الثالث وكذا محمد في تجويز الزيادة وأبو يوسف أخذ في الأصل بالاشتراط في هذا
 بالقياس وفي هذه المسألة قياس آخر وأليه مال زفر وهو أنه بيع شرط فيه فاسدة تتعلقها بالشرط
 واشتراط الصحيح منها فيه مفسد للعقد فاشترط الفاسد أولى ووجه الاستحسان ما بينا قال خيار
 البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه لأن تمام هذا السبب بالرضا ولا تتم مع الخيار ولهذا ينقد عقبة
 ولا يملك المشتري التصرف فيه وإن قبضه بأذن البائع فلو قبضه المشتري وهلك في يده في مدة الخيار
 ضمنه بالقيمة لأن البيع يفسخ بالهلاك لأنه كان موقوفاً ولا نفاذ بدون المحل فيبقى مقبوضاً في يده على
 سؤم الشراء وفيه القيمة ولو هلك في يد البائع انفسخ البيع ولا شيء على المشتري اعتباراً بالصحيح المطلق قال

المشتري فله قيمته فمن رآه الخيار فله قيمته في مدة فالجواب أن البائع في المعنى المشتري في المعنى المناط فليكن به دلالة وكثير المدة ليس كقليلها لأن معنى الغرور يمكن بزيادة المدة فيزداد الغرور وهو مفيد
 ١٢ ح قوله إذا أجاز الاستثناء من قوله ولا يجوز أكثر منها أي لو ذكر أكثر منها وأجاز من له الخيار في الثالث جاز ١٢ عني قوله اسقط المفسد وهو شرط اليوم الرابع قبل
 ١٣ ح قوله فلا ينقلب جائزاً لأن البقاء على وقت القبض فكان بمن باع الدرهم بالدرهمين ثم اسقط الدرهم الزائد ١٢ عني قوله اسقط المفسد وهو شرط اليوم الرابع قبل
 تفرقه أي لزوم وثبوته بمعنى ثلاثة أيام كما لو باع جزءاً من السقف ثم زعزعه وسلم ١٢ مل ١٤ ح قوله كما إذا باع بالرقم الزائد في الأصل المكتبة والختم والتاجر يرمي الثياب أي يعلمها بأن ثمنها
 كذا والمرد من المبيع بالرقم هو أن يعلم البائع على الثوب بعلامه يعلم به الدلال أو غيره بأن ثمن الثوب كذا درهما ولا يعلم المشتري ذلك القدر فيقول صاحب الثوب أو الدلال أو غيره بملك هذا
 الثوب برقمه فقال المشتري قبلت من غير أن يعلم مقدار ما ينعقد البيع فاسداً ثم لو علم المشتري قدر ذلك الرقم في المجلس وقبله ينقلب البيع جائزاً بالاتفاق ١٢ ح قوله ولهذا قيل لا
 أعلم أن مشائخنا اختلفوا في حكم هذا العقد في الابتداء على قول أبي حنيفة فذهب العراقيون إلى أنه ينعقد فاسداً ثم ينعقد صحيحاً بمجرد خيار الشرط قبل اليوم الرابع وذهب أهل الحراسان إليه
 مال غنس الأئمة السرخسي إلى أنه موقوف فإذا مضى جزء من اليوم الرابع فسد والا فلا يقول المعتمد اسقط المفسد قبل تفرقه لتبديل على الرواية الأولى وذكرنا نظيره لهذا يقول كما إذا باع الخ وقوله
 لأن الفساد لا تبطل على الرواية الثانية ١٢ عني ١٥ ح قوله والأصل فيه أي في الشرط الشرط أنه إذا لم ينقد الثمن إلى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما إن هذا أي الشراء بهذا الشرط في معنى شرط
 الخيار لأن معنى الخيار نقد الثمن على تقدير إجازة البيع وعدم نقده على تقدير نفي البيع فكذا به هنا إن شاء نقد الثمن فتم البيع وإن شاء لم ينقد فأنسخ البيع ١٢ عني ١٥ ح قوله تحرز عن الخ
 يعني أن الحاجة وإن كانت تندفع بالشراء بشرط الخيار لا إذا اشترى بالخيار إن شاء أجاز وإن شاء فسخ إلا أنه ليس لمن له الخيار أن يفسخ بغير حصة صاحبه على ما سيجي فيحصل الماطلة أي المدافعة
 في الفسخ فمن هذا الوجه مست الحاجة إلى خيار النقد كذا قال العيني ١٢ مل ١٦ ح قوله وأبو يوسف أخذ في الأصل أي في شرط الخيار بالاثرو وهو ما روى ابن عمر رضي الله عنهما أجاز الخيار إلى
 شهرين وفي هذا أي في الزائد على ثلاثة أيام في خيار النقد بالقياس لأن القياس في شرط الخيار ما قاله أبو حنيفة وإنما تركاه بأثر ابن عمر ولا أثر بهما فبقى على أصل القياس ١٢ ح قوله
 واشتراط الصحيح منها بأن يقول بملك هذا العين على أن تقيده لم يبيع لأنه على خلاف مقتضى العقد وهذه القالة مفسدة وصحيتها لأنها غير معلقة ١٢ مل ١٧ ح قوله ووجه الاستحسان الخ
 يعني أن هذا البيع لا يجوز إلى ثلاثة أيام أيضاً قياساً كما قال زفر ولكن يجوزناه استحساناً ووجهه ما بينا وهو أن هذا في معنى شرط الخيار ١٢ عني ١٨ ح قوله لأن تمام هذا السبب بالرضا
 لما عرفت من قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ولا تميم الرضا لأنه لا يفيد عدم الرضا بزوال ملكه فلم يتم السبب في حق البائع فانه لا يعمل إلا مع وجود الشرط
 وهو الرضا فلا يوجب حكم في حقه فلا يخرج المبيع عن ملكه ١٢ ف ١٩ ح قوله ضمنه بالقيمة وقال ابن أبي ليلى لا شيء عليه لأنه أمين فيه حيث قبضه بأذن صاحبه وإنما نقول البائع مريض
 بقبضه إلا بجهة العقد والمقبوض بجهة العقد يكون مضموناً بالقيمة كما لقبض على سؤم الشراء ١٢ ح ٢٠ ح قوله ولا نفاذ الخ يعني أن المعقود عليه بالهلاك صار إلى حالة لا يجوز ابتداء العقد
 عليه فلا يلحقها الإجازة ١٢ عني ٢١ ح قوله سؤم الشراء سميت بالسلعة بها كرم متاع ١٢ مل ٢٢ ح قوله وفيه القيمة أي في المقبوض على سؤم الشراء القيمة إذا لم يكن مثلياً فإن كان مثلياً
 فعليه المثل ثم إن المقبوض على سؤم الشراء إنما يكون مضموناً إذا كان الثمن مسمى حتى إذا قال أذهب بهذا الثوب فإن رضيت اشتريته فذهب بملكك لا يضمن ولو قال إن رضيت اشتريته
 بعشرة فذهب بملكك ضمن قيمته وعليه الفتوى ١٢ ح ٢٣ ح قوله اعتبار الخ أي في البيع الصحيح المطلق عن الخيار إذا ملك البيع في يد البائع يفسخ البيع فان قيل ما فائدة قيده بالصحيح مع
 أن الحكم في الفاسد كذلك قلنا أحسب أنه تصرفات المسلمين على ما هو الائق بحالهم من التصرفات الصحيحة دون الفاسدة ١٢ ح

وخيار المشتري لا يمنع خروج المبيع عن ملك البائع لان البيع في جانب الآخر لا يمتنع هذا لان الخيار انما يمنع
 خروج البديل عن ملك من له الخيار لانه شرع نظراً الى دون الآخر قال الا ان المشتري لا يملكه عند ابي
 حنيفة وقال لا يملكه لانه لما خرج عن ملك البائع فلو لم يدخل في ملك المشتري يكون زائلاً لا الى مالك
 ولا عقد لنا به في الشرع ولا في حنيفة انه لما لم يخرج الثمن عن ملكه فلو قلنا بانه يدخل المبيع في ملكه
 لا اجتماع البديلان في ملك رجل واحد حكماً للمعاوضة ولا أصل له في الشرع لان المعاوضة يقتضي المساواة
 ولان الخيار شرع نظر للمشتري ليتروى فيقف على المصلحة ولو ثبت الملك رباً يعق عليه من غير اختياره
 بان كان قريبه فيفوت النظر قال فان هلك في يده هلك بالثمن وكذا اذا دخله عيب بخلاف ما اذا كان
 الخيار للبائع ووجه الفرق انه اذا دخله عيب يمتنع الرد والهلاك لا يعرئ عن مقدمة عيب فيه هلك
 والعقد قد انبرم فيلزمه الثمن بخلاف ما تقدم لان بدخول العيب لا يمتنع الرد حكماً للخيار البائع فيهلك
 والعقد موقوف قال ومن اشترى امرأته على انه بالخيار ثلثة ايام لم يفسد النكاح لانه لم يملكها لئلا
 من الخيار وان وطئها له ان يرد هالان الوطئ بحكم النكاح الا اذا كانت بكر لان الوطئ ينقصها وهذا عند
 ابي حنيفة وقال لا يفسد النكاح لانه ملكها وان وطئها لم يرد هالان وطئها بملك اليمين فيمتنع الرد وان كانت
 ثيباً ولهذه السألة اخوات كلها تبني على وقوع الملك للمشتري بشرط الخيار وعدمه منها عتق المشتري
 على المشتري اذا كان قريباً له في مدة الخيار ومنها عتقه اذا كان المشتري حلف ان ملكه عبداً فهو حر بخلاف
 ما اذا قال ان اشتريت لانه يصير كالمشني للعتق بعد الشراء فيسقط الخيار ومنها ان حيض المشترة في المدة

له قوله لازم اي ثابت لتمام الرضى من حيث لا يمكن البائع من الفسخ ١٢ يعني ١٢ قوله نظر الى ان الخيار مانع للحكم في جانب من له الخيار لاني جانب من ليس له الخيار ١٢ يعني
 ١٢ قوله ولا عهد لنا الا وفوقه بما اذا اشترى متولى الكعبة عبد الخدمه الكعبة يخرج العبد عن ملك البائع ولا يدخل في ملك المشتري واجيب بان كلامنا في التجارة مما ذكرتم ليس منها بل هو
 ملحق بتوابع الاوقات ١٢ اع ١٢ قوله حكماً للمعاوضة احتريزه عن الضمان في غصب المديبر فان المديبر المقتضوب اذا اتى من الغاصب يجب الضمان على الغاصب ولا يخرج المديبر عن
 ملك المولى فقد اجتمع البطلان وهو المديبر وبطلان الضمان في ملك المولى قلنا ذلك ضمان جنائية لا ضمان معاوضة وكلامنا في الذي يقبل الانتقال بحكم المعاوضة ١٢ ك ١٢ قوله ولا اصل
 له الخ اما الجواب عن قولها ولا عهد لنا الا فهو ان يبطل ذلك بالتركة المستفزة بالدين لان التركة تزول عن ملك الميت ولا تدخل في ملك الورثة كذا قال العيني وكذا ذكر الامام الترمذاني وقال في الكفاية
 لكن في قوله يزول عن ملك الميت منع اذ التركة مبقاة في حكم ملك الميت فيما هو من حوائجهم قضاء الدين منها فلا يزول ملكه ١٢ ك ١٢ قوله فان هلك اي البيع في مدة الخيار في يده اي
 المشتري والخيار له هلك بالثمن اي لزوم العقد وسحب الثمن وكذا اي هلك بالثمن اذا دخل في المدة عيب في يده والمرد العيب الذي لا يرتفع كما اذا قطعت يده وان كان يرتفع كالمزول
 فعلى خياره فان لم يرتفع في مدة الخيار لزم العقد فيكون كذا قال الزبيدي ١٢ س ١٢ قوله بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع وهلك البيع في يد المشتري في مدة الخيار يجب
 القيمة ووجه الفرق بين ما اذا كان الخيار للمشتري وهلك في يده فوجب الثمن وبين ما اذا كان الخيار للبائع وهلك في يد المشتري في مدة الخيار حيث يجب القيمة ١٢ يعني ١٢
 ١٢ قوله اذا دخل الخ اي اذا كان المبيع في يد المشتري والخيار للمشتري فدخل عيب يمتنع الرد ويبطل الخيار لما ذكرنا ان تبذر عليه الروك ما قبض سليمان من العيب وكذلك في
 الهلاك لان لما اشرفت على الهلاك سقط خياره بمجرد عن رده كما قبضه فتم البيع وهو قائم فلم يمتنع الرد بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع لانه وان اشرفت على الهلاك فخير البائع لم
 يسقط لانه لم يخرج عن التصرف بحكم الخيار لانه لو رضى به يتمكن من الاسترداد فان اذا هلك على ملكه فيفسخ العقد ضرورة اذ لو لم يمتنع البيع في المدة لم يمتنع رده ولا يجوز لعدم المحل فكان
 مضروباً بالقيمة المقبوض على سبيل الشراء ١٢ ك ١٢ قوله ومن اشترى الخ هذه مسائل مترتب على الاصل المتقدم ذكره وهو ان الخيار اذا كان للمشتري يخرج المبيع عن ملك البائع
 ولا يدخل في ملك المشتري عند ابي حنيفة وعندنا يدخل ١٢ يعني ١٢ قوله امرأت قيد بشراء امرأت لان الشترأة اذا لم تكن امرأت لا تفصيل فيه بين كونها بكر او ثيباً في ان يكون
 من المبيع بالوطئ بالا جماع سواء نقصها الوطئ او لم ينقصها ١٢ ك ١٢ قوله وان وطئها اي وطئها وهي ثيب ولم ينقصها الوطئ اما اذا نقصها فليس له الرد وان كانت ثيباً ١٢ ك
 ١٢ قوله بخلاف ما اذا قال الخ حيث يعق عندهم جميعاً لان المشني للعتق لان العلق بالشرط كالمرسل عند وجود الشرط ولو انشا العتق بعد شرائه بالخيار عتق ويسقط
 الخيار كذا اذا كان قبل لو كان كالمشني للعتق لوقوع عتق المحلوف بعتقه بالشراء عن الكفارة اذا اشتراه ناوياً عن الكفارة قلنا انما جعلناه كالمشني تصحيحاً للبراءة اعني قوله فهو حر وليس من
 ضرورة جعله كالمشني في حق الجراء جعله كالمشني في صحة نية الكفارة لان الثابت بالضرورة يتقدر بقدره بما في الكفاية ١٢ مل

لا يجزئ به في الاستبراء عنده وعندهما يجزئ ولورثت بحكم الخيار الى البائع لا يجب عليه الاستبراء عند
 وعندهما يجب اذا ردت بعد القبض ومنها اذا اولدت المشتراة في المدة بالنكاح
 لا تصير أم ولد له عنده خلافا لهما ومنها اذا قبض المشتري المبيع بأذن البائع ثم اودعه عند البائع فهلك
 في يده في المدة هلك من مال البائع لا ارتفاع القبض بالرد لعدم الملك عنده وعندهما من مال المشتري
 لصحة الايداع باعتبار قيام الملك ومنها لو كان المشتري عبدا ما ذون له فابراه البائع عن الثمن في المدة
 بقي خياره عنده لان الرد امتناع عن التملك والها دون له يديه وعندهما بطل خياره لانه لهما ملكه
 كان الرد منه تبليغا بغير عوض وهو ليس من اهله ومنها اذا اشترى ذمي من ذمي خيرا على انه بالخيار
 ثم اسلم بطل الخيار عندهما لانه ملكها فلا يملك ردها وهو مسلم وعند البائع يطل البيع لانه لم يملكها فلا
 يتملكها باسقاط الخيار وهو مسلم قال ومن شرط له الخيار فله ان يفسخ في مدة الخيار وله ان يجيز
 فان اجاز بغير حضرة صاحبه جاز وان فسخ لم يجز الا ان يكون الاخر حاضرا عند ابي حنيفة ومحمد
 وقال ابو يوسف يجوز وهو قول الشافعي والشرط هو العلم وانما كفي بالحضرة عنده لانه مسلط على
 الفسخ من جهة صاحبه فلا يتوقف على علمه كالأجازة ولقد لا يشترط رضا وصار كالوكيل بالبيع
 ولهما انه تصرف في حق الغير وهو العقد بالرفع ولا يقرب عن المضرة لانه عساه يعتمد تمام البيع السابق
 فيتصرف فيه فيلزمه غرامة القيمة بالهلاك فيما اذا كان الخيار للبائع ولا يطلب لسعته مشتريا فيما
 اذا كان الخيار للمشتري وهذا النوع ضرر فيتوقف على علمه وصار كعزل الوكيل بخلاف الاجازة لانه لا
 الزام فيه ولا نقول انه مسلط وكيف يقال ذلك وصاحبه لا يملك الفسخ ولا تسليط في غير ما يملكه السلط
 ولو كان فسخ في حال غيبة صاحبه وبلغه في المدة تم الفسخ لحصول العلم به ولو بلغه بعد مضي المدة تم
 الفسخ

له قوله لا يجزئ به في الاستبراء عنده وعندهما يجزئ ولورثت بحكم الخيار الى البائع لا يجب عليه الاستبراء عند

اخرى والاستبراء طلب براءة المرم عن قرار نطفة الغير ١٢ قوله لا يجب ان الاستبراء يجب بالانتقال من ملك الى ملك ولم يوجد فانها لم تدخل في ملك غيره و
 بزا سواد كان الرد قبل القبض او بعده كذا في الكفاية ١٢ مل ١٢ قوله بعد القبض فاما قبل القبض فيجب الاستبراء قياسا ولا يجب استحسانا لان الملك كان ثابتا لم يقرر ١٢ ك
 ١٢ قوله اذا اولدت الخ يعني اذا اشترى الامه التي كانت منكوبة وولدت من هذه النكاح في يد البائع قبل قبض المشتري لا تصير أم ولد له لعدم الملك اذا ما اذا قبضها المشتري
 وولدت عنده في المدة ثبت الملك له وليسقط الخيار وتصير أم ولد له بالاتفاق لانه تعينت بالولادة فلا يمكن ردها بعد البيع كذا في العناية ١٢ مل ١٢ قوله لا ارتفاع القبض في اي
 لان الوديع لم تصح لعدم ملك المودع واذا ارتفع القبض كان ملك المبيع قبل القبض وان من مال البائع ١٢ مل ١٢ قوله لصحة الايداع فصار ملكه في يد المودع كملكه في يده لان يد
 المودع كيد ١٢ مل ١٢

له قوله فابراه الخ فان قيل اذا كان الخيار للمشتري لا يخرج الثمن عن ملكه بالا جاع فلا يملكه البائع ضرورة كيف يصح ابراهه قلنا في القياس ان لا يصح ابراهه لان ملك الثمن
 وفي الاستحسان يصح ابراهه لانه حصل بعد وجود سبب الملك وهو العقد ١٢ ك ١٢ قوله ليس من اهله ان التملك بغير عوض تبرع والمأذون له ليس مجازا بالتبرع ١٢ مل ١٢ قوله
 ومن شرط الخ هذا بموجبه يتناول البائع والمشتري والا جنبي لان شرط الخيار يصح منهما جميعا ١٢ مل ١٢ قوله وانما كفي بالسبب واراد المسبب لان المحذور سبب العلم
 ١٢ مل ١٢ قوله ولهذا لا جل عدم توقف فعله على علم صاحبه ١٢ مل ١٢ قوله كالموكيل بالبيع فان الموكيل ان يتصرف فيما وكل به وان كان الموكل غائبا لما ان مسلط من جهة الموكل
 فذلك من له الخيار مسلط من جهة صاحبه ١٢ ك ١٢ قوله ولا يعبر عن المضرة فان قيل لو لم ينفرد بالفسخ يلزم الضرر ايضا هو ان يخفى الذي ليس من جانب الخيار شخص حتى يمتنع
 مدة الخيار فلو لم العقد شاء او ان يمتنع من له الخيار اذا الى لزوم البيع قلنا انما لم هذا الضرر من جانبه بتقصيره في اخذ الكفيل من صاحبه فكان ضررا مضمنا بخلاف ما نحن فيه ١٢ ك ١٢
 ١٢ مل ١٢ قوله فيلزم غرامة القيمة وقد تكون القيمة اكثر من الثمن وهو ضرر ١٢ مل ١٢ قوله وصار كعزل الوكيل فان علمه بعزل الموكل كذا في المتقاضي يلزم لزوم الثمن
 فيما اذا كان وكلا بالشراء وبطلان قوله فيما اذا كان وكلا بالبيع ١٢ مل ١٢ قوله لا لا الزام فيه كانه لا يلزم الاخر باجازه شيئا لان العقد لازم من جانب المشروط عليه الخيار ١٢ ك
 ١٢ مل ١٢ قوله ولا تسليط الخ فهو انما يمكن من الفسخ لان العقد غير لازم في حقه وبفوت صفته للزوم يمكن من الفسخ بلا رضاه صاحبه ولكن لا يمكن بلا علمه وهذا بخلاف الوكيل حيث يتصرف
 بغير علم الموكل لا تسليط على التصرف من جهة الموكل فتسليط اياه على التصرف فوق علمه ١٢ ك ١٢ قوله ولو كان فسخ الخ يشير الى ان الشرط هو العلم دون المحذور وليس المراد
 بقوله كفي الكفاية الاصطلاحية لارباب البلاغة لكن المراد به ما استمر المراد به ١٢ مل ١٢ مل لان الاسلام يمنع من ملك الخ

العقد بمضى المدة قبل الفسخ قال واذا مات من له الخيار بطل خياره ولم ينتقل الى ورثته قال الشافعي
يورث عنه لانه حق لازم ثابت في البيع فيجوز فيه الارث ^{اي القدر الذي يورث} كخيار العيب والتعيين ولنا ان الخيار ليس الا
مشية واردة ولا يتصور انتقاله والارث فيما يقبل الانتقال بخلاف خيار العيب لان المورث استحق
البيع سليماً فكذا الوارث فاما نفس الخيار لا يورث وخيار التعيين يثبت للوارث ابتداء لا خلاط ملكه
بهلك الغير لان يورث الخيار قال ومن اشترى شيئاً وشرط الخيار لغيره فايها اجازها وايها نقض
انتقض واصل هذا ان اشتراط الخيار لغيره جائز استحساناً وفي القياس لا يجوز وهو قول زفر لان الخيار من
موانع العقد واحكامه فلا يجوز اشتراطه لغيره كاشتراط الثمن على غير المشتري ولنا ان الخيار لغير العاقد
لا يثبت الا بطريق النيابة عن العاقد فيقدر الخيار له اقتضاء ثم يجعل هونا بئاً عنه تصحيحاً لتصرفه و
عند ذلك يكون لكل واحد منهما الخيار فايها اجازها فايها نقض انتقض ولو اجاز احد هما وفسخ الآخر
يعتبر السابق لوجوده في زمان لا يزاحمه فيه غيره ولو خرج الكلامان منهما معاً يعتبر تصرف العاقد في رواية
وتصرف الفاسخ في اخرى وجه الاول ان تصرف العاقد اقوى لان النائب يستفيد الولاية منه وجه الثاني
ان الفسخ اقوى لان البجاء بلحقه الفسخ والمفسوخ لا تلحقه الاجازة ولما ملك كل واحد منهما التصرف

له قوله واذا مات من له الخيار بطل خياره ولم ينتقل الى ورثته قال الشافعي
باقى بالجماع ثم لما بطل الخيار عندنا يلزم البيع وقال مالك يفسخ العقد ١٢ ك
١٢ قوله لانه حق لازم ثابت في البيع فيجوز فيه الارث كخيار العيب والتعيين ولنا ان الخيار ليس الا
مشية واردة ولا يتصور انتقاله والارث فيما يقبل الانتقال بخلاف خيار العيب لان المورث استحق
البيع سليماً فكذا الوارث فاما نفس الخيار لا يورث وخيار التعيين يثبت للوارث ابتداء لا خلاط ملكه
بهلك الغير لان يورث الخيار قال ومن اشترى شيئاً وشرط الخيار لغيره فايها اجازها وايها نقض
انتقض واصل هذا ان اشتراط الخيار لغيره جائز استحساناً وفي القياس لا يجوز وهو قول زفر لان الخيار من
موانع العقد واحكامه فلا يجوز اشتراطه لغيره كاشتراط الثمن على غير المشتري ولنا ان الخيار لغير العاقد
لا يثبت الا بطريق النيابة عن العاقد فيقدر الخيار له اقتضاء ثم يجعل هونا بئاً عنه تصحيحاً لتصرفه و
عند ذلك يكون لكل واحد منهما الخيار فايها اجازها فايها نقض انتقض ولو اجاز احد هما وفسخ الآخر
يعتبر السابق لوجوده في زمان لا يزاحمه فيه غيره ولو خرج الكلامان منهما معاً يعتبر تصرف العاقد في رواية
وتصرف الفاسخ في اخرى وجه الاول ان تصرف العاقد اقوى لان النائب يستفيد الولاية منه وجه الثاني
ان الفسخ اقوى لان البجاء بلحقه الفسخ والمفسوخ لا تلحقه الاجازة ولما ملك كل واحد منهما التصرف

١٢ قوله ولنا ان الخيار انما يتقيد بالنيابة عن العاقد او بالنيابة عن المبيع او بالنيابة عن الفسخ فصار كالاحتياج الى نفس الخيار للعقد فلو كان الخيار
شرطاً فاما بالاصالة او بالنيابة عن العاقد والاول بطل اذ لا وجه لثبوت الخيار لغير العاقد اصالة فثبت الثاني فيجعل كان العاقد شرط الخيار او بالنفس وجعل الاجنبى نائباً عنه في
التصرف تصحيحاً لا بقدر الامكان ١٢ ك
له قوله فيقدر الخ فان قلت ان شرط الاقتضاء ان يكون المقضى او في منزلة من المقضى ولا يتحقق العاقد اعلى مرتبة فكيف يثبت الخيار
له اقتضاء قلت العبرة للمقاصد والغير هو المقصود بشرط الخيار فكان هو الاصل نظر الى الخيار فان قلت ينبغي ان يصح شرط الثمن على الاجنبى بطريق الكفالة بان يسحب الثمن او لا على
العاقد ثم على الاجنبى على سبيل الكفالة تصحيحاً لتصرفه قلت ان الدين لا يجب على الكفيل في الصحيح بل هو في ذمة الاصيل فان الكفالة التزام المطالبة والمذكور ههنا ان الثمن على
الاجنبى فان قيل فكيف بطريق الحوالة فان فيها المطالبة بالدين قلت ان المشتري اصل في وجوب الثمن عليه فكيف يكون تابعاً لغيره وهو الممتثل عليه كذا في العناية والكفاية ١٢ ك
له قوله اقتضاء كقولنا عتق عبدك عني على الهف درهم فاعتق فان الامر يصير مشترياً من اولاً موكلاً اياه بالعتق عندنا تصحيحاً لا بامره ١٢ ك
له قوله اقوى واستشكل
الآخر فيقولان السابق ان كان هو الفسخ في المفسوخ لا يلحقه الاجازة وان كان اجازة فقد انهم العقد وبعد الان لم لا ينفرد احد العاقدين بفسخه ١٢ ك
له قوله اقوى واستشكل
بما اذا وكل رجلاً آخر بطلاق امرأته لستة فطلقها الوكيل والموكل معاً فان الواقع طلاق احد هالما بعينه واجيب بان الترجيح يحتاج اليه عندنا في الفعلين كالفسخ والاجازة واما اذا اتفقا
فالمطلوب حاصل بدون فدا حاجة اليه ١٢ ك
له قوله ان الفسخ اقوى فان قيل الاجازة توجب الحرمة على البائع فكان ادنى قيل الاجازة تاتى في اثبات المحل فالفسخ
تأثيره في ابتناء المحل فكان الابقاء ادنى ١٢ ك
له قوله لا يلحقه الا فان العقد اذا الفسخ بهلك المبيع عند البائع لا تلحقه الاجازة ١٢ ك

رَجَحْنَا بِحَالِ التَّصَرُّفِ وَقِيلَ الْاَوَّلُ قَوْلُ مُحَمَّدٍ وَالثَّانِي قَوْلُ ابْنِ يَوْسُفَ وَاسْتَخْرَجْنَا ذَلِكَ مِمَّا إِذَا بَاعَ الْوَكِيلُ مِنْ جِلِّ
 وَالْمُوَكَّلُ مِنْ غَيْرِهِ مَعًا فَحَمَدٌ يَتَّبِعُ فِيهِ تَصَرُّفُ الْمُوَكَّلِ وَابُو يَوْسُفَ يَتَّبِعُهَا قَالَ وَمَنْ بَاعَ عَبْدٌ مِنْ بَالِغِهِمْ
 عَلَى أَنَّهُ بِالْخِيَارِ فِي أَحَدِهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ أَنْ بَاعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِخَمْسِ مِائَةٍ عَلَى أَنَّهُ بِالْخِيَارِ فِي
 أَحَدِهَا بَعْدَ جَازِ الْبَيْعِ وَالْمَسْأَلَةُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَجْزَاءٍ أَحَدُهَا أَنْ لَا يَفْضَلَ الثَّمَنُ وَلَا يَعْينَ الَّذِي فِيهِ الْخِيَارُ
 وَهُوَ الْوَجْهُ الْاَوَّلُ فِي الْكِتَابِ وَنَسَاهُ لِهَيْئَةِ الثَّمَنِ وَالْمُبِيعِ لِأَنَّ الَّذِي فِيهِ الْخِيَارُ كَالْخَارِجِ عَنِ الْعَقْدِ الَّذِي الْعَقْدُ
 مَعَ الْخِيَارِ لَا يَنْعَقِدُ فِي حَقِّ الْحُكْمِ بَقِي الدَّخْلُ فِيهِ أَحَدُهُمَا وَهُوَ غَيْرُ مَعْلُومٍ وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنْ يَفْضَلَ الثَّمَنُ
 يَعْينَ الَّذِي فِيهِ الْخِيَارُ وَهُوَ الْمَذْكُورُ ثَانِيًا فِي الْكِتَابِ وَأَنَّهُ جَازٍ لِأَنَّ الْمُبِيعَ مَعْلُومٌ وَالثَّمَنُ مَعْلُومٌ وَقَبُولُ الْعَقْدِ فِي
 الَّذِي فِيهِ الْخِيَارُ وَإِنْ كَانَ شَرْطًا لَا نَعْقَادَهُ فِي الْآخِرِ وَلَكِنْ هَذَا غَيْرُ مَقْصِدٍ لِلْعَقْدِ لَكُونِهِ مَحَلًّا لِلْبَيْعِ كَمَا إِذَا جُمِعَ
 بَيْنَ قَيْنٍ وَمَدْبُورٍ وَالثَّلَاثُ أَنْ يَفْضَلَ وَلَا يَعْينَ وَالرَّابِعُ أَنْ يَعْينَ وَلَا يَفْضَلَ وَالْعَقْدُ فَاسِدٌ فِي الْوَجْهَيْنِ أَمَّا لِهَيْئَةِ الثَّمَنِ
 أَوْ لِهَيْئَةِ الثَّمَنِ قَالَ وَمَنْ اشْتَرَى ثَوْبَيْنِ عَلَى أَنْ يَأْخُذَ بِهِمَا شَاءَ بَعَثَرَةٌ وَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَهُوَ جَائِزٌ
 كَذَلِكَ الثَّلَاثَةُ فَإِنْ كَانَتْ أَرْبَعَةُ أَثْوَابٍ فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ وَالْقِيَاسُ أَنْ يَفْسُدَ الْبَيْعُ فِي الْكُلِّ لِهَيْئَةِ الْمُبِيعِ وَهُوَ
 قَوْلُ زُفَرٍ وَالشَّافِعِيُّ وَجْهٌ لَا اسْتِحْسَانَ أَنْ شَرَعَ الْخِيَارَ لِلْحَاجَةِ إِلَى دَفْعِ الْغَبَنِ لِيُخْتَارَ مَا هُوَ الْأَرْفَقُ وَالْأَوْفَقُ وَ
 الْحَاجَةُ إِلَى هَذَا النَّوعِ مِنَ الْبَيْعِ مَتَحَقَّةٌ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى اخْتِيَارٍ مِنْ يَثْبِقُ بِهِ أَوْ اخْتِيَارٍ مِنْ يَشْتَرِيهِ لِأَجَلِهِ لَا
 يَبْكِيهِ الْبَائِعُ مِنَ الْحَمْلِ إِلَيْهِ إِلَّا بِالْبَيْعِ فَكَانَ فِي مَعْنَى مَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ غَيْرُ أَنْ هَذِهِ الْحَاجَةُ تَنْدَفِعُ بِالثَّلَاثِ
 وَهُوَ شَرْطُ الْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ

قوله رجحنا بحال التصرف

فَإِذَا تَصَرَّفَ مِنَ التَّصَرُّفَيْنِ يَرْجَحُ عَلَى الْآخَرِ فَذَلِكَ فِي الْعُنَايَةِ لَا يَقَالُ الْفَسْخُ وَالْاِلْجَازَةُ مِنْ تَوَالِي الْخِيَارِ فَكَانَ الْقِيَاسُ تَرْجِيحُ تَصَرُّفِ مَنْ لَمْ يَخْتَارْ لِأَنَّ جِهَةَ تَمْلِكِ الْعَاقِدَ عَارِضَةً
 فِي ذَلِكَ ١٢ مَلَّ قَوْلُهُ وَاسْتَخْرَجْنَا عَلَى صِيغَةِ الْجَهْلِ ذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى الْاِخْتِلَافِ الْوَاقِعِ بَيْنَ ابْنِ يَوْسُفَ وَمُحَمَّدٍ إِرَادَةِ أَنْ الْمُنْسُوبَ إِلَيْهَا لَيْسَ بِمَقُولٍ عَنْهَا وَإِنَّمَا هُوَ مُسْتَخْرَجٌ مِمَّا
 ١٢ عَنِ قَوْلِهِ مَا إِذَا بَاعَ الْوَكِيلُ مِنَ الْوَكِيلِ مِنْ الْمُوَكَّلِ هُنَاكَ بِمَنْزِلَةِ الْاجْنَبِيِّ مِنَ الْعَاقِدِ هَهُنَا فِي كَوْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَسْتَفِيدُ الْوَلَايَةَ مِنْ غَيْرِهِ فَتَرْجِيحُ تَصَرُّفِ الْعَاقِدِ
 عَنْ مَحْدُودٍ كَتَرْجِيحُ تَصَرُّفِ الْمُوَكَّلِ مِنْهُ وَتَرْجِيحُ تَصَرُّفِ الْمَالِ مِنْ غَيْرِهِ وَاعْتِبَارُهُمَا مِنْ ابْنِ يَوْسُفَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْظُرُ إِلَى أَسْوَأِ التَّصَرُّفَيْنِ لِنِسَابِهِمَا فِيهِ فَبَقِيَ النَّظَرُ فِي حَالِ التَّصَرُّفِ
 نَفْسِهِ وَالْفَسْخُ أَقْوَى لَمَّا ذُكِرْنَا ١٤ قَوْلُهُ يَتَّبِعُهَا أَيُّ يَتَّبِعُ تَصَرُّفَ الْمُوَكَّلِ وَالْوَكِيلُ دَيِّمٌ الْعَبْدُ مُشْتَرَكَا بَيْنَ الْمُشْتَرَيْنِ بِالنِّصْفِ وَيَخْتَرُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُشْتَرَيْنِ أَنْ شَاءَ أَخَذَ النِّصْفَ
 بِنِصْفِ الثَّمَنِ وَإِنْ شَاءَ نَقَضَ الْبَيْعَ لِتَفَرُّقِ الصَّفَقَةِ عَلَيْهِ ١٢ نَهَاهُ ١٥ قَوْلُهُ لَا يَفْضَلُ الثَّمَنُ هِيَ الْمَذْكُورَةُ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَيَكُنُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمُرَادُ بِالْكِتَابِ فِي قَوْلِهِ وَهُوَ الْوَجْهُ الْاَوَّلُ
 فِي الْكِتَابِ وَالْاِظْهَارُ لَا يَمُرُّ بِهِ الْبَدَايَةُ لِأَنَّ الْهَدَايَةَ شَرَحَهَا ١٢ قَوْلُهُ وَقِيلَ يَنْبَغِي أَنْ يَفْسُدَ الْعَقْدُ فِي هَذَا الْوَجْهِ وَالْمَقْصِدُ هُوَ قَبُولُ الْعَقْدِ فِي
 الَّذِي لَمْ يَدْخُلْ فِي الْعَقْدِ لِأَنَّ الْعَبْدَ الَّذِي فِيهِ الْخِيَارُ غَيْرُ دَاخِلٍ حَتَّى إِذَا جُمِعَ بَيْنَ حُرُوقٍ فَازَ لَا يَجُوزُ الْعَقْدُ فِي الْقَنْ وَأَنْ فَضَلَ الثَّمَنُ لَمَّا أَنْ جُمِعَ قَبُولُ الْعَقْدِ فِي الْحَرْطِ لِحَصْرَةِ الْعَقْدِ فِي الْقَنْ
 فَاجَابَ بِقَوْلِهِ وَقَبُولُ ١٢ عَنِ ١٤ قَوْلُهُ غَيْرُ مَقْصِدٍ لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ هُوَ شَرْطٌ لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ فَكَانَ مَقْصِدُ الْوَجْهِ أَنْ يَلِيسَ فِيهِ نَفْعٌ لِأَحَدٍ الْعَاقِدِينَ وَلَا الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ فَلَا يَكُونُ
 فَاسِدًا ١٢ عَنِ ١٤ قَوْلُهُ لَكُونَهُ مَحَلًّا لِلْبَيْعِ فَكَانَ دَاخِلًا فِي الْعَقْدِ وَأَنْ لَمْ يَدْخُلْ فِي الْحُكْمِ بِخِلَافِ مَا إِذَا جُمِعَ بَيْنَ حُرُوقٍ فَانْ حُرُوقُ الْوَجْهِ لِبَيْعِ أَصْلًا فَلَمْ يَكُنْ دَاخِلًا فِي الْعَقْدِ وَلَا فِي الْحُكْمِ ١٢ عَنِ
 ١٤ قَوْلُهُ كَمَا إِذَا جُمِعَ الْوَجْهُ فَانْ الْمَدْبُورُ مَحَلٌّ لِلْبَيْعِ حَتَّى أَنْ الْقَاضِي لَوْ قَضَى بِجَوَازِ بَيْعِهِ نَفَذَ فَلَمْ يَكُنْ شَرْطُ قَبُولِ الْعَقْدِ فِيهِ مَقْصِدًا لِلْعَقْدِ فِي الْآخِرِ ١٢ عَنِ ١٤ قَوْلُهُ قَنْ بِالْكَسْرِ بِنْدِهِ كَمَا أَزِيدُ
 مَا وَرَدَ بِنْدِهِ زَادَهُ بِأَشَدِّ يَقْنُ خَالِصٌ دَرَجُودِي ١٢ عَنِ ١٤ قَوْلُهُ أَنْ يَفْضَلَ الْإِبَانُ قَالَ بَعَثَ مِنْكَ هَذَيْنِ الْعَبْدَيْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِخَمْسِ مِائَةٍ عَلَى أَنْ يَخْتَارَ فِي أَحَدِهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ
 وَهُوَ فَاسِدٌ لِهَيْئَةِ الْبَيْعِ لِأَنَّ مَنْ فِيهِ الْخِيَارُ غَيْرُ دَاخِلٍ فِي الْحُكْمِ فَبَقِيَ الْآخَرُ وَحْدَهُ وَهُوَ مَجْهُولٌ فَصَارَ الْبَيْعُ مَجْهُولًا ١٢

١٢ قَوْلُهُ أَنْ يَعْينَ الَّذِي فِيهِ الْخِيَارُ وَلَا يَفْضَلَ ثَمَنٌ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَقَالَ بَعَثَ مِنْكَ هَذَيْنِ الْعَبْدَيْنِ بِالْعَفْ عَلَى أَنْ يَخْتَارَ فِي أَحَدِهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَهُوَ فَاسِدٌ لِهَيْئَةِ الثَّمَنِ لِأَنَّ
 مَنْ فِيهِ الْخِيَارُ غَيْرُ دَاخِلٍ فِي الْحُكْمِ بَقِيَ الْآخَرُ وَحْدَهُ وَثَمَنُهُ مَجْهُولٌ لِأَنَّهُ ثَبِتَ بِطَرِيقِ الْحَصَةِ بِالتَّقْسِيمِ فَصَارَ كَالَّذِي لَمْ يَدْخُلْ تَحْتَ الْعَقْدِ أَصْلًا ١٢ عَنِ ١٣ قَوْلُهُ أَوْ لِهَيْئَةِ الثَّمَنِ فَإِنْ قِيلَ لَوْ كَانَ
 عَدَمُ التَّفْصِيلِ مَقْصِدًا لِلْعَقْدِ فِي الْآخِرِ لَفَسَدَ فِي الْقَنْ إِذَا جُمِعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَدْبُورِ وَالْمَدْبُورُ لَمْ يَفْضَلْ الثَّمَنُ أَجِيبُ بِأَنْ عَدَمُ التَّفْصِيلِ مَقْصِدٌ إِذَا دُخِلَ إِلَى الْبَيْعِ بِالْحَصَةِ ابْتِدَاءً وَفِيهَا إِذَا مَنَعَ عَنْ
 انْقَادِ الْعَقْدِ فِي حَقِّ الْحُكْمِ بِأَنْ كَشَرُ الْخِيَارِ فَانْ يَجْعَلُ الْعَقْدَ فِيهِ شَرْطًا فِيهِ الْخِيَارُ فِي حَقِّ الْحُكْمِ كَالْعَدَمِ فَلَوْ انْعَقِدَ فِي حَقِّ الْآخِرِ انْعَقِدَ فِي حَقِّ الْحَصَةِ ابْتِدَاءً وَبِجَوَازِهِ لَيْسَ فِيهَا إِذَا جُمِعَ بَيْنَ الْقَنْ وَ
 الْمَدْبُورِ مَا مَنَعَ عَنْ انْقَادِهِ فِي حَقِّ الْحُكْمِ وَلِهَذَا لَوْ قَضَى الْقَاضِي بِجَوَازِهِ نَفَذَ فَكَانَ قِسْمُ الثَّمَنِ عَلَى الْقَنْ فِي الْبَقَاءِ صَيَانَةً لِحَقِّ حُرْمَتِهِ لَا ابْتِدَاءً بِالْحَصَةِ ١٢ عَنِ ١٤ قَوْلُهُ ثَوْبَيْنِ هَذَا مِنْ قِبَلِ الطَّرِيقِ
 اسْمُ الْكُلِّ عَلَى الْبَعْضِ بِجَازِ الْأَنْ مَشْتَرَى اشْتَرَى أَحَدَهُ ثَوْبَيْنِ عَلَى مَا يَذْكُرُهُ فِي الْكِتَابِ ١٢ نَهَاهُ ١٥ قَوْلُهُ لِهَيْئَةِ الْبَيْعِ لِأَنَّ الْمُبِيعَ أَحَدَ الْأَثْوَابِ وَهُوَ غَيْرُ مَعْيِنٍ فَهُوَ مَجْهُولٌ لِهَيْئَةِ
 مَقْصِدِهِ إِلَى التَّنَازُعِ لِقَادَتِهِمَا فِي نَفْسِهَا وَمَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مَقْصِدُ الْبَيْعِ ١٢ عَنِ ١٤ قَوْلُهُ وَجَبَ اسْتِحْسَانُ تَوْضِيحِ وَجْهِ اسْتِحْسَانِ أَنْ شَرْطُ الْخِيَارِ مَخَالَفَةُ لِقَاضِي الْعَقْدِ فَالْقِيَاسُ بِأَيَّامٍ
 إِلَّا أَنْ شَرَعَ الْخِيَارَ لِحَاجَةِ النَّاسِ إِلَى الْخِيَارِ دَفْعًا لِلْغَبَنِ لِيُخْتَارَ مَا هُوَ الْأَرْفَقُ وَالْأَوْفَقُ بِحَالِهِ وَمِثْلُ ذَلِكَ الْحَاجَةُ مَوْجُودَةٌ إِلَى هَذَا النَّوعِ مِنَ الْبَيْعِ فَكَانَ هَذَا النَّوعُ مِنَ الْبَيْعِ فِي
 مَعْنَى مَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ فَيَجُوزُ هَذَا الْبَيْعُ ١٢ مَقَارِيرُ

لوجود الجيد والوسط والردى فيها والجهالة لا تنفي الى المنازعة في الثالث لتعيين من له الخيار وكذا في
الرابع الا ان الحاجة اليها غير متحققة والرخصة ثبوتهما بالحاجة وكون الجهالة غير مفضية الى المنازعة فلا
تثبت باحدهما ثم قيل يشترط ان يكون في هذا العقد خيارا للشرط مع خيار التعيين وهو المذكور في الجامع الصغير
وقيل لا يشترط وهو المذكور في الجامع الكبير فيكون ذكره على هذا الاعتبار وفاقا لشرط اذا المراد خيار
الشرط لا بد من توقيت خيار التعيين بالثالث عنده وبمدة معلومة ايتهما كانت عندهما ثم ذكر في بعض النسخ
اشترى ثوبين وفي بعضها اشترى احدا الثوبين وهو الصحيح لان المبيع في الحقيقة احدهما والاخر امانة
والاول تجوز واستعارة ولوهلك احدهما او تعيب لزم المبيع فيه بثمنه وتعيين الاخر للامانة لا امتناع الرد
بالتعيب ولوهلك جميعا متعايلزمه نصف ثمن كل واحد منهما لشيوع البيع والامانة فيهما ولو كان فيه خيارا
الشرط له ان يردهما جميعا ولو مات من له الخيار فلو ارثه ان يرد احدهما لان الباقي خيار التعيين
لاختلاف ولا لهذا الا يتوقت في حق الوارث فاما خيار الشرط لا يورث وقد ذكرناه من قبل ومن اشترى
دارا على انه بالخيار فبيعت دار اخرى الى جنبها فاخذها بالشفعة فهو رضاء لان طلب الشفعة يدل على اختيار
الملك فيها لانه ما ثبت الا لدفع ضرر الجوار وذلك بالاستدامة فيتضمن ذلك سقوط الخيار سابقا عليه
فيثبت الملك من وقت الشراء فيتبين ان الجوار كان ثابتا وهذا التقرير يحتاج اليه لمذهب ابي حنيفة
قال واذا اشترى الرجلان غلاما على انهما بالخيار فرضى احدهما فليس للاخر ان يردده عند ابي حنيفة
وقال له ان يردده وعلى هذا الخلاف خيار العيب وخيار الروية لهما ان اثبات الخيار لهما اثباته لكل واحد

قوله والجمله ان هذا جواب عما قال الامام الشافعي رحمه الله من الجمله في وجه القياس ١٢ يعني **قوله** وكذا في الاربع
 اي في الشيايب الاربع لا تقتضي الجمله الى المنازعة ١٣ **قوله** الا ان الحاجة اليها غير متحققه لوجود المجيد والوسط والردى في الثلث والزائد الرابع يقع مكررا غير محتاج اليه فاشفى جسه
 العلته فان علته الرخصة امر ان الحاجة وعدم كون الجمله مفضية الى النزاع فلا تثبت الرخصة باحدهما فان الحكم لا يثبت الا باتمام علته كذا في العنايه ١٢ مل **قوله** خيار الشرط
 وقتا معلوما ثلثه ايام فادونها في قول الى حقيقه رحمه الله وزيادة على ذلك في قول ابى يوسف رحمه الله ولان القياس يابي جواز العقد بجهالة المبيع وجهالة وقت لزوم العقد وانما جاز استحسانا
 بطريق الاتحاق بموضع السنة وهو شرط الخيار فلا يصح بدونه فان شرط ذلك ثبت لخيار الشرط مع خيار التعيين فان هذا بخلاف الشرط في الايام الثلثه او واحد منها بخيار التعيين كان ذلك في هذه المقتضى ايام الثلثه
 يملك ردها ويبقى لخيار التعيين في ردها وان مات المشتري في الايام الثلثه بطل خيار الشرط ويبقى خيار التعيين فلا يرددها الوارث ولان ردها احدها ١٢ اك **قوله** لا يشترط ان
 لان عدم انفكاك الملقى عن الملقى به ليس بشرط في الاتحاق ١٢ عنايه **قوله** ايها كانت فان قيل ينبغي ان لا يجوز خيار التعيين في الزائد على الثلثه عند ابى يوسف رحمه الله لانه اخذ
 بالقياس في قوله ان لم ينقد الثمن الى اربعة ايام فلا يصح بينها قلنا قوله ان لم ينقد الثمن الى اربعة ايام تعليل فلا يلحق بخيار الشرط فلان يكون الاثر الوارد في خيار الشرط واردا فيه واما خيار التعيين
 من جنس خيار الشرط لان في كل منهما خيارا بغير حرص التعليل فكان الاثر الوارد في خيار الشرط واردا في خيار التعيين ١٢ اك **قوله** تجوز فان كل واحد منهما لما احتمل ان يكون مبيعا
 قال اشترى ثوبين كذا قال فخر الاسلام وقيل ان هذا من قبيل اطلاق الكل على البعض ١٢ مل **قوله** وتعين الآخر الا حتى اذا ملك الآخر بعد بطلان الاول وتعييب الاول لا يلزم عليه
 من قيمه شيء لان رده انما يكون اذا لم يكن مبيعا وهو في دعواه ذلك متهم وكان التعيب اختيارا ولا لانه فان قيل قبض الآخر لا يكون اقل من المقبوض على يوم الشرط ومنك يجب القيمة عند البطلان اجيب بان اقل من ذلك لان المقبوض
 على يوم الشرط مقبوض على جهة البيع وهذا ليس كذلك لانه قبض الآخر يشترط وقته قبضه باذن المالك فكان امانه ١٢ عنايه **قوله** معا قيد بقوله معلوما انها لو ملكا على التعاقب يتعين الاول للبيع اذا علم
 السابق واذا لم يرد السابق لزمه نصف ثمن كل واحد منهما ١٢ يعني **قوله** ان يرد بهما لانه امين في احدهما فيه بحكم الامانه وفي الآخر مشتر وقد شرط الخيار لنفسه فيمكن من رده ١٢ ع-
قوله من له الخيار في التميم اياه الى ان هذا الخيار يجوز للبائع كما يجوز للمشتري قياسا على خيار الشرط كذا ذكرنا في نقله في العنايه ١٢ **قوله** ولهذا الى لاجل اختلاط ملكه
 بملك الغير لا يتوقت الى لانه لم يثبت له سبيل الارث بل للاختلاط ١٢ مل **قوله** فهو رضاى الاخذ بالشفعة رضاى يسقط به الخيار اجماعا بخلاف خيار الرذيه حيث لا يسقط
 باخذ الشفعة فانه لا يسقط بالصراحه قلنا بالدلاله كذا قال الزيلعي ١٢ لمخلص الحواشى .

قوله وذلك اى الجواز ثبتت باستدراك الملك فى الدار المشتراة بالخيار واستدراك الملك يقتضى الملك ولا ملك مع الخيار فيتضمن الإكذار قبل ١٢ من **قوله**
 خامتان خيار المشتري يمنع دخول المبيع فى ملكه عنده ولا بد منه لاستحقاق الشفعة واما عند ما فالمبيع يدخل فى ملكه فجزا ان ياخذ بالشفعة وليسقط بذلك خياره لان الشفعة لدفع ضرر الجار
 الدخيل والانسان لا يدفع ضرر الجار فى داره يريد ما عا **قوله** خيار العيب يعنى اشترى الرجلان عبد اورضى احدهما يعيب فيه وكذلك خيار الروضة بان اشترى شيئا لم يراه
 ثم رآه فالله احدهما ان يرد ليس له ذلك عنده وعند ما له ذلك **قوله** اثبات لكل واحد من اثبات الخيار لهما اثبات لكل واحد منهما الا يرى
 ان وكل وكيلين ثبت الوكالة لهما وليس لاحدهما ان يتصرف دون الآخر ع

ان وكل وكيلين ثبت الوكالة لهما وليس لاحدهما ان يتصرف دون الآخر ١٢ ع

بظاہر خیر و صلاح

[illegible]

بَابُ خِيَارِ الرُّؤْيَا

وَمَنْ اشْتَرَى شَيْئًا لَمْ يَرَهُ فَالْبَيْعُ جَائِزٌ وَلَهُ الْخِيَارُ إِذَا رَأَاهُ أَنْ شَاءَ اخْذَهُ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ وَإِنْ شَاءَ رَدَّهُ وَقَالَ
الشَّافِعِيُّ لَا يَصِحُّ الْعَقْدُ أَصْلًا لَأَنَّ الْمُبْتَاعَ مَجْهُولٌ وَلَنَا قَوْلُهُ مَنْ اشْتَرَى شَيْئًا لَمْ يَرَهُ فَلَهُ الْخِيَارُ إِذَا رَأَاهُ وَلَا ن
الْجَهَالَةَ بَعْدَ الرُّوْيَةِ لَا تَقْضِي إِلَى الْمَنَازَعَةِ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَوْأَفِقْهُ يَرُدُّهُ فَصَارَ كَجَهَالَةِ الْوَصْفِ فِي الْمَعَايِنِ الْمَشَارِ

قوله روه معيار لان الشركة في الاعيان المجتمعة عيب وذلك لان البائع بتقديره لا يمكن
من الانتفاع به الا بطريق التهايد وكان قبل البيع متمكنا من الانتفاع متى شاء فان قيل البائع رضى بالتبعض لما باعه منها قيل انما رضى في ملكها لا في ملك نفسه ٢٢ ك
قوله ضرر زائد انما قيد الضرر بالزائد لان في المتعارف الضرر للراد ايضا لكن لما لم يكن من الغير بل بجمعه عن ايجاد شرط الرد كان دون الاول فان الضرر الحاصل من النيران قطع من الحاصل من
نفسه ١٢ ع ٣ قوله وليس الخ دفع دخل وهو ان البائع قد رضى برؤاها حيث خيرا فالتزام الضرر برؤاها لا بغيره وحاصل الدفع انه ليس من لوازم اثبات الخيار لها الرضاء
برؤاها فان البائع لم يخلو تصور اجتماعها على الرد فحقق الانعكاس فكيف يلزم الرضاء برؤاها لاثبات الخيار لها ١٢ مل ٤ قوله وان شاء ترك فان امتنع الرضاء بسبب
من الاسباب رجع المشتري على البائع بحصته من الثمن لانه فات عليه شرط مغرب فيه فيقوم العبد كاتبا وخبازا على ان ياطبق عليه الاسم اذ هو المستحق بالشرط ويقوم غير كاتب او خباز
فينظر في تفاوت ما بين ذلك فزج بقدره ٢٢ ك ٥ قوله مغرب فيه احترام عا ليس بمغرب فيه كما اذا باع على ان اعور فاذا هو سليم فانه لا يلزم الخيار ١٢ ع ٥ . . .
قوله فيستحق في العقد لانه الرجوع الى صفة الثمن او الثمن كان لا ثما للعقد الا يرى لو كان موجودا في البيع لدخل في العقد بلا ذكر فلا يكون مفسدا ونقص بما اذا باع شاة على ان
حامل او على انها تحلب كذا فان البيع فيه وفي امثاله فاسد والوصف مغرب فيه اجيب بان ذلك ليس بوصف بل اشتراط مقدار من البيع مجهول ونقص المجهول الى المعلوم يصير
الكل مجهولا ولهذا الوشرط انها حلوب او لبون لا يقصد لكونه وصفا مغربا فيه ذكره الطحاوي ١٢ عن ابيه ٦ قوله وبهذا شروع في بيان وجوب فساد العقد بفوات هذا الوصف ١٢
قوله يرجع الى المعنى بمنزلة الاختلاف في النوع باختلاف الصفة حتى لا يفسد العقد بل يكون للمشتري الخيار ١٢ مل ٧ قوله بمنزلة الخ كما اذا اشترى شاة على انها
نجمية فاذا هي حمل ١٢ ع ٨ قوله في الحيوانات قيد في الحيوانات لان في بني آدم يورث اختلاف الجنس ففقد التفوات كما اذا باع عبدا فاذا هي جارية فيفسد به العقد
١٢ ع ٩ قوله وصار اى صار فوات الخبز والكتابة فيما اذا اشترى على ان خبازا وكاتب فوجهه بخلاف كفوات وصف السلامة فيما اذا اشترى على ان سليم فوجهه
معياره ولا يرد فكذا بهنبا ١٢ ع ٩ قوله باب خيار الردية قد مر على خيار العيب لكونه اقوى منزلة ان تأثيره في منع تمام البيع وتأثير خيار العيب في منع لزوم الحكم ١٢ مل ١٠ . . .
قوله ومن اشترى صورته ان يقول بعث الثوب الذي في كمي هذا او هذه الجارية المتقنبة وما في البناية فكل من المبسوط ان الاشارة اليه او الى مكانه شرط الجواز حتى لو لم
يشير اليه الا الى مكانه لا يجوز الاجماع فيه ان ما ذكر في المعقبات في باب الاعتكاف وبيع ويشترى في المسجد بلا حضار البيع يدل صريحا على ان حضور البيع والاشارة اليه وقت
البيع ليس بشريط والحق انه لا بد من معرفته دفع الجهالة ولا يلزم الاشارة ولهذا قال في النهاية يعني شيئا مسمى موصوفا او مشارا اليه او الى مكانه وليس فيه غيره مسمى بهذا الاسم ١٢ ع ١١
قوله لان البيع مجهول وهذا لان المقصود من شراء العين مالهية ولهذا لا يرد على ما ليس بمالهية في الاوصاف ولهذا تزاد وتنقص بها وهي مجهولة لانها تعرف بالردية
فصارت كجهالة العين وهي مفسدة فكذا جهالة الوصف ٢٢ ك ١٥ قوله كجهالة الوصف بان اشترى ثوبا مشارا اليه غير معلوم عدد ذرعا فانه يجوز لكونه معلوم العين وان
كان ثمرة جهالة لكونها لا تنقضي الى النزاع ١٢ ع -

الدراية في تخریج احادیث الهداية

باب خيار الروية والبيع الفاسد - حديث من اشترى شيئاً عربياً فله الخيار إذا رآه رواه الدارقطني من طريق ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه وفيه: «عمر الكرد وهو كذاب قال الدارقطني الصحيح من قول ابن سيرين وله طريق مرسلة عن ابن أبي شيبة والدارقطني من طريق أبي بكر بن أبي مرزوق أحد الضعفاء عن مكحول ويعاضة حديث حكيم بن حزام لا تبع ما ليس عندك أخرجه الأربعة وحديث النخعي عن معاذ الغوث أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة ١٢ :

١٤ **قوله** وكذا اذا قال اني تفريع على مسألة القدرى يعنى كما ان له الخيار اذا لم يقل رضيت فكذا اذا قال ذلك ولم يره ١٢ **قوله** ان يرد به بخلاف خيار العيب حيث يعتبر رضاه قبل العلم بالعيب لان الرضاء بالعيب اسقاط لما يستحقه من وصفت السلامة فيعتبر بعد الشراء لوجوده بعد سببه كذا قيل ١٣ مل ١٠ **قوله** حتى الفسخ الخ جواب سوال بان يقال لو لم يكن له خيار قبل الرؤية لما كان له حق الفسخ قبل الرؤية وله ان يفسخ العقد قبلها ١٢ يعنى **قوله** لا بمقتضى الحديث بخلاف الخيار فانه ثابت بمقتضى الحديث فلا يجوز اثباته على وجه يؤدى الى بطلان كما مر آنفا وفيه نظر لان عدم لزوم هذا العقد باعتبار الخيار فهو لزوم الخيار والخيار معلق بالرؤية لا يوجد بدونها فكذا المراد من ان ما هو شرط اللازم فهو شرط الملزم ١٢ **قوله** فلا يعتبر الخ لان الرضاء استحسان الشيء واستحسان الشيء ما لم يعلم ما يحسنه غير متصور واما الفسخ فانه لا يلزم الرضاء وهو لا يحتاج الى معرفة المحنات لا يقال عدم الرضاء لاستقبال الشيء واستقباله ما لم يعلم ما يقبضه غير متصور لان عدم الرضاء قد يكون باعتبار ما بالان استفاد احتياجه الى المبيع او ضياع ثمنه او استفادته فلا يستلزم الاستقبال ١٢ **قوله** ومن باع الخ صورة ودرث شيئا فباعه قبل الرؤية فلا خيار له ١٢ يعنى **قوله** اعتبارا بخيار العيب فانه لا يختص بجانب المشتري بل اذا وجد البائع الثمن زلفا فهو الخيار ان شاء جوزه وان شاء ردك للمشتري اذا وجد المبيع معيبا لكن العقد لا يفسخ بروا الثمن ينفسخ بروا الثمن لان اصل دون الثمن وبخيار الشرط فانه يبيع من الجانبين كما تقدم ١٢ **قوله** زوالاى في جانب البائع وثبوته اى في جانب المشتري حتى لا يزدول ملك البائع الا برضاء ولا يثبت الملك للمشتري الا برضاء ١٢ **قوله** فلا يثبت دونه لان الخيار ان ثبت للبائع فاما ان ثبت للمشتري بما روينا او بدلالة او بجديث آخر لا يجوز الاول لانه معلق بالشراء فكيف يثبت في البيع ولم يرد بجديث آخر في البيع وهو ليس في معنى الشراء لا يثبت فيه الحكم دلالة ٢٢ **قوله** وروى ان الخ تملت اخرجه الطحاوى ثم البيهقي عن علقمة بن ابى وقاص ١٢ **قوله** وكان ذلك اى حكم جبير بن مطعم بين عثمان وطلحة بمحض من الصحابة ولم ينكره احد فكان اجماعا ولذا رجع الامام عن القول الاول حين بلغه هذا الخبر ١٢ مل **قوله** غير مؤقت الخ قيل خيار الرؤية مؤقت بوقت امکان الفسخ بعد الرؤية حتى لو وقع بصره عليه ولم يفسخ سقط حقه لانه خيار تعلق الاطلاع على حال البيع فاشبهه الرضاء بالعيب والاصح عندنا ان اذ باق ما لم يوجد ما يبطله لانه يثبت كلما انعدم الرضاء فيبقى الى ان يوجد ما يبطل عدم الرضاء ١٢ **قوله** وما يبطل خيار الخ والاصل فيما يبطل خيار الشرط ان كل فعل فعله المشتري في مشتراه بشرط الخيار وهو فعل يحتاج اليه للاستحسان وسيل في غير الملك بحالته فكذلك الفعل اول مرة لا يبطل خيار الشرط اذ لو بطل الخيار ولزم البيع بفعل اللامتحان اول مرة لغات فائدة الخيار وهو امکان الرد وكل فعل لا يحتاج اليه للاستحسان او يحتاج اليه للاستحسان لا يبطل في غير الملك بحال فهو يبطل الخيار كما اذا اشترى جارية بالخيار فاستخدمها مرة لا يسقط الخيار فان الاستخدام يحتاج اليه للاستحسان وان يبطل بدون الملك في الجملة وان استخدمها مرة اخرى في النوع الذى استخدمها في المرة الاولى فيسقط الخيار لان المرة الاخرى لا يحتاج اليها للاستحسان ولو وطئها يسقط الخيار لان الوطئ لا يبطل في غير الملك بحال فالاقدم عليه اختيار الملك والعرض على البيع والتقبيل واللمس بشهوة ولبس الثوب مرة اخرى ودكوب الدابة مرة اخرى كل ذلك يسقط الخيار اذ لا يحتاج اليه للاستحسان او لا يبطل في غير الملك كذا في الكفاية ١٢ مل **قوله** كالاعتاق بان اعنت عبده الذى اشتراه ولم يره والتدبير بان دبره قبل رؤية ١٢ يعنى - **قوله** كالباع المطلق بان باع الذى اشتراه ولم يره مطلقا يعنى بدون شرط الخيار والرهين بان رهن الذى اشتراه قبل الرؤية والاجارة بان اجراه لاحد قبل رؤية ١٢ يعنى - **قوله** يبطله قبل الرؤية الخ وفيه اما اولها بان بطلان الخيار قبل الرؤية يتخالف حكم النص الذى مر فانه اثبت الخيار اذا رآه واجيب عنه بان هذا فيما يمكن العمل بحكم النص واما هذه التصرفات فبصدورها عن اهلها في محلها انعقدت صحيحة وبعد صحتها لا يمكن ردها او تعلق حق للغير وعلى كل تقدير فنقد الفسخ فيبطل الخيار حتى لو افتك المهرهون او انقضت مدة الاجارة او رده المشتري عليه بخيار الشرط ثم رآه ولم يرض به لا يكون له الرد بحكم خيار الرؤية واما ثانيا فان هذه التصرفات اما ان تكون صريح الرضاء ودلالة وكل منها لا يبطل الخيار قبل الرؤية واجيب بان دلالة الرضاء لا تروى على صريحه اذ لم تكن من ضرورات صريح آخردها هذه الدلالة من ضرورات صحة التصرفات المذكورة والقول بصحتها مع انتفاء ما هو من ضروراته ولو اذمه محال هذا ما في الكفاية والعناية ١٢ مل **قوله** كالباع بشرط الخيار اى باع ما اشتراه قبل الرؤية بشرط الخيار لنفسه والمساومة بان عرضه على البيع والهبة من غير تسليم بان وهب الذى اشتراه قبل الرؤية لشخص وكذا لم يسلم الى الموهوب عليه ١٢

الدراية في تخریج احادیث الهداية

حل يث ان عثمان با ٤ ارضاً بالبصرة من طلحة فقيل لطلحة انك قد غيبت فقال لي الخيار لا نفي اشتريت ما للعارة فقيل لعثمان فقال مثل ذلك فحكها بينهما جبير بن مطعم فقتل بالخيار لطلحة وكان ذلك بمحضر من الصحابة الطحاوي والبيهقي من طريق علقمة بن وقاص فذكره دون البصرة وليس في أخره وكان ذلك بمحضر من الصحابة - ١٢ -

الخيار والمساومة والهبة من غير تسليم لا يبطله قبل الرؤية لأنه لا يربو على صريح الرضاء ويبطله بعد الرؤية
 لوجود دلالة الرضاء قال ومن نظر الى وجه الصبرة او الى ظاهر الثوب مطوياً او الى وجهه التجارية او الى وجه
 الدابة وكفلها فلا خيار له والاصل في هذا ان رؤية جميع المبيع غير مشروط لتعذره فيكتفي بروية ما يدل
 على العلم بالمقصود ولو دخل في البيع اشياء فان كان لا يتفاوت احادها كالسكيل والموزون وعلامته ان
 يُعرض بالنموذج يكتفي بروية واحد منها الا اذا كان الباقي ارداً متاراً في حينئذ يكون له الخيار وان كان
 يتفاوت احادها كالثياب والدواب لا يثبت من رؤية كل واحد منها والجوز والبيض من هذا القبيل فيما ذكره
 الكرخي وكان ينبغي ان يكون مثل الحنطة والشعير لكونها متقاربة اذا ثبت هذا فنقول النظر الى وجه الصبرة
 كانت لانه يعرّف وصف البقية لانه مكمل يعرض بالنموذج وكذا النظر الى ظاهر الثوب مما يعلم البقية
 الا اذا كان في طيه ما يكون مقصوداً كوضع العلم والوجه هو المقصود في الادنى وهو الكفل في الدواب
 فيعتبر رؤية المقصود ولا يعتبر رؤية غيره وشرط بعضهم رؤية القوائم والاول هو البردي عن ابي يوسف
 وفي شاة اللحم لا بد من الجبس لان المقصود وهو اللحم يعرف به وفي شاة القنية لا بد من رؤية الضرع
 ونشأ يطعم لا بد من الدوق لان ذلك هو المعروف للمقصود قال وان رأى ضمن الدار خياراً له ان لم
 يشاهد بيوتها وكذلك اذا رأى خارج الدار او رأى اشجار البستان من خارج وعند زقر لا بد من دخول
 داخل البيوت والاصح ان جواب الكتاب على وفاق غادتهم في الابنية فان دورهم لم تكن متفاوتة يومئذ
 فاما اليوم فلا بد من الدخول في داخل الدار للتفاوت النظر الى الظاهر لا يوقع العلم بالداخل قال ونظر
 الوكيل كنظر المشتري حتى لا يردده الا من عيب ولا يكون نظر الرسول كنظر المشتري وهذا عند ابي حنيفة ولا

له قوله اوال وجهه التجارية ذكر الجارية وقع اتفاقاً لان الحكم في الغلام كذلك
 ذكر في الايضاح والمعتبر في العبد والامة النظر الى الوجه والنظر الى غيره من الجسد لا يبطل الخيار لان العلم به بصفاته يتحقق بروية الوجه وفي الذخيرة اذا اشترى جارية او عبداً رأى وجهه
 ورضى ولا يكون له الخيار بعد ذلك اهـ قوله تعذره اما في العبد والامة فظاهر لان في رؤية جميع بدنها رؤية مواضع عورتها ففي العبد لا يجوز اصلاً سوا دفع العقد اولم يفسح اما
 في الامانة فلو دفع البيع بخيار الرؤية بعد رؤيتها كان نظره الى عورتها وقع في غير كماله الفسخ رفع العقد من الاصل فصارك كان المقدم بعد فكان نظره وقع حراماً في اصله واما في الثوب المطوى فيقتصر
 البالغ بانكار ثوبه بالنشر والى على تقدير اشتراط رؤية جميع اجزائه وفي الصبرة لا يمكن اشتراط رؤية كل حبة من حبات الحنطة اهـ
 له قوله في حينئذ يكون له الخيار فيما رأى وفيه كذا يلزم تفريق الصفة قبل التمام لانها مع الخيار لا تتم اهـ قوله لا بد من رؤية الخ لانه رؤية البعض لا تعرف
 الباقي للتفاوت في الاحاد اهـ قوله من هذا القبيل لانه يختلف بالصغر والكبر فلا يكون رؤية البعض دليلاً على الباقي اهـ قوله مما يعلم الخ وقال زفر لا
 بد من نشر كنهه فانه ليس من ذوات الامثال ولا يعرف كنهه بروية بعضه فلنا قلنا يتفاوت جوانب ثوب واحد فيمكن الاستدلال ببعضه على البعض كذا قال الزبيلي و
 في شرح الجمع ان المسألة معروفة في الثوب الذي لا يتفاوت ظاهره وباطنه حتى لو خالف لا بد من رؤية ظاهره وباطنه اهـ قوله وفي شاة اللحم اي الشاة التي تشتري
 للذبح لاجل اللحم لا بد من الجبس ليعرف انها سمينة او مهزولة اهـ قوله وفي شاة القنية اي الشاة التي تجس في البيت لاجل النتائج كذا قال العيني ويقال قنوت
 المال جمعة قنوت وقنوة واقنيته اتخذت لنفسه قنية اي اصل مال للفصل للتجارة كذا في المغرب اهـ قوله وفيما يطعم الخ وفيما يشم لا بد من الشم وفي دقوف الغازي لا بد من
 سماع صوته لان العلم بالشئ باستعمال آله الادراك ولو رأى وجهاً في قارورة من خارجها لا يبطل خياره في المردى عن ابي حنيفة ومحمد عن محمد بن عيسى اهـ قوله في المحيط والذخيرة
 وكذلك اي خيار له لان كل جزء من اجزاء الدار متقدر الرؤية كما تحت السور وبين المحيطان من المزدوح والاسطوانات اهـ قوله فلا بد من وفي المحيط والذخيرة
 وبعض مشايخنا قالوا في الدور يعتبر رؤية ما هو المقصود حتى انه اذا كان في الدار بيتان شتويان وبيتان صيفيان وبيتا طبق يشترط رؤية الكل كما يشترط رؤية صحن الدار ولا يشترط
 رؤية المطبخ والربلة والعلو الا في بلد يكون العلوفه مقصوداً كما في سمرقند وبعضهم شرطوا رؤية الكل وهو الاظهر والاشبه اهـ قوله للتفاوت في ماليتها الدور بقلته مراقبتها و
 كثرتها اهـ قوله ونظر الوكيل صورة التوكيل ان يقول المشتري لغيره كن وكذا عني في قبض المبيع او وكلتكم بذلك اهـ قوله نظر الرسول صورته ان يقول
 كن رسولاً بقبضه او قال ارسلتكم بقبضه او قال قل فلان ان يدفع المبيع اليك اهـ قوله وقال الخ اي قالاً نظر الرسول لا يسقط بالاتفاق ونظر الوكيل كنظر الرسول
 فيها سواء في عدم سقوط الخيار للمشتري اذا لم ياحب قبضه فله المشتري ان يردده اهـ

هما سواء وله ان يردده قال ^{أي المفسد} معناه الوكيل بالقبض فاما الوكيل بالشراء فرؤيته تسقط الخيار بالاجتماع لهما انه
 توكل بالقبض دون اسقاط الخيار فلا يملك ما لم يتوكل به وصار خيار العيب الشرط والاسقاط قصد اوله ان
 القبض نوعان تام وهو ان يقبضه وهو يراه وناقص وهو ان يقبضه مستورا وهذا لان تمامه بتمام الصفقة
 ولا تتم مع بقاء خيار الرؤية والموكل ملكه بنوعيه فكذا الوكيل ومتى قبض الموكل وهو يراه سقط الخيار فكذا
 الوكيل لا تطلق التوكيل واذا قبضه مستورا انتهى التوكيل بالناقص منه فلا يملك اسقاطه قصد ابعده ذلك
 بخلاف خيار العيب لانه لا يمنع تمام الصفقة فيتم القبض مع بقاءه وخيار الشرط على الخلاف ولو سلم
 فالموكل لا يملك التام منه فانه لا يسقط بقبضه لان الاختيار وهو المقصود بالخيار يكون بعده فكذا لا
 يملكه وكيله وبخلاف الرسول لانه لا يملك شيئا وانما الية تبليغ الرسالة ولهذا لا يملك القبض و
 التسليم اذا كان رسولا في البيع قال وبيع الاعنى وشراة جائز وله الخيار اذا اشترى لانه اشترى ما لم
 يره وقد قررناه من قبل ثم يسقط خياره بحسب المبيع اذا كان يعرف بالجنس وبشبهه اذا كان يعرف بالشعر

وبذوقه اذا كان يعرف بالذوق كما في البصير ولا يسقط خياره في العقار حتى يوصف له لان الوصف يقام
 مقام الرؤية كما في السلم وعن ابي يوسف انه اذا وقف في مكان لو كان بصيرا لراه وقال قد رضيت سقط
 خياره لان التشبيه يقام مقام المحقيقة في موضع العجز كتحرير الشفتين يقام مقام القراءة في حق الخرس
 في الصلوة وأجراء المولى مقام الحلق في حق من لا شعر له في الحج وقال الحسن يوكل وكلا يقبضه وهو يراه و
 لا يره

له قوله قال لا مكان رواية الجامع الصغير مطلقة في الوكيل والوكيل بالشراء ليس حكمه
 كذلك لم بقوله معناه ١٢٤ ع ١٢٤ قوله بالاجماع وليس للموكل اذا دأى ان يردده لان حقوق العقد راجعة الى الوكيل بالشراء ١٢٤ ع ١٢٤ قوله وصار هذا الخيار العيب اي
 كمن اشترى شيئا ثم وكل بقبضه فقبض الوكيل معيبا رايه عيب لم يسقط خيار العيب للموكل والشرط اي وصار خيار الشرط كمن اشترى بخيار الشرط وكل بقبضه فقبضه رايه لم يسقط
 خيار للموكل والاسقاط قصد صور ان الوكيل بالقبض اذا قبضه مستورا ثم رآه واسقط عنه الخيار قصد لا يسقط الخيار عن الموكل ١٢٤ ع ١٢٤ قوله وله ان القبض نوعان تام بحيث
 لا يرد عليه النقص وهو ان يقبضه وهو يراه وهو يسقط الخيار له لانه على الرضاء وناقص بحيث يرد عليه النقص وهو ان يقبضه مستورا وهو لا يسقط الخيار لعدم الرضاء وهذا لان تمام
 القبض بتمام الصفقة وخيار الرؤية يمنع تمام الصفقة لان تمامها يكون بتمام الرضاء ولا يتم مع خيار الرؤية ١٢٤ ع ١٢٤ قوله ان القبض توضيح الدليل ان القبض على
 نوعين تام بحيث لا يرد عليه النقص ولا يرد الا برضاء او قضاء وهو ان يقبض البيع وهو يراه وهذا القبض يبطل خيار الرؤية وثانيه ناقص بحيث يرد عليه النقص ويرتد
 بغير قضاء ورضاء وهو ان يقبض المستورا وهذا القبض لا يبطل خيار الرؤية لعدم الدلالة على الرضاء والموكل ملك القبض بنوعيه فكذا الوكيل يملك القبض بنوعيه ومتى قبض للموكل
 المبيع وهو يراه يسقط الخيار فكذا الوكيل ١٢٤ ع ١٢٤ قوله واذا قبضه الاجاب عما يقال لان ذلك فان الوكيل اذا قبضه قبضا ناقصا ثم رآه فاسقط الخيار قصد لم يسقط
 والموكل لو قبل ذلك سقط الخيار فليس الوكيل كالموكل في القبض الناقص لا محالة فاجاب بقوله واذا ١٢٤ ع ١٢٤ قوله واذا قبضه فغير تعرض الى رد قايها على الاسقاط قصد
 له قوله فلا يملك الا لانه لم يقبض الى الوكيل الا بطلان قصد وانما ثبت للابطال يقتضي قبضه وبهنا لما حصل القبض انقص انتهى التوكيل به فليس له بعد ذلك ابطال
 الخيار ١٢٤ ع ١٢٤ قوله بخلاف خيار العيب فانه لا يبطل بقبض الوكيل في الصحيح لان خيار العيب لا يمنع تمام الصفقة حيث لا يرد الا برضاء او قضاء وما لا يمنع تمام الصفقة لا يمنع تمام
 القبض فيتم القبض مع بقاء خيار العيب وباقتضاء التام كان يبطل خيار العيب كما تقدم كذا قيل ١٢٤ ع ١٢٤ قوله على الخلاف ذكر القدرى انه لو اشترى شيئا على انه بالخيار فوكل
 وكلا بالقبض فقبضه بعد ما رآه فهو على الخلاف ولئن سلم وهو الاصح فالوكيل قائم مقام الموكل والموكل لو قبض المبيع في خيار الشرط وهو يراه لا يبطل خيار الشرط فكذا من يقوم مقامه
 اذا قبضه وهو يراه وهذا لان الخيار شرع للاختبار وذا بالتروى والتام فيه بعد القبض حتى اذا استحسنه خذه وان استعجزه تركه وبذا يفوت بطلان الخيار بتقدير القبض ١٢٤ ع ١٢٤
 له قوله لا يملك التام ويملك الناقص فان القبض مع بقاء الخيار ناقص ١٢٤ ع ١٢٤ قوله جائز وقال الشافعي ان كان بصيرا فمضى فكذلك الجواب وان كان اكره فلا
 يجوز بيعه ولا شراؤه اصلا لانه لا علم له بالاولان والصفات وهو ممنوع بماملة العيان من غير نكير وبان من اصلا ان من لا يملك الشراء لا يملك الامر به فاذا احتاج الامر الى ما ياكل
 ولا يشرب من شراة المأكول ولا التوكيل من مأكول وجوا فيه من القبح ما لا يخفى ١٢٤ ع ١٢٤ قوله ما لم يره ومن اشترى شيئا لم يره فلا خيار له بالحديث وقد قررناه من قبل وفيه نظر لان قوله
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم لم يره سلب وهو يقتضي تصور الايجاب وهو انما يكون في البصير والاولى ان يستدل على ذلك بما ذكرنا من معاملة الناس العيان من غير نكير فان ذلك
 اصل في الشرع بمنزلة الاجماع ١٢٤ ع ١٢٤ قوله وقد قررناه من قبل اي في اول الباب ان شراة ما لم يره جائز وان له الخيار والامرى بالبصير الذي يشترى ما لم يره فيجوز شراؤه مع
 ثبوت الخيار كالبصير ١٢٤ ع ١٢٤ قوله بحسب المبيع اذا وجد الجس منه قبل الشراء واما اذا اشترى قبل ان يجس لا يسقط خياره بل يسقط باتفاق الروايات لما روينا وميتد الى ان يوجد
 من ماله على الرضاء من قول او فعل في الصحيح ١٢٤ ع ١٢٤ قوله كما في السلم يعني ان الوصف يقوم مقام السلم فيه وان كان المسلم فيه معدوما ١٢٤ ع ١٢٤ قوله سقط خياره
 وقال الفقيه قال بعضهم يوقع في مكان لو كان بصيرا لراه ومن ذلك يوصف له وهذا احسن الاقاويل وبه نأخذ ١٢٤ ع ١٢٤ قوله يوكل وكلا يوكل وكلا يوصف فقال رضيت
 ثم ابصر فلا خيار له لان العقد قد تم وسقط الخيار فلا يعود ١٢٤ ع

له قوله كيلا يكون تفريقا لم وتفریق الصفقة حرام لما جاء في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن
تفريق الصفقة فان قيل ينبغي ان يكون في هذه الصورة ولا يترد واحد الثوبين الذي لم يره لقوله عليه السلام من اشترى شيئا لم يره فله الخيار اذا رآه قلنا العمل بموجب قوله عليه السلام
نهى عن تفريق الصفقة اولى من حديث خيار الرؤية لوجه احدها ان موجب قوله نهى عن تفريق الصفقة حكم في افادة التحريم اى موجه ثابت في جميع الصور وموجب قوله عليه السلام
من اشترى شيئا لم يره غير ثابت في جميع الصور الا يرى ان يملك الرد اذا تقيس او اعتق احد العبدین او دبره فكان النبي عن تفريق الصفقة واجبا اولان قوله نهى محرم والمحرم راجح
على البيع اولان قوله نهى عن تفريق الصفقة متأخر عن البيع والا يلزم تكرار النسخ لما عرفت ٢٢ ك
له قوله من الاصل اى من الابتداء لعدم تحقق الرضاء بعدم العلم بصفات العقود عليه فلا يحتاج الى القضاء والرضاء ١٢ عني
له قوله وقد ذكرنا الخ من ان خيار
الشرط لا يقبل الانتقال لانه مشيئة وهو عرض لا ينتقل والارث فيما ينتقل فكذلك خيار الرؤية ١٢ ع
له قوله الا اذا كان الخ وانما استثنى هذه الصورة لدفع ما عسى ان يتوهم
ان عليه انتفاء نجوت الخيار هو العلم بالاوصاف ولهبنا لما كان البيع مرثيا من قبل ولم يتغير كان العلم بها حاصلا فلا يكون له الخيار وذلك لان الامر وان كان كذلك لكن شرط الرضاء
وحيث لا يعلم انه مرثية لم يرض به فكان له الخيار ١٢ عليه -

١٤ **قوله** وان اختلفا بان قال المشتري قد تغير وقال البائع لم يتغير ١٢ يعني **قوله** لان التغير حادث لانه انما يكون يعيب او تبدل ببيعة وكل منهما عارض والمشتري يدعيه والبائع منكروه متمسك بالاصل فان سبب لزوم العقد وهو رؤية جزئية المعقود عليه وقيل هو الرؤية السابقة وقيل هو البيع البات الخالي عن الشروط المفسدة ظاهر والاصل لزوم العقد والقول قول المنكر مع يمينه ١٣ **قوله** الا اذا بدلت الخ استثناء من قوله فالقول قول البائع اى فيكون القول قول المشتري لان الظاهر شاهد للمشتري لان الشئ قد يتغير بطول الزمان ومن شهد له الظاهر فالقول له ١٤ يعني **قوله** لانه الخ يعنى لان البائع يدعى على المشتري العلم بالصفات وانه امر حادث والمشتري ينكره فالقول قوله مع يمين ١٥ عن ابيه **قوله** عدل زطى الخ الزط جيل ^{روى} الهندى سبب اليهم الثياب الزطية كذا فى الغرب وقيل جيل من الناس بسواد العراق وفى قانون المسعودى لابي ربحان محمد بن احمد البير وفى لوط ودر هو مدينة الزط بين نهري جند را بهبه وبياه وفى لوامع النجوم الزط جيل من السودان من السند وفى القاموس الزط بالضم جيل من الهند معرب جت والقياس يقتضى فسخ معربه ايضا والواحد زطى كذا فى نسخة المرحان وفى الكفاية ولفظ الجا مع الصغير ومن اشترى عدل زطى ولم يره وقبضه فباع منه ثوبا وانما قيد بالقبض لانه لو لم يكن مقبوضا لايصح تصرف المشتري فيه ببيع او هبة ولان لو كان قبل القبض فالخيارات الثلثة من خيار الشرط والرؤية والعيب سواء فى عدم جواز رد شئ منها لعدم تمام الصفقة فيلزم التفريق فلا يصح **قوله** الامن عيب لانه اذا اشترى شيئا لم يقبضها ثم وجد باحدا مما عيبا فليس له ان يرد المبيع خاصة بل يرد ما ان شاء ١٦ **قوله** عدل زطى الخ اعلم اولاه لا بد من قيد القبض ولذا قال فى الكافي ومن اشترى عدل زطى ولم يره فقبضه فباع الخ وذلك لو جهن احد بهما لانه لو لم يكن ذلك العدل مقبوضا لايصح تصرف المشتري فيه ببيع او هبة مع تسليم كذا فى شرح الوقاية وثانيهما ان الخيارات الثلثة من خيار الشرط وخيار الرؤية وخيار العيب سواء عند عدم القبض فى عدم جواز رد شئ من تلك الثياب لعدم تمام الصفقة قبل القبض فلا يصح ج قوله الامن عيب وثانيا ان قوله وسلم لا بد منه فان الهبة بدون التسليم غير لازمة ولا تعيد الملك وثالثا لانه لا فرق بين القيميات والمثليات من كيل او موزون او معدى متقارب فى هذا الحكم فان العلة هو لزوم التفريق قبل التمام وهو غير جائز فى المثلى ايضا كذا فى رد المحتار ورايها لا تخصيص بالبيع والهبة فان الحكم كذلك لو بيس ثوبا منها حتى تغير كذا فى كافي الحاكم وقال الخيزرطى وكذا الحكم لو استهلكه او هلك او كان عبد فمات او اعتقه ١٧ سقايه **قوله** وكذلك خيار الشرط اى ليس له ان يرد شيئا منها بخيار الشرط اذا اشترى عدل زطى بخيار الشرط فقبضه وباع منه ثوبا او وهب ١٨ **قوله** لانه تعذر الرد الخ توضيح ان الثوب الذى يبع خرج عن ملك المشتري ودخل فى ملك للمشتري الثانى او الموهوب له فتعذر الرد فيه لتعلق حق الغير فلزوم ما بقى يلزم تفريق الصفقة قبل التمام وهو لا يجوز وجوب اللزوم ان خيار الرؤية وخيار الشرط يمنعان تمام الصفقة فان تمامها يكون بانتهاءها ولزومها وهذا الخيار ان يمنعان الانتباء واللزوم الا ترى انه يجوز الرد بهذين الخيارين بغير قضاء ولا رضاء ١٩ سقايه **قوله** تفريق الصفقة الخ وتفريق الصفقة قبل التمام لا يجوز اعتبارا بابتداء الصفقة فانه اذا اوجب البيع فى الشئ لم يملك المشتري القبول فى احدهما لما فيه من الاضرار بالبائع بحريان العادة بغيره لانه لا يملك الذى يملكه الا بالبيع كذا قيل ٢٠

٨٠ **قوله** لا يعلق بها إلا لان الثمن عين فيكون مقابلا بالعين دون الوصف للغير غير متقوم فاني يعلق به عين متقوم ولان الثمن لا يتخلو لعلان يعلق بالوصف والاصل وفيه تسوية بين الاصل والبيع او بالوصف فقط وفيه ترجيح البيع على الاصل او بالاصل دون الوصف وهو المرام ١٢ كفاية ١٩ **قوله** في مجرد العقد احترزه عما اذا صارت مقصودة بالتناول حقيقة كما لو قطع البائع يد المبيع قبل القبض فانه يسقط به نصف الثمن لانه صار مقصودا بالتناول او حكما بان يتخذ لرد الحق لمبايع بالتعيب عند المشتري ولو لم يعلق بالحق في البيع ١٢ كفاية ٢٠ **قوله** فيمن عجز عن ارجاعها يقال ان المشتري ايضا يتضرر حيث ياخذ البيع الميعوب ١٢ اس ١١ **قوله** بدون تضرره فان قيل البائع اذا باع معيبا فاذا سوسليم فالبائع يتضرر لما ان الظاهر انه نقص الثمن على ظن انه معيب ولا خيار له وعلى هذا فالواجب اما شمول الخيار لهما او عدمه لهما واجيب بان المبيع كان في يد البائع وتصرف وممارسته طويل زمانه فانزل عالما بنصفه ملكه فلا يكون له الخيار وان ظهر بخلافه فاما المشتري فانه ما راي المبيع فلما الزمان العقد مع العيب تضرر من غير علم حصل له فيثبت له الخيار ١٢ اعنائه ١٢ **قوله** والا باق مدة السفر او ما دونه عيب لان الباقي انما كان عيبا لانه يوجب فوات المنافع على المولى وفي هذا المعنى السفر وما دونه سواء ولو ابقت من الغاصب الى مولاه فبذلك ليس باباق وان البقت فلم ترجع الى الغاصب ولا الى المولى وهي تعرف منزل مولاه وتقوى على الرجوع اليه فبذلك عيب وان كانت لا تعرف منزل مولاه او لا تقوى على الرجوع فهو ليس بعيب ١٢ كفاية ٢١ **قوله** والبول في الايضاح والسرقة والبول في الفراش في حاله الصغر قبل ان ياكل وجده وليشرب وحده ليس بعيب لانه لا يثقل بالفعل وبعد ذلك فهو عيب مادام صغيرا وكذا الا باق ٢٢ ك **قوله** والمرقة وان كانت اقل من عشرة دراهم عيب لان السرقة انما كانت عيبا لان الانسان لا يامن من السارق على مال نفسه وفي حق هذا المعنى العشرة وما دونها سواء والعيب في السرقة لا تختلف بين ان تكون من المولى او من غيره لاني المالكات فان سرق ما يוכל لاجل الاكل من المولى لا يبعد عيبا ومن غير المولى يبعد عيبا وسرقة ما يוכל لالاكل الاكل بل للبيع عيب من المولى غيره ٢٢ كفاية ٢٢ **قوله** حتى يعاوده اي يعاود ذلك العيب بعد البلوغ في اليد الباعث ثم يبيعه فيعاوده في اليد المشتري ١٢ بل ١٢ **قوله** حتى يعاوده عواذ بالكتبه بازشتن بادل كادومة بعد اخرى فحاشتن جنسه ١٢ من -

لأنه غير هذا لأن سبب هذه الأشياء يختلف بالصغر والكبر فالبول في الفراش في الصغر لضعف المثانة و
بعد الكبر لداء في الباطن والاباق في الصغر لعب اللعب والسرقة لقلة المبالاة وهما بعد الكبر لخبث في الباطن
والبراد من الصغير من يعقل فاما الذي لا يعقل فهو ضال لا ابن فلا يتحقق عيبا قال والجنون في الصغر عيبا
ومعناه اذا جن في الصغر في يد البائع ثم عاوده في يد المشتري فيه او في الكبر يردده لانه عين الاول اذ السبب في
الحالين متحد وهو فساد العقل وليس معناه انه لا يشترط المعاودة في يد المشتري لان الله تعالى قادر على ازالته
وان كان قل ما يزول فلا بد من المعاودة للرد قال والبخر والذفر عيب في الجارية لان المقصود قد يكون
الاستفراش وهما يخلان به وليس بعيب في الغلام لان المقصود هو الاستخدام ولا يخلان به الا ان يكون من
داء لان الداء عيب والزنا عيب في الجارية دون الغلام لانه يخل بالمقصود في الجارية وهو
الاستفراش وطلب الولد ولا يخل بالمقصود في الغلام وهو الاستخدام اما ان يكون الزنا عاودة له على ما قالوا لان
اتباعه يخل بالخدمة قال والكفر عيب فيها لان طبع المسلم يتنفر عن صاحبته ولا يمتنع صرفه في بعض
الكفارات فتختل الرغبة فلو اشتراه على انه كافر فوجد مسلما لا يردده لانه زوال العيب وعند الشافعي يردده لان
الكافر يستعمل فيما لا يستعمل فيه المسلم وفوات الشرط بمنزلة العيب قال فلو كانت الجارية بالغة لا تحيض او
هي مستحاضة فهو عيب لان ارتفاع الدم واستمراره علامة الداء ويعتبر في الارتفاع اقصى غاية البلوغ وهو سبع
عشرة سنة فيها عند ابى حنيفة ويعرف ذلك يقول الامم فتد اذا انضم اليه نكول البائع قبل القبض وبعد
هو الصحيح قال واذا حدث عند المشتري عيب اطلع على عيب كان عند البائع فله ان يرجع بالنقصان ولا يرد

١- قوله والجنون الخ قال بعضهم الجنون وان كان ساعه عيب وقال بعضهم ان كان اكثر من يوم وليه فمردود ليس بعيب قال بعضهم الطبق عيب غير المطبق ليس بعيب ١٢ عاينه
٢- قوله في الحائض اي في الحال الذي كان عند البائع والحال الذي كان عند المشتري ١٣ عاينه
٣- قوله وهو لا يخلط باختلاف السبب ١٤ درر
٤- قوله وليس معناه ان المعاودة في يد المشتري ليست بشرط كما مال اليه شمس الائمة المحلواني و
شيخ الاسلام وهو رواية المتقي بناء على ان آثاره لا ترتفع لان الله تعالى قادر على ازالته بحيث لا يبقى من اثره شيء والا صل في العقد للزوم فلا يثبت ولاية الرد الا بالمعاودة وهو المذكور
في الاصل والجائز الكبير ١٥ ع
٥- قوله والبخر الخ الخمر من رائحة الفم والذفر رائحة موزة من اليد الباطنة كذا في المبسوط وذكر في المغرب الدفر مصدر دفر اذا غشيت بالجمجمة وبالسكون
التنق والاذفر بالذال المعجمة فالتحريك لا غير وهو حدة الائمة ايتا كانت ومنه مسك اذ فرابط ذفره وهو مرد الفقهاء في قولهم والبخر والذفر عيب في الجارية وكذا في الرواية ١٦ ك
٦- قوله الا ان يكون الخ او يكون فاحشا يمنع القرب من المولى لانه داء ١٧ زيلي
٧- قوله ولا يخل بالمقصود وهو طلب الولد فان الولد لم يولد بانه اذا كانت ولد الزنا ١٨ مل
٨- قوله ولا يخل فان قلت لو وجد الغلام
زانيا لا يؤتمن على الجوارى فيكون الزنا عيبا فيه قلت اذا كانت الجوارى مستورات يمكنهن حفظ انفسهن واذا اشغل المولى بالعمل ربما لا يفرغ لذلك الا ان يكون الزنا عيبا فيه كذا قال الفقيه
ابو الليث في شرح الجامع الصغير ١٩ عاينه
٩- قوله الا ان يكون الزنا عاودة له وذلك بان يكره منه الزنا اكثر من مرتين ٢٠ زيلي
١٠- قوله يخل بالخدمة وفي بعض النسخ بعد
هذه القول كذا والزوجة عيب وكذا العدة اذا كانت من طلاق رجعي لان النكاح قائم بخلاف العدة من طلاق بائن فلا انقضت العدة قبل الرد لم يردده لان العيب قد زال قال
والكفر الخ والمعنى ان اذا اشترى امه وهي منكوبة الغير فهذا الزوج عيب ٢١
١١- قوله في بعض الكفارات اي كفارة القتل عند الكل لتقييد الايمان في نفسها وكفارة اليمين والظهار
حينه البعض ٢٢ مل
١٢- قوله لانه زوال العيب وزوال الشيء لا يكون اياه كما اذا اشترى ميبعا فاذا هو سليم فعل هذا ذكر الكفر فيما اشتراه على انه كافر ليرادة من عيب الكفر لا للشرط
بان يوجد فيه بل للوصف الصحيح لا محالة ٢٣ ع
١٣- قوله يردده لغوات الشرط المرغوب فاستعياد الكافر مقصود لانه لا يردده لانه لا يردده الى الديانة لا الى المادية ٢٤ مل
١٤- قوله الجارية عدم الحيض في الصغيرة ليس بعيب وكذا اذا بلغ سن الاياس ٢٥
١٥- قوله ويعرف ذلك الخ لانه لا يعرفها غيره ٢٦ زيلي
١٦- قوله اذا انضم اليه نكول البائع
قول الامم مقبول في توجه الخصومة وليس بحجة فلا بد من الحجة وهي البينة او النكول ٢٧ مل
١٧- قوله قبل القبض الزرعون اي يوسع رد ترد قبل بلا يمين البائع لضعف البيع حتى يمكنك
المشتري الرد بلا قضاء ولا رضاء ومع النسخ للعقد الضعيف بحجة ضعيفة قالوا في ظاهر الرواية لا يقبل قول الامم ذكره في الكافي ولوا دعي النقصان في مدة قصيرة لا يسمع دعواه وفي المدينة
يسمع واقلها ثلثة اشهر عند ابى يوسف رد واربع اشهر وعشر عند محمد رد وعن ابى حنيفة رد ودرستتان وحيلة الامر فيه اذا ادعى النقصان وحسن دعواه على ما ذكرنا سال القاضي الباش
فان اقربا ادعاه المشتري رد على البائع وان اكر قيام العيب للحال وهو لا ينقطع لا يخلط عند ابى حنيفة رد على ما يبيح ان شاء الله تعالى وان اقر بقيامه في الحال وانكر انه كان عيبا
عنده يخلط فان خلعت برئ وان نكل رد عليه وان اقام المشتري البينة على ان الانقطاع كان عند البائع قال في الكافي لا يقبل لانهم لا يعرفون النقصان فيقتضون القضي بكذا بهم بخلاف
ما اذا شهدوا انها مستحاضة لان الاستحاضة ورد والدم فيطلع عليه ٢٨ زيلي
١٨- قوله هو الصحيح لان شهادة النساء في الاطلاع عليه الرجال مقبولة في توجه الخصومة فقطع
١٩- قوله فله ان يرجع بالنقصان الخ يتصل بان يقوم البيع سليما عن العيب القديم ومعيابه فاما ان كان بينها من عشر ودرست او ثمن يرجع به على البائع ٢٩ عاينه

المبيع لأن في الرد اضاراً بالبائع لأنه خرج عن ملكه سائماً ويعود معيباً فامتنع ولا بد من دفع الضرر عنه فتعين
 الرجوع بالنقصان إلا ان يرضى البائع ان يأخذه بعيبه لأنه رضى بالضرر قال ومن اشترى ثوباً فقطع نود
 به عيباً رجع بالعيب لأنه امتنع الرد بالقطع فانه عيب حادث فان قال البائع انا قبله كذلك كان له ذلك
 لأن الامتناع لحقه وقد رضى به فان باعه المشتري لم يرجع بشئ لأن الرد غير ممتنع برضاء البائع فيصير هو
 بالبيع حاسباً للمبيع فلا يرجع بالنقصان فان قطع الثوب وخاطه او صبغه احد اولت السوق بسمن ثم اطلع
 على عيب رجع بنقصانه لا ممتنع الرد بسبب الزيادة لأنه لا وجه الى الفسخ في الاصل بدونها لا لها لا تنفك
 عنه ولا وجه اليه معها لأن الزيادة ليست بمبيعة فامتنع أصلاً وليس للبائع ان يأخذها لأن الامتناع لحق
 الشرع لا لحقه فان باعه المشتري بعد ما رأى العيب رجع بالنقصان لأن الرد ممتنع أصلاً قبله فلا يكون بالبيع
 حاسباً للمبيع وعن هذا قلنا ان من اشترى ثوباً فقطعه لئلاً ولداه الصغير وخاطه ثم اطلع على عيب لا يرجع
 بالنقصان ولو كان الولد كبيراً يرجع لأن التملك حصل في الأول قبل الخياطة وفي الثاني بعده بالتسليم اليه
 قال ومن اشترى عبداً فاعتقه ادمت عنده ثم اطلع على عيب رجع بنقصانه اما الموت فلأن الملك ينفك
 به والامتناع حكى لا بفعله واما الاعتاق فالقياس فيه ان لا يرجع لأن الامتناع بفعله نصار كالقتل الاستحسان
 يرجع لأن العتق انهاء الملك لأن الادمى ما خلق في الاصل محلاً للملك وانما يثبت الملك فيه مؤقتاً الى الاعتاق
 فكان انهاء فصار كالصوت وهذا لان الشئ يتقرر بانتهائه فيجعل كأن الملك باق والرد متعذر والتدبير والاستيلاء
 بمنزلة لأن تعذر النقل مع بقاء المحل بالامر المحكي وإن اعتقه على مال لم يرجع بشئ لأنه حبس بدله وحبس
 لا بفعله

له قوله فتعين الرجوع بالنقصان لأن الجزء الفاضل صار مستحقاً للمشتري بالتقيد وقد تقرر تسليمه اليه في حصة من الثمن ولا يقال الفاضل وصف فلا يقابل بشئ من الثمن لأنه صار
 مقصوداً بالمنع فيكون له حصة من الثمن فان قيل ان اشترى بغير فخره فلما شق بطنه وجده معاؤه فاسدة لا يرجع بنقصان العيب عنه الى حنيفة رد وهما قال يرجع بالنقصان قلنا الفرق
 بينهما ان الفخر فساد للمالية لأنه صار بالخبرضة للثمن والفساد ولهذا لا يقطع يد السارق بسرقة فيقتل معنى قيام المبيع في فصل النخودون القطع كك قوله لأنه رضى بالخبرضة فيخرج
 المشتري رج ان شاء رده وان شاء رضى به وليس له ان يرجع بالنقصان بعد ما رضى بالبائع به لئلا زال موجب لذلك وهو امتناع من اخذه ١٢ زيلعي ١٣ قوله لم يخرجه بخلات اذا كان
 الاقتناع لزيادة فيه لا الاقتناع لحيث الشراء ١٤ زيلعي ١٥ قوله لأن الرد غير متنع
 لأنه جاز ان يقول البائع كنت اقبله كذلك فلم يكن الرد مستحقاً برضاء البائع ١٦ ع ١٧ قوله اوصبغه احمر او صبغه اسود وكذلك الجواب عند الى يوسف ١٨ لان السواد زيادة
 كاللحمة وعند ابي حنيفة رد السواد نقصاناً لا قطعاً ١٩ قوله لاقتناع الرد بسبب الزيادة المحصل ان الزيادة نوعان متصلة ومنفصلة والمتصلة نوعان متولدة كالسمن والجمال
 وهي لا تمنع الرد بالعيب لأن فسخ العقد في الزيادة ممكن لأن الزيادة تمنع محض باعتبار التولد والتفرع والاتصال ومتصلة غير متولدة كالصبغ والخياطة واللث وهي تمنع الرد بالعيب
 اتفاقاً والمنفصلة نوعان متولدة كالولد والشر وهي تمنع الرد بالعيب لأنه لا سبيل الى فسخ مقصود الا ان العقد لم يرد على الزيادة ولا سبيل الى فسخه تبعاً لقطع الطبع بالانفصال وغير متولدة
 من المبيع كالكسب وهي لا تمنع الرد بالعيب بل يفسخ العقد في الاصل دون الزيادة فيسلم الزيادة فمما يمانعها بخلات الولد والفرق ان الكسب ليس بمنع بحال لأنه تولد من المنافع وهي غير
 الاعيان والولد تولد من المبيع فيكون له حكم المبيع فلا يجوز ان يسلم له بمنا ما فيه من الزيادة يبقى في يده بلا عوض في عقد المعاوضة والربوا اسم لما يستحق بالمعاوضة بلا عوض يقابل ٢٠ ك
 ٢١ قوله لأن الزيادة ليست بمبيعة لأن العقد لم يرد على الزيادة فلا يرد عليها الفسخ منزوعة اذ فسخ العقد رفعه فلا يرد على ما لم يرد عليه العقد ٢٢ ك ٢٣ قوله لأن الاقتناع المحاي
 لأن امتناع الرد لم يمتنع للزيادة المحاذية في معنى الربوا وحرمة الربوا في حق الشرع ٢٤ ك ٢٥ قوله فلا يكون إلا لان الاقتناع بسبب الزيادة بخلاف القطع من غير خياطة
 ٢٦ زيلعي ٢٧ قوله وعن هذا قلنا ان المشتري متى كان حاسباً للمبيع لا يرجع بنقصان العيب وسمى لم يكن حاسباً للمبيع ٢٨ ع ٢٩ قوله قبل الخياطة لأنه لا يقطع للصغير
 صار وهما للثوب له مسلماً اليه وصار الاب قابضاً عنه وحق الرد الذي يمانع الاقتناع بالقطع بطلان البدل وهو الرجوع بالنقصان لأنه صار حاسباً للمبيع وفي الثاني وهو صورة كون الولد
 كبيراً بعده اي بعد الخياطة بالتسليم اليه اي الى ولده الكسبي فيكون له الرجوع بالنقصان لأنه بمجرد القطع لا يكون مسلماً اليه لان الاب لا يصير قابضاً عنه ولله الكسبي فلما خاطها طهر عن ملك نفسه
 فامتنع الرد بالخياطة لا بالشرع لا بالهبة والتسليم فصار وجود الهبة والتسليم وعدمها سواء فيرجع بالنقصان لأنه لم يكن حاسباً للمبيع ٣٠ ع ٣١ قوله فلان الملك ينتهي به فان الملك في
 الادمى باعتبار المالية وانتهت بالهبة بانتهائها المحو اذ للمالية بعد الموت لا تحقق فانتهى الملك بالموت فامتنع الرد فيه امتناعاً للمشتري بما ليس من فعله وهو الموت فيرجع بالنقصان وفعل اللعبر
 فان قلت اذا صبغ الثوب احمر فامتنع الرد بفعله اي بالصبغ مع انه يرجع بالنقصان فاذا وجهر قلت امتناع الرد في الصبغ ليس بسبب نفس ذلك الفعل اي الصبغ بل بسبب وجود
 الزيادة فكان الامتناع لم يمتنع للزيادة المحاذية في معنى الربوا وحرمة الربوا في حق الشرع ٣٢ قوله والامتناع المحاي ان امتناع الرد في الصبغ ليس بسبب نفس ذلك الفعل اي الصبغ بل بسبب وجود
 فصار كالقتل فان المشتري اذا نقل العبد الذي اشتراه ثم اطلع فيه على عيب فانه لا يرجع ٣٣ ع ٣٤ قوله بمنزلة لأنها لا يرد لان الملك ولكن المحل بهما يخرج من ان يكون قابلاً للنقل
 من ملك الى ملك فقد تعذر الرد مع بقاء الملك المستفاد بالشرع حقيقة او كما فيرجع بنقصان العيب لأنه استحق ذلك الملك بوصف السلامة كما لو عيب عن المشتري ٣٥ ك ٣٦ قوله

البدل كحسب المبدل وعن أبي حنيفة أنه يرجع لأنه إنهاء للملك وإن كان بعوض فإن قتل المشتري العبد أو كان طعاماً فأكله لم يرجع بشئ عند أبي حنيفة أما القتل فالبدل كور ظاهر الرواية وعن أبي يوسف أنه يرجع لأن قتل البولي عبده لا يتعلق به حكم دنيا ويضار كالموت تحت أنفه فيكون إنهاء وجه الظاهر أن القتل لا يوجد إلا مضموناً وإنما يسقط الضمان فهنا باعتبار الملك فيصير كالاستفيد به عوضاً بخلاف الاعتاق لأنه لا يوجب الضمان لا محالة كاعتاق المبيع عبداً مشتركاً وإما الأكل فعلى الخلاف عند هاتين المذاهب وعند أبي حنيفة لا يرجع استحقاقاً وعلى هذا الخلاف إذا لبس الثوب حتى تخرق له ما أنه صنع في المبيع فأيقصد بشرائه ويعتاد فعله فيه فاشبه الاعتاق وله أنه تعذر الرد بفعل مضمون منه في المبيع فاشبه البيع والقتل ولا معتبر بكونه مقصوداً إلا ترى أن البيع مما يقصد بالشراء ثم هو يمنع الرجوع فإن أكل بعض الطعام ثم علم بالعيب فكذلك الجواب عند أبي حنيفة لأن الطعام كشيء واحد فها كبيع البعض وعنه ما أنه يرجع بنقصان العيب في الكل وعنه ما أنه يرد ما بقي لأنه لا يضره التبعض قال ومن اشترى بيضاً وبطيخاً وثقلاً أو خبزاً أو جوزاً فكسره فوجده فاسداً فإن لم ينتفع به رجع بالثمن كله لأنه ليس بمال فكان البيع باطلاً ولا يعتبر في الجوز صلاح قشره على ما قيل لأن ما يثقله باعتباره القلب وإن كان ينتفع به مع فساد له يرد لأن الكسر عيب حادث ولكنه يرجع بنقصان العيب دفعا للضرر بقدر الامكان وقال الشافعي يرد لأن الكسر بتسليطه قلنا التسليط على الكسر في ملك المشتري لا في ملكه فصار كما إذا كان ثوباً فقطعه ولو وجد البعض فاسداً وهو قليل جاز البيع استحقاقاً لأنه لا يخلو عن قليل فاسد والقليل مالا يخلو عنه الجوز عادة كالواحد والاثني عشر في المائة وإن كان الفاسد كثيراً لا يجوز ويرجع بكل الثمن لأنه جمع بين المال وغيره فصار كالجمع بين الحر وعبده قال ومن

١- قوله لأنه إنهاء ملك لأن المال فيه ليس بأصل بل من العوارض ولهذا ثبت الولاء به ١٢ ع ٢- قوله فإن قتل في نسخة العيين ههنا وجد قال أي القدر ١٢ ع ٣- قوله تحت أنفه حقت بالفتح مرگ مات فلان حقت أنفه مرد بر فرائش بدون قتل ومزب وغرق وحرق قيل هذا في الآدمي ثم عم في كل حيوان إذا مات بغير سبب وخص الألف لأنه أراد أن روحه تخرج من أنفه فتتألف نفسه ولا تنهم كانوا يتخللون أن روح المريض تخرج من أنفه والمخرج من جوارحه ١٢ ع ٤- قوله لا يوجد إلا مضموناً لقوله عليه الصلاة والسلام ليس في الإسلام دم مفرح أي سبيل ١٢ ع ٥- قوله وإنما يسقط الضمان عن المولى ههنا أي في قتل المولى عبده باعتبار أن القاتل مالك للمقتول فيصير المولى كمن استفاد بالملك عوضاً لأنه سلمت له نفسه إذ لو لم يكن عبده لوجب عليه القصاص أو القيمة وبالملك لم يجب فصار كما لو باع وأخذ الثمن وهناك لا يرجع بنقصان العيب فكذلك ههنا كذا قال في النهاية في الكفاية فإن قيل هذا يخل بالقطع والخطأ فإنها فعلان مضمونان ومع ذلك يرجع بالنقصان قلنا إنما يرجع لانتفاع الردي بمك شرعي ولا كذا لك ههنا فإن الرواية بغض مضمون ١٢ ع ٦- قوله لأنه لا يوجب الرد أي ليس بموجب الضمان في غير الملك مطلقاً لعدم نفوذه فيه ومن أحد الشرطين إذا كان مسرراً فقد تخلت عن الضمان ١٢ ع ٧- قوله عند هاتين المذاهب وفي القصة والفتوى على قولهما ١٢ ع ٨- قوله بفعل مضمون لأن الأكل واللبس موجب للضمان في ملك الغير وباعتبار الملك استفاد البراءة فذلك بمنزلة عوض سلم له ١٢ ع ٩- قوله فكذلك الجواب أي لا يرد ما بقي ولا يرجع بنقصان ما أكل وما بقي لأن الطعام في الحكم كشيء واحد فلا يرد بعضه بالعيب دون البعض فصار كبيع البعض أي إذا باع بعضه ثم وجد به عيباً لا يرجع بالنقصان لأن الباقي عندنا لأن انتفاع الردي بالباقي بفعله حيث باع بعضه ١٢ ع ١٠- قوله في الكل أي في ما أكل وما لم يؤكل وليس له أن يرد الباقي لأن الطعام كشيء واحد فيتعيب بالتبعض وأكل الكل لا يمنع الرجوع عند هاتين المذاهب ١٢ ع ١١- قوله وعنه ما أنه يرجع البعض منها رواية ثان في أحد المذاهب لا يرجع بشئ كما هو قول أبي حنيفة وهو المذكور ههنا لأن الطعام كشيء واحد فيبيع البعض فيه كبيع الكل وفي الأخرى يرد ما بقي لأنه لا يضره التبعض ولكن لا يرجع بنقصان العيب فيما باع اعتباراً ببعض الكل ١٢ ع ١٢- قوله ثناء بفارسي خوارزه وبهندي ككزي تامند ١٢ ع ١٣- قوله فإن تناول شيئاً منه بعد ما ذاق لا يرجع عليه بشئ ولا ينتفع به أصلاً كالقرع إذا دعه مر أو البيضة إذا كانت مدهكة ١٢ ع ١٤- قوله لأنه ليس بمال إذا مال ما ينتفع به في الحال أو في ثانی الحال فإذا كان لا ينتفع به أصلاً لا يكون محللاً للبيع فبطل البيع ١٢ ع ١٥- قوله ولا يعتبر في جواب سؤال وهو أن التعليل يقع في البيع لأن قشره لا قيمة له وما لا يجوز فربما يكون لقشره قيمة في موضع يستعمل استعمال الخيط لغيره فيجوز أن يكون العقد صحيحاً في القشر بحصة لصا وقدرة المحل ويرجع على الباقي بحصة اللب كما ذهب إليه بعض مشائخنا ١٢ ع ١٦- قوله لأن ما يثقله باعتبار اللب دون القشر وإذا كان اللب بحيث لا ينتفع به لم يوجد محل البيع فوقع باطلاً في القشر ويرجع بكل الثمن وعلى هذا إذا كان البيع بعض الثمرة فوجده بالكسر مدهكة ذكر بعض المشائخ أنه يرجع بنقصان العيب وبهذا الفصل يجب أن يكون بخلاف لأن ما يثقله بعض الثمرة قبل الكسر باعتبار القشر وما فيه وإن كان مما ينتفع به في الجملة ولم يرد له ليعيبه بالكسر الحادث لكنه يرجع بنقصان العيب دفعا للضرر بقدر الامكان من الجانبين ١٢ ع ١٧- قوله لا في ملكه أي في ملك البايع لا في ملك المشتري وذلك لعدم ولايته عليه فصار كما إذا كان المبيع ثوباً فقطعه ثم وجد به عيباً فادرجع بالنقصان بالاجماع وإن حصل التسليط منه كونه بغيره ١٢ ع ١٨- قوله ويرجع بكل الثمن عند أبي حنيفة رد الجمع في العقد بين مال القيمة وبين مالا قيمة وعندهما يبيع العقد فيما كان صحيحاً وهو المصحح وقيل يفسد العقد في الكل إجماعاً لأن الثمن لم يفصل ١٢ ع ١٩- قوله ويرجع

قوله باقراره معنى القضاء بالاقرار ان الخصم اى المشتري الثانى ادعى على المشتري الاول الاقرار بالعيب والمشتري الاول انكره فاثبت الخصم بالبينه وانما احتجج الى هذا التاويل لانه اذا لم ينكر اقراره لا يكون الرد محتاجا الى القضاء بل يرد عليه باقراره بالعيب وج ليس له ان يرد على باثبه لانه اقاله او بينته فاست عليه عند القاضى من جهة المشتري الثانى لما انكره المشتري الاول بقوله بالرد او باءمين يعنى لما عجز المشتري الثانى عن اقامة البينه وتوجه على المشتري الاول باليمين فابى عن اليمين وحكم القاضى عليه بالتكول كذا قيل ١٢ لمخص المحاشى **قوله** لانه فسخ فان قلت ان البيع لو كان عقارا لاي بطل حتى الشفعه وان كان له بالعيب بالبينه لو كان فسخا من الاصل لبطلت الشفعه لبطلان البيع من الاصل قلنا ان حتى الشفعه كان ثابتا قبل الرد وحكم الرد يظهر فيها يستقبل لا فيما مضى ١٣ **قوله** لانه اى لان الرد على المشتري الاول فسخ للبيع الثانى ١٤ **قوله** غايه الامر ان هذا جواب سؤال بان يقال لما انكر البائع الثانى العيب فكيف يصح رده على باثبه بالعيب الذى انكره اذ ذاك مناقضه منه فاجاب عنه بان ارتفعت المناقضه لما كذبه الشارع فيه فى انكاره وفيه خلاف محمد ١٥ **قوله** وهذا بخلاف الوكيل المتعلق بمخدوف تقديره والبيع الاول قائم بنفسه فلم يفسخ بافصاخ الثانى بخلاف الوكيل ١٦ **قوله** لا يفسخ الاول ولهذا لا يكون الرد على المشتري الاول رد على باثبه ١٧ يعنى **قوله** ليس له الا لان الفسخ بالتراضى بيع جديد فى حق غيرهما اذ لا ولاية لهما على غيرهما بخلاف القاضى لان لا ولاية عامة ١٨ **قوله** لا يبيع لانه لا ولاية لهما على الرد بعد القبض ١٩ **قوله** سواه وذلك لانه لا يتمكن من الرد فيما لا يحدث مثله مع التيقن بوجوده عند البائع الاول فكان اولى ان لا يتمكن من الرد فيما يحدث مثله مع احتمال انه حدث عند المشتري ٢٠ **قوله** وفى بعض روايات المتصحح رواية الجامع الصغير لان الرد بغير قضاء يعتمد التراضى فيكون بمنزلة بيع جديد فى حق غيرهما وهو البائع الاول فلا يعود للمالك المتفاد من جهة البائع الاول ليخاصمه ٢١ **قوله** او يقيم المشتري البينه الا قال فى الفوائد الظهيرية وفى هذا التركيب نظر لانه جعل احد الامر من اى حلفت البائع واقامة المشتري البينه غايه لتفى الاجبار على اداء الثمن فيلزم ان يكون نفى الاجبار منتهيا على اقامة البينه فان اقام البينه على العيب يجبر على دفع الثمن وبذا بطل فانه يرد البيع عند اقامة البينه فكيف يجبر على دفع الثمن وقد تكلف من نظري الهداية والجامع الصغير لاصلاح هذه العبارة وانا بين صلاحها لوجود الاول ان الكلام يتضمن لفظا عاما يندرج فيه الغايتان وتقدير العبارة بكذا لم يجبر على دفع الثمن حتى يظهر وجه الحكم الاجبار عند حلفت البائع او عدم الاجبار عند اقامة البينه كذا انقل فى النهاية والثانى ما اختاره صاحب النباية وهو ان قوله او يقيم المشتري البينه معطوف على لم يجبر وليس بمعطوف على قوله يحلف البائع فيستقيم المعنى والثالث ان الانتظار يستلزم عدم الاجبار فعنى قوله لم يجبر البينه ينتظر من قبيل ذكر اللازم واداء المذموم اى ينتظر حتى يحلف البائع او يقيم البينه فان حلف البائع لم يجبر على دفع الثمن وان اقام البينه يرد بالعيب والرائع ان كلمة او بمعنى الاول وبذا استثناء من الحلف اى لم يجبر حتى يحلف البائع الا ان يقيم المشتري البينه فيستمرج عدم الاجبار كذا قيل الخامس ان هذا الكلام من قبيل اللفظ والنشر التقديرى تقديره لم يجبر المشتري على دفع الثمن ولا يكون للمشتري حتى الرد على البائع حتى يحلف البائع او يقيم المشتري بينه والسادس ان هذا من قبيل التعليق بالمال يعنى اذا استقام ان يجبر على دفع الثمن فيما اذا اقام المشتري بينه على العيب جازا الجبر وقد علم انه لا يستقيم فلا يجبر وبذا نظير ما قل بعض شراح المشكوة فى قوله عليه السلام لا يخطب الرجل على خطبة اخيه حتى ينكح او يترك فافهم ٢٢ مولانا محمد عبد الحليم نور الله مرقده -

القول ١١ لا انكار ان قيل في هذا التعليل فساد الوضع لان صفة الانكار تقتضي اسناد اليمين اليه لا اقامة البيعة بالحديث والجواب ان الاعتبار بالمعنى لا بالصورة وهو فيه مدعى يدعى بالوجوب وجوب دفع الثمن اولاد وان كان في الصورة منكر ١٢ اعني **القول ١٢** حيث انكار اليمين لان حق المشتري في المسلم لا في المعيب وجوب دفع الثمن اولاد انما هو ليمين حتى البائع بازاء تعين البيع فحيث انكر تعين حق في البيع فقد انكر علة وجوب دفع الثمن اولاد في انكار العلة انكار المعلول ١٣ يعني **القول ١٣** قلعله يظهر المعيب فان قيل مادامه المشتري من المعيب موهوم فلا يعارض التحقيق وهو وجوب تسليم الثمن قلنا فيه ميانة القضاء عن النقص ١٤ اعني **القول ١٤** يعني اذا حلفت بان قال بالثقل قد سلمته اليك بحكم البيع وما به بلا عيب ١٥ يعني **القول ١٥** وليس في الدرع كثير ضرر اليمين فيه سمحت فان في بقاء المشتري على حجة بطلان قضاء القاضي وقد تقدم بطلان والجواب ان القاضي ههنا قد قضى بهنا بازاء الثمن الى حين حضور الشهود لا مطلقا فلا يلزم البطلان ١٦ اعني **القول ١٦** لا على حجة لان على حجة لان حوضر شهوده كان بسبيل من اقامة البيعة ورد البيع على البائع واسترداد الثمن ١٧ اعني **القول ١٧** لا على حجة في اي في ثبوت العيب بخلاف الحدود حيث لا يكون النكول فيها حجة ولله الم يكلف فيها ١٨ اعني

ومن اشترى عبداً فادعى ابا قال لم يحلف البائع حتى يقيم المشتري البيضة انه ابن عنده والبراد التحليف على انه لم
 يابن عنده لان القول وان كان قوله ولكن انكاره انما يعتبر بعد قيام العيب به في يد المشتري ومعرفة بالحجة
 فاذا اقامها حلف بالله تعالى لقد باعه وسلمه اليه وما ابني عنده قط كما قال في الكتاب وان شاء حلفه بالله
 ما له حق الرد عليك من الوجه الذي يدعي او بالله ما ابني عنده قط اما لا يحلفه بالله لقد باعه وما به هذا
 العيب ولا بالله لقد باعه وسلمه وما به هذا العيب لان فيه ترك النظر للمشتري لان العيب قد يحدث بعد البيع
 قبل التسليم وهو موجب للرد والاول ذهول عنه والثاني يوهو تعلقه بالشروطين فيتاو له في اليمين عند قيامه
 وقت التسليم دون البيع ولو لم يجد المشتري بيضة على قيام العيب عنده واراد تحليف البائع بالله ما نعلم انه
 ابني عنده يحلف على قولها واختلاف الشائع على قول ابني حنيفة لبيان الدعوى معتبرة حتى يترتب عليها
 البيضة فكذا يترتب التحليف وله على ما قاله البعض ان الحلف يترتب على دعوى صحيحة وليس تصح الا من
 خصم ولا يصير خصماً فيه الا بعد قيام العيب واذا انكل عن اليمين عندهما يحلف ثانيا للرد على الوجه الذي قد بنا
 قال رضي الله عنه اذا كان الدعوى في ابني الكبير يحلف ما ابني منذ بلغ مبلغ الرجال لان الاباق في الصغر لا يوجب
 اي العنفت ١٢ يعني

قوله ومن

اشترى الخ اذا ادعى المشتري ابا العبد المشتري وكذب البائع فالقاضي لا يسمع دعوى المشتري حتى تثبت وجود العيب عنده فان اقام بيضة ان البائع عنده لبيع دعواه وقال البائع بل كان عندك
 هذا العيب في الحالة التي كانت عند المشتري فان قال نعم رده عليه وان انكر وجوده عنده سال القاضي المشتري انك بيضة فان اقامها عليه رده وان لم يكن له بيضة وطلب اليمين يستحلف
 ان لم يابن عنده ١٢ عن ابيه قوله فادعى ابا قال جاء المشتري بالعبد الى البائع وقال يعني آبقا وانما وضع المسألة في الاباق لان العيب اذا كان ظاهرا وهو ما لا يحدث مثله الا مبيع
 الزائدة او الناقصة فان القاضي يقضي بالرد من غير تحليف اذا طلب المشتري لانه يتحقق بوجوده عند البائع او باطنا لا يعرفه الا اطباء كوجع الكبد والعطال يرجع الى قول الاطباء في حق سماع
 الدعوى وتوجيه الخصومة او يجبا تطلع عليه النساء كالقرون والرقن يرجع الى قول النساء في توجيه الخصومة فلا يثبت في هذا الموضع تحليف البائع على قيام العيب في يد المشتري في الحال ولا يحتاج
 المشتري الى اقامة البيضة على قيامه في الحال وانما ثبت بالبيضة ما لا يعرف الا بالتجربة كالا باق والسرقة والبول في الفراش والجنون ١٢ كـ قوله انما يعتبر به وفيه بحث وهو ان سلامة
 الذم عن الدين اصل والشغل به عارض كما ان السلامة من العيب اصل والعيب عارض فاي فرق بين ما نحن فيه وبين ما اذا ادعى على الآخر ديناً وانكر المدعي عليه ذلك فان القاضي يسمع دعواه
 ويامر الخصم بالجواب وان لم تثبت قيام الدين في الحال واجيب بان قيام الدين في الحان لو كان شرط الاستماع للخصومة لم يبق بسبل المدعي الى احياء حقه لانه لا يكون بيضة او كانت له
 بيضة لكنه لا يقدر على اقامتها بموت او غيبته بخلاف ما نحن فيه لان توسل المشتري الى احياء حقه ممكن لان العيب اذا كان مما يباين ويشاهد امكن اثباته بالتصرف عن آثاره وان لم يعرف بالانكار
 امكن التعرف عنه بالرجوع الى الاطباء والقوايل ١٢ عن ابيه قوله حلف بالذات فان قيل الاباق فعل الغير والتحليف على فعل الغير انما يكون على العلم ودون البينات والجواب انه
 استحلل على فعل نفسه في المعنى وهو تسليم المعقود عليه كما التزم ١٢ عـ قوله في الكتاب اي المبسوط وقيل المراد بالكتاب بهنا الجامع الصغير ١٢ عن ابيه قوله
 بالاي اي ليس المشتري حق اريدك اياها البائع بالسبب الذي يدعيه المشتري او بالذات اي حلفه بالله ابني عندك قط يعني او حلفه القاضي بهذا الوجه فيقول البائع بالله ابني قط وانما قال عندك
 لان القاضي يحتاج الى البائع كذلك فاذا حلف اضاف الى نفسه ١٢ يعني -

قوله والاول اي التحليف بقوله بالله لقد باعه وما به هذا العيب غفلة عن حدوث العيب بعد البيع قبل التسليم فاذا حلف البائع على العيب بهذا الوجه تضرر المشتري
 لان البائع صادق في حلفه فلا يحلف ١٢ يعني قوله والثاني هو قوله لقد باعه وسلمه وما به هذا العيب يوجب تعلقه بالشروطين لان بيعه يتعلق بالحنث بر فاذا كان وقت التسليم
 ولم يكن وقت البيع لا يحنث فيرد هذا التاويل فيتضرر به المشتري والامع ان البائع لا يبر في بيضة الا اذا لم يكن العيب موجودا في البيع والتسليم اصلا لانه ينبغي العيب عند البيع و
 عند التسليم فيحنث اذا كان متعيبا في احداهما وفي قوله يوجب اشارة الى ان تاويل البائع ذلك في بيضة يوجب كذا في الكفاية ولقائل ان يقول في عبارة العنفت ١٢ تسامح لانه قال
 اما لا يحلف الخ وعلمه بان يومهم الخ وقالوا انما قال يومهم لان ذلك التاويل ليس بصحيح فاذا لم يكن التاويل صحيحا كان التحليف به جائزا وهو يناقض قوله لا يحلف الا اذا عمل النفي على
 الوجه الاحوط فيستقيم كذا في العتايه ١٢ مل قوله فيتاو له اعلم ان ما ذكره القدوري مقيد بقيود الاول عدم نفي المشتري الاول بعد الرد عليه بالعيب فاذا لو قال بعد الرد عليه
 ليس به عيب لا يرد على البائع الاول كذا في الفتح والثاني عدم حدوث العيب الاخر عند المشتري الاول فاذا لو كان كذلك فلا يرد على البائع بل يرجع عليه بنقصان القديم كذا في الدر المختار
 والثالث وقوع بيع المشتري الاول قبل اطلاله على العيب كذا في البحر والرائع وقوع بيع المشتري الاول بعد قبضه فان البيع قبل القبض لا يجوز والخامس ادعاء المشتري الثاني على المشتري
 الاول ان العيب كان في يد البائع الاول ١٢ سقايه لعطشان الهداية ١٢ قوله فيتاو له تاول الكلام بمعنى اول الكلام سست اي بيان كذا آنچه كلام بدان باز ميگرد ١٢ من . . .
 قوله ولا يصير الخ ولا نسلم ان كل ما يترتب عليه البيضة يترتب عليه البيضة دون التحليف والبيضة لا تستلزم الدعوى فضلا عن صحتها
 بل تقوم على ما لا دعوى فيه اصلا كما في الحدود بخلاف التحليف والفرق ان التحليف شرع لقطع الخصومة فكان مقتضاها ساقطة الخصم ولا يكون المشتري بهنا خصما الا بعد اثبات قيام العيب في يده
 ولم يثبت كما تقدم واما البيضة فشرعية لاثبات كونه خصما ١٢ عـ قوله يحلف ثانيا فان حلف برى وان نكل تثبت العيب عند البائع فيرد عليه ١٢ يعني قوله لا يوجب الخ
 فلو حلف مطلقا كان ترك النظر في حق البائع لانه اذا ابني في يد المشتري بعد البلوغ وقد كان ابني في يد البائع في الصغر ومثل هذا لا يوجب للرد فيمتنع البائع عن الحلف فخر من اليمين
 الكاذبة فيقتضي عليه براءة العبد بسبب كونه مع ان ليس للمشتري ولاية الرد فيتضرر ١٢ عن ابيه

ردده بعد البلوغ قال ومن اشترى جارية وتقابضا فوجد بها عيبا فقال البائع يعتك هذه واخرى معها وقال
 المشتري بعثنيها وحدها فالقول قول المشتري لان الاختلاف في مقدار المقبوض فيكون القول للقابض كما في
 الغصب وكذا اذا اتفقا على مقدار المبيع واختلغا في المقبوض لما بيننا قال ومن اشترى عبدين صفقة واحدة
 فقبض احدهما وجد بالآخر عيبا فانه يأخذهما او يدهما لان الصفقة تتم بقبضهما فيكون تفرقهما قبل
 التمام وقد ذكرناه وهذا لان القبض له شبه بالعقد فالتفريق فيه كالتفريق في العقد ولو وجد بالمقبوض عيبا
 اختلفوا فيه ويرى عن ابي يوسف انه يردده خاصة والا صح انه يأخذهما او يرددهما لان تمام الصفقة تعلق بقبض
 المبيع وهو اسم لكل فصار كقبض المبيع لثباته في زواله باستيفاء الثمن لا يزول دون قبض جميعه ولو قبضه ثلثه
 وجد باحدهما عيبا يردده خاصة خلافا لفرقوه يقول فيه تفريق الصفقة ولا يعبري عن ضرر لان العادة
 تجرت بضم الجيد الى الردى فاشبه ما قبل القبض وخيار الرؤية والشرط ولنا انه تفريق الصفقة بعد التمام
 لان بالقبض تتم الصفقة في خيار العيب وفي خيار الرؤية والشرط لا تتمه على ما مر ولهذا لو استحق احداهما
 له ان يرد الاخر قال ومن اشترى شيئا ما يكال او يوزن فوجد ببعضه عيبا رده كله او اخذه كله ومراة بعد
 القبض لان المكيل اذا كان من جنس واحد فهو كشئ واحد لا ترى انه يسمى باسم واحد وهو الكر ونحوه قيل
 هذا اذا كان في وعاء واحد وان كان في وعائين فهو بمنزلة عبدين حتى يرد الوعاء الذي وجد فيه العيب دون
 الاخر ولو استحق بعضه فلا خيار له في رد ما بقي لانه لا يضره التبعض والاستحقاق لا يمنع تمام الصفقة لان

التم فائدة الدعوى البائع ان جاز نفع تقيص الثمن على تقدير الرد ولهذا حال وتقابضا ١٢ رد
 غصبت مني غلامين وقال الغاصب غصبت غلاما واحدا فالقول قول الغاصب لان القابض ١٢ عني قوله كذا في الغصب فانما اذا اختلف الغاصب والمغصوب من فقال للمغصوب منه
 قال المشتري ما قبضت الا احدهما فالقول للمشتري ١٢ عني قوله لما بيننا من ان الاختلاف في مقدار المقبوض القول قول القابض بل بهنا اولى لان كون البيع شئيين اماراة
 ظاهرة على ان المقبوض كذلك لان العقد عليهما سبب مطلق لقبضهما ١٢ عني قوله وقد ذكرناه اشارة الى قوله في خيار العيب ان الصفقة تتم مع قبض واحد العيب بعد القبض وان
 كانت لا تتم قبله ١٢ عني قوله لم يخبره الا من حيث ان القبض ثبتت ملك التصرف في ملك اليد كما ان العقد ثبتت ملك الرقبة والغرض من ملك الرقبة ملك التصرف وملك اليد ١٢ عني
 قوله كالتفريق في قولنا قال بيتك بدين العبدين فقال قبضت احدهما لم يبع فكذا هذا ١٢ عني قوله انه يردده وجه ان الصفقة تامة في حق المقبوض فباتر اياه
 لا يتم تفريق الصفقة ١٢ عني قوله لا تعلق لا فكذا بهنا لا تعلق تمام الصفقة بالقبض وجب ان يتعلق بقبض الكل لا ببعضه اعتبارا بجانب البيع بجانب ثمنه ١٢ عني قوله يردده خاصة
 قيل بهذا في شئيين يمكن افراد احدهما بالاتفاق كالعبدين اما اذا لم يكن كروبيخ الخنف ومصر الى الباب فانه يرددهما او يرددهما حتى قال مشائنا اذا اشترى زوجي ثوبا فقبضها فوجد بها عيبا وقد اختلف
 احدهما بالآخر بحيث لا يعلل بوجه لا يملك رد المبيع خاصة ١٢ عني قوله لان العادة جرت انما اذا جاز رد احدهما دون الاخر فبوت غرض البائع وفيه مقرر ١٢ مل ١٣
 فاشبهه قبل القبض بان اشترى عبدين ولم يقبضهما ان شاء اخذهما وان شاء رددهما حين وجد ان العيب وللا رد واحد ١٢ مل
 ١٢ قوله ان تفريق المبيع لا يضر البائع انما لم يضر المشتري لا يقال لو كان كذلك لزم الحكمين من رد العيب قبل قبضهما ايضا لوجود التمسك منه لا يستلزم التفريق قبل
 التمام وان لا يجوز ١٢ عني قوله على امر اشارة الى ما ذكر في خيار الرؤية بقوله لان الصفقة لا تتم مع خيار الرؤية قبل القبض بوجه لا يرددهما ولا يرددهما لان الصفقة تتم مع
 خيار العيب بعد القبض وان كان لا تتم قبله ١٢ عني قوله ولهذا اي ولان الصفقة تتم بعد القبض ولا تتم قبله لو استحق احد العبدين بعد قبضهما ليس للمشتري ان يرد الاخر بل العقد قد
 لزم فيه لا تفريق بعد التمام ولو استحق احدهما قبل القبض لان يرد الاخر لتفريق الصفقة فيقبل التمام كذا في الكفاية والعناية ١٢ مل ١٤ قوله بعد القبض لا اذا كان قبل القبض لا
 يتفاوت الحكم عند تامين المكيل والموزون وغيرهما في ان لا يجوز تفريق الصفقة بوجه العيب خاصة وانما اذا كان بعد القبض فيجوز تفريق الصفقة فيما عدا المكيل والموزون واما فيها فلا يجوز ١٢ عني
 ١٨ قوله فهو كشئ واحد لان المايمة والتقوم في المكيلات والموزونات باعتبار الاجتماع فالجوز واحدة ليست بمقومة حتى لا يبيع بيعها واذا كانت المايمة والقابلية للبيع لا يباع
 صارا لكل في حق البيع كشئ واحد وفي الشئ الواحد اذا وجد بعضه معيبا ليس الا بالكل او اسأله لانه يرد الجزء المعيب فيرد بطلان شركة البائع والمشتري وجماع الاعيان المجتمعة عيب فرد العيب
 خاصة رد عيب واحد وليس له ذلك كذا في الكفاية والعناية ١٢ مل ١٩ قوله وهو الحكم ان المكيستون قفيز والتفريق ثمانية مكايك والملك صاع ونصف وفي الجامع الصغير
 الحسامي الكرام لا يربيعين قفيز ١٢ عني قوله حتى يرد المبيع وكان الفقيه ابو جعفر يفتي بوزن عم انه يردده من صاحبه بانه وقالوا لا فرق بين ما اذا كان في وعاء واحد او عية ليس له ان يرد بعض
 بالعيب واطلاق محرم في الكتاب يدل عليه وان كان يقول شمس الاثره اخرى ١٢ عني قوله لا يضره التبعض وبها هو الجواب عن ان يقال اذا كان المكيل والموزون كشئ واحد يجب
 ان يكون له رد الباقي اذا استحق بعضه كما في الثوب الواحد والعبد الواحد ١٢ نهاية ٢٢ قوله والاستحقاق الجواب سوال مقدر تقريره ان يقال انتفاء الخيار في رد ما بقي يستلزم
 تفريق الصفقة قبل التمام لان تمامها بالرضا والمستحق لم يكن راضيا وتوجيه الجواب ان الاستحقاق لا يمنع تمامها لان رضاه العاقد لا الملك لان العقد حق العاقد فتامة يستلزم تمام
 رضاه وبالاستحقاق لا ينعني ذلك ١٢ عني

تمامها برضاء العاقد لا برضاء المالك ولهذا إذا كان بعد القبض أما لو كان ذلك قبل القبض له أن يرد الباقي
لتفرق الصفقة قبل التمام وأن كان ثوبا فله الخيار لأن التشقيص فيه عيب وقد كان وقت البيع حيث ظهر
الاستحقاق بخلاف المبكيل والبوزون ومن اشترى جارية فوجد بها قرحاً فداها أو كانت دابة فركبها في حاجته
فهو رضاً لأن ذلك دليل قصده الاستبقاء بخلاف خيار الشرط لأن الخيار هناك للاختبار وأنه بالاستعمال فلا
يكون الركوب مسقطاً وان ركبها ليردها على بائعها وليس قبيحاً وليشترى لها علفاً فليس برضاء أما الركوب للرد فلا لأنه
سبب الرد والجواب في السقي واشتراء العلف محمول على ما إذا كان لا يجد بدا منه أما لصعوبتها أو لعجزه ولكون
العلف في عدل واحد أو ما إذا كان يجد بدا منه لا نعد ما ذكرناه يكون رضاً قال ومن اشترى عبداً قد سرق
ولو يعلم به فقطع عند المشتري له أن يردده ويأخذ الثمن عند أبي حنيفة وقال لا يرجع به بابتين قيمته سارقاً إلى غير
سارق وعلى هذا الخلاف إذا قتل بسبب وجد في يد البائع وأحاصل أنه بمنزلة الاستحقاق عنده وبمنزلة العيب
عندهما لتمام الموجود في يد البائع بسبب القطع والقتل وأنه لا ينال في المالية فنقد العقد فيه لكنه متعيب فيرجع
بنقصانه عند تعذر رده وصار كما إذا اشترى جارية حاملاً فماتت في يده بالولادة فإنه يرجع بفضل ما بين
قيمتها حاملاً إلى غير حامل وله أن سبب الوجوب في يد البائع والوجوب يفضي إلى الوجود فيكون الوجوه مضافاً
إلى السبب السابق وصار كما إذا قتل المغصوب أو قطع بعد الرد بجنابة وجدت في يد الغاصب وما ذكر من المسألة
ممنوعة ولو سرق في يد البائع ثم في يد المشتري فقطع بهما عند أبي حنيفة كما ذكرناه عنده لا يردده بدون

له قوله قبل التمام لأن تمام الصفقة يحتاج إلى رضاء العاقدين وقبض المبيع وانتفاء أحدهما يوجب عدم تمامها ١٢ يعني
وإن كان الإيبي إذا كان المبيع ثوباً وقد قبضه المشتري استحق بعض الثوب فلم يشترى الخيار في رد الباقي لأن التشقيص في الثوب عيب لا يضر في المالية والانتفاع به وإنما قلنا وقد
قبضه لأنه لو ظهر الاستحقاق قبل القبض كان الثوب وغيره سواء في ثبوت الخيار في رد الباقي وإنما قلنا ثم استحق بعض الثوب لأن هذه المسألة مبنيّة على قوله ولو استحق بعضه كذا في
النهاية ١٣ وقوله وقد كان الجواب عما يقال أنه حدث بالاستحقاق عيب جديد في يد المشتري ومثله يمنع الرد بالعيب وتقرير الجواب أنه ليس بحدث في يد المشتري بل كان
في يد البائع وقت البيع حيث ظهر الاستحقاق فلا يكون ما قلنا ١٤ وقوله للاختبار يعني أن خيار الشرط إنما شرع للاختبار والركوب مرة يحتاج إليه لذلك فلو جعل اختيار الملك
لغات فأمدة خيار الشرط إما خيار العيب إنما شرع ليصل إلى رأس مال عند مجزؤه عن الوصول إلى الجزء الفائت فيندفع الضرر فلم يكن هذا التصرف في خيار العيب محتاجاً إليه وإن تصرف
لا يحل بدون الملك فبطل دليل الرضاء ١٥ وقوله وإن ركبها ليردها أنه وإن اختلفا فقتل البائع ركبها لما حكى وقال المشتري لا بل لرد عليك فالقول للمشتري ١٦ نهيًا به
١٧ قوله الركوب الخ ولا فرق فيه بين أن يكون له من بداد أو أن كان في الركوب ضبط الدابة وهو أحفظ لها من حدوث عيب آخر ١٨ وقوله فلا يرد سبب الرد فيكون
مغضياً إليه ومقرر ذلك الركوب للسقي واشتراء العلف ١٩ وقوله لا نعد ما ذكرناه أي لا نعد ما ذكرناه في عدلين ٢٠ وقوله بما بين الخ أي بقدر واقع
بين قيمة المبدع حال كونه سارقاً انتهى تلك القيمة إلى غير سارق بأن يقوم سارقاً وغير سارق فيرجع بفضل ما بينهما من الثمن كذا قال العيني ٢١ وقوله بسبب وجد انه مودعه
اشترى عبداً مبدع الدم لم تعد واردة أو قطع طريق فقتل عند المشتري يرجع على البائع بكل الثمن عند أبي حنيفة وعندهما يقوم مباح الدم ومصوم الدم فيرجع بفضل ما بينهما ٢٢ يعني
٢٣ قوله والحاصل أنه أي الاستحقاق القطع أو كونه مبدع الدم بمنزلة الاستحقاق عنده فإذا ظهر سرقته يرجع بكل الثمن فكذلك بهنًا وبمنزلة العيب عندها فإذا ظهر عيب يرجع بنقصان
العيب بأن يقوم عبداً قد وجب عليه القطع عيباً لا يوجب عليه القطع يرجع بهما نقصان من الثمن ٢٤ وقوله وبمنزلة العيب الذي كان في يد البائع وأطلع المشتري عليه وتعدّر له ٢٥ وقوله
لكنه متعيب لأن الذي حلت يده أو دمه لا يشترى كالمسا ٢٦

٢٧ قوله عند تعذر رده ما تعذر الرد في القتل ظاهر وأما في القطع فلا نجد في يد المشتري وهو عيب حادث فلا يردده إلا أن يرضى البائع ٢٨ وقوله كما إذا اشترى
جارية الإيبي لم يعلم بالحمل وقت الشراء ولا وقت القبض ٢٩ وقوله مضافاً إلى هذا لأن السبب الموجود عند البائع واجب استحقاق الفعل واستحقاقه واجب وجوده و
وجوده واجب فوتره فصار ذلك مضافاً إليه هذه الوسائط ٣٠ وقوله كما إذا قتل الإيبي إذا غضب عبداً فقتل العبد عند الغاصب رجلاً عمد أفرده على المولى فاقص منه في
يده فإن الغاصب يعرض قيمة المولى كالموتل في يد الغاصب ٣١ وقوله وما ذكرنا في الجواب عن مسألة الحمل أنها ممنوعة فإن ذلك قولها وأما على قول أبي حنيفة رد المشتري يرجع
على البائع بكل الثمن إذا ماتت من الولادة كما هو مذهبنا ولئن سلم فقد ذكر في البسوط وأما الحال فهناك السبب الذي كان عند البائع يوجب انفصال الولد لا موت الأم بل الغالب عند
الولادة السلامة فبسبب الموت هو المرض التلغ وهو حصل عند المشتري فإن قيل يشك على أصل أبي حنيفة رد الجارية المغصوبة إذا حبلت فرد على الغاصب وماتت في نفاسها
يرجع على الغاصب بقيمتها قلنا الواجب على الغاصب فسخ فعله وهو أن يرد المغصوبة كما غضبت ولم يوجد ذلك حين ردّها حاملاً وبهنا الواجب على البائع تسليم المبيع كما
أوجب العقد وقد وجد ذلك وعن قولها بسبب القتل لا ينال في المالية إن كان كذلك لكن استحقاق النفس بسبب القتل والقتل متلف للمالية في هذا العمل لأنه يستلزمه فكان بمعنى عليه علاج
دعى تمام مقام العلة في الحكم فمن هذا الوجه صارت المالية كأنها هي كالمستحقة كذا في الكفاية والنهاية ٣٢

بالميتة والدم باطل وكذا باحولا نعدا م ركن البيع وهو مبادلة المال بالمال فان هذه الاشياء لا تعد ما لا تعد
 احد والبيع بالخمر والخنزير فاسد لوجود حقيقة البيع وهو مبادلة المال بالمال فانه مال عند البعض والباطل لا
 يفيد ملك التصرف ولو هلك المبيع في يد المشتري فيه يكون امانة عند بعض المشائخ لان العقد غير معتبر في
 القبض باذن المالك وعند البعض يكون مضمونا لانه لا يكون اذ في حال من المقبوض على سوما الشراء وقيل
 الاول قول ابي حنيفة والثاني قولهما كفا في بيع امر الولد والمدا بر على ما بينته ان شاء الله تعالى والفاقد يفيد ملك
 عند اتصال القبض به ويكون المبيع مضمونا في يد المشتري فيه وفيه خلاف الشافعي وسنبيته بعد هذا ان شاء الله
 تعالى وكذا بيع الميتة والدم والحربا طل لانها ليست اموالا فلا تكون محلا للبيع واما بيع الخمر والخنزير ان كان قبل
 بالدين كالداهم والدنا نير فالبيع باطل وان كان قبل بعين فالبيع فاسد حتى يملك ما يقابله وان كان لا يملك
 عين الخمر والخنزير وجه الفرق ان الخبر مال وكذا الخنزير مال عند اهل الذمة الا انه غير متقوم لما ان الشرع
 امر بما انته ترك اعزازه وفي تملكه بالعقد مقصودا اعزازه ولهذا لانه متى اشتراها بالدراهم فالدرهم غير
 مقصود لكونها وسيلة لما انها تجب في الذمة وانما المقصود الخمر فسقط التقوم اصلا بخلاف ما اذا اشترى الثوب
 بالخمر لان المشتري الثوب انما يقصد تملك الثوب بالخمر فيه اعزاز الثوب دون الخمر فبقى ذكر الخمر معتبرا في تملك
 الثوب لا في حق نفس الخمر حتى فسدت التسمية ووجبت قيمة الثوب دون الخمر وكذا اذا باع الخمر بالثوب لانه

له قوله مبادلة المال الى بطريق الاكتساب مثلا ينتقض بالهبة بعوض فانه ليس ببيع مطلق
 حتى لا يملك الماذون والاب والوصى ١٢ انما به قوله عند اعداى من لدين مساوى وهذا لان صفة المادية للشيء يتحول كل الناس او يتحول البعض اياه والقيمة انما تثبت باباحة
 الانتفاع به شرعا وقد ثبتت صفة التقوم بدون صفة المادية فان جهة من المحظرة ليست بمال حتى لا يبيع بيعها وان ابيع الانتفاع بها شرعا لعدم تحول الناس اياه ١٣ ك
 مال عند البعض اى الخنزير مال عند البعض والحربا مال مطلقا او اراد ان كل واحد منهما مال متقوم عند البعض اى عند اهل الذمة ١٤ ك
 لان ثمره لا يوجد بصورة الشراء ولكن قبض على سوما الشراء فادلى ان يكون مضمونا ١٥ ك
 عنده لم يضمن نص عليه الفقيه ابو الليث في العيون قيل وعليه الفتوى ١٦ ك
 باتفاق الروايات اما اذا قبض به لا فراق من مجلس بغير اذن البائع ذكر في الماذون انه لا يملك قالوا ذلك محمول على ما اذا كان الثمن شيئا لا يملك البائع بالقبض كالخمر والخنزير اما اذا
 كان شيئا يملكه فقبض من يكون اذنا ما قبض ١٧ عن ايه ك
 يجوز للشري ان يطأ جارية اشتراها بائنا فاسد ولا شفعة في الدار المشتراة به ولا يسل اكل طعام اشتراه به واما مشايخ بلخ فقالوا ان جواز التصرف له بناء على ملك العين وهو الاصح و
 انما لم يسل على الجارية المشتراة بفرضه فاسد لان الاشتغال بالوطى اعراض عن الرد قال الامام الحلواني يكره الوطى ولا يحرم كذا في البيعة ولم يثبت الشفعة لان في قضاء القاضي بالشفعة تأكيد
 لفساد وتقريره ولا يسل اكله لما فيه من الاعراض عن الرد ١٨ ك
 وشره بثلثي نجس وراهم معدودة فسر الثمن بالدرهم ١٩ ك
 باطلا ٢٠ ك
 مال آخر فاذ لم يوجد ذلك لا يثبت في الذمة فلا يثبت فيه الملك لا سيما لثبوت الملك في المعدم فبطل العقد اصلا وان كان قول بعين ظهر حكم التقوم في حق تملك العين فصار العقد منقلا في حق العين
 ولم يصح تسمية الخمر في نفسه فيكون العقد واقعا بقيمة العين لانه لا يملك مجانا بل بعوض وقد تعدد مقابلته بذلك العوض اذ لا قيمة لذلك العوض فيصار الى قيمة هذا العوض ضرورة والعقد الصحيح يقع
 مضمونا بالقيمة وكذلك القبض بحت العقد ٢١ ك
 له قوله في حق نفس الخمر حتى فسدت التسمية ووجبت قيمة الثوب دون الخمر وكذا اذا باع الخمر بالثوب لانه
 جهة التسمية منج جانب الفساد على البطلان هو التصرف عن البطلان بقدر الامكان ٢٢ عن ايه

يعتبر شراء الثوب بالخبر لكونه مقايضة قال ^{اي القوري ١٢} وبيع امر الولد والمدير والمكاتب فاسد ومعتناه باطل لان استحقاق العتق قد ثبت لام الولد لقوله اعتقها وولدها وسبب الحرية انعقد في حق المدير في الحال لبطلان الاهلية بعد الموت والمكاتب استحق يد اعلى نفسه لازمة في حق المولى ولو ثبت الملك بالبيع لبطل ذلك كله فلا يجوز ولو رضى المكاتب بالبيع ففيه دأيتان والظاهر الجواز والمراد المدير المطلق دون المقيد وفي المطلق خلاف الشافعي وقد ذكرناه في العتاق قال ^{اي بن قنبر ١٢} وان مات امر الولد او المدير في يد المشتري فلا ضمان عليه عند ابي حنيفة وقال عليه قيمتهما وهو رواية عنه لهما انه مقبوض بجهة البيع فيكون مضمونا عليه كسائر الاموال وهذا لان المدير وافر الولد يد خلان تحت البيع حتى يملك ما يضم اليهما في البيع بخلاف المكاتب لان في يد نفسه فلا يتحقق في حقه القبض وهذا الضمان بالقبض وله ان جهة البيع انما تلحق بحقيقته في محل يقبل الحقيقة وهما لا يقبلان حقيقة البيع فصارا كالمكاتب وليس دخولهما في البيع في حق انفسهما وانما ذلك ليثبت حكم البيع فيما ضم اليهما فصار كمال المشتري لا يدخل في حكم عقده بانفرادة وانما ثبتت حكم الدخول فيما ضم اليه كذا هذا.

قال ولا يجوز بيع السمك قبل ان يصطاد لانه باع ما لا يملكه ولا في حظيرة اذا كان لا يؤخذ الا بصيد لانه غيلة ^{اي القوري ١٢}

١ قوله كونه مقايضة المقايضة بيع العرض بالعرض سمي بها لتساوي العوضين في القيمة يقال بما يقتضيان اي تساويان ^{اي القوري ١٢} **٢** قوله كونه مقايضة عوض وادون ومبادل نمون ومعاوضة كردن متاع بايديك ^{اي القوري ١٢} **٣** قوله ومعتناه باطل انما نسره بذلك لتساويهما ان يفيد الملك باتصال القبض والامر بخلافه والدليل على ذلك ما ذكره بقوله لان استحقاق العتق وثبوت ملك بالبيع منافاة لان استحقاقه عبارة عن جهة حرمة لا يدخل عليها الا بطلان وثبوت الملك بطلانها واحد المتناهيين وهو الاستحقاق ثابت بقوله عليه السلام اعتقها وولدها فينفى الآخر كالتقال هو متردك الظاهر لانه لا يجوز حقيقة العتق واتهم لا تتحملونه على حقيقة فلا يصح دليلا لان الجواز بالاجماع ^{اي القوري ١٢} **٤** قوله باطل لكن ليس كبطلان بيع الحر فانه باطل ابتداء وبقاء لعدم علميته للبيع اصلا بثبوت حقيقة الحرية وبيع هؤلاء باطل بقاء الحرية لا ابتداء لعدم حقيقتها ولهذا جاز بيعهم من انفسهم فبطل ما قبل لو بطل بيع هؤلاء لكان كبيع الحر فزم بطلان بيع العن المضموم اليهم في البيع كالمضموم الى الحر وذلك لانهم دخلوا في ابتداء في البيع لكونهم محلا في الجملة ثم خرجوا منه لتعلق حكمهم بقى العن بمحضته من الثمن والبيع بالحصة بقاء جاز كما مر بخلاف الحر فانه لما لم يدخل في البيع لعدم الحلية لزم البيع بالحصة ابتداء وان باطل ^{اي القوري ١٢} **٥** قوله لبطلان الاهلية اي ان سبب الحرية لولم يكن ثابتا في الحال لكان اما غير ثابت مطلقا او ثابتا بعد الموت والاول باطل لانه يستلزم ابطال لفظ التكلم للعاقل البالغ والاعمال اولى فكذلك الثاني لان ما بعد الموت حالة بطلان الاهلية فمتى قلنا ان ينقصد سببا بعد الموت احتجنا الى بقاء الاهلية والموت ينافيها فذعت الضرورة الى القول بانقضاء التدبير سببا في الحال وتاخر الحكم الى ما بعد الموت ^{اي القوري ١٢} **٦** قوله لازمة في حق المولى لان المولى لا يملك فصح انكنا بانه بدون رضا المكاتب وانما قيد بقوله في حق المولى لانه غير لازمة في حق المكاتب بقدرته على فعلها بتجهيز نفسه ^{اي القوري ١٢} **٧** قوله لبطل ذلك اي استحقاق ام الولد العتق وانقضاء سبب الحرية للمدير في الحال واستحقاق للمكاتب يد اعلى نفسه لازمة في حق المولى ^{اي القوري ١٢} **٨** قوله والظاهر الجواز لان عدم الجواز كان محققا اسقط حقه برضاه انفسه لكتابتها وجاز البيع ^{اي القوري ١٢} **٩** قوله المدير المطلق وهو الذي علق عتقه بالموت من غير تعرض لصفته كقولك انت حر بعد موت وان مت فانت حر دون المقيد اي دون المدير المقيد مثل قوله اذا قدمت من سفرى هذا فانت حر وان مت من مرضى هذا فانت حر وبيع المدير المقيد بالاجماع ^{اي القوري ١٢} **١٠** قوله خلاف الشافعي فان عنده يجوز بيع المدير لما روى ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم باع المدير وجوابه ما رواه محمد بن الحسن عن ابي جعفر ان المراد منه المدير المقيد ^{اي القوري ١٢} **١١** قوله وهو رواية عنه اي عن ابي حنيفة روى هذا غير ظاهر بل الروايتان عنه في حق المدير روى المعلى عن ابي حنيفة روى ان يضمن قيمة المدير بالبيع كما يضمن بالنصب واما في حق ام الولد فاتفقت الروايات عن ابي حنيفة روى ان لا تضمن بالبيع كما لا تضمن بالنصب لانه لا تقوم لما ليتها ^{اي القوري ١٢} **١٢** قوله حتى يملك كالمقن مع المدير وام الولد فان سمي الثمن مع البيع في العن بمحضته من الثمن ^{اي القوري ١٢} **١٣** قوله بخلاف المكاتب الاجواب عما يقال لو كان الدخول تحت البيع وتملك ما يضم اليه موجبين للضمان لكان في المكاتب كذلك ^{اي القوري ١٢} **١٤** قوله وليس دخولها في البيع في حق انفسها لانها ليسا بمحل للبيع فلا يفيد دخولهما في البيع في حق انفسهما وانما ذلك ليثبت الحكم في المضموم اليه فان قيل ينبغي ان يكون في ضم الحر الى العبد كذا قلنا الحر ليس بمحل فلا يمكن دخوله في البيع اما المدير وام الولد فمال وانما امتنع البيع لتضمنه بطلان حق الحرية ^{اي القوري ١٢} **١٥** قوله لا يدخل في البيع اذا باع عبد مع عبد المشتري فشم الثمن على قيمتهما فباخذ بمحضته من الثمن وهو الاصح وقال في التتمه اذا جمع بين مال وما لا غيره وباع من ذلك الفير صفقة واحدة لا يجوز اصلا كذا في بعض المواضع ^{اي القوري ١٢} **١٦** قوله كذا هذا اي كذا الحكم فيما نحن فيه يعني ثبت حكم الدخول في البيع في حق المضموم اليه وهو العن لاني حكم ام الولد والمدير ^{اي القوري ١٢} **١٧** قوله حظيرة جانيك خرما خضك كنند ومحوطه از حوب وني جانيست كذا في بعض حيوانات سازند ^{اي القوري ١٢}

الدراية في تخریج احاديث الهداية

حديث اعتقها وولدها تقدم في العتق حديث من يبيع المبل وحبل المبله لمرارة بهذا اللفظ ولكن روى عبد الرزاق باسناد صحيح عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى من يبيع المصامين والملاقيح وحبل المبله قال والمصامين ما في اصلاص الابل والملاقيح ما في بطونها وحبل المبله ولد ولد هذه الناقة وفي الصحيحين عن ابن عمر النهي عن بيع حبل المبله واخرجه الطبراني والبرزاني عن حديث ابن عباس وفي استاذة ضعف وروى اسحق والبرزاني عن ابي هريرة نحوه وفيه ما لم ينه عن بيع حبل المبله وهو ضعيف والمعروف عن سعيد بن المسيب موقوف اخرج مالا في الموطا من الزهري عنه وروى ابن ماجه عن ابي سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن شئوا ما في بطون الانعام حتى تمنع ^{اي القوري ١٢}

مقدور التسليم ومعناه اذا اخذه ثم القاه فيها ولو كان يؤخذ من غير حيلة جاز الا اذا اجتمعت قهرا بانفسها
ولم يسد عليها المدخل لعدم الملك قال ولا يبيع الطير في الهواء لانه غير ملك قبل الاخذ وكذا الوارث له
من يده لانه غير مقدور التسليم ولا يبيع الحمل ولا النتاج لانه النقي عن بيع المخل وحبل الحبله ولان فيه
غدا قال ولا اللبن في الضرع لغير فحساه انتفاخ ولانه ينازع في كيفية الحلب وربما يزداد فيختلط السبيع
بغيره قال ولا الصوف على ظهر الغنم لانه من اوصاف الحيوان ولانه ينبث من اسفل فيختلط المبيع بغيره
بخلاف القوائم لا يهايزيد من اعلى وبخلاف القصيل لانه يمكن قلعه والقطم في الصوف متعين فيقع النتاج
في موضع القطم وقد صح انه نهى عن بيع الصوف على ظهر الغنم وعن لبن في ضرع وسمن في لبن وهو حجة على
ابي يوسف في هذا الصوف حيث جوز بيعه فيما يروى عنه قال وجذع في السقف وذراع من ثوب ذكرا القطم اولم

١- قوله اذا اخذه الخ كان ملكه فباع ما يملكه لكنه غير مقدور التسليم ١٢ الى ٢- قوله جاز لانه ملكه و
مقدور التسليم وثبت المشتري خيار الرؤية ولا يعتد برؤية في الماء لانه يتفاوت في الماء وخارج به ١٣ زيلبي ٣- قوله اذا اثم استثناء منقطع فان المشتري من الماخوذ الملقى
في الخليفة والمبيع بنفسه ليس بداخل فيه ١٤ قوله ولم يسد الخ وقيد به لانه لو سد موضع الدخول حتى صار بحيث لا يقدر على الخروج فقد صار اخذ له بمنزلة ما لو وقع في
شبكة فجوز بيعه ١٥ قوله لعدم الملك اي لم يملكها صاحب الارض بمجرد الاجتماع في ملكه الا ترى انه لو باع الطير فيها او فرخت لم يملكه عدم الاحراز فهنا اولي ١٦ نهايه
٤- قوله ولا يبيع الخ اذا كان لغيره ولا يبيع له ولو كان له وكرهه يبيع منه في الهواء ثم يعود اليه جاز لانه يمكن اخذه من غير حيلة وعلى هذا لو باع صيدا قبل اخذه لا يجوز وبعده يجوز ان كان
في يده او محبوسا في مكان يمكن اخذه من غير حيلة وان لم يكن الا به لا يجوز ١٧ زيلبي ٥- قوله لو ارسل الى كان الطير لا عدل له يده وانفلت منه ١٨ قوله لانه غير اثم
والحمام اذا علم عددا وامكن تسليمها جاز بيعها لانها مال مقدور التسليم ١٩ قوله ولا يبيع الخ الحمل ما في البطن والنتاج ما يملك هذا الحمل وهو المراد من حمل الحبله في الحديث وقد
كانوا يعتادون ذلك في الجارية فابطل ذلك بالنهي ٢٠ قوله ولا النتاج هو في الاصل مصدر نتجت الناقة بالضم ولكن يريد النتوج ههنا والحمل مصدر حملت المرأة
حبله فهي حمل ٢١ قوله نهى النبي الخ قلت غريب بهذا اللفظ وروى عبد الرزاق في مصنفه عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن
المضامين والملاقي وحمل الحبله قال والمضامين ما في اصحاب الابل والملاقي ما في بطونها وحمل الحبله ولد ولد هذه الناقة انتهى ٢٢ قوله وحمل الخ الحبله وهو
الحمل وهو مصدر وسمي بالجنين كما سمي بالحمل وهو مصدر وانما دخلت عليه التاء للاشعار بكونه مضافا الى بيعه ما يملك الجنين ان كانت ٢٣ قوله ولان فيه غفران
ما طوى عنك وذكر في البسوط الغرر ما يكون مستورا لما قبله وذكر في المغرب نهى عن بيع الغرر وهو الخطر الذي لا يدري ان يكون ام لا ٢٤ قوله ولا اللبن بالرف والمجرى فذات
المضات وهو البيع وكذا في الصوف ١٨ نهايه ٥- قوله للغرر وقد نهى عنه فحساه انتفاخ اي فعلل الضرر ينتفع فيظن لبنا وهو الغرر ١٩ قوله ولا ينازع الخ
فان المشتري يستقصى في الحلب والبائع يطالبه بان يترك داعية اللبن ٢٠ قوله وربما يزداد اي ساعة فساعة والبيع لم يتناول الزيادة لعدم ما عنده فيختلط المبيع
بغيره واختلط المبيع بالميسر ببيع من ملك البائع على وجه يعتد بتميزه بمطل المبيع ٢١ ع -

١٨- قوله لانه من اوصاف الحيوان جعل الصوف وصفا لا يبيع لحيوان ظاهرا كان تباعا لم يجر حمله مقصودا بايراد العقد عليه ١٩ قوله لانها تزيد الخ جواب عما يقال
القوائم متصلة بالشجر وجاز بيعها وحاصل الجواب انها تزيد من اطلاقها فلا يلزم الاطلاق حتى لو ربطت خيطا في اعلا وتركت اياها يبق الخيط اسفل مما في رأسها الا ان ملك المشتري ودفع من
الزيادة وقع في ملكه المصوف فان نموه من اسفله فاذا خضب الصوف على ظهر النشاة ثم ترك حتى نما فاختصوب بقي على رأسه لاني اصله ٢٠ قوله بخلاف القصيل الجواب
عما يقال القصيل كالصوف وجاز بيعه فاجاب بان بيع القصيل يجوز لا يبيح قلده وان امكن وقوع التنازع فيه من حيث القطع لا يمكن وقوعه من حيث القطع فيقطع والقطع في الصوف
متعين متعارفين الناس والقطع فيه وهو متفرق ليس بمعهود بين الناس فيقع التنازع في موضع القطع فلا يجوز له ان يبيع موضع القطع ٢١ قوله نهى عن بيع الخ قلت روى مسند او
مرسل روى الطبراني في معجمه عن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يباع ثمرة حتى تقطع ولا يباع صوف على ظهره ولا لبن في ضرع انتهى روى ابن ابي شيبة في مصنفه بسند
عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن بيع الخ في ضرع او سم في لبن انتهى ٢٢ قوله في هذا الصوف احتراز عن الصوف المجذوز فانه يجوز بيعه على جميع
الروايات ٢٣ قوله حيث جوز بيعه لانه مال متقوم منتفع بمقدور التسليم بخلاف اطراف الحيوان لانه لا ينتفع به الا بعد الذبح فصار ما بينه متعلقه بفعل شرعي فلم يجره قبل
٢٤ قوله ذكر القطع اي ذكرا موضع القطع من الثوب اولم يذكره ٢٥ قوله القوائم فانها ميسر مال متقوم ومن وجب ٢٦

الدراية في تخريج احاديث الهداية

قوله وقد سمع ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الصوف على ظهر الغنم وعن لبن في ضرع وسمن في لبن اورد في اللرايسل من طريق ابن المبارك من عمر
ابن فروخ عن مكرمته والداقطنى من طريق وكيع عن عمرو بن فروخ عن حبيب بن الزبير عن مكرمته ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان يباع لبن في ضرع او سمن في لبن
وهذا امر سهل وقد وصله حفص بن عمر عن عمر بن فروخ اخرجه الطبراني بذكره ابن عباس فيه وناهذا ولا يباع صوف على ظهره وان لاتباع ثمرة حتى تقطع وعمر
ابن فروخ فيه مقال وقد رواه الطبراني بن معوية عن ابي اسحق عن مكرمته عن ابن عباس قوله اخرجه الجودا وداخرجه الشافعي من وجه اخر عن ابن عباس
موقوفاه هو الراجم حديث نهى عن بيع المزاينة والمحاكمة متفق عليه من حديث جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله
تفسيرهما ولسلم عن ابي هريرة بغير تفسير وللبخاري عن ابن عباس بغير تفسير ومن انس بزيادة المخابرة ولللمسة والنا برة حديث نهى عن الزاينة وراخص في الرايا
دهوان تبا ع بهر صاهما انما دون خمسة اوسق قلت هما حديثان فالمراد بزيادة تقدم قبله والعرايا في المتفق عن ابي هريرة وفيه تفسيرها ووقع عند مسلم من حديث
سهل بن ابي حنيفة نهى عن بيع الثمر وقال ذاك الرايا وتلك المزاينة لا اتمدح في بيع النخلة والخلتين ياخذها اهل البيت بحرصها كالا وفي الصحيحين من حديث ابن
عمر بن زيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع العرايا ان تباع بخبرها ١٣ - ١٤ -

مجازاً لا تملكه فيكون براءً مبتدأ قال ولا يجوز البيع بالقاء الحجر والملاسة والمناذرة وهذه بيوع كانت
 في الجاهلية وهوان يتراوض الرجلان على سلعة أي يتساويمان فاذا ألسها المشتري أو يئذها إليه البائع ووضع
 المشتري عليها حصاة لزم البيع فالاول بيع الملاسة والثاني بيع المناذرة والثالث القاء الحجر وقد نهى النبي عليه
 السلام عن بيع الملاسة والمناذرة ولان فيه تعليقاً بالخطر قال ولا يجوز بيع ثوب من ثوبين لجهالة المبيع ولو قال
 على أنه بالخيار في أن يأخذ أيهما شاء جاز البيع استحساناً وقد ذكرناه بفروعه قال ولا يجوز بيع المرعى ولا أجزائها
 والمراد الكلام أما البيع فلا نه ورد على ما لا يملكه لأشراك الناس فيه بالحديث وأما الإجارة فلا نه عقدت على
 استهلاك عين مباح ولو عقدت على استهلاك عين مملوك بأن استأجر بقرة لشرب لبنها لا يجوز فهذا أولى قال
 ولا يجوز بيع النخل وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد بن مجاز إذا كان محزوناً أو هو قول الشافعي لأنه حيوان
 منتفع به حقيقة وشرعاً فيجوز بيعه وإن كان لا يؤكل كالبلغل والحمار ولهما أنه من الهوام فلا يجوز بيعه كالزنابير و

أه قوله لا تملكه أي لا يملكه المالك

لم يصر ملكاً للموئيد له مادام متصلاً بملك الواهب فما يعطيه الواهب من التمر المجزؤ لا يكون عوضاً له بمره مبتدأة وسمى بيعاً مجازاً لأنه في الصورة عوض يعطيه للقرض من خلف الوعد
 وانفق ذلك كان فيما دون خمسة أو سق فظن المراد أن الرخصة مقصورة على هذا فنقل كما وقع عنده وفيه بحث من وجهين الاول انه جاء في حديث زيد بن ثابت ان رسول الله
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم نهى عن بيع التمر بالتمر وخص في العرايا فبقا يد على ان المراد بالعرايا بيع تمر بتمر والثاني انه جاء في حديث جابر بن عبد الله ان رسول الله
 الاستثناء على الحقيقة والاستثناء من البيع حقيقة بيع لوجوب دخوله في المشتق من الجواب عن الاول ان القرآن في النظم لا يوجب القرآن في الحكم عن الثاني انه على ذلك التقدير
 يتأني قوله عليه السلام الشهر التمر بالتمر مثل بثل والشهور قاض عليه ١٢ عنائه
 أه قوله وبه يبيع كان في الجاهلية اخرج البخاري وسلم عن أبي سعيد الخدري ان رسول
 الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم نهى عن بيعتين وبيعتين نهى عن الملاسة والمناذرة في البيع والملاسة لمس الرجل ثوب الاخر ببيده بالليل او بالنهار ولا يقبله الا بذلك والمناذرة ان
 يئذ الرجل الى الرجل ثوباً ويئذ الاخر اليه ثوباً ويكون ذلك بيعاً من غير تراص واخرها ايضا من حديث أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم نهى عن الملاسة
 فان يمس كل واحد منهما ثوباً صاحبه بغير تامل والمناذرة ان يئذ كل واحد منهما ثوباً الى الاخر وان لم ينظر احدهما الى ثوب صاحبه واخرها البخاري من حديث انس ان النبي صلى الله
 عليه وسلم نهى عن الملاسة والمناذرة وقد تقدم قريباً ١٢ تخرج زيمي
 أه قوله فاذا السها انما احب المشتري الزام المبيع لمسا ببيده او وضع الحجر فيكون مشترى بالهراضي مالها اذ لم يرض وان احب مالها الزام المبيع يئذ المير فيلزم البيع وليس
 له الرد بعد ذلك ١٢ كفاية

ه قوله وقد نهى النبي الخ قال الاكل وعبرة الكتاب تشير الى ان النهي عن بيع الملاسة والمناذرة وبيع القاء الحجر ملحق به لانه في معناها قلت قد جاء في حديث اخرجه مسلم و
 الاربعة عن أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن بيع الغرور وبيع الحصاة وما وقعت الاكل على هذا الحديث ١٢ يعني
 والتحكيم لا يتخلل له الا انما معنى القمار لا بمنزلة ان يقول البائع للمشتري أي ثوب القيت عليه الحجر فقد بيته أي ثوب لمسته بيدك فقد بيته وأي ثوب نبذته الى فقد اشترته ١٢ عنائه
 أه قوله لجهالة المبيع جهالة
 أه قوله لا يجوز بيع الارض وبيع الارض بالمرعى الكلام اطلاقاً لا اسم المحل على الحال وانما المصنف المرعى بالكلام لان لفظ المرعى يقع على موضع الرعى وهو الارض ولو لم يفسر
 ذلك لتوهم ان بيع الارض واجازتها لا يجوز وهو غير صحيح لان بيع الارض واجازتها صحيح سواء كان فيه الكلام او لم يكن ١٢ يعني
 أه قوله بالمحدث وهو قوله عليه السلام الناس شركاء في الثلث
 الماء والكلام والنار والمراد بالماء الذي في الانهار والابار اذا اخذته وحبله في وعاء فقد احرزه فجاز بيعه وبالكلام ما نبت في ارض غير مملوكة وما نبت في ارض مملوكة بغير اذن رب الارض لان
 رب الارض لا يكون محرراً له يكون في ارضه واذا ائتمته صاحب الارض بالسقي والتشربة في ارضه اختلفت الروايات فيه فانه ذكر في الذخيرة والمحيط ولو باع حشيشاً في ارضه ان كان صاحب
 الارض هو الذي ائتمته ان نبت ان سقاها لا محل للحشيش فثبت بحلفه جواز لانه لا اثر له ان نبت لا حدان ياخذ به بغير اذن وان نبت بنفسه لا يجوز لانه ليس بمملوك بل هو مباح الاصل الا ترى ان لكل
 احد ان ياخذ وفي القدر ولا يجوز بيع الكلام في ارضه ولو ساق الماء الى ارضه ولحقته مؤنثة حتى خرج الكلام لم يجر بيعه لان الشركة في الكلام ثابتة بالنص وانما ينقطع الشركة بالحيارة وسوق الماء
 الى ارضه ليس بحيارة للكلام فبقى الكلام على الشركة فلا يجوز وذكر العلواني عن محمد بن الكلام ليس له ساق وما قام على الساق فليس بكلام وكان الفضلي يقول هو كلام ومعنى اثبات الشركة في النار الانتفاع
 بفضولها والاصطحابا وتنجيف الثياب بها اذا اراد ان ياخذ البحر فليس له ذلك الا باذن صاحبه ١٢ اك
 أه قوله على استهلاك عين مباح الخ والمستحق بالاجارة المتنافع دون الاعيان الا اذا كانت الاعيان آلة لا قامة العمل المستحق بالاجارة كما يصيغ في
 استيجار الصباغ واللبن في استيجار النظر حيث يجوز كونه آلة للنضاب والنظرة ١٢ اك

الدراية في تخريج احاديث الهداية

حديث شح عن بيع الملاسة والمناذرة فقد تمثيل عن ابن عباس وفي الباب عن أبي سعيد متفق عليه في اشياء حديث وعن أبي هريرة كذلك وفيه تفسيرها
 قوله ولا يجوز بيع المرعى ولا اجازتها والمراد بالمرعى الارض وما وقع الاكل على هذا الحديث ويشير الى حديث الناس شركاء في ثلاث وسياق ان شاء الله تعالى
 في اجزاء المواث - حديث شح عن بيع العبد الا بغير اذن صاحبه والابن ابى شيبة والدارقطني من حديث أبي سعيد باسناد ضعيف في اشياء
 حديث فيه النهي عن بيع ما في العروق وغير ذلك ولفظ اسحق وعن بيع العبد وهو الآتي ١٢ :-

الانتفاع بها يخرج منه لا بعينه فلا يكون منتفعاً به قبل الخروج حتى لو باع كوارثه فيها غسل بها فيها من النخل يجوز
تبعاله كذا ذكره الكرخي ولا يجوز بيع دود القز عند أبي حنيفة لأنه من الهواؤه وعند أبي يوسف يجوز إذا ظهر فيه القز تبعاً
له وعند محمد يجوز كيف ما كان لكونه منتفعاً به ولا يجوز بيع بيضه عند أبي حنيفة وعندهما يجوز لكان الضرورة و
قيل أبو يوسف مع أبي حنيفة كما في دود القز والحمام إذا علم عددها وإمكان تسليمها لجاز بيعها لأنه مال مقدّر والتسليم
ولا يجوز بيع الأبقان انتهى التبي عليه السلام عنه ولأنه لا يقدر على تسليمه إلا أن يبيعه من رجل ربحه عنه لأن المنهي
بيع أبقان مطلق وهو أن يكون أبقان في حق المتعاقدين وهذا غيب أبقان في حق المشتري ولأنه إذا كان عند المشتري انتهى العجز
عن التسليم وهو البائع ثم لا يصير قابضاً بمجرد العقد إذا كان في يده وكان إلهماً عند أخذه لأنه أمانة عند قبض
الأمانة لا ينوب عن قبض البيع ولو كان لم يشهد يجب أن يصير قابضاً لأنه قبض غصب ولو قال هو عند فلان قبضه مني
فباعه لا يجوز لأنه أبقان في حق المتعاقدين ولأنه لا يقدر على تسليمه ولو باع الأبقان ثم عاد من الأبقان لا يتم ذلك العقد
لأنه وقع باطلاً لا تعد أم الحليّة كبيع الطير في الهواؤه وعن أبي حنيفة أنه يتم العقد إذا لم يفسخ لأن العقد العقد بقيام
المالية والبائع قد ارتفع وهو العجز عن التسليم كما إذا أبق بعد البيع وهكذا يرد عن محمد قال ولا بيع لبن امرأة
في قدح وقال الشافعي يجوز بيعه لأنه مشروب طاهر ولأنه جزء الأدمي وهو بجميع أجزائه مكرّم مضمون عن الابتذال
بالبائع ولا فرق في ظاهر الرواية بين لبن الحرة والأمة وعن أبي يوسف أنه يجوز بيع لبن الأمة لأنه يجوز أيراد العقد على

١- قوله والانتفاع الخ جواب عن قوله حيوان منتفع به على سبيل المنع ١٢ مل
٢- قوله لا يبيعه أحد من الهواؤه الخ فانها إذا كان لا ينتفع بها في الحال ولكن ينتفع بها في المال باعها فنجوز البيع ١٢ مل
٣- قوله كوارثه الخ بالضم والتشديد عن الغزالي وبالكسر
والتحقيق عن الأزهري وقيد بفتح الكاف معسل النخل إذا سوس من طين ١٢ مل
٤- قوله كذا ذكره الكرخي وذكر في موضع آخر أن هذا قول القدرى وقال الكرخي أنما يدل على الشيء تبعاً إذا كان من حقوقه كالشرب وهذا
ليس من حقوقه ١٢ مل
٥- قوله يجوز كيف ما كان وعليه الفتوى اعتباراً بالعادة ففي دود القز من القز منتفع به في المستقبل فكان بمنزلة الهواؤه بخلاف النخل ١٢ مل
٦- قوله ولا يجوز الخ
لأنه في بيع النخل من أن مالا ينتفع بعينه بل بما يحدث منه وهو معدوم في الحال ١٢ مل
٧- قوله والحمام إذا علم أنه وكان موضع ذكره عند قوله ولا يبيع الطير في الهواؤه وأنما ذكر
بهنا اتباعاً لما ذكره الصدوق في شرح الجامع الصغير لأنه وضعه ثم كذلك ١٢ مل
٨- قوله انتهى النبي عليه السلام الخ قلت رواه ابن ماجه في سننه عن أبي سعيد الخدري أن
النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن شراء ما في بطن الأنعام حتى تفض ومن بيع ما في بطنها من ثمرها العبد وما في بطنها من ثمرها العبد حتى تقسم ومن فخر العتقات حتى تقبض ومن مزه القاضيات ١٢ مل
٩- قوله لأنه أمانة الخ ولأنه
لو ملك قبل الوصول إلى يد المولى فملك الأمانة ١٢ مل
١٠- قوله لا ينوب الخ فان قبض الأمانة أدنى لأن غير مضمون فلا ينوب عن قبض البيع وهو أقوى لأن مضمون لازم ١٢ مل
١١- قوله يجب أن يصير قابضاً وهو قول أبي حنيفة ومحمد وذكر الأمام الترمذي أنه لا يصير قابضاً عند أبي يوسف وقول المصنف يجب أن يصير قابضاً كانه إشارة إلى أن يلزم
أبو يوسف القول بكونه قابضاً نظراً إلى القاعدة ولو قبضه لنفسه لا يرد يصير قابضاً بحقيق الشراء بالاتفاق ١٢ مل
١٢- قوله لأنه قبض غصب وهو قبض ضمان فينبغي عن قبض البائع
هو أيضاً قبض ضمان الأثرى أن القبض على سوم الشراء مضمون بالقيمة ١٢ مل
١٣- قوله لا يتم الخ لأن شرط جواز العقد هو القدرة على التسليم كان فاسد وقت البيع فلا يجوز وإن وجد
بعده ١٢ مل

١٤- قوله لا نكح الحرة لأن المالية في الأبقان تأوّه فهو كالمعدوم حقيقة في المنع من البيع فان قيل فلم جاز اعتاد قلنا الاعتاق إبطال الملك فلا نسلم تأوّه بالباقي وأما البيع
فأشياء الملك للمشتري والتوى يتأخر فلا يثبت ١٢ مل
١٥- قوله كبيع أي باع الطير في الهواؤه ثم أخذه وسلم في المجلس ١٢ مل
١٦- قوله ثم العقد فإيهما انتفع من البائع والمشتري
يجوز على التسليم والتسليم لا يحتاج إلى بيع جديد إذا كان المشتري رفع الأمر إلى القاضي وطلب التسليم وظهر عجزه وفسخ القاضي العقد ثم ظهر العجز عن التسليم ١٢ مل
١٧- قوله والمال قد ارتفع فإذا اتفاه ما كان لم يكن كالأبقان يبيع المهرول ثم يفتكه قبل الخصومة ١٢ مل
١٨- قوله في قدح إنما قال في قدح لأنه لو لم يذكر القدر لتوهم أنه يجوز
بيعه إذا كان في القدر وأنما لا يجوز بسبب كونه في الشدي كما هو الحكم في البان سائر الحيوانات إذا باعه وهو في الضرع لا يجوز وإذا كان في القدر أو في غيره من الأنا لا يجوز ١٢ مل
١٩- قوله طاهر ذكر الطهارة بعد كونه مشروباً احترازاً عن الخمر وما لا يتقوم في نفسه مع كونه طاهر كالحبات المخطئة لعدم الانتفاع فانه لا يجوز بيعها لفوات وصفت الطهارة في الخمر وفوات وصفت
التقوم في حبات المخطئة ١٢ مل
٢٠- قوله أنه جزء الأدمي فلا يكون مالا لأن المال هو غير الأدمي خلق لمصلحة الأدمي مما يجري فيه الشئ والمفسدة ومحل البيع هو المال حتى لا ينتفع في غيره
أصلاً وأما دلالة أن اللبن جزء الأدمي فهو أن الشرع أثبت حرمة الرضاع لمعنى البعضية فان قيل أجزاء الأدمي مضمونة بالاتفاق فوجب أن يكون اللبن كذلك قلنا أجزاء الأدمي لا تضمن بالاتفاق
بل بعض ما تنقسم من الأصل الأثرى أن الجرح إذا اتصل به البرد يقطر الضمان وكذلك السن إذا ابتنت وأما صلب اللبن في عين ردة فعند بعض أصحابنا لا يجوز وقيل يجوز إذا علم أن زبول
بدلاً يدل على أن مال متقوم ١٢ مل

نفسها فكان على جزئها قلنا الرق قد حل نفسها فاما اللين فلا رقي فيه لانه يختص به حل يتحقق فيه القوة التي هي
ضدية وهو الحي والحيوة في اللين قال ولا يجوز بيع شعر الخنزير لانه نجس العين فلا يجوز بيعه أهانة له ويجوز
الانتفاع به للخنزير للضرورة فان ذلك العمل لا يتأتى بدنه ويوجد مباح الاصل فلا ضرورة الى البيع ولو وقع في الماء
القليل افسد عند ابي يوسف وعند محمد لا يفسد لان اطلاق الانتفاع به دليل طهارته ولا يثبت يوسف ان الاطلاق
للضرورة فلا تظهر الا في حالة الاستعمال وحالة الوقوع تغايرها ولا يجوز بيع شعور الانسان ولا الانتفاع به لان الأدمى
مكروه لا يمتثل فلا يجوز ان يكون شيء من اجزائه مهاناً ممتدلاً وقد قال عليه السلام لعن الله الواصلة والمستوصلة
الحديث وانما يرخص فيها يتخذ من الوبر فيزيد في قرون النساء وذواتهن قال ولا يبيع جلود الميتة قبل ان تدبغ
لانه غير منتفع به قال عليه السلام لا تنتفعوا من الميتة باهاب وهو اسم لغير المدبوغ على ما مر في كتاب الصلوة
ولا بأس ببيعها والانتفاع بها بعد الدباغ لانها طهرت بالدباغ وقد ذكرناه في كتاب الصلوة ولا بأس ببيع عظام الميتة
وعصها وصورها وقرنها وشعرها ووبرها والانتفاع بذلك كله لانها طاهرة لا يحلها البوت لعدم الحيوة وقد ذكرناه
من قبل والقليل كالخنزير نجس العين عند محمد وعندهما بمنزلة السباع حتى يباع عظمه وينتفع به قال واذا كان
السفل لرجل وعلوه الاخر فسقطا او سقطا العلو وحده فباع صاحب العلو لونه لم يجز لان حق التعلل ليس بمال لان
ما يمكن احرازه والمال هو المحل للبيع بخلاف الشرب حيث يجوز بيعه تبعاً للأرض باتفاق الروايات ومفرداً في

١٠ قوله الرق اله والجواب عن قوله مشروب طاهر ان المراد بكونه مشروباً مطلقاً او في حال الضرورة والاول ممنوع لانه اذا استغنى عنه حرم شربه
والثاني مسلم لانه غذاء عند الضرورة وليست بمال فلا يجوز بيعه ١١ معنى قوله اله انزل فان قلت لم جعل البيع في لبن الأدمى دليل الأمانة وبهنا دليل الاعزاز قلت الاعزاز والامانة
يتفاوتان بتفاوت محليهما كالاحراق اله في الأدمى اعزاز في الخطب ١٢ انما به قوله للخنزير بفتح الخاء المعجمة والراء المهملة وآخره زاء معجمة مصدر خزن الخفت وغيره وهو العمل للخنزير
بمنزلة النخيلة للحيوان ١٣ قوله للضرورة فان الاسكفة يحتاجون في خزن النعال والاختلاف اليه ١٤ قوله ويوجد مباح الجواب عما يقال اذا كان يجوز الانتفاع
به ينبغي ان يجوز بيعه وتقرير الجواب ان شعر الخنزير لا يوجد مباح الاصل فلا ضرورة الى بيعه وعلى هذا قيل اذا كان لا يوجد الا بالبيع جاز بيعه لكن الثمن لا يطيب للبائع ١٥
قوله فلا ضرورة قال الفقير بالليل ان كانت الاسكفة لا يجدون شعر الخنزير الا بالشراء ينبغي ان يجوز لهم الشراء للضرورة ولا بأس لهم ان يصلوا معه وان كان اكثر من قدر الدرهم
١٦ انما به قوله دليل طهارته والصحيح قول ابي يوسف لان لو كان طاهر لمباح الانتفاع به يبيع ببيع قياسي عام ما هذا شأنه ومن بعض السلف انه كان لا يلبس كعباً او خفاً مخروصاً بشعر
الخنزير ١٧ قوله ولا يبيع يوسف اله كان المصنف اختار قول ابي يوسف حيث اخبره وقيل هذا اذا كان منتقواً واما المخرور فظاهر كذا في التمر تاشي وقاضي طان ١٨ انما به
قوله ولا الانتفاع اله روى عن محمد انه يجوز الانتفاع بشعر الأدمى استدلالاً بما روى ان النبي عليه السلام طلق رأسه قسم شعره بين اصحابه وكانوا يتبركون به ولو كان نجساً لمسا
فعل فانه لا يترك بالنجس الا ترى ان ابا طهيرة رضي الله عنه حين شرب دمه على قصده التبرك به ان يعود الى مثله في المستقبل ١٩ قوله لمن الشدة اله اخبره الشيخان عن ابن عمر كذا قال
الزهري واخوه والواشنة
والستوشمة فالواشنة التي تجعل الخيلان في وجه المرأة كحل او مدار والمستوشمة المول بها ذلك وانما تستحق اللعن بالانتفاع بما لا يجوز به الانتفاع والواصلة التي تصل شعر امرأة بشعر امرأة
اخرى والمستوصلة هي الأمرة بذلك وقيل هي التي يفعل بها ذلك وقال الزيلعي ان الاستدلال بهذا الحديث على منع بيع شعور الانسان والانتفاع به بكلامه غير واضح فيه انه واضح لان
استحقاق اللعن في الوصل يدل على عدم جواز الانتفاع به وعدم جواز انتفاع به يدل على عدم جواز البيع كذا قال العيني ٢٠ قوله في قرون الا في اصول الشعر
لكن في وفي الذواشب للتطويل ٢١ قوله لا غير منتفع به فان قيل نجاستها مجاورة باتصال الدسومات ومثله يجوز بيعه كالشوب النجس اجيب بانها خلقية فلم يزل بالدباغ فهي
كعين الجمل بخلاف نجاسة الشوب ٢٢ ع -
٢٣ قوله بمنزلة السباع لانه منتفع به حقيقة فكان منتفعاً بشعره اعتباراً برأسه السباع ٢٤ قوله حتى يباع اله قالوا هذا اذا لم يكن على عظم الفيل واشتباهاه وسومته
واذا كانت فهو نجس لا يجوز بيعه ٢٥ انما به قوله ليس بمال لان حق التعلل يتعلق بالهواء والهواء ليس بمال لان المال ما يمكن قبضه واحرازه وانما يجوز البيع قبل الاهتدام باعتبار البناء
القائم ولم يثبت ٢٦ معنى قوله تبعاً لا مقصوداً وهو اختيار شارح بخارا للجمالة ٢٧ ك

رواية وهو اختيار مشايخنا بل قد روي عنه خط من الباء ولهذا يضمن بالامثلة وله قسط من الثمن على ما ذكره في كتاب
 الشرب قال وببيع الطريق وهبته جائز وبيع مسيل الباء وهبته باطل والمسألة تحتل وجهين ببيع رقبته الطريق
 وآسيل وبيع حق المرور والتسييل فان كان الاول فوجه الفرق بين المسألتين ان الطريق معلوم لان له طولاً و
 عرضاً معلوماً واما المسيل فمجهول لانه لا يدري قدر ما يشغله من الباء وان كان الثاني ففي بيع حق المرور وايتان
 ووجه الفرق على احدهما بينه وبين حق التسييل ان حق المرور معلو لعلقه بمحل معلوم وهو الطريق اما المسيل
 على السطح فهو نظير حق التعلّي وعلى الارض مجهول لجهالة محله ووجه الفرق بين حق المرور وحق التعلّي على احوك
 الزاويتين ان حق التعلّي يتعلق بعين لا تبقى وهو البناء فاشبه المنفعة اما حق المرور فيتعلق بعين تبقى وهو الارض فاشبه
 الاعيان قال ومن باع جارية فاذا هو غلام فلا بيع بينهما بخلاف ما اذا باع كبتاً فاذا هو نجيّة حيث ينقذ الباع
 ويتخير والفرق يبتنى على الاصل الذي ذكرناه في النكاح لمحدد وهو ان الاشارة مع التسمية اذا اجتمعت ففي مختلفي
 الجنس يتعلق العقد بالمسمى ويبطل لان عدمه وفي متحدى الجنس يتعلق بالشار اليه وينقذ لوجوده ويتخير لفوت
 الوصف كمن اشترى عبداً على انه خباز فاذا هو كاتب وفي مسألتنا الذكر والانثى من بنى آدم جنسان للتفاوت
 في الاغراض وفي الحيوانات جنس واحد للتقارب فيها وهو المعتبر في هذا دون الاصل كالخيل والدّيس جنسان
 والودادى والزندى يخفى على ما قالوا جنسان مع اتحاد اصلهما قال ومن اشترى جارية بالف درهم حالة او سيئة

له قوله لا حظ من الماء والماء عين مال فكان كبيع العين او بيع يتعلق بالعين فيجوز
 بخلاف التعلّي على ما ذكرنا فان قيل لو كان بيع الشرب بمنزلة بيع العين وسهل الماء ينبغي ان لا يجوز اذا كان الماء معدوماً في الارض قلنا يجوز للضرورة بفرضية وجوده كمال السلم والاستصناع
 ١٢ نهاية قوله يضمن بالاتلاف بان سقى رجل ارضا نفسه لشرب غيره يضمن ١٢ كافي ٣ قوله قسط من الثمن حتى اذا ادعى رجل شراء ارض بشرها بالعب فشهد
 شاهد بذلك سكنت الاخر من الشرب بطلت شهادته لاختلافها في ثمن الارض لان الذي زاد الشرب نقص عن ثمن الارض لان بعض الثمن يقابل الشرب فصار كاختلافها في مقدار
 ثمن الارض ١٢ كافي ٣ قوله قسط بالكر حصه ونصيب ياره از جيزه ١٢ م ٤ قوله ما ذكره قال ان الزاري اى من المبسوط قلنت هذا على النسخة التي فيها على ما ذكره
 وفي بعض النسخ تذكره بصيغة الجمع فيكون المراد من قوله في كتاب الشرب مسائل الشرب التي ذكرها في كرى الانهار من احياء الموات ١٢ م ٥ قوله لان طولاً وعرضاً فان
 عرض مقدار باب الدار وطوله الى السكة النافذة غالباً فيجوز البيع وهذا اذا بينها واذا لم يبينها جاز ايضا لا يقدر بعرض باب الدار العظمى كذا في النهاية ١٢ م ٦ قوله واما المسيل اى
 رقبه المسيل من حيث هو مسيل وهذا القيد لا يخرج بيع رقبته من حيث انه نهرة فانه ارض مملوكة جاز بيعها ذكره شمس الأئمة المرحوم ١٢ م ٧ قوله لا يدري هذا اذا لم يبين الطول والعرض
 فلا يجوز للجهالة واذا علم حدوده وموضع فجاز ١٢ م ٨ قوله روايتان جاز في رواية ابن سماعه وفي رواية الزيات لا يجوز ومحمّد الفقيه ابو الليث يادى من الحقوق وبيع الحقوق
 بالانفراد لا يجوز ١٢ م ٩ قوله فهو نظير الاى هو غير جائز لمعينين احدهما ان يتعلق بالهوا وليس بمال فكان بمنزلة حق التعلّي والثاني للجهالة لان التسييل مجهول مختلف لغيره كذا في ١٢
 ك ١٠ قوله ووجه الفرق ان لما كان رواية ابن سماعه في جواز بيع حق المرور تلجى الى الفرق بينه وبين حق التعلّي بين الفرق بينهما بقوله ووجه الفرق ١٢ م ١١ قوله يتعلق
 بغيره من ان محل البيع اما الاعيان التي هي اموال او حق يتعلق بها وفيه نظر لان السكنى من الدار متعلق يتعلق بعين يبقى وهو مال ولا يجوز بيعه ١٢ م ١٢ قوله فلا يبيح اى فلا يجوز
 البيع وانما ذكر هذه العبارة لانه عبارة محدّدة لا يبيح وعند زفره يجوز البيع ١٢ م ١٣ قوله بينهما قليل باطل لان بيع المعدم وقيل فاسد لان باع المسمى وشار الى غيره ١٢ م ١٤
 ١٤ قوله على الاصل الذى اى الاصل الذي ذكرناه وهو يتحقق على كل ذكرنا ذلك المتفق عليه في وجه قول محمد في مسألة ما اذا تزوجها على دن من الخل فاذا هو غمر فلا تغايرهم على ذلك الاصل لم
 يقع الخلاف بهما في مسألة من باع جارية ١٢ م ١٥ قوله يتعلق الا لان التسمية ابلغ في التعريف من الاشارة لان الاشارة لتعريف الذات فان اذا قال هذا صارت
 الذات معينة والتسمية لا علام الماهية وانما مراد على اصل الذات فكان ابلغ في التعريف ونحن نحتاج في مقام التعريف الى ما هو ابلغ تعريفاً فذلك علقنا الحكم بالمسمى دون المشار
 اليه واما اذا كان المشار اليه من جنس المسمى كانت العبارة للاشارة لان ما سمي وجد في المشار اليه فصارت التسمية مقضياً بالمشار اليه ١٢ م ١٦ قوله للتفاوت الا لان المطلوب
 من العبد الاستخدام خارج البيت كالتجارة والزراعة وغيرهما ومن الامم الاستخدام داخل الدار كالطبخ والكس والاسطرار والاستيلاء الذين لم يصلح لها العظام بالكيفية فكان التفاوت بينهما
 فاحشاً ١٢ م ١٧ قوله للتقارب الا لكسب والنجبة جنس واحد لان الفرض الكل من الحيوان الاكل والكوب والحمل والذكر والانثى في ذلك سواء ١٢ م ١٨ قوله وهو المعتبر
 اى المعتبر في انهما جنسان مختلفان او متحدان تفاوتت الاغراض وتفاوتت اهل المادة واذا عرفت هذا فاذا وقعت الاشارة الى مبيع ذكر تسمية فان كان ذلك مما يكون الذكر والانثى
 فيه جنسين كمنى آدم فالعقد يتعلق بالمسمى ويبطل بانعدامه فاذا قال بعتك هذه الجارية فاذا هو غلام بطل البيع لفوات التسمية التي هي ابلغ في التعريف من الاشارة وان كان مما يكونان
 جنساً واحداً فالعقد يتعلق بالمشار اليه وينقذ لوجوده لان العبارة اذا ذاك للاشارة لا للتسمية لان ما سمي وجد في المشار اليه فصارت التسمية مقضياً بالمشار اليه فاذا باع كبتاً فاذا هو نجيّة
 انعقد البيع كذا في تغير لفوات الوصف المرحوم ١٢ م ١٩ قوله والودادى بفتح الواو وكسر الهمزة والذال المعجمة ثوب منسوب الى ودار قرية بمرقده ١٢ م ٢٠ قوله
 والزندى بفتح ثوب منسوب الى زند على خلاف القياس قرية ببجارا ١٢ م ٢١

قوله اد بالعرض يعني اشترى بالعت ثم باعها قبل نقد الثمن بالعرض وقيمة العرض اقل من الالف فانه يجوز ولو باعها بدرهم ثم اشترى بالدينار وقيمة الدينار اقل من الثمن الاول لا يجوز استحسانا خلافا لفرقان الربوا الفضل لا يتحقق بين الدينار والدراهم ووجه الاستحسان انها من حيث الثمنية كالشي الواحد فيثبت شبهة الربح ١٢
قوله تلك المرأة التي قلت اخبرني عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا معمر والثوري عن ابى اسحق السبيعي عن امرأته انها دخلت على عائشة في نسوة فسايتها امرأة فقالت يا ابا المنين كانت لي جارية فبعتها من زيد ابن ارقم ثمان مائة ثم ابتعتها منه بستائة ففقدته ستمائة وكتب عليه ثمان مائة فقالت عائشة بئس ما اشتريت ما اشترى اخبرني زيد بن ارقم انه قد ابطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا ان يتوب فقالت المرأة لعائشة ارايت ان اخذت رأس مالي ورددت عليه الفضل فقالت فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف واخبره الدارقطني والمبيد في سنينهما عن يونس بن ابى اسحق الهمداني عن العالية قالت كنت قاعدة عن عائشة فاستبها ام حبيبة فقالت اني بعيت زيد بن ارقم جارية الى عطائه فذكر نحوه قال الدارقطني ام حبيبة والعالية مجبولتان لا تتجسسا انتهى وام حبيبة بضم الميم وكسر الحاء كذا ذكره الدارقطني في الموطع والخلف وقال انها امرأة تردى عن عائشة روى حديثها ابو اسحق السبيعي عن امرأته العالية ورواه ايضا يونس بن ابى اسحق عن امه العالية بنت النقع عن ام حبيبة عن عائشة واخبره احمد في مسنده حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن ابى اسحق عن امرأته انها دخلت على عائشة بي وام ولد زيد بن ارقم فقالت ام ولد زيد لعائشة اني بعيت من زيد غلاما ثمان مائة درهم نسيته واشتريته بستائة نقدا فقالت عائشة ابغني زيدا انك قد ابطلت جهادك مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم الا ان تتوب بئس ما اشتريت وبئس ما شريت قال في التقيج هذا اسناد جيد وان كان الشافعي قال لا يثبت خلع عن عائشة وكذلك الدارقطني قال في العالية مجبولة لا يستجيبها وفيه نظر فقد خالفه غيره ولولا ان عندهم اللومين علما من رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ان با محرم لم يستخبر ان تقول مثل هذا الكلام بالا اجتهد انتهى وقال ابن الجوزي قالوا العالية امرأة مجبولة لا يقبل خبرها فقلنا بل هي امرأة معروفة جليلة القدر ذكرها ابن سعد في الطبقات فقال العالية بنت النقع امرأة ابى اسحق سمعت من عائشة انتهى كلامه ١٣ يخرج زيلعي .
قوله تلك المرأة التي ان امرأة دخلت على عائشة وقالت اني اشتريت من زيد بن ارقم جارية الى العطاء ثمان مائة درهم ثم بعتهما منه بستائة فقالت عائشة رضى الله عنها بئس ما شريت الا فانا لم زيد بن ارقم معتذرا فقلت قوله تعالى فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف فبذل الوعيد الشديد دليل على فساد هذا العقد والحاق بهذا الوعيد لهذا الصنع لا يبتدى اليه العقل اذ شئ من المعاصي ودون الكفر لا يبطل شيئا من الطاعات الا ان يثبت شيء من ذلك بالوحي فدل على انها قالته ما ما وادعت ان زيد اليها دليل على ذلك لان في المجتهدين كان يحاق بعضهم بعضا وما كان يعتذر احدهما الى صاحبه فيها لا يقال انما الحقيقة الوعيدية لا لاجل الى العطاء لانا نقول ان مذموم عائشة رضى الله عنها ما جاز البيع الى العطاء ولها نقدر كرمعت العتد الثاني يقولها بشما شريت وليس فيه هذا المعنى ١٤ كفاية
ثم اشترى زيد منها بستائة ففي هذه الرواية حصل الربح لزيد وثبتت من الروايات الاخرى ان الربح كان لتلك المرأة وهي كانت ام ولد زيد بن ارقم فانه روى الامام احمد بن حنبل ١٥ انه دخلت ام ولد زيد عند عائشة فقالت اني بعيت من زيد غلاما بثمان مائة درهم نسيته واشتريته بستائة نقدا وروى عبد الرزاق ان امرأة دخلت على عائشة فقالت كانت لي جارية فبعتها من زيد بن ارقم ثمان مائة ثم ابتعتها منه بستائة ففقدته ستمائة وكتب عليه ثمان مائة فقالت عائشة بئس ما اشتريت ما اشترى اخبرني زيد بن ارقم انه قد ابطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا ان يتوب فقالت المرأة لعائشة ارايت ان اخذت رأس مالي ورددت عليه الفضل فقالت فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وكذا ادور مولانا حميد الدين البنبا في شرحه ونقله على القاري في شرح مختصر المنار والعلامة ابن الهام في فتح القدير وغيرهم فامل ١٦ مولانا محمد بن محمد نور الله مرقد
قوله بئس ما شريت اي بعيت لان الشر لا يستعمل في معنى البيع قال الله تعالى وشروه ثمن بخس وراهم معدودة اي باعوه ثم انما قدمت النقد الثاني لان الفساد فيه مقصود وفي الاول باعتبار الوسيطة فان قيل قد جاء الوعيد ايضا في تعريف الولد عن الوالد بابيع ومع ذلك لو فعله فابيع جائزا فلا فساد قلنا الوعيد هناك للتفرق لا للبيع حتى لو فرق بدون البيع كان الوعيد لاحقا ايضا فلما لم يكن الانفصال بين البيع والتفرق في الجملة اعتبر منفصلا في جواز البيع وذكره ذلك نسبة الى التفرق واما بهنا لما كان الوعيد شبهة الربوا والربوا مختص بالبيع فاجب الفساد ولان في هذا المكان شبهة الربوا ووجب الفساد بحقيقة الربوا فاجب الفساد بحقيقة ١٧
قوله واشتريت وانما ذمت البيع الاول وان كان جائزا عند لا لادمار ذرية الى البيع الثاني الذي هو موسوم بالفساد وكذا كما يقول لصاحبه بئس البيع الذي اوقعك في هذا الفساد وان كان البيع جائزا وان قيل يحتمل انها ذمت البيع الاول لفساده ببها لاجل وانها رجعت عن تجويز البيع الى العطاء والبيع الثاني لانه بيع البيع قبل القبض اذ القبض لم يذكر في الحديث قلنا الرجوع لم يثبت وانما ذمت البيع الثاني لاجل الربوا حتى تلت عليه آية الربوا وليس في بيع البيع قبل قبض الربوا ١٨
قوله ابطل مجرؤا ما خص الجهاد لانه اعظم الاعمال واشق على البدن وكذا الحج قال الله تعالى كتب عليكم القتال وهو كره لكم ١٩

قوله قالت عائشة لتلك المرأة وقد باعت بستانا بمائة بئس ما شريت بثمان مائة بئس ما شريت ابغى زيد ابن ارقم ان الله تعالى ابطل حججه وجهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لعينب رواة احمد حد ثنا محمد بن جعفر حد ثنا شعبة عن ابى اسحق عن امرأته انها دخلت على عائشة هي وام ولد زيد بن ارقم فقالت ام ولد زيد لعائشة انى بيعت من زيد غلاما بثمان مائة درهم واشتريت بثمان مائة نقد افعالت ابغى زيد ان قد ابطلت جهادك مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ان تتوب بئس ما شريت وبئس ما شريت وقال عبد الرزاق اخبرنا معمر والنسابة عن ابى اسحق عن امرأته انها دخلت على عائشة في نسوة فسالتهن امرأة فقالت يا ام المؤمنين كانت لى . جارية فبعتهن ام زيد بن ارقم شيئا ثمان مائة الى العطاء ثم ابتعتها منه بثمان مائة فقعدت للثمان مائة وكتبت عليه ثمان مائة فقالت عائشة بئس ما شريت وبئس ما شريت ابغى زيد بن ارقم انه قد ابطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ان يتوب واخرجه الدارقطني ثم البيهقي من طريق يونس بن ابى اسحق عن امه العالية قالت كنت قاعدة عند عائشة فاتتها ام حمزة فذكر نحوه ومن احاديث تحميم العينة ما اخرجه البوداود واحد واليزار والبيهقي عن ابن عمر رفعه اذا تابعتم بالعينة واخذت اذناب البقر ورضيتهم بالزروع وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلا لا ينزعه منكم حتى ترجعوا الى دينكم واسناده ضعيف وله عند احمد اسناد آخر اجود وامثل منه ومن حديث عبد الله بن عمرو بن العاص نحوه عند اسناد ضعيف ١٣ - ١٢ - ١١ - ١٠ .

في ضمانه فاذا وصل اليه المبيع ووقعت المقاصة بقي له فضل خمس مائة وذلك بلا عوض بخلاف ما اذا باع بالرض
 لان الفضل انما يظهر عند المجانسة قال ومن اشترى جارية بخمس مائة ثوبا غيرها واخرى معها من البائع قبل
 ان ينقد الثمن بخمس مائة فالبائع جائز في التي لم يشتريها من البائع ويبطل في الاخرى لانه لا بد ان يجعل بعض الثمن
 بقابلة التي لم يشتريها منه فيكون مشتريا للاخرى باقل متابعا وهو فاسد عندنا ولم يوجد هذا المعنى في صاحبها
 ولا يشيع الفساد لانه ضعيف فيها لكونه مجتهد فيه اوله باعبار شبهة الربوا اوله لانه طارئة يظهر بانفسه الثمن
 او المقاصة فلا يسي الى غيرها قال ومن اشترى زيتا على ان يزنه بظرفه فيطرح عنه مكان كل ظرف خمسين
 رطلا فهو فاسد وان اشترى على ان يطرح عنه بونون الظرف جاز لان الشرط الاول لا يقتضيه العقد والثاني يقتضيه
 قال ومن اشترى سبنا في زرق فردا الظرف وهو عشرة ارطال فقال البائع الزق غير هذا وهو خمسة ارطال فالقول
 قول المشتري لانه ان اعتبر اختلاف في تعيين الزق المقبوض فالقول قول القابض ضيقا كان او امينا وان اعتبر
 اختلاف في السمن فهو في الحقيقة اختلاف في الثمن فيكون القول قول المشتري لانه ينكر الزيادة قال واذا اشترى
 نصرا نيا ببيع خمر او بشرائها ففعل ذلك تجاز عند ابي حنيفة وقالا لا يجوز على المسلم وعلى هذا الخلاف التحريم
 وعلى هذا التوكيل المحرم غيره ببيع صيد له ما ان المؤكل لا يملكه فلا يملكه غيره ولان ما ثبت للوكيل يتقل الى الكيل
 فصار كانه باشره بنفسه فلا يجوز ولا يبي حنيفة ان العاقد هو الوكيل باهليته ولايته وانتقال الملك الى الامر

له قوله ووقعت المقاصة اي بين الثمن في البيع الاول وبين الثمن في البيع الثاني اي وقع تقابل خسارة بخسارة قصاصا ١٢ مل
 لا على ضمانه وبني رسول العدل عليه وعلى اكله وسلم عن ربح المضمن بخلاف ما اذا باع من غيره لان الربح لا يحصل للبائع وبخلاف ما اذا اشترى بالثمن الاول لعدم الربوا وبخلاف ما اذا اشترى
 باكثر من الربح هناك يحصل للمشتري والبيع قد دخل في ضمانه ١٣ ع
 له قوله فالبائع جاز وما اذا باع ما جاز به اخرى بالثمن فالبائع فاسد لانه عند انقضاء الثمن يلزم شراء ما باع باقل مما باع فان قلت انه يتحقق بهنصورة الجواز وهو ان يكون
 الخمس مائة بازا المبيعة لولا واللف بازا المضمومة فلا ضير قلت لما اجتمع جهة الجواز وجهة الفساد فالترجيح بهنالفسد ترجيح المضموم كذا في العناية ١٢ مل
 له قوله لانه لا بد ان يجعل البائع في ما جاز به من ثمنه ما لا بد له ١٢ مل
 له قوله ولم يوجد في صاحبها وبني المجازية التي
 ضمت للمجازية المبيعة لانه ما اشترى منه حتى باع باقل منه فيجوز لعدم المفسد ١٢ ع
 لم يتعد الى المضمومة اليها كما لو باع عبدا ومدر اجبت بيع البيع في العبد لضعف فساد البيع في المهر حتى لو قضى بجوازه يجوز كذا في الكفارية وقال في العناية ان فيه نظر لان خلاف الشافعي
 كان بعد وضع المسألة فكيف يوضع المسألة بناء على شيء لم يقع بعد ١٢ مل
 له قوله اولاد باعتبار شبهة الربوا من حيث ان يعود اليه كل راس ماله مع زيادة ليس بازا شيئا من عوض وشبهة الربوا
 كتحقيقه فلو عتبتك الشبهة في المجازية التي ضمت الى المشترة لكانت قد اعتبرت بالشبهة وذلك لا يجوز كذا في الكفارية وبيان ان في المشترة شبهة الربوا لان لالف وان وجب للبائع بالعقد الاول لكنها على شرف
 السقوط لاحتمال ان يجد المشتري بها عيبا فيرد فيسقط الثمن عن المشتري وبالبائع الثاني يقع الامن عنه فيصير البائع بالعقد الثاني مشتريا الفاعل بخسائره من هذا الوجه والشبهة لمحققة بالحقيقة في باب الربوا
 كذا في العناية ١٢ مل
 له قوله اولاد طاراي الفساد طاراي جرمين احدهما ان قابل الثمن بالمجاريين وبى مقابلة صحيحة اذ لم يشترط فيها ان يكون فيه بازا ما باع اقل من الثمن الاول لكن
 بعد ذلك انقسم الثمن على قيمتها فصار البعض بازا ما باع والبعض بازا ما لم يبيع ففسد البيع فيما باع ولا شك في كونه طاريا فلا يتعدى الى الاخرى والثاني المقاصة فان لما باعها بالثمن ثم اشترى
 قبل نقد الثمن بخسائره ففقدنا خسائره بخسائره ثوبا بقي للبائع خمس مائة اخرى مع المجازية والمقاصة تقع عقيب وجوب الثمن على البائع بالعقد الثاني فيفسد عند ذلك لا شك في طروقه
 ١٢ ع
 له قوله لا يقتضيه العقد فان مقتضاه ان يطرح عنه وزن الطرف ما يوجد وعسى ان يكون وزنه اقل من ذلك او اكثر فشرط مقدار معين مخالفت لمقتضاه ١٢ ع
 له قوله ومن اشترى الصورة المسألة رجل اشترى من رجل السمن الذي في هذا الزق كل رطل بدرهم فوزن له السمن والزق فبلغ مائة رطل وقبضه المشتري ثم جاء فقال وجدت السمن
 تسعين رطلا والوزن هذا وزنه عشرة ارطال وقال البائع الزق غير هذا وزنه خمسة ارطال والسمن خمسة وتسعون رطلا ١٢ ع
 له قوله في زق زق بالكسر يوسى ست برأى شراب وجوز ان
 كرموى ازا بریده باشند برکنده ١٢ مل
 له قوله فيكون القول قول المشتري ولا يتحالفان وان اختلفا في الثمن لان اختلفا فيها في الثمن ثبتت تبعاً لاختلافها في الزق والاختلاف في الزق
 لا يوجب التحالف لانه ليس بمعقود ولا معقود عليه وكذا الاختلاف فيما ثبتت به لان حكم البيع لا يتخالف حكم الاصل ١٢ مل
 له قوله جاز الخ ويؤمر بتصدق الثمن ويكره التوكيل
 اشد الكراهية ويصير الملك للموكل ولو كان المسلم لا يجوز بالاتفاق ولذا قيد بالنصراني ولو وكل المسلم ذميا بهية النحر وتسليمها لا يجوز لان احكام
 العقد ترجع الى الموكل فصار كالرسول كذا في النهاية ١٢ مل

له قوله لا يبيح اي لا يبيح التصرف الذي امره النصراني فلا يملكه غيره لان السلم لا يملك بنفسه فلا يملك غيره لان تملك ما لا يملك لا يجوز ١٢ مل
 ان العاقد الزماني ان
 الوكيل انما يملك التصرف كونه حرا عاقلا بالغاً ولذا يستغنى عن الاضافة الى الموكل ويرجع الحقوق اليه والحاجة الى الموكل لانتقال حكم التصرف اليه والموكل اهل لانتقال ملك النحر اليه ارشاد صورة الارث
 بان اسلم النصراني وزنه خنزير وحمور ومات قبل تسيب الخنازير وتحليل الحمور له وارث مسلم يملكها ١٢ مل

أمر حكى فلا يمتنع بسبب الإسلام كما إذا ورثها ثم إن كان خسرًا يخلها وإن كان خيرًا يستببه قال ومن باع عبدًا
على أن يعتقه المشتري أو يدا برة أو يكتبه أو أمة على أن يستولدها فالبيع فاسد لأن هذا بيع وشرط وقد نهى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع وشرط ثم جملته المذهب فيه أن يقال كل شرط يقتضيه العقد كشرط الملك للمشتري
لا يفسد العقد لثبوته بحدان الشرط وكل شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لأحد المتعاقدين أو للمعقود عليه
هو من أهل الاستحقاق يفسده كشرط أن لا يبيع المشتري العبد المبيع لأن فيه زيادة عارية عن العوض فيؤدي
إلى الربو أو لأنه يقع بسببه المنازعة فيعبري العقد عن مقصوده إلا أن يكون متعارفًا لأن العرف قاض على التقياس
ولو كان لا يقتضيه العقد ولا منفعة فيه لأحد لا يفسده وهو الظاهر من المذهب كشرط أن لا يبيع المشتري الدابة
المبيعة لأنه انعدمت المطالبة فلا يؤدي إلى الربو ولا إلى المنازعة إذا ثبت هذا فنقول هذه الشروط لا يقتضيها
العقد لأن قضيتها الإطلاقي في التصرف والتخيير لا إلزام حتمًا والشرط يقتضي ذلك وفيه منفعة للمعقود عليه
والشافعي وإن كان يخالفنا في العتق ويقيسه على بيع العبد نسمة فأنجزة عليه ما ذكرناه وتفسير البيع نسمة أن يباع
يقول به الرقبة بشرط العتق ما ذكرناه

قوله أمر حكى أي جبري لا اختياري فانه ثبتت الملك له بدون اختياره كما في الموت
بالاتفاق وقوله إن الموكل لا يلزمه فلا يلزمه غيره منقوض بما إن الوكيل بشرأى بعينه ليس له أن يشتره لنفسه بشئ ذلك الثمن وله أن يول كل غيره بذلك والقياس على تزويج المجوسي مدفوع فان حقوق
العقد في النكاح ترجع إلى الموكل والوكيل سفير لا غير كذا في العناية وقال في الكفاية إن الأصل أن الوكيل عند أبي حنيفة أصل في حق نفس التصرف ونائب عن الموكل في حكم التصرف فيعتبر البيعة لنفس التصرف و
أهلية الموكل حكم التصرف وعندنا نائب عن الموكل في حق نفس التصرف فيعتبر البيعة للموكل لنفس التصرف ١٢ **قوله** فلا يمتنع أي إذا ثبت الأهلية لم يمتنع العقد بسبب الإسلام لأنه
جانب لا سالب ١٣ **قوله** إن كان غمرا أي متى جاز عند أبي حنيفة ١٤ فان كان غمرا لم وان كان ثمن فخر تصدق به لادعوى المحر فتمسك الخبث فيه ١٥ **قوله** ثم جملته المذهب
أي الكلية لمذنبنا والأصل الشامل انبوع أصحنا ١٦ **قوله** لا يفسد العقد وكذا كل شرط لا يقتضيه العقد إلا أنه يلازم البيع أي لو كان موصفا كبيع بشرط أن يعطى المشتري بالثمن رهنًا أو كفيلًا
وهو معلوم بالاشارة أو التسمية لا يفسد العقد أيضا لأن الرهن شرع وثيقة وتأكيد الجانب الاستيفاء واستيفاء الثمن موجب العقد فلو كان موصفا يلازم العقد والكفالة وثيقة لجانب الطالبة والمطالبة
موجب العقد فلو كان موصفا لم يكونا معلومين فسد البيع لأن جهالة الرهن والكفيل تقضي إلى النزاع فالشترى يعطيه رهنًا أو كفيلًا والبائع يطالبه بآخر ١٧ **قوله** لشبهة
الإيقال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع وشرط وهو باطل لا يقتضي عدم جوازه لأنه في الحقيقة ليس بشرط حيث أفاد ما أفاده العقد المطلق ١٨ **قوله** وفيه منفعة الخ بأن
اشترى ثوبا على أن يخطه البائع أو باع عبدا على أن يخدمه البائع أو دارا على أن يسكن فيه البائع شهر مثلا ١٩ **قوله** وهو من أهل الخ أي من أهل أن يستحق على الغير حقا
بأن يكون آدميا وأن لم يكن من أهل الاستحقاق بأن اشترى فرسا بشرط أن يعلفه كذا مناسن الصغير ولم يكن فيه منفعة لأحد كشره دابة أو ثوب بشرط أن لا يبيعه بطل الشرط وصح البيع في ظاهر
المذهب وعن أبي يوسف أنه يفسد به البيع ٢٠ **قوله** فيؤدي إلى الربو لأنهما لا يفسدان المقابلة بين البيع والثمن خلا للشرط عن العوض وهو ربو لأن الربو إمارة عن فضل خال عن العوض
لا يقال لا يطلو زيادة الأهل الجائز للمزيد عليه والشرط منفعة كيف يكون ربو لأن ما جاز أخذ العوض عليه ولم يعوض عنه بشئ في العقد فيكون ربو ٢١ **قوله** يقع بسببه المنازعة لأنه
متى كان منفعيا به كان مرغوبا فيه وكان له طالب فيقع بسببه النزاع ومتى لم يكن مرغوبا فيه لم يكن زيادة تقدر أوله لم يكن له طالب فلا يؤدي إلى الربو أو النزاع فان قيل لما شرط المشتري أو البائع شرطا
في العقد فالظاهر أنه يجري على موجب فلا يؤدي الشرط إلى النزاع قلنا يفسد العقد بالشرط بظاهر ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من بيع وشرط فبعد ذلك لا يجري الشرط على شرط لأن الشرط
إنما يراعى في البيع الصحيح ٢٢ **قوله** إلا أن يكون متعارفا هذا استثناء من قوله يفسده أي إلا أن يكون الشرط متعارفا بين الناس كما لو اشترى نعلا بشرط أن يخدمه البائع أو يشركه
فلا يفسد به البيع وكذا كل شرط لا يلازم العقد إلا أن الشرع ورد بجوازه كالخيار والأصل يجوز لأن العرف قاض على القياس إذا ثبتت بالعرف ثابت بدليل شرعي وهو قوله عليه السلام ما رآه
المسلمون حنا فهو عند الله حسن أو ثابت بالاجماع فيكون العرف راجعا على القياس لا يقال فساد البيع بشرط ثابت بالحديث والعرف ليس بقاض عليه لأنه معلول بوقوع النزاع المخرج
للعقد المقصود به وهو قطع المنازعة والعرف ينقي الشرع فكان موافقا للمعنى الحديث كذا في العناية وغيره ٢٣ **قوله** وهو الظاهر من المذهب احتراز عما روى عن أبي يوسف
أنه يبطل به البيع نص عليه في آخر المنازعة لأن في هذا الشرط ضرر على المشتري من حيث يعذر عليه التصرف في ملكه والشرط الذي فيه ضرر كالشرط الذي فيه منفعة لأحد المتعاقدين وكنا نقول لا يعتبر
بالشرط إلا بالمطالبة وهي تتوجه بالمنفعة في الشرط دون الضرر ٢٤ **قوله** أي قضية العقد أن يكون المشتري غيرا في جميع التصرفات في الشترى لأن يكون طرزا على تصرف
كالاعتاق أو التبرير ٢٥ **قوله** ويقيسه الإمام غير متقيم فيما ذكر في البسوط من تفسير الشافعي ٢٦ **قوله** بيع العبد نسمة حيث قال من جانب الشافعي ٢٧ **قوله** لا يفسد بشرط الاعتاق متعارف
بين الناس لأن بيع العبد نسمة متعارف في الوصايا وغيره ثم قال وتفسير البيع بشرط العتق فلا يفسد قوله ويقيسه على بيع العبد نسمة لأنه لا يفسد ج قياس الشئ على نفسه ٢٨ **قوله** نسمة
النسمة النفس من نسمة الروح ثم سميت بها النفس ومنها اعتق النسمة والنسمة تعالى بآرائي النسمة وما قوله ولو أوصى بأن يباع عبده نسمة صححت الوصية فالمراد أن يباع العتق أي لمن يريد أن يعتقه و
انتصابا على الحال على معنى عرضا للعتق وإنما صح هذا لأنه لما ذكر في باب العتق وخصوصا في قوله عليه السلام فكك الرقبة واعتق النسمة صارت كأنها اسم لها هو يعرض للعتق فعملت معانضة
الاسماء المتضمنة لمعانى الأفعال كذا في المغرب ٢٩ **قوله** ما ذكرناه من الحديث والمعقول فالله أعلم ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من بيع وشرط رواه أبو حنيفة عن عمرو بن شعيب
عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمعقول ما ذكرناه من وقوع المنازعة بسبب ذلك الشرط كونه مخالفاً لمقتضى العقد ٣٠

الدراية في تخريج أحاديث الهداية

حديث نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع وشروط الطير في الأوسط والمأكوف في علوم الحديث من طريق عبد الوارث بن سعيد عن أبي حنيفة
حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع وشروط الأوسط في قصة ١٢ - ١٣ - ١٤

قوله لا إله إلا الله العتيق بنبي الملك فان الملك في بني آدم ثابت الى العتيق والشيء بانتباهه يتقرر ومقرر الشيء صحيح له ولهذا لو اشترى عبدا فاعتقه فلم يعيب يرجع بنقصانه بخلاف ما لو باع فاذا استهلكه فقد تقرر الفساد لو وجد صورة الشرط دون الحكم فاذا اعتقه تحققت الملازمة بحكم العتيق وهو انتباه الملك برفق جانب الجواز فكان الحال قبل ذلك موقفا بين ان يبقى فاسدا كما كان او ينقلب الى الجواز بالاعتاق ١٢ كغاية **قوله** فكان الحال الى التامل حتى التامل تخلص من درطه شبهة وهي ان هذا الشرط في نفسه اما ان يكون فاسدا او لا فان كان الاول فتحقق يقرر الفساد للملازمة فسادا والوضع وان كان الثاني كان التقدير في الابتداء جائزا ولو ذلك لانه فاسد من حيث الذات والصورة لعدم الملازمة جائز من حيث الحكم فقلنا بالفساد في الابتداء عملا بالذات والصورة وبالجواز عند الوفاء عملا بالحكم والمعنى ولم يعكس لان التامل نجد جائزا وينقلب فاسدا او وجدنا فاسدا وينقلب جائزا لعدم تحقق الشرط ١٢ ع - - -
قوله واصل ان يقرضه المشتري احتراز عما اذا قال بعك هذه الدار على ان يقرض فلان الاجنبى الف درهم فقبل المشتري مع البيع لانها لم تلزم الاجنبى لاضمانا عن المشتري لانها ليست في ذمته فتحملها الكفيل ولا زيادة في الثمن لانه لم يقل على اني ضامن بخلاف اشتراط الاقراض على المشتري ١٢ ع **قوله** نهى عن اخراجه اصحاب السنن الا ابن ابي عمير عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل سلف وبيع ١٢ ات **قوله** سلف محرمة دام كدوران دام وبنده وانفعه باشد وير ذمه مديون اداى آن بعينه باشد ١٣ من **قوله** وقد نهى النبي الخ قلت رواه احمد في مسنده عن عبد الله بن مسعود قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن صفقتين في صفقة ١٢ ات **قوله** في البيع العين وانما يقيد بالعين احتراز عن المسلم في السلم فان المسلم فيه مبيع ولكنه ليس بعين فيصح الاجل ١٢ انه ياء **قوله** فليق بالديون وذلك لان الدين غير حاصل فكان الاجل فيه للترفيه لان فائدة شرط الاجل اتساع المدة التي يتمكن المشتري من تحصيل الثمن اما العين فحاصل فلا حاجة الى ذكر الاجل ١٢ انه ياء **قوله** لا يصح استثناءه لانه دليل على ان تبع لما ان التبع يدخل في البعوض فلا حاجة الى ايراد العقد والاستثناء يعلم انه مقصود ١٢ انه ياء **قوله** وهذا اي كون الجنين من هذا القبيل لانه بمنزلة اطراف الحيوان فان الجنين ما دام في بطن امه فهو في حكم جزء منها كاليد والرجل الا ترى انه يقطع عنها بالمقراض واجزاء الحيوان لا تقبل العقد مقصودا فلا تكون مقصودة بالاستثناء ١٢ ع **قوله** بمنزلة اطراف الحيوان واستثناء اطراف لا يصح لان الاستثناء تصرف فيما يدخل تحت اللفظ قصد الاتباع والاطراف بمنزلة الاوصاف يكون وتوابعها تبعها **قوله** على خلاف الموجب اي خلاف موجب العقد لان العقد يوجب ان يكون العمل تبعا غير مقصود ١٢ ع **قوله** بمنزلة البيع الخ اي من حيث انها معاوضة وبيع يبطل بالشرط الفاسدة لما تقدم فكذا في معناه والاستثناء يصير شرطا فاسدا فيها فيفسد ١٢ ع

حدثني عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه بلغه وأخبره أصحاب السنن الثلاثة عن طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
عبد الله بن عمرو رفعه لا يحمل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح بالعريضة ولا بيع ماليس عندك وصححه ابن حبان والحاكم والنسائي عن طريق عطاء
الخراساني عن عبد الله بن عمرو ونحوه بزيادة وفي الباب عن حكيم بن حزام عن النبي صلى الله عليه وسلم عن أربع خصال في البيع من سلف وبيع وشرطين في بيع
وبيع ماليس عندك وروى مالك بن عوف عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم عن أربع خصال في البيع من سلف وبيع وشرطين في بيع
الوحيدي وابن حبان والطبراني والعقيلي عن ابن مسعود موقوفاً قال العقيلي وهو أهم وفي الباب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم عن أربع خصال في
بيعة وصححه الترمذي وأخبره النسائي ١٢ - ١٣ ÷

في الكتابة ما يمكن في صلب العقد منها والهبة والصدقة والنكاح والخلع والصلح عن دم العمد لا تبطل
 باستثناء الحمل بل يبطل الاستثناء لان هذه العقود لا تبطل بالشروط الفاسدة وكذا الوصية لا تبطل
 به لكن يصح الاستثناء حتى يكون الحمل ميراثا وبجارية وصية لأن الوصية اخذت الميراث
 والميراث يجري فيها في البطن بخلاف ما اذا استثنى خد متها لان الميراث لا يجري فيها قال ومن اشترى
 ثوبا على ان يقطعه البائع ويخيظه قبيصا او قبا فالباع فاسد لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد
 المتعاقدين ولانه يصير صفقة في صفقة على ما شرع قال ومن اشترى ثوبا على ان يخذوه البائع او يشتركه فالباع
 فاسد قال ما ذكره جواب القياس وجهه ما بيننا وفي الاستحسان يجوز للتعامل فيه فصار كصبر الثوب للتعامل
 جازنا الاستصناع قال والبائع الى النيروز والمهرجان وصوم النصارى وفطر اليهود اذا لم يعرف المتبايعان ذلك
 فاسد لجهالة الاجل وهي مفضية الى المنازعة في البيع لا يثبتها على الساكنة الا اذا كانا يعرفانه لكونه
 معلوما عندهما وكان التاجيل الى فطر النصارى بعد ما شرعوا في صومهم لان مدة صومهم بالايام معلومة
 فلا جهالة فيه قال ولا يجوز البيع الى قدوم الحاجة وكذلك الى الحصاد والدياس والقطاف والجزاز لانها

١- قوله ما يمكن ان لا يخرج من الكوفة فلان يخرج لان هذا الشرط يخالف مقتضى العقد وهو ما كونه
 غير او خسر او على قيمة فالكاتب فاسدة لعلم الشرط المفسد في صلب العقد وما لشرط على الكاتب ان لا يخرج من الكوفة فلان يخرج لان هذا الشرط يخالف مقتضى العقد وهو ما كونه
 اليد على جهة الاستبداد فبطل الشرط وصح العقد لانه شرط لم يتمكن في صلب العقد وذلك لان الكتابة تشبه البيع انتهت من حيث انزال في حق المولى وتشبه النكاح من حيث ان ليس
 بمال في حق نفسه فالعقد باطل في البيع في شرط يتمكن في صلب العقد وبالنكاح في شرط لم يتمكن في صلب العقد ١٢ ان قوله والهبة والصدقة المصروفة الاشياء بان قال
 وهبت هذه الجارية لك الا جعلها او جعلتها مهر او بدل الخلع او بدل الصلح عن دم العمد الا جعلها ١٢ يعني قوله لا تبطل بالشرط لان الفساد
 باعتبار افضاء الى الربو وذلك لا يتحقق الا في المعاوضات وبه تبرعات واستقاطات والهبة وان كانت من قبيل التملكات لكننا عرفنا بالحدوث ان الشرط الفاسد لا يفسد ما
 عليه السلام اجاز العمري وبطل شرط للمعسر حتى تصير لورثة الموهوب لا لاولاد المعسر اذا شرط عوده فيصح العقد ويبطل الاستثناء ١٢ عن ابيه قوله بخلاف ما لا ان اى وصى
 بجارية لاسان واستثنى خدمتها او غلبتها فيبطل الاستثناء ويستحق الموصى له الجارية مع خدمتها لان الخدمة والغلة لا يجري فيها الارث لانها ليست بمال الا ترى ان الموصى له
 بالخدمة او الغلة لو مات بعد صحة الوصية تعود الى ملك الموصى ولا يصير مورثا عن الموصى له بخلاف الوصية بما في البطن حيث يصير ميراثا عن الموصى له فان قيل لما كان الاصل ان مال يصح
 افراده بالعقد لا يصح استثناءه لزم من هذا ان مال يصح افراده بالعقد يصح استثناءه في الخدمة وما يصح افراده بالعقد بان قال او صيت بخدمته هذه الجارية فلان يصح فوجب
 ان يصح استثناءه قلنا اننا قلنا بصحة استثناء الخدمة يلزم ان ترد الخدمة الى ورثة الموصى والارث لا يجري في الخدمة لان الارث يجري في الاعيان ودون المنافع فلذلك
 قلنا بان الاستثناء لا يصح ١٢ مل -

٢- قوله يصير صفقة في صفقة قال فيما تقدم صفقتين في صفقة لان فيه احتمال الاجارة والعارية وقال ههنا صفقة في صفقة اذ ليس فيه احتمال العارية ١٢ مل ٣- قوله على
 ما هو قوله ولان لو كان الخدمة والسكنى يقابلها شئ من الثمن ١٢ مل ٤- قوله ومن اشترى ثوبا على ان يخذوه البائع او يشتركه بالثمن ١٢ مل ٥- قوله فصار كصبر الثوب اى استيجار
 الصباغ لصبيغ الثوب فان في القياس لا يجوز لان الاجارة بيع المنافع وفيه يلزم بيع العين وهو الصباغ فلا يجوز كما اذا استاجر بقرقة ليشرب البانها لكن ترك القياس للتعامل فان لم
 تاثيرا في ترك القياس كما في الاستصناع فانه بيع العدم ١٢ مل ٦- قوله الاستصناع فان بيع العدم لا يجوز وانما جوزه له للتعامل ١٢ مل ٧- قوله والبائع الى النيروز
 ٨- قوله وصوم النصارى الى فطر النصارى بعد ما شرعوا في صومهم لان مدة صومهم بالايام معلومة ٩- قوله ولا يجوز البيع الى قدوم الحاجة وكذلك الى الحصاد والدياس والقطاف والجزاز لانها
 رمضان كله ولا يفترون يوم الفطر ويتبعونه بصيام من شوال الى تمام خمسين فبعد دخول صومهم يوم فطرهم يختلف باختلاف رمضان ١٢ مل ١٠- قوله لجهالة الاجل لان النيروز يختلف
 بين نيروز السلطان ونيروز الداعين ونيروز الجوس كذا في الكفاية وقال العيني ان هذه الاجال ليست من آجال المسلمين فانهم لا يعرفون وقت ذلك عادة ١٢ مل ١١- قوله
 لا يثبت على البناء المنازعة على الماكسة والمماكسة موجودة في البيع عادة ١٢ مل ١٢- قوله المماكسة ما كست بكسى يجزى بجبلى كرون وقشوش كرون ودرج وكرون ودرج ١٢ مل ١٣- قوله
 بالكر قطع الغيب من الكرم الفتح لفته ١٢ مل ١٤- قوله لانهما لاي لان هذه الاوقات تتقدم وتتأخر باختلاف الحر والبرد فليس لها وقت معلوم لانها من افعال العباد فتثبت بحسب
 ما يبدولهم ١٢ مل

الدراية في تخريج احاديث الهداية

قوله ولا يجوز البيع الى الحصاد والدياس والقطاف ولو كفل اليها جاز لان الجهالة يسيرة وقد اختلف فيها الصحابة لمراجعة وعند الشافعي عن ابن عباس
 لا تبيعوا الى العطاء ولا الى الدياس ولا الى الاند ١٣

تتقدم موتها ولو كفل الى هذه الاوقات جاز لان الجهالة اليسيرة متحيلة في الكفالة وهذه الجهالة يسيرة
 مستدركة لا تختلف الصحابة فيها ولأنه معلوم الاصل الا ترى انها تحتمل الجهالة في اصل الدين بان
 تكفل بها ذاب على فلان ففي الوصف او في بخلاف البيع فانه لا يحتملها في اصل الثمن فكذلك في وصفه بخلاف
 ما اذا باع مطلقا ثم اجل الثمن الى هذه الاوقات حيث جاز لان هذا تأجيل في الدين وهذه الجهالة فيه
 متحيلة بنزلة الكفالة ولا كذلك اشتراطه في اصل العقد لانه يبطل بالشرط الفاسد ولو باع الى هذه الاجا
 ثم تراضيا باسقاط الاجل قبل ان يأخذ الناس في الحصاد والدياس وقبل قدوم الحاج جاز البيع ايضا وقال
 زفر لا يجوز لانه وقع فاسدا فلا ينقلب جائزا وصار كاسقاط الاجل في النكاح الى اجل ولنا ان الفساد للمنازعة
 وقد ارتفع قبل تقرر هذه الجهالة في شرط زائد لا في صلب العقد فيمكن اسقاطه بخلاف ما اذا باع الدرهم
 بالدرهمين ثم اسقط الدرهم الزائد لان الفساد في صلب العقد بخلاف النكاح الى اجل لانه متعة وهو عقد
 غير عقد النكاح وقوله في الكتاب ثم تراضيا خرج وفاقا لان من له الاجل يستفيد باسقاطه لانه خالص حقه
 قال ومن جمع بين حرو عبد أو شاة ذكية وميتة بطل البيع فيها وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد
 ان سمي لكل واحد منهما ثمننا جاز في العبد والشاة الذكية وان جمع بين عبد ومدبر او بين عبد وعبد غير مصر
 البيع في العبد بحصته من الثمن عند علمائنا الثلاثة وقال زفر فسد فيها ومترك التسمية عامدا كالميتة و
 المكاتب وامر الولد كالمدبر له الاعتبار بالفصل الاول اذ محلية البيع منتفية بالاضافة الى الكل ولها ان الفساد
 بقدر المفسد فلا يتعدى الى القن كمن جمع بين الاجنبية واخته في النكاح بخلاف ما اذا العيسر ثمين كل واحد
 من المومنين

١- قوله متحيلة وانما احتملت الكفالة الجهالة اليسيرة لانها تشبه النذر من حيث انها الزام محض ابتداء وتشبه البيع من حيث انها معا وضرة انتبهيا اعتبار الرجوع على
 المكفول عنه فعلمنا الشبهين فبالنظر الى الشبه الاول تحتمل الجهالة اليسيرة كما ان النذر يحتملها وبالنظر الى الثاني لا تحتمل الجهالة الثقيلة فان المعاوضات لا تحتملها فانهم ١٢ مولانا محمد بن عبد الجليل نور
 الله مرقد ٢- قوله لا تختلف الصحابة فيها في هذه الجهالات بل هي واحدة لجواز البيع ام لا فالتاقت عاشره رضي الله عنها بالجواز فانها كانت تميز البيع الى العطاء وكان ابن عباس
 لا يجيزون من نافذ يقول ابن عباس ثم قيل الجهالة اليسيرة هي ما كان الاختلاف في التقدم والتاخر واما اذا اختلفت في وجوده كهبوب الريح كانت فاحشة ١٢ ان ٣- قوله لا يعلم
 اي ان اصل هذه الاشياء معلوم الوقوع في تلك السنة وانما المجهول وصف التقدم والتاخر فكانت الجهالة يسيرة حتى لو كفل الى هبوب الريح او مجي المطر لا يصح لان اصله غير معلوم في
 تلك السنة ١٢ ك ٤- قوله ففي الوصف اولى لان الوصف لا يخالف الاصل فان قيل الوصف ادنى من الاصل فلا يلزم ان يكون مثل الاصل في كونه مفيدا قلنا معنى الاقصاء
 الى النزاع يشتملها ولا منازعة في الكفالة لانه تبرع ابتداء فثبت على المسامحة ١٢ ك ٥- قوله الى هذه الاحمال احتراز عن البيع الى هبوب الريح او مجي المطر تراضيا باسقاط
 ملك الاجال ١٢ ك ٦- قوله ثم تراضيا لم يلزم بل هو شرط فاسد ١٢ ان ٧- قوله وصار كاسقاط الخ يعني في النكاح الموقت يقول زفر في اصله لا يصح النكاح اذا اسقط
 الريح وامطار السماء قد يتصل بكلامه فهو ليس باجل بل هو شرط فاسد ١٢ ان ٨- قوله وقد ارتفع الخ فصح البيع كما لو باع فضا في خاتم او جذا عاني سقطت ثم نزع وسلم ١٢ ان ٩- قوله وفيه الجهالة الخ
 جواب عما يقال ان الجهالة والفساد قد تقررت في ابتداء العقد فلا يفيد سقوطها كما اذا باع الدرهم بالدرهمين ثم اسقط الدرهم الزائد ١٢ يعني ١٠- قوله وبخلاف النكاح الممزوج
 عن قياس زفر على النكاح وتقريره انا قد قلنا ان العقد قد ينقلب جائزا قبل تقرر الفساد ولم نقل ان عقدا ينقلب عقدا آخر والنكاح الى اجل متعة وهي غير عقد النكاح فلا تنقلب نكاحا ١٢ ان ١١- قوله وهو عقد غير عقد النكاح لان عقد النكاح مندوب اليه والمتعة منهى عنه فلا يمكن العود الى النكاح عند اسقاط الاجل لعدم عقد النكاح راسا ١٢ يعني ١٢- قوله وقوله
 في الكتاب لا يجوز البيع الى الحصاد والدياس والقطا وقدم الحاج فان تراضيا باسقاط الاجل قبل ان يأخذ الناس في الحصاد والقطا وقبل قدوم الحاج جاز البيع استحسانا ١٢
 قد روي ١٣- قوله بطل الخ في المبسوط بلفظ الفساد فيها حيث قال فاذا احدى طرفي البيع فاسد فيها ولا شك في ان البيع باطل في الحرمان في القن فما ذكر في اصول الفقهاء من ان يرد
 على ان العقد في القن فاسد لا باطل حيث قال ابو حنيفة فيما اذا باع حرا مملوكا لم يرد على كل واحد منهما لم ينعقد العقد صحيحا ولم يقل لم ينعقد العقد في العبد اصلا ١٢ ك ١٤- قوله
 فيها اي في الفصلين وهو الجمع بين العبد والمدبر والجمع بين عبده وعبد غيره ١٢ ك ١٥- قوله كالميتة فان قيل ينبغي ان يجوز العقد فيما ضم اليه لانه يجتهد فيه كالمدبر فان الشافعي
 فاقل بحله حرامه منصوص عليها ولا مسلخ للاجتهاد في مورد النص وهو قوله ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه فلا يعبر خلافه ولا ينفذ القضاء بقوله ومن جمع بين وقف ومملوك صح في الملك
 في الامام ١٢ ك ١٦- قوله كالمدبر يعني اذا ضم المكاتب او ام الولد مع العبد يصح البيع في العبد بحصة من الثمن ١٢ يعني ١٧- قوله بقدر الفساد يعني ان الفساد بقدر ما
 يفسد العقد اذا اسمى لكل واحد منهما ثمن اذا الحكم ثبت بقدر دليله والمفسد في المحركة ليس بمال محل للبيع وهو مختص به ١٢ يعني ١٨- قوله كمن جمع بين الابان قال زوجتكما
 بلغت فالنكاح جائز في الاجنبية دون اخته ١٢ ل

لأنه مجهول ولا يبي حيفة وهو الفرق بين الفصلين ان الحجر لا يدخل تحت العقد اصلا لانه ليس بمال وبيع
 صفقة واحدة فكان القبول في المحر شرط للبيع في العبد وهذا شرط فاسد بخلاف النكاح لانه لا يبطل بالشرط
 الفاسدة واما البيع في هؤلاء موقوف وقد دخلوا تحت العقد لقيام المألية ولهذا ينبغي في عبد الغير باجازه
 وفي المكاتب برضاة في الاصح وفي المدبر بقضه القاضي وكذا في أم الولد عند أبي حنيفة وأبي يوسف إلا أن المال
 باستحقاقه المبيع هؤلاء باستحقاقهم انفسهم مردوا البيع فكان هذا اشارة الى البقاء كما اذا اشترى عبد
 وملك احد هاتين القبض وهذا الا يكون شرط القبول في غير المبيع ولا يبيعا بالحصصة ابتداء ولهذا لا يشتري
 ببيان ثمن كل واحد فيه

فصل في احكامه

واذا قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد بامر البائع وفي العقد عوضان كل واحد منهما مال ملك المبيع ولزمته
 قيمته وقال الشافعي لا يملكه وان قبضه لانه محظور فلا ينال به نعمة الملك ولأن النبي نسخ للشرعية للتضاد
 ولهذا لا يفيد قبض القبض وصار كما اذا باع بالميتة او باع الخمر بالدراهم ولأن ركن البيع صدر من اهله مضافا
 الى تحله فوجب القبول بالعقادة ولا خفاء في الاهلية والمحلية ولكنه مبادلة المال بالمال وفيه الكلام والله اعلم

قوله ان المحر ان يبي ان من جمع بين شيئين في العقد فقد جعل قبول العقد في كل واحد منهما شرطا للعقد على الآخر ولهذا
 لا يملك المشتري القبول في احدهما دون الآخر والمحر الميتة لا يقبلان البيع اصلا لانها ليسا بمال فيكون جاعلا لقبول العقد فيما لا يقبل العقد اصلا شرطا للعقد على العبد والذكية وهو شرط فاسد
 والبيع يفسد بالشرط الفاسد بخلاف النكاح فانه لا يبطل بأك
 قوله صفقة واحدة فان قيل اذ لم يكن ثمن كل واحد منهما يكون الصفقة متفرقة فليكون القبول في المحر
 شرطا في العبد قلنا اذا لم يكره الايجاب تكون الصفقة متحدة وان سمي لكل واحد من المبيع ثمن واحد اتحاد الصفقة كان قبول كل واحد منهما شرطا لصحة البيع في الآخر فكان قبول المحر شرطا لصحة
 البيع في العبد وهو شرط فاسد فيفسد البيع بأك
 قوله وهذا شرط فاسد فيبحث لان الشرط الفاسد هو ما يكون فيه منفعة لاحد المتعاقدين او للمعقود عليه حتى يكون في معنى الربوا
 وليس في قبول العقد في المحر منفعة لاحد هاتين ولا للمعقود عليه فلا يكون شرطا فاسدا واجيب بان في قبول العقد في المحر منفعة للبائع فانه اذا باعها بالبغ والخر ليس بمال يقابل به بدل فكانه
 قال بسبب هذا العبد خمس مائة على ان تسلم الى خمس مائة اخرى فيقع فضيل خال عن العوض في البيع وهو الربوا ١٢
 قوله واما البيع المتصل بقوله ان المحر لا يدخل تحت العقد
 واراد بهؤلاء المدبر والمكاتب وام الولد وعبد الغير اعني
 قوله موقوف وما في اول الباب ويبيع ام الولد والمدبر والمكاتب بطا لم يجز المكاتب ولم يقض القاضي
 بجواز بيع ام الولد والمدبر يدل على ذلك تمام كلامه هناك ١٣
 قوله في الامم روى عن ابى حنيفة جازي يوسف في النواذر بخلاف ذلك غير معتد عليه ١٤
 قوله وكذا في ام الولد في هذا بناء على ان حوازي بيع ام الولد مختلف بين الصحابة يجوز على كرم الله وجهه بيع ام الولد والباقون لم يجزوه ثم اجمع المتأخرون على عدم حوازي بيع ام الولد والاجماع
 المتأخرون رافعا للاختلاف المتقدم عند محمد وعندهما لا يكون رافعا فلذلك يجوز بيعها بقضاء القاضي عندهما ١٥
 قوله الا ان المال لا يقبل الماثل من يقول لما دخل هؤلاء
 تحت العقد لقيام المألية ينبغي ان لا يكون بيع هؤلاء فاسدا فاجاب بقوله لان الاستثناء من قوله قد دخلوا الخ يعني ان البيع الموقوف اذا ارد من ذلك بطل وبهنا كذلك لان المال ملك
 وهو لا يردده ولهم ذلك لاستحقاق المال واستحقاق هؤلاء انفسهم ١٦
 قوله فكان هذا اي فكان قوله ردوا البيع اشارة الى انعقاد البيع وبقائه حتى يمتا جوا
 الى الرد ١٧
 قوله ولا يبيعا الخ البيع بالحصصة ابتداء لا يجوز لجهالة الثمن ومورته باع عشرين بالغت درهم على ان يكون ثمن كل واحد منهما ما حصل من انقسام الثمن على قيمتهما وبيع
 المحر العبد كذلك لانه ليس بمال فصار كان قال بعثت بدين اي المحر والعبد ثمن كذا على ان يكون ثمن العبد ما يحصل من السبي بعد انقسامه على قيمته وقيمة المحر لو فرض عيدا فلا يجوز وبيع العبد
 مع المدبر يجوز لان المدبر محل البيع في الجملة فيصير بيعا بالحصصة انتهى وهو جائز كما اذا اشترى عشرين وملك احدهما قبل القبض ١٨ مولانا محمد عبد الحليم نور الله مرقة
 البائع اي باذن صحابه ودلالة ان يقبض في المجلس بجزءه فان لم يقبضه في المجلس بجزءه البائع لم يملكه وفي العقد عوضان قيد بقائه وهي ان اذا كان احد العوضين او كلاهما غير مال
 فالبيع باطل كالمبيع بالميتة والدم والمحر ١٩

قوله فلا ينال الخ لا يشترط المألية بين المؤثر والاثر والملك نعمة تكون ذريعة الى قضاء المأرب ووسيلة الى درك المطالب بأك
 قوله اذ ان النبي يقتضي القبح والشرعية يقتضي الحسن ومنها منافاة ٢٠
 قوله لان البيع فيه مال والثمن مال من وجه ليلان طباع النفس الخ والخمر والخمر غير مال ليس
 بمقوم لانه الشرع ٢١
 قوله وفيه الكلام اي الخلاف فيما اذا كان مبادلة المال بالمال اذ لم يكن عوضان او احدهما مالا فالبيع باطل اجماعا لعدم ركنه ولا نزاع فيه ٢٢

المشروعية عندنا لا تقتضاه التصور فنفس البيع مشروع وبه تنال نعمة الملك وانما المحذور ما يجاوره كما في البيع
 وقت النداء وانما لا يثبت الملك قبل القبض كيلا يؤدي الى تقرير الفساد المجاور اذ هو واجب الرفع بالاسترداد
 فبالامتناع عن المطالبة أولى ولأن السبب قد ضعف لمكان اقترانه بالقبض فيشترط اعتضاده بالقبض في افاة
 الحكم بمنزلة الهبة والميتة ليست بمال فانعدم الركن ولو كان الخمر مثمنا فقد خرجناه وشئ اخر وهو ان الخمر
 الواجب هو القيمة وهي تصلح ثمنا لا مثمنا ثم شرط ان يكون القبض باذن البائع وهو الظاهر الا انه يكفي به
 دلالة كما اذا قبضه في مجلس العقد استحسانا وهو صحيح لأن البيع تسليط منه على القبض فاذا قبضه بمحض
 قبل الافتراق ولم ينهه كان بحكم التسليط السابق وكذا القبض في الهبة في مجلس العقد يصح استحسانا

له قوله لا يقتضاه لا يقتضاه النبي تصور النبي عندنا لا يلزم ورد النبي في شئ لا يكون وهو سفر حتى لا يقال لا أدى انظر للاعلى لا تبصر فالنهي يكون مما يكون ليكون العبد مبتلى بين
 ان يترك باختياره فيثاب ويمن ان ياتي برضا قايه عليه كذا قال العيني ١٢ مل
 الاكثر من من اصحاب الشافعي وهذا هو الظاهر من مذهبه واليه ذهب بعض المتكلمين وعند بعض اصحابنا لا يدل على ذلك والميراث بعض اصحاب الشافعي كالغزالي وابن بركة القفال الشافعي
 وهو قول عامة المتكلمين وذهب بعضهم الى ان يدل على الفساد في العبادات دون المعاملات ثم القائلون بان يدل على البطالة مطلقا في العبادات والمعاملات اختلفوا في ما بينهم
 فقال بعضهم يدل عليه لغة وقال بعضهم يدل عليه شرعا لا لغة والقائلون بان يدل على البطالة ايضا اختلفوا في ما بينهم فذهب بعضهم الى ان لا
 يدل عليها والصحة في العبادات عند الفقهاء عبارة عن كون الفعل مسقطا للقضاء وعن المتكلمين عن موافقة امر الشارع وجب القضاء ولم يجب فصوله من فطن انه متطهر وليس كذلك
 صحيحه عند المتكلمين لموافقة امر الشارع بالصلاة على حسب حاله غير صحيحة عند الفقهاء كونه غير مسقط للقضاء وفي عقود المعاملات معنى الصحة كون العقد سببا لترتب اثره المطلوبه
 عليه شرعا كبيع للملك واما البطالة فعناه في العبادات عدم سقوط القضاء بالفعل وفي المعاملات خروجها عن كونها اسبابا مفيدة للاحكام على مقابلة الصحة واما الفساد فيكون عند
 اصحاب الشافعي وكلاهما عبارة عن معنى واحد وعندنا هو قسم ثالث مفاد للصحيح والباطل وهو ما كان مشروعا باصله غير مشروع بوصفه وذكر صاحب الميزان فيه ان الصحيح ما استجمع اركان وشرايطه
 بحيث يكون معتبرا شرعا في حق الحكم فيقال صلوحة صحيحة وموصوم صحيح وسبع صحيح اذا وجدت اركان وشروطه قال وتبين بهذا ان الصحة ليست بمعنى زائد على التصرف والفساد ما كان مشروعا في نفسه
 فاشت المعنى من وجبه للملازمة باليس مشروعا اياه والباطل ما كان فاشا للمعنى من كل وجه مع وجود الصورة اما لانعدام معنى التصرف كبيع الميتة والدم او لانعدام الية التصرف كبيع المعجون والصبى الذى
 لا يعقل واعلم ان الصحة عندنا قد يطلق ايضا على مقابلة الفساد كما يطلق على مقابلة الباطل فاذا حكمنا على شئ بالصحة فعناه انه مشروع باصله ووصفه جميعا بخلاف الباطل فان ليس بمشروع
 اصلا بخلاف الفساد فانه مشروع باصله غير مشروع بوصفه فالنهي عن التصرفات الشرعية يدل على الصحة بمعنى الاول عندنا حيث ان النهي عنه يصلح لاسقاط القضاء في العبادات كما اذا نذر
 صوم يوم النحر واداه فيه لا يجب القضاء ولترتب الاحكام في المعاملات ولا يدل عليها بالمعنى الثاني لانه ليس بمشروع بوصفه وان كان مشروعا باصله ١٢ ككشف الاسرار للعلامة عبد العزيز البخاري
 شرح اصول فخر الاسلام البرزوي رحمه الله تعالى
 قلنا اراد المجاور ان الفساد ليس بمعنى غير المنهي عنه بل معنى في غير المنهي عنه فهو الشرط الزائد مثلا ١٢ ك
 الاشتغال عن السعي بسبب البيع والاستشغال عن السعي غير البيع فان قلت ذلك البيع مكره وهو فاسد فما وجه الاحتجاج قلنا بما سببان في ان النهي فيها غير راجح الى عين النهي عنه وانما
 يرجع الى غيره لكن ذلك الغير بهنا متصل به وصفا فاش في الفساد وخرجه مجاور فاش في الكراهية اظهارا للمقصود ١٢ مل
 قبل القبض وجب تسليم الثمن وجب على البائع تسليم البيع لانها من وجب العقد فثبت الفساد ولا يجوز له ان يرد ما كان واجب الرفع بالاسترداد ولا يجوز له ان يرد ما كان واجب الرفع بالاسترداد ولا يجوز له ان يرد ما كان واجب الرفع بالاسترداد
 فلان يكون واجب الرفع بالافتناع عن مطالبة احد المتعاقدين اولى لكونه اسهل السلامة عن المطالبة والاحضار والتسليم ثم الرفع بالاسترداد ١٢ مل
 وذلك لاننا لو اشقنا الملك قبل القبض لكانا مثنين ذلك بالبيع الفاسد لانه لا موجب للملك هناك سواء بالبيع مشروع بشرع الله تعالى فكان الفساد مضافا الى الشارع فكان فيه
 تقرير الفساد ولا يجوز ذلك اما لو قلنا بقبول الملك بعد القبض كان القبض مثبتا للملك لوجوب الضمان على القابض كما في القبض على سوم الشراء فكان تقرير الفساد مضافا الى العباد
 وذلك ليس ببعيد ١٢ ك
 الامتناع عن المطالبة اولى لان هذا اسهل وابتعد عن العبث اذ لو قلنا يسلم ثم يستر والبيع من المشتري بعد القبض كان فيه نوع عبث ١٢ ك
 سبب الملك قد ضعف لاقتراح الشرط الفاسد به والشئ اذا كان ضعيفا وابيا لا يترتب عليه حكم وموجب الا بانضمام ما يؤكده كما في الميتة فيكون انعدام الملك قبل القبض نقصا للسبب في
 نفسه لا مانع آخر ١٢ ك
 قوله والميتة ليست بمال الخ جواب عن قياس الشافعي في المتنازع فيه على البيع بالميتة تقريره ان الميتة ليست بمال وليس بمال لا يجوز فيه البيع

لفوات ركنه ١٢ مل -
 ٩ قوله فقد خرجناه وهو ما ذكر في ادل الباب ان البيع هو المقصود في البيع وفي جعل الخمر مباحا مقصودا اعزازه والشرع امر بالمانع وترك اعزازه فكان بيع الخمر باطلا ١٢ ك -
 ١٠ قوله وشئ آخر دليل آخر على بطلان بيع الخمر وهو ان القيمة تصلح ثمنا لا مثمنا ليعني لو انعقد البيع على الخمر يجب على البائع قيمة الخمر لان المسلم ممنوع عن تسليم الخمر وتسليمها
 فلو قلنا بالانعقاد فيما اذا اشترى الخمر بالدرهم لم يجعلنا القيمة ثمنا لان كل عين من الاعيان بمقابلة الدرهم والدنانير في البيع فثمن اى بيع لتعين الدرهم والدنانير للثمنية فخطئوا في ما
 عبدنا ان يكون القيمة ثمنا في صورة من صور البياعات فيؤدي الى تغيير الشرع واما اذا جعل بمقابلة الخمر ثوبا او غيره من العروض كانت الخمر ثمنا والثمن مجرى مجرى الوصف فيجوز المشتري
 قيمة الثوب فكانت القيمة في محلها فلا يحكم بالبطالة لكنه يفيد ١٢ مل
 في البيع الفاسد فهو كالم يقبض وبه يروى المشورة ووجهها ان العقد اذا وقع فاسدا تضمن تسليط على القبض لان التسليط لو ثبت انما ثبت شرعا والفساد يجب اعدله فلم
 يثبت التقضي وهو التسليط على القبض وبذلك خلافت ما اذا ذهب لان التصرف وقع صحيحا ١٢ مل
 الموهوب له عن القبض ١٢ مل
 المجلس فلذا التسليط على القبض ١٢ مل

وشرطه ان يكون في العقد عوضان كل واحد منهما مالاً ليتحقق ركن البيع هو مبادلة المال بالمال فيخرج
عليه البيع بالميتة والدّم والحرو والريح والبيع مع نفى الثمن وقوله لزمته قيمته في ذوات القيم فاما في ذوات
الامثال يلزمه المثل لانه مضمون بنفسه بالقبض فشابه الغصب وهذا لان المثل صوة ومعنى اعدل من
المثل معنى قال ولكل واحد من المتعاقدين فسخته رفعاً للفساد وهذا قبل القبض ظاهر لانه يفد حكمه
فيكون الفسخ امتناعاً منه وكذا بعد القبض اذا كان الفساد في صلب العقد لقوته وان كان الفساد بشرط
زائد فلمن له الشرط ذلك دون من عليه لقوة العقد لانه لم يتحقق المرصاة في حق من له الشرط قال
فان باعه المشتري نفذ بيعه لانه ملكه فذلك التصرف فيه وسقط حق الاسترداد لتعلق حق العبد بالثاني
ونقض الاول بحق الشرع وحق العبد مقدم لحاجته ولا ان الاول مشروع باصله دون وصفه والثاني مشروع
باصله ووصفه فلا يعارضه مجرد الوصف ولانه حصل بتسليط من جهة البائع بخلاف تصرف المشتري في
الدار المشفوعة لان كل واحد منهما حق العبد ويستويان في المشروعية وما حصل بتسليط من الشفيع
قال ومن اشترى عبداً بخترا وخنزير فقبضه واعتقه او باعه او وهبه وسلمه فهو جائز وعليه القيمة
لما ذكرنا انه ملكه بالقبض فينفذ تصرفاته وبالاعتاق قد هلك فتلزمه القيمة وبالبيع والهبة انقطع الاسترداد

١ **قوله** البيع بالميتة المذموم ويجعل الكل باطلا لعدم المادية في هذه الاشياء سواء كانت ثمننا او مثنانا لكن ذكر جهة الاثمان ليعلم انهما ان كانت مبيعة كان البيع اولى بالبطان ١٢ عناية
٢ **قوله** والريج بان قال بعث هذا العبد بالريج التي تهب من مكان الجانب الشمالي وذلك المكان ملك له ١٢
والبيع مع نفى الثمن اى في رواية لا ناذ نفى الثمن فقد نفى الركن عن العقد فلم يكن بيعا وفي رواية ينعقد لان نفيه لم يصب لاحد فنفى بحكم العقد واذا لم يصب نفيه صار كانه نكحت عن ذكر الثمن ولو باع وسكت عن ذكر الثمن ينعقد البيع ويثبت الملك بالقبض لان مطلق العقد يقتضى المعاوضة
فإذا سكت كان غرضه قيمته فكانه باع بقيمة ١٢ كفاية **٣** **قوله** المذموم المبيعة والمذموم المبيعة في البيع الفاسد لان الاصل ان ينعقد البيع بقيمة المبيع لان العدل فيه غير ان في القيمة ضرب جهالة لا اختلاف العقدين فاقسم السلي مقامها صيانة للبيع عن الفساد واذا فسد البيع بوجه آخر تعذر العدول عن القيمة الى السلي فيصار الى الاصل ١٢ كفاية **٤** **قوله** يلزم النخل ولا يلزم الثمن حتى لا يلزم تقصير البيع الفاسد ١٢ مل
٥ **قوله** لان المذموم اى لان البيع مضمون بنفسه اى بالميتة في البيع الفاسد لا بالتسمية واما البيع الصحيح فالببيع مضمون فيه بالتسمية وهى الثمن ١٢ مل
٦ **قوله** فخرج بحضرة صاحبها وعندي يوسف بن جعفر ايضا ١٢ ان **٦** **قوله** فخرج اى ولاية الفسخ واما باعتبار الحق فالفسخ حق الله تعالى لان اعدام الضاد واجب ١٢
٧ **قوله** في صلب العقد صلب الشئ ما يقوم به ذلك الشئ وقيام العقد بالعوضين فكل فساد يمكن في احد العوضين يكون فسادا في صلب العقد كبيع درهم بدرهمين ويصح ثوب بخمر او خنزير لقوة الفساد فيجب اعدامه حقا للشرع ١٢ ك
٨ **قوله** بشرط زائد بان باع على ان يقترضه او يهبه كذا او باعه الى اجل مجهول فلمن له الشرط ذلك اى الفسخ ومن لا الشرط اى منقعة الشرط هو البائع في صورة الاقراض والمشتري في صورة الاجل دون من عليه لقوة العقد لعين ان فسخ من عليه لا يجوز لان العقد قوى لان الشرط دخل في امر زائد لاني صلب العقد ١٢ عين
٩ **قوله** الا ان المذموم جواب سوال يدعى قوله لقوة العقد لعين لما كان العقد قويا كان القياس ان لا يفسخ من له الشرط ايضا ١٢ عين
١٠ **قوله** فملك التصرف ورد بان البيع لو كان مأكولا لم يحل اكله ولو كانت جارية لم يحل وطئها وذكره في شرح الطحاوى فلم يملك التصرف مطلقا واجيب بالمتنع فان محمدا نص في كتاب الاستحسان على حلتها لان البائع سطر على ذلك وذكر شمس الائمة المحلواى انه يكره الوطئ ولا يحرم فالمدكور في شرح الطحاوى يحل على عدم الطيب ولشئ سلم فالوطئ ممالا يستباح به مخرج التسلط فبدلنا اولى وجوزا التصرف باعتبار اصل الملك وهو ينفك عن صفة المحل ١٢ عناية

الح قوله تعلق حتى الزمان قيل كان ينبغي ان ينقطع حتى استردوا البائع من وارث المشتري شراء فاسد التعلق حتى الوارث ولم ينقطع كما لا ينبغي لحتى الاسترداد من الموصي لقنا
انما كان كذلك لان ملك الوارث في حكم عين ما كان للمورث ولهذا يرد لعييب ويرد عليه وذلك للملك كان مستحق النقص فانتقل الى الوارث كذلك حتى لو مات البائع كان لوارثه ان
يسترد المبيع من المشتري بحكم الفساد واما الموصي له وهو بمنزلة المشتري الثاني لان له ملكا متجدا والثبوت بسبب اختياره منشا ولهذا لا يرد بالعييب ١٢ **الح** قوله مقدم لم حاجة فان
قيل يشكل على هذا اذا كان حلالا في يده صيد ثم احرم بسبب عليه ارساله وفيه تقديم لحتى الله تعالى على حتى العبد قلنا الواجب الجمع بين الحقين وانما يصار الى الترجيح اذ لم يمكن وجهنا ان كان
يرسل من يده في موضع بحيث لا يبيع ملكه ١٣ **الح** قوله ولانه حصل الزم معناه ان البيع الثاني حصل بتبسيط البائع الاول حيث كان القبض باذنه فاسترداه لفض ما تم من جهته و
الجواب اننا لانهم التمام فيه فان كلاما من المتعاقدين يملك الفسخ والتمام فيه فاذا ابايع المشتري فقد انتهت ملكه فيكون الاسترداد نقضا لما تم من جهته ١٢ عنايه **الح** قوله بخلاف تصرف
الجواب عما يقال لو كان تعلق حتى الغير بالمشتري انما عن النقص لم ينقص تصرفات المشتري في الدار المشفوعة من البيع والهبة والبناء وغيره بالتعلق حقها لكن الشفع ان ينقصها ١٢ يعني -
الح قوله واحصل الزم يعني ان هذه التصرفات التي وجدت من المشتري في الدار المشفوعة ما وجدت بتبسيط من الشفع حتى يقال بان في نقضها سعيان في نقض ما تم من جهته بخلاف
البيع بيعا فاسدا فان تصرف المشتري هناك وجد بتبسيط من البائع فلا يجوز له نقض تصرفات المشتري من اذ لو جاز يلزم السعي في نقض ما تم من جهته وفي الذخيرة لان التبسيط انما ثبت بالاذن نصا
او باثبات الملك للتصرف ولم يوجد واحد منها من الشفع ١٢

على مأمور الكتابة والرهن نظير البيع لأنها لا زمان إلا أنه يعود حق الاسترداد بعجز المكاتب فك الرهن لزوال
 المانع وهذا بخلاف الاجارة لأنها تفسخ بالاعداد ورفع الفساد عذر ولا تملكها تنقذ شيئاً فشيئاً فيكون الرد
 امتناعاً قال وليس للبائع في البيع الفاسد ان يأخذ المبيع حتى يرد الثمن لان المبيع مقابل به فيصير محبوساً
 كالرهن وان مات البائع فالمشتري احق به حتى يستوفي الثمن لا يته يقدم عليه في حياته فكذلك اولى ورثته و
 غرمائه بعد وفاته كالرهن ثم ان كانت دراهم الثمن قائمة يأخذها بعينها لأنها تتعين في البيع الفاسد هو
 الاصح لانه بمنزلة الغصب وان كانت مستهلكة اخذ مثلها بالبائناً قال ومن باع داراً بيعاً فاسداً فبئنا
 المشتري فعلية قيمتها عند ابي حنيفة رواه يعقوب عنه في الجامع الصغير ثم شك بعد ذلك في الرواية وقال لا
 ينقض البناء وتردد الدار والغرس على هذا الاختلاف لهما ان يثق الشفيع اضعف من حق البائع حتى يحتاج فيه
 الى القضاء ويبطل بالتأخير بخلاف حق البائع ثم اضعف الحقيق لا يبطل بالبناء فاقوا هذا اولى وله ان البناء
 والغرس متى يقصده الدوام وقد حصل بتسليط من جهة البائع فينقطع حق الاسترداد كالبيع بخلاف
 حق الشفيع لانه لم يوجد منه التسليط ولهذا لا يبطل بهبة المشتري وبيعه فكذلك ابناؤه وشك يعقوب في
 حفظه الرواية عن ابي حنيفة وقد نص محمد على الاختلاف في كتاب الشفعة فان حق الشفعة مبني على انقطاع
 حق البائع بالبناء وثبوته على الاختلاف قال ومن اشترى جارية بيعاً فاسداً وتقابضها فباعها وربح فيها

١٥ قوله لأنها لا زمان لان الرهن اذا اتصل بالقبض ما رلا زمان في حق الرهن كالكتابة في حق المولى واذا لم يتصل
 الرهن بالقبض فالزمان بالزمان ان شاء سلمه الى المرتهن وان شاء يرد من الرهن ١٢ مل ١٥ قوله بعجز المكاتب الخ وليس لتقصيصها زيادة فائدة لان عود الاسترداد في جميع الصور
 اذا انتقض هذه التصرفات حتى لو دبر على بيع في البيع قبل القضاء بالقيمة كان له الاسترداد وكذلك اذا ربح في الهبة بقضاء او بغيره ثم عود الاسترداد في البيع اذا لم يقض بالقيمة اما اذا كان عجز
 المكاتب ونحوه بعد القضاء فلا ١٢ مل ١٥ قوله وبما أي النقط على الاسترداد بالتصرفات المذكورة بخلاف الاجارة فان حق الاسترداد فيها لا ينقطع ١٢ مل ١٥ قوله لا يملك
 الرقبة ايضا فقل في حق الزوج بالمنفعة لا يمنع الفسخ على الرقبة والنكاح على حاله قائم كذا في الذخيرة والايضاح ١٢ مل ١٥ قوله ولا نها تنقذ الخ اي لان الاجارة تنقذ على المنافع وهي
 تحدث شيئاً فشيئاً ففي وقت روال العقد كان الراتبان من النقاد والعقد في حق المنفعة التي تحدث بعده لعدم الضرورة فلا يكون فيه رفع العقد الثابت ١٢ مل ١٥ قوله حتى يرد الثمن
 قال في النهاية اي القيمة التي اخذها من المشتري وليس بواجب بل المراد بما اخذه البائع في مقابلة البيع عرضا كان او نقداً ثانياً بقيمة ١٢ مل ١٥ قوله كالرهن فانه يصير محبوساً بالدين الا ان الرهن
 مضمون باقل من قيمته ومن الدين وهما البيع مضمون بجميع قيمته كما في الغصب ١٢ مل ١٥ قوله كالرهن فان اذامات وله ورثته وغرماء المرتهن احق بالدين من الورثة والغرماء حتى يستوفي
 الدين ١٢ مل ١٥ قوله لانها تتعين الخ بل يتعين المقبوض للرد فهو على الرواية يتعين وذكر البردعي في الجامع الدراهم في البيع الفاسد انما تتعين اذا كان البيع الفاسد صريحاً وان لم يكن صريحاً
 لا يتعين ١٢ مل ١٥ قوله والغرس الخ يعني يقطع به حق الفسخ عند ابي حنيفة خلافاً لها ١٢ مل ١٥ قوله حتى الشفيع اضعف فلان يحتاج الى القضاء والقضاء ولا يورث بخلاف حق البائع
 ولهذا ثبت حق البائع في الاسترداد من غير قضاء ولا قضاء المشتري ويورث هذا الحق ولا يورث حق الشفعة وكذا حق البائع انضم اليه حق الشرع حتى يجب عليها انقض هذا البيع ولا يجب على الشفيع
 الاخذ بالشفعة ثم ينقض بناء المشتري لحق الشفيع فلحق البائع اولى ١٢ مل ١٥ قوله مما يقصد به الدوام اذا البناء ليس للنقض والغرس ليس للقطع والمشتري يتضرر بنقض البناء والغرس مضررا
 بلا جائز والبائع يتضرر بربح جائز مع اذ حصل بتسليطه وكان رعايته حتى المشتري اولا فينقطع للبائع حق الاسترداد كما لو باع المشتري مبيعاً صحيحاً بخلاف الشفيع لانه لم يحصل البناء بتسليط الشفيع
 ١٢ مل ١٥ قوله وشك يعقوب في حفظ الرواية لاني مذموب ابي حنيفة اذ ينقطع حق البائع برؤال شمس الاثرة الرخسي هذه هي المسألة التي وقعت الحادثة فيها بين ابي يوسف ومحمد فقال ابو
 يوسف ما رويت لك عن ابي حنيفة اذ اخذ قيمتها وانما رويت لك ان ينقض البناء وقال محمد بل رويت لي عنه ان اخذ قيمتها ثم قال شمس الاثرة ثم شك يعقوب في هذه المسألة
 ١٢ مل ١٥ قوله في حفظ الميموني شك اذ بل سمع من ابي حنيفة اذ ينقطع حق البائع ببناء المشتري في الشراء الفاسد ام لا ولم يشك في الاختلاف ١٢ مل ١٥ قوله
 وقد نص محمد في التأكيد قوله وشك يعقوب في حفظ الرواية عن ابي حنيفة لاني مذموب ابي حنيفة ١٢ مل ١٥ قوله على الاختلاف اي في ثبوت الشفعة اذ ابني المشتري
 شراء فاسداً في الدار المشتراة او غرس فيها فشفيع حتى الشفعة عند ابي حنيفة وعند بهمالا وثبوت حق الشفعة مبني على انقطاع حق البائع في الاسترداد فيكون نصا على الاختلاف
 في انقطاع حق البائع بالبناء لان التقصيص على الاختلاف في الفرع يكون تنقيصاً على الاختلاف في اصل ذلك الفرع ١٢ مل ١٥ قوله وثبوته قال الانزاري في غاية
 البيان قال بعض الشارحين ثبوته بالرفع معطوف على قوله مبني وهو ضعيف قلت اراد بعض الشارحين السعنا في وتبعه على ذلك الكاك كن الانزاري لم يبين وجه الضعف والذي
 يظهر لي ان ثبوته مرفوع بالابتداء وعلى الاختلاف خبره ١٢ مل

تصدق بالربح ويطيب للبائع ما ربح في الثمن والفرق ان الجارية متبايعتين فيتعلق العقد بها فيتمكن
 الخبث في الربح والدرهم والدرهم لا يرد لا تتعينا في العقود فلم يتعلق العقد الثاني بعينها فلم يتمكن الخبث
 فلا يجب التصديق وهذا في الخبث الذي سببه فساد الملك اما الخبث لعدم الملك عند أبي حنيفة
 ومحمد يشتمل النوعين لتعلق العقد فيما يتعين حقيقة وفيما لا يتعين شبهة من حيث انه يتعلق به
 سلامة المبيع او تقدير الثمن وعند فساد الملك ينقلب الحقيقة شبهة والشبهة تنزل الى شبهة الشبهة
 والشبهة هي المعتبرة دون النازل عنها قال وكذا اذا ادعى على اخرا ما لا فقضاها اياه ثم تصادقا انه لم
 يكن عليه شيء وقد ربح المدعي في الدرهم ويطيب له الربح لان الخبث لفساد الملك ههنا لان الدين واجب
 بالتسمية ثم استحق بالتصادق وبديل المستحق مذكور فلا يعمل فيما لا يتعين

فصل فيما يكره

قال ونهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن النجش وهوان يزيد في الثمن ولا يريد الشراء ليرغب
 غيره قال عليه السلام لا تناجشوا قال وعن السوم على سوم غيره قال لا يستام الرجل على سوم اخيه ولا
 يخطب على خطبة اخيه ولان في ذلك ايماسا واضارا وهذا اذا تراضى المتعاقدان على مبلغ ثمن في المساواة

١- قوله ويطيب له على الرواية التي لا تتعين الدرهم فيها واما على التي تتعين فهي بمنزلة المفضوب ١٢ نهاية -
 ٢- قوله مما يتعين ومعنى تبين الجارية ان اذا بارع جارية معينة ليس له ان يعطي جارية اخرى معها ولما تعلق العقد بها وحصل الربح من هذه الجارية كان الربح
 جازما بدل الملك ملكا فاسدا فيتمكن الخبث في الربح ويصدق به والخبث هو عدم الطيب ١٢ عيني ٣- قوله لا تتعينا ان معنى عدم التعين فيها ان لو اشار الشراء اليها
 بهذه الدرهم لان يتركها ويدفع غير كما ان الثمن يجب في ذمة المشتري ١٢ نهاية ٤- قوله وهذا الذي ذكرنا من الفرق بين ما يتعين وبين ما لا يتعين حيث لا يطييب
 الربح في الاول ويطييب في الثاني ١٢ عيني ٥- قوله يشتمل النوعين حتى ان الفاضل والمودع اذا تصرف في المفضوب والمودعة والمودعة والمفضوب عرض او من العقود
 وادى ضمانها للمالك وبقي الربح يتصدق الربح في قولها لان فيما يتعين قد بدل مال الغير ونشيت حقيقة الخبث وفيما لا يتعين ان لم يكن بدل مال الغير لان العقد لا يتعلق به بل يشتمل ذلك
 في الذمة لكن انما يوصل الى الربح باو المفضوب والمودعة فيتمكن فيه شبهة الخبث ١٢ ان ٦- قوله او تقدير الثمن بان اشارة الى الدرهم المفضوب وتقدر من مال نفسه ١٢ نهاية
 ٧- قوله وعند فساد الملك الخبث لفساد الملك ينقلب حقيقة شبهة اي ما كان من الخبث بسبب الحقيقة في الخبث لعدم الملك كما فيما يتعين يكون ذلك الخبث فيما
 يتعين شبهة لفساد الملك لان الخبث لفساد الملك ادنى من الخبث لعدم الملك وفيما لا يتعين ينزل الى شبهة الشبهة فيما لا يتعين ١٢ عيني ٨- قوله
 تنزل الى شبهة الشبهة لان تعلق سلامة المبيع او تقدير الثمن الذين كانا شبهة خبث لحصولها بمال الغير من كل وجه لم يبق كذلك بل مال فيه ثابته ملك ١٢ عيني ٩- قوله دون
 النازل عنها لانها لو كانت معتبرة لكان مادونها معتبرة ايضا فلا يكون البيع خاليا عن شبهة الشبهة فيفسد باب التجارة الا وهو مفتوح ولان الاصل في الكسب الشبهة فقد عدل عن الاصل
 في حق الشبهة فبقى ما انحط عنها على الاصل ١٢ نهاية ١٠- قوله لان الدين واجب بالتسمية اي دعوى المدعي مالا على آخر واداء المدعي على قبض المدعي بدلا من الدين ثم استحق اي
 الدين بالتصادق فان المرء يكون ما خور باقراره ملكا فلا تصادقا ان الدين لم يكن على المدعي عليه صار الدين بمنزلة ما لا استحق فيفسد الملك في عوضه فان بدل المستحق ملكا فاسدا كما لو
 بارع امه بالعت وقابضا فاستحققت كان الثمن مملوكا للبائع لو جوب رده عليه ولكن لا يطييب فيتمكن فيه شبهة عدم الملك ولو حصل الربح في ذمة غير مملوكة فيمكن في الربح شبهة الخبث و
 اذا حصل من ذمة غير مملوكة فيمكن فيه شبهة عدم الملك كان فيه شبهة خبث فلا تعتبر فلا يعمل اي الخبث لفساد الملك فيما لا يتعين اذا اراد فيه ١٢ عيني ١١- قوله فيما يكره قيل المكره ادنى
 درجة من الفاسد لكن هو شعبه من شعبته فلذلك الحق به واخره وعزل لعل تحقيق ذلك ما ذكر في اصول الفقه ان القبح اذا كان لا مكره ولا كان مكره وان كان لو صفت متصل كان فاسدا
 ١٢ عيني ١٢- قوله عن العنق وهو يفتحين وروي بالسكون هو ان تستام السلعة باز يد من ثمنها ولا تريد شراء ما يملك الاخر فيقع فيها وكذا في النكاح وغيره ١٢ عيني ١٣- قوله لا يستام الخ
 ١٣- قوله وهو ان يزيد المذنب فيما اذا طلب الراغب بمثل ثمنها واما اذا طلب بدون ثمنها فلا بأس ١٢ عيني ١٤- قوله لا يستام الخ
 قلت اخراجه من حديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض وفي لفظ لا يبيع الرجل على بيع اخيه ولا يخطب على خطبة اخيه الا ان ياذن له انتهى ١٢ عيني
 ١٥- قوله اذا تراضى الا صورت يتسام الرجلان بالبيع والشراء على السلعة ويرضى البائع والمشتري بذلك ولم يقدرا عقد البيع حتى ساءموا آخر على سومه واشتراه عن فانه
 يجوز ولكن يكره ١٢ عيني -

الدراية في تخریج احاديث الهداية

حديث لا تناجشوا متفق عليه من حديث ابى هريرة في انشاء الحديث وثبت النبي عن النجش عندهما عن ابن عمر وغيره - حديث لا يستام الرجل على سوم
 اخيه ولا يخطب على خطبة اخيه متفق عليه من حديث ابى هريرة في حديث اوله نسي عن تلقى الوكان وفيه وان يستام الرجل على سوم اخيه ومن حديث ابن عمر لا يبيع
 الرجل على بيع اخيه ولا يخطب على خطبة اخيه ١٢ عيني

أما إذا لم يكن أحد هبأ إلى الآخر فهو بيع من يزيد ولا بأس به على ما ذكرناه وما ذكرناه محصل النهي في النكاح
 أيضًا قال وعن تلقى الحلب وهذا إذا كان يضرب أهل البلد فإن كان لا يضرب فلا بأس به إلا إذا لبس السفر
 على الواردين فحينئذ يكره لما فيه من الغرور والضرر قال وعن بيع الحاضر للبادي فقد قال لا يبيع الحاضر
 للبادي وهذا إذا كان أهل البلدة في قحط وعوز وهو يبيع من أهل البلد وطعناً في الشئ الغالي لما فيه من
 الضرر بهما أما إذا لم يكن كذلك فلا بأس به لانعدام الضرر قال والبيع عند اذان الجمعة قال الله تعالى
 وذروا البيع ثم فيه إخلال بواجب السعي على بعض الوجوه وقد ذكرنا الاذان المعتبر فيه في كتاب الصلوة
 قال كل ذلك يكره لئلا يفسد به البيع لان الفساد في معنى خارج زائد لا في صلب العقد ولا في شروط
 الصحة قال ولا بأس ببيع من يزيد وتفسيره ما ذكرناه وقد صرح ان النبي باع قدحاً وحلماً ببيع من يزيد
 لانه بيع الفقراء والحاجة ماسة اليه نوعه قال ومن ملك مملوكين صغيرين احدهما ذرهم محرماً
 من الآخر لم يفرق بينهما وكذلك ان كان احدهما كبيراً والاصل فيه قوله من فرق بين والدته وولدها فرق

١- قوله وما ذكرناه اراد به قوله وهذا اذا تراضى المتماقدان محل النكاح ايضا يعني اذا ركن قلب المرأة الى الخاطب يكره خطبه غيره فاذا لم يكن ركن فلا يكره ١٢ يعني ٢- قوله
 وعن تلقى الحلب جلب الشئ جاء به من بلد الى بلد للتجارة جلباً والحلب المملوك ٢٢ ك ٣- قوله وهذا اذا كان صورة المصري الخرج بجبى قاطعة لتعلقهم واشترى الجميع
 وادخل المصري يبيع على ما اراده ١٢ ع ٤- قوله لبس تلبس بينهما واشتد مكر وعيب ازكى ١٢ من ٥- قوله وعن بيع الحاضر لم يكره ان الرجل اذا كان له
 طعام وعلف واهل المصري قحط منها وهو لا يبيعها من اهل المصري حتى يتوسعوا ويبيعها من اهل البادية ثم يثمن غل وهم يتضررون بذلك فهو مكره ١٢ نهاية ٦- قوله فقد قال
 عليه السلام الخ اخرج البخاري عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبيع حاضر لباد انتهى فاللام بمعنى من كذا في النهاية ويحتمل ان يكون اللام على اصلها والمعنى نهى ان
 يتولى المصري عن جاء به مال من خارج المصرو يكون له سائر ويبيع هذا المصري للبادي وهذا يقال في القيمة فان البادي المسافر لا يقف على عادات اهل المصري للمعاملات ١٢ مولانا حافظ
 محمد عبد العظيم نور الله قدره ٧- قوله على بعض الوجوه يعني اذا اعدوا وقفاً ثميناً لاجل البيع واما اذا كان يمشيان ويبيعان فلا بأس بذلك ٢٢ ك ٨- قوله وقد ذكرناه
 وهو قوله والمعتبر هو الاذان الاول اذا كان بعد الزوال ٢٢ ك ٩- قوله ولا يفسد فيجب الثمن وثبت الملك قبل القبض ١٢ ١٠- قوله ما ذكرناه وهو قوله فاذا لم
 يكن احدهما الى الآخر فهو بيع من يزيد ٢٢ ك ١١- قوله وقد روى الرواه اسحق بن راهويه في مسنده عن انس بن مالك عن رجل من الانصار ان النبي صلى الله عليه وسلم
 باع حلماً وقد حاف من يزيد انتهى ١٢ ت ١٢- قوله علماً بالكسر كليم سطر كبريشت شتر زير برود نهند ودر خانه زير فرشها فخره فكلنت ١٢ من ١٣- قوله ومن
 ملك الخ اي يقبل البهية والوصية والشراء والارث وانما قيد بالصغيرين لانه لا يكره في الكبيرين ١٢ مل ١٤- قوله والاصل فيه الخ وجه الاستدلال بالاول هو الوعيد والثاني تكرار الامر
 بالادراك والرد والوعيد جاء للتفريق والامر بالرد على بيع احدهما وهو تفريق ولم يتعرض لبيع فقلنا بكذا بركة البيع لافاضة الى التفريق وهو مجاور فيفك عنه لجواز ان يقع ذلك بالبهية ١٢

الدراية في تخرج احاديث الهداية

حديث لا يبيع الحاضر للبادي متفق عليه من ابى هريرة ومسلم عن جابر والبخاري عن ابن عمر بلفظ نهى ان يبيع حاضر لباد ولكهما عن ابن عباس مثله في حديث
 وزاد ان يكون له سمسار ا قوله وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم باع قدحاً وحلماً صغيرين يزيد اصحاب السنن عن انس منهم من اختصه ومنهم من طوله واخرجه احمد
 وصححه ابو يعلى وابن ابي شيبة وغيرهم حديث من فرق بين والدته وولدها فرق الله تعالى بينه وبين ابيه يوم القيمة الترمذي والحاكم واهم والدارمي من حديث ابى الجواب
 وفي اسناده ضعف واخرجه البيهقي في اواخر التلخيص باسناد اخر عنه فيه انقطاع وفي الباب عن حريش بن سليم العذري عن ابيه سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن فرق في السبي بين الولد والولد فقال من فرق بينهم فرق الله تعالى بينه وبين ابيه يوم القيمة اخرجه الدارقطني وفي اسناده الواقدي وعن عمران بن حصين رفعه ملعون من
 فرق بين والدته وولدها اخرجه الحاكم وعن ابى موسى قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من فرق بين الوالد وولدها وبين الاخ واخيه وفي لفظ نهى ان يفرق اخرجه
 الدارقطني وذكر الاختلاف فيه في العلل ثم قال والمحمول عن سلمان التيمي مرسلاً وعن علي بن علقمة عن جارية وولدها فنهاه النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ورد اليهم
 اخرجه ابوداود والحاكم وعن جعفر بن محمد عن ابيه عن جده ان ابا اسيد جاء يسبي من البحرين فنظر النبي صلى الله عليه وسلم الى امرأة منهم تبكي فقال ما شأنك
 قالت باع ابني قال اكلت بنفسك قالت بئس ما فعلت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهب لعل غلامين اخوين صغيرين ثم قال له ما فعل الغلامات قال بعست
 احد هما قال ادركت ادركت وفي رواية اردوا ردود الترمذي وابن ماجه من حديث علي وفي نسخة رداه رداه ورواه الحاكم والدارقطني وابن ابي شيبة من وجه اخر عن علي بلفظ
 فقال ادركتهما فادركتهما جميعاً ولا تفرق بينهما واخرجه احمد وصححه ابى داود والبخاري وجه اخر عن الحكم بن عتيبة بنحو قوله ولما فيه من عدم الرحمة على الصغا وقد اورد
 عليه كانه يشير الى قوله صلى الله عليه وسلم ليس منا من يبيع صغيراً ولم يتركه كبيراً وقد اخرجه ابوداود والبخاري في الادب المفرد والترمذي والحاكم من حديث عبد الله
 ابن عمرو اخرجه ابن حبان والترمذي عن حديث ابن عباس والترمذي وابو يعلى من حديث انس والنخعي من حديث عباد بن الصامت والبخاري في الادب المفرد
 من حديث ابى امامة وابى هريرة والطبراني في الاوسط من حديث جابر وفي الكبير من حديث واثلة وضميرة ١٢ ٥

۱- قوله و بین اجتهد الخ و فراق الاجتهد عقوبه كما قال العارف الشيرازی شیخیده ام سخن خوش که پیر کفعلان گفت "فراق یار نه آن میکند که بتوال گفت" حدیث بهول قیامت که گفت واعظ شهر کنجانی است که از روزگار سبزال گفت ۱۲ امل الیهاد ۲- قوله و و هب الخ معطوف علی قوله علیه السلام من حیث المعنی لان تقدیره و الاصل ما قال علیه السلام و و هب النبی علیه السلام علی الخ ۱۲ اعتناء ۳- قوله و قد اعد علیه قلت فی الباب حدیث رواه ابوداؤد فی الادب عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال قال رسول الله صلی الله علیه وعلی آله و سلم من یعرف حق کبیرة نافیس من ۱۲ ات ۴- قوله بالقرابة الخ فان قيل الیس ان الحربی اذا دخل و ارا نایقلا ین اخوین صغیرین بامان فاراد ان یمیع احد ینا فلا یاس بالشرء منه و ان کان فی تفریق قلنا لان لولم یشتغل من لعادیه الی دار الحرب و شرءه منه انظر من مراعات التفریق ۱۲ ک ۵- قوله و رد بخلاف القیاس لان القیاس یقتضی ان یجوز لان المالك یتصرف فی ملک یتفرق قلنا لان لو کان کبیر ین و کما فی غیره بنی آدم فان قلت قد ذکرنا المعنی المعقول و هو قوله و لان الصغیر یتناس الخ فکیف یصح الدعوی بعد ذلک ان مخالف للقیاس قلت لا بد ان یكون و رد النص موافقا للمعنی المعقول الا اننا لم نذكر من حیث الظاهر الذی هو یسی بدلیل القیاس سمینا خلاف القیاس ۱۲ انباء ۶- قوله لما ذکرنا ی من ان النص و رد بخلاف القیاس فیکتصر علی موده ۱۲ کفایه -

۸۷ **قوله** والاخر لغيره سواء كان ابنا صغيرا او كبيرا وهما في مؤنة الاول او زوجة او مكتوبة ۱۲ نهائيه ۸۸ **قوله** كدفع احدهما بالجناية اي بجناية وجهت منه جناية نفس او مال بان جنى احدهما جناية ادا استهلك مال انسان فلكلوا ان يدفعه ۱۳ مل ۸۹ **قوله** وبمع بدلين بان كان ما ذوتا واحاطا به دينيه او وجب الدين على المالك ولا مال ۱۴ عيني ۹۰ **قوله** ورد به العيب بان اشتراهما لنفسه فكان باحدهما عيب لم يظهر عند العقد لان يرد به وبمعك الثاني ۱۵ مل ۹۱ **قوله** لان المتصور اليه الخ حاصل الكلام ان التفريق انما ينبي عنه لدفع الضرر عن الصغير وليس من شرط وقوع الضرر عن شخص الحاق الضرر بغيره فاذا تعلق باحدهما حتى فالتنع من ايفاء الحق اضرار بصاحب الحق وانما حصل الاضرار بالصغير ضمنا لمحق مستحق فلا يلتفت اليه لانه كم من شئ يثبت ضمنا ولا يثبت قصدا ۱۶ يعني ۹۲ **قوله** فان فرق الخ اطلاق التفريق يدل على ان ذكره سواء كان بالبيع او القسمة في الميراث او العناتم والهبية او غير ذلك ۱۷ اعنائه ۹۳ **قوله** لما روينا اشار به الى قول علي رضي الله عنه في الحديث بعثت احدهما الخ فان الامر بالادراك هو قوله عليه السلام في الحديث المذكور ادرك ادرك والرد في قوله ويروي ارد واراد ۱۸ يعني ۹۴ **قوله** لمعنى مجاور وذلك ليس من البيع في شئ والنهي متى كان لمعنى في غير النهي عنه لا يفسد العقد كالنهي عن البيع وقت النداء كذا في المبسوط ۱۹ ك

كراهة الاستيام وان كانا كبيرين فلا بأس بالتفريق بينهما لانه ليس في معنى ما ورد به النص وقد صح انه
 فترق بين مارية وسيرين وكانتا متين اختين -
 دهران التفرق قطع الاستيناس وترك التعاهد ١٢

باب الاقالة

الاقالة جائز في البيع بثل الثمن الاول لقوله من اقال نادماً بيعته اقال الله عثراته يوم القيمة ولان
 العقد حقهما فيملكان رفعه دفعا لاحتاجهما فان شرط اكثر منه اقل فالشرط باطل ويشترط مثل الثمن الاول
 والا اصل ان الاقالة فسخ في حق المتعاقدين بيع جديد في حق غيرهما الا ان لا يمكن جعله فسحا فتبطل
 وهذا عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف هو بيع الا ان لا يمكن جعله بيعا فيجعل فسحا الا ان لا يمكن
 الال ١٢
 اقل ما يرد ١٢
 بان دللت بعد الجع ١٢
 كاشع ١٢
 الاقالة ١٢

١- قوله كراهة الاستيام اي السوم على سوم اخيه وقوله عليه السلام على رضى الله عنه ادرك محمول على طلب الاقالة او بيع الاخر من

٢- قوله ليس في معنى الاقالة كل واحد منهما يقوم بخواتمه وربما لا يستأنس احد بها بالآخر بل يتأذى احد بها من الآخر باحسان السيد الى احد ١٢
 ٣- قوله وقد صح ان بيان هذا ما روى البزار في مسنده من حديث عبد الله بن بريدة عن ابيه قال اهدى المقوقس القبطي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جارية وبغلة كان يركبها
 فاما احدى الجاريتين فاستولمها فولدت له ابراهيم وهي مارية ام ابراهيم واما الاخرى فوهبها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لحسان بن ثابت رضى الله عنه وهي ام عبد الرحمن بن حسان
 ٤- قوله وقد صح ان اخرج البيهقي في دلائل النبوة من مسند طويق ابن اسحق حديثه عن الزهري عن عبد الرحمن بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث حاطب بن ابي
 بلنته الى المقوقس صاحب الاسكندرية بكتاب فقبل الكتاب وكرم واكرم حاطبا واحسن نزله واهدى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حاطب كسوة وبغلة مسدوجة وجاريتين احداهما ام ابراهيم واما الاخرى
 فوهبها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لقيس العبدى وهي ام زكريا بن جهم الذي كان خليفة عمرو بن العاص على مصر وهذا ما خلف لما رواه البزار في الاخرى اهدى لحسان بن ثابت وجميع بينهما بحديث
 آخر رواه البيهقي عقيب الحديث المذكور من حديث ابي بشير احمد بن محمد حدثنا ابو الحارث احمد بن سعيد حدثنا يارون بن يحيى الخاطبي حدثنا ابراهيم بن عبد الرحمن حدثني عبد الرحمن بن زيد بن
 اسلم عن ابيه حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن ابيه عن جده حاطب بن ابي بلنته قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى المقوقس ملك الاسكندرية فحجته بكتاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فانزلني في منزله واقمت عنده ثم بعثت الى وقد جمع بطارقة الى ان قال هذه هدايا بعث بها منك الى محمد قال فاهدى الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علمت جوار منهن ام
 ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلى آله وسلم واحدة وبها عليه الصلوة والسلام الى جهم بن حذيفة العدوي وواحدة وبها لحسان بن ثابت الانصاري ومن احاديث الباب ما أخرجه
 مسلم عن سلمة بن الاكوع قال خرجنا مع ابي بكر فغزونا فزاره الى ان قال فحجبت بهم الى بكر وفيهم امرأة معها ابنة لها من احسن العرب فاعطاني ابو بكر ابنتها ففقدت المدينة فقال
 لي عليه السلام يا سلمة هب لي المرأة فقلت هي لك ففدى بها الساري بك وحديث آخر رواه الحاكم في المستدرک والدارقطني في سننه من حديث عبد الله بن محمد ثنا سعيد ابن عبد العزيز
 سمعت كحولا يقول حدثنا نافع بن محمود بن الربيع عن ابيه انه سمع عباد بن الصامت يقول نبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يفرق بين الام وولد ففيل يا رسول الله ان متى قتال
 حتى يبلغ الغلام وتحيض الجارية قال الحاكم حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه وقال شيخنا شمس الدين في تحفة المستدرک بل هو حديث موضوع فان عبد الله بن عمرو بن حسان كذاب انتهى
 وقال الدارقطني عبد الله هو الواقفي وهو ضعيف الحديث ورواه علي بن المديني بالكذب ولم يروه عن سعيد بن ١٢ يخرج زيلعي رحمه الله تعالى -

٥- قوله باب الاقالة الاقالة هو الرغ من القيل وقيل من القول والهبة للسلب وهو من دوش بدليل قلت البيع بكسر القاف وهو يجوز بلطفين احدهما ما يعبر به عن المستقبل
 نحو ان يقول اقلني فيقول الاخر اقلت وقال محمد لا يقوم الا بلطفين يعبر بهما عن الماضي اعتبار البيع كذا قيل ولما كان الخلاص عن خبث البيع الفاسد والكروه بالفسخ كان الاقالة تعلق خاص بهما
 فعقب ذكرهما ١٢
 ٦- قوله من اقال الاقالة اقال الله عثرته يوم القيمة ونادى عند البيهقي ١٢
 ٧- قوله من اقال الاقالة اقال الله عثرته يوم القيمة ونادى عند البيهقي ١٢
 ٨- قوله من اقال الاقالة اقال الله عثرته يوم القيمة ونادى عند البيهقي ١٢
 ٩- قوله من اقال الاقالة اقال الله عثرته يوم القيمة ونادى عند البيهقي ١٢
 ١٠- قوله من اقال الاقالة اقال الله عثرته يوم القيمة ونادى عند البيهقي ١٢
 ١١- قوله من اقال الاقالة اقال الله عثرته يوم القيمة ونادى عند البيهقي ١٢
 ١٢- قوله من اقال الاقالة اقال الله عثرته يوم القيمة ونادى عند البيهقي ١٢

الدراية في تخريج احاديث الهداية

حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم فرق بين مارية وسيرين ابنة خزيمة والبزار عن طريق عبد الله بن بريدة عن ابيه قال اهدى المقوقس القبطي للنبي صلى الله عليه
 وسلم جارية وبغلة ففسر في صلى الله عليه وسلم احدى الجاريتين واعطى الاخرى لحسان وروى البيهقي عن طريق ابن اسحق عن الزهري عن عبد الرحمن بن
 عبد القاري ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث حاطب بن ابي بلنته الى المقوقس فذكره مطولا لكن قال انه وهب الاخرى لجهنم بن قشمر العبدى واخرجه الدواد في ثم البيهقي
 من حديث حاطب وفيه انه اهدى له ثلاث جوار منهن ام ابراهيم وهب الواحدة لحسان والاخرى لابي جهم بن حذيفة وفي الباب عن عباد بن
 الصامت قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يفرق بين الام وولد ففيل يا رسول الله ان متى قال صلى الله عليه وسلم حتى يبلغ الغلام وتحيض
 الجارية اخرجه الدارقطني وصححه الحاكم وفي اسناده عبد الله بن عمرو بن حسان قد ذكر به ابن المديني وعن سلمة بن الاكوع قال غزونا فزاره الى ان قال فحجبت بهم امرأة وابنته لها
 من احسن العرب ففعلني ابو بكر ابنتها فاستولمها مني النبي صلى الله عليه وسلم

باب الاقالة والتولية والمراجعة - حديث من اقال نادماً بيعته اقال الله تعالى عثرته يوم القيمة البوداودين ما جته وابن حبان
 الحاكم من حديث ابي هريرة بلفظ مسلماً ورواه البيهقي بلفظ نادماً ١٢ -

في بطلان وعند محمد هو فسخ الا اذا تعذر رجعه فسخا فيجعل بيعا الا ان لا يمكن فيبطل لمحمد ان اللفظ الفسخ
والرفع ومنه يقال اقلني عثرتي فيوفر عليه قضيتها واذا تعذر يحمل على محتمله وهو البيع الا ترى انه بيع في
في حق الثالث ولا يي يوسف انه مبادلة المال بالمال بالتوازي وهذا هو حد البيع ولهذا يبطل بهلاك السلعة و
يرد بالعيب وتثبت به الشفعة وهذه احكام البيع ولا يي حنيفة ان اللفظ يثبت عن الفسخ والرفع كما قلنا و
الاصل اعمال الالفاظ في مقتضياتها الحقيقية ولا يحتمل ابتداء العقد ليحمل عليه عند تعذره لانه ضد
واللفظ لا يحتمل ضده فتعين البطون وكونه بيعا في حق الثالث امر ضروري لانه يثبت به مثل حكم البيع
هو الملك لا مقتضى الصيغة اذ لا ولاية لها على غيرها اذ اثبت هذا القول اذا شرط الاكثر الا قاله على الثمن
الاول لتعذر الفسخ على الزيادة اذ رفع ما لم يكن ثابتا محال فيبطل الشرط لان الاقالة لا تبطل بالشروط
الفاصلة بخلاف البيع لان الزيادة يمكن اثباتها في العقد فيتحقق الربو اما لا يمكن اثباتها في الرفع وكذا
اذا شرط الاقل لما بيناه الا ان يحدث في المبيع عيب فحينئذ جازت الاقالة بالاقل لان الخط يجعل بازاء
ما فات بالعيب وعندهما في شرط الزيادة يكون بيعا لان الاصل هو البيع عند ابي يوسف وعند محمد جعله
بيعا ممكن فاذا زاد كان قاصدا بهذا البيع وكذا في شرط الاقل عند ابي يوسف لانه هو الاصل عنده وعند
محمد هو فسخ بالثمن الاول لانه سكوت عن بعض الثمن الاول ولو سكوت عن الكل وا قال يكون فسخا لهذا

١- قوله الا اذا تعذر الرجاء بان تعذرا بعد القبض بالثمن الاول بعد الزيادة المنفصلة او تعذرا بعد القبض بالثمن الاول او بخلاف جنس الثمن
الاول ٢- قوله الا ان لا يمكن اي جعله بيعا ولا فسخا فيبطل كما في بيع العرض بالدراهم اذا تعذرا بعد هلاك العرض وكما اذا تعذرا في المنقول او غيره قبل القبض على خلاف
جنس الثمن الاول ٣- قوله فيوفر عليه اي يوفى على اللفظ ما اقتضاه من موضوع الغوى وقضية لفظ الاقالة بهن الفسخ والرفع فيجعل فسخا ٤- قوله هو حد البيع
وعرض بانه لو كانت بيعا ومحتملا لانه مقتضى البيع بلفظ الاقالة اجزاء وليس كذلك واجيب بمنع بطلان الا لازم على المردى عن بعض المشايخ ٥- قوله ولذا اي يكون
الاقالة مبادلة المال بالمال بالتوازي الذي هو حد البيع فيبطل الم فيكون الاقالة بيعا الا ان في المنقول قبل القبض لو حملت على البيع كان فاسدا فحملت على الفسخ حلا لكلامها على الصحيح ٦- قوله
وهذه احكام البيع وهي بطلان الاقالة بهلاك السلعة في يد المشتري بعد الاقالة والرد بالعيب وثبوت الشفعة بهاتدل على ان الاقالة بيع فلا استدلال بالاثر على العلوة انما يقع
اذا كان الاثر مخصوصا بذلك المورث كالاستدلال بالخان على النار وهذه الاحكام بهذه المثابة لانها لا توجد بدون البيع فصح الاستدلال بها بخلاف الملك فانه غير مختص بالبيع ٧- قوله ولا يحتمل اي لا يمكن ان يجعل الاقالة مجازا عن ابتداء العقد ٨- قوله وكذا في جواب عما يقال ان الاقالة بيع جديد في حق الثالث ولو لم يحتمل البيع لم
يكن ذلك ٩- قوله امر ضروري اي يشترط بطريق الضرورة والحكم لا باعتبار اللفظ وليس بطريق المجاز اذا ثبت بالماز ثابت بقضية الصيغة وقيل امر ضروري اي ضرورة
دفع الضر عن الشفعة وهو يلحقه عند ثبوت الملك لغيره لا برضاه واما الجواب لابي حنيفة عما استدلل به ابو يوسف من احكام البيع في الاقالة على ان الاقالة بيع بدلالة وجود تلك الاحكام
المخصوصة بالبيع قلنا الما شارع يبدل الاحكام من حكم الى حكم كدم الاستحاضة اخرجت عن حكم الحدث ولا يغير الحقائق وفناء الاقالة عند ملك البيع وثبوت حق الشفعة من الاحكام فجاز ان يتبدل و
يثبت منها الاقالة ما لا يخرج الاقالة عن حقيقتها وادى الفسخ ١٠- قوله لا يقتضي الصيغة بطلان البيع وضع لاثبات الملك قصدا وزوال الملك من ضرورة والاقالة ومنعت لازالة الملك وبطلان
وثبوت الملك للبايع من ضرورته فيثبت بكل منهما الملك فاعتبر موجب الصيغة في حق التعاقد لان لها ولاية على انفسها واعتبر الحكم في حق غيرهما ولا ولاية للتعاقد في حق غيرهما بان يجعل
هذا البيع فسخا في غيرهما لو كان الفسخ أمرا في حق الغير ١١- قوله

١٢- قوله فيبطل الشرط لان الشرط يشبه الربو لان فيه نفعا لاحد التعاقدين وهو مستحق بعقد المعاوضة ١٣- قوله بخلاف البيع الم يتعلق بقوله تعذر الفسخ على الزيادة
اي يتعذر الفسخ على الزيادة ولا يتعذر البيع بفسد ثبوت درهم زائد ولا يجعل كانه باع درهما بدرهم ويبطل الدرهم الزائد حتى يصح البيع لان الزيادة يمكن اثباتها في البيع
لانها اثبات مالم يكن ثابتا فيتمتع الربو ولا يمكن اثبات الزيادة في الاقالة لانها رفع ما كان ثابتا ورفع ما كان ثابتا على ما كان محال ١٤- قوله لما بيناه اشارة الى قوله لتعذر
الفسخ على الزيادة لان فسخ العقد عبارة عن رفعه على الوصف الذي كان قبله من غير زيادة ولا نقصان لان في الفسخ على الزيادة رفع مالم يكن ثابتا وفي الفسخ على النقصان رفع عدم ما كان
ثابتا ورفع للمعدم محال فكانا في الاقالة على السواء فلذلك بطلت الزيادة والنقصان في الاقالة ١٥- قوله جازت الاقالة جواب الكتاب مطلق من ان يكون
خط الثمن بمقدار عيب او اكثر بمقدار ما يتفان الناس فيه او لا ١٦- قوله فكذا اولي واعرض بان كونه فسخا اذا سكوت عن كل الثمن اما ان يكون على مذهب خاصة او
على الاتفاق والاول قياسي المختلف على المختلف والاول غير ناهض لان ابا يوسف انما يجعل فسخا لا تمناع جعله بيعا لا تنافا ذكر الثمن بخلاف صورة النقصان فان فيها ما يصلح ثمننا ١٧- عناية

اولى بخلاف ما اذا زاد واذا دخله عيب فهو فسخ بالاقال لما بيناه ولو اقال بغير جنس الثمن الاول فهو فسخ
 بالثمن الاول عند ابي حنيفة ويجعل التسمية لغوا وعند هاهنا بيع لما بيناه ولو ولدت المبيعة ولدا ثم
 تقايلا فلاقالة باطلة عنده لان الولد مانع من الفسخ وعند هاهنا يكون بيعا والاقالة قبل القبض في
 المنقول وغيره فسخ عند ابي حنيفة وعنده وكذا عند ابي يوسف في المنقول لتعذر البيع وفي العقار يكون
 بيعا عنده لا مكان البيع فان بيع العقار قبل القبض جائز عنده قال وهذا الثمن لا يمنع صحة الاقالة
 وهلاك المبيع ينتج عنها لان رفع البيع يستدعي قيامه وهو قائم بالبيع دون الثمن فان هلك بعض المبيع
 جازت الاقالة في الباقي لقيام المبيع فيه وان تقايضا تجوز الاقالة بعد هلاك احدها ولا تبطل بهلاك
 احدهما لان كل واحد منهما مبيع فكان البيع باقيا والله اعلم بالصواب

باب المراجعة والتولية

قال المراجعة نقل ما ملكه بالعقد الاول بالثمن الاول مع زيادة ربح والتولية نقل ما ملكه بالعقد الاول
 بالثمن الاول من غير زيادة ربح والبيعان جائزان لا يستجمعا شرائط الجواز والحاجة ماسة الى هذا النوع من
 البيع لان الغبي الذي لا يهتدي في التجارة يحتاج الى ان يعتمد فعل الذكي المهتدي ويطيب نفسه بمثل ما
 اشترى وبزيادة ربح فوجب القول بجوازه والهدا كان مبناهما على الامانة والاحتراز عن الخيانة وعن
 شبهتها وقد صرح ان النبي صلى الله عليه وسلم لما اراد الهجرة ابتاع ابوبكر بعيرين فقال له النبي صلى الله
 عليه وسلم

١- قوله فلاقالة باطلة هذا اذا ولدت بعد القبض واما اذا ولدت قبل القبض فلاقالة صحيحة عنده وهذا في الزيادة المنفصلة واما في التولية كالمس والجمال فيصع قبل القبض
 ايضا ٢- قوله تعذر البيع وذلك لان بيع المنقول قبل القبض لا يجوز بالاجماع وبيع العقار قبل القبض يجوز عند الشيخين ٣- قوله يمنع عنها لان
 شرط صحة العقد قيام العقد لا ينفك عن قيام البيع وقيامه بالبيع لا بالثمن لان البيع محل اضافة العقد بخلاف الثمن ولهذا اذا ملك البيع قبل القبض يبطل البيع بخلاف
 ما لو ملك الثمن ٤- قوله وهو قائم لان الاصل هو المبيع ولهذا شرط وجوده عند بيع بخلاف الثمن فانه بمنزلة الوصف وجاز العقد وان لم يكن موجودا ٥- قوله
 وان تقايضا اي لو عقد العقد المقايضة وبى بيع عوض بعوض ما خذ بقولهم هما قضاان اي مثلهان ٦- قوله المراجعة الى البياعات بسبب الثمن الذي
 يذكر بمقابلة السلعة انواع اربعة المساومة وبى التي لا يلتفت الى الثمن السابق ومنها بيع الوضعية وهو البيع باقل من الثمن الاول ومنها المراجعة والتولية وقولنا يحجب الثمن الذي يذكر
 بمقابلة السلعة يخرج الصرف ٧- قوله المراجعة لما فرغ مما يتعلق بالاصل وهو البيع من البيوع اللازمة وغير اللازمة شرع في بيان الانواع التي تتعلق بالثمن ٨- قوله
 فاقاله فاقاله باطلة لان اذا اشترى بالدرهم الدنانير لا يجوز بيع الدنانير بعد ذلك مراجعة ٩- قوله بالعقد الاول اي بما ملكه لان من غصب عبدا
 والبق العبد عن يد الغاصب وقضى القاضى بالقيمة ثم عا والعبء فلغا صلب ان يبيع العبد بمراجعة على القيمة التي اداها الى المالك ١٠- قوله بالثمن الاول اي بما قام عليه لانه
 لو ضم الى الثمن الاول اجرة القصار والصباغ والطراز والقتل جاز ولا يلزم اصل الثوب بميراث او بيرة او وصية فتقوم بقيمة ثم باعه بمراجعة على تلك القيمة جاز ١١- قوله وعن شبهتها وعن
 هذا المراجعة والاحتراز عن الخيانة حتى اذا اشترى الى اجل ليس له ان يبيعه بمراجعة الا بالبيان ١٢- قوله وعن شبهتها وعن هذا المراجعة والتولية فيما اذا
 كان الثمن الاول من ذوات القيم لان المعاولة والمماثلة في ذوات القيم انما تعرف بالخز والظن فكان فيه شبهة عدم المماثلة فيشبه الخيانة كما تحرم المماثلة في الاموال الربوية لذلك
 ١٣- قوله وقد صرح الخ فقلت غريب وروى عبد الرزاق في مصنفه عن سعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال التولية والاقالة والشركة سواها بأس بر وحديث ابوبكر
 في البخاري عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع ابوبكر احدى الراجلتين فقال فخذ يا رسول الله فاركبها فقال عليه السلام قد اخذتها بالثمن الحديث ليس
 فيه غير ذلك اخرجه في بدء الخلق ورواه احمد مسنده ولفظه فاعطاه ابوبكر احدى الراجلتين فقال فخذ يا رسول الله فاركبها فقال عليه السلام قد اخذتها بالثمن الحديث وفي الطبقات
 لابن سعد وكان ابوبكر قد اشتراها بثمان مائة درهم من نعم بن شقير فاشترى بها ابوبكر احدى الراجلتين فقال فخذ يا رسول الله فاركبها فقال عليه السلام قد اخذتها بالثمن الحديث وفي الطبقات
 قدم له افضلها ثم قال لا اركب فذاك ابى وامى قال لا ولكن بالثمن الذي ابتعتها به قال ابوبكر اشترى بها ابوبكر احدى الراجلتين فقال فخذ يا رسول الله فاركبها فقال عليه السلام قد اخذتها بالثمن الحديث وفي الطبقات
 وكان ابوبكر اشترى بها ثمان مائة درهم وقالت عائشة في ذكره ابن هشام بن الجرداء وكذا حكى السهيلي عن ابن اسحق انها الجرداء تاريخ ابن كثير

الدرية في تخريج احاديث الهداية

قوله وقد صرح ان النبي صلى الله عليه وسلم لما اراد الهجرة ابتاع ابوبكر بعيرين فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ولنى اهدهما قال هوئت بغير شئ قال اما بغير ثمن فلا
 اجد وفي صحيح البخارى ما يخالفه فان فيه ان ابوبكر كان اشترى ناكبين فعلفهما فلما جاء وقت الهجرة قال للنبي صلى الله عليه وسلم خذ احدهما قال صلى الله عليه
 وسلم بالثمن وفي رواية لا احمد فقال قد اخذتها بالثمن وفي الطبقات لابن سعد ان ابوبكر كان اشترى اياهما من نعا بن قشير بثمان مائة درهم وفي الباب عن سعيد بن المسيب

عليه وآله وسلم ولني أحدهما فقال هولاك بغير شيء فقال عليه السلام أما بغير شيء فلا قال ولا تصير للمراجه
 والتولية حتى يكون العوض مثله مثل لانه اذا لم يكن له مثل لو ملكه ملكه بالقيمة وهي مجهولة ولو كان
 المشتري باعه مراجه من يملك ذلك البديل وقد باعه بربح در هو او شيء من البكيل موصوف بجازائه
 يقدر على الوفاء بما التزم وان باعه بربح دة يارده لا يجوز لانه باعه برأس المال وبيع بعض قيمته لانه ليس
 من ذوات الامثال ويجوز ان يضيف الى رأس المال اجرة القصار والطارز والصبغ والقتل واجرة حمل
 الطعام لان العرف جار بالحاق هذه الاشياء برأس المال في عادة التجار ولان كل ما يزيد في البيع او في
 قيمته يلحق به هذا هو الاصل وما عدناه بهذه الصفة لان الصبغ واخواته يزيد في العين والحمل
 يزيد في القيمة اذا القيمة تختلف باختلاف المكان ويقول قاصر على بكذا ولا يقول اشتريته بكذا كيلا يكون
 كاذبا وسوق الغنم بمنزلة الحمل بخلاف اجرة الراعي وكراء بيت الحفظ لانه لا يزيد في العين والمعنى
 وبخلاف اجرة التعليم لان ثبوت الزيادة لمعنى فيه وهو حذ اقته فان اطلع المشتري على خيانة في المراجعة
 فهو بالخيار عند ابي حنيفة رحمه الله ان شاء اخذه بجميع الثمن وان شاء تركه وان اطلع على خيانة في
 التولية اسقطها من الثمن وقال ابو يوسف يحط فيما وقال محمد يخير فيما لمحمد ان الاعتبار للتسمية لكونه
 معلوما والتولية والمراجعة ترويح وترغيب فيكون وصفا مرغوبا فيه كوصف السلامة فيتخير بقواته ولا يبي
 يوسف ان الاصل فيه كونه تولية ومراجعة ولهذا ينبغي بقوله وليتك بالثمن الاول او بعتك مراجه على الثمن
 الاول اذا كان ذلك معلوما فلا بد من البناء على الاول وذلك بالحط غير انه
 اي انما راعى العقد الثاني

١- قوله عماله مثل اي من ذوات
 الامثال كالكليات والموزونات والعدديات التقاربية لانه اذا لم يكن من ذوات الامثال بل من ذوات القيم اي العدديات المتفاوتة كالثياب والدور والبيد ولو لم يكن اي المشتري الثاني
 ملكه بالقيمة لان المشتري الثاني لا يملك العوض الاول فلا يمكن له رد عينه ولا رد مثله اذا مثل له والقيمة مجهولة تعرف بالخبر والظن فيتمكن شبهة الخيارات بموجب الاحتراز عنها ١٧
 ٢- قوله ممن يملك الصورة ان يشتري رجل عبدا بثوب فلم الثوب وقبض العبد ثم ان باع العبد ملك الثوب آخر فمشتري العبد باع العبد من الذي ملك الثوب بذلك الثوب
 وبيع درهم او قفيز منطه بجازاك ٣- قوله بربح ده يارده معنى قولنا بربح ده يارده اي بربح مقدار درهم على عشرة فان كان الثمن الاول عشرة كان الربح درهما وان كان عشرين
 كان الربح درهين وان كان ثلثين كان الربح ثلث درهم فتسمية ربح ده يارده تحقضي ان يكون الربح من نفس رأس المال لانه جعل الربح مثل عشر الثمن وعشر الشيء يكون من جنسه والثمن
 بهنا ليس من ذوات الامثال بل من ذوات القيم فيصير باع العبد بذلك الثوب ويجز من احد عشر جزء من الثوب والجزء الحادي عشر لا يعرف الا بالقيمة فيكون انما بالثوب وبعض قيمته
 والقيمة مجهولة فلا يجوز ذلك ٤- قوله والقتل هو ما يصنع باطراف الثياب بحري او كمان من فقلت الحمل اقتله بحري ١٢ والمختار ٥- قوله ويقول الخ اذا اشتري الرجل ثوبا
 ثم رقه بكثر من ثمنه ثم باعه بربح على رقه جاز ولا يقول تام على كذا ولا اشتريته فان ذلك كذب ولكن يقول رقمته فانا اباعه على ذلك ١٢ انما ٦- قوله بمنزلة الحمل لان القيمة تختلف
 باختلاف المكان فيضم ما انفق على النعم في سياقتها كما ان لان يضم اجرة الحمل ١٢ ٧- قوله لانه كل واحد من اجرة الراعي وكراء بيت الحفظ ١٢ ٨- قوله وبخلاف اجرة
 التعليم الخ فاذا انفق على عبده في تعليمه من الاعمال ولا يملك لم يلحق برأس المال وكذلك الشعر والغناء والعربية واجرة تعليم القرآن والحساب الا اذا كان فيه عرف ظاهر بالحاقه كان لان
 يلحق لان زيادة المأثية باعتبار معنى في التعليم وان كان لا يدس التعليم الا ان التعليم آخر الامرين وجودا وان حصل بفعل مختار فيكون حصول الزيادة مضافا اليه لا الى التعليم واجرة السمار تضم ان
 كانت مشروطة في العقد بالاجماع وان لم تكن مشروطة بان كانت مرسومة اكثر الشائع على ان لا تضم ومنهم من قال تضم والباج الذي يؤخذ في الطوق للمخبر برأس المال قال زفره ولو كان في موضع جرت
 العادة فيما بين التجار بالحاق برأس المال لم يمتح برأيا وفي البسوط وفي الحاق شيء برأس المال المعبر العرف الظاهر وما عمل بيده من قصارة او خياطة او ما اشبه ذلك من الاعمال لا يضم الى
 رأس المال ١٢ ٩- قوله لمعنى فيه لا بالتعليم فالتعليم شرط وجوب لعله ذات جزئين والحكم لا يضاف الى الشرط ولا الى الجزء الاول ١٢ ١٠- قوله فان اطلع الخ
 باقرار البائع او بالبينة وفي البسوط وبكوله عن اليمين ١٢ انما ١١- قوله على الاول اي على العقد الاول

١٢- قوله كوصف السلامة اي كوصف سلامة البيع فاذا كانت الوصف المطلوب فيه بظهور الخيار كان بمنزلة العيب ١٢ عني ١٣- قوله على الاول اي على العقد الاول
 وقد الخيار لم يكن ثابتا في العقد الاول فلا يمكن اثباته في العقد الثاني فيعط ١٢ عني
الدراية في تخريج احاديث الهداية
 من النبي صلى الله عليه وسلم قال التولية ولا تالة والشركة سواء لا باس به اخوجه عبد الرزاق عن ابن جريج عن ربيعة عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا مستغنا
 بالمدينة من اتباع طعاما فلا يبعده حتى يقبضه ويستوفيه الا ان يشرك فيه لوليه او يقبله واخرج ابن ابي شيبة عن الحسن وابن سيرين والشعبي وطائفة
 قالوا التولية بيع ومن الاهري نحوه :-

يحط في التولية قدر الخيانة من رأس المال وفي المراجعة منه ومن الربح ولا يبي حنيفة انه لو لم يحط في التولية
 لا تبقى تولية لانه يزيد على الثمن الاول فيتغير التصرف فتعين الحط وفي المراجعة لو لم يحط تبقى مراجعة وان
 كان يتفاوت الربح فلا يتغير التصرف فامكن القول بالتخيير فلو هلك قبل ان يردده او حدث فيه ما يمنع القسمة
 يلزمه جميع الثمن في الروايات الظاهرة لانه محذور خيار لا يقابله شيء من الثمن كخيار الروية والشرط بخلاف
 خيار العيب لانه مطالبة بتسليم الفأيت فيسقط ما يقابله عند عجزه قال ومن اشترى ثوبا فباعه بربح ثم
 اشتراه فان باعه مراجعة طرح عنه كل ربح كان قبل ذلك فان كان استغرق الثمن لم يبعه مراجعة وهذا عند
 ابي حنيفة وقال لا يبيعه مراجعة على الثمن الاخير صورته اذا اشترى ثوبا بعشرة وباعه بخمسة عشر ثم اشتراه
 بعشرة فانه يبيعه مراجعة بخمسة ويقول قام على خمسة ولو اشتراه بعشرة وباعه بعشرين مراجعة ثم
 اشتراه بعشرة لا يبيعه مراجعة اصلا وعند هما يبيعه مراجعة على العشرة في الفصلين لهما ان العقد الثاني
 عقد متجدد منقطع الاحكام عن الاول فيجوز بناء المراجعة عليه كما اذا تخلل ثالث ولا يبي حنيفة ان شبهة
 حصول الربح بالعقد الثاني ثابتة لانه يتأكد به بعد ما كان على شرف السقوط بالظهور على عيب والشبهة
 كالحقيقة في بيع المراجعة احتياطا ولهذا لم تجز المراجعة فيها اخذ بالصلح لشبهة الخطيئة فيصير كانه
 اشترى خمسة وثوبا بعشرة فيطرح خمسة بخلاف ما اذا تخلل ثالث لان التاكيد حصل بغيره قال واذا
 اشترى العبد المأذون له في التجارة ثوبا بعشرة وعليه دين يحيط برقبته فباعه من المولى بخمسة عشر

١- قوله في التولية الزمان اشترى ثوبا ثمانية فقال لغيره اشتريته بعشرة وبعك بمثل ما قام
 على ثم علم المشتري فاخذ ثمانية بثمانية مائة ٢- قوله من ربح حتى يوباع ثوبا بعشرة على ربح خمسة فظهر ان الثمن كان ثمانية يحط قدر الخيانة وهو درهمان من اصل وما قابله من الربح
 وهو درهم فافخذ الثوب باثني عشر درهما لان هذا ربحا في الكل وظهرت الخيانة في الكل ٣- قوله لا تبقى تولية لانها تكون بالثمن الاول وهذا ليس كذلك لكن لا يجوز
 ان لا تبقى تولية لتغير التصرف فتعين الحط ٤- قوله في الروايات الظاهرة احتجز برعاري عن محمد بن غير رواية الامول اذ يفسح البيع على القيمة ان كانت اقل من الثمن
 وليست المشتري الثمن الذي سلمه الى البائع حتى يندفع الغرض عن المشتري ٥- قوله بخلاف خيار العيب حيث لا يجب كل الثمن بل ينقص عنه مقدار العيب ٦- قوله عند عجزه اي عند عجز المشتري عن الرد بالملك او بدو ثا ما ينع الضخ او المعنى عند عجز البائع عن تسليم الفأيت ٧- قوله فان يبيعه الا يحيط من الثمن الثاني
 الربح الذي ربح وهو خمسة ٨- قوله منقطع الاحكام عن الاول لان الشفع اذا سلم الشفعة في العقد الاول فلا الشفعة في العقد الثاني ٩- قوله كما اذا تخلل ثالث
 بان اشترى من مشري مشريه فبيعه لغيره ثم باعه المشتري الى ثالث ثم اشتراه البائع الاول بعشرة بجوز المراجعة بعشرة ١٠- قوله بعد ما كان على شرف السقوط
 بان يجد المشتري بالشوب عيبا فبرده ويسترد منه كل الثمن ويطلب حقه في الربح بالشري ثانيا ووقع الامن من البطالان فالمستفاد بالشراء الثاني الثوب كما لو كان الاول وللتاكيد شبه بالايجاب
 حتى غرم شهود الطلاق قبل الدخول نصف الصداق اذ رجوعه لان شهادتهم أكدت نصف المهر الذي كان على شرف السقوط بالردة وتمكين ابن الزوج وبيع المراجعة بمقتضى بالشبهة كس
 يتنفع بالحقيقة ١١- قوله شرف محركة برام بزرگ رسيده ان خيرها از شرف ١٢- قوله لم تجز المراجعة الخ صورته للرجل على آخر عشرة دراهم فصالحه منها على ثوب لا يبيع الثوب
 مراجعة على عشرة لان الصلح بناء على التجوز والحط ولو وجدت حقيقته الحط لم يبيع مراجعة بعشرة فكذا لو وجدت شبهة ١٣- قوله حطية كسيفته ثمن كم كرده شده يا كوكم كندو
 فرو بنه ان جيزه ١٤- قوله فبصر الخ اي فصارت في الفصل الاول كاد اشترى في العقد الثاني ثوبا وخمسة دراهم بعشرة فالتخمس بازاء الخمسة وبقي الثوب بخمسة فيبيعه
 بخمسة مراجعة وفي الفصل الثاني كانه اشتراه وعشرة بعشرة فصارت العشرة بالعشرة ولم يبق بمقابل الشوب شيء فلا يبيعه مراجعة ولا يقال على هذا ينبغي ان يفسد الشراء الثاني في الفصل
 الثاني كانه اشترى ثوبا بعشرة فكان فيه شبهة الربا لاننا نقول ان الربح الاول لم يصرف مقابلا بالثمن الثاني حقيقة وانما ثبت له شبهة المقابلة من حيث ان التاكيد شبهها
 بالايجاب والشبهة تكفي لمنع بيع المراجعة ولا تكفي لافساد العقد ان المنع في بيع المراجعة لمح العبد لا لمح الشري حتى يجوز عن البيان واذا رضى به بعد البيع يجوز ولا يلزم على هذا اذا ذهب
 له ثوب فباع بعشرة ثم اشتراه بعشرة فانه يبيعه مراجعة على عشرة لان ممنوع في رطبة من ابي حنيفة رد ولو سلم فنقول بالبيع الثاني وان كان يتأكد انقطاع حتى الواهب في الرجوع لكنه ليس بمال
 ١٥- قوله بغيره فلم يستفد ربح المشتري الاول بالشراء الثاني فانفتحت الشبهة معنى ١٦-

١٧- قوله وعليه دين الخ انما قيد بالدين المحيط برقبته لانه لو لم يكن على العبد دين فباع العبد من مولا شيئا فانه لا يصح فان هذا البيع لا يفيد المولى شيئا لم يكن له قبل البيع لا ملك الرقبة ولا
 ملك التصرف وكذا اذا كان عليه دين لا يحيط بماله لانه لا يمنع ملك المولى بالاجماع لان كسب العبد لا يعرى عن قليل الدين فلو جعل ما نفعنا لفسد باب الانتفاع بكسبه فيختل ما هو المقصود من
 الاذن ولو كان محيطا بماله دون رقبته فباع من المولى شيئا صح البيع ولكن فيه شبهة العدم ايضا فلا يبيعه المولى مراجعة بالثمن الذي اشتراه بر من العبد لان المالك يجوز لمولى بيع ما اشترى من عبده و
 عليه دين يحيط برقبته مع ان اجنبى عن كسبه فلان لا يجوز عليه دين محيط بماله دون رقبته اولى فظهر انه انما قيد بقوله وعليه دين الخ لثبوت الحكم فيما لا يحيط بالطريق الاولى ١٨- كفاية . . .

فانه يبيعه مائة على عشرة وكذلك ان كان المولى اشتراه فباعه من العبد لان في هذا العقد
شبهة العدم لجوازه مع البنا في فاعته بعد ما في حكم المراجعة وبقي الاعتبار الاول فيصير كان العبد اشتراه
للمولى بعشرة في الفصل الاول وكانه يبيعه للمولى في الفصل الثاني فيعتبر الثمن الاول قال واذا كان مع
المضارب عشرة دراهم بالنصف فاشترى ثوبا بعشرة وباعه من رب المال بخمسة عشر فانه يبيعه مائة
بأثنى عشر ونصف لان هذا البيع وان قضى بجوازه عندنا عند عدم الربح خلافا للفرع مع انه اشتري ماله
بماله لئلا يفيده من استفادة ولاية التصرف وهو مقصود والا لعقد يتبع الفائدة فقيته شبهة العدم لا ترى
انه وكيل عنه في البيع الاول من وجه فاعته البيع الثاني عدم ما في حق نصف الربح قال ومن اشترى جارية
فاعورت او وطئها وهي ثيب يبيعهامراجعة ولا يبين لانه لم يحتبس عنده شيء يقابله الثمن لان الاوصاف
تابعة لا يقابلها الثمن ولهذا الوقت قبل التسليم لا يسقط شيء من الثمن وكذا منافع البضع لا يقابلها الثمن
والمسألة فيما اذا لم ينقصها الوطئ وعن ابي يوسف في الفصل الاول انه لا يبيع من غير بيان كما اذا احتبس
بفعله وهو قول الشافعي فاما اذا انفقها بنفسه او فقاها اجنبي فاخذ ارشها لم يبيعهامراجعة حتى يبين
انه صار مقصودا بالاتلاف فيقابلها شيء من الثمن وكذا اذا وطئها وهي بكر لان العذرة جزء من العين
يقابلها الثمن وقد حبسها واشترى ثوبا فاصابه فرض فار او حرقي نادر يبيعه مائة من غير بيان ولو تكسر
بنشرة وطيته لا يبيعه حتى يبين والمعنى ما بيناه قال ومن اشترى غلاما بالف درهم نسيئة فباعه برجر مائة

١- قوله لجوازه اي لجوازه العقد لقيام الدين مع وجود المنا في الجواز ويكون العبد ملكا للمولى فصار له ان يبيعه من نفسه وكذا في الشراء يعني ١٢
لاجل المولى فلو ثبت الوكالة حقيقة لم يبيعه المولى الا على عشرة فكذا اذا تمكنت شبهة الوكالة لان شبهة الحقيقة بالحقيقة في بيع المراجعة ١٢
لاجل المولى فلو كان المولى يراجع بنفسه كان يراجع على عشرة فكذا اذا رجع العبد ١٢
٢- قوله خلافا لفرقنا عنده بيع المضارب من رب المال وبالعكس لا يجوز اذا لم يكن في المال ربح ١٢
المضارب انقطع ولا يبيعه رب المال من ربحه في التصرف فيه وبالشراء يحصل ١٢
دخل عبده في الشراء لحصول الفائدة في حق انقسام الثمن ثم يخرج فكذا بهنا ١٢
٣- قوله من وجه لا يعمل لنفسه ورب المال ولهذا يكون الربح لها بخلاف الوكيل لا يعمل للموكل ولهذا يكون الربح له ١٢
لما كان وكيله عند وجوب ان لا يجوز البيع بينهما الا ببيع من المالك وكذا في كونهما
نصف فحق المضارب ولا شبهة في اصل الثمن فلهذا يبيعه مائة على اثنى عشر ونصف ١٢
سلبا بكذا من الثمن ثم اصابه العيب عنده بعد ذلك واما نفس العيب فلا بد من بيان ان يبين العيب والثمن من غير ان يبين ان اشتراه سليما ثم حدث به العيب عنده ١٢
٤- قوله لان الاوصاف الخ فان قيل كما ان اعضاء البيع وصف فكذلك الاجل يقال فمن مؤجل ومن حال كما يقال يبيع سليم ومعيب فكيف وجب بيان وصف الاجل
في على ما يأتي قلنا جوابه ايضا يأتي وهو ان الاجل لا يقطع من الثمن ١٢
من الرد وان كانت غيبا وما ذلك الا باعتبار ان المستوفى من الوطئ بمنزلة احتباس جزء من البيع عند المشتري واجيب بان عدم جواز الرد باعتبار ان رد المالك مع العقار بدون
لا سبيل الى الاول لان الغيب يرد على ما يرد عليه العقد والعقد لم يرد على الزيادة فالغيب لا يرد عليها ولا الى الثاني لانها تعود الى تقديم ملك البائع ويسلم الوطئ للمشتري مجانا لا باعتبار احتباس
جزء من البيع ١٢
٥- قوله وهو قول الشافعي بناء على مذهبه ان الاوصاف حصة من الثمن من غير فصل بين ما كان التعيب باقصة ساوية او بصنع العباد ١٢
فاما اذا رجع الى اول المسألة وفي بعض النسخ قلنا فيكون جواب القول ابي يوسف والشافعي ١٢
اذا كان غير امره فلا جناح له في وجوب ضمان النقصان عليه فيكون المشتري حابس بدل جزء من المعقود عليه فيمتنع المراجعة بدون البيان وعجالة النقصان تبدل بالتقصين على اخذ ثمنها وسهو التذكر
في لفظ محمد في اصل الجامع الصغير وقال في النهاية كان ذكر الارش وقع اتفاقا لانه لما فاق الاجنبي وجب عليه ضمان الارش ووجوب ضمان الارش سبب لاخذ الارش فافقه حكمه ثم قال
والدليل على هذا الاطلاق ما ذكره في البسوط ١٢
٦- قوله فرض فار او حرقي نادر يبيعه مائة من غير بيان ولو تكسر بنشرة وطيته لا يبيعه حتى يبين والمعنى ما بيناه
٧- قوله ومن اشترى غلاما بالف درهم نسيئة فباعه برجر مائة
٨- قوله ومن اشترى غلاما بالف درهم نسيئة فباعه برجر مائة
٩- قوله ومن اشترى غلاما بالف درهم نسيئة فباعه برجر مائة
١٠- قوله ومن اشترى غلاما بالف درهم نسيئة فباعه برجر مائة
١١- قوله ومن اشترى غلاما بالف درهم نسيئة فباعه برجر مائة
١٢- قوله ومن اشترى غلاما بالف درهم نسيئة فباعه برجر مائة

ولم يبين فعلم المشتري فان شاء رده وان شاء قبل لان لا اجل شبهها بالمبيع الا يرى انه يزداد في الثمن لاجل الاجل
والشبهة في هذا ملحقة بالحقيقة فصارت كاتية اشترى شيئين وباع احدهما مرا بجهة بينهما والاقدام على المراجعة
يوجب السلامة عن مثل هذه الخيانة فاذا ظهرت مخير كافي العيب وان استهلكه ثم علم لزمه بالف ومائة
لان الاجل لا يقابله شيء من الثمن قال فان كان ولاه اياه ولم يبين رده ان شاء لان الخيانة في التولية مثلها
في المراجعة لانه بناء على الثمن الاول وان كان استهلكه ثم علم لزمه بالف حالة لما ذكرناه وعن ابي يوسف
انه يرد القيمة ويسترد كل الثمن وهو نظير ما اذا استوفى الزبوت مكان الجياد وعلم بعد الانفاق وسيأتيك
من بعد ان شاء الله تعالى وقيل يقوم بثمان حال وبثمان مؤجل فيرجع بفضل ما بينهما ولو لم يكن لاجل فشو
في العقد ولكنه منجم معتاد قيل لا بد من بيانه لان المعروف كالمشروط وقيل يبيعه ولا يبيته لان الثمن
حال قال ومن ولي رجلا شيئا باق عليه ولم يعلم المشتري بكم قام عليه فالبيع فاسد لجهالة الثمن فان علمه
البائع في المجلس فهو بالخيار ان شاء اخذه وان شاء تركه لان الفساد لم يتقرر فاذا حصل العلم في المجلس
جعل كابتداء العقد وصار كاخير القبول الى اخر المجلس وبعد الافتراق قد تقبل فلا يقبل الاصلاح و
نظيره بيع الشيء بقرينه اذا علم في المجلس ولا يخير لان الرضاء لم يتم قبله لعدم العلم فيتخير كما في خيار
الرؤية فصل ومن اشترى شيئا ما ينقل ويحول لم يحزله ببعه حتى يقبضه لانه نهى عن بيعه فالحال

اله قوله لاجل الاجل وفوتقض بان الغلام السليم الاعضاء يزداد في ثمنه لاجل سلامة الاعضاء بالنسبة الى غير السليم وان قامت سلامة الاعضاء لم يجب البيان على البائع كما مر في مشقة
اعوان العين واجيب بان الزيادة هناك ليست منصوبة عليها انما هي مقابل سلامة الاعضاء ونحن فيه سواء يقول ان اجلتني مدة كذا افشنته يكون كذا زيادة مقدار قبضت زيادة الثمن
بالشرط ولا ثبت ذلك في سلامة الاعضاء اعني اله قوله وان استهلكه اي ان استهلك المشتري المبيع بوجه ان باعه او بوجه آخر لزمه اي لزم البيع المشتري لتعذر الفسخ بالف وانه
لان الاجل لا يقابل شيء من الثمن حقيقة ولكن فيه شبهة المقابلة في اعتبار شبهة الخيانة كان له ان يفسخ البيع اذا كان المبيع قائما فاما ان يسقط من الثمن شيء بعد البلاك بمقابلة الاجل فلا ولا مكان
ما فرضه شبهة حقيقة فلا غلط اعني اله قوله معتاد يعني من عادات الناس اذا باعوا شيئا بثمان غال من غير شرط الاجل في البيع ياخذون الثمن نجما نجما اعني اله قوله
لان الثمن حال لعدم ذكر الاجل والاصل الحال في الثمن واستيفاءه نجما لا يخرج من ان يكون حالا اله قوله ومن ولي اي قال وليتك هذا باق على ويريد به ما اشتراه ببيع
الحق من الثمن والقيل وغير ذلك اله قوله وما ذكره في ان القبول في آخر المجلس يرتبط بالاجل ان تخلت بينها ساعات نكدة العلم الحاصل في آخر المجلس كالمعلم الياس في اول الفسخ على تقدير الا بداء فاما بعد الافتراق فاصلاح
لا بد له من القبول الا في خلافه لا يثبت الاصلاح لان جهالة الثمن فساد في صلب العقد بخلاف ما اذا باع على العوض واسقط الاجل قبل الحصاد لانه لم يقرر اولا انه ليس في صلب العقد وهذا في
صلب العقد اله قوله بيع الشيء برقمه اي بعلامة البائع على الثوب ان ثمنه كذا فهو معلوم عند البائع ومجبول عند المشتري يقال التاجر رقم الثياب اي يعلم ان الثمن كذا
اله قوله فصل وجه ايراد هذا الفصيل ظاهر لان المسائل المذكورة في غير ليست من باب المراجعة ووجه ذكر عقيب باب المراجعة اعتبار تقييده بقيد زائد على البيع المجرد عن
الاوصاف كالمراجعة والتولية اله قوله ما ينقل اي نقلا حسيا وهو المراد بقوله يحوله وفسره بثلثية توهم ان احتراز عن المدة اله قوله لم يحزله ببعه بقيد البيع ولم
يقبل لم يحزله التصرف يقع المسألة على الاتفاق فان عند محمد يجوز الهبة والصدقة قبل القبض واليوسف رده يقول البيع اسرع نقاذ من الهبة بدليل ان الشيوع فيما يحتمل القسمة
يمنع تمام الهبة دون البيع قبل القبض لا يجوز الهبة لولي الهية اله قوله نهى عن البيع اله اخرج النسائي في سننه الكبير عن عليم ابن حزام قال قلت يا رسول الله اني رجل ابتاع هذه
البيوع وابعها فما يحل لي منها وما يحرم قال لا تبيعن خيما حتى تقبضه انتهى اله

الدراية في تخرج احاديث الهداية

حل يث النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع ماله يقبض النساء وابن حبان واحمد والطبراني والدارقطني عن حديث حكيم بن حزام عن ابن عباس قال اما الذي نهى عنه
النبي صلى الله عليه وسلم فهو اطعام ان يباع حتى يقبض قال ابن عباس ولا احسب كل شيء الا متله متفق عليه وعن ابن عمر قال كنت ابيع الابل بالبيع فابيع بالذناير
واخذ الداهية وبيع بالذاهية واخذ الدناير فاخبرت النبي صلى الله عليه وسلم فقال اذا فخذت واحدا منهما بالاذناير فافارقتك وبينك وبينه بيع اشعرجه اصحاب السنن
ومعه الدارقطني والحاكم وروى موقوفه وروى جبر وروى الورد وروى ابن حبان والحاكم عن عبيد بن حنين عن ابن عمر قال ابتعت زيتا في
السوق فلما استوجبتة لقيت رجلا فاعطاني فيه دجحا حسنا فاردت ان اهبه على يده فاخذ رجل بذراعي من خلفي فالتفت فاذا ازيد بن ثابت فقال لا تبعه حيث
ابتعته حتى تحوزة الى رحلت فان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن اتباع السلم حيث تبيع حتى يحوزها التجار الى رحاله اله ١٢ - ١٣ - ١٤

الدراية في تخرج أحاديث الهداية

حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الماء ان صاع ابان ثم وصاع للشترى اسحق وابن ابى شيبة والبرزوار بن ماجة والدارقطني من حديث جابر بن محمد بن ابى ليلى راخرجه البرزوار من حديث ابى هريرة بسند جيد وراوى فى اخره فيكون لمصلحة الزيادة وعليه التقمان واخرجه ابن سعد عن حماد بن انس مثله واسناده ضعيف ومن حديث ابن عباس نحوه واسناده واوه وهو عند ابن ابى شيبة من مرسل الحسن وعند عبد الرزاق من مرسل يحيى بن ابى كثير ١٢٠

صار معلوماً بکيل واحد وتحقق معنى التسليم وحمل الحديث اجتماع الصفتين على ما بين في باب السلم شراء
الله تعالى ولو اشترى المغنود وعداً فهو كالمذروع فيما يردى عنهما لانه ليس ببال الربوا وكالموزون فيما يردى عن
ابى حنيفة لانه لا تحمل له الزيادة على المشروط قال والتصرف في الثمن قبل القبض جائز لقيام البطلان وهو
الملك وليس فيه غرر ولا انفساخ بالهلاك لعدم تعيينها بالتعيين بخلاف المبيع قال ويجوز للمشتري ان يزيد
للبائع في الثمن ويجوز للبائع ان يزيد للمشتري في المبيع ويجوز ان يحيط عن الثمن ويتعلق الاستحقاق بجميع
ذلك فالزيادة والحط يلتحقان باصل العقد عندنا وعند زفر والشافعي لا يصحان على اعتبار الالتحاق بل على
اعتبار ابتداء الصلة لهما لانه لا يمكن تصحيح الزيادة ثمناً لانه يصير ملكه عوض ملكه فلا يلتحق باصل العقد
وكذلك الحط لان كل الثمن صار مقابلاً لكل المبيع فلا يمكن اخراجه فصار بمنزلة مبتدأ ولنا انهما بالخط والزيادة يغيران
العقد من وصف مشروع الى وصف مشروع وهو كونه راجحاً او خاسراً او عدلاً ولهما ولاية الرفع فاولى ان يكون
لها ولاية التغيير وصار كما اذا اسقط الخيار او شرطاه بعد العقد ثم اذ اصحح يلتحق باصل العقد لان وصف الشيء
يقوم به لا بنفسه بخلاف خط الكل لانه تبديل اصله لا تغيير لوصفه فلا يلتحق به على اعتبار الالتحاق لا تكون
الزيادة عوضاً عن ملكه ويظهر حكم الالتحاق في التولية والمراجعة حتى يجوز على الكل في الزيادة ويباشر على الباقي
في الحط وفي الشفعة حتى يأخذ بما بقي في الحط وانما كان للشفيع ان يأخذ بدون الزيادة لانه في الزيادة من بطا
حقه الثابت فلا يملكه ثم الزيادة لا تصح بعد هلاك المبيع على ظاهر الرواية لان المبيع لم يبق على حاله يصح
اي البائع والمشتري ۱۲

اشترى المسلم المير من رجل كرا و امر رب السلم بقبضه فانه لا يصح الا بصاعين لا بجماع الصفتين بشرط الكيل احدهما شراء السلم المير وثانيهما قبض رب السلم نفسه وهو كالمبيع الجديد في جميع صفقتان
۱۳ قوله لا يملك ببال الربوا ولذا جاز بيع الواحد بالآخرين فكان كالمذروع وعلم قدرته لا يحتاج الى اعادة الذرع اذا باع مائة مائة ۱۲ عناية
ان من اشترى جوزاً على ان يباع فوجد اكثر لم يسلم له الزيادة ولو وجد اقل لم يسترد حصه النقصان من البائع كالموزون فلا بد لجواز التصرف من العدد كالوزن في الونف ۱۲ ۱۳ قوله
جائز سواء كان الثمن مما لا يتعين كالنقود او مما يتعين كالكيل والموزون حتى لو باع ابلادهم او كبر من الخطه جاز ان يأخذ بثلثها ۱۲ ۱۳ قوله وليس فيه غرر ولا انفساخ اي
انفساخ العقد بهلاك الثمن لعدم تعيينها بالتعيين لانها من النقود واذ لم يفسخ بقي الثمن على ذمة المشتري ۱۲ عناية ۱۴ قوله ان يزيد الى اذا اشترى عينا بمائة ثم زاد عشرة مثلاً او باع
عينا بمائة ثم زاد المبيع شيئاً او حط بعض الثمن جاز ۱۲ ۱۳ قوله بجميع ذلك اي بالمزيد عليه والمزيد فان البائع ان يحبس المبيع بالمستوف والمزيد عليه من الثمن اذا كان الثمن جازاً
وليس للمشتري ان يمنع الزيادة بعد ذلك لانها استحققت باصل العقد وكذلك المشتري ليس له مطالبة البائع بتسليم المبيع بالمسلم والمزيد عليه من الثمن وكذلك المشتري يرجع على البائع
بجميع ذلك اعني بالاصل والزيادة اذا استحق المبيع وفي صورة الحط للمشتري مطالبة البائع بتسليم المبيع اذ اسلم الباقي بعد الحط من الثمن وكذلك الشفع يستحق المبيع بما بقي بعد الحط ۱۲ عناية
۱۸ قوله بل على اعتبار الزيادة الهبة بالزيادة عند ما في الثمن والتمن هبة مبتدأة لا تتم الا بالتسليم ۱۲ عناية ۱۹ قوله لا يصير ملكه عوض ملكه لان المشتري ملك المبيع بالعقد
بالسلم من الثمن قبل الزيادة فلوزاد في الثمن مع ذلك كانت الزيادة لاجل ملك نفسه وهو المبيع وذلك لا يجوز ۱۲ ۱۳
۱۰ قوله فلا يمكن اخراجه اي اخراجه بعينه فلو اخرج بقى بعض المبيع لا عوض وذلك لا يجوز ولا يمكن ان يجعل الباقي في مقابلة الكل لانفساء العقد الجديد ۱۲ ۱۳ قوله
يغير ان العقد لم يان البيع شرعاً خاسراً وراجحاً وعادلاً والزيادة في الثمن تجعل الخاسر عدلاً والعدل راجحاً والعدل خاسراً وكذلك الزيادة في البيع ۱۲ عناية ۱۳
۱۲ قوله فاولى ان الالتحاق في وصف الشيء هو من التصرف في الاصل اول بان يملك التصرف في الوصف ۱۲ عناية ۱۳ قوله اد
شرط بعد العقد بان عقد العقد ثم شرط الخيار بعده فقد تغير العقد من صفته للزوم الى غيره ۱۲ ۱۳ قوله بخلاف حط الخطه جاز ان يأخذ بثلثها ۱۲ ۱۳ قوله لا يكون الزيادة لان الزيادة لا تتحقق باصل العقد صارت كالوجود عند العقد فلا يلزم من
اعتبار الكل ببعض ظاهر بقوله بخلاف حط الكل حيث لا يصح ۱۲ عناية ۱۴ قوله في الخط فان البائع اذا حط بعض الثمن عن المشتري والمشتري قال لاخر وليت ذلك الشيء وقطع عقد التولية على الباقي من الثمن فكان الحط بعد العقد ملتصقاً باصل
ما قاله ۱۲ عناية ۱۵ قوله في الخط فان البائع اذا حط بعض الثمن عن المشتري والمشتري قال لاخر وليت ذلك الشيء وقطع عقد التولية على الباقي من الثمن فكان الحط بعد العقد ملتصقاً باصل العقد
العقد وكان الثمن في ابتداء العقد هو ذلك المقدار وكذلك في الزيادة ۱۲ عناية ۱۶ قوله من ابطال الخيار لان حقه تعلق بالعقد الاول فاذا اخذ بالزيادة بطل حقه الذي تعلق بالعقد ۱۲ عناية ۱۷
لاخذ الشفع بالزيادة كما لو كانت في ابتداء العقد ۱۲ عناية ۱۸ قوله من ابطال الخيار لان حقه تعلق بالعقد الاول فاذا اخذ بالزيادة بطل حقه الذي تعلق بالعقد ۱۲ عناية ۱۹
۱۹ قوله ثم الزيادة لا تصح بعد هلاك المبيع يعني الزيادة في الثمن وفي المقابل واما الزيادة في البيع فجازة بعد الهلاك لانها تثبت بمقابلة الثمن وهو قائم بخلاف الزيادة في الثمن لانها تثبت
بمقابلة البيع وهو ليس بقائم ۲۰ قوله على ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يصح زيادة الثمن بعد هلاك المبيع ودجه ان يجعل العقود عليه قائماً بقدر ۱۲ ۱۳

بَابُ الزُّبُو

ای قبلاً جہنم کنی بالیہ عنہ لکونہ الام القیض ۳۳

وعباد بن الصامت والوسعيد الخدري وغيرهم واخرجه اصحاب الصحاح ١٢-

الدراية في تخریج احادیث الهداية

۱۲- معمر بن عبد الله مرفوعا الطعام مثلا بمثل -

الفضة على هذا المثال ويرى برأيتين بالرفع مثل وبالنصب مثلاً ومعنى الاول بيع القدر ومعنى الثاني بيعوا التبرع بالحكم معلول باجماع القاسين لكن العلة عندنا ما ذكرناه وعند الشافعي الطعم في المطعومات والتمنية في الاثمان والجنسية شرطاً والمساواة مخلص والاصل هو الحرمة عنده لانه نص على شرطين التقا والمساواة وكل ذلك يشعر بالعزة والخطر كاشتراط الشهادة في النكاح فيعزل بعله تناسب اظهار الخطر والعزة وهو الطعم لبقاء الانسان به والتمنية لبقاء الاموال التي هي مناط المصالح بها ولا اثر للجنسية في ذلك فجعلناه شرطاً والحكم قد يدور مع الشرط ولنا انه اوجب المماثلة شرطاً في البيع وهو المقصود بسوقه تحقيقاً لمعنى البيع اذ هو ينبي عن التقابل وذلك بالتماثل او ضماناً لاموال الناس عن التوى او تميمها للفائدة باتصال التسليم به ثم يلزم عند فوته حرمة الربوا والمماثلة بين الشياطين باعتبار الصورة والمعنى والمعيار يستوي لهما والجنسية تسوي المعنى فيظهر الفضل على ذلك فيتحقق الربوا لان الربوا هو الفضل المستحق لاحد المتعاقدين في المعاوضة الخالي عن عوض شرط فيه ولا يعتبر الوصف لانه لا يعد تفاوتاً عرفاً اولان في اعتباره سد باب

قوله بيع التمر فان قيل تقدير بيعوا يوجب البيع وهو المباح واجيب بان الوجوب معروف الى الصفته كقولك مت واث شئيد وليس البراء الامر بالموت لكن بما يكون على صفته الشبهة اذ اذات كذلك البراء الامر يكون البيع على هذه المماثلة ع ١٢ قوله باجماع القاسين ظاهراً لا يردون القياس حجة فقصر الحكم الربوي على الاشياء الستة ١٢ ك قوله ما ذكرناه اي القدر مع الجنس فقد هذا الحكم الى الجنس والتوبة وغيره لا يملك والى الحديد والنجاس والرضا وغيره لا يوجد الوزن ١٢ قوله والجنسية شرط فائدة كون الجنسية شرطاً واحد وصفي العلة عندنا انما يظهر فيما اذا وجدت الجنسية في غير الاموال الربوية بل يحرم النساء كما لو اسلم ثوباً يهودياً في يهودي لا يجوز عندنا وجود احد وصفي العلة فيثبت الحكم وذلك حرمة النساء وعنده يجوز لان الجنسية شرط وانما يعمل العلة عند وجود شرطها لان الشرط يعمل شيئاً من العمل عند عدم العلة ١٢ انما ي ١٢ قوله بشرط عمل العلة على العمل على الطعم في الطعومات والتمنية في الاثمان عنده الامتداد وجود الجنسية ولا اثر للجنسية بالفردا عنده ١٢ ك قوله والمساواة مخلص اي يخلص من الحرمة بسبب المساواة فينتفي الحرمة عند ذلك ١٢ انما ي ١٢ قوله لانه لا يملك لان قال يدايد مثلاً بشل اي قابضاً يدايد ومثلاً بشل اي آخر وهما نصب على الحال والعامل فيه الفعل المضمر وهو بيعوا او رواية الرفع في هذا المعنى ايضا والعدول الى الرفع لعلالة على القبول والاحوال شروط كما في قوله ان دخلت الدار اركبت فانت طالق ٢ كفاية ٩ قوله وكل ذلك الخ اي جواز بيع هذه الاموال بشرط التقابل والتماثل يشعر بان موجبها وصفت في المحل بثبوت عن زيادة العزة والخطر حتى يجب لاجل زيادة الشرط لانه متى بقي شرط اصابته بشرط زائد يعظم خطره في عين المتكلمين كالعقد الوارد على الابضاع لما خص بشهود ولى دون سائر المعاملات دل على ان المستحق به ماله خطر وهو البضع فيعمل بعله تناسب اظهار العزة والخطر وهو الطعم والتمنية ١٢ ك قوله كاشتراط الخ فان اشتراط الشهادة في عقد النكاح لاجل اظهار خطره وعزتها دون سائر المعاملات ١٢ يعني ١٢ قوله فيعمل اي اذا كان الشرطان يشعران بالعزة والخطر فيعمل حرمة الربوا الى آخره ١٢ قوله لبقاء الاموال الخ اذا الاموال انما تبقى اموالاً ما دامت لها اثمان لان ما لا يبدل الثمن بمقابلته لا يكون مالا مثلاً كمن تروا من ثواب ونحوه فلا اموال سبب بقاء النفس بوصف انها مأكولة او وسيلة اليه ١٢ ك قوله ولا اثر للجنسية والقدر في زيادة العزة والخطر لثبوتها في خطير ومجان ولكن الحكم لا يثبت الا عند الجنسية فعملنا بالشرط لا على ١٢ ك قوله والحكم قد يدور الخ جواب شبهة ترد على قول الشافعي وهو ان حكم الربوا كما يدور مع الطعم والتمنية على اصلك فكذا يدور مع الجنسية فلم جعلت الطعم والتمنية عليه دون الجنسية فاجاب بان لا اثر للجنسية في زيادة الخطر والحكم قد يدور مع الشرط كما يدور مع العلة كالرجح مع الاحسان الفرق بينهما بالتاثير وعدمه ١٢ ك قوله وهو المقصود بسوقه لان معناه بيعوا هذه الاشياء مثلاً بشل والباء لالتصاق والامر للايجاب والبيع مباح فيصرف الامر الى الحال التي هي شرط اي بيعوا بوصف المماثلة ١٢ ك

١٢ قوله وذلك بالتماثل لانه لو كان انقص من الآخر لا يوجد التقابل من كل وجه ١٢ انما ي ١٢ قوله اذاتما لا يعني في الذمب والفضة اشتراط التماثل بالقبض فانها لا يثبتان بالتيين فيحتاج الى القبض لتحقيق المماثلة فكان تميم الغائمة فيه بانقصال التسليم بالتماثل ويحتمل ان يكون معناه عانا في الاموال كلها اي لو لم يكن كل واحد منهما مماثلاً للآخر لا يتم الغائمة بالقبض لانه اذا كان احدهما انقص يكون نقصاً في حق احد المتعاقدين ضرراً في حق الآخر واذا كان مثلاً للآخر يكون نقصاً في حقهما ١٢ انما ي ١٢ قوله ثم يلزم الخ واذا كان حكم النص وجوب المماثلة وحرمة الفضل بنا عليه فيعمل بعله توتر في ايجاب المماثلة وهو القدر والجنس لا الطعم والتمنية لان وجوب المماثلة لا يكون الا في محل تقابل لهما ١٢ ك قوله والمماثلة الخ هذا بيان على القدر والجنس وجوب المماثلة ولغايل ان يقول قد تبين ان المماثلة شرط لجواز البيع في الربويات وعلتهما بالقدر والجنس فكان ذلك تعليلاً لاثبات الشرط وذلك باطل والجواب ان التعليل للشرط لا يجوز لاثباته ابتداءً وما بطريق التعدي من اصل فيجوز عند جمهور الاصوليين وهو اختيار الامام الحنفي فخر الاسلام وصاحب الميزان وما نحن فيه كذلك لان النفس اوجب المماثلة شرطاً في الاشياء الستة فثبتنا في غيرنا تعدياً فكان جائزاً اذا ثبت وجوب المماثلة بشرط وهي كالميل والجنس يظهر الفضل الخ ١٢ انما ي ١٢ قوله باعتبار الصورة الخ فالقدر عبارة عن التساوي في المعيار فيحصل به المماثلة بصورة والجنس عبارة عن التشاكل في المعاني فيثبت به المماثلة معنى ١٢ يعني ١٢ قوله يسوي الذات فان كيلاً من برساوي كيلاً من ذرة من حيث القدر والصورة لانه حيث المعنى لعدم الجنسية ١٢ انما ي ١٢ قوله ولا يعتبر الوصف جواب عما يقال اذا كانت المماثلة شرطاً على ما قلتم فكيف لا يعدون التفاوت في الوصف وهو الجوده في احد البدين دون الآخر فاجاب بقوله ولا يعتبر الوصف اي وصفت الجوده والرواة لانه في الوصف لا يعد تفاوتاً اي من حيث العرف فان الناس لا يعدون التفاوت في معتبر القلة اولان في اعتباره اي التفاوت في الوصف سد باب البياعات في هذه الاشياء وهو مفتوح لان بيع هذه الاشياء لا يجوز متفاضلاً ولا مجازاً فتم بغيره في الامانة التساوي ولو اعتبر السواة في الوصف تسد باب البياعات لان المخطئة لا تكون مثل خطئة اخرى في الوصف لا محالة ١٢ يعني

البياعات أو لقوله عليه السلام جيدها ورديها سواء والطعم والتمنية من اعظم وجوه المنافع والسبيل في
 مثلها الاطلاق بابلغ الوجوه لشدة الاحتياج اليها دون التضيق فيه فلا معتبر بها ذكره اذا ثبت هذا فنقول
 اذا بيع المكيل او الموزون بجنسه مثلاً بمثل جاز البيع فيه لوجود شرط الجواز وهو السائلة في المعيار التي ترى الى
 ما يروى مكان قوله مثلاً بمثل كلاً بكيل وفي الذهب بالذهب زناً بوزن وان تفاضلاً لم يجوز تحقق الربوا ولا يجوز بيع
 الجيد بالردى مما فيه الربوا الا مثلاً بمثل لاهدار التفاوت في الوصف ويجوز بيع الحفنة بالحفنتين والتفاحة بالتفاحين
 لأن المساواة بالمعيار ولم يوجد فلم يتحقق الفضل ولهذا كان مضموناً بالقيمة عند الاتلاف وعند الشافعي العلة
 هي الطعم ولا مخلص وهو المساواة فيحرم وما دون نصف الصاع فهو في حكم الحفنة لانه لا تقديري في الشرع بها
 دونها ولو تباعاً مكيلاً او موزوناً غير مطعوم بجنسه متفاضلاً كالخض أو الحديد لا يجوز عندنا لوجود القدر والجنس
 وعندنا يجوز لعدم الطعم والتمنية قال واذا اعدم الوصفان الجنس والمعنى المضموم اليه حل التفاضل والنسأ لعدم
 العلة المحترمة والاصل فيه الاباحة واذا وجد احرم التفاضل والنسأ لوجود العلة واذا وجد احدهما وعدم
 الآخر حل التفاضل وحرم النسأ مثل ان يسلم هروياً في هروى او حنطة في شعير فحرمة ربوا الفضل بالوصفين
 حرمة النسأ باحدهما وقال الشافعي الجنس بانفراد لا يحترم النسأ لان بالنقدية وعدمها لا يثبت الاشبهة
 الفضل وحقيقة الفضل غير مانع فيه حتى يجوز بيع الواحد بالاثنتين فالشبهة اولى ولنا أنه مال الربوا من وجه
 نظراً الى القدر والجنس والنقدية اوجبت فضلاً في المالية فتحقق شبهة الربوا وهي مانعة كالحقيقة الا انه اذا
 اسلم التقود في الزعفران ونحوه يجوز وان جمعها الوزن لانها لا يتفقان في صفة الوزن فان الزعفران يوزن بالأملة

قوله

البياعات بياعة بالكسر تنوع وكلاهما في وقتي بياعات جمع ١٢ من قوله جيدها ورديها سواء قلت غريب ومعناه يؤخذ من اطلاق حديث ابن مسعود رواه مسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذبيب بالذبيب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمخ بالمخ مثلاً بمثل يد يد من زادوا استروا فقد اربى الاخذ والعطى فيه سواء انتهى ١٢ است -
 قوله والسبيل الخ اي السبيل في شئ الاشياء التي تتعلق بها وجوه المنافع والتوسعة والاطلاق لا التضيق فان السنة الآلية جرت في الناس وسائر الحيوانات بان
 ما كان احتياج المخلوقين اكثر كان اوفر كالبهائم والماء ما بعد بها على الترتيب واذا كان كذلك كان تعليله بما يوجب التضيق والسنة الآلية في مثل التوسعة لتعليل الفساد الوضع وذكر
 في البسوط الطعم من اعظم وجوه الانتفاع بالمال وكذلك التمنية ١٢ نهاية

قوله وان تفاضلاً على التغليب والمراد فضل احدهما على الآخر ١٢ نباه
 والتفاضل والتفاحيتن وكذا الاوزان فلم يتحقق الفضل فان تحققه جنى على المساواة بالمعيار اذ ليس فليس فلا يكون ربوا ولهذا اى لاجل ان الحفنة والحفنتين لا تدخل تحت المعيار الذي
 كان الخ ١٢ مل قوله كان مضموناً الخ ولو كان داخل تحت المعيار كان مثلاً بالمثل عند الاتلاف كما في سائر المكيلات والموزونات لان المكيلات والموزونات كلها ذات الامثال
 دون القيم ١٢ عني قوله فهو في حكم الحفنة حتى لو باع خمس حفنات لم يخل تحت نصف صاع جاز ثم بهنا دقيقة وهي ان المكيلات يجوز بيعها فيما دون نصف
 صاع من غير اعتبار التسوية فيما اذا كان كل واحد من البدلين لا يدخل تحت الصاع اما اذا كان احدهما لا يبلغ والاخر يبلغ فلا يجوز وقالوا بيع الحفنة بقية لا يجوز ١٢ نباه
 قوله ولو تباعاً اي ولو تباعاً ووزناً يوزن وهو ما كحل او مشروب كالدمن والزيت والخل لا يجوز الاوزان يوزن في قولهم جميعاً عندنا لوجود الوزن وعندنا لوجود الطعم ١٢ نباه
 قوله لعدم العلة اي حل التفاضل لئلا يخل وهو قوله تعالى واحل الله البيع وعدمه المحرم لان ثبت حل التفاضل لعدم علة المحرم لان العلة لا يثبت شيئاً لا يثبت ثبات
 في نفسه ١٢ اك قوله هروياً اي هروى فالجنسية موجودة دون القدر فيجوز فيه التفاضل بان يباع واحد بثنين ولا يجوز ان يباع بالثنية ١٢ مل قوله او حنطة الخ اي
 اذا اسلم حنطة في شعير وفيه عدم الجنس فيجوز فيه التفاضل ولا يجوز النساء كما اذا اسلم احداهما في الآخر ١٢ عني قوله الجنس بانفراده الخ ليس للتخصيص فائمة فانه كذلك الكيل والوزن
 وحاصل ان وجود احد وصفي الربوا لا يحرم النساء عنده فهو ينكر حرمة النساء ١٢ نباه
 قوله اذا مال الربوا الخ فيه ان كونه من مال الربوا من وجه شبهة وكون النقدية او حنطة
 فضلاً عن شبهة الشبهة هي المعبرة دون النازل عنها والجواب ان الشبهة الاولى في المحل والثانية في الحكم وثمة شبهة اخرى وهي التي في العلة وشبهة العلة في المحل ثبتت شبهة الحكم لا شبهة الشبهة
 فان قيل اجماع الصحابة على حرمة النساء فكان الاستدلال به اولى من المذكور في الكتاب والجواب ان الحكم اجماع فلا يقال انهم اجماعوا على النساء في كمال العلة لا في شبهتها ١٢ عني
 قوله وهي مانعة لان كل حكم يتعلق بيمينين مؤثرين لا يتم نصاب العلة الا بها فكل واحد منهما شبهة بيمينية فيثبت العلة شبهة الفضل كما ثبتت بحقيقتها حقيقة ١٢ اك
 من قوله وحرم النساء في قوله فاذا وجد احدهما عدم الآخر حل التفاضل محرم ١٢ عني قوله بالاسناد هو بيع التي مقصورا والتشبيه من ان قال الجمهوري المني الذي يوزن ١٢ عني عه من كصايك من يبيعة ليست ١٢ من

وهو مضمّن بتعين بالتعيين والنقد وزن بالسنيات وهو مضمّن لا يتعين بالتعيين ولو باع بالنقد موازنة وقبضها صم
 التصرف فيها قبل الوزن في الزعفران واشباهه لا يجوز فاذا اختلف فيه صورة ومعنى وحكما لم يجبهما القدر
 من كل وجه فتزل الشبهة فيه الى شبهة الشبهة وهي غير معتبرة قال وكل شيء نص رسول الله عليه السلام
 على تحريم التفاضل فيه كئلا فهو مكيل ابدأ وان ترك الناس الكيل فيه مثل الحنطة والشعير والتمر والملاح وكل ما

نص على تحريم التفاضل فيه وزنا فهو مؤون ابدأ وان ترك الناس الوزن فيه مثل الذهب والفضة لان النص
 اقوى من العرف والا قوى لا يترك بالادنى وما لم ينص عليه فهو محمول على عادات الناس لا تنهاه الة وعن أبي يونس
 انه يُعتبر العرف على خلاف المنصوص عليه ايضا لان النص على ذلك لمكان العادة فكانت هي المنظور اليها وقد
 تبدلت فعلى هذا لو باع الحنطة بجنسها متساويا وزنا والذهب بجنسه متباثلا كئلا لا يجوز عند هذا وان
 تعارفوا ذلك لتوهم الفضل على ما هو المعيار فيه كئلا اذ باع مجازفة الا انه يجوز الاسلام في الحنطة ونحوها وزنا لا يجوز
 الاسلام في معلوم قال وكل ما ينسب الى الرطل فهو وزن في معناه ما يباع بالاولا في لا تنهاه قدرت بطريق الوزن حتى
 يحتسب ما يباع بها وزنا بخلاف سائر المكائيل واذا كان موزونا فلو بيع بمكيال لا يعرف وزنه بمكيال مثله لا يجوز
 لتوهم الفضل في الوزن بمنزلة المجازفة قال وعقد الصورت ما وقع على جنس الاثنان يُعتبر فيه قبض عوضيه

له قوله بالسنيات هي مبركة رزق الله من
 العزاد ان السنين اصنع ونقل عن ابن السكيت السنيات ولا يقال بالسين ١٢ ع
 عليه السلام بالاشتراك العقلي ليس الا وهو لا يفيد الاتحاد بينهما فصار كان الوزن لم يجبهما حقيقة ١٢ ع
 بالامانة وهذا بالسنيات والمعنى ان ذلك معين وهذا لا والحكم انه يجوز التصرف قبل القبض في هذا دون ذلك ١٢ نهاية
 الوزن كان المنسب اليه انما بالشبهة واذا لم يتفقا كان ذلك شبهة الوزن والوزن هذه شبهة فكان ذلك شبهة الشبهة ١٢ ع
 ٥ قوله اقوى من العرف لان العرف يحتمل ان يكون على الباطل واما النص بعد ثبوت لا يحتمل ولان العرف محتمل على الكل ١٢
 نهاية ٦ قوله لانها اي لان عادة الناس دالة على جواز الحكم فيما وقعت عليه عادة بقوله عليه السلام ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن ١٢ ان
 لان النص لا يان النص بالكيل في الكيل والوزن في الوزن في ذلك الوقت انما كان لمكان العادة فيه فكانت العادة هي المنظور اليها ١٢ ع
 والجواب عنه ان تقرير رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما فهم على اتعارفوا في ذلك بمنزلة النص منه فلا يتغير العرف لانه لا يعارض النص ١٢ ع
 المماثلة في الكيل والوزن ولم يعلم ١٢ ع
 ٧ قوله لا يجوز الا ان يجوز في الطماوى عن اصحابنا ١٢ ع
 ٨ قوله لا يجوز لان العرف لا يعارض النص ١٢ ع
 ٩ قوله لا يجوز لان العرف لا يعارض النص ١٢ ع
 ١٠ قوله لا يجوز لان العرف لا يعارض النص ١٢ ع
 ١١ قوله لا يجوز لان العرف لا يعارض النص ١٢ ع
 ١٢ قوله لا يجوز لان العرف لا يعارض النص ١٢ ع
 ١٣ قوله لا يجوز لان العرف لا يعارض النص ١٢ ع
 ١٤ قوله لا يجوز لان العرف لا يعارض النص ١٢ ع
 ١٥ قوله لا يجوز لان العرف لا يعارض النص ١٢ ع
 ١٦ قوله لا يجوز لان العرف لا يعارض النص ١٢ ع
 ١٧ قوله لا يجوز لان العرف لا يعارض النص ١٢ ع
 ١٨ قوله لا يجوز لان العرف لا يعارض النص ١٢ ع
 ١٩ قوله لا يجوز لان العرف لا يعارض النص ١٢ ع
 ٢٠ قوله لا يجوز لان العرف لا يعارض النص ١٢ ع

حدثني الفضة بالفضة هاء وهاء مسلم عن حديث عبادة وللشيعين من حديث عمر الذهب بالورق واخرجه ابن ابى شيبة بلفظ الذهب بالذهب والورق بالورق ومسلم عن ابى بكرة نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الفضة بالفضة والذهب بالذهب الا سواء بسواء وامرنا ان نشتري الفضة بالذهب كيف شئنا الحديث قوله قال صلى الله عليه وسلم في الحديث المعروف يد ابيد ومعناه عينا بعين كذا رواه عبادة بن الصامت اما الحديث فاشترى الى الحديث ابى هريرة ابى سعيد ففهما عند مسلمين ابيد وكذا وقع في حديث عبادة عند الشيعين واخرجه مسلم عن حديثه بلفظ عينا بعين وفي الباب عن زيد بن ارقم والبراء قالاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الذهب بالورق دينار كليل عن سمرة قال نرى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الصخر بالحيوان واخرجه ابن خزيمة والبيهقي وعن سهل بن سعد اخرجه الدارقطني وهروني الموطاء عن سعيد بن المسيب مرسلًا وعن ابن عمر نحوه اخرجه البزار وعن قاسم بن ابى برة عن رجل اهل المدينة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي ان يباع حصى بميت . ١٢٠ .

في حق العقد فساد العقد فصار كالجزوة بالجزوتين بخلاف النقود لانها للثمنية خلقة وبخلاف ما اذا كانا بغير
اعيانهما لانه كالي بالكلالي وقد نهى عنه وبخلاف ما اذا كان احدهما بغير عينه لان الجنس بانفراديه يحرم النساء
قال ولا يجوز بيع الحنطة بالدقيق ولا بالسويق لان المجانسة باقية من وجه لانهما من اجزاء الحنطة والعيان
فيهما الكيل لكن الكيل غير متساوية فيهما وبين الحنطة لاكتنازها فينه وتدخل خبثات الحنطة فلا يجوز وان كان كيلا
بكيل ويجوز بيع الدقيق بالدقيق متساويا كيلا لتحقيق الشرط وبيع الدقيق بالسويق لا يجوز عند ابي حنيفة متفاضلا
ولا متساويا لانه لا يجوز بيع الدقيق بالمقليّة ولا بيع السويق بالحنطة فكذا بيع اجزائها لقيام المجانسة من جهة
وعندها يجوز لانهما جنسان مختلفان لاختلاف المقصود قلنا معظم المقصود هو التغذي يشملها ولا يبالي
بكونها اكان متساويا او متفاضلا بعد ان يكون بزيادة

قوله ولا يعود وزينا جواب اشكال وهو ان يقال اذا خرج في حقها عن ان يكون ثمنها فيعود وزينا وكان هذا بيع قطعة صغر
 بقطعتي صغر وذلك لا يجوز فلم يكن في البطل وصف الثمنية تصحيح هذا العقد فقال الاصطلاح في الفلوس كان على صفة الثمنية والعدد هما في هذه المبالغة اعراضا عن اعتبار صفة
 الثمنية فيها وما اعراضا عن اعتبار صفة العدوليس من ضرورة خروجها من ان يكون ثمنها في حقها خروجها من ان تكون عددية كالجوز والبيض فهو عددي وليس ثمن فكذا بالتعاها يصير
 بهذه الصفة كفاية **قوله** فساد العقد وفيه نظر لان معنى العقد هو ما لا يفسد من ذلك والاصل حمله على الصحة كان له ان يقول الاصل حل العقد عليها مطلقا او في غير الربويات والاول
 مما والثاني لا يفيد ١٢ عنائه **قوله** بخلاف النقود الخ جواب عن قول محمد كبيع الدرهم بالدرهمين لان النقود للثمنية خلقة اى من حيث الخلقة لا من حيث الاصطلاح فلا
 تبطل الثمنية باصطلاحها ١٢ عني **قوله** لا ياكل في الاى لان هذا العقد نسبية بنسبة وهو منهي عنه عن ابن عمر رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ان
 يباع كالمثي بكالمثي يعني دينار بدين رواه ابن ابي شيبة والسنن بن راهويه واليزار في مسانيدهم قال في العائلي كالمثي الدين كالمثي فلو كالمثي ١٢ عني **قوله** لا ياكل في كالمثي
 قلت روى من حديث ابن عمر من حديث رافع بن خديج حديث ابن عمر رواه ابن ابي شيبة والسنن بن راهويه ولفظ اليزار قال نهى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن بيع الغرر
 وعن بيع كالمثي بكالمثي وعن بيع عاجل بأجل فالغفران يبيع ما ليس عندك والكالمثي بالكلية دين بدين والعاجل بالأجل ان يكون له مؤجل فيتبطل عنها الخمس مائة ورواه ابن عدي في
 الكامل واعلم بموسى بن عبيدة ونقل تضعيفه عن احمد بن حنبل وقال قيل لاحد فان شجرة يروى عنه قال ما رأينا قال ابن عدي والضعف على حديثه بين رواه عبد الرزاق في مصنفه
 اخبرنا ابراهيم بن ابي يحيى الاسلمي عن عبد الله بن دينار به باللفظ الاول وهو معلول ورواه الحاكم في المستدرک والدارقطني في سننه عن موسى بن عبيدة عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله
 عليه وعلى آله وسلم نهى عن بيع الكالمثي بالكالمثي وقال هو النسبة بالنسبة قال الحاكم حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه وغلطه البيهقي وقال فيه موسى بن عبيدة الزهري واما حديث رافع
 ابن خديج فرواه الطبراني في معجمه حدثنا احمد بن عبد الله بن الزار التستري حدثنا محمد بن ابي يوسف السكي حدثنا محمد بن يعلى عن موسى بن عبيدة عن عيسى بن سهل بن رافع بن خديج عن ابيه
 عن جده قال نهى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن الزنابة وهي ان يقول الرجل للرجل ابعث بذا بقعة واشتره بنسبة حتى يبتاعه وعن كالمثي بكالمثي ودين بدين انتهى ١٢ أخرجه
قوله وبخلاف الخ يعني اذا كان احد العوضين في ما اذا باع فسا بعلمين غير معين وكان الاخر عينا لا يجوز لان جنس العوضين متحد والجنس بافراقه مع قطع النظر عن الكيل
 والوزن يحرم النساء وههنا يلزم النساء لانه اذا لم يكن احدهما بعينه لم يتصور قبضه في الحال فيحتاج الى النساء فاصلهما اذا باع ما لم يكن كيلا ولا وزنا عاجلا بأجل مع اتحاد الجنس فانه لا يجوز
 بخلاف المتنازع فيه وهو ما اذا كان كل من العوضين معين يشار اليه فانه لا يفتى الى النساء ولا الى فساد آخر ١٢ مولوي محمد علي رحمته الله **قوله** باقية من وجه لان الطحن لم
 يضر الا في تفريق الاجزاء والجمع لا يصير بالتفريق شيئا آخر فواتر من وجه لان اختلاف الجنس باختلاف الاسم والصورة والعالي كما بين المخططة والشعر وقد زال الاسم وهو ظاهر و
 تبدلت الصورة واختلفت العالي والمنافع وكانت الحرمة للفضل ثابتة قبل الطحن وقد بقيت المجانسة من وجه فلا يزول تلك الحرمة بالشك فاشترط التساوي في بيع المخططة بالديق
 ولم يوجد لان الكيل لا يسوي بينهما فذلك لم يجر البيع اصلا اى لا تساويا ولا متعاضلا بالكيل ولا بغيره بل بالفضل **قوله** لكن الكيل الخ فان قيل الحرمة في الربا حرمة موقفة على غلبة المصلحة
 ثبتت لحرمة منبها على هذا الطريق كانت الحرمة مطلقة لا تنتهي ابتداء كان على خلاف ما اقتضاه النص في الاصل وهو قوله عليه السلام لا تبعوا البر بالبر الا تساويا وهذا فرع ذلك فيجب ان يكون على
 وفاء الاصل فلما كانت الحرمة التنازعية في الربا هي حرمة حقيقة الفضل فان تلك الحرمة تنتهي بالمساواة اما الحرمة
 الثابتة بشبهة الفضل فيحرمة النساء حرمة ليشبه الفضل لا تنتهي الى غاية ولا تنتهي بالمساوي بل تبقى الى ان تبقى النساء فذلك مبنيا على حرمة بيع المخططة بالديق
 لعدم اسكان المساواة **قوله** ويجوز الخ وعند الشافعي لا يجوز ولا يثبت في الدخول تحت الكيل اذ هو يكتسب تلك المجانسة بينهما قائمة من كل وجه والاتفاق في القدر ثابت ببيان المجانسة
 ظاهر واما بيان الاتفاق في الدقيق كيلي فان الناس اعتادوا ببيع كيلا وللهذا جاز السلم كيلا وعلى عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل ان يبيع الدقيق بالدقيق اذا تساويا كيلا فاما يجوز
 اذا كانا كسبيين كذا في الذخيرة ١٢ كفاية **قوله** لقيام المجانسة اذ السويق اجزاء حنطرة مقلية والدقيق اجزاء حنطرة غير مقلية وبيع المخططة المقلية بغير المقلية لا يصح بحال فكذا
 يبيع الدقيق بالسويق ولهذا لا يجوز بيع مقلية بالدقيق ولا يبيع المخططة بالسويق فكذا يبيع اجزائها بل هذا ادلى لتوفر المجانسة ههنا **قوله** لا ياكل في كالمثي بالكلية ١٢ ك
 بالدقيق اتحاد الخبز والاطرية ولا يحصل شيء من ذلك بالسويق انما يلبت بالسمن او العسل فيؤكل ١٢ ان

حدثني عن بيم الكافي يار الكافي استحق واين ابني شيبه واليزار من ابن عروني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يباع كافي بكافي يعني دينابدين زاو اليزار ومن بيم عاجل بأجل ومن بيم الغر وفسر الثلاثة وفي اسناده موسى بن عبيدة وهو متروك ووقع في رواية الارزقني موسى بن عقبة وهو غلط واغتربك لك المالكه قصم الحديث وتقبه البيهقي لكن تابعه موسى بن عبيدة عليه ابراهيم بن ابي عمير اخبره عبد الرزاق عنه عن عبد الله بن دينار به وفي الباب عن رافع بن خديج عند الطبراني في الاوسط واسناده مقلوب ١٢ ٥

الهريسة وذلك لوجوب اختلاف الجنس فكذا الدقيق مع السويق الا ان بيع الحنطة المقلية بغير المقلية لا يصح في الاصح لعدم المساوي بينهما فان المقلية لا يعتدل بالدخول في الكيل لا تتفاح
 يحدث فيها الغلي اذا قللت رطبة او ضمورا اذا قللت بآسته وهذه التفاوت معتبر لان بعض العباد بخلاف التفاوت بين الحنطة والموسسة لان آفته سامة لا يمكن التحرز عن بيع الحنطة
 بالموسسة ليعرف لوجوب المساوي بينهما حنطة ملكة اى يتلزوج كالملك من جودتها وصلتها التلزوج المتعدد من غير انقطاع الموسسة بكسر الواو المشددة التي وقع فيها الموسسة وهى دودة تقع في
 الصوف والشياب والطعام **قوله** بلحم من جنسه بان يباع لحم الشاة ولو كانا مختلفين بان يباع لحم البقر بالشاة وما شبهه يجوز بالاتفاق من غير اعتبار القلة والكثرة كما يجوز
 في اللحم المختلقة **قوله** السقط سقط المتاع زواله واراد به هنا ما لا يطلق عليه اسم اللحم من الشاة **قوله** السقط سقط بالتحريك يسبح كاره انه يجرى
قوله من حيث زيادة السقط اذا كان اللحم المفترق الذي في الحيوان او من حيث زيادة اللحم والسقط فلا اذا كان اللحم المفترق من اللحم الذي في الحيوان وانما يقل الشاة
 المحقق في الشق الثاني والسقط لاكتفاء زيادة اللحم في ثبوت الربو وفي الكفاية من حيث زيادة السقط بان قول اللحم باللحم او من حيث زيادة اللحم بان قول اللحم بالسقط انتهى وعليك التدرب
 ١٢ مولاهم عبد الجليل نور الله مرقد **قوله** فصار كالحل الحاي كبيع دهن السمسم فانه لا يصح الا اذا كان الحل اكثر من الحل الذي في السمسم والحل دهن السمسم غير مطيب **قوله** ١٢
قوله بلع الموزون بما ليس بموزون فيها جنسان قيل اذا اختلف الجنسان ولم يتساويا الوزن جاز البيع نسبية وليس كذلك واجيب بان النسبية اذا كانت في الشاة الحية
 فهو سلم في الحيوان وان كان في البديل الاخر فهو سلم في اللحم وكلاهما لا يجوز **قوله** ١٣ وشغل وشغل اخرى لاسترخاء مفاصله والبست لاسترخاء مفاصله الثقل من الحي والنساء لاسترخاء
 الثقل من الرجال لصلابتهن **قوله** وشغل وشغل الثقال كران كردن بوزن وكران شدن وكران بار كردن **قوله** يعرف الخ فيكون مع بيع الموزون
 بموزون من جنسه فلا يجوز الا مع تساوي وذلك مجبول والنهي عن بيع اللحم بالحيوان فيما اذا كان احدهما نسبية كما ذكر مقيد به في رواية وبر نقول **قوله** ١٤ وبين النجس نجس كالمير
 كنجاره كشمع **قوله** ١٥ لا اذا لا يجوز على ذلك التقدير اى تقدير النقصان بالنجاف ثم في قوله او ينقص اذا جفت اشارة الى ان بشرط جواز العقد النجاسة في
 اصل الاحوال وهو بعد النجاف ولا يعرف ذلك بالمساواة بالكيل في الحال **قوله** ١٦ انما به من ساعدت فقال ساعدتها بالبيضاء بالسلت فقال ساعدتها بالبيضاء فنهاه عن ذلك وقال سمعت رسول الله يشعل عن شراء التمر بالرطب فقال عليه السلام انقص
 الرطب انما جفت قال نعم فنهاه عن ذلك ومن طريق مالك رواه اصحاب السنن الاربعة وقال الترمذي حديث حسن ورواه احمد في مسنده وابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک ولقظه
 ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال انقص الرطب اذا جفت قالوا نعم قال فلا اذا قال الحاكم هذا حديث صحيح لا جوارح ائمة النقل على ايمانه مالك بن انس و
 ابن عمر لكل ما يرويه في الحديث اذا لم يوجد في رواية لا يصح خصوصا في حديث ابن الدرينة والشيخان لم يخرجاه لما احتشوا من جهالة زيد بن عياش وقد تابعه مالك في رواية عن عبد الله بن زيد
 اسمعيل ابن ابي عمير ومحمد بن ابي كثير ثم اخرج حديثه وسكت عنها قال الخطابي وقد تكلم بعض الناس في اسناد هذا الحديث وقال زيد بن عياش مجبول ومثل هذا الاسناد على راي الشافعي لا يمتنع
 به وليس الامر كما توهمه فان زيدا بن ابي عمير بن زهرة معروف وقد ذكره مالك في الموطا وهو لا يروى عن مجبول ولا عن رجل متروك الحديث وهذا من شان مالك وعادته انتهى وقال المنذرى
 في مختصره قد حكى عن بعضهم انه قال زيد بن عياش مجبول فكيف يكون مجبولا وقد روى عنه اثنتان ثقتان عبد الله بن زيد بن مولى الاسود بن سفيان وعمران بن ابي انس وهما مما احتج به
 مسلم في صحيحه وقد عرف ائمة هؤلاء ان مالك قد اخرج حديثه وكذلك الحاكم في المستدرک وقد ذكره مسلم في الكتاب الكنى وكذلك ذكره النسائي في كتاب الكنى وكذلك ذكره الحافظ ابن احمد
 وذكره ابن سميع من سعد بن ابى وقاص ومطلعت احدا ضعفه وقال ابن الجوزي في التحقيق قال ابو حنيفة في زيد بن عياش مجبول فان كان هو لم يعرفه فقد عرف ائمة النقل ثم ذكر ما قاله المنذرى
 سواء واعلم ان شيخنا علاء الدين نسب المصنف الى الوهم في قوله ومداره على زيد بن عياش قال وانما هو زيد بن عياش كما هو في الحديث وشيئا قلده غيره في ذلك وليس ذلك بصحيح قال
 صاحب التتبع زيد بن عياش ابو عياش الخزوي ويقال مولى بنى زهرة المدني ليس به بأس وقال ابن حزم مجبول **قوله** ١٧ تخريج زيلعي **قوله** ١٨ اول تمر خبز الإقلت اخرج البخاري و
 مسلم عن ابي هريرة والى سعيد بن جابر عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بعث اخا بنى عدى الانصارى فاستعمله على خبز فقدم تمر خبز فقال له رسول الله اكل تمر خبز هكذا قال لا والله
 يا رسول الله ان الله انشأ الصارع بالها عيين من الجمع فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا تفعلوا ولكن شلا بشل اذ يعوا هذا واخبروا بشئ من هذا انتهى وقد كشفت طرق الحديث
 والفاظه فلم يجد فيه ذكر الرطب **قوله** ١٩ ساء تمر فان قيل لو كان الرطب تمرا فبني ان يحنث فيما اذا حلفت لا ياكل رطبا فاكل تمرا قلنا مبني الايمان على العرف
 وفي العرف الرطب غير التمر **قوله** ٢٠

هذه بيضة مثل النبي صلى الله عليه وسلم عن الثمر بالربط فقال اينقص اذا جفت قليل نعو قال صلى الله عليه وسلم فلا تؤذن مالك في الموطأ من حديث سعد بن ابى وقاص واخرجه اصحاب السنن الاربعة واهمدا بن حبان والحاكم واخرجه ابو داود والدارقطني والحاكم ومن وجه اخر يلفظ نهى عن بيع الربط بالتمر نسيئة وهذه رواية يحيى بن ابى كثير ومالك واسماعيل بن امية وغيرهما قلنا يقرؤنا فيه نسيئة ورواية اسمعيل عند النسائي وفي الباب عن ابن عمر يلفظ نهى ان يباع الربط باليابس واسناده ضعيف ومن وجه اخر من ابن عمر نهى ان يباع الربط بالتمر الجاف واسناده ضعيف منه واقوى من ذلك ما اخرجه البيهقي من طريق ابن وهب باسناده

محركه خروائی كه اورا اسمی بخصوص و از انواع مشهوره نباشد ۲۲ قولہ لا اختلاف الخ فان قيل يجب ان يكون جنسا واحدا لان المعزو الغنم جنس واحد حتى اعتبر الاتحاد بها في حق الالبان وفي حق تحمیل النصاب قلنا نعم كذلك الا ان المقاصد فيها قد اختلفت فان الحبال الصلبة والسوح انما تتخذ من شعر المعز دون صوت الفئان واللبود واللغافه انما تتخذ من صوت الفئان دون شعر المعز فعلا السبب باختلف المقاصد جنسين مختلفين ۲۳ ك

حدثنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ربا بين اهل الحرب الا ربا بين اهل الاسلام ١٢:

فله العلو والكنيف جمع بين المنزل والبيت والدار فاسم الدار ينتظم العلو لانه اسم لما ادير عليه الحد والعلو من توابع الاصل واجزائه فيدخل فيه والبيت اسم لما يبات فيه والعلو مثله والشئ لا يكون تبعاً لمثله فلا يدخل فيه الا بالنقص عليه والمنزل بن الدار والبيت لانه يتأق في مرافق السكني مع ضرب قصور اذ لا يكون فيه منزل الدار فلشبهه بالدار يدخل العلو فيه تبعاً عند ذكر التوابع ولشبهه بالبيت لا يدخل فيه بدونه قيل في عرفنا يدخل العلو في جميع ذلك لان كل مسكن يسمى بالفارسية خانة ولا يخلو عن علو وكما يدخل العلو في اسم الدار يدخل الكنيف لانه من توابعه ولا يدخل الظلة الا بذكر ما ذكرنا عند ابي حنيفة لانه مبني على هواء الطريق فاخذ حكمه عند هب ان كان مفتحة في الدار يدخل من غير ذكر شئ مما ذكرنا لانه من توابعه فتشابه الكنيف قال ومن اشترى بيتاً في دار او متراً او مسكناً لم يكن له الطريق الا ان يشتريه بكل حق هوله او بمداققه او بكل قليل وكثير وكذا الشرب المسيل لانه خارج الحد والا لانه من التوابع فيدخل بذكر التوابع بخلاف الاجارة لانها تعقد للانتفاع ولا يتحقق الا به اذ المستاجر لا يشتري الطريق عادة ولا يستاجر فيدخل تحصيل الفائدة المطلوبة منه اما الانتفاع بالمبيع فمكن بدونه لان المشتري عادة يشتريه وقد يتجر فيه فيبيعه من غيره فحصلت الفائدة - من الاجارة

باب الاستحقاق

ومن اشترى جارية فولدت عنده فاستحقها رجل بيته فانه ياخذها ولدها وان اقربها لرجل لم يتبعها ولدها ووجه الفرق ان البيته حجة مطلقة فانها كاسمها مبيتة فيظهر بها ملكة من الاصل

١- قوله لا يكون جملة فان قيل يشكل على في المستعير فان له ان يعير فيما يختلف باختلاف المستعمل والمكاتب فان له ان يكتب فكلنا المراد من عدم التبعية ههنا في اللفظ الواحد بان يكون اللفظ موضوعاً للشئ فعند ذكر الشئ يدخل هو ومثله فانه لا يصح بل ما كان تبعاً لذلك الشئ يدخل تبعاً لذلك الذي وضع له اللفظ مقصوداً واما في الاعارة والمكاتب لم يتبع اللفظ بهو مثله ايضا ولكن لما عار لرجل فقد ملكه المنافع وولاية الاعارة للمستعير انما نشأت من تملكه المنافع كما ملك الا انه لم يملك فيما يختلف استعماله بخلاف المالك لان المتعارف انما ينفذ في يده وفيما يختلف باختلاف المستعمل واحتمال وقوع التغير فيه بسبب استعمال المستعير الثاني فنع عنه حذرنا عن وقوع التغير وكذلك المكاتب لا يختص بكاتبه كان هو حتى يتصرف يومه الى مقصوده وفي كتابه عبده تسبب الى ما يوصل الى مقصوده عسى ان يكون قوله وكيل في عرفنا انما اى قالوا الجواب على هذا التفصيل بناء على عرف اهل الكوفة وفي عرفنا يدخل العلو في الكل اى سواء باع باسم البيت او المنزل او الدار لان كل مسكن يسمى خانه سواء كان صغيراً او كبيراً الادارة السلطان فانه يسمى سراى اى كـ قوله ولا يخلو عن علوه ونظر لان الخلو وعدمه لم يكن له يدخل في الدليل ويقال معناه ان البيت في عرفنا لا يخلو عن علوه وان يدخل في عرفنا فكان الدليل الدال من حيث اللفظ على عدم الدخول متروكاً بالمعروف اى كـ قوله ولا يدخل الظلة الخ الظلة هي الساط الذي يكون احد طرفيه على الدار البعيدة والطرف الآخر على دار اخرى او على الاسطوانات في السكة ومفتحة في الدار وذكر في المغرب وقول الفقهاء ظلة الدار يريدون بالسدة التي فوق الباب اى كـ قوله الظلة اى ولو غار بابها على الظلة لانه يعد من الدار بجزءها المستراح وبعضهم يعبر عنه ببيت الماء كـ قوله كـ قوله لم يكن له الطريق يعني الطريق الخاص في ملك انسان فاما طريقها الى سكة غير نافذة والى طريق عام يدخل وكذا ما كان لها من حق مسيل الماء او حق القاء الشئ في ملك انسان فلا يدخل كذا في خرجه الطحاوي وفي الذخيرة بذكر الحقوق انما يدخل الطريق الذي يكون وقت البيع لا الطريق الذي كان قبله حتى ان من سطر طريق منزله وجعل له طريقاً اخر وباع المنزل بمقتضى دخل تحت البيع الطريق الثاني لا الاول اى كـ قوله بخلاف الاجارة فان الطريق يدخل في استجار الدور والمسيل والشرب في استجار الاراضي وان لم يذكر الحقوق والرافق لان الاجارة تعقد لتملك المنافع والانتفاع بالدار بدون الطريق وبلا ارض بدون الشرب والمسيل لا يتحقق اذ المستاجر لا يشتري الطريق اى كـ قوله لانها تعقد للانتفاع الا ولذا لا يصح الاجارة فيما لا يتحقق به في الحال كالارض السنية والبعض تملك العين لا المنفعة ولذا يجوز بيع الارض السنية ونحوها اى كـ قوله باب الاستحقاق مناسية البابين ظاهرة من حيث اللفظ والمعنى اى كـ قوله لم يتبعها ولدها اى لا ياخذ المقر الولد بل الامه وهذا لم يذكر المقر الولد اما اذ ادعى الولد كان له لان الظاهر له وان لم يدع له حكمه اى كـ قوله حجة مطلقة حتى تظهر في حق كافة الناس لان البيته تصير حجة بالقضاء وللقاضي ولاية عامة فيتحدى الى الكل واما الاقرار فحجة فاصرة لانه لا يترقب على القضاء وله ولاية على نفسه دون غيره فيقتصر عليه ولذا يرفع الباعه بعضهم على بعض لو استحق بالبيته ولا يرجع في الاقرار اى كـ قوله فيظهر بها ملكه الخ فان الملك لا بد له من زمان وليس زمان بولي بالعين فيظهر الملك من الاصل اى من وقت الشرأ لان الحال لان الشهود لا يتمكنون من اثبات ما لم يكن ثابتاً والولد كان يوم البعراء متصلاً بالام فما خذنا اى كـ قوله

قوله شرع في الشراء الخ وحين اقر العبودية غلب فطن المشتري بذلك واعتمد في الشراء على اقراره فصار مغرورا من جهة والغرور في المعاوضات التي تقضي سلامة
 العوض جعل سبب الضمان دفعا للغرور بقدر الامكان كما في المولى اذا قال لاهل السوق هذا عبدي وقد اذنت له في التجارة فباعوه ولحقته ويون ثم ظهر ان حرقا فهم يرجعون على المولى فيردونهم
 بقدر قيمته بحكم الغرور وبذا غرور وقع في عقد المعاوضة والعبد يظهر حرية اهل الضمان فيجعل العبد الخ ١٢ **قوله** في البيع الخ انما صرح به مع كونه معلوما من قوله ان المشتري
 شرع في الشراء تمهيدا للجواب عن الرهن واهتماما ببيان اختصاص موجبة الغرور للضمان بالمعاوضات الخ ١٢ **قوله** كما هو موجب فيجعل العبد بالامضاء من
 سلامة بدله عند عدم سلامة نفسه وتعذر رجوعه على البائع نفعيا للغرور والضرر ١٢ **قوله** بل هو وثيقة الخ فان الرهن عبارة عن جعل الشيء مجبوسا بحق يمكن الاستفادة
 واخذه من يالته المربون لاس عينه ١٢ **قوله** حتى يجوز الخ هذا استدلال بجواز الرهن على ان الرهن ليس بمعاوضة اذ لو كان معاوضة لكان استبدالا بدله الصرف
 والمسلم في ضرورة وقوع الاستفادة بهلاك الرهن في يد المتهن وان حرام ١٢ **قوله** بيد الصرف بان باع زيد عشرة دراهم من عمر وعشرة دراهم ثم رهنه من عمر وشيئا
 عوض عشرة دراهم التي هي بدل الصرف ثم ملك المربون في يد زيد المتهن فباعه في يد المتهن من عمر وعشرة دراهم من عمر وشيئا عوض عشرة دراهم من عمر وشيئا عوض
 وان كان بدل الصرف الاثر رجع زيد على عمر وبالباقى والمسلم فيه بان السلم زيد عشرة دراهم في ائمة تغني عن مائة وعشرة دراهم من عمر وشيئا عوض عشرة دراهم من عمر وشيئا عوض
 فالحال على ما عرفت آنفا ١٢ **قوله** فلا يجعل الخ أي لم يكن الامر بالارتهاج غرورا في عقد معاوضة فلا يتبعض سببا للضمان ولذلك اذا سال رجل غيره عن امن الطريق فقال
 له اسلك هذا الطريق فانه آمن فسلكه فلبس اللصوص امواله لم يضمن المخبر بشئ لانه غرور فيما ليس بمعاوضة ١٢ **قوله** والقناقص الخ فالعبد لعبد ما قال اشترى فاني عبدي
 فاما ان يدعى الحرية والا فلا ولا تنافس فكيف ثبت به الحرية وان شئ شرط الحرية ١٢ **قوله** لا يضمن الخ لانه غرور فيما ليس بمعاوضة ١٢ **قوله** لا يضمن الخ لانه غرور فيما ليس بمعاوضة ١٢
 تعالى لا يشترط الدعوى فتقبل الشهود بغير بينة وهذا كما ان رجلين شهدا ان بنة الامة اعتقوا مولانا وبني سائكة بشت حرمتها بدون دعوا لان حرمة الفرج حق
 الله تعالى ١٢ **قوله** الخفاء العلوق الخ فانه قد يجلب من دار الحرب صغيرا ولا يعلم حرية امه او داهمه فيقرر بالرق ثم يعلم بحرية امه او داهمه فيدعى الحرية والقناقص فيما يجبرى
 فيه الخفاء لا يمنع صحة الدعوى ١٢

قوله تقيم البينة **ال** فانها تقبل منها لان الزوج يتفرد بالطلاق فرما لم تكن عالمة عند الخلع ثم علمت **ع ١٢** **قوله** على المطلقات الثلث انما قيد بالثلاث لان فيما دون الثلث يمكن للزوج اقامة البينة انه تزوجها بعد الطلاق الذي اثبتها المرأة بيومين اديوم فالمرأة والمكاتب يستدان بدل الخلع والمكاتبه بعد اقامتها البينة على ما دعي **ع ١٣** **قوله** لان التوفيق غير ممكن لان الماتمة كانت واقعة بدلا عن كل الدار والبذل ينقسم على اجزاء المبدل فلما استحق بعض المبدل تعيين الرجوع **ع ١٤** **قوله** على ان **ال** وعلى ان صحة الدعوى ليست بشروط لصحة الصلح لان الدعوى الجبولة في الدار ليست بصحيحة حتى لو اقام البينة لا تقبل الا اذا ادعى الرقار المدمى عليه بالحق فجمع الدعوى وتقبل البينة **ع ١٥** **قوله** فصل في بيع الفضولي **ال** المناسبة لهذا باب الاستحقاق ظاهر لان بيع الفضولي صورة من صور الاستحقاق لان المستحق انما يقول عند الدعوى هذا ملكي ومن باعك انما باعك بغير اذن فهو عين بيع الفضولي والفضولي بضم الفاء لا غرو في المغرب الفضل الزيادة وقد غلب جمعه على الاخير فيه حتى قيل فضول بلا فضل ثم قيل لمن يشتغل بالايغنية فنقول لانه صار بالغلبة **ال** كالعلم له ولم يصر الى الواحد في النسبة كما في اعرابي وانصارى وهو في اصطلاح الفقهاء ليس باصيل ولا وكيل وفتح الفاء خطأ **ع ١٦**

وليل وبيع العاء خطا ١٢ اعتباره -

٨٦ قوله تصرف تملك ولم يقل تملك لان التملك من غير الملك ليس يتصور وقيد التصرف بالتبليك احترازا عن تصرف به واسقاط كالطلاق والعناق ١٢ يعني ٨٦ قوله وقصد من اهل لان التصرف كلام واللازمة للكلام حقيقة بالتميز واعتباره شرعا بالطالب ١٢ انهاء ٨٧ قوله في محله فان محل البيع المال المتقوم والعدم الملك للعاقدة في المحل لا يعدم المادية والتقوم الا ترى انه لو باع باذن الملك يجوز وليس يحمل لا يصير محلا بالاذن ولو باع المالك بنفسه جاز والحيلة لا تختلف يكون التصرف ملكا او غيره ملك ١٢ انهاء ٨٨ قوله فوجب القول لان الحكم عند تحقق مقتضى لا يمتنع الا مانع والمانع منقذ لان المانع هو الضرر ولا ضرر فيه للمالك

٨٩ قوله فوجب القول لان الحكم عند تحقق مقتضى لا يمتنع الا مانع والمانع منقذ لان المانع هو الضرر ولا ضرر فيه للمالك

٩٠ قوله فثبت الجواب ان قول الشافعي «ولا انعقاد الا بالقدرة الشرعية» اى ثبت القدرة الشرعية وهو التصرف الذي يقع العقد تحصيله لهذه الوجهة اى لا محل تحصيل

بذره الوجه وهى كفاية مؤنة طلب المشتري وقرار الثمن وفع العاقدان لصون كلامهما عن الالغاء ١٢ عني **قوله** بمنزلة الم من حيث ان كل واحدة منهما تثبت الحكم او من حيث ان كل واحدة منهما رافعة للمانع ١٣ **قوله** بخلاف الفضولي في النكاح حيث لا يجوز له ان يفسخ قبل اتمام الموقوف وفسخه لان المحقق لا يرجع اليه لانه معبر محض وسيفر فاذا عبر انتهى امره فصار بمنزلة الاجنبى بخلاف الفضولي في البيع لانه لا ينتهى امره بالبيع لما ذكرنا ان المحقق يرجع اليه ١٤ **قوله** لانه معبر محض فليس له الفسخ بالقول وله ان يفسخ بالفعل بان زوج رجلا امرأة برضاها فقبل اتمامه كان نقضا للنكاح الاول ١٥ **قوله** دنيا كالدراهم والدنانير والفلوس والكيل والوزن الموصوف بغير عينه ١٦ **قوله** نعم الاجابة الثانية ان الاجازة فيما اذا كان الثمن عرضا معيناً من المالك اجازة ان يتخذ الفضولي الثمن من المالك لا اجازة عقد موقوف فان العقد في هذه الصورة وقع لازماً على الفضولي وناقذاً من غير اجازة المالك ١٧ **قوله** نعم

وعليه مثل المبيع ان كان مثليا او قيمته ان لم يكن مثليا لانه شراء من وجه والشراء لا يتوقف على الاجازة ولو هلك
 المالك لا ينفذ باجازة الوارث في الفصلين لانه توقف على اجازة المورث لنفسه فلا يجوز باجازة غيره ولو
 اجاز المالك في حياته لا يعلم حال المبيع جازا لبيع في قول ابي يوسف ولا وهو قول محمد لان الاصل بقاؤه ثم
 رجع ابو يوسف وقال لا يصح حتى يعلم قيامه عند الاجازة لان الشك وقع في شرط الاجازة فلا يثبت مع الشك
 قال ومن غصب عبدا فباعه اعتقه المشتري ثم اجاز المورث البيع فالتحق جائزا استحسانا وهذا عند ابي حنيفة
 وابي يوسف وقال محمد لا يجوز لانه لا يعتق بدين الملك قال عليه السلام لا يعتق فيما لا يملك ابن ادم المورث
 لا يفيد الملك ولو ثبت في الاخرة يثبت مستندا او هو ثابت من وجه دون وجه والمصحح للاعتاق الملك الكامل لما روي
 ولهذا لا يصح ان يعتق الغاصب ثم يؤدي الضمان لان يعتق المشتري الخيار للبائع ثم يجزى البائع ذلك كذا يصح
 بيع المشتري من الغاصب فيما نحن فيه مع انه اسرع نفاذا حتى نفذ من الغاصب اذا ادى الضمان ولذا لا يصح
 اعتاق المشتري من الغاصب اذا ادى الغاصب الضمان ولهما ان الملك ثبت موقوفا بتصرف مطلق فلو عا ففاد
 الملك لا يضر فيه على ما مر فيتوقف الاعتاق مرتبا عليه ينفذ بنفاذ صار كاعتاق المشتري من الراهن وكاعتاق
 الوارث عبد امن التركة وهي مستغرقة بالديون يصح وينفذ اذا قضى الديون بعد ذلك بخلاف اعتاق الغاصب
 بنفسه لان الغصب غير موضوع لا فائدة الملك بخلاف ما اذا كان في البيع خيار للبائع لان ليس بمطلق وقوان

له قوله لا يشترط ان يكون الشئ اذا كان عرفا
 كان الفضولي مشريا للعرض من وجه والشراء لا يتوقف اذا وجد نفاذا على العاقد وبهنا وجد نفاذا على العاقد لان العاقد من اهل غير ان صار قداما لغيره بغير اذنه في عقده لنفسه
 فاذا اجازته صاحب كان محيزا للعقد ١٢ له قوله والشراء الماي شراء الفضولي لا يتوقف على اجازة من اشترى لاي اذا وجد نفاذا على العاقد ولا على العاقد فان
 يتوقف على اجازة من اشترى لكا لصبي المحور والعبد المحور اذا اشترى بالغير ما فانه يتوقف على الاجازة ١٢ له قوله لا يتوقف ان كان قبل بشكل بالامه اذا تزوجت
 بغير ان مولاه ثم مات المورث فانه ينفذ باجازة الوارث اذا لم يمل له وطبعا قلنا الامه تعرف بالبيتها لانها باقية على اصل الحرية فيها يوم من خواص الادمية والنكاح من خواصها وانما
 يوقف على اجازة المالك كيلا يضر المالك والوارث ملك كالمورث ولم يثبت له ملك بات ليطل الملك للوقوف ١٢ له قوله فلا يجوز ان لان الاجازة عبارة عن
 اختيار العقد الذي يشترط الفضولي والاختيار لا يحتمل النقل لانه لا يتصور في الاعراض ١٢ عني ٥ له قوله لان الشك ان كان قبل الشك هو ما استوى طرفاه بهنا طرف البقاء والرجوع
 اذا اصل العقد المالم يتيقن بالنزول وبهنا لم يتيقن اجيب بان الاستصحاب حجة واقعة لا مثبتة ونحن بهنا نحتاج الى ثبوت الملك في المعقود عليه لمن وقع له الشراء فلا يصح فيه حجة
 ١٢ له قوله ومن غصب ان قبل جرت الحادثة في هذه المسألة بين ابي يوسف ومحمد حين عرض عليه الكتاب قال ابو يوسف ما رويت لك عن ابي حنيفة ان الاعتاق جائز وانما
 رويته ان الاعتاق باطل قال محمد لم يرد عن ابي حنيفة ان الاعتاق جائز ١٢ له قوله قال عليه السلام ان اخبر الترمذي عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تملك ابن ادم شيئا
 الا يملك ولا يعتق له شيئا الا يملك ولا يطلق له شيئا الا يملك انتهى ١٢

له قوله الملك الكامل ولا يشكل بالكاتب فان اعتاقه جائز وليس الملك فيه كما لا لان محل الاعتاق هو الرقبة والملك فيها كامل فيه ١٢ له قوله لما روي انما النص
 المطلق والطلق ينصرف الى الكامل ١٢ له قوله لا يصح ان يعتق ان الغاصب لو اعتق ثم ضمن القيمة لم ينفذ عتقه مع ان الملك الثابت له بالضمان اقوى من الملك
 الثابت للمشتري بهنا حتى ينفذ بغيره ولا ينفذ بيع المشتري من غير ان ينفذ عتقه عند اداء العثمان فاولى ان لا ينفذ عتق من تلقى الملك من جانيه ١٢ له قوله ولا ان يعتق ان قبل هذا
 اولى فان البيع بشرط الخيار اقوى من البيع الموقوف ١٢ له قوله وكذا لا يصح ان اشترى من الغاصب اذا باع من الغير ثم اجاز المالك البيع الاول لا يصح ان يبيع الثاني
 فكذا لا اذا اعتق ثبني ان يكون كذا مع ان البيع اسرع نفاذا من العتق الا ترى ان الغاصب اذا باع ثم ادى الضمان فنفذ بغيره لو اعتق ثم ضمن لم ينفذ عتقه فاذا لم يصح ما هو اسرع
 نفاذا لان لا ينفذ غيره اولى ١٢ له قوله موضوع ان استأجر من الغاصب ان الغصب ليس بموضوع لا فائدة الملك ١٢ له قوله كاعتاق ان اشترى من الراهن بلا اجازة المرتبه
 فاعتقه ثم اجاز له المرتبه ينفذ العتق كذا بهنا والجواب اعتاق في بيع موقوف ١٢ له قوله اعتاق ان الغاصب اعتق ثم ضمن القيمة لا ينفذ عتقه لان الغصب ان
 ١٢ له قوله لان الغصب غير موضوع لا فائدة الملك لكونه عدوانا محضا وانما يثبت الملك بضرورة عند اداء الضمان كيلا يجتمع في ملك واحد بل لان فلم يكن الغصب في الحال
 سبب الملك ليتوقف الملك ويتوقف العتق حكما لم يل هو بمعرض ان يصير سببا عند اداء الضمان والعتق وجد قبله ١٢ له قوله وبخلاف ان جواب عن المسألة الثانية
 فان البيع بالخيار ليس بمطلق فالسبب فيه غير تام فان قوله على ان بالخيار مقرر بان العقد فصار قران الشرط بالعقد يمنع كونه سببا قبل وجود الشرط فينقذه به اصل العقد ولكن يكون في حق
 الحكم كالمعلق بالشرط والمعلق به معدوم قبله ١٢ له قوله وانما فاعقد الى انفسهما ١٢

الشرط به يمنعه انعقاده في حق الحاكم أصلاً بخلاف المشتري من الغاصب إذ أباع لأن بالاجازة ثبت للبائع ملك
ثبات فاذ أطرء على ملك موقوف لغيره بطله^{١٢} أما إذا أدى الغاصب لضمان ينفذ اعتاق المشتري فإنه كذا ذكره^{١٣}
هلال وهو الأصح قال فان قطعت يد العبد فاخذ ارشها ثم أجازا البيع فالارش للمشتري لأن الملك لم يزل له^{١٤}
من وقت الشراء فتبين ان القطع حصل على ملكه هذه حجة على محمد والعذر له ان الملك من جهة كفى لا استحقاق^{١٥}
الارش كالمكاتب إذ أقطعت يده وأخذ الارش ثوردة في الرق يكون الارش للهوي وكذا إذا قطعت يد المشتري في يد
المشتري واخيار للبائع ثم أجازا البيع فالارش للمشتري بخلاف الاعتاق على ما مر ويتصدق بئذا على نصف الثمن^{١٦}
لأنه لو يدخل في ضمانه أوفية شبهة عدم الملك قال فان باع المشتري من آخر ثم أجازا الهوي البيع الاول^{١٧}
لم يجز البيع الثاني لما ذكرنا ولأن فيه غرراً لا يفسخ على اعتبار عدم الاجازة في البيع الاول والبيع يفسد^{١٨}
به بخلاف الاعتاق عند هالده لا يؤثر فيه الغرر قال فان لم يبيعه المشتري فمات في يده او قتل ثم أجازا^{١٩}
البيع لم يجز لما ذكرنا ان الاجازة من شروطها قيام المعقود عليه وقد فات بالموت وكذا بالقتل اذا لم يمكن إيجاب^{٢٠}
البديل للمشتري بالقتل حتى يعيد باقياً ببقاء البديل لأنه لا ملك للمشتري عند القتل ملكاً يقابل بالبديل فيتحقق^{٢١}
القوات بخلاف البيع الصحيح لأن ملك المشتري ثابت فامكن إيجاب البديل له فيكون المبيع قائماً بقيام خلفه^{٢٢}
قال ومن باع عبد غيره بغداً مرة وأقام المشتري البيعة على اقرار البائع أو رب العبد انه لو يأموه بالبيع و^{٢٣}

١- قوله يمنعه انعقاده الإمكان الملك مع عدم الوجود الجواز المانع من عدم مصادف الاعتاق محلاً لمالكه المشتري فيلغو بهما البيع مطلق
والاصل في الاسباب المطلقة ان تعمل في حق الحكم بطلاناً وانما ثبت بهما الضرورة دفع الضرر لا ضرر في توقف الملك والاعتاق فوجب القول باطلان السبب في حقه ونفي حقوق
الملك انه موجود في حق الاحكام التي لا يتضرر الملك بها وغير موجود في حق الاحكام التي يتضرر الملك بها^{٢٤} ٢- قوله لان بالاجازة اي باجازه البيع الاول ثبت قيام وهو
المشتري من الغاصب ملك بات اي من كل وجه فاذا طرأ اي الملك البات على ملك موقوف لغيره اي لغير المشتري من الغاصب وهو المشتري من الغاصب بطله اي بطل
الملك الموقوف لغيره لانه لا يتصور اجتماع البات مع الموقوف في محل واحد والبيع بعد بطل لا ينفذ الاجازة^{٢٥} ٣- قوله فاذا طرأ اليه فان قيل يشك على هذا الاصل
ما اذا باع الغاصب ثم ادعى الضمان فحلف بيع الغاصب جائز وان طرأ الملك البات الذي ثبت للغاصب باء الضمان على ملك المشتري الذي اشتري منه وهو موقوف فثبت ملك الغاصب فثبت
له ضرورة وجوب الضمان عليه فلم يظهر في حق البطلان ملك المشتري^{٢٦} ٤- قوله كذا ذكره هلال اي في كتاب الوقت فقال ينفذ وقفه على طريق الاستعمال فالعتق اولى
وبعد التسليم هناك يملك المشتري من جهة الغاصب والمستند للغاصب حكم الملك لا حقيقة ولهذا لا يستحق الزوائد التفضيلة وحكم الملك كمنع نفوذ البيع دون حق حكم ملك الكاتب
في كسبه ولهذا لم ينفذ اعتاق الغاصب فكذا احتاق من تلقى الملك من جهة وبهنا انما يستند الملك له في وقت العقد من جهة المبيع والميزان كماله حقيقة فيمكن اثبات حقيقة الملك للمشتري
من وقت العقد فلهذا نفذ عتقه^{٢٧} ٥- قوله وهو الأصح لان ملك المشتري ثبت بسبب مطلق وهو الشرع فاحتمل الحق عن الاجازة بخلاف الغاصب لانه ملك بالغصب
وهو سبب ضروري لا مطلق فكان الملك ناقصاً كذلك^{٢٨} ٦- قوله لم لا فان سبب الملك وهو البيع كان تاماً في نفسه ولكن امتنع ثبوت الملك المانع وهو حتى
المعصوب منه فاذا ارتفع ثبت من وقت السبب لان الاجازة في الانتهاء كالا ذن في الاجزاء^{٢٩} ٧- قوله وبه اي السائل اي كون الارش على المشتري حجة على محمد في عدم تجوز
الاعتاق في ملك الموقوف لما ذكرنا لم يكن للمشتري شيء من الملك لما كان له الارش عند الاجازة كما في الغصب حيث لا يكون له ذلك عند اداء الضمان^{٣٠} ٨- قوله بخلافه
متعلق بقوله ان الملك من وجه كفى لا استحقاق لارث يعني ان احتاق المشتري من الغاصب بعد الاجازة لا يصح^{٣١} ٩- قوله لانه لم يدخل في ضمانه اي ان كان القطع قبل القبض
لان البيع اذا لم يكن مقبوض المشتري لا يكون في ضمانه فيكون ربح المبيع^{٣٢} ١٠- قوله اوفية شبهة عدم الملك اي اذا كان القطع بعد القبض لان الملك غير موجود حقيقة وقت
القطع وانما ثبت بطريق الاستناد وكان ثابتاً من وجه دون وجه فلا يطيب له الربح الحاصل به^{٣٣} ١١- قوله لما ذكرنا ان الملك البات اذا طرأ على ملك موقوف بطله كالمالك اشتراه الغاصب او اتبته بطله بخلاف ما لو ادعى الضمان بعد البيع حيث نفذ بيعه لان
إداء الضمان يثبت الملك من وقت الغصب فلا يكون طارئاً^{٣٤} ١٢- قوله ولان في غرر الانقراض اذا انقاض ثم ابيع مطلق بخلاف الاول ونفاد الاول مطلق باجازه للملك
وهو باجازه العقد الاول وربها لا يجوز فان اجاز نفذ العقد الثاني والاول ينفذ فتمت فغازه بما فيه خطر فيمتنع الجواز^{٣٥} ١٣- قوله والبيع يفسد به اي فان قيل في البيع الاول ايضا غرر
الانقراض مع بذل عتقه جائز اقلت فيه غرراً الفسخ دون الانقراض والفسد غرر الانقراض دون الفسخ فان البيع بشرط الخيار جائز مع غرر الفسخ^{٣٦} ١٤- قوله لا يبرئ فيه الغرر
لنفاذ يجوز اعتاق المبيع قبل القبض وبه لا يجوز لان في غرر الانقراض على احتمال ملك المبيع قبل القبض^{٣٧} ١٥- قوله قال اي المصنف فان محمد لم يذكره السائل في الجاه
المصنف وانما ذكره اخره فادعه المصنف على سبيل التفرع^{٣٨} ١٦- قوله فيكون المبيع المبيع اي اذا قتل المبيع في يد البائع كان البيع باقياً على بطله وهو قيمته ويحجز للمشتري
فيكون البديل للمشتري على تقدير الاجازة^{٣٩}

اراد رد البيع لم تقبل بينته للتناقض في الدعوى اذا لاقدام على شراء اقرار منه بصحته والبيدة مبنية على صحة
 الدعوى وان اقر البائع بذلك عند القاضي بطل البيع ان طلب المشتري ذلك لان التناقض لا يمنع صحة
 الاقرار للمشتري ان يساعده على ذلك فيتحقق الاتفاق بينهما فلهذا شرط طلب المشتري قال وذكر في الزيادات
 ان المشتري اذا صدق مدعيه ثور اقام البيدة على اقرار البائع انه للمستحق تقبل وفروا ان العبد في هذه المسألة
 في يد المشتري في تلك المسألة في يد غيره وهو المستحق وشرط الرجوع بالثمن ان لا يكون العين سالماً للمشتري
 قال ومن باع دار الرجل وادخلها المشتري في بنائه لم يضمن البائع عند أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف وأخرو
 كان يقول أو لا يضمن البائع وهو قول محمد وهي مسألة غصب العقار وسببها في الغصب ان شاء الله تعالى
 والله اعلم بالصواب

باب السلم

السلم عقد مشروع بالكتاب هو اية المداينة فقد قال ابن عباس اشهد ان الله تعالى احل السلف المضمون
 وانزل فيها طول اية في كتابه وتلا قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا تدانتم بدين الى اجل مسمى فآكتبوه
 الآية وبالسنة وهو ما روى انه عليه السلام من عمن بيع ماليس عند الانسان ورخص في السلم والقياس وان

له قوله بصحة ثم دعواه بعد ذلك ان باع بغير امره دليل على عدم صحة الشراء اعنائه له قوله تعالى ان الشراء وان البيع على البائع ١٢
 قيد بقوله عند القاضي لان اقراره انما ثبت عند القاضي اذا اقر عند لا يسمع البيدة عليه للتناقض في الدعوى ١٣ ك
 العبد له وصدة المشتري في ذلك ثم اقام على البائع البيدة ان اقران للبيع المستحق تقبل وان كان متناقضاً في دعواه ١٤
 في الزيادات ايضا في ان العبد في يد المشتري ولئن سلمنا ان في يد المستحق فلا يلزم قبول البيدة لبقاء التناقض البطل للدعوى ويجاب عنه بان المشتري غير متناقض من كل وجه لان لا يملك
 العقار أصلاً ولا ملك الثمن للبائع فان بيع مال الغير منعقد وبطل المستحق ملك وانما يملك وصفت العقار وهو الصحيح واللازم بعد الاقرار به من حيث الظاهر فكان متناقضاً من وجه
 دون وجه فعملناه متناقضاً في الفصل الاول لانه لا يفيد فائدة الرجوع دون الفصل الثاني لانه يفيد فائدة الرجوع بالثمن لعدم سلامة كونه في يد غيره فكان ذلك عملاً بالشبهة بقدر
 الامكان فصرنا اليه ١٥ اعنائه ١٦ قوله في يد المشتري فيكون العبد سالماً فلا يثبت له حق الرجوع بالثمن مع سلامة المبيع له اذا شرط الرجوع بالثمن عدمها ١٧
 في يد غيره فلا يكون البيع سالماً للمشتري فيثبت له حق الرجوع لانه وجد شرط ١٨ ك قوله ومن باع الخ معنى المسألة اذا باعها ثم اعترفت بالنقص وكذب المشتري اذ لو صدقه
 يؤمر بفتح البناء ١٩ ك قوله وادخلها الخ قيل يعني قبضها وانما قيد بالادخال في البناء اتفاقاً ٢٠ ك قوله باب السلم لما فرغ من انواع البيع التي لا يشترط فيها قبض
 الوضين او احدهما شرع في بيان ما يشترط فيه ذلك وقدم السلم على العرف لكون الشرط فيه قبض احد الوضين فهو بمنزلة المفرد من المركب وهو في اللغة عبارة عن نوع بيع يتجمل فيه الثمن
 وفي اصطلاح الفقهاء قيل هو اخذ عاجل باجل ورد بان السلعة اذا بيعت بثمن مؤجل وجده فيه هذا المعنى وليس بسلم ولو قيل بيع اجل بعاجل لاندفع الرد وكذا لا يجاب والقبول بان
 يقول رب السلم لاخر اسلمت اليك عشرة دراهم في كرحضة فقال لاخر قبلت ويسمع بلفظ البيع بان يقول اشتريت منك كبر صفتة كذا كذا الى كذا على ان توفيه في مكان كذا او يتي
 المشتري رب السلم والاخر اسلم اليه والمحضة السلم في الثمن راس المال ولو صدق لا يجاب من السلم اليه والقبول من رب السلم مع ٢١ ك قوله فقد قال ابن عباس اشهد الخ
 رواه الحاكم في المستدرک في تفسير سورة البقرة عن ابن عباس قال اشهد ان السلف المضمون الى اجل مسمى قد احل الله في الكتاب واذن في قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا
 تدانتم بدين الى اجل مسمى فآكتبوه الحديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه انتهى ٢٢ ك قوله السلف المضمون اي السلم الواجب في الزمة وقوله المضمون صفة مقررة لما ان المسلم
 فيه يجب في ذمة المسلم اليه لا محالة ٢٣

١٢ قوله نهي عن بيع الخ قلت غريب بهذا اللفظ وقوله رخص في السلم هو من تمام الحديث لاس كلام المصنف والذي يظهر ان هذا حديث مركب فحديث النهي عن بيع ما
 ليس عند الانسان ما خرجه اصحاب السنن الاربعة عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا يبيع المسلم ما لم يكن له فيه ولا ربح
 بالمؤمن ولا يبيع ما ليس عنده انتهى قال الترمذي حديث حسن صحيح واما الرخصة في السلم فخرجه البخاري عن عبد الله بن ابي اوفى قال انا كنا نسلع على عهد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم والى بكر وعمر في المحضة والشعير والتمر والزبيب ١٢

الدراية في تخريج احاديث الهداية

باب السلم - حديث ابن عباس اشهد ان الله تعالى قد احل السلف المضمون الى اجل وانزل فيه طول اية في كتابه وتلا يا ايها الذين آمنوا اذا تدانتم
 الحاكم من طريق أبي حسان من ابن عباس دون قوله احوال اية في كتابه وخرجه الشافعي ثم البيهقي وهو عن عبد الرزاق وابن ابي شبة والطبراني ١٢ - ١٣

كان يأباه ولكن تركناه بماروينا ^{١٢} وجه لقياس ^{١٢} انه بيع المعلوم اذا المبيع هو المسلم فيه ^{١٢} قال وهو جائز في

المكيلات ^{١٢} الموزونات لقوله عليه السلام من اسلم منكم فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم والمراد بالوزونات

غير الذاهم ^{١٢} الدنانير لانها اثنان والمسلم فيه لا بد ان يكون مثمنا فلا يصح السلم فيها ^{١٢} ثعقل يكون باطلا وقيل

ينعقد بيعا ^{١٢} ثمن مؤجل ^{١٢} تحصيل المقصود المتعاقدين بحسب الامكان ^{١٢} العبرة في العقود للمعاني ^{١٢} والاول اصح ^{١٢} لا التصحيح

انما يجب في محل ^{١٢} اوجبنا العقد فيه ^{١٢} لا يمكن ذلك ^{١٢} قال وكذا في المذروعات ^{١٢} لانه يمكن ضبطها بذكر الذرع والصفة و

الصنعة ^{١٢} ولا بد منها ^{١٢} لترفع الجهالة ^{١٢} فيتحقق شرط صحة السلم ^{١٢} وكذا في المعدلات التي لا تتفاوت كالجوز والبض لان

العدى ^{١٢} المتقارب معلوم مضبوط ^{١٢} الوصف مقدار التسليم ^{١٢} فيجوز السلم فيه ^{١٢} الصغير والكبير سواء ^{١٢} باصطلاح الناس

على اهدار التفاوت ^{١٢} بخلاف البطين ^{١٢} والترقان ^{١٢} لانه يتفاوت احاده ^{١٢} تفاوتا فاحشا ^{١٢} وتفاوتا في المالية ^{١٢} يعرف

العدى ^{١٢} المتفاوت ^{١٢} عن ابي حنيفة ^{١٢} انه لا يجوز في بيع النعامة ^{١٢} لانه يتفاوت احاده ^{١٢} في المالية ^{١٢} ثم كما يجوز السلم فيها

عدا ^{١٢} يجوز كيلا ^{١٢} وقال زفر ^{١٢} لا يجوز كيلا ^{١٢} لانه عدى ^{١٢} وليس بمكيل ^{١٢} وعنه ^{١٢} انه لا يجوز عددا ^{١٢} ايضا ^{١٢} للتفاوت ولنا ان المقدار

مرة ^{١٢} يعرف بالعد وتارة بالكيل ^{١٢} انها صار معددا ^{١٢} بالاصطلاح فيصير مكيلا ^{١٢} باصطلاحهما ^{١٢} وكذا في الفلوس عددا

وقيل ^{١٢} هذا عند ابي حنيفة ^{١٢} وابي يوسف ^{١٢} وعند محمد ^{١٢} لا يجوز لانها اثنان ^{١٢} لهما ان الثمنية في حقهما ^{١٢} باصطلاحهما فيبطل

باصطلاحهما ^{١٢} ولا تعود ^{١٢} وقد ذكرناه من قبل ^{١٢} ولا يجوز السلم في الجوز ^{١٢} وقال الشافعي ^{١٢} يجوز لانه يصير معلوما

ببيان الجنس ^{١٢} السن ^{١٢} النوع ^{١٢} والصفة ^{١٢} والتفاوت ^{١٢} بعد ذلك ^{١٢} يسير فاشبه الثياب ^{١٢} فلنا ان بعد ذكر ما ذكر بقي فيه تفاوت

له قوله ان بيع المعلوم في بيع مبيع وهو موقوف غير مملوك او مملوك غير مقدور

التسليم ^{١٢} لا يصح ^{١٢} فبيع المعلوم ^{١٢} حتى ^{١٢} ان ^{١٢} عه قوله من اسلم قلت اخبره الائمة الستة في كتبهم عن ابي منبال قال سمعت ابن عباس يقول قدم رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم

الدرية ^{١٢} وهم يسلفون في اثمار السنة ^{١٢} والسنتين ^{١٢} والثلاث فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من اسلمت في ثمر فليسلمت في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم انتهى

١٢ عه قوله وقيل يمتد الى هذا الاختلاف ^{١٢} فيا اذا اسلم حنطة او غيره ^{١٢} من العروض في الدراهم والدنانير ^{١٢} يمكن ان يجعل بيع الحنطة بدراهم او حنطتها بدنانير ^{١٢} فاما قصد مبادلة

الحنطة بالدراهم ^{١٢} واما اذا كان كلاهما من الاثمان ^{١٢} لا يصح تصحيح لانها لا تكون مثمنا ^{١٢} عه قوله ولا يمكن ذلك لان الدراهم والدنانير قسط لا تكونان مبيعا لانها خلقتا ثمنا ^{١٢} والسلم

فيه مبيع ^{١٢} عني ^{١٢} عه قوله وكذا في المذروعات ^{١٢} ان لا يجوز السلم في المذروعات لان السلم ثبت بخلاف القياس ^{١٢} لانه بيع الموقوف والنقص ^{١٢} ورد في الكيل والوزن في

وهو قوله عليه السلام من اسلم منكم الحنطة قلنا لمحق المذروعات بها بدلالة النص ^{١٢} لان قوله عليه السلام فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم انما اقتضى الجواز في الكيل والوزن باعتبار

اسكان التسوية في التسليم ^{١٢} على ما وضع في السلم فيه ^{١٢} والتسوية كما يتحقق بالكيل كذلك يتحقق بالذرع ^{١٢} فيجوز السلم في المذروعات بطريق الدلالة ^{١٢} عه قوله وقيل بهذا ^{١٢} في

الخلافا ^{١٢} مبنى على الخلاف في بيع الفلوس ^{١٢} بالفلسين ^{١٢} باعيانها ^{١٢} ومن الشائع من قال جواز السلم في الفلوس قول الكل ^{١٢} وهذا القائل يفرق لحمد بين السلم والبيع والفرق ان من ضرورة جواز

السلم كون السلم فيه مبيعا ^{١٢} واقدا ^{١٢} مبيعا ^{١٢} على السلم تضمن ابطال الاصطلاح في حقها ^{١٢} فاما ثمنا ^{١٢} ليس من ضرورة جواز البيع كون المبيع ثمنا فان بيع الاثمان كبيع الدراهم بالدراهم وبيع الدنانير

بالدنانير جائز فلا يتضمن اقرارا ^{١٢} مبيعا ^{١٢} على البيع ^{١٢} ابطال لذلك ^{١٢} الاصطلاح ^{١٢} في حقها ^{١٢} فبقي ثمنا ^{١٢} كما كان ^{١٢} فلا يجوز بيع الواحد بالاثنتين ^{١٢} عه قوله وقيل بهذا ^{١٢} اي ذكر هذه المسئلة في الجواز

الصغير مطلقا ^{١٢} من غير ذكر خلافا ^{١٢} لاحد ^{١٢} وقيل ^{١٢} هذا ^{١٢} الخ ^{١٢} عني ^{١٢}

عنه قوله لانها اثنان ولا يجوز السلم في الاثمان بالاجماع كما لو اسلم في الدنانير والدراهم ^{١٢} عه قوله ولا تعود وزنا ^{١٢} جواب اشكال وهو ان يقال اذا خرج في حقها

عن الكيلون ثمنا ^{١٢} كان هذا بيع قطع صغر بقطع صغر من صغر ولا يجوز فلم يكن في ابطال وصف الثمنية ^{١٢} تصحيح هذا العقد قلنا بما اعرضنا عن اعتبار الثمنية فيها ^{١٢} لاعتبار صفة العدو وليس من

ضرورة خروجها ان تكون ثمنا ^{١٢} في حقها ^{١٢} فخرجنا عن ان تكون عدوية ^{١٢} فبوعدي ^{١٢} وليس ثمن ولا يجوز في ^{١٢} عه قوله فاشبه الثياب ^{١٢} فان فيها بعد ذكر الذرع والصفة والنوع ^{١٢} لا ينبغي

الاتفاوت ^{١٢} يسير فيجوز السلم فيها ^{١٢} كذا بهنا ^{١٢} عه

الدراية في تخريج احاديث الهداية

قوله روى ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع ما ليس عند الانسان ^{١٢} رخص في السلم لاجدة هكذا نفعها عديتان احد هما لا تبع ما ليس عندك وقد

تقدمنا ثانيا ^{١٢} الرخصة في السلم ولعارة بهذا اللفظ ^{١٢} الان ^{١٢} القرطبي ^{١٢} في شرح مسلم ^{١٢} ذكره ايضا ^{١٢} حديث من اسلم منكم له الحديث متفق عليه ^{١٢} من حديث ابن عباس

قدم النبي صلى الله عليه وسلم والناس يسلفون في القم السنتين ^{١٢} والثلاث فقال صلى الله عليه وسلم من اسلم في شيء فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم

١٠ قوله باعتبار المعاني الباطنة كالصباحة والملاحاة والفصاحة والخلق الحسن والزهين والكمياسة فانك ترى عبدین متفقین فی الاوصاف المذكورة من الجنس والسن والصفة ومع ذلك یساک احدہما العاد الاخر الغین وقد یكون فرسان متساویین فی الاوصاف المذكورة ومع ذلك یزید ثمن احدہما زیادة فاحشہ ١٢

١١ قوله فعلمنا بتفاوت الإفاذا استحد الصانع والآلة استحد لان العبد انما یبضع بالآلة ولا یتفاوت فی المالیة الاقلیلا ولا یعتبر بذلک القدر والجمیوان صنع اللہ تعالیٰ و ذلك یكون علی ما یریدہ تعالیٰ فقد کان علی وجه لا یوجد له نظیر وفي مثله لا یجوز السلم بالاتفاق ١٢ عینی

١٣ قوله علی منوال منوال بالکسر جو یکبارچہ را وقت بافتن برآیند بیچند ١٣

١٤ قوله وقد صح الخ قلت اخرجه الحاكم فی المستدرک والمدار قطنی فی سنه عن ابن عباس ان النبی صلی اللہ علیہ وعلى آله وسلم نہی عن السلف فی الجموان انتہی قال الحاكم حدیث صحیح الاسناد ولم یخرجاه انتہی ١٢

١٥ قوله ویدخل فیہ الإجاب سوال بان یقال السلم فی الجموان انما لا یلغی لتفاوت یعتبرہ الناس فیہ والتفاوت فی العصار فی غیر معتبر بینہم فیبغی ان یصح السلم فیہا فاجاب بان العبرة فی المنصوص علیہ لعین النص لا للمعنی والنص لم یفصل بین جموان وجموان ١٢ اک

١٦ قوله حتی العصار فیہ لا یقال فی کلام المصنف تسامح لان الدلیل المذكور بقوله ولنا منقوض بالعصار فیہ لان ذلك لم یکن من حیث الاستدلال علی المطلوب بل من حیث جواب الخصم واما الدلیل علی ذلك فهو السنہ ١٢ عنایہ

١٧ قوله والا کارع فی المغرب الکراع اودن الرکبة من الدواب وجمعه الاکارع ١٢ ان

١٨ قوله ولا فی الجلود ای جلود الابل والبقر والغنم وقال مالک ینجوز لانه مقدور التسلیم معلوم المقدار بالوزن والصفة ولكننا نقول بالجلود لا بالوزن عادة فلم یجوزنا بالطریق الاولی وکلتها تابع عددًا وهی عددیة متفاوت فیہا الصفر والكبر فلا یجوز السلم فیہا لانه مفض الی المنازعة ١٢

١٩ قوله ولا فی الحطب حزمالان بذًا بمجول لا یعرف طولہ وعرضہ وغلظہ فان عرفت یجوز کذا فی المبسوط ١٢

٢٠ قوله جزا جمع الجزرة بتقدیم الرء المجله علی الزاء المعجمة ہی القنبعة من القنت ونحوه والحرمة لانها تقطع من الجزر وهو القطع ومنها قولهم باع القنت جزوا وما سواه تصحیف کذا فی المغرب ١٢ ان

٢١ قوله لا یتفاوت ای بالشذ نحو العصار اما اذا کان یتفاوت کالتشوک والسوس فلا یجوز لافضاله الی المنازعة ١٢ ان

٢٢ قوله فی السلم الإحدیث دل علی ان القدرة عند المحل غیر کافیة لجواز العقد اذ لو کان لم یکن تنقید النبی علیہ السلام بقوله حتی یدو صلاحها فائدة وحمل ان الوجود معتبر من حین العقد الی حین المحل ١٢ اک

٢٣ قوله فلا یزید یعنی ان السلم فیہ وان وجد عند المحل لکن من الجائز ان لا یقدر السلم الیه علی التنازع فیشرط الوجود فی جملة المدة حتی لو لم یقدر فی بعض الا زمان لقدر فی البعض ١٢

٢٤ قوله قرب السلم بالخیار وقال زفر زریطل العقد ویستدراس المال للمعجز عن تسلیم فصار کما لو بک البیع فی بیع العین ١٢ اک

٢٥ قوله علی شرف الزوال بان یصیر الی ان یوجد وبه نارق الهلاک فالمعقود علیہ فی البیع عین ثم فانی وفي السلم المعقود علیہ دین فی الذممة وهو باق لبقاء الذممة ١٢ اک

٢٦ قوله فی السک قیل یقال سمک ملح ومملوح لاسما لانی لغزیدیه وهو المقد الذي فیہ ملح ١٢ ع

حدیث نہی صلی اللہ علیہ وسلم عن السبلع فی حیوان الدار قلنی من حدیث ابن عباس بلطف السلف و فی اسنادہ اسحق بن ابراہیم بن جوقی وقد قال الحاکم احادیثہ موضوعۃ ثم غفل فاخرج حدیثہ فی المستدرک وروی محمد بن الحسن فی الاثر عن ابی حنیفۃ عن حماد عن ابراہیم عن عبد اللہ بن مسعود انه قال لا تسلمن ما لنا فی شیء من حیوان موقوف و فیہ قصۃ و یعارضہ ما اخرجہ احمد و ابو داؤد و الحاکم عن حدیث عبد اللہ بن عمرو بن العاص ان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم امرہ ان یجوز شیئاً فنفدت الابل فامرہ ان یأخذ من قلائص الصدقة و کان یأخذ البعیر بالبعیر من الی ابل الصدقة و فی اسنادہ اختلاف لکن اخرج البیہقی من وجہ اخر قوی عن عبد اللہ بن عمرو و نحوه حدیث النہی عن بيع الکالی بالکالی تقدم

وفي الباب عن ابن عباس نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة أخرجه ابن حبان والدارقطني والبيهقي وأبو داود
بالإسناد وأخرجه الأربعة من حديث سمرة والطبراني من حديث جابر بن سمرة مثله ومن حديث ابن عمر نحوه وللترمذي عن جابر رفعه الحيوان اثنين بواحدة
لا يعلم نسأولا ياس به يدا بيد وقال حسن حديث لا تسلفوا في الثمار حتى يبد وصلاهما البخاري عن ابن عباس نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع
الفحل حتى يولك ولا يداؤا بين صاحبه عن ابن عمر قال أسلم رجل في نخل قبل أن يطمع فطمع ذلك العام فاختصم إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اردد عليه ولا تسلفوا
في نخل حتى يبد وصلاهما وفي استأذنه لمجهول والطبراني في الأوسط ومسنند الشاميين من حديث أبي هريرة في اثنين حديث ولا تسلفوا في ثمره حتى يامن عليها صاحبها العاهة
ويعارهنه ما أخرجه البخاري عن ابن أبي أوفى قال كنا نصيب غنائم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فنسلفها في البر والشعير والزبيب والتمركلت عند من كان له

معلوماً لانه معلوم القدر مضبوط الوصف مقدار التسليم اذ هو غير منقطع ولا يجوز السلم فيه عددًا للتفاوت
 قال ولا خير في السلم في السمك الطري الا في حينه زنا معلوماً وضرباً معلوماً لانه ينقطع في زمان الشتاء حتى لو
 كان في بلد لا ينقطع يجوز مطلقاً وانما يجوز وزناً لا عدداً البنا ذكرنا وعن أبي حنيفة انه لا يجوز في لحم الكبار
 منها وهي التي تقطع اعتباراً بالسلم في اللحم عندة قال ولا خير في السلم في اللحم عند أبي حنيفة وقال اذا
 وصف من اللحم موضعاً معلوماً بصفة معلومة جاز لانه مؤون مضبوط الوصف ولهذا يضمن بالمثل ويجوز
 استقراره زناً ويجزى فيه ربوا الفضل بخلاف لحم الطيور لانه لا يمكن وصف موضع منه لانه مجهول للتفاوت
 في قلة العظم وكثرته أو في سمته وهذا على اختلاف فصول السنة وهذه الجمالة مفضية الى المنازعة وفي مخلوع
 العظم لا يجوز على الوجه الثاني وهو الاصح والتضمن بالمثل ممنوع وكذا الاستقراض بعد التسليم في المثل اعدل من
 القيمة ولأن القبض نيا ينفع في مثل المقبوض به في وقته اما الوصف فلا يكفي به قال ولا يجوز السلم الا
 مؤجلاً وقال الشافعي يجوز حالاً لا طلاق الحديث وخص في السلم ولنا قوله عليه السلام الى اجل معلوم فيما
 رويناه ولانه شرع رخصة دفعاً لحاجة المفاليس فلا بد من الاجل ليقد على التحصيل فيه فيسلم ولو كان قادراً
 على التسليم لم يوجد اله رخص فبقى على الثاني قال ولا يجوز الا باجل معلوم لما رويناه ولان الجمالة فيه مفضية
 الى المنازعة كما في البيع والاجل ادناه شهر وقيل ثلاثة ايام وقيل اكثر من نصف اليوم الاول اصح ولا يجوز السلم

له قوله اعتباراً بالسلم في الاختلاف بالسمن والبهز والرواية الاخرى ان السمن والبهز ليس بظاهر فيه فصار كالصغار ع ٢ له قوله والاخير في شركة وقعت
 في سياق النفي فيفيد نفي الزمان الخير بمؤمر ومنه لا يجوز على وجه المبالغة ع ٣ له قوله اذا وصفت المسمى اذا بين جنسه ونوعه وسنه ووصفه وموضعه وقدره كشاة خنسي ثمن معين من الجنب
 او الظهيرة من ع ٤ له قوله ولهذا يضمن المبيع ايضاً لقوله موزون مضبوط الوصف وكذا قوله ويصح استقراره وزناً لان الاستقراض لا يصح الا في الثليات ويجزى فيه ربوا
 الفضل لانه مؤون وضرباً معلوماً لا ينقطع في زمان الشتاء حتى لو كان في بلد لا ينقطع يجوز مطلقاً وانما يجوز وزناً لا عدداً البنا ذكرنا وعن أبي حنيفة انه لا يجوز في لحم الكبار
 منها وهي التي تقطع اعتباراً بالسلم في اللحم عندة قال ولا خير في السلم في اللحم عند أبي حنيفة وقال اذا
 وصف من اللحم موضعاً معلوماً بصفة معلومة جاز لانه مؤون مضبوط الوصف ولهذا يضمن بالمثل ويجوز
 استقراره زناً ويجزى فيه ربوا الفضل بخلاف لحم الطيور لانه لا يمكن وصف موضع منه لانه مجهول للتفاوت
 في قلة العظم وكثرته أو في سمته وهذا على اختلاف فصول السنة وهذه الجمالة مفضية الى المنازعة وفي مخلوع
 العظم لا يجوز على الوجه الثاني وهو الاصح والتضمن بالمثل ممنوع وكذا الاستقراض بعد التسليم في المثل اعدل من
 القيمة ولأن القبض نيا ينفع في مثل المقبوض به في وقته اما الوصف فلا يكفي به قال ولا يجوز السلم الا
 مؤجلاً وقال الشافعي يجوز حالاً لا طلاق الحديث وخص في السلم ولنا قوله عليه السلام الى اجل معلوم فيما
 رويناه ولانه شرع رخصة دفعاً لحاجة المفاليس فلا بد من الاجل ليقد على التحصيل فيه فيسلم ولو كان قادراً
 على التسليم لم يوجد اله رخص فبقى على الثاني قال ولا يجوز الا باجل معلوم لما رويناه ولان الجمالة فيه مفضية
 الى المنازعة كما في البيع والاجل ادناه شهر وقيل ثلاثة ايام وقيل اكثر من نصف اليوم الاول اصح ولا يجوز السلم

الدراية في تخريج احاديث الهداية

قوله ولا يجوز السلم الا مؤجلاً وقال الشافعي يجوز حالاً لا طلاق الحديث وخص في السلم قد تقدم ان الحديث بهذا اللفظ لم يوجد مستند احد يثبت الى اجل معلوم تقدم
 قوله ولا يجوز السلم في طعام قرية بعينها ولا ثمرة نخلة بعينها لانه قد اعتبر به انه فلا يقدر على التسليم واليه اشار صلى الله عليه وسلم حيث قال ارايت لو اذهب الله
 تعالى الثمرة بهم يستعمل احدكم مال اخيه المسلم اما الحديث فانما ورد في البيع وهو في الصحيحين عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع ثمر الخيل حتى تزهر
 قلت وانس ما زهوها قال تحمر وتصفرا ارايت ان منهم الله تعالى الثمرة يهر تستعمل مال اخيك وقد قيل ان قوله ارايت الى اخره مدرج من قول انس وتسلم عن جابر
 دفعه لوبعت ثمر من اخيك فاما به جاحته فلا يصلح ان تاخذ منه شيئاً بهر تاخذ مال اخيك بغير حق

بِالْكَيْسِ كَالزَّيْبِ وَالْحَرَابِ لَا يَجُوزُ لِلْمَنَازَعَةِ إِلَّا فِي قَرَبِ الْمَاءِ لِلتَّعَامِلِ فِيهِ كَذَا رَوَى عَنْ أَبِي يُونُسَ قَالَ وَلَا فِي

طعام قرية بعينها أو شجرة نخلة بعينها لأنه قد يعتريه آفة فلا يقدر على التسليم إليه أشار عليه السلام حيث

قال إرأيت لو أذهب الله تعالى الثمر لم يستحل أحدكم مال أخيه لو كانت النسبة إلى قرية لبيان الصفة لأبأس

به على ما قالوا كالحشم راني بخارا والبساخي بفر غانة قال ولا يصم السلم عند ابى حنيفة الا بسبع شرائط جنس

معلومٌ كقولنا حنطة أو شعير نوعٌ معلومٌ كقولنا سقيّة أو بخسيّة وصفةٌ معلومةٌ كقولنا جيد أو رديٌّ ومقدّرٌ معلومٌ

كقولنا كذا أكيداً بمكيالٍ معروفٍ ^{أي معروف القدر} وأوكداً وزناً ^{أي عشرين مثلاً} وأجلٌ معلومٌ ^{أي عشرين مثلاً} والأصل فيه ما روينا والفقهاء فيه ما بيننا ومعرفة مقدار ^{أي قوله عليه السلام من علم حكم الزكاة}

دأبس المال اذا كان يتعلق العقد على مقداره كالمكيل والموzun المعدد وتسمية المكان الذي يوفيه فيه اذا كان

لله خيل ومونة وقال لا يحتاج الى تسمية رأس المال اذا كان معيناً ولا الى مكان التسليم فيسلمه في موضعه لعقد

فَهَاتَانِ مَسْأَلَتَانِ وَلَهُمَا فِي الْأَوَّلَى أَنْ الْمَقْصُودُ يَحْصُلُ بِالْإِشَارَةِ فَاشْهَدُ الثَّمَنَ وَالْأَجْرَةَ وَصَارَ كَالثُوبِ وَلَهُ أَنْهُ رَجَعَا يَوْجَدُ

بعضہا زیوفا ولا یستبدل فی المجلس فلولہ یعلم قد لا یدسی فی کھ بقی اور بما لا یقید علی تحصیل المسلم فیہ فتحنا

إلى رَدِّ رأس المال والموهوم في هذا العقد كما المتحقق شرعاً مع المنافي بخلاف ما إذا كان رأس المال توباً لان الذرع

وَصَفَّ فِيهِ لَا يَتَعَلَّقُ الْعَقْدُ عَلَى مَقْدَرِهِ وَمَنْ فَرَّغَهُ إِذَا أَسْلَمَ فِي جَنْسَيْنِ لَمْ يَبَيِّنْ رَأْسَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَوْ أَسْلَمَ

الحقوله فيؤدى الى الحق لو اشترى بذلك الاناء يدا بيد فلا باس به لان في العين يجوز البيع مجازفه فكيما لغيره اولى وهذا لان

۳۲ قوله قرب بان یشتري من سقاء کذا وکذا اقربه من الماء بهذه القربة ۱۲ ع -

ثم قال حيث قال الرازي في غريب في بلاغ المعنى ولا أعرف ورود هذا في كلامنا المرجح بجاري في كلامنا من غير أن يكون في كلامنا

[illegible][illegible]

جہاں السلام فیہ فیفسد العقد ۱۲ کہ **شعور** کہ اگر مال نہ ملے بیعت الحماہ مصدر کل السی ومعاہ کہ کل یختار فی ملکہ الی غیر ذلک وایہ عان الی ان **شعور** کہ یہ باتیں سب سے پہلے
اسی الاختلاف بیتہ وجاہیہ فی ہاتین المسالتین وانما قال بذالیتبین ان کل واحدہ تحتاج الی اقامۃ الدلیل من الطرفين بالاستنباد ۱۳ نہایہ **شعور** کہ فاشبہ الثمن الخینی اذا جعل

الكيل والموزون من البيع والالاجرة في الاستيجار فاشترى اليها ولا يعرف مقدارها بماء مجوز ١٢ الباع

قوله انه ربما يوجد تحقيقه ان جهالة قدر راس المال نستلزم جهالة المسلم فيه لان المسلم اليه ينفق راس المال شيئاً فشيئاً وربما يجد بعض ذلك زيوفاً ولا يستبدل في المجلس فيرد

[illegible]

سلم له الزيادة ولو وجده ناقصا لم يحط شيئا من النسخ وقد تقدم ١٢ عن أبيه قوله لا يعلق العقد ويؤس فلا تسمى ذلك وما يجوز بيعا حتى العقد في عدة من قبضه من المالكين
١٣ عن أبيه إذا سلم الإبلان سلم مائة في كرحنطة وكرشير ولم يبين مال كل واحد منها فإنه لا يجوز عند أبي حنيفة ١٤ لأن المائة تنقسم على الخنطة والشير باعتبار القيمة وطريق معرفته

الخزفلا يكون مقدار راس مال كل واحد منهما معلوما وعندئذ بما يجوز لأن الإشارة إلى تعيين معنى جواز العقد وقد وجدنا أن

في كحفظه وقد علم وزن أحد بهما لا الآخر الأخير فيه عنده وهو جائز عند سبها لان اعلام القدر فيما يتعلق بالعقد بشرط عنه فاذا لم يعلم وزن احد بهما بطل في حصته لانعدام شرط الجواز فيبطل في

حصه الآخر ايضا لاسعاد الصفقة او لجهالة حصه الآخر والسلم في الجمول لا يسع ابتداء ومقدماته الاشارة الى حسين علي - بجزر الهادي

جنسين لم يبين مقدار احدهما ولا في الثانية ان مكان العقد يتعين لوجود العقد الموجب للتسليم فيه ولا انه لا
يزاحمه مكان اخر فيه فيصير نظير اول اوقات الامكان في الادوار صار كالقرض العصب لابي حنيفة ان التسليم
غير واجب في الحال فلا يتعين بخلاف القرض العصب اذ المتيين فالجهالة فيه تفضي الى المنازعة لان قيم الاشياء
تختلف باختلاف المكان فلا بد من البيان وصار كجهالة الصفة وعن هذا قال من قال من المشايخ ان الاختلاف
فيه عند وجوب التحالف كما في الصفة وقيل على عكسه لان تعين المكان قضية العقد عندهما وعلى هذا الخلاف
التميز الاجرة والقيمة وصورتها اذا اقتسما دارا وجعلوا مع نصيب احدهما شيئا له حمل ومونة وقيل لا يشترط ذلك
في الثمن والصحيح انه يشترط اذا كان مؤجلا وهو اختيار شمس الرتبة السرخسي وعندهما يتعين مكان الدار
مكان تسليم الدابة لا يفاء قال ولا يمكن له حمل ومونة لا يحتاج فيه الى بيان مكان الا يفاء بالاجماع لانه لا
يختلف قيمته يوفيه في المكان الذي اسلم فيه قال رضي الله عنه هذا رواية الجامع الصغير البيوع وذكر في الاحكام
انه يوفيه في اي مكان شاء وهو الاصح لان الاماكن كلها سواء ولا وجوب في الحال ولو عينا مكانا قيل لا يتعين ثمة
لا يفيد قيل يتعين لانه يفيد سقوط خطر الطريق ولو عين المصرفيالة حمل ومونة يكفي به لانه مع تبديل طرف
كبقعة واحد فيها ذكرنا قال ولا يصح السلم حتى يقبض أسل مال قبل ان يفارقه فيه اما اذا كان من النقود لانه
افتراق عن دين بدين وقد نهي النبي عليه السلام عن الكائي بالكائي وان كان عينا فلان السلم اخذ عاجل بأجل اذ
لا يحتاج اليه عندهما فان قيل لو تعين مكان العقد لقصد بيان مكان آخر كما في بيع العين فانه لو اشترى كرسية وشتر على البائع الحمل الى منزله فان البيع يفسد قلنا لما عين مكانا آخر
بالنقص صار اول من مكان العقد الذي تعينه بدلالة السبب الموجب للتسليم من غير نص غير ان هذا الشرط يفسد بيع العين لان المشتري يملك العين بالشرء فاذا اشترط عليه حملها زانما
فقد اشترط عليه عملا في ملكه مع اشتري العين من ثم سمي الثمن بازاء ذلك كلفه فصار ما قبل الحمل اجارة فيصير صفقة في صفقة فيفسد بالشرط الفاسد ورب السلم لا يملكه عينا قبل القبض
فيكون النقل الى مكان آخر عملا من البائع في ملك نفسه فلا يصير مباحا لغيره فلا يصير في صفقة فلا يصير فاسدا كـ قوله لوجود الخ كما في بيع العين فان من
باع كرسية بعينها بسواد وجب تسليمها في موضع المخطئة لانه ملكها في ذلك الموضع انـ قوله فيصير نظير البعني مكان العقد لوجوب التسليم لغيره المزايم نظير اول وقت
الصلوة لنفس الوجوب من حيث ان كماله من ايام هذا الزمان زمان آخر لعدم صلاحية ما مضى للوجوب وعدم ماسيا من الزمان كـ قوله وصار كالقرض والعصب
فان التسليم فيما يجب في مكان تحقق القرض والعصب كـ قوله فلا يتعين الخ وذلك لان موضع الالتزام انما يتعين للتسليم بسبب يستحق به التسليم بنفس الالتزام كـ قوله
والاستهلاك والعصب والسلم لا يجوز الا بموجلا وانما استحقاق التسليم عند حلول الاجل وعند ذلك لا يدري في اي مكان يكون انما بهـ

١- قوله في المنازعة لان رب السلم يطالبه في موضع يكثر فيه الثمن والمسلم اليه يسلم في موضع يقل فيه الثمن ١٢ من ١٣ من قوله تختلف فان المخطئة والمطوب موجود في
المصر والسودا ثم يشتري في مصر باكثر مما يشتري به في سواد وما ذلك الاختلاف المكان ١٢ انما بهـ قوله وصار كجهالة الصفة يعني ان باختلاف الصفة في السلم فيه تختلف القيمة
كذلك باختلاف المكان تختلف قيمته فصار كجهالة المكان لهذا المعنى فلا بد من البيان ١٢ يعني ٩ قوله كما في الصفة أي كالمواضع في صفة الثمن او الثمن
فان اختلاف الصفة لوجوب القيمة فهو كما اذا اختلفا في جودته وردا ١٢ انـ قوله وقيل على عكسه أي لا لوجوب التحالف عند تعني القول للمسلم اليه وعندهما
لوجبه ١٢ انـ قوله لان تعين المكان الخ أي لان تعين المكان لما ثبت بمجر وجود العقد في مكان من جملة قضية العقد والاختلاف فيها لوجوب التحالف بالاجماع
فيجب ان يكون ههنا كذلك وعند ابي حنيفة رخص تعين المكان لما لم يكن من مقتضيات العقد صار بمنزلة الاجل والاختلاف فيه لا لوجوب التحالف فكذلك ههنا كـ ١٢ قوله وعلى
هذا الخلاف الثمن المؤجل بان باع عبدا بمر موصوف في الذمة الى اجل يشترط بيان مكان الايفاء للبر عنه في الصحيح وعندهما يتعين مكان العقد والاجرة بان يشترط اودار
بماله حمل ومونة دين في الذمة عند بشرط بيان مكان الايفاء وعندهما يتعين موضع الدار للايفاء وموضع تسليم الدابة لا موضع العقد والقيمة فعنده يشترط بيان مكان الايفاء لصحة
القيمة في الصحيح وعندهما يتعين مكان القيمة للايفاء كـ ١٣ قوله والمال من اجل الخ قيل باله حمل ومونة هو ما يكون بحال لو امر انسانا بحمل الى مجلس القضاء لا يحمله مجانا وقيل
هو ما لا يمكن رفعه بيد واحدة وقيل ما يحتاج في نقله الى المؤنة كالخطبة والشعر ولا يحتاج فيه اليها فهو مالا مونة له كالمسك والكا فور كـ ١٤ قوله لا لا يفيد لانه لا يفرق
مؤنة ولا يختلف ما لية باختلاف الامكنة ١٢ انـ ١٥ قوله يكفي به هذا اذا لم يكن المصروف المالك كان بين جوانبه نحو فرج لا يجوز الا ان يسلم لانه مفض الى المنازعة ذكره في المحيط
١٢ انـ ١٦ قوله فيما ذكرنا من ان لا يختلف قيمة باختلاف الحيلة وقيل فيما ذكرنا من المسائل وهي السلم والتميز والاجرة والقيمة ١٢ انما بهـ ١٧ قوله قبل ان يفارقه أي قبل ان يفارق
كل واحد من المتعاقدين صاحب دالا مكانا حتى لو مشا فرسا قبل القبض لم يفسد بالم يفرق قان غير قبض فان اختلفا كذلك فسد ١٢ انما بهـ ١٨ قوله لانه افتراق الخ لانه لا يتعين فلا
يقع العقد الا على دين في الذمة يقع بدفع العين المقاصة عنه ١٢ انـ

له قوله في الثانية ان في المسألة الثانية بيان مكان الايفاء
لا يحتاج اليه عندهما فان قيل لو تعين مكان العقد لقصد بيان مكان آخر كما في بيع العين فانه لو اشترى كرسية وشتر على البائع الحمل الى منزله فان البيع يفسد قلنا لما عين مكانا آخر
بالنقص صار اول من مكان العقد الذي تعينه بدلالة السبب الموجب للتسليم من غير نص غير ان هذا الشرط يفسد بيع العين لان المشتري يملك العين بالشرء فاذا اشترط عليه حملها زانما
فقد اشترط عليه عملا في ملكه مع اشتري العين من ثم سمي الثمن بازاء ذلك كلفه فصار ما قبل الحمل اجارة فيصير صفقة في صفقة فيفسد بالشرط الفاسد ورب السلم لا يملكه عينا قبل القبض
فيكون النقل الى مكان آخر عملا من البائع في ملك نفسه فلا يصير مباحا لغيره فلا يصير في صفقة فلا يصير فاسدا كـ قوله لوجود الخ كما في بيع العين فان من
باع كرسية بعينها بسواد وجب تسليمها في موضع المخطئة لانه ملكها في ذلك الموضع انـ قوله فيصير نظير البعني مكان العقد لوجوب التسليم لغيره المزايم نظير اول وقت
الصلوة لنفس الوجوب من حيث ان كماله من ايام هذا الزمان زمان آخر لعدم صلاحية ما مضى للوجوب وعدم ماسيا من الزمان كـ قوله وصار كالقرض والعصب
فان التسليم فيما يجب في مكان تحقق القرض والعصب كـ قوله فلا يتعين الخ وذلك لان موضع الالتزام انما يتعين للتسليم بسبب يستحق به التسليم بنفس الالتزام كـ قوله
والاستهلاك والعصب والسلم لا يجوز الا بموجلا وانما استحقاق التسليم عند حلول الاجل وعند ذلك لا يدري في اي مكان يكون انما بهـ

١- قوله في المنازعة لان رب السلم يطالبه في موضع يكثر فيه الثمن والمسلم اليه يسلم في موضع يقل فيه الثمن ١٢ من ١٣ من قوله تختلف فان المخطئة والمطوب موجود في
المصر والسودا ثم يشتري في مصر باكثر مما يشتري به في سواد وما ذلك الاختلاف المكان ١٢ انما بهـ قوله وصار كجهالة الصفة يعني ان باختلاف الصفة في السلم فيه تختلف القيمة
كذلك باختلاف المكان تختلف قيمته فصار كجهالة المكان لهذا المعنى فلا بد من البيان ١٢ يعني ٩ قوله كما في الصفة أي كالمواضع في صفة الثمن او الثمن
فان اختلاف الصفة لوجوب القيمة فهو كما اذا اختلفا في جودته وردا ١٢ انـ قوله وقيل على عكسه أي لا لوجوب التحالف عند تعني القول للمسلم اليه وعندهما
لوجبه ١٢ انـ قوله لان تعين المكان الخ أي لان تعين المكان لما ثبت بمجر وجود العقد في مكان من جملة قضية العقد والاختلاف فيها لوجوب التحالف بالاجماع
فيجب ان يكون ههنا كذلك وعند ابي حنيفة رخص تعين المكان لما لم يكن من مقتضيات العقد صار بمنزلة الاجل والاختلاف فيه لا لوجوب التحالف فكذلك ههنا كـ ١٢ قوله وعلى
هذا الخلاف الثمن المؤجل بان باع عبدا بمر موصوف في الذمة الى اجل يشترط بيان مكان الايفاء للبر عنه في الصحيح وعندهما يتعين مكان العقد والاجرة بان يشترط اودار
بماله حمل ومونة دين في الذمة عند بشرط بيان مكان الايفاء وعندهما يتعين موضع الدار للايفاء وموضع تسليم الدابة لا موضع العقد والقيمة فعنده يشترط بيان مكان الايفاء لصحة
القيمة في الصحيح وعندهما يتعين مكان القيمة للايفاء كـ ١٣ قوله والمال من اجل الخ قيل باله حمل ومونة هو ما يكون بحال لو امر انسانا بحمل الى مجلس القضاء لا يحمله مجانا وقيل
هو ما لا يمكن رفعه بيد واحدة وقيل ما يحتاج في نقله الى المؤنة كالخطبة والشعر ولا يحتاج فيه اليها فهو مالا مونة له كالمسك والكا فور كـ ١٤ قوله لا لا يفيد لانه لا يفرق
مؤنة ولا يختلف ما لية باختلاف الامكنة ١٢ انـ ١٥ قوله يكفي به هذا اذا لم يكن المصروف المالك كان بين جوانبه نحو فرج لا يجوز الا ان يسلم لانه مفض الى المنازعة ذكره في المحيط
١٢ انـ ١٦ قوله فيما ذكرنا من ان لا يختلف قيمة باختلاف الحيلة وقيل فيما ذكرنا من المسائل وهي السلم والتميز والاجرة والقيمة ١٢ انما بهـ ١٧ قوله قبل ان يفارقه أي قبل ان يفارق
كل واحد من المتعاقدين صاحب دالا مكانا حتى لو مشا فرسا قبل القبض لم يفسد بالم يفرق قان غير قبض فان اختلفا كذلك فسد ١٢ انما بهـ ١٨ قوله لانه افتراق الخ لانه لا يتعين فلا
يقع العقد الا على دين في الذمة يقع بدفع العين المقاصة عنه ١٢ انـ

ولأنه أخذ شبقاً بالمبيع فلا يحل التصرف فيه قبل قبضه هذا لأن الإقالة بيعٌ جديدٌ في حق ثالث ولا يمكن جعل المسلم فيه مبيعاً لسقوطه فجعل رأس المال مبيعاً لأنه من مثله إلا أنه لا يجب قبضه في المجلس لأنه ليس في حكم الابتداء من كل وجه فية خلاف زفر والحجة عليه ما ذكرناه قال ومن أسلم في كونه حطة فلما حل أجل الشئ المسلم إليه من رجل كذا وأمر رب السلم بقبضه قضاءً لو يكن قضاءً وإن أمره أن يقبضه له ثم يقبضه لنفسه فأكفاه له ثم أكفاه لنفسه جازاً لأنه اجتمعت الصفتان بشرط الكيل فلا بد من كليل مرتين انتهى النبي عليه السلام عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان وهذا هو محل الحديث على ما مر في السلم إن كان سابقاً لكن قبض المسلم فيه لاحق وأنه بمنزلة ابتداء البيع لأن العين غير الدين حقيقةً وإن جعل غيبه في حق حكم خاص وهو حرمة الاستبدال فيتحقق البيع بعد الشئ أن لو يكن سلباً وكان قرضاً فأمروه بقبض الكثر جازاً لأن القرض إعادة ولهذا ينعقد بلفظ الإعادة فكان المردود عين المأخوذ مطلقاً حكماً فلا يجتمع الصفتان قال ومن أسلم في كثر فأمرو رب السلم أن يكيله المسلم إليه في غرض رب السلم ففعل وهو غائب لو يكن قضاءً لأن الأمر بالكيل لم يصح لأنه

له قوله لأن الإقالة هي بمعنى أن الإقالة بيع جديد في حق ثالث غير المتعاقدين وهو الشراء والبيع يقتضي وجود المعقود عليه والمسلم فيه لا يصلح لذلك لسقوطه بالإقالة فلا بد من جعل رأس المال مبيعاً ليرتفع العقد لا لكان ما فرضناه بيعاً لم يكن بيعاً بعت باطل وهو صريح لذلك لأن دين مثل السلم فيه وجعل الدين بيعاً ليس بمحال وإذا كان شبقاً بالمبيع والمبيع لا يتصرف فيه قبل القبض فكذلك ما شبق به ١٢ له قوله إلا أنه إذا اشتاء له دفع السؤال وهو أن الإقالة لما كانت بيعاً جديداً في حق ثالث فنصار إقالة السلم كبيع السلم اعتباراً بالحكم لا بالابتداء فينبغي أن يجب قبض رأس المال بعد الإقالة في المجلس الإقالة كما كان قبض رأس المال في المجلس شرطاً في ابتداء السلم فقال إلا أنه لا يجب قبضه في مجلس الإقالة لا لاداعي لأن العقد الإقالة في كونه بيعاً ليس في حكم ابتداء عقد السلم لأنه بيع من كل وجه في حق كل ولا إقالة بيع في حق ثالث وفرغ في حق المتعاقدين وليس من ضرورة اشتراط القبض في البيع من كل وجه اشتراط فيه من وجه الاشتراط فيه من وجه دون وجه كذا في النهاية وغيره ولتعلق عليه في العناية بأن التل يعني عن هذا السؤال فلا حاجة إلى الجواب لأن رأس المال لما صار معقوداً عليه سقط اشتراط قبضه فالسؤال يوجب قبضه لا يرد لكن المصروف وهم من عسى أن يتوهم نظراً إلى كونه رأس المال وجوب قبضه ولا يظن إلى ما في الدليل السابق من انقلابه معقوداً عليه بل ١٢ مولانا محمد عبد الحليم نور الله مقده له قوله وفيه أي في جعل رأس المال بعد الإقالة مبيعاً خلاف زفر هو يقول رأس المال بعد الإقالة صار ديناً في ذمة المسلم إليه فلما جاز الاستبدال بسائر الدين جاز به الدين ١٢ له قوله قضاء أي أداء المحقة ولفظ شرح الجامع الصغير أمره أن يتقنه اقتضاه لمحقة فاقضاه لا يكون قبضاً حتى يكيله مرتين ١٢ ان له قوله لم يكن قضاء حتى لو بطل بعد ذلك يهلك من مال المسلم إليه ويطلب رب السلم بمحقة ١٢ فله قوله الصفتان أحدهما صفة عقد السلم والثانية التي جرت بين المسلم إليه والباقي ١٢ ان له قوله فلا بد من الإقالة والفقه في المستحق بالعقد باسمي وهو الكرو وهو ما يتحقق بالكيل فكان الكيل معينا للمستحق بالعقد وهذا عقدان ومشتريان فلا بد من توفير مقتضى كل عقد عليه ١٢ فله قوله على ما مر وهو ما ذكر في الفصل المتصل بباب المراجعة والتولية بقوله ومحل الحديث اجتماع الصفتين على ما بين ١٢ ان له قوله والسلم الإجابة سؤال مقدر بأن بيع المسلم إليه من رب السلم كان سابقاً على شري السلم إليه من بائعه فلا يكون المسلم إليه بائعاً عند الشري فلم يجتمع الصفتان فلا بد من تحت النهي ١٢ ان له قوله وأنه بمنزلة ابتداء البيع أي كأنها جرد العقد على ذلك المقبوض وإنما قال ان القبض بمنزلة ابتداء البيع لأن المسلم فيه دين في ذمة والمقبوض عين وهو غير الدين ١٢ له قوله وان جعل عينه الإي وان جعل المقبوض عيناً متناهية العقد في حكم خاص للعقد وهو حرمة الاستبدال إذ لو جعل غيره لكان استبدالاً بالسلم فيه وهو حرام وأما فيما وراءه فهو غيره حقيقة فنصار بالثبوت ما شري مكايلاً قبل الكيل فيطلب ١٢ ان له قوله فيتحقق أي فيتحقق بيع السلم إليه من رب السلم بعد شراء السلم إليه من بائعه فقد اجتمعت الصفتان ١٢ ان له قوله وكان قرضاً أي إذا استقرض كراهتم استقرض كراهتم استقرض المقرض بقبض ذلك الكرماء ويكتفي بكيل واحد لأن القرض الإي ١٢ ان له قوله حكماً أي حكماً للشرع ولا يلزم تملك الشئ بمجته نسيته وهو لو جاز لاجتماع الصفتان بشرط الكيل فيجب كليل واحد للشرع ١٢ ان له قوله في غرض رب السلم ففعل لأنه لو كان فيها رب السلم حاضر يصير قابضاً بالاتفاق سواء كانت الغرض له أو للباقي ١٢ فله قوله لم يكن قضاء هذا إذا لم يكن في غرض رب السلم طعام لا ترد فان كان قيل لا يصير قابضاً لما قررنا ان من غير معتبر في ملك الغير قال في البسوط والأصح عندي أنه يصير قابضاً لأن امره بمخلط طعام السلم بطعامه على وجه لا يتميز معتبر قبضاً ١٢ ف

الدراية في تخرج أحاديث الهداية

حد يث التي من بيع الطعام حتى يجري فيه الصلحان تقدم في المراجعة حد يث ان من سمت مهر البغي وثمن الكلب ابن حبان من طريق قيس بن سعد عن عطاء عن أبي هريرة دفعه ان مهر البغي وثمن الكلب وكسب الحمام من سمت واخرجه الدارقطني من وجهين ضعيفين عن عطاء ودواه الوجلي والنسائي في الكبرى من طريق ابراهيم بن محمد سمعت السائب ان يزيد دفعه سمت ثلاث مهر البغي وثمن الكلب وكسب الحمام وثمن الكلب قال ابن أبي عاتق قال ابي ابراهيم بن محمد اخذه القاري قال والناس يروونه عن السائب عن رافع قلت واخرجه الطبراني من وجه اخر من السائب عن عمر بلفظ ثمن الكلب سمت ومن ثبت لحمه من سمت فله النار وفيه يزيد بن عبد الملك وقد ذكره ابن عدي في ترجمته وضعفه واهل الحديث في الصحيحين عن ابي مسعود ان رسول الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب مهر البغي وحلوان الكاهن وعن رافع بن خديج دفعه ثمن الكلب خبيث ومهر البغي خبيث وحلوان الكاهن خبيث وسلم عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم زجر عن ثمن الكلب ١٢

لم يصادف ملك الأمران حقه في الدين دون العين فصار المسلم اليه مستعيراً للغرا ثم منه وقد جعل ملك نفسه فيها فصار كما لو كان عليه درهم دين فدفع اليه كيساً ليزنها المديون فيه لم يصرفاً بضاعاً ولو كانت الحنطة مشتراة والمسألة بما لها صار قابضاً لان الأمر قد صح حيث صادف ملكه لانه ملك العين بالبيع الا ترى انه لو امره بالطحن كان الطحين في السلم للمسلم اليه في الشراء للمشتري لصحة الأمر كذا اذا امره ان يصبه في البحر في السلم يهلك من مال المسلم اليه في الشراء من مال المشتري يتقرر الثمن عليه لما قلنا ولهذا لا يكفي بذلك الكيل في الشراء في الصحيح لانه نائب عنه في الكيل والقبض بالوقوع في غرائر المشتري ولو امره في الشراء ان يكيه في غرائر البائع ففعل لم يصرف قابضاً لانه استعار غرائره ولم يقبضها فلا تصير الغرائر في يده فكذا ما يقع فيها و صار كما لو امره ان يكيه في غرائره في ناحية من بيت البائع لان البيت بنواحيه في يده فلم يصرف المشتري قابضاً ولو اجتمع الدين والعين والغرائر للمشتري ان بدأ بالعين صار قابضاً أما العين فاصحة الامر فيه أما الدين فلا تصح بسلوكه بمثله يصير قابضاً كمن استقرض حنطة وامره ان يزرعها في ارضه وكن دفع الى صانع خاتماً وامره ان يزيده من عنده نصف دينار وان بدأ بالدين لم يصرف قابضاً أما الدين فلعدم صحة الأمر أما العين فلا خلطه بسلوكه قبل التسليم فصار مستهلكاً عند ابي حنيفة فينتقض البيع وهذا الخلط غير مرضي به من جهة لجواز ان يكون مرادة البداية بالعين عند هاهو بالخيار ان شاء نقض البيع ان شاء شاركه في المخلوط لان الخلط ليس باستهلاك عند هاهو قال ومن اسلم جارية في كرحنطة وقبضها المسلم اليه ثم تقايلا فماتت في يد المشتري فعليه قيمتها يوم قبضها ولو تقايلا بعد هلاك الجارية جاز لان صحة الاقالة تعتمد بقاء العقد ذلك بقيام المعقود عليه وفي السلم المعقود عليه انها هو المسلم فيه فصحت الاقالة حال بقائه اذا جاز ابتداء اولى ان يبقى اتماء لان البقاء

له قوله لان حقه المالحاصل ان حق رب السلم في الدين لا في العين والدين وصفت ثابت في الذمة وجعل في غرائر رب السلم محال فالامر بالكيل لم يصادف ملك الأمر انما صادف عيناً مملوكة للبائع ١٢ من قوله والمسألة بما لها وهي ان دفع غرائره الى البائع وقال اجعلها فيها ففعل والمشتري حاضر او غائب صار قابضاً لان بيعه البائع وكذا عنه في امساك الغرائر فثبتت الغرائر في يد المشتري حكماً فصار الواقع فيها واقعاً في يد المشتري حكماً لان فعل نائبه كفعل حتى لو كانت الغرائر للبائع لم يصرف قابضاً ١٣ يعني ١٢ قوله في الصحيح احتراز عما قيل لا يكفي كميل واحد تركه كالباطل ما روي عن ربيعة السلم انه يبيع الطعام حتى يجري فيه صاعان صاع البائع وصاع المشتري ١٤ قوله لانه اي لان البائع نائب عن المشتري في الكيل والقبض يتحقق ويثبت بالوقوع في غرائر المشتري كان هذا جواب اشكال بان يقال البائع السلم ويكون مقبلاً قابضاً ١٥ قوله ولم يقبضها والعارية تبرع فلا تتم بدون القبض فلم يصرف المشتري قابضاً لانه مستعير لم يقبض فلا نصير ١٦ ان ١٧ قوله والغرائر اي والحال ان الغرائر للمشتري وامره ان يحمل الدين والعين فيها ١٨ يعني ١٦ قوله فلصحة الامر ودوامه لا يصلح نائباً عن المشتري في القبض كما لو وكله بذلك نصاً واجيب بان ثبت ضمناً وان لم يثبت قصد ١٩ غايه ١٨ قوله وبمثله يصير الخ لان القبض تارة بيده او تخليته منه مرة باتصاله بملكه فان قيل ليس ان الصانع اذا صبغ الثوب لا يصير الساتر وهو رب الثوب قابضاً باعتبار هذا الاتصال فلم يصرف قابضاً بهنا باعتبار قلنا المعقود عليه ثمة الفعل وهو الصبغ لا العين وهو الصبغ والفعل لا يجاوز الفاعل لانه عرض لا يقبل الانتقال عن محله فلم يتصل المعقود عليه بالثوب فلم يصرف قابضاً ٢٠ كفاية ١٩ قوله ٢٠ اي المستقرض المقرض ان يزرع الحنطة في ارض المستقرض فزرع صار المستقرض قابضاً بحكم اتصاله بملكه ٢١ خلاصات

له قوله وهذا الخلط الخ جواب سوال ذكر في الفوائد الظهيرية فان قيل الخلط حصل باذن المشتري فينبغي ان لا ينتقض البيع قلنا ان الخلط على هذا الوجه لم يمتدح بل باذن المشتري بل الخلط على وجه يعين الامر قابضاً حصل باذنه وهو اذا بدع بالعين ٢٢ له قوله لجواز الكلام في قوة المنع كما قال لا نسلم ان هذا الخلط غير مرضي به وقوله لجواز المنع الخ فاستقام الكلام ٢٣ ع ٢٤ قوله ومن اسلم الخ الاصل في جنس هذه المسائل ان في بيع القايضة ويجوز بيع ما يتعين بما يتعين فلو كان احدهما لا يمنع ابتداء الاقالة ولا بقاءها ولا كمالها يمنع الاقالة ابتداء وبقاء لان في المقايضة العقد قائم بقيام احد العوضين لان قيام العقد عند قيامها لان احدهما لا يتعين لاضافة القيام اليه واذا كان قيام العقد بقيامها لا يبطل العقد بهلاك احد هاهما ما عرفت ان الثابت بالمشيئين لا يزول بزوال احدهما فيكون قائماً بقيام احدهما فيصح الاقالة وفي بيع ما يتعين بما لا يتعين قيام العقد بما يتعين لان ما يتعين له ضرب مزية على ما يتعين لان ما يتعين مال حقيقة وحكما وما لا يتعين مالا حكماً لا حقيقة لانه دين في بيع ما لا يتعين بما لا يتعين وهو الصرف يصح الاقالة وان ملكا احدهما لان انعقاد العقد لا يتعلق بهما ابتداء فكذا في الانفساخ بقاء لان قيام العقد بما يجب في الذمة لا بما في اليد ٢٥ له قوله في يد المشتري اي السلم اليه وانما سلمه مشترياً فانظر الى اشتراط الجارية بالحنطة التي هي دين ٢٦ له قوله اذا جاز الخ اي اذا جازت الاقالة بعد ملك الجارية في المسألة الثانية فلان يبقى الاقالة بعد ملك الجارية في الاولى بالطبق الاولى ٢٧ ان

أسهل وإذا انفسخ العقد في المسلم فيه انفسخ في الجارية تبعاً فيجب عليه دقيقتها ولو اشترى جارية بالفتح درهم ثم تقايلاً فماتت في يد المشتري بطلت الاقالة ولو تقايلاً بعد موتها فالاقالة باطلة لان المعقود عليه في البيع انها هو الجارية فلا يبقى العقد بعد هلاكها فلا تصح الاقالة ابتداءً فلا تبقى انتهاء لانعدام محله وهذا بخلاف بيع المقايضة حيث يضم الاقالة وتبقى بعد هلاك احد العوضين لان كل واحد منهما مبيع فيه قال ومن اسلم الى رجل دراهم في كثر حنطة فقال المسلم اليه شرطت ديا وقال رب اسلم لم تشتر شيئاً فالقول قول المسلم اليه لان رب اسلم منعته في انكاره الصحة لان المسلم فيه يربو على رأس المال في العادة وفي عكسه قالوا يجب ان يكون القول لرب السلم عند أبي حنيفة لانه يدعي الصحة وان كان صاحبه منكراً او عندهما القول للمسلم اليه لانه منكراً وان انكار الصحة يستقر من بعد ان شاء الله تعالى ولو قال المسلم اليه لم يكن له أجل قال رب السلم بل كان له أجل فالقول قول رب السلم لان المسلم اليه منعته في انكاره حقاً له هو الأجل والفساد لعدم الأجل غير متيقن لمكان الاجتهاد فلا يعتبر النفع في رأس المال بخلاف عدم الوصف في عكسه القول لرب السلم عندهما لانه ينكر حقاً عليه فيكون القول قوله وان انكار الصحة كرت المال اذا قال للمضارب شرطت لك نصف الربح الا عشرة وقال المضارب لا بل شرطت لي نصف الربح فالقول لرب المال لانه ينكر استحقاق الربح وان انكار الصحة وعند أبي حنيفة رة القول للمسلم اليه لانه يدعي الصحة وقد اتفقا على عقيداً واحداً فكانا متفقين على الصحة ظاهراً بخلاف مسألة المضاربة ولانه ليس بلازم

له قوله واذا انفسخ العقد في الجارية تبعاً فيجب عليه دقيقتها ولو اشترى جارية بالفتح درهم ثم تقايلاً فماتت في يد المشتري بطلت الاقالة ولو تقايلاً بعد موتها فالاقالة باطلة لان المعقود عليه في البيع انها هو الجارية فلا يبقى العقد بعد هلاكها فلا تصح الاقالة ابتداءً فلا تبقى انتهاء لانعدام محله وهذا بخلاف بيع المقايضة حيث يضم الاقالة وتبقى بعد هلاك احد العوضين لان كل واحد منهما مبيع فيه قال ومن اسلم الى رجل دراهم في كثر حنطة فقال المسلم اليه شرطت ديا وقال رب اسلم لم تشتر شيئاً فالقول قول المسلم اليه لان رب اسلم منعته في انكاره الصحة لان المسلم فيه يربو على رأس المال في العادة وفي عكسه قالوا يجب ان يكون القول لرب السلم عند أبي حنيفة لانه يدعي الصحة وان كان صاحبه منكراً او عندهما القول للمسلم اليه لانه منكراً وان انكار الصحة يستقر من بعد ان شاء الله تعالى ولو قال المسلم اليه لم يكن له أجل قال رب السلم بل كان له أجل فالقول قول رب السلم لان المسلم اليه منعته في انكاره حقاً له هو الأجل والفساد لعدم الأجل غير متيقن لمكان الاجتهاد فلا يعتبر النفع في رأس المال بخلاف عدم الوصف في عكسه القول لرب السلم عندهما لانه ينكر حقاً عليه فيكون القول قوله وان انكار الصحة وعند أبي حنيفة رة القول للمسلم اليه لانه يدعي الصحة وقد اتفقا على عقيداً واحداً فكانا متفقين على الصحة ظاهراً بخلاف مسألة المضاربة ولانه ليس بلازم

له قوله واذا انفسخ العقد في الجارية تبعاً فيجب عليه دقيقتها ولو اشترى جارية بالفتح درهم ثم تقايلاً فماتت في يد المشتري بطلت الاقالة ولو تقايلاً بعد موتها فالاقالة باطلة لان المعقود عليه في البيع انها هو الجارية فلا يبقى العقد بعد هلاكها فلا تصح الاقالة ابتداءً فلا تبقى انتهاء لانعدام محله وهذا بخلاف بيع المقايضة حيث يضم الاقالة وتبقى بعد هلاك احد العوضين لان كل واحد منهما مبيع فيه قال ومن اسلم الى رجل دراهم في كثر حنطة فقال المسلم اليه شرطت ديا وقال رب اسلم لم تشتر شيئاً فالقول قول المسلم اليه لان رب اسلم منعته في انكاره الصحة لان المسلم فيه يربو على رأس المال في العادة وفي عكسه قالوا يجب ان يكون القول لرب السلم عند أبي حنيفة لانه يدعي الصحة وان كان صاحبه منكراً او عندهما القول للمسلم اليه لانه منكراً وان انكار الصحة يستقر من بعد ان شاء الله تعالى ولو قال المسلم اليه لم يكن له أجل قال رب السلم بل كان له أجل فالقول قول رب السلم لان المسلم اليه منعته في انكاره حقاً له هو الأجل والفساد لعدم الأجل غير متيقن لمكان الاجتهاد فلا يعتبر النفع في رأس المال بخلاف عدم الوصف في عكسه القول لرب السلم عندهما لانه ينكر حقاً عليه فيكون القول قوله وان انكار الصحة وعند أبي حنيفة رة القول للمسلم اليه لانه يدعي الصحة وقد اتفقا على عقيداً واحداً فكانا متفقين على الصحة ظاهراً بخلاف مسألة المضاربة ولانه ليس بلازم

القول ١٤ وفيه الصحيح راجع الى قوله ان يجوز بيعا لعادة والمعقود عليه العين دون العمل وقوله لا يتبين الا بالاعتبار لما ان في كل واحد منها قول آخر فان قيل لو كان بيعا لما بطل بموت الصانع او المستغن قلنا لا مستغنار شبهه بالاجارة من حيث ان فيه طلب الصنع وهو العمل وشبهه بالبيع من حيث ان المعقود عليه عين المستغن فليشبه بالاجارة قلنا يبطل بموت احدهما ولشبهه بالبيع وهو المقصود اخرجنا القياس والاعتساف واشتبنا فيه خيالا للرؤية ولم يوجب تعجيل الثمن في مجلس العقد كما في بيع العين ٢٢ اكر

يمكنه تسليمه المقود عليه إلا بفور هو قطع الصرم غيره وعن أبي يوسف أنه لا خيار لها أما الصانع فلما ذكرت
 وأما المستصنع فلان في إثبات الخيار له إضراراً بالصانع لأنه لا يشترط فيه غيره بمثلها ولا يجوز فيها التعامل فيه
 للناس كالثياب لعدم المجوز فيها فيه تعامل أنما يجوز إذا أمكن إعلانه بالوصف ليتمكن التسليم وإنما قال بغيره
 لأنه لو ضربت الأجل فيما فيه تعامل يصير سلباً عند أبي حنيفة خلافاً لها ولو ضرب فيه يصير سلباً بالاتفاق
 لما إن اللفظ حقيقة للاستصناع فيما فظ على قضيتي يحمل الأجل على التججيل بخلاف ما لا تعامل فيه لأن ذلك
 استصناع فاسد فيحمل على السلم الصحيح ولا في حنيفة أنه دين يحتمل السلم جواز السلم بأجاء لا شبهة فيه
 وفي تعاملهم الاستصناع نوع شبهة فكان الحمل على السلم أولى والله أعلم

مسائل منثورة

قال ويجوز بيع الكلب القمق والسباع المعلم وغير المعلم في ذلك سواء وعن أبي يوسف أنه لا يجوز بيع الكلب العقور
 لأنه غير منتفع به وقال الشافعي لا يجوز بيع الكلب لقوله عليه السلام أن من أشتت مهر البغي وثمن الكلب لأنه
 نجس العين النجاسة تشعر بهوان المجل جواز البيع يشعر بأعزازه فكان منتفياً ولنا أنه عليه السلام نهى عن
 بيع الكلب إلا كلب صيد أو ماشية ولأنه منتفع به حراسة واصطيداً فكان مالا فيجوز بيعه بخلاف الهوام المودية

له قوله وهو قطع الصرم إلا بفور هو قطع الصرم غيره وعن أبي يوسف أنه لا يجوز بيع الكلب العقور
 لا يشترط فيه غيره بمثلها ولا يشترط فيه أصلاً كما لو استصنع من غير أيعظ الناس عليه فالقاضي لا يشترط فيه أصلاً ١٢
 أما المذكور على سبيل الاستعجال مثل أن قال من أفرغ غدا أو بعد غدا لا يصير سلباً لأن ذكره في الفراغ لا للتأخير المطالبة بالتسليم ويحكي عن الهندواني أن ذكر المدة أن كان من قبل
 المستصنع فهو للاستعجال ولا يصير سلباً وإن كان من الصانع فهو سلم لأنه لا يذكره على سبيل الاستعجال ١٢
 عن الحقيقة ما روت وذكر الأجل لا يصير سلباً لأن ذكره قد يكون للاستعجال كما لو قال ليخاط خط هذا الثوب غدا فيحمل على حقيقة الاستصناع ١٢
 المسائل التي تشد عن الأبواب المتقدمة لم يذكر فيها إذا استدركت سميت مسائل منثورة ١٢
 عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أن من أشتت مهر البغي وثمن الكلب وكسب الحمام من السحت ١٢
 عن أبي هريرة قال نهى عن بيع الخمر هو غريب بهذا اللفظ نعم أخرج الترمذي عن أبي
 الاستثناء لكن روى أبو حنيفة في مسنده عن الهيثم عن عكرمة عن ابن عباس قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم على آل له وسلم في ثمن كلب الصيد فهذا سند جيد فان الهيثم ذكره ابن حبان
 في الثقات من اثبات التابعين فهذا الحديث على رأيهم يصلح مخصصاً والمخصص بيان للمراد العام فيجوز أن كان دونه في القوة عندهم حتى أجازوا وتخصيص العام القاطع بغير
 الواحد ابتداء فبطل مدعاهم من عموم منع البيع ثم دليل التخصيص مما يعمل
 فصار الكلب المنتفع به خارجاً سواء انتفع به في صيد أو حراسة ما شئت ١٢
 جواز بيع الكلب مطلقاً والحديث يفيد جواز بيع كلب الصيد والماشية لا غير وأجيب عنه بوجه ما اختاره في النهاية من أن أراد هذا الحديث لإبطال مذهبه الختم إذ هو يدعي ثمول
 عدم الجواز وإثبات المدعى فحديث ذكره في الأسرار برواية عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قنعى عليه السلام في كلب باربعين درهما ذكره مطلقاً من غير تخصيص في أنواع الكلاب
 فيقتضي وتضمن التثنية دليل على تعوم وفيه ما أضافه الطحاوي حدث في شرح الآثار عن عبد الله بن عمرو أنه عليه السلام قضى في كلب صيد قتله رجل باربعين درهما فهذا مذهبنا
 بنوعه وأما ثانياً فإنه حكاية حال فلا تلزمه العموم في أنواع الكلاب والثاني ما اختاره في الكفالة وغيره وهو أن الحديث يدل على جواز بيع جميع الكلاب لأن كل كلب يصلح لحراسة
 الماشية أو من عادة الكلاب نجاحاً عند حسن الذئب أو السارق والثالث أن ما رواه كلب الصيد والماشية ملحق به دلالة فتدبر ١٢ مولانا عبد الحليم نور الله مرقده
 فإن كل كلب يحفظ بيت صاحبه وينع الأجنبي عن الدخول فيه ويخبر عن الجاني فبما عليه فساد العلم في الانتفاع ١٢
 المال اسم لغير آدمي خلق لمنفعة المطلقة شرعاً وهذا كذلك فكان لا ولا ما لا يملك موقوف فلا يجوز أن يشرع في الانتفاع والملك ثبت بالأحرار بدار الإسلام والتقويم بالتمول ولا بها
 ما دون فيه شرعاً إذ قد اذن الشرع في اقتناء كلب الماشية والصيد وإذا كان كذلك جاز بيعه ١٢ فتح القدير
 والفارة والوزغ والقنأ والضب وهوام البحر كالضفدع والسرطان وذكر البولبيث أنه يجوز بيع الحيات إذا كان ينتفع بها وإن لم ينتفع فلا يجوز ١٢

الدراية في تخريج أحاديث الهداية

حدثني أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الكلب إلا كلب صيد أو ماشية ثم أجد لا بهذا اللفظ وأخرج الترمذي عن أبي هريرة أنه نهى عن ثمن الكلب
 إلا كلب صيد وللنساء عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب والسور إلا كلب صيد ورجاله موثقون لكن قال البيهقي الأحاديث الصحيحة في النهي ثمن
 الكلب ليس فيها اشتداد وإنما الاستثناء
 رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن كلب الصيد في أسناده أحمد بن عبد الله الكندي وهو ضعيف ١٢

لا تفتقر إليها والحديث محمول على الابتداء قلنا لم عن الاقتناء ولا نسلم نجاسة العين لو سلم فيحتمل التناول
 دون البيع قال ولا يجوز بيع الخمر الخنزير لقوله عليه السلام فيه إن الذي حرم شرها حرم بيعها وكل ثمنها و
 لأنه ليس بهال في حقنا وقد ذكرناه قال وأهل الذمة في البياعات كالمسلمين لقوله عليه السلام في ذلك الحديث
 فأعلمهم إن لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين ولأنهم مكلفون محتاجون كالمسلمين قال الأبي الخمر الخنزير خاصة
 فإن عقدهم على الخمر كعقد المسلم على العصير عقدهم على الخنزير كعقد المسلم على الشاة لأنها أموال في اعتقادهم
 ونحن أمرنا بأن نذكرهم ما يعتقدهن دل عليه قول عمرو وهو بيعها وخذ والعشر من اثنا عشر قال ومن قال
 لغيره ببع عبدك من فلان بالف درهم على أني ضامن لك خمسمائة من الثمن سوى الالف ففعل فهو جائز و
 يأخذ الالف من المشتري الخمسمائة من الضامن إن كان له يقل من الثمن جازا البيع بالف درهم ولا شيء على الضمين
 وأصله إن الزيادة على الثمن والمثل عندنا وتلتحق بأصل العقد خلافا لفرق الشافعي لأنه تغيير للعقد
 من وصف مشروع إلى وصف مشروع وهو كونه عدلا أو خاسرا أو ناجحا ثم قد لا يستفيد المشتري بها شيئا بان زاد
 في الثمن فهو يساوي المبيع بدنها فيصح اشتراطها على الأجنبي كبذل الخلع لكن من شرطها المقابلة تسمية وصور

أله قوله محمول الخ لا يروى عن إبراهيم أنه قال روى عنه عليه السلام أنه رخص في ثمن كلب الصيد فذكر الرخصة تبين انفساخ ما روى من النهي وهذا لأنهم كانوا الفوا اقتناع
 الكلب وكانت الكلاب فيهم تؤذي الضعفاء والغرباء فنهوا عن اقتنائها فثبت ذلك عليهم فأمروا بقتل الكلاب ونهوا عن بيعها تحقيقا للزجر عن العادة المألوفة ثم رخص لهم بعد ذلك
 ثمن ما يكون منفعا به وهو كلب الصيد والحرث والمناشاة ١٢ أنه قوله دون البيع كما في السرقة فإن عندنا يجوز بيع البعير والسرقة قال الشافعي لا يجوز لأنه نجس
 العين بمنزلة القذرة ولأنه مال منتفع به عند الناس من غير نكح وما القذرة فلا يمتنع بها إلا إذا اختلط بالتراب وجاز بيعها تبعاً لذكره الإمام قاضي خال في الجامع الصغير ١٢
 أنه قوله إن الذي حرم الله تعالى محمد في كتاب الآثار أن رجلا
 الذي حرمت راوية كما كان يهدى فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا أبا عامر إن الله قد حرم الخمر فلا حاجة لنا في خمر قال فخذ ما يارسل الله فبعها واستغن ثمنها على حاجتك فقال
 له النبي صلى الله عليه وسلم يا أبا عامر إن الذي حرم شرها حرم بيعها وكل ثمنها ١٢ ع أنه قوله فاعلمهم إنهم ثقلت لم أعرف الحديث الذي أشار إليه المصنف ولم يتقدم في هذا
 المعنى الأحاديث مما ذكره في كتاب الزكاة وحديث بريدة وهو في كتاب السير وليس فيها ذلك ١٢ ع أنه قوله ولا نسلم نجاسة العين لو سلم فاحتاجون
 إلى ما يمتنع به نفوسهم كالمسلمين ولا يتقي الأنفس إلا بالطعام والشراب والكسوة والسكنى ولا يحصل هذه الأشياء إلا بمباشرة الأسباب المشروعة ومنها البيع فيكون مشروعاً في حقهم
 كما في حق المسلمين ١٢ ع أنه قوله كالمسلمين حتى إن الذي إذا باع كيلاً أو موزوناً بكيل أو موزوناً من جنسه تساوياً جاز ولا يجوز متفاضلاً ١٢ ع أنه قوله ولو لم يكن الخطاب
 إلى المال وكانوا يأخذون في الجزية المبيته والخنزير والنحر والمعنى جعلوا بهم ولا يبيعها والتولية أن يجعلها واليا كذا في النهاية ١٢ مل أنه قوله على أني ضامن إن صورة المسألة
 أن يطلب الإنسان من آخر شراء عبد بالف درهم وهو لا يبيع إلا به وخمس مائة والمشتري لا يرغب إلا بالف فيجئ آخر ويقول ببع عبدك من هذا الرجل بالف على أني ضامن لك خمس مائة
 من الثمن سوى الالف فيقول صاحب العبد بعت ويكون قوله بعت جواباً للكل ولولم يوجد باء ولا مسامرة ولكن إيجاب العقد بالف حصل عقيب زمان الرجل ذلك كان كذلك
 استحساناً لما زانه بعد الباء والمسامرة يصح قياساً واستحساناً ١٢ ع أنه قوله والخمس مائة بالالف واللام في المضاف دون المضاف الير وقيل لأخلاق في اتقانه وقال ابن
 عصفور وبعض الكتاب يجوزون ذلك وهو قليل جداً وقيل إذا أورد مثل هذا ينبغي أن لا يتعد إضافة الخمسة بل الجري في المضاف الير على حذف المضاف أي الخمس خمس مائة ١٢ ع -
 أنه قوله من الضامن ثم إن كان الضمان بامر المشتري كان له أن يجبس المبيع حتى يأخذ الخمس مائة من الضامن لأن البيع على المشتري صار بالف وخمس مائة والمشتري إن يراجع
 على البيع وخمس مائة ولو كان بغير أمره لم يثبت الزيادة في حق المشتري فليس للبائع حبس البيع على الخمس مائة ويراجع على الف ١٢ ف أنه قوله ثم قد لا يستفيد الجواب
 سؤال الجواب يقال ينبغي أن لا يصح الضمان على الأجنبي من البائع بخمس مائة لأنه لا يستفيد بها شيئاً فاجاب بأن المشتري قد يزيد في الثمن بعد البيع مع أنه لا يستفيد بذلك الزيادة شيئاً
 لأن البيع حصل له بدونها فكذا في الأجنبي ١٢ مل أنه قوله كبذل الخلع أي فصار الخلع في ذلك كبذل الخلع في كونه لا يدخل في ملك المرأة في مقابلة شئ فجاز اشتراطه على الأجنبي كغيره
 ١٢ ع أنه قوله تسمية بأن يكلم بلفظ من الثمن صورته بأن يكون المسمى بمقابلة المبيع صورة وأن لم يقابل من حيث المعنى يكون جميع البيع حاصلاً بالمزيد عليه
 بخلاف ما إذا لم يقل من الثمن حيث لا يصح لأنها ليست زيادة في الثمن بل هو التزام مال مبتدأ فيكون بطريق الرشوة وهو حرام ١٢ ع

الدراية في تخريج أحاديث الهداية

حد يث إن الذي حرم شرها حرم بيعها وكل ثمنها يعني الخمر مسددة بعتها من حد يث ابن عباس في قصة وفي الباب عن تميم الداري عند أحمد وعن كيسان والد
 نافع كذلك وعن جابر بن سمرة النبي صلى الله عليه وسلم عام الفم يقول إن الله تعالى ورسوله حرم بيع الخمر والميتة الحديث متفق عليه ومسلم عن أبي سعيد رفعه أن الله تعالى
 حرم الخمر فمن أدر كنه هذه الآية وعنده شئ منها فلا يشرب ولا يبيع قوله وأهل الذمة في البياعات كالمسلمين لقوله صلى الله عليه وسلم وفي ذلك الحديث فأعلمهم
 أن لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين هكذا أحد يث عمرو ولو هو بيعها وخذ والعشر من اثنا عشر عبد الرزاق والوعبيد من طريق سويد بن غفلة ولم يروا عن عماله
 يأخذون الجزية من الخمر فاشد هراً ثلثاً فقال له بلال إنهم ليفعلون ذلك قال فلا تفعلوا ولو هو بيعها فان اليهود حرمت عليها الشحوم فباعوها وأكلوا اثنا عشر ألبوعبيد
 وخذوا منهم من الثمن فان اليهود والى أخوة وفي أسناده إبراهيم بن عبد الأعلى والله أعلم ١٢ ع

فاذا قال من الثمن وجد شرطها فيصم اذا لم يقل لم يوجد فلم يصح قال ومن اشترى جارية ولم يقبضها حتى زوجها فوطيها الزوج فالتكاح جائز لوجود سبب لولاية وهو الملك في الرقبة على الكمال وعليه المهر وهذا قبض لان وطى الزوج حصل بتسليط من جهته فصار فعله كفعله ان لم يطاها فليس يقبض القياس ان يصير قابضا لانه تعييب حكى فيعتبر بالتعيب الحقيقي وجه الاستحسان ان في الحقيقي استيلاء على المحل به يصير قابضا ولا كذلك الحكمي فافترقا قال ومن اشترى عبدا فغاب والعبد في يد البائع واقام البائع البينة انه باعه اياه فان كانت غيبته معروفة لم يبع في دين البائع لانه يمكن اصال البائع الى حقه بدن البيع فيه ابطال حتى المشتري وان لو يد رايين هو بيع العبد او في الثمن لان ملك المشتري ظهر باقراره فيظهر على لوجه الذي اقر به مشغولا بحقه واذا تعدد استيفاء من المشتري يبيعه القاضي فيه كالمراهن اذ اقامات المشتري اذ اقامات مفسدا والبيع لم يقبض بخلاف ما بعد القبض لان حقه لم يبق متعلقا به ثمران فضل شيء يمسك للمشتري لانه بدل حقه وان نقص يتبع هو ايضا فان كان المشتري اثنين فغاب احدهما فللمحاضر ان يدفع الثمن كله فيقبضه اذا حضر الآخر لم يأخذ نصيبه حتى ينقد شريكه الثمن وهو قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف اذا دفع المحاضر الثمن كله لم يقبض الا ونصيبه كان متطوعا بما ادى عن صاحبه لانه قضى دين غيره بغير امره فلا يرجع عليه هو اجنبى عن نصيب صاحبه فلا يقبض لهما انه مضطرب فيه لانه لا يمكنه الانتفاع بنصيبه الا باءاء جميع الثمن لان البيع صفقة واحدة وليحق الحبس ما بقى من المضطرب يرجع كغير الرهن اذا كان له ان يرجع عليه كان له الحبس عنه الى ان يستوفي حقه كالكيل بالشراء اذا قضى الثمن من مال نفسه قال ومن اشترى جارية بالف مثقال ذهب فبضه فما انصفا

له قوله فيصح فيه
 ٢ له قوله فالتكاح جائز
 ٣ له قوله
 ٤ له قوله
 ٥ له قوله
 ٦ له قوله
 ٧ له قوله
 ٨ له قوله
 ٩ له قوله
 ١٠ له قوله
 ١١ له قوله
 ١٢ له قوله
 ١٣ له قوله
 ١٤ له قوله
 ١٥ له قوله
 ١٦ له قوله
 ١٧ له قوله
 ١٨ له قوله
 ١٩ له قوله
 ٢٠ له قوله
 ٢١ له قوله
 ٢٢ له قوله
 ٢٣ له قوله
 ٢٤ له قوله
 ٢٥ له قوله
 ٢٦ له قوله
 ٢٧ له قوله
 ٢٨ له قوله
 ٢٩ له قوله
 ٣٠ له قوله
 ٣١ له قوله
 ٣٢ له قوله
 ٣٣ له قوله
 ٣٤ له قوله
 ٣٥ له قوله
 ٣٦ له قوله
 ٣٧ له قوله
 ٣٨ له قوله
 ٣٩ له قوله
 ٤٠ له قوله
 ٤١ له قوله
 ٤٢ له قوله
 ٤٣ له قوله
 ٤٤ له قوله
 ٤٥ له قوله
 ٤٦ له قوله
 ٤٧ له قوله
 ٤٨ له قوله
 ٤٩ له قوله
 ٥٠ له قوله
 ٥١ له قوله
 ٥٢ له قوله
 ٥٣ له قوله
 ٥٤ له قوله
 ٥٥ له قوله
 ٥٦ له قوله
 ٥٧ له قوله
 ٥٨ له قوله
 ٥٩ له قوله
 ٦٠ له قوله
 ٦١ له قوله
 ٦٢ له قوله
 ٦٣ له قوله
 ٦٤ له قوله
 ٦٥ له قوله
 ٦٦ له قوله
 ٦٧ له قوله
 ٦٨ له قوله
 ٦٩ له قوله
 ٧٠ له قوله
 ٧١ له قوله
 ٧٢ له قوله
 ٧٣ له قوله
 ٧٤ له قوله
 ٧٥ له قوله
 ٧٦ له قوله
 ٧٧ له قوله
 ٧٨ له قوله
 ٧٩ له قوله
 ٨٠ له قوله
 ٨١ له قوله
 ٨٢ له قوله
 ٨٣ له قوله
 ٨٤ له قوله
 ٨٥ له قوله
 ٨٦ له قوله
 ٨٧ له قوله
 ٨٨ له قوله
 ٨٩ له قوله
 ٩٠ له قوله
 ٩١ له قوله
 ٩٢ له قوله
 ٩٣ له قوله
 ٩٤ له قوله
 ٩٥ له قوله
 ٩٦ له قوله
 ٩٧ له قوله
 ٩٨ له قوله
 ٩٩ له قوله
 ١٠٠ له قوله

الحقوله على السواء فان قيل ينبغي ان يترجح الذهب لاختصاصه بالمشايل او يترجح الفضة لكونها غالبه في البايعات قلنا لما
تعارض هذا الوجبان وجب المصير الى قضيتة الاضافه ومطلق انفاة المشايل اليها يوجب الشكره على سواء **الحقوله** وبمشله في اللفظ في استعمال الفقهاء فيما
ذا كانت المشالتان تشابكتين صورة ومختلفتين حكما وبهنا كذلك **الحقوله** الى الوزن المعهود والمخ لقاائل ان يقول النظر الى التعارف يقتضي ان ينعصر الى
هو المتعارف في السل الذي وقع فيه العقد **الحقوله**

قوله لان حقه الاى لان حق رب الدين في وصف الدين من حيث الجوده واجب الرعايه كمن ذلك في الاصل من حيث القدر فلو كان المقبوض دون حقه
 لكان لم يسقط حقه في المطالبه بقدر النقصان فكذلك اذا كان دون حقه وصفا لا ان يتعد ذلك لانه لا قيمه للجوده عند المعامله بمجسها في وعين المقبوض اذا كان قائما ومثله
 ان كان مستلزما لان مثل الشئ يحكي عنه ١٢ **قوله** تجوز تجوز في هذا اسان فرا گرفت آنرا و چشم پوشى كرد و تجوز للدراهم قبول كرد و در مهار با آنكه مفتوش بودند ١٢ من -
قوله فيما لا يجوز الا وانما عين ذلك لان غير ذلك لا يكون وليا حتى انه لو كان عليه دين في غير موضع الصرف والسلم جاز ان يستبدل بالثياب وغيره ما ومعلوم ان الثياب
 ليس من جنس حقه وفي الصرف والسلم لا يجوز الاستبدال فلو لم يكن الزیوف من جنس حقه لكان استبدال في الصرف والسلم ١٢ **قوله** لانه لا يجاب الاى لان المضمون ج
 هو الاصل والعرض انه من حيث الاصل مستوف فاجاب الغنان باعتباره ايجاب له عليه ١٢ **قوله** له عليه وبهذا فارق فمان كسب العبد المازون على المولى وان
 كان ملكا لانه لان ذلك ضمان ملكه عليه لانه بل للغيرم وبذا ضمان ملكه عليه له فان قيل ايجاب الضمان له عليه انما يكون متمتعاً لعدم الفائدة وبهنا اشتمل على فائده وصوله الى حقه
 بهو الجوده لا ترى ان من اشترى مال نفسه لا يصح لعدم الفائدة ويجوز له الحال ان يشترى مال المنهارة من الضمان فيه من الفائدة قلنا لا يصح وان كان فيه فائده لان الجوده تباع
 لدراهم لانها وصف لها فنقص اصل الدرهم لاسترداد الجوده جعل هو الاصل تبعاً لتبعه وبذا نقص الموضوع وطلب المعقول بخلاف المستشهد به لانه ليس فيه ذلك ١٢ ك -
قوله بان بانست الداجية خانه نهدا ما كان ١٢ من والتكنس كناس ينهان شدن آمو وكناس ككتاب خواب جاي آهور در درخت لانه يكتسب الرسل حتى يصل ١٢ من -
قوله اذا تمكنس وفي بعض النسخ تمكنس او قد فيها فكسره ويحترقها لو كسره بل فيها فانه لذلك الرجل لا لا تأخذ ولا يختص بصاحب الارض ١٢ **قوله** اذا
 ان كان يؤخذ الجوده يكون يؤخذ بغير حيله ليخرج من الصيدية كصيدا كسره رجله في ارض الانسان فانه لا تأخذ دون صاحب الارض ١٢ **قوله** وصاحب الارض الجملة حاله
 اى قيد لقوله فهو لمن اخذه لانه لما يكون لا تأخذ اذا لم يكن صاحب الارض اعد له ذلك بان حفر فيها بئر ليسقط فيها او اعد مكانا للفرار لياخذها فان اعد له ذلك لا يملكها الاخذ بل
 رب الارض يصير بذلك قابضا حكما كمن نصب عكبه لحفظها فتعلق بها سيد فهو لمن اخذه للصاحب الشبكه لانه لم يعد له الا ان لا تأخذ ١٢ **قوله** وكما اذا دخل
 لصيد داره فلم يعلمه فاغلق بابا فهو لمن اخذه فان علم به اغلق الباب عليه او سد الكوة كان لصاحب الدار ١٢ **قوله** لم يكن لراى لم يكن لصاحب الثياب الم
 بكفه اى الم يقيم صاحب الثياب ثيابا فهو لمن اخذه واذا كان كفه فهو له دون غيره ١٢ **قوله** اذا كان كفه او كان مستلزما كان لراى للكان او للمسته كذا في النهاية ١٢ مولانا محمد عبد الحليم نور اللهم مرقد
 ان مستلزما وانما معطوف على محذوف بعد قوله الم بكفه اى اذا كان كفه او كان مستلزما كان لراى للكان او للمسته كذا في النهاية ١٢ مولانا محمد عبد الحليم نور اللهم مرقد
قوله من انزله الانزال جميع نزل وهو الزيادة وذكر الغنير وهو عائد الى الارض وبه مؤخره على تاويل المكان ١٢ **قوله** فيملكه الخ لان الاصل لا يحصل في
 ملطه المواضع وبطلان الاغترية بل لغذاء خاص من مكان خاص فاذا غسل في ارضه علم ان من نبات ذلك الارض كالشجر ١٢

كتاب الصرف

ما كان فيه من
ما كان فيه من
ما كان فيه من

ما كان فيه من
ما كان فيه من
ما كان فيه من

قال الصرف هو البيع اذا كان كل واحد من عوضيه من جنس الاثنان سمي بالحاجة الى النقل في بدليه من يد الى يد والصرف هو النقل والرد لغة اوله لا يطلب منه الا الزيادة اذ لا ينتفع بعينه الصرف هو الزيادة لغة كذا قال الخليل ومنه سميت العبادة النافلة صرفا قال فان باع فضة بفضة او ذهبا بذهب لا يجوز الا مثلا بمثل وان اختلفت في الجودة والصياغة لقوله عليه السلام الذهب بالذهب مثلا بمثل وزنا بوزن يد ابي الفاضل رضي الله عنه في الحديث قال عليه السلام مجيدها وزيها سواء وقد ذكرناه في البيوع قال ولا بد من قبض العوضين قبل الافتراق لما روينا لقول عمرو بن عثمان استنظر ان يدخل بيته فلا تنظروا لانه لا بد من قبض احدهما ليخرج العقد عن الكائي بالكائي ثم لا بد من قبض الاخر تحقيقا للمساواة فلا يتحقق الربو اذ لان احدهما ليس باولي من الاخر فوجب قبضهما سواء كانا يتعينان كالمصوغ ولا يتعينان كالمضروب ويتعين احدهما ولا يتعين الاخر لا اطلاق ما روينا لانه ان كان يتعين ففيه شبهة عدم التعيين لكونه ثبنا خلقة فيشترط قبضه اعتبارا للشبهة في الربو والمراد منه الافتراق بالايدي حتى لو ذهبا عن المجلس ميثيان معا في جهة واحدة او ناهما في المجلس واغنى عليهما لا يبطل لصرف لقول ابن عمر و

له قوله الصرف هو البيع الخ هذا قول القدرسي واما قال من جنس الاثنان ولم يقتصر على قوله بيع ثمن ليدخل بيع المصوغ المصوغ او بالنقد فان المصوغ بسبب ما اتصل به من الصنعة لم يبق ثمنه مبركا ولذا اشبهت في القدرسي مع هذا بيع صرف ١٢ فله قوله من جنس الاثنان الاموال انواع ثمن بكل حال كالتقديرات صلبة الباد او لا قوليت بحسنها او بغيره ونوع بيع بكل حال وهو ليس من ذوات الامثال كالثياب والدواب والماليك ونوع ثمن بوجه بيع كالكيل والموزون فانه اذا كان معين في العقد كان مبيعا وان لم يكن مبيعا وصح الباد وقابل جميع فثمن ونوع ثمن باصطلاح وهو السلعة في الاصل فان كان راجعا كان ثمنه وان كان كاسدا كان سلعة واقسام بيع الصوت ثلثة بيع الذهب بالذهب وبيع الفضة بالفضة وبيع احدهما بالآخر وشروط على الاجمال التقابض قبل الافتراق بدنا وان لا يكون فيه خيار ولا اجل ١٣ له قوله لا يطلب الخ اي لا يطلب بهذا العقد الزيادة تحصل فيما يقابلها من الجودة والصياغة اذ النقود لا تنتفع بعينها كما ينتفع بغيرها مما يقابلها من الطعوم والبوس والركوب فلو لم يطلب الزيادة والعين حاصله في يده ما كان فيه فائدة اصلا فلا يكون مشروعا قد دل على مشروعية قوله تعالى واحل الله البيع واذ كان المطلوب به الزيادة والصرف هو الزيادة ناسب ان يسمى مرفعا ١٤ له قوله سميت في قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من انتهى الولد الى غيره لا يقبل الشئ منه سرفا ولا عدلا ولا اخلا ولا فرضا ١٥ له قوله الامثلة بمثل اي في العلم لا يحسب نفس الامر فقط فلو عابها مجازفة ولم يعلم كيتها وكان في نفس الامر متساويين لم يحجز ولو وزنا في مجلس نظر متساويين يجوز ١٦ له قوله الذهب انتصابه بالعامل المقدراى بغيره والاولى حيث كان الذهب مرفوعا بالحديث ان يجعل عامله متعلق بالمورد اى الذهب يباع بالذهب مثلا بمثل ١٧

له قوله لقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه روى مالك في الموطا عن قال لا تبعوا الذهب الا مثلا بمثل ولا تبعوا الورق بالذهب احدهما غائب والاخر ناجز وان استنظر ان يلج بيته فلا تنظروا الا يد ابيدات ولما اتى اخشى عليكم الربو ١٨ له قوله وان استنظر الخ يحاطب به احد عاقدى الصرف يعني ان سالك صاحبك ان يدخل بيته لا يخرج بدل الصرف فلا تمهله ١٩ يعني له قوله تحقيقا للمساواة فان قيل يشكل على هذا التعليل ما اذا باع المضروب بالمصوغ فان المصوغ مما يتعين بالقياس ومع ذلك يشترط قبضهما ايضا وعلى هذا التعليل ينبغي ان لا يشترط قبض المصوغ اذ وجد قبض المضروب لتحقيق المساواة بينهما في العينية في المضروب بالقبض وفي المصوغ بالصياغة وبمجهول العينية فيها يخرج ان عن بيع الكائي بالكائي اذ الغيبة انما تكون باعتبار عدم التعيين قلت عدم جوازها بوجه يسمي بعد هذا هو قوله ولان ان كان الخ ٢٠ له قوله فلا يتحقق الربو لا التقدم مزية على النية فيتحقق الفضل في احد العوضين وهو الربو ٢١ له قوله ولان ان كان الخ جواب عما يقال بيع المضروب بالمضروب بلا قبض لا يصح لانه كائي بكائي وبيع المصوغ بالمصوغ ليس كذلك لتعيينه بالتعيين ٢٢ له قوله لقول ابن عمر الخ هذا الحديث غريب جدا من كتب الحديث وذكره في المبسوط عن ابي جبريل قال سئلت عبد الله بن عمر فقلت انما تقدم ارض الشام ومعنا الورق الثقيل النافقة وعندهم الورق الخفاف الكاسدة فبنتار ورفقهم العشرة بمسعة ونصف فقال لا تغفل ولكن بيع ورتك بالذهب واشتر ورفقهم بالذهب ولا تغارق حتى تتوفي وان وثب على سطح فشب معه ٢٣

الدراية في تخريج احاديث الهداية

كتاب الصرف حديث الذهب بالذهب تقدم في الربو واحد يث جيدها ووديتها سواء تقدم فيه قول عمرو بن عثمان استنظر ان يدخل بيته فلا تنظروا ما لى في الموطا من عمر هذا في حديث وزاد الايد ابيدات وهات ودوا عبد الرزاق من وجه اخر من عمر قال اذا صوف احدكم من صاحبه فلا يفارقه حتى ياخذها وان استنظره حتى يدخل بيته فلا تنظروا لانه اخاف عليكم الربو وروى البخاري في الادب المفرد من طريق يزيد بن عبد الله بن قسيط قال ارسل ابن عمر غلاما له بذهب يصرفه فانظر في الصوف فضويه متويا وجوها وقال اذهب فلا تصرفه حديثا وعن ابن عمر وان وثب من سطح فشب معه له اجد

الطوق واحب الخش كونه بدل الصرف الظاهر منه الاتيان بالواجب كذا لو اشترى بها بالفى مثقال الف نسيئة و
 الف نقد فالنقد ثمن الطوق لان الاجل باطل في الصرف جائز في بيع الجارية والمباشرة على وجه الجواز هو الظاهر
 منها وكذلك لو باع سيفاً على بمائة درهم وخليته خيساً ودفع من الثمن خمسين جاز البيع فكان المقبوض حصّة
 الفضة وان لم يبين ذلك لما بينا وكذلك ان قال خذ هذه الخمسين من ثمنها لان الاثنين قد يرد بذكرهما
 الواحد قال الله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان والمراد احدهما فيحمل عليه بظاهر حاله فان لم يتقاضا حق
 افتراقا بطل العقد في الحلية لانه صرف فيها وكذا في السيف ان كان لا يتخلص الا بضراً لانه لا يمكن تسليمه بدون
 الضرر ولهذا لا يجوز افراده بالبيع كالجذع في السقف ان كان يتخلص السيف بغير ضرر جاز البيع في السيف بطل الحلية
 لانه امكن افراده بالبيع فصار كالطوق والجارية وهذا اذا كانت الفضة المفردة ازيد مما فيه فان كانت مثله او اقل منه
 او لا يذلى لا يجوز البيع للربوا ولا حتمه الصحة من جهة الفساد من وجهين فترجحت قال ومن باع اثناء
 فضة ثلثاً او فتراقاً وقد قبض بعض ثمنه بطل البيع فيما لم يقبض صح فيما قبض وكان الاثناء مشتركاً بينه ما لانه صرف
 كله فصحة فيما وجد شرطه بطل فيما لم يوجد الفساد طار لانه يصح ترميطه بالافتراق فلا يشيع لو استحق بعض
 الاثناء فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ الباقي بحصته ان شاء رده لان الشركة عيب في الاثناء ومن باع قطعة نفقة ثم
 استحق بعضها اخذ ما بقى بحصته ولا خيار له لانه لا يضره التبعض قال ومن باع درهمين وديناراً ابداهم ديناراً
 البيع جعل كل جنس منهما بخلافه قال زفر والشافعي لا يجوز على هذا الخلاف اذا باع كتر شعير كتر خنطة بكري خنطة
 وكري شعير لهما ان في الصرف الى خلاف الجنس تغيير تصرفه لانه قابل الجملة بالجملة ومن قضيته الانقسام على الشيوع
 اي المقابلة على ما ذكره في التاويل ١٢

١٢ قوله وكذا لو اشترى بها الف ولو اشترى بها بالفى مثقال فضة نسيئة فسد في الكل عند ابي حنيفة واما
 الطوق فلفقوا التقابض واما في الامارة فلان المفسد مقارن العقد وقد تقرر في الكل معنى من حيث ان قبول العقد في البعض
 لان الفساد لا يتقدر بقدر المفسد عند اشترائها بالفى مثقال ولم ينقد من الثمن شيئاً حتى افتراقا بطل في الطوق دون الجارية بالاجماع لان الفساد في الطوق طارئ فلا يتعدى الى
 الامارة ١٣ ٢ قوله وكذلك في اختلاف ما لصرح فقال خذ هذه الالف من ثمن الجارية فان الظاهر يخرج عارضة التصريح بخلافه فاذا قبضه ثم افتراقا بطل في الطوق كما اذا قبضه
 ١٣ ٣ قوله يخرج منها اي من البحر من العذب والملح والمراد احدهما اذا اللؤلؤ والمرجان يخرجان من الملح دون العذب لما ان الملح والعذب يلتقيان فيكون العذب
 كاللؤلؤ للملح ١٢ عيني ٢ قوله فيحمل اي فيحمل هذه الخمسين الى على ثمن الطوق بظاهر حاله فان حال المسلم ان لا يباشر الا على وجه الجواز ١٢ ٤ قوله فان لم
 يتقاضا اي في صورتين حتى افتراقا بطل في حصّة الطوق والحلية لانه صرف فيها وصح في الجارية واما السيف فان كان لا يتخلص الخ ولقد وقع الافتراق في تصوير المسئلة حيث
 جعل طوقها الف مثقال فضة فانه عشرة ارطال بالمصري ووقع هذا المقدار في العنق بعيد عن العادة بل نوع تعذيب وعرف من هذا الوجه ان يكون قيمتها مع مقدار الطوق
 متساوية ليس بشرط بل الاصل ان اذا بيع نقد من غيره بنقد من جنسه لا بد ان يزيد الثمن على النقد المضمون اليه ١٢ ٥ قوله وهذا اذا كانت الخ تعميم الكلام لان فرض المسئلة
 ان الحلية خمسون والتمن مائة فكان ذكره مستغنى عنه كعمم الكلام لبيان الانقسام الآخر ١٢ ٦ قوله وجهه الصحة الخ جواب عن قول زفر في بالا يدري بان الاسل هو الجواز والمفسد
 هو الفضل الخالي عن العوض فان لم يعلم به حكم بجوازه وحاصل الجواب ان بالا يدري يجوز في الواقع ان يكون مثلاً وان يكون اقل وان يكون زائلاً فان كان زائلاً جاز ولا فساد فتعدد
 جهة الفساد فترجحت ١٢ ٧ قوله فترجحت فان قيل الترتيب انما يكون بشئ لا يكون عليه لاثبات الحكم ابتداءً وههنا كل واحد من الجهتين احسن المساواة والنقصان من المفرد
 على عدم الجواز ابتداءً فلا يصلح للترجيح قلنا مراده ان اذا كان احدهما يحكي للحكم فافانك عند اجتماعهما لا ترجح الحقيقة ١٢ ٨ قوله وكان الاثناء مشتركاً كما لا يقال ان فيه تعديلاً
 الصفة على المشتري فينبغي ان يتخير لان التفرق من جهة الشرع باشرط القبض لامن العاقبة فصار كمالك احد العوضين ولان الشركة وقعت بصنعه وهو الافتراق قبل نقد كل الخ
 ١٢ ٩ قوله لانه صرف كله بهذا يحترز عن جارية في عتقها طوق ويصير على بمائة درهم فانه بيع وصرف فقيها الحكم من حيث الدليل ١٢ ١٠ قوله والفساد
 هو هذا اذا باع عشرين مات احدها قبل القبض فان البيع يبقى في الباقي وبطل في الباكي ١٢ ١١ قوله لانه يصح ترميطه بالافتراق على ما هو المختار من القبض قبل الافتراق
 شرط البقاء على الصحة لا شرط الانقضاء على وجه الصحيح ١٢ ف

١٣ قوله وعلى هذا الخلاف الخ الاصل ان الاموال الربوية المختلفة الجنس اذا اشتمل عليه الصفة وكان في صرف الجنس
 الى الجنس فساد يصرف كل جنس منها الى خلافه عند العلماء الثلاثة خلافاً لما ١٢ ١٤ قوله ومن قضيته الانقسام على الشيوع بان ينقسم كل بدل من هذا الجانب على البدلين من ذلك
 الجانب وكذلك بدل من ذلك الجانب على البدلين من هذا الجانب ومتى وجبت المقابلة هكذا جاد التفاضل ضرورة اذا انحطت والشعير والدرهم والدينار من احد الجانبين اكثر فيتحقق الربوا
 وفي من لجنس الى خلافه تغيير تصرفه واذا كانت مقابلة لا دليل عليها في لفظه نعم فيه تعصيص تصرفه ولكن تغيير التصرف لا يصح فيصح التصرف ١٢ ك

— اقولہ لا يجوز لانه تصوير المقابلة غير

الاولى ويكون التصرف تصرفا آخر والواجب تصحيح تصرف العاقل على الوجه الذي يشرقه قصد له على خلاف ذلك والعاقد ان قصد المراقبة المطلقة لا مقابلة الجنس الى خلاف الجنس
وهي انشاء تصرف آخر وفتح التصرف الاول ١٢ يعني **٢٠** قوله لما ذكرنا وهو قوله من قضية الانقسام على الشيوع لا التعيين والتبيين لا يجوز ١٢ ان **٢١** قوله ان المقابلة المطلقة
المعنى ان العقد يقتضي مطلق المقابلة لا مقابلة الشكل بالكل بطريق الشيوع ولا مقابلة الفرد بالفرد من جنسه او من خلاف جنسه لانها مقابلة مفيدة واللفظ المطلق غير متعرض لواحد منها
ولكن مع هذا يحتمل مقابلة الفرد وسائر وجوه المقابلة لا يقتضيه الاطلاق وذلك لان الذات لا تتخوض من وصف من الاوصاف كما عرفت في الرقبة الا ترى ان لو اتى بهذه المقابلة ثم
قال على ان يكون الجنس بخلاف الجنس يصح ويصير الفرد مقابلة للفرد ولولا الاحتمال لما صح التفسير به ولما كانت هذه المقابلة تحتمل مقابلة الفرد بالفرد ١٢ ك
٢٢ قوله تحتمل المعنى تحتمل ان يقال احد الجنس من الجنس الآخر بان يقال الدرهمان بالدينارين والدينار بالدرهم كما في الجنس بالجنس بان بارع دينارين بدينارين
يكون الفرد بمقابلة الفرد بالاتفاق ١٢ يعني **٢٣** قوله طريق متعين منع ذلك بامكان ان يكون درهم من الدرهمين بمقابلة درهم والدرهم الآخر بمقابلة دينار من الدراينتين
والدينار بمقابلة الدينار الاخر قلنا هذا غلط لاننا اردنا من الطريق الى الصفات الى خلاف الجنس على اى وجه كان علما ان فيما ذكرتم تغيرات كثيرة وما هو اقل تغير متعين ١٢ ع -
٢٤ قوله فيه اى ليس فيه تغيير كما سئل به تعيين احد المحتملين ولكن كان فيه تغيير فقيه تغيير وصف ١٢ ك **٢٥** قوله يصير تولية الخ والتولية ضد المراجعة والشئ لا يتناول
ضده وقد صرح بقوله بتهما راجحة ١٢ ان **٢٦** قوله لا يمكن الخ اى كما يجوز ان يصرف الالف الى المشتري فكذلك يجوز ان يصرف اليه الف واحد او اثنان او ثلثة والى
الاخر اربعة فائة وتسعة وتسعين او شئ والوجه كلها سواء وليس بعضها اولى من البعض فيفسد العقد لجهالة طريق الجواز ١٢ ك **٢٧** قوله انعقد العقد الخ اى العقد صحيح من
غير تصرف الى خلاف الجنس فان القبض في المجلس شرط بقاء العقد ونحن انما سمحنا بهذا الصريح ليلقى صحيحا فلا يلزم ١٢ ان **٢٨** قوله وكلامنا في الابتداء والحاجة الى التصحيح
فوق الحاجة الى البقاء على الصحة لان لولا الصحة يكون هو تركبها للمجزم في مباشرة التصرف ولذلك البقاء على الصحة ولان الفساد ثم موهم لجواز ان يتقابضا في المجلس
وبهنا متحقق ١٢ ك **٢٩** قوله وكلامنا في الابتداء معنى الذى نحن فيه لا يصح العقد فيه ابتداء بدون صرف الجنس الى خلاف الجنس ١٢ ع **٣٠** قوله ومن بارع الخ المسألة المتقدمة
كان البذل في جنسين من الاموال الربوية وفي هذه احداهما وهى صحيحة كالاولى ١٢ اذ **٣١** قوله احد عشر في هذه المسألة احد الطرفين جنس واحد والاخر مشتمل على جنسين ك
٣٢ قوله فبح الكراهية قبل المحرم كيف تجده في قلبك قال مثل الجبل ولم تروا الكراهية عن ابي حنيفة بل صرح في الايضاح انه لا بأس به عند ابي حنيفة رح قال وانما كره محمد
ذلك لان اذا جاز على هذا الوجه الف الناس التفاضل واستعملوه فيما لا يجوز وكذا ذكر في المحيط ايضا وقيل انما كره لانها باسرها الحيلة لسقوط الربو البيع العينة فانه يكره بهذا
واورد لو كان كمره كان البيع في مسألة الدرهمين والدينار بدرهم ودينارين وهى مسألة الخلافة كمره ولم يذكره قلت الذى يقتضيه النظر ان يكون كمره اذا افرق بينه وبين
المسألة المذكورة في جهة الكراهية غاية الامر انه لم ينص هناك على الكراهية ثم ذكر اصلا كليلا يفيد ما ينبغي ان يكون قول ابي حنيفة رح ايضا على الكراهية كما هو ظاهر اطلاق المصنف من غير
ذكر خلاف ١٢ اذ **٣٣** قوله وتقاسم العشرة الخ بخلاف ما جعله راس المال قسما لان المسلم فيه دين وبالمقام يصير اقرا قاعا من دين بدین ١٢ ان **٣٤** وهو قوله عليه السلام

الخصم بالخصم مثل مثل بنات

المقالة

لما جئنا الى جواز العقد فاذا جاز بذلك الطريق لا حاجة لنا الى البقاء فلم يكن كل واحد منهما معروفا الى غلاف الجنس في حق القبض بل صرف الى جنسه في شرط التقابل
في المجلس لعدم الحاجة الى بقاء العقد على الصحة لان الحاجة انما تنس في نفي الفساد الطارى ١٢ ان قوله بجواز ذلك الاى بجواز التقابل في هذه الاموال لم يقتض لان لو
جاز كل الربوا في اعراض الاموال لقاسوا عليه جواز الربوا في الذهب والفضة بالتدرج ١٣ ان

العدلى والغطارفة لا لها اعدا اموال في ديارنا فلو ابيع التفاضل فيه يفتح باب الربوا ثوان كانت تروج بالوزن
فالتبايع والاستقراض فيهما بالوزن ان كانت تروج بالعد فبالعد وان كانت تروج بهما فبكل واحد منهما لان المعتبر
هو المعتاد فيهما اذا لم يكن فيهما نص ثم هي مادامت تروج تكون اثما لا تتعين بالتعيين اذا كانت لا تروج فهي سلة
تتعين بالتعيين اذا كانت يتقبلها البعض دون البعض فهي كالزيت لا يتعلق العقد بعينها بل بجنسها فزيتون ان
كان البائع يعلم بحالها التحقق الرضاء منه بجنسها من الجهاد ان كان لا يعلم لعد الرضاء منه واذا اشترى بها سلة
فكسدت وترك الناس لمعاملة بها بطل البيع عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف عليه قيمتها يوم البيع وقال محمد
قيمتها اخر ما تعامل الناس به اليها ان العقد قد صح الا انه تعذر التسليم بالكساد وانه لا يجب لفاسد كما
اذا اشترى بالرطب فانقطع واذا بقي العقد وجبت القيمة لكن عند ابي يوسف قت البيع لانه مضمون به عند
محمد يوم الاقطاع لانه وان الانتقال الى القيمة ولا يحنيفة ان الثمن يهلك بالكساد لان الثمنية بالاصطلاح
وما بقي فيبقى بغيره لا ثمن فيبطل واذا بطل البيع يجب رد المبيع ان كان قائما وقيمته ان كان هالكا كما في البيع
الفاسد قال ويجوز البيع بالفلوس لانه مال معلوم فان كانت نافقة جاز البيع بها وان لم تكن لانها مال بالاصطلاح
وان كانت كاسدة لم يجز البيع بها حتى يعينها لانه مال فلابد من تعيينها واذا باع بالفلوس لنافقة فكسدت بطل
البيع عند ابي حنيفة خلافا لهما وهو نظير الاختلاف الذي بيناه ولو استقرض فلوسا نافقة فكسدت عند ابي
حنيفة يجب عليه مثله لانه اعادة وموجبه رد العين معنى والتمنية فضل فيه اذ القرض لا يختص به عند
يجب قيمتها لانه لم يطل ورضا لثمنية تعذر ردّها كما قبض فيجب رد قيمتها كما اذا استقرض مثليا فانقطع لكن
وتأخر وليها بحسب طاعة المهر ظاهر في اختيار قولها ١٢

له قوله والغطارفة الدراهم الغطارفة مسوبة الى غطريف بن عطاء الكندي امير
خراسان امام الرشيد في المغرب وقيل هو غال لرون الرشيد ان
له قوله فكسدت الكساد ان لا تروج في جميع البلدان هذا على قول محمد واما عند سبها الكساد في بلد يفي لفساد البيع في تلك البلدة ١٢ يعني
المصنف فسر الكساد بترك الناس المعاملة بها ولم يذكروا في كل البلاد او في البلد الذي وقع عليه العقد ونقل عن عيون المسائل ان عدم الرواج انما يوجب فساد البيع اذا كان لا
تروج في جميع البلدان لانه يصير بالكا ويبقى البيع بلا ثمن واما اذا كانت لا تروج في هذه البلدة وتروج في غيرها لا يفسد البيع لانه لم يهلك لكنه تعيب فكان للبائع الخيار ان شاء
قال اعط مثل النقد الذي وقع عليه البيع وان شاء اخذ قيمته ذلك دنائير قالوا وما ذكر في العيون يستقيم على قول محمد واما على قولها فلا يستقيم ١٢ ع
الاقوال الشارحون هذا الذي ذكره القدرى من اختلاف مخالفت لما في المبسوط والاسرار وشرح الطحاوى حيث ذكر البطالان عند كساد الفلوس في هذه الكتاب من غير خلاف بين اصحابنا
لثمنية ١٢ ع
له قوله فانقطع انقطاعه ان لا يوجد في الاسواق فلا يبطل البيع بالاتفاق ويجب القيمة ولا ينتظر الى زمان الرطب في السنة الثانية فلذا ١٢ ع
له قوله لانه مضمون برأى لان الثمن مضمون بالبيع فكان كالمقنوع بغير قيمة يوم النصب لانه مضمون فيه ١٢ ع
له قوله واذا بطل البيع انما اذا فسد البيع بالكساد او بالانقطاع فان لم يكن البيع مقبوضا فلا
حكم لهذا البيع اصلا وان كان مقبوضا فان كان قائما رده على البائع وان كان متهدكا او لم يتركه البائع عليه بقيمة البيع ان لم يكن مثليا ومثلا ان كان مثليا ١٢ ع
له قوله وهو نظير الاختلاف الذي بيناه اي في الدراهم الغالب الغش فانه يبطل البيع فيجب على المشتري رد المبيع على البائع ان كان قائما ورده مثله او قيمته ان كان هالكا
وعندهما يجب قيمتها لكن عند ابي يوسف قيمة يوم البيع وعند محمد قيمة يوم الاقطاع ١٢ ع
كان قرضا والانتفاع برأى يكون بالثلاث عينة حقة رديئة معنى وهو المثل ويجعل بمعنى العين حقيقة لانه لم يجعل كذلك لزم مبادلة الشيء بجسده نسيئة
وهو لا يجوز ١٢ ع
له قوله والثمنية انما يقال كيف يكون الثمن معنى وقد فاته وصف الثمنية وانما كان بمعنى العين ان يورده مثله حال كونه نافقا وتوضيح
الجواب ان القرض لا يختص بالثمنية يعني صحة استقراض الفلوس لانه باعتبار الثمنية بل لانه مثلي وبالكساد لم يخرج من ان يكون مثليا ولهذا يصح استقراضه بعد الكساد ١٢ ع
له قوله فضل بخلاف البيع فان دخول الفلوس في العقد فيه بصفة الثمنية وقد فاته ذلك بالكساد ١٢ ع
له قوله فكسدت بطل البيع فان دخول الفلوس في العقد فيه بصفة الثمنية وقد فاته ذلك بالكساد ١٢ ع
الثمنية لا يقتضى سقوط اعتبارها اذا كان القرض قرضا موصوفا بها لان الاوصاف معتبرة في الديون لانها تعرف بخلاف الاعيان المشار اليها فان وصفها فلولا انها تعرفت
بذواتها ١٢ ع

١٢ قوله وقد مر نظيره وهو ما اذا جمع بين حرد وعبد وابعهما صفقة واحدة فلهن بين ثمن كل واحد منهما يشيع الفساد في الكل بالاجماع وان بين يشيع على قول ابي حنيفة **١٣** قوله ولوكرر لفظ الاعطاء بان قال اعطني بنصفه كذا فلما ساء اعطني بنصفه الباقي نصف الاجبة فالحكم ان العقد في حصته الفلوس جائز بالاجماع **١٤** قوله هو الصحيح حكى عن الفقيه عمر بن جعفر البغدادي والفقيه مظفر بن اليمان والشيخ الامام شيخ الاسلام ^{١٥} فيها ايضا لا يصح وان كرر لفظ الاعطاء لان الصفقة متحدة لانها لو تفرقت انما تفرقت بتركه قوله اعطني ولا وجه اليه لان قوله اعطني مساومة وبكر المساومة لا يكرر البيع الا ترى ان بذكر المساومة لا ينقد البيع حتى ان من قال لاخر يعني فقال بعث لا ينقد البيع الم يقل الاخر اشتريت واذا كان لا ينقد البيع بذكر المساومة في تكرره كيف يتكرر العقد وكانت الصفقة واحدة والصحيح انها بيعان فلا يشيع الفساد **١٦** قوله فيكون نصف الخ بخلاف المسألة الاولى لان صرح بالفساد حيث جعل بازاء الدرهم الصغير نصف درهم من الدرهم الكبير الاجبة وهو بلوا والعاقدان متى صرا بالفساد العقد لا يحل على وجه الصحو وما في هذه المسألة لم يصح فانه لم يبين للدرهم الصغير حصته من الدرهم الكبير **١٧** قوله ذكر المسألة الثانية اي قوله اعطني نصف درهم فلوسا ونصف الاجبة جائز ولم يذكر في اكثر نسخ المختصر المسألة الاولى وهو قوله من اعطى صير فيا درهمها قال اعطني بنصفه فلوسا الخ وفي بعض نسخ ولوقال اعطني نصف درهم درهما صغيرا ونصف درهم الاجبة والباقي فلوسا جائز البيع انتهى وهذا غلط من الكتاب كذا في المضمرة شرح القدوري والحكم فيه ان البيع فاسد عند الامام وقال جائز في حصته الفلوس خاصة قتال **١٨** محمد عبد الحليم نور الله مسددة -

كتاب الكفالة

قال الكفالة هي الضم لغة قال الله تعالى وكفلها ذكر ياتم قيل هي ضم الذمة الى الذمة في المطالبة وقيل في الدين والاول اصح قال الكفالة ضربان كفالة بالنفس وكفالة بالمال فالكفالة بالنفس جائزة والمضمون بها احضار المكفول به وقال الشافعي لا تجوز لانه كفل بما لا يقدر على تسليمه اذ لا قدرة له على نفس المكفول به بخلاف الكفالة بالمال لان له لاية على مال نفسه ولنا قوله عليه السلام الزعيم غارم وهذا يفيد مشروعية الكفالة بنوعها ولانه يقدر على تسليمه بطريقه بان يعلم الطالب مكانه فيخلى بينه وبينه ويستعين باعوان القاضى في ذلك والحاجة ماسة اليه وقد امكن تحقيق معنى الكفالة فيه هو الضم في المطالبة قال وتنقذ اذا قال تكفلت بنفس فلان او برقبته او برحله او بجسده او برأسه كذا ابدنه وبوجهه لان هذه الالفاظ يعبر بها عن البدن اما حقيقة او عرفا على ما مر في الطلاق وكذا اذا قال بنصفه او بثلثه او بجزء منه لان النفس الواحدة في حق الكفالة لا تتجزئ فكان ذكر بعضها شائعا كذا كلها بخلاف ما اذا قال تكفلت بيد فلان او برجله لانه لا يعبر بهما عن البدن حتى لا يصح اضافة الطلاق اليهما وفيما تقدم يصح وكذا اذا قال ضمنته لانه تصريح بموجبه او قال هو على لانه صيغة الالتزام او قال الى لانه في معنى على في هذا المقام قال عليه السلام ومن ترك مالا فلورثته ومن ترك كلاً او عيالا فالى وكذا اذا قال انا زعيم به او قبيل لان الزعامة هي الكفالة وقد وينا فيه القليل هو

الحق قوله كتاب الكفالة ركنها الالباب والقبول عند ال حفيظة ومحمد خلا لابي يوسف في قوله الآخر حتى ان عندهما الكفالة لا تتم بالكفيل وحده سواء كفل بالمال او بالنفس مالم يوجد قبول المكفول له او قبول اجنبى عنه في مجلس العقد وقال ابو يوسف آخر الكفالة يتم بالكفيل وجب القبول او الخطاب من غيره او لم يوجد واما شرطها كون المكفول بر مقدر والتسليم من الكفيل حتى لا يصلح الكفالة بالحدود والقصاص وان يكون ديناً صحيحاً والبهذا لم يصلح الكفالة ببدل الكتابة واما الالباب فابل التبرع بان كان حراماً كفلاً فلا يصح من العبد والصبي وحكمها وجوب المطالبة على الكفيل ١٢ كـ قوله الكفالة عقب البيوع بذكر الكفالة لانها تكون في البياعات غالباً ولا نها اذا كانت بامر كان فيها معنى المعاوضة انتهت فحاسب ذكرها عقيب البيوع التي هي معاوضة ١٣ حـ قوله وكفلها ذكرها اي ضمها الى نفسه وقوى بشدة الفاء ونصب ذكرها اي جعلها كذا لها وضامناً لها ١٤ حـ قوله والاول اي ضم الذمة الى الذمة في المطالبة لان لو وجب الدين في ذمة الكفيل ولم يبرأ الاصيل يصير الدين الواحد دينين ١٥ حـ قوله اذ لا قدرة له الخ اما اذا كانت الكفالة بغير امره فظاهر وان كان بامر فلان امره بالكفالة لا يثبت له ولاية في نفسه ١٦ حـ قوله بنوعها اي الكفالة بالنفس والمال فان قيل قوله عليه السلام الزعيم غارم يدل على وجوب الغرم على الكفيل والكفيل بالنفس لا ينضم شيئاً فكيف يستدل به على مشروعية قلنا الغرم ينبى عن لزوم شئ يعبره وعلى الكفيل بالنفس يلزم الاحضار والى جهة ماسة الى هذا النوع وهي ضرورة احياء حقوق العباد لانه ربما ينيب نفسه فيبتوى حق صاحب الحق وعن الصحابة انهم جوزوا الكفالة بالنفس ١٧ كـ قوله وتنقذ الخ لما فرغ من انواع الكفالة شرع في ذكر الفاظ المستعمل فيها ١٨ حـ قوله بنفس فلان لم يذكر محمد ما اذا كفل بغيره قال بلنى لا يصلح كما في الطلاق الا ان ينزى به البدن والذي يجب ان يصلح في الكفالة والطلاق اذا عين مما يعبر به عن الكل يقال عين القوم وهو عين في الناس ١٩ فـ قوله او عرفاً كوجهه ورأسه ورقبته وان كلا منها مخصوص ببعضه خاص فلا يشمل الكل حقيقة لكنه يشمل بطريق العرف ٢٠ عـ قوله لانه تصريح بموجبه اي بموجب عقد الكفالة لانه يصير به ضامناً للتسليم والعقدية عقد ببيع يتقصد بلنظ التملك ٢١ كـ قوله ومن ترك الخ اخرج ابو داود والنسائي وابن ماجه عن المقدام بن معديكرب قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من ترك مالا فلورثته وانا وارث من لا وارث له اعقل عنه وارثه والحال وارث من لا وارث له اعقل عنه ويرثه ورواه ابن حبان في صحيحه وفي لفظ لابي داود انا ادلى بكل مؤمن من نفسه فمن ترك ديناً او ضيعته قال ٢٢ فـ قوله عيالا عيال بالسر والادولان وآكله مكفول وتعهده حال ايشان وموت ايشان بايد نمود ونفق بايد وادام

الدراية في تخرج احاديث الهداية

باب الكفالة والحالة حديث الزعيم غارم الوداد والترمذي واحمد والطيا سى وابن ابى شيبة وعبد الرزاق والبيهقي والدارقطني من حديث ابى امامة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كرهت ان يثا فيه العادية مؤداة والذين مقفنى والمنحة مردودة والزعيم غارم واخرجه الطبراني في مستدركه الشافعيين من حديث انس بن مالك وابن عدى من حديث ابن عباس في ترجمة اسعيل بن زياد وهو ضعيف ١٢ حـ حديث من ترك كلاً او عيالا فالى متفق عليه من حديث ابى هريرة وهذا اللفظ تسلم وللا بدعة سوى الترمذي من حديث المقدام بن معديكرب بلفظ من ترك كلاً الى واخرجه ابن حبان وفي لفظ لابي داود انا ادلى بكل مؤمن من نفسه فمن ترك ديناً او ضيعته فالى ولابي داود وابن ماجه عن جابر بلفظ من ترك ديناً او ضيعاً فالى وعلى اوردته في انشاء حديث ١٣

الكفيل لهذا سمي الضك بخلاف ما إذا قال أنا ضامن لمعرفته لأنه التزم المعرفة دون المطالبة قال فان
 شرط في الكفالة بالنفس تسليم المكفول به في وقت بعينه لزمه احضاره إذا طال به في ذلك الوقت فاء بما التزمه
 فان حضره الإحسية الحاكم لا امتناعه عن إيفاء حتى مستحق عليه لكن لا يحبس أول مرة فلعنه ما أدى لها إذا
 يدعى ولو غاب المكفول بنفسه أمهله الحاكم مدة ذهابه بجيئه فان مضت لم يحضره يحبس حتى يتحقق امتناعه
 عن إيفاء الحق قال وكذا إذا ارتد العياذ بالله ولحق بدار الحرب هذا لأنه عاجز في المدة فينظر كالذي أعسر ولو
 سلمه قبل ذلك بربى لأن الأجل حقه فيملك إسقاطه كما في الدين المؤجل قال وإذا حضره سلمه في مكان يقبل
 المكفول له أن يخاصمه فيه مثل أن يكون في مصر برى الكفيل من الكفالة لأنه أتى بها التزمه حصل المقصود وهذا
 لأنه ما التزم التسليم إلا مرة وإذا كفل على أن يسلمه في مجلس القاضى فسلمه في السوق برى لحصول المقصود وقيل في
 زماننا لا يبرأ لأن الظاهر المعاونة على الامتناع لا على الاحضار فكان التقييد مفيداً وإن سلمه في برية لحرب برأ
 لأنه لا يقدر على المخاصمة فيها فلم يحصل المقصود وكذا إذا سلمه في سوق لعدم قاض
 يفصل لحكمه فيه ولو سلمه في مصر أخر غير المصر الذي كفل فيه برى عند أبي حنيفة للقدرة على المخاصمة فيه عند
 لا يبرأ لأنه قد يكون شهوده فيما عينه ولو سلمه في السجن قد حبسه غير الطالب لا يبرأ لأنه لا يقدر على المخاصمة
 فيه قال وإذا مات المكفول به برى الكفيل بالنفس من الكفالة لأنه عاجز عن احضاره لأنه سقط المحض
 عن الأصيل فيسقط الاحضار عن الكفيل وكذا إذا مات الكفيل لأنه لو بقي قادرًا على تسليم المكفول بنفسه ماله
 لا يصلح لإيفاء هذا الواجب بخلاف الكفيل بالمال ولومات المكفول له فلو وصى أن يطالب الكفيل أن لو يكن

١- قوله الضك بالفتح وتشديد كاف نامر وقاله معرب جك ١٢ م -
 ٢- قوله بخلاف ما إذا قال أنا ضامن لمعرفته قال ابن محمد بن الحسن أبو سليمان الجوزجاني عن رجل قال لا أنا ضامن لمعرفته فلان قال أبو سليمان أنا في قول أبي حنيفة و
 أبيك لا يزم شيء وأما أبو يوسف قال هذا على معاملة الناس وعرفهم قال الفقيه أبو الليث في النوازل هذا القول عن أبي يوسف غير مشهور والظاهر ما عن أبي حنيفة ومحمد في غزاة
 الأقطات، وبه يفتي أي بظاهر الرواية لكن نص في المتن أن في قول أبي يوسف فيمن قال أنا ضامن لك بمعرفة فلان يزم وعلى هذا معاملة الناس ١٢ ف ١٢ قوله لأنه
 التزم المعرفة يعني أن موجب الكفالة التزم التسليم وهو ضمن المعرفة لا التسليم في الفارسية بان قال من ضامنك والنسب ويراعاه المشايخ قالوا يكون كفيلاً فكأنهم فرقوا بين
 الفارسية والعربية كذا في فتاوى قاضى خان ١٢ ك ١٢ قوله أمهل الحاكم الخ وسيؤتى منه بكفيل هذا إذا عرف مكانه وإن لم يعرف مكانه والتفق الطالب والكفيل على ذلك
 سقطت المطالبة عن الكفيل للمحال إلى أن يعرف مكانه لأنها تصادق على عجزه عن التسليم للمحال وإن وقع الاختلاف بين الطالب والكفيل فقال الكفيل لا أعرف مكانه وقال
 الطالب تعرف مكانه فإن كانت له خربة معروفة يخرج إلى موضع معلوم للتجارة في كل وقت فالقول قول الطالب ويؤمر الكفيل بالذباب إلى ذلك الموضع لأن الظاهر شاهد
 للمدعى وإن لم يكن ذلك معروفاً من القول قول الكفيل لأنه متبسط بالأصل وهو الجمل ومنكر لزوم المطالبة إياه والطالب يدعيه ١٢ ك ١٢ قوله وكذا إذا ارتد الخ في
 الذخيرة إذا لم يكن المكفول بنفسه بدار الحرب إن كان الكفيل قادراً على رده بان كان بينا وبين أهل الحرب موادة من لمحق بهم مرتداً يردونهم علينا إذا طلبنا يسلم قدر الذباب
 والجبي وإن لم يكن قادراً على رده بان لم يتقدم موادة على الوجه الذي قلنا فالكفيل لا يواخذه ١٢ ك ١٢ قوله ولحق الخ والحق وإن كان موثماً فهو حكى في ماله يعطى الأقرب إليه
 أما حقوق العباد فتأبته على حالها ١٢ ف ١٢ قوله مثل أن يكون في مصر من الأمصار ثم الشرط عند ما أن يكون ذلك المصر الذي كفل فيه عن أبي حنيفة ليس ذلك بشرط
 وهي المسألة الأخيرة من مسائل التسليم ١٢ ف ١٢ قوله لحصول المقصود إذا المقصود من التسليم في مجلس الحاكم مكان الخصومة واستخراج الحق بأشبات حقه عليه وبذلك المكان
 حاصل متى سلم في مكان آخر من مصر ١٢ ك ١٢ قوله لا على الاحضار يعني أن الظاهر أنه لا يعادى أحد من أهل الطريق والسوق على احضار المكفول برى مجلس القاضى بل يداوى
 على الامتناع لغلبة أهل الفسق والفساد ١٢ ف ١٢ قوله وعند ما الخ قيل في الاختلاف عسرو زمان فان أبي حنيفة رده كان في الثالث وقد شهد رسول الله صلى الله عليه وعلى
 آله وسلم لا به بالصدق فكانت الغلبة لأهل الصلاح والقضاة لا يرغبون إلى الرشوة وعامل كل مصر متقاد لأم الخليفة فلا يقع التفاوت بالتسليم إليه في ذلك المصر أو في مصر
 آخر ثم تغير الحال بعد ذلك في زمان أبي يوسف ومحمد فظهر الفساد والميل من القضاة إلى أخذ الرشوة فيتقيد التسليم بالمصر الذي كفل فيه ودفع اللزوم عن الطالب ١٢ ع -
 ١٢ قوله لا يبرأ من ذلك الخ وذلك القاضى يعرف حادثته فتعارض الموهومان ولحق التسليم سالماً عن المعارض فيبرأ وهذا إذا لم يشترط التسليم في مصر كفل فيه وإن شرط
 فلا يبرأ فيه عندها وعلى قوله اختلف المشايخ ١٢ ك ١٢ قوله لأنه لا يقدر الخ لأن الغرض من التسليم مكنه من احضاره بمجلس الحكم ليثبت عليه حقه وذلك لا ياتي إذا كان مجبوراً
 ك ١٢ قوله بخلاف الكفيل بالمال حيث لا يطل الكفالة بالمال بموت الكفيل لنيا به ماله من أذا المقصود بهناك إيفاء حق المكفول له بالمال وبال الكفيل صالح لذلك فيؤخذ
 ماله من تركته ثم يرجع ورثته على المكفول عنه إذا كانت الكفالة بأمه كما في الحياة ١٢ أن

قوله ومن كفل بنفس آخره قال الفقيه أبو الليث أنما ذكر هذا لرفع قوم من يلزم الكفيل تسليم
 مرة بعد مرة إلى أن يستوفي حقه لأن الكفالة ما ريدت إلا للتوثيق لاستيفاء الحق فالتم يتوفى بحسب عليه تسليمه إلى أن يستوفيه فإزال هذا الوجه بيان أن عقد الكفالة يوجب التسليم مرة ولا
 يفيد التكرار **قوله** ١٢ فإذا كان دفع المكفول له موجب إلا معناه الكفالة بالنفس موجبا البراءة عند التسليم وقد وجد التخصيص على موجب عند حصول موجب ليس بشرط وقال في النهاية
 لأن موجب التصرف أي لأن دفع المكفول له موجب تصرف الكفالة بالنفس والموجبات تثبت في التصرف أي بدون ذكر ما صرحوا وليس بشيء لأن الكلام في أن البراءة تحصل
 بدون التخصيص لا بدفع المكفول به إلى المكفول له **قوله** ١٣ إذا كان لا يشترط في المبسوط لأن الكفيل يبرئ نفسه بإيفاء عين ما التزمه فلا يتوقف على قبول صاحب الحق -
 كما لا يكون إذا جاء بالدين ووضع بين يدي الطالب وهذا لأنه لو توقف على قبوله تضرر بمن عليه **قوله** ١٤ فإن لم يفتل المكفول به واجب من جنتين من جهة
 نفسه ومن جهة الكفيل فالمرح يصح بقوله من كفالة فلان لم يقع التسليم من جهة الكفيل فلا يبرأ **قوله** ١٥ فلو كان له عليه ما عليه وهو ألت التقييد بقوله لما عليه فيدله أن لم يفت له
 لم يلزم الكفيل شيء عند عدم الموافقة على قول محمد خلافا لها وبقوله وهو ألت غير مفيد لأنه إذا قال فعل مالك عليه ولم يسم الكفيلة جاز لأن جهالة المكفول به لا يمنع صحة الكفالة لا بتناها على التوسع
قوله ١٦ وهذا التعليق صحيح لأنه تعليق بشرط متعارف للتعامل الناس أي أنه وإن كان القياس ياباه والتعامل يترك القياس في البيع كما لو اشترى نعلان كان يحذوه البائع مع
 أن بابه أضيقت من الكفالة فلان يترك بهنا وبابها أوسع **قوله** ١٧ كذا **قوله** ١٨ إننا في الإقراره أن الكفالة بالنفس لما تحققت حقا للمكفول لا يبطل الإيماني فيها من تسليم أو
 إبراء أو موت وليست الكفالة بالمال منافية لها لاجتماعها لال كل واحد منهما للتوثيق فلا تبطلها وكيف تبطلها وقد يكون له عليه مطالبات أخرى وإبطالها يقضي إلى الضرر بالمكفول له
 وهو بدور وعرض بان الكفالة بالمال تثبت بدلا عن الكفالة بالنفس وجوب الدين في الدين من كذا في خصائص الكفالة واجب بان بدليتها ممنوعة فان كل واحد منهما مشروع للتوثيق كما
 مر **قوله** ١٩ غايته البيع أي في الزوم المال بالعوض يجوز العقد على الأصل بالمال إذا كان بامره فليحقق سبب وجوب المال بالخطر في البيع لا يجوز كذا بهنا والجواب أننا لنسلم
 أن فيه تعليق سبب وجوب المال بالخطر لأن الكفالة عندنا التزام المطالبة لا التزام المال سلمناه ولكنه يشبه **قوله** ٢٠ يشبه **قوله** ٢١ يشبه **قوله** ٢٢ يشبه **قوله** ٢٣ يشبه **قوله** ٢٤ يشبه **قوله** ٢٥ يشبه **قوله** ٢٦ يشبه **قوله** ٢٧ يشبه **قوله** ٢٨ يشبه **قوله** ٢٩ يشبه **قوله** ٣٠ يشبه **قوله** ٣١ يشبه **قوله** ٣٢ يشبه **قوله** ٣٣ يشبه **قوله** ٣٤ يشبه **قوله** ٣٥ يشبه **قوله** ٣٦ يشبه **قوله** ٣٧ يشبه **قوله** ٣٨ يشبه **قوله** ٣٩ يشبه **قوله** ٤٠ يشبه **قوله** ٤١ يشبه **قوله** ٤٢ يشبه **قوله** ٤٣ يشبه **قوله** ٤٤ يشبه **قوله** ٤٥ يشبه **قوله** ٤٦ يشبه **قوله** ٤٧ يشبه **قوله** ٤٨ يشبه **قوله** ٤٩ يشبه **قوله** ٥٠ يشبه **قوله** ٥١ يشبه **قوله** ٥٢ يشبه **قوله** ٥٣ يشبه **قوله** ٥٤ يشبه **قوله** ٥٥ يشبه **قوله** ٥٦ يشبه **قوله** ٥٧ يشبه **قوله** ٥٨ يشبه **قوله** ٥٩ يشبه **قوله** ٦٠ يشبه **قوله** ٦١ يشبه **قوله** ٦٢ يشبه **قوله** ٦٣ يشبه **قوله** ٦٤ يشبه **قوله** ٦٥ يشبه **قوله** ٦٦ يشبه **قوله** ٦٧ يشبه **قوله** ٦٨ يشبه **قوله** ٦٩ يشبه **قوله** ٧٠ يشبه **قوله** ٧١ يشبه **قوله** ٧٢ يشبه **قوله** ٧٣ يشبه **قوله** ٧٤ يشبه **قوله** ٧٥ يشبه **قوله** ٧٦ يشبه **قوله** ٧٧ يشبه **قوله** ٧٨ يشبه **قوله** ٧٩ يشبه **قوله** ٨٠ يشبه **قوله** ٨١ يشبه **قوله** ٨٢ يشبه **قوله** ٨٣ يشبه **قوله** ٨٤ يشبه **قوله** ٨٥ يشبه **قوله** ٨٦ يشبه **قوله** ٨٧ يشبه **قوله** ٨٨ يشبه **قوله** ٨٩ يشبه **قوله** ٩٠ يشبه **قوله** ٩١ يشبه **قوله** ٩٢ يشبه **قوله** ٩٣ يشبه **قوله** ٩٤ يشبه **قوله** ٩٥ يشبه **قوله** ٩٦ يشبه **قوله** ٩٧ يشبه **قوله** ٩٨ يشبه **قوله** ٩٩ يشبه **قوله** ١٠٠ يشبه **قوله** ١٠١ يشبه **قوله** ١٠٢ يشبه **قوله** ١٠٣ يشبه **قوله** ١٠٤ يشبه **قوله** ١٠٥ يشبه **قوله** ١٠٦ يشبه **قوله** ١٠٧ يشبه **قوله** ١٠٨ يشبه **قوله** ١٠٩ يشبه **قوله** ١١٠ يشبه **قوله** ١١١ يشبه **قوله** ١١٢ يشبه **قوله** ١١٣ يشبه **قوله** ١١٤ يشبه **قوله** ١١٥ يشبه **قوله** ١١٦ يشبه **قوله** ١١٧ يشبه **قوله** ١١٨ يشبه **قوله** ١١٩ يشبه **قوله** ١٢٠ يشبه **قوله** ١٢١ يشبه **قوله** ١٢٢ يشبه **قوله** ١٢٣ يشبه **قوله** ١٢٤ يشبه **قوله** ١٢٥ يشبه **قوله** ١٢٦ يشبه **قوله** ١٢٧ يشبه **قوله** ١٢٨ يشبه **قوله** ١٢٩ يشبه **قوله** ١٣٠ يشبه **قوله** ١٣١ يشبه **قوله** ١٣٢ يشبه **قوله** ١٣٣ يشبه **قوله** ١٣٤ يشبه **قوله** ١٣٥ يشبه **قوله** ١٣٦ يشبه **قوله** ١٣٧ يشبه **قوله** ١٣٨ يشبه **قوله** ١٣٩ يشبه **قوله** ١٤٠ يشبه **قوله** ١٤١ يشبه **قوله** ١٤٢ يشبه **قوله** ١٤٣ يشبه **قوله** ١٤٤ يشبه **قوله** ١٤٥ يشبه **قوله** ١٤٦ يشبه **قوله** ١٤٧ يشبه **قوله** ١٤٨ يشبه **قوله** ١٤٩ يشبه **قوله** ١٥٠ يشبه **قوله** ١٥١ يشبه **قوله** ١٥٢ يشبه **قوله** ١٥٣ يشبه **قوله** ١٥٤ يشبه **قوله** ١٥٥ يشبه **قوله** ١٥٦ يشبه **قوله** ١٥٧ يشبه **قوله** ١٥٨ يشبه **قوله** ١٥٩ يشبه **قوله** ١٦٠ يشبه **قوله** ١٦١ يشبه **قوله** ١٦٢ يشبه **قوله** ١٦٣ يشبه **قوله** ١٦٤ يشبه **قوله** ١٦٥ يشبه **قوله** ١٦٦ يشبه **قوله** ١٦٧ يشبه **قوله** ١٦٨ يشبه **قوله** ١٦٩ يشبه **قوله** ١٧٠ يشبه **قوله** ١٧١ يشبه **قوله** ١٧٢ يشبه **قوله** ١٧٣ يشبه **قوله** ١٧٤ يشبه **قوله** ١٧٥ يشبه **قوله** ١٧٦ يشبه **قوله** ١٧٧ يشبه **قوله** ١٧٨ يشبه **قوله** ١٧٩ يشبه **قوله** ١٨٠ يشبه **قوله** ١٨١ يشبه **قوله** ١٨٢ يشبه **قوله** ١٨٣ يشبه **قوله** ١٨٤ يشبه **قوله** ١٨٥ يشبه **قوله** ١٨٦ يشبه **قوله** ١٨٧ يشبه **قوله** ١٨٨ يشبه **قوله** ١٨٩ يشبه **قوله** ١٩٠ يشبه **قوله** ١٩١ يشبه **قوله** ١٩٢ يشبه **قوله** ١٩٣ يشبه **قوله** ١٩٤ يشبه **قوله** ١٩٥ يشبه **قوله** ١٩٦ يشبه **قوله** ١٩٧ يشبه **قوله** ١٩٨ يشبه **قوله** ١٩٩ يشبه **قوله** ٢٠٠ يشبه **قوله** ٢٠١ يشبه **قوله** ٢٠٢ يشبه **قوله** ٢٠٣ يشبه **قوله** ٢٠٤ يشبه **قوله** ٢٠٥ يشبه **قوله** ٢٠٦ يشبه **قوله** ٢٠٧ يشبه **قوله** ٢٠٨ يشبه **قوله** ٢٠٩ يشبه **قوله** ٢١٠ يشبه **قوله** ٢١١ يشبه **قوله** ٢١٢ يشبه **قوله** ٢١٣ يشبه **قوله** ٢١٤ يشبه **قوله** ٢١٥ يشبه **قوله** ٢١٦ يشبه **قوله** ٢١٧ يشبه **قوله** ٢١٨ يشبه **قوله** ٢١٩ يشبه **قوله** ٢٢٠ يشبه **قوله**

١٤ قوله ثم ادعى الخ اي ثم ادعى المائنة التي كان له بين مقتبها تلك مائة على الكفيل مع بيان الصفة لاي سمع وعواه اي لا يؤخذ الكفيل بكفالة حتى لا يقدر المدعى على مطالبة الكفيل الكفالة
 ١٥ قوله لانه علق الخ يقتضي انه التزم بالابتداء فيكون رشوة ويحتمل انه اراد ما على الاصيل فلا يكون رشوة والمال لم يكن لازما
 ١٦ قوله لا يلزم بالشك كـ ١٧ قوله لا مطلقا المراد من الاطلاق عدم نسبة كفالة الى المال المدعى به حيث لم ينقل الكفيل على المائنة الذي على المدعى عليه ١٨ قوله ولا يصح الخ يعني ان
 هذا الوجه كما ترى يقتضي ان لا يصح هذه الكفالة بالمال اصلا وان يبينها الطالب او لا ويرجح الشارح وهذا الوجه منسوب الى الشيخ ابي منصور الماتريدي ١٩ قوله ترك الدعوى في الحال ٢٠

بينها ولائته لم يصح الدعوى من غير بيان فلا يجب حضار النفس اذا لم يجب الا تصح الكفالة بالنفس فلا تصح
بالمال لانه بناء عليه بخلاف ما اذا بين له ان المال ذكر معرفا فيصرف الى ما عليه العادة جرت باجمال في الدعوى
فتصح الدعوى على اعتبار البيان فاذا بين التتبع البيان باصل الدعوى فتبين صحة الكفالة الاولى فيترتب عليها
الثانية قال ولا يجوز الكفالة بالنفس في الحدود والقصاص عند ابى حنيفة معناه لا يجبر عليها عنده وقال لا يجبر
في حد القذف لان فيه حق العبد في القصاص لانه خالص حق العبد بخلاف الحد والمخالصة لله تعالى ولا يبي
حنيفة قوله عليه السلام لا كفالة في حد من غير فصل لان مبنى الكل على الدرع فلا يجب فيها الاستيثاق بخلاف
سائر الحقوق لانها لا تندى بالشبهات فيلحق بها الاستيثاق كما في التعزير ولو سمحت لنفسه به يصح بالاجماع لا
يمكن ترتيب موجهه عليه لان تسليم النفس فيها واجب فيطالب به الكفيل فيتحقق الضم قال ولا يجب فيها

له قوله ولا يصح الخ يعني اذ لم يدع الما مقدر لم يستوجب احضاره الى مجلس القاضي لفساد الدعوى فلم يصح الكفالة بالنفس فلم يصح
الكفالة بالمال لانه بناء عليه فعلى هذا الوجه اذا كان المدعى به معلوما وقت الدعوى يصح الكفالة الى المال المدعى به ككفارة
النكته الاولى لحد ما وصلها ان المال في قول الكفيل ذكر معرفا لانه قال فعليه الما فنيصرف الما الى ما على المكفول عن جعل الما للعبد فكانت النسبة موجودة فخرج المال عن كونه
رشوة فيلزم ويصح الكفالة كذا في العنايه وغيره ولا يذهب عليك ان في عبارة الجامع الصغير ذكر المال منكرا حيث قال فيه فان لم اؤفك به غدا فعلى مائة دينار وكذا ذكر غير واحد كذا
في المبسوط فلا يستقيم هذه النكته كذا في فتح القدير ١٢ مولانا محمد عبد الحليم نور الله رحمه الله قوله والعادة جرت الى تقريره ان المال لا يمكن معلوما لاسيما بان العادة جرت
باجمال في الدعوى في غير مجلس القضاء وفعلا لم يحل الخصوم والبيان عند الحاجة في مجلس القضاء فيصعب الدعوى على اعتبار البيان فاذا بين التتبع البيان باصل الدعوى فكانت
اراد بالمائة المطلقة في الابتداء المائة التي يدعيها ويدينها في الاخرة وعلى هذا الصحة الكفالة بالمال والنفس جميعا ويكون القول في هذا البيان لانه يدعي صحة الكفالة ١٢ عن ابيه
قوله معناه ان وعلى هذا يكون معنى قوله ولا يجوز الكفالة لا يجوز اجبار الكفالة بخلاف المضاد واسناد الجواز الى الكفالة مجازا ١٢ عن ابيه
الحد والقصاص اذا اطلب المدعي منه كفيل بنفسه بان يحضره في مجلس القضاء لاثبات ما يدعيه على المدعي عليه فانتفع عن اعطائه لا يجبر عليه ١٢ عن ابيه
الظهير وليس تفسير الجبر هنا الجبر لكن يامر بالملازمة وليس تفسير الملازمة النع من الذباب لانه حبس لكن يذهب الطالب مع المطلوب فيدور معه اينما دار وكذا في تقييد واذا انتهى الى
باب داره واراد الدخول يستأذن الطالب في الدخول فان اذن له يدخل معه حيث سكن وان لم ياذن له في الدخول يحل له في باب داره ويمتنع من الدخول سيجي تفسير الملازمة في
كتاب الحج ان شاء الله تعالى ١٢ كك
مذكرا في الحد والقصاص في حد السرقة بخلاف الكفالة في الجبر على قولها في الجواز من غير جبر على قولها في حنيفة ر لانه من الحقوق التي تتعلق بها حتى العباد ١٢ ان
حق العبد ليس كذلك بل الغالب فيه ذلك وفي حق القتل والارض عن الفساد ١٢ ف
نفس المدعي عليه باعطاء الكفيل بعد الشهادة او قبلها لان لا يستحق عليه حضور مجلس الحكم بسبب الدعوى لانه لا يسمع دعوى احد في الزنا والشرب فلم تقع الكفالة بالنفس حتى واجب
على الاصيل ولبعد اقامة البينة قبل التعديل بحسب وبه يحصل الاستيثاق فلا معنى للكفالة بخلاف ما في حق العبد فان حضوره في مجلس الحكم مستحق عليه بمجرد دعوى القذف والقتل
حتى يجبره القاضي على الحضور ويحول بينه وبين اشتغال فتصح الكفالة باحضاره ١٢ ف
عليه من اكره ولم يكره الخصام في ادب القاضي عن شريح وقال صدر الشهد في ادب القاضي روى في الحديث مرفوعا الى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم انتهى وقال الزبيدي ان
هذا الحديث اخرجه البيهقي في سننه فروفا كمن في غير ذلك الى عمالكلامي وهو مجهول ورواياته منكورة ورواه ابن عدي في الكامل عنه وقال انه مجهول لا اعلم واحاديثه غير محفوظة وكذا قال الامام
ابن الهام في فتح القدير ١٢ مولانا محمد عبد الحليم نور الله رحمه الله قوله فصل اى ما بين ما هو حق العبد وبين ما هو فالحص حق الله تعالى ١٢ ع
له قوله فلا يجب فيها الاستيثاق اى بالكفيل فاذا لم يحضر عنده ما اذا يصنع به قال بلا امر الى وقت قيام القاضي فان احضر البينة فيها والا حلى سبيله فاذا لم يقيم البينة واما
اذا اتاكم شاهرين مستورين او شاهدا عدلا لا يكفل عنده ايضا ولكن يحبس عليه السلام حبس اهل الشهادة ١٢ ان
المطلوب على اعطاء الكفيل في الشئ الذي يجب فيه التعزير فان التعزير محض حق العبد ويسقط باسقاطه ويثبت بالشهادة على الشهادة ويحلف فيه فيجبر على اعطاء الكفيل فيه
كالاموال ١٢ ك
الفسخ فيها اى في حد القذف والقصاص التي وقع الاختلاف في الجبر عليه ١٢ ان
الفسخ فيها اى في حد القذف والقصاص ١٢ ان

الدراية في تخرج احاديث الهداية

حلديث لا كفالة في حد ابن عدي والبيهقي من طريق عمالكلامي عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن ابي اقال ابن عدي عن مجهول ولا يرو عنه غير بقية

حتى يشهد شاهدان مستوران أو شاهد عدل^١ يعرفه القاضي لان الحبس للقبضة ههنا والتهمة تثبت بأحد شطري^٢
 الشهادة أما العبد أو العدة بخلاف الحبس في باب الاموال لانه اقضى عقوبة فيه فلا يثبت الرجعة كاملة و
 وذكر في ادب القاضي ان على قولهما لا يحبس في الحد والقصاص شهادة الواحد لحصول الاستيثاق بالكفالة
 قال والرهين والكفالة جائزان في الخراج لانه دين^٣ مطالب به ممكن الاستيفاء فيمكن ترتيب موجب العقد
 عليه فيما قال ومن اخذ من رجل كفيلاً بنفسه ثم ذهب فاخذ منه كفيلاً اخر فلهما كفيلان لان موجبه التزام
 المطالبة وهي متعددة والمقصود التوثيق وبالثانية يزداد التوثيق فلا يتنافيان وأما الكفالة بالمال فجائزة معلوماً
 كان المكفول به أو مجهولاً اذا كان ديناً صحيحاً مثل ان يقول تكفلت عنه بالف او مالك عليه او بما يدرك في
 في هذا البيع لان مبني الكفالة على التوسع فيتحمل فيه الجعالة وعلى الكفالة بالذم اجماع وكفى به حجة وصار
 كما اذا كفل بشيئة صحيحة الكفالة وان احتملت السراية والاقتصار وشرط ان يكون ديناً صحيحاً و مراده ان يكون
 بدل الكتابة وسيا نيك في موضعه ان شاء الله قال والمكفول له بالخيار ان شاء طالب الذي عليه الاصل و

له قوله او شا عدل فان قيل قد قلتم بحسب باقاة شاهد عدل ومعنى الاحتياط في الحبس اكثر من اخذ الكفيل قلنا
 الحبس ليس للاحتياط ولكن لتبينة الدعارة والفساد فيحبس تعزيراً لا ١٢ كـ قوله يعرفه القاضي اي يعرفه كونه عدلاً فان كان مجهولاً لا يحبس لانه انعدم العدد والعدالة
 انما يثبت له قوله للقبضة في الصحاح والمغرب التهمة بالتحريك واصل التاء فيروا ومن سميت الشئ بهم وبها من باب ضرب اي وقع في خلدي والوهم ما يقع فيه
 القلب من الخاطر واتهمت فلا ناكذا والاسم التهمة بالتحريك اصله او تكلمت بمعنى اعتمدت قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ثم ابدلت منها
 وادخلت في تاء الافعال ١٢ فـ قوله والتهمة تثبت باحد الخ لانه الحبس للقبضة من باب دفع الفساد وهو من الديانات والديانات تثبت باحد شطريها
 ولتأمل ان يقول الحبس للتهمة قبل ثبوت المدعى بالجملة ينافي الدرر بالشبهات والدرر ثابت لقوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ادروا الحد بالشبهات ويمكن ان يجاسب بان
 يحل قولهم للتهمة على ان المراد برأيتهم الحاكم ايضا بالتهمة وان فيه بيان ان الدرر مأمور به والترك والتهاون حرام لافضاله الى فساد
 العالم الذي شرع الحد ولعله فان وجد احد شطري الشهادة ولم يحبس الحاكم اتهم به متهاون في ذلك وهو قادر في عدالة والاتقاء من امثاله مأمور به فيحبس باحد شطري
 الشهادة اذا اتهم المدعى عليه بالفساد دفعاً للتهمة عن الحاكم والحبس من النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في ذلك وقع تعليماً للجواز حيث لم يكن
 من يهيم بذلك ثم اذا سمع الحجة الكاملة يحل للدرر هذا التذاعل ١٢ عـ هـ قوله بخلاف الحبس فانه لو ثبت المال بالبيئة العادلة والتمتع من الايفاء بحبس فكان الحبس اقصى
 عقوبة فيه ١٢ هـ قوله الاجبة كانه فلا يجوز ان يعاقب بالحبس قبل ثبوت ما في الحدود والقصاص اقصى العقوبة القتل والضرب والحبس نوع عقوبة فجاز ان يعاقب
 به قبل ثبوت الحدود والقصاص ١٢ عـ هـ قوله لحصول الخ اي لان اخذ الكفيل لما جاز عندهما جاز ان يستوفى به فيستغنى عن الحبس بها ١٢ عـ هـ قوله في
 الخراج انما ادور والخراج لانه في حكم الصلوة ودون الديون المطلقة ودوجوب بحق الشرع كالزكاة فكان ينبغي ان لا يصح الكفالة والرهين ١٢ هـ قوله لادوين الاتري انه
 يحبس به ويمنع لاجله من وجوب الزكاة فيجوز ان كسائر الديون كذا في الفوائد النظرية فان قيل دين الزكاة له مطالب من جهة العباد امانى الاموال الظاهرة فلاما واما في الاموال الباطنة
 فلما كانا فانه فاب عن الامام ومع ذلك لا يجوز الكفالة بدين الزكاة قلنا الامام التمر ناشى الزكاة ليست بدين بل هي عبارة عن تملك المال ابتداءً ولذا لا يؤخذ من تركه بعد موته
 فعلى هذا كان قوله في الكتاب لانه يطالب به اي يطالب به في الحيوة والمات احتراز عن دين الزكاة وقوله يمكن الاستيفاء احتراز عن الحدود والقصاص ١٢ هـ قوله مطالب
 به الزم قوله دين مطالب به راجع الى الكفالة وقوله يمكن الاستيفاء راجع الى الرهن اي يطالب به فيصح الكفالة لان الكفالة تقتضى درنا يطالب به ويمكن الاستيفاء فيصح الرهن لان الرهن
 توثيق لجانب الاستيفاء ١٢ كـ قوله موجب العقد الخ موجب الكفالة كونها مشروطة بعمل المطالبة وموجب الرهن كونها مشروعة بمضمون يمكن استيفاء ١٢ عـ هـ قوله من الرهن ١٢ عـ هـ
 قوله فانه لم يسل احد الكفيلين بنفس الاصيل برئ هو دون الآخر ١٢ كـ قوله التزام المطالبة اي يلتزم الكفيل ضم ذمته الى ذمة الاصيل في المطالبة بان يكون مطلوباً
 باحضار المكفول عنه كما انه مطلوب بحضور نفسه ١٢ عـ هـ قوله واما الكفالة بالمال الخ هو عدل قوله اول الباب الكفالة فخر بان كفالة بالنفس وكفالة بالمال من حيث
 المعنى فان المعادلة الصريحة ان يقول انا الكفالة بالنفس الخ وهو انما قال فالكفالة بالنفس الخ تعبير

له قوله اذا كان ديناً صحيحاً اي الدين الذي لا يسقط بالاباء ولا يراد بخلاف دين الكتاب فادوين ضعيف لانه ثبت مع المناني وهو الرق ولهذا يستبعد الكاتب باسقاط
 بدل الكتابة بتعجيل نفسه ١٢ كـ قوله يدرك اي يحقك كذا في مجمع الانهر وفي المنتخب درك آنچه در پيشه چيزه پديد آيد از عوارض ١٢ كـ قوله وعلى الكفالة الخ
 ضمان الدرك ان يقول للشري انا ضامن للشئ ان استحق البيع احد والدرك التبعة وفيه فتح الراد وسكونها ١٢ فـ هـ قوله وصار كما اذا كفل الخ بان قال كفلت بما اصابك
 في هذه الشجة التي شجك فلان في خطا يصح بلغت النفس اولم تبلغ ومقدار ما التزم به هذه الكفالة مجهول لانه لا يدري قدر ما يبقى من اثر الشجة وهل يسري الى النفس او لا يسري
 ١٢ كـ قوله بشجة اي خطا فان العمد على تقدير السراية يجب القصاص اذا كانت بالة جارحة ولا كفالة بالقصاص واذا كانت خطأ ففي الكفالة بها جهالة المكفول به
 فانها ان سرت الى النفس وجبت ذمة النفس والا فاش الشجة ومع ذلك صح ١٢ فـ هـ قوله ديناً صحيحاً الدين الصحيح هو الذي له مطالب من جهة العباد وحققا لنفسه
 والمطلوب لا يقدر على اسقاطه من ذمته الا بالايفاء وبدل الكتابة ليس كذلك لاقتدار الكاتب ان يسقط البدل بتعجيل نفسه وقيل لان المولى لا يجبر له على عبده شئ فيطالب به به
 فوجبه بخلاف القياس ١٢ عـ هـ قوله ان لا يكون الخ ويحتمل ان يحترز به عن دين الزكاة فانه دين ايضا حتى ظهر اثره في منع وجوب الزكاة في حق مطالبة الامام في الاموال الظاهرة
 ولكن ليس بصحيح من كل وجه حتى لا تؤخذ من تركه بعد موته ١٢ هـ قوله عليه الاصل انما سمي الدين اصلاً لان المطالبة مبينة عليه فان مطالبة الدين بغير دين
 غير متصور فكانت المطالبة فرعاً ١٢ عـ هـ ولذا قلنا ان ابدل الكفيل لا يرد بالموء ١٢ كـ

ان شاء طالب كفيله لان الكفالة ضم الدمة الى الدمة في المطالبة وذلك يقتضي قيام الاول بالبراءة عنه
الا اذا شرط فيه البراءة فحينئذ تنعقد حوالة اعتبارا للمعاني كما ان الحوالة بشرط ان لا يدربها المحيل يكون
كفالة ولو طالب احدها له ان يطالب الاخر له ان يطالب لهما لان مقتضاه الضم بخلاف المالك اذا اختار
تضمن احدهما فصين لان اختياره احدهما يتضمن التملك منه فلا يمكنه التملك من الثاني اما المطالبة
بالكفالة لا يتضمن التملك فوضح الفرق قال ويجوز تعليق الكفالة بالشروط مثل ان يقول ما بايعت فلا فعلي
وما ذاب لك عليه فعلى او ما غصبك فعلى الاصل فيه قوله تعالى ولئن جاء به جمل لعذرنا انه زعيم والاجماع
منعقد على صحة ضمان الدرك ثم الاصل انه يصح تعليقها بشرط ملائمتها لمثل ان يكون شرط الوجوب الحق كقوله اذا
استحق المبيع او لا مكان الاستيفاء مثل قوله اذا قدم زيد وهو مكفول عنه ولتعدر الاستيفاء مثل قوله اذا غاب عن
البلدة وما ذكر من الشروط في معنى ما ذكرناه قانما لا يصح التعليق بمجرد الشرط كقوله ان هبت الريح وجاء المطر

احد قوله بخلاف المالك اذا اختار تضمن احدهما فبما ان القضاة او الرضاة لا اذا ضمن احدهما بالرضا او بالقضاء
فقد ملك المذنب من فلا يملك رجوعه وتملكه من الاخر والمطالبة بالكفالة لا تتضمن التملك مالم يوجد حقيقة الاستيفاء حتى اذا استوفاه من احدهما صار المضمون
وهو الدين ملكا فلا يكون له مطالبة الاخر وفي الغصب اذا اختار تضمن احدهما بالرضا وقضاء له تضمن الاخر ايضا كقاية قوله ما بايعت فلا نا الخ قيد
بقوله فلا نا بصير المكفول عنه معلوما فان جهالة المكفول عنه تمنع صحة الكفالة كجهالة المكفول له في الاضافة فلو قال ما بايعت من الناس فعلى ضمانه فهو باطل لتفاحش جهالة
المكفول عنه وبخلاف انفراد جهالة المكفول به فانها ح قليلة تتحمل والحاصل ان جهالة المكفول له تمنع صحة الكفالة مطلقا وجهالة المكفول به لا تمنع مطلقا وجهالة
المكفول عنه في التعليق والاضافة تمنع صحة الكفالة وفي التخيير لا تمنع ١٢ فح القدير ١٣ قوله وما ذاب في المغرب ذاب عليه حتى اى وجب مستعار من ذوب الشحم
١٢ انما به ١٣ قوله قوله تعالى انما اعطى الله يوسف ملكا مصر وقطع الناس وعلم القبط البلاد اتاه اخوانهم طلبا للرزق فعرفهم وهم لم يعرفوه فساء لهم كم انتم
قالوا لانا اثني عشرة اخوة فذهب اخ معنا الى البرية يريدون بر يوسف فبذلك فيها وكان اعتبارا الى ابينا يقول قال فكم انتم بهنا قالوا عشرة قالوا
عندنا لانا اخو الذي ملك من امر فابونا يسلي به فقال فمن يعلم ان الذي تقولون برحق او باطل فأتوني بخ لم ان كنتم صادقين واني اوف لكم الكيل وانا خير المنزلين فقالوا
ان ابانا لا يتحمل فزاد كتماننا وعنه اياه فخرجوا من يوسف وادخلوا اوطانهم وقصوا على يعقوب القصة فقال لن ارسل معكم حتى تولوني يشاققكم عبيدا على انكم تصليون
الى فاني لا اعمد عليكم الاكم قد فعلتم ما فعلتم باخي يوسف فاعطوه عهدا ووثقا وسافروا مع اخي يوسف الى ان وصلوا الى مكة وقالوا لانا اخونا الذي امرتنا ان ناتيكم به فقال
احسنتم ثم انزلهم واكرمهم ثم افناهم واجلس كل اثنين منهم على مائدة فبقى الحادي عشر وهو بنيامين وحيد فبكى وقال لو كان اخي يوسف حيلا جلستى معه فقال يوسف له لقد بقي
اخوك هذا وحيدا فجلسه معه على مائدة وجعل يؤاكله فلما كان الليل امر بمثل ذلك وقال له اني اخوك فلا تحزن بما كانوا يعملون فان الله تعالى قد احسن الينا ولا تخبرهم
شيئا مما اعلنتك فقال له بنيامين انا لا افارتك فقال له يوسف قد علمت اغتاما والدي بي فان حبستك ازداد غم ولا يكتفي هذا الا بعد ان اشهرك بامر قبيح قال لا ابالي افضل
ما بدالك قال فاني اضع صاعتي فاحلك ثم اتادى عليك بالسرقة ليتسرى لي روك عندي فلما جهزهم بهم جعل السقاية وهي المشربة التي كان يوسف يشرب منها في رحل
اخيه بنيامين ثم امر مناديا باتباع الكفالة التي فيها الاحمال انكم لسارقون فقوا فلفظوا على النداء وقالوا ماذا تفقدون قالوا سقاية الملك ولما جاء بصواع الملك حمل
بغيره من الطعام بطنه الملك وانا باعطاه زعيم كفيلا فقالوا لانا ما جئنا سارقين وانما جئنا جاعلين مستزين فقال المنادي واصحابه ما جزاء السارق منكم ان وجدتمكم قالوا
جزاؤه ان يسلم السارق الى السروق منه فبستره منه وكان ذلك سنة اكل يعقوب في السارق فبدأ باوحيتهم قبل وعاء اخيه فبنا للتمت ثم استخرجهم من وعاء اخيه فاخذوه من
عندهم وودع باقي اخوانهم فبقي بنيامين عند اخيه يوسف مستبشر وترخص الاخوة الى ابيهم مولانا محمد عبد الحمى دام فيضه ١٤ قوله قوله تعالى ولما جاء الخ فلا تزدل على ان
جهالة المكفول به لا تمنع صحة الكفالة اذ حمل البعير مجهول وعلى ان تعليق الكفالة بالشروط جائز حيث علق الكفالة بشرط الجمي بالصواع وشريطة من قبلنا تلزمنا اذا قضى الله ورسوله
بلا انكار ١٥

هـ قوله ولما جاء به الزعيم حقيقة الكفيل والمؤذن انما نادى البعير عن غيره وهو الملك فان المعنى الملك يقول لكم من جاء به حمل بعير يعني انما نادى بامرهم كفل عن
الملك بالجعل المذكور لاعتن نفسه الا ان فيه جهالة المكفول له فقد اشتملت على امرين جواز الكفالة مع جهالة المكفول له وجواز الاضافة الى سبب وجوب المال وقد علم انتم ان
الاول بدلالة الاجماع على منهجها مع جهالة المكفول له وهو لا يتلزم نسخ الاخر ١٦ قوله قوله اذا استحق الخ فان استحقاق المبيع سبب وجوب الثمن على البائع
للمشتري ومن هذا القبيل ما في الآية فان الكفالة بالجعل معلقة بسبب وجوبه وهو الجمي بالصواع فانه سبب وجوب الجعل ١٧ فـ قوله وهو الخ انما قيد بقوله
وهو مكفول عنه لانه اذا علق الكفالة بقدر اجنبى ليس بمكفول عنه لا يصح لان قدوم الاجنبى يس بغير تسليم بالزمر فيكون تعليق الكفالة بالشروط المحض وذلك بط كالمعلقة بقول
الدار معنى قولنا بطلان الشرط باطل فاما الكفالة فصحيحة اذ الكفالة لا تبطل بالشروط الفاسدة كالنكاح وغيره ١٨ فـ قوله وما ذكر اى ما بايعت وما ذاب واغصبك
١٩ قوله قوله فاما لا يصح الخ فانه لا يصح التعليق بغير جواز التعليق لان جواز الكفالة مع ان المقصود ان الكفالة المعلقة لا يجوز والجواب ان حاصل كلامه نفى جواز
الكفالة المعلقة بهما المجموع يقتضى بانتفاء جزئه لا يقال نفى الكفالة المؤجلة كنفى العلق ولا يفتى الكفالة بانتفاء الاجل لان الايجاب المعلق نوع اذا التعليق يخرج العلة عن
العلة كما عرفت في موضعها والاجل عارض بعد العقد فلا يلزم من انتفاء العارض انتفاء معروضه ٢٠ ع

وكذا اذا جعل واحداً منهما اجلاً الا انه يصح الكفالة ويجب له مال حال لان الكفالة لتأتمتع تعليقها بالشرط لا
تبطل بالشرط الفاسد كالطلاق والعقاق فان قال تكفلت به لك عليه فقامت البينة بايف عليه ضمنه الكفيل
لان الثابت بالبينة كالثابت معاينة فيتحقق ما عليه فيصح الضمان به ان لم تقم البينة فالقول قول الكفيل مع يمينه
في مقدار ما يعترف به لانه منكر للزيادة فان اعترف المكفول عنه باكثر من ذلك لو يصدق على كفيده لانه اقرار على الغي لا
ولاية له عليه يصدق في حق نفسه لو ائتمته عليها قال وتجاوز الكفالة بامر المكفول عنه بغير امر الاطلاق ما دنا وان
التزام المطالبة وهو تصرف في حق نفسه فيه نفع الطالب لا ضرر فيه على المطلوب بثبوت الرجوع اذ هو عند امره قد ضي
به فان كفل بامر رجوع بما ادى عليه لانه قضى دينه بامر وان كفل بغير امره لم يرجع بما يؤديه لانه متبرع بادائه
وقوله رجوع بما ادى معناه اذا ادى ما ضمنه امّا اذا ادى خلافه رجوع بما ضمن لانه ملك الدين بالاداء فنزل منزلة
الطالب كما اذا ملكه بالهبة او بالارث وكذا اذا ملكه المحتال عليه بما ذكرنا في الحوالة بخلاف المأمور بقضاء الدين
حيث يرجع بما ادى لانه لم يجب عليه شيء حتى يملك الدين بالاداء وبخلاف ما اذا صالح الكفيل الطالب عن الالف
على خمس مائة لانه اسقاط فصار كما اذا ابرأ الكفيل قال وليس للكفيل ان يطالب المكفول عنه بالمال قبل ان يؤدي
عنه لانه لا يملكه قبل الاداء بخلاف الوكيل بالشراء حيث يرجع قبل الاداء لانه ان يعقب بينه مبادلة حكية قال
فان لزم بالمال كان له ان يلزم المكفول عنه حتى يتخلصه كذا اذا احس كان له ان يحسبه لانه يحقه ما يحقه من
القول اذا جعل الا بان قال تكفلت اليك بغير السوء او تهب الرشح الكفيل

٢ قوله الا ان يعجب اي الكفالة تثبت حاله ويبطل الاجل بالطلاق والعقاق او تهب الرشح الكفيل
الغير الملائم لا تصح مع الكفالة اصلاً ومع الاجل الغير الملائم تصح حاله ويبطل الاجل لكن تعليل المصنف بهذا القول لان الكفالة لما صح تعليقها بالشرط لا تبطل بالشرط الفاسد كالطلاق
والعقاق فيقتضي ان في التعليق بغير الملائم تصح حاله وبطل الاجل وانما يبطل الشرط والمصرح برى المبسوط وفي فتاوى قاض خان ان الكفالة باطلة فتصح ان يحكم لفظ تعليقها على
على معنى تاجيلها بما مع ان في كل منها عدم ثبوت الحكم في الحال وقوله المصنف بهذا الاستعمال لفظ المبسوط فانه ذكر التعليق واراد التعجيل هذا وظاهر شرح الا تعلق المشي على
ظاهر اللفظ فانه قال في الشرط اذا كان طاماً جاز تعليق الكفالة ومثل بقوله اذا استحق البيع فانا نحن من الى ان قال وان كان بخلاف ذلك كسبب الرشح ونحوه الطهر
لا يصح التعليق ويبطل الشرط ولكن تنعقد الكفالة ويجب المال لان كل ما جاز تعليق الشرط لا يفسد بالشرط واصل الطلاق والعقاق ١٢ ف ٣ قوله لما صح
تعليقها بالاموال والتعلق بالشرط الاجل مجازاً بقدرته قوله ويجب المال حالاً وتقر به ان الكفالة لما صح تاجيلها باجل متعارف لم تبطل بالاجل الفاسد كالطلاق والعقاق ١٢ ع
٣ قوله بالطلاق والعقاق اي كما ان الشرط المجهول في الطلاق والطلاق والعقاق ١٢ بان قال اعتقت عبدي
وقال طلقت امرأتى الى قدوم الحاج او الحصاد ١٢ عني ٥ قوله كالثابت ولو ماين ما عليه وكفل عنه لزم ما عليه فكذا اذا ثبت بالبينة ١٢ عني ٥

٤ قوله لانه قضى دينه بامر هذا مقيد بامر من احد هما ان يكون المطلوب من يصح منه الاقرار ولو كان عبداً مجبوراً فانا يرجع
عليه بعد عتقه فلو كان الصبي ما ذمنا مع امره ويرجع الكفيل عليه لصحة امره بسبب الاذن وثانيها ان يشتمل كلامه على لفظه عني كان يقول الكفيل عني اضمن عني لفلان ١٢ ف -
٥ قوله الا ان يعجب اي الكفالة تثبت حاله ويبطل الاجل بالطلاق والعقاق او تهب الرشح الكفيل
عنه الكفيل فان الكفيل يملكه ويرجع على الاصيل بما ضمن ١٢ ع ٩ قوله بالهبة فان قيل ينبغي ان لا يصح هبة الدين من الكفيل لان هبة الدين انما تصح من عليه الدين وليس
الدين على الكفيل على المختار اجيب بان هبة الدين من غير من عليه الدين انما لا يجوز اذا لم ياذن للغير في قبضه فاما اذا ذهب الدين من آخر واذن له في قبضه جاز استحساناً وبهنا
لما ذهب الدين فقد سلطه الطالب على قبضه من المطلوب ١٢ ف ٣ قوله وكذا اذا ملكه اي ملكه المحتال عليه بما ذكرنا من الاسباب وذلك بان حال المطلوب على
انسان ولم يكن على المحتال عليه دين فادى المحتال عليه ديناً من امواله او وضعه عن الدين او وهب له الدين او تصدق عليه او ورث منه فانه يرجع في ذلك كله
على المكيل بالدين لانه ملك ما في ذمته بهذه الاسباب فيرجع على المكيل بما قبله من ١٢ ك ٣ قوله بخلاف المأمور بالرجوع ان الكفيل لا يرجع الا اذا
ادى بامر المكفول عنه و لا فرق بينه وبين المأمور بقضاء الدين والمأمور يرجع بما ادى فكذلك الكفيل ١٢ ع ٣ قوله حيث يرجع بما ادى فلو ادى الزيف
عن الجياد ويجوز له ذلك رجوعاً بادلان او اداء المأمور به لم يوجد وان عكس فكذلك لان الامر لم يوجد في حق الزيادة فكان تبرعاً بها فعلى هذا فقوله يرجع بما ادى
بالطلاق فيرجع ١٢ ع ٣ قوله على خمس مائة انما قيد بقوله على خمس مائة احتراز اعماله صالح على جنس آخر من الدناير والعروض في ذلك يرجع على المكفول عنه بجميع اللغ
التي كفل ١٢ ك ٣ قوله لانه اسقاط اي لان الصلح على اقل من جنس حق ابراء الكفيل فيما وادى بدل الصلح والابراء اسقاط فلا يرجع بالساقط بخلاف الهبة ١٢ ك -
٥ قوله كما اذا ابرأ الكفيل يعني عن خمس مائة واخذ منه خمس مائة لا يرجع الكفيل على المكفول عنه الخمس مائة فكذلك اذا صالح على خمس مائة عن الالف لا يرجع ١٢ ف
١٤ قوله ان تعقد بينهما مبادلة حكية فان المؤكل لا يستفيد الملك الا من قبل الوكيل فكان الوكيل
المطالبة بالثمن قبل تسليم البيع فكذا الوكيل ١٢ ف ٣ قوله حتى يتخلص اي حتى يتخلص المكفول عنه الكفيل لان الاصيل هو الذي اوقعه في هذه الورطة فعليه خلاصه عنها ١٢ عني

١٤ قوله ما بهتنا وهو اذا كانت الكفالة ثابتة قبل التاجيل فبخلافه لا تقرر مكملها قبل التاجيل ان حوز المطالبة ثم طرأ التاجيل عن الكفيل فيصرف الى ما تقرر عليه
بالكفالة وهو اداء المطالبة ١٢ في كـ قوله فبخلافه لان تاخير الكفيل بعد ما كفل حالاً تاخير المطالبة عن الكفيل اذا استلزم بالكفالة المطالبة فكان تاخير الكفيل عن المطالبة
التاخير في حق الدين لان الدين لم يذكر في معرض التاجيل واما في هذه المسئلة ذكر الدين في معرض التاجيل او جوب المطالبة عليه ابتداءً مؤجلة ولن يكون عليه مؤجلاً ابتداءً
بعد ثبوت التاجيل في حق الاصيل لان حاله وجود الكفالة لا يحق لا يقبل الاجل الا الدين فيا جـ في حقها ١١ كـ قوله فان صلح الكفيل الخ المسألة على أربعة اوجه ان
شرط ابراءها في الصلح براء جميعاً عن خمسائة وان شرط ابراء المطلوب فذلك يبرئ ان جميعاً وان شرط ابراء الكفيل لا غير يبرئ الكفيل عن خمس مائة وان لم يشترط في الصلح
براءة واحد منهما بان قال الكفيل للمطالب صالحتك عن الالف على خمس مائة ولم يزد على هذا وهي مسألة الكتاب براءة جميعاً لان اضافة الخ ١٢ كـ قوله ولو كان حاله
علاً استوجب بالكفالة اي ما وجب بالكفالة وهي المطالبة صورية ما ذكر في المبسوط انه لو صلح على مائة ودرهم على ان يبرأ الكفيل خاصة من الباقي رجع الكفيل على الاصيل ببراءة ورجع
المطالب على الاصيل بقسم مائة لان ابراء الكفيل يكون فسخاً للكفالة ولا يكون اسقاطاً لاصل الدين ١٢ كـ قوله فيكون الخ وكان بمنزلة ان يقول قدعت الى المال
او قبضت منك وهو اقرار بالقبض فلا يكون لرب الدين مطالبة من الكفيل ولا من الاصيل ويرجع الكفيل على الاصيل ١٢ كـ قوله اذ لا يرجع الخ يعني اننا نقنا
بمصول البراءة باي الامرين كان وفككتنا في الرجوع لان البراءة ان كانت بالاداء ورجع وان كانت بالبراءة لم يرجع فلا يخفى بانك مائة ١٣ قوله وقال ابو يوسف
الخ وقيل ابو حنيفة رجع الى يوسف رده في هذه المسألة وكان المصنف اختاره فاخره وهو اقرب الاحتمالين فالمرصير اليه اولى ١٢ عنابه ١٣ قوله ابداء لمن المطلوب
فانه ذكر حرف الخطاب وهو التاء وذلك انما يكون بفعل مضاف اليه على الخصوص كما اذا قيل قتت وقعدت ١٢ عنابه ١٤ قوله واليه الايفاء لا يضع المال بين
يدي الطالب ويحلى بينه وبين المال فيقع البراءة وان لم يوجد من الطالب صنع ١٢ ع

في جميع ما ذكرنا إذا كان الطالب حاضراً يرجع في البيان إليه لأنه هو المجهل قال ولا يجوز تعليق البراءة من الكفالة
بالشرط لها فله من معنى التعليل كما في سائر البراءات فيردى أنه يصح لأن عليه المطالبة دون الدين في الصحيحين
استقاطاً محضاً كالطلاق ولهذا لا يبرئ الأب من الكفيل بالرد بخلاف إبراء الأصيل وكل حتى لا يمكن استيفاءه من
الكفيل لا يصح الكفالة به كالحدود والقصاص معناه بنفسه لا يحد لا بنفس من عليه الحد لأنه يتعد رايحاً به عليه و
هذا لأن العقوبة لا يجري فيها النيابة وإذا تكفل عن المشتري بالثمن جاز لأنه دين كسائر الديون وإن تكفل
عن البائع بالمبيع لم تصح لأنه عين مضمون وبغيره وهو الثمن والكفالة بالأعيان المضمونة وإن كانت تصح عندنا
خلاف الشافعي لكن بالأعيان المضمونة بنفسها كالمبيع بيعاً فاسداً أو المقبوض على سوم الشراء والمغصوب لا بها
كان مضموناً بغيره كالمبيع البرهون ولا بها كان

بعيد كما يحتمل قوله برئت الى معنى لانى ابراهيمك لاحقيقة العجل يعنى يرجع اليه اذا كان حاضرا لازالة الاحتمالات خصوصا اذا كان العرف من ذلك اللفظ مشتركا منهم من يشكلم
بروي قصد ما ذكرنا من القبض ومنهم من يقصد الابرار ١٢ ف
من المال فوافاه ببرأى من المال وجوابه ان هذا شرط لا ثم وكلام الكتاب في الشرط الغير الملائم وان الغرض ان فيه روايتين وهذا الفرع شاهدا لحد بها فلا
اشكال كذا في فتح القدير ١٢ مولانا محمد عبد الحليم نور الله مدقه
لان فيها تملك المطالبة وهى كالدائن لانها وسيلة اليه والتملكات لا تقبل التعليق بالشرط ٢ اك
الصحة ١٢ اع
يه كاترى بعض المنبكيين يعودون الى الجنابة وان كان الثمالي فقد يحصل المقصود بالاقامة على النائب هذا في الحدود وما في القصاص فالاول مفت قطعاً لعدم تصوره بعد الموت
اصلا لا محالة والثاني كما في الحدود لعل الاستدلال على ذلك بالاجماع اولى فانه لم يرو عن احد من اهل خلاف في عدم جريانها في العقوبات فيكون التشكيك حينئذ اشكيكا في
المسلات وهو غير مسموع ١٢ اعنار

٨٦ قوله كسائر الديون وعلى هذا يكون ذكره تمهيداً للذكر الكفالة بالمبيع والأعيان المذكورة بعده ١٢ عناءه قوله لا عين مضمون إلا ما لا أعيان المضمونة على فروع
الاول ما كان مضموناً بنفسه على معنى انه يجب رد عينها ان كانت قائمة ورد قيمتها او مثلها ان هلكت فتصح الكفالة بها والثاني ما كان غير مضمون بنفسه بل هو مضمون بغيره كالمبيع
في يد البائع والمهرين في يد المهرين لان المبيع مضمون بالثمن اذ المبيع لو هلك بهلك على حكم ملك للمالك وينفخ البيع والرهن مضمون بالدين بقدره فلا تصح الكفالة بها ١٣ عني
٨٧ قوله وهو الثمن الخ وهذا لا بد لو هلك المبيع قبل القبض في يد البائع لا يجب على البائع شيء وانما يسقط حق الرهن واذا كان المبيع مضموناً على البائع يسقط حق
في الثمن لا بنفسه لا يمكن تحقق معنى الكفالة اذ هي لازمة للزمة في المطالبة ولا يتحقق الضم بين المتخلفين فان ما ثبت على الاصيل وهو سقوط حق الرهن لا يمكن ان يثبت على
الكفيل من كونه مضموناً عليه بالقيمة لا يمكن اخذاً على الاصل بخلاف الكفالة بمسليم المبيع حيث يصح لتحقيق معنى الضم فيها ونظير الكفالة بالمبيع الكفالة ببدل الكتابة حيث لا يمكن الإيجاب
على الكفيل مثلاً وجب على الاصيل كفاية ٩ قوله خلافاً للشافعي رحمه الله عليه اذ الشافعية منعت الكفالة بالأعيان مطلقاً بناء على اصل ان موجب الكفالة التزام اصل الدين في
الذمة وكان محلها الدين دون العين وان شرط صحتها قدرة الكفيل على الايفاء من عنده وذلك يتصور في الديون دون الأعيان وقلنا بناء على اصلنا ان الكفالة ضم ذمة
الى ذمة في المطالبة والمطالبة تعضي ان يكون المطلوب مضموناً على الاصيل لا محالة ١٢ عناءه ١٠ قوله لكن بالأعيان المضمونة بنفسها الخ ويجب على الكفيل تسليم
العين اداها قائماً وتسليم قيمته او ثمنه عند الهلاك لانها اعيان مضمونة بعينها ومعنى ذلك انه يجب قيمتها عند الهلاك والمالم يجب قيمتها عند الهلاك فهو مضمون بغيره ١٢ عناءه
١١ قوله لكن بالأعيان المضمونة بنفسها الخ يعني ان الكفالة بالأعيان المضمونة عندنا صحيحة لكن لا مطلقاً بل اذا كانت الأعيان مضمونة بقيمتها بان تكون بحيث لو فقدت وجب
قيمتها كالمبيع بها فاسد فانه مضمون بالقيمة حتى لو هلك يجب القيمة لا الثمن فتصح الكفالة به وكالمقبوض على سؤم الشراء فانه مضمون بقيمته حتى لو هلك في يد من اخذه على سؤم
الشراء يجب القيمة عليه لا الثمن لانه لم يتم البيع فالكفالة تصح به ان يكفل احد لصاحب المال عن اخذه على سؤم الشراء وكالمقبوض فان مضمون بالقيمة اذا هلك عند الغاصب
فتصح الكفالة به وحس عليه نحو هذه الصور فان كانت الأعيان مضمونة بغير القيمة كالمبيع فانه مضمون بالثمن لا بالقيمة حتى لو هلك في يد البائع لا يجب الاداء والرهن لا اداء قيمته
وكالمهرين فانه مضمون بالدين حتى لو هلك يحكم بالتقاضي بينه وبين الدين على ما يأتي تفصيله في كتاب الرهن فح لا تقع الكفالة فلو كفل احد بالمبيع او بالمهرين لم تقع لان
ثمرة الكفالة وجوب بدل المكفول به عند فقدان وجهها ذلك الشيء غير مضمون بقيمته بل بشئ آخر وهو لا يجب على الكفيل واحترز بقيد المضمونة عن الأعيان التي هي امانة
كالوديعة عند رجل فانه لو هلك في يد المودع لم يجب شيء وكالمستعار فانه لو هلك في يد المستعار لا شيء عليه وكالمستاجر فانه لو هلك في يد المستاجر من غير تعمد لم يجب شيء على ما يأتي في كتاب
الاجارة وكالمنعارة وبالمشركة فانه امانة في يد من يده فبذره الاشياء وامثالها لا تقع الكفالة لفقدان ثمرة الكفالة لان الغرض منها اداء عين وعند عدم اداء بدل وجهها
لا يجب شيء بهلاك هذه الاشياء فلا تصور معنى الكفالة به هنا في ضم الذمة بالذمة فان قلت ثمرة الكفالة تظهر عند وجود هذه الاشياء وهو ان كان رد هذه الاشياء على من هي
في يده واجب كذلك يجب على الكفيل قلت هذا جزء الثمرة والثمرة هو اداء عينه او بدله واداء البدل ههنا مفقود فلو صحبت الكفالة لزم عدم مساوات الكفيل والمكفول عزو
اجبتا البدل على الكفيل لانه غير واجب على الاصيل والكفالة انما يكون بايجاب ما على الاصيل او ليس فليس فافهم ١٢ مولانا محمد عبدالحى نور الله مرقده

امانة كالوديعة والمستعار والمستاجر مال المضاربة والشركة ولو كفل بتسليم المبيع قبل القبض وتسليم الرهن
بعد القبض الى الراهن او بتسليم المستاجر الى المستاجر جاز لانه التزام فعلا واجبا ومن استاجر دابة للحمل
عليها فان كانت بعينها لا يصح الكفالة بالحمل لانه عاجز عنه ان كانت تغير عينها جازت الكفالة لانه يمكنه
الحمل على دابة نفسه والحمل هو المستحق وكذا من استاجر عبدا للخدمة فكفل له رجل بخدمته فهو باطل
لما يتنا قال ولا تصح الكفالة الا بقبول المكفول له في المجلس هذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف
يجوز اذا ابلغه فاجاز ولم يشترط في بعض النسخ الاجازة والخلاف في الكفالة بالنفس المالك جميعا لانه تصرف
التزام فيستدبه الملتزم وهذا وجه هذه الرواية عنه وجه التوقف ما ذكرناه في الفصول في النكاح ولها
ان فيه معنى التملك هو تملك المطالبة منه فيقوم بها جميعا والوجود شرطه فلا يتوقف على ما رواه المجلس
قال الا في مسألة واحدة وهي ان يقول المريض لو ارثته تكفل عني بما عني من الدين فكفل به مع غيبة
الغرماء جاز لان ذلك وصية في الحقيقة ولهذا التصريح وان لم يسم المكفول له وهذا اقل ما انا انصح اذا كان
له مال او يقال انه قائم مقام الطالب لحاجته اليه تفريغا لثمنه فيه نعم الطالب كذا اذا حضر بنفسه و
انما يصح بهذا اللفظ ولا يشترط القبول لانه يراد به التحقيق دون المساومة ظاهرا في هذه الحالة فصا كالا

فلا شيء على الكفيل لان العقد قد انفسخ وجب على البايع رد الثمن والكفيل لم يضمن الثمن وان ملك الرهن عند المرحوم فكذلك لان عين الرهن ان كان بمقدار الدين او
زائدا عليه والزيادة عليه من مالته كان امانة في يد المرحوم والاضمان فيها ١٢ ع
١٣ قوله او بتسليم الرهن الجاهل بكفل بتسليم الرهن عن التمن
الى الراهن بعد استوفى الرهن الدين ١٢ ك
١٤ قوله او بتسليم المستاجر الجاهل كان امانة فان كان غير واجب التسليم كالوديعة والمضاربة والشركة فان الواجب عدم
البيع عند الطلب لا التسليم لا يجوز الكفالة بتسليمه لعدم وجوبه كما لا يجوز بعينها وان كان واجب التسليم كالمستاجر اذا ضمن رجل بتسليمه الى المستاجر من مستاجر دابة وعجل الآخر
ولم يقبضها وكفل لذلك كفيل صححت الكفالة بالكفيل تسليمها مادامت حية فان هلكت فليس على الكفيل شيء لان الاجارة انفسخت وخرج الاصل عن كونه مطالبا بتسليمها
وانما عليه رد الاجرة والكفيل بكفل به ١٢ ع
١٥ قوله لانه ان الكفيل عاجز عن اي من الحمل على الدابة المعينة لان الدابة المعينة ليست في ملكه والحمل على دابة نفسه ليس بحمل على تلك الدابة ١٢ ع
١٦ قوله في بعض النسخ اي نسخ كفالته المبسوط وفيه ان نسخ كفالته المبسوط لم تعد وانما هي نسخة واحدة فالوجود في بعضها دون بعض يدل على تركه في بعض او زيادة في آخر وذكر في الايضاح
وقال ابو يوسف يجوز ثم قال وذكر قوله في الاصل في موضعين فشرط الاجازة في احد هما دون الآخر وعلى هذا يجوز ان يكون تقدير كلامه في بعض مواضع نسخ المبسوط ١٢ عنائه -
١٧ قوله ما ذكرناه وهو ان شرط العقد يتوقف على قراءته في المجلس عند ابي يوسف وعندنا بما لا يتوقف شرط العقد على قراءته في المجلس فاذا تزوج الفضولي امرأة يتوقف
عند ابي يوسف على ايجابها فيما وراء المجلس لانها لا تضر في هذا التوقف على احد ١٢ ع
١٨ قوله فيقوم اي التملك بها اي بالكفيل والطالب ولا يتم بعد الايجاب
الا بالقبول ١٢ ع
١٩ قوله فلا يتوقف الجاهل يقتضي انه لو تم عقد بقبول فضولي آخر توقف وقد صرح بذلك عندنا بما قالوا اذا قيل عنه قابل توقف بالاجماع وج
فقوله في وضع المسألة لا تصح الا بقبول المكفول له في المجلس غير صحيح بل الشرط ان يقبل في المجلس ان كان حاضرا فينفذ ويقبل عنه فضولي آخر ان كان غائبا فيتوقف على اجازة
اورده ١٢ ع
٢٠ قوله الا في مسألة الاستثناء من قوله لا بقبول المكفول له في المجلس العقد اي تصح الكفالة بدون قبول المكفول له بهنا عندنا ما لم يكن هو صاحب الاستحسان ولما في
جواب القياس فلا يجوز على قولهما في هذه المسألة ان لا يملك الطالب غير حاضر فلا يتم الضمان الا بقبول ولان الصحيح لو قال هذا الزوجه او غيرها لم يصح اذ ضمنوه فكذلك بهنا ١٢ ك
٢١ قوله لان ذلك الجاهل اوصى اليه بقضاء ديونهم فشرط قبول من اوصى اليه بصير وميا لا بقبول قبول غيره ١٢ ع
٢٢ قوله وصية في الحقيقة اي فيه معنى
الوصية اذ لو كانت حقيقة الوصية لم يقتض الحال بين حال الصحة والمريض في ذلك وقد ذكر في المبسوط ان ذلك لا يصح منه في حال الصحة ١٢ ع
٢٣ قوله قالوا
اي قال المشايخ انما يتم ذلك اذا كان له مال فان لم يكن له مال لا تؤخذ الورثة بديونه ولو كان حقيقة الكفالة لاخذها بها حيث تكلفوا ١٢ ع
٢٤ قوله وقال للوارث ككفل عن ابيك لي ١٢ ك
٢٥ قوله وانما يصح ان دخل تقديره ان المريض لما قام مقام الطالب ينبغي ان يشترط قبوله كما يشترط قبول
حضر الطالب لعدم صحة الكفالة بدون قبول المكفول له وبطل هذا القول الا بقول المشتري لرجل يعني فلما قال بعث لا يتعقد البيع الا اذا حال المشتري قبلت فكذلك هذا وج
الرفع انما يصح الكفالة بهذا اللفظ اي قول المريض لو ارثته تكفل عني الجاهل لا يشترط قبول المريض لانه يريد المريض بهذا القول تحقيق الكفالة لتخليص نفسه من الدين ودون المساومة
فان ظاهر الحالة التي هو عليها ودي حاله الموت تدل ظاهرا على قصده الى التحقيق ودون المساومة فقوله تكفل بمنزلة قوله قبلت الكفالة فصا لا امر بهنا كالامر بالنكاح فيما لو
قال رجل لامرأة زوجيني نفسك فقالت زوجت فهذا بمنزلة قوله تكفل عني الجاهل لا يجزى فيه المساومة وهذا بخلاف البيع فانه يجزى فيه المساومة ثم اعلم
انه متعقبه في العناية بان ظاهر قوله ولا يشترط . . . القبول يدل على سقوطه في هذه الصورة وهو المناسب لاستثناء وتثنية بالامر بالنكاح يدل على قيام لفظ واحد مقامها
ويجوز ان يكونا مسكتين في هذه المسألة ١٢ مولانا محمد عبد الحليم نور الله مرقد

بالنكاح ولو قال المريض ذلك لا جنبى اختلف المشائخ فيه قال واذا مات الرجل وعليه ديون ولم يترك شيئا فتكفل عنه رجل للغرماء لو تصح عند ابي حنيفة وقال تصح لانه كفل بدين ثابت لانه وجب لحق الطالب ولم يوجب المسقط ولهذا يبقى في حق احكام الاخرة ولو تبرع به انسان يصح وكذا يبقى اذا كان به كفيل اموال و له انه كفل بدين ساقط لان الدين هو الفعل حقيقة ولهذا يوصف بالوجوب لكنه في الحكم مال لانه يؤل اليه المال وقد عجز بنفسه وخلفه نفقات عاقبة الاستيفاء فيسقط ضرورة والتبرع لا يعتمد قيام الدين واذا كان به كفيل اوله مال فخلفه او الافضاء الى الاداء باق قال ومن كفل عن رجل بالف عليه بامر فقيضة الالف قبل ان يعطيه صاحب المال فليس له ان يرجع فيها لانه تعلق به حق القابض على احتمال قضائه الدين فلا يجوز المطالبة ما بقي هذا الاحتمال كمن عجل زكاته ودفعها الى الساعي ولانه ملكه بالقبض على ما ذكر بخلاف ما اذا كان الدفع على وجه الرسالة لانه تمحض امانة في يده وان ربح الكفيل فيه فهو له لا يتصدق به لانه ملكه حين قبضه اما اذا قبض الدين فظاهر وكذا اذا قضى المطلوب بنفسه فثبت له حق الاسترداد لانه وجب له على المكفول

له قوله ولو قال انه اذا قال المريض لا جنبى تكفل عني بما على من الدين ففعل الاجنبى

ذلك اختلف المشائخ فمنهم لم يصح ذلك لان الاجنبى غير مطالب بقضاء دينه لاني الحيوة ولا بعد موته بدون التزام فكان المريض والصحيح في حق سواه ولو قال الصحيح ذلك لا جنبى او لوارثه لم يصح بدون قبول المكفول له فكذلك المريض ومنهم من صح لان المريض قصد به النظر لنفسه والاجنبى اذا قضى دينه بامر صحيح في تركه فيصح هذا من المريض على ان يجعله قائما مقام الطالب لتضييق الحال عليه بمرض الموت كما تقدم وشمل هذا لو جحد من الصحيح فتركه على القياس او على ان بطون الوصية كما هو الوجه الاخر من الاستحسان ولهذا جاز مع جهالة المكفول لاجواز ذلك في المرض للضرورة لا يستلزم الجواز من الصحيح ١٢ عن ابي

٢ قوله ولم يوجب المسقط اذا المقرض عدم ابراء من الحق واذا ادمن عليه وفسخ بسبب الوجوب ١٢ ع ٣ قوله يصح ولو برئ الغلس بالموت عن الدين لما حل لصاحبه الاخذ من التبرع ١٢ عن ابي ٤ قوله وكذا يبقى الحق لو كان بالدين ككفيل بقي على كفالة بسقط الدين بالموت لسقط عن الكفيل لان سقوط الدين عن الاصيل يوجب براءة الكفيل ١٢ اك ٥ قوله هو الفعل حقيقة يعني ان المقصود والفائدة المحاصلة من الدين هو الفعل اي فعل الاداء يعني تملك المال وتسليمه ١٢ مل ٠٠

٦ قوله ولهذا يوصف بالوجوب يقال دين واجب والوجوب صفة الافعال دون الاعيان لان الاعيان لا تدخل تحت قدرة العباد فلا يتصور الاخلال بتفصيلها منهم ولا فعل ههنا يوصف بالوجوب سوى افعال المال او تملكه ٦ قوله لكن في الحكم ان دفع دخل مقدر تقريره ان المال ايضا يوصف بالوجوب يقال على فلان الف درهم ثمن بيع او ضمان استهلاك وحاصل الدفع ان الدين في الحكم ان لا تحقق ذلك الفعل اي الاداء في الخارج ليس الا بتمليك طائفة من المال فاقصاف المال بالوجوب لان الدين يؤدي الى المال في المال فكان وصفا بجائز ١٢ مل ٨ قوله فيسقط ضرورة لان كل فعل يقتضي القدرة والقدرة انما يكون بنفسه ويختلف بهما معدومان ١٢ عن ابي ٩ قوله والتبرع لا يستند

قيام الدين فان من قال فلان على فلان الف درهم وانما كفيل برصحت الكفالة وعليه ادائه وان لم يوجب الدين اصلا ودان بطلان الدين انما هو في حق الميت لا المستحق لان الموت يخرج من قام برين المحلية واذا كان باقيا في حق المستحق حل له ان ياخذ بدينه ما تبرع به الغير ١٢ ع ١٠ قوله واذا كان الجواب عن قولها وكذا يبقى الحق

بيان ان القدرة شرط الفعل اما بنفس القادر او بخلفه واذا كان برعيل اوله مال وان اشفى القادر فخلفه وهو الكفيل او المال في حق بقاء الدين باق وقوله والا فضاء الى الاداء ينزل اي الكفيل والمال ان لم يكونا خلفين فالافضاء الى الاداء لوجودهما باق بخلاف ما اذا عدا ما يجوز ان يكون في الكلام بعث ونشر وتقديره فخلفه وهو الكفيل او الافضاء الى ما يقتضي الاداء وهو المال باق وعلى هذا الشرط في القدرة انفس القادر او خلفه او ما يقتضي الاداء ١٢ ع ١١ قوله فقضاء الحق اي دفع المطلوب المال

الى الكفيل على وجه القضاء بان قال له اني لا اضمن ان ياخذ منك الطالب حقه فانا اقصيك المال قبل ان توديه ١٢ اك ١٢ قوله ما بقي هذا الاحتمال اي بالمسقط هذا الاحتمال باء الاصيل بنفسه حق الطالب ليس له ان يسترده لان الدفع اذا كان لغرض لا يجوز الاسترداد فيه مادام باقيا لئلا يكون سعي في نقص ما وجبه ١٢ ع ١٣ قوله كمن عجل زكاته ان تعلق بالمقبوض حتى القابض على احتمال ان يتم الحول والنصاب كامل فلم يجز استرداده ثم عا ما بقي هذا الاحتمال ١٢ ف ١٤ قوله على ما ذكره يردا ذكره بعد

ستر في تعطيل طيب الربح فكيف لو عمل فيه فربح وهو قوله لانه ملكه حين قبضه ١٢ ف ١٥ قوله بخلاف ما اذا كان الدفع على وجه الرسالة بان قال المطلوب الكفيل خذ هذا المال واودعه الى الطالب حيث لا يصير المؤدى لك الكفيل بل هو امانة في يده فله الاسترداد وكذا قال ابو الليث ١٢ اك ١٦ قوله لانه وجب التوجيه

ان وجب الكفيل على المكفول عن من الدين مثل ما وجب للطالب على المكفول عنه على الكفيل ووج لا منافاة بينه وبين ما تقدم ان الكفالة ضم ذمة الى ذمة في المطالبة لان بالنسبة الى الطالب ليس على الكفيل الا المطالبة واما ان يكون للكفيل دين على المكفول عنه مثل دين الطالب فلان في ذلك فيكون الواجب عند الكفالة ذمتين وثلاث مطالبات دين ومطالبة حاليين للطالب على الاصيل ومطالبة فقط على الكفيل بناء ان الكفالة ضم ذمة الى ذمة في المطالبة ودين ومطالبة للكفيل على الاصيل الا ان المطالبة متاخرة الى وقت الاداء فيكون دين الكفيل مؤجلا ولهذا ليس له ان يطالب قبل الاداء فان قيل فاما معنى قوله فنزل منزلة الدين المؤجل وهو مؤجل فقلت

معناه فنزل هذا الدين المؤجل منزلة دين مؤجل لم يكن بالكفالة وفي ذلك اذا قبضه مجلا ملكه فكذا بهنا ١٢ ع

عنه مثل ما وجب للطالب عليه إلا أنه أخرت المطالبة إلى وقت الأداء فنزل منزلة الدين المؤجل ولهذا الواجب
الكفيل المطلوب قبل أدائه يصح فكذا إذا قبضه يملكه إلا أن فيه نوع خبث بيئته فلا يعمل مع الملك فيما لا
يتعين وقد قرأناه في البيوع ولو كانت الكفالة بكرة حطية فقبضها الكفيل فباعها ورجع فيها فالرجح له في الحكم لها
بينما أنه ملكه قال وأحب إلى أن يرد على الذي قضاه الكفو ولا يجب عليه في الحكم هذا عند أبي حنيفة في رواية
الجامع الصغير وقال أبو يوسف محمد هو له لا يرد على الذي قضاه وهو واية عنه أنه يتصدق به لهباته
رجح في ملكه على الوجه الذي بيناه فيسليم له وله أنه تمكن النخب مع الملك أم لا أنه يستعمل من الاسترداد
يقضيه بنفسه أو لا أنه رضى به على اعتبار قضاء الكفيل فإذا قضاه بنفسه لم يكن راضياً به وهذا النخب يعمل فيها
يتعين فيكون سبيله التصديق في رواية ويرد عليه في رواية لأن النخب لحقه وهذا أصح لكنه استجاب لأخبار
لأن الحق له قال ومن كفل عن رجل بالف عليه بأمره فأمروه الأصيل أن يتعين عليه حراً ففعل فالشرع للكفيل
والرجح الذي رجحه البائع فهو عليه معناه الأمر ببيع العينة مثل أن يستقرض من تأجر عشرة فيتأجر عليه ويبيع منه
ثوباً يساوي عشرة بخمسة عشر مثلاً رغبة في نيل الزيادة لبيعه المستقرض بعشرة ويحصل عليه خمسة عشر
لهافيه من الاعراض عن الدين إلى العين وهو مكروه لها فيه من الاعراض عن فدية الاقراض مطوعة لمذموم العمل
أي البطل المذموم

له قوله إلا أن الخ لما كان يردان في هذا الرجح الحاصل
للكفيل يتصرف في المقبوض وقد أدى الأصيل الدين نوع خبث فينبغي أن يتصدق به لأن حق المال النخب التصديق به فقال إلا أن فيه نوع خبث أي على قول أبي
حنيفة رجح بيئته أي في مسألة الكفالة بالكرو هو قوله في تعليل قول أبي حنيفة أنه لا يمكن النخب مع الملك إلا أنه يستعمل من الاسترداد وأما إذا قضاه الكفيل فلا خبث فيه
أصلاني قولهم جميعاً وإذا قبضه على وجه الرسالة فالرجح لا يطيب له في قول أبي حنيفة وهو محمد ولا من أصل خبيث وفي قول أبي يوسف لا يطيب لأن الخراج بالضمان و
واصل المودع إذا تصرف في الوديعة ربح فيه فانه على الاختلاف ١٢ مل ٢ قوله ولا عند أبي حنيفة رجح ولا شك أن من قال لا أبي حنيفة رجح فقوله وهذا عند أبي
حنيفة رجح في رواية الجامع الصغير إنما ذكره ليمهد لنصب الخلاف بذكر قولها حيث لم يصرح بفائل قال ١٢ ف ٣ قوله يستعمل من الاسترداد وإذا كان كذلك
كان الرجح حاصل في ملك مترددين أن يقرروا أن لا يقرروا مثل ذلك قاصر فإذا كان قاصر تمكن فيه شبهة النخب ١٢ ع ٤ قوله ولا يرد على الخ الوجه أن يعطف
بالواو فانهما وجهان لأن الوجه أحد هما ١٢ ف عه أن يكون المدفوع ملكاً للكفيل ١٢ ع -

هـ قوله لكنه استجاب لأن لو كان الملك صحيحاً من كل وجه لا يؤمر بالتصدق والرد لا يجاباً ولا استجاباً ولو انعدم الملك أصلاً كان الرجح خبيثاً فان كان صحيحاً من
وجه فاسداً من وجه آخرناه بالتصدق أو الرد على المالك استجاباً بالاجاباً أو توفيراً على الشبهين حظهما فإذا رده إلى المالك أن كان فقيراً طالب له وإن كان غنياً فقير روايتان
ولا شبهة أن يطيب له لأننا نأمره عليه باعتبار ربحه حقاً وأما إذا أعطاه على وجه الرسالة فتصرف فيه الوكيل ورجح لم يطيب له الرجح عند أبي حنيفة ومحمد وطالب له عند أبي يوسف
لما عرف ١٢ ك ٤ قوله لا جبراً وأعلم أنه تقر في هذه المسألة مقابلة الاستجاب بالحكم فقال أولاً أحب أن يرد له ولا يجب في الحكم أي في القضاء وثانياً إن استجاب
لا جبري لا يجبره الحاكم على ذلك فإذا كان المراد بالاستجاب ما يقابل جبر القاضى يكون المعنى لا يجبره القاضى ولكن يفعل هو ولا يلزم من عدم جبر القاضى عدم الوجوب فيما بينه
وبين الله تعالى وهو مستحب في القضاء غير مجبور عليه ١٢ ف ٥ قوله فأمروه الأصيل أن يتعين عليه حريراً أي يشترى له حريراً الطبري العينة وهو
أن يشترى له حريراً الثمن هو أكثر من قيمته ليبع به أقل من ذلك الثمن بغير البائع فيشترى به البائع من ذلك الغير بالمثل الذي اشتراه به ويدفع ذلك الأقل إلى البائع فيدفع
بالبائع المشتري المديون فيسلم الثوب للبائع كما كان ويستفيد الزيادة على ذلك الأقل وأما وسط الثاني فخر زاعن شراء ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن أما تفسيره بأن
يستقرض من تاجر الخ فلا يصح جهناً إذ ليس المراد من قوله تعين لي حريراً أن يقرضك فاشتر منه المحبور بأكثر من قيمته بل المقصود ذهب
فاشتر على هذا الوجه ١٢ ف ٥ قوله الأمر ببيع العينة أي النسيئة ويقال بأمر بعينة أي نسيئة كذا في المغرب أي معنى قوله تعين عليه حريراً أن يشترى له حريراً
العينة لم يبعه بالتقديراً أقل منه واقض ديني ١٢ ك ٩ قوله مثل أن يستقرض الخ هذه الصورة بيع العينة فيقول له ابيع هذا الثوب وقيمة عشرة باعني عشر لتبيعه في
السوق بعشرة فيحصل لي ربح درهمين ١٢ ك ١٠ قوله وهو مكروه الخ وكان الكره حصل من المحجور فان الاعراض عن الاقراض ليس بمكروه والبطل الحاصل من طلب الرجح
في التجارات كذا ذلك ولا كانت الرابحة مكروه ١٢ ع ١١ قوله لا يرد الخ وقال أبو يوسف لا يكره هذا البيع لأنه فاعل كثير من الصلابة وحده وذلك ولم يرد من الربوا
قال محمد هذا البيع في قلبه كمثل الجبال ذميم وقد ذمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إذا تبايعتم بالعين وتبعتم أذناب البقر ذلتم وظهر عليكم عدوكم ١٢ ف -

ثم قيل هذا ضمان لما يشتري نظراً الى قوله على وهو فاسد وليس بتوكيل وقيل هو توكيل فاسد لان الحرير غير متعين وكذا الثمن غير معلوم لجهالة ما زاد على الدين وكيف ما كان فالشراء المشتري وهو الكفيل والربح أي الزيادة عليه لانه العاقد قال ومن كفل عن رجل بها ذاب له عليه اوبى قضى له عليه فغاب المكفول عنه فاقام المدي البينة على الكفيل بان له على المكفول عنه الف درهم لم يقبل بينته لان المكفول به مال مقضى به وهذا في لفظة القضاء ظاهر كذا في الاخرى لان معنى ذاب تقرر وهو بالقضاء او مال يقضى به هذا ما مضى اريد به المستأنف لقوله اطل الله بقاءك والدعوى مطلقة عن ذلك فلا تصح ومن اقام البينة ان له على فلان كذا وان هذا الكفيل عنه بامره فانه يقضى به على الكفيل وعلى المكفول عنه وان كانت الكفالة بغير امره يقضى على الكفيل خاصة وانما تقبل لان المكفول به مال مطلق بخلاف ما تقدم وانما يختلف بالامر وعدمه لانها يتغيران لان الكفالة بامر تبرعاً ابتداءً ومعاوضة انتهاءً وبغير امر تبرعاً ابتداءً وانتهاءً فبدعواه احد هبا لا يقضى له بالآخر واذا قضى به بامر ثبت امره وهو يتضمن الاقرار بالمال فيصدر مقضياً عليه والكفالة بغير امره لا تمس جانباً لا تعتمد صحة قيام الدين في زعم الكفيل فلا يتعدى اليه في الكفالة بامره يرجع الكفيل بما ادى على الامر وقال في زعم لا يرجع لانه لما انكر فقد ظلم في زعمه فلا يظلم غيره ونحن نقول صار مكدماً شرعاً فبطل ما في زعمه قال ومن باع داراً وكفل رجل عنه بالدرك فهو تسليم لان الكفالة لو كانت مشروطة في البيع فتمامه بقبوله ثم بالدعوى يسوغ في نقض ما تم من جهته وان لم تكن مشروطة فيه فالمراد بها احكام البيع وترغيب المشتري فيه اذ لا يرغب

في ضمان المومنين والضممان بهما ان يقول الدينون للناس ان يشتري ثوباً بالتبعية في السوق فتقضى بثمنه الدين فان الملك ان تباع الثوب بثل ما ابتاعته فيها ونعت وان لم تكن الا بالتبعية ان ذلك على ١٢ ك ^١ قوله وهو فاسد لان الضمان والكفالة انما يصح بما هو مضمون على الاصيل والخسران ليس بمضمون على احد فلا يصح ضمانه كرجل قال لا اخرج متاعك في هذا السوق على ان كل وضعية وخسران يصيبك فانما ضامن بذلك ١٢ ع ^٢ قوله هو توكيل نظر الى قوله تعين يعني اشتريه بعينه ثم بعد بالنقد باقل منه واقض ديني ١٢ ع ^٣ قوله وكذا الثمن غير معلوم فان قيل الدين معلوم والمأمور به هو مقداره فكيف يكون الثمن مجهولاً اجاب بقوله لجهالة ما زاد فاذا دخل في الثمن ١٢ ع ^٤ قوله اريد به المومنين والذين لا يدينون كونه مستقبلاً على خطر الوجود فالحال يوجد الذوب بعد الكفالة لا يكون كفيلاً ١٢ ع ^٥ قوله مطلقة عن ذلك فلا مطابقة بينها لاطلاق الدعوى وتقييد المكفول برحمتي قيل ان ادعى على الكفيل ان قاضي مدة كذا قضى على الاصيل بعد عقد الكفالة بالف درهم واقام على ذلك مينة قبلت مينة لوجود المطابقة ١٢ ع ^٦ قوله مال مطلق اي عن التوصيف بكونه مقضياً او يقضى به فكانت الدعوى مطابقة للدعوى برخصت وقبلت البينة لا فاقا منها على دعوى صحيحة ١٢ ع ^٧ قوله ما تقدم وهو ما اذا كفل عن رجل بها ذاب له اوبى قضى له عليه وانما يختلف اي القضاء بالامر وعدمه حتى يقع القضاء عليها في امره يرجع الكفيل ولو حضر الغائب لا يحتاج الى اقامة البينة عليه بالمال لان قد قضى عليه به وعلى الكفيل وحده اذ لم يكن امره لا يرجع لانها ١٢ ع ^٨ قوله بالامر وعدمه اي انما يختلف حكم القاضي بالامر وعدمه مع ان القضاء على الغائب لا يجوز فكان الواجب عدم التفرقة في ان لا يكون الكفيل خصاً عن الاصيل بين ان يكون بامره وبغيره ١٢ ع ^٩ قوله لا يقضى له بالآخر لان الحاكم انما يقضى بالسبب الذي يدعي المدعي الا ترى ان لو ادعى الملك بالشراء لا يجوز القضاء بالهبة وان كان حكمها واحداً وهو الملك ١٢ ع ^{١٠} قوله ثبت امره اي امر الاصيل وهو الامر بالكفالة بحجة كاطمة والامر بالكفالة يتضمن الاقرار بالمال لانه لا يامر الكفيل بان يرضى عنه الا اذا كان مقرراً بالمال ^{١١} قوله لانه يعتمد صحته انتهى يقال لقفلان على فلان الف درهم وانا به كفيل وجب المال عليه وان لم يجب على الاصيل شيء ١٢ ع ^{١٢} قوله يرجع اليه فلو كان الكفالة بالامر على نار رجع الكفيل بما ادى على الاصيل فكذا اذا ثبتت بالبينة ١٢ ع ^{١٣} قوله صار مكدماً بالتميز ما كان المشتري شيئاً واقران البائع باع ملك نفسه ثم جاء انسان واستحققه بالبينة لا يطل حقه في الرجوع على البائع الثمن لان صار مكدماً بالتميز ما كان المشتري شيئاً واقران البائع باع ملك نفسه ثم جاء انسان واستحققه على بائعه لم يكن له ذلك مع ان القاضي لما قضى عليه بالرد بالعيب فقد كذب في زعمه هو ان قوله لا عيب فيه نفى العيب في الحال والماضى والقاضى انما كذب في قيام العيب عند البيع الثاني دون الاول لان قيام العيب عند البيع الاول ليس بشرط للرد على الثاني ١٢ ك ^{١٤} قوله بالدرك قد بينا ان ضمان الدرك هو قبول رد الثمن عند استحقاق البيع ١٢ ع ^{١٥} قوله فبوتسليم اي تصديق من الكفيل بان الدرك البائع فلو ادعى الدار بعد ذلك لنفسه على المشتري لا يسمع دعواه ١٢ ع ^{١٦} قوله فتمامه بقبوله وهو شرط لازم للعقد اذ الدرك ثبت بلا شرط الكفالة فالشرط يزيده ١٢ ع ^{١٧} قوله يسي المومنين وهو بطلان الكفيل شفعاً بطلت شفاعة المومنين بالنقض لا يكون بغير رضاه المخلص والاقالة ليست كذا في فسخ لانقض ^{١٨} قوله اذ لا يرغب المومنين في مخالفة الاستحقاق فتكفل تسكيناً قبله وصار كانه قال اشترى ولا تبطل فانها ملك البائع فان ادركك درك فانما ضامن ١٢ ع

فيه دون الكفالة فنزل منزلة الاقرار بملك البائع قال ولو شهد وختم ولم يكفل لم يكن تسليمًا وهو على دعواه لان
 الشهادة لا تكون مشروطة في البيع ولا هي اقرار بالملك لان البيع مرة يوجد من المالك وتارة من غيره ولعله
 كتب الشهادة ليحفظ الحادثة بخلاف ما تقدم قالوا اذا كتب في الصك باع وهو يملكه او يبيعًا بائنا فذا هو
 كتب شهد بذلك فهو تسليم الا اذا كتب الشهادة على اقرار المتعاقدين فصل في الضمان قال ومن باع
 لرجل ثوبًا وضمن له الثمن او مضارب ضمن ثمن متاع رب المال فالضمان باطل لان الكفالة التزام المطالبة
 وهي اليها فيصير كل واحد منهما ضامنًا لنفسه ولان المال امانة في ايديهما والضمان تغيير حكم الشرع فيرد
 عليه كاشتراطه على السوءع والمستعير وكذا ارجلان باعًا عبداً صفقة واحدة وضمن احدهما لصاحبه حصته
 من الثمن لانه لو ضم الضمان مع الشركة يصير ضامنًا لنفسه ولو ضم في نصيب صاحبه خاصة يؤدى الى قسمة
 الدين قبل قبضه ولا يجوز ذلك بخلاف ما اذا باع باصفقتين لانه لا شركة الا ترى ان للمشتري ان يقبل
 احدهما ويقبض اذا نقد ثمن حصته وان قبل الكل قال ومن ضمن عن آخر خراج ولو ائبه وقسمته فهو
 جائز اما الخراج فقد ذكرناه وهو يخالف الزكوة لانها مجرد فعل ولهذا لا تؤدى بعد موته من تركته الا بوصية
 واما النوايب فلان اريد بها ما يكون بحق ككرى النهر المشترك واجرا الحارس والموظف لتجهيز الجيش فداء الاسارى
 اه قوله ولو شهد اي كتب شهادة في صك الشري وختم على ذلك الصك ثم ادعى الشاهد بعد ذلك
 ان الدار له يسمع دعواه ولا يكون كتابه الشاهد على الصك وختم تسليمًا واقرارًا بان البيع ملك البائع وقوله ختم اشارة الى عرف زمانهم فان الرجل اذا كتب شهادة في صك
 الشري يختم في آخره حتى يكون ذلك علامة للتأثير وصيانة عن التغيير والتبديل ولم يتبع ذلك العرف في زماننا والحكم لا يتفاوت بين ان يكون فيه ختم ام لا
 اه قوله قالوا انما قال مشاخرنا رحمه الله الجواب المذكور في كتابه الشهادة محمول على ما اذا كتب شاهد فلان البيع والشراء وكتب جرى البيع بشهدي كتب اقرا
 بالبيع والشراء عندي اما اذا كتب في الشهادة ما يوجب صحة البيع ونفاذه بان كان في صك البيع آه اك اه قوله رجل الام في رجل لام الملك اي باع ثوبًا هو
 لرجل بطريق الوكالة عنه في بيعه وضمن الوكيل لراي للرجل المالك الثمن او مضارب الم ١٢ اه قوله وهي اليها اي الوكيل والمضارب لان حق القبض للوكيل
 بحسبة الاسالة في البيع على ما هو الاصل ان حقوق العقد ترجع الى الوكيل حتى لو حلف المشتري للموكل عليه شيء كان بارا في يمينه ولو حلف على شيء كان حاشا وكذا المضارب
 ١٢ عن ايه اه قوله ضامنًا لنفسه ولا يتوهم التصحيح باختلاف الجهة فانه امر اعتباري لا يظهر عند الخصومة ١٢ عن ايه اه قوله يؤدى الخ في الفوائد الظهيرية
 لا معنى للقول بان فيه قسمة الدين قبل القبض لان نقد الاجماع على ان احدهما لو اشترى بنصيب يجوز وليس فيه معنى قسمة الدين فكذا اذا ضمن احدهما بنصيب شريكه
 وسحاب عز بان انما يلزم القسمة فيرلان ما اشترى بنصيبه وقع على الشركة ولهذا كان لاخران يشاركون ١٢ مل اه قوله ولا يجوز ذلك لان القسمة اقرار وذلك اما
 ان يكون حسا او بوصف مميز وكلاهما فيما في ذمة من الدين غير متصور ١٢ اه قوله بخلاف ما اذا باع باصفقتين بان باع كل واحد منهما نصفه بعقد على حدة ثم
 ضمن احدهما لصاحبه حصته من الثمن مع الضمان لان الصفقة اذا تعددت فواجب لكل واحد منهما بعقده يكون له خاصة بلا شركة ١٢ اه قوله وقسمته قد ذكر عند
 ابى كبرين سعيدان قال وقع هذا الحرف غلط لان القسمة مصدر والفعل غير مضمون واجتنب بان القسمة قد سمى بمعنى النصيب قال الله تعالى و
 بينهم ان الما قسمة بينهم والموا النصيب وكان الفقيه ابو جعفر الهندواني يقول معناه ان احد الشريكين اذا طلب القسمة من صاحبه وامتنع الآخر عن ذلك فضمن
 انسان ليقوم مقامه في القسمة جاز ذلك لان القسمة واجبة عليه ١٢ اه قوله فقد ذكرناه وهو قوله والرهن والكفالة جائزان في الخراج لانه دين مطالب بر ممكن الاستيفاء
 ثم قيل الما من الخراج الذي تصح الكفالة عنه الخراج المؤظف وهو الذي يجب في الذمة بان يوظف الاما كل سنة على مال على ما يراه الاما لا المقاسمة وهي التي يقسم الاما ما يخرج
 من الارض فانها غير واجبة في الذمة فلم يكن في معنى الدين ١٢ اه قوله لانها مجرد فعل فان الواجب في الزكوة فعل وهو عبادة اي تسليم المال من غير ان يكون
 بدلا عن شيء والمال محل لاقامة هذا الواجب والمال غير مضمون على من عليه الزكوة فان لو ملك لا يضمن شيئا والكفالة لا تصح بالعبادة ولا بالاعيان الغير المضمونة وليست الزكوة
 دنيا لان الدين الثابت في الذمة اسم مال وجب في الذمة يكون بدلا عن مال التفر او قرض افترضه او بيع عقد يبيع او منفعة عقد عليها من بضع امرأة وهو المهر واستيفاء
 عين والزكوة ليست كذلك بخلاف الخراج لانه يجب حقا للمقتات بدلا عن الذات عن حریم الدين والحماية عن بيضة الاسلام فكان بمنزلة الاجرة والكفالة بالاجرة
 صحيحة كذا كتب بالخارج ١٢ مل
 اه قوله ككرى النهر المشترك نحو ان يقضي القاضي بكرى نهر مشترك بينه وبين غيره شركة خاصة فاني واحد منهم من الكرى وانفق شريكه بامر القاضي يصير حصته الابي
 دينا في ذمة فتصح الكفالة به لا تكفل بما هو مضمون على الاصيل وكذا اجرة الحارس بين قوم مضمونة يصح الضمان بها وكذا ما وظيفت الاما على الناس عند الحاجة الى
 تجهيز الجيش لقتال المشركين فخلا بيت المال عن المال او يحتاج الى فداء اسارى المسلمين فوظف على الناس بالاجل ذلك فهو واجب مضمون تصح الكفالة به ١٢ مل

اه قوله ولو شهد اي كتب شهادة في صك الشري وختم على ذلك الصك ثم ادعى الشاهد بعد ذلك
 ان الدار له يسمع دعواه ولا يكون كتابه الشاهد على الصك وختم تسليمًا واقرارًا بان البيع ملك البائع وقوله ختم اشارة الى عرف زمانهم فان الرجل اذا كتب شهادة في صك
 الشري يختم في آخره حتى يكون ذلك علامة للتأثير وصيانة عن التغيير والتبديل ولم يتبع ذلك العرف في زماننا والحكم لا يتفاوت بين ان يكون فيه ختم ام لا
 اه قوله قالوا انما قال مشاخرنا رحمه الله الجواب المذكور في كتابه الشهادة محمول على ما اذا كتب شاهد فلان البيع والشراء وكتب جرى البيع بشهدي كتب اقرا
 بالبيع والشراء عندي اما اذا كتب في الشهادة ما يوجب صحة البيع ونفاذه بان كان في صك البيع آه اك اه قوله رجل الام في رجل لام الملك اي باع ثوبًا هو
 لرجل بطريق الوكالة عنه في بيعه وضمن الوكيل لراي للرجل المالك الثمن او مضارب الم ١٢ اه قوله وهي اليها اي الوكيل والمضارب لان حق القبض للوكيل
 بحسبة الاسالة في البيع على ما هو الاصل ان حقوق العقد ترجع الى الوكيل حتى لو حلف المشتري للموكل عليه شيء كان بارا في يمينه ولو حلف على شيء كان حاشا وكذا المضارب
 ١٢ عن ايه اه قوله ضامنًا لنفسه ولا يتوهم التصحيح باختلاف الجهة فانه امر اعتباري لا يظهر عند الخصومة ١٢ عن ايه اه قوله يؤدى الخ في الفوائد الظهيرية
 لا معنى للقول بان فيه قسمة الدين قبل القبض لان نقد الاجماع على ان احدهما لو اشترى بنصيب يجوز وليس فيه معنى قسمة الدين فكذا اذا ضمن احدهما بنصيب شريكه
 وسحاب عز بان انما يلزم القسمة فيرلان ما اشترى بنصيبه وقع على الشركة ولهذا كان لاخران يشاركون ١٢ مل اه قوله ولا يجوز ذلك لان القسمة اقرار وذلك اما
 ان يكون حسا او بوصف مميز وكلاهما فيما في ذمة من الدين غير متصور ١٢ اه قوله بخلاف ما اذا باع باصفقتين بان باع كل واحد منهما نصفه بعقد على حدة ثم
 ضمن احدهما لصاحبه حصته من الثمن مع الضمان لان الصفقة اذا تعددت فواجب لكل واحد منهما بعقده يكون له خاصة بلا شركة ١٢ اه قوله وقسمته قد ذكر عند
 ابى كبرين سعيدان قال وقع هذا الحرف غلط لان القسمة مصدر والفعل غير مضمون واجتنب بان القسمة قد سمى بمعنى النصيب قال الله تعالى و
 بينهم ان الما قسمة بينهم والموا النصيب وكان الفقيه ابو جعفر الهندواني يقول معناه ان احد الشريكين اذا طلب القسمة من صاحبه وامتنع الآخر عن ذلك فضمن
 انسان ليقوم مقامه في القسمة جاز ذلك لان القسمة واجبة عليه ١٢ اه قوله فقد ذكرناه وهو قوله والرهن والكفالة جائزان في الخراج لانه دين مطالب بر ممكن الاستيفاء
 ثم قيل الما من الخراج الذي تصح الكفالة عنه الخراج المؤظف وهو الذي يجب في الذمة بان يوظف الاما كل سنة على مال على ما يراه الاما لا المقاسمة وهي التي يقسم الاما ما يخرج
 من الارض فانها غير واجبة في الذمة فلم يكن في معنى الدين ١٢ اه قوله لانها مجرد فعل فان الواجب في الزكوة فعل وهو عبادة اي تسليم المال من غير ان يكون
 بدلا عن شيء والمال محل لاقامة هذا الواجب والمال غير مضمون على من عليه الزكوة فان لو ملك لا يضمن شيئا والكفالة لا تصح بالعبادة ولا بالاعيان الغير المضمونة وليست الزكوة
 دنيا لان الدين الثابت في الذمة اسم مال وجب في الذمة يكون بدلا عن مال التفر او قرض افترضه او بيع عقد يبيع او منفعة عقد عليها من بضع امرأة وهو المهر واستيفاء
 عين والزكوة ليست كذلك بخلاف الخراج لانه يجب حقا للمقتات بدلا عن الذات عن حریم الدين والحماية عن بيضة الاسلام فكان بمنزلة الاجرة والكفالة بالاجرة
 صحيحة كذا كتب بالخارج ١٢ مل
 اه قوله ككرى النهر المشترك نحو ان يقضي القاضي بكرى نهر مشترك بينه وبين غيره شركة خاصة فاني واحد منهم من الكرى وانفق شريكه بامر القاضي يصير حصته الابي
 دينا في ذمة فتصح الكفالة به لا تكفل بما هو مضمون على الاصيل وكذا اجرة الحارس بين قوم مضمونة يصح الضمان بها وكذا ما وظيفت الاما على الناس عند الحاجة الى
 تجهيز الجيش لقتال المشركين فخلا بيت المال عن المال او يحتاج الى فداء اسارى المسلمين فوظف على الناس بالاجل ذلك فهو واجب مضمون تصح الكفالة به ١٢ مل

وغيرها جازت الكفالة بها على الاتفاق وان أريد بها ما ليس بحق كالتجليات في زماننا ففیه اختلاف المشائخ وممن يميل
 الى الصحة الامام على البزدي اما القسمة فقد قيل هي النوايب بعينها او حصّة منها والرواية باو وقيل هي النائبة
 الموظفة الرتبة والمراد بالنوايب ما ينوبه غير نائب الحكم ما يتناه ومن قال لا يخرجك على مائة الى شهر قال المقرله
 هي حالة فالقول قول المدعي ومن قال ضمن لك عن فلان مائة الى شهر قال المقرله هي حالة فالقول قول لضا
 ووجه الفرق ان المقر اقر بالدين ثم ادعى حقاً لنفسه هو تاخير المطالبة الى اجل وفي الكفالة ما اقر بالدين لانه
 لا دين عليه في الصحيح انما اقر بمجرد المطالبة بعد الشهر لان الاجل في الديون عارض حتى لا يثبت الا بشرط
 فكان القول قول من انكر الشرط كما في الخيار اما الاجل في الكفالة فنوع منها حتى يثبت من غير شرط بان كان
 مؤجلاً على الاصيل والشافعي الحق الثاني بالاول وابو يوسف فيما يروى عنه الحق الاول والثاني والفرق قد
 اوضحناه قال ومن اشترى جارية فكفل له رجل بالدرك فاستحققت له ياخذ الكفيل حتى يقضى له بالثمن
 على البائع لان بمجرد الاستحقاق لا ينتقض البيع على ظاهر الرواية ما لم يقض له بالثمن على البائع فلم
 يجب له على الاصيل رد الثمن فلا يجب على الكفيل بخلاف الفضل بالحرية لان البيع يبطل به العدم المحلية
 فيرجع على البائع والكفيل وعن ابي يوسف انه يبطل البيع بالاستحقاق فعلى قياس قوله يرجع بمجرد الاستحقاق
 وموضع اوائل الزيادات في ترتيب الاصل ومن اشترى عبداً فضمن له رجل بالعهد فالضمان باطل لان

له قوله جازت الكفالة لانها واجبة على كل مسلم موسر بايجاب طاعة اولى الامر فيها في مصلحة المسلمين ١٢ ف
 في زماننا ببلاد فارس على الخياط والصباع وغيرهم للسلطان في كل يوم او شهر او ثلثة اشهر فانها ظلم ١٢ ف
 الضمان بها لان الكفالة شرعت لالتزام المطالبة بما على الاصيل شرعاً ولا شيء عليه شرعاً بهنا ١٢ ع
 بها والعبرة في الكفالة للمطالبة بحق او باطل لانها شرعت لالتزامها ولهذا قلنا ان من قام بتوزيع هذه النوايب على المسلمين بالقسط كان ما جوا وان كان اصله من جهة
 الذي ياخذ باطلا ١٢ ع
 رجل صحت الكفالة به بالاجماع ١٢ ع
 بعينها فهو محل الواد للبيان من باب العطف للتعرف ١٢ ع
 فكان ثم اقرار على نفسه ودعوى على غيره فالاول مقبول والثاني يحتاج الى برهان فاذا عجز عنه كان القول للمنكر ولما قلنا ان يقول اقر في الكفالة بالمطالبة مدعيها حقاً لنفسه
 وهو تاخير الى اجل فكان ثم اقرار ودعوى الى آخر ما ذكرتم فلا يتم الفرق والجواب ان المصنف ذكر الفرق الاول اقتناعاً جدياً لرفع الخصم في المجلس وذكر الثاني
 لمن له زيادة استبصار وهو قوله ولان الاجل ١٢ ع
 انما اقر في الكفالة لا يدعى حق المطالبة لنفسه في الحال والضمان ينكر ذلك القول فالقول للمنكر ١٢ ع
 حالة لا يثبت الاجل فيها الا بشرط ١٢ ع
 فنوع منها اي منوع كان لاطق المنوع لبعض الحيوان فكان اقراره بنوع من الكفالة فلا يحكم بغيره فكان القول قوله ١٢ ع
 وابو يوسف فيما يروى عنه الحق الاول والثاني كذا وقع في عامة النسخ وهذا ليس بصحيح بل الصحيح عكسه وهو ان يقال والشافعي في الحق الاول والثاني وابو يوسف فيما يروى
 عنه الحق الثاني بالاول وذلك لان عند الشافعي في القول قول المقر في الفصلين جميعاً فكان الاقرار بالدين وهو المذكور اولاً في الرواية لمقتضى الثاني وهو الاقرار بالكفالة و
 ذلك انما يستفاد فيما قلنا ونذهب الى يوسف فيما يروى عنه على عكس وجه الشافعي من ان الدين نوعان مال ومؤجل فاذا اقر المؤجل فقد اقر باحد نوعي الدين فالقول
 قوله وجه الى يوسف لانها تصادقاً على وجوب المال ثم ادعى احد هما الاجل على صاحبه فلا يصدق فيه الا بجهة الا ترى انه لو اقر بالكفالة على ان له الخيار جاز اقراره بالكفالة
 ودعواه الخيار لما قلنا فكذا دعوى الاجل ١٢ ع
 قضى على البائع برد الثمن لارتفاعه حينئذ ١٢ ف
 بقوله بخلاف ١٢ ع
 الكفيل ١٢ ف
 فان عجز اخذ اهل البيت بابا وجعل اصلاً وزاد عليه من عنده ما يتم به تلك الابواب وكان اصل الكتاب من تصنيف ابي يوسف وزاد من تصنيف محمد بن وهب ولذلك سماه
 كتاب الزيادات وكان ابتداء العلماء ابي يوسف في هذا الكتاب من باب الماذون ولم يغيره محمد بن وهب ثم رتبته ابو عبد الله الزعفراني تلميذ محمد بن الحسن على هذا الترتيب الذي
 هو عليه اليوم ١٢ ع

هذه اللفظة مشتبهة قد تقع على النقص القديم وهو ملك لبايئة فلا يصح ضمانه وقد تقع على العقد على حقوقه
 وعلى الدرك وعلى الخيار ولكل ذلك وجه فتعذر العمل بها بخلاف الدرك لا تستعمل في ضمان الاستحقاق
 عرفا ولو ضمن الخلاص لا يصح عند أبي حنيفة لانه عبارة عن تخليص المبيع وتسليمه لا محالة وهو غير قادر
 عليه وعند ما هو بمنزلة الدرك وهو تسليم المبيع او قيمته فيصح
 ان قوله عليه السلام ان المبيع للمبيع ان لم يدرى

باب كفالة الرجلين

واذا كان الدين على اثنين وكل واحد منهما كفيلا عن صاحبه كما اذا اشتريا عبدا بالثمن ودفعت كل واحد
 منهما عن صاحبه فما أدى احد هما لم يرجع على شريكه حتى يزيد ما يؤديه على النصف فيرجع بالزيادة لان
 كل واحد منهما في النصف اصيل وفي النصف الاخر كفيلا ولا معارضة بين ما عليه بحق الاصله وبحق الكفالة
 لان الاول دين والثاني مطالبة ثم هو تابع للاول فيقع عن الاول وفي الزيادة لا معارضة فيقع عن الكفالة لانه
 لو وقع في النصف عن صاحبه فيرجع عليه فلصاحبه ان يرجع لان اداء نائبه كادائه فيؤدي الى الدور اذا
 كفل رجلان عن رجل بمال على ان كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه فكل شئ اداءه احد هما يرجع على صاحبه
 بنصفه قليلا كان او كثيرا ومعنى المسألة في الصحيح ان يكون الكفالة بالكل عن الاصيل وبالكل عن الشريك

١- قوله قد تقع على الصك القديم لانه وثيقة بمنزلة كتاب العبد وقد تقع على العقد لان العبد من العهد كالعقد من العهد والعقد والعهد واحد وعلى
 حقوق لانها من ثمرات العقد وقد تطلق على خيار الشرط كما جاء في الحديث عبدة الرقيق ثلثة ايام اي خيار الشرط ١٢ كفاية
 ٢- قوله وهو غير قادر عليه لانه ان ظهر مستحقا
 ٣- قوله او قيمته في كلام المصنف في نظر لان الواجب عند العجز عن تسليم المبيع
 ٤- قوله كفاية الرجلين لما فرغ من ذكر
 ٥- قوله ثم هو اي الثاني وهو المطالبة تابع للدين لان
 ٦- قوله تابع للاول لا يقال هذا يقتضي على قول من يجعل الدين على الكفيل مع
 ٧- قوله طائفة من مشايخنا لانا نقول الحكم عندنا ما ذكرنا من غير خلاف عندنا فكل الدين الثابت عليه بطريق الكفالة ليس بقوة الكائن عليه
 ٨- قوله فيقع عن الاول صرفا الى اقوى اعليه كما لو اشترى ثوبا وعشرة دراهم بعشرين درهما فنقد في المجلس عشرة جمل النقود فمن العرف
 لان الواجب اقوى لما جرت الى القبض في المجلس ١٢ ع
 ٩- قوله وفي الزيادة لا معارضة اي من كل وجه وفي النصف ايضا لم يكن معارضة حقيقة ولكنه كانت
 معارضة صورة ولا دور ايضا لان المؤدى لما نوى عما كان عليه بطريق الاصله برئ صاحبه عن الكفالة فاذا جعل المؤدى الزيادة عن صاحبه لا يكون لصاحبه ان يجعل الزيادة
 عن المؤدى ١٢ ك
 ١٠- قوله ولان دليل آخر على ذلك اوردته بقياس الخلف فانه جعل نقيض المدعى وهو الرجوع على صاحبه مستلزما لمحال وهو الرجوع صاحبه
 عليه المستلزم للدور ١٢ ع
 ١١- قوله فلصاحبه ان لا يجعل لوجبه شئ من المؤدى من صاحبه فلصاحبه ان يقول اداك كادائي فان جعلت شيئا من المؤدى عنى
 وجبت على ذلك فلي ان اجعل المؤدى عنك كما لو اديت بنفسى فيفضي الى الدور ١٢ ك
 ١٢- قوله لان اداء الخ تقريره ان صاحب المؤدى يقول لانت اديت
 عنى بامري فيكون ذلك كادائي ولو اديت بنفسى حقيقة رجعت عليك فكذا بهننا بخلاف الزيادة على النصف فانه لو رجع على شريكه لم يكن لشريكه ان يرجع عليه
 اذ ليس على شريكه بحكم الاصله الا النصف فيفيد الرجوع ١٢ ع
 ١٣- قوله فيؤدي الى الدور اعلم انه ليس المراد حقيقة الدور فانه لو وقع الشئ على ما توقف عليه الرجوع
 المؤدى ليس متوقفا على الرجوع صاحبه بل اذا رجع للاخر ان يرجع فاللازم في الحقيقة التسلسل في الرجوعات بينهما فيمنع الرجوع
 الرجوع المؤدى عنه لا يمكن ان يسوغه شرعا لانه يؤدي الى ان المؤدى عنه يرجع على المؤدى بثل ما أدى على الطالب وهو نقيض ما يقطع به من الشرع ان المؤدى هو الذي يرجع
 على المؤدى عنه بثل ما أدى وكيف يكون اداء الانسان عن غيره سببا لان يرجع عليه ذلك الغير
 وهذا مجاز ذو عظمة ١٢ ف
 ١٤- قوله ومعنى المسألة التي يريد
 ان معنى مال قل في الكتاب اذا كفل رجلان عن رجل بمال كفل كل واحد منهما من المايل بالكل وكفل كل واحد منهما عن ماله بالكل فلو ادنا قل في الصحيح لانها لو كفلا بالالف كان الالف منقسما عليهما
 نصفين ثم اذا كفل احد هما عن صاحبه فادى احد هما نصف المال فانه لا يرجع على الآخر حتى يزيد المؤدى على النصف لان جهة الضمان قد اختلفت لان نصف المال كان
 واجبا عليه بحكم ضمانه بغير واسطة والنصف الآخر كان واجبا عليه بحكم الكفالة الثانية فنزل هذا منزلة المسألة الاولى ١٢ ك

والمطالبة متعددة فيجتمع الكفالتان على ما مر وموجبها التزام المطالبة فتصح الكفالة عن الكفيل كما
 تصح الكفالة عن الاصيل وكما تصح الحوالة من المحتمل عليه واذا عرفت هذا فما اذا ادها واحدها وقع شأنا
 عنهما اذا اكل كفالة فلا ترجيح للبعض على البعض بخلاف ما تقدم فيرجع على شريكه بنصفه ولا يؤدي الى
 الدوران قضيتته الاستواء وقد حصل برجوع احدها بنصف ما أدى فلا ينقض برجوع الاخر عليه بخلاف
 ما تقدم ثم يرجعان على الاصيل لانها اديا عنه احدها بنفسه والاخر بنائبه وان شاء رجع بالجميع على المكفول
 عنه لانه كفل بجميع المال عنه بامره قال واذا ابرأ رب المال احدها اخذ الاخر بالجميع لان ابراء الكفيل
 لا يوجب براءة الاصيل فبقي المال كله على الاصيل والاخر كفيل عنه بكلمه على ما بيناه ولم يذبحه به قال
 واذا اختلف المتفاوضان فلا يصح الديون ان يأخذوا ايها شاءا بجميع الدين لان كل واحد منهما كفيل
 صاحبه على ما عرفت في الشركة ولا يرجع احدهما على صاحبه حتى يؤدي اكثر من النصف لما مر من الوجهين
 في كفالة الرجلين قال واذا كتب العبدان كتابا واحدة وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه فكل شئ ادها
 احدهما رجع على صاحبه بنصفه وجهه ان هذا العقد جائز استحسانا وطريقه ان يجعل كل واحد منهما
 اصيلا في حق وجوب لالف عليه فيكون عتقها معلقا بادائه ويجعل كفيلا بالف في حق طاحه سنذكره في
 المكاتب ان شاء الله تعالى واذا عرفت ذلك فما اذا ادها واحدها رجع بنصفه على صاحبه لاستوائهما ولو رجع بالكل
 اي في كتاب المكاتب

له قوله والمطالبة متعددة يعني انما يكون كل واحد منهما
 كفيل عن الاصيل كفيلا عن صاحبه لان موجب الكفالة التزام المطالبة وهي متعددة مطالبة على الاصيل ومطالبة على الكفيل وقد التزم بها كل واحد منهما فيجتمع الكفالتان على
 كل واحد منهما ١٢ كـ قوله متعددة لان كل واحد من الكفيلين مطالب بالكل من جهة الاصيل ومطالب بالكل ايضا من جهة الكفيل ١٣ عني كـ قوله على ما مر
 اشارة الى ما مر من قوله لان موجب التزام المطالبة وهي متعددة في تعليل قوله من اخذ من رجل كفيلا بنفسه ثم ذهب فاخذ من كفيلا آخر فها كفيلا ١٢ كـ قوله
 وكما تصح الخ اى حوالة المحتال عليه بما التزم على آخر يصح فكذا في الكفالة ١٢ كـ قوله بخلاف ما تقدم اى في المسألة الاولى حيث لا يرجع على صاحبه ما لم يزود على النصف
 لان اداء النصف كان بحق الامانة والنصف الآخر بحق الكفالة ١٢ عني كـ قوله لان قضيتة اى قضيتة عقد الكفالة الاستواء في العلة وهي ضمان الكفالة فلما كان كذلك
 كان لمن ادى ولاية الرجوع على صاحبه بنصف ما أدى لانه مستو لصاحبه في الالتزام بجهة واحدة فوجب ان يستوي في الغرم بسببه ١٢ عني كـ قوله بخلاف ما تقدم فان هناك
 كل واحد منهما لم يلزم جميع المال بحكم الكفالة بل التزم نصف المال بشرا نفسه ونصف المال بكفالة عن شريكه وجعل المؤدى عن الكفالة يؤدي الى الدوران ١٢ -
 كـ قوله بالجميع وكان احدهما كفيلا عن الكفيل فقط لم يكن له الرجوع على الاصيل ١٢ عـ ٩ قوله قال قيل الظاهر ان قائله محمد قلت الظاهر ان قائله المصنف لان المسألة
 لم يذكر في الاشارة الجامع الصغير ١٢ عني كـ قوله واذا اختلف المتفاوضان الخ المفاوضة شركة تشاركين مالا وحرية ومقلا ودرنا وتنضم الوكالة والكفالة فكل كفيل الاخر
 وكيله ولما كان كل واحد منهما ينفذ التصرف الى صاحبه على الاطلاق سميت مفاوضة مشتقة من التفويض كذا قال العلل القاري في شرح النقاية ١٢ مل كـ قوله ولا يرجع
 اى اذا طلبوا احدهما واخذوا الدين منه ليس لان يرجع على صاحبه ١٢ عـ ١٠ قوله لما مر من الوجهين في كفالة الرجلين وهي مسألة اول الباب حيث قال ولا معارضة
 بين ما عليه بحق الامانة وما عليه بحق الكفالة وما ذكره من لزوم الدوران ١٢ كـ ١١ قوله كتابه واحدة بان قال كاتبتك على الف الف الى سنة ثم انما قيد في المسألة بالكتابة الواحدة
 لان كل واحد منهما لو كان مكاتبين حدة فكل واحد منهما عن صاحبه بديل الكتابة للمولى لا يصح قياسا واستحسانا ١٢ كـ ١٢ قوله استحسانا والقياس بخلافه لانه شرط فيه كفالة المكاتب
 والكفالة بديل الكتابة وكل واحد منهما بانفراده باطل فعند الاجتماع اولى ان يكون اطلاقا بكفالة المكاتب فلان الكفالة تبرع والمكاتب لا يملكه واما بطلان الكفالة بديل
 الكتابة فلما مر من انها تقتضي دينا صحيحا وبديل الكتابة ليس كذلك ١٢ عـ ١٣ قوله ان يجعل فان تصرف الانسان واجب التصحيح بقدر الامكان وقد امكن تصحيح هذه
 الكتابة بان يجعل الخ ١٢ كـ ١٤ قوله ان يجعل الخ اى يجعل المال على احدهما ومتى الآخر معلقا بادائه كما في الولد للمولود من المكاتب في الكتابة ويجعل كل واحد
 في حق المولى كان المال كله عليه وعتق الآخر معلقا بادائه فيطالب كل واحد منهما بجميع المال بحكم الامانة لا بحكم الكفالة وفي الحقيقة المال مقابل بهما حتى يكون موزعا منقسما
 عليهما وكلنا قدرنا المال على كل واحد منهما تصحيحا للكتابة فقيما وراء ذلك العبرة بالحقيقة ١٢ ان ١٥ قوله كفيلا الخ فصارت كفالة باعلاصه وكفالة المكاتب بما
 عليه اصل جائزة ١٢ عـ ١٦ قوله رجع بنصف الخ فان قيل كيف يرجع على صاحبه بنصف ما أدى والمال في الحقيقة مقابل بهما فيكون على كل واحد منهما نصفه فيجب
 ان لا يكون له حق الرجوع ما لم يزود المؤدى على ما ينقصه كما في مسألة الدور فلما انما يرجع على صاحبه بنصف ما أدى تخار عن تفريق الصفقة على المولى لان المؤدى لو وقع
 عن المؤدى على الخصوص يبرأ بادائه عن نصيبه فيعتق لان المكاتب اذا برئ عما عليه من البديل يمتق والمولى شرط عليها ان يؤدي جميعا ويعتق جميعا ١٢ كـ ١٧
 قوله لاستوائهما في الوجوب عليها لاستوائهما في العلة اعني الكتابة فكان كل البديل مضمونا على كل واحد منهما ولهذا يمتق واحد منهما ما لم يؤدي جميع البديل ١٢ عـ

لا تتحقق المساواة قال ولولم يؤد يا شيئاً حتى اعتق المولى احدهما جاز العتق لمصادفته ملكه وبرئ عن نصف
 لانه ماضى بالتزام المال الا ليكون المال وسيلة الى العتق وقابقي وسيلة فيسقط ويبقى النصف على الاخر لان
 المال في الحقيقة مقابل برقبتهما وانما جعل على كل واحد منهما احتيالا لتصحيح الضمان واذا جاء العتق استغنى
 عنه فاعتبر مقابلاً برقبتهما فلقد ايتنصف للمولى ان يأخذ بحصة الذي لم يعتق ايها شاء المعتق بالكفالة و
 صاحبه بالاصالة فان اخذ الذي اعتق رجع على صاحبه بما يؤدى لانه مؤد عنه بامرته وان اخذ الاخر لم
 يرجع على المعتق بشئ لانه ادى عن نفسه والله اعلم -

باب كفالة العبد وعنه

ومن ضمن عن عيبد مالا لا يجب عليه حتى يعتق ولم يسم حالاً ولا غيره فهو حال لان المال حال عليه لوجود
 السبب قبول الذمة الا انه لا يطالب به لعيرته اذ جميع ما في يده ملك المولى ولم يرض بتعلقه به في الحال و
 الكفيل غير معصفاً كما اذا قفل عن غائب او مفلس بخلاف الدين المؤجل لانه متاخر بمؤخر ثم اذ ادى رجع
 على العبد بعد العتق لان الطالب لا يرجع عليه الا بعد العتق فكذلك الكفيل لقيامه مقامه ومن ادعى على عيبد مالا
 وكفل له رجل بنفسه فمات العبد برئ الكفيل لبراءة الاصيل كما اذا كان المكفول بنفسه حراً قال فان ادعى
 برقبته العبد كفل به رجل فمات العبد فاقام المدعى البيّنة انه كان له ضمن الكفيل قيمته لان على المولى
 ردّها على وجه تخلفها قيمتها وقد التزم الكفيل ذلك وبعد الموت يبقى القيمة واجبة على الاصيل فكذلك على
 الكفيل بخلاف الاول قال واذا قفل العبد عن مولاه بامرته فعتق فاذا اء او كان المولى كفل عنه فاذا اء بعد
 العتق لم يرجع واحد منهما على صاحبه قال زفريرجوع ومعنى الوجه الاول ان لا يكون على العبد دين حتى تصح
 الكفالة

١ قوله اي شاء لان كل واحد منهما كان مطالبا بجميع الالف والباقي بعد ذلك الالف فبقى على تلك الصفة لان البقاء يكون على وفق الثبوت ٢
 قوله العتق الكفالة فان قيل كيف يكون العتق بينهما كفيلاً بديل الكتاب والکفالة بديل الكتاب لا تصح قلنا هذا في حاله البقاء لانه لم يكن هذا كفالة في ابتداءه بديل
 الكتاب بل كان كل بديل الكتاب واجبا على كل واحد منهما تصحيحاً للكتاب وبعد اعتاق احد هما صار العتق كفيلاً عن غير العتق بديل الكتاب به فيجوز ذلك بقاء وان لم يجز
 ابتداءه كما في موت الشهود والله اعلم ٣
 قوله كفالة اي كفالة العبد عن الآخر وكفالة الآخر عن العبد واخر ما يتعلق به التاخر بالرق ٤ قوله لا يجب الخ كان اقرباً استهلك مال وكذب المولى
 او اقربه انسان او باعه وهو مجبور فانه لا يجب عليه الا بعد عتقه وكذا اذا ادعى شيئاً فاستهلكه او طوى امرأة لشبهة بغير اذن المولى بخلاف ما لو كان استهلكه للمال معاينة
 معلوماً فانه لو خذ به في الحال ٥ قوله لوجود السبب وقبول الذمة وعدم الاجل وكيف والعتق لا يصلح اجلاً لجهالة وقت وقوعه وقد لا يقع اصلاً ٦
 قوله كما اذا كفل عن غائب يصح ويؤخذ به الكفيل حالاً وان عجز الطالب عن مطالبة الاصيل او مفلس يصح ويؤخذ به في الحال وان كان في حق الاصيل متاخراً
 الى الميسرة فان قيل اذا لم يؤخذ العبد الا بعد العتق فلم لم يجعل هذا بمنزلة دين مؤجل حتى لا يؤخذ الكفيل ايضاً الا بعد الاجل اجاب بقوله بخلاف الدين المؤجل لانه
 متاخر ان يعنى ان الدين ثمه متاخر عن الاصيل بمؤخر يعني بامر يوجب التأخير وهو الاجل لا بما يقع يمنع عن المطالبة بعد وجوبه حالاً وقد التزم الكفيل ذلك فلهذا لم يؤخذ به ٧
 قوله كما اذا كان الخ الكفالة بالنفس لا تتفاوت بين ما اذا كان المكفول بنفسه حراً او عيبد فان بموته يرأ الكفيل كما لو كان حراً وذكر هذا تهسيداً للذي بعده وليبيان
 الفرق بينهما ٨ قوله فاقام المدعى الخ انما قيد باقامة البيّنة احترازاً عما اذا ثبتت الملك لرباقر ذي اليد او كونه عن اليمين حيث يقتضى بقيمة العبد الميت
 على المدعى عليه ولا يلزم الكفيل لان الاقرار حجة قاصرة الا اذا اقر الكفيل بما اقر به الاصيل ٩ قوله بخلاف الاول لان محل التزمر وهو العبد قد فات وسقط عن
 العبد تسليم نفسه فكذلك عن كفيله ١٠ قوله حتى تصح الخ لانه اذا لم يكن عليه دين يصح امر المولى اياه بالكفالة ويصح تصرف المولى فيه لغرض ذمته عن تعلق حق الغير
 الا ترى ان يملك ان يجعله مشغولاً بالدين بان يقر عليه بالدين فكذلك ان ياذن حتى يتكفل عنه بخلاف ما اذا كان مدبونا لان مولاه صار اجنبياً عنه لتعلق حق الفرار به حتى لا
 يملك شغله بالدين بالاقرار عليه فكذلك لا يملك امره بالكفالة ١١

لان التنازل من المحتال عليه تصرف في حق نفسه هو لا يتضرر به بل فيه نفعه لانه لا يرجع عليه اذا لم يكن بامر قال واذا تمت الحوالة برئ المحيل من الدين بالقبول قال زفر حجة الله عليه لا يبدأ اعتبارا بالكفا اذ كل واحد منهما عقد توثق ولنا ان الحوالة التقل لغة ومنه حوالة الغراس والدين متى انتقل عن الذمة لا يبقى فيها اما الكفالة فليضمة والاحكام الشرعية على وفاق المعاني اللغوية والتوثق باختيار الاملا والاحسن في القضاء وانما يجبر على القبول اذ انقضا المحيل لانه يحتل عود المطالبة اليه بالتوى فلم يكن متبرعا قال لا يرجع المحتال على المحيل الا ان يتوى حقه وقال الشافعي رحمة الله عليه لا يرجع وان توى لان البراءة قد حصلت مطلقة فلا يعود الا بسبب جديد ولنا انها مقيدة بسلامة حقه له اذ هو المقصود وتفسخ الحوالة لفواته لانه قابل للفسخ قصار كوصف السلامة في المبيع قال والتوى عند ابى حنيفة رحمة الله عليه احد الامرين وهو ما ان يحيد الحوالة ويحلف ولا بينة له عليه او يثبت مفسدا لان العجز عن الوصول يتحقق بكل واحد منهما وهو التوى في الحقيقة وقال هذان الوجهان ووجه ثالث هو ان يحكم الحاكم بانه لا يشه حال حياته هذا بناء على ان الا فلاس لا يتحقق بحكم القاضي عنده خلافا لما لان المال غادر وانما قال واذا طالب المحيل عليه المحيل بمثل مال الحوالة فقال المحيل احلت بدين لي عليك لم يقبل قوله الا بحجة وكان عليه مثل الدين لان سبب الرجوع قد تحقق وهو قضاء دينه بامر الا ان المحيل يدعي عليه دين وهو منكرو القول للمنكر ولا يكون الحوالة اقرارا منه بالدين عليه لانها قد تكون بدنة قال واذا طالب المحيل المحتال ببا حاله به فقيل انما احلتك لتقبضه لي وقال

له قوله في نفعه اي عاجلا بائنا دفع المطالبة عنه في الحال وااجلا بعدم الرجوع عليه لانه لا يرجع عليه بالبره ١٢ اذ ١٢ قوله من الدين ولما خزن اختلاف في ان الحوالة توجب براءة المحيل عن المطالبة والدين ام عن المطالبة دون الدين وانما اختلفوا في ذلك مسائل تدل على القولين من ان المحتال اذا وهب الدين من المحيل او ابراه من الدين بعد الحوالة لا تنفع بهتة وبراؤه ولو بقى الدين في ذمته وجب ان يصح ولو ابراه المحتال عليه او وهب الدين منه مع هذا يقتضي تحول الدين الى ذمة المحتال عليه وبراؤه المحيل عنه ومن ان المحتال اذا ابراه المحتال عليه صح ولا يبرأ بالبره ولو انتقل الدين الى المحتال عليه وجب ان يرتد برده كما لو ابراه المحيل قبل الحوالة قصار الحاصل ان الحوالة نقل صورة حتى لا يمكن من مطالبة المحيل قبل ان يتوى المال على المحتال عليه وتوى يرجع المحتال على المحيل فكان محجور اعتبر النقل في بعض الاحكام واعتبر التنازل في البعض ليكون عملا بها ١٣ له قوله النقل لغة وانعترض عليه بالحالة بغير امر المحيل فانها حوالة صحيحة كما مر ولا نقل فيها ولا تحويل وهو نقص اجمالي والواجب ان لا نقل فيها فانه بعد اداء الدين فانه يتحقق ولهذا لا يبقى على المحيل شيء ١٤ له قوله وانما يجبر الخ جواب سؤال مقدمه ان يقال لما انتقل الدين بالحالة من ذمة المحيل كما قلتم يجب ان يكون المحيل في اداءه متبرعا والمتبرع لو ادى دين مدين ويوجب الدين على القول وهو ما يجبر فله ان لم يكن متبرعا فله ان لا يكون متبرعا لان الدين في ذمته باق كما كان في ذمة المحيل فله ان لا يكون متبرعا ١٥ له قوله فلم يكن متبرعا فان قالوا ما ذكرت موهوم قلنا المتبرع من يقصد الا حسان الى الغير من غير ان يقصد دفع الضرر عن نفسه اصلا وهو بهذا الاداء قصد دفع الضرر عن نفسه حيث استقطعت نفسه المطالبة والجسم حال اعباءه فلا يكون متبرعا ١٦ له قوله بسلامة الخ فافادنا ان شرط اي سلامة حق المحتال له تنفخ الحوالة وعاد حقه على المحيل فيرجع به عليه قصار كوصف السلامة في المبيع بانه اشترى شيئا فملك قبل القبض فانه يفسخ العقد ويؤد حقه في الثمن وان لم يشترط ذلك لفظا وهذا الوجه ينشأ عن ان الحوالة تنفخ ويؤد الدين بدون النسخ وهو عبارة بعض المشايخ ١٧ له قوله اذ هو المقصود يعني ان المقصود من سرع الحوالة ليس مجرد الوجوب على الثاني لان الذم باعتبار هذا القدر متبادرة وانما تفاوتت في حسان القضاء وعدمه فالمقصود التوصل الى الاستيفاء من المحل الثاني على الوجه الاحسن والالم ينتقل عن الاول ١٨ له قوله او تنفخ الخ اي تنفخ الحوالة لغوات المقصود وهو السلامة لانه قابل للفسخ حتى لو ارضى على فسخ الحوالة تنفخ ويؤد الدين قصار كوصف السلامة في المبيع يعني ان المشتري اذا وجد في المبيع عيبا واخاره رده فانه يفسخ البيع ويبايد الثمن وهذا الوجه ينشأ عن ان الحوالة تنفخ بل تنفخ ويبايد الدين على المحيل وهو عبارة بعض المشايخ ١٩ له قوله قصار الخ ولقد اشارنا الى حيث جمع بين طريقين المشايخ واوردنا نظير لقوله قصار كوصف السلامة وهو ينطبق عليها معنيين مختلفين ٢٠ له قوله اذ هو مقتضى مفسدا لان المحتال عليه فقال المحتال مات مفسدا وقال المحيل بخلافه فعلى الشا في القول للمحتال مع اعيان على العلم بتمسكه بالعلم وهو العترة في شرح الناصي القول للمحيل مع اعيان على العلم لانكاره عود الدين ٢١ له قوله يتحقق بكل واحد منهما ان في الاول فلانه لا يقدر على المطالبة واما الثاني فلانه لم سبق ذمة يتعلق بها الحق ٢٢

له قوله بافلاسه يقال فلس اي صار ذا فلس بعد ان كان ذا درهم ودينار فاستعمل مكان افتقر وفلس القاضي اي قضى بافلاسه حين فله حاله ٢٣ له قوله خلافا لما قاله التوى هو العجز عن الوصول الى الحق وقد حصل بهتة لانه عجز عن استيفاء حقه قصار كوصف السلامة في المبيع قال عجز عن ذلك عجزا يتوهم ارتفاعه حتى دث المال لان مال الله تعالى غادر الخ ٢٤ له قوله غادر عليه غدا اذ ادا باءلا ٢٥ له قوله راح روجا شاكاه شدة سجا ٢٦ له قوله ولا يكون الحوالة يمين فان قيل لم لا يجوز ان يكون الحوالة اقرارا من المحتال عليه بالدين عليه اجاب بقوله ولا تكون الخ ٢٧

الدراية في تخریج احادیث الهدایة

دهونی عداد من یضم الحدیث :

السلام عن قرض جرنفعا

كتاب ادب القاضي

قال ولا تصح ولاية القاضي حتى يجتمع في البتوى شرائط الشهادة ويكون من اهل الاجتهاد اما الاول فلا
 حكم القضاء يستقي من حكم الشهادة لان كل واحد منهما من باب الولاية فكل من كان اهلا للشهادة يكون
 اهلا للقضاء وما يشترط لاهلية الشهادة يشترط لاهلية القضاء والفاستق اهل للقضاء حتى لو قيل يصح الا انه لا
 ينبغي ان يقلد كما في حكم الشهادة فان لا ينبغي ان يقبل القاضي شهادة لو قيل جاز عندنا ولو كان القاضي عدلا ففسقواخذ
 الرشوة او غيره لا ينبغي ويستحق الغل هذا هو ظاهر المذهب عليه مشايخنا رحمهم الله قال الشافعي رحمه الله الفاسق لا يجوز
 قضاءه كما لا يقبل شهادته عنده وعن علي بن ابي طالب رضي الله عنه في النواذر انه لا يجوز قضاؤه وقال بعض المشايخ
 اذا قلد الفاسق ابتداء يصح ولو قلد وهو عدل ينعدل بالفاسق لان البقلد اعتمد عدله فلم يكن راضيا
 بتقليده دونها وهل يصلح الفاسق مفتيا قيل لا لانه من امور الدين وخبره غير مقبول في الديانات وقيل
 يصلح لانه يجتهد الفاسق حذرا عن النسبة الى الخطا واما الثاني فالصحيح ان اهلية الاجتهاد شرط الاولوية
 فاما تقليد الجاهل فصحيح عندنا خلافا للشافعي رحمه الله عليه هو يقول ان الامر بالقضاء يستدعي القدة عليه
 ولا قدة دون العلم ولنا انه يمكنه ان يقضي بفتوى غيره ومقصود القضاء يحصل به وهو ايصال الحق الى مستحقه
 لان الجاهل لا يميز بين الحق والباطل

له قوله كتاب ادب القاضي لما كان اكثر المنازعات في الديون والبياعات والمنازعات
 يحتاج الى قطعها عقبها بما هو القاطع لها وهو القضاء والادب انصال المحبة والفاستق يحتاج اليها فاذا دبروا ذكر ما ينبغي للقاضي ويكون عليه وسبب انصال المحبة او بالانابة الى الخير والادب
 في الاصل من الادب يكون الدال هو الجمع والدعاء واما القضاء فقال ابن قتيبة يستعمل لبيان كذا ترجع الى التمس والفرار من الامر يعني بكلمته وفي الشرع يراد به الالتزام ونحوه وهو من
 والما وصف القضاء ففرض كفارة فلو امتنع الكل انما هو قد مره الله تعالى بنبيه صلى الله عليه وسلم بقوله وان احكم بينهم بما انزل الله عليك
 وبعث صلى الله عليه وسلم عليا قاضيا الى اليمن وما زاد عليه اجماع المسلمين ١٢ فله قوله في المولى بلنظ اسم المفعول واختياره على المتولى بلنظ اسم الفاعل اشارة الى انه
 ينبغي ان يكون القاضي قاضيا بتولية غيره لا بطلبه ١٣ فله قوله ينبغي ان لا يفتي القاضي في حكم القضاء بغير علمه من حكم الشهادة اذ الشهادة بمنزلة الاصل والقضاء كالنتيجة لها لا يفتي القاضي فيها
 ١٤ فله قوله يستقي والاستفتاء في اصل الفتاوى عواستق وبركشيدن آب اياه ١٥ فله قوله الولاية اذ كل واحد تنفيذ القول على الخبر اذ اوى ١٦
 له قوله ويستحق الخ فهذا يقتضي نفوذ احكامه فيما ارشى فيه وفي غيره ما لم يعزل واليه اشار الامام البرزدي ١٧ فله قوله وهذا اشارة الى ان استحقاق العزل دون العزل
 هو ظاهر المذهب وروى عن الكرخي انه يعزل بالفسق وهو اختيار الطحاوي وعليه ان الرازي صاحب ابى يوسف ١٨ فله قوله وقال الشافعي الخ قيل هذا بناء على ان الايمان يزيد و
 ينقص فان الاعمال عنده من الايمان فاذا فسق فقد انتقص ايمانه ١٩ فله قوله اعتمد عدله فيفتي القليل بحال عدله نصا كما انه علق بقضاء القاضي بحال عدله فلما فسق لم يبق
 التقليد لا ارتفاع عدله وكما يصح تعليق القضاء والامانة بالشروط بان يقول السلطان لرجل اذا قدمت لمدة كذا فانت قاضيا او يقول لرجل اذا تبت كذا فانت امير المؤمنين فكذا يصح
 ايضا تعليق عزل القاضي بالشروط ٢٠ فله قوله لا يصح الخ ولفظ القدرى يدل على انه شرط صحة التولية لوقوعه في سياق لا يصح وقد ذكر محمد في الاصل ان المقلد لا يجوز ان يكون قاضيا لكن
 لا يصح ان الخ ٢١ فله قوله فاما تقليد الجاهل الخ فيجوز ان يكون مراده بالجاهل المقلد لانه ذكره في مقابلته المجتهد وسماه بالجاهل بالنسبة الى المجتهد وهو المناسب لسباق الكلام وسجل ان يكون
 المراد به من لا يحفظ شيئا من اقوال الفقهاء وهو المناسب لسباق الكلام وهو قوله خلافا للشافعي الخ وقد علل له بقوله ان الامر بالقضاء يستدعي القدة عليه ولا قدة دون العلم ولم يقل دون
 الاجتهاد ٢٢

الدراية في تخرج احاديث الهداية

كتاب ادب القضاء حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قلد عليا قضاء اليمن حين لم يبلغ حد الاجتهاد ابو داود واحمد واسحاق والطحاوي والحاكم
 من طريق حنش عن علي قال بعثني النبي صلى الله عليه وسلم الى اليمن قاضيا فقلت يا رسول الله ترسلني وانا حديث السن ولا علم لي بالفتوى الحديث وروى ابن
 ماجه والبرزدي والحاكم من طريق ابى بصير عن علي قال بعثني النبي صلى الله عليه وسلم الى اليمن
 واخرجه البرزدي من طريق حارثة بن محبوب عن علي وقال هذا الحسن استاذ فيه عن علي واخرجه ابن حبان من وجه اخر عن ابن عباس عن علي قال بعثني رسول الله صلى الله
 عليه وسلم برسالة فقلت يا رسول الله تبعثني وانا غلام حديث فاسأل عن القضاء ولا ادري ما اجيب به الحديث ورواه الحاكم من وجه اخر عن ابن عباس قال
 بعث النبي صلى الله عليه وسلم عليا الى اليمن فقال عليهم الشرائع واقضى بينهم الحديث وروى ابو داود في المراسيل عن عبد الله بن عبد العزيز العمري قال لما استعمل النبي
 صلى الله عليه وسلم علي بن ابي طالب الى اليمن قال علي دعا في فنكوا الحديث :

٩ قوله فرض كفاية فان قيل لو كان فرض كفاية كان الدخول فيه مندوباً بالمان ادنى درجات فرض الكفاية الذنب كما في صلوة الجماعة ونحوها قلنا نعم كذلك الان فيه خطر عظيم
والامن عصمة الله تعالى ١٢ اك **قوله** كذا يصير شرطاً ان لا قبل القضاء ولا يتمكن من اجراء الظلم على غيره وادراكه قبيح آخر لعجزه وخوفه
القضاء فلو ادعى القضاء فقد تمكن من ذلك لقدرته وولايته فيصير الدخول في القضاء شرطاً لا ذكابه ١٣ اك **قوله** وكذا بعضهم الخ سواء وثقوا بانفسهم او خافوا عليها وفسر الكراهة بها لعدم الجواز
فان الصدور الشهيد في ادب القاضي ومنهم من قال لا يجوز الدخول في القضاء الا بمرأى ١٤ اع **قوله** لقوله عليه السلام الخ وقيل قد زاد رآه بعض القضاة وقال كيف يكون هكذا ثم دعي في مجلس
ابن يسوى شعوره فجعل الخلاق يخلق بعض اشعاره وقته فعطس فاصابه الموى حلقه والحق راسه بين يديه ١٥ در **قوله** من جعل الخ اخرج اصحاب السنن الاربعة من حديث ابى هريرة ان
النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال من جعل على القضاء فقد زج بغير سكين حسنة الترمذى ١٦ ف **قوله** من جعل الخ ردوى من حديث ابى هريرة وابن عباس في حديث ابى هريرة اخرج
اصحاب السنن الاربعة ورواه الحاكم في المستدرک في كتاب الاحكام وقال صحيح الاسناد ولم يخرجاه وبسنن الترمذى رواه احمد والبخاري والدارقطنى واما حديث ابن عباس فاخرجه ابن عدى
في الكامل عن داود بن الزريقان عن مطاوع بن السائب عن سديد بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم من استعفى فقد زج بغير سكين قال ابن عدى لا اعرف هذا الحديث عن
عطاء الا من حديث ابى داود واسند تضعيفه عن النسائى وابن معين وفى بعض نسخ الهداية وقد جازى فى التحذير من القضاء آثاره وقد اجتزأ الوضيفة وصبر على الضرب
بشئ من السلعة وقيد محمد بن نفاذ ثمين لو ما حتى تعلقه قلت فيه حديث ابى ذر ان النبي صلى الله عليه السلام قال لا يا باذر انى احب لك ما احب لنفسى لا ما من على اثنين ولا تولين مال يقيم اخرجه مسلم وروى الحاكم
رواه فى المستدرک وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وفيه حديث من دلى القضاء فقد زج بغير سكين وقد تقدم وفيه حديث بريدة اخرجه ابو داود عن ابن بريدة عن بريدة قال قال رسول الله صلى
الله عليه وعلى آله وسلم القضاء ثلثة اشنان فى النار وواحد فى الجنة رجل عرف الحق فقصى به فوفى الجنة ورجل عرف الحق ولم يقض به وجازى فى الحكم فوفى النار ورجل لم يعرف الحق ودفنى للناس
على رجل فوفى النار ورواه الحاكم فى المستدرک وزاد فيه قالوا يا رسول الله فما ذنب هذا الذى يجعل قال ذنبه ان لا يكون قاضياً حتى يعلم وقال فيه حديث صحيح على شرط مسلم حديث اخر اخرجه ابى
عبدان فى صحيحه عن عمران بن حطان عن عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يدعى بالقاضى العادل يوم القيامة فيلقى من شدة المحاب ما يتخفى انه لم يقض بين اثنين فى عمره حديث اخر
اخرجه الحاكم فى المستدرک عن ابى هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ليوثك الرجل انه يتخفى انه ثور من الشرا ولم يل من امر الناس شيئاً وقال صحيح الاسناد ولم يخرجاه
حديث اخر اخرجه الحاكم فى المستدرک عن ابى داود عن عطاء بن ابي عباس ان رسول الله قال من دلى عشرة فحكم بينهم بما اتوا وكروا جى به يوم القيامة فتقولن يده الى عفة فان حكم بما انزل الله ولم يرتش
فى حكمه ولم يبعث فلك الله عنه وان حكم بغيره انزل الله وارثشى فى حكمه وجاز فيه شدت بساره الى يمينه ورمى بى جنبه وسكت عنه ثم قال وسعدان بن الوليد الجبلى كوفى قليل الحديث ولم يخرجاه عنه
ومن كان قاضياً فقصى بجمل كان من اهل النار ومن كان قاضياً عالماً ناقضى ببدل نبا لحرى ان يتقلب كفها قال ابو حاتم فى علله عبد الملك هذا مجهول ١٧ تخريج زيلعى رحمه الله تعالى

حدیث من قلنا انساناً علماً وفي رعيته من هو اولى عنه فقد خان الله تعالى ورسوله وجماعة المسلمين ابن عدي والعقيلي والحاكم من حديث ابن عباس دفعه من استعمل رجلاً على عصابة وفي تلك العصابة من هو ادهى الله منه فقد خان الله تعالى ورسوله وجماعة المسلمين قال العقيلي انها يعرف من كلام عمر اني وفي اسناد حسين بن قيس الرحبي وهو واك وله شاهد من طريق ابراهيم بن زياد احمد المجبولين عن خفيف عن عكرمة عن ابن عباس وهو في ترجمة ابراهيم من تاريخ الخطيب

القضاء فكانا ذبح بغير سكين والصحيح ان الدخول فيه رخصة طمعاً في اقامة العدل والترك عزيمية فلعله
يخطئ ظنه لا يوفق له ولا يعينه عليه غيره ولا بد من الاعانة الا اذا كان هو الامل للقضاء ومن غيره
فحينئذ يفترض عليه التقلد صيانة لحقوق العباد واخلاء للعالم عن الفساد قال وينبغي ان لا يطلب للولاية
ولا يسألها لقوله عليه السلام من طلب القضاء وكل الى نفسه ومن اجبر عليه نزل عليه ملك يستدّ ولان
من طلبه يعتمد على نفسه فيحرم ومن اجبر عليه يتوكل على ربه فيه هو ثم يجوز التقلد من السلطان الجائر

فكانما ذبح الخ ذكرا الصدر الشهيد وجه تشبيه القضاء بالذبح بغير سكين فقال لان السكين يوتر في الظاهر والباطن جميعا والذبح بغير سكين ذبح بطريق الخنق والغم ونحو ذلك فانه لو ثرى الباطن دون الظاهر فكذا القضاء لا يوتر في الظاهر فاش في ظاهره جاه في باطنه باك ١٢ **قوله** والترك عزيمته الاترى انه اجتنبه ابو حنيفة فانه دعى الى القضاء ثلث مرات فالى حتى ضرب في كل مرة ثلثين سوطا وجلس في اسبوع حتى مات وقال في المرة الثالثة حتى استشير اصحابي فاستشار ابو يوسف فقال ابو يوسف لو تعلقت نفعت الناس فطر اليه ابو حنيفة فطر الغضب وقال ارايت ان امرت ان اعبر البحر العميق سبابة كنت اقدر عليه فقال ابو يوسف في البحر عميق والسيفنة وثيق والملاح عالم فقال ابو حنيفة في كافي بك قاضيا وكذا دعى محمد الى القضاء فالى حتى قيد بمس نيعا وثلثين او نيفاء واربعين او يافاضط وتقلد وروى النسائي عن كحول لو خربت بين ضرب عتق وبين القضاء لا خربت ضرب عتق والبقلة دعى للقضاء فحرب حتى اتى الشام فوافي موت فاضيه فحرب حتى اتى اليمامة وكذا اجتنبه كثير من السلف ١٣ **قوله** يفترض الخ اذا كان في البلد قوم يصلحون للقضاء فاقنع كل واحد منهم عن الدخول فيه انما ان كان السلطان يحث لا يفصل بينهم والا فلا وكان اتع السل حتى قلده جبال اشتركا في الاثم ولا داء الى تضييع احكام الله تعالى ١٤ **قوله** من طلب الخ اخرج الترمذي عن انس مرفوعا من ابني القضاء سأل في شغلهم وكان في نفسه ومن اكره عليه لما يسدده وقال حسن ضرب ١٥ **قوله** وكل الى نفسه بالتحقيق اى فوض امره اليها ومن فوض امره الى نفسه لم يهد الى الصواب لان النفس امارة بالسوء ١٦ غايه **قوله** فيجزم اى من التوقيف وينبغي ان لا يشتغل المرء بما لو نال به جرم ١٧ ع

الدراية في تخريج احاديث الهداية

وأخرج الطبراني من طريق حمزة النسيبي عن عمرو بن دينار عن ابن عباس وعمره ضعيف وأخرجه البويهي من حديث عذينة رفعه إماما وجعل يستعمل رجلا على مشقة أنفس وعلوم في العشرة من هو أفضل منه فقد غش الله تعالى ورسوله وجماة المسلمين قوله روى عن الصحابة أنهم تقلدوا القضاء وكفى جهنم قدوة تقدم قربان النبي صلى الله عليه وسلم على القضاء وروى البيهقي أن أبا بكر لما دلى ولي عمر القضاء دعى إلى وأتى أن عمر استعمل ابن مسعود على القضاء وروى ابن سعدان عمرو بن زيد بن ثابت على القضاء وفرض له رزقا والله أعلم

الدراية في تخريج أحاديث الهداية

روى الشيطان عن مهران بن العام أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله اجران وإذا حكم فخطأ فله اجر ١٢
حديث من جعل على القضاء كذا نماذج بغير مسكين الاربعة واحمد وابن ابي شيبة والبخاري من حديث ابي هريرة بلفظ من جعل قاضيا فقد ذم بغير مسكين ومجده الحاكم
والدارقطني واخرجه ابن عدي من حديث ابن عباس بلفظ من استعفى فقد ذم بغير مسكين واسناده ضعيف قوله وقد جاء في التخمير من القضاء آثار وقد اجتنبه ابو حنيفة
وصبر على الطوب واجتنبه كثير من السلف وقيد محمد نيفا وثلاثين يوما لو نفا واربعين حتى تقلد اما الآثار فحديث من جعل قاضيا الذي قبله وحديث ابي ذر ان يكون
على اثنين ولا اثنين مال يقدم اخرجه مسلم من حديث بريدة الفضاة ثلاثة اشنان في النار وواحد في الجنة الحديث اخرجه ابو داود ومجده الحاكم وعنه ابي هريرة رفته
ليوشكن الرجل انه يتمي انه خرم من الثريا ولم يل من امر الناس شيئا اخرجه الحاكم وعنه عائشة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يدعى بالقاضي
العدل يوم القيمة فيلقى من شدة الحساب ما يمتنى انه لم يقض بين اثنين في عمره مرة اخرجه ابن حبان وابن عمر رفته من كان قاضيا عالما فقهني بالجور كان من
اهل النار او قضي بجهل كان من اهل النار او قضي بالعدل فبالحرى ان ينقلب رءاه ابو يعلى قلت والترمذي وغيرهما وعن ابي واثل عن ابي زرويش بن عامر انها قال لا بعد
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من ولي شيئا من امر المسلمين اتى به يوم القيمة حتى يوقف على مجرم فان كان مجسما نبي وان كان مسيئا اخرجه الجسر
خرجه الطبراني وعنه ابن عباس رفته من ولي عشرة يحكم بينهم حتى يمدخلوا يد الى عنقه الحديث واما قصته ابي حنيفة يعض لها في الاصل وقد اخرجه الخطيب
في ترجمته من تارخ بغداد من طريق علي بن محمد قال حدثنا عبيد الله بن عبد الله بن عمر والرق قال كلم ابن هبيرة ابا حنيفة ان يلى له قضاء الكوفة فابى عليه ففر به
بأته سوط وعشوة اسواط في كل يوم عشرة اسواط وهو على الامتناع فلما رأى ذلك على سبيله واما كراهة السلف فتتها ما اخرجه النسائي في الكنى عن مكحول قال لو خير
الحديث اخرجه مسلم وحديث عبد الله بن عمران القسطين في الدنيا على منابر من نور من بين الرحمن اخرجه مسلم وحديث ابي سعيد رفته ان احب الناس الى
الله تعالى يوم القيمة وادناه مجلسا منه امام عادل اخرجه الترمذي وعنه ابي الوب رفته يد الله تعالى مع القاضي حين يقضي اخرجه البيهقي وروى ابن سعد من مسروق
قال لان اقضى بقضية فاوافق الحق احب الى من رباط سنة حديث من طلب القضاء وكل الى نفسه ومن اجبر عليه نزل عليه طلق يسد ده ابو داود والترمذي وابن
ماجة من طريق بلال عن انس بلفظ من سأل القضاء والباقي مثله والترمذي من اتى القضاء وسأل فيه شفعاء وكل الى نفسه ومن اكره عليه نكرة واخرجه احمد و
سفيان والبخاري والحاكم قوله روى ان الصحابة تقلد والقضاء من مغوية والحق كان بيد علي في نوبته وان التابعين تقلد والقضاء من الجأ وكان جأنا واما مغوية فولى له
لقضاء الوالد دارت فضالة بن عبيد واما كون الحق كان في يد علي فذليله قتل مكارا الفنة الباغية وهو حديث مروي من طرق عديدة واما الجأ فولى القضاء في زمانه
يوردة بن ابي موسى واخوه ابو بكر وولى في زمانه ايضا الشعبي وغيره ولا اعلم لحد الشكر ذلك ١٣

كما يجوز من العادل لان الصحابة تقلدوا من معاوية والحق كان بيد علي رضي الله عنه في نوبته والتابعين تقلدوا من المجتاز وهو كان جائرا الا اذا كان لا يمكنه من القضاء بحق لان المقصود لا يحصل بالتقلد بخلاف ما اذا كان يمكنه قال ومن قلد القضاء يسأل عن ديوان القاضي الذي كان قبله وهو الخياط التي فيها السجلات وغيرها لانها وضعت فيها لتكون حجة عند الحاجة فجعل في يد من له ولاية القضاء ثم ان كان البياض من بيت المال فظاهر وكذا اذا كان من مال الخصوم في الضميمة لانهم وضعوها في يده لعله وقد انتقل الى المولى وكذا اذا كان من مال القاضي هو الصحيح لانه اتخذ تدبيرا لا يتولا ويبيع امينين ليقبضاها بحضور المعزول او امينه ويسال لانه شيئا فشيئا ويجعلان كل نوع منها في خريطة كيلا يشتبه على المولى وهذا السؤال لكشف الحال لا لادلائم قال وينظر في حال المحبوسين لانه نصب ناظرا فمن اعترف بحق الزم اياه لان الاقرار ملزم من انكر لم يقبل قول المعزول عليه الا ببينة لانه بالعزل التقي بالرعايا وشهادة الفرد ليست بحجة لاسيما اذا كانت على فعل نفسه فان لم تقم لم يجز بتخليته حتى ينادى عليه وينظر في امرة لان فعل القاضي المعزول حق ظاهر فلا يعجل كيلا يؤدي الى ابطال حق الغير وينظر في الودائع وارتفاع الوقت فيعمل فيه على ما تقوم

له قوله لان الصحابة رضي الله عنهم الخ هذا الصريح بجور معاوية والمراد في خروجي في القضية ثم انما ثبت انه ولي القضية قبل تسليم الحسن له وما بعد تسليمه فلا يسمى ذلك العام عام الجماعة واستغنى معاوية بالرداء بالشام وبما كان معاوية استشاره فحين يؤل بعده فاشارة عليه بفضائه بن عبد الله النضاري فواله بالشام ... بعده ١٢ ف -

قوله في نوبته كونه راجعا بعد عثمان وقيد بنو نوبة احتراز عن قول الروافض انه كان الحق بهما في سائر النوب حتى من الى بكر وانما كان الحق معرفتي تلك النوبة لصحة بيعته وانفقادها فكان على الحق في قتال اهل الجمل وقال معاوية بصديق وقوله عليه السلام لما استفتىك الفتنة الباغية وقد قلنا صاحب معاوية يعرج باهم بقاة ولقد اطرت عائشة الدم كما اخبر ابن عبد البر في الاستيعاب قال قالت عائشة لابن عمر يا ابا عبد الرحمن ما منك ان تنهائني عن مسيرى قال رايت رجلا غلب عليك يعني ابن الزبير فقاتل له اما والله لو شئت ما خرجت ١٢ ف -

قوله تقلدوا الخ في تاريخ البخاري مستند عن ضمرة قال استفتي الحاج ابا ردة بن موسى وابو جعفر محمد بن جعفر ثم قتل سعيد بن جبير ومات الحاج بعده بستة اشهر وفي تاريخ اصبهان للملفظ ابي نعيم عبد الله بن ابي مرجم الاموسي ولى القضاء باصبهان للحجاج ثم عزل الحجاج واقام محبوسا بواسطة فلما ملك الحجاج رجع الى اصبهان وتوفي بها قال ابن القطان في كتابه في باب الاستسقام طلحة بن عبد الرحمن بن عوف

قوله من الحجاج بن يوسف الثقفي عامل عبد الملك بن مروان على العراق وخراسان مات رمضان او شوال سنة خمس وتسعين ومائة ثلث اذارح وخمسون سنة ١٢ يعني

قوله وهو الخياط التي فيها نسخ السجلات والعكوك ونصب الاوصياء والقيم في احوال الوقت وتقدر النفقات وبهذا لان القاضي يكتب لستين احد هما يكون بيد المحض والاخرى تكون في ديوان القاضي لانه رجا يحتاج اليه المعاني وما يمد الخدم لا يؤمن عليه الزيادة والمنقصان ١٢ ك -

قوله الخراط خريطة كسيفة كيسا لوجست وماند ان كره ان يجرى كرهه ومن ان كنهه ١٢ من

قوله السجلات سجل بجمع تين وتشد يدك بك يا مبر سجلات جمع ١٢ من

قوله فطاسم اي بجر المعزول على دفعه لان ذلك انما كان في يده بحدوثه

قوله في الصحيح في الصورتين احتراز عما قاله بعض المشايخ ان البياض اذا كان من مال الخصوم او مال القاضي لا يجز المعزول على دفعه لانه ملكه او دهب له ١٢ ع -

قوله في المعزول وضع عنده بطريق الدبابة والامانة وما وضع عنده من حيث انه يتولى به ١٢ ع -

قوله في ما من نسخ السجلات بجلته في خريطة وما كان من نصب الاوصياء في احوال اليتامى يجعلونه في خريطة لان هذه النسخ كانت تحت تصرف القاضي المعزول فلا يشتبه عليه شيء من ذلك متى احتاج الى نسخة منها فلما القاضي المقلد فيشتبه عليه لو لم يجمع كل نوع في خريطة ولو احتاج الى نوع منها يحتاج الى تفويض جميعا وانما يسأل لان القاضي المعزول وان لم يكن قوله حجة لا تتاخر بواحد من الرعايا ليكشف لها ما اشكل عليها ١٢ ك -

قوله وينظر في حال المحبوسين بان يبعث الى الحبس من يحصم ويأتيه باسائهم ويسأل المحبوسين عن سبب حبسهم لانه نصب ناظر الامور المسلمين وقول المعزول ليس بحجة فلا بد من التفتيش عن حالهم فيجمع بينهم وبين خصومهم فمن الخ ١٢ ع -

قوله لا ببينة فان تأسست البينة بالحق والقاضي يعرف عدالة الشهود ودم الى الحبس لقيام الحجة وان لم يعرفهم يسأل عن الشهود فان عدلوا فكذلك فان لم تعرف الخ ١٢ ع -

قوله فان لم تعرف اي البينة او لم يحضر خصم وادعى المحبوس ان لا خصم له وهو محبوس بغير الحق لم يعمل الخ ١٢ ع -

قوله حتى ينادى عليه اي يا مرنا ويا ننادى عليه كل يوم اذا جلس من كان يطلب فلان بن فلان المحبوس الفلاني بحق فليحضر حتى يجمع بينه وبينه فان حضر والا فمن رأى القاضي ان يطلقه ينادى عليه كذلك اياها فان حضر خصم واحد منهم جمع بينه وبينه وان لم يحضر تاني عليه اياها على حسب ما يرى القاضي فان لم يحضر خصم اقدمهم كفيلا بانفسهم واطبقهم ولو قال لا كفيلا لي ادلا اعطى كفيلا فاستأجر لوجه آخر بان ينادى عليه شهر آخر ثم خلاه الفرق لابي خزيمة ر في اخذ الكفيل ههنا وبهي مسائله فتمت التركة بين الورثة حيث لا ياذن هناك كفيلا على ما سيجي ان في مسألة القسمة التي للوارث الحاضر ثابت بيقين وفي ثبوت لغيره شك فلا يجوز تأخير المستحق لاسرهم واما ههنا فالحق للغائب ثابت بيقين نظر الى ظاهر حال المعزول لكنه مجهول فلا يكون الكفالة لاسرهم ١٢ ع -

قوله كيلا يؤدي الخ يجوز ان يكون له خصم فاب يدعى عليه اذا حضر ١٢ ع -

قوله وينظر في الودائع دار تفاع الاوقات الكائنة تحت ايدي ابناء القاضي والذي في ديارنا من هذا اموال الاوقات تحت ايدي جماعة يوليم القاضي النظر والمباشرة فيها وودائع التباي تحت يديهم اي من الحكم فيعمل فيها على حسب ما تقوم به البينة انه لفلان او لغير ذلك او يعترف الخ ١٢ ف

ما كان من السجلات في تاريخ ١٢ ع

به البيئة او يعترف به من هو في يده لان كل ذلك حجة ولا يقبل قول المعزول لبايئناه الا ان يعترف
 الذي هي في يده ان المعزول سلمها اليه فيقبل قوله فيها لانه ثبت باقراره ان اليد كانت للقاضي فيصح
 اقراره القاضي كانه في يده في الحال الا اذا ايدى بالقرار لغيره ثم اقر بتسليمه القاضي فيسلم ما في يده الى المقر له
 الاول لسبق حقه ويضمن قيمته للقاضي باقراره الثاني ويسلم الى المقر له من جهة القاضي قال ويجلس
 للحكم جلوساً ظاهراً في المسجد كيلا يشتبه مكانه على الغريب وبعض المقيمين والمسجد الجامع اولى لانه اشهر
 وقال الشافعي يكره الجلوس في المسجد للقضاء لانه يحضره المشرك وهو نجس بالنص والحائض هي ممنوعة
 عن دخوله ولنا قوله عليه السلام انما بنيت المساجد لذكر الله تعالى والحكم وكان رسول الله صلى الله عليه و
 اليه وسلم يفصل الخصومة في معتكفه وكذا الخلفاء الراشدون كانوا يجلسون في المساجد لفصل الخصومات
 ولان القضاء عبادة فيجوز اقامتها في المسجد كالصلوة ونجاسة المشرك في اعتقاده لا في ظاهره فلا يمنع من
 دخوله والحائض تخبر بحالها فيخرج القاضي اليها او الى باب المسجد او يبعث من يفصل بينها وبين
 خصمها كما اذا كانت الخصومة في الدابة ولو جلس في داره لا بأس به وياذن للناس بالدخول فيها ويجلس
 معه من كان يجلس قبل ذلك لان في جلوسه وحده تهمة قال ولا يقبل هدية الا من ذي رحم محرم او ممن
 جرت عادته قبل القضاء به اذ تلهان الاول صلة الرحم والثاني ليس للقضاء بل جرت على العادة وفيها

له قوله من هو في يده ان اقر بذلك المال لانسان يقبل اقراره كـ ٢ قوله ولا يقبل قول المعزول اي على من برئ يده اذا اقر وقال بي لي
 بان المال الذي في يده يكون لعمرو الا بيئته لما بينا الخ ٣ قوله اذا بدأ اقرار الخ بان قال هذا المال فلان ابن فلان الذي اقر له القاضي المعزول ثم اقر بتسليمه القاضي وقال دفع
 الى المعزول ١٢ قوله ثم اقر له ولو بدأ بالدفع فقال دفعه الى القاضي المعزول وقال المعزول بل فلان اخبرنا فقال قول المعزول ويؤمر بالدفع الى من اقر له القاضي المعزول
 ولو قبل صاحب اليد دفعه الى القاضي المعزول وقال هو فلان بن فلان او قال دفعه الى ولا ادري لمن هو قالوا يقبل قول المعزول ١٣ قوله اولى ثم الذي يقيم فيها الجماعات وان
 لم تعمل فيه الجمعة قال فخر الاسلام هذا اذا كان بالجراح في وسط البلدة اما اذا كان في طرف منها فلا لزوم له المشقة على اهل الشقة القابلة له فالاول ان يختار مسجد في وسط البلدة وفي السوق ١٤
 له قوله وان قوله عليه السلام انما بنيت المساجد لذكر الله والحكم فلم يوجب لنا اخرج مسلم حديث الاعرابي الذي قام يقول في المسجد فقال اصحاب رسول
 الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تذكروه ودعوه فتركوه حتى قال ثم دعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان هذه المساجد لا تصلي لشي من هذا القول ولا القدر
 انما يذكر الله تعالى والصلاة وتلاوة القرآن قالوا ومن القوم قد عابوا من ما نفضت عليه ١٥ قوله وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد من حديث الاعرابي بن مسعود فيقول في المسجد
 ولا يدركون احد منكم الا في موضعين من كعب بن مالك انه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول في المسجد من حديث الاعرابي بن مسعود فيقول في المسجد
 كشف بجمع جبرته فنادى يا كعب قال ليك يا رسول الله فاشهد بي اني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول في المسجد من حديث الاعرابي بن مسعود فيقول في المسجد
 رواية هذا اللفظ وليس كذلك بل هذا نقل بالمعنى يعني ان وقع من الصحابة الجلوس في المساجد لفصل الخصومات فخر البخاري لامن عمر بن عبد الله بن مسعود فيقول في المسجد
 الرزاي الى الحسن انه رأى عثمان قضي في المسجد وذكر القصة كذا في فتح القدير ١٦ قوله ولا يقبل هدية الخ والاصل في ذلك ما في البخاري عن ابي حميد الساعدي قال استعمل النبي صلى
 الله عليه وسلم رجلاً من الانبياء يقال له ابن التبتية على الصدقة فلما قدم قال هذا لكم وهذا قال عليه السلام لا يجلس في بيت ابي ابيوت امره فينظر ابي ابيوت الى امره فيقطع الفرق بين الرثوة
 والهدية ان الرثوة يطيب بشرط ان يعينه والهدية لا بشرط ما انتى ١٧ قوله وفيما رواه ذلك الخ ثم ان اخذ القاضي ما ليس له اخذه اذ يصنع به اختفاؤه فيعظم قالوا يصنع في بيت
 المال وعائتهم قالوا لا على اربابها ان عرفهم والبر اشارة في المير الكبير فان لم يعرفهم او عرفهم الا ان الرثوة بعدد ما يعين في بيت المال وعائتهم قالوا لا على اربابها ان عرفهم
 لعمرو وهو في هذا العمل نائب عن المسلمين فكانت الهدايا من بيت المعنى لم ١٨ غايه -

الدراية في تخرج احاديث الهداية

حدثني انا بنيت المساجد لذكر الله تعالى وللعلم بها حجة هكذا اذا انما عند مسلم من انس في قصة الاعرابي الذي قال في المسجد فقال ان هذه المساجد لا تصلي لشي
 من هذا القول ولا القدر وانما هي لذكر الله تعالى والصلاة وقراءة القرآن ولا من حاجة من حديث ابي هريرة ان هذا المسجد لا يزال فيه وانما بنى لذكر الله والصلاة حديث
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفصل الخصومات في معتكفه كانه يشتر الى حديث كعب بن مالك انه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول في المسجد من حديث الاعرابي بن مسعود فيقول في المسجد
 الله عليه وسلم كشف مسجد مجرته فتادى يا كعب ان منع الشطر الحديث وفي الباب حديث ابن عباس بن مسعود قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة اذ اتى
 رجلاً فقال اقم على الحد الحديث وحدثني سهل بن مسعود في قصة الصلاة عنين قال قتلا عن في المسجد وانما شاهد متفق عليه قوله وروى ان الخلفاء الراشدون كانوا
 يجلسون في المساجد لفصل الخصومات فيه اثار منها ذكر البخاري قال ولا عن عمر بن عبد الله بن مسعود فيقول في المسجد من حديث الاعرابي بن مسعود فيقول في المسجد

أله قوله ويدخل في هذا الجواب الخ لم يفصل في الدعوة الخاصة بين ان يكون الداعي اجنبيا او ذارحم محرّم منه وقال في فصل الهدية لا يقبل الامن ذى رحم محرّم منه فلا بد من التاويل من المسائل التي
قالوا ما ذكر في الضيافة محمول على ما اذا كان ذارحم محرّم لم يجز فيها الدعوة والمداوة صلة للقرابة وانما احدث بعد القضاء فاذا كانت الحالة بهذه فهو والاجنبى سوا في هذا ما ذكر في الهدية انه يقبل من ذى
رحم محرّم فهو محمول على انه كان جرى المساواة قبل القضاء صلة للقرابة فاذا ابدى اليه هدية بعد القضاء فلا بأس بالقبول بهذا ذكر شيخ الاسلام المعروف بخواجه زادة وفي موطأ شيخ الاسلام الا ان يكون اضعف
ضمما فينبغي ان لا يجيب دعوة وان كانت عامة ١٢ ك**ه** قوله والخاتمة ما يكون فوق العشرة وما دونه خاصة وقيل دعوة العرس والختان عامة وما سوى ذلك خاصة
١٢ ع**ه** قوله ويؤذى المكين المريض من التخاصين اما اذا كان منهم فلا ينبغي ان يعود لان ذلك يؤذى الى ابداء النعم الاخر والاشتماء ١٢ ك**ه** قوله للمسلم على الخ روى مسلم عن ابى
هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم حق المسلم على المسلم خمس رواها السلام وتشميت العطاس واجابة الدعوة وعيادة المريض واتباع الجماعة واذا استنصحك فانصت له فمذهبه هي السادسة
١٢ ف**ه** قوله نهي عن ذلك لما روى اسحق بن راهويه عن الحسن بن مسروق قال جاء رجل فزل على فاضا فخر فلما قال انى امريد ان اغاصمه قال له على تحول فان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم
مانا ان نضيف النعم الاخره خصه ١٢ ف**ه** قوله سوى بينهما الخ المستحب باتفاق اهل العلم ان يجلسا بين يديه ولا يجلس واحد عن يمينه والاخر عن شماله لان اليمين فضلا وفي الخازن و
القنادى الكبرى فاحم السلطان مع رجل فجلس السلطان مع القاضي في مجلسه ينبغي للقاضي ان يقوم من مقامه ويجلس خصم السلطان فيه ويقعد على الارض ثم يقضي بينهما ١٢ ف**ه** قوله
لقوله عليه السلام الخ روى اسحاق بن راهويه في مسنده عن ام سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من اتى بالقضاء بين المسلمين فليساؤ بينهم في المجلس والاشارة والنظر
١٢ ف**ه** قوله ولا يسار الخ وينبغي ان يقيم بين يديه رجلا يمنع الناس عن التقدم بين يديه في غير وقته ومنعهم عن اساءة الادب ويقال لصاحب المجلس ومنع من رفع الصوت في المجلس
يجلس اخصيين بمقدار ذراعين من القاضي ١٢ ع**ه** قوله لمقين الشاهد هو ان يقول القاضي ما يستفيد به الشاهد علما بما يتعلق
بالشهادة مثل ان الخ ١٢ ع**ه** قوله واستحسنه الخ تاخير دليل الى يوسف وتسميته بالاستحسان كل ذلك دليل على ان الخارعة عند المصنف قوله الى يوسف ١٢ ع**ه** قوله في غير
موضع التهمة واما في موضع التهمة مثل ان يدعى الفاضل امته والمدي عليه بكر خمس ائمة وشهد الشاهدان بالالف فاقاضي ان قال يجتعل انه ابرأ الخمس مائة واستفاد الشاهد علما بذلك ودفع
القاضي بهذا لا يجوز بالاتفاق ١٢ ع**ه** قوله فصل في الحبس لما كان الحبس من احكام القضاء وتعلق بكذا ١٢ ف**ه** قوله فصل في حبس المجرم وهو مشروع لقوله تعالى او ينفوا من الارض فانه المراد به الحبس
لم يكن في زمان النبي صلى الله عليه وسلم والى بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم سجن وكان يحبس في المسجد والدله على ذلك حديث الحسن ولما كان زمن علي رضي الله عنه احدث السجن بناءه من قصب فنقبه للصوم
فبنى سجنان بدر ١٢ ع**ه** قوله المماثلة مما طلة دفع الوقت كردن وفرصت نمودن ودور دار كشيدن كانه ١٢ م

حديث للمسلم على المسلم ستة حقوق وذكر منها وشهود الجنازة وعود المريض مسلم من حديث ابى هريرة بلفظ حق المسلم على المسلم وفي الباب عن ابى ايوب في الادب المفرد للجاري **حديث** النهي عن مضاينة احد الخصمين اسحق وعبد الوفاق والدارقطني وفي المؤلف من طريق الحسن قال جاء رجل فترجل على علي فلما قال له افريد ان اخاصم قال له علي يحول فان النبي صلى الله عليه وسلم نهاها ان تضيف الخقم الا ومعها خصمه وروى الطبراني في الاوسط من طريق ابى حرب بن ابى الاسود عن لبيه عن علي نحوه بالحديث دون القصة **حديث** واذا ابتلى احدكم بالقضاء فليست بينهما في المجلس والاشارة والنظر اسحق والطبراني من حديث ام سلمة بلفظ من ابتلى بالقضاء بين المسلمين فليس بينهما في المجلس والاشارة والنظر ولا يرفع صوته عن احد الخصمين اكثر من الاخر واه الدارقطني من وجه اخر بلفظ من ابتلى بالقضاء بين المسلمين فليعدل بينهم في المحلة واشارته ومقدمة ١٢ :-

في السلازمة وسند كره في كتاب الحجران شاء الله تعالى وفي الجامع الصغير رجل اقر عند القاضي بدين فانه يحبس ثوريسال عنه فان كان موسرا ابدا حبسه وان كان مقسرا خلى سبيله ومراة اذا اقر عند غير القاضي او عند مرة فظهرت مماطلته والمحبس اولا ومدته قد يتناه فلا نعيده قال ويجبس الرجل في نفقة زوجته لانه ظالم بالامتناع ولا يجبس الوالد في دين ولده لانه نوع عقوبة فلا يستحقه الولد على الوالد كالحمدود و القصاص الا اذا امتنع عن الانفاق عليه لان فيه احياء لولده ولانه لا يتدارك لسقوطها بضي الزمان والله اعلم

باب كتاب القاضي الى القاضي

قال ويقبل كتاب القاضي الى القاضي في الحقوق اذا شهد به عنده للحاجة على ما بين فان شهد واعلى خطم حاضر حكم بالشهادة لوجود الحجة وكتب بحكمه هو المذموم سجلا وان شهد اغير حضرة الخصم لم يحكم لان القضاء على الغائب لا يجوز وكتب بالشهادة ليحكم المكتوب اليه بها وهذا هو الكتاب المحكي فهو نقل الشهادة في الحقيقة ويختص بشرائط ذكرها ان شاء الله وجوازه لمساس الحاجة لان المدعي قد يتعذر عليه الجمع بين شهوده وخصمه فاشبه الشهادة على الشهادة وقوله في الحقوق يندرج تحته الدين والنكاح و

له قوله وفي الجامع الصغير الخ انما ذكر لفظ الجامع الصغير بهذا لان رواية الجامع الصغير من حيث الظاهر تخالف ما ذكر في اول هذا الفصل انه اذا ثبت الدين على المدعيون بالاقرار لا يحبس في اول الولاية بخلاف ما اذا ثبت الدين باليمين وما ذكر في الجامع الصغير يقتضي جواز المحبس متصلا باقرار حيث قال يحبس ثم يخال عنه فثبت التناقض بين الروايتين فذكر لفظ الجامع الصغير في قوله وكرهوا عليه يقول ومراة اذا اقر الخ انما ثبت من حيث الظاهر ان المحبس لا يجوز الا اذا اقر الخ يعني مراد محضها اذا ثبت الحق بالاقرار ثم يثبت المطالبة فترضا الى القاضي في يحبس بمراة الاقرار يعني المحبس او لا الخ يعني ان المذكور في الجامع الصغير من المحبس او لا ومراة بناء وليس فيه مخالفة لما بيناه لحتاج الى ذكره ما بينا ١٢ عنيه له قوله في نفقة الخ اذا فرض القاضي على رجل نفقة زوجته او اضلما على مقدار فلم ينطق عليها ورفعت الى الحاكم بحسبه ١٢ له قوله كالمودع والخصم فان الولد لا يوافقها لاجل ولده ١٢ يعني له قوله لسقوطها اي لسقوط نفقة الولد بمعنى الزمان اما الدين لا يسقط بمعنى الزمان فافترق في حق هذا الحكم فيفتقران في حق المحبس ايضا ١٢ -

له قوله باب كتاب الخ اورد هذا الباب بعد فصل المحبس لان هذا من عمل القضاء ايضا لان السجن يتم بقاض واحد وهذا باثنين والواحد قبل الاثنين ١٢ له قوله باب كتاب الخ هذا ايضا من احكام القضاء وبما لا يتحقق في الوجود الا بقاضين فهو كالمركب بالنسبة الى ما قبله كذا في الفتح وهذا هو قول الزيلعي انه ليس من كتاب القضاء لانه ما نقل شهادة او نقل حكم ثم يوسم على القضاة فكان ذكره انساب انتهى وحيث كان من علم فكيف ينفي جوازا في النهر بان المنع كونه قضاء والمثبت كونه من احكامه ١٢ له قوله في الحقوق اي في الحقوق التي ثبتت مع الشبهة وقيل بالحق في الايمان المنقولة خلاف ذلك له قوله فان شهدوا الخ بانيان ان كتاب القاضي الى القاضي نوان المسمي سجلا والمسمي بالكتاب المحكي والفرق بينهما ان الاول اذا وصل الى المكتوب اليه ليس له الا التقيد واخرى رايه او خالفه لاتصال الحكم به والثاني ان وافقه افقده والا فلا لعدم اتصال الحكم به ١٢ له قوله على خصم قبل المراد بالخصم هنا الوكيل عن الغائب او المسخر الذي حمل وكلا لا يثبت الحق عليه وان لم يكن وكلا عن الحقيقة اذ لو كان المراد بالخصم هو المدعي عليه نفسه لما اتي به كتاب القاضي الى قاض آخر لان حكم القاضي قد تم ويحمل ان يكون الخصم هو المدعي عليه وان يكون مراده بيان ان هذا الكتاب هو المدعي سجلا لانه يكتب الى قاض آخر وكان المدعي به مبيعا فاولا المدعي عليه الرجوع على بالعه وهو في بلدة اخرى فطلب من القاضي ان يكتب بحكمه الى قاض تلك البلدة ١٢ له قوله على خصم حاضر قال في النهاية المراد بالخصم هو الوكيل عن الغائب او المسخر الذي جعله القاضي وكلا لا يثبت الحق ولو كان المراد بالخصم المدعي عليه لم يثبت الحق الى قاض آخر قول لا يتحقق ما فيه من الكلف والاحسن ان يقال ان قوله فان شهدوا على خصم حاضر ليس بمقصود بالذات في هذا الباب بل توطئة لقوله وان شهدوا بغير خصم لم يحكم فيه وظاهر كثرة كذا في الدرر قلت وحاصله ليس المراد في هذه المسألة من كتاب القاضي حكم الى قاض آخر حتى يراى بالخصم فيها الوكيل او المسخر بل المراد ان الشهادة عند القاضي تارة تكون على خصم حاضر فيحكم بها عليه ويكتب بحكمه كتابا ليحفظ الواقعة لبعثه الى قاض آخر لان الحكم قد تم وتارة يكون على خصم غائب وهي كالأية فبذلك ذكرت توطئة لذلك وذكر في النهر عن الزيلعي انه اذا قدر ان الخصم غاب بعد حكم عليه فحضر الحكم في يكتب له ليسم اليه فلهذا ينفذ حكمه انتهى وحاصله انه قد يحتاج في المسألة الاولى الى ان يبعث بكتاب حكمه على الخصم الى قاض آخر فيكون ذكره مقصودا في الباب واذا انقضت في كتاب يكون الى القاضي ولو كان الخصم حاضر وذلك لا مضاء قاض آخر كما اذا ادعى على اخر الفا ودرهم وحكم به ثم اصطلح ان يافقه من في بلدة اخرى فان ان يكره بكتاب لا مضاء قاض بلده ١٢ له قوله هو المذموم سجلا هو بحسب السنين والجميم وتشديد الامم والضمان مع التشديد والفتح مع سكون الهمم والكسر ثلثات فتسالي عن الكشاف ١٢ له قوله مشروط منا العلوم الخمسة وهي ان يكون من معلوم الى معلوم في معلوم على معلوم ١٢ له قوله وجوازه الى آخره والقياس ياتي بجزء اذ فيه شبهة التنوير اذا اخطأ في شبهة الخط والخطا ثم بان الحكم الا انه يجوز الحاجة الى الس والماروس ان عليا رضي الله عنه جوزه لذلك ١٢ عنايه له قوله لمساس الحاجة ولا يندفع الحاجة بالشهادة على الشهادة لما ان اكثر الناس يجوزون عن اداء الشهادة على الشهادة على وجهها ثم يحتاج بعد ذلك الى معرفة عدالة الاصول ويتعذر معرفة ذلك في تلك البلدة فتقع الحاجة الى نقل شهادتهم بالكتاب ١٢ له قوله فاشبه الشهادة الخ فلما جوزه الشهادة على الشهادة لا يوجب حق العباد فكذلك جواز الكتاب لذلك ولا يرد بالمشابهة القياس لما تقدم انه مخالفت للقياس في ادب الاتحاد في مناط الاستحسان ١٢ عنايه -

له قوله يندرج تحته الدين والنكاح بان ادعى رجل نكاحا على امرأة او بالعكس وكذلك الطلاق اذا ادعت امرأة على زوجها فان قيل الاشارة في باب النكاح شرط وكتاب القاضي الى القاضي فيما يحتاج الى الاشارة لا يجوز قبل الاشارة الى الخصم شرط وهو الرجل او المرأة وهو ليس بمدعي به انما المدعي به شيء آخر وهو نفس النكاح لانفس المرأة ولا نفس الرجل فنصار النكاح نظير الدين في الذمة والاشارة الى الغريم شرط ودرج هذا كتاب القاضي فيه كذا هيئتنا والنسب بان ادعى نسبلا من الميت والخصم بان ادعى غصبا على رجل والامانة المحمودة من المودع والمعارضة المحمودة من المضارب وانا قيد الامانة والمضاربة بالمحمودة يكونان من الدين اذ لو لم يكن محمودة لكان من جملة الايمان المنقولة ولا يقبل كتاب القاضي فيها ١٢ له قوله يندرج تحته الخ هو المروي عن محمد بن يفيق للضرورة وفي ظاهر الرواية لا يجوز في المنقول للحاجة الى الاشارة اليه عند الدعوى وعن الثلثي تجوز في العبد دون الامنة ومعه تجوز في الكل قال الاسيحي جلي وعليه الفتوى والقياس ان لا يجوز لان كتابه لا تكون اقوى من عبارة ولو اضر القاضي في حكمه لم يعمل باخباره فكذلك اولي وانما تجوز ناه لا ترضى الله عنه ولما جازه بحر ١٢ له قوله

النسب والمغصوب^۱ الامانة المجحوة والمضاربة المجحوة لان كل ذلك بمنزلة الدين^۲ هو يعرف بالوصف لا
 يحتاج فيه الى الاشارة ويقبل في العقار ايضا لان التعريف فيه بالتحديد ولا يقبل في الاعيان المنقولة للحاجة
 الى الاشارة وعن ابي يوسف انه يقبل في العبد دون الامة لغلبة الابق فيه دونها وعنه انه يقبل فيها بشرائط^۳
 تعرفت في موضعه وعن محمد انه يقبل في جميع ما ينقل ويحول وعليه المتأخرون رحمهم الله قال ولا يقبل الكتاب^۴
 الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين لان الكتاب يشبه الكتاب فلا يثبت الا بحجة تامة وهذا لانه لم يزل
 يد من الحجة بخلاف كتاب الاستيمان من اهل الحرب لانه ليس بملزم وبخلاف رسول القاضى الى الهند^۵
 ورسوله الى القاضى لان الاقرار بالشهادة لا بالتزكية قال ويجب ان يقرأ الكتاب عليهم ليعرفوا ما فيه او
 يعلمهم به لانه لا شهادة بدون العلم ثم يختمه بحضورهم ويسلمه اليهم كيلا يتوهم التغيير وهذا عند ابي
 حنيفة ومحمد لان علما في الكتاب وان ختم بحضورهم شرطا وكذا حفظ ما في الكتاب عندهما ولهذا يدفع اليهم
 كتابا اخر غير مختوم ليكون معهم معاونة على حفظهم قال ابو يوسف اخراشي من ذلك ليس بشرط والشرط
 ان يشهدهم ان هذا كتابه وخاتمه عن ابي يوسف ان الختم ليس بشرط ايضا فسهل في ذلك لما ابتلى بالقضاء
 وليس الخبر كالمعاينة واختار شمس الاثنية السرخسي قول ابي يوسف قال فاذا وصل الى القاضى لم يقبله الا
 بحضور الخصم لانه بمنزلة اداء الشهادة فلا بد من حضوره بخلاف سماع القاضى الكاتب لانه للنقل لا للحكم
 قال فاذا سلمه الشهود اليه نظر الى ختمه فاذا شهدوا انه كتاب فلان القاضى سلمه اليه في مجلس حكمه^۶

لغلبة الابق ان كان العبد يخدم خارج البيت غالبا فيقدر على الابق فيمس الحاجة الى الكتاب بخلاف الامتناع داخل البيت غالبا^۱ غايه^۲ قوله بشرائط وصفته ذلك بخارج البني
 جلالا من شرطه فلا يفتقر في شهوده الى سائر ما يطلب من قاضي بخارجا ان يكتب بشهادة شهوده عنده يجيب الى ذلك ويكتب شهدتي فلان وفلان بان العبد الذي من صفته كيت وكيت ملك فلان
 المدعي وهو اليوم بمصر كند بيد فلان بغير حق ليرسلها ويجعل على كتابه شاهدين ويعلمها ما فيه ويرسله الى سمرقند فاذا انتهى الى المكتوب اليه يحضر العبد مع من هو بيده ليشهدا عنده عليه بالكتاب وبما فيه فيقبل
 شهادتهما ويخرج الكتاب ويدفع العبد الى المدعي ولا يقضي له به لان شبهة شهادتي الملك لم يكن بحضرة العبد ولا يفتقر كفيلا من المدعي بنفس العبد ويجعل في عنق العبد خاتما من رصاص كيلا يتهم المدعي
 بالسرقة ويكتب كتابا الى قاضي بخارجا ويشهد شاهدين على كتابه وختمه وعلى ما في الكتاب فاذا وصل الى قاضي بخارجا وشهد بالكتاب وختمه بالمدعي باعادة شهوده ليشهدوا بالاشارة الى العبد انه حقه فاداه فاداه
 بذلك قضى له بالعبد وكتب الى ذلك القاضي بما ثبت عنده من رواية عن ابي يوسف ان قاضي بخارجا لا يقضي للمدعي بالعبد لان الخصم غائب ولكن يكتب كتابا اخرا الى قاضي سمرقند فيجري
 عنده ويشهد شاهدين على كتابه وختمه وبغير بيعته بالعبد الى سمرقند حتى يقضي له به بحضور المدعي عليه فاذا وصل الكتاب اليه يفعل ذلك ويرسله كفيلا وصفته الكتاب في الجارية صفته في العبد غير ان القاضى لا يدفع
 الجارية الى المدعي ولكنه يبعثها معه على يد ائمة القضاة بالملك زائلا منها ملكه غايه^۳ قوله تعرف في موضعه وموضع كتاب الابق من المبسوط واب كتاب القاضى الى القاضى
 من شرح ادب القاضى للصدر الشهيد وهو الباب التاسع والخمسون منه وكتاب ادب القاضى من الذخيرة ۱۲ غايه^۴ قوله وبذا اي اشراط الحجة التامة في كتاب القاضى بان هذا الكتاب
 كتاب فلان القاضى لانه اي لان كتاب القاضى ملزم فلا بد للملزم من الحجة حتى يثبت بها كونه ملزما والحجة هي البيضة ۴ غايه^۵ قوله بخلاف كتاب الاستيمان اني يعني اذا جاء من ملك اهل
 الحرب في طلب الامان فانه مقبول بغير بيعته حتى لو اتمه الامام مع ۱۲ غايه^۶ قوله لانه ليس ملزم لان كتاب ملك اهل الحرب ليس ملزم لان الامام بالخبر ان شاء اعطاه الامان وان شاء
 لم يعطه فلا يشترط البيضة ۱۲ اك^۷ قوله الى المركز انما قيد بقوله الى المركز لان رسول القاضى الى القاضى في موضع اتصال من لزوم القضاء عليه بالبيضة ولا بغير البيضة وفي جواز كتاب القاضى الى القاضى
 ورد الاثر واجماع ائمة يمين عليه ولم يرد مثل ذلك في الرسول فعل فيه باقتباس ۱۲ غايه^۸ قوله لا بالتزكية حتى لو قضى القاضى بالشهادة بدون التزكية مع قضاة وانما التزكية النوع وجماع الصدق ۱۲
 غايه^۹ قوله ويجب اي يجب على القاضى ان يقر كتابه الذي كتب الى قاضي اخر على الشهود الذين يشهدهم كتابه الكتاب ۱۲ غايه^{۱۰} قوله ويسلمه اليهم اي الى الشهود
 على القضاة اليوم انهم يسلمون المكتوب الى المدعي وهو قول ابي يوسف رحمهم الله تعالى وهو اختيار الفتوى على قول شمس الاثنية وعلى قول ابي حنيفة رسل المكتوب الى الشهود وكذا وجدت بخط شيخنا ۱۲

ن^۱ قوله حفظ اي من وقت التحمل الى وقت الاداء كما في جميع الشهادات ۱۲ -
 ۱۲^۲ قوله والشرط ان يشهدهم اني واجمعوا في المسك على ان الاشهاد لا يصح ما لم يعلم الشاهد ما في الكتاب ۱۲ ان^۳ قوله فاذا وصل الى القاضى لما فرغ من بيان الاحكام المتعلقة بكتاب
 القاضى شرع في بيان الاحكام المتعلقة بكتاب المكتوب اليه ۱۲ ع^۴ قوله لانه لا بد من اعلان ذلك في الشهادة على الشهادة فان القاضى الكاتب ينقل الفاظ الشهود بكتابه الى القاضى
 المكتوب اليه كما ان شاهد الفرع ينقل شهادة الاصل ببارته ولا يسمع الشهادة على الشهادة الا بحضور من الختم فلما هنا ۱۲ اك^۵ قوله بخلاف سماع القاضى الكاتب اى فانه يسمع شهادة شهود
 المدعي مع ان الخصم وهو المدعي عليه ليس بحضور ۱۲ غايه

قوله فصل آخر في النية قدرنا ان كتاب القاضي الفصل به قضاءه يجب على القاضي المكتوب اليه امضاه اذا كان في محل مجتهد فيه بخلاف الكتاب الحكمي فان الراي له في التنفيذ
وفلذلك امتناع البيان لعدم مجال الاجتهاد بذكر اصل مجعها وهذا الفصل لبيان ذلك وما يلحقه وهذا يدل على ان هذا الفصل من تنبيه كتاب القاضي الى القاضي لكن قوله آخرنا في ذلك لانه ليس في
ذلك الكتاب فصل قبل هذا فيقول فصل آخر والاول ان يجعل هذا فصلا آخر في ادب القاضي فانه تقدم فصل المحبس وهذا فصل آخر ع ١٢٤ قوله وقد اوجز اي في اول ادب القاضي ان علم القضاء
يستقي من حكم الشهادة لان كل واحد منهما من باب الولاية فكل من كان عالما للقضاء فوايل للشهادة وفي اهل للشهادة في غير ما قيل اراد به ما من قبل بخطوط من قوله
لان فيه شبهة البديهة فلا يمت فيها شواهدا لذلك كما سيأتي وقضاه مستفاد من شهادتهما ع ١٢٤ قوله حيث يستخلف الخ لكن استخلاف الامام غيره في المجتعة انما
يكون لو كان ذلك الغير سميع الخطبة واما اذا لم يكن ذلك الغير شهد الخطبة لم يجز لان يعيى بهم المجتعة لان الخطبة من شرائط افتتاح المجتعة فاذا لم يتم شرطا لم يمكن افتتاحها كالاول فان قيل يشك في هذا باب الو
مفتوح الاول الصلوة ثم سبقة الحديث فاستخلف من لم يشهد الخطبة حيث يجوز قلنا لان هناك الثاني بان وليس مفتوح والخطبة من شرائط الافتتاح وقد وجد ذلك في حق الاصل فينبغي عن اعتباره في حق
البيع ع ١٢٤ قوله ولا كذلك القضاء لان القضاء غير موقت ولا يفوت بتأخير عند العذر والمجتعة موقوفة لقوت تأخيرها عند العذر فاما مستخلف ومن ولاة ما امره بذلك مع علمه انه قد يعرض له عارض
يمنعه من ادائها في الوقت وقد صار راضيا... باستخلافه ا ١٢٤ قوله كما في الوكالة فان الوكيل اذا وكل غيره ولم ياذن له الموكل في ذلك ففقد وكيله بمحضه او لم ينعضه او لم ينعضه واهل الوكيل الاول جائز ع ١٢
ك ١٢٤ قوله واذا فوض اليها اي اذا فوض القضاء الى القاضي عليك القاضي الاستخلاف يح وهو ان يقول الخليفة للقاضي ول من شئت كان له ان يولي غيره قيل ما الفرق بين الوصي والقاضي فان
كلما منها مفوض اليه من جهة الغير الوصي عليك التفويض الى غيره تركه والى العار وواجب بان امان وعرب الوصايا ما بعد الموت وقد يعجز الوصي عن الجري على موجب الوصاية ولا يمكن الرجوع الى الموصى
فيكون الموصى راضيا باستخافته من غيره ولا كذلك القضاء ع ١٢٤

حاكم امضاه الا ان يخالف الكتاب او السنة او الاجماع بان يكون قولاً لا دليل عليه وفي الجامعة الصغير
ما اختلف فيه الفقهاء نقض به القاضي ثم جاء قاض آخر يري غير ذلك امضاه والاصل ان القضاء متى
لاقي فصلاً مجتهداً فيه ينفذ ولا يرد عليه لان اجتهاد الثاني كاجتهاد الاول وقد ترجح الاول باتصال القضاء
به فلا ينقض بباطوره ولو قضى في المجتهد فيه مخالفاً لرأيه ناسياً لمذهبه نفذ عند ابي حنيفة وان كان عامداً
ففيه رأتان وجه النفاذ انه ليس بخطأ بيقين وعند هبالي ينفذ في الوجهين لانه قضى بباطوره خطأ عندك و
عليه الفتوى ثم المجتهد فيه ان لا يكون مخالفاً لما ذكرنا والمراد بالسنة المشهورة منها وفيما اجمع عليه الجمهور
لا يعتبر مخالفة البعض وذلك خلاف وليس باختلاف والمعتبر الاختلاف في الصلح الاول قال وكل شيء قضى
به القاضي في الظاهر تحريره فهو في الباطن كذلك عند ابي حنيفة وكذا اذا قضى باحلال وهذا اذا كانت له
بسبب معين وهي مسألة قضاء القاضي في العقود والفسوخ بشهادة الزور وقد مر في النكاح قال كقضى

له قوله الا ان يخالف الكتاب كالحكم على متروك التسمية عامداً فانه مخالفت لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ١٢
نقضه اي الزم الحكم والعمل بمقتضاه ووجهه في مخالفة الكتاب انما هو في غير نكاحه ولا في غير نكاحه ولا في غير نكاحه ولا في غير نكاحه
يؤيد من غير من خصم على خصم حاضر والا كان افتاد فيحكم بغيره لا غير محروم من حق الكتاب وانه اذا ارتاب في حكم الاول لم يطلب له المصلح قال ويدور ان تناقضنا اننا لا نعتبر ترك ما ذكر وقد تعارضوا في
زماننا القضاء بالموجب وبغيره عن المعنى المتعلق بما اضيف اليه في حق القاضي شرعاً من حيث انه يقتضي بغيره حكم حتى بموجب بيع المذبح كان معناه الحكم... بطلان البيع ولو قال الموقوف وحكم بمقتضاه
ويصح لان الشيء لا يقتضي بطلان نفسه وبغيره ان الحكم بالموجب اعم الاماري من دليل او مخالفت كتاباً لم يخلف في تأويله السلف كترك التسمية او سنة مشهورة كتحليل بلاط في الفقه حديث الحسين المشهور
او اجماعاً كحل المتعة لاجماع الصحابة على فسادها وكسب ام ولد على النظر وقيل ينفذ على الاصح ومن ذلك ما قضى بشايد وميمس المدعي للمنفقة الحديث المشهور المبني على من ادعى واليمين على من انكر او اقصا
بتعيين الولي واحد من اهل المحلة او بصلة نكاح المتعة او الموت او بصلة بيع متعلق البعض او بسقوط الدين بمعنى سبب او بصلة طلاق الدود وبقاء النكاح وقضاء عبد وصي وكافر على مسلم ابد ونحو ذلك
كأن يفرق بين الزوجين بشهادة المصلحة لا ينفذ في الكل وعد منها في الاشياء يتقارر بعض وذكر في الدرر لما ينفذ سبع مائة ولا اصل ان القضاء يصح في موضع الاختلاف لا الخلاف ١٢ وقد مر في قوله
او السنة اسس المشورة منها كالحكم في المطالبة ثلث بغير الحبل بنقض العقد بدون الوطى فانه يخالف الحديث المشهور وهو حديث رافعة لاسيما تدور في من عسلته ويزوق برهن عسلتك ١٢ ك

له قوله او الاجماع كالحكم بجواز بيع متروك التسمية عامداً فانه مخالفت لما انفقوا عليه في الصلح الاول فكان قضاءه بخلاف الاجماع ١٢ ك
له قوله بان يكون الخ وفي بعض النسخ او يكون قولاً لا دليل عليه كما اذا مضى على الدين سنون فحكم بسقوط الدين عن غير دليل فانه لا دليل شرعي يدل على ذلك كذا في العناية ١٢ ل
له قوله وفي الجامع الخ انما ذكر رواية الجامع الصغير بهذا اللفظ المذكور لان فيه فائدة في القضاة فان القاضي اذا كان غير عالم بموضع الاجتهاد فاتفق قضاؤه بموضع الاجتهاد فعلى
قول العامة لا يجب على ما في تنفيذ حكمه والثانية انه قد يقول بغير ذلك ففي رواية القدوري لم تعرض ذلك وكان يحتمل ان يحمل قوله امضاه فيما اذا كان رأى القاضي الثاني موافقاً لحكم الاول واما
اذا كان مخالفاً فلا يضيئه واما رواية الجامع الصغير فتحكم بان ذلك الامضاء عام سوى المشتبهات من مخالفة الكتاب او السنة او الاجماع فانه لما كان معنى حكم القاضي الاول فيما يخالف رأيه ينفذ فيما
كان يوافقه او في ١٢ ناهية له قوله والاصل ان في تنفيذ القاضي ما رغب اليه او لم يكن مخالفاً للمذكرة ان الخ ١٢ كحكمه بغيره لا ينفذ فساد قضاءه وهو ما قد يفتقار به بمر ١٢
له قوله ثم المجتهد فيه الخ المذكور ان حكم الحاكم في محل مجتهد فيه باس من المصلحين لا ينفذ في مخالفة الكتاب والسنن المشهورة والاجماع فاذا حكم الحاكم بخلاف ذلك ورفض
الى آخر لم ينفذه ولو نفذ في مخالفة ثلث نقض منه باطل بخلاف المجتهد فيه فاذا رغب الى الثاني في نقضه كما مر فان نقضه في مخالفة ثلث فانه ينفذ القضاء الاول ويطلب الثاني لان الاول كان في محل الاجتهاد
وهو نافذ بالاجماع والثاني في مخالفة الاجماع فلا ينفذ والمراد من مخالفة الكتاب مخالفة نص الكتاب الذي لم يخلف السلف في تأويله كقول تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه فان السلف انفقوا على عدم
جواز تزويج امرأة الاب وجارية وطيبان وطيبا اب فلو حكم الحاكم بجواز ذلك نقض من رغب اليه ١٢ كله قوله لا يعتبر الخ فعلى هذا حكم الحاكم على خلاف ما عليه الاكثر كان حكمه على خلاف الاجماع
نقض من رغب اليه وبغيره بان يحكم كلام المصنف هذا على ما اذا كان الواحد مخالفت ما لم يورث اجتهاده ذلك وانكر الجميع قوله كقول ابن عباس في جواز زواج الفضل فانه لم يورث ذلك حتى يروي انه رجع
الى قوله ولم يتبع احدواً واكثره عليه فحكم الحاكم بجواز ذلك وجب نقضه لان الاجماع منقطع على الحرمة بدون ما اذا سوغ له ذلك لم ينفذ الا جماع بدون كقول ابن عباس في اشتراط حجب الام من
الثلث الى السدس بالجميع من الاخوة فان حكم به حاكم لم يكن مخالفاً لاجماع ١٢ ناهية له قوله والمعتبر الاختلاف الخ معناه ان الاختلاف الذي يجعل المحل مجتهداً فيه هو الاختلاف الذي كان

بين الصحابة والابن الذي يقع بعدهم وعلى هذا اذا حكم القاضي او المالكى رأيه بما يخالف رأى من تقدم عليه من الصلح الاول ورفض ذلك الى حاكم لم يربط ذلك كان له ان ينفذه ١٢ ع
له قوله فو في الباطن كذلك ومن صورته امرأة ادعت على زوجها انه طلقها ثلثاً واقامت بينة كاذبة وقضى القاضي بالفرقة وتزوجت باخر بعد انقضاء العدة فعلى قول ابي حنيفة رد وقول ابي يوسف
اولا لا يحل للزوج الاول وطيبا ظاهره او باطنا ويحل للثاني في ظاهره او باطنا علم حقيقة الحال او لا وعلى قول محمد لا يحل للثاني وطيبا اذا كان عالماً بحقيقة الحال ١٢ عني كله قوله وكذا اذا قضى الخ يعني اذا
قضى القاضي باحلال شيء في الظاهر فهو في الباطن كذلك ومن صورته رجل ادعى على امرأة نكاحاً وهي تحت رجل اخر فقام عليها شاهد زور وقضى القاضي بالنكاح بينهما حل للزوج وطيبا وحل للمرأة المكين
عن ابي حنيفة ومنه محمد لا يحل لهذا ذلك ١٢ عني كله قوله بسبب معين واما لو ادعى ملكاً مطلقاً ببيان السبب فالتصديق فيها بشهادة الزور لا ينفذ باطلاً بالاجماع لان هناك لا يمكن تصحيح القضاء
بالنكاح ولا يمكن اشتراك الملك سابقاً لان النكاح... الملك مطلقاً بسبب ليس في دس العباد وتعدله لثام السبب لان في السبب الملك كثرة وليس البعض باولى من البعض ١٢ ناهية له قوله
في العقود منها ما انقضى بالبيع بشهادة الزور ولو كانت الدعوى من جهة المشتري مثل ما اذا قال بعتي هذه البارية او من جهة البائع مثل ما اذا قال اشتريت مني هذه البارية فانه يحل للمشتري وطيبا في الوجهين
جميعاً ومن الفسوخ ما اذا ادعى احد المتعاقدين فسخ العقد في الجارية وقام شاهد زور وقضى القاضي بالفسخ ١٢ ناهية -

القاضي على غائب الا ان يحضر من يقوم مقامه وقال الشافعي يجوز لوجود المحجة وهي البينة فظهر الحق ولنا ان
 العمل بالشهادة لقطع المنازعة ولا منازعة بدين الا تكاد لم يوجد ولا نه يحتمل الاقرار والانكار من الخصم
 فيشتبه وجه القضاء لان احكامها مختلفة ولو انكر ثم غاب فكذلك الجواب لان الشرط قيام الانكار وقت
 القضاء وفيه خلاف ابى يوسف ومن يقوم مقامه قد يكون نائباً بانابته كالوكيل او بانابة الشرع كالوصي من
 جهة القاضي وقد يكون حكماً بان كان ما يدعى على الغائب سبباً لما يدعى عليه على الحاضر وهذا في غرضه في
 الكتب اما اذا كان شرطاً لحقه فلا يعتبر به في جعله خصماً عن الغائب قد عرفت تمامه في الجامعة قال
 القاضي اموال اليتامى ويكتب ذكر الحق لان في الاقراض مصدحتهم ببقاء الاموال محفوظة مضمونة والقاضي
 يقدر على الاستخراج والكتابة لتحفظه وان اقترض الوصي ضمن لانه لا يقدر على الاستخراج والاب بمتزلة
 الوصي في اصح الروايتين لجزءه عن الاستخراج.

قوله يجوز ان اذا غاب عن البلد ومن مجلس الحكم واستمر في البلد والا
 يتحمل المصدق والكذب ولا يجوز بناء الحكم على الدليل المتحمل الا ان الشرع جعله ضرورة قطع المنازعة ولهذا اذا كان الخصم حاضراً اقرب الحق لاجابة اليها ١٢ ع ٢ قوله قطع المنازعة لان الشهادة خير
 قيل قد علمت بالشهادة بدون انكار اذا حضر الخصم وسكت اجيب بان الشرع ما نزل لمصلحة ولا لمره على الصلاح اذا ظهر من حال المسلم ان لا يثبت لو كان عليه دين وان قال سلطان المنازعة بالا لانه انكار
 لكنه موجود في غير ما نحن فيه فان الاصل عدم الاقرار اذا اصاب في البذر الملك قلنا ممنوع فان الظاهر من حاله الاقرار ان المدعي صادق ظاهره ما يصرف عن الكذب من العقل فهو لا يترك الاقرار بعقله ودينه
 ايضا ١٢ ع ٢ قوله ولم يوجد بالبينة بدون حضوره ليس تحت احتمال ان يعطين في الشهود او سلم الدعوى ويذكر الاداء ١٢ ع ٢ قوله لان احكامها اي احكام القضاء مع البينة عند الانكار واحكام
 القضاء مع الاقرار مختلفة فان حكم القضاء بالبينة يقع على الناس كافة وعلى الاصل لا على الاقرار في الحال وحكم القضاء بالاقرار بخلافه في جارية فلو كانت منزهة فاستحقا رجل بالبينة فانه ياخذها
 باو دله وان اقر بما لم ياخذ ولد بالان البينة تحت مطلق لانها كاسمها بينة مظهرة ملك جارية من الاصل فيكون الولد متفرعاً من جارية مملوكة للمستحق ولهذا يرجع الباعة بعضهم على البعض بخلاف الحكم بالاقرار فانه
 حجة قاصرة لانعدام الولاية على الغير ولهذا لا يرجع الباعة بعضهم على البعض ٢ كفاية ٢ قوله فذلك الجواب يعني لا يقضي القاضي في غيبته وان وجد من الانكار وكذا اذا انكر وسمع البينة ثم غاب قبل
 القضاء ١٢ ع ٢ قوله وفيه خلاف ابى يوسف فانه يقول الشرط الامر على الانكار الى وقت القضاء وهو ثابت بعد غيبته بالاستصحاب واجيب بان الاستصحاب يصلح للدفع لاثبات ١٢ ع
 ٢ قوله ومن يقوم الخ لما ذكر ان القضاء على الغائب لا يجوز الا ان يحضر من يقوم مقامه من ذلك ١٢ ع ٢ قوله كالوصي الخ استمر من المخرج من القاضي فان في اختلاف الروايتين فانه ذكر في
 الذخيرة اذا نصب القاضي سخر من الغائب لا يجوز ولو حكم عليه لا يجوز حكمه عليه وتفسير المسائل نصب القاضي وكذا عن المتأخرين في خصوصه عليه ١٢ ع ٢ قوله سبباً لما يدعى الخ اي سبباً لما يحال عليه اذا
 لم يكن سبباً لما يحال عليه لا ينصب الحاضر خصماً عن الغائب كما اذا قال لامرأة رجل غائب ان زوجك انكحك ابنة فلان كان طلاقاً لثلاث اقسام على ذلك مينة قبلت ميتها في قصره الوكيل
 عنها لاني حق اثبات الطلاق على الغائب حتى لو حضر الغائب وانكر الطلاق فالمرأة تحتاج الى اعادة البينة لان المدعي على الغائب وهو الطلاق ليس سبباً لثبوت ما يدعى على الحاضر وهو قصره الوكيل فان
 الطلاق متى تحقق قد لا يوجب قصره الوكيل بان لم يكن وكذا بالحل قبل الطلاق وقد يوجب بان كان وكذا بالحل قبل الطلاق فكان المدعي على الغائب سبباً لثبوت المدعي على الحاضر ومن وجد دون وجه
 فقلنا ان يقضي بقصره الوكيل ولا يقضي بالطلاق والعناق على ما جاء ١٢ ع ٢ قوله على الحاضر كما اذا ادعى دليلاً في يد رجل انها داره اشتريه من فلان الغائب وهو ملكها وانكر ذواليد وقال الدار داري و
 اقام المدعي بينة على دعواه قبلت مينة ويكون ذلك قضاء على الحاضر والغائب وينتصب الحاضر خصماً عن الغائب لان ما يدعى على الغائب وهو الشراء منه سبب لثبوت ما يدعى على الحاضر لان الشراء من
 المالك سبب للاحاطة ١٢ ع ٢ قوله وهذا في غير صورة الخ منها اذا ادعى الشفعة في دار انسان وقال ذواليد الدار داري ما اشتريته من احد فاقام المدعي البينة ان ذواليد اشتري هذه الدار من فلان بالغ
 درهم وهو ملكها وانته شفعها يقضي بالشري في حق ذواليد والغائب جميعاً ١٢ ع ٢ قوله فلا يعتبر به هذا قوله عامر المشايخ فاما على قول بعض المتأخرين منهم فخر الاسلام على البرزوي فيسبب الاسلام محمود الادب
 ... بطلان شرط اعتبار البينة لان دعوى المدعي كما تزحف على السبب تزحف على الشرط ايضا وصورة رجل حال لامرأة ان طلق فلان امرأته فانت طالق ثم ان امرأته ... الخ لعل ادعت عليه ان فلان طلق امرأته
 وفلان غائب واقامت البينة لا يقبل منها هذه البينة ولا يحكم بوقوع الطلاق عليها وقد اذنت بعض المتأخرين بقبول هذه البينة اذا كان شرطاً لتفريق الغائب اما اذا كان شرطاً لاثبات ما يدعى عليه ان فلان طلق امرأته
 دخل فلان الدار فانت طالق ثم ان المرأة اقامت البينة ان فلان دخل الدار طلق فلان يقبل هذه البينة ويحكم بوقوع الطلاق عليها ١٢ كفاية ٢ قوله ويكتب اسبب كذا بما ذكره العك لاجل ذكر الحق وهو
 الاقراض ١٢ ع

قوله بقا الاموال محفوظة فان القاضي لكثرة اشتغالته قد يحجز من الحفظ نفسه واولاده ويحصل الحفظ لم يكن مضمونة بالهلك فلم يكن مضمونة باقراض تغيير محفوظة مضمونة فان قيل نعم
 هو كذلك لكن لم يضمن التوقي لوجود المستقرض اجاب بقوله والقاضي يقدر على الاستخراج كونه معلوماً وبالكاتب يحصل الحفظ وينتقي النسيان ١٢ ع ٢ قوله محفوظة ولو كان المستقرض معسر في الابتداء لا
 يجوز له ان يقرضه مال اليتيم ١٢ كفاية ٢ قوله وان اقترض الوصي الخ اي ليس للوصي ان يقرض فان فعل ضمن لان الحفظ والضمان وان كانا موجودين بالاقرض لكن مخالفة التوى لانه عدم قدرته على
 الاستخراج لانه ليس كل قاض يبدل ولا كل بينة تعدل ١٢ ع ٢ قوله في اصح الروايتين وبمتزلة القاضي في رواية ابن حنبل في مال وانفس كولاية القاضي وشفقة تمنع من ترك النظر والظاهر
 يقرضه من يامن مجوده وان اخذ الالب قرضاً نفسه قالوا يجوز وروى الحسن عن ابى حنيفة انه قال ليس للاب ان يقرضه بال الصغرى نفسه ١٢ كفاية

ان الحكم لا يجري احدى دون الاخر وانما هو كالحكم في غيرهما من الامور
قوله لانه لا ولاية الخ برؤيل القصاص ولم يذكر دليل الحدود قالوا في ذلك لان حكم المحكم ليس بمحتج في حق غير المحكمين فكانت فيه شبهة والحدود والقصاص لا يستوفى بالشبهات وهذا كما ترى اشمل
من تعليل المصنف ١٢ **قوله** كالطلاق الخ ذكر في الذخيرة اذ اخرج المصنفين بطلاق المضاف الى الملك الى حاكم اصحاب الشافعي ليعطل العيين ويجوز النكاح فالاحسن ان يقول بطلت
هذه المصنفين ونقضت هذا الطلاق مما لا يقول عليه السلام بالطلاق قبل النكاح لانها **قوله** العاقلة اي اهل النعمة من اهل الديان او القليلة اهل الحرف واذا لم يرم ١٢ **قوله** ومخالف
لنص ايضا وهو حديث حمل بن مالك ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال للوليا وقوما فده ١٣ **قوله** لان العاقلة لا تتعد ولما اروش الخراجات ان كانت بحيث لا يتحملها العاقلة
وتجب في مال الجاني بان كانت دون اروش الموصو ودرهم وبشيت ذلك لا قراروا النكاح او كانت ممد وقضى على الجاني جائز لانه لا يخالف حكم الشرع وقد رضى الجاني بحكمه عليه فمجرد ان كانت
بحيث تتحملها العاقلة بان كانت خمس مائة فصاعدا وقد ثبت الجنابة بالبينة وكان خطأ لا يجوز قضاؤه بها اصلا لانه ان قضي باعل الجاني فقد قضى بخلاف حكم الشرع وان قضى باعل العاقلة فالتعاقلة ما رضوا
بحكمه ١٤ **قوله** ولا خبر الخ اي لو قال الحكم بيننا لاصد بما قد اقرت غندي لهذا يكذب ويكذب لوقامت غندي عليك يرمي هذا كذا وكذا فلو ان غندي وقد الزمتك ذلك وحكمت به لهذا عليك وانكر المقضي عليه
ان يكون اقرب منه بشئ اوقامت البينة عليه بشئ لم يثبت الي قول لم يرضى القضاء عليه وقد قال الحكم عليك انما الحكم بذلك فيك لا قرار كالقاضي المولى اذا قال في حال ففانه ان كان قضيت عليك لهذا فقرارك
او بينة قامت غندي على ذلك فانه يصدق في ذلك ولا يثبت الي انكار المقضي عليه فكذا ههنا الا ان يخرج من حكم وغيره من قبل ان يقول قد حكمت عليك ثم قال الحكم بعد ذلك لم يصدق ١٥

تحكيمهما يقبل قوله لان الولاية قائمة ولو اخبر بالحكم لا يقبل قوله لان قضاء الولاية كقول المولى بعد العزل
 وحكم الحاكم لا يوجب وزوجته ولده باطل والمولى والمحكوم فيه سواء هذا لانه لا تقبل شهادته لهؤلاء اماكن
 التهمة فكذلك لا يصح القضاء لهم بخلاف ما اذا حكم عليهم لانه تقبل شهادته عليهم لا تنقل التهمة فكذلك
 القضاء ولو حكما رجلين لا بد من اجتماعهما لانه امر يحتاج فيه الى الراى والله اعلم بالصواب مسائل شتى
 من كتاب القضاء قال واذا كان علو رجل وسفل لا خرفليس لصاحب السفل ان يتدفعه تدأ ولا ينقب
 فيه كوة عند ابي حنيفة معناه بغير رضا صاحب علو وقال لا يصنع ما لا يضرب بالعلو وعلى هذا الخلاف اذا اراد
 صاحب علو ان يبني على علوه قيل ما حكى عنهما تفسير لقول ابي حنيفة فلا خلاف وقيل لا يصلح عندها الا
 لانه تصرف في ملكه والملك يقتضى الاطلاق والمحرمه بعارض الضرر فاذا اشكل لم يجز المنع والاصل عند
 الخطر لانه تصرف في محل تعلق به حق محترم للغير كحق الميراث والمستاجر والاطلاق بعارض فاذا اشكل لا
 يزول المنع على انه لا يعرض عن نوع ضرر بالعلوم توهين بناء او نقضه فيمنع عنه قال واذا كانت نار ائمة
 مستطيلة تنشعب منها زائفة مستطيلة وهي غير نافذة فليس لاهل الزائفة الاولى ان يفتحوا بابا في الزائفة
 القصوى لان فتحها للمرور لا حق له في المراد ههنا لا يفتحها صاحبها حتى لا يكون لاهل الاولى فيها بيع فيها حق
 الشفعة بخلاف النافذة لان المرور فيها حق العامة قيل المنع من المرور لا من فتح الباب لانه رفع جدارا
 الاصح ان المنع من الفتح لان بعد الفتح لا يمكن المنع من المرور في كل ساعة ولانه عساة يدعى الحق في القصوى
 بتركيب الباب وان كانت مستديرة قد يلزق طرفاها فلم ان يفتحوا بابا لان لكل واحد منهم حق المرور في كلها
 اذ هي ساحة مشتركة ولهذا يشتركون في الشفعة اذا بيعت دار منها قال ومن ادعى في دار دعوى وانكرها التي
 هي في يده ثم صاحبه منها فهو جائز وهي مسألة الصلح على التكرار وسند كراهي في الصلح ان شاء الله تعالى والى
 وان كان مجهولا فالصلح على معلوم عن مجهول جائز عندنا لانه جهالة في الساقط فلا تفضي الى السانعة على

له قوله
 ولو اخبر بالحكم مثل ان يقول الحكم كنت حكمت عليك لهذا بكذا لم يصدق لانه اذا حكم صادر من ولا يقبل قوله ان حكمت بكذا كالقاضي الول اذا قال بعد عزله حكمت بكذا ١٢
 حكم احد بحدود الآخر لا يجوز لانها ضار بها ولا يراى الواحد لا يكون كراى الاثنين ١٣
 تتعلق بما قبلها استدراكا لما فات من الكتاب وتبرجونه مسائل شتى او مشورة او متفرقة وعلى هذا كان القياس ان يؤخر الى آخر كتاب القضاء ويمكن ان يجاب عنه بان ذكر بعد القضاء بالمواريث والرحم وان لم يجز
 بالتأخير لما لم يأت ١٤
 من قوله تفسير الخ يمين ان ابا حنيفة انما منع صاحب السفل عن ان يتدفعه تدأ او ان ينقب فيه كوة لان صاحب العلو يتضرر به ولا لم يتضرر به لا يمنع كما هو قولنا فكان جواز التصرف بكل واحد
 منها فيما لا يتضرر به الاخر فضلا عما عليه ١٥
 من قوله فاذا اشكل لى اذا لم يعلم انه يعرف ام لا لا يجوز المنع لان الاصل الاطلاق في تصرف ملكه ١٦
 من قوله لا يعرض عن نوع ضرر بالعلوم توهين بناء او نقضه فيمنع عنه قال واذا كانت نار ائمة مستطيلة تنشعب منها زائفة مستطيلة وهي غير نافذة فليس لاهل الزائفة الاولى ان يفتحوا بابا في الزائفة القصوى لان فتحها للمرور لا حق له في المراد ههنا لا يفتحها صاحبها حتى لا يكون لاهل الاولى فيها بيع فيها حق
 الشفعة بخلاف النافذة لان المرور فيها حق العامة قيل المنع من المرور لا من فتح الباب لانه رفع جدارا
 الاصح ان المنع من الفتح لان بعد الفتح لا يمكن المنع من المرور في كل ساعة ولانه عساة يدعى الحق في القصوى
 بتركيب الباب وان كانت مستديرة قد يلزق طرفاها فلم ان يفتحوا بابا لان لكل واحد منهم حق المرور في كلها
 اذ هي ساحة مشتركة ولهذا يشتركون في الشفعة اذا بيعت دار منها قال ومن ادعى في دار دعوى وانكرها التي
 هي في يده ثم صاحبه منها فهو جائز وهي مسألة الصلح على التكرار وسند كراهي في الصلح ان شاء الله تعالى والى
 وان كان مجهولا فالصلح على معلوم عن مجهول جائز عندنا لانه جهالة في الساقط فلا تفضي الى السانعة على

ما عرفت قال ومن ادعى دارا في يد رجل انه وهبها له في وقت فسئل البيئته فقال جحد في الهبة فاشترتها و
اقام المدعي البيئته على الشراء قبل الوقت الذي يدعى فيه الهبة لا تقبل بينته لظهور التناقض اذ هو يدعى لشراء
بعد الهبة وهو يشهدون به قبلها ولو شهدوا به بعدها تقبل لوضوح التوفيق ولو كان ادعى الهبة ثم اقام البيئته
على الشراء قبلها ولم يقل جحد في الهبة فاشترتها لم تقبل ايضا ذكره في بعض النسخ لان دعوى الهبة اقراره
بالملك للواهب دعوى الشراء رجوع منه فعلا مناقضا بخلاف ما اذا ادعى الشراء بعد الهبة لانه تقرير ملكه عند
ومن قال لا خراشيت متى هذه التجارية فانكر الاخران اجمع البائع على ترك الخصومة وسعه ان يطأها
لان المشتري لما جحد كان فسحا من جهته اذ الفسخ يثبت به كما اذا تجاحدا فاذا عزم البائع على ترك
الخصومة ثم الفسخ ومجرد العزم وان كان لا يثبت الفسخ فقد اقترن بالفعل وهو امساك التجارية و
نقلها وما يصاحبه ولانه لما تعدد استيفاء الثمن من المشتري فأت رضاء البائع فيستبدل بفسخه قال ومن
اقرانه قبض من فلان عشرة دراهم ثم ادعى انه زيف صدق وفي بعض النسخ اقتضى وهو عبارة عن القبض
ايضا وجهه ان الزيف من جنس الدراهم الا انها معيبة ولهذا يجوز بها في الصرف والسلم جاز والقبض
لا يختص بالحياد فيصدق لانه انكر قبض حقه بخلاف ما اذا اقرانه قبض الحياد اوحقه او الثمن واستوفى
لاقراره بقبض الحياد صريحا ودلالة فلا يصدق والنهجة كالزيف وفي الستوة لا يصدق لانه ليس
من جنس الدراهم حتى لو تجوز بها فيبدا ذكرنا لا يجوز والزييف ما زيفه بيت البال والنهجة ما زيفه التجار
والستوة ما يغلب عليها الغش قال ومن قال لا خردك على الف درهم فقال ليس لي عليك شيء ثم قال في
مكانه بل لي عليك الف درهم فليس عليه شيء لان اقراره هو الاول وقد ارتد ببرد المقر له والثاني دعوى فلا بد

له قوله ومن

ادعى الخ اي ادعى دارا في يد رجل انه وهبها له منذ شهرين مثلا وسلمها وانما ملكه بطريق الهبة التسليم ومجد دعواه ذواليد فسئل البيئته فقال لي بيته تشهد على الشراء لاني طلبت منه فجد في الهبة فاضطرت الى
شراؤها منه واشهدت عليه واقام المدعي البيئته الخ ع ١٢ له قوله اذ هو يدعى الشراء بعد الهبة لانه قال جحد في الهبة فاشترتها والفاء للتعقيب ك ١٢ له قوله ولو شهدوا به بعدها تقبل لوضوح التوفيق لان
بيته يشهدوا به الشراء بعد الهبة ك ١٢ له قوله لوضوح التوفيق لان بيته يشهدوا به الشراء بعد الهبة فاشترتها والفاء للتعقيب ك ١٢ له قوله ولو شهدوا به بعدها تقبل لوضوح التوفيق لان
صحة الدعوى اذا لم يكن التوفيق اما اذا كان فلا ك ١٢ له قوله فمردضا لانه وان كانت الشهادة موافقة للدعوى ك ١٢ له قوله بخلاف الخ فان قيل ينبغي ان لا تقبل بينته في هذا الوجه البنا لانه
ادعى شراؤه بالطلا لانه ادعى شراؤه ملكه بالهبة قلنا اذا جحد البيئته فقد ضحى اذ جحد ما عدا النكاح من العقود فخرج له بخلاف النكاح لانه لا يتحمل الفسخ فالفسخت البيئته في حق المدعي عليه وتوقف في
حق الآخر على رضاه فاذا اقدم على الشراء منه فقد رضى بذلك الفسخ ففسخها فيما بينها تراضيا فاذا انشئ منه بعد ذلك فقد اشترى اياها بماله فصح ك ١٢ له قوله ان اجم البائع اي عزم قلبه وقيل ان
يشهد بلسانه على العزم بالقلب الى لا يخاصم معه ع ١٢ له قوله اذ الفسخ يثبت به اي بالحدود لان الحدود كناية عن الفسخ لان الفسخ رفع المقدس الاصل والمجود انكار المقدس الاصل فكان بينهما
مناسبة فيجعل احدهما مجازا عن الآخر ع ١٢ له قوله وبمجرد العزم الخ جواب شبهة وهو ان يقال كيف يثبت الفسخ بعزم البائع على الفسخ ونسخ العقود لا يثبت بمجرد العزم الا ترى ان من
له خيار الشرط اذا عزم قلبه على فسخ العقد لا يفسخ ك ١٢ له قوله وبمجرد عزمه ك ١٢

له قوله ولانه لما تعدد الخ دليل آخر والفرق بين الدليلين ان الانفساخ كان في الاول مترتب على الفسخ من الجانبين وجعل محمودة فسخا من جانب العزم على ترك الخصومة من جانب البائع وفي الثاني
يترتب على الفسخ من جانب البائع باستداده ع ١٢ له قوله صدق سواء كان مفصولا او موصولا دل على ذلك دلالة ثم في الكتاب والتصرح به في غيره ع ١٢ له قوله لو تجوز بها الخ اي لو تجوز
به فيما يجوز الاستبدال به كالصرف والسلم جاز ولو لم يكن من جنبها كان التجوز استبدالها بغيرها لا يجوز كما تقدم ع ١٢ له قوله لو تجوز بها تجوز في هذا آسان فراغت آراءهم ثم يوشى كرد تجوز الدوام
قبول كرد در مارا با آنكه مشتوش بودند ع ١٢ له قوله والقبض الخ جواب عما يقال الاقرار بالقبض يستلزم الاقرار بقبض الحق وهو الحياد ولو اقر بقبض حقه ثم ادعى انه زيف لم يسمع عنه هكذا ينبغي -
له قوله فلا يصدق اي لا يصدق فيما ادعى الزيادة بعد ذلك لانه تناقض اما الاول فظاهر وكذا في غيره لان حقه في الحياد فكان الاقرار بقبض حقه مطلقا اقرارا بقبض الحياد وكذا الاقرار بقبض الثمن
والاستيفاء عبارة عن القبض بوصف اتمام فكاي عبارة عن قبض حقه ايضا ك ١٢ له قوله ... كالزيف اي في حكم التصديق اذا قال قبض من فلان كذا درهم ثم ادعى انها بهجة يصدق كما اذا قال
انما زيفت ع ١٢ له قوله في الستوة بالفتح اخرج من النهج وعن الكرخي الستوة عندهم ما كان الصفر والنحاس هو الغالب وفي المبسوط الستوة كالفلوس فانه صفر موه من الجانبين وهو معرب سر
طابق الى الطاق الاصل والاسفل فضة والاوسط صفر ك ١٢ له قوله ما زيفه بيت المال اي رده وفي المغرب زافت عليه درهم اي صارت مردودة عليه فاشترى فيها وقد زيفت اي ردت ع ١٢ ن
له قوله وقد ارتد ببرد المقر له فان الاقرار بالدين يرتد ببرد المقر وكذا الاقرار بالدين ولو صدق ثم رولا يرتد ك ١٢

من المحجة أو تصديق خصمه بخلاف ما إذا قال لغيره اشتريت وانكر الآخر أن يصدق له لأن أحد المتعاقدين لا يتفرد بالفسخ كما لا يتفرد بالعقد والمعنى فيه أنه حقه ما بقي العقد فيعمل التصديق أما البقرة لا يتفرد بردة

الاتفاق فافتراقا قال ومن ادعى على آخر ما لا يقال ما كان لك على شيء قط فاقام المدعي البينة على الف واقام هو البينة على القضاء قبلت بينته وكذلك على الآخر إذا قال زفر لا تقبل لأن القضاء يتلو الوجوب قد انكروا فيكون مناقضا ولنا أن التوفيق ممكن لأن غير الحق قد يقضى ويبرأ منه دفعا للخصومة لا ترى أنه يقضي بباطل وقد يصالح على شيء فيثبت ثم يقضى كذا إذا قال ليس لك على شيء قط لأن التوفيق اظهر ولو قال ما

كان لك على شيء ولا اعرفك لم يقبل بينته على القضاء وكذلك على الآخر لتعذر التوفيق لأنه لا يكون بين اثنين أخذوا عطاء وقضاء واقضاء ومعاملة ومصالحة بدون المعرفة وذكر القدرى أنه تقبل أيضا لا المحجب أو المخدرة قد يؤذى بالشغب على بابيه فبأمر بعض كلاءه بأرضائه ولا يعرفه ثم يعرفه بعد ذلك فامكن التوفيق قال ومن ادعى على آخر أنه باعه جاريته فقال لآخرها منك قط فاقام البينة على الشراء فوجد بها

أصبا نائدة فاقام البائع البينة أنه برئ إليه من كل عيب لم تقبل بينة البائع وعن أبي يوسف أنه تقبل اعتبارا بما ذكرناه وجه الظاهر أن شرط البراءة تغيير للعقد من اقتضاء وصف السلامة إلى غيره فاستند على جواز البيع وقد

انكروا فكان مناقضا بخلاف الدين لأنه قد يقضى وإن كان باطلا على ما مر قال ذكر حتى كتب في أسفله ومن قام بهذا الذكر فهو ولي ما فيه إن شاء الله تعالى أو كتب في الشراء فعلى فلا خلاص ذلك وتسليمه إن شاء الله تعالى

بطل الذكر كله هذا عند أبي حنيفة وقالوا إن شاء الله تعالى فهو على الخلاص حتى على من قام بذكر الحق قولهما استحسن ذكره في الاقرار لأن الاستثناء ينصرف إلى ما يليه لأن الذكر للاستيثاق وكذا الأصل في الكلام الاستثناء أدوله أن

له قوله لأن أحد فرد لا ينسخ البيع فلو صدق بعد ذلك والعقد قائم على تصديقه

له قوله لا يتفرد بالخ قال في الكافي ذكر في الهداية أن أحد المتعاقدين لا يتفرد بالفسخ وذكر قبله لأنه لما تعذر استيفاء الثمن من المشتري فأتى رضاء البائع فيستند به في التوفيق من كلامه صعب أقول لما تعذر استيفاء الثمن يستند به من المشتري في مكانه بالشرأ لم يتعذر الاستيفاء فلا يستند بالفسخ ١٢ له قوله يتفرد بخلاف ما لا يقرب منه من الشراء فكذا المقر ثم ادعاه المقر لنفسه حيث لا يثبت عند أبي حنيفة النسب من المقر لأن الاقرار بالنسب اقرار بما لا يحتمل الابطال فلا يرتد بالرد ١٣ ك له قوله قبلت بينته فدللت المسألة على أن التوفيق إذا كان ممكنا بين الكلامين يجب قبول البينة من غير دعوى التوفيق ١٤ له قوله فيكون مناقضا أي في دعواه وقبول البينة يفتقن دعوى صحته ١٥ له قوله اظهر لأن ليس لنفي الحال فصار كأنه قال ليس لك على شيء في الحال لاني قضيت حتى انزى انه لو صرح به يصح ١٦ ك له قوله ولا اعرفك ولا لاريك ولا يجري بيني وبينك مخالفة ولا اخذ ولا اعطاء ولا اجتمعت اذ كانت في موضع وما اشبه ذلك ١٧ نهاية

له قوله لان المحجب أي الرجل المحجب وهو الذي لا يراه كل أحد عظمت وقال تاج الشريعة المحجب الذي لا يتولى الامور غيره ١٨ عني ٩ له قوله ادا لمخدة أي المرأة التي تم تعادتها بالبرز في مجلس الحكم ١٩ عني ١٠ له قوله فانم التوفيق فعلى هذا لو كان المدعى عليه ممن يتولى الاعمال بنفسه لا تقبل بينته وقبل يقبل البينة على الاقرار في هذا الفصل بالتفان الروايات لأن الاقرار لا يحقق بلا معرفة ١١ ك له قوله اصبا نائدة خص هذا العيب بالذكر ليشبته عيب قديم كان في يد البائع لأنه لا يحدث مثله في تلك المدة ١٢ ان ١٣ له قوله اعتبارا بما ذكرناه وهو التوفيق في الدين فانه لو انكر الدين اصله ادعى قضاء فانه يسمع ولا يكون مناقضا لانه لا خلاف التوفيق على ما ذكرنا فكذا هنا ثم وجه التوفيق هنا هو ان يكون البائع وكيل من المالك في البيع وكان المالك في قوله بالاعتناء صادق المالك في دعواه براءة من كل عيب لا يكون مناقضا ١٤ نهاية ١٥ له قوله ومن قام الخ أي من اخرج هذا العيب فطلب ما فيه من الحق فله ولاية ذلك فان قيل لما فلا يكتب هذا ولا يصح التوكيل على هذا الوجه لانه توكيل بالمجمل ولا يصلح وكذا قلنا الغرض من كتابته هذا استماع خصومة الوكيل فان التوكيل بغير رضاء الخصم لا يلزم عند أبي حنيفة وعلى تقدير الرضاء هنا يلزم التوكيل بالرضاء ١٦ كافي ١٧ له قوله لو كتب في الشرأ أي لو كتب ملك الشرأ وكتب في آخره فما ادرك فلانا فيه من ذلك فعلى فلا خلاص ذلك الخ فان قيل هذا الكلام لولا ان الخلاص على فان ضمان الثمن وهو عليه شرط او لم يشترط لانه يكون اشتراطا وكذا وفيه خر عن قول ابن ابي ليلى لان عدوه لا يرجع بدون الشرط ١٨ ك ١٩ له قوله بطل الذكر كره أي بطل العيب حتى يبطل الدين الذي فيه وبفسد الشرأ ٢٠ له قوله هو على الخلاص عني قوله ان شاء الله تعالى ينصرف الى قوله على فلا خلاصه وعلى من قام بذكر الحق والشرأ صحيح والمال المقر لازم ٢١ عني ٢٢ له قوله لان الذكر الخ أي لان العيب يكتب للاستيثاق وانما كيد لا لا بطل فكان ذلك دلالة على قصر الاستثناء على الذي يليه ٢٣ عني ٢٤ له قوله وكذا الاصل الخ فلا يكون في العيب تنظا لبعضه بعض فيصرف الاستثناء الى ما يليه ٢٥ له قوله ولما ان الكل الخ والجواب عما قال ان الذكر للاستيثاق مطلقا اذا لم يكتب في آخره ان شاء الله تعالى والثاني مسلم ولا كلام فيه والاول عين النزاع والاصل في الكلام الاستثناء اذا لم يوجد ما يدل على خلافه وقد وجد ذلك وهو العطف ٢٦ ع

قوله ولو ترك فرجة هو ان يترك شي من البياض قبل قوله من قام بهذا الذكر ليكون البياض فصلا بين حكم الشراء وحكم الاقرار وبين قوله من قام بهذا الذكر ليصرف الاستثناء الى قوله ومن قام بهذا الذكر الى حكم الشراء والاقرار **قوله** ١٢ انما به **قوله** فصل لما كان الموت آخر احوال المروء في الدنيا ذكر الاحكام المتعلقة به آخر ما ذكر من احكام القضاء **قوله** ١٢ انما به **قوله** واذا مات الخ ذكر مسألتين ما يتعلق بشأته باستصحاب الحال وهو الحكم بثبوت امر في وقت بناء على ثبوت في وقت آخر وهو على نوعين احدهما ان يقال كان ثابتا في الماضي فيكون ثابتا في الحال كجولة المفقود والاشان ان يقال هو ثابت في الحال فيحكم بثبوت في الماضي كجرمان ماء الطاحونة وبوجه واقعة لا مشبهة عندنا كما عرف في اصول الفقه **قوله** ١٢ ع **قوله** كما في جريان ماء الطاحونة فان استمر جريان الماء وانقطع حكم الحال فان كان جاريا في الحال كان القول قول رب الطاحونة وان لم يكن جاريا كان القول قول المستاجر **قوله** ١٢ ع **قوله** الطاحونة والطحانة الرمي التي يدبرها الماء عن اليث وفي جامع النوري اختلاف وفي سبب الشوط الطحانة يدبره الدابة والطاحونة يدبرها الماء **قوله** ١٢ ع **قوله** وهو ميتة الخ في نظر لان زفر لم يجعل استحقاقها ليشمال بل بان الاصل في الحادث الاضائة الى اقرب الاوقات ويجوز ان يكاب بان ذلك ايضا ظاهر في الظاهر استصحابا كان او غيره لا يعتبر للاستحقاق **قوله** ١٢ ع **قوله** اما الورثة الخ الحاصل ان المرأة تمتك في هذه المسألة بما تمتك به الورثة في المسألة الاولى والورثة في هذه المسألة يتسكون بما تمتك به المرأة في المسألة الاولى غير انما في مسألتين تمتك بالظاهر لاثبات الاستحقاق والظاهر يمكن للدفع للاستحقاق لا لاثباته والورثة هم الدافعون جميعا في المسألتين **قوله** ١٢ ع **قوله** ويشهد لم الخ دليل آخر هو ان الاسلام حادث والحادث يضاف الى اقرب الاوقات فان قيل ان كان ظاهر الحادث مستحب في الدلالة كان ظاهر زفر في المسألة الاولى موارضا للاستصحاب يحتاج الى مرجع والاصل عدمه فالجواب انه معتبر في الدفع لاني لاثبات وزفر يعتبره لاثبات **قوله** ١٢ ع **قوله** لا يؤمر الخ فاذا امتنع في الودعة حتى بلغت بل يعين اولاد قليل يعين وقيل لا يعين وكان ينبغي ان يعين باليمن من ديكل المودع في زعمه كالمنع من المودع وفي المنع عنه يعين فلذا من وكيله وان سلمها بل لان يستوزر باقل لا يملك ذلك لانه يصير ساعيا في نقصانهم من جهة والقائل ان يقول كان **قوله** ١٢ ع **قوله** لا يجوز ان يعين في المسألة الاولى لا يؤمر بالدفع لجواز قيام حق الميت في المال باقتداره لا بوجوب قيامه لما جرت اليه كالدين وغيره فان خلافة الوارث متنازع عن ذلك والجواب ان استحقاق الوارث يثبت باقراره يتعين وواجب قيام حق الميت في المال متوهم فلا يؤخر اليقين به **قوله** ١٢ ع **قوله** ولا ذلك بعد موته لانه زعم ان الميت لم يبق بالكاوان الملك هو الوارث فلم يكن في تصحيح اقراره تنفيذ اقراره في ملك الغير **قوله** ١٢ ع **قوله** قضى بالمال للاولاد بل يعين لثاني اذا دفع الى الاول بغير قضاء يعين نصفه لثاني كذا في النهاية **قوله** ١٢ ع **قوله** اذا قسم الخ اذا حضر رجل واحد او داراني يد آخر انما لبيات ذكرها ميراثا ولا نكره واليه اقام بينته وهم شهداء ابن فلان مالك هذه الدار ولم يقولوا في شهادتهم لا تعرف له دارا غيره فان القاضي يتأخر زمانا على قدر ما يرى وقدرا لطاوي بالحول فان حضر وارث غيره قسمت بينهم وان لم يحضر دفع الدار اليه ان كان الحاضر لا يجب حراما كالأب والابن فان كان ممن يجب بغيره كالأجداد الخ فانه لا يدفع اليه وان كان ممن يجب نفقا كالزوج والزوجة يدفع اليه او فر الصبيبين وهو النصف والربع عند محمد واقلهما هو الربع والتمن عندنا يوسف وقول الى صيغة رر مضطرب فاذا كان ممن لا يجب ودفع الدار اليه لم يؤخذ منه كقيل بادفع اليه قال ابو صيفر رر لا يؤخذ ونسب القائل به الى الظلم قيل اراد به ابن ابي ليلى وقال لا ذلك **قوله** ١٢ ع **قوله** ولم يقل الخ اذا قالوا لا أعلم له دارا غيره دفع اليه من غير كفيول ولان في محمد **قوله** ١٢ ع

ان القاضي ناظر للغيب الظاهران في التركة وارثا غائبا او غريبا غائبا لان الموت قد يقع بغيبه فيحتاج بالكفالة
كما اذا دفع الأبق واللقطة الى صاحبه او اعطى امرأة الغائب النفقة من ماله ولا يبي حفيقة ان حق الحاضر ثابت
قطعا وظاهرا فلا يؤخر حق موهوم الى زمان التكفيل كمن أثبت الشراء من في يده او اثبت الدين على العبد حق
بيع في دينه لا يكفل ولان المكفول له مجهول فصار كما اذا كفل لاحد الغرماء بخلاف النفقة لان حق الزوج ثابت
وهو معلوم أما الأبق واللقطة ففيه دأيتان والا صرح انه على الخلاف وقيل ان دفع بعلامة اللقطة او اقرار العبد
يكفل بالاجماع لان الحق غير ثابت ولهذا كان له ان يبيع وقوله وهو ظلم اي ميل عن سواء السبيل هذا يكشف
عن مذهبه رحمه الله ان المجتهد يخطئ ويصيب لا كما ظنه البعض قال واذا كانت الدار في يد رجل واقام الاخر
البيتة ان اباه مات وتركها ميراثا بينه وبين اخيه فلان الغائب قضى له بالنصف ترك النصف الاخر في يد الذي
هي في يد ولا يستوثق منه بكفيل وهذا عند ابي حنيفة وقالوا ان كان الذي في يده جاحدا اخذ منه وجعل في يد
امين وان لم يجد ترك في يده لهما ان الجاحد خائن فلا يترك المال في يده بخلاف المقر لانه امين وله
ان القضاة وقع للبيت مقصودا واحتمال كونه مختارا للبيت ثابت فلا ينقص يده كما اذا كان مقرا وجوده قد
ارتفع بقضاء القاضي والظاهر عدم الجحود في المستقبل لصيرورة الحادثة معلومة له وللقاضي ولو كانت الدعوى
في منقول نقد قيل يوخذ منه بالاتفاق لانه يحتاج فيه الى الحفظ والنزع ابلغ فيه بخلاف العقار لانها مخصصة
بنفسها ولهذا يملك الوصي بيع المنقول على الكبير الغائب دون العقار وكذا حكم وصي الام والايخ والعور على الصغير
وقيل المنقول على الخلاف ايضا وقول ابي حنيفة فيه اظهر لما جتته الى الحفظ وانما لا يوخذ الكفيل لانه انشأ
منه لا يوخذ نقيب الغائب من الميراث على قوله لان الغائب في المنقول

له قوله او اعطى امرأة الغائب الخ هي امرأة تشفق

وزوجها غائب ولغير رجل ولغيره المودع مقربا لوديعته... والزوجية فالتقاضي يفرض لها النفقة وياخذ منها كفيلا...
آخري الواقع ولم يظهر عند الحاكم فانه ليس بمكلف بالظاهر بل بما ظهر عنده من الحجته فكان العمل بالظاهر واجبا عليه وان ثبت قطعا او ظاهرا الخ...
الذي اثبت شراؤه بالحجة ولا يوخذ الكفيل من رب الدين الذي اثبت دية على العبد حتى يبيع العبد لاجل دية وان كان يتوهم حضور مشتر آخر قبله وغريم آخر في حق العبد فلم ان المتيقن المعلوم لا يوخذ الى زمان
التكفيل لانه موهوم... قوله ولما لا يبق الخ يعني ان الأبق واللقطة في كل واحد منهما دأيتان قال في رواية لا احب ان ياخذ منه كفيلا وقال في رواية احب ان ياخذ منه كفيلا قالوا في شرح
الجامع الصغير والصحيح ان الرواية الاولى قول ابي حنيفة في بيع القياس حينئذ ١٢ اعياه... قوله او اعطى العبد الاخر العبد الا بقران لعلان ١٢

له قوله ان المجتهد يخطئ وقول من قال كل مجتهد مصيب ينزع الى مذهب الاعتزال لما ان عندهم الاصلح واجب على الله تعالى فكان صيانة الله المجتهدين وتقريرهم على الصواب واجبا عليهم ويلزم من
بذا ضرورة ان يقال كل مجتهد مصيب... قوله لا كما ظنه البعض ونسبوا القول بان كل مجتهد مصيب الى ابي حنيفة ورواها في الظن بسبب ما نقل عن ابي حنيفة انه قال ابو يوسف بن خالد
الضبي فكل مجتهد مصيب والحق عند الله واحد فلهذا معنى هذا الكلام انه مصيب في حق عمله حتى ان عمله يقع صحيحا شريفا وان كان مخطئا للحق عند الله تعالى ١٢... قوله وقع للميت لان الوارث قال
هذا ميراث ولا ارث الا بثبوت الملك للموتة ولذا يقدم دليوه على الميراث وبغض وصاياه منه ١٢... قوله والظاهر عدم الجحود جواب لما قبل لما جدمرة فالظاهر انه يدوم على تحريمه فقال والظاهر
عدم الجحود في المستقبل لان من الجائز ان تحوده لاشتباه الامر عليه وقد صارت الحادثة معلومة للشهادة والشهود والقاضي ايضا وبعد ما صرحا مسجلا مبينا في خريطة القاضي يوجب تحريمه في اليد لعله ان لا يلتفت الى
ذلك ويؤمن تصرفه فيه لعله ان ذلك القاضي لا يمكن منه ١٢... قوله بصيرة الحادثة الخ لا يقال موت القاضي والشهود ولياها للحادثة واشتراك الخريطة امور محتملة فكان الجحود محتملا لان ذلك نادر

والنادر لا يحكم له ١٢... قوله لانه يحتاج الخ اما ان يحتاج في الحفظ فلا ليس بمحسن بنفسه قبول الانتقال من محل الى محل اما ان النزاع الخ فيه فلا لما جدم من بيده يتصرف فيه...
لجائزته ولزم منه ان ملكه وانما يملكه على يدها من كان هو عدلا لظاهر ان كان المال به محفوظا ١٢... قوله وكذا حكم وصي الخ اي في بيع المنقول من تركته الوصي ولا يكون له بيع منقول ملك الصغير لانه جنة
الموصى وهذا لان تركته قبل القسمة ملك الميت من وجهه وملك الورثة من وجهه فاشتبا الوصي المحفظ باعتباره بالبيت للميت من الملك في تركته دون مال آخر وفي الذخيرة اما وصي الام لملك على الصغير
بيع ما ورثه الصغار عن الاب العقار والمنقول في ذلك سواء لان وصي الام قائم مقام الام والام حال حياته لا يملك بيع ما ورثه الصغير العقار والمنقول المتشوب بالدين والحال في ذلك سواء ١٢...
له قوله وصي الام والاخ والعلم وانما خصهم لانه ليس لهم ولاية التصرف ولهم ولاية الحفظ وهذا من باب الحفظ ١٢... قوله لاجته الى الحفظ والحفظ بالترك في يده اتم لانه يصير محفوظا بصورة

ومعنى لانه لو ملك في يده يجب عليه ضمان لانه لا يملكه صارا منا ولو اخذ من يده ووضع في يدها من لا يصير محفوظا معنى لانه في مضمون عليه ١٢... قوله لانه انشاء التصويرة لان الايدى ربما لا يساهج نفسه في دفع
الكفيل والاخر الحاضر يطالبه بالكفيل فينشأ الخصومة ١٢ ان

الخصومة والقاضي انما نصب بقطعها ولا نشأ لها واذا حضر الغائب لا يحتاج الى إعادة البينة ويسلم اليه النصف
 بذلك القضاء لان احد الورثة ينتصب خصما عن الباقيين فيسأى استحقاق له وعليه ديناً كان او عيناً لان المقضي
 له وعليه الباهو الميئت في الحقيقة وواحد من الورثة يصلح خليفة عنه في ذلك بخلاف الاستيفاء لنفسه لا
 عامل فيه لنفسه فلا يصلح نائباً عن غيره ولهذا لا يستوفى الا نصيبه وصار كما اذا قامت البينة يدين الميت
 الا انه انما يثبت استحقاق الكل على احد الورثة اذا كان الكل في يده ذكره في الجامع لانه لا يكون خصماً بدون
 البند فيقتصر القضاء على ما في يده ومن قال مالى في المساكين صدقة فهو على ما فيه الزكوة وان اوصى بثلث ماله
 فهو على ثلث كل شئ والقياس ان يلزمه التصديق بالكل وبه قال زفر لعنوم اسم المال كما في الوصية وجا الاستحقاق
 ان ايجاب العبد يعتبر بايجاب الله تعالى فينصرف ايجابه الى ما اوجب الشارع فيه الصدقة من المال اما الوصية
 فاخت الميراث لانها خلافة كلي فلا يختص بمال دون مال ولان الظاهر التزام الصدقة من فاضل ماله وهو
 مال الزكوة اما الوصية فتقع في حال الاستغناء فينصرف الى الكل وتدخل فيه الارض العشرية عند ابي يوسف لانها
 سبب الصدقة اذ جهة الصدقة في العشرية راجحة عنده وعند محمد لا تدخل لانه سبب المؤنة اذ جهة المؤنة
 راجحة عنده ولا يدخل ارض الخارج بالاجماع لانه مختص بمال دون مال ولوقال ما ملكه صدقة في المساكين فقد
 قيل يتناول كل مال لانه اعم من لفظ المال والمقيّد ايجاب الشرع وهو مختص بلفظ المال ولا يختص في لفظ
 الملك فبقي على العنوم والصحيح انهما سواء لان الملتزم باللفظين الفاضل عن الحاجة على ما مر ثم اذا لم يكن
 له مال سوى ما دخل تحت الايجاب يسد من ذلك قوته ثم اذا اصاب شيئاً تصدق بما امسك لأن حاجته هذه

له قوله بخلاف الخ جواب بما يقال لو صلح احد من الورثة لكان كالميت وجاز له استيفاء الجميع كالميت لكن لا بدفع اليه سوى نصيبه
 بالاجماع ١٢ عني ٢ قوله الا انه الخ استثناء عن قوله لان احد الورثة ينتصب خصما عن الباقيين معناه ان استحقاق الكل على احد الورثة انما يكون استحقاقاً على الباقيين اذا كان الكل في يده ١٢ ك
 قوله اذا كان الكل الخ يعني لا على احد على احد الورثة ويصا على الميت يكون برخصا في جميع الدين ولا يكون قضاء على جميع الورثة ان كانت التركة جميعاً في يده ١٢ عني ٣ قوله ذكره في
 الجامع ذكر فيه انما يكون قضاء على جميع الورثة اذا كان المدعى في يد الورثة الحاضر ولو كان البعض في يده ينفذ بقدره ١٢ ك قوله لا يكون خصماً لان دعوى العين لا تنوب على ذي اليد فانما
 ينتصب خصماً عن الكل اذا كان المدعى في يده وبذلك الخلاف دعوى الدين فان احد الورثة ينتصب خصماً عن الميت وعن باقي الورثة في دعوى الدين على الميت وان لم يكن في يده شئ من التركة
 ١٢ ك قوله فعمل ما فيه الزكوة اي يجب عليه صدقة بجميع ما يملك من اجناس الاموال التي يجب فيها الزكوة كالنقدين ومال السلخ واما التجارة فليقلها وكثيراً ولا يفرق بين قدر النصاب وما دونه
 لان ذلك يتعلق به الزكوة اذا انعم اليه غيره فكلهم - اعتبروا الجنس دون القدر ولا يجب عليه التصديق بما لا يكون من جنس ما يجب فيه الزكوة كالنقار والرقيق واثاث المنازل وشباب البذل
 وغير ذلك ١٢ ك
 ٤ قوله لانا خلافة كي اي كاوراشته من حيث انهما شيان الملك بعد الموت والشرع في كل عين ودين ١٢ ك ٥ قوله لانا سبب الصدقة وهي العشر فصار
 الارض العشرية بمنزلة اموال التجارة من حيث كل واحد منهما من جنس اموال يجب فيها الصدقة ١٢ ان ٦ قوله لانه اي لان الارض العشرية والتذكير لتذكير الخبر ١٢ ع ٧ قوله جهة المؤنة مؤنة
 عبارتت ان جيبه كواجب شواك جيز بر انسان بسبب فقره فخرنا فقره بر اي حيوان كذا في تبين الاصول والمؤنة عبارة عما يوجب بقاء الشئ الذي كان وجوبه على الانسان بسبب الغيرة كالنفقة ثم
 العشر والخارج سببان لبقاء الارض في ايدي الملاك لما ان مصروف العشر الفقراء ومصروف الخراج العائنة والمالك ينفقون قاصدي اهل الاسلام والفقراء يدعون بنصرة اهل الاسلام على الكفار كذا في النهاية والخوارزمي
 اصطلاحات الخواجه برهان الدين بن خواجه سيف الدين اورد كسابدي ٨ قوله لانه يتحقق مؤنة لان مصروف الخراج المقابلة وفيه الاغنياء ١٢ عني ٩ قوله اعم من لفظ المال لان لفظ
 الملك يطلق على المال وغيره فانه يقال ملك النكاح وملك القصاص وملك المنفعة واسم المال لا يطلق على ما ليس بمال فاذا كان لفظ الملك اعم لغيره لعمدة زيادة منزلة على المال وذلك في ان ينفق
 الى كل مال فصار كانه قال كل مال ملكه مما يصدق به فهو صدقة في ينفق الى مال الزكوة وغيره كذا ١٢ ك ١٠ قوله والمقيّد الخ جواب عما يقال الصدقة في الاموال مقيدة في الشرع
 باموال الزكوة فزيادة التعميم خروج عن الاعتبار الواجب الرعاية ١٢ عني ١١ قوله ايجاب الشرع وبقره قال في حقه من امواله صدقة وقوله عليه السلام يا اقرع عشر اموالكم ١٢ ك ١٢ قوله ولا
 ١٣ قوله ولاي ملك كمال المال حتى لا يمان جميع الاموال من النقار والرقيق وشباب البذل بل يخص بالاموال التي فيها الزكوة ١٢ ان ١٤ قوله على ما مر اشارة الى قوله ولان الظاهر التزام الصدقة من
 فاضل ماله ١٢ عني ١٥ قوله قوت قوت بالنظم خورش بانزلة قوام بدن انسان ١٢ من ١٦ قوله لان حاجته هذه مقدرة اذ لو لم يسد لاحتاج ان يسأل الناس من يورده ويبيع ان يتصدق بماله و
 يسأل الناس من يورده ١٢ ع

مقدمة ولم يقدر بشئ لا اختلاف احوال الناس فيه قيل لمحترون يمسك قوته ليوم وصاحب الغلة لشهر وصاحب
 الضياع لسنة على حسب التفاوت في مدة وصولهم الى المال وعلى هذا صاحب التجارة يمسك بقدر ما يرجع اليه
 ماله قال ومن اوصى اليه لم يعلم بالوصاية حتى باع شيئاً من التركة فهو وصي والبيع جائز ولا يجوز بيع لوكل
 حتى يعلم وعن ابي يوسف انه لا يجوز في الفصل الاول ايضاً لان الوصاية انابة بعد الموت فتعتبر بالانابة قبله
 وهي الوكالة وجه الفرق على الظاهر ان الوصاية خلافه لاضافتها الى زمان بطلان الانابة فلا يتوقف على العلم
 كما في تصرف الوارث اما الوكالة فانابة لقيام ولاية المنوب عنه فيتوقف على العلم وهذا لا يتوقف على العلم
 لا يفوت النظر لقدرة الموكل وفي الاول يفوت لعجز الموصى ومن اعلمه من الناس بالوكالة يجوز تصرفه لانه اثبات
 حق لا الزام امر قال ولا يكون النهي عن الوكالة حتى يشهد عنده شاهدان او رجل عدل وهذا عند ابي حنيفة
 وقال هو الاول سواء لانه من المعاملات وبخبر الواحد فيها كفاية وله انه خبر ملزم فيكون شهادة من وجه
 فيشترط احد شرطيهما وهو العدد او العدالة بخلاف الاول وبخلاف سول الموكل لان عبارته كعبارة المرسل
 للحاجة الى ارسال وعلى هذا الخلاف اذا اخبر المولى بجناية عبده والشفيع والبكر والمسلم الذي لم يهاجر اليها
 قال واذا باع القاضي او امينه عبداً للغرماء واخذ المال فضاء واستحق العبد لحيضه لان امين القاضي
 قائم مقام القاضي القاضي قائم مقام الامام وكل واحد منهم لا يلحقه ضمان كيلا يتقاعد الناس عن قبول هذه الامانة
 فتضيع الحقوق ويرجع المشتري على الغرماء لان البيع واقع لهم فيرجع عليهم عند تعدد الرجوع على العاقد كما اذا كان
 العاقد مجوراً عليه لهذا ايأى بطليمه وان امر القاضي الوصي ببيعه للغرماء ثم استحق او مات قبل القبض

له قوله ولم يقدر على صيغة المجبول اي لم يبين في المبسوط مقدار ما يمسك ١٢ عني ٢ قوله الغلة يفتح وادامه حيزه از حبوب ونقود وجران وادكاره مكان
 ومزود غلام وما حصل من ١٢ من ٢ قوله على حسب التفاوت الخ لان يدان بقان انما يصل الى ما ينفق سنة فتنه ويد صاحب الغلة شهر فتنه ويد العاقل يربا فوما فخلا وصل باله اليه تصدق المقدر
 الذي امسك ١٢ ان ٢ قوله في الفصل اي لا يجوز بيع ... الوصي قبل العلم بالوصاية اي اعتبارا بالوكالة ١٢ ك ٢ قوله كما في تصرف الوارث لو باع الوارث تركته ... المورث بعد موته وهو يعلم
 بموته جاز بيعه فكذا الوصي ١٢ ك ٢ قوله فيتوقف على العلم فان قيل اذا قال الرجل اشترى عبدي من فلان ولم يعلم بهذا القول فلان وباع عبده صح من غير توقف على علمه اجيب بانه على الروايتين ودبر
 الفرق على رواية المجاز ان ثبت ضمان الكلام في الوكالة التي تثبت قصد ١٢ ع ٢ قوله ومن اعلم الخ اي اذا ثبت ان علم الموكل بالوكالة شرط صحة التصرف فلا بد من اعلام من اعلم من الناس
 بذلك سواء كان بالغاً مسلماً عدلاً او اقل من ذلك بعد ما كان مميزاً جاز تصرفه ١٢ ع ٢ قوله لانه اثبات حق اي الطلاق محض لا يشترط على شيء ومن الامام وما كان كذلك فقول الواحد فيه كاف ١٢ عني
 ٢ قوله حتى يشهد الخ اي بخبر خمران والمراد بالشهادة الاخبار لان لفظ الشهادة هنا ليس بشرط ١٢ ك ٢ قوله شاهدان العدالة شرط في المجزين كذا روى الحسن عن ابي حنيفة ضرورة لانه لو صح هذا
 الخبر من الفاسقين لكان الزام بقول الفاسق وذلك لا يجوز فيه اعتد الفقيه الجعفر المندواني وزعم انه هو المذهب عند ابي حنيفة ومعنى ما اطلق في الكتاب محمول على ما اذا كان لا يعلم حالها بالفتق والعدالة كذا في
 النباه ١٢ ك ٢ قوله انه خبر ملزم لما فيه من ضرورة ان من حيث منتهى من التعمير فيكون شهادة من وجه ويشبه الموكل من حيث ان المتصرف تصرف في ملكه فوجب ان يشترط احد شرطى الشهادة
 وهو العداد والعدالة توفيراً على الشبهين نظماً والالزام من كل وجه ما كان الاداء على خصم منكراً مشروطاً بلفظ الشهادة ١٢ ك ٢ قوله بخلاف الاول اي الاعلام بالوكالة فانه لما لم يكن فيه الزام اصلاً لم يكن في
 معناه اصلاً فلم يشترط فيه شيء من ذلك ١٢ ع ٢ قوله للماجه الى ارسال فانه ربما لا يتحقق لكل احد في كل وقت بارخ قد يرسله الى وكيله ١٢ عني ٢ قوله اذا اخبر المولى الخ فانه اخبره اثنان
 او واحد عدل فتصرف فيه بعده بعتق او بيع كان اختياراً منه للعداء وان اخبره فاسق فاسق فعلى الاختلاف ١٢ عني ٢ قوله والبكر اي اذا اخبر اثنان او واحد عدل بانكاح الاولى فسكنت كان رضا بخلاف من كان واحد او قول
 لا يكون مسكوتاً عنها عنه خلافاً لما ١٢ ع ٢ قوله والمسلم الذي لم يهاجر الخ اي حرل الذي اسلم في دار الحرب ولم يهاجر فاحضر عليه من الغنائم ان كان المهر عدلاً او اثنين من الغنائم حتى
 لو ترك يلازمه قضاء ما وان كان المهر فاسقاً ان صدقته فكذلك وان كذب فعلى الاختلاف الذي قلنا فانه لا يلزمه خلافاً لما وقال شمس الأثر السرخسي والا صح عندي انه يلزمه القضاء ههنا لان من يخبره فهو رسول
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ١٢ ك ٢ قوله واذا باع القاضي الخ صورته رجل يموت وعليه دين مائة درهم لرجل ولديه يساوي مائة درهم فربخ الغريم الوصي الى القاضي فباع القاضي الخ ١٢ عني
 ٢ قوله كما اذا كان العاقد مجوراً عليه اطلق لفظاً المجبور ليتناول العبي المجبور والمجور فان من وكل صبياً مجوراً بغير البيع والشراء او عبداً مجوراً جاز العقد مباشرة ولا يتعلق الحق بهما بل
 بملكهما لان التزام العدة لا يصح منها فحق العبي لقصور الملية وفي العبد لمحق سيده ١٢ ك

ضام المال رجع المشتري على الوصى لانه عاقد نيابة عن الميث وان كان باقامة القاضى عنه فصار كما اذا باع نفسه
 قال ويرجع الوصى على الغرماء لانه عامل لهم وان ظهر للميث مال يرجع الغريم فيه بدينه قالوا ويجوز ان يقال يرجع
 بالمائة التى غرمها ايضا لانه محقه فى امر الميث والوارث اذا بيع له بمنزلة الغريم لانه اذا لم يكن فى التركة دين كان
 العاقد عاملا له فصل اخر واذا قال القاضى قد قضيت على هذا بالوجم فارجه او بالقطع فاقطعه او بالضرب
 فاضربه وسعك ان تفعل وعن محمد انه رجع عن هذا وقال لا تأخذ بقوله حتى تعين المحجة لان قوله يحتمل
 الغلط والخطأ والتدارك غير ممكن وعلى هذه الرواية لا يقبل كتابه واستحسن المشائخ هذه الرواية لفسادها
 اكثر القضاة فى زماننا الا فى كتاب القاضى للحاجة اليه فجه ظاهر الرواية انه اخبر عن امر يملك الشاة فيقبل لخلوه
 عن التهمة ولان طاعة اولى الامور اجبة وفى تصديق طاعة وقال الامام ابو منصور ان كان عدلا عالميا يقبل قوله
 لا نعلم تهمة الخطأ والخيانة وان كان عدلا جاهلا يستفسر فان احسن التفسير وجب تصديقه والا فلا وان كان
 جاهلا فاسقا او عالما فاسقا لا يقبل الا ان يعين سبب الحكم لتهمة الخطأ والخيانة قال واذا عزل القاضى
 فقال لرجل اخذت منك الفاد فعتها الى فلان قد قضيت بهاله عليك فقال الرجل اخذتها ظلمًا فالقول
 قول القاضى وكذلك لو قال قضيت بقطع يدك فى حق هذا اذا كان الذى قطعت يده الذى اخذ منه المال مقربا
 انه فعل ذلك هو قاض ووجهه انهما لم يتوافقا انه فعل ذلك فى قضائه كان الظاهر شاهدا له اذ القاضى لا يقضى
 بالجور ظاهرا ولا يبين عليه لانه ثبت فعله فى قضائه بالتصادق ولا يمين على القاضى ولو اقر القاطع لوالاخذها
 اقربه القاضى لا يضمن ايضا لانه فعله فى حال القضاء ودفع القاضى صحيح كما اذا كان معاينا ولو زعم المقطوع يده او

له قوله لانه عاقد نيابة الخ اما اذا كان الميث اوصى اليه فظاهر واما اذا نصب القاضى فكذلك لان القاضى انما
 نصب ليكون قائما مقام الميث لا يكون قائما مقام القاضى ١٢ كـ قوله كما اذا باع نفسه اى المدين اذا باع نفسه حال حياته كانت الحقوق راجعة اليه فكذلك ترجع الى من قام مقامه بعد مماته
 فيرجع المشتري على الوصى ١٣ كـ قوله قال يجوز ان يكون فاعله... محمد انه حكى عن ابي حنيفة ويجوز ان يكون فاعله المصنف ١٤ كـ قوله عامل لم ومن عمل علمه لغيره ومحققه ان يرجع على من
 دفع له العمل ١٥ كـ قوله يرجع بالمائة الخ وقيل ليس له ذلك لانه انما ضمن من حيث ان العقد وقع له فلم يكن له ان يرجع على غيره ١٦ كـ قوله والوارث الخ اذا احتاج الى بيع شئ
 من التركة وهو صغير فاد الوصى ثم استثنى رجع المشتري بالشن على الوصى والوصى على الوارث ولو باع ايمى القاضى رجع المشتري على الوارث اذا كان ابلا... وان لم يكن ابلا ينصب القاضى عنه
 وصيا فيرجع ويؤدى من مال الصغير ١٧ كـ قوله فصل اخر جمع فى هذا الفصل مسائل متفرقة يجمعها اصل واحد يتعلق بكتاب القضاء وهو ان قول القاضى بانفراجه قبل المزول وبعبه مقبول او لا
 ١٨ كـ قوله انه رجع الخ لانه كان حكى هذا عن ابي يوسف عن ابي حنيفة فى الجاهل الصغير ثم رجع عنه ١٩ كـ قوله وعلى هذه اى هذه الرواية عن محمد تفقنى ان لا يقبل كتاب القاضى ١٢ -
 ٢٠ كـ قوله الا فى كتاب القاضى اى الى القاضى فان لم يأخذوا فيه بهذه الرواية واخذوا بظاهر الرواية ٢١ كـ قوله انه اخبر الخ ومن تمكن من الانشاء عما اخبر به لم يتم فى خبره وفيه بحث وهو ان يتمكن
 من ذلك بمجته اودبره وناو الشان ممنوع والاولى بحر الى غير ظاهر الرواية عن معاينة الخ ٢٢ كـ قوله وقال الامام الخ اى ظاهر الرواية يدل على جواز الاعتماد على قوله من غير استفسار وقال الامام ابو منصور
 الخ ٢٣ كـ قوله فان احسن التفسير بان يقول فى هذا الزمان الى استغفرت المقر بالزنى كما هو المعروف فيه وحكمت عليه بالرحم ويقول فى هذا السرقة انه ثبت عندي بالجمعة انه اخذ من نصا با من حرز
 لاشبهة فيه وفى القصص انه قتل عمدا بلا شبهة وانما يحتاج الى استفسار الجاهل لانه ربما يظن بسبب جهله غير الدليل ٢٤ كـ قوله والا فلا اى وان لم يحسن تفسيره فلا يجب تصديقه
 ولا يقبل قوله ٢٥ كـ قوله واذا عزل الخ لما فرغ من بيان ما يجزبه القاضى من قضائه فى زمن ولايته شرع فى بيان ذلك بعد عزله ٢٦ كـ قوله ووجهى وجبركون القول قول القاضى
 فى باتين الصورتين ٢٧ كـ قوله انما اى ان القاضى والمأخوذ من المال او المقطوع يده ٢٨ كـ قوله لانه الخ ولانا لو اوجبنا اليمين على القاضى فى مواضع اليمين لا تنفع الناس عن الدخول
 فى القضاء فيتعطل المور الناس ٢٩ كـ قوله ولا يمين على القاضى لانه لو اوجبنا اليمين لصار خصما وقضاء الخصم لا ينفذ والقاضى ايمى لا خصم ٣٠ كـ قوله ولو اقر الخ اى لو اقر القاطع بامر القاضى
 او اخذ المال بامر القاضى بالقطع والاخذ بقضاء القاضى لا يضمن ايضا كالقاضى لانه اى لان القاطع او الاخذ فعلى فى حاله القضاء فلا يضمن ٣١ كـ قوله ودفع القاضى اى دفع القاضى المال
 الى رب الدين المستثنى الذى هو الاخذ صحيح لانه دفعه فى حاله القضاء فالظاهر انه دفعه حتى تمكن دفعه صحيحا كما اذا كان معاينا اى كما اذا كان دفع القاضى المال الى الاخذ بحكم القضاء فى معاينة
 المأخوذ منه المال حكمه انه لا يضمن فكذلك اذا اقربا اقرب القاضى ٣٢ ان

~ والقاضي يقول انه فعل ذلك مال قضاء ١٦

١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

کتاب الشہادۃ

قال الشهادة فرض تلزم الشهود ولا يسعهم كتبها ^{أي القدر ١٢} ^{أي القدر ١٢} إذا طالبهم المدعي لقوله تعالى ولا يأتي الشهادة إذا ما دعواد ^{أي القدر ١٢} ^{أي القدر ١٢} قوله تعالى ولا تكتموا الشهادة ^{أي القدر ١٢} ^{أي القدر ١٢} ومن يكتمها فإنه ^{أي القدر ١٢} ^{أي القدر ١٢} أثم قلبه ^{أي القدر ١٢} ^{أي القدر ١٢} وإنما يشترط طلب المدعي ^{أي القدر ١٢} ^{أي القدر ١٢} لأنها حقه فيتوقف على ^{أي القدر ١٢} ^{أي القدر ١٢} طلبه كسائر الحقوق والشهادة في الحد ^{أي القدر ١٢} ^{أي القدر ١٢} ويختبر فيها الشاهد بين ^{أي القدر ١٢} ^{أي القدر ١٢} الستور ^{أي القدر ١٢} ^{أي القدر ١٢} والظاهر ^{أي القدر ١٢} ^{أي القدر ١٢} لانه ^{أي القدر ١٢} ^{أي القدر ١٢} بين ^{أي القدر ١٢} ^{أي القدر ١٢} حسيبتين ^{أي القدر ١٢} ^{أي القدر ١٢} إقامة ^{أي القدر ١٢} ^{أي القدر ١٢} الحد ^{أي القدر ١٢} ^{أي القدر ١٢} بيني ^{أي القدر ١٢} ^{أي القدر ١٢} عن ^{أي القدر ١٢} ^{أي القدر ١٢} الهتك ^{أي القدر ١٢} ^{أي القدر ١٢} والستر ^{أي القدر ١٢} ^{أي القدر ١٢} افضل ^{أي القدر ١٢} ^{أي القدر ١٢} لقوله عليه السلام ^{أي القدر ١٢} ^{أي القدر ١٢} للذي شهد ^{أي القدر ١٢} ^{أي القدر ١٢} عنده ^{أي القدر ١٢} ^{أي القدر ١٢} لو سترته ^{أي القدر ١٢} ^{أي القدر ١٢} بثوبك ^{أي القدر ١٢} ^{أي القدر ١٢} لكان ^{أي القدر ١٢} ^{أي القدر ١٢} خيرا لك ^{أي القدر ١٢} ^{أي القدر ١٢} وقال عليه السلام ^{أي القدر ١٢} ^{أي القدر ١٢}

قوله وهو الصحيح استراعا قال شمس الأئمة السرخسي ان القول قول المدعى في هذه الصورة بناء
 على ان المنازعة اذا وقعت في الماضي يحكم الحال وفي هذه الحالة فله موجب للضمان وهو بهذا الاسناد يدين ما يسقط الضمان عنه وما في الاول فقد تصادقا فله فاقض وذلك غير موجب للضمان
 عليه ظاهرا لان الاصل ان يكون قضاؤه حقا **قوله** لانه اسناد الخ لما مر ان حاله القضاء تثنى في الضمان فالقاضي بذلك الاسناد منكرا والقول للمكر ١٢ ع **قوله** كما اذا قال الخ
 فالقول قول من لا يقع الطلاق والعتاق لاضافته الى حاله منافية للايقاع ١٢ ع **قوله** في هذا الفصل اي في هذه الصورة وهي صورة زعم المقطوع يده والمأخوذ انه ان القاضي قطع واخذ بالقبول التقليد
 او بعد العزل ١٢ ان **قوله** يضمن فان قيل قد وجد منه الاسناد ايضا الى حاله معهوده منافية للضمان فيجب ان لا يضمن ... كالقاضي قلنا ان هذه جهته يعارضها ما هو أقوى منها يقتضي وجوب
 الضمان وهو الاثر بسبب الضمان لان هذه جهته قطعية تكون اقرار كل مقرحة قطعية على نفسه وما ذكرنا من قضاء القاضي في حقها جهته كالمسرة لا قطعية والظاهر انه لا يعارض القطعي ١٢ ان **قوله**
 بالتصادق اي بتصادق القاضي والمقطوع يده والمأخوذ ١٢ **قوله** ليس بجته كونه شهادة فوجد خلاف ما لو كان المال بالكا لان القاضي ينكر وجوب الضمان والقول قول المكر ١٢ عني
قوله كتاب الشهادة هي في اللغة عبارة عن الاخبار بعينه الشيء عن مشاهدته وعيان ولما قالوا انها مشتقة من المشاهدة التي تتبني عن المعاينة وفي اصطلاح اهل الفقه عن اخبار صادق في مجلس
 الحكم بلفظ الشهادة فالأخبار كالجنس يشهدوا والاخبار الكاذبة وقوله صادق يخرج الكاذبة وقوله في مجلس الحكم ولفظ الشهادة يخرج الاخبار الصادقة غير الشهادات وسببها معاينة ما يتجمل له ومشاهدته بما يختص
 بمشاهدته من السماع في السموعات والابصار في المبصرات ونحو ذلك وسبب ادائها ما طلب المدعى من الشهادة او خوف فوت حق المدعى اذا لم يعلم
 عليه ولا سلام ان كان المدعي عليه مسلما وحكما وجوب الحكم على الحاضر بقضائه والقياس لا يقتضي ذلك لاحتمال الكذب لكن لما شرط العدالة لترجح جانب الصدق ووردت النصوص
 بالاشتغال جعلت موجبة ١٢ عني **قوله** كتاب الشهادة ايراد هذا الكتاب عقيب كتاب ارب القاضي ظاهر المنسبة اذ القاضي في قضائه يحتاج الى شهادة الشهود عند انكار الخصم ١٢ ع **قوله**
 ولا بالي الشهادة اذا ما هو مدعى عن الالباء عند الدعاء امر بالحضور عند الدعاء ١٢ ك **قوله** ولا تكتفى الشهادة الخ فهو ظاهر يدل على النهي عن كتمانها على وجه المبالغة والنهي عن احد النقيضين وهو الكتمان
 يستلزم ثبوت النقيض الآخر لا يرفع النقيضين فاذا كان الكتمان منبها فيكون الاظهار ثابتا وثبوت بالاداء والموجب لا يثبت فكلان اظهار الاداء واجبا ١٢ ع **قوله** فانه اثم قلبه وعيد واستحقاق
 الوعيد تبرك الواجب ثم لم يقتصر على قوله فانه اثم لزيادة التاكيد لان اسناد الفعل الى الجارية التي يعمل بها اثم من الاسناد الى الجملة ولان
 القلب رئيس الاعضاء والمضنة التي ان صحت صلح البدن كله وان فسدت فسد البدن كله ١٢ ك **قوله** فيتوقف وتوقف بما اذا علم الشاهد الشهادة ولم يعلم بما المدعى ويعلم الشاهد انه لو لم يشهد ليعض
 حقه فانه يجب عليه الشهادة ولا يطلب منه الجواب انه الحق بالمطلوب ودلالة فان الموجب الاداء عند الطلب احياء الحق وهو فيما ذكرتم موجودة فالحق ١٢ ع **قوله** لقوله عليه السلام الخ قيل هذه الاخبار
 معاصرة لاطلاق الكتاب اي لا تكتفى الشهادة الآدية واعمالها نسخ لا طلاق وهو لا يجوز تخبر الواحد والحق ان يقال القدر المشترك فيما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم في الدرر متواترة فلم يمتنع
 فجاز لزيادة به ١٢ ع **قوله** للذي شهد عنه لو سترته الخ قلت الذي قاله النبي صلى الله عليه وسلم هذا القول لم يشهد عنه بشيء ولكنه جعل محل ما عا على ان اعترف بالزنا عند النبي صلى الله عليه وسلم
 وذلك الرجل باسمه زال كذا في تخريج الزيلعي ١٢

الدراية في تخریج احادیث الهدایة

كتاب الشهادات حديث قال الذي شهد عنده لوسترته بثوبك فكان خيرا لك لم أجده وانما قال النبي صلى الله عليه وسلم ذلك لمن ال الذي اشار على ما عزم ان يذ كوزك للنبي صلى الله عليه وسلم كما اخرج ابو داود والنسائي والحاكم والبزار احمد وغيرهم قوله انه صلى الله عليه وسلم كان يلقن الدُر وكذا اصحابه اما تلقينه صلى الله عليه وسلم فتقدم في الحدود ومن ابن عباس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لما عزله قبل ان اغمرته وانظرت الحديث وروى

من ستر على مسلم ستر الله عليه في الدنيا والآخرة وفيما نقل من تلقين الدرر عن النبي عليه السلام وأصحابه رضي الله عنهم دلالة ظاهرة على افضلية الستر إلا أنه يجب له أن يشهد بالمال في السرقة فيقول اخذ احياء الحق المسروق منه ولا يقول سرق مخافة على الستر ولأنه لو ظهرت السرقة لوجب لقطع والضمان لا يجامع القطع فلا يحصل احياء حقه قال والشهادة على مراتب منها الشهادة في الزنا يعتبر فيها أربعة من الرجال لقوله تعالى وَاللَّذِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِهِمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ وَلَقَوْلُهُ تَعَالَى ثُمَّ لَا يَأْتِيَنَّ بِأُخْرَى شَهَادَةً وَلَا يَقْبَلُ فِيهَا شَهَادَةُ النِّسَاءِ حَدِيثُ الزَّهْرِيِّ مُضْتَأَسَنَةً من لدن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والخليفتين من بعده أن لا شهادة للنساء في الحدود والقصاص ولأن فيها شبهة البدلية لقيامها مقام شهادة الرجال فلا تقبل فيما يندى بالشبهات ومنها الشهادة ببقية الحدود والقصاص تقبل فيها شهادة رجلين لقوله تعالى وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَا يَقْبَلُ فِيهَا شَهَادَةُ النِّسَاءِ لِمَا ذُكِرْنَا قَالَ وَمَا سَوَى ذَلِكَ مِنَ الْحَقِّ يَقْبَلُ فِيهَا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ سَوَاءٌ كَانَ الْحَقُّ مَالًا أَوْ غَيْرَ مَالٍ مِثْلَ النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ وَالْوَكَاةِ الْوَصِيَّةِ وَمَحْذُوكٌ قَالَ الشَّافِعِيُّ لَا يَقْبَلُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ إِلَّا فِي الْأَمْوَالِ وَتَوَابِعُهَا لَوْنِ الْأَصْلِ فِيهَا عَدَمُ الْقَبُولِ لِنَقْصَانِ الْعَقْلِ وَخْتِلَافِ الضَّبْطِ وَقُصُورِ الْوَلَايَةِ فَانْهََا لَا تَصْلُحُ لِلْمَارَةِ وَلِهَذَا لَا تَقْبَلُ فِي الْحُدُودِ وَلَا تَقْبَلُ شَهَادَةُ

له قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم للبخاري عن ابن عباس في حديث ما عرّف قال له عليه السلام عليك قبلت أو غفرت أو نظرت قال لا قال لا فقلت قال نعم فنفذت لك امر برجرته وأخرج البوداوان النبي صلى الله عليه وسلم إلى بنس قد عرفت المنزلة ولم يجد معه متاع فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما أتاك سرق قال بل فاعاد عليه مرتين أو ثلثا فامر به فقطع انتهى ١٢ ت قوله بغيرها أربعة من الرجال وأما شرط الأربعة فغير دون القتل والحد وغيره فالظاهر من أن الشاهد في السرقة على عبادة ولا يرضى بأشادة الفاحشة ١٢ ع قوله لقوله تعالى الخ فإن قيل في هذه النصوص بيان جواز العمل بهذا العدد وليس فيها بيان نفى ذلك بدون العدد قلنا المقادير في الشرع لمنع الزيادة أو النقصان أو منعها وبهذا التقدير لا يمنع الزيادة فلم يلزم منع النقصان لم ينسحب لهذا التقدير فائدة فكان هذا نصيبه متعلقا من جهة الشرع فينتهي إلى ما أنمانا الشرع إليه ١٢ ك قوله والخليفتين وتخصيصها بالذكر ما ورد في حقهما من قوله صلى الله عليه وسلم اتقوا بالذين من بعدي إلى بكرهم وعمر ١٢ ع هه قوله ولأن فيها شبهة الخ إنما قال شبهة البدلية لأن حقيقة الخ إنما تكون فيما اشتمل العمل بالبدل مع المكان الأصل وليس شهادتهم كذلك فانها جائزة مع إمكان العمل بشهادة الرجلين ١٢ ع هه قوله لقوله تعالى الخ فإن قيل في النص ورد في المدانيات لما مر فكيف يكون محتمل في الحدود والقصاص قلنا العبرة عموم اللفظ لا خصوص السبب حتى أن هذه الآية جعلت محتملة في غير المدانيات من الحقوق التي تبث مرة بالقرار مرة بالشهود ولا تنبث شرعا بالشهود التي فوق الاثنين سوى حد الزنا فتبين ثبوت سائر الحقوق بالاثنتين من الشهود ومن سائر الحقوق ببقية الحدود وشبهت بشهادة رجلين ١٢ ك هه قوله وتوابعها كالأعارة والأجارة والكفالة والأصل وشرط الخيار ١٢ ك

الدراية في تخريج أحاديث الهداية

أحمد من حديث أبي بكر الصديق نحوه وروى أحمد والطبراني والذبيعة إلا الترمذي عن أبي أمية المخزومي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا قال لا فقلت قال نعم فنفذت لك امر برجرته وأخرج البوداوان النبي صلى الله عليه وسلم إلى بنس قد عرفت المنزلة ولم يجد معه متاع فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما أتاك سرق قال بل فاعاد عليه مرتين أو ثلثا فامر به فقطع انتهى ١٢ ت قوله بغيرها أربعة من الرجال وأما شرط الأربعة فغير دون القتل والحد وغيره فالظاهر من أن الشاهد في السرقة على عبادة ولا يرضى بأشادة الفاحشة ١٢ ع قوله لقوله تعالى الخ فإن قيل في هذه النصوص بيان جواز العمل بهذا العدد وليس فيها بيان نفى ذلك بدون العدد قلنا المقادير في الشرع لمنع الزيادة أو النقصان أو منعها وبهذا التقدير لا يمنع الزيادة فلم يلزم منع النقصان لم ينسحب لهذا التقدير فائدة فكان هذا نصيبه متعلقا من جهة الشرع فينتهي إلى ما أنمانا الشرع إليه ١٢ ك قوله والخليفتين وتخصيصها بالذكر ما ورد في حقهما من قوله صلى الله عليه وسلم اتقوا بالذين من بعدي إلى بكرهم وعمر ١٢ ع هه قوله ولأن فيها شبهة الخ إنما قال شبهة البدلية لأن حقيقة الخ إنما تكون فيما اشتمل العمل بالبدل مع المكان الأصل وليس شهادتهم كذلك فانها جائزة مع إمكان العمل بشهادة الرجلين ١٢ ع هه قوله لقوله تعالى الخ فإن قيل في النص ورد في المدانيات لما مر فكيف يكون محتمل في الحدود والقصاص قلنا العبرة عموم اللفظ لا خصوص السبب حتى أن هذه الآية جعلت محتملة في غير المدانيات من الحقوق التي تبث مرة بالقرار مرة بالشهود ولا تنبث شرعا بالشهود التي فوق الاثنين سوى حد الزنا فتبين ثبوت سائر الحقوق بالاثنتين من الشهود ومن سائر الحقوق ببقية الحدود وشبهت بشهادة رجلين ١٢ ك هه قوله وتوابعها كالأعارة والأجارة والكفالة والأصل وشرط الخيار ١٢ ك

الدراية في تخريج أحاديث الهداية

حديث من ستر على مسلم ستر الله تعالى عليه في الدنيا والآخرة متفق عليه عن أبي هريرة قوله مضت السنة من لدن النبي صلى الله عليه وسلم والخليفتين من بعده أن لا شهادة للنساء في الحدود والقصاص ابن أبي شيبة من طريق ابن شهاب به وروى عبد الرزاق من طريق الحكم بن عتيبة أن عليا قال ذلك ١١

الأربع منهم واحد هن إلا أنها قبلت في الأموال ضرورة والنكاح اعظم خطراً وأقل وقوعاً فلا يلتحق بها هو أدنى
 خطراً وأكثر جوداً ولنا أن الأصل فيها القبول لوجود ما يثبتني عليه أهلية الشهادة وهو المشاهدة والضبط والولادة
 إذ بالأول يحصل العلم للشاهد وبالثاني يبقى وبالثالث يحصل العلم للقاضي ولهذا يقبل أخبارها في الأخبار ونقصها
 الضبط بزيادة النسيان انجبر بضم الأخرى إليها فلم يبق بعد ذلك إلا الشبهة فلهذا لا تقبل فيما يندى بالشبهة
 وهذه الحقوق تثبت مع الشبهات وعدم قبول الأربع على خلاف القياس كيلا يكثر خروجهن قال ويقبل في الولادة
 والبراءة والعيوب بالنساء في موضع لا يطلع عليه الرجال شهادة امرأة واحدة لقوله عليه السلام شهادة النساء
 جائزة فيما لا يستطيع الرجال النظر إليه المحل بالالف واللام مراد به الجنس فيتناول الأقل وهو حجة
 على الشافعي في اشتراط الأربع ولأنه انما سقطت الذكورة ليختف النظر لأن نظر الجنس إلى الجنس اخف فكذا
 يسقط اعتبار العدد إلا أن المثني والثلاث أحوط لها فيه معنى الإلزام ثم حكمها في الولادة شرحناه في الطلاق
 فأما حكم البكارة فإن شهدن أنها بكر يؤجل في العنين سنة ويفرق بعده لأنها تأيدت بمؤيد إذا البكارة أصل و
 كذا في رد المبيعة إذا اشتراها بشرط البكارة فإن قلن أنها ثيب يحلف البائع لينضم تكوله إلى قولهن والعيب
 يثبت بقولهن فيحلف البائع وأما شهدن على استهلال الصبي لا تقبل عند أبي حنيفة في حق الإرث لأنه مما
 يطلع عليه الرجال إلا في حق الصلوة لأنها من أموال الدين وعند هاتين تقبل في حق الإرث أيضاً لأنه صوت عند الولادة
 لما يكون شهادتهن معه

له قوله والنكاح وكذا الطلاق والرجعة والاسلام والروة والبلوغ والولاء والعدة والجرح والتعديل والعفو عن القصاص ١٢ ع ٢ قوله وهو المشاهدة
 أي أهلية قبول الشهادة بالولاية والشهادة والضبط وحسن السماع والفهم والحفظ إلى وقت الاداء وإذ في لفظ الكتاب نوع خلل لا يثبت بها أهلية الشهادة لأن هذه الأشياء ثابتة للعبد والعبي العاقل
 والنكاح ولا شهادة لهم ١٣ ك ٢ قوله ونقصان الضبط جواب عن قول الشافعي الأصل فيها عدم القبول لنقصان العقل واختلال الضبط ١٣ ك ٢ قوله وهذه الحقوق إشارة إلى مثل النكاح
 والوكالة والوصية أما النكاح والطلاق فيثبتان مع البطل والاكراهة بخلاف الأموال وتوابعها حيث لا يثبت البيع والأجارة والمضاربة وغير ما مع البطل فلا يثبت هذه الأشياء إلا مع البيع ومثاله بشهادة النساء
 مع الرجال مع أنما لا يثبت بالبطل فلا يثبت بشهادتهن النكاح والطلاق وما يثبتان بالبطل أول وأما الوكالة والوصية والأموال فانه يجري فيها كتاب القاضي إلى القاضي والشهادة على الشهادة
 فيثبت ذلك بشهادة النساء أيضاً وإن كان فيها شبهة البدلية ١٣ ك ٢ قوله وعدم قبول الخ ولم يذكر الجواب عن قوله لنقصان العقل ولا من قوله لقصور الولاية والجواب عن الأول أنه نقصان
 في عقلهن فيما هو من مناط التكليف وما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه من ناقصات عقل فلهذا منتهى العقل بالفعل وهو أن يحصل النظريات المفروغ عنها متى شاء من غير افتقار إلى كتاب ولا ذلك لا يصلح
 الولاية والخلاف والامارة وبهذا ظهر الجواب عن الثاني أيضاً كذا قيل ١٣ ك ٢ قوله شهادة امرأة واحدة ويقبل شهادة رجل على الولادة لأنه إذا جاز قبول شهادة امرأة واحدة فقبول شهادة واحدة أو رجل
 ك ٢ قوله شهادة النساء الخ قلت غريب وروى عبد الرزاق في مصنفه عن ابن شهاب الزهري قال مضت السنة أن تجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من ولادات النساء وغيرهن من
 ٨ قوله يراد به الجنس أي إذا لم يكن ثمرة معصود والكل ليس بمراد مطلقاً فإدراكه ضرورة ١٣ ك ٢ قوله ليخف النظر إلى النظر إلى العورة حرام إلا أنما اعتبرنا نظر جنسها لأن نظر الجنس اخف لأن
 نظر المرأة إلى عورة المرأة ... اخف من نظر الرجل إلى عورة المرأة ١٣ ك ٢ قوله اخف لعدم الشهوة ولهذا يشترط ولها بعد الموت ليس المرأة والمرأة والرجل الرجل ١٣ ك ٢ قوله لما فيه من معنى
 الإلزام ولهذا يشترط المحرمية والاسلام ولفظ الشهادة واختص مجلس القاضي ١٣ ك ٢ قوله في الطلاق أي باب ثبوت النسب وهو قوله وإذا تزوج الرجل امرأة فبأنه ولد بستانه أشهر فصاعداً فالحمد للزوج
 الولادة يثبت الولادة بشهادة امرأة واحدة ١٣ ك ٢ قوله فالحكم بالبكارة الخ بيان أن المرأة العنينة مع زوجها إذا اختلفا ... فقال هو وصلت البهائم قالت هي لم يصل إلى فأنها ترثها النساء
 فان شهدن الخ ١٣ ك ٢ قوله وكذا في بيان أنه إذا اشترى رجل حرة على أنها بكر ثم اختلف قبل القبض أو بعده فقال البائع يكر في الحال فان القاضي يريها النساء فان قلن الخ ١٣ ك ٢ قوله
 قوله فان قلن الخ فان المشتري إذا ادعى عيباً في البيع لا بد له من اثبات قيامه به في الحال يثبت له ولها التعليل والالكان القول للبائع لتسكيره بالاصل فإذا قلن يثبت العيب في الحال وعلى البائع
 ثم يحلف البائع فان لم يثبت حتى الفسخ يجوز شهادتهن وقولهن أنها ثيب لأن الفسخ حق قوي وشهادتهن حجة ضعيفة لم تأيد بمؤيد لكن ثبت حتى الخصومة لتزويج البين على البائع فيحلف البائع بأنه قد سلمتها بحكم
 البيع وهي بكر وإن لم يقبضها فبأنه لا يثبت بعد ما ذكره فان نكل برؤيته وان حلف لزوم المشتري ١٣ ك ٢ قوله والعيب الخ جواب عما يقال أن شهادة النساء حجة فيما لا يطلع عليه الرجال فيجب رد قولهن
 والتعليل ترك العمل بالحديث ١٣ ك ٢ قوله يثبت بقولهن أي في الحال وقيام العيب في الحال شرط لصحة الخصومة ١٣ ك ٢ -

الدراية في تخريج أحاديث الهداية

حديث شهادة النساء جائزة فيما لا يستطيع الرجال النظر إليه عبد الرزاق أخبرنا ابن جريح عن ابن شهاب مضت السنة أن تجوز شهادة النساء فيما لا يطلع
 عليه غيرهن من ولادات النساء وغيرهن من أموالهن ومن طريق ابن عمر نحوه من قوله وعن ابن المسيب وعروة كذا في الباب عن علي أنه أجاز شهادة القابلة وحدها
 أخرجه عبد الرزاق وأخرجه الدارقطني من حديث حذيفة مرفوعاً ولعب الرزاق من طريق ابن شهاب أن عمر أجاز شهادة امرأة في الاستهلال :-

ولا يحضرها الرجال عادة فصارت شهادتهم على نفس الولادة قال ولا بد في ذلك كله من العدالة ولفظة الشهادة فان
 لو يذكر الشاهد لفظة الشهادة وقال اعلموا واثبتوا لم تقبل شهادته اما العدالة فنقله تعالى ومن تزكون من
 الشهداء والمرضى من الشاهد هو العدل ونقله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم ولان العدالة هي المعينة
 للصدق لان من يتعاطى غير الكذب قد يتعاطاه وعن ابى يوسف ان الفاسق اذا كان وجيها في الناس ذامرة تقبل
 شهادته لانه لا يستاجر لوجهاته ويمتنع عن الكذب لمروته والاول اصح الا ان القاضي لو قضى بشهادة الفاسق
 يصح عندنا والسائلة معروفة واما لفظة الشهادة فلان النصوص نطقت باشتراطها اذا لم يفرقها بهذه اللفظة
 ولان فيها زيادة تأكيد فان قوله اشهد من الفاظ اليمين فكان الامتناع عن الكذب بهذه اللفظة اشد وقوله في ذلك
 كله اشارة الى جميع ما تقدم حتى يشترط العدالة ولفظة الشهادة في شهادة النساء في الولادة وغيرها هو الصحيح لانه
 شهادة لها فيه من معنى الا لزام حتى يختص بمجلس القضاء ويشترط فيه الحرية والاسلام قال ابو حنيفة يقتصر
 الحاكم على ظاهر العدالة في المسلم ولا يسأل عن حال الشهود حتى يطعن الخصم لنقله عليه السلام المسلمون عدول
 بعضهم على بعض الا محددا في قذف ومثل ذلك مروى عن عمر ولا ان الظاهر هو الا نزع جرم دينه وبالظاهر
 كفاية اذ لا وصول الى القطع الا في الحدود والقصاص فانه يسأل عن الشهود لانه يحتال لا سقاطها فيشترط الاستقصاء
 فيها ولان الشبهة فيها دائمة وان طعن الخصم فيهم يسأل عنهم في السرد العلانية لانه تقابل الظاهران فيسأل
 طلبا للترجيح وقال ابو يوسف ومحمد لا بد ان يسأل عنهم في السرد العلانية في سائر الحقوق لان القضاء مبناه على الحجة
 وهي شهادة العدل فيعترف عن العدالة وفيه صون قضائهم عن البطلان وقيل هذا الاختلاف عصر زمان والقنوي
 له قوله فصار الخ والجواب ان المعتبر في ذلك المكان الاطلاع ولا شك في ذلك فلا معتبر بشهادتهم ونفس الولادة هو انفصال الولد عن الام وذلك لا يشك الرجال فيها النساء ١٢ ع ٢
 قوله من العدالة واحسن ما قيل في تفسير العدالة ما نقل عن المصنف من ان العدل في الشهادة ان يكون محتجا على الكبر ولا يكون مصرعا على الصغار ويكون صلا من فساد وهو ابر أكثر من خطا ١٢ ن
 قوله والاول اصح اى عدم قبول شهادة الفاسق مطلقا سواء كان... ذاهبا عنه او لم يكن اصح لان قبول الشهادة اكرام للشاهد ويحتمل ان يكون الفاسق ١٢ ع ١
 نطقت باشتراطها اي وردت في النصوص بلفظ الشهادة والاشهاد والاشهاد ونحو قوله تعالى واقيموا الشهادة لربكم واشهدوا اذا تبايعتم واستشهدوا شهودكم وقوله عليه السلام اذا علمت شئ من الناس فاشهد لانه يكون
 اشترطها تلك اللفظة صريحا والى هذا اشار بقوله اذا الامر فيها بهذه اللفظة فاذا اجاء الامر بهذه اللفظة لا يجوز تبديلا بلفظ آخر واما تبديل لفظ الله بغيره او الله العظيم وان ورد صريح النص به في قوله تعالى
 وربك فكبر فحصل المقصود وهو التظيم والتبجيل قال ١٢ ع ١
 قوله مروي عن عمر بن الخطاب عن ابى موسى رواه ابن ابي شيبة في مصنفه في البيوع عن عمر بن شبيب عن ابي عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 المسلمون عدول بعضهم على بعض الا محددا في قذف ١٢ ع ٢
 قوله وبالظاهر كفاية فان قيل الظاهر كفاية للدرج لا للاستحقاق وههنا ثبت المدعى استحقاق المدعى به باقامة البينة والجواب ما اشار اليه بقوله اذ لا وصول الى القطع وبما انه لو لم يكتف بالظاهر
 لا يتحقق الى التزكية فقول قول الزكي في التعديل ايضا بل بالظاهر ان الظاهر ان قول الزكي صدق فالكلام فيه كالمثل ولهم جرم افيدهم ولا يفسد على ان الظاهر قد يحتمل الاستحقاق اذ لم يزلوا اقرى ان
 الشفيع يستحق الشفاعة بظاهريه الثابتة على دونه اذ لم يزلوا الشفيع في ذلك وههنا كذلك لان كلامنا فيما اذ لم يظن المدعى عليه في الشهود ولو ظن انهم يسيال عنهم كما لو... نازع المشتري الشفيع في ماني
 بيا شفيع بانه لا ملك له فيه ١٢ ع ١
 قوله فيشترط الاستقصاء فيها اذا لسؤال عن العلة ترعا يفتى الى الدرر والدرج فيجب السؤال امتيالا له ١٢ ع ١
 قوله ولان الشبهة الخ اى العدالة وان
 كانت ظاهرة فكذلك احتمال كونه غير عدل ثابت فتعمل هذه الشبهة بالدرج ١٢ ع ١
 له قوله اخذت عن عمر ان ابا حنيفة اجاب في زمانه وكان الغالب منهم عدولا وما اجابوا في زمانه قد تميز الناس وكثر الفساد وشاهد ذلك ابو حنيفة في لقائه ١٢ ع ١

الدراية في تخرج احاديث الهداية

حديث المسلمون عدول بعضهم على بعض الا محددا في قذف ابن ابي شيبة عن طريق عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده بلفظ في حرية قوله ومثله
 من مبره في كتابه الى ابى موسى اخبره الدارقطني عن طريق ابى الميمون قال كتب عمر الى ابى موسى اما بعد فان القماء خريمنة محكمة وسنة متبعة فانهم وامن
 بين الناس في مجلسك والفهم القهر فيما يختم في صدرك ما لم يبلغك في الكتاب والسنة واعرف الاشياء والامثال الى ان قال المسلمون عدول بعضهم على
 بعض الا محدودا في حد واحد ونحوها في شهادة ذمها وظنيها في ولاء او قرابة ان الله تعالى لولى منكم السرور ودفع عنكم بالبينات

باب ما يصلح

على قولهما في هذا الزمان ثم التزكية في السران يبعث المستورة الى المعدل فيها النسب المحلى والمصلحة ويردّها المعدل
وكل ذلك في السركلا يظهر فيجوز أو يقصد في العلانية لا بد ان يجمع بين المعدل والشاهد لينتفى شبهة تعديل
غيره قد كانت العلانية وحدها في الصد الاول ووقع الاكتفاء في السرك في زماننا نحن اعدنا الفتنة ويؤذى عن محمد
تزكية العلانية بلاء وفتنة ثم قيل لا بد ان يقول المعدل هو حجة عدل جائز الشهادة لان العبد قد يعدل وقيل يكفي
بقوله هو عدل لان الحرية ثابتة بالدأ وهذا اصح قال وفي قول من رأى ان يسأل عن الشهود لم يقبل قول الخصم
انه عدل معناه قول المدعى عليه وعن ابى يوسف ومحمد انه يجوز تزكيته لكن عند محمد يضم تزكية الاخر الى تزكيته
لان العد عندنا شرط ووجه الظاهر ان في زعم المدعى وشهوه ان الخصم كاذب في انكاره مبطل في اصراره فلا
يصلح معدلا وموضوع المسألة اذا قال هم عدل الا انهم اخطأوا ونسوا اما اذا قال صدقوا او هم عدول صدقة
فقد اعترف بالحق قال واذا كان رسول القاضى الذى يسأل عن الشهود واحدا جاز والاثنان افضل وهذا عند
ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد لا يجوز الا اثنان والمراد منه المزكى وعلى هذا الخلاف رسول القاضى الى المزكى
والمترجم عن الشاهد له ان التزكية في معنى الشهادة لان ولاية القضاء تبتنى على ظهور العدالة وهو بالتزكية يشترط
فيه العد كما يشترط العدالة فيه وتشترب الذكورة في المزكى في الحدود والقصاص ولهما انه ليس في معنى الشهادة
ولهذا لا يشترط فيه لفظ الشهادة ومجلس القضاء واشتراط العد امر حكى في الشهادة فلا يتعداها ولا يشترط
اهلية الشهادة في المزكى في تزكية السرك حتى صلح العبد فزكيا فاما في تزكية العلانية فهو شرط وكذا العد بالاجماع
على ما قاله الخصاص لا اختصاصها بمجلس القضاء قالوا يشترط الاربعة في تزكية شهود الزنا عند محمد فصل
وما يتحمله الشاهد على ضربين احدهما ما ثبتت حكمه بنفسه مثل البيع والاقرار والغصب والقتل وحكم
المحاكم فاذا سمع ذلك الشاهد اذ اراه وسعه ان يشهد وان لم يشهد عليه لانه علم ما هو الموجب بنفسه وهو

له قوله المستورة
هو اسم الرقعة التي يكتبها القاضي ويغشاها سربا بينه الى المزكى سميت بذلك لاننا نستعمل في العوام ٢٢ ك
هم ولا يكون لها عا ولا فقير يتوهم فداها بالمال ١٢ ع
الى المزكى فالزكى يسأل عنهم من اهل عرفتهم ومن جيرانهم واهل محلتهم فان لم يجدوا من اهل سوقهم فاذا قال المسؤول عنه هو عدل يكتب المزكى في آخر الرقعة انه عدل مرضى عندي جائز الشهادة ومن عرف فسقه
يصرح به ومن لم يعرفه لا يعدل ولا لا فسق يكتب تحت اسمه في كتاب القاضي مستور ١٢ ع
الشهادة ٢٢ ك
له قوله لينتفى شبهة الخ لان الشخصين قد يتفقان في الاسم والنسب فيقول المعدل هذا الذى عدلته يشترط في الشاهد ١٢ ع
له قوله في صدر الاول في عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم واصحابه لان المعدل كان لا يتوقى عن الجرح ولا يخفى من المدعى ولا من الشهود لانهم كانوا متقادين للمحق ولا يقاتلون بالاذى لو جرحهم ١٢ ك
له قوله وبما يصح لان في زماننا كل من نشأ في دار الاسلام كان الظاهر
يقانلون المزكى ويقع بينه وبين الشهود عداوة ١٢ ع
من حاله الحرية ولهذا لا يسأل القاضي عن اسلامه وحرية وانما يسأل عن عدالته ١٢ ع
فيه بالاتفاق ١٢ ع
له قوله فقد اعترف بالحق فيقتضى القاضي باعتراضه الشهود ١٢ ع
له قوله وعلى هذا الخلاف يعني يفتى الواحد للرسالة والترجمة عند الشيخين وعند محمد لا بد من اثنين ١٢ ع
له قوله رسول القاضى الخ معناه من ينقل قول المزكى الى القاضي بعد ما بلغ قول القاضي الى المزكى ١٢ ك
له قوله المزكى الخ معناه من ينقل قول المزكى الى القاضي بعد ما بلغ قول القاضي الى المزكى ١٢ ك
له قوله لا بد للعد كما في رواية حديث النبي صلى الله عليه وسلم في حق العلم بالتواضع واذا كان كذلك لا معنى لاشتراط العدول في الشهادات كما تركنا ذلك القياس بالنصوص التي فيها بيان العدد ٢٢ ك
قوله فلا يتعدى اشتراط العدول من الشهادة الى التزكية فان قيل فيلحق بها بالدلالة وموافقة القياس ليست بشرط فيها فاجاب اما الحق وكان في معناه من كل وجه وليس كذلك بالاتفاق فتعذر
الالحاق ١٢ لمخصات -
له قوله وكذا العدول الخ فيبحث لان اشتراط العدول في تزكية العلانية ينافي عدم اشتراط ذلك في تزكية السران المزكى في السر المزكى في العلانية واجوب ان الخصاص شرط ان يكون المزكى في
السر المزكى في العلانية فيجوز ان يكون العدول شرط في احد سجد دون الآخر واليه اشار بقول على ما قاله الخصاص ١٢ ع
له قوله فصل لما فرغ من ذكر مراتب الشهادة شرع في بيان انواع ما يتحمله الشاهد ١٢
له قوله ما ثبتت عنده بنفسه اي من غير ان يحتاج الى الاشهاد الا ترى ان حكم البيع ومثله ثبتت الملك في البيع للمشتري وفي الثمن ثلث ثبتت بنفس العقد وكذا في نظائره ١٢ ع

الركن في اطلاق الاداء قال الله تعالى ^{اي يجوز الاداء} اذ اعلمت مثل الشمس فاشهد والا فدم قال ويقول اشهد انه باع ولا يقول اشهدني لانه كذب لو سمع من وراء الحجاب لا يجوز له ان يشهد ولو فسر للقاضي لا يقبله لان النعمة تشبه النعمة فلم يحصل العلم الا اذا كان دخل البيت علم انه ليس فيه احد سواه ثم جلس على الباب وليس في البيت مسلم غير فسمع اقرار الداخل ولا يراه له ان يشهد لانه حصل العلم في هذه الصورة ومنه ما لا يثبت حكمه بنفسه مثل الشهادة على الشهادة فاذا سمع شاهدا يشهد بشيء لم يجز له ان يشهد على شهادته الا ان يشهد عليها لان الشهادة غير موجبة بنفسها وانما تصير موجبة بالنقل الى مجلس القضاء فلا بد من الانابة والتحليل ولم يوجد وكذا لو سمع يشهد الشاهد على شهادته لم يسمع للسامع ان يشهد لانه ما حمله وانما يحل غيره قال ولا يحل للشاهد اذا رأى خطه ان يشهد الا ان يتذكر الشهادة لان الخط يشبه الخط فلم يحصل العلم قيل هذا على قول ابي حنيفة وعندهما يحل لمان يشهد وقيل هذا بالاتفاق وانما الخلاف فيما اذا وجد القاضي شهادته في ديوانه او قضيته ان ما يكون في قبطه فهو تحت ختمه يؤمن عليه من الزيادة والتقصان فحصل له العلم بذلك ولا كذلك الشهادة في الصك لانه في يد غيره وعلى هذا اذا تذكر المجلس الذي كان فيه الشهادة او اخبره قوم ممن يثق به اننا شهدنا نحن وانت قال ولا يجوز للشاهد ان يشهد بشيء لم يعاينه الا بالنسب الموت والكسار والدخول وولاية القاضي فانه لسعة ان يشهد بهذه الاشياء اذا اخبره بها من يثق به وهذا استحسان والقياس ان لا تجوز لان الشهادة مشتقة من المشاهدة وذلك بالعلم ولم يحصل فصار كالبيع وجه الاستحسان ان هذه الامور تختص بمعاينة اسبابها خواص من الناس و

وبالغاينة

له قوله قال الله تعالى

ان اتمسك بالآية على قوله وسر ان يشهد لانه اطلق الاداء الشهادة بمجر العلم وقد حصل ذلك بالرؤية في المراتب والساعات والسموعات والعلم شرط جواز الاداء وحديث جملته على قوله تعالى وهم يعلمون والحوال شروط وشرطان في قوله عليه السلام اذا علمت انك ك... قوله الامن شهد ولا يملك الذين يدعون يبعدون اسي الكفار من ودهاى الله الشفاعة لا حد الا من شهد بالحق اسي قال لا اله الا الله وهم يعلمون يقولونهم بالشهد واجب بالسنتهم وهم عيسى وعزير والملائكة فانهم يشعرون للمؤمنين ١٢ جلالين... قوله وهم يعلمون قيل جعل العلم بالموجب ركن في الاداء مخالف للنعين جميعا فانها يبدلان على شرطية اذا احوال شروط وانما موضوعه للشرط واجب بانه مجاز عن الشرط فانما عبر عنه بذلك اشارة الى شدة احتياج الاداء اليه ١٢... قوله وقال النبي الخ قلت اخرج البعير في سنفه والحاكم في المستدرك في كتاب الاحكام عن ابن عباس ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الشهادة فقال هل ترى الشمس قال نعم قال على شئها فاشهد اوردته انتهى ١٢... قوله ومنه ما لا يثبت الخ هذا بيان للضرب الثاني من الضربين اللذين ذكرهما بقوله وما يتجمل الشاهد الخ ١٢... قوله فلا بد من الانابة الخ اي لا بد من الانابة بتجمل الشهادة على الفرع حتى يتقرب الفرع الى المجلس القاضي فانه تصرف على الاصل من حيث زوال ولاية القاضي في تنفيذ قوله على المشهود عليه وازالة الولاية التي تترتب للغير فتر عليه فلا بد من الانابة والتحليل وقيل ان الاول اشارة الى مذهب محمد فانه يقول بطريق التوكيل ولا توكيل الا بامر الموكل والثاني اشارة الى مذهب ابي حنيفة والى يوسف فانها لم يقول بطريق التوكيل بل بطريق التعميل ١٢... قوله شهادته الخ اي شهد الشهود عند القاضي فثبت في قبطه اي غريضة وجها المشهود له يطلب الحكم ولم يحفظ القاضي ١٢... قوله او قضيته اي وجد حكمه مكتوبا في غريضة ١٢... قوله لان ما يكون الخ اي ان القاضي اذا وجد في ديوانه صحيفة شهادته ولم يتذكر انهم شهدوا بذلك ولا يحكم فكل قول الى حيفته ولا يحكم القاضي بدون الذكر وعند ما يحكم كذا قال العيني اما دليل الامام ابي حنيفة فقدر انفس ان الخط يشبه الخط واما دليلها فهو ان القاضي لكثرة اشتغالها بعجز عن ان يحفظ كل حادثة ولذا يكتب وانما يحصل المقصود... بالكتاب اذا جاز له الامام عليه السلام ان يكتفي بالبيان الذي ليس يمكن الترخيز عنه وما يكون في قبطه الخ كذا في العناية وانما خص دليلها بالذكر لانه ذكر الا دليل الامام في حيفته ١٢... قوله ذلك الخ اي اذا وجد الشاهد شهادته في الصك وعلم انه خط لا يحل له ان يشهد بمجره بل لان الصك في يد غيره القاضي فلا يكون تحت ختمه يؤمن عليه من الزيادة والتقصان فلا يحصل العلم بذلك ١٢... قوله اذا تذكر المجلس الخ اي لا يحل للشاهد ان يشهد اذا ذكر المجلس الذي كانت فيه الشهادة ولم يذكر الحادثة فكان تذكر المكان بمنزلة معرفة خطه في الشهادة ١٢... قوله والشك الخ بان سمعنا يقولون ان فلانا تزوج بفلانة ١٢

الدراية في تخريج احاديث الهداية

حديث اذا علمت مثل الشمس فاشهد والا فدم الحاكم والبيهقي من حديث ابن عباس وفيه محمد بن سليمان بن مشمول وفي ترجمته ذكر ابن عدي والعقيلي

يتعلق بها احكام تبقى على انقضاء القرن فلو لم يقبل فيها الشهادة بالتسامع ادعى الى الحرج وتعطيل الاحكام بخلاف
 البيع لانه يسمعه كل واحد وانما يجوز للشاهد ان يشهد بالاشهاد وذلك بالتوا تراو باخبار من يثق به كما قال
 في الكتاب يشترط ان يخبره رجلان عدلان او رجل وامرأتان ليحصل له نوع علم وقيل في الموت يكفي باخبار واحد
 او واحدة لانه قلما يشاهد حاله غير الواحد اذا الانسان يهابه ويكرهه فيكون في اشتراط العدد بعض الحرج لا كذلك
 النسب النكاح ويتبع ان يطلق اداء الشهادة ولا يفسر اما اذا فسر للقاضي انه يشهد بالتسامع لم يقبل شهادته كما
 ان معاينة اليد في الاملاك مطلق للشهادة ثم اذا فسر لا تقبل كذا هذا وكذا الراي انسانا جلس مجلس لقضاء خل
 عليه المصوم محل له ان يشهد على كونه قاضيا وكذا اذا راى رجلا وامرأة يسكنان بيتا وينبسط كل واحد منهما الى
 الاخر انبساط الزوج كما اذا راى عينا في يد غيره ومن شهد انه شهيد دفن فلان او صلى على جنازته فهو معاينة
 حتى لو فسر للقاضي قبله ثم قصر الاستثناء في الكتاب على هذه الاشياء الخمسة ينفي اعتبار التسامع في الولاء و
 الوقف وعن ابي يوسف اخر انه يجوز في الولاء لانه بمنزلة النسب لقوله عليه السلام الولاء لحمة كل حمة النسب
 وعن محمد انه يجوز في الوقف لانه يبقى على مزارع العصارا الا ان نقول الولاء يمتنع على زوال الملك ولا بد فيه من المعاينة
 فكذا فيما يمتنع عليه واما الوقف فالصحيح انه يقبل الشهادة بالتسامع في اصله وشرائطه لان اصله هو ان
 يشترط ان يكون في يده شيء سوى العبد الامة وسلك ان تشهد انه له لان اليد اقضى ما يستدل به على الملك
 اذ هي مرجع الدلالة في الاسباب كلها فيكتفي بها وعن ابي يوسف انه يشترط مع ذلك ان يقع في قلبه انه قالوا
 ويحتمل ان يكون هذا تفسير الاطلاق محمد في الرواية فيكون شرطاً على الاتفاق وقال الشافعي دليل الملك اليد مع
 اي ما ذكر من شهادة القلب ١٢ اي ما ذكر من شهادة القلب ١٢

له قوله ويتعلق بها احكام كالارث في النسب والموت والنجار وثبوت الملك في قضاء القاضي وكما للمهر والعدة
 والنسب في الدخول ١٢ له قوله ادعى الى الحرج لان العادة لم تجز بحضرة الناس الولادة انما يرون العصبى مع امره وينسبون له الاب ويقولون هو ابن فلان وكذلك عند الموت
 لا يحضره الا القارب فاذا اعلنت العادة حكموا بان فلان مات وكذلك النكاح لا يحضره كل احد فاذا اختلف بعضهم لبعض ان فلان مات فلا تفتقر على ذلك في التحقق وكذلك ولاية القاضي لا يحضرها كل احد
 فاذا اقر الحكم وجلس القاضي في مجلس الحكم ونظر بين الخصوم تحقروا انه قاضى ١٢ عني ٣ له قوله وانما يجوز الخ جواب عما يقال هذا الاستحسان مخالفت للكتاب اذ العلم مشروط في الكتاب
 ولا علم فيما نحن فيه وتقرى الجواب ان يقال لا سلم ان لا علم فيما نحن فيه لانه انما يجوز الخ ١٢ عني ٣ له قوله ويشترط ان يخبره الخ هذا على قول ابي يوسف ومحمد واما على قول ابي حنيفة فلا يجوز الشهادة بالمسمع
 ذلك من العامة بحيث يقع في قلبه صدق الخبر واذا ثبت الشهادة عند خبر عدلين يشترط ان يكون الاخبار بلفظ الشهادة على ما قولوا لا توجب زيادة علم شرعا لا يوجبها لفظ الخبر ١٢ له قوله لانه قلما
 الخ فرقوا بين الموت والاشهاد للشهادة اي النكاح والولادة وتقليد الامام القضاء لان الغالب فيها ان تكون بين الجماعة اما النكاح فانه لا ينعقد الا بشهادة اثنين والولادة فانما تكون بين الجماعة في الغالب
 وكذلك تقليد الامام القضاء واما الموت فلا يشاهد الخ ١٢ عني ٣ له قوله ومنه ان يطلق الخ والفرق بين الاطلاق والتفسير انما اذا اطلق يعلم انه وقع في قلبه صدق فيكون شهادة من علم ولا
 كذلك اذا فسر وقيل سمعت كذا وعن هذا كان المرسل من الاخبار اقوى من المسانيد ١٢ له قوله وكذا اذا راى الخ اي جاز ان يشهد بان امرأته فان سأل القاضي هل كنت حاضر اطلاق
 لا تقبل شهادته لانه ليس من اهل الشهادة بالتسامع كما يشهد بالمعصية المؤمنون ازواج النبي صلى الله عليه وسلم وقيل لا تقبل لانه لما قال لم يبين التقديمتين القاضي انه يشهد بالتسامع ولو قال اشهد لاني سمعت
 لا تقبل فكذا هذا ١٢ عني ٣ له قوله انه يجوز في الولادة لا يرعى ان تشهد ان قبيل مولى على رضى الله عنه وعكرمة مولى ابن عباس رضى الله عنه وان لم تذكر ذلك ١٢ له قوله لقوله عليه السلام
 الولاء محمد الخ رواه الشافعي في مسنده عن محمد بن الحسن مرفوعا كذا في شرح النقاية لعلي القاري والمحمية بالضم فويش ١٢ لمختصات المحاشي -

له قوله في اصله قال الامام ظهير الدين المروغيني في لادن من بيان الجبهة بان يشهد بان هذا وقف على المسجد وعلى المقبرة او نحو ذلك حتى لو لم يذكر ذلك في شهادتهم لا تقبل شهادتهم وتاديل قوله لم
 لا تقبل شهادتهم على شرط الوقف انهم بعدوا شهادته وان هذا وقف على كذا لا ينبغي لهم ان يشهدوا به من غلته فيعرف ال كذا ولو قالوا انك في شهادتهم لا تقبل شهادتهم ١٢ له قوله ومن كان الخ مودة
 رجل راى عينا في يد انسان ثم راى يد آخر الاول يدعى الملك وسره ان يشهد انه للمدعى ١٢ له قوله اذ في مرجح الدلالة الخ اذ لا دليل لمعرفه الملك في حق الشاهد سوى اليد بلا منازع لان اكثر ما في الباب
 ان يبين اسباب الملك من الشراء والهبة وما اشبه ذلك الا ان الشراء انما يفيد الملك اذا كان المبيع ملكا للبايع واما يعرف كون المبيع ملكا لبيده بلا منازع فيثبت ان لا دليل على الملك سوى اليد فكان
 للشاهد ان يعتمد على شئ هذا الدليل اعتبارا لظاهر عند تعدد الوقوف على الحقيقة ١٢ له قوله ان يقع في قلبه الخ قيل لو كان ذلك كافيا في الشهادة يقبلها القاضي اذا قيد بالشهادة استفاد العلم من معاينة
 اليد وليس كذلك اجيب باننا جعلنا البيان محوزا للشاهد بان يقدم على الشاهد ذلك ثابت لا قلنا واما ان يلزم القاضي العمل به فلا يلزمه ولهذا قلنا ان الرجل اذا كانت في بيده دار فترى فيها تصرف المالك
 وصيحت دار بجنبها فلذى اليد ان يخذلها بالشفقة والقاضي لا يقضي له عند انكار المشتري ان يكون الدار ملك الشفيع لان البيان ليس سببا للموجب ١٢ له قوله لانه فان وقع في قلبه ملك
 غيره لا يحل له ان يشهد بالملك لذى اليد لان الاصل اعتبار علم اليقين بجواز الشهادة ١٢ له قوله تفسير الاطلاق محمد في الرواية وهو قوله وسلك ان تشهد انه له يعني اذا وقع ذلك في القلب ١٢

التصريف به قال بعض مشائخنا لان اليد متنوعة الى امانة ومالك قلنا والتصريف يتنوع ايضا الى نيابة واصالة
 ثم المسألة على وجوه ان عاين المالك في الملك حل له ان يشهد كذا اذا عاين الملك بحدوده دون المالك استجسا
 لان النسب يثبت بالتسامع فيحصل معرفته وان لم يعاينها او عاين المالك دون الملك لا يحل له واما العهد والامانة
 فان كان يعرف انهما رقيقان فكذلك لان الرقيق لا يكون في يد نفسه وان كان لا يعرف انهما رقيقان الا انهما
 صغيران لا يعتبران عن نفسيهما فكذلك لانه لا يد لهما وان كانا كبيرين فذلك مصروف الاستثناء لان لهما يدا
 على نفسيهما فيدفع يد الغير عنهما فان عدم دليل الملك وعن أبي حنيفة انه يحل له ان يشهد فيهما ايضا اعتبارا
 بالثياب والفرق ما بيننا والله اعلم.

باب من يقبل شهادته ومن لا يقبل

قال ولا تقبل شهادة الاعلى وقال زفر وهو اية عن أبي حنيفة تقبل نيا بيا يجري فيه التسامع لان الحاجة
 فيه الى السماع ولا خلل فيه وقال ابو يوسف والشافعي يجوز اذا كان بصيرا وقت التحمل لحصول العلم بالمعينة
 والاداء يختص بالقول ولسانه غير مؤث في التعريف يحصل بالنسبة كما في الشهادة على ملئت ولنا ان الاداء يفتقر
 الى التمييز بالاشارة بين المشهود له والمشهود عليه ولا يميز الاعلى الا بالنسبة وفيه شبهة يمكن التفرع عنها
 بجنس الشهود والنسبة لتعريف الغائب ون الحاضر فصار كالحديث في القصاص
 ولو عي بعد الاداء يمتنع القضاء عند أبي حنيفة وحده فان قيام الاهلية للشهادة شرط وقت القضاء لصيرور
 حجة عنده وقد بطلت وصار كما اذا خرس او جن او فسق بخلاف ما اذا ماتوا او غابوا لان الاهلية بالموت قد
 انتهت وبالقضية ما بطلت قال ولا يهلك لان الشهادة من باب الولاية وهو لا يلي نفسه فاولى ان لا
 يثبت له الولاية على غيره ولا المحدود في القذف وان تاب لقوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً اولادهم
 من تمام الحد لكونه مانعاً فيبقى بعد التوبة كاصله بخلاف المحدود في غير القذف لان الرد للمفق وقد

له قوله ان عاين الملك بان عرف البائع باسمه ونسبه ووجه معرفته بالملك محدوده وراه في يده بلا منازعة ووقع في قلبه انه له حل ان يحل له قوله وكذا اذا عاين الملك بحدوده
 الى فلان بن فلان في يده لم يعرف لوجهه ونسبه ثم جاء الذي نسب اليه الملك وادعى ملكية هذا المحدود على شخص حل له ان يشهد ان الملك بحدوده
 اناس قالوا ان فلان بن فلان في قرية كذا ضيعة حدودها كذا ولم يعرف الضيعة ولم يعاين يده عليها ان يحل له قوله وكذا اذا عاين الملك بان عرف الرجل معرفته تامة وسمع انه له في قرية كذا ضيعة
 وهو لا يعرف تلك الضيعة بعينها ان يحل له قوله واما العبد الخ مردود الى قوله سوى العبد والامانة وتقريره ان الرجل اذا رأى عبداً وامانة في يد شخص فان كان الخ ان يحل له قوله لان لما يدا الخ
 حتى اذا ادعى انه من الاصل كان القول له فلا يثبت لغيره على الحقيقة حتى تعتبر لاطلاق الشهادة بالملك ولا يمكن ان يعتبر التصرف وهو الاستخدام مطلقاً للشهادة لانه لا يصلح دليلاً على الملك فالمرجع لغيره
 المحر ويجوز طوعاً كما يجزم العبد سيده ان يحل له قوله انه يحل له وكذا روى عن أبي يوسف وحده فجعلوا اليد دليلاً على الملك في الكل ان يحل له قوله ما بيننا وهو قوله لان لما يدا على انفسها فيدفع
 يد الغير عنها بخلاف الثياب ان يحل له قوله باب من يقبل شهادته الخ لما فرغ من بيان ما يسمع فيه ... الشهادة ولا يسمع شرع في بيان من يسمع منه الشهادة ومن لا يسمع وقدم ذلك على هذا لان حال
 الشهادة والمحال شرط والشروط مقدم على الشروط ان يحل له قوله ولا تقبل وقال مالك تقبل لان العاين لا يقدر في الولاية والعقد والاعتبار بما يجوز الشهادة ولما قبلت رواية ان يحل له قوله
 قوله كما في الشهادة على الميت انما شهد على الميت بان لقن عليه كذا من الدين فانها تقبل بالاتفاق اذا ذكر النسبة ان يحل له قوله يمكن التفرع عنها الخ فان بالشهود البصر وكثرة وفيهم غيرة عن شهادة
 الاعلى وفي هذا القول اشارة الى الجواب عن الميت فان الاستدلال بجنس الشهود غير ممكن لان المدعى وان استكثر من الشهود يحتاج الى اقامة الاسم والنسبة مقام الاشارة عند موت المشهود عليه ان يحل له قوله
 قوله كما اذا فرغ من الشاهد اذا حل هذه المواضع بعد الاداء قبل القضاء لا يقتضي القاضي بهذه الشهادة بطلان الولاية كذا ان يحل له قوله بخلاف ما اذا ماتوا الخ جواب عما يقال لان تسليم ان قيام
 الولاية وقت القضاء شرط فان الشاهد اذا مات او غاب قبل القضاء لا يمتنع القضاء ولا الولاية عنده ان يحل له قوله كونه مانعاً من القذف لان فيه معنى الاجر لانه لو لم يلم بدينه وقد اذاه بلسانه
 فوجب باطلاً منفعته لسانه جرداً وفاقاً فيبقى بعد التوبة كاصله وهو الجدل لان رد شهادته من تمام الرد واصل الحد لا يرفع بالنية كذا التمس له ان يحل له قوله

ارتفع بالتوبة وقال الشافعي تقبل اذا تاب لقوله تعالى الا الذين تابوا استثنى التائب قلنا الاستثناء يصرف
 الى ما يليه وهو قوله تعالى فاولئك هم الفاسقون وهو استثناء منقطع بمعنى لكن ولو شهد الكافر في قذف ثم
 اسلم يقبل شهادته لان الكافر شهادة فكان ردّها من تمام الحد وبالإسلام محدث له شهادة اخرى
 بخلاف العبد اذا حدّ ثم اعتق لانه لا شهادة للعبد أصلاً فمأخذ حدّه بردّ شهادته بعد العتق قال ولا شهادة
 الوالد لولده وولد لولده ولا شهادة الولد لابويه ولا جد اده والاصل فيه قوله عليه السلام لا يقبل شهادة الوالد
 لولده ولا الوالد لولده ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لامرأته ولا العبد لسيدة ولا المولى لعبده ولا الاجير لمن
 استأجره ولان المنافع بين الاولاد والاباء متصلة ولهذا لا يجوز اداء الزكاة اليه فلو تكون شهادة لنفسه من وجه
 او تمكن فيه التهمة قال والمعاد بالاجير على ما قالوا التلبيد الخاص الذي يعدّ ضرراً استاذة ضرر نفسه ونفعه
 نفع نفسه وهو معنى قوله عليه السلام لا شهادة للقانع باهل البيت لهم وقيل الماد به الاجير مساندة او
 مشاهرة او مياومة فيستوجب الاجر بنافعه عند اداء الشهادة فيصير كالمستاجر عليها ولا يقبل شهادة احد
 الزوجين للآخر وقال الشافعي تقبل لان الاولاد بينهما يمتيزة والايدي متحيزة ولهذا يجري القصاص
 والحبس بالدين بينهما ولا معتبر بها فيه من النفع لثبوته ضمناً كما في الغريم اذا شهد ليدونه المقلس ولنا ما روينا
 ولان الاتفاقي متصل عادة وهو المقصود فيصير شاهداً لنفسه من وجه او يصير متبهما بخلاف شهادة الغريم
 لانه لا ولاية له على المشهود به ولا شهادة المولى لعبده لانه شهادة لنفسه من كل وجه اذ المكين على العبد
 لان العبد ماله على العبد

له قوله الا الذين تمام الآية والذين يرمون المحصنات ثم لم
 يا توابعه شهادة فاجله وهم ثمانين جلد ولا تقبلوا لهم شهادة ابداء اولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا من بعد ذلك واصلموا الآية ١٢ قوله الاستثناء يفرض ان الاستثناء ليس براجح الى
 جميع ما تقدم اذ من جملة قوله تعالى فاولئك هم الفاسقون لانه لا استثناء لان ما قبله امرؤوس وفيه جملة سميت
 اخبار عن حال قائمة فيهم فلم تحسن العطف فكانت مستانفتان فافتقرت الاستثناء الى هذه الجملة فحسب ١٢ كقوله بمنى لكن لان التابين ليسوا من جنس الفاسقين فكان معناه لكن الذين
 تابوا فان التوبة فوفهم ويرحمهم فكان كل ما يندأ غير متعلق بما قبله ١٢ كقوله ولولا ذلك فخرجه من صورته ذمي اذا حدّ في قذف لم يحجز شهادته بعد ذلك على اهل ذمة ثم اذا اسلم جازت شهادته
 على اهل الذمة وعلى اهل الاسلام جميعاً ١٢ كقوله بر وشهادته الخ لانه لا بد في حد القذف من رد الشهادة وانما حصلت له الشهادة بعد العتق فتر شهادته الآن تيممها للمحد ١٢ كقوله
 قوله عليه السلام لا يقبل الخ قلت غريب وهو في مصنف ابن ابي شيبة وعبد الرزاق من قول شريح وقال في الخلاصة رواه الخصاص باسناده عن النبي صلى الله عليه وسلم ١٢ كقوله لا شهادة
 للقانع القانع التابع لاهل البيت كالحكم لهم وفي المغرب المتعلم الذي يأكل في بيت استاذة يكون في معنى القانع المذكور في الحديث ١٢ كقوله الاجير مساندة الخ وهو الاجير الواحد وما
 شهادة الاجير المشترك فمقبولة لان منافعه غير مملوكة للمستاجر ولهذا ان يوجر نفسه من غيره في مدة العبادة ١٢ كقوله مساندة مساندة محررة سال اصله سنة او سنوه سانه مساندة سالاد او ادراجير
 وسالاد كرواد او ابركار ١٢ كقوله فيستوجب الخ اي فيستوجب الاجير الاجير على المستاجر بمنافع نفسه لان عمل الاجير كل في مدة العبادة للمستاجر فصلا الاجير بالمشاهدة للمستاجر متوجبا
 الاجير عليه فصار الاجير بمنزلة المستاجر على الشهادة لان شهادته عمل من العمل لجميع العمل المستحق للمستاجر في المدة ١٢ كقوله ولما لا لاجل تميز الاملاك وتخير الايدي يجري القصاص بينهما بان
 يقتض من احدهما الاخر ويحسب احدهما بدين الاخر كل من كان كذلك يقبل شهادته في حق صاحبه كالاخوين والاعمام ١٢ عمن رحمهم الله

له قوله من النفع اي النفع الحاصل من الشاهد فان كل واحد منهما بعد نفع صاحبه نفع نفسه ١٢ كقوله كما في الغريم اذا شهد الخ حيث يقبل شهادته وان كان له فيه نفع لان النفع
 حصل منها ١٢ كقوله متصل عادة ولهذا لو وطئ جارية امرأته وقال ظننت انها تولى لا يسجد ١٢ كقوله بخلاف شهادة الخ جواب عما ذكره الشافعي ووجهه ان الغريم لا ولاية
 له على المشهود به اذ هو مال المدين ولا تصرف له عليه بخلاف الرجل فانه كونه قواما عليها هو الذي يتصرف في مالها عادة لا يقال الغريم اذا ظفر بنفسه لان الظفر امرؤوس وحتى اذا غلبنا عليه ولا كذلك
 الزوجان ١٢ كقوله

الدراية في تخريج احاديث الهداية

حديث لا تقبل شهادة الولد لوالده ولا الوالد لولده ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لامرأته ولا العبد لسيدة ولا المولى لعبده ولا الاجير لمن استأجره
 له اجدته ويقال ان الخصاص اخبره باسناده مرفوعا واخرجه عبد الرزاق وابن ابي شيبة من قول شريح نحوه وزاد فيه الشريك لشريكه في الشئ بينهما حديث
 لا شهادة للقانع لاهل البيت ابو داود احمد وعبد الرزاق والدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 رد شهادة الحائض والحائض دوى الغمر على اخيه وشهادة القانع لاهل البيت واخرجه الترمذي والدارقطني والوعيد في الغريب من حديث عائشة
 نحوه ورواه ابو داود لا يخلو حد ١٢

دين او من وجه ان كان عليه دين لان الحال موقوف مداعي ولا لمكاتبه لما قلنا ولا شهادة الشريك لشريكه
 فيها هو من شركتها لانه شهادة لنفسه من وجه لا شراكها ولا شهد به ليس من شركتها تقبل لا انتفاء التهمة
 وتقبل شهادة الرجل لاختيه وعبد لانعدام التهمة لان الاملاك ومنافعها متباينة ولا بسوطة لبعضهم في
 مال البعض قال ولا تقبل شهادة مختك ومراعاة المختك في الرد في من الافعال لانه فاسق فاما الذي في كلامه
 لمن وفي اعضائه تكسر فهو مقبول الشهادة ولا نائحة ولا مغنية لانها تركبان محرما فانه عليه السلام
 نهى عن الصوتين الاحقين النائحة والمغنية قال ولا تمك من الشرب على الله لانه ارتكب محرم دينه
 ولا من يلعب بالطيور لانه يورث غفلة ولا انه قد يقف على عورات النساء يصعد سطحه ليطيّر طيره
 وفي بعض النسخ ولا من يلعب بالطيور وهو المغنى قال ولا من يغنى للناس لانه يجتمع الناس على ارتكاب
 كبيرة قال ولا من ياتي بآيات من الكباثر التي يتعلق بها الحد للفسق قال ولا من يدخل الحمام من غير ازار
 لان كشف العورة حرام ويا كل الربا اويقامر بالبرد والشر نجر لان كل ذلك من الكباثر وكذا لك من
 تفوته الصلوة للاشتغال بهما فاما مجرد اللعب بالشر نجر فليس بفسق مانع من الشهادة لان الاجتهاد فيه
 مسأغا وشرط في الاصل ان يكون اكل الربوا مشهورا به لان الانسان قلما ينجو عن مباشرة العقود الفاسدة
 تلكه ولا شافى بل اللب بالشر نجر

له قوله لان الحال موقوف اي بين ان يعبر العبد للغراء بسبب بيعهم في دينهم فغير اجنيا تقبل شهادة المولى له او يفتي للمولى كما كان بسبب قضائه دينه ١٢ الكس
 لما قلنا اي من كون الحال موقفا مالى لان ادى بدل الكفاية صار اجنيا وان لم يودع فريقا فكانت شهادة لنفسه ١٢ عنايه ١٢ قوله لانه شهادة لنفسه اي في البعض وذلك باطل واذا
 بطل البعض بطل الكل لكونها غير متخيزة اذ هي شهادة واحدة ١٢ ع ١٢ قوله مختك المراد من المختك هو الذي يتشبه النساء باختياره في الاقوال والافعال وفي البحر المختك بكسر الخاء ونحها فان
 كان الاول فومعنى المنكر في اعضائه وتقليب في كلامه تشبها بالنساء وان كان الثاني في فوال الذي يعمل به لواط ١٢ جميع الانهر ١٢ قوله من الافعال اي افعال النساء من التزين بزينةهن والتشبه
 بهن في الفعل والقول فالفضل مثل كونه محلا للواط والقول مثل تلبين كلامه باختياره تشبها بالنساء ١٢ عني ١٢ قوله ولا نائحة المراد بالنائحة التي تروح في مصيبة غير باءا وتخذت ذلك حرفه ولم
 يرد بها التي تروح على مصيبتها ١٢ ع ١٢ قوله ولا مغنية التفتي باللهو معصية في جميع الايمان خصوصا ان كان الغناء من المرأة فان نفس رفق الصوت منها حرام فضلا عن ضم النساء اليه ولهذا لم
 يقيد بهما بقوله للناس وقيد بهما ذكر بعد في غناء الرجل ١٢ ع ١٢ قوله ولا من الشرب على اللواط على الشرب على اللهبوت حتى المشرب ليتناول جميع الاشربة المحترمة من الخمر والسكر وغيرهما فان
 الادمان شرط في الخمر ايضا وفي فتاوى قاضيان ولا تقبل شهادة مدمن الخمر ولا مدمن السكر ثم قال واما شرط الادمان فيمنظر ذلك عند الناس فان من اتم بشرب الخمر في بيته لا تقبل عدالة وان كانت كبيرة
 واما بطل اذا نظر ذلك او يخرج سكران فيسخر منه الصبيان لان شدة لاجتزاع الكذب ١٢ كس ١٢ قوله ولا من يلعب بالطيور واما اذا كان يتناس بالبحام في بيته فوعدل مقبول الشهادة
 الا اذا خرجت من البيت فانها تاتي بحامات غيره فتفترق في بيته وهو يبيع ولا يعرفه من حمام نفسه فيكون آكلا للحرام ١٢ عنايه ١٢ قوله ولا من يلعب بالطيور خصه بالذكر لكونه اعظم من آلات اللهب
 عند الجمع من الترك وغيره ١٢ ع ١٢ قوله بالطيور والمراد بالطيور كل هو يكون شيعا بين الناس انما زعموا انهم لا يفتق عن ذكره بما ذكر من المغنية لانه كانت على الاطلاق وهذا مقيد بكونه للناس حتى لو كان غناؤه في نفسه
 الكباثر ١٢ ع ١٢ قوله ولا من يغنى للناس فانه اعم من ان يكون مع آلة اللهب او لا وانما لم يكتف عن ذكره بما ذكر من المغنية لانه كانت على الاطلاق وهذا مقيد بكونه للناس حتى لو كان غناؤه في نفسه
 لازالة الوحشة لا باس به عند عامة المشايخ وهو اختيار شمس الائمة السرخسي واختاره المصنف وعلل بانه يجمع الناس على ارتكاب سكرة واصل ذلك ما روي عن انس بن مالك رضي الله عنه
 انه دخل على اخيه وموتني وكان من زوايا الصحابة ومن المشايخ من كره جميع ذلك وبه افاد شيخ الاسلام خواهر زاده وحمل حديث البراء على انه كان يمشي للاشعار المباحة التي فيها الوعظ والحكم واسم
 الغناء قد يطلق على تلك كس ١٢ ع ١٢ قوله بابا من الكباثر الخ اختلفوا في تفسير الكباثر قال بعضهم هي السبع التي ذكرها رسول الله عليه السلام في الحديث المعروف وهو لا شراك بالهذو الفراء
 من الزحف وقوت الوالد الذي قتل النفس بغير حق ونهب الخون والزنا وشرب الخمر وقول اهل الحجاز واهل الحديث وزاد بعضهم على هذا السبع اكل الربوا اكل مال اليتيم بغير حق وقال بعضهم ما كان
 حراما لعينه فهو كبيرة واج ما قيل فيه هو ما نقل عن شمس الائمة لعلوا في انه قال كان شيعا بين المسلمين وفيه تنكح حرمة الله تعالى والدين فهو من جملة الكباثر وكذلك الاعانة على المعاصي والفجور والحث
 عليها من جملة الكباثر فوجب سقوط العدالة كذا في الذخيرة ١٢ كس ١٢ قوله بالزنا والافتح بازيمت معروف عرب ست اورد شير بن بابك ازا وضع كره ١٢ ع ١٢ قوله فاما مجرد الخ
 واما من يلعب بالنبو فهو مردود الشهادة على حال قال عليه السلام ملعون من لعب بالنرد من كان ملعونا كيف يكون ذلك كذا في الكفالة ناقلا من الذخيرة ١٢ ع ١٢ قوله قلما ينجو عن مباشرة
 اذا تلي بطريق احد مقبول الشهادة غالبا وبنا بحدوث اكل مال اليتيم فانه يسقط العدالة وان لم يشتر به لعدم علوم البلوى ١٢ عنايه -

الدراية في تخريج احاديث الهداية

حديث نهى عن صوتين احققين النائحة والمغنية الترمذي واسحق وابن ابى شيبة وعبد بن حميد والطحاوي والبيهقي من حديث جابر في قصة موت ابواهم بن
 النبي صلى الله عليه وسلم وفيه قول عبد الرحمن بن عوف التبي وقد نهيت عن البكاء قال لا في لانه عن البكاء ولكن نهيت عن صوتين احققين موت عند نعمة لعب
 ولهو ومراهبة شيطان وموت عند مصيبة خمش وجوه وشتق جيوب ودنة شيطان واخرجه البراء والوليعي من وجه اخر فقالا عن جابر عن عبد الرحمن بن عوف
 واخرجه الحاكم من طريق اخرى عن عبد الرحمن بن عوف :

وكل ذلك ربا قال ولا من يفعل الأفعال المستحقة كالقبول على الطريق والكل على الطريق لانه تارك
 للمروة واذا كان لا يستحي عن مثل ذلك لا يمتنع عن الكذب فيتهم ولا تقبل شهادة من يظهر سب
 السلف لظهور فسقه بخلاف من يكتمه وتقبل شهادة أهل الأهواء والخطابية وقال الشافعي لا تقبل لانه
 اغلظ وجوه الفسق ولنا انه فسق من حيث الاعتقاد وما وقع فيه الاتدنيه فيمتنع عن الكذب وصار كمن
 يشرك المثلث اويا كل متروك التسمية عامدا مستباحا لذلك بخلاف الفسق من حيث التعاطي اما الخطابية
 فهم قوم من غلاة الروافض يعتقدون الشهادة لكل من حلف عندهم وقيل يرون الشهادة لشيعةهم
 واجبة فتمكنت التهمة في شهادتهم لظهور فسقهم قال وتقبل شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض وان
 اختلفت مللهم وقال مالك والشافعي لا تقبل لانه فاسق قال الله تعالى والكافرون هم الفاسقون فيجب
 التوقف في خبره ولهذا لا تقبل شهادته على المسلم فصار كالمترد ولنا ان النبي عليه السلام اجاز شهادة
 النصاري بعضهم على بعض ولانه من أهل الولاية على نفسه وعلى اولاده الصغار فيكون من أهل الشهادة
 على جنسه والفسق من حيث الاعتقاد غير مانع لانه يجنب ما يعتقد كحرم دينه والكذب محظور
 الا ديان كلها بخلاف المرتد لانه لا ولاية له بخلاف شهادة الذمي على المسلم لانه لا ولاية له بالاضافة
 اليه ولا انه يقول عليه لانه يغضبه قهرك اياك ويمل الكفر وان اختلفت فلا قهر فلا يجعلهم الغيظ على
 التقول قال ولا تقبل شهادة الحربي على الذمي اراد به والله اعلم المستامن لانه لا ولاية له عليه لان الذمي من
 أهل دارنا وهو على حاله منه وتقبل شهادة الذمي عليه كشهادة المسلم عليه وعلى الذمي وتقبل شهادة

له قوله كالبول على الطريق وذكر الكرخي لا تقبل شهادة من مشى في الطريق بسراويل ليس عليه غيره ١٢ ان
 الشرع اسم لكل من يقبل مذنبه ويقبض اثمه كابي حنيفة واصحابه فانهم سلفنا واصحابه كذا ذكره بدر الدين ١٢ ك
 المجتهدون رضوان الله تعالى عليهم ولو قال او يظهر سب مسلم كان ادلى لان العدالة تسقط بسب مسلم بان لم يكن من السلف كما في النهاية وغيره باقيد بالانظار لانه لو كثر تقبل ١٢ مجمع الانهر ١٢ قوله
 تقبل اذا كان سوي لا يكفر به صاحبه ولا يكون واجبا ويكون عدلا في تقايله وهو يصحح كذا في الكفاية ١٢ قوله اهل الاموال الهوى ميلان النفس الى ما يستلذ من الشهوات وانما سواها لم يهتم
 النفس ومخالفاتهم السنن واصول اهل الاموال اهل البدع سنن الجور والقدور والرفض والخروج والتشبه والتعطيل وكل واحد يصير شيئا مشرقا فتنقل الى الشين وسبعين فقرة ١٢ من
 الا الخطابية في شرح الا قطع هم قوم ينسبون الى ابن الخطاب رجل كان بالكوفة يزعم ان عليا الا الاكبر وجعل الصادق الا الاصغر ويتقدمون ان من ادعى منهم شيئا على غير وجه ان يشهد له بغيره
 قيل يعتقدون الشهادة لمن حلف عندهم انه محق ويقولون المسلم لا يحلف كاذبا فيمكن شبهة الكذب في شهادتهم ١٢ من حيث الاعتقاد والافساق انما لا يقبل شهادته تهمته الكذب والفسق
 من حيث الاعتقاد لا يدل على ذلك لانه ما وقع فيه ١٢ ك
 يشرب الثلث يمل الثلث ويومع العيب اذا طغى حتى ذهب ثلثاه ونقي الثلث وان اشد وقوف مالم يسكر بلانية ليهو طرب عند الشيخين ١٢ مجمع الانهر ١٢ قوله فصار كالمترد لا تقبل شهادة
 المرتد لنفسه وخلاف جنسه وعليها وكذا الكافر ١٢ ك
 اختلف مللهم ثم استدلل بالحديث ولو قال اهل السنة والنصارى كان اولى وموافقا للحكمين اعني اتحاد الملة واحتكامها بهذا اخرج ابن ماجه في سننه عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز شهادة
 اهل الذمة بعضهم على بعض انتهى ١٢ ك
 انهم يجتنبون الكذب بل يباشرونه فان الله تعالى اخبرهم بغيره ولايات عناد مع علمهم بانها حق وكان ذلك كذا منهم قال الله تعالى ومحمد ابا وما استيقنتها انفسهم ظلموا علوا قلت كان ذلك في
 الاجار الذين كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تواتروا على كتمان نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا شهادة لاولئك عندنا فاما من سواهم فيعتقدون الكفر لان عدم ان الحق ما هم عليه
 قال الله تعالى ومنهم اميون لا يعلمون الكتاب الا انى ١٢ ك
 ان يكون اختلاف الملل مانعا ١٢ ك
 ولودخل حربي دار الاسلام بغير استيمان يؤخذ قهرا فيسرق فنكون شهادته في شهادة عبد على احد ١٢ ك
 قوله وهو على حاله منه اي اقرب الى اهل الاسلام لانه قبل ما هو خلف الاسلام وهو الحزبية ولانه صار محقون الدم على ان يبدوا لهذا ليقول المسلم بالذي قصا ما لا يقبل المسلم بالمستامن ١٢ ك

الدراية في تخريج احاديث الهداية

حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز شهادة النصاري بعضهم على بعض ايجاز من جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز شهادة اهل الكتاب بعضهم على بعض
 ودروى الدارقطني من حديث ابي هريرة رفعه لا تجوز شهادة ملّة على ملّة الا ملّة محمد صلى الله عليه وسلم فانها تجوز شهادة تهم على غيرهم واخرج ابن عدي في ترجمته
 مبرين واشدد وضعفه ٥

انه اوصى الى هذا الرجل معها وجه القياس انها شهادة للشاهد لعود المنفعة اليه وجه الاستحسان ان
 للقاضي ولاية نصب الوصي اذا كان طالبا والموت معروفا فيكفي القاضي بهذه الشهادة مؤنة التعيين
 ان ثبت بها ثبتي فصار كالقرعة والوصيان اذا اقران معها ثالثا يملك القاضي نصب ثالث معها لجزءها
 عن التصرف باعترافها بخلاف ما اذا انكر ولم يعرف الموت لانه ليس له ولاية نصب الوصي فتكون الشهادة
 هي الموجبة وفي الغريبين للميت عليها دين تقبل الشهادة وان لم يكن الموت معروفا لانها يقران على
 انفسها فيثبت الموت باعترافها في حقها وان شهد ان اباهما الغائب وكله بقبض ديونه بالكوفة فادعى
 الوكيل او انكر لم تقبل شهادتهما لان القاضي لا يملك نصب الوكيل عن الغائب فلو ثبت انها ثبتت بشهادتهما
 وهي غير موجبة لمكان التهمة قال ولا يسمع القاضي الشهادة على جرح مجرد ولا يحكم بذلك لان الفسق مما
 لا يدخل تحت الحكم لان له الرفع بالتوبة فلا يتحقق الالتزام ولا في هتك الستر والستر واجب والاشارة
 حرام وانما يرخص ضرورة احياء الحقوق وذلك فيما يدخل تحت الحكم الا اذا شهدوا على اقرار المدعى بذلك
 لان الاقرار مما يدخل تحت الحكم قال ولو اقام المدعى عليه البينة ان المدعى استأجر الشهود لم تقبل له الشهادة
 على جرح مجرد والاستيجار وان كان اقرارا ائذ عليه فلا خصم في اثباته لان المدعى عليه في ذلك اجنبي
 عنه حتى لو اقام المدعى عليه البينة ان المدعى استأجر الشهود بعشرة دراهم ليؤدوا الشهادة واعطاهم العشرة
 من مال الذي كان في يده تقبل لانه خصم في ذلك ثم ثبت الجرح بناء عليه وكذا اذا اقامها على اني صاغت
 لهؤلاء الشهود على كذا من المال ودفعته اليهم على ان لا يشهدوا على بلذ الباطل وقد شهدوا وطالبهم بردة
 ذلك المال ولهذا قلنا انه لو اقام البينة ان الشاهد عبد او محدود في قذ او شارب خمر او قاذف او

قوله لعود المنفعة اليه وهذا لان الواشرين قصدا بهذه الشهادة نصب من يقوم مقامهما في احياء حقوقهما والفرمان قصدا نصب من يتوفيان منه حقهما او يبرأ بالدفن اليه والوصيان قصدا من يبينهما
 على التصرف في مال الميت والوصي لما قصدا من يدفع اليه حقوقهما ١٢ كـ قوله فيكفي القاضي الخ لان القاضي يلزمه ان يتأهل في هذا الوصي ان يملك للوصية لئلا يمتنع ويأمر به ١٣ لا يصلح
 وبما بهذه الشهادة زكياه واخبر القاضي بان اهل ذلك حكمي مؤنة التعيين فصار كالقرعة فانما ليست بجرح ويجوز استعمالها في تعيين الانصاء لدرج التهمة عن القاضي كفاية
 كـ قوله لا تقبله كما يكون القرعة في القسمة لتطيق القلوب ومورثها ان يكتب اسامي الشركاء ويجعلها بطاقات ويطوى كل بطاقة ويحمله شريك البندقة ويدخلها في طين ثم يجرها ثم يدلكها ثم
 يجعلها في وعاء وفي كفه ثم يخرج واحد بعد واحد ١٤ مجمع الا نهر كـ قوله والوصيان الخ جواب لما يقال اذا كان للميت وصيان فالقاضي لا يحتاج الى نصب وصي اخر على الميت فلا يكون له ذلك من
 غير شهادة فتمكن التهمة في الشهادة ١٥ كـ قوله بخلاف ما اذا انكر الخ اي بخلاف ما اذا كان الوصي حائلا لان القاضي ليس له اجبار على قبول الوصاية وبخلاف ما اذا لم يكن الموت ظاهرة لانه
 يحل لم يكن له ولاية نصب الوصي الا بهذه البينة فيصير الشهادة موجبة بطل بمعنى التهمة ١٦ كـ قوله تقبل الشهادة قيل معنى القول امر القاضي اياها باذنا او ما عليها اليه لا يبرأ عنها عن الدين بهذا
 الادعاء لان استيفاء الدين منها حق عليها والبرائة حتى لها فلا تقبل فيها ١٧ كـ قوله ولا يسمع القاضي لوشهدوا بان شهود المدعى فسقة او زناة او اكلوا الربوا او شربوا الخمر او عاينوا الزنا
 او اكل الربوا او اشربوا الخمر فثبت به الجرح ولو شهدوا انهم زناة او شربوا الخمر او اكلوا الربوا او عاينوا الزنا فثبت به الجرح غير مجرد فثبت به الجرح كذا في در المختار ورد المختار ١٨ كـ
 قوله على جرح مجرد الجرح الجرح هو ان يطعن المدعى عليه الشهود بطعن لا يدخل تحت حكم القاضي لقوله انهم فسقة وما الجرح الذي هو غير مجرد فخوان يكون مقرونا حتى من حقوق الله تعالى بان اقام المدعى عليه البينة
 ان الشهود اكلوا الربوا او شربوا الخمر كان المقصود اقامته الجرح وهو ما يدخل تحت الحكم او ان يكون مقرونا بحق من حقوق العباد نحو ان قال صاغت لهؤلاء الشهود وكذا من المال على ان لا يشهدوا على بلذ الباطل وهذه الشهادة
 ودفعت المال اليهم ولم يوفوا بشرط فاني اطالبهم بما دفعتم اليهم قبل هذا الجرح لان فيه ايجاب رد المال وهو ما يدخل تحت الحكم حتى لو قال صاغت لهم كذا من المال على ان لا يشهدوا على بلذ الباطل وهذه الشهادة ولكن
 لم ادفع المال اليهم لا يقبل ١٩ كـ قوله مما لا يدخل تحت الحكم وليس في وسع القاضي الزامه ولا يسمع القاضي الزامه ٢٠ كـ قوله ولا في امره الخ اي في امره الخ كذا في در المختار ورد المختار ٢١ كـ قوله لا تقبل
 يعني ان الشاهد بهذه الشهادة صار فاسقا لان فيها اشاعة الفاحشة وهي حرام بالنفس والشهود به لا يثبت بشهادة الفاسق ولا يقال ان فيه ضرورة وهي كلف الظالم عن الظلم بالشهادة الكاذبة
 وقد قال عليه السلام انصرناك ظالما او مظلوما لانه لا ضرورة الى ادعاء هذه الشهادة على ملائمة الناس ومكة كلف عن الظلم بانباها القاضي بذلك سرا ٢٢ كـ قوله الا اذا شهدوا الخ استثناء من
 قوله لان الفسق وهو منقطع بمعنى كتمان ٢٣ كـ قوله لان الاقرار مما يدخل تحت الحكم ولقد اقر القاضي على الالتزام لا يرفع بالتوبة ولا يتم ما شهدوا بانظارا الفاحشة فاما كذا في در المختار ورد المختار ٢٤ كـ قوله لا تقبل
 فيثبت المشهود به ٢٥ كـ قوله والاستيجار الخ جواب سوال مقدر بان لا يملك الجرح مجرد بل هو استيجار المدعى وبه اثبات الحق للمدعى فيثبت في ضمن الجرح وحاصل الجواب
 ان نعم كذلك لان المدعى عليه ليس بنائب عن المدعى في اثبات الحق بل هو اجنبي عنه فبحر الجرح ٢٦ كـ قوله ولذا قلنا اي لما قلنا من ان الشهادة على الجرح الجرح لا يقبل وهو باليس
 فيحق الشك في العبد قلنا انه الخ وهذا يجب فانه ليس له ذكر في الهداية فكان المناسب ان يقول وهذا لو اقام البينة الخ

باب الاختلاف في الشهادة

الحق قولہ تعالیٰ ان الحق حق الله تعالى والحمد لله في التوفيق فيه

[illegible]

لها أنها اتفقا على الالف والاطلقة وتفرد احدهما بالزيادة فيثبت ما اجتماع عليه دون ما تفرد به احدهما
فصار كالالف والالف والخمس مائة ولا يبي حنيفة إنها اختلفا لفظا وذلك يدل على اختلاف المعنى
لانه يستفاد باللفظ وهذا لان الالف لا يعتبر به عن الالفين بل هما جبلتان متباينتان فحصل على كل
واحد منهما شاهد واحد فصا كذا اذا اختلف جنس المال قال وان شهد احدهما بالالف والاخر بالالف وخمس
مائة والمدعى يدعى الف والخمس مائة قبلت الشهادة على الالف لاتفاق الشاهدين عليها لفظا ومعنى لان
الالف والخمس مائة جبلتان عطف احدهما على الاخرى والعطف يقرر الاول ونظيرة الطلقة و
الطلقة والنصف والمائة والمائة والخمسون بخلاف العشرة والخمسة عشر لانه ليس بينهما حرف العطف
فهو نظير الالف والالفين وان قال المدعى لم يكن لي عليه الالف فشهادة الذي شهد بالالف والخمس
مائة باطلة لانه كذب المدعى في الشهود به وكذا اذا سكت الاعن دعوى الالف لان التكذيب ظاهر
فلا بد من التوفيق ولو قال كان اصل حقي الف والخمس مائة ولكن استوفيت خمس مائة او ابدأت عن
قبلت لتوفيقه قال واذا شهد بالالف وقال احدهما قضاة خمس مائة قبلت شهادتهما بالالف
لاتفاقهما عليه ولم يسمع قوله انه قضاة خمس مائة لانه شهادة فردا لان يشهد معه اخرج
يوسف انه يقضى بخمس مائة لان شاهد القضاة مضمون شهادته ان لا دين الا خمس مائة وجوابه ما
قلنا قال وينبغي للشاهد اذا علم بذلك ان لا يشهد بالالف حتى يقر المدعى انه قبض خمس مائة كيلا
يصير معينا على الظلم وقال في الجامع الصغير جلان شهدا على رجل بقرض الف درهم فشهد احدهما
انه قد قضاها فالشهادة جائزة على القرض لاتفاقهما عليه وتفرد احدهما بالقضاء على ما بينا وذكر
الطحاوي عن اصحابنا انه لا تقبل وهو قول زفر بن المدعي الكذب شاهد القضاة قلنا هذا كذب في
غير الشهود به الاول وهو القرض ومثله لا يمنع القبول قال واذا شهد شاهدان انه قتل زيدا يوم النحر
بمكة وشاهد اخر ان قتل يوم النحر بالكوفة واجتمعوا عند الحاكم ليقبل الشهادتين لان احدهما

قوله فصار كالالف الخ اي ادعى الف والخمس مائة وشهد احدهما بالالف والاخر بالف وخمس مائة قبلت الشهادة على الالف لاتفاق الشاهدين على الالف لفظا ومعنى ١٢ يعني قوله بل هما جبلتان
اي كلمتان متباينتان وتسمية جملتان مدلول كل واحدة منهما مغاير لجملته مدلول الاخر فان قيل الالف موجود في الاثنين قلنا نعم انما ثبت الفان ثبت الالف في ضمنه فاذم ثبتت التضمن كيف ثبتت
ما في ضمنه ١٣ كقوله فصار كما اذا اختلف الخ بان شهد احدهما بكبر شعيرة والاخر بجر حنطة ١٢ معناه -
قوله ونظيرة تقبل الشهادة على الطلقة وكذا على المائة ١٢ قوله والمائة بان شهد احدهما بمائة والاخر بمائة وخمسين ١٢ قوله بخلاف العشرة الخ يعني ان المدعى يدعى خمسة
عشر وشهد احدهما بعشرة والاخر بخمسة عشر فلا يثبت العشرة عندنا في حنيفة لان الموافقة بين اللفظين شرط ولم توجد ١٢ يعني قوله لانه ليس بينهما الخ لان خمسة مائة مائة وعشرون فكلمة
واحدة غير العشرة فلم يوجد الموافقة ١٢ قوله وان قال اي ما اذا كان المدعى يدعى الاكثر والآخر ادعى الاقل وقال الخ ١٢ ع قوله لانه كذب الخ فلم يبق له الا شاهد واحد فلا يثبت
به شيء فان قيل لم يثبت الا في البعض فما بال القاضي لا يقضي به على الباقي كما يقضي بالباقي في الاقرار اذا كذب المقر في بعض ما اقتره اجيب بان تكذيب الشاهد تفسيق له ولا شهادة للفاق بخلاف
الاقرار لان عدالة المقر ليست بشرط تفسيق لاسبيل الاقرار ١٢ ع قوله وكذا اذا سكت اي ادعى الاقل ولم يتبرع لنفسه مائة لانها لم تكن له الا الالف وباقي المسئلة بحال
فلا يقضي له بشيء ١٣ قوله قبلت وعلم ما ذكر ان احوال بين يدى القضاة اذا اختلفت الشهادة لا تخلو عن ثلثة احوال اما ان يكذب الشاهد بالزيادة او يسكت عن التصديق والتوفيق او يوافق وجواب
الاولين بطلان الشهادة والقضاء دون الاخر ١٢ معناه قوله في الجامع الصغير الخ الفرق بين مسالة الجاني ومسالة المتن ان في مسالة الجاني مع شاهد احدهما بقضاء كل الدين وفي مسالة المتن شهد
بقضاء بعض الدين ١٢ يعني قوله ومثله لا يمنع القبول بيانه ان الشاهدين اذا شهدا بالمال لسانا آخر فكذبهما المشهود عليه الذي هو مشهود له ولا يقضي بما شهد له وان كان
هو يفسقهما فيما شهد عليه لان هذا تفسيق عن اضطار والموجب للرد هو التفسيق عن اختيار وكذا لك لو شهد الشاهدان رجل على رجل بالف درهم ومائة دينار فكذبهما المشهود له في المائة دينار فقبل شهادتهما
فهم ههنا كذبة فيما شهدا عليه وهو القضاء فلا يقدر في شهادته لهما كفاية

كاذبة بيقين وليست احدهما باولى من الاخرى فان سبقت احدهما وقضى بها ثم حضرت الاخرى
 لم تقبل لان الاولى قد توخيت باتصال القضاء بها فلا تنتقض بالثانية قال واذا شهد ا على رجل انه
 سرق بقره واختلفا في لونهما قطع وان قال احدهما بقره والاخر ثور لم يقطع وهذا عند ابي حنيفة وقالوا
 يقطع في الوجهين جميعا وقيل الاختلاف في لونين يتشابهان كالسواد والحمرة لاقى السواد والبياض و
 قيل هو في جميع الالوان لهما ان السرقة في السوداء غيرهما في البيضاء فلم يتم على كل فعل نصاب الشهادة
 وصار كالغصب بل اولى لان امر الحدا هم وصار كالذكورة والانوثة وله ان التوفيق ممكن لان التحمل في الليالي
 من بعيد واللونان يتشابهان او يجتمعان في واحد فيكون السواد من جانب وهذا يبصره والبياض من جانب
 اخر ولهذا يشاهد بخلاف الغصب لان التحمل فيه بالنهار على قرب منه والذكورة والانوثة لا يجتمعان
 في واحدة وكذا الوقوف على ذلك بالقرب منه فلا يشبهه قال ومن شهد لرجل انه اشترى عبدا من فلان
 بالعت وشهد اخر انه اشترى بالعت وخمس مائة فالشهادة باطلة لان المقصود اثبات السبب وهو العقد
 ويختلف باختلاف الثمن فاختلف المشهود به ولم يتم العدا على كل واحد لان المدعى يكذب احدا شاهدا
 وكذلك اذا كان المدعى هو البائع ولا فرق بين ان يدعى المدعى اقل المالكين او اكثرهما لما بيننا وكذلك
 الكتابة لان المقصود هو العقد ان كان المدعى هو العبد فقط هو وكذا اذا كان هو المولى لان العتق لا يثبت
 قبل الاداء فكان المقصود اثبات السبب وكذا الخلع والاعتاق على مال والصلح عن دم العبد اذا كان
 المدعى هو المرأة والعبد والقاتل لان المقصود اثبات العقد والحاجة ماسة اليه وان كانت الدعوى
 من جانب اخر فهو بمنزلة دعوى الدين فيما ذكرنا من الوجوه لانه يثبت العفو والعتق والطلاق باعتراف
 طرف واحد فلا يقطع في الوجهين الخ هذا بخلاف فيما اذا كان المدعى يدعى سرقة بقره فقط اما اذا كان يدعى سرقة بقره بيضاء واسودا فلا يقبل شهادتهما بالاجماع لانه كذب احدهما شاهد ا كفاية
 في قوله لان امر الخادم اي الحد عشر اثباتا من الغصب لان الغصب يثبت بشهادة السواد مع الرجال وبالشهادة على الشاهدة ولا كذلك الحد فلم يثبت الغصب بهذه الشهادة فاولى
 ان لا يثبت الحد ا ك في قوله ان التوفيق الخ فان قيل هذا احتيال وطلب توفيق لا ثبات الحد وهو القطع والحد احتمال لا ثبات قلنا ان القطع لا ينافي اثبات الوصف لانما لم
 يكلفا بغيره فصار كما اذا اختلفا في ثياب السارق وبذلك لا يكتفى ببيان القيمة يعلم انه بل كان نصا فاما اللون فلا اذا لم يكن القطع مضافا الى بيان الوصف صريحا بمنزلة الحقوق التي تثبت مع الشبهة
 فيصح الاجابة بالاثبات اياه للحقوق بقدر الامكان والتوفيق ممكن وبهذا تبين ان الاختلاف فيما ليس من صلب الشهادة اذا كان على وجه يمكن التوفيق لا يمنع قبول الشهادة فان قيل وكانت البقرة على يدين
 اللونين يسمى بقره لاسودا ولا يبيضا قلنا نعم ولكن في حق من يورث اللونين اما في حق من لا يورث الا احدهما فهو غيره على ذلك اللون ا ك في قوله فلا يشبهه اي الوقوف على صفته المذكورة ولا فوثة
 لا يكون الا بعد القرب منها وبعده ذلك فلا يشبهه فلا حاجة الى التوفيق ا ك في قوله اشترى عبدا والمدعى يدعى انه اشترى هذا العبد بالعت وخمس مائة من فلان وانكر البائع ذلك ا ك في قوله لان
 المقصود الخ فان قيل لا نسلم ان المقصود اثبات العقد بل المقصود هو الحكم وهو الملك والسبب وسيلة اجيب بان دعوى السبب المعين دليل على ان ثبوته هو المقصود ليرتب الحكم
 اذ لو كان مقصود ثبوت الملك لادعاه وهو لا يحتاج الى سبب معين فان الشهادة على الملك المطلق صحيحة فكانه مقصوده السبب فان قيل التوفيق ممكن لجواز ان يكون الثمن اولا الفاذ في الثمن وعرف
 به احدهما دون الآخر اجيب بان السيد بالقسم ذهب الى ذلك ووجه ما في الكتاب ان الشراء بالعت وخمس مائة انما يكون اذا كان
 الالف وخمس مائة ملتصقين بالشراء واما اذا اشترى بالعت ثم نادى بخمس مائة فلا يقال اشترى بالعت وخمس مائة ولهذا ينفذ الشفع بادل الثمن ا ك في قوله فظاهر ان العقد مقصوده فلا تقبل
 الشهادة اذا اختلف الشاهدان في بدل الكتابة ا ك في قوله لان العتق الخ مناه ان مقصود المولى العتق والعتق لا يثبت قبل الاداء والاداء لا يتحقق بدون الكتابة فكانت هي المقصودة ا ك في
 في قوله فكان المقصود الخ وفيه بحث لان المولى اذا ادعى الكتابة والعبد منكر فالشهادة لا تقبل بغيره من الفسخ اجيب بان قوله فالشهادة لا تقبل بغيره من الفسخ ليس بصحيح بل هو ان لا يثبت
 الفسخ ويخاصم لادنى البديلين ا ك في قوله من جانب آخر هو المولى والزوج وولى القصاص بان قال المولى اعقتك على الف والعتق وخمس مائة والعبد يدعى الالف وقال الزوج فاعتك على الف
 وخمس مائة والمرأة تدعى الالف وقال ولى القصاص ما لم تكن على الف وخمس مائة والقاتل يدعى الالف ا ك في قوله فبما ذكرنا من الوجوه من انه تقبل على الالف اذا ادعى الف وخمس مائة
 بالاتفاق واذا ادعى الفين لا تقبل عند الامام الا عظم خلافا لهما وان ادعى اقل المالكين يعتبر الوجوه الثلاثة من التوفيق والتكذيب والسكوت ا ك في

١ في قوله وقال لا يقطع في الوجهين الخ هذا بخلاف فيما اذا كان المدعى يدعى سرقة بقره فقط اما اذا كان يدعى سرقة بقره بيضاء واسودا فلا يقبل شهادتهما بالاجماع لانه كذب احدهما شاهد ا كفاية
 ٢ في قوله لان امر الخادم اي الحد عشر اثباتا من الغصب لان الغصب يثبت بشهادة السواد مع الرجال وبالشهادة على الشاهدة ولا كذلك الحد فلم يثبت الغصب بهذه الشهادة فاولى
 ٣ في قوله ان التوفيق الخ فان قيل هذا احتيال وطلب توفيق لا ثبات الحد وهو القطع والحد احتمال لا ثبات قلنا ان القطع لا ينافي اثبات الوصف لانما لم
 يكلفا بغيره فصار كما اذا اختلفا في ثياب السارق وبذلك لا يكتفى ببيان القيمة يعلم انه بل كان نصا فاما اللون فلا اذا لم يكن القطع مضافا الى بيان الوصف صريحا بمنزلة الحقوق التي تثبت مع الشبهة
 فيصح الاجابة بالاثبات اياه للحقوق بقدر الامكان والتوفيق ممكن وبهذا تبين ان الاختلاف فيما ليس من صلب الشهادة اذا كان على وجه يمكن التوفيق لا يمنع قبول الشهادة فان قيل وكانت البقرة على يدين
 اللونين يسمى بقره لاسودا ولا يبيضا قلنا نعم ولكن في حق من يورث اللونين اما في حق من لا يورث الا احدهما فهو غيره على ذلك اللون ا ك في قوله فلا يشبهه اي الوقوف على صفته المذكورة ولا فوثة
 لا يكون الا بعد القرب منها وبعده ذلك فلا يشبهه فلا حاجة الى التوفيق ا ك في قوله اشترى عبدا والمدعى يدعى انه اشترى هذا العبد بالعت وخمس مائة من فلان وانكر البائع ذلك ا ك في قوله لان
 المقصود الخ فان قيل لا نسلم ان المقصود اثبات العقد بل المقصود هو الحكم وهو الملك والسبب وسيلة اجيب بان دعوى السبب المعين دليل على ان ثبوته هو المقصود ليرتب الحكم
 اذ لو كان مقصود ثبوت الملك لادعاه وهو لا يحتاج الى سبب معين فان الشهادة على الملك المطلق صحيحة فكانه مقصوده السبب فان قيل التوفيق ممكن لجواز ان يكون الثمن اولا الفاذ في الثمن وعرف
 به احدهما دون الآخر اجيب بان السيد بالقسم ذهب الى ذلك ووجه ما في الكتاب ان الشراء بالعت وخمس مائة انما يكون اذا كان
 الالف وخمس مائة ملتصقين بالشراء واما اذا اشترى بالعت ثم نادى بخمس مائة فلا يقال اشترى بالعت وخمس مائة ولهذا ينفذ الشفع بادل الثمن ا ك في قوله فظاهر ان العقد مقصوده فلا تقبل
 الشهادة اذا اختلف الشاهدان في بدل الكتابة ا ك في قوله لان العتق الخ مناه ان مقصود المولى العتق والعتق لا يثبت قبل الاداء والاداء لا يتحقق بدون الكتابة فكانت هي المقصودة ا ك في
 في قوله فكان المقصود الخ وفيه بحث لان المولى اذا ادعى الكتابة والعبد منكر فالشهادة لا تقبل بغيره من الفسخ اجيب بان قوله فالشهادة لا تقبل بغيره من الفسخ ليس بصحيح بل هو ان لا يثبت
 الفسخ ويخاصم لادنى البديلين ا ك في قوله من جانب آخر هو المولى والزوج وولى القصاص بان قال المولى اعقتك على الف والعتق وخمس مائة والعبد يدعى الالف وقال الزوج فاعتك على الف
 وخمس مائة والمرأة تدعى الالف وقال ولى القصاص ما لم تكن على الف وخمس مائة والقاتل يدعى الالف ا ك في قوله فبما ذكرنا من الوجوه من انه تقبل على الالف اذا ادعى الف وخمس مائة
 بالاتفاق واذا ادعى الفين لا تقبل عند الامام الا عظم خلافا لهما وان ادعى اقل المالكين يعتبر الوجوه الثلاثة من التوفيق والتكذيب والسكوت ا ك في

صاحب الحق فيبقى الدعوى في الدين وفي الرهن ان كان المدعى هو الراهن لا يقبل لانه لا حظ له في الرهن
 فعريت الشهادة عن الدعوى وان كان هو المرتهن فهو بمنزلة دعوى الدين وفي الاجارة ان كان ذلك
 في اول المدة فهو نظير البيع وان كان بعد مضي المدة والمدعى هو الآخر فهو دعوى الدين قال فاما النكاح
 فانه يجوز بالف استحسانا وقالهنا باطل في النكاح ايضا وذكر في الامالي قول ابي يوسف مع قول ابو حنيفة
 ولهما ان هذان اختلافان في العقد لان المقصود من الجانبين السبب فاشبه البيع ولا يبي حنيفة ان البال
 في النكاح تابع والاصل فيه الحل والازدواج والملك ولا اختلاف فيها هو الاصل فيثبت ثم اذا وقع الاختلاف
 في التبع يقضى بالادل لا اتفاقهما عليه ويستوى دعوى اقل المالكين او اكثرهما في الصحيح ثم قيل الاختلاف
 فيما اذا كانت المأنة هي المدعية وفيما اذا كان المدعى هو الزوج اجماع على انه لا تقبل لان مقصودها
 قد يكون البال ومقصودها ليس الا العقد وقيل الخلاف في الفصلين وهذا اصح والوجه ما ذكرناه فصل
 في الشهادة على الارث قال ومن اقام بيعة على دارها كانت لابيها عارها او اودعها الذي هي في يده فانه
 ياخذها ولا يكلف البيعة انه مات وتركها ميراثا له واصله انه متى ثبت الملك للمورث لا يقضى به للوارث
 حتى يشهد الشهود انه مات وتركها ميراثا له عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف هو يقول ان ملك
 الوارث ملك المورث فصارت الشهادة بالملك للمورث شهادة به للوارث وهما يقولان ان ملك الوارث
 متجدد في حق العين حتى يجب عليه الاستبراء في الجارية الموروثة ويميل للوارث الغني ما كان صدقة

الشاهدين بلان والآخر بالف وخمس مائة ١٢ من قوله لانه لا حظ له فان الحق في الرهن للمرتهن دون الراهن بدليل ان المرتهن ان يرد الرهن متى شاء والراهن ليس له ولاية استردا والراهن متى
 شاء ولا مستحق لشفعة سقوط الدين عن الراهن بملكه لانه موقوف على ان لا يثبت ومنفعة الحبس للمرتهن قائم متحقق فلا يفيد بيعة الراهن... على اثبات حق الميراث ١٢ من قوله فهو بمنزلة ان كان الرهن
 لا يكون الا بعد تقدم الدين فقبل البيعة في حق ثبوت الدين كما في سائر الديون وثبت الرهن بالاعتصام والدين ١٢ من قوله فهو نظير البيع يعني لا تقبل الشهادة كما في البيع لان المقصود اثبات
 العقد وقد اختلف باختلاف البديل ١٢ يعني ٥ من قوله فهو دعوى الدين يقضى باقل المالكين انما دعوى الاكثر لان المدة اذا انقضت كانت المازنة في الاجل فصار كون ابي في آخر الغاوص خمس مائة وشهد
 احد بها بالف والآخر بالف وخمس مائة جازت على الالف وان شهدا معا بالف والآخر بالفين لم تقبل عند ابي حنيفة كما تقدم خلافا لما هو المدعى المستاجر قال في النهاية كان ذلك احترافا منه بمال الاجارة
 فيجب عليه اعتراف به ولا يجزى الى اتفاق الشاهدين واختلافهما وهذا لان اقربا لا يكثر لم يبق نزاع وان اقربا بالاقبل فلا جاز لا يخذل منه... سوى ذلك ١٢ من قوله فاما النكاح الخ يعني اذا اختلف
 الشهود في النكاح فقال احد بها بالف والآخر بالف وخمس مائة ١٢ يعني ٥ من قوله الامالي يوجب الاطراء وبيان بقصد عالم وحوله تلامذة بالمحاور والقرطيس فيستكمل العالم بما فتح الله سبحانه عليه من العلم ويكتبه
 التامذة فيصير كتابا يسمونه الاطراء والامالي وكذا كان السلف من الفقهاء والمحدثين واهل العربية وغيرهم في علومهم فاندست لذباب العلم والعلوم الى الامام ابي يوسف يعقوب بن ابراهيم الانصاري
 الخفي المتوفى سنة ثلث وثمانين ومائة وهي في الفقه يقال اكثر من ثلث مائة مجلد ١٢ كشفت الظنون ٨ من قوله ان المال في النكاح تابع ولهذا يصح النكاح بتسمية المهر والاختلفت في اقرار
 لا يوجب الاختلاف في الاصل فكان شابا ١٢ من قوله والاصل فيه ان هذا دليل آخر ونقريه ان الاصل في النكاح الحل والازدواج والملك لانه شرعية لذلك ولزوم المهر لصون المحل المحرم من
 الابتدال بالسلط عليه مجازا كما عرفت في موضع ولا اختلاف للشاهدين فيها فيثبت الاصل
 لم يكن مقصودا كالدين فلا اختلاف فيه بطريق السطع لا يمنع القبول بالاتفاق والتشكيك فيه مسرور ١٢ من قوله في الصحيح احترازا قال بعضهم انه لا كان كالدين وحسب ان يكون الدعوى بالكثر
 المالكين كما في الدين فاليد ذهب خمس الامة وجهه في الكتاب ان المنظر اليه المقتضى لا يختلف باختلاف البديل لكونه غير مقصود ثبت في ضمن العقد فلا يراعى فيه ما هو شرط في المقصود اعني الدين ١٢ من قوله
 قوله في الفصلين يعني ما اذا كانت المرأة تدعى وما اذا كان الزوج يدعى ١٢ من قوله وهذا اصح لان الكلام ليس في ان الزوج يدعى العقد او المال او المرأة تدعى ذلك وانما الكلام في ان الاختلاف
 في الشهادة على مقدار المهر فيوجب الاختلاف في نفس العقد لا قال ابو حنيفة لا يوجب ذلك وقال ابو جبر وقد ذكر المصنف دليلهما واليسا شار بقوله والوجه ما ذكرناه ١٢ من قوله والوجه ما ذكرناه
 وهو ما ذكره في المطرئين من قوله لهما ان هذا اختلاف في العقد ان قال ولا يبي حنيفة ان المال في النكاح تابع والاصل فيه الحل فلا دليل لا يفرق بين ان يكون المدعى الزوج او المرأة ١٢ من
 قوله فصل لما فرغ من بيان احكام شهادة تتعلق بلا حيلة شرع في بيان احكام شهادة تتعلق بالاموات اذ الموت بعد الحيوة وجودا فكذلك حكمه ١٢ من قوله ولا يكلف الخ هذا
 بالاجماع اما عند ابي يوسف فظاهر لانه يشترط الجرد والاتصال لقبول البيعة لانه لما ثبت هذه الشهادة كون الدار ملكا للمورث يوم الموت ثبتت الملك للمورث ضرورة لانه يخلف في ملكه فصارت الشهادة
 بانها كانت ملكا للمورث بمنزلة الشهادة على بانها كانت له بمنزلة الشهادة... للشري انما كانت لبا لعمه وكذا على قولها لانهما وان كانا يشترطان الجرد والاتصال الى الوارث في الشهادة لم يشترط ذلك
 بهما لان المدعى اثبت المورث يد في الميراث عليه عند الموت بتمام من البيعة لان... يد المستقب والمورث يد الميراث والمورث يد الميراث في يد الميراث كان كذلك كانت البيعة مقبولة فكذلك

على المورث الفقير فلا بد من النقل الا انه يكفي بالشهادة على قيام ملك المورث وقت الموت لثبوت
الانتقال ضرورة وكذا على قيام يده على ما ذكره ان شاء الله تعالى وقد وجدت الشهادة على اليد
في مسألة الكتاب لان يد المستعير والمودع والمستاجر قائمة مقام يده فاغنى ذلك عن الجرح والنقل وان
شهدوا انها كانت في يد فلان مات وهي في يديه جازت الشهادة لان الايدي عند الموت تنقلب يد
مالك بواسطة الضمان والامانة تصير مضمونة بالتجهيل فصارت بمنزلة الشهادة على قيام ملكه وقت
الموت وان قال الرجل محي تشهد انها كانت في يد المدعي منذ اشهر لم تقبل وعن ابي يوسف انها تقبل
لان اليد مقصودة كالمالك ولو شهدوا انها كانت ملكه تقبل فكذا اهذا وصار كما اذا شهدوا بالاخذ
من المدعي وجه الظاهر وهو قولهما ان الشهادة قامت ببجھول لان اليد منقضية وهي متنوعة الى ملك
وامانة وضمان فتعد القضاء باعادة المجهول بخلاف الملك لانه معلوم غير مختلف وبخلاف الاخذ لانه
معلوم وحكمه معلوم وهو جوب الرد وان يد ذي اليد معين ويدعي المدعي مشهود به وليس الخبر كالمعتمد
وان اقر بذلك المدعي عليه دفعت الى المدعي لان الجهالة في المقربة لا تمنع صحة الاقرار وان شهد
شاهدان انه اقر انها كانت في يد المدعي دفعت اليه لان المشهود به ههنا الاقرار وهو معلوم

باب الشهادة على الشهادة

قال الشهادة على الشهادة جائزة في كل حق لا يسقط بالشبهة وهذا استحسن لشدة الحاجة اليها اذ
شاهد الاصل قد يعجز عن اداء الشهادة لبعض العوارض فلو لم يجز الشهادة على الشهادة ادى الى اتواء
الحقوق ولهذا جوزنا الشهادة على الشهادة وان كثرت الا ان فيها شبهة من حيث البطلانية او من حيث ان فيها

١- قوله فلان بدلان المتجدر محتاج الى النقل فلا يجوز استعجاب المال بشهادة غيره
٢- قوله فلان الظاهر من حال من حلف الموت ان يسوي اسبابه
٣- قوله فلان ما ذكر بقوله لان الايدي عند الموت تنقلب يد ملك بواسطة الضمان وذلك لان اليد عند الموت لا تخلو من ان يكون يد ملك او يد غيب او امانة فان كانت يد ملك فظاهر وكذا ان كانت
يد غيب لانها تصير يد ملك لان الموت يتفرغ عليه الضمان ويصير المضمون ملكا له وان كانت يد امانة فتصير يد غيب بالتجهيل فصارت يد ملك ايضا فصارت الشهادة بيد مطلقه عند الموت شهادة بالملك
عند الموت والملك الثابت عند الموت ينتقل الى الوارث ضرورة ١٢
٤- قوله فلان قالوا الخ يعني اذا كانت اليد في يد رجل فادعاه رجل آخر وليست الدار في يده انما له شاهد الشهود على هذا الطريق
٥- قوله فلان قيدا لهم لو شهدوا الميت بانها كانت في يده وقت الموت تقبل الشهادة بالاجماع ويكون الدار لو ارشده وقد ذكرناه ١٢
٦- قوله فلان انها كانت في يد المدعي قيد به لانهم لو شهدوا
انها كانت لم تقبل بالاتفاق واما قوله منذ اشهر ليس بقيد فانه ذكر الامام القاسم في هذا المعنى ان العين كان في يده لم تقبل ١٢ انما
٧- قوله فلان اذا شهدوا بالاخذ الخ يعني لو شهدوا انها كانت في يد المدعي واخذ المدعي عليه الذي هو صاحب اليد تقبل الشهادة ونزول الدار الى المدعي ١٢ يعني ٨- قوله فلان اليد منقضية نزول
باسباب الاعمال في عازالت بعد ما كانت وكل ما كان كذلك فهو مجهول والقضاء بالمجهول متعذر ١٢
٩- قوله وفي تنوعه الخ دليل آخر على ان الشهادة على الشهادة جائزة لانها تنوعت في كل ما كان كذلك فهو
مجهول والقضاء باعادة المجهول متعذر ١٢
١٠- قوله فلان هو معلوم واما الجملة في المقربة وذلك لان من القضاة كما لو ادعى عشرة دراهم فشهدوا على اقرار المدعي عليه فله الشهادة ولو لم
بالبيان كذا في الحاج الصغير لقاضي خا ١٢
١١- قوله فلان الشهادة الخ لا مفرغ من بيان احكام الاصول شرع في بيان احكام شهادة الفروع وذكر على هذا الترتيب لان الفروع مستند تقديم الاصل
١٢- قوله فلان الاستحسان والقياس ان لا تجوز لان الشهادة عبادة بدنية لزمست شأها الاصل وليست بحق المشهود بل دليل لانها لا تجوز انقصوت فيها والاجار عليها والنية لا تجوز في العبادة
البدنية ولا بد من زيادة الشبهة فيها اذ الاخبار اذا استحسنها السنن يمكن فيها زيادة ونقصان الا انهم تركوا القياس اجبا للمحقق ١٢
١٣- قوله فلان حيث ابدية لان البدل لا يصار اليه الا عند العجز
وهذه الشهادة كذلك فانه لا يصار اليه الا عند العجز عن شهادة سائر الاصول وان لم يشترط العجز عن شهادة سائر الاصول — واعترض عليه بان لو كان فيها معنى البدلية لما جاز الجمع بينهما
عدم الجواز بين البدل والمبدل لكن لو شهد احد الشاهدين وهو اصل واخران على الشهادة بشهادة شاهد آخر جاز واجيب بان بدلية انا في المشهود بشهادة الفروع وهو شهادة الاصول والمشهود به
بشهادة الاصول هو ما عاينوه وما يدعيه المدعي واذا كان كذلك لم يكن شهادة الفروع بدلا عن شهادة الاصول فاما ما يمنع تمام الاصول بالفروع — واذا ثبت البدلية فيها لا تقبل فيما يسقط
بالشبهات كشهادة النساء مع الرجال ١٢

زيادة احتمال وقد امكن الاحتراز عنه بحسب الشهود فلا تقبل فيما يندرى بالشبهات كالحدود والقصاص ويجوز
 شهادة شاهدين على شهادة شاهدين وقال الشافعي لا يجوز الا اربع على كل اصل اثنان من قائلين مقام شاهد واحد
 قصار كالمرايتين ولنا قول على رضي الله عنه لا يجوز على شهادة رجل الا شهادة رجلين ولان نقل شهادة الاصل
 من الحق فيهما شهدا بحق ثم شهدا بحق اخبر فقبل ولا تقبل شهادة واحد على شهادة واحد ما روينا وهو حجة على مالك ولان
 حق من الحقوق فلا بد من نصاب الشهادة وصفة الا شاهدان يقول شاهد الاصل لشاهد الفرع اشهد
 على شهادتي اني اشهد ان فلان ابن فلان اقر عندى بكذا واشهد في على نفسه لان الفرع كالتائب عنه فلا
 بد من التحميل والتوكيل على ما روينا بان يشهد كما يشهد عند القاضي لينقله الى مجلس القضاء وان
 لم ينقل اشهد في على نفسه جاز لان من سمع اقرار غيره حل له الشهادة وان لم يقل له اشهد ويقول شاهد
 الفرع عند الاداء اشهد ان فلانا اشهد في على شهادته ان فلانا اقر عندى بكذا وقال لي اشهد على شهادتي
 بذلك لانه لا بد من شهادته وذكره التحميل ولها لفظ اطول من هذا واقصر منه وخير
 الامور اوسطها ومن قال اشهد في فلان على نفسه لم يشهد السامع على شهادته حتى يقول اشهد على شهادتي
 لانه لا بد من التحميل وهذا ظاهر عند محمد لان القضاء عند شهادة الفروع والاصول جميعا حتى اشتركوا
 في الضمان عند الرجوع وكذا عند هب لانه لا بد من نقل شهادة الاصل لتصير حجة فيظهر تحصيل ما هو
 حجة قال ولا تقبل شهادة شهود الفروع الا ان يهوت شهود الاصل او يغيبوا مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا

له قوله زيادة احتمال لان الشبهة في عامة الشهادات تبثت في المشهود به اتفق هوام لا وهما ثبتت شبهة زائدة في نفس الشهادة بل انها وجدت
 من الاصول ام لا ١٢ كـ له قوله فلا تقبل الخ فان قيل ذكر في المبسوط ان الشاهد اذا شهد على شهادة شاهدين ان قاضي بلدة كذا ضرب فلانا حدا في ذنوب فهو جائز قلنا لان المشهود به فعل القاضي لا نفس
 الحد وفعل القاضي مما ثبت بالشبهات اما الذي لا يثبت بالشبهات الاسباب الموجبة للعقوبة واقامة القاضي حد القاتل ليست بسبب موجب العقوبة ١٢ كـ له قوله ويجوز الخ اي يجوز ان
 يشهد شاهدان على شهادة كل واحد من الاصلين وقال الشافعي لا يجوز الا ان يشهد على شهادة كل واحد منهما شاهدان غير الذي شهدا على شهادة الاخر فلذلك يصيرون اربعة ١٢ كـ له قوله قصار كالمرايتين
 فانما لما قلنا مقام رجل واحد ثم حجة القضاء يشاهدان ١٢ كـ له قوله ولنا قول على الخ قلنا غريب وردى عبد الرزاق في مصنفه عن علي قال لا يجوز على شهادة الميت الاربعون ١٢ كـ له
 قوله لا يجوز الخ وجه الاستدلال بذلك ان عليا يجوز شهادة رجلين على شهادة رجل ولم يشترط ان يكون بازاء كل اصل فروعان على حدة فدل اطلاقه على جواز شهادة الفروع على شهادة الاصلين ولم يرد عن
 غيره خلافه ١٢ كـ له قوله من الحق اي من حقوق الناس لانه يجب على كل واحد من الاصلين ان يؤدي ما عليه اذا طاله المدعى ١٢ كـ له قوله فقبل بجلات شهادة المراتين فان النصاب
 لم يوجد لانهما بمنزلة رجل واحد ١٢ كـ له قوله ويجوز حجة على مالك قال الفرع قائم مقام الاصل يصير بمنزلة رسول في ايصال شهادته الى مجلس القاضي فكان حضوره وشهده بنفسه واعتبره بآب روايته الاخبار
 فان رواية الواحد من الواحد مقبولة ١٢ كـ له قوله وصفته الخ لما فرغ من بيان وجهه وشروطه وكيفية الشهود والفرع شرع في بيان كيفية الشاهد واداء الفروع ١٢ كـ له قوله كالتائب
 عنه انما قال كالتائب عنه لان الفرع ليس بتائب عن الاصل في شهادته بل في المشهود به ١٢ كـ له قوله فلا بد من ان الشهادة على الشهادة انما تصير حجة بنقل شهادة الاصل الى مجلس القضاء فلا بد
 من التحميل والفرع وكيل عن الاصل فلا بد من التوكيل ١٢ كـ له قوله من التحميل وهو ان يقول اشهد على شهادتي ولا يقول اشهد على ذلك لانه يحتمل ان يكون على اصل الحق المشهود به وهو امر
 بالكذب وكذا لا يقول فاشهد بشهادتي لانه يحتمل ان يكون مراده فاشهد بمثل شهادتي فيكون امر بالشهادة على اصل الحق ١٢ كـ

له قوله اطول من يروى ان يقول الفرع بين يدي القاضي اشهد ان فلانا اشهد عندى ان فلانا كذا من المال واشهد في على شهادته وامر في ان اشهد على شهادته وانا اشهد على شهادته
 بذلك الا ان ١٢ كـ له قوله واقصر وهو ان يقول الفرع عند القاضي اشهد على شهادة فلان بكذا ١٢ كـ له قوله وهذا ظاهر عند محمد وذكرنا ان الشاهد لا يقر على ما علم له بالحق لكنه ينقل شهادة
 غيره عند محمد بطريق التوكيل حتى لو رجع الاصول دون الفروع وجب الضمان على الاصول في قول محمد ولو رجع الاصول دون الفروع وجب الضمان عليه ان شاء ضمن الاصول وان شاء ضمن الفروع فلا يميز
 التوكيل وكذا عن المولى الامام في الفوائد الظهيرة ومعنى قوله حتى اشتركوا في الضمان عند الرجوع ان المشهود عليه بالخيار ان شاء ضمن الاصول وان شاء ضمن الفروع وليس معناه انه يقضي بالنصف على الاصول
 وبالنصف على الفروع بل هذا كالتصويب مع غاصب الغاصب فله خصوص منه ان يضمن ايهما شاء ١٢ كـ له قوله وكذا انما الحكم وان كان يضاف الى الفروع حتى يجب الضمان عليهم
 دون الاصول عند الرجوع ولكن تحصيل ما يصح اذا عاينوا ما هو حجة والشهادة في غير مجلس القضاء ليست بحجة فيجب النقل الى مجلس القاضي يصير حجة ويظهر ان النقل حصل بما هو حجة فلا يمكن بد من النقل
 لم يكن بد من التحميل ١٢ كـ له قوله لانه لا بد من نقله لان يقول كلام المصنف مضطرب لانه جعل المطلوب في كلامه التحميل واستدل عليه بقوله لانه لا بد من النقل تصير حجة وعطف عليه فيظهر بالنصب و
 ذلك يقتضي ان يكون التحميل انما يحصل بعد النقل والنقل لا يكون الا بالتحميل ١٢ كـ

الدراية في تخرج احاديث الهداية

قوله من على لا يجوز على شهادة رجل الا شهادة رجلين لم اجده وعند عبد الرزاق عن علي لا يجوز على شهادة الاربعون ١٢ كـ

او يمرضوا مرضاً لا يستطيعون معه حضور مجلس الحاكم لان جوازها للحاجة وانما تنس عند عجز الأصل
وبهذه الاشياء يتحقق العجز وانما اعتبرنا السفر لان المعجز بعد المسافة ومدة السفر بعيدة حكماً حتى ادير
عليها عدة من الاحكام فكذا سبيل هذا الحكم وعن الجواز سفاً انه ان كان في مكان لو غدا الاداء الشهادة
لا يستطيع ان يبيت في اهله صح الا شاهد احياء يحق للناس قالوا الاول احسن والثاني ارفق وبه اخذ الفقيه
ابو الليث قال فان عدل شاهد الاصل وشهود الفرع جاز لا يهتم من اهل التزكية وكذا اذا شهد شاهدان
فعدل احدهما الاخر صح لما قلنا غاية الامران فيه منفعة له من حيث القضاء بشهادته لكن العدل لا
يتم ببشله كما لا يهتم في شهادة نفسه كيف وان قوله مقبول في حق نفسه وان ردت شهادة صاحبه فلا
ترهمة قال وان سكتوا عن تعديلهم جاز وينظر القاضي في حالهم وهذا عند ابي يوسف وقال محمد لا تقبل
لونه لا شهادة الا بالعدل فان لم يعرفوها لم ينقلوا الشهادة فلا تقبل ولا ييوسف ان المأخوذ عليهم النقل
دون التعديل لونه قد يخفى عليهم واذا نقلوا يتعرف القاضي العدالة كما اذا حضروا بانفسهم وشهدوا
قال وان انكر شهود الاصل الشهادة لم تقبل شهادة شهود الفرع لان التحميل لم يثبت للتعارض بين
الخبرين وهو شرط واذا شهد رجلان على شهادة رجلين على فلا نية بنت فلان الفلانية بالتم درهم وقال
اخبرنا انها يعرفها فاجاباً امرأة وقالوا لا ندري اهي هذه ام لا فانه يقال للبدعي هات شاهدين يشهدان
انها فلانة لان الشهادة على المعرفة بالنسبة قد تحققت والمدعي يدعي الحق على الحاضرة ولعلها غيرها فلا
بد من تعريفها بتلك النسبة ونظير هذا اذا تحملوا الشهادة ببيع محدود يدكر حدودها وشهدوا على المشتري
لا بد من اخبرين يشهدان على ان المحدود بها في يد المدعي عليه وكذا اذا انكر المدعي عليه ان الحدود المذكورة
في الشهادة حدود ما في يديه قال وكذلك كتاب القاضي الى القاضي لانه في معنى الشهادة على الشهادة
الا ان القاضي لك المال ديانته ووفور ولا يته يتفرد بالنقل ولو قالوا في هذين البابين التسمية لم يجز حتى

له قوله عدة من الاحكام كقصر الصلوة والخط وامتداد المسح الى ثلثة ايام وعدم وجوب التشريق على قول ابي حنيفة
وهو وجوب الاخيرة والمخيرة وحرمة خروج امرة بلا محرم او خروج ١٢ ر ١٤ قوله الاول اي التقدير بثلثة ايام احسن لان العجز شرعاً فيحقق به كافي سائر الاحكام التي عندنا ما كان موافقاً لحكم الشرع
فكان احسن ١٢ ر ١٤ قوله وبه هذا الفقيه ابو الليث وكثير من المشايخ كذا في الذخيرة وروى عن محمد اذا كان الاصل في زاوية المسجد فشهد الفرع على شهادته في زاوية اخرى من ذلك المسجد تقبل شهادته ١٢ ر ١٤ قوله
لانهم من اهل التزكية فيسأل القاضي الفروع عن الاصل ولا يفتي قبل اسؤال وشاهد الفرع اذا صلح مركزاً فافرق بين تزكيةه وتزكية غيره ١٢ ر ١٤ قوله غاية الامر ان يقول من قال ان المشايخ لا يبعونهم لانه يرضونهم فشهدوا
بهذا التعديل فكان شهادته الى رده بقوله غاية الامر ١٢ ر ١٤ قوله كما لا يتم في شهادته نفسه فانه يمثل ان يقال انما يشهد فيما يشهد ليعبر بقول القول فيما بين الناس عند تنفيذ القاضي قوله على موجب
ما شهد وان لم يكن له شهادة فيه في الواقع ١٢ ر ١٤ قوله وان ردت الخ حتى اذا انضم اليه غيره من الحدود وحكم القاضي بشاؤها فلا تهم ١٢ ر ١٤ قوله وان انكر الخ معنى المسألة انهم قالوا مالنا
شهادة على هذه الحادثة وما قولنا او فلو اثم جاز ١٢ ر ١٤ قوله يشهدون على شهادتهم بهذه الحادثة اما حضرهم فلا يلتفت الى شهادة الفروع وان لم يكرها ١٢ ر ١٤
٩ قوله يشهدان على ان الخ فائدة كون المحدود بها في يد المشتري حالة الدعوى تظهر اذا ادعى الشفيع ان فلاناً باع والمحدود في يد المشتري ولي استحقاق الشفعة اما اذا كان المدعي هو البائع يطالب
المشتري بالتم فلا حاجة الى كون المحدود في يد المشتري ١٢ ر ١٤ قوله وكذا اذا انكر الخ لوضيحه ما قال القاضي اما اذا ادعى رجل على رجل محدود في يديه وشهدا لشهودان هذا المحدود المذكور بهذه
المحدود ملك هذا المدعي في يد المدعي عليه غير حق فقال المدعي على المدعي في يده محدود بهذه الحدود التي ذكرها الشهود فيقال للمدعي بالتم شايد من اهل التزكية فيجوز له ان يفتي في حدوده
كتب في كتاب شهد عدلان على ان فلان بن فلان الفلاني على قلته بنت فلان الفلانية كذا فاقض عليها انت بذلك فاحضر المدعي امرأة في مجلس المكتوب اليه ودفع الكتاب اليه فبكرت انما قلته يقول القاضي
بالت شاهدين يشهدان ان هذه التي احضرتها هي الفلانية المذكورة في هذا الكتاب يمكن الاشارة اليها في القضاء ١٢ ر ١٤ قوله الا ان القاضي انما يحال مقدراً وان يقال ان القاضي الكاتب
بمنزلة الشاهد الفرعي لانه سمع الشهادة من الشاهدين ونقل شهادتهما بالكتاب فصارت كانه حضر مجلس المكتوب اليه وشهد بهما كيشترط اثنان فذلك ينبغي ان يشترط في القاضي الكاتب ان يكون اثنين فاجاب
بقوله الا ان الخ ١٢ ر ١٤

بذلك لا يجوز الجمع بينهما

فاحذروا وحذروا الناس منه وذكر شمس الأئمة السرخسي أنه يشهر عندها أيضاً والتعزير والحبس
على قدر ما يراه القاضي عندها وكيفية التعزير ما ذكرناه في الحدود وفي الجامع الصغير شاهدان اقرا
انها شهدا بزور لم يضربا وقال يعزرا ان وفائدته ان شاهد الزور في حق ما ذكرناه من الحكم هو المقدر
على نفسه بذلك فاما لا طريق الى اثبات ذلك بالبينة لانه نفى الشهادة والبينات للاثبات والله اعلم

كتاب الرجوع عن الشهادات

قال واذا رجع الشهود عن شهادتهم قبل الحكم بها سقطت لان الحق انما يثبت بالقضاء والقاضي
لا يقضى بكلام يتناقض ولا ضمان عليهما لانها ما اتلفا شيئا لا على المدعي ولا على المدعى عليه فان حكم
بشهادتهم ثم رجعوا لم يفسخ الحكم لان اخر كلامهم يتناقض اوله فلا ينقض الحكم بالتناقض ولانه في الدلالة
على الصدق مثل الاول وقد ترجح الاول باتصال القضاء به وعليه ضمان ما اتلفوه بشهادتهم لا قرار هو على
الفهم بسبب الضمان والتناقض لا يمنع صحة الاقرار وسنقره من بعد ولا يصح الرجوع الا بحضور الحاكم
لانه فسخ للشهادة فيختص بها تختص به الشهادة من المجلس وهو مجلس القاضي اى قاض كان ولان الرجوع
توبة والتوبة على حسب الجناية فالسر بالسر والاعلان بالاعلان واذا لم يصح الرجوع في غير مجلس القاضي
فلو ادعى المشهود عليه رجوعها واراد بينهما لا يحلفان وكذا لا تقبل بينته عليهما لانه ادعى رجوعا باطلا حتى
لواقم البينة انه رجع عند قاض كذا وضمنه المال تقبل لان السبب صحيح قال واذا شهد شاهدان ببالي فحكم
الحاكم به ثم رجعا ضمننا المال للمشهود عليه لان التسبب على وجه التعدي سبب الضمان كما قرر البير وقد سببا
للاولاد تعديا وقال الشافعي لا يضمنان لانه لا عبرة للتسبب عند وجود المباشرة قلنا تعذر ايجاب الضمان

له قوله ما ذكرناه قال في الفصل الثماني عشر وثلاثون واقل ثلث حادثة وقال ابو يوسف يبلغ التعزير خمسين سوطا وان راى الامام ان يعزم الى
الضرب في التعزير بالحس فعل ١٢ له قوله وفائدة اى فائدة وضع الجراح الصغير ان شاهد الزور انما يعرف ان شهادته كانت زورا وكذا باقراره لا غير ولا يعرف ذلك بالبينة ولم يذكر الذي شهد
بقول شخص فظهر حيا او لم يكن حيا بالندرة والامانة لا يجهل ان يقول كذبت او ظننت ذلك او سمعت ذلك فشهدت وبما معنى كذبت لا قراره بالشهادة بغير علم فعمل كانه قال ذلك ١٢ مل
له قوله كتاب الرجوع عن الشهادات اعلم ان الرجوع ركن وحكم وشروط فذكر قول الشاهد بعد ما شهد رجعت عما شهدت به او يقول شهدت بزور فيما شهدت وشروط جوازه ان يكون الرجوع عند القاضي
وحكم وجوب التعزير كما بينا والضمان مع التعزير ان رجع بعد القضاء وكان المشهود به مالا وقد ازاله بغير عوض ١٢ ك له قوله كتاب الرجوع عن الشهادات تناسب هذا الكتاب لكتاب
الشهادات وتاخره عن فصل شهادة الزور نظرا لانه الرجوع عنها يقتضى سبق وجودها وهو مما يعلم به كونها زورا وبما مر من نوب فيه ديانة لان فيه خلاصا من عقاب الكيفية ١٢ غنايه له قوله لانها ما
اتلفا شيئا اعلى المدعى عليه قطاير اعلى المدعى فلان الشهادة ان كانت حقا في الواقع ورجع عنها صادرا كالمين للشهادة والضمان على من كتمها ١٢ له قوله فليست الحكم بالتناقض للادوى الى التسلسل وذلك لانه لو كان
معتبر الجانان يرجع عن رجوع مرة بعد اخرى وليس بعض على غيره ترجيح فيتمسك الحكم في نفسه وذلك خارج عن موضوعات الشرع ١٢ له قوله وعليه ضمان الرجوع فقتضاء القاضي وان كان ملته للثقت لكنه كالمجان من جانبهم
وكان السبب منهم تعديا فيضات الحكم اليهم كما في حفر البير في قارعة الطريق ١٢ له قوله لانه فسخ للشهادة الخ هذا الدليل لا يتم الا اذا ثبت ان نسخ الشهادة يخص بما يختص به الشهادة وهو ممنوع
فان الرجوع اقرار بضمنا مال المشهود عليه على نفسه بسبب الاتلاف بالشهادة الكاذبة والاقرار بذلك لا يختص بمجلس الحكم والحجوب ان الاستحقاق لا يرتفع مادامت الحجة باقية فلا بد من رفعها والرجوع في غير
مجلس الحكم ليس برفع الحجة لان الشهادة في غير مجلسه ليس بحجة والاقرار بالضمنا مرتب على ارتقاها اذا ثبتت في ضمنه فكان من قوله ١٢ غنايه -
له قوله ادعى فدعوى الرجوع في غير مجلس الحكم بالادلة والبينة واليمين بيمينان على دعوى يمينته ١٢ له قوله وضمنه الضمان المستكن يرجع الى القاضي ومنه حكم عليه بالضمان لكنه لم يعط شيئا
الى الان ١٢ له قوله كما في البير في قارعة الطريق فان نقل اسقط فيرسله التلف والمشى سبب والحرف شرط لانه زال المانع من السقوط فان نقل اسقط فيرسله التلف والمشى سبب
لا تعدي فيه فاضيف الحكم الى الحرف لان الحرف متقد فيه وبها لا يمكن ايجاب الضمان على القاضي وان حصل الاتلاف بضمنا لانه بمنزلة الملجأ من جهة الشاهد من الى القضاء فان بعد ظهور عدتها وجب عليها القضاء
شرعا حتى لو اتفق منه باثم وبغير ولا يمكن استيفاء من المدعى لان الحكم ماض فاجبنا الضمان على الشاهد لانهما سببان وقد اقر على انفسهما بالتعدي ١٢ ك

على الباشرو هو القاضي لانه كالمجالي القضاء وفي ايجابه صرحت الناس عن تقلده وتعد راسيافؤه من
 البدعي لان الحكم ماض فاعتبر التسبيب وانما يضمنان اذا قبض المدعي المال ديناً كان او عيناً لان الاول
 به يتحقق ولانه لا مماثلة بين اخذ العين والزام الدين قال فان رجع احدهما ضمن النصف والاصل
 ان المعتبر في هذا ابقاء من بقي لا مجموع من رجع وقد بقي من يبقى بشهادته نصف الحق وان شهد بالمال
 ثلثة فرجع احدهم فلا ضمان عليه لانه بقي من يبقى بشهادته كل الحق وهذا لان الاستحقاق باقي بالحجة
 والتلف متى استحق سقط الضمان فاولي ان يمتنع فان رجع اخر ضمن الرجوعان نصف الحق لان بقاء احدهم
 يبقى نصف الحق وان شهد رجل وامرأتان فرجعت امرأة ضمننت ربع الحق لبقاء ثلثة الارباع بقاء من بقي
 وان رجعتا ضمننتا نصف الحق لان بشهادة الرجل بقي نصف الحق وان شهد رجل وعشر نسوة ثمر رجعتا
 فلا ضمان عليهن لانه بقي من يبقى بشهادته كل الحق فان رجعت اخرى كان عليهن ربع الحق لانه بقي
 النصف بشهادة الرجل والربع بشهادة الباقية فبقي ثلثة الارباع وان رجع الرجل والنسوة على الرجل سدس
 الحق وعلى النسوة خمسة اسداسه عند ابي حنيفة وقال على الرجل النصف وعلى النسوة النصف لانهن
 وان كثرن يقمن مقام رجل واحد ولهذا لا يقبل شهادتهن الا بانضمام رجل ولا يبي حنيفة ان كل
 امرأتين قائمتا مقام رجل واحد قال عليه السلام في نقصان عقدهن عدلت شهادة اثنتين منهن
 بشهادة رجل واحد فصاركما اذا شهد بذلك ستة رجال ثمر رجعا فان رجع النسوة العشرة دون الرجل
 كان عليهن نصف الحق على القولين لما قلنا ولو شهد رجلان وامرأة بمال ثمر رجعا فالضمان عليهما
 دون المرأة لان الواحدة ليست بشاهدة بل هي بعض الشاهد فلا يضاف اليه الحكم قال وان شهد
 اى القدرى ١٢

الان

له قوله لانه كالمجالي الخ لم يقل

لما لان المجالي حقيقة برهن بنجاح العقوبة الدنيا وية والقاضي هنا انما ينفذ العقوبة في الآخرة ولا يصير له مجالي حقيقة لان كل احد يغير الطاعة خوفاً من العقوبة على تركها في الآخرة ولا يصير له كمر ١٢
 كـ له قوله لانه كالمجالي لان القضاء فرض عليه بما ثبت عنه ظاهر احتج لوم وجوب القضاء عليه بغير ١٢ عيني ٢ له قوله وانما يضمنان اذا قبض المدعي المال ديناً كان او عيناً لانه يتحقق الخسران
 عند تسليم المال الى المقتضى له فاما ما بقيت يده على المال فلا يتحقق الخسران في حقه لان الضمان مقدر بالمثل وبما اتلفا عليه ديناً حين الزامه بشهادتهما كذلك فاذا ضمنهما قبل ذلك فقد استوفى منهما عيناً في
 مخالفة دين ولا مماثلة بين اخذ العين والزام الدين وفي الامعان ان يثبت الملك للمقتضى له بالقضاء ولكن المقتضى عليه عم ان ذلك باطل وان المال في يده لم يكن له ان يضمن الشاهد شيئاً ما لم يخرج المال
 من يده بقضاء القاضي كذا في المبسوط ١٢ كـ له قوله بقاء من بقي لان وجوب الحق في الحقيقة بشهادة الشاهد وما زاد فهو فضل في حق القضاء الا ان الشهود اذا كانوا اكثر من اثنين يضاف
 القضاء ووجوب الحق الى الكل لا استواء عالم واذا رجع واحد من الاستواء ونظر اضافة القضاء الى الثاني ١٢ عـ له قوله لا رجوع من رجع لانه لو اعتبر رجوع من رجع كان الضمان واجبا على
 الرجوع مع بقاء الحكم عند وجوده بمقتضى وجه الشاهد بان شهد ثلثة ورجع واحد ١٢ كـ له قوله من يبقى الحق قبل ان يسلم ذلك فان الباقي في ذمته لا يصلح لاثبات شيء ابتداء فكذا بقاء واجب بان البقاء اسهل
 من الابتداء فيجوز ان يصلح في البقاء لاثبات ما لا يصلح في الابتداء كذا في النصاب فان بعضه لا يصلح في الابتداء لاثبات الوجوب ويصلح في البقاء بقدر ١٢ عـ له قوله والتلف متى استحق
 الخ كمن نصب مال انسان والمقرر ثم استحق رجل ذلك المال باليمين فلا ضمان للمنتلف عليه على التلف اذا لم يضمن المستحق شيئاً ١٢ كـ له قوله ضمن الرجوعان الخ فان قيل ينبغي ان يضمن
 الرجوع الثاني فقط لان التلف اضيف اليه قلنا التلف يضاف الى المجموع الا ان رجوع الاول لم يظهر اثره بان رجوعه من بقي فاذا رجع الثاني ظهر ان التلف بهما ٢ كفاية -

له قوله يضمن مقام الخ فصار شهادة عشر نسوة كشهادة امرأتين فصار الضمان على الرجال والنسوة انصافا ٩ له قوله قال عليه السلام الخ وفي وجوب دلائل الحديث على ذلك فلو انما تم ان لو قال
 عدلت شهادة كل اثنين منها بشهادة رجل والحجاب انه اطلق ولم يقيد بان ذلك في الابتداء او مكرراً ١٢ عـ له قوله لا قلنا من ان المعتبر ببقاء من بقي فالرجوع ببقاء نصف الحق ١٢ عـ له
 قوله فلا يضاف اليها الحكم لان المرأة الواحدة شرط العلة فلا يثبت بشي من الحكم فكان القضاء مضافاً الى شهادة رجلين دونها فلا تضمن عند الرجوع شيئاً ١٢ عـ

الدراية في تخرج احاديث الهداية

قوله عدلت شهادة اثنتين منهن بشهادة رجل قاله صلى الله عليه وسلم في نقصان عقل النساء البخاري عن ابي سعيد في اثنان حديث قالت يا رسول الله ما نقصان
 العقل والدين قال صلى الله عليه وسلم اما نقصان العقل فشهادة امرأتين تعدل شهادة رجل الحديث واخرجه مسلم عن حديث ابن عمرو عن حديث ابي هريرة
 وابي سعيد بخيل على حديث ابن عمر واخرجه الحاكم عن حديث ابن مسعود نحوه بتمامه -

ولا مماثلة بين البضع والمال فاما عند دخول في ملك الزوج فقد صار متقوما لهما بالخطرة حتى يكون مصونا عن الابتدال ولا يملك بما كان ما يملك المراء بما لا يعظم خطره وذلك على الخطر مثل خطر الغفوس
لحصول النسل به وهذا المعنى لا يوجد في طرف الزالة ١٢ **قوله** واما تضمن الخ ودفع ظل وهو انه لو لم يكن منافع لبضع متقومة لكانت غير متقومة اذا كان الزوج مالكا للبضع مع انه ليس كذلك ١٣
قوله لانه اذا كانت زوجان فان قيل منافع البضع كيف تصلح عوضا عن المهر وان المرأة ليست بمال ومنافع البضع ايضا ليست بعين مال فلما منافع البضع حاله الدخول في الملك اعطى بها حكم
المال شرعا ليل ان المشرع جوز للاب ان يزوجه ابنة الصغير امرأة بمهر مثلها من مال الصغير والوالد لا يملك الزالة ملك الصغير بالاب الوض بعد الا ترى انه لو خالف ابنته الصغيرة بما لها لم يجوز ١٤ **قوله**
قوله ولا فرق الخ جواب سوال بان يقال يعني ان لا يجب الضمان على الشايدين اذا اشتد بالبيع بشرط الخيار لانهم لم يتلفا شيئا على البايع لانما انشأ البيع بشرط الخيار والبايع لم يزل ملكه من البيع بعد واما
يزول اذا مضت المدة وهو ما كنت فاذا اسكنت عن الرد كان لاضيا بزوال ملكه فكيف يجب الضمان على الشهود ١٥ **قوله** او فيه خيار البايع بان شهد باقل من القيمة وبان البايع بالخيار ثلاثة
ايام ففقد القاضى بذلك وضعت المدة ونقرا لبيع ثم رجعا فانها يضمنان فضل ما بين القيمة والتمن لانها فيها الزائد غير محض ولو وجب البيع في المدة لم يضمننا شيئا لانه ازال ملكه باختياره فلم يمتنع الاتلاف
١٦ **قوله** في معنى الضمخ انما كان في معنى الضمخ ولم يقل هو ضمخ لان الضمخ بعد اللزوم لا يقبل الضمخ لكن لما عاد كل البديل وهو البضع الى المرأة كما كان صار بمنزلة ضمخ البيع قبل القبض
وفي كل موضع اذا تم الضمخ يجعل كان العقد لم يجز بين المتعاقدين لعود ما كان لهما الى ملكها مكلما فعلوا هذا التقدير كان وجوب نصف المهر على الزوج ابتداء يكون العقد بسبب الضمخ كان لم يكن من ذلك
الوجوب على الزوج كان بسبب شهادة الشايدين فعند الرجوع يضمنان للزوج ما اتلفا عليه من وجوب نصف المهر ١٧ **قوله** بطريق التمتع كما يجب التمتع لمن زوجت بلا مهر وطلقت قبل
الوطى وهي ورع وخار ومخفة لا تزيد على نصف مهر المثل لو كان الزوج غنيا ولا تنقص عن خمسة دراهم لو فقير كذا في الدر المنثور -

قوله فمما قيمته مرسرين كانا داحسرين لان هذا ضمان الاتلاف الملك وان لا يختلف باليسار والاعسار ولا يمنع وجوب الضمان عليها شهور الولاء للمولى لان الولاء ليس بمال متقوم بل بركا لئلا
فلا يكون عونا عما اتلف عليهم من ملك المال فان قيل يعني ان لا يكون الولاء للمولى لانه يكره العتق قلنا بقضاء القاضى بالخيار صار كذا بشرطه لان القاضى لما قضى بالعق من المولى بتعده الولاء ١٨ **قوله**
فاشبه المكره بمان الشبهان المكره مسيب غير مباشر وكذلك الشاهد مسيب غير مباشر والمكره يقتل قصاصا فكذلك الشهود ١٩ **قوله** بل اولى وبان الادوية ان الشهادة في
السببية والافضاء الى القتل فوق المكره لان الولي يان على استيفاء القصاص والمكره يمنع عنه شرعا وعادة فعسى ان يمنع المكره من المباشرة فلا يفيى الى القتل غالبا فاذا قتل المكره وهو المسبب فلان
يقتل الشاهد وهو في التسبب فوق المكره اولى ٢٠ **قوله** ان القتل الخ هذا ظاهر ومستغنى عنه ههنا لانه لم يختلف فيما بعد وليس لارتعلق بها عن غير الا ان يكون اياه الى ان المباشرة تقتل وهو
اولى لما يلزمه انقصا فكيف يلزم غيره وبذلك بعد ٢١ **قوله** لان العفو مندوب يعني ان العفو من السلم المتدين ظاهر بالنظر الى حاله لانه لم يخلف بعفو ضرر بنفسه وماله ويحصل له الاجر
الكثير فاما المكره يتخار حياة بادي في خصته في الشرع وترحمه على حوة غيره ٢٢ يعني

لونه يؤثر حياته ظاهره وان الفعل الاختياري ما يقطع النسبة ثم لا يقل من الشبهة وهي دارنة للقصاص
 بخلاف الحال لانه يثبت مع الشبهات والباقي يعرف في المختلف قال واذا رجع شهود الفروع ضمنوا لان الشهادة
 في مجلس القضاء صدرت منهم فكان التلغ مضافا اليهم ورجع شهود الاصل وقالوا العتيد شهود الفروع على
 شهادتنا فلا ضمان عليهم لانهم انكروا السبب وهو الا شاهد ولا يبطل القضاء لانه خبر محتمل فصارك رجوع الشاهد
 بخلاف ما قبل القضاء وان قالوا اشهدناهم وغلطنا ضمنوا وهذا عند محمد وعند ابي حنيفة وابي يوسف لا ضمان
 عليهم لان القضاء وقع بشهادة الفروع لان القاضي يقضي ببايعين من الحجة وهي شهادتهم وله ان الفروع
 تقولوا شهادة الاصول فصاركناهم حضروا ولو رجع الاصول والفروع جميعا يجب الضمان عند هاهنا على الفروع
 لا غير لان القضاء وقع بشهادتهم وعند محمد المشهود عليه بالخيار ان شاء ضمن الاصول وان شاء ضمن الفروع
 لان القضاء وقع بشهادة الفروع من الوجه الذي ذكرنا وبشهادة الاصول من الوجه الذي ذكرنا فخير بينهما الوجهان
 متغايران فلا يجتمع بينهما في التضمن وان قال شهود الفروع كذب شهود الاصل او غلطوا في ذلك لم يثبت
 الى ذلك لان ما مضى من القضاء لا ينتقض بقولهم ولا يجب الضمان عليهم لانهم رجعوا عن شهادتهم انما
 شهدوا على غيرهم بالرجوع قال وان رجع المزكون عن التزكية ضمنوا وهذا عند ابي حنيفة وقالوا لا يضمنون
 لانهم اثنوا على الشهود خيرا فصاركوا شهود الاحصان وله ان التزكية افعال للشهادة اذ القاضي لا يعمل بها
 الا بالتزكية فصارت بمعنى علة العلة بخلاف شهود الاحصان لانه شرط محض قال واذا شهد شاهدان
 باليمين وشاهدان بوجود الشرط ثم رجعوا فالضمان على شهود اليمين خاصة لانه هو السبب والتلف ايضا
 الى مثبتى السبب دون الشرط المحض الا ترى ان القاضي يقضي بشهادة اليمين دون شهود الشرط ولو

١٥ قوله ولان الفعل الاختياري انما هو القتل الصادر من الولي باختياره الصحيح من غير اجبار مما يقطع نسبه القتل الى
 الشهود فكان الفعل مقصورا على الولي فلم يكن الشاهد قاتلا لان تحمل فعل فاعل مختار يقطع النسبة الى الاول كمن حمل قتيلا فقتل على الحال لما قلنا بخلاف المكره فان له اختيارا فاصدا
 او لمكره اختيار صحيح والفاصد في مقابلة الصحيح بمنزلة المعلوم فصار المكره بمنزلة الآلة للمكره فلذلك انتقل فعل المكره الى المكره ١٢ كقوله فصار رجوع الشاهد الى شاهد الاصل وشهود
 بنفسه قضى القاضي بشهادته ثم رجع لا يبطل القضاء بالرجوع كذلك لا يبطل بانكار الشاهد ١٢ يعني كقوله بخلاف ما قبل القضاء يمين اذا انكر شهود الاصل الاشهاد قبل القضاء
 بشهادة الفروع لا يقضي القاضي بشهادتها فروع بعد ذلك كما اذا رجع الشهود قبل القضاء حيث لا يحكم القاضي بذلك ١٢ يعني كقوله ولان الفروع انما يعنى ان الفروع في مقام الاصلين في
 نقل شهادتهما الى مجلس القضاء والقضاء يحصل لشهادة الاصلين ولذا اعتبر انهما حضرا باقضا وشهدتا ثم رجعا في ذلك يلزم الضمان فكذلك هنا ١٢ كقوله من الوجه الذي
 ذكرنا اى الوجهين وباب يوسف اشارة الى قولنا ان القاضي يقضي ببايعين من الحجة وبشهادة الفروع ١٢ كقوله الجواب عما يقال لم يجمع بين الجاهلين حتى يضمن كل فريق نصف
 التلغ ١٢ كقوله فمتناظران لان شهادة الاصول على اصل الحق وشهادة الفروع على شهادة الاصول ١٢ كقوله فخير بينهما انما لا يقال ان كل فريق يضمن النصف بل
 يجمع كل فريق كالشهود عليه بالخيار كالغاصب مع غاصب الغاصب فان المغموص منه ان يضمن ايها شاء ١٢ كقايه -

٩ قوله كشهود الاحصان اى اذا شهدوا باحصان المشهود عليه فخرجوا بعد ذلك لا يضمنون ١٢ يعني كقوله لا يعمل بما لا يخفى لان الشهادة انما تصير حجة بالعدالة والعدالة انما تثبت بالتزكية
 فصارت بمعنى علة العلة كالمري فانه سبب لعق السهم في الهواء وذا سبب الوصول الى المري وذا سبب الجرح وذا سبب نزاد الام وذا سبب الموت ثم الموت اضعف الى المري الذي هو العلة الاولى
 حتى يجب عليه احكام القصاص والدية ١٢ كقوله بخلاف شهود الاحصان لانه شرط محض والشهادة على الزنا بدون الاحصان موجبة للعقوبة وشهود الاحصان ما جعلوا ليس بموجب
 موجبا والشهادة فلا توجب شيئا بدون التزكية فمن هذا الوجه يقع الفرق بينهما ولهذا يشترط المذكور في الزكينة كشود الزنا ويثبت الاحصان بشهادة النساء مع الرجال ثم الاحصان في معنى العلامة لان حكم
 الشرط ان يمنع انعقاد العلة الى ان يوجد الشرط والزنا اذا وجد لم يتوقف علمه على احصان يحدث بعده فانه اذا زنى ثم احصن لا يجرم ولكن الاحصان اذا ثبت كان موقفا لحكم الزنا فيثبت انه علامة لا شرط
 فلم يتعلق به الوجود والوجوب اذ الحكم لا يضاف الى المظهر فكذا لم يفتقر الى الاحصان ١٢ كقوله لانه شرط محض الحاصل ان الاحصان ليس فيه معنى العلة لان الاحصان علامة موقوفة على الزنا الصادر فلا يتوقف
 ثبوت الزنا على ثبوت الاحصان ويتوقف الحكم بشود الزنا على التزكية فظهر الفرق ١٢ يعني كقوله لانه شرط اعلم ان الشرط عند الاصوليين يتوقف عليه الوجود وليس بوقوف في الحكم ولا مفضل اليه والعلة هي
 المؤثرة في الحكم والسبب هو المفضى الى الحكم بلا تأثير والعلامة مادل على الحكم وليس الوجود متوقف عليه وهذا اعلم ان الاحصان شرط كما ذكرنا اكثر فتوقف وجوب الحكم عليه مع كذا في الماش ١٢ رد المحتار
 كقوله شهود الخ قال في البحر لانهم شهود العلة اذ التلغ يحصل بسببه وبه لا غنى والتطبيق وهم التبعة والطهارة فينبغي تعليق العتق والطلاق فيضمن في الاول القيمة وفي الثاني نصف المهر ان كان قبل
 الدخول كذا في الماش ١٢ رد المحتار كقوله الا ترى ان توضع لما نفاة الى السبب دون الشرط فان القاضي يسمع شهادة اليمين ويحكم بما دان لم يشهد بالدخول ١٢ ع

رجع شهود الشرط وحدهم اختلف الشايخ فيه ومعنى المسألة يبين العتاق والطلاق قبل الدخول

كتاب الوكالة

قال كل عاقل جازان يعتقد ان الانسان بنفسه جازان يؤكل به غيره لان الانسان قد يعجز عن المباشرة
 اى العبدوى ١٢ مثنى ٩ مذهب بطرس بن يمين برهما يجوز التوكيل به ١٣ شائع
بنفسه على اعتبار بعض الاحوال فيحتاج الى ان يؤكل به غيره فيكون بسبيل منه دفعا للحاجة وقد صرح
 لقلة بدائية وكثرة اشتغاله ١٢
ان النبي عليه السلام وكل بالشراة حكيم بن حزام وبالتزويج عمر بن امرسلة قال ويجوز الوكالة بالخصومة
 رواه ابو داود في الصحيح ١٢
في سائر الحقوق لما قد مناه من الحاجة اذ ليس كل احد يهتدى الى وجوه الخصومات وقد صرح ان عليا وكل
 له في جميعها ١٣ في الخصومات ١٤ شائع عقيل ١٢
فيها عقيل وبعد ما اسن وكل عبد الله بن جعفر وكذا بايفائها واستيفائها الا في الحدود والقصاص فان الوكالة
 بمراتب ١٥ الى طالب كان وليا حاضر الجواب ١٢
لا تصح باستيفائهم بما مع غيبة الموكل عن المجلس لانهم يتدبرون بالشبهات وشبهة العفو ثابتة حال غيبة
 بقوله تعالى وان تعفوا القرب للشعوى ١٦ شائع
الموكل بل هو الظاهر للندب الشرعى بخلاف غيبة الشاهد لان الظاهر عدم الرجوع وبخلاف حالة الحضرة
 لقوله تعالى وان تعفوا القرب للشعوى ١٦ شائع
 اقر الصدق مولانا من خصومنا في حق العدول ١٢

۱۱۔ قولہ مختلف

المشترع فيه قال بعضهم يضمنون لان الشرط اذا سلم من معارضة العلة صلح علة لان العلة لم تجعل علما بذواتها فاستقام ان يخلفها الشرط وايصح ان يهود الشرط لا يضمنون بحال نص عليه في الزايدات ١٢
كـ **قوله** يمين العتاق اي شهدائه قال بعد ان دخلت الدار فانت حاروقا لانه وبه غير مدخول بها ان دخلت الدار فانت طالق ١٢ كـ **قوله** كتاب الوكالة لما فرغ من بيان
احكام الشهادات بانواعها وما يتبعها من الرجوع عنها شرع في بيان احكام الوكالة اما لما سبته ان كل واحد من الشادة والوكالة صفة من صفات الله تعالى ثم الله شهيد على ما يفعلون وقوله حسبا الله ونعم الوكيل
والله ان كلا منهما ايصال النفع الى الغير بالاغنى في حقته واما ان كلاهما يصلح سببا لكتساب الثواب كذا في النهاية ١٢ ثـ **قوله** الوكالة بفتح الواو وكسر الهمزة لتوكيل من وكله بهذا اي فوض اليه ذلك الوكيل
هو القائم بما فوض اليه كان فعيل بمعنى مفعول بانه موكول اليه الامراى مفعول اليه وفي اصطلاح الفقهاء عبارة عن اقامة الانسان غيره مقام نفسه في تصرف معلوم وسببها خلق البقاء المقدور بتعاطيا وركنها
لفظ وكلت واشباهه وشرطها ان يملك الموكل التصرف ويلزمه الاحكام وصفاتها انه عقد جائز يملك كل من الموكل والوكيل الغزل بدون رضى صاحبه وحكمها مباشرة الوكيل ما فوض اليه ١٢ هـ
قوله كل عقد الخ فان قيل يشكك على هذا الاستقراض فانه لو استقرض بنفسه يجوز ولو وكل غيره بالاستقراض لا يجوز فلما توكيل تفويض التصرف وانما يصح ذلك فيما ينفذ فيه تصرف ويصح امره وتفويض الاستقراض
يشع فيما لا يملكه فان الدراهم التي يستقرض بها الوكيل ملك المقرض والامر بالتصرف في ملك الغير باطل ١٢ كـ **قوله** ان يعقده اي يكون مستبداً بذلك العقد فلا يرد ان الوكيل جاز له ان يعقده بنفسه
واذا وكل غيره ولم يرد له في ذلك لا يجوز لان الوكيل ليس بمستبد في العقد ١٢ كـ **قوله** جاز ان يوكل الخ وليس... انعكس مقصوداى ليس ان كل عقد لا يعقده الانسان بنفسه لا يجوز التوكيل به الا ترى
ان المسلم لا يجوز له عقد بيع الخمر وشرائه بنفسه ولو وكل ذميا بذلك جاز عندنا في حنيفته ١٢ مـ **قوله** عبد الحليم نور الله مقده هـ **قوله** لان الانسان الخ اعترض عليه بانه دليل اخص من المدلول وهو جواز الوكالة
فانما جائز وان لم يكن ثمرة محرمة اصلا واجيب بان ذلك بيان حكم الحكم وبه تراعى في الجنس دون الافراد كما مشتق في السفر ١٢ نـ **قوله** على اعتبار بعض الاحوال بان كانت مريضا او شقيفا فانيا
او ذوا جهة لا يتولى الامور بنفسه ١٢ عـ **قوله** وقد صح الخ يجزى على ذلك ان توكيل النبي صلى الله عليه وسلم في المسلمين المخصوصين لا يدل على ما في الدعوى المذكورة من ان كلية فعل الوجه ان يكون
المراو به مجرد تاييد المتقدم من التعليل العقلي الذي مبناه دفع الحاجة لوقوع التوكيل عند الحاجة من النبي صلى الله عليه وسلم لاقامة دليل مستقل على الدعوى الكلية السابقة ١٢ نـ **قوله** وكل الخ اما لانه
وقر عقلا كغيره ولانه انتقص ذنبه وكان عبد الله بن جعفر شاذيا ١٢ كـ **قوله** لانما تدرى بالشبهات فلا تستوفى بما يقرر مقام الغي لان فيه نوع شبهة ولهذا لا يستوفى كتاب القاضى الى القاضي في الشبهة على
الشهادة وشهادة النساء الرجال ١٢ كـ **قوله** وشبهة العفوان وهذا الوجه مخصوص بالقصاص اذا الحدود لا يعنى عنها فالمراد ان في القصاص ثبوت شبهة اخرى حال غيبة الموكل وبه شبهة العفوان ثـ
الافكار ١٢ كـ **قوله** بخلاف غيبة الشاهد حيث يستوفى الحدود والقصاص مع غيبة الشهود وان كان رجوعهم محتملا ١٢ عـ **قوله** وبخلاف حالة المحضرة اي حضرة الموكل اي يجوز للموكل ان يستوفى القصاص
قال حضرة الموكل استقام هذه الشبهة وبه شبهة العفوان كـ

الدَّرَايَةُ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ

باب الوكالة . قوله . من ان النبي صلى الله عليه وسلم وكل بالشرا حكيم بن حزام ابو داود والترمذي من حديث حكيم بن حكيم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث معه بدينا ريت تروى له افضحية فاشترها بدينا وبعها بدينا رين فرجم واشترى افضحية بدينا وجاء بدينا رالي النبي صلى الله عليه وسلم فتصدق به النبي صلى الله عليه وسلم ودعاه ان يبارك له في تجارتها وفي الباب عن عروة البارقي ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاه بدينا رايشتري به افضحية او شاة فاشترى شاتين فباع احداهما بدينا رافأنا بة بشاة ودينار فدعاه بالبركة اخرجه احمد والاربعة سوى النسائي واخرجه البخاري في اثناء حديث **حديث** انه صلى الله عليه وسلم وكل بالتزويج عمر بن ابي سلمة النسائي واحمد واسحق و ابو يعلى وابن جبان من حديث ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث اليها مخطوبا فقالت ام سلمة قعريا عمر فزوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم فزوجه اياها ولكن اختلف في المراد بعز فقتل عمر بن ابي سلمة وقتل عمر بن الخطاب وروى سعيد بن يحيى الاموي في الغازی من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ابنة كان زوجا محرم فمسلمة بن ابي سلمة فما تا قبل ان يجتمعا كان صلى الله عليه وسلم يقول هل حزن سلمة لانه كان زوج النبي صلى الله عليه وسلم امه وقد روى ابن سعد في ترجمة ام سلمة من طريق حبيب بن ابي ثابت قال قالت ام سلمة خطبني النبي صلى الله عليه وسلم فاذنت له في نفسي فتزوجني **قوله** وقد هم ان عليا وكل عقيل وبعدهما سن وكل عبد الله بن جعفر اخرجه **اليه** من طريق عبد الله بن جعفر قال كان علي يكره الخصومة فكان اذا كانت له خصومة وكل فيها عقيل بن ابي طالب فلما اكبر عقيل وكفى .

لانتفاء هذه الشبهة وليس كل احد يحسن الاستيفاء فلو منع عنه ينسد باب الاستيفاء اصلا وهذا الذي ذكرناه
قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف لا يجوز الوكالة باثبات الحدود والقصاص باقامة الشهود ايضا وقول محمد
مع ابي حنيفة وقيل مع ابي يوسف وقيل هذا الاختلاف في غيبته دون حضرته لان كلام الوكيل ينتقل
الى الموكل عند حضوره فصا كانه متكلم بنفسه له ان التوكيل انا بة وشبهة النيابة يتحرز عنها في هذا
الباب كما في الشهادة على الشهادة وكما في الاستيفاء ولا في حنيفة ان الخصومة شرط محض لان الوجوب مضى
الى الجناية والظهور الى الشهادة فيجرب فيه التوكيل كما في سائر الحقوق وعلى هذا الخلاف التوكيل بالجواب
من جانب من عليه الحد والقصاص وكلام ابي حنيفة فيه اظهر لان الشبهة لا تمنع الدفع غير ان اقرار
الوكيل غير مقبول عليه لبا فيه من شبهة عدم الامر به وقال ابو حنيفة لا يجوز التوكيل بالخصومة من
غير رضا الخصم الا ان يكون الموكل مريضا او غائبا مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا وقالا يجوز التوكيل بغير
رضا الخصم وهو قول الشافعي ولا خلاف في الجواز انما الخلاف في لزوم لها ان التوكيل تصرف في خالص
حقه فلا يتوقف على رضا غيره كالشركة بتقاضي الديون وله ان الجواب مستحق على الخصم ولهذا
يستحضره والناس متفاوتون في الخصومة فلو قلنا يلزمه يتضرر به فيتوقف على رضا كالعبد المشترك
اذا كاتبه احد هيا يتخير الاخر بخلاف المريض والمسافر لان الجواب غير مستحق عليها هناك ثم كما يلزم
التوكيل عنده من المسافر يلزم اذا اراد السفر لتحقيق الضرورة ولو كانت المرأة مخدرة لم تحر عاداتها بالبروز
وحضور مجلس الحاكم قال الرازي يلزم التوكيل لانها لو حضرت لا يمكنها ان تنطق بحقها لحياتها فيلزم وكيلها
قال وهذا شيء استحسنته المتأخرون قال ومن شرط الوكالة ان يكون الموكل ممن يملك التصرف ويلزمه

له قوله وليس كل احد يحسن الاستيفاء فلو منع عنه ينسد باب الاستيفاء اصلا وهذا الذي ذكرناه
قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف لا يجوز الوكالة باثبات الحدود والقصاص باقامة الشهود ايضا وقول محمد
مع ابي حنيفة وقيل مع ابي يوسف وقيل هذا الاختلاف في غيبته دون حضرته لان كلام الوكيل ينتقل
الى الموكل عند حضوره فصا كانه متكلم بنفسه له ان التوكيل انا بة وشبهة النيابة يتحرز عنها في هذا
الباب كما في الشهادة على الشهادة وكما في الاستيفاء ولا في حنيفة ان الخصومة شرط محض لان الوجوب مضى
الى الجناية والظهور الى الشهادة فيجرب فيه التوكيل كما في سائر الحقوق وعلى هذا الخلاف التوكيل بالجواب
من جانب من عليه الحد والقصاص وكلام ابي حنيفة فيه اظهر لان الشبهة لا تمنع الدفع غير ان اقرار
الوكيل غير مقبول عليه لبا فيه من شبهة عدم الامر به وقال ابو حنيفة لا يجوز التوكيل بالخصومة من
غير رضا الخصم الا ان يكون الموكل مريضا او غائبا مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا وقالا يجوز التوكيل بغير
رضا الخصم وهو قول الشافعي ولا خلاف في الجواز انما الخلاف في لزوم لها ان التوكيل تصرف في خالص
حقه فلا يتوقف على رضا غيره كالشركة بتقاضي الديون وله ان الجواب مستحق على الخصم ولهذا
يستحضره والناس متفاوتون في الخصومة فلو قلنا يلزمه يتضرر به فيتوقف على رضا كالعبد المشترك
اذا كاتبه احد هيا يتخير الاخر بخلاف المريض والمسافر لان الجواب غير مستحق عليها هناك ثم كما يلزم
التوكيل عنده من المسافر يلزم اذا اراد السفر لتحقيق الضرورة ولو كانت المرأة مخدرة لم تحر عاداتها بالبروز
وحضور مجلس الحاكم قال الرازي يلزم التوكيل لانها لو حضرت لا يمكنها ان تنطق بحقها لحياتها فيلزم وكيلها
قال وهذا شيء استحسنته المتأخرون قال ومن شرط الوكالة ان يكون الموكل ممن يملك التصرف ويلزمه

الاحكام لان الوكيل يملك التصرف من جهة الموكل فلا بد من ان يكون الموكل مالكا لئلا يملكه من غيره
 ويشترط ان يكون الوكيل ممن يعقل العقد ويقصده لانه يقوم مقام الموكل في العبارة فيشترط ان يكون
 من اهل العبارة حتى لو كان صبيا لا يعقل او مجنونا كان التوكيل باطلا واذا وكل الحر العاقل البالغ او
 المأذون مثلها باجاز لان الموكل مالك للتصرف والوكيل من اهل العبارة وان وكل صبيا محجورا يعقل
 البيع والشراء او عبدا محجورا اجاز ولا يتعلق بهما الحقوق وتتعلق بموكلها لان الصبي من اهل العبارة الا
 ترى انه ينفذ تصرفه باذن وليه والعبد من اهل التصرف على نفسه مالك له وانبا لا يملكه في حق المولى
 والتوكيل ليس تصرفا في حقه الا انه لا يصح منها التزام العهدة اما الصبي لقصور اهليته والعبد لحق
 سيده فتلزم الموكل وعن ابي يوسف ان المشتري اذا لم يعلم بحال البائع ثم علم انه صبي او مجنون او محجور
 له خيار الفسخ لانه دخل في العقد على ظن ان حقوقه تتعلق بالعاقد فاذا ظهر خلافه بتخيرا كما اذا عثر
 على عيب قال والعقد الذي يعقده الوكلاء على ضربين كل عقد يضيفه الوكيل الى نفسه كالبيع والاجار
 فحقوقه تتعلق بالوكيل دون الموكل وقال الشافعي تتعلق بالموكل لان الحقوق تابعة لحكم التصرف
 والحكم وهو الملك يتعلق بالموكل فكذلك اتوا به وصار كالرسول والوكيل في التكاثر ولنا ان الوكيل هو العاقد
 حقيقة لان العقد يقوم بالكلام ووضحة عبارته لكونه ادميا وكذا احكاما لانه يستغنى عن اضافة العقد
 الى الموكل ولو كان سفيرا عنه لما استغنى عن ذلك كالرسول واذا كان كذلك كان اصيلا في الحقوق فيتعلق
 حقوق العقد به ولهذا قال في الكتاب يسلم المبيع ويقبض الثمن ويطالب بالثمن اذا اشترى ويقبض المبيع
 ويخاصم في العيب بخلافه لان كل ذلك من الحقوق والملك يثبت للموكل خلافا عنه اعتبارا للتوكيل السابق كالعبد
 يتهب ويصطاد ويحتطب هو الصحيح قال وفي مسألة العيب تفصيل نذكره ان شاء الله تعالى قال

قوله من يعقل العقد بان يعرف مثلاً ان البيع سالب والشراء جالب ويرتفع الثمن اليسير من الثمن الفاحش كذا ذكر في ما دون الذي ذكره
 في اكثر المعتمدين ١٢ **قوله** من اهل العبارة والهيئة العبارة تنحون بالعقل لان المراد بالكلام ما يكون له صورة ومعنى فكل حديث يكون موجود له صورة ومعناه ومعنى الكلام لا يوفد الا بالعقل والتمييز
 ١٣ **قوله** والماذون وانما اطلق الماذون حتى يشتمل بالبعد والصبي الذي يعقل البيع والشراء اذا كان ماذوناً في التجارة لان توكيل الصبي الماذون غير جائز كالتصرفات بخلاف ما اذا كان الصبي
 محجوراً حيث لا يجوز له ان يוכל غيره ١٢ **قوله** لان الصبي الخ يعلم بهذا التعليل ان العبد اذا اعتق لزمه ايضا العدة لان المانع من لزومها حق المولى وقد زال والصبي اذا بلغ لم يلزمه لان المانع
 فقصر اهلته حيث لم يكن قوله ملزماً في حق نفسه في ذلك الوقت فلذلك لم يلزمه بعد البلوغ ١٢ **قوله** ليس تصرفاً في حق المولى اذ صحة التوكيل تتعلق بعبارة والهيئة والبعيد يبقى على اصل الحرية
 في ذلك لان صحة العبارة بكونه آدمياً ١٢ **قوله** لانه لا يصح منها الخ جواب اشكال هو ان يقال انها لو كانت اهل التصرف فينبغي ان يصح منها التزام العدة فاجاب بقوله لانه الخ ١٢ **قوله** يعني
قوله فكل من المولى لانه لما تعذر التزام العدة بما يتعلق باقرب الناس اليها وهو من اتفق بهذا التصرف وهو المولى ١٢ **قوله** او يجوز قيل المراد بالمجوز الذي يعقل البيع والشراء
 حتى يصح الانابة ويكون بمنزلة الصبي المحجور وقيل على حاشيته نسخة المصنف محجور مقام قوله مجنون وفي الكافي للعلامة الشافعي ومن ابي يوسف ان المشتري اذا لم يعلم بحال البائع ثم علم ان صبي محجوراً وجسد
 محجوراً جاز له الفسخ قال الظاهر ان قوله مجنون تعقيب ١٣ **قوله** كايبيع فانه يقول بعبت هذا الشيء منك ولا يقول بعبت منك من قبل فان وكذا غيره ١٢ **قوله** الخ ١٢ **قوله** فانه اي صحة
 عبارة لا يكونه وكذا بل يكونه آدمياً قالوا فثبت ان مباشرة العقد بالولاية الاصلية التي ثبتت لانه كان لا ينفذ تصرفه بهذه الولاية في محل هو مملوك للغير لا لرضا المالك والتوكيل لتنفيذ حكم التصرف في محل لا لاتباع
 الولاية وفرض المولى من التوكيل لتحقيق حكم التصرف فعملناه ثانياً في حق الحكم وراعيه الاصل في حق الموقوف ١٢ **قوله** كايبيع فانه لا يستغنى عن اضافة العقد الى المرسل ١٢ **قوله** والمالك
 الخ جواب سوال مقدور وموان يقال كما ثبت للملك للملك يعني ان ثبت الحق للموقوف كما قاله الشافعي ١٢ **قوله** يعني -

١٣ **قوله** خلافه عنى ابدأ وبدل عنه لان ثبت للوكيل ثم ينتقل الى الموكل ١٢ **قوله** كالعبد تهيب اسه يقبل الهبة والصدقة ويصطاد فان مولاه يقوم مقامه فى الملك بذلك السبب
 ١٤ **قوله** وهو البيع استراعى عن لافقة المكره وهى ان الملك ثبت للوكيل لتحقق السبب من جهة ثم ينتقل الى الموكل واذا كان الاول هو البيع لان المشتري اذا كان منكوته الوكيل او قريبه
 لا يفسد النكاح ولا يفتق عليه ولو ملك المشتري مكان ذاك ١٢ **قوله** تفصيل وهو ما ذكره فى باب الوكالة بالبيع والشراء بقوله واذا اشترى الوكيل ثم اطلع على عيب فله ان يردده بالبيع مادام
 المبيع فى يده فان سلمه الى الموكل لم يردده الا باذنه ١٣

وكل عقد يضمنه إلى موكله كالنكاح والخلع والصلح عن دم العبد فان حقوقه تتعلق بالموكل دون
 الوكيل فلا يطالب وكيل الزوج بالمهر ولا يلزم وكيل الميراث تسليمها لادن الوكيل فيها سفير محض لا تترى
 انه لا يستغنى عن اضافة العقد الى الموكل ولو اضافه الى نفسه كان النكاح له فصار كالرسول وهذا
 لان الحكم فيها لا يقبل الفصل عن السبب لانه اسقاط فيتلوا شي فلا يتصور صدوره من شخص وثبوت
 حكمه لغيره فكان سفيراً او الضرب الثاني من اخواته العتق على مال والكتابة والصلح عن الانكار فاما
 الصلح الذي هو جار مجرى البيع فهو من الضرب الاول والوكيل بالهبة والتصدق والاعارة والايداع والهن
 والاقرض سفيراً ايضاً لان الحكم فيها ثبت بالقبض وانه يلاقي محلاً مملوكاً للغير فلا يجعل اصيلاً وكذا اذا
 كان الوكيل من جانب الملتبس وكذا الشركة والمضاربة الا ان التوكيل بالاستقراض باطل حتى لا يثبت
 الملك للموكل بخلاف الرسالة فيه قال واذا طالب الموكل المشتري بالشئ فله ان يمنعه اياه لانه
 اجنبى عن العقد وحقوقه لئلا ان الحقوق الى العاقد فان دفعه اليه جاز ولو لم يكن للوكيل ان يطالبه به
 ثانياً لان نفس الثمن المقبوض حقه وقد وصل اليه ولا فائدة في اخذ منه ثم الدفع اليه ولهذا لو كان
 للمشتري على الموكل دين يقع المقاصة ولو كان له عليها دين يقع المقاصة بدين الموكل ايضاً دون
 دين الوكيل ودين الوكيل اذا كان وحده يقع المقاصة عند ابى حنيفة ومحمد لما انه يملك البراء
 عنه عندهما ولكنه يضمنه للموكل في الفصلين

١٢ قوله سفير محض والسفير هو الذي يحكى قول الغير من على حكاية الغير لا يلزمه احكام قول الغير كما اذا حكى قذف الغير لا يكون قاذفاً ١٢
 ١٣ قوله لا يقبل الفصل عن السبب حتى لم يدخل فيما خيار الشرط لان الخيار يدخل على الحكم فيوجب تراخي عن السبب وهذه العقود لا تحتل تراخي الحكم ١٢
 ١٤ قوله لا يثبت النكاح لانها تسقط بالكتابة بعد النكاح ولان الاصل في الابطاع المحرم فكان النكاح اسقاطاً للمحرمة نظر الى الاصل ١٢
 ١٥ قوله فلا يتصور الخ لانه لا يجوز ان يسقط في حق الوكيل
 ١٦ قوله لا يجوز ان يسقط لان الساقط لا يعود الاسباب جديد ولم يوجد فعله سفيراً بخلاف البيع فان حكمه يقبل الفصل عن السبب كما في البيع بشرط الخيار فجاز ان يصدر السبب من شخص
 ١٧ قوله والصلح عن الانكار جعل من هذا القبيل لان بدل الصلح بمقابلته دفع الخصومة في حق المدعى عليه ١٢
 ١٨ قوله والوكيل بالهبة يعني اذا وكل رجلاً بان
 ١٩ قوله وان يصدق بان يصدق بماله والاعادة بان وكل ان يبرأ فاما الايداع بان وكل ان يودع متاعاً والهن بان وكل ان يقرض فلان ١٢
 ٢٠ قوله لان الحكم فيها اي في هذه العقود المذكورة يثبت بالقبض اي قبض الوكيل له والمتصدق عليه ونظرهما وانما وان القبض يلاقي محلاً مملوكاً للغير اي لغير الوكيل فالحكم ايضا يلاقي محلاً
 ٢١ قوله لا يجوز ان يسقط لان الساقط لا يعود الاسباب جديد ولم يوجد فعله سفيراً بخلاف البيع فان حكمه يقبل الفصل عن السبب كما في البيع بشرط الخيار فجاز ان يصدر السبب من شخص
 ٢٢ قوله لا يجوز ان يسقط لان الساقط لا يعود الاسباب جديد ولم يوجد فعله سفيراً بخلاف البيع فان حكمه يقبل الفصل عن السبب كما في البيع بشرط الخيار فجاز ان يصدر السبب من شخص
 ٢٣ قوله لا يجوز ان يسقط لان الساقط لا يعود الاسباب جديد ولم يوجد فعله سفيراً بخلاف البيع فان حكمه يقبل الفصل عن السبب كما في البيع بشرط الخيار فجاز ان يصدر السبب من شخص
 ٢٤ قوله لا يجوز ان يسقط لان الساقط لا يعود الاسباب جديد ولم يوجد فعله سفيراً بخلاف البيع فان حكمه يقبل الفصل عن السبب كما في البيع بشرط الخيار فجاز ان يصدر السبب من شخص
 ٢٥ قوله لا يجوز ان يسقط لان الساقط لا يعود الاسباب جديد ولم يوجد فعله سفيراً بخلاف البيع فان حكمه يقبل الفصل عن السبب كما في البيع بشرط الخيار فجاز ان يصدر السبب من شخص
 ٢٦ قوله لا يجوز ان يسقط لان الساقط لا يعود الاسباب جديد ولم يوجد فعله سفيراً بخلاف البيع فان حكمه يقبل الفصل عن السبب كما في البيع بشرط الخيار فجاز ان يصدر السبب من شخص
 ٢٧ قوله لا يجوز ان يسقط لان الساقط لا يعود الاسباب جديد ولم يوجد فعله سفيراً بخلاف البيع فان حكمه يقبل الفصل عن السبب كما في البيع بشرط الخيار فجاز ان يصدر السبب من شخص
 ٢٨ قوله لا يجوز ان يسقط لان الساقط لا يعود الاسباب جديد ولم يوجد فعله سفيراً بخلاف البيع فان حكمه يقبل الفصل عن السبب كما في البيع بشرط الخيار فجاز ان يصدر السبب من شخص
 ٢٩ قوله لا يجوز ان يسقط لان الساقط لا يعود الاسباب جديد ولم يوجد فعله سفيراً بخلاف البيع فان حكمه يقبل الفصل عن السبب كما في البيع بشرط الخيار فجاز ان يصدر السبب من شخص
 ٣٠ قوله لا يجوز ان يسقط لان الساقط لا يعود الاسباب جديد ولم يوجد فعله سفيراً بخلاف البيع فان حكمه يقبل الفصل عن السبب كما في البيع بشرط الخيار فجاز ان يصدر السبب من شخص

باب الوكالة بالبيع والشراء

فصل في الشراء قال ومن وكل رجلا بشيء فذلك من تسمية حنسه وصفته او حنسه ومبلغ

ثمنه ليصير الفعل الموكل به معلوما فيمكنه الايتبار الا ان يوكله وكالة عامة فيقول ابتع لي ما رأيت

لانه فوض الامر الى رأيه فأتى شيء يشتريه يكون ممثلا والاصل فيه ان الجهالة اليسيرة تتحمل في

الوكالة كجهالة الوصف استحسانا لان مبنى التوكيل على التوسعة لانه استعانة وفي اعتبار هذا الشرط

بعض الحرج وهو بدفع ثمنه ان كان اللفظ يجمع اجناسا او ماهو في معنى الاجناس لا يصح التوكيل وان

بين الثمن لان بذلك الثمن يوجد من كل جنس فلا يدري مراد الامر لتفاحش الجهالة وان كان

جنسا يجمع انواعا لا يصح الا ببيان الثمن او النوع لانه بتقدير الثمن يصير النوع معلوما وبدون النوع تقل

الجهالة فلا يمنع الامتثال مثاله اذا وكله بشراء عبد او جارية لا يصح لانه يشمل انواعا فان بين النوع

كالتركي او الحبشي او الهندي او السندي او الموكل جاز وكذا اذا بين الثمن لما ذكرناه ولو بين النوع او

الجنس ولم يبين صفة الجودة والرداءة والسطوة جاز لانه جهالة مستدركة ومرادة من الصفة المذكورة

في الكتاب النوع وفي الجامع الصغير ومن قال لا خراشتر لي ثوبا او دابة او دارا فالوكالة باطله للجهالة

الفاحشة فان الدابة في حقيقة اللغة اسم لما يدب على وجه الارض وفي العرف يطلق على الخيل و

الحمار والبغل فقد جمع اجناسا وكذا الثوب لانه يتناول الملبوس من الاطلس الى الكساء ولهذا

لا يصح تسميته مهرا وكذا الدار تشل ما هو في معنى الاجناس لانها تختلف اختلافا فاحشا باختلاف الاعراض

والجدران المرافق والمحال والبلد فيتعذر الامتثال قال وان سمي ثمن الدار ووصف جنس الدار والثوب جاز

معناه نوعه وكذا اذا سمي نوع الدابة بان قال حمارا ونحوه قال ومن دفع الى اخو دراهم وقال اشتر لي بها

١٢ قوله باب تقدم من ابواب الوكالة ما هو اكثر وقوعا واسم حاجته وهو الوكالة بالبيع والشراء ١٣ قوله فصل في الشراء تقدم فصل الشراء على البيع لكونه اكثر وقوعا واسم حاجته فان اشترى اناس يوكل آخر بالشراء في مال ومشاربه ولا يسهل فيه ذلك من الامور المهمة التي قد يتحملها الانسان في اوقاته عن الاحتياج اليها ولا يقدر على ان يتولى شراء ما يحتاج اليه في باب البيع كما لا يخفى ١٤ قوله فصل في تسمية جنسه الخ المراد بالجنس هنا غير الاصطلاح على اهل النطق فان الجنس عندهم هو العقول على كثير من مختلفين بالحققة في جواب ما هو الحيوان والنوع هو المقول على كثير من متفقين بالحققة في جواب ما هو كالا انسان مثلا والصنف هو النوع المقيد بقيد عرضي كالهندي والتركي والمراد هنا بالجنس ما يشتمل اصنافا وهو النوع على اصطلاح اولئك والنوع الصنف ١٥ قوله تسمية الاصل ان الوكالة ان جعلت جهالة لیسيرة وهي جهالة النوع المحض فخرصحت وان كانت فاحشة وهي جهالة الجنس كدابة بطلت وان كانت متوسطة كعبد فان بين الثمن اذا لصفته كترى صحت والا لا ١٦ قوله ليصير الفعل الخ فان ذكر الجنس مجردا عن الوصف او الثمن غير مقيد للمعرفة فلا يمكن الوكيل من الايتبار بما امر به وان عارض على قوله ليصير الفعل الموكل به معلوما بان الفعل الموكل به معلوم وهو الشراء والجواب ان الفعل الموكل به في هذا القسم ليس هو الشراء بل هو دفع ثمنه واذا لم يعلم النوع لم يعلم الفعل المضاف اليه بخلاف القسم الاخر وهو الوكيل العام ١٧ قوله استحضار القياس ما به لان التوكيل بالبيع والشراء من جنس البيع والشراء بان يجعل الوكيل كالمشتري لنفسه كالا بان يملك الموكل في ذلك الجهالة ثمنه الصفة فكذلك فيما اعتبر به ١٨ قوله ليصير النوع معلوما قال بعض المشايخ ان كان يوجد باسعى من الثمن من كل نوع لا يصح بيان الثمن بالمعنى النوع كذا في الذخيرة ١٩ قوله او الموكل مولد مولد شخصي عمن كدور رب پرورش يا فخره باشتد شخصي ودر خمنه چنانچه پدرش از بندو مادرش از حبش باشد ٢٠ قوله او الوسط من الوعد في ان التاء عوض في آخرها من الواو الساكنين او بان في المصدر والفعل من حد ضرب ٢١ قوله ودراده الخ ليوافق كلامه القاعدة الشرعية وما صرح به في كتب سائر المشايخ ٢٢ قوله وفي الجامع الصغير الخ فائدة ذكر وضع الجامع الصغير بيان اشتمال لفظه على اجناس مختلفة ٢٣ قوله باطله وان بين الثمن وقد ذكرناه ولما بطلت الوكالة كان الشراء واقعا على الوكيل وبه صرح في نسخ الجامع الصغير ٢٤ قوله من الاطلس الى الكساء من الارض من الثياب الى ادنى ما يعني ٢٥ قوله تشل ما هو في معنى الخ يعني ان الدار وان لم يجمع اجناسا مختلفة حقيقة الا انما يجمع ما هو في معنى الاجناس ٢٦ قوله اختلافا فاحشا لاختلافها بالطول والعرض في السكة والبورت والمرافق وقرب الماء وبعده والجيران وغيره فان كانت الدار اختلافا فاحشا فاختلافها في طولها وعرضها ٢٧ قوله بان يشتري له دارا ولم يسم غنما لم يجز ذلك ثم قال وان سمي الثمن جاز لان تسمية الثمن تعبير معلومة عادة وان بقيت جهالة في بسيرة مستدركة والمتأخرون من مشايخنا يقولون في ديارنا لا يجوز الا ببيان المحل ٢٨ قوله وكذا اذا يصح التوكيل بشراء الحمار وان لم يسم الثمن لان الجنس صامع بالمعنى التسمية وانما بقيت الجهالة في الوصف فيصح الوكالة بدون تسمية الثمن فان قيل لا كذلك فالجواب ان من بابها يصح ركوب العظماء وبها لا يصح العمل عليه فلا اختلاف الوصف مع ان ذلك يصح ما هو معروف في حال الموكل حين قالوا ان القاصي اذا امر انسانا ان يشتري له ثوبا من الذهب والفضة لا يجوز وقد صح ان النبي عليه السلام وكل عليم بن عزام بشراء شاة الاضية ٢٩ قوله حمارا فاحشا لاختلافها في باب المهر من ان المحار جنس كذا في نتائج الافكار ٣٠ قوله ومن دفع الى اخو قديد بالدفع لانه اذا لم تدفع الدراهم وقال اشتر لي حنطة او شعير لم يجز لانه لم يسم المقادير وجملة المقدار في المكيدات كجهالة الجنس ٣١ يعني

طعاماً فهو على الخطة ودقيقها استحساناً والقياس ان يكون على كل مطعوم اعتباراً للحقيقة كما في البيع
 على الاكل اذ الطعام اسم لما يطعم وجه الاستحسان ان يعرف املاك وهو على ما ذكرناه اذ اذكر مقروناً بالبيع
 والشراء ولا عرف في الاكل فبقى على الوضع وقيل ان كثرت الدراهم فعلى الخطة وان قلت فعلى الخبز وان
 كان فيها بين ذلك فعلى الدقيق قال واذا اشترى الوكيل وقبض ثوماً طلع على عيب فله ان يردده بالعيب
 مادام المبيع في يده لانه من حقوق العقد وهي كلها اليه فان سلمه الى الموكل لم يردده الا باذنه لانه انتهى
 حكم الوكالة ولان فيه ابطال يده الحقيقية فلا يتمكن منه الا باذنه ولهذا كان خصماً لمن يدعى في المشتري
 دعوى كالشفيع وغيره قبل التسليم الى الموكل لا بعده قال ويجوز التوكيل بعقد الصرف والسلم لانه عقد
 يملكه بنفسه فيملك التوكيل به دفعاً للحاجة على ما مر ومراعاة التوكيل بالسلم دون قبول السلم لان
 ذلك لا يجوز فان الوكيل يبيع طعاماً في ذمته على ان يكون الثمن لغيره وهذا لا يجوز فان فارق الوكيل صاحبه
 قبل القبض بطل العقد لوجود الافتراق من غير قبض ولا يعتبر مفارقة الموكل لانه ليس بعاقده والمستحق
 بالعقد قبض العاقد وهو الوكيل فيصح قبضه وان كان لا يتعلق به الحقوق كالصبي والعبد المحجور عليه
 بخلاف الرسولين لان الرسالة في العقد لا في القبض ويتنقل كلامه الى المرسل فصار قبض الرسول قبض
 غير العاقد فلم يصح قال واذا دفع الوكيل بالشراء الثمن من ماله وقبض المبيع فله ان يرجع به على الموكل لانه
 انعقدت بينهما مبادلة حكيمه ولهذا اذا اختلفا في الثمن يتحالفان ويؤدّ الوكيل بالعيب على الوكيل وقد سلم
 المشتري للموكل من جهة الوكيل فيرجع عليه ولان الحقوق لما كانت اليه وقد علمه الموكل فيكون راضياً بدفعه
 من ماله فان هلك المبيع في يده قبل حبسه هلك من مال الموكل ولم يسقط الثمن لان يده كيد الموكل فاذا لم
 يحبسه يصير للموكل قابضاً بيده وله ان يحبسه حتى يستوفي الثمن لما بينا انه بمنزلة البائع من الموكل وقال

له قوله وهو على ما ذكرناه

اي على الخطة ودقيقها قيل هذا في عرف اهل الكوفة فان سوق الخطة ودقيقها يسمى سوق الطعام فلما في عرف غير اهل الكوفة فيصرف الى شراء كل مطعوم وبعض مشايخ نادوا بالنهر قالوا ان الطعام في عرف ديوان
 ما يمكن الاكل من غير ادراك اللحم المطبوخ والمشوى ونحوه فيصرف اليه التوكيل دون الخطة والدقيق والخبر قال السدرا الشهد وعليه الفتوى كذا في الذريعة ١٢ كـ له قوله فعلى الخطة الا ان يكون
 ثمة وبينه فعلى الخبز وان كثرت والقلته مثل درهم الى ثلثة والوسط مثل اربعة الى خمسة او سبعة ١٢ كـ له قوله ولهذا لا يذكرون الادلة على جواز الرد في صورة وعدم جوازه في اخرى ١٢ نـ له
 قوله التوكيل بالاسلام لانه يصح التوكيل بالاسلام من رب السلم ولا يصح من المسلم اليه فيقول السلم في كذا اي اشترى بالسلم واغالم يصح توكيل المسلم اليه لانه لو صح التوكيل يجب ان يكون بيع الوكيل طعاماً في
 ذمته فبعضه على ان يكون الثمن لوكل وهو المسلم اليه فذلك لا يجوز فان من باع ملك نفسه من الاعيان على ان الثمن لغيره لا يجوز وكذلك في الدين ١٢ كـ له قوله لان ذلك لا يجوز اي باطل واذا
 بطل التوكيل كان الوكيل عالماً لنفسه فيجب الطعام في ذمته ورأس المال محمول له ١٢ نـ له قوله فان الوكيل ربح على ان القياس ان لا يملك المسلم اليه قبول عقد السلم لانه بيع المحذور الا انه يجوز
 ذلك من المسلم اليه فبعضه له ودفعاً لحاجة المالكين واشتت بخلاف القياس فيصرف على مورد النص فلم يميز قوله غير ١٢ كـ له قوله بطل العقد اذا كان الموكل غائباً عن مجلس العقد واما اذا كان حاضراً
 في مجلس العقد يصير كان الموكل صادقاً بنفسه فلا يعتبر مفارقتة الوكيل ١٢ نـ له قوله فيصح قبضه اي بيع قبض الوكيل سواء تعلق به الحقوق كالبايع والعبد المحجور او لم يتعلق به الحقوق كالصبي
 والعبد المحجور عليه وبذلك دفع سوال ديوان الصبي المحجور والعبد المحجور اذا نكح من آخر ببيع ولا يبرح عليهما حقوق العقد من التسليم والتسليم على ربحه على موكلهما كيف يتعلق الحقوق بهما بالصبي المحجور والعبد المحجور حتى بطل الصرف والسلم
 بمفارقتة قبض البذل دون مفارقتة موكلهما ١٢ كـ له قوله بخلاف الرسولين مرتبط بقوله فيصح قبضه اي بيع قبض الوكيل بخلاف قبض الرسول فانه لا يبيع ١٢ كـ له قوله ان اختلفا في الثمن اذا اختلف المتبايعان فادعى
 احدهما ثمناً ودعى البائع اكثر منه فان لم يكن لاحد منهما بينة ولا يبرح احدهما بما يقول به الاخر حلف كل واحد منهما فان نكل احدهما لزمه دعوى الآخر وان حلفا فسح القاضي البيع بينهما ١٢ كـ له قوله ولان
 الحقوق انما تحققت ان التبرع انما يتحقق اذا كان الدرع بينة او ان الموكل والا ذن ثابت هناد لانه لان الموكل لما علم ان الحقوق تزحف الى الوكيل ومن جعلتها الدرع علم انه مطالب بالدفع لقبض المبيع
 فكان راضياً بذلك كما مر به بدلالة ١٢ كـ له قوله يحبسه اي سواء كان الوكيل دفع الثمن الى البائع او لم يدفعه كذا في المبسوط ١٢ كـ

١٠ **قوله** سلمه اي سلم الوكيل المشتري الى الموكل منقط حق المجلس ايضا اذا وقع في يد الموكل حقيقة
 لا يكون الموكل حق المجلس فكذا اذا وقع في يده حكما ١٢ **قوله** قلنا هذا يعني قبض الوكيل على وجه يصير الموكل به قابضا مما لا يمكن الترخض عنه الوكيل وبما لا يمكن الترخض عنه يجعل عفوا فكان في حكم العدم فلم يكن دليل
 مقول تحت حق المجلس لان سقوطه باختياره قابضه لا يوجب الترخض في الطريق كالمالك الترخض عنه وانما جعل يد الوكيل يد الموكل حكم في حكم ذلك المبيع حتى يملك من مال الموكل ولم يسقطا لعين منته لاني قد قدم دلالة المجلس رب المثلث ١٣
 ك **قوله** كان مضمونا حتى لو كان فيه دواء بالثمن يسقط والاربح بالفضل على الموكل ١٤ يعني **قوله** ضمان الرهن فيعتبر الاقل من خمسة ومن الدين وهو الثمن فاذا كان الثمن خمسة عشر مثلاً فقيمة
 المبيع عشرة ربح الوكيل على الموكل خمسة ١٥ **قوله** وضمان النصب يعني يجب مثله او قيمته بالثمن لا يربح الوكيل على الموكل ان كان ثمنه اثنى عشر ويرجع الموكل على الوكيل ان
 كانت قيمة اكثر انتهى وقال الشارح تايح الشريعة فيرجع الوكيل على الموكل ان كان ثمنه اثنى عشر ويرجع الموكل على الوكيل ان كانت قيمة اكثر انتهى وهو المضمون بما ذكره صدر الشريعة في شرح الوقاية وهو الظاهر
 عندى على قول زفر ١٦ نتائج **قوله** عند زفر فاذا كان الثمن مساويا للقيمة فلا اختلاف وان كان الثمن عشرة والقيمة خمسة عشر فعند زفر يعين خمسة عشر ربح الموكل على الوكيل خمسة عشر وعند الباقيين
 يعين عشرة وان كان بالعكس فعند زفر يعين عشرة ويطلب الخمسة من الموكل وكذا عند ابى يوسف ان الرهن يعين الاقل من قيمته والدين وعند محمد يكون مضمونا بالثمن وهو خمسة عشر ابن كمال ١٧ **قوله** المختار
قوله انه بمنزلة البائع الخ والمعرض باء لو كان كذلك لزم الضمان حبس او لم يحبس لان المبيع مضمون على البائع وان لم يحبس واجيب باننا اذا حبس تعين انه بالقبض كان عالما بنفسه فيقوى جهته كونه
 بالمال فلم الضمان اما اذا لم يحبس فقيمة لموكل فاشبه الرسول فملك عند ائمة ١٨ **قوله** بعد ان لم يكن مضمونا قبل المجلس وصار مضمونا بعد المجلس ١٩ يعني **قوله** بخلاف المبيع بالانقضى
 المشتري المحبوس منها ليس كالمبيع لان البيع الخ ٢٠ انت **قوله** كما اذا رده الخ اذا وجد الموكل عيبا بالمشتري فرده الى الوكيل ودعى الوكيل به فانه يلزم الوكيل وينفسخ العقد بغيره وبين
 الموكل وان لم ينفسخ بينه وبين كونه ٢١ نتائج **قوله** لم يحسب يار الخ اي كانت عشرة ارطال من ذلك اللحم تساوي قيمته ودرهما قيد به لانه اذا كان عشرة رطلين لم تساوى درهما فقد
 اكل على الوكيل بالا جماع للمخالف ٢٢ يعني **قوله** لزم الموكل الخ فان قيل ينبغي ان لا يلزم الا عشرة بنصف درهم عند ان هذه العشرة تثبت ضمنا للعشرين لا نفدا وهو قد وكل بشراء عشرة
 نفدا وشل هذا لا يجوز على قوله كما اذا اقل رجل طلق امرأته واحدة فطلعتا ثلثا لا تقع واحدة لقبولها في ضمن الثلث والمتضمن لم يثبت لعدم التركيب به فلا يثبت ما في ضمنه ايضا تبعا لهذا ذلك سلم في
 الطلاق لان المتضمن لم يثبت اصلا لان الموكل لعدم التركيب به ولا من الوكيل لعدم شرط ان المرأة لمرأة الموكل لامرأة الوكيل ولما هنا اذ لم يثبت الشراء من الموكل يثبت من الوكيل لان الشراء اذا وجد
 نفذا لا يتوقف بل ينفذ على الوكيل كما في سائر الصور التي خالفت الوكيل بالشراء فلما ثبت المتضمن وهو العشرون ثبت ما في ضمنه وهو العشرة الا ان الوكيل خالف الموكل حيث اشترى العشرة بنصف
 درهم وهو مخالفة الى غير ذلك فلهذا يكون مخالفة فينفذ على الموكل ٢٣ **قوله** في الاصل اي في المبسوط في آخر باب الوكالة بالبيع والشراء فقال فيلزم الامر منها عشرة بنصف درهم والباقي لما مور
 ٢٤ **قوله** على الموكل وهذا بخلاف ما مره ان يشترى له ثوبا بهر وباعه عشرة فاشترى له بهر وبين بعشرة كل واحد منهما يساوى بعشرة حيث لا ينفذ واحد منهما على الآخر عندا الى حقيقته لان اللحم من ذوات الاشكال
 في البيع فاتفقت اذا بين عشرة لآمر وبين عشرة للموكل بخلاف التوب فانه من ذوات القيم فلا يثبت المساواة بين الشوبين الا بالقيمة والقيمة تختلف باختلاف المقربين فلا يتعين حق الموكل
 في واحد منهما والى هذا اشار في التتمة في التعليق حيث قال لاني لا ادري ايهما اعطيت بخصه من العشرة لان القيمة لا تعرف الا بالخروج والظن ٢٥ **قوله** بدل ملك الخ ورد بان الدرهم ملك الموكل
 فيكون الزيادة كما فارق في يمينه والجواب ان الزيادة ثمه مبدل من لا بدل فكان الفرق ظاهرا والاصل ان ذلك قياس المبيع على الثمن وهو فاسد لوجود الفارق واصل ذلك ان الالفة الزائدة لا يسفد بطول
 الكثرة بخلاف اللحم ويجوز صرفها الى حاجة اخرى باخرة وقد يتعذر ذلك في اللحم فيلقت ٢٦ **قوله** فليس له الخ سواء نوى عند العقد الشراء لنفسه او صرح بالشراء لنفسه بان قال اشترى والى
 قد اشترى لنفسى وهذا اذا كان الموكل غائبا فان كان حاضرا وصرح الوكيل بالشراء لنفسه يصير مشترى لنفسه كذا في التتمة ٢٧

له ان يشتريه لنفسه لانه يؤدي الى تعزير الامر حيث اعتمد عليه ولان فيه عزل نفسه ولا يملكه على ما قيل الا بحضور من الموكل فلو كان الثمن مسي فاشترى بخلاف جنسه ولم يكن مسي فاشترى بغير النقود او وكل وكيلاً بشرائه فاشترى الثاني وهو غائب يثبت الملك للموكل الاول في هذه الوجوه لانه يخالف امر الامر فنقد عليه ولو اشترى الثاني بحضرة الوكيل الاول فنقد على الموكل الاول لانه حضره رايه فلم يكن مخالفاً قال وان وكله بشراء عبد بغير عينه فاشترى عبداً فهو للموكل الا ان يقول نويت الشراء للموكل او يشتريه بمال الموكل قال رضي الله عنه هذه المسألة على وجوه ان اضاف العقد الى دراهم الامر كان للأمر وهو المأدب ادعوى بقوله او يشتريه بمال الموكل دون النقد من ماله لان فيه تفصيلاً وخلافاً وهذا بالاجماع وهو مطلق وان اضافته الى دراهم نفسه كان لنفسه حلاً لحالة على ما يحل له شرعاً او يفعله عادة اذ الشراء لنفسه باضافة العقد الى دراهم غيره مستنكر شرعاً وعرفاً وان اضافته الى دراهم مطلقة فان نواها للأمر فهو للأمر وان نواها لنفسه فلنفسه لان له ان يعمل لنفسه ويعمل للأمر في هذا التوكيل وان تكاذب في النية يحكم النقد بالاجماع لانه دلالة ظاهرة على ما ذكرنا و ان توافقاً على انه لم تحضره النية قال محمد هو للعقد لان الاصل ان كل واحد يعمل لنفسه الا اذا ثبت جعله لغيره ولم يثبت وعند ابي يوسف يحكم النقد فيه لان ما وقع مطلقاً يحتمل الوجهين فيبقى موقوفاً بين ابي المالين نقد فقد فعل ذلك المحتمل لصاحبه ولان مع تصادقها يحتمل النية للأمر وفيما قلناه حل له على الصلاح كما في حالة التكاذب والتوكيل بالسلام في الطعام على هذه الوجوه قال ومن امر رجلا بشراء عبد بالف فقال قد فعلت ومات عندي وقال الامر اشتريته لنفسك

له قوله ولا يملك الخ لانه خرج عقد البيع بدون علم صاحبه كسائر العقود ع ٢ قوله خالف امر الامر وهو الموكل اما اذا اشترى بخلاف جنس باسمي فظاهر واما اذا اشترى بغير النقود فلان المتعارف نقد البلد والامر ينصرف اليه واما اذا وكل وكيلاً بشراء فلان ما عوربان يحضره رايه ولم يتحقق ذلك حال غيبته ١٢ نت ٣ قوله فلم يكن مخالفاً وهذا بخلاف الوكيل بالطلاق فانه لو طلق الثاني بحضرة الاول لا يقع لان فعل الاول حصل بمنزلة الشرط لوقوع الطلاق فلا يقع بدونه ولا كذلك هنا لانه من قبيل الاشياء فلا يكون قابلاً للتعلق والمعنى في المسألة انه يمكن له عزل نفسه بغير الموكل في ضمن المخالفة لاني ضمن المخالفة ١٢ اك ٣ قوله وهو المراد اي المراد بقوله او يشتريه بمال الموكل ان يضيف العقد الى دراهم الموكل ان يضيف العقد الى نقد من ماله فان تكاذب في النية يحكم النقد بالاجماع وان توافقاً على انه لم تحضره النية فمحذور للعقد ومذلل ابي يوسف يحكم النقد الصواب فافان اذا نقض ماله دون اتفاق على عدم النية لاصح فمحذور هو للعقد عند ابي يوسف يحكم النقد بخلاف الاضافة الى دراهم الامر فانه لا تفصيل ولا خلاف فيها فكان محل النقود على ما اول ١٢ نت ٣ قوله وهذا بالاجماع اي لاضافة العقد الى دراهم الموكل يقع العقد للموكل بالاجماع وهو مطلق اي قوله او يشتريه بمال الموكل مطلق اي مذكور من غير خلاف فيصير على صورته المجمع عليها وهو ان يضيف العقد الى مال الموكل ١٢ اك ٣ قوله محله حاله الخ هذا تنسك بدلالة الشرع والعرف بعد ذكر المسألتين اضافة العقد الى دراهم امره واضافة العقد الى دراهم نفسه فالتنسك بدلالة العرف والعادة شامل للقبولين اذ العرف مستمر بان مضيق العقد الى دراهم نفسه مشتبه بنفسه والمضيق الى دراهم امره مشتبه بامر نفسه بدلالة الشرع انما يرجع الى المسألة الاولى خاصة اذ الشراء لنفسه باضافة العقد الى مال غيره حرام ولكن الشراء لغيره باضافة العقد الى مال نفسه ليس بحرام ١٢ اك ٣ قوله محله حاله الخ يجوز ان يكون التعليان للمسألة الاولى وانحصر في المسألة الثانية يثبت بطريق الدلالة لانه كما لا يخفى ان يشتري لنفسه ويضيفه الى دراهم نفسه واما العادة فجارية على انه لا يشتري لغيره ويضيفه الى دراهم نفسه وكذا على العكس ١٢ تاج الشريعة ٣ قوله على ما قبل الخ لانه لما اضاف العقد الى دراهم الامر يقع لانه لو لم يقع له كان وانما للموكل واذا كان وقع العقد للموكل كان غاصباً لدراهم الامر وهو لا يحل شرعاً ١٢ ع ٣ قوله وان تكاذب في النية فاشترى لنفسه قال الوكيل نويت بنفس وقال الموكل نويت لي حكم العقد بالاجماع فمن نقد الثمن كان المبيع لكونه دلالة ظاهرة على ذلك لما من محل حاله على ما قبل شرعاً ١٢ ع ٣ قوله وفيما قلناه حل حاله الخ لانه لو قلنا بان العقد يقع له وان نقض من مال الامر يكون غاصباً قلنا لا يقع للموكل اذا نقض من ماله حلاً لحاله على الصلاح ١٢ كفاية ٣ قوله والتوكيل بالسلام الخ انما خصه بالذكر مخرج انه يستفاد حكمه من التوكيل بالشراء فاني لم نقول بعض مشايخنا فانهم قالوا في مسألة الغناء اذا تعادقا انه لم تحضره النية فالعقد للموكل اجماعاً ولا يحكم النقد واما الخلاف بين ابي يوسف ومحمد في مسألة التوكيل بالسلام وهذا التعادل فرق بين مسألة الشراء والسلم على قول ابي يوسف فان للنقد اثر في تنفيذ السلم فان المخالفة بالنقد تطلو السلم فاذا جعل من له العقد يستبان بالنقد وليس الشراء كذلك وكان العقد للعقد عملاً بقضية الدليل ١٢ ع ٣ قوله على هذه الوجوه فان اضاف الوكيل بالسلم العقد الى دراهم الامر كان السلم له وان نقضه مطلقاً من غير اضافة الى دراهم احد فان نوى السلم للموكل كان له وان نوى لنفسه كان له وان تكاذب باي حكم النقد وان توافقاً على انه لم يحضره النية كان السلم للموكل عند محمد وقال ابو يوسف يحكم النقد فمن دراهم ايها النقد فالعقد له ١٢ ع ٣

فأقول قول الأمر كان دفع إليه الأول فالقول قول المأمور لأن في الوجه الأول أخبر عبداً ملكاً
استينافه وهو الرجوع بالثمن على الأمر وهو ينكر والقول للمكروه في الوجه الثاني هو أمين يريد الخروج
عن عهده الأمانة فيقبل قوله ولو كان العبد حياً حين اختلافهما كان الثمن منقوداً فالقول للمأمور لأنه
أمين وإن لم يكن منقوداً فكذلك عند أبي يوسف ومحمد لأنك يملك استيناف الشراء فلا يهمل في الأخبار عنه
وعند أبي حنيفة القول للمأمور لأنه موضع تهمة بأن اشتراه لنفسه فإذا رأي الصنفه خاسرة الزمها الأمر
بخلاف ما إذا كان الثمن منقوداً لأنه أمين فيه فيقبل قوله تبعاً لذلك ولا ثمن في يده ههنا وإن كان أمراً
بشراء عبد بعينه ثم اختلفا والعبد حي فالقول للمأمور سواء كان الثمن منقوداً أو غير منقود وهذا أبالاجع لأنه
أخبر عبداً يملك استينافه ولا تهمة فيه لأن الوكيل بشراء شيء بعينه لا يملك شراءه لنفسه بمثل ذلك الثمن
في حال غيبته على ما مر بخلاف المعين على ما ذكرناه لا في حنيفة ومن قال لا يخرجني هذا العبد فلان فباعه
ثم إنكران يكون فلان أمراً ثم جاء فلان وقال أنا امرته بذلك فان فلاناً يأخذها لأن قوله السابق إقرار منه
بالوكالة عنه فلا ينفعه الإنكار لاحقاً فان قال فلان لم أمره لم يكن ذلك له لأن الإقرار ارتد بوجه قال لا
أن يسلمه المشتري له فيكون بيعاً عنه وعليه العهدة لأنه صار مشترياً بالتعاطي كمن اشترى لغيره بغير
أمره حتى لزمه ثم سلمه المشتري له ودلت المسألة على أن التسليم على وجه البيع يكفي للتعاطي وإن لم يوجد
نقد الثمن وهو يتحقق في النفيس والخسيس لا يستتبع التراضي وهو المعتبر في الباب قال ومن أمر رجلاً
بأن يشتري له عبيدين بأعيانها ولم يسلم له شيئاً فاشترى له أحدهما جازاً من التوكيل مطلق فيجزي على
إطلاقه وقد لا يتفق الجمع بينهما في البيع إلا فيما لا يتغابن الناس فيه لأنه توكيل بالشراء وهذا كله بالاجماع

أخبر عبداً ملكاً استينافه لا يقدر على إنشاء أي إنشاء العقد ومن آخره لا يملك إنشاءه في الحال لا يكون القول له ١٢ يعني قوله وهو الرجوع بالثمن
وإنما قال وهو الرجوع بالثمن ولم يقل وهو العقد لأن مقصود الوكيل من العقد الرجوع بالثمن على الأمر لا العقد لاجل الأمر فترك الواسطة وهي العقد وصرح بالمقصود وهو الرجوع فكان ذكر المسبب وإرادة
السبب وجازاً لأن الرجوع بالثمن على الأمر مختص بالشراء لاجل الأمر ١٢ كقوله حين اختلافهما المأمور اشتريته لك وقال الأمر اشتريته لنفسك ١٢ يعني قوله لأنه يملك الرجوع لأن
العبد يملك الرجوع في الحال لاجل الأمر فان قيل الشراء لا يتوقف على البيع ولا وقع شراؤه ولا لو كان من اشتريته كيف يقع بعد ذلك للموكل قلنا استيناف الشراء دائر مع التصديق
فيتصور أن يتفادى الوكيل بيعه مع الآخر ثم يشتري لاجل الموكل ١٢ كقوله تعال ذلك أي تعال بقول قوله في دعوى الخروج عن عهده الأمانة ومن ضرورة ذلك قبول قوله في أن الشراء كان كلاماً وما
كان ثبوته بطريق التبعية لا ينظر إلى وصفه فلا ينظر هنا إلى كون الوكيل متصفاً بغيره ١٢ كقوله لم أختلفا بأن قال الأمر اشتريته لنفسك وقال المأمور بل اشتريته لك ١٢ يعني كقوله والعبد
وإن كان العبد ملكاً والثمن منقوداً فالقول للمأمور لأنه أمين يريد الخروج عن عهده الأمانة وإن كان غير منقود فالقول
استينافه ويريد الرجوع على الأمر وهو ينكر والقول للمكروه ١٢ كقوله لم أخبر عبداً ملكاً الخ فان قيل الأولى إذا أخرجه من الصغيرة لا يقبل عند أبي حنيفة حتى أنه يملك استيناف الشراء في الحال قلنا قوله
يملك استينافه وقع على قولها وقوله ولا تهمة فيه وقع على قول أبي حنيفة ١٢ فكان في هذه المسألة اتفاق الجواب مع اختلاف التخرج فلما لم يكن قوله يملك استينافاً على قول أبي حنيفة لا يرد الإشكال على قوله أو لنقول
لو كان في تزويج الصغيرة أخباره عند حضور شاهدين يقبل قوله عنده أيضاً فكان ذلك عبارة عن إنشاء الكساح ابتداء فلا إشكال ١٢ كقوله لم أخبر عبداً ملكاً الخ فان قيل قوله لم أخبر عبداً ملكاً
وهو لا يملك حال غيبته بخلاف حضوره فانه لو فعل ذلك جازاً وقع المشتري ١٢ كقوله لم أخبر عبداً ملكاً الخ فان قيل قوله لم أخبر عبداً ملكاً الخ فان قيل قوله لم أخبر عبداً ملكاً الخ فان قيل قوله لم أخبر عبداً ملكاً
قوله لم أخبر عبداً ملكاً الخ فان قيل قوله لم أخبر عبداً ملكاً الخ فان قيل قوله لم أخبر عبداً ملكاً الخ فان قيل قوله لم أخبر عبداً ملكاً الخ فان قيل قوله لم أخبر عبداً ملكاً الخ فان قيل قوله لم أخبر عبداً ملكاً
شفاً فلك بطلت الشفعة استحقاقاً فلما أدام التوكيل وانا حمل على الاستقاط في مسألة الشفعة لكونه مسبوقاً بسؤال الاستقاط ولا كذلك هنا ١٢ كقوله لم أخبر عبداً ملكاً الخ فان قيل قوله لم أخبر عبداً ملكاً
الربو على صيغة اسم الفاعل ولفظ الربو على صيغة اسم مفعول فليكن المشتري فاعلاً وقوله لم أخبر عبداً ملكاً الخ فان قيل قوله لم أخبر عبداً ملكاً الخ فان قيل قوله لم أخبر عبداً ملكاً
انفتح يكون المشتري لمفعولاً ثانياً بدون حرف الجر وبدون فاعل مفعولاً أي لاني لم أخبر عبداً ملكاً الخ فان قيل قوله لم أخبر عبداً ملكاً الخ فان قيل قوله لم أخبر عبداً ملكاً
حضوره لا يملك لأن قلنا لو قال أجزت بعد قوله لم أخبر عبداً ملكاً الخ فان قيل قوله لم أخبر عبداً ملكاً الخ فان قيل قوله لم أخبر عبداً ملكاً الخ فان قيل قوله لم أخبر عبداً ملكاً
تسليم العبد ليس بابتداء وعليه العهدة أي على فلان عهدة الأخذ بتسليم الثمن كذا خبره فخر الإسلام البرزوي وفخر الدين قاضي خاں وبدل عليه قوله أنه صار مشترياً بالتعاطي ١٢ كقوله لم أخبر عبداً ملكاً
كالعقود الذي اشترى لغيره بغير أمر ذلك الغير حتى لزمه أي لزم العقد للمشتري ثم سلمه للمشتري لحيث كان بيعاً بالتعاطي ١٢ كقوله لم أخبر عبداً ملكاً الخ فان قيل قوله لم أخبر عبداً ملكاً
بالتسليم على جهة البيع والتوكيل وان كان أخذاً باعاً كإعارة الناس ١٢ كقوله لم أخبر عبداً ملكاً الخ فان قيل قوله لم أخبر عبداً ملكاً الخ فان قيل قوله لم أخبر عبداً ملكاً
بالشراء فلا يقبل الثمن الفاحش ١٢ ك

قوله بخلاف الخ اي بخلاف اما اذا كان الموكل عين البائع او المسلم اليه فان التوكيل صحيح لا ضرورة لعين البائع اولا وكذا غن في القبض ثم يتكلم وذلك ليس بتكليف من غير من عليه ولا امر بصرف المالم يقبض واغرض بانه لو اشترى شيئا بدين على آخر ينبغي ان يجوز بجملة وكذا بالقبض اولا واجيب بان عدم الجواز هنا لكونه بيعا بشرط وهو اداء الثمن على الغير ١٢ غنايه **قوله** ثم يتكلم في بيع البائع قالوا رب الدين اولاه ثم يعبر قالوا لنفسه كما هو سبب دينه على غيره وذلك المورب له بقبضه وكذا اذا عين المبيع لان في تعيين المبيع تعيين للبائع كما في صدر الكتاب ١٣ انت **قوله** واذا لم يصح الخ رجوع الى اول البحث يعني لما ثبت بالدليل ان التوكيل بشرط او بغير تعيين لم يعلم بالموكلين على التوكيل غير صحيح واذا لم يصح الخ ١٤ **قوله** لانه خالف الخ لانه ان شرطه بالاعت فالوكيل بشرط جارية بغيره عنها لا يملك الشر او يبين فاشق فلا مرتبنا دل جارية تشتري بالعت فكان ماعفا فيكون مشتريا لنفسه ١٥ **قوله** فيلزم الجارية الخ قيل هنا مطالبه وهي ان الوكيل اذا قبض الثمن فوقع الاختلاف اعتبر فيه المخالفة والامانة واذا لم يقبض اعتبر فيه التبرئة المخالفة والمبادلة فما المخالم في ذلك واجيب بان في الاول سقطت الامانة والمبادلة والسبق من اسباب الترجيح فاجتبرت فيه بخلاف الثاني ١٦ انت **قوله** بتصديق البائع فبطل تعاقب البائع والوكيل بمنزلة انشاء العقد ولو انشأ العقد يلزم العبد لا امر كذا هذا **قوله** وقد ذكر معظم الخ لفظ لا يدل على ذلك فان قوله ان القول قول المأمور **قوله** وجوبه من البائع اي المأمور لانه باع تقديره اني حق الموكل وانما قال ان يمينه معطى من التحالف لان البائع وهو المأمور هنا مدعى ولا يمين على المدعى الا في صورة التحالف واما المشتري فمكتفى بعمل المكلر الميمن على كل حال فلما كان بين المأمورين المختص بالتحالف كانت اعظم العينيين ثم لما وجب الميمن على المأمور وهو المدعى فلان يجب على المشتري المنكر وهو الامر اولى وهو معنى التحالف ١٧ اك **قوله** والبائع الخ بهذا جواب عن تبديل الاول بقوله ان تقع الخلاف بتصديق البائع اذا هو حاضر ١٨ اك **قوله** فصل في التوكيل الخ لما كان شراء العبد نفسه من مولاه اعتنا فاعلى مال لم يكن من مسائل فصل التوكيل بالشراء لكنه شراء بصورة خاصه ان يذكر في فصل على حدة والتوكيل بشراء لنفس العبد من مولاه على وجهين وهو ان يوكل العبد بجدل بشرته نفسه من مولاه وهو المسألة الاولى وان يوكل الرجل عبدا لشتره له من مولاه فالعبد في الاول موكل وفي الثاني وكيل وكلام المصنف يتناولهما بسجل الالاف واللام بلان المصنف اليه وجعل المصدر مضافا الى الفاعل او المفعول وذكر احد هاتين رك مثل ان يقول في توكيل العبد رجلا وفي توكيل العبد رجلا ١٩ غنايه **قوله** اعتاق لان العبد يملك وان ملك لانه ليس به ان يملك حاله فله مجاز من الاعتاق فاعلى ان ملك بوجهين الى آخره فجاز ان يستعار منه ٢٠ اك

[illegible]

١٠ قوله يدل على عدم قبول الشك في ذلك فقد ذكرنا ان ذلك القدر من التباين وجوده كعدمه في موضع التهمة ١٢
 قوله فصار سببا في ان قيل الفرق لاني ضيفته في تجميع المضارب من سببها بمثل القيمة نظرا الى ان
 قوله لا قبل ظهور علم الوكيل اجيب بان المضارب اعم لقضائه على الوكيل فليس له ان يمتنع على وجه لا يملك
 قوله والا حارة ارجع يعني ان الوكالة بالا حارة والصفة على هذا الخلاف المذكور وانما نصها بالذکر لان
 قوله في تقدير التوكيل ارجع التوكيل بشراء انعم بتقديره بايام البر في تلك السنة والتوكيل بشراء الحمد بايام الصيف
 في تلك السنة والتوكيل بشراء الاميرة بايام الخريف في تلك السنة
 قوله ١٢ ارجع قوله في تقديره بايام البر في تلك السنة والتوكيل بشراء الحمد بايام الصيف
 قوله ١٣ ارجع قوله في تقديره بايام البر في تلك السنة والتوكيل بشراء الحمد بايام الصيف
 قوله ١٤ ارجع قوله في تقديره بايام البر في تلك السنة والتوكيل بشراء الحمد بايام الصيف
 قوله ١٥ ارجع قوله في تقديره بايام البر في تلك السنة والتوكيل بشراء الحمد بايام الصيف
 قوله ١٦ ارجع قوله في تقديره بايام البر في تلك السنة والتوكيل بشراء الحمد بايام الصيف
 قوله ١٧ ارجع قوله في تقديره بايام البر في تلك السنة والتوكيل بشراء الحمد بايام الصيف
 قوله ١٨ ارجع قوله في تقديره بايام البر في تلك السنة والتوكيل بشراء الحمد بايام الصيف
 قوله ١٩ ارجع قوله في تقديره بايام البر في تلك السنة والتوكيل بشراء الحمد بايام الصيف
 قوله ٢٠ ارجع قوله في تقديره بايام البر في تلك السنة والتوكيل بشراء الحمد بايام الصيف

مطلقة والوكيل مضطر في النكول لبعده العيب عن عليه باعتبار عدم ممارسة المبيع فليزم الأمر قال

فإن كان ذلك بأقرار المأمور لأن الإقرار حجة قاصرة وهو غير مضطر اليه لا مكانة السكوت والنكول

الوان له ان يتخاصم الموكل فيلزمه بيينة او بنكوله بخلاف ما اذا كان الرد بغير قضاء بأقرار والعيب يحدث

مثله حيث لا يكون له ان يتخاصم بآثمه لانه بيع جديد في حق ثالث والبايع ثالثها والرد بالقضاء فسخ لعموم

ولاية القاضي غير ان الحجة قاصرة وهي الاقرار فمن حيث الفسخ كان له ان يتخاصم ومن حيث القصور

في الحجة لا يلزم الموكل الا بحجة ولو كان العيب لا يحدث مثله والرد بغير قضاء بأقراره يلزم الموكل من

غير خصومة في رواية لأن الرد متعين وفي عامة الروايات ليس له ان يتخاصم به لاذكرنا والحق في وصف

السلامة ثم ينتقل الى الرد ثم الى الرجوع بالنقصان فلم يتعين الرد وقد بيناه في الكفاية بطول من هذا اقال ومن

قال لآخر امرتك ببيع عبدى بنقد فبعته بنسيئة وقال اليامورا مرتنى ببيعه ولم تقبل شيئا فالقول قول الأمر

لان الامر يستفاد من جهته ولا دلالة على الاطلاق قال وان اختلفت في ذلك المضارب ورب المال فالقول قول

المضارب لان الاصل في المضاربة العموم الا ترى انه يملك التصرف بذكر لفظة المضاربة فقامت دلالة

الاطلاق بخلاف ما اذا ادعى رب المال المضاربة في نوع والمضارب في نوع اخر حيث يكون القول لرب المال

لانه سقط الاطلاق فيه بتصادقها فنزل الى الوكالة المحضة ثم مطلق الامر بالبيع ينتظمه نقدا ونسيئة

الى اى اجل كان عند ابي حنيفة وعندهما يتقيد باجل متعارف والوجه قد تقدم قال ومن امر رجلا ببيع

عبداه فباعه واخذ بالثمن رهنا فضاغ في يده واخذ به كفيلا فتوى المال عليه فلا ضمان عليه لان الوكيل اصيل

في الحقوق وقبض الثمن منها والكفالة توثق به والارتهان وثيقة لجانب الاستيفاء فيملكها بخلاف الوكيل يقبض

الدين لانه يفعل نيابة وقد انا به في قبض الدين دون الكفالة واخذ الرهن والوكيل بالبيع يقبض اصاله

ولهذا لا يملك الموكل حجرة عنه فصل واذا وكل وكيلين فليس لاحدهما ان يتصرف فيما وكل به دون

الآخر قوله له مكانة الرخ يعني يكتفى بالسكوت والنكول حتى يبرهن عليه المبيع ويقضي عليه بالسكوت والنكول ١٢ انتاج

بأنه يكون بمنزلة البائع في ابريد عليه الوكيل تارة وبخا صمد في مود في بعض الصور ١٢ كسك قوله لانه بيع جديد الخ اى الرد حتى كان بالاقرار بغير قضاء كان فسخا بالترضى فمكن اعتباره بيا جديدي في حق

فان قيل في التوضيح المطاوعة بغير قضاء بغير قضاء كان فسخا بالترضى فمكن اعتباره بيا جديدي في حق فسخا بالترضى فمكن اعتباره بيا جديدي في حق فسخا بالترضى فمكن اعتباره بيا جديدي في حق

الرد متعين وذلك لانها فعله القاضي لورث الامر اليه فانها لو رخص الامر اليه لم يثبت له على الوكيل ولا يملكه اقامته المجترة على ذلك وكان ذلك رد اعلى لموكل قال في الكفاية

الأخر وهذا في تصرف يحتاج فيه إلى الرأي كالبيع والخلع وغير ذلك لأن الموكل رضي برأيها لا يرى أحدهما
والبدل وأن كان مقدراً ولكن التقدير لا يمنع استعمال الرأي في الزيادة واختيار المشتري قال إلا أن يكملها
بالخصومة لأن الاجتماع فيها متعدد للافضاء إلى الشغب في مجلس القضاء والرأي يحتاج إليه سابقاً للتقويم
الخصومة قال أو بطلاق زوجته بغير عوض أو بعقوبة عبداً بغير عوض أو بردة ودية عندة أو قضاء دين
عليه لأن هذه الأشياء لا يحتاج فيها إلى الرأي بل هو تعبد محض وعبارة المثني والواحد سواء هذان بخلاف ما
إذا قال لها طلقها ان شئت أو قال أمرها بأيديك لأنه تفويض إلى رأيها الأتري أنه تملك مقتصر على المجلس
ولأنه علق الطلاق بفعالها فأعتبر بكد خولها قال وليس للوكيل أن يوكل فيما وكل به لأنه فوض إليه
التصرف دون التوكيل به وهذا لأنه رضي برأيه والناس متفاوتون في الأراء قال إلا أن يأذن له الموكل لوجود
الرضا أو يقول له اعمل برأيك لا طلاق التفويض إلى رايه وإذا أجاز في هذا الوجه يكون الثاني وكذا عن الموكل
حتى لا يملك الأول عزله ولا ينزل بهوته وينعزلان بيوت الأول وقد مر نظيره في ادب القاضي قال
فإن وكل بغير إذن موكله فعقد وكيله بحضرة جاز لأن المقصود حضور رأي الأول وقد حضر وتكلموا في حققة
وان عقداً في حال غيبته لم يجز لأنه فات رايه إلا أن يبلغه فيجزيه وكذا لو باع غير الوكيل فبلغه فأجازه لأنه
حضر رأييه ولو قد راول الثمن الثاني فعقد بغيبته يجوز لأن الرأي يحتاج إليه فيه لتقدير الثمن ظاهر وقد
حصل وهذا بخلاف ما إذا وكل وكيلين وقد رال الثمن لأنه لما فوض إليهما مع تقدير الثمن ظهر أن غرض الاجتماع

له قوله وهذا في تصرف الخ قول فيرث وهو لو كان هذا الذي ذكره
التقديري في محقره متقدّم بقرينة يحتاج فيه إلى الرأى استلزاماً احتاج إلى استثناء أمور أربعة من الأمور الخمسة التي استثنى التوكيل بها من الحكم المذكور وهو ما سوى الخصومة فانما يحتاج فيه إلى رأي كالمبايعة
التمريض بمن المصنف ومع ذلك لما تم الجمع بين تلك الأمور الخمسة في الاستثناء بكونها واحدة لأن الاستثناء بصريح متصل بالنظر إلى التوكيل بالخصومة ومنقطعاً بالنظر إلى التوكيل بما سواه وقد تقر في كتب
الأصول أن صيغة الاستثناء حقيقة في الفعل مجاز في المنقطع فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فالظاهر أن كلام التقديري هنا مطلق وبعد الاستثناء الكلي يخرج منه ما يحتاج فيه إلى الرأي وما يحتاج فيه
الرأي ولكن يتنزه الاجتماع عليه كالمقصود بصريح الاستثناء متصلاً بالنظر إلى الكل فينتظم المقام ١٢ أنت له قوله أحد ما فلو باع أحد ما كذا فلهذا يجوز إلا أن يجز الآخر ولو كان الآخر غائباً فلهذا يجوز
عزله أعظم ١٢ يعني له قوله والبدل الخ جواب سؤال وهو أن البدل إذا كان مقدراً لا يحتاج فيه إلى الرأي فينبغي أن يتبدل واحد منهما بالتفويض فقال والبدل وإن كان مقدراً ولكن تقدير الثمن في البيع
يمنع النقصان ودون الزيادة وبما جاز ودون الثمن عند اجتماعهما ذلك أحد ما وبما جازته أو جازته الآخر مشترطاً بما طرأ في أداء الثمن ١٢ كـ له قوله والرأي الخ إشارة إلى دفع قول من قال ليس لأحد ما أن ينام
دون صاحبه لأن الخصومة يحتاج فيه إلى الرأي والموكل رضي برأيها ١٢ يعني له قوله تقويم الخصومة يعني أن الخصومة وإن افتقرت إلى تعاون الرايين لمقتضى كل واحد منهما بالأخرى استناداً بما هو المصوب
فيها لكن إنما يفتقر إلى تعاون الرايين على ذلك قبل مجلس القضاء ١٢ كـ له قوله أو بردة ودية الخ قيد برأيه لأنه إذا وكل رجلين قبض ودية لم يقبض أحد ما بغير إذن صاحبه كان فاسداً لأنه
شروط اجتماعهما على القبض واجتماعهما على القبض ممكن والموكل فيه فائدة لأن حفظ اثنين أنفع فاذا قبض أحد ما صار قابلاً لباذنه الملك فيصير فاسداً فإن قيل ينبغي أن يكون فاسداً للنصف لأن كل واحد
منهما ما هو قبض النصف قلنا كل واحد منهما ما هو قبض النصف إذا قبض مع صاحبه فإما في حالة الأفراد فغير ما هو قبض شيء ١٢ كـ له قوله الأتري أنه تملك الخ وإذا كان فاسداً كالمصادر التطبيقية
تملكاً لما فلهذا يقدّر أحد ما على التصرف في ملك الآخر قيل ينبغي أن يقدّر أحد ما على إيقاع نصف تطبيقه واجب بان فيه ابطال الخ الآخر إذا باع النصف يقع تطبيقه كالمثل فإن قيل هذا لا يبطال فمضى فلا يمتنع
اجيب بان لا حاجة إليه مع قدرته على الاجتماع ١٢ أنت له قوله ولا علق الطلاق الخ بناء على أن التعليق كما يوجد في صورة أن قال بها طلقها ان شئت أو جازها في صورة أن قال لها امرها بأيديك كما تقدم
صرح المصنف في فصل الأمر بالميراث باب تفويض الطلاق بان جعل الأمر بالميراث في التعليق وقال الشراح في بيانه وهذا لأن معنى امرك بكذا أن اردت طلاقك فانت طالق ١٢ أنت له قوله فاجتبه
أي فيكون معتبراً بالطلاق المعلق بدخولها الدار فإن بدخل أحد ما يقع الطلاق كذا إذا كان قيل ففي قوله طلقاً ما أيضاً متعلق بفعلها ويقع بإيقاع أحد ما اجيب بالمنع فإنه ليس فيه ما يدل على ذلك بخلاف ما نحن
فيه لوجود صرف الشرط وهو قوله ان شئت ١٢ كـ له قوله وإذا جاز توكيل الوكيل غيره في هذا الوجه الذي يجوز التوكيل فيه وذلك بان يأذن للموكل ويقول له اعمل برأيك فوكل غيره ١٢ أنت له قوله
وقد مر نظيره حيث قال وليس لأحد ما أن يستخلف على القضاء إلا أن يفوض ذلك إلى آخر ما ذكر ١٢ عـ

له قوله جاز لم يشترط الجواز الوكيل الأول وكذا ذكر في وكالاته الأصل في موضع وذكر في موضع آخر من وكالاته الأصل إذا باع الوكيل الثاني أو الوكيل الأول حاضراً غائباً فاجاز الوكيل جاز وحلي
عن الآخر أي ليس في المسألة روايتان لكنه ما ذكر مطلقاً في بعض المواضع أنه يجوز إذا باع بحضرة الأول محمول على ما إذا جاز وبذلك لأن توكيل الوكيل الأول لا يلزم بيع لأنه لو كان له ذلك صار وجوده التوكيل
والعدم بمنزلة فالتوكيل الثاني صار فضولاً ففقد لا ينفذ إلا إذا جاز الوكيل الأول ولا ينفذ حضوره فإن بيع الفضولي لا يثبت بالسكوت كون السكوت متعللاً ومنه من يجعل في المسألة روايتين وهو عدم الجواز
قد مر وجوب رواية الجواز أنه حضر هذا العقد الأول ١٢ كـ له قوله وتكلموا الخ يعني إذا باع بحضرة الأول حتى جاز فاصدق على من يكون لم يذكر محمد في الجامع الصغير في حكم المشايخ في ذلك فمنهم من قال على الأول
فإن الموكل انفرد في بلدهم الصلة على الأول ومنهم من قال على الثاني إذا سبب وهو العقد وحسن الثاني دون الأول ١٢ كـ له قوله ولو قد رال الثمن الأول الثمن الموكل الثاني الذي وكله جرح
إذا وكله بان قال له بكذا فباعه الثاني بالثمن الذي قدره الوكيل الأول ١٢ يعني له قوله يجوز هذه رواية كتاب الرهن وقد أضافها في رواية كتاب الوكالة لا يجوز لأن تقدير الثمن يمنع النقصان لا يمنع
الزيادة وبما جاز به الأول على هذه الثمن لو كان هو المباشر للعقد ١٢ كـ

رأيها في الزيادة واختيار المشتري على ما بيناه أما إذا لم يقدر الثمن وفوض إلى الأول كان غرضه رأيه في معظم الأمر وهو التقدير في الثمن قال وإذا زوج المكاتب أو العبد أو الذي ابنته وهي صغيرة حرة مسلمة أو باع أو اشترى لها لم يجز معناه التصرف في مالها لأن الرق والكفر يقطعان الولاية لا يرى أن الموقوف لا يملك أنكار نفسه فكيف يملك أنكار غيره وكذا الكافر لا ولاية له على المسلم حتى لا تقبل شهادته عليه ولأن هذه ولاية نظرية فلا بد من التفويض إلى القادر المشفق ليتحقق معنى النظر والرق ينزل القدرة والكفر يقطع الشفقة على المسلم فلا تفوض اليها وقال أبو يوسف ومحمد الميرتد إذا قتل على ردة والحرابي كذلك لأن الحرابي بعد من الذمى فأولى بسلب الولاية وأما الميرتد فتصرفه في ماله أن كان نافذاً عند هبها لكنه موقوف على ولده ومال ولده بالأجباع لأنها ولاية نظرية وذلك باتفاق الهبة وهي مترددة ثم تستقر جهة الانقطاع إذا قتل على الردة فيبطل وبالإسلام يجعل كأنه لم يزل كان مسلماً فيصح

باب الوكالة بالخصومة والقبض

قال الوكيل بالخصومة وكيل بالقبض عندنا خلافاً للزفر هو يقول أنه رضى بخصومته والقبض غير الخصومة ولم يرض به ولنا أن من ملك شيئاً ملك اتسامه وتساماً بالخصومة وانتهأؤها بالقبض والقبض اليوم على قول زفر لظهور الخيانة في الوكلاء وقد يؤتمن على المال نظيره الوكيل بالقاضي يملك القبض على أصل الرواية لأنه في معناه وضعاً إلا أن العرف بخلافه وهو قاض على الوضع فالفتوى على أن لا يملك قال فإن كانا وكيلين بالخصومة لا يقضيان إلا معاً لأنه رضى بامانة هبها لا بامانة أحدهما واجتماعهما ممكن بخلاف الخصومة على ما مر قال والوكيل بقبض الدين يكون وكيلاً بالخصومة عند أبي حنيفة حتى لو أقيمت عليه البينة على استيفاء الموكل أو إبدائه تقبل عنده وقال لا يكون خصماً وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة لأن القبض غير الخصومة وليس كل من يؤتمن على المال يهتدى في الخصومات فلم يكن الرضاء بالقبض رضاها ولا أبي حنيفة أنه وكله بالتملك لأن الديون تقضى بأمثالها إذا قبض الدين نفسه

أخبرنا قسماً فأن قلت كيف يكون المسلم تحت الذي قلت يجوز أن يطلق ما تم سلمت ومات ولحق البنت ١٢ عني ٢٤ قوله معناه التعريف أن يبريد التسميم لا يختص بالبيع والشراء بل أي تصرف كان لم يجز معنى قوله معناه التعريف في مالها أن الشراء ينفذ عليه لا عليها لأنه تصرف في مالها وليس له ولاية على مالها ومعه أن يشتري لها ما لا يجوز أن يكون المراد أن يشتري لها مال نفسه ١٢ كـ قوله وقال أبو يوسف إن هذا حكم مجمع عليه لأن الشبهة إنما ترد على قولها لأن تصرفات المرتد بالبيع والشراء نافذة وإن قتل على ردة فمذموم بناء على الملك ولكن تصرفاته على ولده موقوفة بالأجماع ١٢ كـ قوله العبد من الذي لا ترى أن شهادته على الذي لا تقبل والذي صار مائداً وأراد أن لم يكن متادباً وتحقق في حق الذي ما هو خلف عن الإسلام ولم يثبت في حق الحر شيء من الأصل والخلف ١٢ كـ قوله باب الوكالة إن أخر الوكالة بالخصومة عن الوكالة بالبيع والشراء لأن الخصومة تقع باعتبار ما يجب استيفاءه ممن هو في ذمتك في الغلب يكون بمطالبة المبيع أو الثمن أو ما هو موقوفه شرعاً فاستحققت التاجر عا ليس بهجور ١٢ نتائج الأفكار ٤ قوله وهو قاض على أي العرف قاض وحكمه وراجح على الوضع لأن وضع الألفاظ لما جته الناس بهم لا يفهمون المعنى الموضوع له بل يفهمون المجاز فصار المجاز بمنزلة الحقيقة العرفية ١٢ عني ٤ قوله إن لم يشر إلى قولهم لأن الاجتماع فيما شتد ولا فناء إلى الشغب في مجلس القضاء ١٢ أنت ٤ قوله والوكيل بقبض الدين الخ قيد بالدين لأن الوكيل بقبض العين لا يكون وكيلاً بالخصومة بالأجباع وأصل أن الوكيل إذا وقع باستيفاء عينه لم يكن وكيلاً بالخصومة لأن التوكيل وقع بالقبض لا غير وإذا وقع التوكيل بالتملك كان وكيلاً بالخصومة لأن التملك إنشاء تصرف وحقوق العقد تتعلق بالعقد فكان خصماً فيها ١٢ كـ قوله أنه وكله الخ أي أن الموكل وكل الوكيل بقبض الدين بتملك المقبوض بمقابلته في ذمة الديون قصاصاً لأن الديون الخ ١٢ نتائج

لا يتصور إلا أن جعل استيفاء لعين حقه من وجه فاشبه الوكيل بأخذ الشفعة والرجوع في الهبة والوكيل
 بالشراء والقسمة والرد بالعيب وهذه أشبه بأخذ الشفعة حتى يكون خصماً قبل القبض كما يكون خصماً
 قبل الأخذ هنالك والوكيل بالشراء لا يكون خصماً قبل مباشرة بالشراء هذا لأن المبادلة تقتضي حقوقاً وهو
 أصيل فيها فيكون خصماً فيها قال والوكيل بقبض العين لا يكون وكيلاً بالخصومة لأنه أمين محض والقبض
 ليس بمبادلة فاشبه الرسول حتى أن من وكل وكيل بقبض عبده فاقام الذي هو في يديه البينة على أن
 الموكل بآله أياه وقف الأمر حتى يحضر الغائب وهذا الاستحسان والقياس أن يدفع إلى الوكيل لأن البينة
 قامت لا على خصم فلم تعتبر وجه الاستحسان أنه خصم في قصر يده لقيامه مقام الموكل في القبض فيقتصر
 وإن لم يثبت البيع حتى لو حضر الغائب تعاد البينة على البيع فصاركها إذا أقام البينة على أن الموكل عزله عن
 ذلك فأنها تقبل في قصر يده كذا هنا قال وكذلك العتاق والطلاق وغير ذلك معناه إذا أقامت المرأة البينة
 على الإطلاق والعبد والأمة على العتاق على الوكيل بنقلهم تقبل في قصر يده حتى يحضر الغائب استحساناً
 دون العتق والطلاق قال وإذا أقر الوكيل بالخصومة على موكله عند القاضي جازاً قراره عليه ولا يجوز عند
 غير القاضي عند أبي حنيفة ومحمد استحساناً إلا أنه يخرج من الوكالة وقال أبو يوسف يجوز قراره عليه وأن أقر
 في غير مجلس القضاء وقال زفر والشافعي لا يجوز في الوجهين وهو قول أبي يوسف أولاً وهو القياس لأنه مأمور
 بالخصومة وهي منازعة والقرار يضاده لأنه مسألة والأمر بالشئ لا يتناول ضده ولهذا لا يملك الصلح والبرء

هنا

له قوله لا أنه لا استثناء

من قوله لأن المدعيون تقضي بأشياء يعني أن المدعيون وإن كانت تقضي بأشياء لا بأعيانها لأننا إذا ان قبض المثل جعل استيفاء لعين حتى الدائن من وجه ولهذا يجوز المدعيون على الأداء ولو كان تمكلاً
 محضاً لا جبر عليه وكذا إذا أقر الدائن بخمس حفظ لم لا أخذ انت ١٢ له قوله فاشبه أي الوكيل بقبض الدين الوكيل بأخذ الشفعة يعني أشبه ذلك في كونه خصماً فانه إذا أقام المشتري البينة على الوكيل
 بأخذ الشفعة على تسليم الموكل الشفعة تقبل انت ١٢ له قوله والرجوع في البينة يعني إذا وكل وكيل بالرجوع في البينة كان خصماً حتى إذا أراد الرجوع فاقام الموقوف له البينة على أن الواجب أخذ العوض تقبل
 ببيئته انت ١٢ يعني له قوله والوكيل بالشراء أي فاشبه الوكيل بالشراء فانه خصم يطالب بحقوق العقد ولا يرى فصار على ما عاين لفظ الوكيل كغيره فائدة انت ١٢ له قوله والقسمة بان وكل أحد الشريكين
 وكيلان بان يقاسم مع شريك فاشترك في البينة على الوكيل بان شريك الذي هو موكله أخذ نصيبه تقبل لأنه خصم ٢٢ له قوله والرد بالعيب بان وكل المشتري رجلاً براداً يبيع على البائع فاقام البائع
 البينة على الوكيل أن المشتري رضى بالعيب تقبل ببيئته لأنه خصم ٢٢ له قوله وهذه أي مسألة الكتاب وهي مسألة الوكيل بقبض الدين أشبه بأخذ الشفعة أي أشبه بالوكيل بأخذ الشفعة منها بالوكيل
 بالشراء كذا صرحوا به في شروح الجامع الصغير انت ١٢ له قوله والوكيل بالشراء بالخصم أي بالوكيل بالرد بالفضل عليه في قوله فيما سر هذه أشبه بأخذ الشفعة هو الوكيل بالشراء انت ١٢
 له قوله وهذا أي كونه خصماً كونه وكيلاً بالتملك لأنه وكيل بتملك مثل الدين الذي على المدعيون وذلك بمبادلة والمأمور بالمبادلة يكون أصيلاً في حقوق المبادلة ٢٢ له قوله لأنه أمين محض لأنه
 ليس بوكيل بالمبادلة فلم يتعلق الحقوق بالقابض فلا ينصب خصماً لا تقبل البينة عليه أصلاً قياساً ٢٢ له قوله أنه خصم الخ يعني أن البينة قامت على شئ بان البيع وقصر يد الوكيل ففي حق زوال الملك
 عن الموكل أن قامت البينة لا على خصم ففي يد قصر الوكيل فقامت على خصم فيسمي هذه البينة في قصر يد الوكيل ولم يسمع في حق إزالة ملك الموكل ٢٢ له قوله وغير ذلك كما إذا ادعى صاحب الفيل للزنا
 من موكل الوكيل وأقام بيئته على ذلك نقض يد الوكيل عن القبض ٢٢ له قوله معناه إذا قامت الخ أي إذا أراد الوكيل بنقل المرأة إلى زوجها نقلها والوكيل بقبض العبد والجارية قبضهما فقامت المرأة

الخ ١٢ ع

له قوله حتى يحضر الغائب فإذا حضر الغائب تعاد عليه البينة على العتاق والطلاق انت ١٢ يعني له قوله دون الخ أي لا تقبل البينة في حق العتق والطلاق لأن الوكيل ليس بخصم فيها ولكنه خصم في
 قصر يده وليس من ضرورة قصر يده القضاء بالعتاق والطلاق على الغائب تقبل في القصر دون غيره ١٢ يعني له قوله وإذا أقر الوكيل سواء كان وكيل المدعي أو وكيل المدعى عليه وأقر وكيل المدعى هو
 أن يقران موكله قبض هذا المال وأقر وكيل المدعى عليه هو أن يقر بوجوب المال على المدعى عليه ٢٢ له قوله والقرار يضاده فان الخصومة اسم للحكم يجري بين اثنين على سبيل المشاورة والمنازعة و
 القرار اسم للحكم يجري بين اثنين على سبيل المسألة والموافقة ٢٢ له قوله ولهذا لا يجل عدم تناول الأمر بالشئ ضده لا يملك أي الوكيل بالخصومة الصلح بوجود المضادة لأن الصلح خط البعض
 والوكيل مأمور باستيفاء الكل ولا يبرأ لأنه استقسط وهو مأمور بالاستيفاء ١٢ يعني

ويصح إذا استثنى الإقرار وكذا التوكيل بالجواب مطلقاً بتقييد بجواب هو خصومة لجران العادة بذلك ولهذا
يختار فيه الهدى فالهدى وجه الاستحسان أن التوكيل صحيح قطعاً وصحته يتناول ما يملكه قطعاً وذلك
مطلق الجواب دون أحدهما عينا وطريق المجاز موجود على ما نبينه أن شاء الله تعالى فيصرف إليه تحرياً للصحة
قطعاً ولو استثنى الإقرار فعن أبي يوسف أنه لا يصح لأنه لا يملكه وعن محمد أنه يصح لأن للتنصيص زيادة
دلالة على ملكه إياه وعند الإطلاق يُجمل على الأولى وعنه أنه فصل بين الطالب والمطلوب ولم يصح في
الثاني لكونه مجبوراً عليه ويخير الطالب فيه فبعد ذلك يقول أبو يوسف إن الوكيل قائم مقام الموكل
وأقراره لا يختص به مجلس القضاء فكذلك إقرار نائبه وهما يقولان أن التوكيل يتناول جواباً ليسبى خصومة
حقيقة أو مجازاً أو الإقرار في مجلس القضاء خصومة مجازاً أما أنه خرج في مقابلة الخصومة أولاً لأنه سبب له
لأن الظاهر أن ما يستحق عند طلب المستحق وهو الجواب في مجلس القضاء فيختص به لكن إذا أقيمت البيئة

[illegible]

على اقراره في غير مجلس القضاء يخرج من الوكالة حتى لا يؤمر بدفع المال اليه لانه صار منقضاء وصار كالاب
او الوصي اذا اقر في مجلس القضاء لا يصح ولا يدفع المال اليه قال ومن كفل ببالي عن رجل فوكله صاحب
المال يقضه عن الغريم لم يكن وكيل في ذلك ابد ان الوكيل من يعمل لغيره ولو صححناها صار عاملا لنفسه
في ابراء ذمته فانعد ما ركن ولا ن قبول قوله ملازم للوكالة لكونه ايناء ولو صححناها لا يقبل لكونه مبرئا نفسه
فينعدم بانعد امره ولا ن قبول قوله وهو نظير عبد ماذون ماديون اعتقه مولا حتى ضمن قيمته للغريم ويطالب العبد
بجميع الدين فلو وكله الطالب يقض المال عن العبد كان باطلا لما بيناه قال ومن ادعى انه وكيل الغائب
في قبض دينه فصدقه الغريم امر بتسليم الدين اليه لانه اقرار على نفسه لان ما يقضيه خالص ماله فان
حضر الغائب فصدقه والا دفع اليه الغريم الدين ثانيا لانه لم يثبت الاستيفاء حيث انكر الوكالة والقول
في ذلك قوله مع بينه فيفسد الادعاء ويرجع به على الوكيل ان كان باقيا في يده لان غرضه من الدفع
براءة ذمته ولم يحصل فله ان ينقض قبضه وان كان ضاع في يده لم يرجع عليه لانه بتصديقه اعترف
انه محق في القبض وهو مظلوم في هذا الاخذ والبطون لا يظلم غيره قال الا ان يكون ضمة عند الدفع
لان الباخذ ثانيا مضون عليه في زعمها وهذا كفالة اضيفت الى حالة القبض فيصح بمنزلة الكفالة
بهاذ اب له على فلان ولو كان الغريم لم يصدق على الوكالة ودفعه اليه على ادعائه فان رجع صاحب المال
على الغريم رجع الغريم على الوكيل لانه لم يصدق في الوكالة وانما دفعه اليه على رجاء الاجازة فاذا انقطع
رجاؤه رجع عليه وكذا اذا دفعه اليه على تكذيبه اياه في الوكالة وهذا اظهر لما قلنا وفي الوجه كلها ليس
له ان يسترد المدفوع حتى يحضر الغائب لان المؤدى صار حقا للغائب اما ظاهرا او محتملا فصار كبا اذا دفعه

له قوله يخرج من الوكالة لانه لا يمكن ان يبقى وكيل مطلق الجواب
لانه لا يمكن الانكار لانه يصير منقضاء في كل من يبق وكيل مطلق الجواب مقيده وهو الاقرار وما وكل به الجواب مطلقا كافي
استوفى حق في مجلس القضاء لا يصح اقراره عليه ولكن لا بد دفع المال اليه لانها مبطلة حتى لا يخذلنا ولا يصح اقراره بها لان ولايتها نظرية ولا نظر في الاقرار على الصغير فاما التوفيق من الموكل حصل مطلقا فير مقيده
بشرط النظر فيدخل تحت الاقرار ولا انكار جميعا غير ان الاقرار صحت تخلف مجلس القضاء على ما ذكرنا ك
ثم جله يدعي ذلك المال لا بد دفع المال اليها لانها خارجة عن الولاية والوصاية في هذا الاقرار على العصب ١٢ عني
الكفيل وبعد ما قبل براءة الكفيل فلما ذكر في الكتاب من انعدام ركن الوكالة واما بعد البراءة فانه لما لم يوجب وكالة لا ينفك وكالات بعد انعدام المانع من كفل نائب فلم يصح عدم قبوله
وهو شرط ثم اذا بلغه الجرح فاجاز لا يجوز ايضا عندنا الى حنيفة ومحمد ١٢ ك
قوله فانعدم الركن اي ركن الوكالة وهو العمل الغير فانعدم عقد الوكالة لانعدام كونه صادرا بل كالتحال انما وكل الموكل بقبض الدين من المحتال عليه لا يصح وكلاهما قلنا ١٢ ك
من يعمل لغيره وبهنا لما كان الموالي ضامنا لقيمة كان في مقدار باعلا نفسه لانه يبرأ به نفسه فيكون التوكيل باطلا ١٢ ع
لا عني ١٢ عني قوله قوله مع بينه لان الدين كان ثابتا والمديون يدعي امر عارضا وهو سقوط الدين با دانه الى الوكيل والموكل ينكر الوكالة والقول قول المخرج مبنية واذا لم يثبت الاستيفاء
فسد الادعاء وجوب على المديون فيجب الدفع ثانيا ١٢ ع
قوله قوله لانه بتصديقه فان قيل هذا الوجه يقتضي ان لا يرجع عليه اذا كانت العين في يده باقية ايضا فاجاب ان العين اذا كانت
باقية يمكن نقض قبضه فخرج بنفسه اذ لم يحصل غرضه من التسليم واما اذا ملكته فلم يمكن نقضه فلم يرجع عليه ١٢ ع
الدين من بعد ما ملك المدفوع الاخذ منه ١٢ عني قوله قال اي المصنف في البداية الا ان يكون ضمنه عند الدفع اي عند دفع المال الى الوكيل وهذا استثناء من قوله لم يرجع عليه ١٢ عنت
قوله ضمنه عند الدفع وصورة التضمن ان يقول الزعم للوكيل نعم انت وكيل ولكن لا آسن ان تحضر الطالب ويجوز ذلك ويأخذ من ثانيا ويصير ذلك دينيا عليه باتفاق بيني وبينك فمثل انت كفيل
عنه بما يأخذ مني فقبل صح وصار كفيل ١٢ ك
قوله بمنزلة الكفالة الخ وجه الشبهة بين المسالين كون كل واحدة منهما كفالة اضيفت الى حال وجوب في المستقبل على المكفول عنه ١٢ عنت
قوله رجع عليه لا يقال بان الدفع اذا كان على رجاء الاجازة كان المدفوع اليه فضوليا فيكون المدفوع امانة في يده فلا يكون ضامنا لان المدفوع اليه لا يقضه يكون امانة عنده من جهة المديون واما ما يقضه يكون
امانة من جهة الطالب فلا يمكن اعتبار امانته من جهة المديون ١٢ ك
قوله وهذا النهي جواز الرجوع في صورة التكذيب اظهر من في الصورتين الاولىين وهو التصديق مع التضمن في السكوت لانه
اذا كذب صار الوكيل في حقه بمنزلة الطالب والمقصود منه حق الرجوع على الطالب ١٢ عني
التضمن ودفعه ساكتا من غير تكذيب والتصدق ودفعه التكذيب ١٢ ك

القول فصدقة المودع الخ ثم ان الوجوه الاربع المذكورة في الوكيل بقبض الدين واردة في الوكيل بقبض المودعة ايضا فانه
 قال في المبسوط واذا قبض رجل فقال رب المودعة ما لك ولعلك دخلت على المستودع ربح المستودع بالمال على العاقل ان كان منه بعينه لانه ملكه باواده الفاعل وان قال ملك مني واؤفقت
 الى الوكيل فهو على التفصيل الذي قلنا ان صدقة المستودع في الوكالة لم يربح عليه بشي ء وان كذبه او لم يصدق ولم يكذب او صدقه وضمنه كان له ان يعضنه ١٢ انت **٢** قوله لم يربح الخ وهو سلم مع هذا ثم
 اراد الاستدراك بل لم ذلك ذكر شيخ الاسلام علاؤ الدين ر في شرح المجامع انه لا يملك الاستدراك لان سماعه في نقص ما وجبه وقال ايضا واذا لم يور المودع بالتسليم ولم يسلم حتى خاضعت في يده بل يعين قيل لا
 يعين وكان يعين ان يعين لان الشئ من الوكيل المودع في زعمه بمنزلة الشئ من المودع والشئ من المودع يوجب الضمان فكذا من وكيله **١٣** **٣** قوله بخلاف الدين لان ما يقضيه للدائن فاعصا له
 لان الدائن يقضي باشتاها فكان ما اراده الدائن شئ مال رب الدين لا حصة فكان تصديقه اقرارا على نفسه باواده المال ومن اقر على نفسه بالمال يجبر على الاداء **١٤** **٤** قوله بخلاف الدين اي بخلاف ما اذا
 صدق الوكيل بقبض الدين ١٢ -

١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

قوله باب اعراب العزل اذا عزل يعقني سبق الثبوت فاسب ذكره آخر ١٢ انت **١٢** قوله يطلب من جهة الطاب قيد بالطلب لانه لو لم يكن بالطلب يملك الموكل كل عزلا سواء كان انضم حاضرا او غائبا ويكون الطلب من جهة الطاب لانه لو كان من جهة المطلوب اي المدعى عليه ودخل الطاب فله عزله عند غيبته المطلوب لان الطاب بالاعزل يبطل حتى نفسه اذ خصومة الموكل حتى قيام مقام الطاب وخصومة الطاب بنفسه حقيقة فكذا خصومة من قام مقامه كناية **١٣** قوله ما ينسب الى ابطال حتى الغير وهو ان يحضر مجلس العلم فيما حوشت تحضر عليه فوضح غلر عند غيبته الطاب يبطل بهذا الحق اصلا لانه لا يمكن ان خصومة الموكل هو بما يغيب المطلوب قبل ان يحضر الطاب فله يمكنه الخصومة مع العاصا بخلاف ما اذا كان الطاب حاضرا فان تحضر لا يبطل اصلا لانه لم يمكنه الخصومة مع موكل يمكنه الخصومة مع المطلوب ويمكنه ان يطلب منه وكذا آخره **١٤** قوله وصار كالوكالة الخ اي في تعلق حتى الترخيص لا يملك بطلان حتى ذلك الغير فخصومة الزل الا ان الموكل في الرهن لا يملك عزله اصلا اذ لم يرض المرتين بقاء المطلوب يملك عزله عند خصومة الطاب وان لم يرض به الطاب لانه لا يبطل فحرق لانه يمكنه ان يتخامم المطلوب وفي الرهن لو وضع العزل حال خصومة المرتين يبطل حتى البيع اصلا لانه لا يمكنه ان يطالب الرهن بالبيع **١٥** قوله كالوكالة التي تعضنها عقد الرهن بان وضع الرهن على يدي عدل وشرطي الرهن ان يكون العدل مسلط على البيع ثم اراد الرهن ان يعزل العدل عن البيع لا يصح وان كان بخسفة المرتين مالم يرض به **١٦** عني **١٧** قوله من حيث الطال ولاية تفني ابطال ولاية تكذيبه لان الموكل لما زوج لوكمه او طلق امرأته او باع او اشترى على اداء له وكيفية ثم لو وضع عزله من غير علم لوكمه كان تكذيبا للوكمه فيما ادعى من الوكالة بطلان ولاية على الوكالة على هذه التصرفات بالاعزل وفي تكذيب الانسان فيما يقول ضرر عليه وهذه المعنى عام شامل لجميع التصرفات من النكاح والطلاق والبيع والشراء **١٨** قوله لوجوب الاول وهو ان في العزل اثر اضرار من حيث ابطال ولاية **١٩** قوله وقد ذكرنا اشتراط العدول الخ اي في فصل القضاء بالمواثيق في كتاب ادب القاضي في قوله ولا يكون الهني عن الوكالة حتى يشهد عنده شاهدان الخ **٢٠** قوله ويبطل الوكالة الخ قد تقدم ان من الوكالة ما يجوز للموكل فيه ان يعزل من غير توقف على رضى احد منهما مالا يجوز ذلك فيه الا برضى الطاب فحق الاول يبطل الوكالة الخ وفي الثاني لا يبطل لان التوكيل في هذا النوع صار لازما لتعلق حتى الغير فلا يكون له وادع بحكم ابتداء فلا يلزم قضاء الامر وكلام المصنف عن بيان التقييم ساكت وهو محال لا بد منه **٢١** قوله تعزير غير لازم اذا للزوم عبارة عما يتوقف وجوده على التراضي من الجانبين وهما ليس كذلك لان كلاهما منفرد في فسحا فان للوكيل ان يمنع نفسه عن الوكالة وللمرئ ان يمنع الموكل عنها **٢٢** قوله فيكون له وادع ان كان كذلك لان التعزير اذا كان غير لازم كان التعزير في كل لحظة من لحظات دوام التعزير يستبد من النقص وانفسخ فلزم انفسج جعل امتناعه عن الشخص عند امتناعه من جملته ابتداء تعزير آخر من جسده واما اذا كان التعزير لازما لايتأتى هذا المعنى لان التعزير لا يتمكن في كل لحظة من انفسج فلا يجعل امتناعه عن العزل بمنزلة الابتداء **٢٣** قوله وقد بطل الخ فان قيل البيع بالخيار غير لازم ومع ذلك لا يبطل البيع بالموت بل يتقرر بالبيع ويبطل بالخيار فلما اصر في البيع للزوم وعدم اللزوم بسبب العارض وهو الخيار فاذا مات تقرر لاصل ويبطل العارض **٢٤** قوله لانه يسقط به جميع العبادات كالصوم والصلاة والزكاة مما دون المول فلا يمنع وجوب الزكاة فلا يكون في معنى الموت **٢٥**

بطلت الوكالة فاما عند تصرفاته نافذة فلا يبطل وكالته الا ان يموت او يقتل على ماله او يحكم ببيعها وقد مر
 في السيرة ان كان الموكل امرأة فارتدت فالوكيل على وكالته حتى تموت او تلحق بدار الحرب لان ردها لا يؤثر في
 عقودها على ما عرفت قال واذا وكل المكاتب ثم عجز او لما دون له ثم جرح عليه او الشريكان فافتراقهما في الوجهة تطل
 الوكالة على الوكيل علم او لم يعلم بما ذكرنا ان بقاء الوكالة يعتمد قيام الامر وقد بطل بالحجر والعجز والافتراق ولا
 فرق بين العلم وعدمه لان هذا عزل حكيم فلا يتوقف على العلم كالوكيل بالبيع اذا باعه الموكل قال واذا مات
 الوكيل او جن جنونا مطبقا بطلت الوكالة لانه لا يصح امره بعد جنونه وموته وان لم يمتد الحرب مرتد لم يجز له
 التصرف الا ان يعود مسلما قال وهذا عند محمد فاما عند ابي يوسف لا يعود الوكالة لمحمد ان الوكالة اطلاق لانه رفع
 المانع اما الوكيل يتصرف ببيعان قائمة به وانما عجز بعرض اللحاق لتباين الدارين فاذا زال العجز والاطلاق باق عاد وكيلا
 ولا ييوسف انه اثبات ولاية التنفيذ لان ولاية اصل التصرف باهليته وولاية التنفيذ بالملك وباللحاق حتى بالامور
 وبطلت الولاية فلا تعود كملكه في امر الولد والهدب ولو عاد عاد الموكل مسلما وقد لم يمتد الحرب مرتد لا تعود الوكالة
 في الظاهر وعن محمد انها تعود كما قال في الوكيل والفرق له على الظاهر ان مبنى الوكالة في حق الموكل على الملك وقد
 زال وفي حق الوكيل على معنى قائم به ولم ينزل باللاحق قال ومن وكل اخريشي ثم تصرفت بنفسه فيما وكل به بطلت الوكالة
 وهذا اللفظ ينظم وجهها مثل ان يوكله باعتق عبده او يكتبه فاعتقه او كاتبه الموكل بنفسه او يوكله بتزويج امرأة
 او بشيء ففعله بنفسه او يوكل بطلاق فطلقها الزوج ثلثا او واحدة وانقضت عدتها او بالخلع فخالعها بنفسه لانه
 لم يتصرف بنفسه تعذر على الوكيل التصرف فبطلت الوكالة حتى لو تزوجها بنفسه واما بانها لم يكن للوكيل ان يزوجهامنه
 لان الحاجة قد انقضت بخلاف ما اذا تزوجها الوكيل واما بانها لم يكن له بيع عبده فباعه بنفسه

له قوله او يحكم ببيعها اي يحكم الحاكم بما قرأه لان لما قرأه ثابت الاجم الحكم فانما حكم به بطلت الوكالة ١٢ زيل على
 قوله وقد مر في السيرة ان يكون تصرف المرتد نافذ عند ابي حنيفة نافذ عند جميع ذكر من دليل الطرفين مستوفى في باب احكام المرتدين من كتاب السيرة ١٢ است ١٢ قوله فالوكيل على وكالته مراده ان تصرف
 الوكيل نافذ قبل موت موكله المرتد او لوقتها بدار الحرب بالاجماع بخلاف ما اذا كان الموكل رجلا فانه فان تصرف الوكيل ليس نافذ هناك عند ابي حنيفة بعد ارتداد موكله بل هو موقوف عند موكله على ما مر من ابطال
 الوكالة فلا تتحقق في صورتين معا قبل الموت والحق بدار الحرب ١٢ است ١٢ قوله او الشريكان اي احد الشريكين فافتراقهما في حق الشريك الآخر الذي لم يوجد
 منه التوكيل صحيحا او انما صار وكيل عنه بالشركة فلما انقضى لم يبق وكيل في حق الآخر شفي لان لا ينزل فيما اذا وكل الشريكان صريحا بغيرهما ١٢ كفايه
 له قوله اذا باع اى اذا باع المبيع الموكل حيث يصير الموكل موهنا للاحكام لغوات محل تصرف الوكيل ١٢ عني ١٢ قوله لانه لا يصح الخ فلو لم يمتد وكالته وجعل هذا كالموت ١٢ عني ١٢
 قوله امره الامر مصدر معناه الى المعقول ومعناه الامر الذي كان مأمورا به لم يمتد صحيحا وانما عجز عنه بذلك ما ذكرنا من ان له وامر حكم ابتداء ١٢ عني ١٢ قوله لم يجز التصرف الخ هذا حكم القاضي بلحاظ بدار
 الحرب وذكر شيخ الاسلام في المبسوط وان لم يمتد بدار الحرب مرتد فانه لا ينزل عن الوكالة عند جميع ما لم يقض القاضي بلحاظ ١٢ ك ١٢ قوله لا يزوج المانح ومعناه ان الوكيل كان ممنوعا عن تصرف
 في شيء لموكله فاذا وكله رفع المانح ١٢ عني ١٢ قوله اثبات الخ حاصله ان الوكيل له ولايتان ولاية اصل التصرف وولاية التنفيذ والاولى ثابتة له قبل التوكيل وبعده والثانية غير ثابتة قبله وانما حدثت
 بعده ولم تجدد عليه شيء سوى التوكيل فكانت ثابتة ١٢ عني ١٢ قوله اثبات اي تملك ولاية التنفيذ فان الوكيل انما يملك تنفيذ تصرفه على موكله بالوكالة ١٢ عني ١٢ قوله وولاية التنفيذ بالملك
 اي تملك ولاية التنفيذ مطلقا بالملك لان التملك بلا ملك غير متحقق ١٢ عني ١٢ قوله كلك الخ يعني يقيق ام ولده ويديره بالقضاء بلحاظ وجوده مسلما لا يوجد ملك فيها ولا يرفع العتق فلذا الوكالة التي بطلت
 لا تعود ١٢ عني ١٢ قوله والفرق الخ بالوفاة سوى بين عود الموكل مسلما وبين عود الوكيل مسلما بعد قضاء القاضي بالحق حيث لا يقول بعود الوكالة في الفصيلين ومحمد فرق بينهما في الظاهر والفرق
 لان الوكالة تعلقت بملك الموكل وقد زال ملكه بدونه ولما فطر بطلت الوكالة على الثبات فلما عود الوكيل لم يزل ملك الموكل فكان محل تصرف الوكيل باقيا لكنه عجز عن التصرف فافتراق العارض
 صار كان لم يكن وعن محمد انه سوسه بينما وقال يعود وكذا كما كان فيها لان الموكل اذا عاد مسلما يبا عليه ما لم يقدّم عليه وقد تعلقت الوكالة بتقديم ملكه فيعود الوكيل على وكالته ١٢ ك ١٢ قوله ففعله بنفسه
 اسه فعل الموكل بنفسه بان تزوجهامنه او اشتراه بنفسه كان ذلك عرضا حتى لو اباها بعد التزوج لم يكن للوكيل ان يزوجهامنه بخلاف ما لو تزوجهامنها فان لم يكن له ان يزوجهامنها لم يكن له ان يزوجها
 وكذا لو اشتراه الموكل بنفسه وبعده ثم اشتراه المأمور فلا يمر لم يجز
 او اثنين بآية كانت احدى جعيتان فان لم يكن يطلقها ما دامت في العدة والاصل فيه ان ما كان الموكل فيه قادر على الطلاق كان وكيله كذلك ١٢ عني ١٢ قوله حتى لو تزوجهامنه سوسه تزوج المرأة التي وكل
 الرجل بان يزوجهامنها ١٢ عني

لا يتحقق فان كان عينا في يد المدعى عليه كلف احضارها ليشير اليها بالدعوى وكذا في
 الشهادة والاستحلاف لان الاعلام باقصى ما يمكن بشرط ^{في مجلس الحكم} وذلك بالاشارة في المنقول لان
 النقل ممكن والاشارة ابلغ في التعريف ويتعلق بالدعوى وجوب الحضور وعلى هذا القضاة
 من اخرهم في كل عصر وجوب الجواب اذا حضر ليفيد حضوره ولزوم احضار العين البدها
 لما قلنا واليهين اذا انكره وسند كره ان شاء الله تعالى قال وان لم تكن حاضرة ذكر قيمتها
 ليصير المدعى معلوما لان العين لا تعرف بالوصف والقيمة تعرف به وقد تعذر مشاهدته
 العين وقال الفقيه ابو الليث يشترط مع بيان القيمة ذكر الكرامة والاثوثة قال فان
 ادعى عقارا حادثة وذكر انه في يد المدعى عليه وانه يطالب به لانه تعذر التعريف
 بالاشارة لتعذر النقل فيصار الى التحديد فان العقار يعرف به ويذكر الحد ود الاربعة ويذكر
 اسماء اصحاب الحد وانسابهم ولا بد من ذكر الحد لان تمام التعريف به عند ابي حنيفة
 على ما عرف هو الصحيح ولو كان الرجل مشهورا يكتفى بذكره فان ذكر ثلاثة من الحد وديكتفى
 بها عندنا خلافا لفر لوجود الاكثر بخلاف ما اذا غلط في الرابعة لانه يختلف به المدعى
 ولا كذلك بتركها وكما يشترط التحديد في الدعوى يشترط في الشهادة وقوله في الكتاب وذكر انه
 في يد المدعى عليه لا بد منه لانه انما ينتصب خصما اذا كان في يده وفي العقار لا يكتفى بذكر المدعى
 وتصديق المدعى عليه انه في يده بل لا يثبت اليده الا بالبينة او علم القاضي هو الصحيح نفيا
 لتهمة المواضعة اذ العقار عساه في يد غيرها بخلاف المنقول لان اليده فيه مشاهدته وقوله
 وانه يطالبه لان المطالبة حقه فلا بد من طلبه ولا انه يحتمل ان يكون موهونا في يده او محبوسا
 بالثمن في يده وبالمطالبة يزول هذا الاحتمال وعن هذا قالوا في المنقول يجب ان يقول في يده
 بغير حق قال وان كان حقا في الذمة ذكر انه يطالب به لما قلنا وهذا لان صاحب الذمة
^{اي القدر في الخصم} ^{اي القدر في الخصم} ^{اي القدر في الخصم}

١- قوله وكذا في الشهادة اي كلف المدعى عليه احضار المدعي ليشير اليه عند اداء الشهادة واذا استخلف المدعي عليه على العين المدعاة كلف احضارها
 ٢- قوله ابلغ في التعريف لكونها بمنزلة وضع اليد عليه بخلاف ذكر الاوصاف فان اشتراك شخصين فيها ممكن ١٢ ع ٣ قوله حاضرة الخ اي ان دفع الدعوى في عين غائبة لا يعرف مكانها بان
 ادعى رجل على انه غصب منزلا او جارية لا يدري انه قائم او ملك ١٢ ع ٤ قوله ذكر قيمتها وان لم يبين اقيمت وقال غصب من عين كذا ولا ادري انه ملك او قائم ولا ادري كم كانت قيمته ذكر في عامة
 الكتب انه تسع وعشرون لان الانسان ربما لا يعرف قيمة ما فلو كلف بيان القيمة لتعذر به ١٢ ع ٥ قوله لان العين لا تعرف بالوصف لا مكان مشاركتها بغيره في يده وان بلغ فيه ذكر الوصف
 لا يفيد اقيمة تعرف به اي القيمة شي ويعرف العين به فذكر ما يفيد قد تعذر مشاهدته العين بغيره حاله من تولد القيمة تعرف به لئلا والحال ان المشاهدة متعذرة فيكون ذكر القيمة اذ ذاك اقصى ما يكون في
 الاعلام ١٢ ع ٦ قوله وكذا في الشهادة اي كلف المدعى عليه احضار المدعي ليشير اليه عند اداء الشهادة واذا استخلف المدعي عليه على العين المدعاة كلف احضارها ١٢ ع ٧
 ٧ قوله ويشترط في الدعوى في الحدود في الشهادة قبلت شهادتهم خلافا لفر ١٢ ع ٨ قوله نفسا متممة الخ الحاصل انه يحتمل انها مواضعة على ان يصدق المدعي بان العقار في يد المدعى عليه
 ليحكم القاضي باليد المدعى عليه حتى يتعرف فيه المدعي عليه مكان العقار فيه تفتا بالعرف في مال الغير وذلك يقضي الى نقض القضاء عند ظهوره في بدنا ١٢ ع ٩ قوله المواضعة مواضعة برحمة موافقت
 وسائر داري نودن وقراره وان ١٢ ع ١٠ قوله ولا يحتمل ان يكون الخ فلا تفتح الدعوى قبل اداء الدين او اداء الثمن ١٢ ع ١١ قوله يزول هذا الاحتمال لان لو كان موهونا او محبوسا بالثمن لا يطالب
 بالانتماع من ذي اليد ١٢ ع ١٢ قوله وعن هذا اي بسبب هذا الاحتمال قال الشارح في المنقول يجب الخ لان العين في يدي اليدين في اثنين الصورتين حتى ١٢ ع

قد حضر فلم يبق الا المطالبة لكن لا بد من تعريفه بالوصف لانه يعرف به قال واذا صحت

الدعوى سأل القاضي البديعي عليه عنها لينكشف وجه الحكم فان اعترف قضي عليه بها

لان الاقرار موجب بنفسه فيا مري بالخروج عنه وان انكر سأل البديعي البينة لقوله عليه السلام

الك بينة فقال لا فقال لك يمينه سأل ومرتب اليمين على فقد البينة فلا بد من السؤال ليمكن

الاستحلاف قال وان احضرها قضي بها لانتفاء التهمة عنها وان عجز عن ذلك وطلب

يمين خصمه استخلفه عليها لما روينا ولا بد من طلبه لان اليمين حقه الا ترى انه كيف

اضيف اليه بحرف اللام فلا بد من طلبه

باب اليمين

واذا قال البديعي لي بينة حاضرة وطلب اليمين لم يستخلف عند ابى حنيفة معناه حاضرة

في البصر وقال ابو يوسف يستخلف لان اليمين حقه بالحديث المعروف فاذا طالبه به

يجيبه ولا بى حنيفة ان ثبوت الحق في اليمين مرتب على العجز عن اقامة البينة لما روينا

فلا يكون حقه دونه كما اذا كانت البينة حاضرة في المجلس ومحمد مع ابى يوسف فيها ذكره الخصائص

ومع ابى حنيفة فيها ذكر الطحاوي قال ولا ترد اليمين على البديعي لقوله عليه السلام البينة على

اليمين

فيما ذكر الطحاوي قال ولا ترد اليمين على البديعي لقوله عليه السلام البينة على

اليمين

فيما ذكر الطحاوي قال ولا ترد اليمين على البديعي لقوله عليه السلام البينة على

اليمين

فيما ذكر الطحاوي قال ولا ترد اليمين على البديعي لقوله عليه السلام البينة على

اليمين

فيما ذكر الطحاوي قال ولا ترد اليمين على البديعي لقوله عليه السلام البينة على

اليمين

فيما ذكر الطحاوي قال ولا ترد اليمين على البديعي لقوله عليه السلام البينة على

اليمين

فيما ذكر الطحاوي قال ولا ترد اليمين على البديعي لقوله عليه السلام البينة على

اليمين

المدعى واليمين على من انكر قسمه والقسمة تنافي الشركة وجعل جنس الايمان على المنكرين
وليس وراء الجنس شيء وفيه خلاف الشافعي قال ولا تقبل بينة صاحب اليد في الملك المطلق
وبينة الخارج أولى وقال الشافعي يقضى ببينة ذي اليد اعتضادها باليد فيقوى الظهور وصار كالنتاج
والنكاح ودعوى الملك مع الاعتاق أو الاستيلاء أو التدبير ولنا ان بينة الخارج أكثر اثباتاً أو
أظهاراً لان قدر ما اثبتته اليد لا يثبت به بينة ذي اليد اذ اليد دليل مطلق الملك بخلاف النتائج
لان اليد لا تدل عليه وكذا على الاعتاق واختيه وعلى الولاء الثابت بها قال واذا نكل المدعى عليه عن
اليمين قضى عليه بالنكول والزمه ما ادعى عليه وقال الشافعي لا يقضى به بل يرد اليمين على المدعى فاذا
حلف يقضى به لان النكول يحتمل التورع عن اليمين الكاذبة والترف عن الصادقة واشتباها الحال فلا
ينتصب حجة مع الاحتمال وبين المدعى دليل الظهور فيصير اليه ولنا ان النكول دل على كونه باطلاً ومقراً اذ
لولا ذلك لا قدم على اليمين اقامة للواجب ودفعاً للضرر عن نفسه فيترجح هذا الجانب ولا وجه لرد اليمين على
المدعى لما قدمناه قال وينبغي للقاضي ان يقول له اني اعرض عليك اليمين ثلثاً فان حلفت والا فقضيت

المدعى واليمين على من انكر قسمه والقسمة تنافي الشركة وجعل جنس الايمان على المنكرين
وليس وراء الجنس شيء وفيه خلاف الشافعي قال ولا تقبل بينة صاحب اليد في الملك المطلق
وبينة الخارج أولى وقال الشافعي يقضى ببينة ذي اليد اعتضادها باليد فيقوى الظهور وصار كالنتاج
والنكاح ودعوى الملك مع الاعتاق أو الاستيلاء أو التدبير ولنا ان بينة الخارج أكثر اثباتاً أو
أظهاراً لان قدر ما اثبتته اليد لا يثبت به بينة ذي اليد اذ اليد دليل مطلق الملك بخلاف النتائج
لان اليد لا تدل عليه وكذا على الاعتاق واختيه وعلى الولاء الثابت بها قال واذا نكل المدعى عليه عن
اليمين قضى عليه بالنكول والزمه ما ادعى عليه وقال الشافعي لا يقضى به بل يرد اليمين على المدعى فاذا
حلف يقضى به لان النكول يحتمل التورع عن اليمين الكاذبة والترف عن الصادقة واشتباها الحال فلا
ينتصب حجة مع الاحتمال وبين المدعى دليل الظهور فيصير اليه ولنا ان النكول دل على كونه باطلاً ومقراً اذ
لولا ذلك لا قدم على اليمين اقامة للواجب ودفعاً للضرر عن نفسه فيترجح هذا الجانب ولا وجه لرد اليمين على
المدعى لما قدمناه قال وينبغي للقاضي ان يقول له اني اعرض عليك اليمين ثلثاً فان حلفت والا فقضيت

الدراية في تخرج احاديث الهداية

با ع غلامه بمائة درهم فوجد به المشتري يبيعاً فخامه الى عثمان فقال له عثمان بعتك بالبرائة فاني ان يحلف فودة عليه ومن طريق ابن عباس انه امر ابن
ابن مكيه ان يستخلف امراً كاتبت ان تحلف فالزمها ومن طريق شريح نكل عنده وجعل فقضى عليه فقال انا احلف فقال مشروم مضى قضائي ومن الشعبي انه
قضى بالنكول ١٣

له قوله ومرة الاستيلاء الخ انما خص صورة الاستيلاء بالذكر من بين الخواتم تنبيها على امتناع الدعوى في هذه الصورة الامن جانب واحد بخلاف احوالة الخلفاء فان للدعوى فيه مسافا من الجانبين
 انت ١٢ **قوله** على ما قدمناه يعني قوله انه لو لا ذلك لاقدم على اليمين اقامة الواجب ودفعنا للمضر عن نفسه ١٢ يعني **قوله** فكان اقراره او بدله عنه بذاتي الحقيقة جواب عن شبهة ترد على كون النكول اقرارا عند ساسي بانها كقول عاوي المكفول المالك على غلظته فلا يفتني بالمال على الكفيل ولو كان النكول اقرارا ليقضي به على الكفيل كما لو اقر واجيب بان ابا يوسف ومحمد يقولون ان النكول بدل الاقرار في قطع الخصومة لانه يكون اقرارا حقيقة ولهذا لا يثبت المدعى بنفس النكول بخلاف الاقرار ١٢ يعني **قوله** في معنى الحد لانه قائم مقام حد القذف في حق الزوج وقائم مقام حد الزنا في حق المرأة ١٢ يعني **قوله** انه بدل وتفسير البذل عنه ترك المنازعة والاعراض عنها لا الهبة والتمليك ولهذا قلنا ان الرجل اذا ادعى نصف الدار شاة وانكر المدعى عليه يقضي فيه بالنكول وبهية نصف الدار شاة لا يصح ١٢ انت **قوله** وانزله بالاول جواب لما يقال ان اليمين كما لا يتحقق مع البذل لا يتحقق مع الاقرار فلم جعله الوجهة بذلك ولم يجعله اقرارا كما جعله فعلى انزاله بالاول لانا لو جعلناه على الاقرار كذا بناه في النكار ولو جعلناه بذلك لقطعنا الخصومة بلامكذب فكان هذا اولى صيانة للمسلم عن ان يعن به الكذب ١٢ **قوله** لا يجري في هذه الاشياء فان المرأة لو قالت لا نكاح بيني وبينك ولكن بذلت لك نفسي لا يعمل به بل يرد وكذا لو قال سباني فلان والاولى له بل انما هو الاصل ولكن هذا الذي بالدعوى فاجتبه له وكذا لو قال يا امرأه اصل ولكن انزل له نفسي ليستغني لا يعمل به بل اصل بخلاف المال فان لو قال هذا المال ليس له ولكني ايجر وابذله لا تخلص من خصومته مع بذله فالما حصل ان كل عمل يقبل الا بامره بالاذن ابتداء يقضي عليه بنكوله وبالا فلا ١٢ **قوله** وثالثه الخ يعني ان البذل لا يجري نفاته فائدة الاستحلاف فان فائدة الاستحلاف القضاء بالنكول والنكول بذل والبذل فيما لا يجري فلا يستحلف فيها لعدم الفائدة ١٢

بالنكول فلا يستحلف الا ان هذا بذل لدفع الخصومة فيملكه المكاتب والعبد المأذون بمنزلة الضيافة
اليسيرة وصحته في الدين بناء على زعم المدعى وهو يقبضه حقاً لنفسه والبذل معناه ههنا ترك البهع وامر
البال ههنا قال ويستحلف السارق فان نكل ضمن ولم يقطع لان المنوط بفعله شيان الضمان ويعمل
فيه النكول والقطع ولا يثبت به فصار كما اذا شهد عليه رجل وامرأتان قال واذا ادعت المرأة طلاقاً قبل
الدخول استحلف الزوج فان نكل ضمن نصف البهر في قوله جميعاً لان الاستحلاف يجري في الطلاق عند
لا سيما اذا كان المقصود هو المال وكذا في النكاح اذا ادعت هي الصداق لان ذلك دعوى المال ثم يثبت
المال بنكوله ولا يثبت النكاح وكذا في النسب اذا ادعى حقاً كالورث والمجرب في اللقيط والنفقة وامتناع الرجوع
في الهبة لان المقصود هذه الحقوق وانما يستحلف في النسب المجرد عندها اذا كان يثبت باقراره كالاب
والابن في حق الرجل والاب في حق المرأة لان في دعواها الادب تحميل النسب على الغير والمولى الزوج في حقها
قال ومن ادعى قصاصاً على غيره فحده استحلف بالاجماع ثم ان نكل عن اليمين فيبأدون النفس يلزمه
القصاص وان نكل في النفس حتى يحلف او يقر وهذا عند ابي حنيفة وقال لزمه الدرش فيها لان
النكول اقرار فيه شبهة عندها فلا يثبت به القصاص ويجب به المال خصوصاً اذا كان امتناع القصاص
لمعنى من جهة من عليه كما اذا اقر بالخطأ والولى يدعى العبد ولا يبي حنيفة ان الاطراف يسلك بها مسلك
الاموال فيجري فيها البذل بخلاف النفس فانه لو قال اقطع يدي فقطعه لا يجب الضمان وهذا افعال للبدل

١- قوله الان هذا الخ جواب سؤال
تقرره لو كان بذلاً لملكه المكاتب والعبد المأذون لان فيه سني التبرع وبما لا يملك التبرع ١٢ ع ٢
لا سيما لملكه البذل وانما اعتبر النكول منها لانه بذل لقطع الخصومة فلا يجرى بان يضمنه فيملكه كالضمانه اليسيرة ١٢ ك
لان محله الاجمان لا الدينون اذا بذل ولا اعطاء ولا يجزى بان في الادعاءات والدين وصفت في الذمة فاجاب بان البذل ههنا ترك البهع وامر
المال بين بخلاف النكاح ونحوه فان قيل هذا التعليل مخالف للحديث المشهور وهو قوله عليه السلام واليمين على من انكر قلنا خص من الحدود واللعان فجاز تخصيص هذه العود بالقياس ١٢ كفايه
قوله وامر المال بين جواب سؤال مقدر هو انه لا يجرى فيها الا باقراره ١٢ مل ١٢ ع ٢
نك الاشياء فان امرها ليس بهين حيث لا يجرى فيها الا باقراره ١٢ مل ١٢ ع ٢
٢- قوله ولا يثبت النكاح فان قلت وجب ان يثبت النكاح ايضاً لانه يثبت بالشهادتين قلت البذل لا يجرى فيه كما مر فان قيل يلزم على هذا ان يتحقق المأذون اى المهر بدون الاثم اى
النكاح قلت ان ثبوت المهر في الواقع يستلزم ثبوت النكاح فيه ولما ثبت ثبوت النكاح ثبوت المهر لانه لا ينفك عن النكاح ثبوت النكاح ثبوت المهر لانه لا ينفك عن النكاح ثبوت النكاح ثبوت المهر لانه لا ينفك عن النكاح
المهر عند القاضي بدون ثبوت النكاح عند ولا يجرى فيه لعدم الاستلزام ١٢ مل ١٢ ع ٢
اجماعاً فان حلف برى وان نكل يقضى بالمال دون النسب والمجرب في اللقيط بان كان يبي لا يبرئ نفسه في يد المقتطع فادعت اخوته حرة تريد تعريضه للمقتطع حتى ضمانها وادعت استحقاقه فنكل يثبت لها
المجرد دون النسب والنفقة بان ادعى زن على امرائه اخوه وان نفقته عليه فامر المدعى عليه اخوه يستحلف بالاجماع فان نكل يقضى بالنفقة دون النسب وامتناع الرجوع في الهبة بان الواجب الاداء
الرجوع فعلى الموهوب له انما اتى فلا رجوع لك فالواهب يستحلف فان نكل ثبت الامتناع من الرجوع ولا يثبت النسب لان دليل المجموع المقصود اى مقصود المدعى في هذه المسائل هذه الحقوق
واثبتت المال دون النسب للمجرد فثبت النكول يثبت الحق والمال دون النسب ١٢ مل ١٢ ع ٢
فلما ابي يثبت النسب بالنكول ١٢ مل ١٢ ع ٢
ولم يدع بالاسباب يستحلف عند المال لا لانه لا يجرى فيه ثبوت النكاح لانه لا يجرى فيه ثبوت النكاح لانه لا يجرى فيه ثبوت النكاح لانه لا يجرى فيه ثبوت النكاح لانه لا يجرى فيه ثبوت النكاح
١٢ كافي ١٢ ع ٢
المقرر منها بمجردها اقرارها بالان فلا يصح اقرارها ولا يثبت نسبه ١٢ ع ٢
اقراره فيه شبهة لانه ان اشع من اليمين نوراً عن اليمين الصادقة لا يكون اقراراً بل يكون بذلاً ١٢ ع ٢
المال وانما كانت انتفاع القصاص لمن من جهة من لم يقص على المدعى على القصاص ولا المال كما قام المدعى القصاص على الذي حله او امره او تيمم الشهادة على الشهادة وكذا الذي اولى الخطأ والحق والحق
قوله يسلك بمسلك الاموال لانها ملكت وقاية للنفس فلا يجرى فيها النكول كذا في النكاح لانه لا يجرى فيه ثبوت النكاح لانه لا يجرى فيه ثبوت النكاح لانه لا يجرى فيه ثبوت النكاح
الاستحلاف في قطع السرقة ايضاً ويثبت القطع عند النكول كذا في النكاح لانه لا يجرى فيه ثبوت النكاح لانه لا يجرى فيه ثبوت النكاح لانه لا يجرى فيه ثبوت النكاح
مسلك الاموال فنقول مقابلة الاموال في ثبوت من الشهادة ١٢ كافي ١٢ ع ٢
عليه القصاص في رواية والدية في اخرى وهذا دليل على عدم جريان البذل في النفس ولما استشر ان يقال لو كانت الاطراف يسلك بها مسلك الاموال كان ينبغي ان يباح قطع يدي كما
يباح اخذ مال اذا قل هذا مال اجاب عن قوله لانه لا يباح الخ ١٢ ع ٢

[illegible]

الذى ادعاه وهو كذا وكذا ولا شئ منه ولا ان يزيد في التغليظ على هذا وله ان ينقص منه الا انه يحتاط
 كذا ويتكرر عليه اليمين لان المستحق يمين واحدة والقاضى بالخيار ان شاء غلظ وان شاء لم يغلظ فيقول
 قل بالله او والله وقيل لا يغلظ على المعروف بالصلاحي ويغلظ على غيره وقيل يغلظ في الخطير من المال
 دون الحقير قال ولا يستحلف بالطلاق ولا بالعقاق لما روينا وقيل في زماننا اذا اخرج الخصم ساع للقاضى
 ان يحلف بذلك لقلة المبالاة باليمين بالله وكثرة الامتناع بسبب الحلف بالطلاق قال ويستحلف اليهودي
 بالله الذى انزل التوراة على موسى عليه السلام والنصراني بالله الذى انزل الانجيل على عيسى عليه السلام
 لقوله صلى الله عليه واله وسلم لا بين صور يالا عور اشدك بالله الذى انزل التوراة على موسى ان حكم الزنك في كتابكم
 هذا اول ان اليهودي يعتقد نبوة موسى والنصراني نبوة عيسى عليه السلام فيغلظ على كل واحد منهما بذكر المنزل
 على نبيه ويحلف المجهوس بالله الذى خلق النار وهكذا ذكر محمد في الاصل ويروى عن ابى حنيفة انه لا يستحلف
 احدا الا بالله خالصا وذكر الخصم ان لا يستحلف غير اليهودي والنصراني الا بالله وهو اختيار بعض مشايخنا
 لان في ذكر النامع اسم الله تعالى تعظيمها وما ينبغي ان تعظم بخلاف الكتابين لان كتب الله معظمة والوثني لا
 يحلف الا بالله لان الكفرة بأسرهم يعتقدون الله تعالى قال الله تعالى وَلَيْسَ سَاءَ الَّذِي مَنَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
 لَيَقُولَنَّ اللَّهُ قَالَ وَلَا يَحْلِقُونَ فِي بَيوت عبادتهم لان القاضى لا يحضرها بل هو ممنوع عن ذلك قال ولا يجب
 تغليظ اليمين على المسلم بزمان ولا مكان لان المقصود تعظيم المقسم به وهو حاصل بدون ذلك وفي الجواب
 ذلك حرج على القاضى حيث يكلف حضورها وهو مدفوع قال ومن ادعى انه ابتاع من هذا عبدا بالثمن فحج
 استحلف بالله ما بينكما بيع قائم فيه ولا يستحلف بالله ما بيعت لانه قد يباع العين ثوبا قال فيه ويستحلف في
 الغصب بالله ما يستحق عليك رده ولا يحلف بالله ما غصبت لانه قد يغصب ثوبا فيفسخ بالهبة والبيع وفي
 النكاح بالله ما بينكما نكاح قائم في الحال لانه قد يطرأ عليه الخلع وفي دعوى الطلاق بالله ما هي بائن منك
 الساعة بما ذكرت ولا يستحلف بالله ما طلقها لان النكاح قد يجدد بعد الابانة فيحصل على الحاصل في هذه

١٥ قوله ولا شئ منه اذا ذكر ولا شئ منه يجوز ان لا يقرى البعض ١٢ ال ٢ قوله وله ان يزيد الخ وذلك لان حال الناس فيه يختلف فمنهم من يتقنع بالتغليظ ومنهم من يجاسد بالي ١٣ عني
 ٣ قوله انه يحتاط ولا احتياط ان يذكر الاسماء والصفات بينه وادخل ذكر الله والرحمن والرحيم والاولت صلات ثلثة ايمان والمستحق يمين واحدة ١٤ ك قوله في الخطير من المال وفي الاقرار
 واذا قال لفلان مال عظيم يلزم من انصاب الشرعي ١٥ عني ٥ قوله لما روينا وقوله عليه الصلوة والسلام من كان منكم ما لعا فليحلف بالله اذ لم يزل ١٦ ك قوله ساع فقامت من قدامه
 عن اليمين لا يقضي عليه بالكل لانه لكل ما هو من غير شرع ولو قضي به لم يفقد قضاؤه ١٧ ع ك قوله ان يحلف القائل بالحلف بالطلاق والعقاق يقول انه غير مشروع ولكن يرض عليه بعد يمينه فان من
 لادنى ديانة لا يحلف بها كاذبا فانه يؤدى الى طلاق الزوجة وحق الامة او اسما كالمحرم بخلاف اليمين بالله تعالى فانه يتساهل في زماننا كثيرا ١٨ والحد ١٩ قوله لم يزل يروى ابو داود عن ابى
 هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال لليهود اشدكم بالله الذى انزل التوراة على موسى فاجتمعون في التوراة على من زنى في ١٢ على قارى
 ٩ قوله ويحلف المجوسي الخ وذلك لان المجوسي يعتقد الحزمة في النار فينتهي عن اليمين الكاذبة فيحصل المقصود ١٢ انت ٣ قوله الا بالله فالصاى لا يذكر فيه اسم الله ومفاته لاني حق المسلم
 ولا في حق الكافر ١٣ عني ٤ قوله ما ينبغي ان تعظم لان التكرير من المحلقات فكما لا يستحلف المسلم بالله الذي خلق الشمس فكذلك لا يستحلف المجوسي بالله الذي خلق النار وفي الجسود وكذا
 وقع عند محمد بن يونس بن النضر في تعظيم العبادات فلقه وهو يقول قال بذكر ذلك في اليمين ١٢ انت ٣ قوله لان كتب الله منزلة في الزنك كمن اسم الله تعالى ١٢ انت ٣ قوله ولا يجب الخ
 وقال الشافعي ان كانت اليمين في قسامة او لمان او في مال عظيم يبلغ مئتين شقالا يتحقق بل كان فيبين الركن والمقام ان كان بركة وعنه من النبي صلى الله عليه وسلم في المديرة والمسجد الجامع في غيرهما والمسجد
 لم يكن ثم جاع وبالزمان بعد الصلوة يوم الجمعة ١٢ ك ١٣ قوله يكلف حضورها في حضوره من المكان وساعة فحينئذ من الزمان ١٢ عني ٤ قوله ومن ادعى له هذا بين نوع آخر من
 كيفية اليمين وهو الحلف على الحاصل والسبب ١٣ ع ١٤ قوله ولا يستحلف بالله ما بيعت لانه اذا حلف على البيع يغلظ على اليمين الكاذبة ١٢ عني ٣ قوله وفي دعوى الخ نادر ذكر الدعوى في
 هذه المسألة التي هي آخر المسائل المتنازعة المذكورة ههنا ايعاد الى انها مستقرة في مسائل السابقة بين الامارات فاما ما على انصافها بموتة المقام ١٢ انت ٣ قوله في هذه الوجوه قال بعض العلماء
 ههنا كلام وهاهنا لا يحلف في النكاح عزالي حفيظة رة فليكون التحليف فيه على الحاصل عنه ولا يخفى انتهى اقول في ظاهره ولكن الظاهر ايضا ان يحل كلام الحنف بانه لا يتعيب سائر الوجوه على حكم وجه
 الجراح اعتمادا على ظهور عدم جريان الاستحلاف في النكاح كما مر ١٢ انت ٣

وليس له ان يستألفه على تلك اليدين ابدانه اسقط حقه

نه اسقط حقه بخلاف ما اذا اشترى مدينه بعشرة دراهم حيث لم يجوز كان له ان يستخلف لان الشراء عقد تملك المال بالمال واليمن ليست بمال ۱۲ ع

الدَّرَايَةُ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ

طریق مسروق افہ افتد سے پیندہ بخمسین درہما

ما باعه بالف ويحلف المشتري بالله ما اشتراه بالفين قال في الزيادات يحلف بالله ما باعه بالف ولقد باعه بالفين
ويحلف المشتري بالله ما اشتراه بالفين ولقد اشتراه بالفين اثبات الى التفي تأكيداً ولا يصح الاقتصار على التفي لان الايمان على ذلك

وضعت دل عليه حديث القسامة بالله ما قتلتم ولا علمتم له قاتلاً قال فان حلفاً فتمت القاضى البيع بينهما وهذا يدل
على انه لا يفسخ بنفس التحالف لانه لم يثبت ما ادعاه كل واحد منهما فيبقى بيع مجهول فيفسخه القاضى قطعاً للمنازعة

او يقال اذ لم يثبت البديل يبقى بيعاً بلا بدل وهو فاسد ولا بد من الفسخ في البيع الفاسد قال وان نكل
احدهما عن اليمين لزمه دعوى الاخر لانه جعل باذله فلم يبق دعواه معارضا لدعوى الاخر فلزم القول بثبوته

قال وان اختلفا في الاجل او في شرط الخيار او في استيفاء بعض الثمن فلا تحالف بينهما لان هذا اختلاف في غير
المعقود عليه والمعقودية فاشبه الاختلاف في الخط والابرام وهذا لان ما بعد امله لا يختل ما به قوام العقد بخلاف

الاختلاف في وصف الثمن او جنسه حيث يكون بمنزلة الاختلاف في القدر في جريان التحالف لان ذلك يرجع الى
نفس الثمن فان الثمن دين وهو يعرف بالوصف ولا كذلك الاجل لانه ليس بوصف الا ترى ان الثمن موجود بعد

مضيه قال والقول قول من ينكر الخيار والاجل مع يمينه لانها ثبتان بعارض الشرط القول لمنكر العوارض قال فان
هلك البيع ثم اختلفا لم يتحالفا عند ابى حنيفة وابى يوسف والقول قول المشتري وقال محمد يتحالفان ويفسخ البيع

على قيمة الهالك وهو قول الشافعي وعلى هذا اذا خرج البيع عن ملكه او صار محال لا يقدر على رده فيبطل لهما ان كل
واحد منهما يدعي غير العقد الذي يدعيه صاحبه والاخر ينكره وانه يفيد دفع زيادة الثمن فيتحالفان كما اذا اختلفا في

جنس الثمن بعد هلاك السلعة ولا بى حنيفة وابى يوسف ان التحالف بعد القبض على خلاف القياس لما انه سلم
للمشتري ما يدعيه وقد مراد الشرع به في حال قيام السلعة والتحالف فيه يفضى الى الفسخ ولا كذلك بعد هلاكها

له قولنا تأكيداً لانه لو حلف المشتري بالله ما اشتراه بالفين ربما يحلف ويكون باراً بيمينه فلعده اشتراه بالف وتسميته فيبطل حتى البائع في الزيادة وكذلك البائع
لو حلف بالله ما باعه بالف ربما يحلف لحواله لانه باعه بالف ودرهم ويكون صادقا في يمينه انه لم يبيع بالف وتسميته فيبطل حتى المدعى والاصح الاتصاف على التفي ولا عبرة بذلك اللهم لان البائع لو كان باع

بالف وتسميته يدعي البيع بالفين لانه يعلم ان المشتري متى حلف على رده او اذ لا يبالي بالتحلف لانه لا يبحث في
يمينه ان كان قوله حديث القسامة بى ايمان فتمت على اهل المحلة الذين وجد القليل فيهم ميت بجرح
على اهلها او على بعضهم بعد اخطا حلف له بخسرون رجلا منهم كقارم الولي قاتل كل منهم بالثمن ما قتلته ولا علمت قاتلاً او حشره فخره قوله فلا تحالف بينهما وقال زفر الشافعي يتحالفان اذا اختلفا في الاجل لانه في معنى الاختلاف في

مقتدر ما يبيع الثمن فان المجلل انقص من الحال فكان ذلك اختلافاً في وصف الثمن قلنا الاجل ليس وصف الثمن فان الثمن حتى البائع والاجل حتى المشتري ولو كان الاجل وصف الثمن فكان باعاً لاصل في الاستحقاق ان كان
قوله لان هذا اختلاف على الشرع على وجوب التحالف باختلاف التباين وهو مستثنى من البيع فيقتضي وجوب التحالف باختلافه فيما ثبتت بالبيع والبيع يثبت بالبيع او الثمن لاجل فكانه قال بانوا تحلف التباينان في البيع او الثمن

ان كان قوله بانعدام اى بالعدم ما ذكر من الاجل وشرط الخيار واستيفاء بعض الثمن انما هو الافكار
له قوله بيب اي سجد وثيب في يده ايماناً بزيادة متصلة او منفصلة ١٣ كل قوله والاخر ينكره فتمت لهما ان كان في حال قيام السلعة فان قيل هذا القياس قياس فاسد لانه حال قيامها

يفيد الترادف لا فائدة له بعد الهالك اجاب بقوله وانه معنى التحالف يفيد دفع زيادة الثمن يعني ان التحالف يدفع عن المشتري زيادة الثمن التي يدعيها البائع عليه بان يكون ١٣ عه قوله فيتحالفان
فان المشتري اذا نكل لم يضر ما ادعاه البائع والبائع اذا نكل نكل عن المشتري ما ادعاه البائع ١٢ عه قوله كما اذا اختلفا في جنس البائع ان ادعى احداهما الدرهم والاخر الدراية فتمت لهما ان ويلزم المشتري
رد القيمة ١٢ عه قوله ان سلم للمشتري الخ ولا يدعي المشتري على البائع شيئاً ينكره لان البيع مملوك لمسلم اليه ١٢ عه قوله وقد مراد الشرع به في حال قيام السلعة وهو قوله عليه السلام اذا

اختلف المتبايعان والسلعة قائمة بينهما تحالفا وترادا وقوله والسلعة قائمة مذكور على وجه الشرط ولا يلزم المطلق قوله عليه السلام اذا اختلف المتبايعان فالقول باقوله البائع وخبر اذان لان الامر بالقول
دليل قيام السلعة او تفاعل من الرد فيستدعي الرد من الجانبين ولا ذلك الا بقيام السلعة وليس المراد بترادف العقد لانه لا يتصور ذلك مع ان المطلق والتقييد اذا وردا في حادثة واحدة في علم واحد فالمطلق
محمول على التقييد ان كان

لور تقاع العقد فلم يكن في معناه ولا نه لا يبالى بالاختلاف في السبب بعد حصول المقصود انما يراعى من الفائدة
 ما يوجب العقد وفائدة دفع زيادة الثمن ليست من موجباته وهذا اذا كان الثمن ديناً فان كان عيناً يتحالفان
 لان المبيع في احد الجانبين قائم فيوفر فائدة الفسخ ثم يرد مثل الهالك ان كان له مثل او قيمته ان لم يكن له
 مثل قال وان هلك احد العبدان ثم اختلفا في الثمن لم يتحالفا عند ابي حنيفة الا ان يرضى البائع ان يترك حصته
 الهالك وفي الجامع الصغير القول قول المشتري مع يمينه عند ابي حنيفة الا ان يشاء البائع ان يأخذ العبد الحي ولا
 شيء له من قيمة الهالك وقال ابو يوسف يتحالفان في الحي ويفسخ العقد في الحي والقول قول المشتري في قيمة
 الهالك وقال محمد يتحالفان عليها ويرد الحي وقيمة الهالك لان هلاك كل السلعة لا يمنع التحالف عنده فهلك
 البعض اولى ولا يبي يوسف ان متناع التحالف للهلاك فيتقدر بقدره ولا يبي حنيفة ان التحالف على خلاف القياس
 في حال قيام السلعة وهي اسم لجميع اجزائها فلا تبقى السلعة بفوات بعضها ولا نه لا يمكن التحالف في القائل الا
 على اعتبار حصته من الثمن فلا بد من القسمة على القيمة وهي تعرف بالخز والظن فيؤدي الى التحالف مع الجمل
 وذلك لا يجوز الا ان يرضى البائع ان يترك حصة الهالك اصلاً ولا نه حينئذ يكون الثمن كله ببقابلة القائل ويخرج
 الهالك عن العقد فيتحالفان وهذا تخريج بعض المشائخ ويصرف الاستثناء عندهم الى التحالف كما ذكرنا وقالوا
 ان المراد من قوله في الجامع الصغير يأخذ الحي ولا شيء له معناه لا يأخذ من ثمن الهالك شيئاً اصلاً وقال بعض
 المشائخ يأخذ من ثمن الهالك بقدر ما اقربه المشتري وانما لا يأخذ الزيادة وعلى قول هؤلاء ينصرف الاستثناء
 الى يمين المشتري لا الى التحالف لانه لما اخذ البائع بقول المشتري فقد صدقه فلا يحلف المشتري ثم تفسير

له قوله فلم يكن في معناه لان عند قيام السلم يرفع الضر عن كل واحد منهما بالتحالف فانه ينسخ العقد ويعود كل واحد منهما الى راس ماله بعينه ولا يحصل ذلك فالتحالف بعد
 الهلاك لا يتخلف الفسخ بالاقالة والرد بالعيب فكذلك بالتحالف اذا لم يفسخ لا يرد الى راس ماله بل يرد عليه العقد ١٢ ك
 اي لا يبالى باختلاف السبب بعد حصول المقصود وسلامة المبيع للمشتري حيث سلم له وبك على ماله سواء كان الامر على ما زعم هو او البائع وصار بمنزلة اختلافهما في الف واليمين فلا سبب فتكون اليمين على منكر
 الالف الزائد وهذا بخلاف ما لو اختلفا في جنس الثمن لان البائع يدعي عليه الذات والمشتري ينكره الشراء بالدرهم والبائع ينكره انكاره صحيح لان السلم للمشتري لا للثمن ولم يتعاقدا على ثمن وهما
 اتفقا على الالف وهو يكفي للتمتع فان قيل لو اعتبر حصول المقصود من غير اعتبار اختلاف السبب كان ينبغي ان لا يتحالفا عند قيام السلعة لان المقصود هو ملك المعقود وعليه حاصل للمشتري حتى لو كان جارية
 حل للمشتري وطبعا قلنا نعم كذلك لكن هو ثابت بالنسخ بخلاف القياس قلناه ١٢ ك
 مبررات من يبيح كونه البائع وليست اليمين من موجبات العقد حتى يكون النكول من موجباته ١٢ ك
 موجبات العقد والجواب انه ثبت بالنسخ على خلاف القياس ١٢ ك
 اخلف في كون البائع يدعي ان المشتري ان كان يتحالفان عند جوارح البائع ادعى ان كان عينا او المشتري ان كان ديناً لا يتحالفان والقول قول المشتري ١٢ ك
 الرجل عدين صفقة واحدة وقبضها المشتري فملك احداهما ثم اختلفا في الثمن فقال البائع بعثها منك بالفي درهم وقال المشتري اشتريتها منك بالفت درهم لم يتحالفا ١٢ ك
 الصغير انما اعاد ذكر لفظ الجامع الصغير لان لفظه يقتضي ان يكون المشتري ولفظ القدرى الذي يلفظ المبسوط يقتضي ان يكون المشتري من غير عدم التحالف لان المذكور قبل الاستثناء
 هناك قوله لم يتحالفا ١٢ ك
 ما سيجي لكن المقصود من تحالفهما انما هو فسخ العقد في الحي ١٢ ك

له قوله والقول قول المشتري في قيمة الهالك اقول في عبارة الكتاب قصور فانه اذا اختلفا في قيمة الهالك فالقول للبائع لا للمشتري على ما سيجي من المصنف فما قال ههنا في غير هذا من التاويل
 ههنا وجوان المراد منه بعد التحالف يدعي على البائع ويسقط حصته الحي من الثمن ويلزم المشتري حصته الهالك من الثمن الذي اقرب المشتري بعد تقسيم ذلك الثمن على قيمة الحي والهالك فقول المشتري
 انما يتبر في حصته الهالك من الثمن الذي اقرب المشتري الا في قيمة الهالك كذا في نتائج الافكار ١٢ ك
 محمول في القسم عليه فلا يجوز ١٢ ك
 ما ذكر من قوله يكون الثمن كله ١٢ ك
 دعواه فلا شيء لمن حصته الهالك الا ما قال المشتري ١٢ ك
 لا بد على ما اقرب المشتري في لابين على المشتري ١٢ ك
 به المشتري فلا حاجة الى استحضار المشتري ١٢ ك

١٤ قوله اولي لانما اكثر اشياء ظاهر الاختيار الزيادة في قيمة المالك فان قيل المشتري يدعى زيادة في قيمة القائم فوجب ان يقبل سبعة لثبات الزيادة قلنا الذي وقع الاختلاف فيه قصد القيمة
 المالك والاختلاف في كلمة القائم ثبت ضمننا للاختلاف في قيمة المالك وبينه البائع قامت على ما وقع فيه الاختلاف قصد فحاصلت اثنان باعتبار ٢٠ اك **١٥** قوله لانما اكثر اشياء الخ والبيع
 شرعت لما ثبت فما كان اكثر اشياء ما كان اول ١٢ يعني **١٦** قوله وهذا بين الخ اي هذا هو الفقير ان جعل ابو يوسف القول قول البائع في قيمة المالك البينة بينه البينا فيما اذا اختلفا في قيمة
 المالك بعد التحالف عذ ١٢ اك **١٧** قوله ومن اشترى اي من اشترى جارية ونقد منها وقبضها ثم تعادلا ولم يقبض البائع بعد الاقالة حتى اختلفا في الثمن الخ ١٢ ع **١٨** قوله ثم اختلفا في
 الثمن بان قال المشتري كل اثنان الفاعليك ان ترد الالف وقال البائع كان خمس مائة فعلى رد خمس مائة يعني **١٩** قوله ويؤد البيع الاول حتى يكون حق البائع في الثمن وحق المشتري في البيع ١٢ يعني
٢٠ قوله لانه ورد في البيع المطلق اي في البيع من كل وجه والاقالة فسخ في حق المتعاقدين بحد جديد في حق الثالث فلا يكون النص الوارد في البيع المطلق واردا فيه ١٢ اك **٢١** قوله فسخ في حق الخ
 هذا انما يتمشى على قول ابي حنيفة ومحمد واما على قول ابي يوسف فاقالة عذ ببيع في حق المتعاقدين ايضا فلا كلام فيه ١٢ ساج **٢٢** قوله نفس الاجارة يعني اذا اختلف المجر والمستاجر قبل استيفاء
 العقود وعليه في الاجارة ١٢ يعني **٢٣** قوله والوارث اي وارثا البائع والمشتري اذا اختلفا في الثمن يحكى التحالف بينهما ١٢ يعني **٢٤** قوله والقيمة الخ يعني اذا استهلك غير المشتري العين المبيعة
 في يد البائع وضمن القيمة قامت القيمة مقام العين المستهلكة فان اختلف العاقدان في الثمن قبل القبض يحكى التحالف بينهما بالقياس على جريان التحالف عند قبض العين المشتري لكون النص اذا ذاك معقول
 المعنى ١٢ ع

النص معلول بعد القبض ايضا قال ومن اسلم عشرة دراهم في كرخطة ثم تقايلا ثم اختلفا في الثمن فالقول ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت} قول المسلم اليه ولا يعود السلم لان الاقالة في باب السلم لا تحتل القبض لانه اسقاط فلا يعود السلم بخلاف ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت} قول المسلم اليه ولا يعود السلم لان الاقالة في باب السلم لا تحتل القبض لانه اسقاط فلا يعود السلم بخلاف ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت} قول المسلم اليه ولا يعود السلم لان الاقالة في باب السلم لا تحتل القبض لانه اسقاط فلا يعود السلم بخلاف

الاقالة في البيع الا يرى ان رأس مال السلم لو كان عرضا فردة بالعيب وهلك قبل التسليم الى رب السلم لا يعود ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت} السلم ولو كان ذلك في بيع العين يعود البيع دل على الفرق بينهما قال واذا اختلف الزوجان في المهر فادعى الزوج ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت} انه تزوجها بالف وقالت تزوجتني بالفين فايهما اقام البينة تقبل بينته لانه توردها بالحنة فان اقام البينة فالبينة ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت} بينة المرأة لانها تثبت الزيادة معنا اذا كان مهر مثلها اقل مما ادعته وان لم تكن لهيا بينة تحالفا عند ابي حنيفة ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت} ولو يفسخ النكاح لان اثر التحالف في انعقاد التسمية وان لا يخل بصحة النكاح لان المهر تابع فيه بخلاف البيع ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت} لان عدم التسمية يفسد على ما مر فيفسخ ولكن يحكم مهر المثل فان كان مثل ما اعترف به الزوج او اقل قضى بما ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت} قال الزوج لان الظاهر شاهد له فان كان مثل ما ادعته المرأة او اكثر قضى بما ادعته المرأة وان كان مهر المثل ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت} اكثر مما اعترف به الزوج واقل مما ادعته المرأة قضى لها بمهر المثل لانها لم تحالف لانه ثبتت الزيادة على مهر ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت} المثل ولا الخط عنه قال ذكر التحالف اوله ثم التحكيم وهذا قول الكرخي لان مهر المثل لا اعتبار له مع وجود التسمية ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت} وسقوط اعتبارها بالتحالف فلهم ان يقدم في الوجوه كلها ويبدأ بيمين الزوج عند ابي حنيفة ومحمد تعجلا لفائدة ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت} النكول كما في المشتري وتخريج الرازي بخلافه وقد استقصينا في النكاح وذكرنا خلافا لابي يوسف فلا نعيد ولو ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت} ادعى الزوج النكاح على هذا العبد والمرأة تدعيه على هذه الجارية فهو كالسألة المتقدمة الا ان قيده الجارية اذا كانت ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت} مثل مهر المثل يكون لها قيمته فادون عنها لان تملكها لا يكون الا بالتراضي ولم يوجد فوجب القيمة وان اختلفا في ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت} الاجارة قبل استيفاء المعقود عليه تحالفا وتراذما معناه اختلفا في البذل او في المبدل دون التحالف في البيع قبل القبض ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت} على وفاق القياس على ما مر والاجارة قبل قبض المنفعة نظير البيع قبل قبض المبيع وكلا من قبل استيفاء المنفعة ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت}

له قول معلول بعد القبض اي لو جرد لا تشارك كل واحد من المتبايعين لما يدعي الاخر وهذه المسألة لا تتفاوت من كون المبيع مقبوضا او غير مقبوض ولا كان النص عنه معلولا لئلا يحد من ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت} البيع الى الاقالة وان كان بعد قبض البائع المبيع بعد الاقالة ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت} له قول معلول اذ لو اختلفا في القياس واما الشيطان فيقول ان التحالف بعد القبض على خلاف القياس ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت} له قول كذا قال الرازي الكرخي في غير او القفزة ثمانية مكاليف والموك صاع ونصف ومثلث كيلبات قال وهو من هذا الحساب اثني عشر مثقالا وحق ستون صاعا ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت} له قول فاقول قول المسلم اليه مائة لان رب السلم يدعي زيادة وهو غير متحقق لان ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت} له قول خلافا لاقالة في البيع فانها تحل الفسخ فيعود المبيع كونه عينا الى المشتري بعد عوده الى البائع ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت} له قول تقبل بينته اما قبول بينة المرأة فظاهر لانها تدعي الزيادة واما الاشكال في قول بينة الزوج لانه منكر للزيادة فكان عليه اليمين لا البينة وانما قبلت لانه يدعي في الصورة وهي كافية لقبولها ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت} ذكرنا ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت} له قول ان كان مهر مثلها اقل مما ادعته او اكثر مما ادعته فثبت الحط وبينه المرأة لا تثبت شيئا لان ما ادعته ثابت بشهادة ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت} مهر المثل ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت} له قول تحالف قبل مشروعي البيع والنكاح ليس في معناه اجيب بان يوجب في البيع كون كل واحد من المتبايعين مدريا ومكررا مع عدم إمكان الترجيح وهو هنا موجود ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت} فالحق ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت} له قول ولكن يحكم مهر المثل استدراك من قوله ولا يفسخ النكاح ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت} له قول فلهذا يقدم في الوجوه كلها ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت} ما ادعته المرأة او اكثر مما ادعته او اقل مما ادعته المرأة فنفى هذه الوجوه الخمسة كلها يقدم التحالف عند ابي الحسن الكرخي لانها اتفاق على اصل التسمية فكانت تسمية صحيحة في ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت} اصلها والتسمية الصحيحة تمنع المصير الى مهر المثل واذا جعلت تحذرا للمحل بالتسمية فصارت التسمية كان لم تكن فحكم مهر المثل ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت} له قول تعجلا لفائدة النكول لان اول التسليمين عليه فيكون ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت} اول اليمينين عليه فالزوج بمنزلة المشتري والمهر كالشئ والبعض كالمبيع ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت} له قول وتخريج الرازي بخلافه لا يقول بالتحالف الا في وجه واحد وهو اذا لم يكن مهر المثل شاهدا للاحد بما بان يكون ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت} اكثر مما اقربا للزوج واقل مما ادعته المرأة واما اذا كان مهر المثل مثل ما يقول الزوج واقل فالقول قول من بينته وان كان مثل ما تقول المرأة او اكثر فالقول قولها مع يمينها وهذا هو الاصح لان حكم مهر المثل ههنا ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت} ليس لا يجلب مهر المثل بل ليعرف من يشهد له الظاهر ثم الاصل في الدعاوى ان يكون القول قول من يشهد له الظاهر مع بينة ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت} له قول وقد استقصينا اذ في تخريج الرازي في النكاح ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت} في كتاب النكاح وذكرنا خلافا لابي يوسف وهو ان القول في جميع ذلك قول الزوج الا ان ياتي بشئ قليل ومعناه لا يتعارف مهر الباطل ما قال صاحب الهداية هناك وفي رواية الا ان ياتي بشئ ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت} مستنكر وتكلموا في تفسيره على ما مر في كتاب النكاح فلا نعيد اذ في غير ذلك خلافه ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت} له قول كما سألنا المتقدمين ان يحكم مهر المثل او لا فمن شهد له القول لوان كان بينهما ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت} تحالفان واليه مال فخر الاسلام وهو تخريج الرازي واما على تخريج الكرخي فيتحالفان اولاهما تقدم ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت} له قول او في المبدل اذ في المعقود عليه وهو المانع بان ادعى المورث انه اخبره شهادتي المتساج ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت} انه استأجره شهرين ^{اي من في بيع الجاهل الصغير انت} له قول نظير البيع الخ فان قيل قيام المعقود عليه شروط المنفعة معدومة قلنا لا قيمت مقام المنفعة في حق ايراد العقد عليها فكانت قائمة تقدير ابي حنيفة

فان وقع الاختلاف في الاجرة يبدأ بيمين المستاجر لانه منكر لوجوب الاجرة وان وقع في المنفعة يبدأ بيمين الموار
فاليهما نكل لزمه دعوى صاحبه وايهما اقام البيينة قبلت ولو اقامها فبيينة الموار اولى ان كان الاختلاف في
الاجرة وان كان في المنافع فبيينة المستاجر اولى وان كان فيها قبلت بيينة كل واحد منهما فيبايد عيه من الفضل نحو
ان يدعى هذا شهرا بعشرة والمستاجر شهرين بخمسة يقضى بشهرين بعشرة قال وان اختلفا بعد الاستيفاء لم يتحالفا
وكان القول قول المستاجر وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف ظاهر لان هلاك المعقود عليه يمنع التحالف
عندهما وكن اعلى اصل محمد لان الهلاك انما لا يمنع عنده في المبيع لما ان له قيمة تقوم مقامه فيتحالفان
عليها ولو جرى التحالف ههنا وفسخ العقد فلا قيمة لان المنافع لا تقوم بنفسها بل بالعقد وتبين انه لا عقد واذا
امتنع فالقول للمستاجر مع يمينه لانه هو المستحق عليه وان اختلفا بعد استيفاء بعض المعقود عليه تحالف
وفسخ العقد فيما بقي وكان القول في الماضي قول المستاجر لان العقد ينقضي ساعة فساعة فيصير في كل جزء
من المنفعة كانه ابتداء العقد عليها بخلاف البيع لان العقد فيه دفعة واحدة فاذا تعذر في البعض تعذر
في الكل قال واذا اختلف المولى والمكاتب في مال الكتابة لم يتحالفا عند ابي حنيفة وقالوا يتحالفان وتفسخ
الكتابة وهو قول الشافعي لانه عقد معاوضة يقبل الفسخ فاشبه البيع والجامع ان المولى يدعى بدلا زائدا اينكره
العبد والعبد يدعى استحقاق العتق عليه عند اداء القدر الذي يدعيه والمولى ينكره فيتحالفان كما اذا اختلفا
في الثمن ولا يبي حنيفة ان البديل مقابل بفك المحجر في حق اليد والتصرف للحال وهو سالم للعبد وانما ينقلب
مقابلا للعتق عند ادائه فقبله لا مقابلة فبقى اختلافه في قدر البديل لا غير فلا يتحالفان قال واذا اختلف الزوجان
في متاع البيت فما يصلح للرجل فهو للرجل كالعبامة لان الظاهر شاهد له وما يصلح للنساء فهو للمرأة
كالقلائد والشهادة الظاهر لها وما يصلح لها كالاندية فهو للرجل لان المأهولة وما في يدها في يد الزوج والقول في الدعاوى
لصاحب اليد بخلاف ما يختص بها لانه يعارضه ظاهرا قويا منه ولا فرق بين ما اذا كان الاختلاف في حال قيا
النكاح او بعد ما وقعت الفرقه فان مات احدهما واختلفت ورثته مع الآخر فما يصلح للرجل والنساء فهو للباقي منهما
له قوله يمين التحالف والمعقود عليها سبعا عرض وهو النفقة والعرض لا يبقى زنا بين ١٢ ر
له قوله ان لا قيمة لان القيمة للعين قائم مقام العيين لان العيين تقوم بنفسها ١٢ ر
له قوله وتبين انه لا عقد فخره لان القيمة للنفقة واذا كان كذلك وكان المبيع غير قائم ولا الذي يقوم مقامه فاستحق التحالف فالقول للمستاجر مع يمينه لانه هو المستحق عليه وانما يقع للاجير ولانه لو تحالفها ههنا
ففي العقد بالتحالف فلا يمكن ايجاب شيء للاجير ١٢ ر
له قوله لانه هو المستحق عليه هو الذي استحق عليه متى وقع الاختلاف في الاستحقاق كان القول قول المستحق عليه كذا في الكافي
نت قوله فيصير اى العقد في كل جزء من المنفعة كانه ابتداء العقد عليها اس على كل جزء من المنفعة فصار ما بقي من المنافع كالمنقوض بالعقد فكان الاختلاف بالنسبة اليه قبل استيفاء
المعقود عليه وفيه التحالف واما المامنى فالقول فيه قول المستاجر لان المامنية بالكتابة فاختلاف بالنسبة اليها بعد الاستيفاء ولتحالف فبقوا القول قول المستاجر بالاتفاق ١٢ ر
له قوله فيكون ان يكون في الحال مقابلا للبديل وليس في العبد سوى اليد والرقبة فلو كان البديل مقابلا للرقبة في الحال لا مقابلا لليد ثم العتق عند تمام العقد كافي في البيع فان المشتري يملك رقبة المبيع عند تمامه وليس
لك فقيح ان يكون في الحال مقابلا لليد ثم ينقلب مقابلا للعتق عند ادائه فقبله لا مقابلة ١٢ ر
له قوله عند ادائه يعني اذا ادى بدل الكتابة ينقلب من كونه مقابلا للفك المحجر الى كونه مقابلا بالعق ١٢ ر
له قوله فبقا اختلافه في المامنى فالقول فيه قول المستاجر لان المامنية بالكتابة فاختلاف بالنسبة اليها بعد الاستيفاء ولتحالف فبقوا القول قول المستاجر بالاتفاق ١٢ ر
له قوله فيكون ان يكون في الحال مقابلا للبديل وليس في العبد سوى اليد والرقبة فلو كان البديل مقابلا للرقبة في الحال لا مقابلا لليد ثم العتق عند تمام العقد كافي في البيع فان المشتري يملك رقبة المبيع عند تمامه وليس
لك فقيح ان يكون في الحال مقابلا لليد ثم ينقلب مقابلا للعتق عند ادائه فقبله لا مقابلة ١٢ ر
له قوله عند ادائه يعني اذا ادى بدل الكتابة ينقلب من كونه مقابلا للفك المحجر الى كونه مقابلا بالعق ١٢ ر
له قوله فيكون ان يكون في الحال مقابلا للبديل وليس في العبد سوى اليد والرقبة فلو كان البديل مقابلا للرقبة في الحال لا مقابلا لليد ثم العتق عند تمام العقد كافي في البيع فان المشتري يملك رقبة المبيع عند تمامه وليس
لك فقيح ان يكون في الحال مقابلا لليد ثم ينقلب مقابلا للعتق عند ادائه فقبله لا مقابلة ١٢ ر
له قوله عند ادائه يعني اذا ادى بدل الكتابة ينقلب من كونه مقابلا للفك المحجر الى كونه مقابلا بالعق ١٢ ر

لان اليد للمتي دون الميت وهذا الذي ذكرناه قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف يد فعلى المرأة ما يجزئ به مثلها والباقي
 للزوج مع يمينه لان الظاهر ان المرأة تأتي بالجهاز وهذا أقوى فيبطل به ظاهر يد الزوج ثم في الباقي لا معارض
 لظاهره فيعتبر والطلاق والموت سواء لقيام الورثة مقام مورثهم وقال محمد ما كان للرجال فهو للرجل وما كان
 للنساء فهو للمرأة وما يكون لهما فهو للرجل اولورثته لما قلنا لابي حنيفة والطلاق والموت سواء لقيام الوارث مقام المورث
 وان كان احدهما مثبوكا فالمتاع للحر في حالة الحيوة لان يد الحر اقوى وللمتي بعد المبات لانه لا يد للميت فخلت
 يد الحي عن المعارض وهذا عند ابي حنيفة وقالا العبد المأذون له في التجارة والمكاتب بمنزلة الحر لان لهما يد معتبرة
 في الخصومات فصل فيمن لا يكون خصما واذا قال المدعي عليه هذا الشيء اود عليه فلان الغائب اود عنه عندى
 او غصبته منه واقام بينة على ذلك فلا خصومة بينه وبين المدعي وكذا اذا قال اجرني واقام البينة لا يثبت
 بالبينة ان يد له ليست بيد خصومة وقال ابن شبرمة لا تندفع لانه تعد راثبات الملك للغائب لعدم الخصم عنه
 ودفع الخصومة بناء عليه قلنا مقتضى البينة شيان ثبوت الملك للغائب ولا خصم فيه فلم يثبت ودفع خصم
 المدعي وهو خصم فيه فيثبت وهو كالوكيل بنقل المرأة واقامتها البينة على الطلاق كما بينا من قبل ولا تندفع
 بدون اقامة البينة كما قال ابن ابي ليلى لانه صار خصما بظاهريه فهو باقراره يريد ان يحول حقا مستحقا على
 نفسه فلا يصدق الا بجملة كما اذا ادعى تحويل الدين عن ذمته الى ذمة غيره وقال ابو يوسف اخر ان كان الرجل صالحا
 فالجواب كما قلنا وان كان معروفا بالحيل لا تندفع عنه الخصومة لان المحتال من الناس قديد فعليه ما له الى مسافر
 يودعه اياك ويشهد عليه الشهود فيحتال لابطال حق غيره فاذا اتهمه القاضي به لا يقبله ولو قال الشهود اودعه رجل
 لا نعرفه لا تندفع عنه الخصومة لاحتمال ان يكون البودع هو هذا المدعي ولانه ما حاله الى معين لم يكن المدعي
 من اتباعه فلواندفع لتضرده المدعي ولو قالوا نعرفه بوجهه ولا نعرفه باسمه ونسبه فكن الجواب عند محمد
 الى البينة ١٢ نتائج الانكار ١٢

له قوله وهذا الذي ذكرناه يعني من حيث الجملة لا التفصيل قول ابي حنيفة لان المذكور من حيث التفصيل ليس قوله خاصة فان كون ما يصلح للرجل فهو للرجل وما يصلح للنساء فهو للمرأة بالاجماع فلا
 اختصاص له بذلك وعلى هذا قوله وقال ابو يوسف يد فعلى المرأة ارج منها ما يصلح لها ١٢ قوله لما قلنا لابي حنيفة اي من الدليل ومن المرأة وما في يد ما في يد الزوج والقول لصاحب اليد بهذا النسبة
 الى الحيوة والاما بالنسبة الى الممات فتقول والطلاق والموت الخ ١٢ قوله سواء كانا اصل ام خلافت فيما يصلح للرجل انه للرجل في الطلاق ولوارثه بعد موته وكذا ما يصلح لها وما في يدها ما يصلح لهما لاختلاف
 بين ابي حنيفة ومحمد انه للزوج في الطلاق وبعد موت الزوج عند ابي حنيفة للمرأة وعند محمد لوارث الزوج عند ابي يوسف من الشكل ما يجزئ به مثلها المرأة والباقي للزوج في حياته وبعد وفاته لوارثه وكذا بعد
 وفاته ما يجزئ به مثلها من الشكل لوارثها ١٢ قوله لقيام الوارث الخ ١٢ وفيه الزوج يعقون مقام الزوج لانهم خلفاؤه في الميراث كما ان الشكل في حياته مع يمينه فلذا كان القول لورثته ١٢ يعني
 هذه قوله لان يد الحر اقوى ولا يملك ويد المملوك ليست بيد ملك ١٢ قوله وهذا اي ما ذكر من جلب المسألة بلا فصل بين العبد المأذون والمكاتب ١٢ انت ك
 قوله بمنزلة الحر الجواب ان اليد على متاع البيت باعتبار السكنى فيه والحر في السكنى اصل دون المملوك فلا تفرق ١٢ قوله في الخصومات حتى لا تقسم الحر والمكاتب في شئ في ايديهما قضى به
 بينهما لاستوائهما في اليد ولو كان في يدها ثلث واقام البينة استوائيه فلما لا يترجح الحر بالحرية في سائر الخصومات فلذا في متاع البيت ١٢ يعني قوله فصل فمن لا يكون خصما لما ذكر احكام من يكون خصما
 شرع في بيان من لا يكون خصما للنسبة المضافة بينهما وقدم الاول لكون ذكره العمدة في المقام لان الكتاب كتاب الدعوى وهي عبارة عن الخصومة ولما ذكرنا في فليست به الاول اذا اشتهر بتبين باصداق
 فان قيل الفصل مشتق على ذكر من يكون خصما ايضا قلنا نعم لكن من حيث القصد الاصلي ١٢ انت ك قوله هذا الشيء اود عنه او غيره الخ صورته واذا ادعى في يد انسان ادعى رجل عليه انما له فقال ذو اليد
 هذا الشيء الخ فلا خصومة بين ذي اليد الذي هو المدعي عليه وبين المدعي ١٢ يعني قوله واقامتها البينة فانها تقبل لقصر يد الوكيل عنها ولم يحكم بوقوع الطلاق مالم يهز الغائب ١٢ يعني قوله
 كما قال ابن ابي ليلى فانه قال بانها جازا قرار المدعي عليه للغائب بدون اقامة البينة وجوب قوله ان اذا ايد اقربا ملك لغيره والاقرار بوجوب الحق بنفسه محله عن التهمة فتبين ان يده يد حفظ فلا حاجة
 الى البينة ١٢ نتائج الانكار ١٢

له قوله فيتم الخ فانه اذا جاء المالك واردا ان يثبت ملكه فيقال لا بطلان حتى يفرجه وهو المالك بان يقيم بينة على ان فلانا اودعه فيبطل حقه وتندفع الخصومة عنه ١٢ قوله
 ولانه ما حاله الخ فيه قصور لانه جلد دليل مستقلا على المسئلة الاجامية مع انه مقنن على قول ابي حنيفة والي يوسف بالسنة الآتية وهي ما لوقال الشهود فرفر بوجهه ولا تعرف باسمه ونسبه فان الحكم المذكور يتحقق عنه
 هناك عند ما كما سيظهر ثم ان الظاهر كان ان يقول المصنف لانهم احواله بدل قوله لانه ما حاله لان المسئلة في ان لا يعرف الشهود لاني ان لا يعرفوا اليد كما لا يخفى وتوجيه ما قاله المصنف ان يشهدوا الشهود لما
 كانت لاجل ذي اليد حسب حاله الميراث ١٢ نتائج

لوجه الثاني وعند أبي حنيفة تندفع لانه اثبت بينته ان العين وصل اليه من جهة غيره حيث عرفه الشهود ^{دعوى له ما اعاد الى معين المذنب} ^{المقصود} ^{معلم يتقين ان المدعي غير المذنب}

بوجهه بخلاف الفصل الاول فلم يكن يدا يد خصومة وهو المقصود والبدعي هو الذي اضرب نفسه حيث نسي ^{اي اذا قال الشهود هو عدو بل لا تعرفه} ^{مدعي عليه}

خصمه او اضربه شهوده دون المدعي عليه وهذه المسألة خمسة كتاب الدعوى وذكرنا الاقوال الخمسة وان ^{مدعي عليه}

قال ابتعته من الغائب فهو خصم لانه لم يداع ان يد ملك اعترف بكونه خصما وان قال المدعي غصبته مني ^{بما لفظ القدرى}

او سرقته مني لا تندفع الخصومة وان اقام ذواليد البينة على الوديعة لانه انما صار خصما بدعوى الفعل عليه لا ^{ذواليد}

بيده بخلاف دعوى الملك المطلق لانه خصم فيه باعتبار يده حتى لا يصح دعواه على غير ذي اليد ويصح دعوى ^{ذواليد} ^{الملك المطلق} ^{من يبرئ اليد}

الفعل وان قال المدعي سرق مني وقال صاحب اليد ادعني فلان واما البينة لم تندفع الخصومة وهذا قول ^{ذواليد}

ابي حنيفة وابي يوسف وهذا استحسان وقال محمد تندفع لانه يدع الفعل عليه فصار كما اذا قال غصب مني على ^{المقصود} ^{ذواليد} ^{وحيث جعل الغائب}

ما لم يسرفا عليه ولهما ان ذكر الفعل يستدعي الفاعل لا محالة والظاهر انه هو الذي في يده الا انه لم يعينه درء ^{المدعي} ^{وحيث}

للحد شفقة عليه واقامة لحسية السرف فصار كما اذا قال سرقته بخلاف الغصب لانه لا حد فيه فلا يحتج عن كشفه ^{اي على ذي اليد} ^{قواسم} ^{اي اذا قال سرق مني من غير المجهول}

واذا قال المدعي ابتعته من فلان وقال صاحب اليد ادعني فلان ذلك سقطت الخصومة بغير بينة لانها لم ^{المدعي والذلي}

توافقا على ان اصل الملك فيه لغيره فيكون وصولها الى ذي اليد من جهة فلم يكن يدا يد خصومة الا ان يقيم البينة ^{المدعي} ^{ذواليد} ^{العين المدعاة}

ان فلانا وكله بقبضه لانه اثبت بينته كونه احق بامساكها ^{العين المدعاة}

بَابُ مَا يَدَّعِيهِ الرَّجُلَانِ

قال واذا ادعى اثنان عينا في يدا احوك واحد منهما يزعم انها له واقاما البينة قضى بها بينهما وقال الشافعي في قول تهما ^{اي القدرى في مقترع}

وفي قول يقرع بينهما ان احدي البنتين كاذبة يتقين لا استحالة اجتماع المالكين في الكل في حالة واحدة وقد تعذر ^{اي بين المدعين فيقفى لمن خرجت قرعة}

التمييز فيهما تارة او يصار الى القرعة لان النبي عليه السلام اقرع فيه وقال اللهم انت الحكم بينهما ولنا حديث ^{اي تمييز العاد من الكاذب}

له قوله والدمى هوانج جواب عن قول محمد لو اندفعت المحضرة لتفر المدعي ١٢ ر ١٢ قوله وفيه المسألة الخ يعني هذه المسألة من مسائل كتاب ^{الدعوى من الاصل ليس مختصة لما فيها من خمسة اوجه لان ذواليد قال بذه وولعة ادعته او اجارة او رهن او نصب لويحيى مختصة لان فيها خمسة اقسام ١٢ يعني}

ذول ابن ابي ليلى وقول ابي يوسف وقول محمد وقول ابي حنيفة جميع الشرع ١٢ س ١٢ قوله وان قال ابتعته الخ يعني اذا ادعى على ذي اليد عينا فقال ذواليد اشتريتها من الغائب لا تندفع الخصومة ١٢ ^{عيني}

له قوله لانه انما صار خصما بدعوى الفعل عليه وهو الغصب لا يبرئه الا ترى ان دعوى الغصب كما يصح على ذي اليد يصح على غير ذي اليد حتى ان من ادعى على آخره غصب عبده وليس في يده عبد ^{صحت دعوته ولا يبرئه القيمة}

له قوله لانه لم يدع الخ اي لم يدع المدعي الفعل على ذي اليد بل يدعوى الفعل على المجهول وهي باطله فالحقت بالعدم ١٢ عيني ١٢ قوله لانه لم يعينه ^{درا للمدعي الخ لانا اذ جعلناه سارقا لا تندفع الخصومة عنه ويعض القاضى بالعين للمدعي فتمت ظهر مرتبة بعد ذلك يتقين لا يقطع يده لانه ظهرت مرتبة بعد وصول السرقة الى المالك ولولم يجعله سارقا لا تندفع}

الخصومة عنه ولا يقضى بالعين للمدعي فتمت ظهر مرتبة بعد ذلك يتقين لا يقطع يده لانه ظهرت مرتبة قبل ان يصل العين الى المالك فكان في جعله سارقا احتيالا للرد ولم يتعلق به عقوبة سوى الضمان ١٢ ك -

له قوله باب ما يدعيه الرجلان لما فرغ عن ذكر حكم المدعي الواحد شرع في بيان حكم الاثنين لان الواحد قبل الاثنين ١٢ ر ١٢ قوله وان ادعى اثنان الخ انما دفع المسألة في دعوى ^{ملك العين لانها لو تنازعنا في كساح امرأة واقام كل واحد منهما بينة انها امرأت لم يقض لواحد منهما بالاتفاق وفي دعوى الناجين لان الدعوى لو كانت بين الناجين والبدعي فبينة}

الناجين اولى ١٢ ك ١٢ قوله لانه وضع المسألة في الملك المطلق لان في المقيد بالسبب المعين او بالتاريخ تفصيلا وانما كما سبق ١٢ ك ١٢ قوله تها تراى ابين ان اي تساقطت ولطفت ^{ما فوذن البئر بجر الماء وهو السقوط من الكلام والنظا فيه كذا في المغرب}

له قوله فيهما تارة ان كالمشهد شاهدان ان اطلق امرأت يوم النحر بكرة واخرانه فحق عبده بالكوفة في ذلك اليوم وذلك لانه تهمته ^{الكذب تمنع العمل بالشهادة فالتيقن اولى}

الدراية في تخرج احاديث الهداية

حديث قال صلى الله عليه وسلم اللهم انت الحكم بينهما عيني اقرع في البنتين اخرج به الطبراني في الاوسط من حديث ابي هريرة ان رجلين اختصما الى رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} فجا كل واحد منهما يشهد عدول في عدة ولعدة فساها بينهما وقال اللهم اقض بينهما واسناد حسن الا ان الباء اذ رواه من مرسيل سعيد بن ^{المسيب}

المسيب ولم يذكر ابا هريرة وكذا اخرج به عبد الرزاق وفيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى ان الشهود اذا استوا اقرع من الخصمين قوله كانت القرعة في

زنگنه

دعا

الدَّرَايَةُ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ

اول الاسلام ثم نسخ . قلت تلقاه عن الطحاوي ولحقه على ذلك دليلا مقبولا قوله روى تميم بن طرفة ان رجلين اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ناقة
واقام كل واحد منهما بيته فقصي بها بينهما فصفين اخرجه ابن ابى شيبه وعبد الرزاق من طريق سماك عنه وهو موصل وهو من نسبه لتخريج ابى داود في المراسيل
وقد اخرجه الطبراني من طريق سماك عن تميم بن طرفة عن جابر بن سمرة فوصله باسنادين ضعيفين وفي الباب من ابى هريرة نحوه اخرجه اسحق وابن حبان
واسناده صحيح وعن ابى موسى اخرجه احمد والبرد او داود والسنن الا ان الفرق بينه وبين الذي قبله ان الاول فيه ان كلا منهما اقام بيته وفي هذا ليس لواحد منهما
بيته وروى اسحق من طريق عبد الرحمن بن ابى يسيلى جازم رجلا يختصمان الى ابى الدرداء في فرس اقام كل واحد البيته انما ثبتت عنده فقصي به بينهما فصفين
ثور قال ما احوجكم الى مثل سلسلة بنى اسرائيل كانت تغزل فتأخذ بعنق الظالم ١٣

لانه يدعى الكلى ولم يفسخ سببه والعود الى النصف للبزاحة ولم يوجد ونظيره تسليم احد الشفعين قبل
القضاء ونظيره الاول تسليمه بعد القضاء ولو ذكر كل واحد منهما تاريخا فهو الاول منهما لانه اثبت الشراء في
زمان لا ينافي فيه احد فاندفع الاخر به ولو وقتت احدهما ولم يوقت الاخرى فهو لصاحب الوقت
لثبوت الملك في ذلك الوقت واحتمل الاخر ان يكون قبله او بعده فلا يقضي له بالشك وان لم يذكر تاريخا
ومع احدهما قبض فهو اولى ومعناه انه في يده لان تمكنه من قبضه يدل على سبق شرائه ولا تتمهما استويا في
الاثبات فلا ينقض اليد الثابتة بالشك وكذا لو ذكر الاخر وقتا لم يذكر الاول ان يشهد وان شراءه كان قبل شراء
صاحب اليد لان الصريح يفوق الدلالة قال وان ادعى احدهما شراء والاخر هبة وقبضا معناه من واحد و
اقاما بينة ولا تاريخ معهما فالشراء اولى لان الشراء اقوى لكونه معاوضة من الجانبين ولانه يثبت الملك بنفسه
والملك في الهبة يتوقف على القبض وكذا الشراء والصدقة مع القبض لها بينا والهبة والقبض والصدقة مع
القبض سواء حتى يقضي بينهما لا استوائهما في وجه التبرع ولا ترجيح بالزوم لانه يرجع الى الحال والترحيم لعنى
قائم في الحال وهذا فيما لا يحتمل القسمة صحيح وكذا فيما يحتملها عند البعض لان الشيوع طار وعنده البعض لا يصح
لونه تنفيذ الهبة في الشائع قال واذا ادعى احدهما الشراء وادعت امرأة انه تزوجها عليه فهما سواء
لاستوائهما في القوة فان كل واحد منهما معاوضة يثبت الملك بنفسه وهذا عند ابي يوسف وقال محمد في الشراء
اولى ولها على الزوج القيمة لانه امكن العمل بالبينتين بتقدير الشراء اذ الزوج على عين مملوك للغير صحيح ويجب
قيمته عند تعذر تسليمه وان ادعى احدهما رهنا وقبضا والاخر هبة وقبضا واقاما بينة فالرهن اولى وهذا
استحسان وفي القياس الهبة اولى لانها تثبت الملك والرهن لا يثبت وجه الاستحسان ان المقبوض بحكم
الرهن مضمون وبحكم الهبة غير مضمون وعقد الضمان اقوى بخلاف الهبة بشرط العوض لانه يبيع انتهاء
له قوله ونظيره اي نظيره اذا قال احد المدعيين لا اخاراك اخذ قبلي تخير القاضي حيث يكون لا خرا هذا الجرح تسليم امر الشفعين يعني اذا سلم احدهما قبل القضاء يقضي بآخ

بجانب الادعاء وان سلم بعد القضاء لا يكون لا خرا لان نصف الدار وهو معنى قوله ونظيره الاول الخ ١٢ يعني قوله كل واحد منهما من كل واحد منهما اشترى منه هذا العبد واقام كل منهما
بينة بالتاريخ ١٢ يعني قوله ومعناه انه في يده انما احتاج الى التفسير به لان قوله من احدهما قبض يجوز ان يحمل على ان يكون معناه اثبت قبضه بالبينتين فيما مضى من الزمان ومن في الحال في يد المالك ١٢
يعني قوله لان تمكنه من قبض ملك نفسه فلا تمكن القابض من قبضه ولا تمكنه على سبق شرائه ١٢ نتاج ١٢ قوله لان العتق الخ يعني ان تقدم عقد الخراج حثيث بهر شهود
لا يتمكن عادة من قبض ملك الغير بل انما يتمكن من قبض ملك نفسه فلا تمكن القابض من قبضه ولا تمكنه على سبق شرائه ١٢ نتاج ١٢ قوله لان العتق الخ يعني ان تقدم عقد الخراج حثيث بهر شهود
وتقدم عقد الاخر بالدلالة حيث دل تمكنه من قبضه على سبق شرائه كما هو لا مبرة للدلالة في مقابلة الصريح ١٢ نتاج ١٢ قوله معناه من واحد اخر اذا ادعى كل واحد منهما ملكا لم يملك الملك من رجل اخر فيكون بينهما
نصفين ولا اولوية للشراء على البتة على ما يبيح بعد في قوله ولو ادعى احد من الشراء من رجل والاخر الهبة والقبض من غير ان قال قبض بينهما ارباعا والفرق بينهما اذا ادعى الشراء والهبة من واحد لانهما جازان
الى اثبات الملك لمن ملكهما فانه ثابت بتصادقهما وانما الحجة في اثبات سبب الملك عليه وفي اثبات سبب الملك لنفسه الشراء اقوى من البينة اذا ادعى الشراء والهبة من اثنين فاما حجة ان اثبات الملك لمن ملكهما واثبت كل
واحد منهما خصما لمن ملكه في اثبات الملك لاولاهم لنفسه والمجتاز في اثبات الملك لهما سواء فيقضي بينهما كذلك ١٢ ال ١٢ قوله وكذا الشراء اي ادعى احدهما الشراء والاخر الهبة مع الصدقة مع القبض فالشراء اولى ١٢
يعني قوله طار فان كل واحد منهما معاوضة يثبت الملك بنفسه وهذا عند ابي يوسف وقال محمد في الشراء اولى ولها على الزوج القيمة لانه امكن العمل بالبينتين بتقدير الشراء اذ الزوج على عين مملوك للغير صحيح ويجب
قيمته عند تعذر تسليمه وان ادعى احدهما رهنا وقبضا والاخر هبة وقبضا واقاما بينة فالرهن اولى وهذا استحسان وفي القياس الهبة اولى لانها تثبت الملك والرهن لا يثبت وجه الاستحسان ان المقبوض بحكم
الرهن مضمون وبحكم الهبة غير مضمون وعقد الضمان اقوى بخلاف الهبة بشرط العوض لانه يبيع انتهاء له قوله ونظيره اي نظيره اذا قال احد المدعيين لا اخاراك اخذ قبلي تخير القاضي حيث يكون لا خرا هذا الجرح تسليم امر الشفعين يعني اذا سلم احدهما قبل القضاء يقضي بآخ

والبيع اولى من الرهن لانه عقد ضمان يثبت الملك صورة ومعنى والرهن لا يثبت الا عند الفلأى معنى
لا صورة فكان الهبة بشرط العوض وان اقام الخارج البيت على الملك والتاريخ فصاحب التاريخ الاقدم اولى
لانه اثبت انه اول المالكين فلا يتلقى الملك الا من جهته ولم يتلق الاخر منه قال ولو ادعى الشري من
واحد معناه من غير صاحب اليد واقاما البيت على تاريخين فالاول اولى لما بينا انه اثبت في وقت لا منازعه له
فيه وان اقام كل واحد منهما البيت على الشراء من آخر وذكر تاريخا فلهما سواء لانهما يثبتان الملك لباثعها فيصير
كأنهما حضرا ثم يخير كل واحد منهما كما ذكرنا من قبل ولو وقتت احدي البيتين وقتا ولم توقت الاخرى قضى
بينهما نصفين لان توقيت احدهما لا يدل على تقدم الملك لجواز ان يكون الاخر اقدم بخلاف ما اذا كان البائع
واحدا لانهما اتفقا على ان الملك لا يتلقى الا من جهته فاذا اثبت احدهما تاريخا يحكم به حتى يتبين انه تقدم فيه
شراء غيره ولو ادعى احدهما الشراء من رجل والاخر الهبة والقبض من غيره والثالث الميراث من ابيه والرابع الصدقة
والقبض من اخرقضى بينهما رابعا لانهم يتلقون الملك من باعتهم فيجعل كأنهم حضروا واقاما البيت على الملك المطلق
قال فان اقام الخارج البيت على ملك مؤرخ وصاحب اليد بيته على ملك اقدم تاريخا كان اولى وهذا
عند ابي حنيفة وهو رواية عن محمد وعنه انه يقبل بيته ذى اليد رجع اليه لان البيتين قائمتا
على مطلق الملك ولم يتعرضا لجهة الملك فكان التقدم والتأخر سواء ولهما ان البيته مع التاريخ متضمنة
معنى الدفع فان الملك اذا ثبت لشخص في وقت فثبوته لغيره بعده لا يكون الا بالتلقى من جهته وبيته ذى اليد على
الدفع مقبولة وعلى هذا الاختلاف لو كانت الدار في ايديهما والمعنى ما بينا ولو اقام الخارج وذو اليد البيته على ملك
مطلق ووقت احدهما دون الاخرى فعلى قول ابي حنيفة ومحمد والخارج اولى وقال ابو يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة
صاحب الوقت اولى لانه اقدم وصار كما في دعوى الشراء اذا ارخت احدهما كان صاحب التاريخ اولى ولهما ان بيته

له قوله وان اقام الخ صورة ادعى اثنان على آخر في عين واقام كل منهما بيته على الملك يعني بانه ملك مطلقا
عيني قوله معناه من غير صاحب اليد كانه قيد بقوله معناه من غير صاحب اليد كذا في المتن
من جملة هذا الحكم المذكور هنا ثبتت بذلك انه لا فرق بين ان يدعى الشراء من صاحب اليد او من غيره في هذا الحكم
اشترائه من غير الملك فكان باطلا ١٢ قوله وان اقام كل واحد تاريخا على الشراء من غيره وكان استحقاقه سابقا من ذلك الوقت وان الآخر
والاول تاريخين فالسابق اولى لاثبات الملك باثباته في وقت لا يتأخر الاخر فيه ويرجع الاخر باليمن على البايع لاستحقاق البيع من يده ١٣ قوله لانهما حضرا اي ان الباعين حضرا او ادعىا وارثا
تاريخا واحد ١٤ نتائج ١٥ قوله كما ذكرنا من قبل وهو قوله وكل واحد منهما بالخيار ان شاء اقدم فعند العبد ينفعت النعمان وان شاء ترك ١٦ كفاية ١٧ قوله حتى يتبين الخ لان الشراء امر عارض
والحوادث يضاف الى اقرب الاوقات لم يتبين وقته على ما هو القاعدة المقررة عندهم فشرأ غير الوقت يضاف الى اقرب الاوقات وهو الحال فيتنخر عن شراء الوقت حكم ١٨ نتائج ١٩ قوله
من باعهم وفي بعض النسخ من باعهم وكلاهما بطريق التقلب لان البائع واحد من المالكين الاربعة فكان المراد منه ملكهم وفي بعض النسخ من يقيم استللا لا يلفظ يتلقون ٢٠ نتائج ٢١ انكاره
٢٢ قوله لان البيتين الخ بيانه انهما يتعرض البيتان لجهة الملك جاز ان يكون جهة الملك اي سبب في حق صاحب التاريخ المؤخر اقدم في نفس الامر فيكون صاحب التاريخ المؤخر سبق
من الاخر في الملك تقدم سبب ملكه على سبب ملك الاخر بخلاف ما اذا قامت البيتان بالتاريخ على الشراء واحدما سبق من الاخرى حيث كان السابق اولي لشخصه لسبق سبب ملك احد
المشتريين وهو الشراء فلم يبق احتمال ان يكون الاخر سبق في الملك ٢٢ نتائج ٢٣ قوله ولم يتعرضا الخ اخره بما اذا قامت البيتان على شراء مؤرخ واحدما سبق تاريخا من الاخرى فلا سبق اولى
رواية واحدة فيما اذا كان البائع واحدا وفي اذا كان البائع اثنين اختلفت روايات الكتب فما ذكرنا في البداية يثير الى انه لا عبرة بسبق التاريخ وفي المبسوط ما يدل على ان سبق التاريخين اولى
في ذلك ٢٤ قوله معنى الدفع اي دفع بيته الخارج على معنى انما تفع الا بعد اثبات تلقي الملك من جهته ٢٥ قوله على الدفع كيد المرأة والعبد والامته بالطلاق والعتاق
على الوكيل بنقلهم لقصد الوكيل عنهم ٢٦ قوله مقبولة فان ادعى على ذي اليد عينا او نكرا وذو اليد ذلك فاقام البيته من الشراء من غيره ٢٧ نتائج ٢٨ قوله لو كانت الدار في
ايديهما فعند الدار لصاحب الوقت الاقدم وعند محمد يبطل التقدم ويكون الدار بينهما لان كل واحد منهما خارج وهو الذي يقيم في يده فوايلد
ما يده صاحبه ٢٩ قوله لانه اقدم لان اثبات نفسه الملك في ذلك الوقت تعيينا ومن لم يوقت ثبت الحال وفي ثبوته في وقت تاريخ صاحبه شك فلا يبارز ٣٠ قوله كما في
دعوى الشراء الخ يعني اذا ادعى الشراء من بائع واحد وارخ احد عا دون الاخر في بعض المؤرخ واما اذا ادعى الشراء من بائعين فوقت احد عا دون الاخر في بعضهما نصفين ٣١

[illegible]

الـ قوله وفيه التباين بالاجماع لان الثابت من الاقوالين بالنسبة كالثابت من المعانيه ولو عاينا اقرارهما معا بطلان ان لا يعرف سبق احدهما جعل كانهما وقاما معا وفيه التباين بالاجماع فكذا ههنا **الـ**
الـ قوله يروى بحكمه يعني ان السبب اذا كان مفيد الحكم معتبر بالافق وههنا السبب هو شر او كل منهما من صاحبه لا يفيد الحكم وهو الملك لانه لا يمكن الخ **الـ** يعني **الـ** قوله لا يمكن التقاض الخ لانا اذا
قضينا ببينه ذى اليد اننا نقضى ليول ملكه الخ خارج فلم يكن السبب مفيد الحكم بالبيعه بل فبقى التقضاء بمجرد السبب وذلك لا يفيد **الـ** **الـ** قوله للموجب اى وجوب الثمن عند محمد لان اليقين لما
ثبت عندنا كان كل واحد منهما موجبا للثمن فيقاس الوجوب بالوجوب **الـ** **الـ** قوله تباين بالاجماع لكن على اختلاف التخرج فتدبرها باعتبار ان وقوعها بالبيع اقرار من كل منهما بالملك لصاحبه وفى مثل
هذا تباين الشهود فكذلك ههنا وما عند محمد فكلان الجمع الخ **الـ** **الـ** قوله يجوز لكل واحد من البيعين لو تروا البيع بعد القبض وليس فى البيعين ذكر تاريخ حتى يجعل احدهما سابقا والاخر لاحقا واذا
جاز البيعان ولم يكن احدهما اولى من الاخر فى القبول تساقط فبقى العين على يد صاحب اليد كما كانت وهو معنى قوله لان الجمع غير ممكن لان الجمع عبارة عن امكن العمل بها وههنا لم يمكن **الـ**

البيعين بخلاف الاول وان وقتت البيعتان في العقار ولم يثبت قبضا وقت الخارج اسبق يقضى لصاحب اليد عندها
 فيجعل كان الخارج اشترى او لا ثم باع قبل القبض من صاحب اليد وهو جائز في العقار عندها وعند محمد يقضى
 للخارج لو نذر ليصبح بيعة قبل القبض فبقي على ملكه وان اثبت قبضا يقضى لصاحب اليد لان البيعين جائزان على
 القولين واذا كان وقت صاحب اليد اسبق يقضى للخارج في الوجهين فيجعل كانه اشتراه ذوا اليد وقبض ثم باع
 ولم يسلم او سلم ثم وصل اليه بسبب اخر قال وان اقام احد البدين شاهدين والاخر اربعة فلهما سواء لان
 شهادة كل شاهدين علة تامة كفا في حالة الافراد والترجيح لا يقع بكثرة العلة بل بقوة فيها على ما عرفت قال
 واذا كانت دار في يد رجل ادعاهما اثنتان احدهما جميعها والاخر نصفها واقاما البيعة فلصاحب الجميع ثلثة
 ارباعها ولصاحب النصف ربعها عند ابي حنيفة اعتبارا لطريق المنازعة فان صاحب النصف لا ينازع الا في
 في النصف فسلم له بله منازعة واستوت منازعتهم في النصف الاخر فينصف بينهما وقالاهي بينهما ثلثا فاعتبرا
 طريق العول والمضاربة فصاحب الجميع يضرب بكل حقه سهمين وصاحب النصف يسهم واحد فيقسم
 اثلثا وثلثة المسألة نظائر وادعاء لا يمتثلها هذا المختصر وقد ذكرناها في الزيادات قال ولو كانت في ايديهما
 سلم لصاحب الجميع نصفها على وجه القضاء ونصفها لا على وجه القضاء لانه خارج في النصف فيقتضى بيئته و
 النصف الذي في يدي صاحب اليد عيه لان مدعي النصف وهو في يده سلم له ولو لم ينصف اليه دعواه كان
 ظاهرا بامسأله ولا قضاء بدون الدعوى فيترك في يده قال واذا تنازعا في دابة واقام كل واحد منهما بيعة انها
 ثبتت عنده وذكرنا تاريخا وسن الدابة يوافق احدا التاريخين فهو اولى لان الحال تشهد له فيترجح وان اشكل
 ذلك كانت بينهما لانه سقط التوقيت فصار كأنهما لم يذكرنا تاريخا وان خالف سن الدابة الوقتين بطلت البيعتان
 اي من الدابة ١٢ الدابة ١٣

قوله بخلاف الاول وهو اذا لم يشهدوا بالقبض حتى يقضى بالبيعتين ويكون للخارج منعه لان الجميع بين البيعتين ممكن لاننا لو جعلنا بيع الخارج لا اختيارا لم يبق البيع قبل القبض وهو لا يجوز فيجعل بيعة سابقا وفي الكافي
 وهذا بخلاف ما ذكر في المبسوط والجرح الكبير وغيرهما فان ذكر فيها الوشيد والباقي بعد القبض يقضى بالبيعتين عند الذي اليد اذا لم يثبت قبضا فيكون البيع باطلا ولا يلزم له ما ادعى صاحبها
 ١٢ يعني قوله لا يقع بكثرة العلة حتى لا يترجح القياس بقياس آخر ولا الآية بآية اخرى لان كل واحد منهما علة بنفسه لما اذا كانت احدي الآيتين تحتل التي دلت والاخرى لا تحتل فكان غير
 المختل اولى لانه لما لم تحتل التي دلت لاننا لم تحتل الاول كان مغلوبا ومغلوبا في المقام على الثاني فلهذا لم يترجح احد المذاهبين لاقام مستورين والاخرين فانه يترجح
 الذي شهد له المذللان ١٢ يعني قوله فانما طريق العول وذلك اذا اخرج في مخرج فخرج من كثرة بحيث لا يمكن المجموع فيحتاج الى عول كافي امرأة ماتت وترك زوجا واثنا عشر اب
 للزوج النصف وللأخت اب وام النصف وللأخت اب السدس ثلثين لتحتل الفرصة التي سبعة وكانت في الاصل من ستة ١٢ يعني قوله والمضاربة يعني ان كل واحد من المذاهبين
 خفا في العين على معنى ان حق كل منهما شائع فيها فحاز جزاها صاحب القليل يزاحم فيه صاحب الكثير فينصف بينهما كانت التسعة في طريق العول فيضرب كل منهما بجميع دعواه فاحتجنا الى عدد من نصف
 جميع واقبل اثنا عشر فيضرب بذلك صاحب الجميع ويضرب مدعي النصف بسهم يكون بينهما اثنا عشر ١٢ قوله وهذه المسألة اي المسألة المذكورة اشباه حكم فيها ابو حنيفة ربه بالمنازعة وصاحبها بالعول
 كما في هذه المسألة وهذا حكم فيها ابو حنيفة بالعول وصاحبها بالمنازعة على عكس هذه المسألة ١٢ نت قوله فقاموا فقاموا من نظائر الرمي لربيع المال ونصفه هذا جازة الوشيد والموصى لم يبين مع
 الموصى لم ينصف تلك العين اذا لم يكن لبيته مال سواء ومن اعتد بالعهود المأذون له المشترك اذا لزم احد المولىين ماله درهم والاخرى اثني عشر ثم باعته درهم فاقسمته بين مولى المدين والاخرى عند ابي حنيفة ربه
 بطريق العول اثلثا وعندنا بطريق المنازعة ارباعا ١٢ عتاه

قوله وهو في يده سلم لم توضيحه ان دعوى مدعي النصف منصرف الى ما في يده ليكون يدانحة في حق لان حمل امور المسلمين على الصحة واجب فمدعي النصف لا يدعي شيئا مما في يده صاحب الجميع
 لان مدعي النصف وهو في يده سلم النصف لمدعي الجميع بلا منازعة نتاج ١٢ قوله فيكون في يده اي واذا لم يدع مدعي النصف النصف الذي في يده مدعي الجميع ولا قضاء بدون الدعوى فيترك ذلك النصف في يده مدعي الجميع
 باقتضاء ١٢ نتاج ١٢ قوله كانت بينهما اي اذا كانا غائبين اما اذا كانت الدعوى بين الخراج وذي اليد في الخارج وذي اليد في الخارج فان كانت الدابة على ذمة المدعي قضيت به لانه لان علامة
 الصدق ظهرت في شهادة شهوده وعلامة الكذب ظهرت في شهادة شهود ذى اليد واذا كانت البيعة على ذمة المدعي فيكون ذى اليد اولا كانت مشكلة قضيت به لانه لان علامة الصدق في شهوده
 او سقوط اعتبار التوقيت اذا كانت مشكلة ولم يذكر فيه ما اذا كانت سن الدابة بين الوقتين الذين ذكرهما بيعة الخارج وذي اليد وذكر في البزيرة في ذلك عاتمة المشايخ على انها تتاهر البيعتان ويترك
 الدابة في يد صاحب اليد ١٢

كذا ذكره الحاكم الشهيد ^{لأنه} ظهر كذب الفريقين فتترك في يد من كانت في يده ^{قال} وإذا كان العبد في يد رجل
أقام رجلان عليه البينة أحدهما بغصب والآخر بوديعة فهو بينهما لا ستوايتهما ^{فصل} في التنازع بالأيدي
^{قال} وإذا تنازعا في دابة أحدهما راكبها والآخر متعلق بلجامها فالراكب أولى لأن تصرفه أظهر فانه يختص بالملك
وكذا إذا كان أحدهما راكبا في السرج والآخر مديقه فالراكب في السرج أولى بخلاف ما إذا كانا راكبين حيث تكون
بينهما لا ستوايتهما في التصرف وكذا إذا تنازعا في بعير وعليه حمل واحد منهما وللآخر كوز معلق فصاحب الحمل أولى
لأنه هو المتصرف وكذا إذا تنازعا في قميص أحدهما لا بسبه والآخر متعلق بكبته فاللابس أولى لأنه أظهرهما تصرفا
ولو تنازعا في بساط أحدهما جالس عليه والآخر متعلق به فهو بينهما معناه لا على طريق القضاء لأن القعود ليس بيد
عليه فاستويا ^{قال} وإذا كان ثوب في يد رجل وطرف منه في يد آخر فهو بينهما نصفان لأن الزيادة من جنس الحجة
فلا يوجب زيادة في الاستحقاق ^{قال} وإذا كان الصبي في يد رجل وهو يعتبر عن نفسه فقال أنا حر فالقول قوله لأنه
في يد نفسه ولو قال أنا عبد فلان فهو عبد للذي في يده لأنه أقرب إليه حيث أقرب بالرق وإن كان لا يعتبر
عن نفسه فهو عبد للذي هو في يده لأنه لا يدل له على نفسه لما كان لا يعتبر عنها وهو بمنزلة متاع بخلاف ما إذا كان يعتبر
فلكبر وادعى الحرية لا يكون القول قوله لأنه ظهر الرق عليه في حال صغره ^{قال} وإذا كان الحائط لرجل عليه
جذوع او متصل ببنائه وللاخر عليه هراذي فهو لصاحب الجذوع والاتصال والهرادي ليست بشئ لأن صاحب
الجذوع صاحب استعمال والاخر صاحب تعلق فصارك دابة تنازعا فيها ولا أحدهما عليه حمل والاخر كوز معلق
والمراد بالاتصال مداخله لكن جداره فيه ولبن هذا في جداره وقد يسمى اتصال تربع وهذا شاهد ظاهر لصاحب
لأن بعض بنائه على بعض هذا الحائط وقوله الهراذي ليست بشئ يدل على أنه لا اعتبار للهراذي أصلا وكذا
البواري لأن الحائط لا يبنى لهما أصلا حتى لو تنازعا في حائط واحد منهما عليه هراذي وليس للأخر عليه شئ فهو
لصاحبه

الشهادة حالة الأفراد فيمنع حالة الاجتماع ايضا فتترك الدرية في يد من في يده قضاء وتركها لم يبقا البينة ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤} ^{٩٥٥} ^{٩٥٦} ^{٩٥٧} ^{٩٥٨} ^{٩٥٩} ^{٩٦٠} ^{٩٦١} ^{٩٦٢} ^{٩٦٣} ^{٩٦٤} ^{٩٦٥} ^{٩٦٦} ^{٩٦٧} ^{٩٦٨} ^{٩٦٩} ^{٩٧٠} ^{٩٧١} ^{٩٧٢} ^{٩٧٣} ^{٩٧٤} ^{٩٧٥} ^{٩٧٦} ^{٩٧٧} ^{٩٧٨} ^{٩٧٩} ^{٩٨٠} ^{٩٨١} ^{٩٨٢} ^{٩٨٣} ^{٩٨٤} ^{٩٨٥} ^{٩٨٦} ^{٩٨٧} ^{٩٨٨} ^{٩٨٩</}

بينهما ولو كان لكل واحد منهما عليه جذوع ثلثة فهو بينهما لا استواءهما ولا معتبر بالاكثير منها بعد الثلثة وان
 كان جذوعا اقل من ثلثة فهو لصاحب الثلثة وللآخر موضع جذعه في رواية وفي رواية لكل واحد منهما
 ما تحت خشبه ثم قيل ما بين الخشب الى الخشب بينهما وقيل على قدر خشبهما والقياس ان يكون بينهما نصفين
 لانه لا معتبر بالكثرة في نفس الحجة والثاني ان الاستعمال من كل واحد بقدر خشبه وجه الاول ان
 الحائط يبنى لوضع كثير الجذوع دون الواحد والبثني فكان الظاهر شاهد الصاحب الكثير لانه يبقى له حق الوضع
 لان الظاهر ليس بحجة في استحقاق يده ولو كان لاحدهما جذوع وللآخر اتصال فالاول اولى ويروى ان الثاني
 اولى وجه الاول ان لصاحب الجذوع التصرف ولصاحب الاتصال اليد والتصرف اقوى وجه الثاني ان الحائطين
 بالاتصال يصيران كبناء واحد ومن ضرورة القضاء له ببعضه القضاء بكلكه ثم يبقى للأخر حق وضع جذوعه لها
 قلنا وهذه رواية الطحاوي وصححها الجرجاني قال واذا كانت دار منها في يد رجل عشرة ابيات وفي يد اخريتين
 فالساحة بينهما نصفان لا استواءهما في استعمالها وهو المأثور فيها قال واذا ادعى الرجل ان ارضا بين يديه يدين
 انهما في يد واحد منهما حتى يقيما البينة انهما في ايديهما لان اليد فيها غير مشاهدة لتعد احضارها وما غاب عن علم القاضي فالبينة
 تثبت وان اقام احدهما البينة جعلت في يده لقيام الحجة لان اليد حق مقصود وان اقام البينة جعلت في ايديهما لبايتنا فلا
 تستحق لاحدهما من غير حجة وان كان احدهما قد لبث في الارض او بنى او حفرفه في يده لوجود التصرف والاستعمال فيها
 حتى لو طلب البينة لم يقسم بينهما لم يقم البينة على الملك

باب دعوى النسب

قال واذا باع جارية فجاءت بولد فادعاه البائع فان جاءت به اقل من ستة اشهر من يوم باع فهو ابن للبائع وامه
 امر ولد له وفي القياس وهو قول زفر والشافعي دعوتهم باطلة لان البيع اعتراف منه بانه عبد فكان في دعواه مناقضا
 لان اقراره على البيع يدل على ذلك

له قوله فبينهما لا استواء لان وضع الهراوى والهراوى لا يثبت لصاحبها على الحائط يدين لان الحائط للتسقيف وذلك موضع الجذوع عليه لا موضع الهراوى والهراوى وانما موضع الهراوى
 والهراوى لا استقلال والحائط لا يدين للاستقلال ١٢ يعني قوله موضع جذوعه في الاصلان يريد به حق الوضع لان استحقاق صاحب الخشب باعتماد الظاهر وليس بحجة لاستحقاق يده اما اذا
 ثبت ملكه بالبينة كان لصاحب الملك ان يمتنع صاحب الجذوع من وضع جذوعه على جداره ١٢ كقوله لكل واحد لانه يد كل واحد منها على موضع خشبه ثابتة وسبب الاستحقاق انما هو اليد على
 ذلك الموضع ١٢ كقوله بينهما اي بينهما نصفان لانه لا يدين لاحدهما فيه فلم يكن احدهما اولى من الآخر حلين تنازعا في دار وفي يد احدهما بيت منها وفي يد الآخر بيتان ان الباقي بينهما نصفان كذلك باقي
 الخشب ١٢ يعني قوله بينهما لان كل واحد منهما مستعمل للحائط الا ان احدهما اكثر استعمالا للحائط ولا يستبرأ بالكثرة في نفس الحجة ١٢ كقوله ليس بحجة ان لا يثبت في دفع الخشب الموضوعه
 اذ من الجائز ان يكون اصل الحائط لرجل ويثبت للأخر حق الوضع عليه ١٢ يعني قوله وللآخر اتصال المراد به الاتصال الذي فتح في طرف الحائط فتنزع فيه واما اذا وقع اتصال التزبيج في طرفه فصاحب
 الاتصال اولى وعلى هذا عامة المشايخ ١٢ نتائج الافكار -

له قوله لما قلنا انما يدين البينة امره فاما لو كانت جارية مطلقة ١٢ يعني قوله الجرجاني هو الفقير ابو عبد الله المرشد وجهها بالسبق لان
 التزبيج يكون حاله البناء وهو سابق على وضع الجذوع فكان يدينه بالتأجيل وضع الجذوع فصانفطرس بن ابي ابراهيم ١٢ انت قوله لا استواءهما لان ولا معتبر يكون احدهما خراجا ولا جارا دون الاخر لانه ترجيح بما
 هو من جنس الحظ ١٢ كقوله حتى يقيما الخ قول في عبارة الكتاب مسامحة وكان الظاهر ان يقال حتى يقيم البينة انهما في يده لان القضاء بانها في يد واحد منهما انما يتوقف على اقامته واحد منهما البينة
 انما يدينه لا على اقامتها البينة انما في ايديهما ١٢ انت قوله وان اقام الخ فان طلب كل واحد من صاحبه ما في يده حلف كل واحد منهما ما في يده صاحب على البنات فان حلفا لم يقض باليد
 لهما وربي كل واحد منهما عن دعوى صاحبه وتوقف الدار على ان يظهر حقيقة الحال وان شكك في كل واحد منهما بالنسب الذي في يد صاحبه وان نكل احد ما قضى عليه بكلها للحلف نصفها كان في يده
 ونصفها كان للذي في يده صاحب بكونه وان كانت الدار في يده لم تنزع من يده لان نكوله ليس بحجة في ثلث ١٢ كقوله لقيام الخ فان قيل البينة حجة على انفسهم وانما لم يثبت كونها في
 يد الآخر لانه ليس بضميمة فكيف يدينه البينة فلما اعتبرنا ما نزعته في اليد لا ترى ان يتمكن من اثبات اليد بدعواه ولم يباذله الاخر ومن كان خصما فيه باعتماد ما نزعته في شيء مشركا كانت
 بيئته مقبولة ١٢ كقوله فلا تنق الخ متفرع على مجموع ما ذكر في مسائلنا من قوله واذا ادعى الرجل الخ الى هذا بان كان قد كلفه الكلام في هذا المقام ١٢ انت قوله باب دعوى النسب
 لما فرغ من بيان دعوى الاموال شرع في بيان دعوى النسب وقدم الاول لانه اكثر وقوعا فكان اهم ذكره ١٢ انت قوله فادعاه الدعوة نوعان دعوة استيلاء ودوران يكون اصل العلوق في ملك
 المدعى ودعوة تحرير وهو بخلاف الاول اقوى بسبقه واستناده لوقت العلوق واقتدار دعوة التحرير على الحال ١٢ درختار قوله دعوة ودعوة بالكسر يسر عن نواله ودعوى لسب كردن هذا الكلام
 اكثر لرب وبعضهم يقولون الدال في النسب ويكسر ونها في الطعام ١٢ من

ولأن نسب بدون الدعوى وجه الاستحسان أن اتصال العلق بملكه شهادة ظاهرة على كونه منه لأن الظاهر عدم
 الزناء ومبنى النسب على الخفاء فيعفى فيه التناقض وإذ لصحت الدعوة استندت إلى وقت العلق فتبين أنه باع أم
 ولده فيفسخ البيع لأن بيع أم الولد لا يجوز ويرد الثمن لأنه قبضه بغير حق وإن ادعاه المشتري مع دعوة البائع أو
 بعده فدعوة البائع أولى لأنها سبق لاستنادها إلى وقت العلق وهذه دعوة استيلاد وإن جاءت به أكثر من سنتين من
 وقت البيع لم يصح دعوة البائع لأنه لم يوجد اتصال العلق بملكه تيقنا وهو الشاهد والحجة إذا صدق المشتري

فيثبت النسب ويحمل على الاستيلاد بالنكاح ولا يبطل البيع لا تيقنا أن العلق لم يكن في ملكه فلا يثبت حقيقة
 العلق والأحقه وهذا دعوة تحرير وغير الملك ليس من أهله وإن جاءت به أكثر من ستة أشهر من وقت
 البيع ولا قل من سنتين لم تقبل دعوة البائع فيه إلا أن يصدق المشتري لأنه احتمال أن لا يكون العلق في ملكه
 فلم توجد الحجة فلا بد من تصديقه وإذا صدق ثبت النسب ويبطل البيع والولد حر والأمر له كما في المسألة

الأولى لتصادقها واحتمال العلق في الملك قال فإن مات الولد فادعاه البائع وقد جاءت به لا قل من ستة أشهر
 لم يثبت الاستيلاد في الأمر لأنها تابعة للولد ولم يثبت نسب بعد الموت لعدم حاجته إلى ذلك فلا يتبعه استيلاد
 الأمر وإن ماتت الأم فادعاه البائع وقد جاءت به لا قل من ستة أشهر يثبت النسب في الولد وأخذ البائع لأن
 الولد هو الأصل في النسب فلا يضره فوات التبع وإنما كان الولد أصلا لأنها تضاف إليه يقال أم الولد وتستفيد
 الحرية من جهته لقوله عليه السلام اعتقها ولدها والثابت لها حق الحرية وله حقيقته والأدنى يتبع الأعلى و

يرد الثمن كله في قول أبي حنيفة وقال لا يرد حصة الولد ولا يرد حصة الأم لأنه تبين أنه باع أم ولده وماليتها
 غير متقومة عنده في العقد والغصب فلا يضمنها المشتري وعندها متقومة فيضمنها قال وفي الجامع الصغير
 وإذا حبلت الجارية في ملك رجل فباعها فولدت في يد المشتري فأدعى البائع الولد وقد اعتق المشتري الأم فهو
 ابنه ويرد عليه بحصته من الثمن ولو كان المشتري اعتق الولد فدعوته باطلة وجه الفرق أن الأصل في هذا البائع

أما قوله ومبنى النسب الخ جواب عن التناقض لأن الإنسان قد لا يعلم أن يكون العلق منه ولم تبين له أنه منه
 معنى قوله فيعفى فيه التناقض أي لا يمنع صحة الدعوى كما أن الزوج إذا كذب نفسه بعد قضاء القاضي ينعى النسب باللعان يثبت منه النسب ويبطل حكم الحاكم ولا ينظر إلى التناقض
 لمكان الخفاء في أمر العلق أنت قوله مع دعوة الخ ما قيد بقوله مع دعوة لأنه لو ادعاه المشتري أو البائع يثبت النسب بالبائع بعد ذلك لاستغناء الولد عن النسب
 قوله لأنها سبقت أما إذا كانت قبل دعوة المشتري فلا منظر ظاهر وأما إذا كانت مع دعوة المشتري فلما أشار إليه بقوله لاستناد الخ يعني أن دعوة البائع مستندة إلى وقت العلق لأنها
 دعوة استيلاد ودعوة المشتري متفجرة على الحال لأنها دعوة تحرير فكانت دعوة البائع سابقة معنى فكانت أولى ثم إن من قول هذه دعوة استيلاد والجواب عن دخل مقدر تقريره كيف يصح دعوة البائع وهو

غير مالك في الحال وجب الجواب أن دعوته استيلاد وهو لا يقهر القيام الملك في الحال لأنها تستند إلى زمان الملك بخلاف دعوة التحرير على ما سيجي ١٢ نتائج
 هـ قوله ولا تحقر أي لا يثبت حتى التسق وهو أمومية الولد للأم فيبقى الولد عبد للمشتري ولا تصير الأم أم ولد للبائع كما إذا ادعاه اجنبي آخر ١٢ نتائج
 والحاكم في مستدركه وسكت عنه من حديث عكرمة عن ابن عباس قال ذكرت أم إبراهيم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اعتقها ولد ١٢ على قارى
 حتى إذا اشترى أم ولد غير ماتت في يده لا يضمن المشتري قيمتها وكذا لو غصبها فماتت عنه ١٢ معنى
 نعم فيه حكم الموت ١٢ معنى قوله ويرد عليه الخ يعني يشتم الثمن على قيمة الولد وقيمة أمه فما أصاب الأم يلزم المشتري وما أصاب الولد سقط عنه ولا تصير الجارية أم ولد للبائع لأنه يثبت فيها
 للمشتري ما لا يثبت للأبطال وهو الولد ١٢ معنى قوله بحصته من الثمن والفرق بين هذا وبين ما إذا مات الأم فإن ثمنه يرد لجميع الثمن عند أبي حنيفة وهو أن في الموت لو ثبتت أمومية الولد يبطل حكم من
 الأحكام ولا كذلك في اعتاقه لأنه يبطل التسق الثابت من الملك ولأنه لو ثبت بطلان التسق يلزم البطلان الحقيقة لا التسق ١٢ ك
 الولد يثبت يكون دعوى البائع صحيحة في حق الولد وبين ما إذا اعتق المشتري الولد دون الأم حيث يبطل دعوى البائع أصلا ١٢ معنى

الدراية في تخرج أحاديث الهداية

حديث اعتقها ولدها تقدم في الاستيلاد حديث شهادة القابلة تقدم

الولد والامرتابعة له على ما مروى في الوجه الاول قائل بالانع من الدعوة والاستيلاء وهو العتق في التبعية وهو الام فلا
 يتمتع بثبوته في الاصل وهو الولد وليس من ضروراته كما في ولد البغور فانه حر وامة لمولاهما وكما في المستولدة
 بالكاح وفي الفصل الثاني قائل بالانع بالاصل وهو الولد فيمتنع بثبوته فيه وفي التبعية وانما كان الاعتراف مانعاً لانه
 لا يحتل النقص كحق استحقاق النسب وحق الاستيلاء فاستويا من هذا الوجه ثمة الثابت من المشتري حقيقة
 الاعتراف والثابت في الامه حق الحرية وفي الولد للبايع حق الدعوة والحق لا يعارض الحقيقة والتدبير بمنزلة الاعتراف
 لانه لا يحتل النقص وقد ثبت به بعض اثار الحرية وقوله في الفصل الاول يرد عليه بخصته من الثمن قولها و
 عنده بكل الثمن هو الصحيح كما ذكرنا في فصل الموت قال ومن باع عبداً اولد عنده وباعه المشتري من آخر
 ثم ادعاه البايع الاول فهو ابنه ويبطل البيع لان البيع يحتل النقص فماله من حق الدعوة لا يحتل النقص فينتقض البيع لاجله
 وكذا اذا كاتب الولد او رهنه او اجره او كاتب الام او رهنها او رهنها ثمة كانت الدعوة لان هذه العوارض تحتل النقص
 فينتقض ذلك كله وتصح الدعوة بخلاف الاعتراف والتدبير على ما مروى بخلاف ما اذا ادعاه المشتري او لا ثم ادعاه
 البايع حيث لا يثبت النسب من البايع لان النسب الثابت من المشتري لا يحتل النقص فصار كاعتاقه قال ومن
 ادعى نسب احد التوأمين تسبها منه لانهما من واحد فمن ضرورة ثبوت نسب احدهما ثبوت نسب الآخر وهذا لان
 التوأمين ولدان بين ولادتهما اقل من ستة اشهر فلا يتصور علوق الثاني حادثا لانه لا قبل لاقبل من ستة اشهر
 وفي الجامع الصغير اذا كان في يده غلامان توأمان ولدا عنده فباع احدهما واعتقه المشتري ثم ادعى البايع الذي في
 يده فهما ابناؤه ويبطل عتق المشتري لانه لما ثبت نسب الولد الذي عنده لمصادفة العلوق والدعوة ملكه اذا المسألة
 مفروضة فيه ثبت به حرية الاصل فيثبت نسب الآخر وحرية الاصل فيه ضرورة لانهما توأمان فتبين ان عتق
 النسب لا يضره

له قوله وليس من ضرورات الخ جواب باليقين انه اذا لم يمتنع
 الدعوة في الولد يثبت العتق في النسب لكون العلوق في ملكه يمتنع لان الكلام فيما اذا جلت الحجة في ملك البايع ومن حكم ثبوت النسب في الولد ضرورة اسام ولد للبايع فكان ينبغي ان يبطل البيع
 واعتراف المشتري ١٢ عني قوله وليس من ضرورات الخ ليس بثبوت الاستيلاء وفي حق الام من ضرورات ثبوت العتق والنسب لمولدها فكذلك ١٢ عني قوله كما في ولد البغور وهو ما اذا اشترى
 الرجل امه من رجل يزعم انها ملكه فاستولدها فاستحققت وانما عتق بالقيمة وهو ثابت بالنسب من امه وليست اسام ولد لا يبرئ من امه لمولدها ١٢ عني قوله وكما في المستولدة الخ يعني اذا تزوج
 ببارية غير فولدت لم يثبت نسب الولد ولا يثبت الامومية الولد ١٢ انت له قوله لانه لا يحتل النقص رد بما اذا بار ببارية حلي فولدت ولدين في بطن واحد اقل من ستة اشهر فاعتق المشتري احدهما
 ثم ادعى البايع الولد الاخر صححت دعوته فيها جميعا حتى يبطل عتق المشتري وذلك نقض العتق كما ترى واجيب بان التوأمين في حكم ولد واحد فمن ضرورة ثبوت نسب احدهما والحكم بصيرته هو الاصل ثبوت
 النسب لا يضره ١٢ عني قوله وليس من ضرورات الخ جواب باليقين انه اذا لم يمتنع
 له قوله والحق لا يعارض الخ نقض بالملك القديم مع المشتري من العود وكان المالك القديم ياقفه بالقيمة وان كان له حق الملك والمشتري حقيقته واجيب بان ليس تزيج بل هو جمع بينهما
 ١٢ عني قوله محصة من الثمن فان قيل يجب ان لا تكون للولد حصته من الثمن لانه حادث بعد قبض المشتري ولا حصته لمولدها لانه حادث بعد قبض المشتري قبل الولد ان حادث محورة بعد القبض من حيث المعنى
 حادث قبل القبض فان البايع بسبيل من فسخ هذا البيع بالدعوة وان قبضه المشتري كما قبل القبض بسبيل من الفسخ بالاستيلاء واذا كان حادثا قبل القبض معنى فخر حصته من الثمن اذا استهلكه البايع وقد
 استهلكه بالدعوة هنا فقوله حصته من الثمن كما لو قبل الولد الحادث قبل القبض ١٢ عني قوله هو الصحيح احتراماً لذكره ثمة الامتياز في المبسوط واذا ضحك والمجوب انه يرد بما يخص الولد من الثمن بخلاف
 الموت وفروا بينهما بان في الاعتراف كذب القاضى البايع فيما زعم انها ام ولده حين جعلها مقبضة المشتري او بدريته فلم يبق لزوم عبدة وانما في فعل الموت فبموتها لم يجر الحكم بخلاف ما زعم البايع فبقي زعمه معتبراً في
 حقه فيرجع الثمن ١٢ عني قوله فلا يتصور الخ فلا يتصور علوق الثاني على علوق الاول لانما اذا جلت يفسد فم الرم ١٢ عني قوله وفي الجاه الصغير الخ ذكر رواية الجاه الصغير لا يمتنع لها
 على مودة بيع احد دعوى الدعوة والنسب في الآخر بعد اعتراف المشتري ١٢ عني

الدراية في تخريج احاديث الهداية

قوله وولد البغور حر بالقيمة باجماع الصحابة لم اجده هكذا يخرج ابن ابي
 شيبة من طريق الشعبي عن علي بن رجل اشترى جارية فولدت منه اولاداً فاعترافهم بالبينة انها له قال ترد عليه ويقوم عليه ولدها فيغرم الذي بلغها ما غورها ومن
 طريق سليمان بن يسار ان امه انت قوما ففرتمهم وزعمت انها حرة فزوجه رجل فولدت له فقضى عمر بقيمة اولادها في كل مغرور غرة ومن طريق خلاص نحوه
 قال فقضى عثمان انها اولادها السيدها وجعل لزوجها ما ادرك من متاعه وجعل فيهم في كل راس راسين وفي المؤطاع عن عمرو بن عثمان نحوه قال مالك وتلك
 القيمة عندي ١٢ عني

[illegible]

قال واذا كان الصبي في يد مسلم ونصراني فقال النصراني هو ابني وقال المسلم هو عبدى فهو ابن النصراني وهو
 حر لان الاسلام مرجح فيستدعى تعارضاً ولا تعارض لان نظر الصبي في هذا او فر لا يملك شرف الحرية حاله
 شرف الاسلام مالا اذ دلائل الوجدانية ظاهرة وفي عكسه الحكم بالاسلام تبعاً وحرمانه عن الحرية لانه ليس في
 وسعه اكتسابها ولو كانت دعوتها دعوة النبوة فالاسلام اولى ترجيحاً للاسلام وهو اوفر النظيرين قال واذا ادعت
 امرأة صبياً انه ابنها لم يجز دعواها حتى تشهد امرأة على الولادة ومعنى المسألة ان يكون المأذون ذات زوج وانما
 تدعى تحيل النسب على الغير فلا تصدق الا بحجة بخلاف الرجل لانه يحمل نفسه النسب ثم شهادة القابلة كافية
 فيها لان الحاجة الى تعيين الولد اما النسب يثبت بالفراش القائم وقد صرح ان النبي عليه السلام قبل شهادة القابلة
 على الولادة ولو كانت معتدة فلا بد من حجة تامة عند ابي حنيفة وقد مر في الطلاق وان لم تكن منكوبة ولا معتدة
 قالوا يثبت النسب منها بقولها لان فيه الزاماً على نفسها دون غيرها وان كان لها زوج وزعمت انه ابنها منه وصدقها
 الزوج فهو ابنها وان لم تشهد امرأة لانه التزم نسبه فاغنى ذلك عن الحجة وان كان الصبي في ايديهما وزعم
 الزوج انه ابنه من غيرها وزعمت انه ابنها من غيره فهو ابنها لان الظاهر ان الولد منها لقيام ايديهما اذ لقيام
 الفراش بينهما ثم كل واحد منهما يريد ابطال حق صاحبه فلا يصدق عليه وهو نظير ثوب في يد رجلين
 يقول كل واحد منهما هو بيني وبين رجل اخر غير صاحبه يكون الثوب بينهما الا ان هناك يد خل بالمقرله
 في نصيب المقرل ان المحل يحتل الشركة ولهذا لا يدخل لان النسب لا يحتلها قال ومن اشترى جارية
 فولدت ولداً عنده فاستحقها رجل غرم الاب قيمة الولد يوم يخاصم لانه ولد المغرور فان المغرور من يطاء امرأة
 معتد اعلى ملك يمين او نكاح فتلد منه ثم تستحق وولد المغرور حر بالقيمة بأجماع الصحابة ولان النظر من
 الجانيين واجب فيجعل الولد حراً الاصل في حق ابيه رقيقاً في حق مدعيه نظر اليها ثم الولد حاصل في يده من غيره
 صنعه فلا يضمنه الا بالمنع كما في ولد المغصوبة فلهذا تعتبر قيمة الولد يوم الخصومة لانه يوم المنع ولو مات الولد
 لاشى على الاب لانعدام المنع وكذا لو ترك مالا لان الارث ليس ببدل عنه والهال لانه حر الاصل في حقه
 الاب

له قوله
 لان الاسلام مرجح يعني ان الاسلام مرجح ايما كان والترجح يستدعى تعارضاً ولا تعارض هنا لان النظر للصبي في هذا او فر يعني ان النظر للصبي واجب
 ونظرة فيما ذكرنا او فر لا يملك الخ ١٢ انت ١٢ قوله وفي عكسه الخ يعني لو جلتا هذا المسلم جلتا مسلماً تبعاً وحرمانه عن الحرية لانه ليس في وسعه اكتساب الحرية ١٢ ك ١٢ قوله وهو اوفر النظيرين
 لان القضاء بالنسب من المسلم قضاء باسلامه ١٢ كفاية
 ١٢ قوله ان يكون المرأة الخ انما قيد بذلك لان المرأة اذا لم تكن ذات زوج يكون القول قولها من غير بينة كما في الرجل ١٢ ك ١٢ قوله الابحثة وهي شهادة القابلة لان الولادة مما لا يحضرها
 الرجال فاذا شهدت قابلة يثبت النسب ١٢ يعني ١٢ قوله بخلاف الرجل اي يصدق الرجل في دعوى الولد بدون شهادة القابلة لان دعوى الرجل اقرار على نفسه بوجوب النفقة والحفظ والترسية
 اما دعوى المرأة فاقتران الزوج لا يبرها شيئاً من ذلك والدعوى لا تقبل الا بحجة ١٢ ك ١٢ قوله فلا بد من حجة تامة هي شهادة رجلين او رجل وامرأتين الا ان يكون هناك جيل ظاهر او عترت من قبل
 الزوج فيثبت النسب من غير شهادة وقال ابو يوسف ومحمد يثبت في الجميع بشهادة امرأة واحدة ١٢ يعني
 ١٢ قوله فان المغرور الخ انما هي مغرور لان البائع غره وباع منه حرة لم يكن ملكه ١٢ شرح وقاية ٩ قوله باجماع الصحابة فانه لا خلاف بين الصدر الاول ونفقاء
 الا مصار ان ولد المغرور حر الاصل ولا خلاف بيننا وبين السلف انه مضمون على الاب الا ان السلف اختلفوا في كيفية ضمانه فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه يملك الغلام بالغلام والجارية بالجارية يعني ان
 كان الولد غلاماً فعلى الاب غلام مثله وان كان جارية فعليه جارية مثلهما وقال علي بن ابي طالب عليه السلام الولد والميراث مذهب اصحابنا لانه قد ثبت بالنسب ان الحيوان لا يكون مضموناً بالمثل وتاويل حديث عمر بن الخطاب
 الغلام بغيره والغلام بالجارية بغيره فالحال ان تقع في الحقيقة بتاويل كلام عمر وتبيين مراده على وفق ما يقتضيه النص الدال على ان الحيوان لا يكون مضموناً بالمثل ١٢ ك ١٢ قوله فيجعل الولد الخ لان
 مقصود الاب من الاستيلاء والخلق ولذا اذا لم يعلم بالخلق رقيقاً لا يقدم على الاستيلاء فيجعل حراً الاصل تحقيقاً مقصوده ١٢ ك ١٢ قوله كما في ولد المغصوبة اي ولد الجارية المغصوبة فان ولد ابنته
 لا يضمن الا بالمنع ١٢ يعني ١٢ قوله وكذا لو ترك الخ اي لاشى عليه اي على الاب لو مات ولد المغرور وترك مالا ميراثاً لبيه ١٢ يعني ١٢ قوله ليس ببدل عنه اي عن الولد بخلاف الدية لانها بدله
 فمنها كنع الولد في غنم تميمية ١٢ ك

أوتبقى عليه باقية حساب لا يحيط به عليه والاقرار اخبار عن ثبوت الحق فيصيح به بخلاف الجهالة في المقر له لان
المجهول لا يصلح مستحقا ويقال له ثين المجهول لان التجهيل من جهته فصاركها اذا اعتق اجد عبده فان لم
يبين اجبره القاضي على البيان لانه لزمه الخروج عما لزمه بصحيح اقراره وذلك بالبيان قال فان قال لفلان على شيء
لزمه ان يبين ماله قيمة لانه اخبر عن الوجوب في ذمته وما لا قيمة له لا يجب فيها فاذا بين غير ذلك يكون رجوعا
قال والقول قوله مع بينه ان ادعى المقر له اكثر من ذلك لانه هو المنكر فيه وكذا اذا قال لفلان على حق لما بينا و
كننا لو قال غصبت منه شيئا وجب ان يبين ما هو مال يجري فيه التمانع تعويلا على العادة ولو قال لفلان على مال
فالمرجع اليه في بيانه لانه هو المجهول ويقبل قوله في القليل والكثير لان كل ذلك مال فانه اسم لما يتحول به الا انه
لا يصدق في اقل من درهم لانه لا يعد مالا عرفا ولو قال مال عظيم لم يصدق في اقل من مائتي درهم لانه اقر
بمال موصوف فلا يجوز الغاء الوصف والنصاب مال عظيم حتى اعتبر صاحب غنيا به والغنى عظيم عند الناس
وعن ابي حنيفة انه لا يصدق في اقل من عشرة دراهم وهي نصاب السرقة لانه عظيم حيث يقطع به اليد المحترمة
وعنه مثل جواب الكتاب وهذا اذا قال من الدراهم ما اذا قال من الدنيا نيرفا لتقدير فيها بالعشرين وفي الابل
بجمس وعشرين لانه ادنى نصاب يجب فيه من جنسه وفي غير مال الزكاة بقيمة النصاب ولو قال اموال عظام
فالتقدير بثلاثة نصاب من الجنس ماسا اعتبر الادنى الجمع ولو قال دراهم كثيرة لم يصدق في اقل من عشرة و
هذا عند ابي حنيفة وعندهما لم يصدق في اقل من مائتين لان صاحب النصاب مكثر حتى وجب عليه مواساة
غيره بخلاف ما دونه وله ان العشرة اقصى ما ينتهي اليه اسم الجمع يقال عشرة دراهم ثم يقال احد عشر درهما فيكون
هو الاكثر من حيث اللفظ فنصرف اليه ولو قال دراهم فهي ثلاثة لانها اقل الجمع الصحيح الا ان يبين اكثر منها لان اللفظ
يحتمله وينصرف الى الوزن المعتاد ولو قال كذا كذا اذن درهما لم يصدق في اقل من احد عشر درهما لانه ذكر عدد من مبين

١٥ قوله بخلاف الجملة الخ في الذميمة جملة المقررة انما تمنع صحة الاقرار اذا كانت متعاقبة بان قال هذا
 العبد لو احدث من الناس ما اذا لم يكن فاحشة لا تمنع بان قال هذا العبد لا احدث من بين الرطب ١٢ يعني
 زيدا في الدنيا كثيرا لان بين ١٢ اك ٣ قوله غير ذلك اي غير ما لقيمة نخوان يقول عنيت بشي ما حتى حق الاسلام او كفي من التراب ١٢ المنصت المحاشي -
 ١٦ قوله والقول قوله الخ اي ان ساعده المقر على ما بينه اخذه وان ادعى غيره فانقول قول المقر مع مية لانه خرج عن موجب اقراره بيمين فاذا كذب المقر في مصادره او الاقراره فيبقى دعواه شيئا آخر عليه
 وهو لذلك مكفر بالقول قوله مع مية ١٢ اك ٥ قوله لما بينا من انه اخبر عن الوجوب في ذمته ولا يثبت له لا يجب فيها ١٢ انت ٦ قوله ويجب ان يمين الخ اي لا بد من ان يمين شيئا هو مال لان
 الشئ حقيقة اسم له هو موجودا لا كان او غير مال الا ان لفظ الغصب دليل على المالية فيرفا الغصب لا يرد الا على ما هو مال وبانته بدلالة اللفظ فهو كما للمفوض لقوله اشترت من فلان شيئا يكون اقرارا
 بشراء ما هو مال لان الشئ لا يتحقق الا فيه ولا بد من ان يمين مالا يجري فيه التامع بين الناس حتى ان فسرته بجهة مخطئة لا يقبل ذلك منه لان الاقرار بالغصب دليل على انه كان ممنوعا من جهة صاحبه حتى غلب عليه
 وهذا يجري فيه التامع فاذا بين شيئا بهذه الصفة قبل بيانه لان ثم ابيان مقر لاصل كلامه وبيان التقرير صحيح موصولا كان او مفصولا ١٢ اك ٧ قوله توبوا على النافذة اي لان سلق اسم الغصب يطلق على افذ
 مال متقوم في العرف ١٢ اك ٨ قوله والغني عظيم عند الناس فكان فيما قلنا رعاية حكم الشرع والعرف وهذا
 قول ابى يوسف ومحمد ولم يذكر محمد في الاصل قول ابى حنيفة في هذا الفصل فاختلفت رواية المشرح عنه فاراد المصنف بيان ذلك فقال وعن ابى حنيفة ١٢ انت ٩ قوله وعنه مثل الخ قال
 شمس الاثمة السرخسي والاصح على قول ابى حنيفة انه يثبت على حال المقر في القفو الغني فان القليل عند الفقير عظيم واضعاف ذلك عند الغني تخفيف ١٢ انت ١٠ قوله لانه وفي نصاب يجب فيه من
 جنسه كالعشرين من الدنانير والماثين من الدراهم فان قلت يمتنع ان يقدر في الابل تخمسة لان صاحبها غني بها وبيت عليه شاة والغني عظيم عند الناس قلت الخمسة من الابل عظيم لوجوب الشاة فقير له
 الوجوب من جنسه فيخمس خمسة وعشرون يكون عظيم مطلقا لا لافا فانقص المطلق الى الكمال ١٢ يعني ١١ قوله وفي غير مال الزكاة اي فيما اذا بين بغير مال الزكاة بقدر بقيمة النصاب اي بقدر
 النصاب قيمة ١٢ انت ١٢ قوله من جنس ما ساءه اي من نوع ما ساءه حتى لو قال من الدراهم كان التقدير بست مائة درهم ولو قال من الدنانير كان متبني شقالا ولو قال من الابل كان خمس وسبعين الى
 غير ذلك من الاموال وانما كان كذلك اعتبارا لا في الجمع فان اذني الجمع ثلثة فيعمل على ثلثة اموال عظام وهي ثلثة نصاب من جنس ما ساءه ١٢ انت ١٣ قوله بخلاف ما دون
 النصاب فان صاحبه مقل واذا لم يلزمه مائة غيره ١٢ انت ١٤ قوله الى الوردين المعناوي من الناس لان المطلق من اللفظ ينصرف الى ما هو غالب فقد البلد ١٢ يعني

ليس بينهما حرف العطف واقل ذلك من البقتر واحد عشر ولو قال كذا وكذا المصدق في اقل من احد وعشرين

لانه ذكر عدد دين مبهمين بينهما حرف العطف واقل ذلك من البقتر واحد وعشرون فيحمل كل وجه على نظيره

ولو قال كذا ادركها فهو درهم لانه تفسير للبهم ولو ثبت كذا بغير واحد عشر لانه لا نظير له سواء وان ثلث بالواو فبأنه

واحد وعشرون وان ربع يزداد عليها الف لان ذلك نظيره قال وان قال له على اوقلي فقد اقر بالدين لان على صيغة

ايجاب وقيل يثبت عن الضمان على ما مر في الكفالة ولو قال المقر هو وديعة ووصل صدق لان اللفظ يحتمل مجازا حيث

يكون المضنون حفظه والمال محله فيصدق موصولا لا مفصولا قال وفي بعض نسخ المختصر في قوله قولي انه

اقرار بالامانة لان اللفظ ينتظمها حتى صار قوله لاحق لي قبل فلان ابراء عن الدين والامانة جميعا والامانة اقلها

والاول اصح ولو قال عندي او في بيتي او في كيسي او في صندوقي فهو اقرار بامانة في يده لان كل ذلك اقرار بكون

الشئ في يده وذلك يتنوع الى مضنون وامانة فيثبت اقلها ولو قال له رجل لي عليك الف فقال اترتها وانتقدتها

او اجلني بها وقد قضيتكها فهو اقرار لان الهاء في الاول والثاني كناية عن المذكور في الدعوى فكانه قال اترت الالف

التي لك على حتي لو لم يذكر حرف الكناية لا يكون اقرارا لعدم انصافه الى المذكور والتاجيل انما يكون في حق واجب

والقضاء يتلو الوجوب ودعوى الابراء كالقضاء لما بينا وكذا دعوى الصدقة والهبة لان التبليغ يقتضي سابقة

الوجوب وكذا لو قال احلتك بها على فلان لانه تحويل الدين قال ومن اقر بدين مؤجل فصدقه المقر له في

الدين وكذا به في التاجيل لزمه الدين حالا لانه اقر على نفسه بمال واذ عي حقا لنفسه فيه فصار كذا اقر بعدي في

يده واذ عي الاجارة بخلاف الاقرار بالدهم السود لانه صفة فيه وقد مررت بالسألة في الكفالة قال واستجلت

المقر له على الاجل لانه منكر حقا عليه واليمين على المنكر وان قال له على مائة ودرهم لزمه كلها ودرهم ولو قال مائة

وثوب لزمه ثوب واحد والبرجع في تفسير المائة اليه وهو القياس في الاول وبه قال الشافعي لان المائة مبهمه و

الدرهم معطوف عليها بالواو والعاطفة لا تفسير لها فثبت المائة على ايهامها كما في الفصل الثاني وجه الاستحسان وهو

الفرق انهما استثقلوا تكرار الدرهم في كل عدد واكتفوا بذكره عقيب العدين وهذا افيما يكثر استعماله وذلك عند

دلالة كثر تسعة عشر الاقل بلزمن من غير بيان والزيادة تعقت على البيان ١٢ من قوله ولو قال كذا ادركها الخ هذه المسألة ذكرها المصنف تقريرا على مسألة القديري ولم يذكرها محمد في الاصل ١٣

تأخر الافكار ١٤ قوله تفسير للبهم اي تميز للبهم وهو كذا لانه كناية عن العدد المبهم واقله التيقن واحد فيحمل عليه ١٥ انت ١٦ قوله لانه لا نظير له سواء اي لا نظير للثلاث بلا وادو تقريره انه

يحمل الواحد منها على التكرار موزونة عدم ثلثة اعداد ويحتمل فيها كذا ١٧ قوله عني -

هـ قوله يثبت عن الضمان يقال قبل فلان عن فلان اي ضمن دسي الكفيل قبلا لان ضمان المال دسي العكس الذي هو حجة الدين قبالة ١٨ كـ قوله على ما مر في الكفالة اي في ادان كتاب

الكفالة وهو قوله وكذا اذا قال انا بزمير وقيل لان الزعم في الكفالة والقبيل هو الكفيل ١٩ عني ٢٠ قوله حيث يكون المضنون حفظه اي حفظ المودع فان المودع ملزم بحفظ المودع والمال على اي

محل المحفظ فقد ذكر محل المحفظ وهو المال المودع والمال هو حقه فجاز مجازا كما في قوله نهر جار ولكنه تغيير عن وضعه فيصدق موصولا لا مفصولا لانه صاريان تغيير وبيان التغيير يقبل موصولا لا مفصولا كما في

الاستثناء ١٢ تأخر ١٣ قوله قال رضي الله عنه الخ كان قياس ترتيب وضع المسألة ان يذكر اول ما ذكره القديري ثم يذكر في الاصل لان الهداية شرح مسائل الجامع الصغير والقديري الا ان

المذكور في الاصل هو الجامع فلذا قد مر في الذكر ١٤ عني ١٥ قوله والاول اي ما ذكر في الاصل هو الاصح لان استعماله في الدين عاكب واكثر فكان الحمل عليه اجدد ١٦ كـ قوله ودعوى

[illegible]

في الطلاق ولو قال اردت خمسة مع خمسة لزمه عشرة لان اللفظ يحتمله ولو قال له على من درهم الى عشرة او
قال ما بين درهم الى عشرة لزمه تسعة عند ابي حنيفة فيلزمه الابتداء وما بعده وتسقط الغاية وقال يلزمه العشرة
كلها قيد دخل الغايتان وقال زفر يلزمه ثمانية ولا يدخل الغايتان ولو قال له من داري ما بين هذا الحائط الى
هذا الحائط فله ما بينهما وليس له من الحائطين شيء وقد مر الدلائل في الطلاق ^{فصل قال ومن قال}
لجمل فلانة على الف درهم فان قال اوصى له فلان او مات ابو فوره فلا قرار صحيح لانه اقرب سبب صالح لثبوت
الملك له ثم اذا جاءت به حيا في مدة يعلم انه كان قائما وقت الاقرار لزمه وان جاءت ميتا فالهال للموصى والمورث
حتى يقسم بين ورثته لانه اقرار في الحقيقة لهما وانما ينتقل الى الجنين بعد الولادة ولم ينتقل ولو جاءت
بولدين حين فالهال بينهما ولو قال البقر بعني اقرار ضمني لم يلزمه شيء لانه بين سببا مستحيلا قال فان ابهم
الاقرار لم يصح عند ابي يوسف وقال محمد يصح لان الاقرار من الحجج فيجب اعماله وقد امكن بالحمل على السبب
الصالح ولا ييوسف ان الاقرار مطلقه ينصرف الى الاقرار بسبب التجارة ولقد ائحل اقرار العبد المأذون وأحد
المتفاضلين عليه فيصير كما اذا صرح به قال ومن اقر بحمل جارية او حمل شاة لرجل صح اقراره ولزمه لأن له
وجهها صحيحا وهو الوصية به من جهة غيره فحمل عليه قال ومن اقر بشرط الخيار بطل الشرط لان الخيار
للفسخ والاخبار لا يحتمله ولزمه الهال لوجود الصيغة الملزمة ولم ينعدم بهذا الشرط الباطل

باب الاستثناء

وما في معناه قال ومن استثنى متصلا باقراره صح الاستثناء ولزمه الباقي لان الاستثناء مع الجملة عبارة
اي كونه من غير ان يكون الشرط مع

مسائل الحمل متغيرة لغير ما ذكر في فصل على حدة والحق بها مسألة الخيار اتبعا على الميسر ١٢ ع ٢ قوله يعلم انه كان قائما الخ بان ولدت لائل من ستة اشهر من وقت الاقرار وان جاءت بعد اكثر
سنتين وهي معتدة فكذلك واما اذا جاءت به اكثر من ستة اشهر وهي غير معتدة لم يلزمه ١٢ ع ٣ قوله لانه اقرار في الحقيقة لهما اذا التزمت بمقابلة على ملك الميت الم يعرف الى دارته او الى من
اوصى له به ١٢ ع ٤ قوله فاما ما بينا ايمان كانا ذكرين او اثنتين وان كان احدهما ذكرا والاخر اثنتين ففي الوصية بينهما نصفان وفي الميراث للذكر مثل حظ الأنثيين ١٢ ع ٥ قوله
باعتني يعني لو قال لجل فلانة على الف من ثمن شيء باعني او اقرضني اي اوقال حمل فلانة اقرضني الف درهم ١٢ ع ٦ قوله لم يلزمه شيء فان قيل فلو كان رجعا دانه لا يصح وان كان موصولا قلنا لا كذلك بل
هو بيان سبب تخلف نقد يشترط على الجاهل فيظن ان الجنين ثبت عليه الولاية كما انفصل في عالم ثم يقر بذلك المال للجنين بناء على غرضه وسببه ثم يعلم ان ذلك السبب كان باطلا وكان كلامه هذا باطلا لا رجوعا
فلهذا كان مقبولا من ١٢ ع ٧ قوله فيجب اعماله اذا صدر من الم مضافا الى محله ولا نزاع في صدوره من الم لانه هو المفروض وانما انما انما الى محل الحمل على السبب الصالح حمل الكلام العاقل على الصفة
١٢ ع ٨ قوله ولذا حمل اقرار العبد المأذون وأحد المتفاضلين على الاقرار بسبب التجارة ولم يحمل على الاقرار بغير التجارة كدرك الميراث والجنين الجنانية حتى لو اخذ العبد في حال رقده ولو اخذ الشريك الآخر
وفي الاقرار بدرك الميراث الجنانية لو اخذ العبد المأذون في حال رقده ولا الشريك الآخر ١٢ ع ٩ قوله المتفاضلين المتفاضلين ان يشتركا في تصرفا ودينا ولا دور ١٢ ع ١٠ قوله وهو الوصية به الخ بان اوصى بالحمل بالملك التجارية وما ملك الشاة
لرجل ومات فاقروا وهو عالم بوصية مورثة بان هذا الحمل لفلان واذا صح ذلك الوجه وجب الحمل عليه ١٢ ع ١١ قوله ومن اقر الخ صورة انه اقر لرجل بدرك من قرض او غصب او ديرة مستهلكة
او قاتلة على انه بالخيار في القاء الاقرار ثلثة ايام فالأقرار جائز بطل الشرط ١٢ ع ١٢ قوله لا يحتمل لان الخيار كان ما ذاقه فوجب العمل بآثاره ولم يختره وان كان كاذبا فهو واجب الرد ولا يغير
باعتباره وعدم اختياره وانما تأثيره في الخيار في العقود ليتغير به صفة العقد ويختبر به من لا يخبر به من فخره ومضام ١٢ ع ١٣

١٤ ع ١ قوله باب الاستثناء وما ذكره موجب الاقرار بغير شرط في بيان موجب مع الغير وهو الاستثناء وما في معناه ١٢ ع ١٥ قوله الاستثناء استعمال من الشيء وهو العرف وهو متصل وهو الاخراج
واتكلم بالباقي ومنفصل وهو ما لا يصح اقراره ١٢ ع ١٦ قوله متصلا باقراره اما استثناء الاتصال فانه قول عامة العلماء ونقل عن ابن عباس رضي الله عنهما قوله لا يغير ذلك في الاصول ١٢ ع
١٧ قوله عبارة الخ لان معنى قوله له على عشرة الاربعين معنى قوله له على تسعة ١٢ ع

١- قوله وسواء استثنى الخ وقال القراء استثناء الأكثر لا يجوز لأن العرب لا يتكلم بذلك والدليل على جوازه قوله تعالى ثم الدليل الأقل نصفه أو النقص من ثقله أو زوجه عليه ١٢ ٢- قوله الأقل والأكثر
ي الأقل من الباقي الأكثر منه كما في قوله لعلان على الف درهم الأربع مائة ولعلان على الف الست مائة ١٢ ٣- قوله وجعل الاستثناء بهذا إذا استثنى بمعنى اللفظ الذي تكلم به في صدر الكلام بان قال
نساء طوائف الأنسائي فانه لا يصح الاستثناء إذا خالف نساء طوائف الأهل أو قال الأهل من وفلانته فلا تستثنى الكل بأساسين يصح الاستثناء ولا يقع الإطلاق عليهن وهذا القدر هو ان الاستثناء
تصرف لفظي فثبت على صحة اللفظ لا على صحة الحكم ٢٢ ٤- قوله في الإطلاق أي في فصل الاستثناء من كتاب الإطلاق ١٢ نتائج ٥- قوله المجازية بمعنى ان أبا حنيفة وأبا يوسف استثنوا وقال
المقدرات جنس واحد وان كانت أجناسا صورة لأنها تثبت في الذمة ثنائيا الدينار فظاهر وكذا غيره لان الكيل والوزن يبيع باعيا نهائيا من أوصافها حتى يربطها بغيرها والعقار باعيا نهائيا ولو وصفا ولم يعينا صار حكمها
حكم الدنانير ولهذا يستوى الجيد والروى فيما فكانت في حكم الثبوت في الذمة كبس واحد معنى والاستثناء استخراج وتكلم بالباقي معنى لاصوره اما الثوب فليس من جنس المقدرات معنى لانه لا يصلح
تمسك لم يكن استثنائه استخراجا لاصوره ولا معنى فكان باطلا معنى ولان الثوب لا يجانس الدراهم لاصوره ولا جوبا في الذمة فان الثوب لا يجب في الذمة الا في معنى السلم او ما يوفى معنى السلم كالبيع شياب موصوفة
والدراهم يجب مطلقا وهذا معنى قوله لا يجب مطلق عقد المعاوضة فلم يجز ان ينعى الى اقراره ما لم يقصده اقراره كذا في الكافي وغيره ١٢ مولانا محمد عبد الحليم نور الله رحمه الله ٦- قوله في الاول أي في الوجه الاول
وهو قوله لم على مائة درهم الدينار او لا يغير منطه ١٢ نتائج ٧- قوله أوصافها ثمان أي انها ثمان أوصافها حتى يربطها بغيرها والعقار باعيا نهائيا ولو وصفا ولم يعينا صار حكمها حكم الدينار ولهذا يستوى الجيد
والروى فيها فكانت في حكم الثبوت في الذمة كبس واحد معنى والاستثناء استخراج وتكلم بالباقي معنى لاصوره لانه تكلم بالالف صورة والعقار التي لا تقاوت كالمقدرات في ذلك اما الثوب والاشاة
فليس من جنس المقدرات معنى لانه لا يصلح تمسك لم يكن استثنائه استخراجا لاصوره ولا معنى فكان باطلا فان قلت ان فاقته المماثلة من حيث القيمة فقد بقيت من حيث الماليتها فلم يصح الاستخراج باعتبار
قلت الثمان مقدره لامية الاشياء لأنها مقدره فيصلح ان تكون مقدره للدراهم المستثناة فكانه ذكر المقدر وترك المقدر لانه المقدر على المقدر كان الاستثناء الدراهم من الدراهم معنى وما يصلح تمسك ليكون
من المقدرات فلا يصلح مقدر للدراهم المستثناة لا فقرا المقدر الى ان يكون مقدر فيصير استثنى من الدراهم محولا فلا يصح الاستثناء لانه استخراج معنى ولم يصح الاستخراج معنى فيبطل ٢٢ ٨-
قوله اما البطل او لتعليق وفي الجاحم نقض معنى فان قال أبو يوسف لتعليق بمشيئة الله تعالى البطل وقال محمد وتعليق بشرط لا يوقف عليه وثمة الخلافات تظهر فيما اذا قدم المشيئة فقال انشاء الله تعالى انت طابق
عذابي يوسف لا يفتح لانه البطل وقال محمد يقع لانه لتعليق فان اقدم الشرط ولم يذكره في الجزاء لم يتعلق وبقي الإطلاق من غير شرط ١٢ ٩- قوله لا يحتمل الخ لان الاقرار اخبار والاخبار لا يحتمل التعليق بالشرط
لانه ان كان صدقا لا يعبر كذا لغوات الشرط فان كان كذا لا يصح منه فوجود الشرط وانما يتعلق باليجاب لانه يتبين انه ليس باعفاء ما لم يوجد الشرط ١٢ ١٠- قوله لانه في معنى بيان المدة أي من حيث
المعروف لان هذه الاشياء تذكر في العادة لبيان محل الاجل فاجترأوا بالدين مؤجل ١٢ ١١- قوله فيكون أي ذكر هذه الاشياء مئة مائة اجل أي دوى الاجل الى الاوقات المذكورة ١٢ انت ١٢- قوله
لان البناء الخ أي البناء داخل في لفظ الاقرار بالدار تبعا لمقصود باللفظ والدليل على هذا الفصل البيع فان البناء في بيع الدار يدخل تحت البيع تبعاً حتى لو استحق البناء قبل القبض لا يسقط شيء من الثمن بمعايلته
بل يخير المشتري الخافيه - ١٣- قوله معنى لان اسم الدار لا يتناول البناء مقصود لان الدار اسم للعرصة والبناء وصفت فيه والوصف يدل على تبعا انقصا ١٢ عيني ١٤- قوله تعرف أي يجعل الاستثناء
المعطوف على عارة مما رواه الاستثنى فما لا يتناول اسم الدار لا يتحقق فيه عمل الاستثناء ١٢ عيني

تبعاً لفظاً بخلاف ما اذا قال الاثنتها والاديتا منها لانه داخل فيه لفظاً ولو قال بناء هذه الدار لي والعرضة

لفلان فهو كما قال لان العرضة عبارة عن البقعة دون البناء فكانت قال بياض هذه الارض لفلان دون البناء

بخلاف ما اذا قال مكان العرضة ارضاً حيث يكون البناء للمقر له لان الاقرار بالارض اقرار بالبناء كالاقرار بالدار

ولو قال له على الف درهم من ثمن عبد اشتريته منه ولم اقبضه فان ذكر عبد ابعينه قيل للمقر له ان شئت

فسلم العبد وخذ الالف والا فلا شيء لك قال هذا على وجوه اربعة اها هذا وهو ان يصدق له ويسلم العبد وجوابه

ما ذكرنا لان الثابت بتصادقهما كالثابت معاينة والثاني ان يقول المقر له العبد عبدك ما بعته وانما

بعتك عبداً غير هذا وفيه البال لازم على المقر لا قرار به عند سلامة العبد له وقد سلم فلا يبالى

باختلاف السبب بعد حصول المقصود والثالث ان يقول العبد عبدى ما بعتك وحكمته ان لا يلزم المقر شيء

لانه ما اقرب البال الا عوضاً عن العبد فلا يلزمه دونه ولو قال مع ذلك انما بعتك غيره يتحالفان لان المقر

يدعى تسليم من عينه والاخرينكر والمقر له يدعى عليه الالف ببيع غيره والاخرينكر فاذا تحالفا بطل البال

وهذا اذا ذكر عبد ابعينه وان قال من ثمن عبد ولم يعينه لزمه الالف ولا يصدق في قوله ما قبضت عندى

حنيفة وصل ام فصل لانه رجوع فانه اقرب وجوب البال رجوعاً الى كلمة على وانكاره القبض في غير المعين

يتأني الوجوب اصله لان الجهالة مقارنة كانت او طارئة بان اشترى عبداً ثم نسيه عند الاختلاف بامثاله تجب

هلاك المبيع فيمتنع وجوب نقد الثمن واذا كان كذلك كان رجوعاً فلا يصح وان كان موصولاً وقال ابو يوسف

ومحمدان وصل صدق ولم يلزمه شيء وان فصل لم يصدق اذا انكر المقر له ان يكون ذلك من ثمن عبد وان

اقرانه باعة متاعاً فالقول قول المقر وجه ذلك انه اقرب وجوب البال عليه وبين سبباً وهو البيع فان وافقه

له قوله بخلاف ما اذا قال الاثنتها والاديتا منها لانه داخل فيه لفظاً ولو قال بناء هذه الدار لي والعرضة

لفلان فهو كما قال لان العرضة عبارة عن البقعة دون البناء فكانت قال بياض هذه الارض لفلان دون البناء

بخلاف ما اذا قال مكان العرضة ارضاً حيث يكون البناء للمقر له لان الاقرار بالارض اقرار بالبناء كالاقرار بالدار

ولو قال له على الف درهم من ثمن عبد اشتريته منه ولم اقبضه فان ذكر عبد ابعينه قيل للمقر له ان شئت

فسلم العبد وخذ الالف والا فلا شيء لك قال هذا على وجوه اربعة اها هذا وهو ان يصدق له ويسلم العبد وجوابه

ما ذكرنا لان الثابت بتصادقهما كالثابت معاينة والثاني ان يقول المقر له العبد عبدك ما بعته وانما

بعتك عبداً غير هذا وفيه البال لازم على المقر لا قرار به عند سلامة العبد له وقد سلم فلا يبالى

باختلاف السبب بعد حصول المقصود والثالث ان يقول العبد عبدى ما بعتك وحكمته ان لا يلزم المقر شيء

لانه ما اقرب البال الا عوضاً عن العبد فلا يلزمه دونه ولو قال مع ذلك انما بعتك غيره يتحالفان لان المقر

يدعى تسليم من عينه والاخرينكر والمقر له يدعى عليه الالف ببيع غيره والاخرينكر فاذا تحالفا بطل البال

وهذا اذا ذكر عبد ابعينه وان قال من ثمن عبد ولم يعينه لزمه الالف ولا يصدق في قوله ما قبضت عندى

وصف السلامة عن العيب ١٢ يعني -
قوله لا مقدار يعني ان ذلك ليس مما نحن فيه لانه يصح ان يكون اشتراكا في وصف بعض المقدار صحيح لان اول الكلام يتناول المقدار فكان استثناء الملقوظ وهو صحيح بل اريب ١٢ نتائج **قوله** لان استثناء الوصف الخ توضيح ان الجودة صفة فلا يصح استثناء الوصف لان الصفة مما يتناول اسم الدارم حتى يستثنى وانما ثبت صفة الجودة في مطلق العقد بالعرف والعادة ١٣ يعني **قوله** عند ما اذا قال الخ فان قيل قد يستثنى الوصف كما اذا قال (على كحظرة من ثمن عمدا) انبأ روية لان الرواية هذا الجودة فيها صفتان تتعاقبان على موضوع واحد اجاب عنه بقوله خلاف الخ ١٤ ع **قوله** كز المكرهون تقيير او التقيير ثمانية مكايك والمكوك صاع ونصف ١٥ انزب **قوله** لان الرواية نوع لا عيب فان العيب ما يخلو عنه اصل العظرة والمخطة فتكون روية نوع لا عيب فان العيب ما يخلو عنه اصل العظرة والمخطة فتكون روية **قوله** في اصل المخطة فهو في معنى بيان النوع وليس لمطلق العقد مقتضى في نوع دون نوع ولهذا لا يصح الشراء بالمخطة بالمعين انما جيدة او وسط او روية انه لو قال بئسك هذه المخطة وشارها بها واشترى كان ربا فوجد ما روية ولم يعلم عليها لم يكن له رجا لا رد بالعيب ولو قال بئسك هذه الدارم وشارها بها ويؤفد ولم يعلم بها البتة استحق مثلها جادا لا زيادة فيها فعلم ان الزيادة عيب ١٦ ك

وعن أبي حنيفة في غير رواية الاصول انه يصدق في الزيوت اذا وصل لان القرض يوجب رد مثل المقبوض
وقد يكون زيفاً كما في الغصب ووجه الظاهر ان التعامل بالحياء فانصرف مطلقاً إليها ولو قال لفدون على
الف درهم زيوت ولم يذكر البيع والقرض قيل يصدق بالاجماع لان اسم الدار هو يتناولها وقيل لا يصدق
لان مطلق الاقرار ينصرف الى العقود لتعيينها مشروعة لا الى الاستهلاك المحرم ولو قال اغتصبت منه الف
او قال اودعني ثم قال هي زيوت او بدرجة صدق وصل ام فصل لان الانسان يغصب ما يجد ويودع
ما يملك فلا مقتضى له في الحياء ولا تعامل فيكون بيان النوع فيصم وان فصل ولهذا الوجاء راد الغصب
والوديعة بالمعيب كان القول قوله وعن أبي يوسف انه لا يصدق فيه مفصولاً اعتباراً بالقرض اذا قبض
فيها هو الموجب للضمان ولو قال هي ستوقه او رصاص بعد ما اقر بالغصب والوديعة ووصل صدق وان
فصل لم يصدق لان الستوقه ليست من جنس الدار هو لكن الاسم يتناولها مجازاً فكان بياناً مغيراً فلا بد من
الوصل وان قال في هذا كله الف اثم قال الا انه ينقص كذا المصدق وان وصل صدق لان هذا استثناء المقدار
والاستثناء يصح موصولاً بخلاف الزيادة لانها وصف واستثناء الاوصاف لا يصح واللفظ يتناول المقدار دون
الوصف وهو تصرف لفظي كما بينا ولو كان الفصل ضرورة انقطاع الكلام بانقطاع نفسه فهو واصل لعدم انك
الاحتراز عنه ومن اقر بغصب ثوب ثم جاء بثوب معيب فالقول قوله لان الغصب لا يختص بالسليم ومن قال
لاخر اخذت منك الف درهم وديعة فهلكت فقال لا بل اخذتها غصباً فهو ضامن وان قال اعطيتها وديعة
فقال لا بل غصبته لم يضمن والفرق ان في الفصل الاول اقر بسبب الضمان وهو الاخذ ثم ادعى ما يبرئه وهو
الاذن والاخر ينكره فيكون القول له مع اليقين وفي الثاني اضاف الفعل الى غيره وذلك يدعى عليه سبب الضمان
وهو الغصب فكان القول لمنكره مع اليقين والقبض في هذا كالاخذ والدفع كالاخذ فان قال قائل الاعطاء
والدفع اليه لا يكون الا قبضه فنقول قد يكون بالتخلية والوضع بين يديه ولو اقتضى ذلك فالبقضي
اي من لم يلقه الا بغيره

له قوله انه يصدق ان يمين في القرض كذا وقع في النهاية وقد وقع التصريح بهذا القيد في بعض النسخ بان قال وعن أبي حنيفة روي في غير رواية الاصول في القرض
انه يصدق في الزيوت اذا وصل يعني اذا قال لفدون على الف درهم قرض زيوت يصدق منه في غير رواية الاصول اذا وصل قوله في زيوت بقوله الف درهم قرض اما اذا قطع كلامه ثم
قال بعد ان يمين في زيوت لا يصدق بانفاق الروايات ١٢ شاع ١٢ قوله فانصرف مطلقاً يجب الحياء عليه ثم دعوى الزيادة لا تقبل لانه يرجع مما اقر به ١٢ يعني ١٢ قوله وقيل لا يصدق قائل هذا
القول هو الذي كسر صرح به الامام قاضي خان في شرح الجامع الصغير لا يصدق عند أبي حنيفة روي وصل ام فصل واما عندنا فيصدق اذا وصل ولا يصدق اذا فصل ١٢ نتائج ١٢ قوله الى العقود اي ان التزام
بطريق التجارة تكون مشروطة ١٢ ال ١٢ قوله فلا مقتضى له اي لو اقرض من الغصب ولا بد ان في الحياء بخلاف البيع فان عقد المعاوضة يقتضيها ولا تعامل اي لا تعامل في غصب الحياء ولا في ايدها
بمخلاف القرض فان التعامل فيه بالحياء فلا يكون قوله في زيوت بعد الاقرار بغصب الا لفت اي لا بد ان في الحياء بخلاف البيع فان عقد المعاوضة يقتضيها ولا تعامل اي لا تعامل في غصب الحياء ولا في ايدها
ان لم يوجد مقتضى فقد وجد التعامل والناس انما يتعاملون بالحياء فيصرف الى الحياء ولم يوجد التعامل هنا فلا يصدق الى الحياء ١٢ ك ١٢ قوله انه لا يصدق ان ي ١٢ اذا قال غصبت الف اثم قال
في زيوت لم يصدق اذا فصل كما في القرض ١٢ ك ١٢ قوله اذا قبض فيها اي في الغصب والقرض لان القرض على رواية الاصل مثل البيع وفي البيع لا يفصل كذلك في القرض والغصب مثل القرض لان
وجب الضمان فيها بالقبض فلا يصدق فيه ايضا ١٢ ك ١٢ قوله مجازاً المشابهة بين الستوقه والدارم من حيث الصورة ١٢ ك ١٢ قوله في هذا الكلام اي في المذكور من البيع والقرض والغصب
ولا لا بد ان ١٢ نتائج ١٢ قوله واللفظ يتناول اي لفظ المستثنى منه يتناول المقدار اي جزؤه دون الوصف والاستثناء نفرت في اللفظ ١٢ ع ١٢ قوله فهو واصل لان الانسان قد يحتاج
الى ان يكلم بكلام يشترط فيه الاستثناء في آخره ولا يمكن ان يتكلم بجميع ذلك بنفس واحد فكان غفوا ١٢ غنايه ١٣ قوله فهو ضامن يعني كان القول في هذه المسألة قول المقر مع يمينه والقرض من الا ان
يشكل المقر عن اليقين ١٢ نتائج الامكار ١٢
له قوله اقر بسبب الضمان وهو الاخذ ولا يكون الاخذ سبباً للضمان قوله عليه السلام على اليد ما اخذت حتى يرجع اليها فداها يعني حال بقائها وداها حال ردها لكونه مثل قائماً مقام الاصل
وقوله وديعة رجوع مما اقر به لا دعوى البراءة فلا يصدق بدون اليقين كدعوى المشتري باجل الثمن بعد اقر به والبايع يدعى مجزأ فان قيل يمينه ان يصدق ويجعل قوله وديعة بياناً لتفسيره كما قال لفدون على الف
وديعة قلنا صدر الكلام هنا موجه الغصب على ما ذكرنا فاما احتمال الوديعة وقوله وديعة يكون دعوى مبتدأ لا بيان ما اخذته صدر الكلام واما قوله لفدون على الف فيجوز الوديعة يعني على حفظه فيكون قوله وديعة بيان
تفسيره فيصدق ومعه ١٢ ك

ثابت ضرورة فلا يظهر في انعقاد سبب الضمان وهذا بخلاف ما اذا قال اخذتها منك وديعة وقال الآخر
لا بل قرضا حيث يكون القول للمقرض وان اقر بالخذ لا نهما توافقا هناك على ان الاخذ كان بالاذن الا ان
المقرض يدعي سبب الضمان وهو القرض والاخر ينكره فافتراقا فان قال هذه الالف كانت وديعة الى عند
فلان فاخذتها منه فقال فلان هي لي فانه ياخذها لانه اقر باليد له وادعى استحقاقها عليه وهو ينكره فالقول
للمنكر ولو قال اجرت دابتي هذه فلانا فركبها وردها او قال اجرت ثوبي هذا فلانا فلبسه ورده فقال فلان كنت
وهما لي فالقول قوله وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد القول قول الذي اخذ منه الدابة او
الثوب وهو القياس وعلى هذا الخلاف الاعارة والاسكان ولو قال خاط فلان ثوبي هذا بنصف درهم ثم قبضته
وقال فلان الثوب ثوبي فهو على هذا الخلاف في الصحيح وجه القياس ما بيناه في الوديعة وجه الاستحسان وهو
الفرق ان اليد في الاجارة والاعارة ضرورة تثبت ضرورة استيفاء المعقود عليه وهو المنافع فيكون عدما
فيما وراء الضرورة فلا يكون اقراره باليد مطلقا بخلاف الوديعة لان اليد فيها مقصودة واليد اثبات
اليد قصدا فيكون اقراره باعترافه باليد للمودع ووجه اخر ان في الاجارة والاعارة والاستحسان اقراره ثابت
من جهته فيكون القول قوله في كفيته ولا كذلك في مسألة الوديعة لانه قال فيها كانت وديعة وقد تكون من
غير صنعته حتى لو قال اودعتها كان على هذا الخلاف وليس مدار الفرق على ذكر الاخذ في طرف الوديعة و
عدا ما في الطرف الاخر وهو الاجارة واختاها لانه ذكر الاخذ في وضع الطرف الاخر وهو الاجارة في كتاب الاقرار
ايضا وهذا بخلاف ما اذا قال اقتضيت من فلان الف درهم كانت لي عليه او اقرضته الف اذ اخذتها منه
وانكر لمقرضه حيث يكون القول قوله لان الدينون تقضي بامثالها وذلك انما يكون بقبض مضنون فاذا
اقر بالاعتضاء فقد اقر بسبب الضمان ثم ادعى تملكه عليه ببايد عيه عليه من الدين مقاصة والاخر ينكره
اما ههنا المقبوض عين ما ادعى فيه الاجارة وما اشبهها فافتراقا ولو اقر ان فلانا زرع هذه الارض او بنى هذا الدار
او غرس هذا الكرم وذلك كله في يد المقر فادعاه فلان وقال المقر لا بل ذلك كله لي استعنت بك ففعلت او
فعلته باجر فالقول للمقر لانه ما اقر له باليد وانما اقر بجره فعل منه وقد يكون ذلك في ملك في يد المقر وصار
للمقر

١- قوله لا يظهر لان الثابت ضرورة عدم في غير مضن ما كفاية
٢- قوله القول قول الذي اخذها ذلك لان المدين والدينون تقضي بامثالها ذلك انما يكون بقبض مضنون فاذا
نقال بقبضته فيكون القول قوله لان المقر في قوله ان الملك فيه معروف لمقرضه ك
٣- قوله الاعارة والاسكان بان قال اعزتك داري هذه ثم ردوت على او استعنتك داري هذه ثم ردوت على وقال الآخر
الدار داري ك
٤- قوله في الصحيح احتراز عن قول بعضهم ان القول بهذا لا يجمع ١٢ غايه
٥- قوله ما بيناه في الوديعة اقراره باليد له وادعى استحقاقها عليه وهو ينكره فالقول
للمنكر ولو قال اجرت دابتي هذه فلانا فركبها وردها او قال اجرت ثوبي هذا فلانا فلبسه ورده فقال فلان كنت
وهما لي فالقول قوله وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد القول قول الذي اخذ منه الدابة او
الثوب وهو القياس وعلى هذا الخلاف الاعارة والاسكان ولو قال خاط فلان ثوبي هذا بنصف درهم ثم قبضته
وقال فلان الثوب ثوبي فهو على هذا الخلاف في الصحيح وجه القياس ما بيناه في الوديعة وجه الاستحسان وهو
الفرق ان اليد في الاجارة والاعارة ضرورة تثبت ضرورة استيفاء المعقود عليه وهو المنافع فيكون عدما
فيما وراء الضرورة فلا يكون اقراره باليد مطلقا بخلاف الوديعة لان اليد فيها مقصودة واليد اثبات
اليد قصدا فيكون اقراره باعترافه باليد للمودع ووجه اخر ان في الاجارة والاعارة والاستحسان اقراره ثابت
من جهته فيكون القول قوله في كفيته ولا كذلك في مسألة الوديعة لانه قال فيها كانت وديعة وقد تكون من
غير صنعته حتى لو قال اودعتها كان على هذا الخلاف وليس مدار الفرق على ذكر الاخذ في طرف الوديعة و
عدا ما في الطرف الاخر وهو الاجارة واختاها لانه ذكر الاخذ في وضع الطرف الاخر وهو الاجارة في كتاب الاقرار
ايضا وهذا بخلاف ما اذا قال اقتضيت من فلان الف درهم كانت لي عليه او اقرضته الف اذ اخذتها منه
وانكر لمقرضه حيث يكون القول قوله لان الدينون تقضي بامثالها وذلك انما يكون بقبض مضنون فاذا
اقر بالاعتضاء فقد اقر بسبب الضمان ثم ادعى تملكه عليه ببايد عيه عليه من الدين مقاصة والاخر ينكره
اما ههنا المقبوض عين ما ادعى فيه الاجارة وما اشبهها فافتراقا ولو اقر ان فلانا زرع هذه الارض او بنى هذا الدار
او غرس هذا الكرم وذلك كله في يد المقر فادعاه فلان وقال المقر لا بل ذلك كله لي استعنت بك ففعلت او
فعلته باجر فالقول للمقر لانه ما اقر له باليد وانما اقر بجره فعل منه وقد يكون ذلك في ملك في يد المقر وصار
للمقر

والاذا كان القبض على المضنون

کما اذا قال خاطلي الخياط قميصي هذا بنصف درهم ولحمي قل قبضته منه لم يكن اقرارا باليد ويكون القول للمقر
 لانه اقر بفعل منه وقد يخيط ثوبا في يد المقر كذا هذا
 مقر ١٢ بن شاط في بيت المقر ١٣

بَابُ اِقْرَارِ الْهَرِیْضِ

وإذا أقر الرجل في مرض موته بديون وعليه ديون في صحته وديون لزمته في مرضه بأسباب معلومة فدين
 هذا اللفظ القدرى في مقصود ١٢ انت
 غير معلوم الأسباب ١٣
 الصحة والدين المعروفة الأسباب مقدّم وقال الشافعي دين المرض ودين الصحة يستويان لا استواء سببها وهو
 على الدرولن القريبها في المرض ١٣
 سوا كان سبب معلوم ١٢
 أي مرض ١٣
 الإقرار الصادر عن عقل ودين ومحل الوجوب الذمة القابلة للحقوق فصاعداً كإثاء الثمن مبايعة ومناكحة ولنا أن
 وهي في الماليتين سواء ١٣
 وهي ذمة الحر العاقل البالغ ١٢
 فهو لا تصرف في الصحة ١٣
 الإقرار لا يعتبر دليلاً إذا كان فيه إبطال حق الغير وفي إقرار المريض ذلك لأن حق غرماء الصحة تعلق بهذا
 أي البيع بقضاهان القيمة ١٣
 المرض ١٣
 المال استيفاء ولهذا منعت من التبرع والهباءة الإبقاء الثالث بخلاف النكاح لأنه من الحوائج الأصلية وهو به
 أي البيع بقضاهان القيمة ١٣
 البطل وبخلاف المبايعة بشل القيمة لأن حق الغرماء تعلق بالمالية لا بالصورة وفي حال الصحة لم يتعلق حقهم
 أي لا عمل معين بشخص ١٣
 أي لا عمل معين بشخص ١٣
 أي لا عمل معين بشخص ١٣
 بالمال لقدرته على الاكتساب فيتحقق التشهير وهذه حالة العجز وحالات المرض حالة واحدة لأنه حالة
 أي حالة المرض ١٣
 أي حالة المرض ١٣
 المحجور بخلاف حالتي الصحة والمرض لأن الأولى حالة الطلاق وهذه حالة العجز فافترقا وأما تقدم المعرفة
 أي حالة المرض ١٣
 الأسباب لأنه لا تنهية في ثبوتها إذ المعايين لا مرد له وذلك مثل بدل مال ملكه أو استهلكه وعلم وجوبه بغير
 أي بما يرد القاضي لا يثبت ١٣
 أي بما يرد القاضي لا يثبت ١٣
 إقراره أو تزوج امرأة بهر مثلها وهذا الدين مثل دين الصحة لا يقدر ما أحدها على الآخر لبايتنا ولو أقر بعين
 أي بما يرد القاضي لا يثبت ١٣
 أي بما يرد القاضي لا يثبت ١٣
 في يدك لا يخرج لم يصح في حق غرماء الصحة لتعلق حقهم به ولا يجوز للمريض أن يقضي دين بعض الغرماء دون
 أي بما يرد القاضي لا يثبت ١٣
 أي بما يرد القاضي لا يثبت ١٣
 أي بما يرد القاضي لا يثبت ١٣

قوله باب اقرار المريض لما فرغ من بيان احكام اقرار الصحيح وهو الاصل شرع في بيان احكام اقرار المريض وهو العارض والمريض
بعد الصحة واقره باب على حدة للاختصاص باحكام ليست هي للصحيح ١٢ ان
قوله بابا سبب معلومة كما اذا استقرض مالا من مرضه وعين الشهود دفع المقرض المال اليه واشترى شيئا وعين الشهود قبض المبيع او استاجر شيئا بمعاينة الشهود واتزوج امرأة بمهر شلها وعين الشهود النكاح ١٣ **قوله** لاستواء سببها الخ اخذ هذا الدليل مساواة دين المرضي بالاقرار للدين اثبت بالاقرار في الضم
قوله من مساواة للدين الثابت بالمعاينة ايضا بناء على عدم القائل بالفصل بين فقك الدينين وبين هذا الدين كذا في نتائج الافكار ١٢ **قوله** عن عقل ودين وانما تعرض للدين الوصفين لان
العقل والدين يمتنعان المرء عن الكذب في اخباره والاقرار اخبار عن الواجب في ذمته فلا يكره في اقراره لوجود دين الوصفين في المقر وفي هذا الاتفاق من ان يكون المقر صحيحا او مريضا بل المرضي زاد رجحان
حاشي الصدق لما ان المرض حالة التوبة والامانة ١٢ كناية

جواب بقوله في المال من مرضه الحاله احواله وانما به ١٢ العايد

قوله ولذا الخ هذا استدلال بالعلم يحصل التقريب بالاولوية وبان المريع لما تعلق بالحق الوارث ولا يعتبر جبره الا من الثلث فاذا منع من التبرع فيما اذا تعلق به حق الوارث وهو اصنف القين فلان يمنع فيما اذا تعلق به حق الغريم وهو اقوى اول ١٢ ك

قوله منع من التبرع اي منع من التبرع والمحابة اصلا اذا احاطت الدليلون بالمرء وبالا زيادة على الثلث اذا لم يكن عليه دين وفي هذا جواب عما اذا ادعى الشافعي من الاستواء بين حالته الصحة والمرض فانه لو كانتا متساويتين لما منع من التبرع والمحابة في حال المرض كما في حال الصحة فان قيل الاقرار بالوارث في المرض صحيح وقد تضمن البطلان حق بقية الورثة اجيب بان استحقاق الوارث المال بالنسب والموت جميعا فلا يستحقاق ليعاقب الى اخرهما وجود او جهل الموت بخلاف الدين فانه يجب بالاقرار بالموت ١٢ ع

قوله بخلاف النكاح الخ جواب عما استشهد به الشافعي من التشاؤم النكاح والمباينة ١٢ ع

قوله لانه من الحوائج الاصلية فان قيل لتزوج وهو لا يحتاج اليه بسبب ان النساء او حواشيهم كبر لا يولد له عادة تزوج كسنة قلنا النكاح في اصل الوضع من مصالح المعيشة والعجوة لاصل الوضع للحال فانما لا يحل عماله بوقف عليه يعني الامر عليها ١٢ ك

قوله وهو بمنزلة النكاح يكون حالا يعني ان النكاح من الحوائج الاصلية حال كونه بمنزلة النكاح فانما لا يحل عماله بوقف عليه يعني الامر عليها ١٢ ك

قوله لانه من الحوائج الاصلية وان كان ثمرة دين الصحة كالصحة الى ثمن الاودية والاغذية ١٢ ع

قوله وفي حال الصحة الخ لما استشهد بان يقال لو تعلق حق الغريم بمال المدين بطل اقراره بالدين حال الصحة لان الاقرار المتضمن للبطلان حتى الغريم معتبرا كمرسوع ان ذلك ليس ببطلان بالاجماع اجاب عنه بقوله وفي حال الخ ١٢ نت

قوله وبه حالة العجز يعني ان الانسان لما مرض مرض الموت وعجز عن الاكتساب فلم يملكه حتى الغريم بالمال ولم يتقبل من الذمة الميراثى ودينه لان المرض يثقل المسال سرعا فيؤدي الى البطلان حق فمهم ١٢ ك

قوله وحالت المرض الخ اي حاله اول المرض وحالته آخر المرض بعد ان تعلمه الموت حالة واحدة وهذا جواب سوال مقدر ويرد على قوله لان حق غريم الصحة تعلق بهذا المال بان يقال لو كان تعلق الدين المقدم بالغا عن الاقرار بدين آخر فينبغي ان لا يصح اقرار المريض بالدين ثانيا بعد اقراره في حال مرضه تعلق حق المقر الاول بالمرء كمالا يصح اقراره في حال المرض اذا كان لغريماء الصحة تعلق حق غريماء الصحة بالغ فاجاب عن ذلك لان الاقرارين في حالته المرض بمنزلة اقرار واحد يكون اقرارا واحدة في حق المجر كما ان احوال الصحة كلها بمنزلة حالة واحدة في حق الاطلاق ١٢ ك

قوله وبه حالة العجز مبيح تعلق حق غريماء الصحة بماله عن اقراره في حالته المرض ولا يبيح الاقرار في اول المرض عن الاقرار في آخره ١٢ ع

قوله وانما تقدم الخ ثم ان الدليل المذكور فاد تقديمه وبين الصحة على الدين الثاني بالافق في حالته المرض وحق الكلام في تقديم الدليلين المعروفة الاسباب عليه فقال وانما تقدم الخ ١٢ نت

البعض لان في ايثار البعض ابطال حق الباقيين وغرماء الصحة والمرض في ذلك سواء الا اذا قضى ما
استقرض في مرضه او نقد ثمن ما اشترى في مرضه وقد علم بالبينة قال واذا قضيت يعني الديون المتقدمة
وفضل شيء يصرف الى ما قرب به في حالة المرض لان الاقرار في ذاته صحيح وانما اقراره في حق غرماء الصحة فاذا
لم يبق حق هو ظهرت صحته قال فاذا لم يكن عليه ديون في صحته جاز اقراره لانه لم يتضمن ابطال حق الغير
وكان المقر له اولى من الورثة لقول عمر اذا اقر المريض بدين جاز ذلك عليه في جميع تركته ولان قضاء الدين
من الحوائج الاصلية وحق الورثة يتعلق بالتركة بشرط الفراغ ولهذا ايقده حاجته في التكفين قال ولو اقر
المريض لو ارثه لا يصح الا ان يصدق فيه بقية ورثته وقال الشافعي في احد قوليه يصح لانه اظهر حق
ثابت لترجحه جانب الصدق فيه وصار كالقرار لا اجنبي وبوارث اخر وبوديعة مستهلكة للوارث ولنا قوله
عليه السلام لا وصية لوارث ولا اقرار له بالدين ولا ثمة تعلق حق الورثة بهاله في مرضه ولهذا يمنع من التبرع
على الوارث اصلا ففي تخصيص البعض به ابطال حق الباقيين ولان حالة المرض حالة الاستغناء والقربة سبب
التعلق الا ان هذا التعلق لم يظهر في حق الاجنبي لحاجته الى المعاملة في الصحة لانه لو انجر عن الاقرار بالمرض
يبتنع الناس عن المعاملة معه وقلنا يقع المعاملة مع الوارث ولم يظهر في حق الاقرار بوارث اخر لحاجته ايضا
ثم هذا التعلق حق بقية الورثة فاذا صدقوا فقد ابطوا فيصير اقراره وان اقر لا اجنبي جاز وان احاط بهاله
لما يتنا والقياس ان لا يجوز الا في الثلث لان الشرع قصر تصرفه عليه الا اننا نقول لما صح اقراره في الثلث كان له
من ان قضاء الدين من الحوائج الاصلية

له قوله ابطال حق الباقيين الخ فلما صح فان فعل ذلك لا يسم
المقبوض تلقا بعض بل يكون بين الغرادر بالخصم عندنا ١٢ عن ابيه ١٢ قوله فمراء الصحة والمرض في ذلك سواء لان المرض يكون لهم الاسباب المعروفة لان حق التعلق به على اعتبار
الموت على السواء كغايه ١٢ قوله الا اذا قضى ما استقرض الخ لا ليس فيه ابطال حق الغرادر لان حصل في يده مثل ما تقدم حق الغرادر متعلق بمعنى التركة لا بالصورة فاذا حصل له مثل لا يبعد نفوسا بخلاف
ما لو قضى من مرضه او اقره واستاجر بالمرض لم يسم لها واثارها فمراء الصحة لان حاصل من الكساح وسكنى الدار لا يصلح لتعلق حقهم فكان تخصيصها باطلا لحق الغرادر كذا في المبسوط ١٢ ك
له قوله وكان المقر له اولى فان قيل ان الشرع قصر تصرف المرض على الثلث لقوله عليه السلام والثلث كثير وذلك اقوى من قول عمر ان اوجب بان ذلك في الوصية وما في معناها ولا اقرار لا اجنبي
ليس من ذلك ١٢

له قوله لترجحه جانب الصدق اذا العقل يمنعه عن الاقدام على الكذب وبالمرض يزاد الاتناع كونه حالة الدم والانه ١٢ ك
البعض بالقرار بالدين فذلك يطل حقهم بالقرار بوارث اخر وهو صحيح بالاتفاق فينبغي ان يصح هذا الاقرار ايضا اذ كل واحد من الاقرارين امر بالوارث المعروف ١٢ ك قوله وبوديعة
مستملكة الخ وجوابنا عن ذلك اننا لو لم نعتبر اقراره بصحة ولا وجوب الضمان فلا يغيره الاقرار ولان تصرف المريض انما هو للثمة ولا يمتد في المعاشية ١٢ كغايه ١٢ قوله ولا تعلق الخ فان قيل حق الورثة
انما يظهر بعد الفراغ من حاجته فاذا اقر بالدين لبعض الورثة ظهر حاجته لان العاقل لا يكذب على نفسه جزافا وبالمرض يزاد وجوب الصدق لان الباطل الشرعي ينفع الى العقل فيبعثه على الصدق قلنا
الاقرار ايضا يقع الى الوارث من حيث الظاهر وفيه ابطال حق الباقيين وجوب الدين لم يورث الا بقوله وهو منهم في جواز ان اذبح الاثارة بهذا الطريق حيث يجوز بطريق الوصية فوجب ان يتوقف محتم
على رضا الباقيين دفعا للوحشة والعداوة بخلاف الاجنبي لانه غير منهم فيه لانه ملك الصالح بطريق الوصية وكل تصرف يتمكن المرد في تحصيل المقصود به انشاء لا يتمكن التمسك في اقراره الا ترى ان الوكيل يصح اقراره
بالدين قبل العزل لا بعده ١٢ كغايه ١٢ قوله ولان حالة المرض يعني ان حالة المرض حاله الاستغناء عن المال لظهور امارات الموت الموجب لاتباء المال وكل ما هو كذلك فلا قرار لبعض الورثة فيها بوارث
شبهة تهمة تخصيصه والقربة تمنع عن ذلك لانه سبب تعلق حق الاقرار بالمال وتعلق حقهم به يمنح تخصيص بعضهم بشئ ومنه بلا خصص ١٢ ك قوله وقلمنا الخ دخل هو ان الحاجة موجودة في حق الوارث
ايضا لان الناس كما يمالون مع الاجنبي يمالون مع الوارث فاجاب بقوله وقلمنا الخ فان البيع للاستباح ولا استباح مع الوارث لا يستحي من الماكنة معه فلا يحصل الرخ ١٢ ك قوله
قوله لما جئت ايضا فانه محتاج الى القاء سله فلا يخرج حق الورثة كما لا يخرج عن الاتفاق بقاء نفسه ١٢ ك قوله وان اقر لا اجنبي الخ كانت المسألة معلومة مما تقدم الا انه ذكر تأهيد الذكر القياس و
الاستحسان ١٢ ك قوله لان له التفرع الخ فان الثلث بعد الدين محل تصرف المريض فكل ما اقر به من الثلث انتقل محل التصرف الى الثلث ما بعده ١٢ ك قوله كان له التفرع نقص الوصية
المذكور بالوصية بجميع ما له اذ لم يكن عليه دين فانها لا تجوز عند تحقق الورثة مع جريان الطريق المذكور فيها لان المرض لم يورث في الثلث ما له بدون اجازة الورثة فلما صح تصرف في الثلث ما له كان له التفرع
في الثلث الباقي لما ان جميع ما له بعد الثلث الخارج جعل كانه هو من التبرع فوجب ان تنفذ وصيته في ثلثه اينما ثم لم يبق الا ان ياتي على الكل واجيب بان الثلث بعد الدين محل تصرف لدين المريض فلما اقر بدين
انتقل محل التصرف الى الثلث ما بعده وليس الثلث بعد الوصية بشئ محل تصرف المريض وصية وان محل الوصية ثلث المجموع لا غير فافترقا ١٢ ك قوله

حديث عمرا اذا اقر المريض بدين جاز ذلك عليه في جميع تركته لو اجد
الدرارية في تخريج احاديث الهداية
حديث الادوية لوارث ولا اقرار له بدين الدار قطي من طريق جعفر بن محمد عن ابيه وفيه مع ارساله ضعف ووصله ابو نعيم في تاريخه اصبهان في ترجمته
اشعث بن شاذان كذا برفيه ١٢

التصرف في ثلث الباقي لانه الثلث بعد الدين ثم وثر حتى يأتي على الكل قال ومن اقر لا جنبي ثم قال هو ابني

ثبت نسبه منه وبطل اقراره له فان اقر لا جنبيه ثم تزوجها لم يبطل اقراره لها وجه الفرق ان دعوة النسب تستند

الى وقت العلق فتبين انه اقر لا بنه فلا يصح ولا كذلك الزوجية لانها تقتصر على زمان التزوج فبقى اقراره لا جنبيه

قال ومن طلق زوجته في مرضه ثلثا ثم اقر لها بدين ومات فلها الاقل من الدين ومن ميراثها منه لانها ماتت

فيه لقيام العدة وباب الاقرار مسدود للورثة فلعله أقدم على هذا الطلاق ليصح اقراره لها زيادة على ميراثها

ولا تهمه في اقل الامرين فيثبت فصل ومن اقر بغلام يولد مثله لثلمه وليس له نسب معروف انه ابنه وهما قوله

الغلام ثبت نسبه منه وان كان مريضاً لان النسب مما يلزمه خاصة فيصح اقراره به وشرط ان يولد مثله لثلمه

كيلا يكون مكذباً في الظاهر وشرط ان لا يكون له نسب معروف لانه يمنع ثبوته من غيره وانما شرط تصدقه

لانه في يد نفسه اذ المسألة وضعها في غلام يعبر عن نفسه بخلاف الصغير على ما مر من قبل ولا يمنع بالمرض

لان النسب من الحوائج الاصلية ويشترك الورثة في الهيراث لانه لما ثبت نسبه منه صار كالوارث المعروف فيشارك

ورثته قال ويجوز اقرار الرجل بالوالدين طوله والزوجة والموالي لانه اقربا يلزمه وليس فيه تحصيل النسب

على الغير ويقبل اقرار المرأة بالوالدين والزوج والموالي لما يتبين ولا يقبل بالولد لان فيه تحصيل النسب على

الغير وهو الزوج لان النسب منه الا ان يصدقها الزوج لان الحق له او تشهد بولادته قابلة لان قول القابلة في

هذا مقبول وقد مر في الطلاق وقد ذكرنا في اقرار المرأة تفصيلاً في كتاب الدعوى ولا بد من تصديق هؤلاء و

يصح التصديق في النسب بعد موت المقر لان النسب يبقى بعد الموت وكذا يصح تصديق الزوجة لان حكم

النكاح باق وكذا يصح تصديق الزوج بعد موتها لان الارث من احكامها وعند ابى حنيفة لا يصح لان النكاح

انقطع بالموت ولهذا لا يحل له غسلها عندنا ولا يصح التصديق على اعتبار الارث لانه معدوم حالة الاقرار

وانما يثبت بعد الموت والتصديق يستند الى اول الاقرار قال ومن اقر بنسب من غير الوالدين والولد نحو الاخ

والا يثبت بعد الموت والتصديق يستند الى اول الاقرار قال ومن اقر بنسب من غير الوالدين والولد نحو الاخ

والا يثبت بعد الموت والتصديق يستند الى اول الاقرار قال ومن اقر بنسب من غير الوالدين والولد نحو الاخ

والا يثبت بعد الموت والتصديق يستند الى اول الاقرار قال ومن اقر بنسب من غير الوالدين والولد نحو الاخ

والا يثبت بعد الموت والتصديق يستند الى اول الاقرار قال ومن اقر بنسب من غير الوالدين والولد نحو الاخ

والا يثبت بعد الموت والتصديق يستند الى اول الاقرار قال ومن اقر بنسب من غير الوالدين والولد نحو الاخ

والا يثبت بعد الموت والتصديق يستند الى اول الاقرار قال ومن اقر بنسب من غير الوالدين والولد نحو الاخ

والا يثبت بعد الموت والتصديق يستند الى اول الاقرار قال ومن اقر بنسب من غير الوالدين والولد نحو الاخ

والا يثبت بعد الموت والتصديق يستند الى اول الاقرار قال ومن اقر بنسب من غير الوالدين والولد نحو الاخ

والا يثبت بعد الموت والتصديق يستند الى اول الاقرار قال ومن اقر بنسب من غير الوالدين والولد نحو الاخ

والا يثبت بعد الموت والتصديق يستند الى اول الاقرار قال ومن اقر بنسب من غير الوالدين والولد نحو الاخ

والا يثبت بعد الموت والتصديق يستند الى اول الاقرار قال ومن اقر بنسب من غير الوالدين والولد نحو الاخ

والا يثبت بعد الموت والتصديق يستند الى اول الاقرار قال ومن اقر بنسب من غير الوالدين والولد نحو الاخ

والعملا يقبل اقراره في النسب لان فيه حمل النسب على الغير فان كان له وارث معروف قريب او بعيد
 فهو اولى بالميراث من المقر له لانه لما لم يثبت نسب من له لا يراحم الوارث المعروف وان لم يكن له وارث
 استحق المقر له ميراثه لان له ولاية التصرف في مال نفسه عند عدم الوارث الا ترى ان له ان يوصي بجميعه
 عند عدم الوارث فيستحق جميع المال وان لم يثبت نسب من له لانه من حمل النسب على الغير وليست هذه
 وصية حقيقة حتى ان من اقربا خثرا وصى لآخر بجميع ماله كان للموصى له ثلث جميع المال ولو كان الاول وصية
 لا شتركا نصفين لكنه بمنزلة حتى لو اقر في مرضه باخ وصدة المقر له ثمانا كالمقر قرابته ثمانا وصى بماله
 كله لانسان كان المال للموصى له ولو لم يوص لاجدا كان لبيت المال لان رجوعه صحيح لان النسب لم يثبت
 فبطل الاقرار قال ومن مات ابوه فاقرباؤه لم يثبت نسب اخيه لما بينا ويشتركه في الميراث لان اقراره تضمن
 شيئا من حمل النسب على الغير وولاية له عليه والاشترار في المال وله فيه ولاية فيثبت كالمشتري اذا اقر على
 البائع بالعتق لم يقبل اقراره عليه حتى لا يرجع عليه بالثمن ولكنه يقبل في حق العتق قال ومن مات وترك
 ابنين وله على آخر مائة درهم فاقرا احدهما ان اياه قبض منها خسين لاشي للمقر وللآخر خمسون لان هذا اقرار
 بالدين على الميت لان الاستيفاء انما يكون بقبض مضمون فاذا كان به اخوه استغرق الدين نصيبه كما هو المذهب
 عندنا غاية الامر انها تصادقا على كون المقبوض مشتركا بينهما لكن المقر لورج على القابض بشي لرجع
 القابض على الغريم ورجع الغريم على المقر فيؤدي الى الدور

كتاب الصلح

قال الصلح على ثلاثة اضرب صلح مع اقرار و صلح مع سكوت وهو ان لا يقدر المدعى عليه ولا ينكر و صلح
 مع انكار وكل ذلك جائز لا طلاق قوله تعالى والصلح خير و لقوله عليه السلام كل صلح جائز فيما بين
 المسلمين الا صلحا احل حراما او حرم حلالا وقال الشافعي لا يجوز مع انكار او سكوت لما روينا وهذا بهذه

له قوله او بعيد نحو ان يقرباؤه ولد عنه او خالة فالارث لها ورثة لا يملك البطل حتما
 في الارث بغيره الى الغير كفاية له قوله لان لولاية التفرع يعني ان المقر اقر بشيئين بالنسب وباستحقاق ما له بعده والاول اقراره على غيره وهو غير سموع والثاني على نفسه وهو سموع ١٢ ع-
 له قوله لم يقبل اقراره في حق الرجوع بالثمن على البائع حتى لا يرجع عليه بالثمن لكونه اقرارا على الغير في حق الرجوع بالثمن ولكن يقبل اقراره في حق العتق حتى يعق عليه اشتراؤه لكونه اقرارا على نفسه في
 حق ذلك ١٢ انت له قوله ولا يخرج خمسون بناء على ما ذكرناه من الاقرار على نفسه وعلى غيره وهو لا يخرج ولا يصح عليه ما يحلف الا بالخلاف ان اياه قبض من خسين وقبض الخسين على غيره
 ١٢ ع له قوله لان الاستيفاء استيفاء الدين بقبض مضمون لما مر ان الدين يقبض بالقبض بالقبض فثبت ان اياه قبض من خسين وقبض الخسين على غيره
 لاشي عنده يشيع في النصفين ١٢ اك له قوله غاية الامر ان جواب سؤال مقدر فغيره ان جميع الدين كان مشترك بينهما فكذلك كل جزء فالدين المنكر لا يجزأ لهما كما لم يكن الاشتراك في شي من اجزاء
 والدين المقر وان زعم ان بعض اجزائه ملك الا انه لم ينكر الاشتراك فيما يقبض بعد الملك فما تصادقا في الاشتراك في الباقي المقبوض فثبت ان يكون ذلك بينهما نصفين ويرجع المقر على القابض بنصف ما قبضه
 فاجاب بانها وان تصادقا على كون المقبوض مشتركا بينهما لكن المقر لا يرجع على القابض بشي اذ لو رجع على القابض بشي لرجع القابض على الغريم بقدر ذلك على زعمه ان اياه لم يقبض شيئا من الغريم ولم تمام الخسين
 بسبب سابق ويرجع الغريم ايضا على المقر بقدر ذلك لا تنقص المقاصد في ذلك القدر ولو باع دينيا على الميت بموجب اقراره والدين مقدم على الارث فيؤدي الى الدور ١٢ انت له قوله على كون
 اي على كون الخسين التي قبضها غير المقر مشتركا بينهما اما غير المقر فانه يقول الكل مشترك فيكون مقر يكون ما قبضه مشتركا كما اذا المقر فانه يزعم ان الدين هذا المقر وهو مشترك ١٢ اك له قوله كتاب الصلح وجه
 المناسبة في ابراده بعد الاقرار انما المقر سبب الخصومة وهي تصدع الصلح وسبب تعليق البقاء والقدر وتعليق العقل لا بالبرهان والحريه وكون المصالح فانه حقا يجوز الاغتيا من من ولو كان غير مل كالتصا ١٢ ع
 له قوله الصلح ركنه الايجاب والقبول وشرطان يكون البطل اي المصالح عليه لا معلوما ان ايجب الى نفسه ويحكمه وقوع البرادة من دعوى المدعي ١٢ اك له قوله الصلح هو اسم بمعنى المصالح وهو
 خلاف المحامصة واصل من الصلح وهو استقامة الحال وفي الشريعة عبارة عن عقد يرفع النزاع ١٢ اك له قوله وهو ان لا يقر الخ اياها الى ان المراد بالسكوت هنا هو السكوت عن الجواب دون
 مطلق السكوت لان معنى مطلق السكوت هو ان لا يتكلم اصلا ١٢ انت له قوله والصلح غير مرفع بالالاف واللام فيقتضي ان يكون كل صلح غير او كل غير مشروط ١٢ اك له قوله ولقولنا عليه السلام
 قلت روي من حديث البهريه ومنه انه عذر البهريه في الوداد في القضاء ١٢ انت له قوله لما روينا نقلت كان الاظهر ان يقول لا ضرار وينا لان اول
 حجة عليه لانه ١٢ انت

الدرية في تخریج احاديث الهداية

حديث الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا احل حراما او حرم حلالا الوداد من حديث ابى هريرة وصححه ابن حبان والحاكم وخرجه الترمذي وابن
 ماجه من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن ابيه عن جده بهشلة وصححه الحاكم ايضا.

الصفة لان البدل كان حلالا على الدافع حراما على الآخذ فينقلب الامر ولان المدعى عليه يدفع
 المال لقطع الخصومة عن نفسه وهذا رشوة ولنا ما تلونا واول ما رويناه وتأويل اخره احل حراما لغينه
 كالخمر وحرم حلالا لغينه كالصلح على ان لا يسطر الضربة ولان هذا صلح بعد ادعوى صحيحة
 فيقضى بجوازها لان المدعى ياخذ عوضا عن حقه في زعمه وهذا مشروع والمدعى عليه يدفعه لانه
 الخصومة عن نفسه وهذا مشروع ايضا اذ المال وقاية النفس ودفع الرشوة لدفع الظلم امر جائز قال و
 ان وقع الصلح عن اقرارا اعتبر فيه ما يعتبر في البياعات ان وقع عن مال بهال لوجود معنى البيع وهو بادل المال
 بالمال في حق المتعاقدين بتراضيهما فيجوز فيه الشفعة اذا كان عقارا ويؤرد بالعيب ويثبت فيه خيار الشرط
 والرؤية ويفسده جهالة البدل لانها هي المفضية الى المنازعة دون جهالة البصالح عنه لانه يسقط ويشترط
 القدرة على تسليم البدل وان وقع عن مال ثبتنا فاع يعتبر بالاجارات لوجود معنى الاجارة وهو تسليم النافع
 بمال والاعتبار في العقود لبعائها فيشترط التوقيت فيها ويبطل الصلح ببوت احداهما في المدة لانه اجارة قال
 والصلح عن السكوت والا نكار في حق المدعى عليه لاقتداء اليبين وقطع الخصومة وفي حق المدعى لمعنى

المعاوضة لها ^{١٢}بينا ويجوز ان يختلف حكم العقد في حكمها كما يختلف حكم الاقالة في حق المتعاقدين وغيرهما و
 هذا في الانكار ظاهر وكذا في السكوت لانه يحتل الاقرار والجحود فلا يثبت كونه عوضا في حقه بالشك قال
 واذا صالح عن دألم يجب فيها الشفعة قال معناها اذا كان عن انكار وسكوت لانه يأخذها على اصل حقه
 ويدفع البال دفعا لخصومة المدعى وزعم المدعى لا يلزمه بخلاف ما اذا صالح على دار حيث يجب فيها الشفعة لان
 المدعى يأخذها عوضا عن البال فكان معاوضة في حقه فيلزمه الشفعة بأقراره وان كان المدعى عليه يكذبه
 قال واذا كان الصلح عن اقرار واستحق بعض البصالح عنده رجع المدعى عليه بمحصة ذلك من العوض لانه معاوضة
 قال

له قوله حراما على الآخذين المدعى

عليه مكر ولم يثبت حق المدعى باليمين فيكون عليه حراما ١٢٠ **قوله** فيقلب الامر فيكون حراما على الدافع وحلالا على الآخذ ونقول ان المدعى ان كان مخا كان اخذ المدعى حلالا قبل الصلح وحرم عليه بالصلح وان كان مطلعا كان اخذ المال على الدعوى الباطلة حراما عليه قبل الصلح وحل له بالصلح فصار حلالا اصل حراما وحرم حلالا ١٢١ **قوله** واول ما رويانا قول هذا ليس بصحيح لان آخر الحديث مستثنى من اوله وقد تقرر في علم اصول الفقهاء ليس لاول الكلام في صيغة الاستثناء حكم مستقل مدون آخره بل لا يتم المعنى الا بجموع المستثنى والمستثنى منه ويمكن ان يوجب بان قوله واول ما رويانا اصل حراما الخ متصل من حيث المعنى بقوله واول ما رويانا مع تاويل آخره فالمدعى بمجموع الحديث بلا خفاء هذا تاويل ١٢٢ انت **قوله** واول ما رويانا اصل حراما لعينه الخ حكم على هذا حق لان الحرم المطلق باسرها لعينه والمحلل المطلق باسرها لعينه وما ذكره الشافعي غير متصل اذا صلح مع الاقرار لا يتخلو عن ذلك فان الصلح يقع على بعض الخ حتى عادة فما زاد على الماخوذ الى تمام الخ كان حلالا للمدعى اخذ قبل الصلح وحرم بالصلح وكان حراما على المدعى عليه من قبل الصلح وقد صلح ١٢٣ انت **قوله** في البياعات الكلام على حذت المضاعف الى في بيع البياعات والبياعات بالسكر متاع وكلاهما فروق متنى كذا في شتى العرب ١٢٤

١٢ قوله لانها هي المغضية الخ لانها تحتاج الى قبضه فلا بد من العلم على وجهه لابقى فيه مائة سنة بينهما فلما لا اثبت الحيوان فيه دينا في الذمة ولا اثبت الثياب فيه دينا في الذمة والا موصوفان موصولا كما في السلم ١٢
ك قوله دون جهالة المصارع عندك يقول السغيرين الخ ميسر كل دعوى لك على فلان صانعة على هذا المقدار ١٢ يعني ٨٥ قوله ويشترط القدرة الخ حتى لو صار على عبد ابق لا يصح كذا في النهاية
١٦ ك قوله متى نج اي اذا كان بدل المناخ بان كان على رجل عشرة دراهم فصاع من ذلك على منفعة الدار سنة او كوب الدار سنة وتحوذ ذلك ١٢ ا ل ٨٥ قوله والا تقابل في العقود ولما فيها
ولما كان البيع بالتعاطي صحيحا وكان البتة بشرط العوض بيا وكانت الحوالة بشرط مطالبة الاصيل كالفالة بشرط ابراة الاصيل حوالة ١٢ يعني ٨٥ قوله فيشرط التوقيت حتى لو وقع الصلح على سكنى بيت
الى مدة معلومة جائز ولا لم تكن المدة معلومة فلا يجوز ١٢ يعني ٨٥ قوله ويطلب اصل الخ فيرجع المدعي في دعواه بقدر ما يستوف من المنفعة ١٢ ا ل ٨٥ قوله لما بنا اشارة الى قوله لان المدعي يافذه
عوضا من حق في زعمه ١٢ ٨٥ قوله ويجوز ان يختلف حكم الخ فان المدعي يزعم انه حق في دعواه والذي اتقده عوض تحرقه والمدعي عليه يزعم ان المدعي يطلب في دعواه والذي يعطيه لدفع الخصومة والشغب
عن نفسه وليس يمتنع اختلاف الحكم في حق المتعاقدين ١٢ يعني ٨٥ قوله تختلف حكم الاقالة الخ فانها فرع في حق المتعاقدين وبيع جديد في حق ثالث ١٢ يعني ٨٥ قوله فلا يثبت الخ لانه على
تقدير الاقرار يكون عوضا عن عمل السكوت على الانكار اولى لان فيه تعريض الذمة وهو الاصل ١٢ يعني ٨٥ قوله لانه لا يافذه باصل تحرقه بيقينيا في يده ولكنه كما كانت ١٢ ك قوله فليزعم
الشفعة الخ فصار كما قال اشتريه تسان المدعي عليه ويؤخره بغيره فيبدا الشفعة ١٢ ا ل

مطلقة كالبيع وحكم الاستحقاق في البيع هذا وان وقع الصلح عن سكوت او انكار فاستحق التنازع فيه رجع
المبايع بالخصومة ورد العوض لان المداعى عليه ما بذل العوض الا ليدفع الخصومة عن نفسه فاذا ظهر الاستحقاق
تبين ان الخصومة له فيبقى العوض في يده غير مشتمل على غرضه فيسترده وان استحق بعض ذلك رجع حصته
ورجع بالخصومة فيه لانه خلا العوض في هذا القدر عن الغرض ولو استحق المصالح عليه عن اقرار رجع بكل
المصالح عنه لانه مبادلة وان استحق بعضه رجع بمحضه وان كان الصلح عن انكار او سكوت رجع الى
الدعوى في كله او بقدر المستحق اذا استحق بعضه لان المبدال فيه هو الدعوى وهذا بخلاف ما اذا كان عليه منه على
الانكار شيئا حيث يرجع بالمداعى لان الاقدام على البيع اقرار منه بالحق له ولا كذلك الصلح لانه قديق لدفع
الخصومة ولو هلك بدل الصلح قبل التسليم فالجواب فيه كالجواب في الاستحقاق في الفصلين قال وان ادعى

حقا في دار لم يبيده فصوله من ذلك ثم استحق بعض الدار لم ير شيئا من العوض لان دعواه يجوز ان يكون
فيما بقي بخلاف ما اذا استحق كله لانه يعرض العوض عند ذلك عن شئ يقابله فرجع بكلمه على ما قدمناه في
البيوع ولو ادعى دارا فصالح على قطعة منها لم يصح الصلح لان ما قبضه من عين حقه وهو على دعواه في الباقي
والتوجه فيه احد الامرين اما ان يزيد درهما في بدل الصلح فيصير ذلك عوضا عن حقه فيما بقي او يلحق
به ذكر البراءة عن دعوى الباقي فصل والصلح جائز عن دعوى الاموال لانه في معنى البيع على ما مر والنافع
لانها تملك بعقد الاجارة فكذا بالصلح والاصل ان الصلح يجب حمله على اقرب العقود اليه واشبهها به احتيالا
لتصحيح تصرف العاقد ما لم يكن قال ويصح عن جنابة العبد والخطأ اما الاول فلقلوله تعالى فمن عفى له
من اخيه شئ فاتباع الآية قال ابن عباس انهما نزلت في الصلح وهو بمنزلة النكاح حتى ان ما صلح مسبي
له قوله غير مشتمل على غرضه لان غرضه بقاء الدار على ملك المداعى عليه من غير خصومة تخم فيها

قوله فيسترده كما يقول عند اذ دفع المال الى الكفيل لغرض دفعه الى رب الدين ثم ادعى نفسه قبل اداء الكفيل فانه يسترده لعدم اشتماله على غرضه
بالخصومة على المستحق فيرى في اصل الدعوى ما رجعه فلانه قام مقام المداعى عليه فيكون البعض المستحق في يده واما رد الخصومة فلان
كان بدل الصلح ديناً كالدرهم والدينار والمكيل والموزون بخلافها او شيئا موصوفه متوجله لا يبطل الصلح بالاستحقاق ولكن رجع بشمله لانه بالاستحقاق يبطل الاستيفاء نصا كما لم يمتنع بعد كذا في
شرح الطحاوي ١٢ كـ قوله لانه مبادلة لان المداعى انما ترك الدعوى ليسلم بدل الصلح ولم يسلم غير رجع بمبدله كافي البيع ١٢ عني
له قوله هو الدعوى لان المداعى انما ترك الدعوى ليسلم بدل الصلح ولم يسلم غير رجع بمبدله كافي البيع ١٢ عني
بذه الدعوى على عبد بلفظ البيع بان قال المداعى عليه للمداعى بعت منك هذا العبد بهذه الدار صح الصلح وبهذا اقرار منه بالدار ثم لو استحق العبد رجع المداعى عليه بالدار لا بالدعوى ١٢ كـ قوله في
الفصلين اي فصل الانذار والانكار فان كان من اقرار رجع بعد اهلاك المداعى وان كان من انكار رجع بالدعوى ١٢ عني قوله وهو على دعواه في الباقي فيقبل بينه وبينه حقها واما من
الباقي والابراء عن العين باطل وكان وجوده وعدمه سواء وذكر شيخ الاسلام انه لا يسمع دعواه وذكر صاحب النهاية انه ظاهر الرواية ووجهه ان الابراء في عينها ودعوى الابراء عن الدعوى صحيح فان من قال لغيره ابرأني
عن دعوى فلان العين باطل وادعى بعد ذلك لم يسمع وقيل بقوله على قطعه منها لان الصلح اذا وقع على بيت معلوم من دار اخرى صح بعباده ولو كان على سكنى بيت معين من غير ان يكون اجارة حتى يشترط كون
المدعى معلومة ولو ادعى المداعى ان يدعى البقية لم يكن له ذلك لوصول كل حقها اليه باقراره عيناً او منفعة ١٢ عـ قوله او يلحق بداري صح فان الابراء عن الدعوى صحيح وان كان الابراء عن العين لا يصح فان من
قال لغيره ابرأنيك عن دعوى هذه العين يصح الابراء حتى لو ادعى بعد ذلك لا يسمع له قوله فصل لما فرغ من مقدمات الصلح وشترائطه وانواعه شرع في بيان ما يجوز منه الصلح وما لا يجوز ١٢ انت قوله
والنافع اي والصلح ايضا يجوز عن دعوى النافع بان ادعى في دار سكنى سنة وصية من رب الدار فخره الوارث او غيره وما لم يحل شئ جاز لان اخذ الحوض من المنازع جائز بالاجارة فلذا بالصلح ١٢ عني
له قوله يجب حمل الخ اقول نقول ان يقول قد يقع الصلح على مجرد ترك الدعوى من الجائزين ويجوز كما مر جوابا فاما مكان حمل شئ على شئ من العقود فظاهر ١٢ انت قوله قال
ابن عباس ورروى من جماعة منهم عمر ان الآية في عفو بعض الاولياء وتقدره ممن عفى له وهو القاتل من اجسه في الدين وهو المقتول شئ من القصاص بان كان للقتيل اولياء فغفروا بعضهم فقد صار نصيب
الباقيين مالا هو الدية على خصمهم من الميراث فاتباع المعروف اي بقدر حقوقهم من زيادة واداء اليه باحسان اسـ وليؤد القاتل الى غير العاني حقه واني نراقص كذا في التفسير ١٢ كـ قوله في
الصلح اي من دم المدعى ومعنى الآية فمن عفى عن ابي اعطى له من اولياء المقتول من دم اخيه المقتول بسهولة بطريق الصلح شئ فاتباع اي فلول القليل اتباع المصالح بعد الصلح بالمعروف اي بحسن معاملة واداء
البراء على المصالح اداء ذلك الولى القليل باحسان في الاداء ١٢ عني

فيه صلح بدله ههنا اذ كل واحد منهما مبادلة المال بغير المال الا ان عند فساد التسوية ههنا يصح
الى الدية لانها موجب الدم ولو صلح على خمر لا يجب شيء لانه لا يجب بطلان العفو في النكاح يجب
مهر البثل في الفصلين لانه الموجب الاصل ويوجب مع السكوت عنه حكما ويدخل في اطلاق جواب
الكتاب الجنائية في النفس ومادونها وهذا بخلاف الصلح عن حق الشفعة على مال حيث لا يصح لانه
حق التملك ولا حق في المحل قبل التملك اما القصاص فملك المحل في حق الفعل فيصم الاعتياض عنه
واذا لم يصم الصلح تبطل الشفعة لانه تبطل بالاعراض والسكوت والكفالة بالنفس بمنزلة حق الشفعة
حتى لا يجب المال بالصلح عنه غير ان في بطلان الكفالة روايتين على ما عرف في موضعه واما الثاني وهو
جناية الخطأ فلان موجبا للمال فيصير بمنزلة البيع لانه لا يصم الزيادة على قدر الدية لانه مقدار شرعا
فلا يجوز ابطاله فيرة الزيادة بخلاف الصلح عن القصاص حيث يجوز بالزيادة على قدر الدية لان القصاص
ليس بمال وانما يتقوم بالعقد وهذا اذا صلح على احد مقادير الدية اما اذا صلح على غير ذلك جاز لانه مبادلة بها
الا انه يشترط القبض في المجلس كيلا يكون افتراقا عن دين بدين ولو قضى القاضي باحد مقاديرها فصالح على
جنس اخر منها بالزيادة جاز لانه تعين الحق بالقضاء فكان مبادلة بخلاف الصلح ابتداء لان تراضيها على بعض
المقادير بمنزلة القضاء في حق التعيين فلا يجوز الزيادة على ما تعين قال ولا يجوز الصلح من دعيه لانه
حق الله تعالى لاحقه ولا يجوز الاعتياض من حق غيره ولهذا لا يجوز الاعتياض اذا ادعت المرأة نسب
ولدها لانه حق الولد لاحقها وكذا لا يجوز الصلح عملا اشرعه الى طريق العامة لانه حق العامة فلا يجوز ان يصالح

له قوله يصالح الى الدية اي في مال القاتل لان بدل الصلح لا يتحمل العاقلة لوجوبه بعقد ١٢ ع ٢ قوله لانه لا يجب الخ
يعني لا لم يسم ولا متقوما في الصلح عن دم المومنين والسكران عنه سواء بقى مطلق العفو عن القصاص وفي ذلك لا يجب شيء فكذلك في ذكر الخمر في الصلح ١٣ ك
وتحقيقه ان المهر من ضرورات عقد النكاح فانه ما شرع الا بالمال فاذا لم يكن المسمى صالحا صار كالمهر فوجب مهر المثل ما ما الصلح فليس من ضرورات وجوب المال فانه لو عني بالتسمية شيء لم
يجب شيء وفيه نظر لان الصلح لا يسمي صلحا والجواب ان الصلح على ما يصح بدله العفو من الحق فيصم ان وجوبه ليس من ضرورات ١٢ ع ٢ قوله في اطلاق جواب الكتاب بقوله ويصح من جنابة المومنين
١٢ ع ٢ قوله بخلاف الصلح عن حق الخمر وان يصالح الشفيع على ان يتبرك الشفعة بماله يا فقهه من المشتري ١٢ ع ٢ قوله على مال احتراز عن الصلح على اخذ بيت بعينه من الدار ثم معلوم
فان الصلح من الشفيع فيه جائز وعن الصلح على بيت بعينه من الدار محتمر من الحق فانه لا يصح فان محتمر بماله لا تبطل شفته لانه لم يوجد من الاعراض عن الاخذ بالشفعة ١٢ ع ٢ قوله ولا تنافي اي
لا تنافي للشفيع في الدار المشتراة قبل ان ياخذ بالشفعة اصلا واخذ بالدرك او قبل ان يتبرك في مقابلته ليس بشيء ثابت في المحل وذلك مشقة حرام ١٢ ع ٢ قوله في حق الفعل اي ليس هو موكلا من كل وجه بل في
حق الاستيفاء فقط فلهذا لا يقتل احد القاتل ليس للولي ان يطالبه بشيء ١٢ ع ٢ قوله في حق الاعتياض عنه لانه اعتياض عما هو ثابت في المحل فكان صحيحا ١٢ ع ٢
١٠ قوله والكفالة بالنفس الخ يعني اذا اكل من نفس رجل فجاؤ المكفول له وصالح الكفيل على شيء من المال على ان ياخذ المكفول لروحه كقول لروحه كقول الكفيل من الكفالة لا يصح الصلح ١٢ ع ٢ قوله
روايتين في رواية كتاب الشفعة والحجالة تبطل وبه يفتي وهو رواية الى حفص وفي الصلح من رواية ابي سليمان لا تبطل فوجه البطلان هو ان السقوط لا يتوقف على العوض فاذا سقط لا يعود في رواية
الكفالة بخلاف ما فوجه ان الكفالة بالنفس سبب من الوصول الى المال فاخذ حكم من هذا الوجه فاذا رضى بسقوط حقه بموضع لم يسقط بجملة كذا في الايضاح والذخيرة ١٢ ع ٢ قوله مقادير الدية
اي انواع الدية كالابل والذئب والنفقة ١٢ ع ٢ قوله ولو قضى القاضي باحد مقاديرها فصالح على ما تعين الحق بالقضاء فكان مبادلة بخلاف الصلح ابتداء لان تراضيها على بعض
١٢ ع ٢ قوله بمنزلة القضاء ولو قضى القاضي باحد المقادير زيادة على مقدار الدية لم يجوز كذا ١٢ ع ٢ قوله من دعوى مدعوت به رجل على رجل فصالح المدعي عليه بدراهم على ان يعفو عنه فصالح باطل ١٢ ع ٢ قوله
فصالح اذا ادعت المرأة الخ اذ ادعت المطلقة على زوجها نسب ولد باهان قالت انما بينه وبين الرجل فصلح من النسب على شيء فصالح باطل لان النسب ثبت حقا للولد لا اعتبارا بالهاتما فلا
الاقتياض لاستحلاله ١٢ ع ٢ قوله لما اشرع الخ اي لو كان رجل فلهذا وكيفية على طريق العامة في خاصه رجل واراد طهره فصالح على ما لا يجوز لان الحق في الشارع للجماعة المسلمين فلا يجوز ان يصالح
واحد على الافراد وانما يكون لكل واحد حق الخصومة في الدفء والمنع حصة ١٢ ع ٢ قوله الى طريق العامة قيد به لان النظرة اذا كانت على طريق غير فاقضاه رجل من اهل الطريق جاز الصلح لان
الطريق موكلة لا يباين فيظهر في حق الافراد الصلح معه فبذلك لا يسقط حقه ويوصل الى تحصيل رضا الباقيين فجاز كذا في الايضاح ١٢ ع ٢

وأحد على الانفرد عنه ويدخل في اطلاق الجواب حداً القذف لان المقلب فيه حق الشرع قال واذا ادعى رجل على امرأة نكاحاً وهي تجحد فصالحته على مال بذلته حتى يترك الدعوى جاز وكان في معنى الخلع لونه امكن تصحيحه خلعة في جانبها بناء على زعمه وفي جانبها بذل المال لدفع الخصومة قالوا ولا يحمل له ان يأخذ فيما بينه وبين الله تعالى اذا كان مبطلاً في دعواه قال وان ادعت امرأة نكاحاً على رجل فصالحها على مال بذل لها جاز قال هكذا ذكره في بعض نسخ المختصر وفي بعضها قال لم يجز وجه الاول ان يجعل زيادة في مهرها وجه الثاني انه بذل لها المال لتترك الدعوى فان جعل ترك الدعوى منهازقة فالزوج لا يعطى العوض في الفقرة وان لم يجعل فالحال على ما كان عليه قبل الدعوى فلا شيء يقابل له العوض فلم يصح ^{اي القدرى ١٢} قال وان ادعى على رجل انه عبده فصالحه على مال اعطاه جاز وكان في حق المدعى بمنزلة الاعتاق على مال لانه امكن تصحيحه على هذا الوجه في حقه لزعمه ولهذا يصح على حيوان في الذمة الى اجل وفي حق المدعى عليه يكون لدفع الخصومة لانه يزعم انه حر الاصل فجاز لانه لا ولاء له لانكار العبد الا ان يقيم البينة فتقبل ويثبت الولاء قال واذا قتل العبد المأذون له رجلاً عبداً لم يجز له ان يصالح عن نفسه وان قتل عبداً له رجلاً عبداً فصالحه عنه جاز ووجه الفرق ان رقبته ليست من تجارته ولهذا لا يملك التصرف فيها بيعاً فكذا استخلاصاً بمال المولى وصار كالاجنبى اما عبده فمن تجارته وتصرفه نافذ فيه بيعاً فكذا استخلاصاً وهذا لان المستحق كالزائل عن ملكه وهذا شراؤه فيملكه قال ومن غصب ثوباً يهودياً قيمته دون المائة فاستهلكه فصالحه منها على مائة درهم جاز عند ابي حنيفة وقال لا يبطل الفضل على قيمته بما لا يتغابن الناس فيه لان الواجب هي القيمة وهي مقدرة فالزيادة عليها تكون ربوا بخلاف ما اذا صالح على عرض لان الزيادة لا تظهر عند اختلاف الجنس وبخلاف ما يتغابن الناس فيه لانه يدخل تحت تقويم المقومين فلا يظهر الزيادة ولا يبي حنيفة ان حقه في الهالك باق حتى لو كان عبداً و ^{المغصوب الهالك ١٢}

له قوله واحد الخ قيد بقوله واحد على الانفرد لان صاحب النقلة لو صالح الامام على درهم لترك النقلة جاز اذا كان في ذلك صلاح للمسلمين ولضعاف بيت المال لان اعيان الامم عن الشركة العامة جائز ^{١٢} عني ^{١٢} قوله حد القذف لو صالح القاذف مع المقدوف بشئ على ان يضمن ولا يخفى فيه بطلان ^{١٢} عني ^{١٢} قوله وكان في معنى الخلع لان اخذ المال عن ترك البضع خلع ^{١٢} عني ^{١٢} قوله ان يجعل زيادة الخ كانه زاد في مهرها ثم خالها على اصل المهر دون الزينة فسقط الاصل دون الزيادة ^{١٢} عني ^{١٢} قوله فالزوج فلا عوض في الفقرة من جانبها على الزوج كالمرة اذا كانت ابن زوجها لا يجب عليه شيء ^{١٢} عني ^{١٢} قوله لا يبطل الخ اذا سلم لشيء من هذه الفقرة وانما المرأة هي التي تسلم بها نفسها تنص عن الزوج ^{١٢} عني ^{١٢} قوله وان لم يجعل الخ اي ان لم يجعل فقرة فالحال على ما كانت عليه قبل الدعوى وتكون هي على دعواها فلا يكون ما اخذت عوضاً عن شيء فلا يجوز لانه رشوة مخفية من غير دفع خصومة ويلزم مهره ^{١٢} عني ^{١٢} قوله فلم يصح لان النكاح ثابت ضمناً وهي لم تترك الدعوى لان الفقرة لم توجد مكان دعواها في زعمها على ما لا ينعى النكاح فلم يغير دفع المال فائدة فلا يجوز ^{١٢} عني ^{١٢} قوله على هذا الوجه انه اقرب العقول الى شبه ما استحق على مال فيجعل في ماله ^{١٢} عني ^{١٢} قوله ولهذا ايضا لقوله وكان في حق المدعى بمنزلة الاعتاق على مال ^{١٢} عني ^{١٢} قوله يصح الخ ولو كان مبادلة لما صح الا ترى انه لا يصح السلم في الحيوان اما الاعتاق على حيوان فيصح فليعلم ان بطريق الاعتاق على مال ^{١٢} عني ^{١٢} قوله الى اجل التاكيد فان ما ثبت ديناً في الذمة لا يثبت بذكر الاجل السلم كفي السلم ولا يجوز في الحيوان فيكون ذكر الاجل مؤكداً انفي وحرب الحيوان ديناً في الذمة ^{١٢} عني ^{١٢} قوله ويثبت الولاء لانه صالحه على مال بعد كونه عبداً فيكون صلح بمنزلة الاعتاق على ما يثبت الولاء ^{١٢} عني ^{١٢} قوله لم يجز ان يصالح وطول بالفرق بينه وبين المكاتب فانه لو قتل عبداً رجلاً وصالح عن نفسه جاز واجب بان المكاتب حر يد او اسير بل بخلاف المأذون لانه عبدين كل واحد وكسبه لولاه ^{١٢} عني ^{١٢} قوله بهما اي من حيث البيع قيد به لان يملك التفرق فيه بجملة ^{١٢} عني ^{١٢} قوله ودار كالا جنبي اي صار العبد المأذون لكا لا جنبي في حق نفسه لان نفسه مال المولى والا جنبي اذا صالح عن مال مولاه بغير اذنه لا يجوز فكذا ^{١٢} عني ^{١٢} قوله فيملكه بخلاف نفسه فانه اذا زال عن ملك المولى لا يملك الشراء فكذا لا يملك الصلح ^{١٢} عني ^{١٢} قوله ومن غصب الخ قيد بالغصب لانه المحتاج الى الصلح غالباً وقيد بالقيمي اي التوب استرازا من التل فان الصلح عن كسر خطية على درهم او دينار جائز بالاجماع سواء كانت اكثر من قيمته ام لا لكن القبط شرط لان كاتبها اجابها ليلزم الكافي بالكالى وقيد بحرقه معلوم القيمة ليطهر الغنى الفاحش المانع من لزوم الزيادة عند ما قيد بالاستهلاك لان الغصب اذا كان قائماً جاز الصلح على اكثر من قيمته بالاجماع ^{١٢} عني ^{١٢} قوله ثوباً يهودياً فوضع المسألة في الجاهل فاما وضع المسألة في الاصل ففي اليهودية يرد قيمته فيسبب اليهم الشائب كذا في النهاية وتقبل العيني عن الكمال ان لفظ يهودا هم موضع ينسب اليه التوب معلوم بغيره ^{١٢} عني ^{١٢} قوله في حق قيمته زائدة على قيمة الغصب المستهلك ^{١٢}

ترك المولى اخذ القيمة يكون الكفن عليه اوجبه في مثله صورة ومعنى لان ضمان العدو وان بالمثل وانما ينتقل
الى القيمة بالقضاء فقبله اذا تراضيا على اكثر من مكان اعتياضا فلا يكون ربوا بخلاف الصلح بعد القضاء لان
الحق قد انتقل الى القيمة قال واذا كان العبد بين رجلين اعتقده احدهما وهو مؤسرفا لحد الاخر على اكثر
من نصف قيمته فالفضل باطل وهذا بالاتفاق اما عندهما فلما يتنا والفرق لا يبي حنيفة ان القيمة في
العتق منصوص عليها وتقدير الشرع لا يكون دون تقدير القاضي فلا يجوز الزيادة عليه بخلاف ما تقدم لانها غير
منصوص عليها وان صالحة على عروض جاز لها بينا انه لا يظهر للفضل
فلم يلم فيه ولا في التقدير

باب التبرع بالصلح والتوكيل به

قال ومن وكل رجلا بالصلح عنه فصالح لم يلزم الوكيل ما صالح عنه الا ان يضمنه والمال لازم للموكل وتاويل
هذه المسألة اذا كان الصلح عن دم العبد او كان الصلح على بعض ما يدعيه من الدين لانه اسقاط محض
فكان الوكيل فيه سفيها ومعبرا فلا ضمان عليه كالتوكيل بالنكاح الا ان يضمنه لانه حينئذ هو مؤاخذ بعقد
الضمان لا بعقد الصلح اما اذا كان الصلح عن مال ببال فهو بمنزلة البيع فيرجع المحقوق الى الوكيل فيكون المظا
بالمال هو الوكيل دون الموكل قال وان صالح عنه رجل بغير امره فهو على اربعة اوجه ان صالح ببال وضمنه
ثم الصلح لان الحاصل للمدعي عليه ليس الا البراءة وفي حقها الاجنبي والمدعي عليه سواء فصله اصيلا فيه
اذا ضمنه كالفضولي بالخلع اذا ضمن البديل ويكون متبرعا على المدعي عليه كما لو تبرع بقضاء الدين بخلاف
ما اذا كان بامره ولا يكون لهذا المصالحه شئ من المدعي وانما ذلك للذي في يده لان تصحيحه بطريق الاستقلال
ولا فرق في هذا بين ما اذا كان مقرا او منكرا وكذلك اذا قال صاحبك على القى هذه او على عبدى هذا صح
لا يبرح من غير ان يبرح

له قوله كون الكفن عليه في هذا ان المنسوب بعد الوكيل بان كل من المنسوب من هذا الصلح ما تضمنه كقوله المشتبه وله ان يبرح
والله اعلم بهك
قوله لو حقه الخ هذا هو الثاني في حنيفة وهو ان حق المالك في شئ
المنسوب صورة ومن واجبات الثوب والحرير يمكن في الذمة كما في النكاح والدية وانما ينتقل حق من المثل الى القيمة
حسرة تندر استيفاء المثل يجوز من لرون عليه من رعاية الحائز فاما لا ضرورة في ايجاب المثل لان الله تعالى عالم بذلك فلم يقض احقا من القيمة في المثل واجبا في الذمة فقلل قضاء احقا من القيمة
ان تراضيا على اكثر من مكان بدل الصلح لوضا عن ملكه او عن المثل صورة ومعنى لان القيمة قد تحقق بمرورها اذا كان العبد او الثوب قائما كـ
المنسوب حق المالك مثل المالك صورة ومعنى وهذا الحق يتصور في القيمة فلو جبر الى حنيفة ان هذا احتمل من من الثوب والحيوان كما يجوز باننا بلغ كالا فتمضي عن الثوب القائم والحيوان
القائم حقيقة وانما قلنا ان هذا احتمل من من الثوب والحيوان حكما لان الواجب في رتبة انما صلب حق المالك مثل الحيوان والثوب من جنس واحد فلو كان فيكون مقيدا بالمثل والمثل من كل وجه
هو المثل صورة ومعنى ولهذا كان الواجب من جنس في غير الثوب والحيوان نحو الميكات والموزونات واجبات الحيوان والثوب في الذمة يمكن كما في النكاح والدية الا عندنا فبان قيمة ضرورة ان
اعتدنا في صورة ومعنى غير ممكن الا باسقاطه التقويم والاعراض والذات لا يبرح ان حقيقة لما في من التقاضات العاقش ولا ضرورة في الواجب لان الواجب باليجب الله تعالى والله تعالى اعلم بذلك فصح
ما ادعينا ان هذا احتمل من من الثوب والحيوان فيكون كـ
هـ قوله بترع الخ المراد بالتبرع بالصلح هنا هو الصلح عن غير امره والتوكيل به هو الصلح عن امره والتوكيل بالذمة كقوله في العنوان مصدر من الفعل فيرجع الى معنى الموكل وهو تصرف في غير وفائدة التبرع
عن التوكيل بالتوكيل الى الابد الى ان المراد بالتوكيل الى اصل بالتوكيل وهو التوكيل بالامر الغير وهو التبرع بالصلح فيندفع به قويم الاستدراك
قوله ما صلح عنه اي من وكل في رواية المصنف وروى غيره ما صلح عليه وهو المصالح عليه كـ
قوله اذا كان الصلح الخ هذا هو الثاني في حنيفة وهو ان حق المالك في شئ
المنسوب صورة ومن واجبات الثوب والحرير يمكن في الذمة كما في النكاح والدية وانما ينتقل حق من المثل الى القيمة
حسرة تندر استيفاء المثل يجوز من لرون عليه من رعاية الحائز فاما لا ضرورة في ايجاب المثل لان الله تعالى عالم بذلك فلم يقض احقا من القيمة في المثل واجبا في الذمة فقلل قضاء احقا من القيمة
ان تراضيا على اكثر من مكان بدل الصلح لوضا عن ملكه او عن المثل صورة ومعنى لان القيمة قد تحقق بمرورها اذا كان العبد او الثوب قائما كـ
المنسوب حق المالك مثل المالك صورة ومعنى وهذا الحق يتصور في القيمة فلو جبر الى حنيفة ان هذا احتمل من من الثوب والحيوان كما يجوز باننا بلغ كالا فتمضي عن الثوب القائم والحيوان
القائم حقيقة وانما قلنا ان هذا احتمل من من الثوب والحيوان حكما لان الواجب في رتبة انما صلب حق المالك مثل الحيوان والثوب من جنس واحد فلو كان فيكون مقيدا بالمثل والمثل من كل وجه
هو المثل صورة ومعنى ولهذا كان الواجب من جنس في غير الثوب والحيوان نحو الميكات والموزونات واجبات الحيوان والثوب في الذمة يمكن كما في النكاح والدية الا عندنا فبان قيمة ضرورة ان
اعتدنا في صورة ومعنى غير ممكن الا باسقاطه التقويم والاعراض والذات لا يبرح ان حقيقة لما في من التقاضات العاقش ولا ضرورة في الواجب لان الواجب باليجب الله تعالى والله تعالى اعلم بذلك فصح
ما ادعينا ان هذا احتمل من من الثوب والحيوان فيكون كـ
هـ قوله بترع الخ المراد بالتبرع بالصلح هنا هو الصلح عن غير امره والتوكيل به هو الصلح عن امره والتوكيل بالذمة كقوله في العنوان مصدر من الفعل فيرجع الى معنى الموكل وهو تصرف في غير وفائدة التبرع
عن التوكيل بالتوكيل الى الابد الى ان المراد بالتوكيل الى اصل بالتوكيل وهو التوكيل بالامر الغير وهو التبرع بالصلح فيندفع به قويم الاستدراك
قوله ما صلح عنه اي من وكل في رواية المصنف وروى غيره ما صلح عليه وهو المصالح عليه كـ
قوله اذا كان الصلح الخ هذا هو الثاني في حنيفة وهو ان حق المالك في شئ
المنسوب صورة ومن واجبات الثوب والحرير يمكن في الذمة كما في النكاح والدية وانما ينتقل حق من المثل الى القيمة
حسرة تندر استيفاء المثل يجوز من لرون عليه من رعاية الحائز فاما لا ضرورة في ايجاب المثل لان الله تعالى عالم بذلك فلم يقض احقا من القيمة في المثل واجبا في الذمة فقلل قضاء احقا من القيمة
ان تراضيا على اكثر من مكان بدل الصلح لوضا عن ملكه او عن المثل صورة ومعنى لان القيمة قد تحقق بمرورها اذا كان العبد او الثوب قائما كـ
المنسوب حق المالك مثل المالك صورة ومعنى وهذا الحق يتصور في القيمة فلو جبر الى حنيفة ان هذا احتمل من من الثوب والحيوان كما يجوز باننا بلغ كالا فتمضي عن الثوب القائم والحيوان
القائم حقيقة وانما قلنا ان هذا احتمل من من الثوب والحيوان حكما لان الواجب في رتبة انما صلب حق المالك مثل الحيوان والثوب من جنس واحد فلو كان فيكون مقيدا بالمثل والمثل من كل وجه
هو المثل صورة ومعنى ولهذا كان الواجب من جنس في غير الثوب والحيوان نحو الميكات والموزونات واجبات الحيوان والثوب في الذمة يمكن كما في النكاح والدية الا عندنا فبان قيمة ضرورة ان
اعتدنا في صورة ومعنى غير ممكن الا باسقاطه التقويم والاعراض والذات لا يبرح ان حقيقة لما في من التقاضات العاقش ولا ضرورة في الواجب لان الواجب باليجب الله تعالى والله تعالى اعلم بذلك فصح
ما ادعينا ان هذا احتمل من من الثوب والحيوان فيكون كـ

الصلح ولزمه تسليمه لانه لما اضافه الى مال نفسه فقد التزم تسليم الصلح وكذلك لو قال على الف وسلمها
 لان التسليم اليه يوجب سلامة العوض له فيتم العقد لحصول مقصوده ولو قال صا لحتك على الف فالتعهد موقوف فان اجازه
 البدعي عليه جاز ولزمه الالف وان لم يحجزه بطل لان الاصل في العقد انما هو المدعى عليه لان دفع الخصومة
 حاصل له الا ان الفضولي يصير اصيلاً بواسطة اضافة الضمان الى نفسه فاذا المريض بقى عاقداً من جهة
 المطلوب فيتوقف على اجازته قال في وجه اخر ان يقول صا لحتك على هذه الالف او على هذا العبد ولم ينسبه
 الى نفسه لانه لما عينه للتسليم صار شارطاً سلامته له فيتم بقوله ولو استحق العبد او وجد به عيباً فردة فلا سبيل
 له على المصالح لانه التزم الايفاء من محل بعينه ولم يلتزم شيئاً سواه فان سلم البطل له ثم الصلح وان لم يسلم
 لم يرجع عليه بشئ بخلاف ما اذا صلح على دراهم مسباة وضمنها ودفعها ثم استحققت او وجدها زيوفا حيث يرجع
 عليه لانه جعل نفسه اصيلاً في حق الضمان ولهذا يجبر على التسليم فاذا لم يسلم له ما سلمه يرجع عليه ببطله
اي لان المصالح ١٢ فساداً في وجهه حيث ضمنه ١٢

باب الصلح في الدين

قال وكل شيء وقع عليه الصلح وهو مستحق بعقد المداينة لم يحل على المعاوضة وانما يحل على انه استوفى
 بعض حقه واسقط باقيه كمن له على اخر الف درهم فصالحه على خمسمائة وكمن له على اخر الف جيا د فصالحه على
 خمسمائة زيوفا جاز فكانه ابرأه عن بعض حقه وهذا لان تصرف العاقل يتحرر تصحيحه ما امكن ولا وجب
 لتصحيحه معاوضة لا فضائه الى الربوا فجعل اسقاط البعض في المسألة الاولى والبعض والصفة في الثانية ولو
 صالح على الف مؤجلة جاز وكانت اجل نفس الحق لانه لا يمكن جعله معاوضة لان بيع الداهم بثمنها نسيئة
 لا يجوز فصلناه على التأخير ولو صالحه على دنانير الى شهر لم يحجز لان الدنانير غير مستحقة بعقد المداينة فلا
 يمكن حيله على التأخير ولا حجه له سوى المعاوضة وبيع الداهم بالدنانير ناساً لا يجوز فلم يصح الصلح قال
 ولو كانت له الف مؤجلة فصالحه على خمسمائة حاله لم يحجز لان المعتجل خير من المؤجل وهو غير مستحق
اي من ربح التأخير ١٢

له قوله ولو قال صا لحتك الخ هذا هو الوجه الرابع من الوجه الرابع يعني **له قوله** فالتعهد موقوف هذا اختيار لبعض المشايخ وقال بعضهم بل ينفذ فيها على المصالح وانما يتوقف في قوله صالح
 فلما على الف درهم من دونك على فلان ١٢ **له قوله** ولو استحق العبد الذي صا لحتك عليه في هذه الصورة ١٢
له قوله يتجبر على التسليم استجبر المصالح على تسليم الداهم اذا ضمنها بمخلاف ما اذا لم يضمن حيث لا يجبر ١٢ يعني **له قوله** باب الصلح في الدين لما ذكر الصلح من عموم الدعاوى ذكر في هذا الباب
 حكم الصلح الخاص من الدعوى ويجوز في الدين لان الخصوم ابداء يكون بعد التزم ١٢ **له قوله** وكل شيء وقع عليه الخ صورة باع ثوباً مبيعاً مثلاً بشرة درهم وانقر قاسم غير قبض الداهم من غير
 ذكر الاصل ثم تصالح على خمسة دراهم فانه يجوز وان انقر قاسم قبض بدل الصلح الذي هو خمسة دراهم لان هذا الصلح محمول على انه استوفى بعض حقه واسقط باقيه وانما قيدنا بقولنا من غير ذكر الاصل فانه لو كانت له
 الف مؤجل فصالحه على خمس مائة حاله لم يجز على ما بين في الكتاب وانما حل هذا على الاستقاط دون المبادلة لان مبادلة العشرة بالخمس لا يجوز فيكون مستقطاً بعض الحق بغير عوض وذلك صحيح مع ترك القبض
 فيما بقي ١٢ **له قوله** وهو مستحق الخ يعني ما وقع عليه الصلح وهو بدل الصلح من جنس ما يستحقه المدعي على الدين عليه بالعقد الذي جرى بينهما بطريق المداينة وانما قال وهو مستحق بعقد المداينة والحكم
 في النصب والاتلاف كذلك لان الاصل هو الواجب بالسبب الشرع فلذلك وضع المسألة فيه ١٢ **له قوله** المداينة مائة تسمى قرض وادون وجبته لوام كسب فروق ١٢ **له قوله**
 على خمس مائة زيوفا حاله اذ مؤجلة باز فنجعل مستقطاً للتقدم والعقد مستوفياً لبعض حقه او مؤجلاً لان من استحق الجيا د يستحق الزيوفا ١٢ تبين **له قوله** غير مستحق لان من لم يداينهم ولا يستحق
 الدنانير فكان معاوضته وهو مرفوت فلا يجوز ما قبله ١٢ تبين **له قوله** فلا يمكن حله على التأخير لان حق الطالب كان في الداهم لاني الدانير ١٢ يعني **له قوله** وهو غير مستحق لان المصلح لم يكن مستحقاً
 بالعقد حتى يكون استيفاء لبعض حقه وهو غير من النسيئة لا محالة فيكون خمس مائة في مقابلة خمس مائة مثله في الدين وصفه فتعجل في مقابلة خمس مائة الباقى وذلك اختيار من اجل دهم حل ١٢

بالعقد فيكون بأزاء ما حظه عنه وذلك اعتياض عن الاجل وهو حرام وان كان له الف سود فصالحه على
خمس مائة بيض لم يجز لان البيض غير مستحقة بعقد البدائية وهي زيادة وصف فيكون معاوضة الالف
بخمس مائة وفي زيادة وصف وهو بوا بخلان ما اذا صالح عن الالف البيض على خمس مائة سود لانه اسقاط
حقه قدرا ووصفا وبخلان ما اذا صالح على قدر الدين وهو احوال لونه معاوضة المثل بالمثل
ولا معتبر بالصفة الا انه يشترط القبض في المجلس ولو كان عليه الف درهم ومائة دينار فصالحه على مائة
درهم حالة او الى شهر صم الصلح لانه امكن ان يجعل اسقاطا للدين انيركلها والدرهم المائة وتاجيلا للباقي
فلا يجعل معاوضة تصحيا للعقد ولان معنى الاستقاط فيه الزم قال ومن له على اخر الف درهم فقال اذ ائني
غدا منها خمس مائة على انك برئ من الفضل ففعل فهو برئ فان لم يدفع اليه بخمس مائة غدا عا عليه
الالف وهو قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يعود عليه لانه ابراء مطلق الا ترى انه جعل اداء خمس
مائة عوضا حيث ذكره بكلمة على وهي للمعاوضة والاداء لا يصلح عوضا لكونه مستحقا عليه فجزى وجوده مجرى
عدمه فبقى الا براء مطلقا فلا يعود كما اذا بدأ بالابراء ولها ان هذا ابراء مقيد بالشرط فيقوت بفواته لانه بدأ بأداء
الخمس مائة في الغد وانما يصلح غرضا حذا ان فلاسه او توسلا الى تجارة اربح منه وكلمة على ان كانت للمعاوضة
فهي محتملة للشرط لوجود معنى المقابلة فيه فيحصل عليه عند تعذر الحمل على المعاوضة تصحيا لتصرفه
اولا منه متعارف والابراء مما يتقيد بالشرط وان كان لا يتعلق به كالحالة وسنخرج البداية بالابراء ان شاء الله تعالى

وله قول
وذلك اعتياض الخ وبذل الان الاجل صفة كالحجزة والاعتياض عن الجدة لا يجوز فكذا من الاجل الاثر ان الشرع حرم ربوا النفسانية وليس فيه الا مقابلة المال بالاجل شبهة فلان يكون مقابلة المال بالاجل
حقيقة مما لا يولى والاصل فيه ان الاحسان متى وجد من الطرفين يكون محولا على المعاوضة كمنه المسألة فان الدائن اسقط من قسم مائة والدين اسقط حق في الف في القسم مائة الباقية فيكون معاوضة بخلاف ما اذا صالح من
الف على خمس مائة فانه يكون محولا على اسقاط بعض الحق ودون المعاوضة لان الاحسان لم يوجد الا من طرف رب الدين ١٢ كقولهم الف سود يريد بالسود كانت الغفنة فيها اكثر من الف
مفترقات ١٣ كقولهم ما اذا الخ معناه على ما قال في الكافي ولو كان له عليه الف درهم غلة فصاله منها على الف وطهم جياذ صالة فان قبض قبل ان يفترقا جاز وان تفترقا قبل القبض بطل وهذا جواب
سؤال مقدر وهو ان اذا كان حق الف درهم بنهر جرة فصالحه على الف درهم بنهر جرة وهو احوال من التبرع به جاز الصلح والزيادة موجودة له ١٢ مير جان
١٤ كقولهم الام لان الصلح عبارة عن الخط في هذا اكثر فيكون معنى الاستقاط فيه الزم ١٥ كقولهم فهو برئ قيل معناه فهو برئ في الحال ويجوز ان يكون معناه فادى اليه ذلك غدا فهو برئ
من الباقي ١٦ عن كقولهم بكلمة على قلت الباء في بكلمة على في قوله حيث ذكره بكلمة على المقابلة كما في قوله ببت هذا ما لمعنى حيث ذكر اداء الخمس مائة بمقابلة كلمة على التي للمعاوضة ١٧
نت كقولهم والاداء لا يصلح الخ لانه واجب عليه قبل الصلح وهو لم يذكر الا براء عوضا سواء الوضو هو المستفاد بالعقد ولم يستفد شيئا فصار وجوده كعدمه فحصل الابرار مطلقا ١٨ كقولهم كذا اذا بدأ بالابراء بان قال
كونه مستحقا عليه ان قبل الصلح بحكم البدائية والوضو واجب بالشرط ولذا الف خمس مائة فكذا كان واجبا قبل الشرط فلم يصح الشرط لعدم القابلة فبقى الابرار مطلقا ١٩ كقولهم كذا اذا بدأ بالابراء بان قال
ابرائكم عن خمس مائة من الف على ان تؤدي الى هذا خمس مائة ٢٠ كقولهم لانه بدأ الخ فكذا قال ان ادبت الى نصف غدا فانت برئ ٢١ كقولهم في محتملة للشرط لوجود معنى
المقابلة فيه بيان يجوز لا استعارة وهو ان في المعاوضة مقابلة الوضو بالمعوض وفي الشرط مقابلة الشرط بالشرط فجاز ان تستأركلمة المعاوضة للشرط لوجود معنى المقابلة فيه فيحصل الحكم على القلب نصيبا
للشرط عند تعذر الحمل على الظاهر وبذلك حال التسليم اذ مقصوده الحمل على الاداء ٢٢ كقولهم لانه متعارف الاقرب ان يكون قوله لانه متعارف معطوفا على الاقرب وهو قوله نصيبا لتصرفه
وان كان الظاهر من كلام اكثر مشرأ ان يكون معطوفا على قوله لوجود الخ فعني كلام المصنف فيحمل كلمة على الشرط عند تعذر حملها على المعاوضة فتصح تصرف الماقل اولان مثل هذا الشرط في الصلح متعارف
فيكون قوله لوجود معنى المقابلة بيان للعلاقة المصححة للتجوز ويحون قوله نصيبا لتصرفه قوله اولان متعارف بيان للعلاقة المصححة للحمل على المجاز لو جبين ٢٣ كقولهم والاداء الخ هذا جواب عما يقال ان
تعلق الابرار بالشرط مثل ان يقول لغريم او كليل اذا ادبت او متى ادبت الى خمس مائة فانت برئ من الباقي باطل بالاتفاق والتقييد بالشرط هو التعليل به فكيف يكون جائزا ٢٤ كقولهم
٢٥ كقولهم يتقيد الخ المتعارف بين المتقيد بالشرط والمتعلق بان البراءة في صورة التقيد موجودة ولا كذلك في التعليل لان المتعلق بالشرط لا يوجد قبل وجود الشرط اما التقيد موجودا لانه اذا لم يوجد
الشرط يندم والبراءة هنا موجودة ولهذا لا يمكن من مقابلة الالف في اليوم وانما لانه اذا انعدم الشرط يندم ٢٦ كقولهم وان كان لا يتعلق به الفرق بين التقيد بالشرط والتعليل به ثابت لفظا و
معنى اما لفظا فهو ان التقيد بالشرط لا يستعمل فيه لفظ شرط صريحا والتعليل به يستعمل فيه ذلك واما معنى فلان في التقيد به الحكم ثابت في الحال على عرضة ان يزول ان لم يوجد الشرط في التعليل
الحكم فيثبت في الحال وهو عرضة ان يثبت عند وجود الشرط ٢٧ عن كقولهم كذا اذا بدأ بالابراء بان قال ان كان له عليه الف درهم ومائة دينار فصالحه على مائة درهم حالة او الى شهر صم الصلح لانه امكن ان يجعل اسقاطا للدين انيركلها والدرهم المائة وتاجيلا للباقي
فلا يجعل معاوضة تصحيا للعقد ولان معنى الاستقاط فيه الزم قال ومن له على اخر الف درهم فقال اذ ائني غدا منها خمس مائة على انك برئ من الفضل ففعل فهو برئ فان لم يدفع اليه بخمس مائة غدا عا عليه
الالف وهو قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يعود عليه لانه ابراء مطلق الا ترى انه جعل اداء خمس مائة عوضا حيث ذكره بكلمة على وهي للمعاوضة والاداء لا يصلح عوضا لكونه مستحقا عليه فجزى وجوده مجرى
عدمه فبقى الا براء مطلقا فلا يعود كما اذا بدأ بالابراء ولها ان هذا ابراء مقيد بالشرط فيقوت بفواته لانه بدأ بأداء الخمس مائة في الغد وانما يصلح غرضا حذا ان فلاسه او توسلا الى تجارة اربح منه وكلمة على ان كانت للمعاوضة
فهي محتملة للشرط لوجود معنى المقابلة فيه فيحصل عليه عند تعذر الحمل على المعاوضة تصحيا لتصرفه

قال وهذه المسألة على وجوه أحدها ما ذكرناه والثاني إذا قال مالك أنك من ألف على خمس مائة تدفعها إلى غدا
وانت برئ من الفضل على أنك ان لم تدفعها إلى غدا فالألف عليك حاله وجوابه ان الأمر على ما قال لأنه اتى
بصريه التقييد فيعمل به والثالث إذا قال أبرأتك من خمس مائة من ألف على ان تعطيني الخمس مائة
غدا فالأبراء فيه واقع أعطى الخمس مائة ولم يعط لأنه أطلق الإبراء أولا واداء الخمس مائة لا يصلح عوضا مطلقا
ولكنه يصلح شرطا فوقه الشك في تقييده بالشرط فلا يتقيد به بخلاف ما إذا بدأ بأداء خمس مائة لان الإبراء
حصل مقرونا به فمن حيث انه لا يصلح عوضا يقع مطلقا ومن حيث انه يصلح شرطا لا يقع مطلقا فلا يثبت الإطلاق
بالشك فافترقا والرابع إذا قال اداتي خمس مائة على أنك برئ من الفضل ولم يوقت للاداء وقتا وجوابه انه
يصح الإبراء ولا يعود الدين لان هذا إبراء مطلق لأنه لم يوقت للاداء وقتا لا يكون الإبراء غرضاً
صحيحاً لأنه واجب عليه في مطلق الا زمان فلم يتقيد بل يحل على المعاوضة ولا يصلح عوضاً بخلاف ما تقدم
لان الاداء في الغد غرض صحيح والخامس إذا قال ان اديت إلى خمس مائة او قال اذا اديت او متى اديت
فالجواب فيه انه لا يصح الإبراء لأنه علقه بالشرط صريحاً لتعلق الإبراء بالشرط باطل لما فيها من معنى التملك
حتى ترتد بالرد بخلاف ما تقدم لأنه ما أتى بصريح الشرط فحل على التقييد به قال ومن قال لأخرك أقر لك بملك
حتى تخرعني او تحط عني ففعل جاز عليه لأنه ليس بمكره ومعنى المسألة إذا قال ذلك سرا ما إذا قال علانية
يؤخذ به فصل في التنازل المشترك وإذا كان الدين بين شريكين فصالح أحدهما من نصيبه على ثوب فشريكه
بالحياران شاء اتبع الذي عليه الدين بنصيبه وان شاء اخذ نصف الثوب الا ان يضمن له شريكه ربع الدين واصل
هذا ان الدين المشترك بين اثنين اذا قبض أحدهما شيئاً منه فلصاحبه ان يشاركه في المقبوض لأنه اذا قبض
أد مالية الدين باعتبار عاقبة القبض وهذه الزيادة راجعة الى اصل الحق فيصير كزيادة الولد والشرقة فله حق المشاركة
ولكنه قبل المشاركة باق على ملك القابض لان العين غير الدين حقيقة وقد قبضه بدلاً عن حقه فيملكه حتى ينفذ تصوفه
اي قبل ان يختار الشريك مشاركة

له قوله واذا قال ان هذا هو الموقوف استخرج الجواب وهذا معنى على ان الثابت اولاً لا يزول بالشك
ع ١٢ قوله لا يصلح عوضاً مطلقاً لان العوض لا يكون حاصله وهما اذا التمساهة حاصل لانه واجب عليه بدون ابراء بعضه ١٢ ون ١٢ قوله فوقع الشك في تقييد
البراء بالشرط لا يطلق الإبراء لان اداء الخمس مائة ان صلح مقيداً من حيث انه يصلح شرطا لا يصلح مقيداً من حيث انه يصلح عوضاً فوقع الشك في التقييد فلا يثبت بالشرط ١٢ قوله لان الإبراء لا يبرأ
حصل مقيداً بأداء الخمس مائة وباعتباره صلاحية شرطا لا عوضاً وقع الشك في إطلاق الإبراء فلا يثبت الإطلاق بالشك ١٢
هـ قوله لانه لم يوقت الخ يعني ان اداء الخمس مائة لا يصلح عوضاً وكذا لا يصلح نضاً صحيحاً لما لم يقيد بزمان معين فيلزم ذكره ١٢ ك ١٢ قوله بخلاف ما تقدم وهو ما اذا وقت الاداء وقتاً كان
قوله ادال غداً منها خمس مائة على أنك برئ من الفضل ١٢ يعني ١٢ قوله لما فيها الخ يعني ان الإبراء اسقاط حتى لا يتوقف على القبول وفي معنى التملك حتى يرتد بالرد وتعلق التملك بالشرط كما يبيع
ومحله لا يجوز وتعلق الاسقاط بالشرط كالتنازل والطلاق جائز نفى الإبراء المشتمل على المعنيين قلنا يبيع اذ لم يصرح بالشرط ولا يبيع اذ صرح بالشرط عملاً بالشبهة ١٢ ك ١٢ قوله جاز عليه اي جاز
هذا التصرف وهو التنازل او الخط عليه اي نافذ ولازم عليه حتى ان بعد التنازل لا يمكن من المطالبة في الحال وفي الخط لا يمكن من المطالبة لما حط به ١٢ ان ١٢ قوله فصل في الدين المشترك اغربان حكم الدين
المشترك عن المفرد لان المركب يتوالمفرد ١٢ ع ١٢ قوله واذا كان الدين الخ وضع المسألة في الدين لان الدين بين شريكين كالدرا اذا صالح احدهما من نصيبه على ثوب لم يشترك الاخر فيه ١٢ ك ١٢
له قوله فصالح الخ قد يصلح من نصيب احد سائله اذا اشترى احدهما بنصيبه سلمته لغيره فيأخذ على ما يحب ١٢ ان ١٢ قوله على ثوب قيد بالمصالح على ثوب ليستقيم ما ذكره من حكم
الخير للقابض وهو قوله ان يضمن له شريكه ربع الدين ١٢ ك ١٢ قوله الا ان يضمن له الخ استثناء من قوله يشترك بالخير يعني ان يضمن الشريك المصالح ربع الدين ليس للشريك الغير المصالح الخ
لانه حق في الدين ولا يكون له سبيل في الثوب ١٢ ع ١٢ قوله لانه زاد ادى لان الدين قبل القبض وصفت شرعي ولبعد القبض صار عيناً متفقاً قابلاً للتصرف فالدين انما يغير بسبب كونه مقبوضاً ومتفقاً
١٢ ع ١٢ قوله ولكنه قبل الخ هذا جواب عن سؤال مقدور وهو ان يقال لو كانت زيادة الدين بالقبض كالشر والولد يشترى ان لا يجوز تصرف القابض قبل ان يختار الشريك مشاركة كما في الشر والولد لا يجوز
التصرف بغير اذن الآخر ١٢ ع ١٢

فيه ويضمن لشريكه حصته والدين المشترك ان يكون واجبا بسبب متحد كثنس المبيع اذا كان صفقة واحدة وثنس
المال المشترك والموروث بينهما وقيمة المستهلك المشترك فاذا عرفت هذا نقول في مسألة الكتاب له ان يتبع
الذي عليه الاصل لان نصيبه باق في ذمته لان القابض قبض نصيبه لكن له حق المشاركة وان شاء اخذ نصف
الثوب لان له حق المشاركة الا ان يضمن له شريكه ربع الدين لان حقه في ذلك قال ولو استوفى احدهما
نصف نصيبه من الدين كان لشريكه ان يشاركه فيما قبض لما قلنا ثم يرجعان على الغريم بالباقي لانها لما
اشتركا في المقبوض لا بد ان يبقى الباقي على الشركة قال ولو اشترى احدهما بنصيبه من الدين سلعة كان
لشريكه ان يضمنه ربع الدين لانه صار قابضا حقه بالمقاصة كبدل ان مبني البيع على الماكسة بخلاف الصلح
لان بناء على الاغراض والمحيطات فلو الزمناه دفع ربع الدين يتضرر به فيتخير القابض كما ذكرناه ولا يستل
لشريك على الثوب في البيع لانه ملكه بعقده والاستيفاء بالمقاصة بين ثلثه وبين الدين وللشريك ان يتبع الغريم
في جميع ما ذكرناه لان حقه في ذمته باق لان القابض استوفى نصيبه حقيقة لكن له حق المشاركة فله ان لا يشاركه فلو
سلم له ما قبض ثم تولى ما على الغريم له ان يشارك القابض لانه انما رضي بالتسليم ليس له ما في ذمة الغريم ولم
يسلم ولو وقعت المقاصة بدين كان عليه ثمن قبل لم يرجع عليه الشريك لانه قاض بنصيبه لا مقتض ولوا برأه
عن نصيبه فذلك لانه اتلاف وليس بقبض ولوا برأه عن البعض كانت قسمة الباقي على ما بقي من السهام ولو اختر
من الدين من الدين

له قوله ثمن المبيع اذا كان صفقة واحدة بان يجمع اثنان عشرين ملكا واحدا منها بعد وباعا صفقة واحدة فيكون ثمنها على الاشرار وان اخفق كل واحد من العبدان باحد ما ٢٢ ك
بالواحدة احرارها الا ان كان عشرين ملكا واحدا منها بعد وباعا صفقة واحدة فيكون ثمنها على الاشرار وان اخفق كل واحد من العبدان باحد ما ٢٢ ك
بسبب آخر فثبتت الشركة بينهما واتحاد العكس قال صاحب النهاية ثم ينبغي ان لا يكتفى بقوله اذا كان صفقة واحدة بل ينبغي ان يضاف اليه ان يكونا في قدر الثمن وصفقته
لانها لو باع صفقة على نصيب فلان من باعته ونصيب فلان من باعته ثم قبض احداهما شيئا لم يكن الاخران يشاركانه في ثمنه لان تفرق التسمية في حق البائعين كتفرق الصفقة بدليل ان المشتري ان يقبل البيع
في نصيب احدهما ولعل المصنف انما ترك ذكره لانه شرط الاشرار وهو في بيان حقيقة ١٢ ك
بعض الحق يكون معاوضة وفي المعاوضة المحض لا سبيل للشريك على الثوب كذا ههنا قلنا قد ذكر في مسوط فواضله ان الصلح على خلاف جنس الحق مشاوي عامة الاحكام استيفاء لعين الحق في بعض
الاحكام والمعاوضة المحض فليست باستيفاء بعض الحق بوجه ١٢ ك
الشركة ١٢ ك
له قوله لما قلنا من ان الدين المشترك بين اثنين اذا قبض احدهما شيئا من ثمنها جاز ان يشارك في المقبوض ١٢ ك
الدين من الدين سلعة ويباع على المشتري سلعة مثل ما وجب في دينه المديون فالتقيا قصاصا كما قبض نصف الدين فلو استوفى نصف الدين كان لشريكه ان يرجع عليه حصته من ذلك فكذا اذا
١٢ ك
فغير القابض الى من ان يدفع نصف المصارح عليه او ربع الدين ١٢ ك
اي بقدر البيع لا بسبب الدين لان عقد الشراء ثبت للمالك بنفسه فيستغنى عن قيام الدين السابق ولا كذلك عقد الصلح ١٢ ك
انه ملكه بعقده ولكن انما كان ببعض دين مشترك وذلك يقتضي الاشرار في المقبوض فكيف نقول لا سبيل للشريك على الثوب في البيع فاما بان الاستيفاء لم يقع بما هو مشترك بل بما يخصه من الثمن
بطريق المقاصة اذا لم يفتني ثوب الثمن في ذمة المشتري ولا فائدة في ما على الغريم من نصيبه عند العقد الثاني في ذلك لان العقود عين كانت او دينا لا تعين في العقود ١٢ ك
قل ان تسمه الدين قبل القبض لا يصح وفي المقامة بدلية الخاص يلزمه قسمة الدين قبل القبض قلنا قسمة الدين قبل القبض
الدين في ضمن محرر الشراء وكذا في المسألة الاولى في ضمن صحة المعاوضة ١٢ ك
١٢ ك
عليه حقا ١٢ ك
بين الشريكين نصيبين فابراهما من نصف نصيبه وهو الربع قسم الباقي اثنا ثلثة باق ربع وللآخر نصف ١٢ ك

احدها عن نصيبه صم عند ابي يوسف اعتبارا بالابراء المطلق ولا يصح عند هب لانه يؤدى الى قسمة الدين قبل القبض ولو عصب احدهما عيناً منه واشتراه شراء فاسداً وهلك في يده فهو قبض والا ستيجار بنصيبه قبض وكذا الاحراق عند محمد خلافاً لابي يوسف والتزوج به اتلاف في ظاهر الرواية وكذا الصلح عليه عن جناية العمد قال واذا كان السلم بين شريكين فصالح احدهما عن نصيبه على رأس المال لم يجز عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يجوز الصلح اعتباراً بسائر الديون وبما اذا اشترياً عبداً قال احدهما في نصيبه وللهما انه لو جاز في نصيبه خاصة يكون قسمة الدين في الذمة ولو جاز في نصيبهما لا بد من اجازة الاخر بخلاف شري العين وهذا لان السلم فيه صار واجباً بالعقد والعقد قاصر بهما فلا يتفرد احدهما برفعه ولانه لو جاز لشاركه في القبض فاذا شاركه فيه رجع المصالح على من عليه بذلك فيؤدي الى عود السلم بعد سقوطه قالوا هذا اذا اخطأ رأس المال فان لم يكن قد اخطأ فعلى الوجه الاول هو على الخلاف وعلى وجه الثاني هو على الاتفاق فصل في التخرج قال واذا كانت التركة بين ورثة فاخرجوا احدهم منها بمال اعطوه اياه والتركة عقار او عروض جاز قليلا كان ما اعطوه اياه او

ان الدين مؤجل الى سنة وانما اخرج في نصيبه بالاجماع ١٢ **قوله** يؤدى الى قسمة الدين الخ انما قلنا ان قسمة الدين نصيب احدهما يصير مخالفاً لنصيب الآخر في الوصف والمحل انما في الوصف فلهذا يقال لاحد النصيبين حال والاخر مؤجل والمال في الحكم فبان للسكوت ان يطالب المديون بنصيبه في الحال والمؤجل لا والقسمة ليست الا ان يصير احدهما نصيبين مخالفاً للآخر وقسمة الدين قبل القبض لا يجوز لان القسمة تميز وما في الذمة لا يتصور فيه التمييز ولان في القسمة تملك كل واحد منهما نصف نصيبين شريكين عوضاً عما تملكه عليه وتملك الدين من غير من عليه الدين لا يجوز لان في ذلك نقلاً للوصف من محل الى محل آخر قصدوا الانتقال على الاوصاف محال والدين وصف شرعي في الذمة يظهر اثره عند المطالبة والفرق لابي حنيفة ومحمد بين البراء الموقت والمؤبد حيث قالوا بصحة البراء المؤبد باقياً نصيب بعد البراء اصلاً والقسمة انما تكون مع بقائه نصيب كل واحد منهما في التميز نصيب كل واحد منهما في اصل الدين على حاله حتى ان الآخر اذا قبض نصيبه حل الاجل كان للمؤخر ان يشارك في القبض ويكون الباقي مشتركاً بينهما ١٢ كفاية **قوله** فهو قبض لان ضمان المالك قصاص بقدره من الدين وهو اخر الدين فيعتبر قضاء الاول فكان قبض نصيبين الدين المشترك كذا خزان يرجع عليه ربع الدين ١٢ **قوله** ولا يستجار الخ ان استجار احدهما من المديون واراد بنصيبين الدين وقبض كان للسكوت ان ياخذ منه ربع الدين ١٢ **قوله** وكذا الاحراق اي لو اخرج احدهما ثوب المديون وهو يساوي نصيب المحرق وهو نصف الدين فعند محرقه قبض حتى ثبت للسكوت ان يطالب بربع الدين لان الاحراق اتلاف مال مضمون فيكون كالنصب فيجعل المحرق مقتنياً وقال ابو يوسف لا يرجع عليه بشئ لانه مختلف نصيباً يصنع ١٢ **قوله** خلافاً لابي يوسف قبل صورة المسألة المختلف فيها ما اذا رجع بالنار على ثوب المديون فاحرقه وانما اذا اخذ الثوب ثم احرقه فان للشريك ان يبيع المحرق بالاجماع لانه يجوز ان يكون الاستهلاك بعد الغصب ١٢ **قوله** والتزوج به الخ يعني اذا تزوج احدهما بالدين امرأته نصيبين دين لهما عليها لا يكون ذلك قبضاً للدين بل هو اتلاف في ظاهر الرواية واخره من رواية بشرى عن ابي يوسف انه يرجع بنصف محرقه لو قوع القبض بطريق المقامته وجب الظاهر انه لم يسلم له شيء يمكن المشاركة فيه اذا لم يبيع الشريك فلم يظهر معنى الزيادة فصار كما لو ابرأ ١٢ **قوله** اتلاف اسه التزوج بنصيبين الدين اتلاف حتى لا يرجع الاخر على المتزوج وانما قبض نصيبه لانه تزوج احد الشريكين بالدين على خمس مائة ونصيبه خمس مائة ولكن لم تنصف الى الدين فانه ثمة نصيب السكوت الزوج لان الزوج صار مستوفياً نصيبه بطريق المقامته فرجح السكوت عليه ولا كذلك اذا اضافت العقد الى الدين لان الاتلاف يتعلق به فيسقط بنفس القول نصيبه لانه ابرأ وهما لا يبيع كذا هناك ١٢ **قوله** وكذا الصلح عليه الخ لانه لم يقبض شيئاً قابلاً للمشاركة بل انصف نصيبه فقبضه عمداً لا في الخطأ يرجع عليه ١٢ **قوله** عن جناية العمد بان جن أحد الشريكين على المديون عمداً فاضل منها على نصيبه ١٢ كفاية **قوله** لم يجز اي يتوقف الصلح عند ما على اجازة صاحبه فان اجازته فغداً عليها كما انها صالحة وان ما قبض منها وما بقي من السلم ميتان وله بطلان لصلح المدعي لا يبيها ١٢ **قوله** يجوز الصلح اي بين المصالح والسلم لبيان الصلح على المسلم فعلى لاس المال كالمصالح من سائر الديون على اي بدل كان فلهذا اورد في الدين اذا اصاب من نصيبه مع المديون على بدل جاز الصلح وبشرى الآخر من ان يشاركه في القبض ومن ان يرجع على المديون بنصيبين ذلك الذي كذا هناك ١٢ **قوله** يكون قسم الدين الخ لان خصوصية نصيبه لا تظهر الا بالتمييز ولا تمييز الا بالقسمة ١٢ **قوله** بخلاف شرع العين جواب نقول لابي يوسف وبما اذا اشترياً عبداً فاقال احدهما اسه الاتالة في العين تعرفت في الحكم في حالة البقاء وذلك يستغنى عن العقد ههنا التعرف في البطلان واقع في العقد وهو معتقد بهما فلا يجوز ان يتفرد احدهما بالابطال باعتبار تصرفه في حكمه في حال ثبوته اذالة الدين بحالة الوجود الى ان يقبض الحاكم يعقروا الى العدة ثوباً فالا ١٢ **قوله** وارجا بالعقد لانه لم يكن موجوداً قبل العقد وجاز التصرف فيه باعتباره وجوبه بالعقد والعقد تام بما الخ ١٢ **قوله** ولا يجوز الخ اي لو جاز الصلح من احدهما يؤدي الى ان يسقط حق ربح السلم عن المسلم فيه ويتعثر في لاس المال ثم يعود في السلم فيه ولا يجوز ذلك لان الآخر اذا اختار المشاركة في القبض مع المصالح كان الباقي من طعام السلم مشتركاً بينهما وقد سقط با صلح حتى المصالح عن المسلم فيه وتقرر في لاس المال فلا يجوز ان يوجد محرقه بعد ذلك في السلم فيلزم لو عاد له بعد بطلان الاتالة والا فانه في باب السلم لا يتحمل الا بطلان ١٢ كفاية

قوله اذا الخ اي هذا الخلاف فيما اذا اخطأ رأس المال وعقد السلم فان لم يكن قد اخطأ فعلى الوجه الاول وهو ما ذكرناه لو جاز في نصيبه خاصة يكون قسمة الدين في الذمة هو على الخلاف لان دلالة الوجه الاول لاتفاق بين الاعتقاد وعدمه وعلى الوجه الثاني وهو ما ذكرناه لو جاز لشاركه في القبض هو على الاتفاق اي جواها ههنا كجواب ابي يوسف لان ذلك انما يتحقق باعتبار مشاركة السكوت مع المصالح في القبض وليس له حق المشاركة ههنا اذ لم يكن بينهما شركة فيما نقد من لاس المال والصحيح ان الخلاف في الفصلين ثابت الا ان عدم جواز الصلح فيما اذا اخطأ بعلتين وفيه اذ لم يخطأ بعلته واحدة ١٢ **قوله** على الاتفاق اي صح صلح احدهما على الاتفاق على لاس ماله لان لاس المال اذ لم يكن مخلوطاً وقبضه صاحبه لم يكن لشريكه ان يشارك فيه لانه لا حق له فيه لانه مال الغير ١٢ **قوله** فصل في التخرج الخ من المخرج وهو ان يصطلي الورثة على المخرج بعضهم من الميراث بمال معلوم وهو ما ذكرناه قلناه وقوله فانه قلنا معنى احدهما بان يخرج من البين بغير استيفاء حق وسببه طلب المخرج من الورثة وذلك عند من غيرهم ولم يشرط ذكر في انشاء المسألة ١٢

او ذهب فلا بد ان يكون ما اعطوا اكثر من نصيبه من ذلك الجنس حتى يكون نصيبه بمثله والزيادة لحقه من
 بقية التركة احترازاً عن الربوا ولابد من التقابض فيما يقابل نصيبه من الذهب والفضة لانه صرف في
 هذا القدر ولو كان بدل الصلح عرضاً جاز مطلقاً لعدم الربوا ولو كان في التركة الدراهم والدنانير وبديل الصلح
 دراهم ودنانير ايضاً جاز الصلح كيف ما كان صرفاً للجنس الى خلاف الجنس كما في البيع لكن يشترط التقابض للصغر
 في التركة

قال وان كان في التركة دين على الناس فلا خلوه في الصلح على ان يخرجوا البصالح عنه ويكون الدين لهم فالصلح
 بالحل لان فيه تمليك الدين من غير من عليه وهو حصة البصالح وان شرطوا ان يبرئ الغرماء منه ولا يرجع عليهم
 ينصيب البصالح فالصلح جائز لانه اسقاط وهو تمليك الدين ممن عليه الدين وهو جائز وهذه حيلة الجواز واخرى
 ان يجعلوا قضاء نصيبه متبرعين وفي الوجهين ضرورة لبقية الورثة والا وجه ان يقرضوا البصالح مقدار نصيبه و
 يصالحوا عبا وراة الدين ويحيلهم على استيفاء نصيبه من الغرماء ولو لم يكن في التركة دين واعيانها غير معلومة والصلح

قوله لا نساكن الخ انما تعين البيع فيه لمجاز دون الابداء عما زاد من نصيبه لاننا قلنا بالابداء ويزم الابداء عن الاعيان الغير المضونة
 وهو لا يصح فحين البيع ١٢ كفاية **قوله** بيعا فان قلت لو كان بيعا لشرط معرفة مقدار حصته من الزكوة لان جملة نقد البيع اجيب بان الجمالة المضنية الى المنازعة لنقد البيع دون غيره ١٣ ر
قوله فانه صالح تناظر الخ هذا يؤي الى ان عدل عن بن عوف ثلثات كان لاربعة نسوة واحدة نسائا صا حمت عن حصتها اى ربع ثمنها لوجود الاولاد على ثمانية الف دينار وهذا غريب وروى
 عبد الرزاق في مصنفه عن عمرو بن دينار ان احدى نسائه الثلث صا حمت عن ثلث الثمن ثلثة وثمانين الف درهم وروى الواقدي انه كانت له اربع نسوة واحدة نسائه صا حمت عن ربع الثمن بائة الف
 درهم وروى الامام محمد بن الاصل ان احدى نسائه صا حمت على ثلثة وثمانين الف الف الى ان اخرها من الميراث ولم يبين ان ابا داود او غيره وقال شمس الاميرة الشري ان كان لم اربع نسوة واحدة نسائه صا حمت عن ربع
 الثمن على الشطر من حصتها وهو كان ثلثة وثمانين الفا هذا ١٤ مولينا محمد بن عبد الجليل نورا ثم رقد **قوله** فنبوب الخ الاصل انه متى تجالس القبطان نواب احداهما عن الآخر وان اختلفا نواب القبطان عن غير
 المضنون ولا غيوب غير المضنون عن المضنون ١٥ كفاية **قوله** لا بد من تجدد القبض وهو ان يرجع الى موضع فيه العين ويمنه وقت يتمكن فيه من قبضه ١٦ **قوله** فلا بد ان يكون الخ قال
 الحاكم ابو الفضل انما يبطل الصلح على مثل نصيبا واقل من مال الربوا في حال التصديق ولما في حال المناكحة فالصلح جائز لان يعطى المال لدفع المحسومة فلا يتمكن فيه الربوا قبل ان يبطل في الوجهين لانه معاونة
 في حق المدعي فيمكن فيه الربوا ١٧ **قوله** احتراز عن الربوا لانه لا يمكن تجزئ الصلح بطريق الابداء لان الابداء عن الاعيان باطل لان الاستقلال انما يستعمل في الديون لافي الاعيان وسهائعين نقيين
 تجزئ بطريق المعاوضة ولا يمكن ههنا لانه يبقى شيء من الزكوة بلائع في ضمن المعاوضة فيكون الربوا فلا بد من ان يزيد على نصيبه حتى ينقضي الربوا ١٨ كفاية **قوله** جاز مطلقا اى قبل بدل الصلح او كثر وجد
 التقابل في المجلس اولم يوجد ١٩ من **قوله** كيف ما كان يعني بما اشترط التساوى في المجلس والزيادة على ذلك قبل بدل الصلح او كثر ٢٠ **قوله** كما في البيع حيث يهرق المجلس
 الى خلاف المجلس تحراز عن الربوا ٢١ **قوله** فالصلح باطل اى في الكل في الدين والعين جميعا ما في حصته الدين فلكونه تملك الدين من غير من عليه الدين ولما في حصته العين فلان الصلح لما قصد في
 حصته الدين ليعسد في حصته العين ايضا لاتحاد الصفقة ٢٢ **قوله** وان فيما لان المعاصير يصير ملكا نصيبه من الدين من سائر الورثة بما يافقه منهم من العين ٢٣ كافي -
قوله فز بقيقة الخ اى ما في الوجه الاول فلان بقيقة الورثة لا يكتسب الزوج على الزماد في الثاني لزوم النقد عليهم بمقابلة الدين وهو فئته والنقد غير من الدين ٢٤ كافي **قوله** ويحسب الخ فيه دفع
 منهم مزارع او ارضه وفتقون بمسألة ما رواه الدين ٢٥ **قوله** فالصلح على المكيل الخ اى صار بعض الورثة من نصيبه على كميل كالمقطعة والشيرة وروى كالحديد والعقراصيني

حل يث عثمان انه ما لم تهاقر الا شجعية امرأة عبد الرحمن بن عوف على ربح منها على ثمانين الف دينار لاجل ذلك هلك اوصاوى عبد الرزاق عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار ان امرأة عبد الرحمن بن عوف اغرقها الله من ثلث الثمن بثلاثة وثمانين الف درهم في قصة الاصمغ بن عمرو الكلبي بدومة الجندل وانه اسلم له غزالة عبد الرحمن بن عوف في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ان يتزوج بها فويعتد الا اصمغ فتزوجها وهي ام ابى سلمة بن عبد الرحمن روى ذلك الواقدي وعنه ابن سعد في الطبقات ثم روى عنه باسناد اخر عن ما لم بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف قال احاب تماضوبن الاصمغ بن ماضون فاخرجت بمائة الف ورؤي ابن سعد عن أبي نعيم عن كامل ابى العلاء عن ابى صالح الحل مات عبد الرحمن بن عوف ثلث نسوة فاما ب كل واحدة مما ترك تماضون الفاتما فون الفا ومن طريق الربيع عن محمد بن عبد البر حقه توفي وكان فمأوك لبع نسوة وترك خصاله الغنى حتى جلت ايدي الرجال فاخرجت منهن امرأة عثمان من ثمنها بتأمين الفا :

قوله لم ينفذ الخ لأنها انقضت على العمل بينها فمضى شرط انقضاء دين المال لم ينفذ أصلاً يعني **قوله** وفيه عائد كالصغير صورة إن الأب والوصي إذا فاضا مال الصغير مضاربة وشرط العمل الصغير لا يجوز لأن الصغير إذا كان مالكا كانت يده على المال كالكبير فينفذ ويبيع كونه مسالماً إلى المضارب ١٢ **قوله** المتقاضي من شركة المضاربة ومن جهة الدين ومن جهة الدين وتضمن الوكلاء والمفالة فكل منها وكيل من الآخر وكيفية شركة العنان هي شركة في كل تجارة أدنى نوع من أنواع التجارة وتضمن بيع بعض مال أحد الشركتين ومع فضل مال أحدهما ومع تساوي ما بينهما مع تفاوت ما بينهما بتساوي الرزق بينهما ومع كون أحد المالكين ولاهم والآخر وتأييد المخلط فيه ليس بشرط وكل من شركي العنان مطالب بشركه لا بشركي الآخر فإن هذه الشركة لا تتضمن المفالة ثم يرجع على شركه بحصة من الثمن إن أداه من مال نفسه لأنه وكيل بالشراء من جهة شركه والوكيل بالشراء إذا انفاد الثمن من مال ففسره يرجع على الموكل كذا قال على القاري في شرح النقاير ١٢ **قوله** المتقاضي من المضاربة المسادة من التوفيق كان كل واحد منهما راداً عنه إلى صاحب العنان من العن أي المجلس فكانت حصة من الشركة أو شركه من بعض التجارات في مال ١٢ **قوله** كما لا ريب في المضاربة ويشترط علم مع المضارب لأن المافق وإن لم يكن مالكا لذاته ولكن يده التصرف لثابتة فنزل منزلة المالك فيما يرجع إلى التعرف فكان قيام يده بالمضاربة المضاربة ١٣ **قوله** بخلاف الأب والوصي إذا فاضا مال الصغير مضاربة وشرط العمل بانفسها مع المضارب بخبر من الرزق فهو جائز ١٢ يعني **قوله** فكذا الخ أے كذا اشتراط العمل عليها بخبر من المال أے بخبر من الرزق لأن كل مال يجوز أن يكون الرزق مضارباً بوجهه وذل أن تعرف الأب والوصي فاقع للصغير حكماً بطريق النيابة فصار دفعه كدفع الصغير وشرطه كشرط الصغير في شرط التولية من قبل الصغير لأنه رتب المال وقد تحققت ١٢ **قوله** مطلقه نحو أن يقول وقعت إليك هذا المال مضاربة ولم يزد على ذلك ١٢ **قوله** ويبيع الإضاعة وإن كان يكون المال للبائع والعمل من الآخر والرزق كله رتب المال فالدفع إلى الآخر من قبل الاستعانة ١٢ **قوله** إن يسافر الخ لأن الظاهر أن صاحب ربه يبيع إذا لسان لا يستقيم بدار الغربة دائماً في الغالب وإعطائه المال مضاربة في هذه الحالة مع علمه بحاله يدل على رضاه بالسفر إلى بلد ١٢ تبين **قوله** لأن الشيء لا يتضمن الخ بهذا بخلاف المستجير والمكاتب فإنها يمكن الإعارة والكتابة لأن الكلام في التعرف نيابة وبها يتصرفان حكم المالكية لا الحكم النيابة إذا استعير ملك المنفعة والمكاتب صار عارداً والمضارب يعمل بطريق النيابة فلا بد من التخصيص عليه أو التوفيق المطلق إليه ١٢ **قوله** لأنه لا بد من أن حكمه دون حكم المضاربة فيتعنه أي إذا كان كذلك فيتعنه حكم المضاربة حكم الأيداع والإضاعة ١٢ يعني -

قوله فلا يحصل به الخ لأن القبض بحكم القرض مضمون مثله لا تصور فيه زيادة بشرط غيره وبهذا بخلاف الأيداع فإن المضارب يملكه وإن لم يحصل به الرزق لأن في الأيداع حفظ المال وهو من صنيع التجار ١٢ **قوله** تحت هذا القول أي عمل بملك لأن الشركة والمخلط بالمال من صنيع التجار فيملكها المضارب عند هذا القول ١٢ **قوله** في بلد بعيدة احتراز عن سوق بعيدة فإن ذلك غير مفيد حتى حاله أن يتجاوز السوق التي فيها إلا أن صرح التخصيص بطريق النهي فقال لا تعمل في غير هذا السوق فخ فيعيد بذلك السوق التي عليها على ما ذكره ١٢ **قوله**

او في سلة بعينها لم يجز له ان يتجاوزها لانه توكيل وفي التخصيص فائدة فيتخصص وكذا اليس له ان يدقعه
بضاعة الى من يخرجها من تلك البلدة لانه لا يملك الاخراج بنفسه فلا يملك تفويضه الى غيره قال فان خرج الى
غير تلك البلدة فاشترى ضمن وكان ذلك له وله ربحه لانه تصرف بغير امره وان لم يشتر حتى رده الى الكوفة
وهي التي عينها برئ من الضمان كالمودع اذا خالف في الوديعة ثم ترك ورجع المال مضاربة على حاله لبقائه
في يده بالعقد السابق وكذا اذا ارد بعضه واشترى ببعضه في البصر كان المراد والمشتري في البصر على المضاربة
لما قلنا شرط الشري ههنا وهو رواية الجامع الصغير وفي كتاب المضاربة ضمنه بنفس الاخراج والصحيح ان
بالشري يتقرر الضمان لزوال احتمال الرد الى البصر الذي عينه اما الضمان فوجبه بنفس الاخراج وانما شرط
الشري للتقرر لا اصل الجواب وهذا بخلاف ما اذا قال على ان تشتري في سوق الكوفة حيث لا يصح التقييد لان
البصر مع تبين اطرافه كبقعة واحدة فلا يفيد التقييد الا اذا صرح بالهي بان قال اعمل في السوق ولا تعمل في
غير السوق لانه صرح بالحجر والولاية اليه ومعنى التخصيص ان يقول على ان تعمل كذا او في مكان كذا وكذا
اذا قال خذ هذا المال تعمل به في الكوفة لانه تفسيره او قال فاعمل به في الكوفة لان الفاء للوصل او قال خذ
بالنصف بالكوفة لان الباء للالصاق اما اذا قال خذ هذا المال واعمل به بالكوفة فله ان يعمل فيها وفي غيرها لان
الواد للعطف فيصير بمنزلة الشورة ولو قال على ان تشتري من فلان وتبيع منه صح التقييد لانه مفيد
لزيادة الثقة به في المعاملة بخلاف ما اذا قال على ان تشتري بها من اهل الكوفة او دفع مالا في الصرف على ان
تشتري به من الصيارفة وتبيع منهم فباع بالكوفة من غير اهلها او من غير الصيارفة جاز لان فائدة الاول
التقييد بالمكان وفائدة الثاني التقييد بالنوع هذا هو المراد عرفا لا قياسا ورا ذلك قال وكذلك ان وقت
للمضاربة وقتا بعينه يبطل العقد بهضيه لانه توكيل فيتوقت بها وقته والتوقيت مفيد فانه تقييد بالزمان

١٥ قوله فائدة وهي ميانة بالمر من خطر الطريق وميانة
 بالمر عن ميانة المضارب حيث اكتم المنع عنها واختلفت الاسعار باختلاف البلدان والمضارب ما دام في المصر لا يستحق النفقة في مال المضاربة ١٦ **قوله** بضاعة البضاعة هي ما اذا كان المال من
 احد واعمل من الآخر والرب كل الرب المال ١٧ **قوله** وكذا اذا ربح الخ اي كذا يكون المضاربة على حالها اذا ربح المضارب بعض المال الى الموضع الذي عينه والحال انه قد اشترى بعض المال في المصر
 الذي عينه ١٨ يعني **قوله** واشترى ببعضه الخ اي اشترى ببعضه في المصر الذي عينه واخرج البعض منه ولم يشتر به ثم رده الى الذي عينه كان الخ ١٩ انما به **قوله** على المضاربة وما اذا
 اشترى ببعضه في ذلك المصر وبعض آخر في غيره فهو مناس لما اشتراه في غيره ولم يرد عليه وصيغته لتحقق الخلاف فيه في ذلك العقد والباقي على المضاربة اذ ليس من ضرورة صبره فاما لبعض المال
 انتقاء حكم المضاربة فيما بقي ٢٠ **قوله** ان باشرى الخ حاصل ان يضمان بنفس الاخراج ولكنه على ثبوت الزوال فاذا اشترى به تقرروا كذا ٢١ يعني **قوله** بنفس الاخراج اس
 صار بنفس الاخراج شهد بانما كنه لا يتقرر الا بالشرار في بلد آخر فاذا ربح قبل تقرره زال الضمان فبقى المال على ما كان ٢٢ تبين **قوله** وهذا اشار بهذا الى قوله وان نص لرب المال التفرق في بلد بعينه ٢٣
 يعني **قوله** الا اذا صرح بالشي لان الدلالة لا تعارض الصريح وهذا موضع المأخوذ بين قوم يكون اذنا بالتناول اما اذا صرح بالشي ليايح التناول ٢٤ انما به **قوله** ان يقول الخ هذه الفاظ والعرض
 من ذكره التمييز بين ما يدل متاهل على التحصيل وما لا يدل كفايه **قوله** لانه تفسير الكلام المبهم اذا تعقبه تفسير فالحكم لذلك التفسير ٢٥ **قوله** لان الفاظ الموصول والتعقيب والذي يتصل
 بالكلام المبهم ويتعقبه تفسير ٢٦ **قوله** لان الباء للعاقبة فيقتضي ان يكون موجب كلامه ملصقا بالكوفة بموجب كلامه اعمل وانما يتحقق الصاقه بالكوفة اذا قل بهادون غير ٢٧ **قوله**
قوله لان الواو للعطف والشي لا يعطف على نفسه بل على غيره فاعتبر كلاما مستبدا فيصير بمنزلة الشبهة كانه قال ان فعلت كذا كان النفع فان قيل فلم يجب احوال اجيب بعدم صلاحية لذلك
 هنا لان العمل يكون بعد الاخذ لحوال الاخذ ٢٨ يعني
 ٢٩ **قوله** التقيد بالمكان لانه لا فائدة في تقييده بابل الكوفة لان اهل الكوفة على اراء مختلفة وطائفة متفاوتة كما كان عليه اهل سائر البلدان وهم يحكمهم لا يتفقون في حسن المعاملة فلا يفيد تخصيصهم وفي
 التخصيص بالمكان فائدة ميانة المال فيقيد به ٣٠ **قوله** التقيد بالنوع لانه لا ملخص المعاملة بشخص بعينه بل يخص من يعامل ذلك النوع في معاملته وهم الصيارفة علم بهذا ان مراده تخصيص
 بيع العرب لا الشري من الصيارفة ٣١ **قوله** ما هو المراد بالخ دليل على ان التقيد بقيد وتضمن الجواب عما يقال ان ذلك عدول عن مقتضى اللفظ فان مقتضى اللفظ ان يكون شراؤه من كوفي لا غير
 ومن صير في لا غير وتقرره ان مقتضى اللفظ قد ترك بدالة العرب ٣٢ ان **قوله** لا فيما يعني غير المكان في الاول وغير النوع في الثاني ٣٣ انما به

فصار كالتيقيد بالنوع والمكان قال وليس للمضارب ان يشتري من يعتق على رب المال لقراءة أو غيرها لان
 العقد وضع لتحقيق الربح وذلك بالتصرف مرة بعد اخرى ولا يتحقق فيه لعقده وهذا لا يدخل في المضاربة
 شري ما لا يملك بالقبض كشرى الخمر والشري بالهيئة بخلاف البيع الفاسد لانه يمكنه بيعه بعد قبضه
 فيحقق المقصود قال ولو فعل صار مشتريا لنفسه دون المضاربة لان الشري متى وجد نفاذا على المشتري
 نفذ عليه كالوكيل بالشري اذا خالف قال فان كان في المال ربح لم يجز له ان يشتري من يعتق عليه لانه يعتق
 عليه نصيبه ويفسد نصيب رب المال او يعتق على الاختلاف المعروف فيمتنع التصرف فلا يحصل المقصود
 وان اشتراه ضمن مال المضاربة لانه يصير مشتريا للعبد فيضمن بالنقد من مال المضاربة وان لم يكن في
 المال ربح جاز ان يشتريه لانه لا مانع من التصرف اذا لا شركة له فيه ليعتق عليه فان زادت قيمته بعد الشري
 عتق نصيبه منه لملكه بعض قريبه ولم يضمن لرب المال شيئا لانه لا صنع من جهته في زيادة القبية ولا
 في ملكه الزيادة لان هذا شيء يثبت من طريق الحكم فصار كما اذا ورثه مع غيره ويسعى العبد في قيمته نصيبه
 منه لانه احتبست ماله عنده فيسعى فيه كما في الورثة قال فان كان المضارب الف بال نصف فاشترى بها جارية
 قيمتها الف فوطيها فجاءت بولد يساوي الف فادعاه ثم بلغت قيمة الغلام الف وخمس مائة والبدعي مؤسرا فان شاع رب المال
 استسعى الغلام في الف ومائتين وخمسين وان شاع اعتق ووجه ذلك ان الدعوة صحيحة في الظاهر خلا على فراش النكاح
 لكنه لم ينفذ لفقد شرطه وهو الملك لعدم ظهور الربح لان كل واحد منهما اعنى الام والولد مستحق برأس المال كمال المضاربة اذا صار عينا تاكل
 منها يساوي رأس المال لا يظهر الربح كذا هذا فاذا زادت قيمة الغلام لان ظهر الربح ففقدت الدعوة السابقة بخلاف ما اذا
 اعتق الولد ثم زادت القبية لان ذلك انشاء العتق فاذا بطل لعدم الملك لا ينفذ بعد ذلك بمحدث الملك اما هذا الخبر
 الصنع منه كفاية -

القول في وضع تحقيق الربح في هذا الموضع
 بين المضاربة والوكالة فان الوكالة بشرط اطلاق ان يشتري من يعتق على ماله ولم يكن ماله فذلك لان الربح الخارج الى تكرار التيقيد ليس بمقصود الوكالة حتى لو كان مقصود المولى مقيدا بان يقول
 اشتري لي بغير فاشترى من يعتق عليه كان مخالفا ١٢ عناية ١٢ قوله ولما كان هذا العقد وضع لتحقيق الربح ١٢ ع ١٢ قوله فوضف الى ان يشتري من يعتق على رب المال ١٢ ع ١٢ ع ١٢ قوله
 متى وجد نفاذا احتراز عن الصبي والعبد المحجورين فان شرهما يمتنع عن اداء الوكيل والى ١٢ ع ١٢ قوله ويصدق الخ لا يتفاءل بماز يجرى مستسعى لا يجوز بيعه ١٢ ع ١٢ قوله على الاختلاف
 المعروف اي يفقد نصيب رب المال عند ان يصفى لعقده عند بيعه على تجزى الاتفاق وعدم الكفاية ١٢ ع ١٢ قوله كما اذا ورث الخ كرامة اشترى ابن زوجها فماتت وترك زوجا فاحتق نصيب
 الزوج من ابنة ولا يضمن لانها لعدم الصنع منه ١٢ ع ١٢ قوله في قيمة نصيبه من اي نصيب رب المال من العبد وموراس المال ونصيبه من الربح ١٢ ع ١٢ قوله كما في الورثة كان ورث
 جماعة عدا فاحتق اعدم نصيبه فانه يسعى في نصيب الباقيين لا احتباس المائتين ١٢ ع ١٢ قوله ثم بلغت الخ قيد بهذا القول لانه اذا لم ترد قيمة على الف فدعوة المضارب باطله لانه لا يملك واحدا
 من الولد والام لان كلاهما مشغول برأس المال وانتفى الحد لا احتمال تعلق حقهم على تقدير ظهور الربح ولا يثبت النسب لعدم الملك اصلا ويضمن العتق لانه يسع الام والولد لانه مال المضاربة ١٢ ع ١٢
 قوله والدمى مؤسرا فقيده لان ضمان الاتفاق انما يكون اذا كان العتق مؤسرا ودعوة المضارب اتفاق في حق الولد فينبغي ان يضمن المضارب لرب المال اذا كان مؤسرا ومع ذلك لم يضمن لعدم
 الصنع منه كفاية -

القول في جمل على فراش النكاح بان زوجها منه البائع ثم باعها منه فوطيها فعلقته من حملها له على الصلاح ١٢ ع ١٢ قوله لان كل واحد الخ فان قيل لماذا لا يحل الجارية لرأس المال ويحسب
 الولد ربحا للمال الجارية كانت متعينة لرأس المال قبل الولد فيجب ان يبقى كذلك قلنا ان تعيينها كان لعدم المزاج ١٢ ع ١٢ قوله فلو كان مال المضارب والمال لا يملك والمال لا يملك والمال لا يملك والمال لا يملك
 لرأس المال ثم انما لا يتعين احد برأس المال لان احد برأس المال لا يملك والمال لا يملك والمال لا يملك والمال لا يملك والمال لا يملك والمال لا يملك والمال لا يملك والمال لا يملك والمال لا يملك
 كان مجموعهما كمال برأس المال يكون بنفسها فبذلك احد برأس المال لا يجوز اخذ برأس المال بل بالزيادة في مقابل برأس المال لا في زيادة برأس المال ١٢ ع ١٢ قوله
 قوله اذا صار عينا اي اجناسا مختلفة حقيقة او حكما حتى لو كان عينا من جنس واحد وكل عيني يساوي رأس المال ليطهر الربح كما اذا اشترى فرسين كل واحد منهما يساوي الف والى الف كان لربهما حتى لو
 وهب لرجل وسلمه جميع الاما بعد فخذاني صنفه في اجناس مختلفة ففقد في المعاني الباطنة وغدما كذلك الا ان يرى القاصي الصلاح في الجميع او يتراخى على ذلك فنجح ١٢ ع ١٢
 قوله كذا هذا فاذا لم يظهر الربح لم يكن للمضارب في الجارية ملك وبدون الملك لا يثبت الاستيلاء ١٢ ع ١٢ قوله ففقدت لان سببا كان موجودا وهو فراش النكاح الا ان لم تنفذ
 لوجود المانع وهو عدم الملك ١٢ ع ١٢ قوله لا ينفذ بعد ذلك لان صحة الانشاء مختل بتدقيق المحل في الحال وصحة الاخبار تعتمد احتمال المخبر في الزمان الماضي وهما امكن المخبر لاحتمال ان يكون على
 الغرض لصحة دعوته ظاهرا فينفذ عند وجود شرطه ١٢ ع ١٢ قوله كذا هذا اي اما الدعوة بالولد فاخبار فاذ روي في غير فوجو بان في حق نفسه فاذا ملك بعد ذلك نفذت دعوتها ١٢ ع ١٢

فإذا كان ينفذ عند حدوث الملك كما إذا اقترحية عبداً غير ثمر اشتراكه فإذا صحت الدعوة وثبت النسب عتق الولد لقيام ملكه في بعضه
ولا يضمن لرب المال شيئاً من قيمة الولد لأن عتقه ثبت بالنسب والملك والمالك أخيراً فضاف إليه ولا يصنع له
فيه وهذا ضمان اعتاق فلا بد من التعدي ولم يوجد وله أن يستعسى الغلام لأنه احتبست ماله عند ولده إن يعتق
لأن المستعسى كالمكاتب عند أبي حنيفة ويستعسى في ألف ومائتين وخمسين لأن الألف مستحق برأس المال و
الخمس مائة ربح والربح بينهما فلذلك استعسى له في هذا المقدار ثم إذا قبض رب المال الألف له أن يضمن البدعي
نصف قيمة الأمر لأن الألف المأخوذ استحق برأس المال لكونه مقدماً ما في الاستيفاء ظهران الجارية كلها ربح فتكون
بينهما وقد تقدمت دعوة صحيحة لاحتمال الفراش الثابت بالنكاح وتوقف نفاذها لفقد الملك فإذا ظهر الملك
نفذت تلك الدعوة وصارت الجارية أم ولد له ويضمن نصيب رب المال لأن هذا ضمان تملك وضمان التملك
لا يستدعي صنفاً كما إذا استولد جارية بالنكاح ثم ملكها هو وغيره وراثته يضمن نصيب شريكه كذا هذا بخلاف
ضمان الولد على مأمور

بَابُ الْمُضَارَبِ يَضَارِبُ

قال وإذا دفع المضارب المال إلى غيره مضاربة ولم يأذن له رب المال لم يضمن بالدفع ولا يتصرف المضارب
الثاني حتى يربح فإذا ربح ضمن الأول لرب المال وهذا رواية الحسن عن أبي حنيفة وقال إذا عمل به ضمن ربح
أولم يربح وهذا ظاهر الرواية وقال زفر يضمن بالدفع عمل أولم يعمل وهو رواية عن أبي يوسف لأن المملوك
له الدفع على وجه الأيداع وهذا الدفع على وجه المضاربة ولهما أن الدفع أيداع حقيقة وإنما يتقرر كونه للمضاربة
بالعمل فكان الحال مراعى قبله ولا يبي حنيفة أن الدفع قبل العمل أيداع ومعدة ابضاع والفعلان يملكها المضارب
فلا يضمن بهما إلا أنه إذا ربح فقد ثبت له شركة في المال فيضمن كما لو خلطه بغيره وهذا إذا كانت المضاربة صحيحة
لا يضمن المضارب بالمال المضاربة فيه وهو ظهور الفضل في قيمة ذلك يضمن وجوب الضمان عليه شريكه كافي في قوله بالنسب والملك فصار العلة
فان وجهين والملك أخيراً تبين في قوله فيضات إليه أن الحكم إذا ثبت بطلته ذات ومضامين يضاف إلى آخرها وجوبها ١٢ ع ١٢ قوله ولا يصنع له غير ما لا يصنع للمضارب في الملك
فلا يجب عليه الضمان لعدم التعدي إذا وجب ضمان العتق إلا بالتعدي فكان رب المال بالتجارتان شواهيته فليسبب من الغلام وأن شأنا استعسا ١٢ تبين في قوله ظهران الجارية الرخ وانما لم يجعل
الجارية رأس المال وجميع الولد ربحاً لأن ما يجب على الولد من جنس رأس المال وأنه مقدم في الاستيفاء فكان تعيينه رأس المال أولى ولما صارت الجارية ربحاً فعقرها الواجب على المضارب بصيرتها العين
فيكون بينهما ١٢ ك ١٢ قوله لا يندى صغالات ضمان التملك يرجع إلى العمل فيستوي فيه التعدي وغيره كأن لم إذا انقلب على شيء فاطلفه ١٢ ك ١٢ قوله كما إذا استولد الرخ كالأخ تزوج جارية
أخيه فمات الأخ المولى وترك الجارية ميراثاً بين الزوج ولأن أخوان الزوج يملكها من غير صنعة فيضمن نصيب شريكه ١٢ ع ١٢ قوله خلاف ضمان الولد لأنه ضمان عتاق فلا بد من التعدي ولم يوجد
١٢ ك ١٢ قوله على ما مر إشارة إلى قوله ولا يضمن رب المال شيئاً من قيمة الولد الرخ ١٢ أن ١٢ قوله يضارب تذاكر حكم المضاربة الأولى ذكر في هذا الباب حكم المضاربة الثانية إذا كانت تلو الأولى ابتدا
فلذا بان حكمها ١٢ انت

له قوله

ولا يضمن الرخ يعني موصراً كان أو ميسراً لأن نفقاً مستحق لمنى على لا يصنع للمضارب فيه وهو ظهور الفضل في قيمة ذلك يضمن وجوب الضمان عليه شريكه كافي في قوله بالنسب والملك فصار العلة
فان وجهين والملك أخيراً تبين في قوله فيضات إليه أن الحكم إذا ثبت بطلته ذات ومضامين يضاف إلى آخرها وجوبها ١٢ ع ١٢ قوله ولا يصنع له غير ما لا يصنع للمضارب في الملك
فلا يجب عليه الضمان لعدم التعدي إذا وجب ضمان العتق إلا بالتعدي فكان رب المال بالتجارتان شواهيته فليسبب من الغلام وأن شأنا استعسا ١٢ تبين في قوله ظهران الجارية الرخ وانما لم يجعل
الجارية رأس المال وجميع الولد ربحاً لأن ما يجب على الولد من جنس رأس المال وأنه مقدم في الاستيفاء فكان تعيينه رأس المال أولى ولما صارت الجارية ربحاً فعقرها الواجب على المضارب بصيرتها العين
فيكون بينهما ١٢ ك ١٢ قوله لا يندى صغالات ضمان التملك يرجع إلى العمل فيستوي فيه التعدي وغيره كأن لم إذا انقلب على شيء فاطلفه ١٢ ك ١٢ قوله كما إذا استولد الرخ كالأخ تزوج جارية
أخيه فمات الأخ المولى وترك الجارية ميراثاً بين الزوج ولأن أخوان الزوج يملكها من غير صنعة فيضمن نصيب شريكه ١٢ ع ١٢ قوله خلاف ضمان الولد لأنه ضمان عتاق فلا بد من التعدي ولم يوجد
١٢ ك ١٢ قوله على ما مر إشارة إلى قوله ولا يضمن رب المال شيئاً من قيمة الولد الرخ ١٢ أن ١٢ قوله يضارب تذاكر حكم المضاربة الأولى ذكر في هذا الباب حكم المضاربة الثانية إذا كانت تلو الأولى ابتدا
فلذا بان حكمها ١٢ انت

له قوله مراعى مشتق من الرعاية أي محفوظاً في اليد وهو قوام غيران يعرف فيه حكم ١٢ ع ١٢ قوله كما لو خلط أي كايضمن المضارب إذا خلط مال المضاربة بمال غيره أو شارك
ب ١٢ ع ١٢ قوله إذا كانت المضاربة الرخ أطلق المضاربة ولم يبين أن المراد بها المضاربة الأولى أو الثانية أو كلاهما فالأولى والثانية إذا كانتا فاسدت لم يضمن الأول ولا الثاني لو ملك
المال في يده فإن الأول لا يشرك الثاني في الرخ بل الثاني في الجير فيه ولا يشركه في الرخ فاستأجر الجير في مال المضاربة فعل الجير فاضمان على واحد منهما وكذا لو كانت الأولى جائزة والثانية فاسدة فاضمان
لما ذكرنا وكذا إذا كانت الأولى فاسدة والثانية جائزة فموتة فإن الأولى إذا كانت فاسدة فارتفع حكم رب المال فبضاد الأولى تعهد الثانية ايضاً تعهد الثانية شريكاً في الرخ والضمان إنما يجب إذا
ثبت للثاني شركة في الرخ ١٢

قوله فان كانت اى المضارب الثانية دل عليه قوله لانه اجبر فيه والحكم لا يختلف بين ما اذا كانت الاولى فاسدة او اولى نيرة او كلتا هما **ك** **قوله** بناء على اختلافهما اذا اودع رجل ووليعته واودع المودع عند آخره وبذلك في يد الثاني لا يعين الثاني عندنا حقيقة وعندنا برب المال بالخير ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني كافي المضارب الثاني عنده لا يعين وعندنا برب المال **ك** **قوله** ان شاء ضمن الاول اى ضمن المضارب الاول راس المال لانه صافنا متاخلا بدفع المالى غيره لاعلى الوجه الذى رضى برب المال وان شاء ضمن الآخر لانه قبض المالى بغير اذنه وتصرف فيه **ل** **قوله** وكذا عندنا اى كذا عندنا حقيقة لكن يحتاج الى الفرق بين هذه المسئلة ومسئلة مودع المودع **ح** **قوله** يقبضه لنفسه الخ لان على الاول حفظ الوديعة فاذا دفع الى غيره يكون الثاني عالما له بامره فى القبض فينتقل علمه الى الاول نصار لانه يحفظ بنفسه ولو لم يكن فى يد الاول لا يجب الضمان فكذا اذا ملك فى يد الثاني اما المضارب الثاني فغالب لنفسه فى القبض لانه انما يقبضه لكتاب الرزق لنفسه فلا ينتقل علمه الى الغير **ك** **قوله** حين الخ اقول لقائل ان يقول هذا التعديل انما يتشبه على قول زفر لان تحقق المخالفة بالدفع الى الغير انما هو قول زفر وعندنا لا يرسف ومحمد لا يتحقق المخالفة بالدفع المالى بغيره وعندنا حقيقة لا يتحقق بالدفع ولا بالعلم المالى برب وقد مر ذلك كله ولا يخفى ان الهم بالبيان والتعديل قول الى حقيقة تركه لكونه المذكور فى الكتاب ثم قولنا لكونه ظاهرا لادوية فلا ينبغي ان يساق التعديل على وجه يتحقق بقول زفر **ح** **قوله** لانه عال له اى لان المضارب الثاني عاقل لاجل المضارب الاول قيل فى كلامه تناقض لانه قال قبل فلا يعمل فيه لنفسه نفسها وهذا قال لانه عال للمضارب الاول والجواب ان الجهة مختلفة لان الثاني عاقل لنفسه بسبب شركته فى الرزق وعال لغيره بسببه فى ابتداء مودع وعمل المودع هو حفظ المودع فان دفعه التناقض **ح** **قوله** كافي المودع اى مودع الخاصب اذا ضمن يريح على الخاصب المودع **ك** **قوله** فى ضمن العقد اى العقد الذى بين الاول والثاني فان الثاني اعتمد الاول غير **ح** **قوله** يستحقه بملك الخ لانه يستحقه راس المال والملك فى راس المال حصل باءاد الضمان مستند **ح** **قوله** فلا يعرى عن نوع خبث لانه ثبتت من وجه دون وجه فمن حيث انه لا ملك له يمكن البحث فيه فيكون سبيلا للتصدق **ل** **قوله** لان الدفع اى دفع المضارب الاول المالى الى المضارب الثاني **ك** **قوله** يطيب لما به للمضارب الاول والمضارب الثاني يعنى وان لم يعمل المضارب الاول بالتفرق فى المال فيطيب له السدس لانه باشر العقد وان لم يعمل بنفسه شيئا **ل** **قوله** بينهما اى بين ررب المال والمضارب الاول **ح**

وقد جعل رب المال لنفسه نصف ما ربح الاول ولم يربح الا النصف فيكون بينهما ولو كان قال له على ان مارزق الله
تعالى فلي نصفه او قال له فما كان من فضل فيني وبينك نصفان وقد دفع الى اخر مضاربة بالنصف فرب المال
النصف والمضارب الثاني النصف ولا شيء للمضارب الاول لانه جعل لنفسه نصف مطلق الفضل فينصرف شرط
الاول النصف للثاني الى جميع نصيبه فيكون للثاني بالشرط ويخرج الاول بغير شيء كمن استوجر ليخيط ثوبا بدرهم
فاستاجر غيره ليخيطه بمثله وان شرط للمضارب الثاني ثلثي الربح فرب المال النصف والمضارب الثاني النصف و
يضمن المضارب الاول للثاني سدس الربح في مال له لانه شرط للثاني شيئا هو مستحق لرب المال فلم ينفذ في حقه
لما فيه من الابطال لكن التسمية في نفسها صحيحة تكون المسبى معلوما في عقد يملكه وقد ضمن له السلامة فيلزمه
الوفاء به ولانه عتق في ضمن العقد وهو سبب الرجوع فلهذا يرجع عليه وهو نظير من استوجر لخياطة ثوب بدرهم
فدفعه الى من يخيطه بدرهم فصل قال واذا شرط المضارب لرب المال ثلث الربح على ان يعمل معه ولتفقه
ثلث الربح فهو جائز لان للعبد يدا معتبرة خصوصا اذا كان ماذون له واشتراط العمل اذن له ولهذا لا يكون للمولى ولاية
اخذ ما اودعه العبد وان كان محجورا عليه ولهذا يجوز بيع المولى من عبده الماذون واذا كان كذلك لم يكن مانعا من
التسليم والتخلى بين المال والمضارب بخلاف اشتراط العمل على رب المال لانه مانع من التسليم على ما رواه اصبحت
المضاربة يكون الثلث للمضارب بالشرط والثلثان للمولى لان كسب العبد للمولى اذا لم يكن عليه دين وان كان عليه
دين فهو للمقر ما هذا اذا كان العاقد هو المولى ولو عقد العبد الماذون عقد المضاربة مع اجنبي وشرط العمل على
المولى لا يصح ان لم يكن عليه دين لان هذا اشتراط العمل على المالك وان كان على العبد دين صح عند ابي حنيفة
لان المولى بمنزلة الاجنبي عنده على ما عرفت فصل في العزل والقمة قال واذا مات رب المال او المضارب بطلت
المضاربة لانه توكل على ما تقدم وهو موت الموكل يبطل الوكالة وكذا موت الوكيل ولا تورث الوكالة وقد مر من
قبل وان ارتد رب المال عن الاسلام والعياذ بالله ولحق بداء الحرب بطلت المضاربة لان المحقق بمنزلة الموت
الاترى انه يقسم ماله بين ورثته وقبل لحوقه يتوقف تصرف مضاربه عند ابي حنيفة لانه يتصرف له فصار

له قوله وهو سبب الرجوع الى الغرض في العقد سبب الرجوع وانما قيد الغرض في ضمن العقد لان الغرض لم يكن في ضمن العقد لا يكون موجبا للضمان كما لو قال اخبر هذا الطريق آمن وليس بآمن ففعل
فيه ففعل الطريق عليه فاطع الطريق واخذ ماله فلا ضمان عليه ١٢ كـ قوله فصل لما كان للمضاربة بعد احوال من المضارب ادرب المال حكم غير ما ذكرنا او رد في فصل على حدة ١٢ كـ قوله ولذا
شرط الخ هذه المسألة تجانس الاول من حيث اشتراط المضارب في الرزق وتجانس حيث احوال عديرب المال في استحقاق الرزق فلذا فصلها بفصل ١٢ نـ قوله ولعبد رب المال الخ التقييد
بعبد رب المال مع ان الحكم في عياد المضارب كذلك عند اشتراط العمل لمع ما يترتب ان يد العبد للمولى فيمنع التخليه فقال هو جائز ان يملكه لان عياد رب المال في حق المضاربة لعبد
اجنبي آخر ولا يمنع التخليه لان للعبد يدا معتبرة ١٢ كـ قوله واشتراط العمل الخ فيتحقق خروج المال من يد رب المال مع اشتراط العمل فيصح ١٢ عـ قوله يجوز بيع الخ اما عند ابي حنيفة فلا
المولى اجنبي عن كسبه اذا كان عليه دين واما عند مالك فلا يجوز البيع بغير القلعة وقد وجدت ١٢ عـ قوله فاذا كان كذلك اي اذا كان الحكم ما ذكرنا من كون يد العبد محجوزة ويجوز بيع المولى منها اذا كان
ماذون له لم يملكه المولى كمن اشترط العمل عليه ١٢ عـ قوله فصل في عزل المضارب وقسمه الرزق وما فرغ من بيان حكم المضاربة والرجوع ذكر في
هذا الفصل الحكم الذي يوجد بعد ذلك ان عزل المضارب بعد تحقق عقد المضاربة وكذا انقسمت بعد تحقق مال الرزق ١٢ نـ قوله يبطل الوكالة لان الوكالة عقد جائز لا يلزم مكانه بقاء حكمه ثابتا
فيستترط قيام الامر على ساقته ١٢ عـ قوله وقد مر اي حكم بطلان الوكالة لانه يمتنع من قبل اسنى باب عزل الوكيل من كتاب الوكالة ١٢ عـ قوله بطلت المضاربة هذا
اذ لم يعد سقلا ما اذا رجع المرتد مستقلا وهو رب المال جاز جميع ما قبل من البيع والشراء وكان عقد المضاربة على ما شرطنا اما انما لم يتصل قضاء القاضى بل قد فلكان هذا منزلة الغيبة فلا وجب العمل ولا بطلان
البلية واما بعد المحقق والقضاء به فالوكيل ينزل بخروج محل التصرف عن ملك الموكل واما هنا لا يبطل لما كان حتى المضارب كما لو مات حقيقة كذا في المبسوط ١٢ كـ

[illegible]

قوله فاتح الخ لان الرزق لا يتبين قبل وصول راس المال الى رب المال ١٢ كفايه **قوله** فتبيع له قبل تصور رأس المال بدون علم تصور بدون راس المال ١٣ كفايه -
قوله كما اذا فتح اي رب المال البعدي الى المضارب بالآخر الى المضاربة غير المال الاول فانه لا يوجب استقراض الاقسام الاول ١٤ يعني **قوله** فصل الخ ذكر في هذا الفصل ما لم يذكره
 في اول المضاربة من افعال المضارب بزيادة الافلاقة يتبينها على مقصودية افعال المضارب بالعادة ١٥ **قوله** الى اجل لا يبيع التجار البعدي قال في النهاية بان باع الى عشرين سنين لم يخرجه من مبيع التجار ١٦
 غايه **قوله** سفينة للركوب قيد بقره للركوب لان له شراء السفينة لبيع اذ لم يخلص للرب المال التجارة في شيء بعينه ١٧ **قوله** ولان يستكرها اي السفينة والدواب مطلقا اعتبار العادة
 التجار فلانها اشترى طعاما لا يجبر بان ذلك فهو من ارباح التجار في الطعام ١٨ غايه **قوله** في الرواية المشهورة ان ترزيبه من روايته ابن رستم عن محمد انه لا يملك ذلك باطلاق العقد لانه بمنزلة الدفع مضاربة
 والفرق ان المضارب شريك في الرزق والمالوف لا يبيع شريكه ١٩ يعني **قوله** فالمضارب اولي لان ولاية المضارب اعم لانه شريك في الرزق او بغيره ان يبيع شريكه ٢٠ **قوله** لانه
 لا يملك الاقاله اسع البعيع بالنسبة بعد الاقاله ولا يملك الاقاله ايضا عندنا في يوسف فلم يكن ان يجعل تاجيله الثمن بمنزلة الاقاله والبيع بالنسيئة بعد ٢١ كفايه **قوله** ولو اقبل بالثمن اي لو قبل
 المضارب الحوالة على الاخر من المشتري جاز ٢٢ **قوله** وهو ما ذكرنا من البيع بالتقدي والنسيئة ولا وزن لعبد المضاربة وتأخير الثمن والا حتيال به ٢٣ يعني -
قوله هو اي دفع المال مضاربة او شركة الى غيره او غلط بالمال او ايجال غيره ٢٤ **قوله** وهو الاستدانة فان الاستدانة تعرف بغير راس المال والتوكيل متقيد براس المال فلا يملك
 المضارب الا بالتخصيص عليه وعند التخصيص عليه يعتبر بهذا التفرد بنفسه فيبيع بمنزلة شركة الوجه ولا يكون مضاربة اذ ليس لواحد منها فيه راس المال فيكون المشتري جنيبا نصفين والدين عليها نصفين ولا يتغير موجب
 المضاربة لان هذه شركة وجه تمت الى المضاربة فلم يتغير موجب المضاربة وكان الرزق الحاصل من مال المضاربة على ما اشترط ٢٥

الاستدانة وهو ان يشتري بالدارهم والدنانير بعد ما اشترى برأس المال السلعة وما شبه ذلك لانه يصير المال
 زائدا على ما انعقد عليه المضاربة فلا يرضى به ولا يشغل ذمته بالدين ولو اذن له رب المال بالاستدانة صار
 المشتري بينهما نصفين بمنزلة شركة الوجوه واخذ السفائح لانه نوع من الاستدانة وكذا اعطاؤها لانه اقراض
 العتق بمال وبغير مال والكتابة لانه ليس بتجارة والاقرض والهبة والصدقة لانه تبرع محض قال ولا يزوج عبدا
 ولا امة من مال المضاربة وعن ابي يوسف انه يزوج الامة لانه من باب الاكتساب الا ترى انه يستفيد به المهر
 سقوط النفقة ولها انة تجارة والعقد لا يتضمن الائتويل بالتجارة وصار كالكتابة والاعتاق على مال لانه اكتساب
 ولكن لما لم يكن تجارة لا يدخل تحت المضاربة فكذا اهدا قال فان دفع شيئا من مال المضاربة الى رب المال
 بضاعة فاشترى رب المال وباع فهو على المضاربة وقال زفر تفسد المضاربة لان رب المال متصرف في مال نفسه
 فلا يصحح وكذا فيه فيصير مستردا ولهذا لا يصح اذا شرط العمل عليه ابتداء ولنا ان التولية فيه قد تمت وصار
 التصرف حقا للمضارب فيصالح رب المال وكذا عنه في التصرف والايضاع توكيل منه فلا يكون استردادا بخلاف
 شرط العمل عليه في الابتداء لانه يمنع التولية وبخلاف ما اذا دفع المال الى رب المال مضاربة حيث لا يصح لان
 المضاربة ينعقد شركة على مال رب المال وعمل المضارب ولا مال ههنا للمضارب فلو جوزه ناه يودي الى قلب
 الموضوع واذا لم يصح بقي عمل رب المال بامر المضارب فلا يبطل به المضاربة الاولى قال واذا عمل المضارب
 في البصر فليست نفقته في المال وان سافر فطعامه وشرابه وكسوته وركوبه ومعناه شراء وكراء في المال ووجه
 الفرق ان النفقة تجب بائرا الاحتباس كنفقة القاضي ونفقة المرأة والمضارب
 في البصر ساكن بالسكنى الاصلى واذا سافر صار محبوسا بالمضاربة فيستحق النفقة فيه وهذا بخلاف الاجير لانه
 يستحق البذل لا محالة فلا يتخير بالانفاق من ماله اما المضارب فليس له الا الربح وهو في حين التردد فلو انفق من
 ماله يتخير به وبخلاف المضاربة الفاسدة لانه اجير وبخلاف البضاعة لانه متبرع قال ولو بقي شيء في يده بعد ما
 كان اشتري سلعة بالشر من مال المضاربة وهو اللفظ

له قوله وما شبه ذلك اي من انواع الاستدانة
 كما ان اشتري سلعة بالشر من مال المضاربة وهو اللفظ
 له قوله وما شبه ذلك بان كان لاس المال الف درهم فليس له ان يشتري بالكيل والموزون لانه اشتري بغير رأس المال فكان هذا استدانة فلا ينفذ على المضاربة
 هي ان يشتري كالمال يشتري بالوجوه وما يشبهها يكون بينهما ١٢ شرح نقايير از علي قاري له قوله واخذ السفائح في القاموس السفحة ان تعطي مالا لآخر ولما قلنا ان في بلد المعطي فيه اياه ثم تستفيد
 امن الطريق وقد تحققت السفحة في آخر كتاب الخواص ١٢ له قوله فان دفع الخ موصوته انه دفع الى آخر الف درهم مضاربة بالنصف فدفن المضارب بعضا الى رب المال بضاعة فان قيل بضاعة هو ان
 بها واشترى قس على مالها ١٢ عني له قوله شيئا من مال ان يكون المدفوع الى رب المال بعض مال المضاربة او كله ١٢ له قوله بضاعة فان قيل بضاعة هو ان
 يكون المال للبضائع والعمل من الآخر وليس للبضائع ههنا مال فكيف يتحقق الايضاع قلنا الايضاع هو الدفع على وجه الاستعانة ورب المال يصلي معينا لانه اشفق الناس اليه تصرفا فيصع الاستعانة به
 ١٢ عني له قوله فلا يصح وكذا لان الرقيا يعمل في ملكه لا يصح وكذا لغيره فصار غير صالح لان يكون وكذا لغيره فصار مستردا ١٢ كان في له قوله فيصير مستردا لان الوكيل هو الذي يعمل لغيره وهذا عامل لنفسه فكيف
 يصح وكذا لغيره بل يكون مستردا لانه عليه عزمه او استرداده في اية وقت شاء اذا لم يتعلق حقه فصار كما اذا لم يسلم اليه من ابتداء ١٢ تبين له قوله فيصلي رب المال الخ فان قيل رب المال
 لا يصح وكذا لان الوكيل يعمل في مال غيره ورب المال لا يعمل في مال غيره بل في مال الاجيب بان رب المال بعد التولية صار كالاجيب عن المال فجاز توكله فان قيل لو كان كذلك ليجع المضاربة مع رب المال
 اجاب بقوله وبخلاف ما اذا دفع المال الى رب المال مضاربة حيث لا يصح الخ ١٢ عني له قوله توكل من ليس المال من لوازمه فان الوكيل يجوز ان يوكل وليس المال له ١٢ عني
 له قوله ومعناه اي معنى كون ركوبه في المال شراء وكراء اي من حيث الشراء ومن حيث الكراء اراد ان المضارب في السفر من يركب اياها وادبته او يركبها ١٢ عني له قوله ووجه الفرق
 اي بين ما اذا عمل في السفر حيث لا نفقة له في مال المضاربة ومن ما اذا عمل في السفر حيث يجب فيه ١٢ عني له قوله قال لو لم يذكر قال كان اصوب لان المسألة ليست في الجامع الصغير بل في مختار
 القدرى ولهذا لم يذكر في البداية وانما هي من المبسوط ١٢ عني

قد مر مصره رجة في المضاربة لانتهاء الاستحقاق ولو كان خروجه دون السفر كان بحيث يغدو ثم يروح فيبيت

بأهله فهو بمنزلة السوقي في المصروان كان بحيث لا يبيت بأهله فنقته في مال المضاربة لان خروجه للمضاربة

والنفقة هي ما يصرف الى الحاجة الراضية وهو ما ذكرنا ومن جملة ذلك غسل ثيابه واجرة اجير يخدمه وعلف

دابة يركبها والدهن في موضع يحتاج اليه عادة كاللحاجز وانما يطلق في جميع ذلك بالمعروف حتى يضمن الفضل

ان جاوزة اعتبارا للتعارف فيما بين التجار وما الداء ففي ماله في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة انه يدخل في النفقة

لانه لا صلاح بدنه ولا يتكهن من التجارة الا به فصار كالنفقة وجه الظاهر ان الحاجة الى النفقة معلومة الوقوع

والى الداء بعراض المرض ولهذا كانت نفقة المرأة على الزوج ودواؤها في مالها قال واذا ربح اخذ رب المال ما

انفق من رأس المال فان باع المتاع صريحة حسب ما انفق على المتاع من المصروف ونحوه ولا يحسب ما انفق

على نفسه لان العرف جار بالمحاق الاول دون الثاني ولان الاول يجب زيادة في المالية بزيادة القيمة والثاني لا

يوجبها قال فان كان معه الف فاشترى بها ثيابا فقصرها او حبلها بمائة من عنده وقد قيل له اعمل برأيك

فهو متطوع لانه استدانة على رب المال فلا ينتظره هذا البقال على ما مروا ان صبيغها احمر فهو شريك بما زاد الصبغ

فيها ولا يضمن لانه عين مال قائمه به حتى اذا بيع كان له حصة الصبغ وحصة الثوب الابيض على المضاربة بخلاف

القسارة والحبل لانه ليس بعين مال قائم به ولهذا اذا فعله الفاصب ضاع عمله ولا يضيع اذا صبغ المنصوب واذا

صار شريكا بالصبغ انتظم قوله اعمل برأيك انتظامه الخلط فلا يضمنه فصل اخر قال فان كان معه الف

بالنصف فاشترى بها بزا فباعه بالفين واشترى بالالفين عبدا فلم ينقدهما حتى ضاعا يغرم رب المال الف وخمس

مائة والمضارب خمس مائة ويكون ربع العبد للمضارب وثلاثة ارباعه على المضاربة قال هذا الذي ذكره حاصل

له قوله لانتهاء الاستحقاق اي بالرجوع الى مصره كالحاج من الغيرة اذا بقي شيء من النفقة في يده بعد رجوعه وكما لو اتمت مع زوجة

بيتا ثم تغلبت للخدمة وقد بقي من النفقة شيء كان للزوج ان يسترد ذلك عنها ١٢ ك قوله وهو ما ذكرنا اراد الطعام والشراب والكسوة وغزير على ما تقدم ١٣ ك قوله غسل ثيابه واجرة

الخادم والمحام والمحاق وعلف الدابة والدين فان اشخص اذا كان طويل الشتر وسخ الثياب ماشيا في حواجر الجرح من الصعاليك ويقل معاملوه فصار ما به يحضر الرضات في المعاملة مع من جملة النفقة ١٤

عنايه ك قوله كالحاجز فان ارضى الحجاز عارة يحتاج اليها الى ترتيب ابدانهم بالدين ١٥ ك قوله اخذ رب المال الخ يريد ان المضارب اذا انفق من مال المضاربة فربح يربح فربح المضارب

راس مالها كما يكون النفقة مصروفة الى الرزق دون راس المال فاذا استوفاه كان ما بقي يبيعها على ما شرط ١٦ ك قوله من المحدث ونحوه كاجرة السارد والفسار والصبغ يريد بهذا ان ما انفق على

المتاع يضمن الى راس المال ويبيع ماله على الكل حتى لو اشترى به بلغت درهم واستاجر ودوا بالجملة الى مصره بمائة درهم فانه يبيعها بمائة درهم ومائة لانه لا يقول اشتريته بالف ومائة بل يقول قام على كذا ١٧

ك قوله زيادة في المالية الخ كالصبغ والقصر ونحوهما فانه يوجب زيادة في عين المتاع والحمل فانه يوجب زيادة في القيمة لان القيمة تختلف باختلاف الامكن ١٨ ك قوله فقصم

غسلها باجرة من ماله من قصم قصم قصم او قصارة او من قصم الثوب بالتشديد اي جمع فقصم كذا في القصة في ١٩ ك قوله وان سبغنا احمر فقصم بالحمرة لان السواد نقصان عن ابيض حفيفه فاما سائر الالوان فنش الحمرة

الجواب لان الثمن كله على المضارب اذ هو العاقد الا ان له حق الرجوع على رب المال بالف وخمس مائة على ما بين
 فيكون عليه في الآخرة وجهه انه لما نفع المال ظهر الربح وهو خمس مائة فاذا اشترى بالعين عبدا صار مشترا
 ربه لنفسه وثلاثة ارباعه للمضاربة على حسب انقسام الالفين واذا ضاعت الالفان وجب عليه الثمن لما بيناه ولم
 الرجوع بثلاثة ارباع الثمن على رب المال لانه وكيل من جهته فيه ويخرج نصيب المضارب وهو الربع من المضاربة لانه
 مضمون عليه ومال المضاربة امانة وبينهما منافاة ويبقى ثلاثة ارباع العبد على المضاربة لانه ليس فيه ما ينافي المضاربة
 ويكون رأس المال الفين وخمس مائة لانه دفعه مرة الف ومرة الف وخمس مائة ولا يبيعه مرا بحة الاعلى الالفين لانه
 اشتراه بالعين ويظهر ذلك فيما اذا بيع العبد بأربعة الاف فحصة المضاربة ثلاثة الاف يرفع رأس المال ويبقى

خمس مائة ربحا بينهما قال وان كان معه الف فاشترى رب المال عبدا بخمس مائة وباعه اياه بالف فانه
 يبيعه مرا بحة على خمس مائة لان هذا البيع مقضي بجواز لتعايد المقاصد دفعا للحاجة وان كان بيع ملكه بملكه
 الا ان فيه شبهة العدم ومبنى المراجعة على الامانة والاحتراز عن شبهة الخيانة فاعتبر اقل الثمنين ولو اشترى
 المضارب عبدا بالف وباعه من رب المال بالف ومائتين باعه مرا بحة بالف ومائة لانه اعتبر عد ما في حق نصف
 الربح وهو نصيب رب المال وقد مر في البيوع قال فان كان معه الف بالنصف فاشترى عبدا قيمته الفان فقتل
 العبد رجلا خطأ فثلثة ارباع الفداء على رب المال واربعة على المضارب لان الفداء مؤنة الملك فيتقدر بقدر
 الملك وقد كان الملك بينهما ارباعا لانه لما صار المال عينا واحدا قيمته الفان ظهر الربح وهو الف بينهما والف لرب
 المال برأس ماله لان قيمته الفان واذا فداها خرج العبد عن المضاربة امان نصيب المضارب فلما بيناه واما نصيب
 رب المال لقضاء القاضي بانقسام الفداء عليها لانه يتضمن قسمة العبد بينهما والمضاربة تنتهي بالقسمة بخلاف
 ما تقدم لان جميع الثمن فيه على المضارب وان كان له حق الرجوع فلا حاجة الى القسمة ولان العبد كالزائل
 عن ملكها بالجناية ودفع الفداء كما بدأه الشراء فيكون العبد بينهما ارباعا على المضاربة يخدم المضارب يوما
 ورب المال ثلاثة ايام بخلاف ما تقدم قال وان كان معه الف فاشترى بها عبدا فلم ينقد ها حتى هلكت الالف

له قوله الذي ذكره اشارة الى قوله لم يرب رب المال اي لا يلزم في الحال اذا ضمن في الحال على المضارب لانه هو العاقد اذ
 كونه امانة متنافاة لانه لو لم يخرج نصيب المضارب من المضاربة بجمع الضمان مع كونه امانة وهذا يجوز اذ
 وخمس مائة تبين له قوله ويظهر ذلك اي جميع ما ذكر قبله وهو خروج نصيب المضارب وهو الربع من المضاربة وبقا ثلثة ارباع العبد على المضاربة وظهر الربح بعد ذلك على ما شرطنا
 قوله فحصة المضاربة اربع لان ربع العبد كان فيكون له ربع الثمن وهو الالف فيبقى ثلثة الاف يرفع منه رأس المال وهو الفان وخمس مائة ويبقى خمس مائة ربحا بينهما على ما شرطنا
 لتعايد المقاصد مقصوده وصوله الى الالف ومقصود المضارب وصوله الى المبيع اذ كفايه
 له قوله فاعتبر اقل الثمنين وهو خمس مائة لثبوت من كل وجه والاكثر ثابت من وجه دون وجه بالنظر الى انه يبيع بالمر ١٢ ر
 لمك ومبنى المراجعة على الامانة والتحرر عن الجناية فيكون البيع اشلى منها لعدم في ضمانه كما لم يوجد الا البيع الاول اذ كان
 ١٢ تبين له قوله ثلثة ارباع اي كان الدفع والفداء لهما فان دفعه بطلت المضاربة لملك مال المضاربة وان فداها بثلثة ارباع ١٢ ر
 تقدم ١٢ ر له قوله ثم الرزح يدل انه يظهر في حق المتق اذا كان قريبا ولو اختلفت بقية ارباع ١٢ ر له قوله فلما بيناه اشارة الى ما ذكره من قوله ويخرج نصيب المضارب وهو الربع من المضاربة لانه مضمون عليه
 قوله لما اشترى من الرزح لان الخطاب بالفداء يوجب سلامة فداي ولا سلامة الا بقسمة ١٢ ر له قوله بخلاف ما تقدم اي في اول الفصل واراد به اذا ضاع الالفان حيث لا ينتهي المضاربة هناك بل تثبت على ما كانت
 ١٢ تبين له قوله بخلاف ما تقدم وذكر في الفوائد الظهيرية فرق بين يداوس ما تقدم حيث لا يخرج هناك بل يخص رب المال من المضاربة وهما يخرج والفرق ان الواجب فيما تقدم ضمان التجارة
 وضمان التجارة لا ينافي المضاربة والواجب ههنا ضمان الجناية وضمان الجناية ليس من التجارة في شيء ولا يفتي على المضاربة اذ

يدفع رب المال ذلك الثمن ثم وثق ورأس المال جميع ما يدفع اليه رب المال لان المال امانة في يده والاستيفاء
 انما يكون بقبض مضون وحكم الامانة يتأديه فيرجع مرة بعد اخرى بخلاف الوكيل بالشراء اذا كان الثمن مدفوعاً
 اليه قبل الشراء وهلك بعد الشراء حيث لا يرجع الامرة لانه امكن جعله مستوفياً لان الوكالة تجامع الضمان
 كالغاصب اذا توكل ببيع المنصوب ثم في الوكالة في هذه الصورة يرجع مرة وفيما اذا اشترى ثم دفع الموكل اليه
 المال فهلك لا يرجع لانه ثبت له حق الرجوع بنفس الشراء فجعل مستوفياً بالقبض بعده اما المدفوع اليه قبل
 الشراء امانة في يده وهو قائم على الامانة بعدة فلم يصير مستوفياً فاذا هلك رجع عليه مرة ثم لا يرجع لوقوع الاستيفاء
 على ما مر فصل في الاختلاف قال واذا كان مع المضارب الفان فقال دفعت الى الفادرجت الفادوقال رب المال
 لا بل دفعت اليك الفين فالقول قول المضارب وكان ابو حنيفة يقول ولا القول قول رب المال وهو قول زفر لان
 المضارب يدعي عليه الشركة في الرمي وهو ينكر والقول قول المنكر ثم رجع الى ما ذكره في الكتاب لان الاختلاف في الحقيقة
 في مقدار المقبوض وفي مثله القول قول القابض ضميناً كان او اميناً لانه اعرف بمقدار المقبوض ولو اختلفا مع ذلك
 في مقدار الرمي فالقول فيه لرب المال لان الرمي يستحق بالشروط وهو يستفاد من جهته وانها اقام البينة على ما ادعى
 من فضل قبلت لان البينات للثبات قال ومن كان معه الف درهم فقال هي مضاربة لفلان بالنصف وقد
 ربح الفادوقال فلان هي بضاعة فالقول قول رب المال لان المضارب يدعي عليه تقويم عمله أو شرطاً من جهته
 او يدعي الشركة وهو ينكر ولو قال المضارب اقضتني وقال رب المال هي بضاعة او ودیعة او مضاربة فالقول لرب
 المال والبينة بينة المضارب لان المضارب يدعي عليه التملك وهو ينكر ولو ادعى رب المال المضاربة في نوع وقال
 الاخر ما سبيت لي تجارة بعينها فالقول للمضارب لان الاصل فيه العموم والاطلاق والتخصيص بعارض الشرط
 بخلاف الوكالة لان الاصل فيه الخصوص ولو ادعى كل واحد منهما نوعاً فالقول لرب المال لانهما اتفقا على التخصيص
 والاذن يستفاد من جهته فيكون القول له ولو اقام البينة فالبينة بينة المضارب لحاجته الى نفي الضمان وعدم حجة

له قوله ثم وثق يعني اذا كان مع المضارب الف درهم فاشترى به عبداً
 وضاع الثمن قبل التقدير رجع على رب المال فاذا دفع اليه ثانياً لم يكف ذلك بل رجع عليه كلما ملك الى المالايناسي ويكون راس المال جميع ما دفع اليه رب المال امانة في يده
 قوله انما يكون بقبض مضون يعني انما يكون بقبض المضارب على الاستيفاء لعرضه لثمنه او ثمنه الى غير النهاية على جهته امانة دون الاستيفاء يعني له قوله فيرجع مرة
 بعد اخرى لان الشراء لا يبطل بهلاك الثمن فيبقى موجوداً بين الثمن عليه وهو مال لرب المال فيستوجب عليه ربح ما وجب عليه من الدين في العمل واستيفاء ذلك لا يقع بقبض هذه الاطراف لان جميعها
 يصير راس مال المضاربة وقبض راس المال قبض امانة واستيفاء الدين انما يكون بقبض مضون وقبض امانة لا يوجب من القبض المضون فلهذا لا يرجع اليه مرة بعد اخرى الى ان يسقط عنه الثمن بوصول
 الثمن الى البائع بخلاف الوكيل اذا كان الثمن مدفوعاً اليه قبل الشراء لا يرجع بالثمن الامرة لان قبض الوكيل جازا تصافه بالضمان والامانة كالغاصب اذ توكل ببيع المنصوب جازا ويكون مضون عليه حتى
 لو ملك في يد الوكيل يجب الضمان اكر له قوله كالغاصب اذ توكل حيث جازت الوكالة فاذا هلك العبد في يد الغاصب بعد ما صار ذكياً ضمن لانه لم يخرج عن الضمان بمرور وكالة ١٢ يعني
 له قوله ما مر اشار به الى ما ذكره بقوله لانه ثبت له حق الرجوع بنفس الشراء فجعل مستوفياً بقبض بعده ١٢ يعني له قوله فصل في الاختلاف لما بين احكام مسائل الاتفاق فيما بين رب
 المال والمضارب شرع في بيان مسائل الاختلاف بينها لان الاصل هو الاتفاق ١٢ انما به له قوله وفي مثل اي في مثل هذه الاختلاف وهو الاختلاف في مقدار المقبوض القول قول القابض احرز به
 عما وقع الاختلاف في صفة المقبوض من كونه قرضاً او ودیعة او بضاعة فالقول فيه قول رب المال ١٢ اكر له قوله ولو اختلفا في صورة قال رب المال راس المال الفان وشرطت لك ثلث الربح
 وقال المضارب لاس المال الفان وشرطت لي نصف الربح فالقول في الربح لرب المال وفي القدر للمضارب ١٢ يعني له قوله وبهما اقام الفان اقام البينة في هذا الصورة كانت بنية رب المال
 اولى في مقدار راس المال وبنية المضارب اولى في مقدار الربح لانهما اكرثا ثانياً ١٢ يعني له قوله على ما دعي من فضل المارب المارب فانه يدعي فضل في راس ماله فقبل بنية فيه واما المضارب فانه يدعي
 فضل في الربح فقبل بنية فيه ١٢ يعني له قوله ولو قال المضارب ارجع ساء مضارباً للشركة بما ذكر في اخوات هذه المسألة على طريق قوله تعالى تعلم ما في نفسي ولا علم ما في نفسي ١٢ انت له قوله
 والتخصيص بعارض الخ اسس تخصيص المضاربة بنوع بعارض الشارط من جهة رب المال والا فلا اصل التيمر ولهذا لو قال مثل هذا المال مضاربة بالنصف يصح ويملك جميع انواع التجارات فلو لم يكن متحقق التقدير
 العموم لم يبيع النقد بالتخصيص ١٢ يعني له قوله المخصوص ولا يثبت فيه العموم الا بالتخصيص ١٢ اكر له قوله لما جرت اى لاحتياجه الى اثبات الاذن في نوع يدعي الاذن فيه حتى يفتق الضمان
 عنه وعدم حاجته الى اقرار رب المال الى البينة لان ما يدعي ثبت بقوله اذ هو المتك بالاصل ١٢ اكر له قوله وعدم حاجته الى اقرار الخ لان الاذن مستفاد من جهته كما تقرر فيما مر فافان كان ما يدعي ثانياً بقوله
 فلو خرج الى البينة ١٢ انت

دب المال ۹۴

الوديعه فعياله هو ما يترك
عند الايمن تبين

ای القدری ۱۲ عینی

—

انما يحفظ ما له بمن في عيا

2

245

Fuller

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هو اسم يهيدى:

بارية فليبيك اسقف

ريخ والعتوب

المودع صاحب

عبدالرحمن بن عوف

كتاب اربع الاوى سر

سہ ادا و دعا طبعی و عجمی

سور با حفظ والمأمور

۱۰ علیہ السلام لہو صامن و

حدیث لیس

بأساكه بعدة فيضنها بجنسه عنه قال وان خلطها البودع بباله حتى لا يتميز ضنها ثم لا سبيل للبودع عليها
عند ابى حنيفه وقال اذا خلطها بجنسها شركه ان شاء مثل ان يخلط الدرهم البيض بالبيض والسود بالسود الخطة
بالخطة والشعير بالشعير لهما انه لا يملكه الوصول الى عين حقه صورته وامكنه معني بالقسمه معه فكان
استهلاكه من وجه دون وجه فيسبل الى ايها شاء وله انه استهلاك من كل وجه لانه فعل يتعذر معه الوصول
الى عين حقه ولا معتبر بالقسمه لانها من موجبات الشركه فلا تصلح موجبة لها ولو ابرأ الخاط لا سبيل له على الخلط
عند ابى حنيفه لانه لا حق له الا في الدين وقد سقط وعندهما بالابراء يسقط خيرة الضمان فيتعين الشركه في الخلط
وخلط الخل بالزيت وكل مائع بغير جنسه يوجب انقطاع حق المالك الى الضمان وهذا ابا لجباة لانه استهلاك
صورته وكذا معنى لتعذر القسمه باعتبار اختلاف الجنس ومن هذا القبيل خلط الخطة بالشعير في الصحيح لان
احدهما لا يخلو عن جات الاخر فتعذر التمييز والقسمه ولو خلط المائع بجنسه فعند ابى حنيفه ينقطع حق المالك
الى الضمان لانه كثرنا وعند ابى يوسف يجعل الاقل تابعا للاكثر اعتبارا للغالب اجزاء وعند محمد شركه بكل حال
لان الجنس لا يغلب الجنس عندا على ما مر في الرضاع ونظيره خلط الدرهم بثلثها اذ اية لانه يصير مائعا
بالاذابة قال وان اختلطت بباله من غير فعله فهو شرك في لصاحبها كما اذا انشق الكيسان فاختلطت لانه لا يضمنها
لعدم الصنع فيشتركان وهذا بالاتفاق قال فان انفق البودع بعضها ثم رده مثله فخلطه بالياقي ضمن الجميع لانه
خلط بال غيره بباله فيكون استهلاك على الوجه الذي تقدم قال واذا تعدى البودع في الوديعه بان كانت
دابة فركبها او ثوبا فلبسه او عبدا فاستخدمه او اودعها عند غيره ثم ازال التعدى فردها الى يده زال الضمان و
قال الشافعي لا يبرأ عن الضمان لان عقد الوديعه ارتفع حين صار ضامنا للثمن فاة فلا يبرأ الا بالرد على المالك
ولنا ان الامر باق لا طلاقه وارتفاع حكم العقد ضرورة ثبوت نقيضه فاذا ارتفع عاد حكم العقد كما اذا استأجره
المحفظ شهرا فترك المحفظ في بعضه ثم حفظ في الباقي فحصل الرد الى نائب المالك قال فان طلبها صام بها فوجدها
اي المحفظ شامرا

١٤ قوله شركه ان شاء ولو لم يملك يحمل التميز بملك من مالها ١٢ كـ قوله وانكسره في مال او يوزن او يوزن بالاجماع ولذا يملك
كل واحد من الشريكين ان يأخذ حصة نفسه براضا وقضاء واذا كان استهلاكا من وجه دون وجه فان شاء مال الى جانب المالك وضمنه مثله وان شاء مال الى جانب التيميم والقيام وشاذ في الخلط ١٢ كـ
١٣ قوله من كل وجه لانه ليس الاستهلاك من العباد ولا هذا هو التيميم واما انعدام الحمل فتبليغ الشك قال ولذا كان لرجل التيميم بالاجماع وبمراة الاستهلاك ١٢ كـ قوله ولا يبرأ
ارج جواب عن قولها وانكسره معنى بالقسمه لان القسمه ليست بموصلة الى عين حقه ولكن جعلت طريقا للانتقار بطريق الضرورة بناء على قيام الشركة وحكمها فان قيل علمه موجبة للشركه لان حكم العلته لا يكون علته
١٤ قوله فلا تصلح كما قالنا من ان لا يملك الوصول الى عين حقه معنى بالقسمه فلان يشركه ان شاء ١٢ كـ قوله ومن هذا القبيل انكسره اي من جعل بالوجوب انقطاع حق المالك الى الضمان بالاجماع
خلط الخطة بالشعير في الصحيح لانه لا يعمل المالك الى عين ملكه الا بخرج والمتمسك كالتعذر لان الخطة لا تخلو عن جات الشعير والشعير لا يخلو عن جات الخطة فتعذر التمييز حقيقة وتعذر التمييز حكما ايضا بالقسمه
لاختلاف الجنس لان القسمه عند اختلاف الجنس غير مشروع وقيل لا ينقطع حق المالك عن الخلط بالاجماع ههنا ويكون له الخيار وقيل القياس ان يصير الخلط ملكا للخالط عندا في منيفته وفي الاستحسان لا يصير
١٢ كافي ١٢ قوله لما ذكرنا اشارنا الى ما ذكر من قوله لانه استهلاك من كل وجه ١٢ عني ١٢ قوله يحمل الاقل ارج فيكون الخلط لصاحب الكثير ولصاحب القليل اقبالا ١٢ عني ١٢
قوله على ما مر في الرضاع من انه اذا جمع بين لبن امرأتين في قدر وصب في حلق رضيع ثبت الرضاع ههنا عند محمد وعند ابى يوسف العبرة لما كثر ١٢ عني ١٢ قوله ولا يبرأ الا بالرد والادب وراهم غيره مع
ولهم بعدة في حيفه ينقطع حق المالك بكل حال الى الضمان واليوسف رجع الى المالك عن الخلط بالاجماع ههنا ويكون له الخيار وقيل القياس ان يصير الخلط ملكا للخالط عندا في منيفته وفي الاستحسان لا يصير
وروا مثل لانه لو اخذه لاجل الاتفاق ثم رده قبل الاتفاق لم يضمن لانه ان خالف عادى الوفاق ١٢ عني ١٢ قوله ضمن الجميع اي بضمه بالاتفاق وبعضه بالخط وحكم الخلط ما مر من الوجوه وفاقا
وفاقا وبذلك انما انفق صار دينيا في منته وهو لا ينفرد بفضاء الدين بغير محض من صاحبه فيكون خلطها لما بقي بملك نفسه وهو موجب للضمان عليه ثم يد المودع كيدته لكن فيما فرض اليه وهو المحفظ لاني الخلط
١٢ كـ قوله زال الضمان انما قال زال لان الضمان وجب عليه بنفس الركوب حتى لو ملك في حالة الاستعمال بضمه بالاجماع ١٢ عني ١٢ قوله ان الامر باق اي الامر بالمحفظ وهو الابداع
باق لا طلاق ذلك الامر لان قوله احفظ هذا المال يتناول جميع الاوقات ١٢ عني ١٢ قوله ضرورة ثبوت نقيضه وهو وجوب الضمان لان حكم عقد الوديعه المحفظ وعدم الضمان ونقيض هذا العقد وجوب
الضمان ١٢ حميد ١٢ قوله فصل ارج جواب عن قول الشافعي فلا يبرأ الا بالرد على المالك ١٢ كـ

الـ قول فتم رفع الخ لانه لما وجد الوديعه فقد عزل نفسه عن الحفظ والمالك لما طلب منه الوديعه عزله فاقطع على العزل ١٢ **الـ قول** فخلات الخ يعني اذا خالفت فعلا ثم عاد الى الوفاق يكون العقد على حاله لانه باق اذا خلعت ليس بردا لمران الامر قول ورد القول بقول مثله واما المجد فهو قول ورد لمران الجاهد يكون تملكا للعين ١٢ **الـ قول** ولو وجد امان قال لرجل ما حال وديعه فلان فقال ليس لفلان عندي وديعه ١٢ **الـ قول** فلو انما ذكر اختلاف زفر و يعقوب فذكر كذلك ١٢ **الـ قول** او طلب يعني اذا طلب المودع الوديعه فكانه عزله عن الحفظ ولم يوجد الطلب ههنا ولا ينفرد به العزل ١٢ **الـ قول** وان كان لها حمل وثوبه الحمل بالفتح مصدر حمل الشيء ومنه ما حمل وكثرته يعنون ما نقل سحاج في حمله الى غلبه او اجرة محال وهذا اذا كان الطريق امانا بان لا يقصد احد غالبا ولو قصدوا يمكنه وفهمه بنفسه و برفقه السفر ولم ينه المودع عنها ١٢ **الـ قول** والمغاظه الخ جواب سوال مقدر تقريره ان يقال سلمنا ان الطلاق الامر يقتضي الجواز لكن المانع عنه متحقق وهو كون المغاظه ليس محل الحفظ ١٢ **الـ قول** يعني فقيدي سفره باليس لم حمل وثوبه لان خيال حمل وثوبه اضرا عليه ١٢ **الـ قول** وصاراي صار حكم الوديعه في الحفظ كما اذا استاجر رجلا يحفظ سائر شهر ابدى فانه لا يسافر فلو سافر به يعني ١٢ **الـ قول** والمغادر كنوم الخ جواب من قول الشافعي في معنى ان المتأديكون المودعين وقت الايداع في المصرا لا يحفظهم فان من كان في المغاظه يحفظ ما فيه ولا ينقله الى الامصار ١٢ **الـ قول** لانه فقد معاومته لانه بالاجاره اشترى منافعها فالحفظ انما يقع بمنافع الملك فيلزمه المقام مع المالك ليتمكنه التسلط كما وجب عليه لان الداخل تحت العقد المانع في المصرا فاذ خرج صار مخالفا لان هذه المنافع غير داخله فخصن وههنا انما يحفظ على سبيل العونه فلا يجزبه هذا اذا لم يعين صاحبه الوديعه المصرا للحفظ فيه بل اطلق الحفظ اطلاقا فان عين المالك عليه الحفظ في المصرا فان كان سفره منه بضمن وان كان سفره الا بغيره فان امكنه الحفظ في المصرا سفره ان امكنه **الـ قول** ان يترك واحد من عياله مع الوديعه في المصرا فممن وان لم يمكنه ذلك لا يضمن ١٢ **الـ قول** وفي الجامع الصغير الخ ذكر رواية الجامع الصغير ليدل بوضعه على المراد بوضع الخلفات والمراد بالمذكور في مختصر القدروري من قوله وديعه المكيل والمودون لان المذكور فيه الاثاف وهو مودون وذكر عن محمد ان الخلفات فيما يقسم ولا يقسم قال في العوائد النظرية ان الاول هو الصحيح حتى اذا كانت الوديعه من الثياب والدواب والعبيد لم يكن له ان ياتخذ نصيبه بالا جماع ١٢ **الـ قول** كافي الدين المشترك اي كما يطلب الحاضر في الدين المشترك بان باعنا عبد مشتركا اذا حضر احدهما كان له ان يطالب المديون كذا في ١٢ **الـ قول** كان له الخ وهذا لان يد المودع كيد المودع ولو كان في يد المودع له ان ياتخذ فكذا اذا كان في يدنا ١٢ **الحـ** وجه قوله ان المودع سبب للضمان سواء كان عند المالك او غيره ١٢ **عـ**

يشتمل على الحقيين ولا يتميز حقهما الا بالقسمه وليس للمودع ولاية القسمه ولهذا لا يقع دفعه قسمه بالاجماع بخلاف
 الدين المشترك لانه بطالبه بتسليم حقه لان الديون تقضى بامثالها وقوله له ان يأخذها قلنا ليس من ضرورته
 ان يجبر المودع على الدفع كما اذا كانت له الف درهم وديعه عند انسان وعليه الف لغيره فلغيره ان يأخذها اذا ظفر
 به وليس للمودع ان يدفعه اليه قال وان اودع رجل عند رجلين شيئا مما يقسم لم يجز ان يدفعه احدهما
 الى الآخر ولكنها يقتسمانه فيحفظ كل واحد منهما نصفه وان كان مالا يقسم جازان يحفظه احدهما باذن
 الآخر وهذا عند ابي حنيفة وكذلك الجواب عنده في البرهنتين والوكيلين بالشراء اذا سلم احدهما الى الآخر و
 قال لا احدهما ان يحفظ باذن الآخر في الوجهين لهما انه رضى بامانتهما فكان لكل واحد منهما ان يسلم الى الآخر
 ولا يضمنه كما في مالا يقسم وله ان يرضى بحفظها ولم يرض بحفظ احدهما كله لان الفعل مثنى اضيف الى ما يقبل
 الوصف بالتجزى يتناول البعض دون الكل فوقع التسليم الى الآخر من غير رضا المالك فيضمن الدافع ولا يضمن
 القابض لان مودع المودع عنده لا يضمن وهذا بخلاف مالا يقسم لانه لما اودعها ولا يمكنها الاجتماع عليه
 انما الليل والنهار وامكنها البهاية كان المالك راضيا بدفع الكل الى احدهما في بعض الاحوال واذا قال صاحب الوديعه
 للمودع لا تسلمها الى زوجتك فسلمها اليها لا يضمن وفي الجامع الصغير اذا نهاه ان يدفعها الى احد من عياله قدفعها
 الى من لا بد منه لا يضمن كما اذا كانت الوديعه دابة فنهاه عن الدفع الى غلامه وكما اذا كانت شيئا يحفظ على
 يد النساء فنهاه عن الدفع الى امرأته وهو محل الاول لانه لا يمكن اقامة العمل مع مراعاة هذا الشرط وان كان مفيدا فيلغوا وان كان
 له منه يضمن لان الشرط مفيد فان من العيال من لا يؤتمن على المال وقد امكن العمل به مع مراعاة هذا
 الشرط فاعتبر وان قال احفظها في هذا البيت فحفظها في بيت اخر من الدار لم يضمن لان الشرط غير مفيد فان
 البيت في دار واحدة لا يتفاوتان في الحرز وان حفظها في دار اخرى ضمن لان الدارين تتفاوتان في الحرز فكان مفيدا
 فيصح التقييد ولو كان التفاوت بين البيتين ظاهرا بان كانت الدار التي فيها البيتان عظيمة والبيت الذي نهاه عن

له قوله لا يقع دفعه الخ فانها قالوا لا يضمنه ذلك الباقي في يد المودع ثم حضر الغائب لم ان يشارك في المقبوض فنثبت ان القسمه ليست بخافه
 له قوله لانه بطالبه اي الشريك بطالب المديون بقضاء حقه من حيث القضاء ليس بشريك بينهما لان الدين تقضى بامثالها والمثل مال المديون ليس بشريك بينهما والقضاء انما يقع بالمقامرة
 فدفع المديون نصيب الحاضر يعرف في ملك نفسه وليس فيه قسمه على الغائب اما المودع فيدفع مال الوديعه بعينها فمضى دفع مال الحاضر قسمته وهو غير مالك لها ١٢ يعني
 وهو الغريم ان يأخذ تلك الوديعه من يد المودع ان ظهر بها ١٢ كقوله مما يقسم كالملك والمزود والقياب المعدودة وكل ما لا يتعيب بالتقسيم كالحسن ١٣ ان
 رجل عند رجلين ما يكن قسمته دفع احداهما الى الآخر ضمن عند ابي حنيفة وخلافه لما اذا رهن شيئا مما لا يقسم عند رجلين فكل واحد من الرهنين ان يحفظ الزن باذن الآخر ١٤ كقوله والوكيلين بالشراء
 بان وكل رجل يصلي بشرأشي فدفع اليها الما يقسم فدفعه الى الآخر فضاء ضمن النصف ١٥ كقوله كما في مالا يقسم مما قاسا ما يقسم على مالا يقسم والجماح وجود الرضا والالت في الدفع لا ينافي على امانتها
 ١٦ يعني كقوله الما ية من لفته مفاعلة من التباية وهي الحالة الظاهرة للشيء وانها في تعامل منها وبرهان تراها على امر فخره صوابه وحقيقته ان كانهم رضى بهاية واحدة ونحوها لا دليل مفاعلة
 من التباية فكانه تباية لا تتفرع من عند فرائض صاحبها والفرق بين القسمه والتباية ان الاول يجمع المنافع في زمان واحد والثاني يجمع على التعاقب وشرا قسمه المنافع ١٧ كقوله لا يضمن لان
 هذا الشرط لا يفيد فصلا لانه لم يكن له من التسليم اليها ١٨ يعني للمودع قوله ان المودع سواك ان كان عند المالك وهو غيره ١٩
 له قوله لا يضمن كليس زلفه زلفه ورويه كرهه ونفقه وموت او بائنه عيال كتاب ج ١٢ سن ١٢ كقوله وهو محمل الخ اي فرواية الجامع الصغير بقوله دفعها الى من لا بد منه لم يضمن محمل
 رواية القدر الذي اتي ذكره مطلقا فانه لا يضمن حتى اذا كان له من يدان كانت الوديعه شيئا خفيفا يمكن للمودع استخفاؤه واستصاها به بنفسه كالخاتم ونحوه قدفعها الى من لا يضمن والمودع اذا وضع الوديعه
 في حانوته فقال لصاحبها لا تضع في الحانوت فانه محذور فتر كفايه حتى تترك ليان لم يكن له موضع اخر من الحانوت فانه لا يضمن وان كان له موضع اخر من الحانوت فهو حانوت اذا كان قاضا على المحل ١٢
 ك ١٢ كقوله فانه لا يضمن الاصل في ان الشرط اذا كان مفيدا والعمل به كمانا وجب مراعاةه والمال لفته فيجب ضمان وان لم يكن مفيدا او كان ولم يمكن العمل به كما فيما نحن فيه فيلغو على هذا فانما نحن عن
 الدفع الى امرأه وله امرأه اخرى ايته او من المحفظ في الدار وله دار اخرى فيا لفت فذلك ممن ١٢ ع ١٣ كقوله لم يضمن وهذا استحسان وفي القياس يضمن لان البيتين قد يتفاوتان في الحرز بان يكون
 مظهر احداهما الى السكة فيتمكن السارق من الاخذ منه مالا يتمكن من البيت الآخر فيفيد الشرط وقد خالفه فيضمن ١٢ ك ١٣ كقوله لا يتفاوتان في الحرز كما اذا قال لا احفظها في هذا الجاني من البيت فحفظها
 في الجاني الآخر او قال احفظها في هذا الصندوق فحفظها في صندوق آخر ١٤

قوله عورة قال في ديوان الادب العورة سورة الانسان وكل موضع يخرب منه فهو عورة وكذلك كل امر يستحي منه فهو عورة وعورات الجبال شقوقها وقال في المكشاف العورة الخل قال الله تعالى يقولون ان يجوزنا عورة وهاهي عورة ان يريدون الانفراد ١٢ **قوله** ربح على الاول لان الآخر مغرور من جهته الاول فانه او دعه على انه ملكه وانه لا يلحقه ضمان للملك في يده فاذا لحقه الضمان ربح عليه ١٢ **قوله** منه ما من المودع الاول والمودع الثاني اذا اجمعتين ١٢ **قوله** فلا يضمن بخلاف المودع الغاصب لان الاول مجر والرفع متعده والثاني بالاختصاص ١٢ **قوله** صحيح على سبيل الانفراد دون الاجتماع لاستحالة ان يكون الالف الواحد مودعا من اثنين كما له ١٢ **قوله** لتباير الحقيق لان كل واحد منهما ادعاه بانفراده ١٢ **قوله** جاز لان ظاهره لا يخفى في التأخير على تقدير النكول الاول لانه لا يعطى ربح حتى تكمل لكثافي ١٢ **قوله** ولو تشاحا تشاح كما يكيد كير بعض كردن بركاره تفاوت نشو وبقا تشاح الرجلان على الاسرى لا يريدان ان يغوثا ١٢ **قوله** ولا يقضي بالنكول لان من جهة الآخر ان يقول لو بدلت لي بالاستحلاف فكان نيكل ايضا ١٢ **قوله** انما يعبر جهه الخ ولهذا لو نكل ثم حلفت لا يلزم شيء ١٢ **قوله** فيكشف وجه القضاء بان لا يقضي بالالف لهما اولادهما لانه لو حلفت لكثافي فلا شيء له والالف كلمة الاولى ولو نكل لكثافي ايضا كان الالف بينهما فلذلك توفقت في التقاض حتى يظهر وجه القضاء ١٢ **قوله** وذلك اى الاقرار والبدل جهه في حق المودع المكره ١٢ **قوله** بالعرف اليهاى بعرف المودع الالف الى المدينين صار قاضيا نصف حق كل واحد منها بنصف حق الآخر فيبزم الالف الذي صرف اليها فيصير لكان ١٢ **قوله** فافانك الخ ولم يذكر ان اذا حلفت لكثافي فافانك الخ في شرح الجا مع الصغير فان حلفت يقضى بكول الاول ١٢ **قوله** حتى لا يوضع المسألة الخ بان كان في يد عهدها وعاه رجلان كل واحد له او دعه ١٢ **قوله** لا يحلف اى لا يحلف ذلك المكر لمدمعي الثاني بان يقول المدمعي مخاطبا اليه احلف بالله ما هذا بعدك **قوله** لا يجلعه بالاتقار على لفظ العبد ولكن يعنى المير قوله ولا قيمته ١٢ **قوله**

للاول وهل يحلفه بالله ما لهذا عليك هذا العبد ولا قيمته وهو كذا وكذا ولا اقل منه قال ينبغي ان يحلفه عند
محمد خلافا لابي يوسف بناء على ان المودع اذا اقرب بالوديعة ودفع بالقضاء الى غيره يضمنه عند محمد خلافا له وهذا
فريضة تلك المسألة وقد وقع فيه بعض الاطناب والله اعلم
فيها

كتاب العارية

قال العارية جائزة لانه نوع احسان وقد استعار النبي عليه السلام دروعا من صفوان وهي تمليك البناء بغير
عوض وكان الكرخي يقول هي اباحة الانتفاع بملك الغير لانها تنعقد بلفظة الاباحة ولا يشترط فيه ضرب المادة
ومع الجهالة لا يصح التمليك وكذلك يعمل فيه النهي ولا يملك الاجارة من غيره ونحن نقول انه ينبغي عن التمليك
فان العارية من العارية وهي العطية ولهذا يتعقد بلفظة السليك والبناء فاقابلة للملك كالايمان والتمليك نوعان
بعض وبغير عوض ثم الايمان تقبل النوعين فكذلك النافع والجامع بينهما دفع الحاجة ولفظة الاباحة استعيرت للتمليك
كما في الاجارة فانها تنعقد بلفظة الاباحة وهي تمليك والجهالة لا تقضي الى المنازعة لعدم اللزوم فلا تكون ضائقة

له قوله بناء على ان الخ فان قلت ما وجه بناء المسألة المتقدمة على المسألة الثانية قلت لان النكول اقرار بالاقرار بالوديعة فمن عند
محمد وكذا بالنكول في التمليك وعند ابي يوسف لا يضمنه ثم بالاقرار وكذا سبنا بالنكول فلا فائدة في التمليك ١٢ يعني
قضى الاول لان الثاني يرجع فان دفع الى الاول بغير قضاء ضمن وان دفع بقضاء فكذلك عند محمد لانه منقول لزوم المحظوظ لثاني ثم عرض للثالث باقراره وعند ابو يوسف لا يضمن لان القبض كان باذن
والدفع باكره القاضى ووجه البناء على هذه المسألة ان الاقرار بالوديعة الثاني بعد ما استحق الاول باقراره الاول لما كان مفيدا للوجوب الضمان للمقر الثاني عند محمد ينبغي ان يحلفه الثاني وان استحق الاول
في مسألة الكتاب عند محمد لان فائدة المحلف النكول وهو الاقرار والاقرار الثاني في مفيد للضمان له وعند ابي يوسف لا يملك لانه لا يضمن الاقرار عنه وكذا بالنكول فلا فائدة في التمليك ١٢
اي يضمن ما اقر بالوديعة لانه اقر بالتزام المحظوظ فحق اقره لاسان فقد سلط على الاخذ فصار تارك المحظوظ الواجب عليه بالتمتع ١٢ يعني
اثنى في شيء واذا القوا بالادخ بالكره القاضى فلا يكون موجبا للضمان ١٢ يعني
وقع اي قد وقع في تلك المسألة بعض المباهلة في البيان ببيان التفرعات في الاصل في باب اقرار الرجل بالمال ودفعه الى آخر لكن لم يذكر محمد في الاصل خلافا لابي يوسف بل ذكر الضمان مطلقا كذا في غاية
البيان ١٢ له قوله كتاب العارية قال الجوهري في الصحاح العارية بالتشديد منسوبة الى العار لان طلبها عيب وعار وقال المطرزي في المغرب العارية اصلها عورية فعلية منسوبة الى العار اسم من الاعارة
واخذها من العار العيب والعري خطأ اثنى وقيل هي مشتقة من الشاؤ وهو القناب فكانه يجعل لا يغير فونة في الانتفاع بملكه على ان تعود النوبة اليه بالاسترداد متى شاء ولهذا كانت الاعارة في المكمل
والوزن قرضا لانه لا ينفع بها الا باستهلاك العين فلا يعود النوبة اليه في تلك العين تكون عارية حقيقة وانما تعود النوبة اليها في شئ ١٢ انت
له قوله لانه يتعقد الخ بين ان قال الميراجحت لك هذا الثوب مثلا يكون عارية والتمليك لا يتعقد بلفظة الاباحة ١٢
المدة والمنافع لا تصير مطلوبة الا بذكر المدة ومع الجمالة لا يصح التمليك كما في الاجارة ١٢
له قوله ولا يملك الاجارة من غيره ومن ملك شيئا بغير عوض عليك تمليك من غيره بموضع وبغير عوض كالمرجوب له ١٢
ذكره اهل اللغة في باب عور العارية ناقص وعرف العلة في لانه فلذلك ذكره اهل اللغة في باب عور ١٢
له قوله ثم الايمان تقبل النوعين اي تمليك العين بموضع كالمبيع وتمليكها بغير عوض كالهبة والصنفه فكذلك المنافع تقبل النوعين بموضع كلاجارة وبغير عوض كالعارية والجامع بينهما اي ايمان
والمنافع دفع الحاجة اي دفع حاجة الناس فكما انهم محتاجون الى نوعي التمليك في الايمان فكذلك محتاجون الى ذلك في المنافع ١٢
له قوله في المنافع دفع الحاجة فان قلت الحاجة تدفع بالاباحة قلت لعل
حاجة الى انتفاع الغير ايضا ١٢ له قوله والجمالة الخ هذا جواب عن قوله ومع الجمالة لا يصح التمليك وجهان الجمالة المانعة هي الجمالة المضفية الى النزاع وبه ليست كذلك ١٢ يعني

الدراية في تخرج احاديث الهداية

حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم استعارة دروعا من صفوان البوداؤد والنسائي واحمد والحاكم من حديث صفوان بن امية واخرجه البوداؤد من طريق
عبد العزيز بن رفيع عن اناس من آل عبد الله بن صفوان ومن طريق ابن رافع عن ابن ابي مليكة عن عبد الرحمن بن صفوان بن امية وعن هيثم عن مجاهد عن
عطاء مرسلا واخرجه الحاكم من حديث ابن عباس نحوه وقال فيه فقال يا رسول الله ثارمة مودة قال صلى الله عليه وسلم نعمة عارية مودة واخرجه الدارقطني في صحيحه ولم يشرحه
عند الحاكم عن جابر بن عبد الله بن رافع عن بعض بني صفوان عن صفوان بن امية عن النبي صلى الله عليه وسلم استعار منه عاريتين احداهما بضمنا والاخر بغير ضمنا وروى البوداؤد و
النسائي وابن حبان من طريق قتادة عن عطاء عن صفوان بن يعلى بن امية عن ابيه يعلى بن امية قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا انتك رسل فاعطهم ثلاثين بغيرا وثلاثين
درعا فقلت اعارية مضمونة او عارية موداة قال صلى الله عليه وسلم بل عارية موداة وفي الباب عن انس كان فرخ بالمدينة فاستعار رسول الله صلى الله عليه وسلم فرسا من
ابن طلحة يقال له اللندوب فركب الحديث متفق عليه وروى الطبراني من حديث الشافعي عن عبد الله انه دخل على ابنه ابي شريك بن حنيفة فكانت تكلمه على
ناقعه في البيت فقال يا خاله لا تكلميني انه كان لتأوب استعاده النبي صلى الله عليه وسلم واستاده ضعيف ١٢

ولان الملك انما يثبت بالقبض وهو الانتفاع وعند ذلك لا جهالة والنهي منع عن التحصيل فلا يتحصل النافع على ملكه
ولا يملك الاجارة لنفسه زيادة الضرر على ما ذكره ان شاء الله تعالى قال وتصم بقوله اعرتك لانه صريح فيه و
اطعمتك هذه الارض لانه مستعمل فيه ومنحك هذا الثوب وحملك على هذه الدابة اذ المراد به الهبة لانها
لتملك العين وعند عدم ارادته الهبة يحمل على تملك النافع يجوز اقال واخذ منك هذا العبد لانه اذن له في
استخدامه ودارى لك سكنى لان معناه سكنى هالك ودارى لك عمري
سكنى لانه جعل سكنى هاله مادة عمه وجعل قوله سكنى تفسير لقوله لك لانه يحتمل تملك النافع فحمل عليه
بدلالة الخيرة قال وللمعير ان يرجع في العارية متى شاء لقوله عليه السلام المنحة مردودة والعارية مؤداة ولان
النافع تملك شيئاً فشيئاً على حسب حداً وثماً فالتملك فيما لم يوجد له يتصل به القبض فصم الرجوع عنه
قال والعارية امانة ان هلك من غير تعدي لم يضمن وقال الشافعي يضمن لانه قبض مال غيره لنفسه لا
عن استحقاق فيضنه والاذن ثبت ضرورية الانتفاع فلا يظهر فيها ضرورة ولهذا كان واجب الرد وصار
كالمقبوض على سوم الشراء ولنا ان اللفظ لا يبنى عن التزام الضمان لانه لتملك النافع بغير عوض او
لاحتياجها والقبض لم يقع تعدد يالكونه ما دون اذنه وان ثبت لاجل الانتفاع فهو ما قبضه الا للانتفاع فلم يقع
تعدداً وانما وجب الرد مؤنة كنفقة المستعار فانها على المستعير لان القبض والقبض على سوم الشراء مضمون
قوله والنهي ان جواب عن قوله وكذلك يعمل النهي فيه وجهه ان عمل النهي ليس باعتبار انه ليس في العارية تملك بل من حيث انه بالنهي يمنع المستعير من تحصيل النافع حتى لم يملكه بعد ذلك كقولنا
عقداً غير لازم فكان له الرجوع اى وقت شاء ١٢ قوله منع عن التحصيل اى رجوع من تملك النافع والرجوع منه قبل اتصال الملك به يصح ١٣ قوله لدفع زيادة الضرر اى
لا يملك المستعير اى اجر المستعار لان الاجارة ما وضعت في الشرع الا لازمة وفي ذلك سد باب الاسترداد وتضمنه المير ١٤ قوله واطعمتك اى الطعام اذا اضيفت الى ما يطعم غيره يرد به
تمليك عينه وان اضيفت الى ما لا يطعم عينه كالارض يرد به الا غلبت الاطلاق الممل على الحال ١٥ قوله ومنحك اى المنحة تملك غلة الشئ مع بقائه رقبته على ملكه يقال منحك هذه
الجارية وهذا الشجر يرد به تملك الغلة التى تزود منه ١٦ منافع ١٧ قوله وعند عدم الرجوع فيها كما كانا تملك العين حقيقة والحقيقة ترداد اللفظ لانه في عدم ارادة الهبة لا يحمل على تملك
المنفعة بل على الهبة والجواب ان تقدير العبارة وعند عدم ارادة الهبة ترداد العارية يحمل على تملك العين حقيقة لتملك العين وبما جاز تملك المنفعة ثم
ذكر في كتاب الهبة في بيان الغاها وحملك على هذه الدابة اذ انوى بالتملك الهبة وعلى بان الحمل هو الاكابر حقيقة فيكون عارية لكنه يحمل الهبة ١٨ قوله عرى العرى ان يقول لصاحبه
اعرتك دارى اى جعلتها مدة عرك فاذا قيل هذا اتصل به القبض كان تملك لرقبتها ١٩ قوله تفسير الرجوع لانه منصوب على التميز من قوله لك لان قوله لك يحمل تملك العين وتمليك
المنفعة فاذا ميزه تبين المنفعة فعل الكلام على اى على تملك النافع بدلالة آخره ٢٠ قوله المنحة مردودة المنحة نوع من العارية هى ان يعطى الرجل شاة او بقرة او ناقة ليشرب لبنها ثم
ترد الشاة او غيرها الى المالك ٢١ قوله والعارية مؤداة فيه تميم بعد تخصيص لما عرفت ان المنحة عارية خاصة وفيه زيادة مبالغة في ان العارية تستحق الرد ٢٢ قوله لم يقبل به القبض
لان النافع الذى لم تحدث لا يتصور فيها القبض ٢٣ قوله من غير تعدد فان كان بعد كمال الدابة لا يحمله شئها او استعمل استعمالاً لا يتصل شئها من الدواب ويجب الضمان بالاجماع ٢٤ قوله
قوله لنفسه احتراز عن الردية لان قبض المورد لاجل المورد لا لنفسه ففسره ٢٥ قوله لامن استحقاق اى لامن استيجاب قبض بحيث لا ينقصه الاخر بدون رضاه احتراز عن الاجارة
فان المستاجر يقبض المستاجر لئلا يكون للمالك النقص قبل مضي المدة بدون رضاه ٢٦ قوله ولا اذن اى جواب سوال وهو ان القبض بالاذن لا يوجب الضمان ٢٧ قوله وصار الرجوع
فان المقبول على سوم الشراء وان كان باذن ولكن لما كان قبض مال غيره لنفسه لامن استحقاق اذا ملك ضمن فكذا ٢٨ قوله

قوله والنهي ان جواب عن قوله وكذلك يعمل النهي فيه وجهه ان عمل النهي ليس باعتبار انه ليس في العارية تملك بل من حيث انه بالنهي يمنع المستعير من تحصيل النافع حتى لم يملكه بعد ذلك كقولنا
عقداً غير لازم فكان له الرجوع اى وقت شاء ١٢ قوله منع عن التحصيل اى رجوع من تملك النافع والرجوع منه قبل اتصال الملك به يصح ١٣ قوله لدفع زيادة الضرر اى
لا يملك المستعير اى اجر المستعار لان الاجارة ما وضعت في الشرع الا لازمة وفي ذلك سد باب الاسترداد وتضمنه المير ١٤ قوله واطعمتك اى الطعام اذا اضيفت الى ما يطعم غيره يرد به
تمليك عينه وان اضيفت الى ما لا يطعم عينه كالارض يرد به الا غلبت الاطلاق الممل على الحال ١٥ قوله ومنحك اى المنحة تملك غلة الشئ مع بقائه رقبته على ملكه يقال منحك هذه
الجارية وهذا الشجر يرد به تملك الغلة التى تزود منه ١٦ منافع ١٧ قوله وعند عدم الرجوع فيها كما كانا تملك العين حقيقة والحقيقة ترداد اللفظ لانه في عدم ارادة الهبة لا يحمل على تملك
المنفعة بل على الهبة والجواب ان تقدير العبارة وعند عدم ارادة الهبة ترداد العارية يحمل على تملك العين حقيقة لتملك العين وبما جاز تملك المنفعة ثم
ذكر في كتاب الهبة في بيان الغاها وحملك على هذه الدابة اذ انوى بالتملك الهبة وعلى بان الحمل هو الاكابر حقيقة فيكون عارية لكنه يحمل الهبة ١٨ قوله عرى العرى ان يقول لصاحبه
اعرتك دارى اى جعلتها مدة عرك فاذا قيل هذا اتصل به القبض كان تملك لرقبتها ١٩ قوله تفسير الرجوع لانه منصوب على التميز من قوله لك لان قوله لك يحمل تملك العين وتمليك
المنفعة فاذا ميزه تبين المنفعة فعل الكلام على اى على تملك النافع بدلالة آخره ٢٠ قوله المنحة مردودة المنحة نوع من العارية هى ان يعطى الرجل شاة او بقرة او ناقة ليشرب لبنها ثم
ترد الشاة او غيرها الى المالك ٢١ قوله والعارية مؤداة فيه تميم بعد تخصيص لما عرفت ان المنحة عارية خاصة وفيه زيادة مبالغة في ان العارية تستحق الرد ٢٢ قوله لم يقبل به القبض
لان النافع الذى لم تحدث لا يتصور فيها القبض ٢٣ قوله من غير تعدد فان كان بعد كمال الدابة لا يحمله شئها او استعمل استعمالاً لا يتصل شئها من الدواب ويجب الضمان بالاجماع ٢٤ قوله
قوله لنفسه احتراز عن الردية لان قبض المورد لاجل المورد لا لنفسه ففسره ٢٥ قوله لامن استحقاق اى لامن استيجاب قبض بحيث لا ينقصه الاخر بدون رضاه احتراز عن الاجارة
فان المستاجر يقبض المستاجر لئلا يكون للمالك النقص قبل مضي المدة بدون رضاه ٢٦ قوله ولا اذن اى جواب سوال وهو ان القبض بالاذن لا يوجب الضمان ٢٧ قوله وصار الرجوع
فان المقبول على سوم الشراء وان كان باذن ولكن لما كان قبض مال غيره لنفسه لامن استحقاق اذا ملك ضمن فكذا ٢٨ قوله

١٨ قوله وانا وجب الرد الرجوع جواب عن قول الشافعي رحمه الله ان قبضه يوجب ضمان الرد حال قيام العين لنقص القبض فيوجب ضمان القيمة حال هالكه كالغصب فاجاب بان ضمان الرد
غيره انا وجب لان منفعة القبض حصلت للمستعير كنفقة المستعار فانها على المستعير لان القبض حتى يوجب الضمان ويدل على ان القبض تعدد خلالات الغصب فان الرد فيه واجب لنقص القبض
لكنه لا اذن ١٩ قوله وانا وجب الرد الرجوع اى انا وجب ضمان الرد مؤنة للقبض الحاصل لنفسه وهو كنفقة تجب على المستعير لان منفعة القبض حاصلة لانه لنقص القبض ٢٠ كافي
٢١ قوله مضمون الرجوع لا يلزم الضمان بالقبض نفسه ولكن بالقبض بجهة الشراء اذ القبض حقيقة الشراء مضمون بالعقد فكذا بجهة ٢٢ ك

الدراية في تخریج احادیث الهداية

حديث المتعة مردودة والعارية مؤداة الورد اؤد بن حبان والترمذي من حديث ابى امامة رفعه العارية مؤداة والمنحة مردودة الحديث وروى البزار عن
ابن عمر رفعه العارية مؤداة وابن عدى من حديث ابن عباس نحوه فى حديث وعن انس فى مسند الشاميين وتقدم كل ذلك فى الكفالة وروى الدارقطني عن
مرسل عطاء قال اسلمه قوم فى ايديهم عوارى المشركين فقالوا قد احرزوا الاسلام ما يديننا فيعلم ذلك النبى صلى الله عليه وسلم فقال العارية مؤداة فادوا ما بأيديهم
من العوارى وروى عبد الرزاق عن عمر بن الخطاب قال العارية بمنزلة الوديعة لا ضمان فيها الا ان يتعدى وعن عيسى بن عيسى صاحب العارية ضمان وروى ابن ابي شيبة
عن سمرة رفعه على اليد ما اخذت حتى تؤديه واخرجه البزار بلفظ حتى تؤدى وروى عبد الرزاق عن ابن عباس وعن ابى هريرة باسنادين العارية تقوم ١٢ حديث
اد الامانة الى من ائتمنتك ولا تخن من خانتك اخرجه الترمذي ١٣

بالعقد لان الاخذ في العقد له حكم العقد على ما عرفت في موضعه قال وليس للمستعير ان يواجر ما استعاره فان
 اجرة فعيط ضمن لان الاعارة دون الاجارة والشئ لا يتضمن ما هو فوقه ولا نالوصحنا لا يصح الا لا زمالا انه
 حينئذ يكون بتسليط من الميعور وفي وقوعه لا زمالا زيادة ضرر بالمعير لست باب الاسترداد الى انقضاء مدة الاجارة
 فابطلناه فان اجرة ضمنه حين سلمه لانه اذا المريتنا وله العارية كان غصبا وان شاء المعير ضمن المستاجر لانه
 قبضه بغير اذن المالك لنفسه ثم ان ضمن المستعير لا يرجع على المستاجر لانه ظهر انه اجر ملك نفسه وان ضمن
 المستاجر يرجع على المواجر اذا لم يعلم انه كان عارية في يده دفعا للضرر الغرور بخلاف ما اذا علم قال وله ان يعيره اذا
 كان لا يختلف باختلاف المستعمل وقال الشافعي ليس له ان يعيره لانه اباحة النافع على ما بينا من قبل والمباح له
 لا يملك الاباحة وهذا لان النافع غير قابل للملك لكونها معدوما وانما جعلناها موجودة في الاجارة للضرورة وقد
 اتدفعنا بالاباحة ههنا ونحن نقول هو تملك النافع على ما ذكرنا فملك الاعارة كالموصى له بالخدمة والنافع اعتبر
 قابلا للملك في الاجارة فتجعل كذلك في الاعارة دفعا للحاجة وانما لا يجوز فيما يختلف باختلاف المستعمل دفعا لمزيد
 الضرر عن المعير لانه رضى باستعماله لا باستعمال غيره قل رضى الله عنه وهذا اذا صدرت الاعارة مطلقة وهي
 على اربعة اوجه احدها ان تكون مطلقة في الوقت والانتفاع فله المستعير فيه ان ينتفع به اى نوع شاء في اى وقت
 شاء عملا بالاطلاق والثاني ان تكون مقيدة فيها فليس له ان يجاوز فيه ما ساء عملا بالتقييد الا اذا كان خلاف
 اى مثل ذلك او خير منه والخطئة مثل الخطئة والثالث ان تكون مقيدة في حق الوقت مطلقة في حق الانتفاع والرابع
 عكسه وليس له ان يتعدى ما ساء فلو استعار دابة ولم يسر شيئا له ان يحمل ويعير غيره للحمل لان الحمل لا يتقارن
 وله ان يركب ويتركب غيره وان كان الركوب مختلفا لانه لما اطلق فيه فله ان يعين حتى لو ركب بنفسه ليس له ان
 يركب غيره لانه تعين ركوبه ولو اركب غيره ليس له ان يركبه حتى لو فعله ضمن لانه تعين الركاب قال و
 عارية الدار هو والد ناير والمكيل والموزون والمعدود قرض لان الاعارة تملك النافع ولا يمكن الانتفاع بها
 الا باستهلاك عينها فاقضى تملك العين ضرورة وذلك بالهبة او القرض والقرض ادناها فيثبت اولا من قضية

له قوله في موضوع قبل يريد به نسخ طريقة الخلاف وقيل
 كتاب الاجارات من المبسوط اعني ١٢ له قوله بخلاف ما اذا علم اى المستاجر يكونها عارية في يد المورج حيث لم يرجع عليه لانه لم يوجد من الغرور اعني ١٣ له قوله ولما لا معنى له ان المستعير ان
 يعير المستعار اذا كان مما لا يختلف باختلاف المستعمل وقد تقررت في عامة كتب الفقهاء حتى المتون ان اختصاص ولاية الاعارة للمستعير بما اذا كان المستعار مما يختلف باختلاف المستعمل اعنا هو اذا صدرت
 الاعارة مقيدة بان ينتفع به المستعير بنفسه وانما اذا صدرت الاعارة مطلقة فلم يستعير ولاية الاعارة مطلقا سواء كان المستعار مما يختلف باختلاف المستعمل او مما لا يختلف به وهذا مما اقبل عليه كلام الفقهاء
 المحققين ١٤ له قوله اذا كان لا يختلف الخ كالحمل والاستسقاء والسكنى والوراعة ١٥ له قوله كالموصى له بالخدمة اى جاز له ان يعير لخدمته المستعمل ١٦ له قوله والناسخ الخ
 جواب عن قول الشافعي بان النافع غير قابل للملك وتقرره انما لاننا غير قابل للملك فانما تملك بالعقد كما في الاجارة ١٧ له قوله فالحاجة يعين ان الناس كما يحتاجون الى الانتفاع بالشئ لانفسهم كذلك يحتاجون الى
 نفع غيرهم بذلك الشئ وهذا يكون الاعارة اباقة لا يقدر على منع غيرهم بالعارية فلا تمنع حاجتهم الاخرى فضرورة وضع حاجتهم بالكمية وعت الى اعتبار النافع قابلا للملك في العارية كما في الاجارة ١٨
 نت له قوله وانما لا يجوز الخ جواب عن سؤال مقدر تقرره ان يقال لو كانت العارية تملك النفع لما تفاوت الحكم في العارية بين ما يختلف باختلاف المستعمل وبين ما لا يختلف ١٩
 له قوله وهذا لاشارة الى قول السائر المتقدم بل الى ان للمستعير ان ينتفع بالعارية ماشاء اذا اطلقت العارية ٢٠ له قوله اذا اطلقت العارية ٢١ له قوله اذا اطلقت العارية ٢٢ له قوله اذا اطلقت العارية ٢٣
 له قوله الى مثل ذلك بان استعار دابة ليعمل عليها عشرة اعز من هذا الخطه عمل عليها خمسة غيره لاضمان عليه لان خطته وخطته غيره في الضرر سواء ٢٤ له قوله او غير من ثوبا اذا شرط
 عمل الخطه عمل عليه الشئ وان كان الشئ ثوبا من ثوب الخطه لانها اصلب من الشئ ٢٥ له قوله والخطه مثل الخطه شاربا لانه لا يكون الخطه المحمولة خطه المستعير او غيره فالخطه جنس واحد سواء كانت للمستعير او غيره
 عينها المستعير او لم يعينها ٢٦ له قوله وله ان يركب الخ معناه ان شاء وركب بنفسه وان شاء وركب غيره لا يبيع بينا يدل عليه قوله بعد حتى لو ركب بنفسه لا يركب غيره ٢٧ له قوله
 لانه لما اطلق الخ يعين لما لم يعين المنتفع يكون تعين المنتفع مفرضا اليه فان شاء عين نفسه وان شاء عين غيره وايضا عينه تعين كما اذا عينه المالك ٢٨ له قوله ضمن وهذا اختيارنا لفرغنا سلامه واما على
 قول غيره قل ان يركب بعد الركاب ٢٩ له قوله وانما يكونه متقنا به اولان العرض او ناهما ضررا لانه اقل ضررا على المعطى لانه لو ركب رد المثل بخلاف الهبة واما اقل ضررا فهو الثابت بقينا ٣٠ له قوله

الإعارة الانتفاع ورثة العين فاقدم رد المثل مقامه قالوا هذا إذا اطلق الاعارة أما إذا عين المجتهد بأن استعار الدار هو ليعير
بها ميزاناً أو يترين بها كذا لم تكن قرضاً ولا يكون له إلا المنفعة السبابة فصاركها إذا استعار أمانة يتجمل بها أو سيقاً محلي
يتقلدها قال وإذا استعارها ضال يبنى فيها أو ليغرس جاز وللغير أن يرجعها بكلفه قلع البناء والغرس أما الرجوع فلما
بينا وأما الجواز فلأنها منفعة معلومة تملك بالإجارة فكذا بالإعارة وإذا صم الرجوع بقى المستعير شاغلاً أرض المعير
فيكلف تفرغها ثم أن لم يكن وقت العارية فلا ضمان عليه لأن المستعير مغتر غير مغرور حيث اعتدلاً اطلاق
العقد من غير أن يسبق منه الوعد وإن كان وقت العارية ورجع قبل الوقت صم رجوعه لها ذكرنا ولكنه يكره لها
فيه من خلف الوعد وضمن المعير ما ينقص البناء والغرس بالقلع لأنه مغرور من جهته حيث وقت له فالظاهر
هو الوفاء بالعهد فيرجع عليه دفعا للضرر عن نفسه كذا ذكره القدرى في المختصر وذكر الحاكم الشهيد أنه يضمن
رب الأرض للمستعير قيمة غرسه وبنائه ويكونان له إلا أن يشاء المستعير أن يرفعها ولا يضمنه قيمتها فيكون
له ذلك لأنه ملكه قالوا إذا كان في القلع ضرر بالأرض فالخيار إلى رب الأرض لأنه صاحب الأصل والمستعير صاحب
تبع والترجيح بالأصل ولو استعارها ليزرعها لم يؤخذ منه حتى يحصد الزرع وقت أوله يوقت لأن له نهاية معلومة
وفي الترك بالاجر مراعاة المحققين بخلاف الغرس لأنه ليس له نهاية معلومة فيقلع دفعا للضرر عن المالك قال واجبة
رد العارية على المستعير لأن الرد واجب عليه لما أنه قبضه لمنفعة نفسه والاجر مؤنة الرد فتكون عليه واجبة
رد العين المستأجرة على المأجر لأن الواجب على المستأجر التمكن والتخلية دون الرد فإن منفعته قبضه سألته للمأجر
معنى فلا يكون عليه مؤنة رد العارية وجبة رد العين المغصوبة على الغاصب لأن الواجب عليه الرد ولا عادة إلى يد المالك دفعا
للضرر عنه فيكون مؤنته عليه قال وإذا استعار دابة فردّها إلى اصطبل مالكها فهلكت لم يضمن وهذا الاستحسان
وفي القياس يضمن لأنه ما ردها إلى مالكها بل ضياعها وجه الاستحسان أنه أتى بالتسليم المتعارف لأن رد العارية إلى
دار المالك معتاد كالة البيت تعار ثم ترد إلى الدار ولو ردها إلى المالك فالمالك يردّها إلى المربط فصم ردّة وإن استعار
عبدًا فردّه إلى دار المالك ولم يسلمه إليه لم يضمن لما يبنّا ولو مده المغصوب أو الوديعة إلى دار المالك ولم يسلم إليه
ضمن لأن الواجب على الغاصب فسخّ فعله وذلك بالرد إلى المالك دون غيره والوديعة لا يرضى المالك بردها

قوله يعبر بهار الخ الصواب ليعاير يقال في المغرب وقوله استعار دراهم يعبر بها حاجة أي ليسوى ثم قال الصواب ليعاير يقال عايرت المكائيل والموازين إذا قايستها وذلك بان يكون الدراهم موزونة بعضها عدل ولا يوجد تلك الضبط فاستعار هذه الدراهم ليسوى الميزان بها **قوله** اديين بهار الخ بان استعار دراهم كثيرة فوضع على الدكان حتى يظن ان اس غناه فباعوا معه **قوله** خير موزون قيل هو موزون لأنه لم يوقت صريحا لكن وقت دلالة لان البناء والعرض للدوام فكانت الاعادة لتوقيتنا فلما قد بينا لمدة فليعلم بان يمكن الشك انهم ينقص اذا جاء العصف والشجرة يفس ثم تغلق بعد زمان ليعاير كما هو العادة **قوله** ضمن الميعار الخ يعني يظنكم يكون قيمة البناء والعرض اذا بقى الى المدة المضروبة فيضمن ناقص من قيمته يعني اذا كانت قيمة البناء الى المدة المضروبة عشرة وناشر شأنا واذا قطع في الحال يكون قيمة النقص وديارين فخرج بمثابة وناشر ١٢ كفايه
قوله قالوا اذا كان الخ يقل معنى كلامه هذا ان قال القدوري ان المعبر يضمن نقصان البناء والعرض يحمل على ما اذا لم يلحق الارض بالقطع حذرا اذا لم يلحق فالحجار في الابقاء باقية مقلوعا وتكيف القطع وضمان النقصان الى صاحب الارض وهو ظاهر ويجوز ان يتعلق بقول الحاكم الشهيد ومعناه ان المستعير انما يتكسب من القطع والترك اذا لم يتضرر الارض بالقطع اما اذا تضررت فالحجار لرب الارض وهو الظاهر **قوله** متى يحدد من الاقتصاد يقال احصد الزرع اذا حان حصاده **قوله** مراعاة الحقين **قوله** لانه انما يتكسب بالاجر كذا قالوا كذا تفوت منفعة ارضه مجانا ولا تفوت زراعه الارض يستدل بالنظر من الجانبين كما في الاجابة والزراعه لم يدرك بعد فان ثم ترك الارض باجر مراعاة للجانبين كذا هذا **قوله** لانه ليس له نهاية معلومة فيكون العرض بالجانبين فخرج صاحب الارض **قوله** فلا يكون عليه مؤنة الخ لانه يتوصل الى ملك الامر اكثر نافية لان لكل واحد منهما فيه منفعة فكل منفعة الامر فكل لانه ملك للعين وملك الساجر في المنفعة والمنفعة ناجمة للعين **قوله** ردوا نواصي عليه بتسديد اليه وقد خيف من حرج عايرتي كما ناسية الى العار لان طلبها عار وميب عواصي مشددة ومخففة جمع **قوله** فلما كبر يد بها الخ فيكون سقطا مؤنة الرد عن المالك لا متفادا لا يضمن المروء بالاحسان كفايه -

الى الدار والى يد من في العيال لانه لو ارتضاها لبا او دعها اياها بخلاف العواري لان فيها عرفا حتى لو كانت العارية
 عقد جوهرا لم يرد لها الا الى المعير لعدم ما ذكرنا من العرف فيه قال ومن استعار دابة فردها مع عبده او اجيره
 لم يفهم والماد بالاجير ان يكون مسانهة او مشاهرة لا نهما مائة فله ان يحفظها بيد من في عياله كما في الوديعة بخلاف
 الاجير مياومة لانه ليس في عياله وكذا اذا ردها مع عبد رب الدابة او اجيره لان المالك يرضى به الا ترى انه لو رده
 اليه فهو يردده الى عبده وقيل هذا في العبد الذي يقوم على الدواب وقيل فيه وفي غيره وهو الاصح لانه ان كان
 لا يدفع اليه دائما يدفع اليه احيانا وان كان ردها مع اجنبي ضمن ودلت المسألة على ان المستعير لا يملك الا يداع
 قصدا كما قاله بعض المشايخ وقال بعضهم يملكه لانه دون الاعارة واؤلو هذه المسألة بانتهاء الاعارة لا ينقضه
 الهداة قال ومن اعاد راضيا بزيادة يكتب انك اطعمتني عند ابي حنيفة وقال لا يكتب انك اعرتني لان
 لفظة الاعارة موضوعة له والكتابة بالموضوع اولى كما في اعارة الدار وله ان لفظة الاطعام ادل على المراد لانها
 تختص بالزراعة والاعارة ينتظها وغيرها كالبناء ونحوه فكانت الكتابة بهما اولى بخلاف الدار لانها لا تغار الا
 للسكنى والله اعلم بالصواب.

كتاب الهبة

الهبة عقد مشروع لقوله عليه السلام تهادوا تحابوا وعلى ذلك انعقد الاجماع وتصح بالايجاب والقبول والقبض
 قوله هبت ١٢ قوله هبت ١٢ قوله هبت ١٢

له قوله وقيل فيما قبل من عدم الضمان في العبد الذي يقوم على الدواب وفي غيره ١٢ يعني ١٢ قوله لا يملك الا يداع الخ لانه لما وضع في يد اجنبي لم يكون وديعة فعلم انه لا يملك الا يداع اذ لو
 ملكه لما ضمن ١٢ كنه قوله يملك المستعير الا يداع لان الايداع دون الاعارة لانه لما ملك الاعارة مع ان فيها ايداع وتملك المتنازع فلان يملك المتنازع اولى بما ائخذ
 الفقهاء بالبيت ويطبقه القوي ١٢ يعني ١٢ قوله واولوا الخ يعني ان المتنازع الذين قالوا بان المستعير يملك الايداع اولا هذه المسألة وهي قوله وان ردها مع اجنبي ضمن المستعير وانما ضمن المستعير منها
 لان لم يبق مستعير بسبب القضاء لانه استعاره حيث دفع الى آخره فانه من استعماله وانما قلنا بجواز الايداع للمستعير اذا كان قائما على كونه مستعيرا او بهما لم يبق مستعير بوقوع الهبة في يده وديعة
 وليس للمودع ان يردع فيه فانما اودعها غيره وفارقه ليعضن بالاتفاق ١٢ كنه قوله بان كانت الاعارة مؤقتة ومضى الوقت وبقى في يد المستعير وديعة والمودع لا يملك الا يداع فوجب
 الضمان باعتبار المودع ١٢ حميد به ١٢ قوله كتاب الهبة هي في اللغة اصله من الوهب ومعناها ايصال الشيء الى الغير بما يتغير سواء كان مالا او غيره يقال وهبت له مالا ومنه قوله تعالى فب لي من
 ذلك وليا ريثي ويسمى الموهوب هبة وهو هبة من قبله واستنوبه سائر وطلبه وفي الشرع هو تملك المال بلا عوض ولها اهل التزاع وهو المحرك المكلف وركنها الايجاب والقبول لانه مقدر وقيل ان المقدر
 بالايجاب والقبول لان ملك الانسان لا ينتقل الى الغير بدون تملكه والزام الملك الى الغير لا يكون بدون قبوله وانما بحث لوصف ان لا يوجب فوجب ولم يقبل لانه لما ينع نفسه عام وتقدر له وهو لا يجاب
 لا القبول لانه فعل الغير وشرطها ان يكون الموهوب مقسوما محورا وكلما ثبت الملك ١٢ ال ١٢ كنه قوله كتاب الهبة ذكرنا من الهبة المناسبة والترتيب في الودع وهو الترتيب من الاول الى الاخر لان
 العارية لا لغرض الهبة لان فيها تملك العين مع المنفعة ١٢ انت ١٢ كنه قوله الهبة هي تملك العين بلا عوض اي بلا شرط لوض لان عدم الغرض شرط ليقض بالهبة بشرط الغرض ١٢ ودر ١٢
 قوله عليه السلام اخبره النسا في كتاب الكني والبسقي في شعب الايمان ١٢ ات ١٢ كنه قوله تجابوا تشدوا بالاء المحذوف وهو ايضا صيغة خطاب للجماعة واصلها تحالون ولكن سقطت النون لانه جواب
 الامر واصلها تجابوا لانه من التحاب من الهبة او تمت الباقى الى ١٢ يعني ١٢ كنه قوله وتصح بالايجاب الخ المذكرة فقد اختلف المشايخ في قول شيخ الاسلام خواهر زاده في المبسوط هو مجرد ايجاب الواجب
 وهو قوله هبت ولم يجعل قول الموهوب له ركنا لان التقدير عقد مجرد ايجاب الواجب ولهذا قال علماء انا اختلف لا يوجب فوجب ولم يقبل بحث في يمينه عندنا وقال صاحب التفتة ركنها الايجاب والقبول
 ووجهه ان الهبة مقدر والعقد هو الايجاب والقبول ١٢ فن

الدراية في تخریج احاديث الهداية

كتاب الهبة حديث تهادوا تحابوا البخاري في الادب المفرد والنسائي في الكنى والبيهقي في الشعب للحادي والستين من طريق ضمام عن موسى بن وردان
 عن ابي هريرة واخرجه ابن عدى في ترجمة ضمام واخرجه الحاكم في علوم الحديث من وجه آخر عن ضمام عن ابي قبيل عن عبد الله بن عمرو قال لما كرهتم تحابوا ان
 لان بالتشديد فمن المحبة والى كان بالتحفيف فمن المحابة ويشهد الاول حديث ١٢ حكم بنت ودا ٢٢ مرفوعا تهادوا وتريد في القلب حبا اخرجه البيهقي في الشعب وفي
 الباب عن ابن عمر في الترغيب للاصمها في ذكوة ابن طاهر في الكلام على احاديث الشهاب وعن عائشة في الاوسط للطبراني في ترجمة مطيع وغيره وزادها جريا
 توروا ولا كرهتم الحديث وفي الموطا من مرسل عطاء الخراساني رفعه تصليد هب الغل وتهادوا تحابوا وذهب اشتناء وفي الباب حديث ابي هريرة رفعه تهادوا تحابوا والهداية
 تى هب وحر الصد والحديث اخرجه الترمذي وحديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية ويشت عليها متفق عليه قوله قال صلى الله
 عليه وسلم لا تجوز الهبة الا مقبوضة له اجدده وهو في اخر الصايا من مصنف عبد الرزاق عن ابراهيم الغني قوله وفي الباب قول ابي بكر عائشة واني كنت مختلف
 جاد عشرين وسقا فلو كنت اختزيت كان لك وانما هو اليوم مال الوارث اخرجه مالك وعبد الرزاق وفيه قول عمرو لا نخل الامن حازة وقبضه اخرجه عبد الرزاق
 باسناد صحيح وروى عبد الرزاق عن عمر بن عبد العزيز كتب معنى ذلك قال سليمان بن موسى اخذ من قصة ابي بكر :

اما الايجاب والقبول فلا ينفك عن عقد والعقد ينعقد بالايجاب والقبول والقبض لا يبد منه لثبوت الملك وقال مالك
يثبت الملك فيه قبل القبض اعتبارا بالبيع وعلى هذا الخلاف الصدقة ولنا قوله عليه السلام لا يجوز الهبة الا
مقبوضة والمبادى تنفي الملك لان الجواز بدونه ثابت ولانه عقد تبرع وفي اثبات الملك قبل القبض الزام
المتبرع شيئا لم يتبرع به وهو التسليم فلا يصح بخلاف الوصية لان اوان ثبوت الملك فيها بعد الموت ولا
الزام على المتبرع لعدم اهلية الزوم وحق الوارث متاخر عن الوصية فلم يملكها فان قبضه الموهوب له في المجلس
بغير امر الواهب جازا استعسنا اوان قبض بعد الافتراق لم يجز لان يأذن له الواهب في القبض والقياس ان لا يجوز
في الوجهين وهو قول الشافعي لان القبض تصرف في ملك الواهب اذ ملكه قبل القبض باق فلا يصح بدونه اذ
ولنا ان القبض بمنزلة القبض في الهبة من حيث انه يتوقف عليه ثبوت حكمه وهو الملك والقبض منه اثبات الملك فيكون
الايجاب منه تسليطه على القبض بخلاف ما اذا قبض بعد الافتراق لاننا اثبتنا التسليط فيه الحاقا له بالقبول والقبول
يتقيد بالمجلس فكذا ما ياتي به بخلاف ما اذا انهاء عن القبض في المجلس لان الدلالة لا تعمل في مقابلة الصريح
قال وينعقد الهبة بقوله وهبت ونحلت واعطيت لان الاول صريح فيه والثاني مستعمل فيه قال عليه السلام
اكل اولادك نحلت مثل هذا وكذا الثالث يقال اعطاك الله وهبك الله بمعنى واحدا وكذا ان يعقد بقوله اطعمتك
هذا الطعام وجعلت هذا الثوب لك واعمرتك هذا الشيء وحملتك على هذه الدابة اذ انوى بالحمل الهبة اما
الاول فلان الطعام اذا اضيف الى ما يطعم عينه يراد به تهليك العين بخلاف ما اذا قال اطعمتك هذه الارض
حيث يكون عارية لان عينها لا يطعم فيكون الماد اكل غلتها واما الثاني فلان حرف اللام للتعليم واما الثالث

له قوله والمقدرة نعم هو عقد لكنه قد تبرع فوجب ان يتم بالتبرع نص على ذلك المصنف في كتاب الرهن بقوله الركن هو الايجاب لانه مقد
تبرع فتمت بمجرد الايجاب كالبينة والصدقة فانهم اظهروا الهدايا الجوفى له قوله وفي اثبات الملك الخ فانه لو ثبت الملك بمجرد العقد تبرع المطالبة عليه بالتسليم فودي الى الايجاب التسليم على المتبرع
وهو لم تبرع به ولا يوجب شي ولم يتبرع به سيجوز ان يكون موضوع التبرعات بخلاف المعاديات كك
له قوله الزام الخ فانه انما يتم اذا كان التسليم لازما للملك وليس كذلك فان من باع شيئا
بما يصير مبيع ملكا للمشتري ولا يجب التسليم قبل قبض الثمن فيجوز ان لا يجب التسليم هنا ايضا لانه لا يلزم المتبرع بالم يلمزمه فائدة ثبوت الملك يظهر بعد موت المتبرع بدون الرجوع الخ اعظمي
قوله بخلاف الوصية الخ لما فاس ملك الهبة على الوصية في انه لا يشترط في الوصية القبض ويثبت ملك الموصي له في الوصية بغير موت الموصي اجاب عنه بقوله بخلاف الخ اعني له قوله لان
اوان الخ يعني ان الوصية تملك بعد الموت وقد زال عن ملكه بعد الموت فالزوال بهذه الوصية لا يلزم شيئا لم يتبرع به ولا ضامنا ك
له قوله وفي الوارث الخ جواب سوال مقدروا ان يقال
انهم الهبة للزوم للموصي بالموت فوارثه يخلف في ملكه فكان ينبغي ان يتوقف ملك الموصي له في وقت تسليم الوارث الموصي به اليه لان الوصية قد تبرع كالبينة وهناك يتوقف ملك الموصي الى وقت
التسليم فكذلك في الوصية ينبغي ان يكون كذلك فاجاب بان الوارث اجنبي عما صح فيه الوصية فكيف يحكم فيه تسليم الاجنبي فلما لم يوجد تسليم من يعين تسليمه ثبت الملك للموصي له في الوصية به قبل القبض
فلم يكن ازام التسليم عليه الزام على المتبرع ك
له قوله في الوصية اي فيما اذا قبض في المجلس بغير اذن الواهب وفيما اذا قبض بعد الافتراق بدون اذنه اعني له قوله باق بديل صرحه من البيع والاتفاق اعني له قوله بخلاف
ما اذا ناله الخ فان قيل يلزم على هذا ما اذا اجنبي عن القبض فان التسليط موجود ولم يجز القبض في المجلس ولو اجاب عنه بقوله بخلاف الخ اعني له قوله اولادك قلت اخرجه الائمة الستة عن
النعمان بن بشير قال ان اباة اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني نخلت ابني هذا فلما كان لي فقال النبي صلى الله عليه وسلم اكل ولدك من نخلت مثل هذا قال لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل ولدك من نخلت مثل هذا
ت له قوله واعمرتك هذا الشيء اي جعلت لك هذا الشيء مدة عمرك فاذا تمت انت فهو لي يقال اعمر الدار قال له اي لك عمرك ومنه امسكوا عليكم امواكم لا تقمروا فممن اعمر شيئا فهو له ومنه
المرى ك له قوله اذا اضيف الخ مراد المصنف بالاضافة الى ما يطعم عينه ان يذكر ما يطعم عينه ويجعل مقعولا ثانيا واما في آية الكفارة اي قوله تعالى فاطعام عشرة مساكين فالا ميسر ك ذلك
فالا طعام على اصل وضعه وهو الا بانه اي جعل الغير طاعنا لاجله ما كان انت له قوله فيكون المراد الخ اقول وان امكن ان يراد بالاطعام المضاف الى مثل الارض تملك العين مجازا لكن هذا التجوز ليس بتعارف في مثل ذلك وانما
المستأثر ان يراد الطعام الغلة على طريق ذكر المحل وارادة الحال وكلام الحافل انما يجيب حمل على المتعارف لا على كل ما احتمله اللفظ انت

الدراية في تخريج احاديث الهداية

حديث اكل اولادك نخلت مثل هذا متفق عليه من حديث النعمان بن بشير ان اباة اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني نخلت ابني هذا فلما كان لي فقال النبي صلى الله عليه وسلم اكل ولدك من نخلت مثل هذا قال لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل ولدك من نخلت مثل هذا
فقال النبي صلى الله عليه وسلم اكل اولادك نخلت مثل هذا قال لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل ولدك من نخلت مثل هذا قال لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل ولدك من نخلت مثل هذا
مما س رفعه ساووا بين اولادكم في العطية فلو كنتم مفضلا احد الفضلت النساء اخرجه سعيد بن منصور وابن عدي حديث من اعمر عمرى فهي للنعمان
له ولورثته من بعده مسلم والاربعة وسياق انشاء الله تعالى بعد قليل ١٢

ثبت به البتة وبطل ما اتفاه من شرط الرجوع ١٢ **قوله** لما قلنا اشارة الى قريب وهو قوله فلقوله عليه السلام فمن امر عري فبي للمعول ولورثته من بعده ويدل على هذا ذكره في الصورة في ذيل الثالث ١٢
ت **قوله** هو الركاب حقيقة فان قيل كيف يستقيم قولنا حقيقة الركاب وقد سبق في العارية ان قوله حملك لتليك العين لانا نقول حقيقة الركاب نظرا الى الوضع وهو تليك العين في
لعوف والاستعمال ولكن الحقيقة ما صارت مجرورة بالعرف فكان هذا في معنى الاسم المشترك ١٢ **قوله** سبعة سكتي الخ نصب البتة في الموضعين على الحال اولا لتمييز لما في قوله ولدي لك من
لا بهام ١٢ عيني **قوله** سكتي السكتي مصدر سكت الدار وفيها اذا قام واسم بمعنى الاسكان كالترقي بمعنى الاتقاب وهي في قوله واري لك سكتي في محل النصب على الحال على معنى سكتة او سكونا فيها ١٢ مغرب
قوله لان العارية الخ كان من حقان ليقول لان السكتي حكم في تليك المنفعة فلعلم توهم ان المذكور قبله عارية او عارية به فعل بل ذلك اولان قوله سكتي عارية فذكر العارية في التعليل سكان
سكتي لدلالة السكتي على العارية ١٢ **قوله** لما قدمنا اشارة الى قوله لان العارية تحتمل في تليك المنفعة وذلك لان لام الملك يحتمل تليك المنفعة فكان اول كلامه محتملا لتليك السكتي وقوله
سكتي حكم في تليك المنفعة لانه لا يحتمل تليك الرقبة اذ هو فرع تفسير الاول الكلام لمختير به حكم اول الكلام فصار الحكم قاضيا على المحتمل فكانه قال لك سكتي ولدي فيكون عارية ١٢ **قوله** ليس تفسير
الخ لان قوله تسكتها فعل وانما لا يصلح تفسيره المذكور سابقا ولكنه مشورة اشبهه عليه في ملكه فان شاء قبل مشورته وسكتها وان شاء لم يقبل وهو بيان المقصود انه ملكه الدار ليسكتها وهذا معلوم وان لم يذكر فلا يخفى
بحكم التملك بمنزلة قوله هذا الطعام لك تأله او هذا الثوب لك تلبسه ١٢ **قوله** لانه لا يغير لاري لان قوله سكتي اسم مجازان يكون تفسيره لام آخر فيتغير به اول الكلام كما في الاستثناء والشرط
قوله لا يجوز الخ معنى قوله لا يجوز البتة لا يثبت الملك فيه الا محضة مقسومة لان البتة في نفسها فيما يقسم وقعت جائزة ولكن في حقتبة للملك قبل تسليمه مغزاة اذا ذهب
شاهدا عاينها فيقسم افزه وسلم صحت ووقعت مثبته للملك فلعلم بهذا ان حصة الشارع فيما يقسم وقعت جائزة في نفسها لكن توقفت اشباتها للملك على الافراز والتقسيم والعقد التوقف ثبوت حكمه لا يوصف
بعدم الجواز كالبيع بشرط الخيار ١٢ **قوله** فيما يقسم نعمي لانه لا يحتمل القسمة الا في متقعا بعد انفسنا اصلا كعقد واحد وادبه واحدة او لا يبقى متقعا بعد القسمة من جنس الانتفاع الذي كان قبل القسمة
كالابيت الصغير والحمام الصغير والرحى ونسفي بالمقسم ان يبقى متقعا قبل القسمة بعد ١٢ **قوله** لا يجوز الخ يعني بالجزان يكون مغزا عن الملك الواهب ودخوله وقد استتر به مما ذهب التمر على
التفصيل دون التفصيل او ذهب الزرع على الارض دون الارض لان الموهوب ليس يجوز اى ليس بمقبوض على الكمال لا لقوله بل الواهب وقوله مقسومة استتر عن الشارع فانه اذا جاز قبض التمر الواهب
على التفصيل وكان التمر مشتركا بينه وبين غيره لا يجوز ايضا لانه غير مقسم ١٢ **قوله** وبهية الشارع فيما لا يقسم معناه بهية مشاع لا يحتمل القسمة جائرة لان المشاع غير مقسم فيكون معناه ظاهرا بهية
النصيب الغير المقسم فيما هو مقسم وذلك ليس على ما ينبغي وتعيينه بما ذكر ١٢ **قوله** بانواعه من الجميع والفاصد والعرف والسلم فان الشيوخ لا يمنع تمام القصد في هذه العقود بالا جماع ١٢
قوله قوله كونه بترع الخ جواب عن سوال يد على الدليل المذكور بطريق المعارضة وهو ان يقال ان عقد البتة عقد تبرع فلو كانا بجزائه في المشاع لزم في ضمنه وجوب ضمان القسمة والواهب لم يتر
به فيكون اذا ادا عليه لم يلزمه وهو باطل فقال كونه عقد تبرع الخ يعني ان الشيوخ في القرض والوصية كما لا يمنع كونها عقد تبرع كذلك لا يمنع في البتة ١٢ **قوله** الانتاج الافكار **قوله** كالمقرض فقصه قرض
المشاع انه لو وقع العت درهم مثلا على ان يكون نصفه قرضا عليه ونصفه لصاعة او يعمل في نصف لا تبر بثلثة فانه يجوز ان انقبض شرط لو وقع الملك في القرض ولا يشترط القسمة فيه ١٢ **قوله** قوله
مخصوص لما روينا من قوله عليه السلام لا تتبع البتة الا مقبوضة ١٢ **قوله** قوله مخصص عليه روى عبد الرزاق في آخر الوصايا من مصنفه فقال اخبرنا سفيان الثوري عن منصور عن ابراهيم الحنفي قال قال الجوز
لبتة حتى انقبض والصدقة تجوز قبل ان يقبض وفي الباب انما منها ما رواه مالك في الموطأ في كتاب القضاء عن ابن شهاب الزهري عن عروة عن عائشة قالت ان ابا بكر كان حلقا جلد وعشرين وسقا
للعارية فلما حضرته الوفاة قال ما من اناس احب الى منك ولا اغزالي فخر منك وان كنت تحبلك جدا وعشرين وسقا فلو كنت جردته كان لك وانما هو اليوم مال دارت وانما بما اخواك واختاك
فانقسمه على كتاب الله تعالى قالت يا ابا بة والله لو كان كذا وكذا لكثر انما هي اسماء ضمن الاخرى قال فوطئ بنت فارجة اراها جارية فولدت جارية واطما عبد الرحمن ومحمد بنت خارجة بن زيد وجدة
ابي بكر كانت في ذلك الوقت حاملة فولدت اسم كلهم وعين مالك روى محمد بن الحسن في موطاه ورواه عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا ابن جرير اخبرني ابن ابي ليكة ان القاسم بن محمد اخبره ان ابا بكر قال
لعايشة يا بنية ان كنت تحبلك نحلا من غير فدية على ولدي فقالت لو كانت لي خيرة حمدوا بالمرءة وروى عبد الرزاق ايضا قال اخبرنا عمر بن الزهري عن عروة عن ابن الزهري قال اخبرني المسعودي عن حمزة
بن عبد الرحمن بن عبد القاري انها سمعا عمر بن الخطاب يقول ما بال اقوام يخلون اولادهم فاذا مات الابن قال الاب المني في يدي واذا مات الاب قال ما كنت تحببت ابني الى كذا وكذا لا تحل الا لمن
اجازه وقبضه وقال عبد الرزاق اخبرنا ابن جرير قال زعم سليمان بن موسى ان عمر بن عبد العزيز كتب ايمارا رجل نحل فلم يدفعه اليه فتكلم الخلة بالظلمة وزعم ان عمر اخذ من نحل الى بكر عاتشة ١٢ **قوله** يخرج فليطعن
قوله فيشرط كما لان التخصيص يدل على الاعتناء بوجوده ونقص الشارع ناقص لانه لا يقبله الا بغيره اليه فكل جزء قبضة يشتمل على ما وجب قبضه وما لا يجوز قبضه فكان مقبوض من وجه دون وجه
وفي شبهة عدم المنفعة لا اعتناء بشأنه ١٢

موهوب ولأن في تجوزها الزامه شيئا لم يلزمه وهو القسمة ولهذا امتنع جوازها قبل القبض كيلا يلزمه التسليم
بجلائل ما لا يقسم لأن القبض القاصر هو المكن فيكتفي به ولا يلزمه مؤنة القسمة والمأياة تلزمه فيها المرتبة عبه هو المنفعة والهبة لاقت العين
والوصية ليس من شرطها القبض وكذا البيع الصحيح والبيع الفاسد والصرف والسلم فالقبض فيها غير منصوص
عليه ولا ينعقد ضمانا فتناسب لزوم مؤنة القسمة والقرض تبرع من وجه وعقد ضمان من وجه فشرطا
القبض القاصر دون القسمة عملا بالشهين على أن القبض غير منصوص عليه فيه ولو وهب من شركه لا يجوز
لأن الحكم يدار على نفس الشيوع قال ومن وهب شقشا مشاعا فالهبة فاسدة لها ذكرنا فان قسمة وسلمه جاز لان
تسامه بالقبض وعند لا شيوع قال ولو وهب دقيقا في حنطة او دهنا في سمن فالهبة فاسدة فان طحن وسلمه
يجز وكذا السمن في اللبن لان الموهوب معدوم ولهذا الواستخرج الفاصب يملكه والمعدوم ليس بمحل للملك
فوقع العقد باطلا فلا ينعقد الا بالتجديد بخلاف ما تقدم لان المشاع محل للتملك وهبة اللبن في الضرع والصوت
على ظهر الغنم والزرع والنخل في الارض والتم في النخل بمنزلة المشاع لان امتناع الجواز للاتصال وذلك يمنع
القبض كالمشاع قال واذا كانت العين في يد الموهوب له ملكها بالهبة وان لم يجد دفيه قبضا لان العين في قبضه
والقبض هو الشرط بخلاف ما اذا باعه منه لان القبض في البيع مضمون فلا ينوب عنه قبض الامانة اما قبض الهبة
غير مضمون فينوب عنه واذا وهب الاب لابنه الصغير هبة ملكها الابن بالعقد لانه في قبض الاب فينوب عن
ابن الذي وهب له

١٤ قوله الزامه الخ وتجوز ذلك لا يجوز لزيادة الضرر ١٥ قوله امتنع جوازها الظاهر ان المراد بالجواز النفاذ والافا بعبارة قبل القبض ليست باطله وامتناع الجواز موجب بطلانها ١٦
١٧ قوله والمأياة الخ اي فان قيل لزومها بالمأياة فيما لا يملك القسمة وفي الجبا الزام لم يلزم ومع ذلك العقد جائز فليكن مؤنة القسمة كذلك اجاب عنه بقوله والمأياة الخ ١٨
١٩ قوله والوصية ليس الخ جواب عن قوله والوصية تقرره ان الشيوع مانع فيما يكون القبض من شرط لعدم تحققه في المشاع والوصية ليست كذلك ٢٠ قوله غير منصوص عليها اي في هذه البيع حتى يراى
وجوده على اكل الجهات وقوله عليه السلام يلا بيد بيان التعيين الا ان التعيين في الثمن يكون بالقبض ولان القبض شرط لبقاء الصرف والسلم على الصحة لا شرط لان التبادر والقبض اسهل من التبادر ولا كذلك
في الهبة فان التخصيص على القبض فيما يقع صحيحا فافترقا ٢١ قوله عملا بشهين فليست به بالشرط في القبض وشبهه بعقد الضمان لم يشترط فيه القسمة وذلك باعتبار صحة ضمانه
٢٢ قوله ولو وهب الخ جواب عن قول ابى بلى فان عنده هبة المشاع فيما يملك القسمة تجوز من الشريك لعدم استحقاق ضمان القسمة ٢٣ قوله يدار على نفس الشيوع
وذلك لان القبض في الهبة لا يتم في الجزء الشائع قبض الشريك لا يتم باعتبار ما افاده الهبة وانما يتم به غيره وهو ما كان مملوكا له بالشرط لان تمام العقد فاعا بمنزلة ثابنا فيما يتبادر له العقد دون غيره ٢٤
قوله ومن وهب الخ كانت هذه المسألة معلومة من ذلك لكن اعاد بانها بهذا القول فان قسمة وسلمه الخ ٢٥ قوله فاسدة اي لا يثبت حكمها وهو الملك وان الفصل بالقبض مشاعا ويكون
مضمونا على الموهوب له اذا قبض ٢٦ قوله ومنه لا شيوع وبشأن ان المانع من الشيوع ما كان هذا القبض حتى لو وهب نصف داره لرجل ولم يسلم حتى وهب اليها النصف الآخر وسلمها
جمله جازت ٢٧ قوله لان الموهوب معدوم لان الدقيق حادث بالطن والدهرن بالعصر وهذا الوصل الفاصب كان مملوكا له وبذلك ان قبل الطحن هو منقطع والدقيق في غير الحنطة ويكون الشيء
الواحد شيئين في وقت واحد مستحيل فرفنا ان اضاف العقد الى المعدوم فكان لغوا فبأن في الباب ان الدهن يحصل بالسهم والعصر الا ان العصر آخرهما وجودا فيضاف الوجود اليه زيادة الحنطة
تضاف الى الزرع وان لم يكن بدين الحنطة والارض ٢٨ قوله لان الموهوب معدوم لانه ليس بوجود بالفعل وانما يحدث بالعصر والطن ولا يعتبر بكونه موجودا بالقوة لان عاتمة المكنت
كذلك فلتسمى موجودة ٢٩ قوله لو استخرج الخ بان غصب سمسما فاستخرج وهدنه فانه يملكه لان وقت الغصب لم يكن موجودا فلم ير عليه الغصب ٣٠
٣١ قوله محل التملك لكونه موجودا وقت العقد وقصور القبض فيه لكن لا على سبيل الكمال ولهذا يصح بيعه بالاجاع والمانع فيه معنى في غيره وهو الجوز عن التسليم فاذا زال المانع انقلب جائزا ٣٢
٣٣ قوله بمنزلة المشاع فاذا حطب اللبن وجز الصوت وسلمه وقبضه الموهوب له جاز استحسانا كما في المشاع اذا وهب وسلمه وكذا لو قطع النخلة والزرع وسلمها ٣٤ قوله لا اتصال اي لا اتصال
الموهوب باليس موهوب من ملك الواهب مع امكان الفصل وذلك بمنع القبض كاشاع ٣٥ قوله وان لم يجد دفيه الخ والاصل انه متى تجانس القبضان ناب احد سمان الآخر واذا تقابرا
ناب الا على من الا على ولا ينوب الا على عن الا على بيان ان الشيء اذا كان مضمونا في يده او مقبوضا بالعقد الفاسد فانه منه بيعا صحيحا جائزا لا يحتاج الى قبض آخر لاتفاق القبض اذ كل واحد منهما مضمون وكذلك
اذا وهب ايضا لا يحتاج الى قبض آخر لكون ذلك القبض اعلى وهو مضمون مضمونا كذلك اذا كان الشيء وليد في يده او عارية فوضعه ماله من صاحب اليد فانه لا يحتاج الى قبض آخر لاتفاق القبضين لان
الا القبضين امانة ولو كانت وليد عنده او عارية فانه يحتاج الى قبض جديد لان قبض الامانة لا ينوب عن قبض الضمان ٣٦ قوله فينوب عن قبض الامانة من قبض الضمان ٣٧
٣٨ قوله ملكها الابن الخ والقبض فيها باعلام ما وهبه له وليس الاشهاد بشرط لان فيه احتياطا لا يترتب عن تجرد الوشنة بعد موته او تجرده بعد ادراك الولد ٣٩
٤٠ قوله ولذا امتنع اي كون الزام لم يلزم ٤١ قوله كيلا يلزمه التسليم وهو لا يتحقق بدون مؤنة القسمة ٤٢

قبض الهبة ولا فرق بين ما اذا كان في يده او في يد مودعه لان يده كيدة بخلاف ما اذا كان موهوناً او مغبوباً او
 اوبى يبتاع الى قبض اكثر
 او مبيعاً فاسداً الا انه في يد غيره او في ملك غيره والصداقة في هذا مثل الهبة وكذا اذا وهبت له اتمه وهو في
 اي يبتاع الى القبض
 عيالها والاب ميت ولا وصي له وكذلك كل من يعوله وان وهب له اجنبي هبة ثبت بقبض الاب لانه يملك
 عيال كسايك وورثته وموثره او اشده
 عليه الدائر بين النافع والضار فاولي ان يملك النافع وان وهب لليتيم هبة فقبضها له وليه وهو وصي الاب اوجداً
 ابن مريض
 اليتيم او وصيه جازلان هو لاء ولاية عليه لقيامهم مقام الاب وان كان في حرامه فقبضها له جائز لان لها الولاية
 حرامه
 فيها يرجع الى حفظه وحفظ ماله وهذا من بابه لانه لا يبقى الا بالمال فلا بد من ولاية تحصيل النافع وكذا اذا كان
 اي قبض الهبة
 في حرام اجنبي يربيه لان له عليه يد معتبرة الا ترى انه لا يتكبر اجنبي اخوان ينزعهم من يده فيملك ما
 اي هذا الاجنبي
 يتمحض نفعاً في حقهم وان قبض الصبي الهبة بنفسه جاز معناه اذا كان عاقلاً لانه نافع في حقهم وهو من اهل
 ومن يربط قبل الية
 وفيما وهب للصغيرة يجوز قبض زوجها لهما بعد الزفاف لتفويض الاب امورها اليه دلالة بخلاف ما قبل الزفاف
 نكاح
 ويملكه مع حضرة الاب بخلاف الاقرب وكل من يعولها غيرها حيث لا يملكونها الا بعد موت الاب او غيبته غيبة
 اي حيرة الاب
 منقطعة في الصحيم لان تصرف هؤلاء للضرورة لا بتفويض الاب ومع ضرورة لا ضرورة قال اذا وهب اثنان
 اي الام وكل من يربطها
 من واحد ادا جاز لانها سلباً ما حيلة وهو قد قبضها جملة فلا شيوخ وان وهبها واحداً من اثنين لا يجوز عند ابي
 موهوب
 حنيفة وقال يصح لان هذه هبة الجملة منها اذا التملك واحد فلا يتحقق الشيوخ كما اذا ارهن من رجلين دارا وله
 اي يربطها
 ان هذه هبة النصف من كل واحد منها ولهذا لو كانت الهبة فيها لا يقسم قبل احدهما صح ولان الملك ثبت
 لهما
 لكل واحد منها في النصف فيكون التملك كذلك لانه حكمه وعلى هذا الاعتبار يتحقق الشيوخ بخلاف الرهن
 لهما
 لهما

يد المودع حكما فيمكن ان يجعل قابضا لولده باليد التي بي ثاثة مقام يده فان قيل قد قلتم اذا وسمب المودع من المودع جاز ولو كان يده كيد المودع لم يكن قابضا لنفسه حكم يده قلنا اليد المودع في الحقيقة
 فباعتبار هذه الحقيقة يجعل قابضا لنفسه ويده قامت مقام يد المودع مادام هو في المخطوط المودع وذا قبل التعليك بالهبة فاما بعد ذلك فهو عامل لنفسه فان قيل ينبغي ان لا يتم الهبة اذا كان في يد المودع
 واشترط الكمال في القبض وكون هذا القبض حكما يده النفس من القبض حقيقة قلنا القبض حكما كالتام الهبة ولهذا يجوز بالهبة بخلاف الشارع فان قبضه في ضمن الكل والضمين كان لم يكن **الحكم**
 قوله بخلاف ما اذا كان مريضا الخ يعني اذا كان مال الاب منصوبا او كذا وكذا الميراث الهبة بالقدرة لا في يد غيره في البيع الغاسد **الحكم** قوله لا في يد غيره اي في يد غيره الاب
 فخير قبض المرتين والغاصب عن قبض الهبة للولد يعني **الحكم** قوله والمصدق الخ اولادان الصدقة في الحكم المذكور حكم الهبة فيما اذا تصدق على ابنه الصغير لمكيا الابن بعقد الصدقة فلو تصدق عليه بما عند
 مودعه جاز بخلاف ما اذا تصدق بما في يد المرتين والغاصب والمشتري بالشراء الغاسد والتعليق هو التعليق **الحكم** قوله وهو في عياله قيد بقوله وهو في عياله ليكون لها عليه نوع ولاية وقيد بموت الاب و
 عدم الوصي لان عند وجودهما ليس لهما ولاية القبض **الحكم** قوله وكذا كل من يولد له نوال الخ واصل ما جنى اي اذا وسمب الصغير من يولد له نوال الخ والعلم والاجتهاد في اذا وسمب الصغير من يولد له شيئا
 فهو كما اذا وسمب الاب لابنه الصغير في حكم القبض وقال في النهاية وغيره بالطلاق في الكتاب جواز قبض يولد له ذلك في الايضاح ومقتصر على ان ولاية القبض له لولا اذا لم يوجد واحد من الاربع ولم يولد له
 والجواب الاب بعد الاب ووصيه ولما مع وجود واحد منهم فلا سوا ذلك العصى في عياله القابض ولم يكن هو سوا ذلك فحكم عمر بن عبد العزيز لان ليس له ولاية ولاية التصرف في ماله فقيام ولاية من يملك التصرف
 في المال بمن ثبوت حتى القبض فاما الميراث واحد منهم جاز قبض من كان العصى في عياله الميراث نوع ولاية لرح الاترى انه يورثه ويسلمه في الصانع فقيام ملا القدر من الولاية يطلق حتى قبض الهبة كونه من باب
 المنفعة **الحكم** قوله وكذا اذا كان الخ اي يجوز للاجنبي الذي يولد له يورثه قبض الهبة له عند عدم يولد له الاربع وفي المبسوط واذا ثبت ان للاجنبي الذي يولد له ان يقبض هبة الغير فذلك اذا كان
 هو الواسع فاعلموا بانها فهو جاز وقبضه قبض يستوي ان كان العصى يعقل او لا يعقل **الحكم** قوله جاز اي استحسانا وما تجارب القياس لا يجوز لانه لا يعتبر بفعله قبل البلوغ خصوصا فيما يمكن تحصيله
 له بغيره فان اعتبار عقله للضرورة وذلك فيما لا يمكن تحصيله له بغيره **الحكم**
الحكم قوله والانه حيث زفها ليرى صغيرة واما مقام نفسه في مخطوطا وحفظ ما لها وقبض الهبة من حفظ المال **الحكم** قوله بخلاف ما قبل الزفاف لان اعتبار ذلك بحكم انه يولد لها وان
 له عيالا يستحقه وذلك لا يوجد قبل الزفاف **الحكم** قوله ويملك الخ اي يملك الزوج قبض الهبة مع تصرف الاب واستحبابه وما ذكر في الايضاح ان قبض الزوج لها انما يجوز اذا لم يكن الاب
 حيا **الحكم** قوله في الصحيح يتعلق بقوله حيث لا يملكونها الخ واما قال في الصحيح لان خير خلافا فان شيخ الاسلام خواهر زاده قال في مبسوط فمن مشاخصا من سوى بين الزوج وبين الابن والام والجد والاع
 وقالوا يجوز قبض يولد له من الصغير اذا كان في عياله وان كان الاب حاضر كما في الزوج **الحكم** قوله وتبغض الاب استحب من تصرف الزوج لما ذكرنا ان ولاية الزوج تبغضه بمودعه **الحكم** قوله
 يده يعني **الحكم** قوله فلا يشروع والوثر الشروع عند القبض لا عند العقد حتى لو وسمب الكل ثم سلم النصف لا يجوز ولو وسمب النصف ولم يملك الكل جاز **الحكم** قوله كما اذا من الخ فانه يجوز فلهبة ولو لان تاتر الشروع في الوان اخرته في الهبة
 حتى لا يجوز الرهن في مشا لا يتعلل بالهبة وكن الهبة **الحكم** قوله ولان الملك مثبت لكل واحد منها في النصف وهو غير ممتاز فكان الشروع وهو يمنع القبض على سبيل الكمال وهذا الاستدلال
 من جانب الملك **الحكم** قوله وعلى ملا اعتبارا في على الاعتبار المذكور وهو ثبوت الشروع في التعليك ثبوت الملك مشا ما يتحقق الشروع بنفسه الهبة **الحكم** قوله على حال حاله كافي و
 مستند كذا وجد على محمود وادفعه ومحمدش وادو على داري كذا **الحكم**

لان حكمه الحبس ويثبت لكل منهما كلاً فلا شيوع ولهذا الوقضى دين احدهما لا يسترد شيئاً من الرهن وفى
 الجامع الصغير اذا تصدق على محتاجين بعشرة دراهم او وهبها لهما جاز ولو تصدق بها على غنيين او وهبها لهما لم
 يجوز ولا يجوز للغنيين ايضاً جعل كل واحد منهما مجازاً عن الآخر والصلاحيّة ثابتة لان كل واحد منهما تملك
 بغير بدل وفرق بين الهبة والصدقة في الحكم والجامع في الاصل سوى فقال كذلك الصدقة لان الشيوع مانع في الفصيلين
 لتوقفها على القبض ووجه الفرق على هذه الرواية ان الصدقة يراد بها وجه الله تعالى وهو واحد والهبة يراد
 بها وجه الغنى وهما اثنان وقيل هذا هو الصحيح والماد بالمدكور في الاصل الصدقة على غنيين ولو وهب لرجلين
 دارا لهما ثلثاها وللآخر ثلثها لم يجوز عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يجوز ولو قال لاحدهما نصفها وللآخر
 نصفها عن ابي يوسف فيه روايتان فابو حنيفة مّر على اصله وكذا محمد والفرق لابي يوسف ان بالتخصيص على الابعاض
 يظهر ان قصداً ثبتت الملك في البعض فيتحقق الشيوع ولهذا لا يجوز اذا رهن من رجلين ونص على الابعاض

باب ما يصح رجوعه وما لا يصح

قال واذا وهب هبة لرجل فله الرجوع فيها وقال الشافعي لا رجوع فيها لقوله عليه السلام لا يرجع الواهب في
 هبة الا الوالد فيما يهب لولده ولان الرجوع يضاد التملك والعقد لا يقتضى ما يضاده بخلاف هبة الوالد لولده على

له قوله وفي الجامع

الصغير الخ ذكر رواية الجامع الصغير لبيان ما وقع من الاختلاف بينهما وبين رواية الاصل وذلك لان رواية الجامع الصغير نزل على ان الشيوع في الصدقة لا يمنع الجواز عند الامام كما كان يمنع عن جواز
 الهبة ورواية الاصل تدل على انه لا فرق بين الهبة والصدقة في منع الشيوع فيما من الجواز لا سوى بينهما حيث عطف وقال وكذلك الصدقة الخ له قوله جعل كل واحد منهما ارجح الحاصل ان
 ابا حنيفة رجع جعل الهبة مجازاً عن الصدقة اذا صادفت الفقير والصدقة مجازاً عن الهبة اذا صادفت الغنى لوجود الجواز لكل منهما تملك الغير بغير بدل ١٢ معنى له قوله وفرق بين الهبة والصدقة حيث جاز
 الصدقة على الفقيرين الاثنين ولم يجوز الهبة على الغنيين الاثنين ١٢ له قوله وكذلك الصدقة هذا يدل على ان التصديق على اثنين فيما يحمل القسمة باطل عند ابي حنيفة كما بهتة لتوقفها على القبض
 فوجب ان يستوي في هذا ايضا اذا لم يفسد واحد وهو الشيوع ١٢ له قوله ووجه الفرق اي بين الهبة من اثنين حيث لا يجوز عند ابي حنيفة وبين الصدقة على اثنين حيث يجوز ١٢ معنى له قوله
 ولو وهب لرجلين الخ اعلم ان التفصيل في الهبة اما ان يكون ابتدائياً من غير سابقة الاجمال بان قال وهبت لهذا نصف الدار ولهذا النصف او يكون بعد الاجمال فان كان الاول لم يجر بلا خلاف سواء كان
 التفصيل بالتفصيل كالثلث والثلثين او بالتساوي كالنصف وان كان الثاني في لم يجر عند ابي حنيفة مطلقاً اي سواء كان متفاضلاً او متساوياً وجاز عند محمد مطلقاً وفرق ابو يوسف بين المتفاضلة والمتساوية
 نفى المتفاضلة لم يجوز وفي المساواة جاز في رواية ١٢ انت له قوله ولو قال الخ منطوق على ما في آخر المسألة الاولى من التفصيل الواقع بعد الاجمال فيكون الفرق بين المستثنين بوقوع التفصيل بعد
 الاجمال في الاول بطريق المتفاضلة وفي الاخرى بطريق المساواة ١٢ انت له قوله وكذا محمد اي وكذا محمد على اصله لان هذه هبة واحد من رجلين نص على التفاضل والتساوي وهو يجوز عند محمد
 ولا يجوز عند ابي حنيفة ١٢ له قوله ان بالتخصيص الخ هذا يدل على صورة التفصيل بالتفصيل وعلى صورة التساوي على رواية عدم الجواز واما رواية الجواز فليكونها غير منطوق عن اصله وهو اصل محمد
 رحمه الله تعالى فليست بمنجزة الى الدليل ١٢ معنى

له قوله وهذا تبيين لدلالة التفصيل على الابعاض على تحقق الشيوع في الهبة بالتخصيص على الابعاض في الرهن ١٢ له قوله ونص على الابعاض بان قال رهنك ما هذا الشيء على ان يكون النصف
 رهنك عند هذا النصف الاخر عند هذا كان هذا فاسد لان بالتفصيل يفرق العقد كذا سبنا ١٢ معنى له قوله باب قد ذكرنا ان حكم الهبة ثبتت الملك للموهوب له لما فيه لزم فكان الرجوع صحيحاً وقدي منع
 من ذلك مانع فيحتاج الى ذكر ذلك وهذا الباب لبيان ١٢ له قوله هبة المراد بهبة الموهوب لان الرجوع انما يكون في حق الايمان لا في حق الاقوال ١٢ به ١٢ له قوله لاجنب المراد بالاجنب من لم
 يكن ذارحم محرماً منه من كان ذارحم ولم يكن محرماً كالبني الامام والاخوان ومن كان محرماً ليس بذى رحم كالاخ الرضائي ١٢ له قوله فله الرجوع فيما اى بالرضائي او بقضاء القاضى انما لم يقرن بها
 ما يمنع الرجوع وذكر الاحكام بعده انتهى عن ذكر القيود ١٢

الدراية في تخريج احاديث الهداية

باب الرجوع في الهبة حديث لا يرجع الواهب في هبة الا الوالد فيما يهب لولده الاربعة واحمد والدارقطني والطبراني من طريق حسين المعلم عن عمرو بن شعيب
 عن طاؤس عن ابن عمر وابن عباس رفعاه لا يجعل لرجل ان يعطى عطية او يهب هبة فيرجعها الا الوالد فيما يعطى ولده ومثل الذي يعطى العطية ثم يرجع فيها كمثل الكلب ياكل فاذا
 شبع قاء ثم عاد في قبضه وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم والخروج النسائي من طريق عامر الاحول عن عمرو بن شعيب فقال عن ابيه عن جده سلك الجادة قال
 الدارقطني في العلل ولعل الطريقين محفوظان وقد رواه اسامة بن زيد بن الحجاج عن عمرو وكما قال عامر ورواه الحسن بن مسلم عن طاؤس مرسل ١٢

الحكم في المقسوم بالطريق الاول فانه لما صح الرجوع في الباقي فيما اذا باع نصفها لم يقسم كان صحت الرجوع في الباقي فيما اذا باع نصفها مقسوماً على كالا يخفى ان نتائج اقسام
قوله كما في القرابة يعني ان ما بينهما من ربط احد الزوجين بالآخر نظير القرابة بدليل التوارث من الجانبين من غير حجب وعدم قبول الشهادة ١٢ يعني **قوله** فله الرجوع فيها لوقوع الهبة
لما جازية وكان مقصوده العوض ولم يحصل ١٢ يعني **قوله** فله الرجوع فيها لوقوع الهبة بدليل التوارث من الجانبين من غير حجب وعدم قبول الشهادة ١٢ يعني **قوله** فله الرجوع فيها لوقوع الهبة
ببشك او ثواب ببشك او بدليلك اما اذا وُهب من الواهب شيئاً ولم يعلم الواهب انه عوض بهتة كان لكل واحد منها ان يرجع في بهتة وفي المبسوط وسواء كان العوض شيئاً قليلاً او كثيراً من جنس الهبة او من غير جنسها
لان هذه ليست بعوضه محض فلا يتحقق فيها الرجوع او انما تأثير العوض في قطع الحق في الرجوع متصل المقصود ويشترط شرط الهبة في العوض من القبض والا فلا بد منه تبرع **قوله** متبرعان الحكم في الرجوع
ليثبت الحكم فيما اذا عوض به بالمرحوب له بالطريق الاول لان ذلك بمنزلة تعويض المرحوب له بمقتضى ١٢ **قوله** يرجع اي نصف المرحوب بالقبض او بالمرحوب له بالقبض فانه لا يستحق
نصفه يرجع بنصف العوض لان كل واحد منهما يصير مقابل الآخر كما في بيع العوض فانه انما يستحق نصفه احداهما فيكون المستحق عليه ان يرجع على صاحبه بنصفه بالقبض ١٢ **قوله** لا يصح عوضا عن العوض ان يكون عوضا من الكل من الابتداء
يصح ان يكون عوضا عن العوض في القصد لان القصد اصيل من الابتداء ١٢ **قوله** فله الرجوع في الباقي فانه انما يستحق نصفه احداهما فيكون المستحق عليه ان يرجع على صاحبه بنصفه بالقبض ١٢ **قوله** لا يصح عوضا عن العوض ان يكون عوضا من الكل من الابتداء
ابتداء واجيب بان ذلك في المبادلات تحقيقاً للمبادلة والمقابلة والمخن فيه ليس كذلك فليس للرجوع في شيء من الهبة مع سلامة جزء من الهبة ١٢ **قوله** الا انه يتخير اي من ايرودا بقى
من العوض ويرجع في الهبة ومن ان يسبكه ولا يرجع بشئ ١٢ **قوله** او يحكم الحاكم اراد ان الواهب يرجع امره الى الحاكم ليحكم على المرحوب له بالرد الهبة حتى لو استردوا بغير قصد ولا رضاء كان غاصبا
فلو ملك في يده بعين قيمة المرحوب له ١٢ يعني **قوله** وفي اصله واداء في اصل الرجوع ضمنت لانه ثبت بتجارات القياس لكونه قهراً فاني ملك غيره ١٢ **قوله** وفي المنزب الوالد بالمد
خطاً واما هو الواسي معصود في الجلب بي واهياً اذا ضمنت ١٢ **قوله** فله الرجوع في الباقي فانه انما يستحق نصفه احداهما فيكون المستحق عليه ان يرجع على صاحبه بنصفه بالقبض ١٢ **قوله** لا يصح عوضا عن العوض ان يكون عوضا من الكل من الابتداء
قوله فله الرجوع في الباقي فانه انما يستحق نصفه احداهما فيكون المستحق عليه ان يرجع على صاحبه بنصفه بالقبض ١٢ **قوله** لا يصح عوضا عن العوض ان يكون عوضا من الكل من الابتداء
وام على القبض الذي لم يتغير سبباً للضمان ١٢ يعني **قوله** الا ان يمنعه اي يمنع المرحوب له المرحوب عن الواهب بعد طلبه عند القصد بالرجوع ١٢ **قوله**

قوله يكون فسخ الخ وفالغ ذفر في الرجوع بالراضى وجعله بمنزلة الهبة المبتدأة لان الملك عا دالية ترافعيها **قوله** حتى لا يشترط الخ
 معنى بعد الرجوع فلو كان كالهبة المبتدأة مثل ما قال لفره شرط القبض **قوله** ١٢ يعني **قوله** ويصح في الشئ بان رجوع عن نصفه ولو كان كالهبة المبتدأة لما صح الرجوع بالنصف بالشيء **قوله** ١٣ مل -
قوله الرد فانه فسخ لو كان بالعقد وعقد جديد لو كان بالرضا **قوله** ١٤ يعني **قوله** بعد القبض انما يقبل قوله بعد القبض لان الرد بالبيع قبل القبض فسخ من الاصل سواء كان بالعقد او بالرضا
قوله لان الحق الخ يعني ان في فعل الرجوع في الهبة بما يغفلان عين ما يغفل القاضى فيكون فسخا وفي الرد بالبيع القاضى يلزم على الغنم او التسليم وصفت السلامة فاذموجر بالباطل من ذلك
 يفسخ البيع فيما لم يغفل فسخ فعل القاضى فلهذا لم يفسخ فسخا يكون بمنزلة البيع ابتداء **قوله** ١٥ يعني **قوله** في وصف السلامة حتى لو زال العيب قبل رد البيع بطل الرد لسلامة حقه **قوله** ١٦
 لان الفسخ لان العيب لا يمنع تمام العقد واذا كان العقد تاما لم يفسخ فسخ فاذ انما ضاع على ما لم يفسخه الغنم من رد فسخا كان ابتداء العقد بينهما **قوله** ١٧ يعني **قوله** فانه قال الرجوع في الهبة
 بالراضى والرد بالبيع بعد القبض بالراضى **قوله** ١٨ يعني **قوله** فلا يشترط الخ لان لم يلزم السلامة لاصحها ولا لالة ما صرحا فظاهر وما لالة فلان لالة الالتزام في المعاوضة سلامة البدل له وهذا
 المعنى معدوم هنا **قوله** ١٩ يعني **قوله** وهو غير حاصل له امتناع من المودع اذا ملكته المودعة في يده واستحقها مستحقا ومنه فانه يرجع على المودع لان المودع حاصل للمودع في المخط **قوله** ٢٠
قوله والغرض الخ جواب سوال مقدر لقرره ان يقال انه غرض بايجاب الملك له في المحل واخباره بانه ملكه والغرض يوجب الضمان كالبائع اذا غر المشتري **قوله** ٢١ يعني **قوله** سبب الخ كما في طه للغرور
 فانه يرجع ببيعة الولد على البائع وان لم يوجد المودع في الولد لم يعمل البائع ولكنه مغرور في ضمن المعاوضة فيصير سببا للضمان لان المعاوضة عقد ضمان فاما كان في ضمنه جازا ان يكون سببا للضمان لان
 المتضمن ربحه المتضمن ولا كذلك هنا فان الغرور ليس في ضمن عقد المعاوضة **قوله** ٢٢ يعني **قوله** اعتبر التقاض الخ ذكر الامام الجعفي في الجاه الصغير والافندي ذكره خاذا ذكره بكلمة على ما لو ذكره بكون
 الباء بان قال وبهت منكم هذا العبد شو بكم هذا او بالغير مريم فقبلة الآخر يكون مبيعا ابتداء وانتهاء بالا جماع **قوله** ٢٣ يعني **قوله** ابتداء الخ فان قيل لم يلزم لان العقد بالعقد والمقصود
 هو الحكم وانه بعد تمام العقد ففسد العقد اذ اعتبرنا اللفظ لان العقد يفسد عند التام اعتبرنا المقصود وكذا في المبسوط **قوله** ٢٤ يعني **قوله** للمعاني الاترى ان الكفالة بشرط برادة الاصيل وتحواله بشرط مطالبة
 الاصيل كفاية **قوله** ٢٥ يعني **قوله** لان الهبة الخ حاصلة له لثاني بين البيع والهبة وجودا لما سبق كما هو واذا اتفق المتأخاة امكن الجمع **قوله** ٢٦ يعني **قوله** فضل ما كانت المسائل المذكورة في هذا الفصل تتعلق
 بالهبة بوجع من يتعلق وصارت بمنزلة مسائل شتى ذكرنا في فصل على عدة **قوله** ٢٧ يعني **قوله** لان الخ يعني كل ما يصلح اخذاه بالعقد ليعم استثناءه لان المشتري يكون من جنس المشتري منه وحكم
 المشتري منه صحته اخذاه بالعقد ولو جازا لاستثناء في شي لا يصلح الاستثناء لما كان المشتري من جنس المشتري منه لان ما وصفت ليس من جنس العين فلا يتناول له صدر الكلام فاذ لم يتناول له لا يصلح الاستثناء
قوله ٢٨ يعني **قوله** يكون الخ يكون المحل ههنا لما تباها كالمطابقا من اليد والرجل **قوله** ٢٩ يعني **قوله** فانقلب شرط الخ لان اسم الجارية يتناول المحل تبعا لكونه جزءا منها فلما استثنى المحل كان
 الاستثناء عاما فالمقتضى العقد وهو من شرط القاسد **قوله** ٣٠ يعني **قوله** والهبة لا تبطل الخ لان الملك في الهبة متعلق بعقل حتى وهو القبض والفضل بالحس ويطل بالشرط القاسد **قوله** ٣١ يعني **قوله**
 وهذا في صحة العقد بطلان الاستثناء هو الحكم في النكاح بان قال تزوجت على هذه الجارية الاحتمال بطل الاستثناء حتى تغير الجارية مع المحل مملو الخ بان جعلت الجارية الحال بدل الخلع واستثنى
 المحل يكون الجارية والمحل بدل الخلع والعقل من دم العمدان قال صاحب الحكم على هذه الجارية الاحتمال **قوله** ٣٢ مل

حدثنا النهمي عن بيه وشرط تقدم في اواخر البيوع حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز العمري ورد الرقبي لعاجدة ١٣:

بخلات البيع والجاردة والرهن لانها تبطل بها ولو اعتق ما في بطنها ثم وهبها جاز لان له لم يبق الجنين على ملكه فاشبهه
ولو تبرع ما في بطنها ثم وهبها لم يجز لان الحمل بقي على ملكه فلم يكن شبيه الاستثناء ولا يمكن تنفيذ الهبة فيه لكان
التدبير في هبة المشاع او هبة شئ فهو مشغول بملك المالك فان وهبها له على ان يتردها عليه او على ان يعتقها او يتخذها
او ولد او وهب له دارا او تصدق عليه بدار على ان يتردها عليه شيئا منها او يعوضه شيئا منها فالهبة جائزة والشرط
باطل لان هذه الشروط تخالف مقتضى العقد فكانت فاسدة والهبة لا تبطل بها الا ترى ان النبي عليه السلام
أجاز العمى وأبطل شرط المغمى بخلاف البيع لانه عليه السلام نهى عن بيع وشرط ولان الشرط الفاسد في معنى
الربوا وهو يعمل في المعاوضات دون التبرعات قال ومن كان له على آخره درهم فقال اذا جاء غدا فهدى لك
او انت برئ منها او قال اذا ديت الى النصف فلك النصف او انت برئ من النصف الباقي فهو باطل لان البراءة تليك
من وجه اسقاط من وجه هبة الدين ممن عليه ابراء وهذا لان الدين مال من وجه ومن هذا الوجه كان تملكها
ووصف من وجه ومن هذا الوجه كان اسقاطا ولهذا قلنا انه يتردد بالرد ولا يتوقف على القبول والتعليق بالشرط
يختص بالاسقاطات المحضة التي يحلف بها كالطلاق والعتاق فلا يتعداها قال والعمى جائزة للعمى حال حياته
ولو رثته من بعده لبارويناه ومعناه ان يجعل داره له مدة عبرة واذا مات تردها عليه فصحة التملك ويبطل الشرط
لبارويناه وقد بينا ان الهبة لا تبطل بالشروط الفاسدة والرقبي باطلة عندنا في حنفية ومحمد وقال ابو يوسف جائزة
لان قوله داري لك تملك وقوله رقبى شرط فاسد كالعمى ولهما انه عليه السلام اجاز العمى ورد الرقبى ولان
معنى الرقبى عندها ان مت قبلك فهو لك واللفظ من المراقبة كانه يراقب موته وهذا تعليق التملك بالخطر

له قوله بخلاف البيع ان يبيع الخ بان يشتري جارية او كبرا او دابة او غيرها فانه لا يبيع الا بعينه ١٢ يعني له قوله فاشبهه
الاستثناء من حيث ان الاستثناء بين ان المشتري لم يكن داخل تحت صدر الكلام فذلك جهتا فحق الولد سابقا بين ان يكون داخل تحت قوله وهبت ١٢ الى ١٢ له قوله فاشبهه الاستثناء
وجه المشابهة ان في صورة اعتناق الحمل قبل الهبة لا يبقى الحمل على ملك الواهب وكذا في استثناء الحمل لان الحمل لا يبقى ايضا على ملك الواهب بعد الاستثناء لعدم صحة الاستثناء المحل ١٢ يعني
له قوله فلم يكن شبيه الخ بل كان فيه اختلاط الموهوب بغير الموهوب وهو عين المشاع فلا يجوز الهبة اصله في الام ولان الجنين ١٢ ناهية له قوله فاشبهه الخ فان قيل هب انما هبة
مشاع فكيف لا يملك القسرة في جائزة فاجواب ان عرضية الانفصال في ثانيا الحال ثابتة لا محالة فانزل منفصلا في الحال فكان المصنف لما استشعر على هذا السؤال ارد في قوله وهبت شئ ١٢ يعني
له قوله هو مشغول الخ كما اذا وهب الجواني وفيه طعام الواهب فانه لا يبيع ١٢ له قوله على ان يرد اليه الخ ولا يتوهم انكر ان قوله على ان يرد عليه شيئا منها او يعوضه شيئا منها ان الراد لا يستلزم كون
عوضا فان كونه عوضا ناهيا هو بالفاظ تقدم ذكرها ١٢ له قوله او يعوضه شيئا منها معناه ان يرد بعض الدار الموهوبة على الواهب بطريق عوض من كل الدار ١٢ انت له قوله تخالف مقتضى
العقد لان مقتضاه ثبوت الملك مطلقا لا توقيت فاذا شرط عليه الرد او الاطلاق او غير ذلك تفقد بها ١٢ له قوله الا ترى ان النبي الخ اخرج ابو داود والنسائي عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
من اعمر عري فمى له ولعقير ثياب من يرث من عقبه ١٢ له قوله اجاز العمى العمى تملك بطريق الهبة بشرط الرد عليه متى مات المولى لان معنى العمى ان تقول ملكك هذه الدار ما دمت حيا او عمر
فان مات فهي لى له ولعقير ثياب من يرث من عقبه ١٢ له قوله وبطل شرط الخ يعني في رجوعها اليه بعد موت المولى وجعلها ميراثا لورثة المولى ١٢ له قوله في معنى الرد لانه لا قول البيع بالتمنن خلا الشرط عن عوض وفيه
منفعة لاحد من الموقوف عليه وهو من اهل الاستحقاق وذلك ليس الا بالرد ١٢ له قوله ابراه فان قيل قولهم هبة الدين ممن عليه لا يتوقف على القبول منعوض بدين الصرف واسلم فان رب
الدين اذا اراد ان يبيع منه او يهب له لا يتوقف على قول الواهب بان توفقه على ذلك لاس من حيث انه هبة العين من حيث انه يوجب انفساخ العقد لغوات القبض المستحق بعقد الصرف واحدا
لما قد بينا لا يغير بفسخ فلهذا التوقف على القبول ١٢ له قوله انه يتردد بالرد فيعيد باطلا ان عمل الرد في المجلس وغيره سواء هو المردى عن السلف وقال بعضهم ويجب ان يرد في مجلس الابرار
١٢ له قوله يختص الخ لان التعليق بالشرط بين فلا يجوز ان يحلف به لا يملك اسقاطا من وجه ولكن ليس من جنس ما يحلف به فاذا يبيع تعليقه بالشرط ١٢ يعني
له قوله باطلة لا تفيد ملك الرقبى وانما يكون عارية عنه فيجوز للعمى ان يرجع فيه ويبيع في اي وقت شاء لا يتضمن الطاق الانقار ١٢ له قوله وقال ابو يوسف الخ حاصل الاختلاف راجع
الى تفسير الرقبى مع اتفاقهم على انها من المراقبة فعل ابو يوسف هذا اللفظ على انه تملك للحال مع انتظار الواهب في الرجوع فالتملك جائز وانتظار الرجوع باطل كما في العمى وقال المراقبة في نفس التملك
لان معنى الرقبى هذه الدار لا تخرب ما كانه يقول الرقبى تملك وان مت قبلك فمى لك وان مت قبل فمى لى فكان هذا تعليق التملك ابتداء بالخطر وهو موت المالك قبله وهذا باطل
هنت له قوله المراقبة مراقبة يكره ان يكرهها في كردن وحتم واشتم ١٢ من

فبطل واذا لم تصح تكون عارية عندها لانه يتضمن اطلاق الانتفاع به فصل في الصدقة قال والصدقة
 كالهبة لا تصح الا بالقبض لانه تبرع كالهبة فلا تجوز في مشاع يحتمل القسمة لما بيننا في الهبة ولا رجوع في
 الصدقة لان المقصود هو الثواب وقد حصل وكذلك اذا تصدق على غني استحسانا لانه قد يقصد بالصدقة
 على الغني الثواب وقد حصل وكذا اذا وهب لفقير لان المقصود هو الثواب وقد حصل قال ومن نذر ان يتصدق
 بباله يتصدق بجنس ما يجب فيه الزكاة ومن نذر ان يتصدق ببلعه لزمه ان يتصدق بالجميع ويروي انه
 والاول سواء وقد ذكرنا الفرق ووجه الروايتين في مسائل القضاء ويقال له امسك ما تنفقه على نفسك عيالك
 الى ان تكتسب مالا فاذا اكتسب يتصدق بمثل ما انفق وقد ذكرناه من قبل -

كتاب الاجارات

الاجارة عقد يرد على المتنافع بعوض لان الاجارة في اللغة بيع المتناقم والقياس يابي جواز ان يكون المعقود عليه المتفعة
 وهي معدومة واذن لا يصح الا انما يجوز ناهي الحاجة الناس اليه وقد شهدت بصحتها
 الاثار وهي قوله عليه السلام اعطوا الاجير اجرة قبل ان يحرق عرقه وقوله عليه السلام من استاجر اجيرا فليعلمه
 له قوله فصل في الصدقة لما كانت الصدقة تشارك الهبة في الشروط وتماثلها في الحكم ذكرنا في كتاب الهبة فصل لها بفصل ١٢ عناية -

له قوله لما بيننا في الهبة اراد به قوله ولان في تجزئه الزمان شيئا لم يلزمه وهو القسمة ١٢ كـ
 تخالف ليس بواجب فلا يقطع بصدقه ويكن ان يقال المراد به حصول الوعد بالثواب ١٢ كـ
 من اصحابنا من يقول الصدقة على الغني والهبة سواء بيني فيها الرجوع قال لانه انما يقصد به عوض دون الثواب الاتري ان في حق الفقير جعل الصدقة والهبة سواء في حق
 الغني الهبة والصدقة سواء فيها هو المقصود لانه يرجع في الهبة فكذلك في الصدقة وكما نقول في ذكره لفظ الصدقة بديل على انه لم يقصد العوض ومراعاة لفظ اولي من مراعاة حال المتك ١٢ كـ
 له قوله لانه قد يقصد بالاجرة فان لم له نصاب وله عيال كثيرة فالناس يتصدقون عليه على قصد الثواب ١٢ كـ
 الهبة شرع في بيان احكام تملك المتنافع بعوض وهو الاجارة وقدم الاول على الثاني لان الاعيان مقدمة على المتنافع ولان في الاول عدم العوض وان لم يقدم على الوعد لم تقدر الاجارة مناسبة خاصة
 بفصل الصدقة من حيث انها بقاء لان الزمان فلذلك اورد كتاب الاجارات ففصل الصدقة وانما جاعلنا اشارة الى ان لها انواعا مختلفة فروع تبين المتفعة فيه معلومة بالذمة كاستيجار الدار السكنى ونوع
 تبين المتفعة معلومة فيه بالتسمية كاستيجار رجل على صبغ ثوب او خياطة فروع تبين المتفعة معلومة فيه بالثمن كاستيجار رجل لينقل بناطرا الى موضع معلوم ١٢ كـ
 تعلق البقاء المقصود بتبعا طبيا وركبها الايجاب والقبول بلفظ الماضي ١٢ كـ
 ثم ان المصنف سلك الاستدلال على كون الاجارة في الشرع مقدما على بعضه ولكن لم يوافق الصغرى فكانه قال لانه معنى الاجارة في الشرع هو معناه في اللغة ومعناه في اللغة بيع المتنافع ١٢ كـ
 له قوله لا يصح لان المعقود ليس بمحل العقد لانه ليس بشئ فيستحيل وصفه بأنه معقود عليه ولا يمكن جعل العقد مضافا الى زمان الوجود ولان المتنافعات لا تحتل الاضافة كما يبيح كـ

الدراية في تخرج احاديث الهداية

كتاب الاجارات - حديث اعطوا الاجير اجرة قبل ان يحرق عرقه ابن ماجه من حديث ابن عمر وفيه عبد الرحمن بن زيد بن اسلم
 وهو ضعيف وقد رواه عثمان الغطافي عن زيد بن اسلم فقال عن عطاء بن يسار روى عن حميد بن زنجويه في كتاب الاموال وذكر ابن طاهر في الكلام على
 احاديث الشبهات ان ابا اسحق الكوري احد الضعفاء رواه عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابي هريرة واخرجه ابو يعلى عن طريق عبد الله بن جعفر المدني عن
 سهيل عن ابيه عن ابي هريرة وعبد الله بن جعفر ضعيف ورده ابن عدي في ترجمته وضعفه به لكن اخرج في ترجمته الثوري ما رواه من طريقه
 عن سهيل وفي اسناده الى الثوري ضعف شديد وله طريق اخر عن ابي هريرة رواه محمد بن عمار المؤدب عن المقبري عن ابي هريرة قال ابن طاهر يعرف محمد بن
 عمار بهذا وليس بالمحفوظ واخرجه الحكيمة الترمذي في النوادر في الثاني عشر من حديث انس واسناده ضعيف جدا وهو من رواية محمد بن زياد الكلبى عن بشر
 بن الحصين عن الزبير بن عدي عن عطاء بن ابي هريرة عن ابي هريرة عن محمد بن زياد الكلبى عن بشر بن الحصين عن الزبير بن عدي عن عطاء بن ابي هريرة عن ابي هريرة عن محمد بن
 الباب عن ابي هريرة رفعه قال الله تعالى ثلاثة اناخهم فذكر فيهم رجل استاجر اجيرا فاستوفى منه ولعبطه اجرة اخرج البخاري وقد اخطأ من عزى الاول
 للبخاري حديث من استاجر اجيرا فليعلمه اجرة محمد بن الحسن في الاثر عن ابي حنيفة اخبرنا حماد عن ابراهيم عن ابي سعيد والي هريرة به مرفوعا و
 اخرج عبد الرزاق عن معمر عن الثوري عن حماد به بلفظ فليعلمه اجرة قال عبد الرزاق وحدث به الثوري مرة فليعلم به النبي صلى الله عليه وسلم فكذلك
 اخرج ابن ابي شيبة عن وكيع عن حماد بن عمار رواه اسحق في مسنده عن عبد الرزاق عن معمر به مرفوعا بلفظ فليعلم به اجرة وفي طريق حماد بن سلمة بلفظ نعم ان
 يستاجر الرجل حتى يبين له اجرة وهذا اللفظ اخرج احمد والوداد في المراسيل وقال الوداد في الموقوف هو الصحيح انتهى وابراهيم الغني لم يردك ابا سعيد
 ولا ابا هريرة اي لو يسمع قوله وقد شهدت بصحتها الا تارقلت فنهما ما تقدم ومنها حديث اللديغ والرقية وسياق انشاء الله تعالى لا وحدث ابن عباس ان النبي

ف

الدراية في تخریج احادیث الهداية

[illegible]

كمن استاجر جلابان يتقل له هذا الطعام الى موضع معلوم لانه اذا اراد ما ينقله والموضع الذي يحمل اليه كان
المنفعة معلومة فيصير العقد -
بذلك كذا في الدرر

باب الاجر متى يستحق

قال الاجرة لا تجب بالعقد وتستحق بأحدى معاني ثلاثة اما بشرط التعجيل او بالتعجيل من غير شرط او
بأستيفاء المعقود عليه وقال الشافعي تملك بنفس العقد لان المنافع المبدومة صارت موجودة حكما ضرورة تعميم
العقد فنبت الحكم فيما يقابل من البديل ولنا ان العقد ينقسم شيئا فشيئا على حسب حدوث المنافع على ما بينا والعقد
معاوضة ومن قضيتها المساواة فمن ضرورة التراخي في جانب المنفعة التراخي في البديل الاخر واذا استوفى المنفعة
يثبت المالك في الاجرة لتحقق التسوية وكذا اذا شرط التعجيل او عجل من غير شرط لان المساواة يثبت حقا
له وقد ابطله واذا قبض المستاجر الدار فعليه الاجر وان لم يسكنها لان تسليم عين المنفعة لا يتصور فاقبض
تسليم الجبل مقامه اذا تمكن من الانتفاع يثبت به قاز غصبها غاصب من يده سقطت الاجرة لان تسليم الجبل
انما اقيم مقام تسليم المنفعة للتمكن من الانتفاع فاذا فات التمكن فات التسليم وانفسخ العقد فيسقط الاجر
وان وجد الغصب في بعض المدة سقط بقدره اذا انفساخ في بعضها ومن استاجر دارا فلهما اجران يطالب به باجر كل يوم
لانه استوفى منفعة مقصودة الا ان يبين وقت الاستحقاق في العقد لانه بمنزلة التاجيل وكذلك باجرة الاراضي
لما بينا ومن استاجر بعيرا الى مكة فلله جمال ان يطالبه باجرة كل مرحلة لان سير كل مرحلة مقصود وكان ابو
حنيفة يقول اول ما يجب الاجرة الا بعد انقضاء المدة وانتهاء السفر وهو قول زفر لان المعقود عليه جملة
المنافع في المدة فلا يتوهم على اجزائها كما اذا كان المعقود عليه العمل ووجه القول المرجوع اليه ان القياس
استحقاق الاجر ساعة فساعة لتحقق المساواة الا ان المطالبة في كل ساعة يقضى الى ان لا يتفرغ لغيره فيتضرر
به فقد رناه بما ذكرنا قال وليس للقصار والخياط ان يطالب بالاجرة حتى يتفرغ من العمل لان العمل في البعض
من اليوم في الدار والرحلة في البعض

له قوله باب لما كان وقت استحقاق الاجرة مما وقع فيه الاختلاف بين ائمة الشرع وكان يتعلق بكثير من المسائل حسن افراد باب بيان وقت استحقاق الاجرة
وما يتعلق به من المسائل انت له قوله الاجرة لا تجب الا على المراءى نفسه الوجوب لا وجوب الاداء فانه فقد معاوضة فيعتبر فيه المساواة ولم يوجد في جانب المعقود عليه لا نفس الوجوب ولا وجوب
الاداء فكذا في جانب الموصوفين كقوله ما رت ان فيه ان جعل المودوم موجودا في الشرع انما يكون فيما اذا دعت الضرورة اليه وفيما نحن فيه لا تدعو الضرورة اليه لا مكان تعميم العقد بطريق آخر
او صح وهو اقامة العين التي هي سبب لوجود المنفعة كالدار مثلاً مقام المنفعة في حق صفة الاستحباب والقبول ثم انعقاد العقد في حق المعقود عليه على حسب حدوث المنافع واقامة السبب مقام
السبب اصل شائع في الشرع كاقامة اسفر مقام المشقة انتاج له قوله ولنا ان وفائدة الخلاف انه عندنا لا يثبت للموكل ولاية المطالبة بتسليمها في الحال ولو كانت الاجرة مبداء بقرية
لا يفتق عليه في الحال وعنده له ولاية المطالبة في الحال ويعتق عليه في الحال ١٢ يعني له قوله فعليه الاجر يعني اذا تمكن من الاستيفاء في المرة وهذا اذا كانت الاجارة صحيحة امان في الاجارة الفاسدة
يشترط لوجوب الاجرة حقيقة الاستيفاء والتمكن من المستاجر يجب ان يكون في المكان الذي وقع العقد في حقه حتى اذا استاجر دابة الى الكوفة وقبضها واسكنها ببغداد حتى مضت مدة يمكنه السير
فيما الى الكوفة فلا اجر عليه وان سافر الى الكوفة ولم يركبها وجبت الاجرة ١٢ ك

له قوله فلو استاجر قال استغنى في النهاية الصواب ان يقول فلو جردنا قولنا اجر الدار هو فعل لا فاعل واسم الفاعل منه موكله الموكل فقلت قد بينا في ما سبق ان الموكل ليس بفاعل من امره وانما هو
فاعل من امره وقد بينت ان لغة النوام فانهم يقولون اجر مقام اجر ١٢ يعني له قوله وكذلك اجارة الارض يعني اذا اجر الارض لم ان يطالب المستاجر باجرة كل يوم لانه منفعة مقصودة الا اذا بين
وقت الاستحقاق فلا يطالب الا في ذلك الوقت لانه بمنزلة التاجيل ١٢ يعني له قوله لان العمل في البعض الخ هذا يشير الى انه اذا كان ثوبين ففرغ احدهما جاز ان يطلب اجرة لانه منفعة ١٢ يعني

غير منتفع به فلا يستوجب الاجرة وكذا اذا عمل في بيت المستاجر لا يستوجب الاجر قبل الفراغ لها **قال الان**
 يشترط التعجيل لها **مران الشرطية** لازم **قال** ومن استاجر خبازا ليخبز في بيته فقبض من دقيق بدار هو لم يستحق
 الاجر حتى يخرج الخبز من التورلان تمام العمل بالاجرة فلو احترق او سقط من يده قبل الاجراء فلا اجر له
 للهلاك قبل التسليم فان اخرج له ثوبا احترق من غير فعله فله الاجرة لانه صار مسلما بالوضع في بيته ولا ضمان
 عليه لانه لم يوجد منه الجناية **قال** رضي الله عنه وهذا عند ابي حنيفة لانه امانة في يده وعندهما يضمن
 مثل دقيقه ولا اجر له لانه مضمون عليه فلا يبرأ الا بعد حقيقة التسليم وان شاء ضمن الخبز واعطاه الاجر
قال ومن استاجر طبّا خا ليطبخ له طعاما للوليمة فالغرف عليه اعتبار للعرف **قال** ومن استاجر انسانا
 ليضرب له لبنا استحق الاجرة اذا اقامها عند ابي حنيفة وقال لا يستحقها حتى يشربها لان التشريع من تمام
 عمله اذا يؤمن من الفساد قبله فصار كاجراء الخبز من التورولان الاجير هو الذي يتولاه عرفا وهو المقبر
 فيها لم ينص عليه ولا في حنيفة ان العمل قد تم بالاقامة والتشريع عمل زائد كالنقل الا ترى انه ينتفع به
 قبل التشريع بالنقل الى موضع العمل بخلاف ما قبل الاقامة لانه طين منتشر وبخلاف الخبز لانه غير منتفع
 به قبل الاجراء **قال** وكل صانع لعمله اثر في العين كالقصّار والصباغ فله ان يحبس العين بعد الفراغ عن عمله
 حتى يستوفي الاجر لان المعقود عليه وصف قائم في الثوب فله حق الحبس لاستيفاء البدل كما في المبيع ولو حبسه
 فضاء في يده لا ضمان عليه عند ابي حنيفة لانه غير متعدي في الحبس فبقي امانة كما كان عند ولا اجر له لهلاك
 المعقود عليه قبل التسليم وعند ابي يوسف ومحمد العين كانت مضمونة قبل الحبس فكذا بعده لكنه بالخيار
 ان شاء ضمنه قيمته غير مغلول ولا اجر له وان شاء ضمنه معبولا وله الاجر وسنبتن من بعد ان شاء الله تعالى
قال وكل صانع ليس لعمله اثر في العين فليس له ان يحبس العين للاجر كالحمال والبلاط لان المعقود عليه نفس
 العمل وهو غير قائم في العين فلا يتصور حبسه فليس له ولاية الحبس وغسل الثوب نظير العمل وهذا بخلاف
 العمل وهو غير قائم في العين فلا يتصور حبسه فليس له ولاية الحبس وغسل الثوب نظير العمل وهذا بخلاف

١٥ **قوله** لا يستوجب هذا وقع مخالفة العامة روايات المكتب من المبسوط والذخيرة والمنقح وشرح الجامع الصغير لغز الاسلام قاضي خان والترشاشي والفوائد الظهيرية فانه ذكر في المبسوط في باب من استاجر اجرا يعمل له في بيته وقال لو استاجر خياط يخط له في بيت المستاجر قميصا وخلا بعضه فسرق الثوب فله الاجر بقدر ما خا ط فان كل جزء من العمل يصير سلبا الى صاحب الثوب بالفراغ منه ولا يتوقف التسليم في ذلك الجزء على حصول كمال المقصود وذكر الامام قاضي خان وكذا لو استاجر خياط يخط له في منزله لخال عمل عملا يستحق الاجرة بقدره ولكن نقل من التجريد ان الحكم قد ذكر فيه كما ذكر في الكتاب فيحمل ان المصنف اتبع صاحب التجريد با الفضل الكوفي ١٢ بهايه **قوله** فلا اجر له وفي المبسوط وهو صامن لان هذا جناية يد ١٢ يعني

١٦ **قوله** ولا ضمان عليه قيل هذا قول الكل اما عندنا في حنفية نرى فلا نعلم يملك بصنعه واما عندنا فلا نعلم بذلك بعد التسليم وذكر القدوري في شرحه ان على قوله ما يجب الضمان لانه اجير مشترك والعين في يده امانة عنده معفونة عندنا **قوله** لا بعد حقيقة التسليم وهو اختيار صاحب الهداية كما نلاحظ لا يبرأ عن الضمان الا بالتسليم دون الوضع في بيته وقال القدوري رحمه الله تعالى ان الضمان عليه في الخطب والملح عندنا لان ذلك صار مستهلكا قبل وجوب الضمان عليه وحال ما وجب الضمان عليه لا قيمة لكذا في الذخيرة ١٢ ك

١٧ **قوله** فانفق عليه اي اخرج المدة من القدوري الى القصار عليه وان استوفى بطبخ قدر خاص فاخرج المدة من القدوري عليه كذا في الايضاح ١٢ ك **قوله** اذا اقاما يريد بالاقامة انصب عند الجفاف وبالتشريح ان يركب بعضه على بعض بعد الجفاف ١٢ معضرات **قوله** وقال لا يستحقها الخ وفائدة الخلاف انه اذا افسد الطر قبل التشريح او انكسر فلا جرمه عنده خلافا لما وفي المبسوط بذلك اذا كان يقيم العمل في ملك المستاجر اما في غير ملكه فالمل عليه ويسلمه اليه لا يستحق الاجر بالاتفاق حتى لو سرق قبل العمل لا اجر له ١٢ يعني **قوله** فله ان يحبس الخ اما القصار فان كان يقصر بالنسيج او يبايع البيض فله ان يحبس لانه اتصل بالثوب مال قائم كما في الصبغ فاما اذا كان يبيع الثوب لا غير فقد قيل ليس له ان يحبس لان البياض الذي حدث في الثوب غير مضاف الى عمل بل البياض كان حاصله ولكن استمر بالدرن والورسخ فزال ذلك بجملة وطهر البياض الذي كان في الاصل وقيل له حق المحبس لان ذلك البياض صار كاللحم لك باستناده بالادساخ فيقع العمل احداهما نصفه البياض من حيث المعنى فيكون له حق المحبس كما في الخياطه ١٢ ك **قوله** كما في المبيع حيث يجوز للبايع حبسه عن المشتري حتى يقبض الثمن ١٢ يعني **قوله** الثوب وغسل الثوب اي نظيره لا تحبسه بحيث لا يحفظ لا يحبس العين للاجر ١٢ مختار **قوله** وبذلك خلافت الخ جواب عما يقال الا بقرينة ان اردت ان كان له حق المحبس وان لم يكن سلم ان قائم في العين ١٢ يعني

الذيق حيث يكون للرد حتى حبسه لاستيفاء الجمل ولا اثر لعمله لانه كان على شرف الهلاك وقد احياه فكانه باعه
 منه فله حق الحبس وهذا الذي ذكرناه مذهب علمائنا الثلاثة وقال زفر ليس له حق الحبس في الوجهين لانه
 وقع التسليم باتصال البيع بملكه فيسقط حق الحبس ولان الاتصال بالمحل ضرورة اقامة العمل فلم يكن هو
 راضيا به من حيث انه تسليم فلا يسقط الحبس كما اذا قبض المشتري بغير رضاء البائع قال واذا شرط على الصانع
 ان يعمل بنفسه فليس له ان يستعمل غيره لان العقود عليه اتصال العمل في محل بعينه فيستحق عينه كالنقعة
 في محل بعينه وان اطلق له العمل فله ان يستاجر من يعمل له لان المستحق عمل في ذمته ويمكن ايفاءه بنفسه بالاستعانة
 بغيره بنزلة ايفاء الدين فصل ومن استاجر رجلا ليذهب الى البصرة فيجى بعياله فذهب ووجد بعضه قد مات
 فجاز بمن بقي فله الاجر بحسبه لانه او في بعض العقود عليه فيستحق العوض بقدره ومراده اذا كان معلومين و
 ان استاجر ليدن بكتابه الى فلان بالبصرة ويجى بجوابه فذهب فوجد فلانا ميتا فريده فلا اجر له وهذا عند ابي حنيفة
 وابي يوسف وقال محمد له الاجر في الذهاب لانه او في بعض العقود عليه وهو قطع المسافة وهذا لان الاجر مقابل
 به لما فيه من المشقة دون حمل الكتاب لخفة مؤنته ولهما ان العقود عليه نقل الكتاب لانه هو المقصود او
 وسيلة اليه وهو العلم بما في الكتاب لكن الحكم معلق به وقد نقضه فيسقط الاجر كما في الطعام وهي المسألة التي
 تلي هذه المسألة وان ترك الكتاب في ذلك المكان وعاد يستحق الاجر بالذهاب بالاجماع لان الحمل لم ينقص
 وان استاجر ليدن بطعام الى فلان بالبصرة فذهب فوجد فلانا ميتا فريده فلا اجر له في قوله جميعا لانه
 نقص تسليم العقود عليه وهو حمل الطعام بخلاف مسألة الكتاب على قول محمد لان العقود عليه هناك
 قطع المسافة على ما مر والله اعلم بالصواب

قوله الجمل انما هو ملك فريده رجل على مولاه من مسيرته ثلثة ايام فصاعدا فله عليه جمل اربعون درهما وان رده لاقبل من ذلك نجسا به وان كانت قيمته اقل من اربعين قضى له بقيته الا درهما ١٢ قد ورد
 له قوله وقد احياه والاحياء الذي يقدر من العباد تخليص من اشرقت على الملك اذا احياء الحقيق من خواص الارضية ١٢ ك
 البيع وقع في يد المشتري برضاء البائع قبل نقض الثمن فيبطل حق الحبس كما اذا عمل في بيت صاحب الثوب وبذلك لان المبيع هنا اما اثره في العين كما في الثياب او مال قائم اتصل بالثوب كالصبغ
 وقد وقع في يد المشتري اي صاحب الثوب برضاء البائع وهو من مقتضى من آخره نظيره وامر بالقاءها في ارضه بغير فعل صار قابضا ١٢ ك
 يعمل بنفسه ان يقول استاجر منك تخيط هذا الثوب بنفسك او بيدك ١٢ ك
 ذلك كان ينبغي ان يجوز ١٢ عاين
 ٦ قوله في محل بعينه اراد المحل نفس الصانع يعني شرط ان يكون محل هذا العمل هو لا غير فلا يجوز ان يستعمل غيره ١٢ عاين
 لمجرد ان يسلم غير ما ذكر استاجر غلاما بعينه ليس للموكل ان يدفع غلاما غيره ١٢ عاين
 كان المذكور خياطة لفظا ١٢ كفايه
 ٩ قوله فصل لما ذكر استحقاق تمام الاجر ذكر في هذا الفصل عدم استحقاق تمام الاجر وبعضه وعقبه لاصل الباب لان استحقاق تمام الاجر هو الاصل
 وان نقصان لعارض ١٢ عاين
 ١٢ قوله اذا كانا في بيتي كان عدد عيالي معلوما فريده لانهم اذا كانوا غير معلومين يستحق جميع الاجرة ١٢ عاين
 ١٣ قوله الاجر في الذهاب كما لو لم يرد الكتاب وكما لو كان رسولا بلا
 كتاب فذهب ولم يجد المرسل اليها او جده الا انه لم يبلغه الرسالة ورجع له الاجر بالاجماع وذكر فقهاء المالكية في قول ابي يوسف مع محمد رجعا الله بقدر الذهاب بالكتاب يشبه به الى ان هذا الحكم فيما
 اذا استاجر له لذهب بشي ليس له عمل ومؤنته وقدر الجبى بالجواب لانه لم يشترط عليه الجبى بالجواب وترك الكتاب ثم فريده اذا كان متيا او غائبا فانه يستحق الاجر كما لا ١٢ ك
 ايرى او وسيلة الى المقصود لان العلم بما فيه لا يتصور الا بتخل الكتاب ١٢ ك
 ورثته فينتفعون به اذا كانت متية فانه لا يورثون ما هو المقصود بالاجرة فيكون ناقضا للعمل اعتبارا ١٢ ك
 بالبصرة فذهب به ووجد متيا فريده فانه لا اجر له بالاتفاق كما عاين ١٢ عاين
 ١٤ قوله لان الحمل لم ينقص لان ترك الكتاب ثم فريده لا يورثه فينتفعون به ١٢ عاين

باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها

قال ويجوز استيجار الدور والحوانيت للسكنى وان لم يبين ما يعمل فيها لان العمل المتعارف فيها السكنى فينتصر اليه وانه لا يتفاوت نصه العقد وله ان يعمل كل شيء للاطلاق الا انه لا يسكن حذا ولا قصارا ولا طحنا لان فيه ضررا ظاهرا لانه يوهن البناء فيتقيد العقد بما ورثه دالة قال ويجوز استيجار الاراضى للزراعة لانها منفعة مقصودة معهوده فيها والمستاجر الشرب والطريق وان لم يشترط لان الاجارة تعقد للانتفاع لا انتفاع الا بها فيدخلون في مطلق العقد بخلاف البيع لان المقصود منه ملك الرقبة لا الانتفاع في الحال حتى يجوز بيع الجحش والارض للزراعة دون الاجارة فلا يدخلون فيه من غير ذكر الحقوق وقد مر في البيوع ولا يصح العقد حتى يسكن ما يزرع فيها لانها قد تستاجر للزراعة ولغيرها وما يزرع فيها متفاوت فلا بد من التعيين كيلا يقع المنازعة او يقول على ان يزرع فيها ما شاء لانه لما قوض الخيرة اليه ارتفعت الجهالة المفضية الى المنازعة ويجوز ان يستاجر الساحة ليبنى فيها او ليغرس فيها فخلاد او شجرا لانها منفعة تقصد بالاراضى ثم اذا انقضت مدة الاجارة لزمه ان يقلع البناء والغرس ويسلمها فارغة لانه لانها في ابقائها ضررا بصاحب الارض بخلاف ما اذا انقضت المدة والزرع بقى حيث تترك باجر المثل الى زمان الادراك لان لها نهاية معلومة فامكن رعاية الجانيين قال الا ان يختار صاحب الارض ان يغرم له قيمة ذلك مقلوعا وتبليكه فله ذلك وهذا برضاء صاحب الغرس والشجر لان ينقص الارض بقلعها فحينئذ تبليكه بغير رضاءه قال او يرضى بتركه على حاله فيكون البناء لهذا الارض لهذا ان الحق له فله ان لا يستوفيه قال وفي الجامة الصغيرة اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض رطبة فانها تقلع لان الرطاب لانها نهاية

له قوله باب

ما يجوز الخ لما فرغ من ذكر الاجارة وشرطها وقت استحقاق الاجرة ذكر منها ما يجوز من الاجارة بالطلاق اللفظ وتقيده وذكر ايضا من الاعمال ما يجوز من الاجارة بالغير للمعير ولا يبعد خلافا من قوله للسكنى قال تاج الشريعة للسكنى صلتها الدور والحوانيت لاصلة الاستيجار يعني ويجوز استيجار الدور والحوانيت للمعدة للسكنى لان يقول زمان العقد استاجرت هذه الدار للسكنى فانه لو نص هكذا وقت العقد لا يكون له ان يعمل فيها غير السكنى وصورة المسألة ان قال استاجرت هذه الدار بكذا شيئا ولم يبين شيئا يعمل فيها السكنى او غيره يعني له قوله وانت تفاوتت جواب عما سئلت ان يقال سلمنا ان السكنى متعارفة لكن قد تفاوتت السكنى بتفاوت السكان فلا بد من بيان ما يعني له قوله كل شيء اى مما لا يغرس بالبناء وذلك نحو الحوض وغسل الثوب وكسر الحطب ووضع الاثنية ونحو ذلك اى كس قوله ولا طحنا لان في نصب الرمي ضررا والحمل بالرمي رعي الماد ورجى الثور الماد في اليد فلا يمنع من النصب فيها لان هذا لا يضر بالبناء ويبرهن نواحي السكنى عادة فلا بد من تعيينه -

له قوله الشرب في المغرب الشرب بالكسر النصب من الماء وفي الشريعة عبارة عن نوبة الانتفاع بالماء سقيا للزراعة والدواب اى منافع له قوله استاجرته بغير رضاءه ويسكن زمين ثوروا ناك سبعة بكسر الباء مثله اى من قوله وما يزرع فيها متفاوت لان الارض قد يستاجر لزراعة البر ولزراعة الشجر ولزراعة الدرة والارض وغيره وبعضها يغرس بالارض لان البعض قريب الادراك والبعض بعيد اولان البعض يغرس بالارض كالذرة والبعض لا يغرسه كالبيوط فالحال بين شيئا من ذلك لا يصير المعقود عليه معلوما واعلام المعقود عليه شرط جواز الاجارة اى كس قوله ويسلمها اى يسلم الارض الى صاحبها حال كونها فارغة من البناء والغرس اى من قوله فامكن رعاية الجانيين اى رعاية جانب صاحب الارض باجر المثل وجانب صاحب الزرع بالترك اى من قوله الا ان يختار ان يغرم له قيمة ذلك مقلوعا وتبليكه اى من قوله صاحب الغرس والغرس اعم من الشجر فان الشجر اسم لما له ساق والغرس يتناول لما له ساق وليس له ساق والحكم في النوعين سواء اى من قوله وفي الجامة الصغيرة اورد مسئلة الجامة الصغيرة بيان ان الرطبة كالشجر اى من قوله رطبة قال في المغرب الرطبة بالفتح الاسفست والجمع رطاب ومنه رطبة وان صحت وظفا على كل جريب من الارض الزرع وجراد من الارض رطبة خمسة وراهم وفي كتاب الشجر المقول غير الرطاب فانما المقول شئ اكثرت ونحو ذلك والرطاب هو التقاء والبيوط والبازنجان وما جرى مجراه والاول هو المذكور فيما عدى من كتب الفقه فحسب انتهى وقال في الدر المختار ثم المراد بالرطبة ما يبقى اصله في الارض ابرادنا بقطعت ورقه وديار اذ نهره واما اذا كان له نهاية معلومة كما في العنق والجمر والبازنجان فينبغي ان يكون كالزرع يترك باجر المثل الى نهايته كذا حرره المصنف في حواشي الكنز وقواه بما في مسطرة الخاتمة فيلحفظ ١٢

شبه الشجر قال ويجوز استيجار الدواب للركوب والحمل لانه منفعة معلومة معهودة فان اطلق الركوب
جازله ان يركب من شاء عبلا بالاطلاق ولكن اذ اركب بنفسه او اركب واحدا ليس له ان يركب غيره لانه تعيين مواد
من الاصل والناس متفاوتون في الركوب فصار كانه نص على ركوبه وكذلك اذا استاجر ثوبا للباس واطلق
فما ذكر لاطلاق اللفظ وتفاوت الناس في اللبس وان قال على ان يركبها فلان او يلبس الثوب فلان فاركبها
غيره او اليبس غيره فعطب كان ضامنا لان الناس يتفاوتون في الركوب واللبس فصحة التعيين وليس له ان يتعداه
وكذلك كل ما يختلف باختلاف المستعمل لما ذكرنا فاما العقار وما لا يختلف باختلاف المستعمل اذا شرط سكنى واحد
فله ان يسكن غيره لان التقيد غير مفيد لعدم التفاوت والذي يضر بالبناء خارج على ما ذكرناه قال وان سمي
نوعا وقد راع معلوما يحمله على الدابة مثل ان يقول خمسة اقفة حنة فله ان يحمل ما هو مثل الحنة في
الضراء و اقل كالشعير والسهم لانه دخل تحت الاذن لعدم التفاوت او لكونه خيرا من الاول وليس له ان
يحمل ما هو اضر من الحنة كالملح والحديد لان نفع الرضاء به وان استاجرها ليحمل عليها قطنا سماه فليس
له ان يحمل عليها مثل وزنه حديد الا انه ربما يكون اضر بالدابة فان الحديد يجتمع في موضع من ظهره و
القطن ينسبط على ظهره قال وان استاجرها ليركبها فاردف معه رجلا فعطب ضمن نصف قيمتها ولا معتبر
بالثقل لان الدابة قد يعجزها جهل الراكب الخفيف ويحتمل عليها ركوب الثقيل لعلمه بالفروسية ولان
الادنى غير موزون فلا يمكن معرفة الوزن فاعتبر عدد الراكب كعد الجناة في الجنائيات وان استاجرها
ليحمل عليها مقدارا من الحنة فحمل عليها اكثر منه فعطب ضمن ما زاد الثقل لانها عطب ما هو اذن فيه وما
هو غير اذن فيه السبب الثقل فانقسم عليهما الا اذا كان جنلا لا يطبقه مثل تلك الدابة فحينئذ يضمن كل قيمتها
لعدم الاذن فيها اصلا لخروجها عن العادة وان كبح الدابة بلجامها او ضربها فعطب ضمن عند ابي حنيفة و

له قوله فان اطلق الركوب الخ المراد بقوله فان اطلق الركوب هو ان يقول على ان يركب من شاء واما لو قل استاجر الركوب فالتقدير فاسد لانه ما يختلف اختلافنا
فانما فان اركب شخصا وصفت المدة فالقياس ان يجب عليه ان يركب من شاء واما لو قل استاجر الركوب فالتقدير فاسد لانه ما يختلف اختلافنا
جائز الا ان الضمان للجملة وقد تفرقت حالت الاستعمال فكانها انقضت من الابتداء لانها عقد يتجدد ساعة فساعة فكل جزء منها يتجدد ولو اطلق الجملة من الابتداء مع العقد فكذا هنا ١٢ ع
له قوله والذي يميزه اي فان قيل قد تفاوت السكان ايضا فان سكنى بعض يتفر كالحمد ونحوه اجاب بقوله الذي يميز البنا داخ ١٤ من قوله مثل الحنة الخ كما اذا استاجر ليحمل
عليها عشرة من ثمن من هذه الحنة تحمل عشرة غنات من حنة اخرى ١٣ كسلكه قوله كالشعير بان استاجر ليحمل عليها عشرة اقفة شعير او سمسم فان شمل كل حنة من الشعير يكون
اخت على الدابة حتى قيل يسمى مقدارا من الحنة وزنا فحمل مثل ذلك الوزن من الشعير يعني لانه ياخذ من ثمر الدابة اكثر مما ياخذ الحنة واما شمل كيلها من الشعير فلا ياخذ من ثمرها اكثر مما ياخذ الحنة وفي الزيادة
ذكر شيخ الاسلام في شرحه انه لا يضمن استعمالا ثم قال هو الاصح ١٤ كسلكه قوله لانه اضر بالركوب لانه يتفرق في موضع واحد فيدق ظهر الدابة ١٥ كسلكه قوله وان استاجر ما لا يذكر مع كونه معلوما فما
سبق لان ذلك كان نظير الكيل ونظير الوزن ١٦ كسلكه قوله فارتوت الخ قيد الارادات لانه لو ركبتها وحمل على حافة فغيره يضمن كل القيمة وان كانت الدابة تطيق ذلك لان ثقل الراكب مع الذي
حمله يجتمعان في مكان واحد فيكون الشق عليها كما لو حملها مثل وزن الحنة صديدا ١٧ يعني كسلكه قوله رجلا انما قيد بكونه رجلا لانه اذا اردت حيا ضمن بقدر ثقله اذا كان لا يتسك بنفسه لانه بمنزلة الحمل ١٨
عنا كسلكه قوله ضمن نصف قيمتها وعليه الاجر كما لا يستيف الموقوف عليه فان ركوبه لا يختلف بان يردت مؤخره او لا يردت ثم للمالك الخيار في ذلك ان شاء ضمن المستاجر وان شاء ضمن الرديف فان
ضمن المستاجر لا يرجع على الرديف مستاجر ان كان ذلك الرديف مستاجر وان كان مستغير لا يرجع عليه ١٩ كسلكه قوله بالظوية المراد بالظوية
معرفة كيفية الركوب كيف يقعد على ظهر الدابة وكيف يعجز فخره وكيف يحيط عليه وكيف يسك اللجام والختم ٢٠ كسلكه قوله كعد الجناة فانما اذا جرح رجل رجلا جرحا واحدة والآخر عشرة جراحات
خطا فمات فالدابة بينهما انسا فلان رب جرحه واحدة اكثر تاثيرا من عشرة جراحات ٢١ كسلكه قوله فانقسم عليها مثل ان يستاجر دابة ليحمل عليها مائة من الحنة فحمل مائة وعشرة فيقسم على احد عشر جزءا فضمن
جزء ٢٢ كسلكه قوله لفرج من العادة كما اذا كانت الزيادة من خلاف جنس المسمى كمن استاجر ليحمل عليها خمسة اقفة من شعير فحملها مثل كيل حنة فانه يضمن جميع قيمتها لعدم الاذن بجلدات
ما اذا كانت مثل جنس لانه ما قلنا في مقلد المسمى وغيره ما قلنا في الزيادة فيوزع الضمان ونقص بالما استاجر ليربط على مائة من الحنة فحمل احد عشر مثقالا فله ان يضمن باجمع وان كانت الزيادة من
الجنس واجيب بان المسمى بان يكون شيئا فاشيا فاذا ضمن المشترا انتهى الاذن بقدر ذلك هو في المسمى مخالف في استعمال الدابة بغيره فله ان يضمن باجمع ٢٣ ع

١ قوله ما يدل تحت مطلق المقدم لان المعروف عرفا كالمشروط بشرط واما بالبقاء والداية الاله فيكون
الاول ثابتا من العرف ٢ كفيه **٣** قوله الى الحيرة بالسمر مدينة كان يسكنها النعمان بن المنذر وهي على راس ميل من الكوفة والقادسية موضع بين وبين الكوفة خمسة عشر ميلا كذا في المغرب ٤ اك -
٥ قوله وكذلك الحارثية اي اذا استناروا به الى موضع معلوم وجاوز عنها ثم عاد اليها تم ملكت يعني ٦ اك **٧** قوله مردودا الى يد المالك يعني فانه لما كان هو ذا معنى فهو نائب المالك
والرد الى النائب رد الى المالك معنى ٨ ع **٩** قوله على الاطلاق يعني سواء استاجر بها ذابها او ذابها وجائيا فانه لا يبرء بالعود عن الضمان ١٠ عني **١١** قوله يصير المحفظ ارج يريد به ان
المالك اما المستاجر والمستعير بالمحفظ قصد انصافا وانما امرهما بالاستعمال وانتماع فكان لهما ولاية المحفظ ضرورة الانتفاع فانما جازوا الحيرة صار غاصبا للداية ودخلت في ضمانه والغاصب لا يبرء عن الضمان
الا ببرد على المالك او على من هو امور بالمحفظ من جهة المالك ولم يوجد ١٢ اك **١٣** قوله اذا فائدة في التقييد بغيره اي من حيث المنع اي الفائدة في القول بان هذا مقيد بان لا يسرج بغير هذا السرج الذي
عين صاحبها اذا كان غيره بما ذكره ١٤ عني **١٥** قوله لا اذا كان الخ استثناء من قوله فلا ضمان عليه يعني ضمن اذا كان السرج الثاني زائدا على الاول ١٦ عني **١٧** قوله باكات اكاف التحار بالسمر وبغفكم
سبط كرزيه بالان برشت خرمنند وبارسي آنرا خويگر ويند اكف صح اكف التحار ليكا فاستخوى غير را برشت خرزكفا في نبت الارب وقال في رد المحتار ان هذا المعنى هو الاصل وفي عرف زماننا الاكاف
للتحار يا ربك عليه منزلة السرج للمفسر ١٨ **١٩** قوله وهذا اول لانه لما ضمن بالسرج الآخر مع انه من جنسه فالضمان بالاكاف مع انه من جنس اولى ٢٠ اك **٢١** قوله قال لا يضمن بحسابه كلهموا في
معنى هذا يقبل المراد المساواة حتى لو كان السرج ياخذ من ظهر الدابة قد شرب من والاكاف قدر لينة اشبار بعض نصف قيمتها وقيل بحسابه في الثقل والخفة حتى لو كان وزن السرج متويز والاكاف ستة امداد
يعني ثلثي قيمتها ٢١ عني **٢٢** قوله لانه للحمل بل في اشارة الى المخالفة المعنوية وقوله كذا ينسب الخ اشارة الى المخالفة الصورية فتحقت المخالفة صورة ومعنى فيضمن كما اذا حمل الحميد وقد شرط له المحظوظ لوجود
المخالفة صورية ومعنى اما صورة فظاهر وما سمي فلان الحميد يجتمع في موضع من ظهر الدابة فيكون اشتق كذا ههنا ايضا ٢٣ **٢٤** قوله كما اذا حمل الحميد الخ فيه نظر لانه محس ما نحن فيه من المثال الا اذا جعل
ذلك مثلا للمخالفة فقط من غير نظر الى الانسباط وعدمه ٢٥ ع **٢٦** قوله وان بلغ بالتشديد اي فان بلغ الحال المتعار ذلك الموضوع الذي اشترط ان يحمل الحميد ٢٧ عني **٢٨** قوله اما اذا كان تفاوت
اي بين الطرفين بان كان الطريق الذي اتفق فيه السلوك او مراد ابعدا واخوت فكذلك المتعار يعين ٢٨ اك **٢٩** قوله فانه تقييد مضيد لانه انما قيد لم يحفظ متناه فاذا خالف صار متحديا فيضمن وان بلغ المكان
فله الاجر لمحصل المقصود ٢٩ عني **٣٠** قوله الا ان الخ جواب اشكال يرد على التفصيل تقريره ان يقال ان محرر المطلق الرواية بانه لا ضمان عليه فيما اذا اخذ في الطريق الذي يسلكه الناس ولم يقيد بهذا التفصيل
٣١ عني **٣٢** قوله فلم يفصل اي لم يفصل محمد بن الطريق مخوف وغير مخوف بل قال طريق يسلكه الناس ٣٢ حميديه -

يسلكه الناس فهلك ضمن لانه صم التقييد فصار مخالفا وان بلغ فيه الاجارة ان ارتفع الخلاف معنى وان بقي صورة
وان حله في البحر فبما يحمله الناس في البر ضمن لفحش التفاوت بين البر والبحر وان بلغ فيه الاجر لحصول المقصود
وارتفاع الخلاف معنى ومن استأجر راضا ليزرعها خنطة فزرعها رطبة ضمن ما نقصها لان الرطاب اضر بالارض
من الخنطة لا انتشار عروقها فيها وكثرة الحاجة الى سقيها فكان خلافا الى شريف ضمن ما نقصها ولا اجر له لانه غا
للارض على ما قررناه ومن دفع الى خياط ثوبا ليخيطه قميصا بذرهم فخطاه قباء فان شاء ضمنه قيمة الثوب وان
شاء اخذ القباء واعطاه اجر مثله ولا يجاوز به درهما قيل معناه القرطيق الذي هو ذو طاق واحد لانه يستعمل
استعمال القباء وقيل هو مجرى على اطلاقه لانهما يتقاربان في النفعة وعن ابي حنيفة انه يضمن من غير خيار
لان القباء خلاف جنس القميص ووجه الظاهر انه قميص من وجه لانه يشد وسطه وينتفع به انتفاع القميص
فجاءت الموافقة والمخالفة فيبطل الى ابي الجهمين شاء الا انه يجب اجرا للمثل لقصور جهة الموافقة ولا يجاوز
به الدرهم المستثنى كما هو الحكم في سائر الاجارات الفاسدة على ما تبينه في بابيه ان شاء الله تعالى ولو خاطب
سراويل وقد امر بالقباء قيل يضمن من غير خيار للتفاوت في النفعة والاصح انه يخير للاتحاد في اصل النفعة
وصار كما اذا مريض ضرب طست من شبهه فضرِب منه كونه فانه يخير كذا هذا -

باب الاجارة الفاسدة

قال الاجارة تفسد ما الشروط كما تفسد البيع لانه بمنزلة الاتمى انه عقد يقال ويفسخ والواجب في الاجارة
الفاسدة اجرا للمثل لا يجاوز به المسمى وقال زفر والشافعي يجب بالغنا بالغ اعتبارا ببيع الاعيان ولنا ان النافع لا

له قوله لانه ارتفع الخ اي ارتفع مخالفة المستاجر من حيث المعنى لوصول فرض المستاجر وان بقي الهلاك من حيث الصورة فلهذا منسك غير ما عيّن ١٢ يعني ٢ قوله اضر بالارض فانه خنطة يزرع
في كل سنة وارطبة لا تزرع في كل سنة لكنها تنمو في كل سنة الى ان يبل اصلها فكان الجنس مختلفا ومع اختلاف الجنس لا يكون هو مستوفيا للمعقود عليه ١٢ ك ٣ قوله الى ثروان فزرع في الارض ما
هو اقل ضررا من الخنطة يزرع الاجر المسمى لانه خلاف الى غير فلم يصير به غايضا ١٢ ك ٤ قوله ولا اجر له لان الاجر والضرر لا يجتمعان اذا جرب تضرع عدم التقدي والضمان يستلزم التقدي وتنافي الوازم
يدل على تنافي الضرر والضرر ١٢ ك ٥ قوله على ما قرناه اشارة الى قوله لان الرطاب اضر بالارض من الخنطة الخ فلا يكون مستوفيا لما قلناه العقد ١٢ ك ٦ قوله الفرق بينه وبين كونه يكره
تأخره والفرق الذي يلبس الاتراك مكان القميص يقال له بالفارسية يكتسب ١٢ ك ٧ قوله الذي القميص اذا قدّر قبل كان قباء طاق فاذا خيط جاباه كان قميصا وهو المراد بالقرطيق ١٢ ك ٨ قوله فانه
قوله يستعمل استعمال الخ لانه ليس مثل ما يلبس القباء ويقل البدان في الكمين فيه كما في القباء ١٢ ك ٩ قوله مجرى على اطلاقه لانه اطلق في الكتاب فدل ذلك على ان الحكم في الكل واحد لانهما
يتقاربان في النفعة من حيث دفع الحر والبرد او حرارة العورة وكل واحد منهما مكان وذيل وفريص ١٢ ك ١٠ قوله لانه اي لانه يمكن شدة ولا انتفاع به انتفاع القميص فصار موافقا لما هو الوجه في مخالفة
من حيث التغطية والقالب فيميل الى ايهما شاء ١٢ ك ١١ قوله فيل : او فان مال الى الخلاف ضمنه قيمة ثوبه وترك القباء عليه وان مال الى الوفاق واخذ الثوب اعطاه اجر مثله ١٢ ك ١٢ قوله
لعمد الخ لان صاحب الثوب رضي بالمسمى مقابل ما سئل القميص دون القباء ١٢ ك ١٣ قوله انه يضمن الخنطة قيمة الثوب ولا اجر عليه وان شاء اخذ الخنطة واعطاه اجر مثله ولا يجاوز به
المسمى ١٢ ك ١٤ قوله شرب الخ الشبه بفتحين نوع من الخاس يشبه الذهب وكانوا يتخذون منه الاصنام ١٢ ك ١٥ قوله فانه يكره اي ان ياخذ الكوز واعطاه اجر مثله ومن
ان يضمن الماسر قيمة الشبه ولا اجر عليه ١٢ ك ١٦ قوله كذا اي اذا اخذ الخنطة سراويل وقدره بالقباء ١٢ ك ١٧ قوله باب الاجارة الفاسدة تأخير الاجارة الفاسدة من صحيحها لا يحتاج الى
معدلة لوقوعها في محلها كما لا يخفى ١٢ ك ١٨ قوله تفسد ما الشروط مثل ان يستاجر رجلا على ان انقطع الماء فالا اجر عليه لان هذا الشرط مخالف لموجب العقد فوجب العقدان لا يجب
الاجر الا بان يمكن من استيفاء المعقود عليه وكل شرط سيجالفت موجب العقد ففسد للعقد لان الاجارة تثبت على المضاربة والمساكنة فتفسد بالشرط كما يبيع لان اشتراطه يكون سببا للمنازعة
الا ترى ان الشكح لما يجرى على المساكنة والمساكنة لا يفسد بالشرط ١٢ ك ١٩ قوله والواجب الخ المعنى ان الواجب في الاجارة الفاسدة اجر المثل لا يجاوز به المسمى اذا كان هناك سمي معلوم لان
مجاوزة المسمى انما تصور فيه اما ان لم يكن هناك اجر سمي او كان المسمى مجهولا لا يمكن ان يجاوز المسمى بشئ اصله القطع بان المجاوزة تقتضي المعلوم فيلغون يقال هناك لا يجاوز المسمى باجر المثل فصار
لفحص المعنى ان الواجب في الاجارة الفاسدة اجر المثل لان يكون هناك سمي معلوم في الاجارة الفاسدة مطلقا وهو وجوب اجر المثل بالغنا بالغ ان لم يكن هناك
مسمى معلوم وجوب اقل من اجر المثل ومن المسمى ان كان هناك سمي معلوم ١٢ ك ٢٠ قوله اعتبارا ببيع الاعيان لان البيع اذا فسد وجبت القيمة بالتمتع بالتمتع وبناء على ان المتاع عنده
الايمان ١٢ ك ٢١ قوله ولنا ان الخ اي لما ان تقوم المتاع ضرورة دفع الحاجة بالعقد والضروري يتقيد بالضرورة والضرورة تدرغ بالصحة فيكتفي بها وبذلك كما ترى يقتضي عدم اعتبار اجارة الفاسدة الا ان الفاسد
يقع تنجبا للصحة فيثبت فيها ما ثبت في الصيغة عادة وهو قدر اجر المثل وهذا يقتضي لزوم الاجر بالغنا بالغ وهذا يقتضي لزوم الاجر المسمى بالغنا بالغ
فكان لما كانت التسمية فاسدة لم يجز من المسمى ما زاد على اجر المثل فاستقر الواجب على ما هو الاقل من اجر المثل والمسمى ١٢ ك ٢٢ قوله فلهذا كان فاسدا من كل وجه فكان غايضا من كل وجه وبكم الغصب من كل وجه

تتقوم بنفسها بل بالعقد الحاجة الناس فيكتفى بالضرورة في الصحيح منها الا ان الفاسد تبع له فيعتبر ما يجعل بدلا
 في الصحيح عادة لكنها اذا اتفقا على مقدار في الفاسد فقد اسقطا الزيادة واذا انقص اجرا المثل لم يجب زيادة المسمى
 لفساد التسمية بخلاف البيع لان العين متقوم في نفسه وهو الموجب الاصل فان صححت التسمية انتقل عنه والو
 فلا ومن استأجر دارا كل شهر بدوهم فالعقد صحيح في شهر واحد فاسد في بقية الشهر لان يسمى جملة الشهر معلومة
 لان الاصل ان كلمة كل اذا دخلت فيها لانها لا تنصرف الى الواحد لتعذر العمل بالعموم وكان الشهر الواحد
 معلوما فصم العقد فيه واذا تم كان لكل واحد منهما ان يتقضى الاجارة لانه انتهاء العقد الصحيح فلو سمي جملة شهر
 معلومة جاز لان المدة صارت معلومة قال فان سكن ساعة من الشهر الثاني صح العقد فيه وليس للمواجر ان
 يخرج به الى التقضي وكذلك كل شهر سكن في اقله لانه تم العقد بتراضيها بالسكنى في الشهر الثاني الا ان الذي ذكره
 في الكتاب هو القياس وقد مال اليه بعض الشائخ وظاهر الرواية ان يبقى الخيار لكل واحد منهما في الليلة الاولى من
 الشهر الثاني ويومها لان في اعتبار الاول بعض الحوج وان استأجر دارا سنة بعشرة دراهم جاز وان لم يمتين قسط كل
 شهر من الاجرة لان المدة معلومة بدون التقسيم فصار كاجارة شهر واحد فانه جائز وان لم يمتين قسط كل يوم
 ثوب اعتبار ابتداء المدة مباحي وان لم يمت شيئا فهو من الوقت الذي استأجره لان الاوقات كلها في حق الاجارة على
 السواء فاشبه اليقين بخلاف الصوم لان الليالي ليست محل له ثمران كان العقد حين يهل الهلال فشهرا السنة كلها
 بالاهلة لانها هي الاصل وان كان في اثناء الشهر فالكل بالايام عند ابي حنيفة وهو رواية عن ابي يوسف وعند
 محمد وهو رواية عن ابي يوسف الاول بالايام والباقي بالاهلة لان الايام يصار اليها ضرورة وهي في الاول منها
 وله انه متى تم الاول بالايام ابتداء الثاني بالايام ضرورة فهكذا الى اخر السنة ونظيرة العدة وقد مر في الطلاق
 قال ويجوز اخذ اجرة الحمام والحمام فاما الحمام فلتعارف الناس ولم يعتبر الجهالة لاجماع المسلمين قال
 اي القدر ١٢

له قوله لا تقوم لان التقوم يستدعي الاحراز والابقى كيف يجوز ١٢ يعني -
 له قوله فيعتبر ما يجعل بدلا وهو اجر المثل وبما كان ان المعتبر في الفاسد اجر المثل وقوله لكنها اذا اتفقا على بيان ان لا بد له على المسمى ان كان غلظا فكان مخالفا من كل وجه وكان غلظا من كل وجه وحم الغاصب من كل وجه والغصان ١٢
 له قوله تنصرف الى الواحد لانه لا يمكن ان يتقضى العقد على جملة الشهر لاجتماعها ولا على ما بين الايام لان كل يوم له حكمه ولو لم يمتين قسط كل يوم
 على التمام بل على خاص الخصوص وهذا محل فني فاذا ظهر خلاف هذا الظن ووجد ما كان العمل به في رواية ابي حنيفة عليه السلام في المثل
 فنهى من يقول ان لا يصح من غير محضر من صاحبه على قول الى حنيفة ومحمد ويصح على قول الى يوسف ونهى من يقول ان لا يصح بغير محضر ولا خلاف ١٢
 هو الساعات التي يهل فيها الهلال فاذا اهل معنى راس الشهر فلا يمكن الغش ١٢ يعني له قوله ان يبقى الخيار لان راس الشهر في العرف هي الليلة الاولى ولها فيها اختيار فيها اعتبار العرف ١٢ يعني
 له قوله ثمن الوقت لان الظاهر من حال العاقد ان يقصد صحة العقد وصحته بذلك لتعيين عدم الزمان ١٢ يعني له قوله على السواء لان كل الاوقات محل للاجارة اذ لا منافاة بين الاجارة
 وبين وقت ما اصلا ١٢ انت له قوله غلات الصوم فانه اذا نذر ان يصوم شهر لم يتعين الشهر الذي يلى النذر لانه يختص بالشروع فيه ببعض الاوقات حتى ان الليل لا يصلح لذلك ١٢
 عين هل الخ ليس المراد بقوله عين يهل الهلال في هذا المسألة معناه الحقيقي وهو اول الليلة من الشهر بل المراد معناه العرفي وهو اليوم الاول من الشهر ١٢ انت له قوله الاول بالايام فيكون
 احد عشر شهرا بالهلال وشرا بالايام ويكمل باليوم من الشهر الاول من الاخير ١٢ عني له قوله ان يبقى الخيار لان راس الشهر في العرف هي الليلة الاولى ولها فيها اختيار فيها اعتبار العرف ١٢ يعني
 لان يكون الثاني واثلاث وجميع الشهر التي يحد قبل الاول وهو محال فاذا كمل من الثاني انتقص الآخر فيجب تكميله من الذي يليه وكذا كل شهر الى آخر المدة ١٢ تبين -
 له قوله قد مر الخ قال في اول كتاب الطلاق ثم ان كان الطلاق في اول الشهر يعتبر بالشهور بالاهلة وان كان في الوسط قبل ايام وفي حق العدة كذلك عند ابي حنيفة وعند جماهير
 الاول بالاهلة والمتوسطات بالاهلة وهي مسألة الاجابات ١٢ له قوله ويجوز اخذ اجرة الخ انما ذكرها في الاجارة الفاسدة مع كونه جائزا لان لبعض الناس فيه غلظا فان بعض العلماء ذكره غلظا الحمام
 اخذ نظيره قوله عليه الصلاة والسلام الحمام شريفة ومنهم من فصل بين الحمام الرجال والنساء فله انما الحمام للنساء لا للرجال والحيض والغفاس ولا يمكن ذلك في النهار والحيض عند
 عامة العلماء انه لا بأس باستخاد الحمام للرجال والنساء جميعا للحاجة والحاجة في حق النساء اظهر لان المرأة تحتاج الى الاغتسال عن الجنابة والحيض والغفاس ولا يمكن ذلك في النهار والحيض عند
 وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل حماما لمحضرة وتناول ماري عن امرأته حران يدخل مكشوف العورة فاما بعد التستر فلا بأس بالدخول ولا كراهة في غلظته كما لا كراهة في غلظته الدور والحاجة ١٢
 له قوله اشارة الى ان الجواب بحسب الاستحسان فان القياس عدم الجواز لاجتماع ١٢

عليه السلام ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن واما الحجام فلباري انه عليه السلام احتجوا وعطوا الحجام
 الاجرة ولانه استيجار على عمل معلوم باجر معلوم فيقع جائزاً قال ولا يجوز اخذ اجرة عسب التيس وهو ان
 يواجر فلان لنزول علي ان اناث لقوله عليه السلام ان من السحت عسب التيس والتماد اخذ الاجرة عليه قال
 ولا الاستيجار على الاذان والحج وكذا الامامة وتعليم القرآن والفقه والاصل ان كل طاعة يختص بها المسلم
 لا يجوز الاستيجار عليه عندنا وعند الشافعي يصح في كل ما لا يتعين على الاجير لانه استيجار على عمل معلوم
 غير متعين عليه فيجوز ولنا قوله عليه السلام اقرؤا القرآن ولا تأكلوا به وفي آخر ما عهد رسول الله عليه السلام
 الى عثمان بن ابي العاص وان اتخذت مؤذناً فلا تأخذ على الاذان اجر ولا ان القرية متى حصلت وقعت عن
 اي قول به ١٢

له قوله ما رآه المسلمون قسماً غريباً لم يروا له الا ما هو قفا على اي مسود ١٢
 قوله ولا يجوز اخذ اجرة الخ اي كراه عسب التيس فانه اخذ المال بقبالة ماء مبيع لا يمتنع له والعقد عليه باطل لانه لم يمتنع له ولا يقدر على الوفاء به وهو الاجال لان ذلك ليس في مسود وهو يمتنع على نشاط العمل
 ايتم ١٢ ك له قوله ان من السحت الخ قلت غريب بهذا اللفظ وسماه اخر صابغاري عن عمر بن الخطاب ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن عسب التيس ١٢
 الى تفسير الخ يريث فان نفس العسب ليس من السحت وانما المراد اخذ الاجرة فالصفت محدودة ١٢ يعني له قوله والفقه قيد بالفقه لا يجوز الاستيجار لاجل قراءة العلوم الادبية كاللغة والنحو والبص
 والعلوم الحكيمية كالطب والمعتول ونحوهما ١٢ يعني له قوله يختص بها المسلم اي يختص ببلد الاسلام اما اذا لم يختص بها فيجوز كما اذا استاجر زبياً على تعليم التوراة يجوز لان تعليمها يختص ببلد الاسلام
 في كل ما لا يتعين الخ هذا الخبر لا يمكن ان يكون لاننا لا نعلم له ولا نعلم له لا يجوز استيجاره بالاجرة ١٢ ك له قوله وفي آخر ما عهد الخ اخرج البراءة عن عثمان بن ابي العاص قال قلت يا رسول
 الله اجعلني امام قومي قال انت امامهم واتخذ مؤذناً فلا تأخذ على الاذان اجراً ١٢

الدراية في تخرج احاديث الهداية

حديث ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن لواءه مرفوعاً واخرجه احمد وموقفاً على بن مسعود باسناد حسن وكذا الاثر اخرجه البزار والطائسي و
 الطبراني والبيهقي في ترجمته ابن مسعود والبيهقي في كتاب الاعتقاد واخرجه ايضا من وجه اخر عن ابن مسعود وحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم احتجوا وعطوا
 الحجام اجراً متفق عليه من حديث ابن عباس وزاد البخاري ولو كان حراماً لم يعطه ولمسلم ولو كان سحتاً لم يعطه ولمسلم ومن وجه آخر اعطاه اجرة من اوصافا و
 كراه ماله لخطو عنه نصف مد وكان عليه مد ان ولمسلم من حديث انس ان ابا طيبة حجج النبي صلى الله عليه وسلم فامر له بصا عين من طعام وكلم اهله
 فحقوقاً عنه من خراجها ويعارضه ما اخرجته مسلم عن رافع بن خديج ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كسب الحجام خبيث ولا يبي ذائد والترمذي وابن ملجة
 من طريق الزهري عن ابن جهم عن ابيه انه كان له غلام حجام فزوجه النبي صلى الله عليه وسلم عن كاه وخص له ان يعلفه فافحاه واخرجه احمد من وجه اخر من
 عيصمة بن مسعود انه كان له غلام حجام يقال له نافع البوطية فانطلق الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسئله عن خراجها فادبعه فقال اطفئه النار
 ان من السحت عسب التيس لواءه هكذا وفي البخاري عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن عسب التيس والفحل وعقل من قصه في غزوة الى اصحاب السنن
 الثلاثة وكذا وهم الحاكم في استدراكه للبزار عن ابي هريرة بلفظ نهى عن ثمن الكلب وعسب التيس واخرجه النسائي في الكبرى فيما ذكر عبد الحق وفي الباب عن انس ان رجلاً
 من كلاب سال النبي صلى الله عليه وسلم عن عسب الفحل فقالت يا رسول الله انا نظرت الفحل فذكرم فرخص له في الكرامة اخرجته النسائي والترمذي ورجاله ثقات
 حديث اقرؤوا القرآن ولا تأكلوا به احمد واسحق وابن ابى شيبة من رواية هشام الدستوائي عن يحيى بن ابى كثير عن ابى راشد الجراقي عن عبد الرحمن بن شبل هذا وزاد
 ولا تجفوا عنه ولا تغلوا فيه ولا تشكروا به واخرجه عبد الرزاق عن معمر بن يحيى فقال عن زيد بن سلام عن جده ابى راشد به واخرجه عبد بن حميد واسحق والبيهقي
 والطبراني من طريق عبد الرزاق به ورواه الضعفاء بن نبراس عن يحيى فقال عن ابى سلمة عن ابى هريرة اخرجته ابن عدى وضعفه ورواه حماد بن يحيى عن يحيى فقال من ابى
 سلمة عن ابيه اخرجته البزار وقال اخطاء فيه حماد واليعقوب الاول يعني رواية معمر وفي الباب عن سليمان بن بريدة عن ابيه رفعه من قرأ القرآن يتأكل به الناس
 جاء يوم القيمة ووجهه عظيم ليس عليه لحم اخرجته البيهقي في الشعب وفيه عن عبادة علمت ناساً من اهل الصفة القران فاهد الى رجل منهم قوساً فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم ان اردت ان يطوقك الله طوقاً من ناراً قبلها اخرجته البزار وابن ماجه واسناده ضعيف واخرجه البزار والحاكم من وجه اخر اقوى منه
 واخرجه ابن ماجه من حديث ابى بن كعب قال علمت رجلاً القران فاهد الى قوساً فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ان اخذتها اخذت قوساً من
 نار قال فودتها وعن ابى الدرداء رفعه من اخذ قوساً على تعليم القرآن قلد الله له قوساً من نار اخرجته عثمان الدارمي ويعارض ذلك حديث ابى سعيد في قصة الداريم
 ورويتهم اياه بفتح الكتاب وكانوا امتنعوا من ذلك حتى جعلوا المهر جعلاً وان النبي صلى الله عليه وسلم قال

اقرهم على ذلك بل قال لهم اصبتهم متفق عليه وعن ابن عباس في نحوه هذه القصة انه صلى الله عليه وسلم
 قال من قال اخذ اجراً على كتاب الله تعالى ان احق ما اخذتم عليه اجركم كتاب الله عز وجل اخرجته البخاري ورواه من غزاه للمتنق وفيه اشعار بنسخ الحكم الاول والله اعلم
 قوله وما قال الشافعي الجراحي اربعين داربيد وما يروى فيه ضعيف سياتي انشاء الله تعالى الحديث الوارد في ذلك في الوصاية قوله وفي آخر ما عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الى عثمان بن ابي العاص وان اتخذت مؤذناً فلا تأخذ على الاذان اجراً اصحاب السنن الاربعة واحمد والحاكم من طريق عثمان المذكور ورواه ابن سعد وسنن
 من طريق معمر بن عثمان عن عثمان بن طلحة قال بعث النبي صلى الله عليه وسلم عثمان بن ابي العاص على الطائف وقال له صل بهم صلوة اضعفهم ولا تأخذ مؤذناً
 على الاذان اجراً واخرجه البخاري في تاريخه من حديث المقبرة بن شعبة نحو ولا يبيد من طريق يحيى البكاء سمعت رجلاً قال لا يبيد في احب الي في الله تعالى
 وقال له ابن عمر وانا ابغضك في الله فانك تأخذ على اذانك اجراً وضعف يحيى البكاء قوله روى ان النعمان باسبغاً والنظر اي المراجعة كان في عهد رسول الله
 صلواته عليه واقرهم عليه ١٢

ولما لا يصور بغيره لا يبيع الاجارة لعدم الاتفاق به ولا جازية لعدم المنفعة ١٢ امل -
قوله لا يتصور لان التسليم انما يتم بالقبض والقبض امر حسي وهو لا يدرك الا على المعين والمشاع غير معين ١٣ ك**قوله** والتخلية الخ جواب عن قولها والتسليم ممكن بالتخلية وهو ان التخلية اعتبارت تسليماً اذا كان تملكاً من الانتفاع وانما يكون تملكاً اذا حصل بها التمكن والتمكن لا يحصل بغير مزية فلهذا يمكن تجليات البيع لحصول التمكن ثم من البيع والاتفاق وغير ذلك ١٤ ك**قوله** فتختلف البائع لان المقصود به ليس الانتفاع بل ملك الرقبة ولهذا جازيت المحش فكان التمكن بالتخلية فيه حاصل فان الملك امر حسي واما الانتفاع امر حسى ١٥ امل **قوله** واما التباي الخ جواب عن قولها او التباي وحاصل ان التباي من احكام العقد بواسطة الملك فهو متاخر عن العقد الموجب لملك وهو مؤقت وانتفاء شرط وهو القدرة على التسليم ولا يلزم اثباته بالتباي لانه لا يمكن ان يكون ثبوت الشيء مما يتأخر عنه ثبوته ١٦ ك**قوله** فالكل يحدث على ملكه الخ وهذا يختلف الرهن لان بالشيوع هناك يتعدم المعقود عليه وهو الحبس الدائم اذ لا تصور له وفي هذا الشريك والاجنبي سواء فاهاهنا بالشيوع لا يتعدم المعقود عليه وهو المنفعة بل انما يتعذر التسليم وذلك لا يوجد في حق الشريك وتجلات الهبة فالشيوع فيها يحتمل الفسخة يمنع تمام القبض الذي يقع به الملك والهبة من الشريك وفروه في ذلك سواء ١٧ ك**قوله** قوله على ملكه فان البعض حكم الملك والبعض بحكم الاجارة فكل المنفعة يحدث على ملكه فلا شيوع ١٨ يعني **قوله** والاختلاف الخ جواب عما يقال فلما ان الكل يحدث على ملكه لكن مع اختلاف النسبة لان الشريك منتفع بنصيبه بنسبة الملك ونصيب شريكه بالاستيعار فيكون الشيوع موجودا ١٩ ع **قوله** لا يفرض اي لا يفرض كون حدوث كل الانتفاع على ملكه لانه لا يفرض اختلاف الاسباب مع اتحاد الحكم ٢٠ امل **قوله** لا يبيع الخ فجعله كالرهن على هذه الرواية لان استيفاء المنفعة التي تناوبها العقد لتباي الابنير باو منفعة نصيبه وذلك مفيد للعقد الاجارة كن استا بر احد زوج المقرض لمنفعة قرض الثياب لا يجوز لان استيفاء المعقود عليه مما تناوله العقد لا يمكن الا بما يتناول العقد ٢١ ك**قوله** وسجلات الخ مقصود المصنف من قولهم بذراخ اشكال براد ولعل الى خيفة وهو ان الشيوع الطارى لا تصد الاجارة بالا جماع مع انتفاء القدرة على التسليم منها ٢٢ انت **قوله** الطاري بان اجر رجل من رجلين ثم مات احد المستاجر من او اجر رجلان من رجل ثم مات احد المستاجر من فانيبقى الاجارة في نصيب الآخر شأنهما ٢٣ ك**قوله** يقع جملة فان تسليم المعقود عليها او جبر العقد مقدور عليه للمواجر ثم المهابة بعد ذلك يكون بين المستاجر من حكم لكما وهو نظير الرهن من الرجلين فهو جائز لو وجد المعقود عليه ٢٤ ك

الملك فيما بينهما طارقال ويجوز استيجار الظئر بأجرة معلومة لقوله تعالى فان ارضعين لكوفا تو هن أجورهن
ولان التعامل به كان جاريا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبله وأقرهم عليه ثم قيل ان العقد
يقع على النافع وهي خد متها للصبي والقيام به واللبن يستحق على طريق التبعية بمنزلة الصبيغ في الثوب وقيل ان العقد
يقع على اللبني والخدمة تابعة ولهذا الواضحة بلين شاة لا يستحق الاجرة الاول اقرب الى الفقه لان عقد
الاجارة لا ينعقد على اتلاف الاعيان مقصودا كما اذا استاجر بقرة ليشرب لبنها وسنبلين العذر عن الارضاع بلين
الشاة ان شاء الله تعالى واذا ثبت ما ذكرنا يصح اذا كانت الاجرة معلومة اعتبارا بالاستيجار على الخدمة قل ويجوز
بطعامها وكسوتها استحسانا عند ابي حنيفة وقال لا يجوز لان الاجرة مجهولة فصار كما اذا استاجرها للخبز
والطبخ وله ان الجهالة لا تفضي الى المنازعة لان في العادة التوسعة على الاطراف شفقة على الاولاد فصار كبيع
خبز من صبرة بخلاف الخبز والطبخ لان الجهالة فيه تفضي الى المنازعة وفي الجامع الصغير فان سعى الطعام
دراهم ووصف جنس الكسوة واجلها وذروها فهو جائز يعني بالاجماع ومعنى تسمية الطعام دراها ان يجعل
الاجرة دراها ثم يدفع الطعام مكانها وهذا الجهالة فيه ولو سعى الطعام وبين قدره جاز ايضا قلنا ولا يشترط
تأجيله لان اوصافها ثمان ويشترط بيان مكان الايفاء عند ابي حنيفة خلافا لها وقد ذكرناه في البيوع وفي الكسوة
يشترط بيان الاجل ايضا مع بيان القدر والجنس لانه انما يصير ديناً في الذمة اذا صار مبيعاً وانما يصير مبيعاً
عند الاجل كما في السلم قال وليس للمستأجر ان يبيع زوجها من وطئها لان الوطئ حق الزوج فلا يتمكن من ابطال
حقه الا ترى ان له ان يفسخ الاجارة اذا لم يعلم به صيانة لحقه الا ان المستأجر يمنع عن غشيانها في منزله لان المنزل
حقه فان حبلى كان لهما ان يفسخوا الاجارة اذا خافوا على الصبي من لبنها لان لبن الحامل يفسد الصبي فلها ان
كان لهما الفسخ اذا مرضت ايضا وعليها ان تصلح طعام الصبي لان العمل عليها والحاصل انه يعتبر فيما لا نص عليه
العرف في مثل هذا الباب فما جرى به العرف من غسل ثياب الصبي واصلاح الطعام وغير ذلك فهو على الظئر اما
الطعام فعلى والد الولد وما ذكر محمد ان الدهن والريحان على الظئر فذلك من عادة اهل الكوفة وان ارضعت في
المدة بلين شاة فلا اجر لها لانها لم تات بعمل مستحق عليها وهو الارضاع فان هذا لا يجار وليس بارضاع فانها لم يجب

له قوله طار فان قلت الشيوخ معارنك لا طار فانها عقد ضمانات تنقذ سائمة فسلانة فكان الطار كالمقارن قلت بقا الاجارة
الحكم الابتدائي وجرد دون وجه لا ينافي عقداً لازم فلا يكون مقارناً ما في الشريعة له قوله فان ارضعن لكم الخ المراد بعد الطلاق اي فان ارضعن اولادكم لا حكم فاعطون اجورهن امر باتيات الاجور من
فيكون ولياً على جواز اجارة الظئر ١٢ يعني له قوله على طريق التبعية لان اللبني بين والعين لا يستحق بعقد الاجارة كلبن الانعام ١٢ يعني له قوله وسنبلين العذر اي الجواب عن قول اهل المقالة
التي تروى بهذا الوضعية بلين شاة لا يستحق الاجرة ١٢ يعني له قوله واذا ثبت ان الخ فان قيل قد علم من اول المسألة جوازها حيث صدر الحكم فاستدل فما فائدة هذا الكلام قلت ثبت جوازها بالكتاب
والسنة اولاً ثم رجع الى اثنائها بالقياس ١٢ له قوله لان الاجرة مجهولة لان الطعام مجهول بالجنس والقدر والصفة وكذا الكسوة ١٢ يعني له قوله ومعنى تسمية الطعام دراها ان يجعل الخ
قال صاحب النهاية هذا التفسير الذي ذكره لا يستفاد من ذلك اللفظ وقد وجه بعضهم بان الطعام منصوب على نزع الخافض اي للطعام او المراد بالتسمية هو التسمية اي عين الطعام بدلا من ١٢
له قوله لان اوصافها ثمان يعني ان المكيل والموزون اذا كان موصوفاً غير شارحاً ثبت ديناً في الذمة والدين تارة تعبيراً بوجوبه وتارة مجعلاً كالدرهم والدنانير بخلاف الثوب فانه لا يثبت ديناً في الذمة
الا في السلم ويشترط بيان الاجل في السلم فكذا اذا استاجر بثياب موصوفة ١٢ له قوله لان اوصافها مخرج الضمير الطعام بتاويل كونها اجرة ١٢ انت له قوله من غسل ثياب الخ اے افلا تلحق من النجاسة
اما يجب غسل الثياب بسبب الوسخ والدون ١٢ حميد له قوله والريحان بالفتح كيا هي مست خوشبوئے بغار شامسپرم وبندني نیاز پوست بوی کس داغ وباد ماخ درد سر ودرين ويا هر گياه که
بوی خوش دارد وکذا في منتهی الارب ومعنى كيا نيكه سوائے گل مرخ باشند کذا في الغياث وقال في المغرب الريحي جمع ریحان وهو كل ما طاب ريح من النبات او الشاهسفرم وعند الفقهاء الريحان بالسالم
والختمه طيبة كما لو رقه كالاس والورد بالوردة والختمه كيا هي ١٢ له قوله فان هذا استاجر بمصدر اجرة اذا حبست في وسط فمردود ١٢ يعني له قوله فانما يجب الاجراء اي انما لم يجب الاجراء لان
اعمل لا تفتاد اللبني فعمل هذا ان المعقود عليه هو الارضاع والعمل دون العين وهو اللبني ١٢ يعني

الاجر لهذا المعنى أنه اختلف العمل قال ومن دفع الى حائك غزوة لينسجه بالنصف فله اجر مثله وكذا اذا استاجر
حيا ويحمل عليه طعاما بقبض منه فالاجارة فاسدة لانه جعل الاجر بعض ما يخرج من عمله فيصير في معنى
قبض الطعام وقد نهي النبي عليه السلام عنه وهو ان يستاجر ثورا ليطحن له حنطة بقبض من دقيقه وهذا اصل
كبير يعرف به فساد كثير من الاجارات لاسيما في ديارنا والمعنى فيه ان المستاجر عاجز عن تسليم الاجر وهو بعض
الاجر او حصوله بفعل الاجير فلا يعد هو قادرا بقدره غيره وهذا بخلاف ما اذا استاجر حمارا ليحمل نصف طعامه
بالنصف الاخر حيث لا يجب له الاجر لان المستاجر ملك الاجر في الحال بالتعجيل فصار مشترك بينهما ومن استاجر
رجلا لحمل طعام مشترك بينهما لا يجب الاجر لان ما من جزء يحمله الا وهو عامل لنفسه فيه فلا يتحقق تسليم
المعقود عليه ولا يجاوز بالاجر قبض لانه لما فسدت الاجارة فالواجب الاقل مما سعى ومن اجر المثل لانه وفي
بخط الزيادة وهذا بخلاف ما اذا اشتركا في الاحتطاب حيث يجب الاجر بالغاما بلغ عند محمد بن ابي الحسن المسبي هناك
غير معلوم فلم يصح الاحتطاب قال ومن استاجر رجلا ليخزن له هذه العشرة الخاتيم اليوم بدوهم فهو فاسد وهذا عند
ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد في الاجارات هو جائز لانه يجعل المعقود عليه عملا ويجعل ذكر الوقت للاستعمال
تصحيحا للعقد فترفع الجهالة وله ان المعقود عليه مجهول لان ذكر الوقت يوجب كون المنفعة معقودا عليها
ذكر العمل يوجب كونه معقودا عليه ولا ترجيح ونفع المستاجر في الثاني ونفع الاجير في الاول فيفضي الى المنازعة
وعن ابي حنيفة انه يصح الاجارة اذا قال في اليوم وقد سعى عملا لانه المظن فكان المعقود عليه العمل بخلاف
قوله اليوم وقد مر مثله في الطلاق قال ومن استاجر ضا على ان يكرها ويوزعها ويسقيها فهو جائز لان الزراعة مستحقة

له قوله في معنى ان لا يترك ان كان عرف دياره على ذلك فمذايرك به القياس قيل
لانه في معناه من كل وجه فكان ثابتا بدلالة النصوص وشك لا يترك بالعرف فان قيل لا يترك بان يخص من الدلالة قيل لا يلزم لان معنى بعض عرف ذلك في موضع ١٢ له قوله وقد نهي النبي ان قلت
اخرج الدارقطني ثم الباقين في سننها في كتاب البورق عن ابي سعيد الخدري قال نهي عن عسب الفحل وعن قبض الطعام ١٢ له قوله وهذا الذي ذكرنا من فساد الاجارة فيما اذا استاجر حمارا ليحمل طعاما
بقبض منه ١٢ يعني ١٢ له قوله بخلاف ما اذا استاجر الخ في وفي المسألة الاولى الخطة صارت محمولة بعمل الاجير فكان في معنى قبض الطعام فيكون فاسدا فيجب اجر المثل ١٢ يعني
١٢ له قوله نصف قبض بالنصف لانه لو استاجر ليحمل السكن بنصفه لا يكون شركا فيجب اجر المثل ١٢ رد المحتار ١٢ له قوله حيث لا يجب الاجر فيه نظركيف يقول لا يجب لانه قد وجب
وقبض وهو نصف الطعام ١٢ يعني ١٢ له قوله لك الاجر الخ فان تسليم الاجرة يحكم التعجيل يوجب الملك في الاجرة ١٢ له قوله فصار وفيه اشكالان احدهما ان الاجارة فاسدة ولا اجرة لانك
بالعينة منها بالعقد عندنا سواء كان عينا او دينيا فكيف ملكه هنا من غير تسليم ومن غير شرط التعجيل والثاني ان قال ملك في الحال وقوله لا يستحق الاجر هنا في الملك لانه لا يملك اذا بطرق الاجرة فان لم يستحق
شيئا فكيف يملك وبأي سبب يملك ١٢ رد المحتار ٩ له قوله ولا يجاوز بالاجر الخ متصل بقوله وكذا اذا استاجر حمارا ليحمل عليه طعاما بقبض منه ١٢ عناية ١٢ له قوله عند محمد بن ابي يوسف
فلا يجاوز اجرة نصف ثمن ذلك لانه رضى بنصف المسمى حيث اشتركا وهذا اذا احتطب احد هاد جمع الاخر واما اذا احتطبا جميعا فجميعا فجميعا مشتركان على السواء ١٢ عناية ١٢ له قوله العشرة
الخاتيم الخ الخاتيم جمع مختم وهو الصارح سمي به لانه يختم اعلاه كيلا يزاد ولا ينقص واخاتيم العشرة الى الخاتيم من باب الخمسة الاثواب على ذهب الكوفيين ١٢ له قوله لانه يجعل المعقود عليه
عملا دون اليوم فاذا فرغ عنه نصف النهار فله الاجر كما قال لم يفرغ في اليوم فله العمل في العتدان المعقود عليه هو العمل لانه المقصود وهو معلوم وذكر اليوم للتعجيل فكان استاجره للعمل على ان يفرغ منه
في اول اوقات الامكان فيعمل عليه تصحيحا للعقد عندنا لانه لا يفرغ في اليوم فله العمل مقصودا دون الوقت ١٢ يعني ١٢ له قوله مجهول اي جهالة منغية الى النزاع فانه ذكر شيئين مختلفين يصلح كل واحد
منهما ان يكون معقودا عليه ١٢ له قوله ولا ترجع اقول نقائل ان يقول لم لا يكون تقديم ذكر العمل مرجحا لكون العمل معقودا عليه ١٢ انت ١٥ له قوله فيفضي الى المنازعة فان معنى اليوم ولم يفرغ
من العمل جائز ان يطالب الاجير اجرة الى الاول وهو ان المعقود عليه الوقت ويمتنع المستاجر نظرا الى الثاني وهو ان المعقود عليه العمل ١٢ له قوله لانه المظن لا يقتضي استيعاب المظنون
فلا يكون ذلك اعلا بالمنفعة فلا يصلح المنفعة معقودا عليها فيصير العمل هو المعقود عليه ١٢ له قوله بخلاف قوله اليوم لانه لا يملك في فيستحق جميع المظن فيصير ان يكون معقودا عليه ويلزم
الجهالة ١٢ يعني ١٢ له قوله في الطلاق اي في فصل اضافة الطلاق الى الزمان في مسألة انت طالق في غد وقال نويت آخر النهار ١٢ له قوله يكرها يكرها الكرب هو ثارة الارض للزراعة
لا كراب ١٢ رد المحتار

الدراية في تخرج احاديث الهداية

حديث نبي النبي صلى الله عليه وسلم عنه يعني قبض الطعام الدارقطني واليويني والبيهقي من حديث ابي سعيد بن مسعود رضي الله عنه وسلم عن عسب
العمل وعن قبض الطعام وفي اسناد ضعيف ١٢

[illegible]

ارضا ولم يذكر انه يزرعها او اى شئ يزرعها فالاجارة فاسدة لان الارض تستاجر للزراعة ولغيرها وكذا ما
 يزرع فيها فمختلف فبئذ ما يضر بالارض وما لا يضر بها غيره فلم يكن الموقوف عليه معلوماً فان زرعها ومضى
 الاجل فله البسبى وهذا استحسان وفي القياس لا يجوز وهو قول زفر لانه وقع فاسداً فلا ينقلب جائزاً وجه
 الاستحسان ان الجهالة ارتفعت قبل تمام العقد فينقلب جائزاً كما اذا ارتفعت في حالة العقد وصار كما اذا سقط
 الاجل المجهول قبل مضيته والخيار الزائد في البداءة ومن استاجر حباراً الى بغداد بدوهم ولم يسفر ما يحبل عليه
 فحبل كما يحبل الناس فنفي في بعض الطريق فلا ضمان عليه لان العين المستأجرة امانة في يد المستاجر وان كانت
 الاجارة فاسدة فان بلغ الى بغداد فله الاجر البسبى استحساناً على ما ذكرنا في المسألة الاولى وان اختصا قبل ان
 يحبل عليه وطى المسألة الاولى قبل ان يزرع تقضت الاجارة دفقاً للفساد اذا الفساد قائم بعداً -

باب ضمان الاجير

قال الاجراء على ضربين اجير مشترك واجير خاص فالمشترك من لا يستحق الاجرة حتى يعمل كالصباغ
 والقصار لان الموقوف عليه اذا كان هو العامل او اثره كان له ان يعمل للعمارة لان منافعه لم تصر مستحقة
 لواحد فمن هذا الوجه يسبى اجير مشترك قال والتمتع امانة في يده فان هلك لم يضمن شيئاً عند ابي حنيفة
 وهو قول زفر ويضمنه عندهما الا من شئ غالب كالحرق والغالب والعلة والكابر لهما ما روى عن عمرو وعلى رضي
 الله عنهما انهما كانا يضمتان الاجير المشترك ولان الحفظ مستحق عليه اذ لا يمكنه العمل الا به فاذا هلك بسبب

له قوله فمضى بالارض كالزرة والارزقان فمضى بها الكثر من ضرر الخطة والشمير الخاير -
 له قوله فان زرعها اى زرع الارض نوعاً من انواع الزراعة في المسألة المذكورة ومضى الاجل فله البسبى اى للوجر ما سبى من العقد ١٢ الى ٣٥ قوله ارتفعت الخ فان قيل لوارتفعت
 الجهالة لمجرد الزراعة لكونها جازان يكون مازرعها مضر بالارض فيقع المنازعة بهذا السبب قلت المانع المفسد بتوقع المنازعة بينهما في تعيين الموقوف عليه وقد زال هذا التوقع فجاز العقد ١٢ الى ٣٥
 قوله كما اذا ارتفعت الخ اى ارتفعت الجهالة المفضية الى النزاع من وقت الزرع وارتقاءها من ذلك الوقت كارتقاءها من حالة العقد لان كل جزء من ممتلكات ابتداء ولوارتفعت من الابتداء جازاً ١٢ الى ٣٥
 الاجل المجهول بان بارع الى الحصاد والى ايسر فاسقط الاجل قبل اعلان الحصاد والى ١٢ الى ٣٥ قوله والتمتع امانة في يده فان هلك لم يضمن شيئاً عند ابي حنيفة
 بالقبض من الفساد الى الجواز فيها كيف يصح جعلها نظير تلك لما لم يطلان قول زفر فيها فصارت بمنزلة المبيع عليها فصحت جعلها نظير على ان يضمن ان يكون هذا من قبيل رد المختلف الى المختلف لزيادة الايضاح ١٢ الى ٣٥
 قوله فعمل ما يحبل الناس الخ انما يتدبر لانه اذا حمل غير المتعارف فملك المتعارف في العمل وانما يجب الضمان في العمل المتعارف لعدم مخالفة لان مطلق الاذن ينفرد الى المتعارف ولم يتعد المتعارف ١٢ الى ٣٥
 له قوله على ما ذكرنا الخ وهو قوله وجب الاستحسان ان الجهالة ارتفعت قبل تمام العقد فانه لما عمل عليه ما يحبل الناس من العمل فقد تعين وارتفعت الجهالة المفضية الى المنازعة فانقلب الى الجواز وجب
 البسبى وفي القياس يجب اجر المثل ١٢ الى ٣٥ قوله باب ما فرغ من ذكر انواع الاجارة صحيحاً وقاسداً بشرع في بيان الضمان لان من جعل العوارض التي ترتب على عقد الاجارة فيحتاج الى بيان ١٢ الى ٣٥
 له قوله الاجير قال الامام المطرزي في المغرب واما الاجير فهو مثل الجليس والنديم في انه يفعل بمعنى ما فعل انتهى ١٢ الى ٣٥ قوله الاجير مشترك ان يكون عقده وارداً على عمل هو
 معلوم ببيان محله لان الموقوف عليه في حق الوصف الذي يحدث في العين فلا يحتاج الى ذكر المدة كالقصار والصباغ والاجير الخاص من يكون العقد وارداً على منافع ولا يصير منافع معلومة الا بذكر
 المدة او المسافة ١٢ الى ٣٥ قوله حتى يعمل لان الاجارة عقد معاوضة فتقتضي المساواة بينهما ١٢ الى ٣٥ قوله لان الموقوف عليه ان يمان لمناصفة التسمية وكانه قال من لا يستحق الاجرة حتى يعمل
 سمي بالاجير المشترك لان الموقوف عليه الخ ١٢ الى ٣٥ قوله اذا كان هو العامل يعنى اذا شرط ان يعمل بنفسه وقوله وانزله اذ لم يشترط ان يعمل بنفسه ١٢ الى ٣٥ قوله كالحرق والغالب لان الحفظ
 فيه غير واجب فلا يضمن لعدم الجناية والتقصير ١٢ الى ٣٥ قوله والعقد وقالا يضمن الامن حرقى غالب والخصوص مكابر استحساناً ١٢ الى ٣٥ قوله وعلى رضي الله عنه قلت روى البيهقي من
 طريق الشافعي عن علي انه كان يضمن الصباغ ١٢

الدراية في تخريج احاديث الهداية

حديث ان عمرو عليا كان يضمن الاجير المشترك اما على ما خرج الشافعي من حديث جعفر بن محمد عن ابيه عن علي انه كان يضمن الصباغ والعماله ويقول
 لا يعلم الناس الا ذلك ومن طريق خلاص على انه كان يضمن الاجير قال البيهقي وله طريق اخر عن جابر الجعفي عن شعبي عن علي وهذا الطريق بقوى بعضها بعضاً وروى محمد بن
 الحسن من طريق شريح انه كان يقضي بذلك واما عمر فلعله رآه ويعارض ذلك ما رواه الدارقطني من طريق عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده دفعه قال لا ضمان على
 موثمن واسناده ضعيف ١٢

الثاني له الاجر بقدر ما استوفى وفي الوجه الاول لا اجر له لانه ما استوفى اصلاً قال واذا فسد الفصد او بزرغ
 الثاني له الاجر بقدر ما استوفى وفي الوجه الاول لا اجر له لانه ما استوفى اصلاً قال واذا فسد الفصد او بزرغ
 البزغ ولم يتجاوز البزغ المتعاد فلا ضمان عليه فيما عطب من ذلك وفي الجامع الصغير بيطار بزرغ وابة
 بدائق فتفقت اوجامه جمع عبداً بامر مولا فبات لاضمان عليه وفي كل واحد من العبارتين نوع بيان
 وجهه انه لا يمكنه التحرز عن السهوية لانه يبتنى على قوة الطبائع وضعفها في تحمل الالم فلا يمكن التقييد
 بالصلح من العمل ولا كذلك في الثوب ونحوه ما قد مناه لان قوة الثوب ورقته تعرف بالاجتهاد فامكن
 القول بالتقييد قال والاجير الخاص الذي يستحق الاجرة بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل كمن استوجر
 شهر للخدمة او لرعى الغنم وانما سبى اجير واحد لانه لا يمكنه ان يعمل لغيره لان منافعه في المدة صارت مستحقة
 له والاجر مقابل بالنافع ولهذا يبقى الاجر مستحقاً وان نقص العمل قال ولا ضمان على الاجير الخاص فيما تلف
 في يده ولا ما تلف من عمله اما الاول فلان العين امانة في يده لانه قبض باذنه وهذا اظهر عنده وكذا عند هبما
 لان تضمين الاجير المشترك نوع استعسان عند هبما لصيانة اموال الناس واجير الواحد لا يتقبل الاعمال فيكون
 السلامة غالباً فيؤخذ فيه بالقياس واما الثاني فلان النافع متى صارت مملوكة للبستاجر فاذا اهره بالتصرف في ملكه صم
 ويصير نائباً منابه فصار فعله منقولاً اليه كانه فعل بنفسه فلهذا الايضنه والله اعلم

بَابُ الْإِجَارَةِ عَلَى أَحَدِ الشَّرْطَيْنِ

واذا قال للخطاط ان خطت هذا الثوب فارسيا فبدرهم وان خطه روميا فبدرهمين جازواي عمل من هذين العبدلين
 اي فاجرك لادرم ^{١٣} اي النياط المذمومة والارومنة ^{١٢}

عبل استحق الاجر به وكذا اذا قل للصباغ ان صبغته بعصفور فبدرهم وان صبغته بزعفران فبدرهمين وكذا اذا
 الخطاط ^{١٣}

ختره بين شيئين بان قال اجرتك هذه الدار شهر بخمسة وهذه الدار الاخرى بعشرة وكذا اذا اختره بين مسافتين
 فاي دار سكنها لميزر ما عين من الاجرة ^{١٣} اي من امر المسافر ^{١٢}

[illegible]

به نصف درهم وفي الجامع الصغير لا ينقص من نصف درهم ولا يزداد على درهم وقال ابو يوسف ومحمد
^{اي عند ابى حنيفة فغير رواية لان الاول هو المختار ١٢}
الشرطان جائزان قال زفر الشرطان فاسدان لان الحياطة شئ واحد وقد ذكر بمقابله بدلان على البدل
^{مقتضى انهما لا يستحقان التسمية ١٢}
فيكون مجهولا وهذا الون ذكر اليوم للتجمل وذكر الغد للترفيه فيجتمع في كل يوم تسبستان ولهما ان ذكر اليوم للتأ
^{الله ١٣}
وذكر الغد للتعليق فلا يجتمع في كل يوم تسبستان ولان التججيل والتاخير مقصودان فنزل منزلة اختلاف
^{لا غرض ١٣ والمقصود على هو العمل ١٤}
النوعين ولا في حنيفة ان ذكر الغد للتعليق حقيقة ولا يمكن جعل اليوم على التأقيت لان فيه فساد العقد
^{اي لا مضاف ١٣}
لا اجتماع الوقت والعمل واذا كان كذلك يجتمع في الغد تسبستان دون اليوم فيصم الاول ويجب التسمي ونفس
^{اي الغد الاول ١٢}
الثاني ويجب اجرا مثل لا يجاوز به نصف درهم لانه هو المسمى في اليوم الثاني وفي الجامع الصغير لا يزداد على
^{اي لا مضاف ١٣}
درهم ولا ينقص من نصف درهم لان التسمية الاولى لا تعد في اليوم الثاني فيعتبر بمنع الزيادة وتعتبر التسمية
^{اي لا مضاف ١٣}
الثانية لمنع النقصان فان خاطه في اليوم الثالث لا يجاوز به نصف درهم عند ابى حنيفة هو الصحيح لونه
^{من نصف درهم ١٣}
اذا المريض بالتاخير الى الغد فبالزيادة عليه الى ما بعد الغد اولى ولو قال ان اسكنت في هذا الدكان عطرا

[illegible]

فبدرهم في الشهر وان اسكنته حداً اذ افسد رهين جازوا في الامرين فعل استحق المسمى فيه عند ابي حنيفة
وقال الاجارة فاسدة وكذا اذا استاجر بيتاً على انه ان سكن فيه فبدرهم وان اسكن فيه حداً اذ افسد رهين
فهو جائز عند ابي حنيفة وقال لا يجوز ومن استاجر دابة الى الحيرة فبدرهم وان جاز بها الى القادسية
فبدرهم فان جاز بها الى الحيرة على انه ان حبل عليها كرشعير فبصفت
درهم وان حبل عليها كرحطة فبدرهم فهو جائز في قول ابي حنيفة وقال لا يجوز وجه قولهما ان المعقود
عليه مجهول وكذا الاجرا احد الشئان وهو مجهول والجهالة توجب الفساد بخلاف الحيطة الرومية
والفارسية لان الاجر يجب بالعلل وعندية ترتفع الجهالة اما في هذه المسائل يجب الاجر بالتولية والتسليم
فيبقى الجهالة وهذا الحرف هو الاصل عندهما ولا في حنيفة انه خيرة بين عقدين صحيحين
مختلفين فصحة كما في مسألة الرومية والفارسية وهذا لان سكناه بنفسه يخالف اسكانه الحداد لانه
انه لا يدخل في ذلك في مطلق العقد وكذا في اخواتها والاجارة تعقد لا يتفاد وعندية ترتفع الجهالة ولو
احتجيم الى الايجاب بمجرد التسليم يجب اقل الاجرين للتيقن به -

باب اجارة العبد

ومن استاجر عبداً لخدمته فليس له ان يسافر به الا ان يشترط ذلك لأن خدمة السفرا شملت على
زيادة مشقة فلا ينتظمها الاطلاق ولهذا جعل السفر عند ابي حنيفة من اشتراطه كاسكان الحداد
والقصر في الدار لأن التفاوت بين الخدمتين ظاهر فاذا تعينت الخدمة في الحضر لا يبقى غيرها
داخلاً كما في الركوب ومن استاجر عبداً محجوراً عليه شهراً واعطاه الاجر فليس للمستأجر ان يأخذ منه
الاجر واصله ان الاجارة صحيحة استحساناً اذا فرغ من العمل والقياس ان لا يجوز له ان يأخذ ما ذن المولى

له قوله القادسية قاضية منسوبة الى سبستريوس كافر بها ابراهيم فوجد محجوراً فصلت لاسم فقال قدست من ارض فميت بالقادسية ورواها ان يكون معلومة الحاج ١٢ من له قوله
ويجوز الخلاف وانما قال ذلك لان هذه المسألة ذكرت في الجامع الصغير مطلقاً فيجوز ان يكون هذا قول الكل ويجوز ان يكون قول ابي حنيفة خاصة كما في نظائرها ١٢ من له قوله خلاف الخ اي فان
قيل مسانلة الخيانة الرومية والحيطة الفارسية فيها جهالة المعقود عليه كانت صحيحة اجاب عنه بقوله خلاف الخ ١٢ من له قوله بالاصل اي الاصل عند ابي حنيفة وجب التسليم من غير عمل ولا
يدري عند التسليم ايها يجب يفسد العقد ١٢ من له قوله والاجارة تعقد الخ جواب عن قولها يجب الاجر بالتولية والتسليم فيبقى الجهالة وهو ان الغالب في الاجارة الانتفاع لانه مشروع للما جسته
فالظاهر ان لا يتخلو عن الانتفاع واذا اجاز الانتفاع زالت الجهالة وانما يمكن من غير انتفاع ليس باصل بل هو من العوارض والانتفاع من العوارض غير واجب ولو تحقق ترك الانتفاع واجتنب الى ايجاب الاجر
بالتمسك يجب التيقن وهو المقابل باو في العيلين اذا الفضل لا يجب بالشك وقيل يجب الاقل وينقص الفضل وقيل ينقص كل واحد منهما فلا يمكن الجهالة بكل حال فصار الاصل من هذه ان العقد اذا اشتمل على
شئ معلوم بديل معلوم ونظم اليه الزيادة بزيادة في البديل فان العقد يقع على الاصل المعلوم والفضل يتعلق باعتبار الفضل في المعقود عليه ١٢ من له قوله ولو احتج الخ يعني لو احتج الى ايجاب الاجر بمجرد
التولية والتسليم بان يسلم العيلين المستاجر الى المستاجر ولم ينفع بقط حتى يعلم المنفعة يجب اقل الاجرين الذين سمي في العقد للتيقن به ١٢ من له قوله باب لما فرغ من بيان احكام تتعلق بالحر
شرع في بيان احكام تتعلق بالعبد اذ العبد مندرجة عن الحر فخط ذكره عن ذكر الحر لذلك ١٢ من له قوله اجارة العبد الاضافة لادنى المداينة فيشمل ما كان العبد متصرفاً في نفسه عقد الاجارة
كما في بعض مسائل هذا الباب وما كان العبد محل تصرف وموقع عقد الاجارة كما في البعض الآخر من مسائل هذا الباب ومن هذا البعض المسألة المبتدأ بها اول الباب ١٢ من له قوله فليس له الخ
حتى لو سافر به بغير مولاه لانه صار غاصباً ولو رده الى مولاه سالماً لا اجر له عندنا ١٢ يعني من له قوله جعل السفر الخ يعني اذا استاجر فلان لا يجره من المصروف اذا استاجر ان يسافر فهو عذر في فسخ الاجارة لانه لا
يتحتم من المسافرة بالعبد لانه لو منع من السفر فيفسد العقد المستاجر فلما جعل عندنا ١٢ من له قوله ولان الخ الفرق بين الدليلين ان مدار الاول على ان خدمته السفر مما لا يدخل في الملاقاة العقد
راسباً على انصرف مطلق العقد الى المتعارف الذي هو الخدمة في الحضر ودار الثاني على ان كل واحدة من خدمتي السفر والسفر والحضر كانتا داخلتين تحت الملاقاة العقد لان الخدمة في الحضر تعينت بقرينة
حال العقد ومكان العقد فبعد تعيينها لا مجال للاخرى كما في الركوب فانه اذا اطلق الركوب ثم ركب بنفسه وراكب غيره يتعين هو فبعد ذلك ليس له ان يغير من ركبه ولا تعيينه للركوب فكذلك ههنا ١٢ من له قوله
الافكار -

ان سكن فيه عتال
ان سكن فيه عتال

وقيام الحجر قصار كما اذا هلك العبد وجه الاستحسان ان التصرف نافع على اعتبار الفراغ سألها صار
 على اعتبار هلاك العبد والنافع ما دون فيه كقبول الهبة واذا اجاز ذلك لم يكن للمستأجر ان يأخذ منه
 الاجر ومن غصب عبداً فاجز العبد نفسه فاخذ الغاصب الاجراً كله فلا ضمان عليه عند ابي حنيفة
 وقال هو ضمان من لانه اكل مال المالك بغير اذنه اذا جارة قد صحت على ما مر وله ان الضمان انما يجب
 باتلاف مال محرم لان التقوم به وهذا غير محرز في حق الغاصب لان العبد لا يجوز نفسه عنه فكيف
 يحرز ما في يده وان وجد المولى الاجراً قائماً بعينه اخذ لانه وجد عين ماله ويجوز قبض العبد الاجر
 في قولهم جميعاً لانه ما دون له في التصرف على اعتبار الفراغ على ما مر ومن استأجر عبداً هذين الشهرين
 شهراً باربعة وشهراً بخمسة فهو جائز والاول منها باربعة لأن الشهر المذكور ولا ينصرف الى ما يلي العقد
 تحريماً للجواز ونظراً الى تنجز الحاجة فينصرف الثاني الى ما يلي الاول ضرورة ومن استأجر عبداً شهراً بدرهم
 فقبضه في اول الشهر ثم جاء اخر الشهر وهو ابق او مريض فقال المستأجر ابق او مريض حين اخذته وقال
 المولى لم يكن ذلك الا قبل ان تأتيني بساعة فالقول قول المستأجر وان جاء به وهو صحيح فالقول قول
 المولى لانها اختلفا في امر محتمل فيترجح بحكم الحال اذ هو دليل على قيامه من قبل وهو يصلح
 مرجحاً وان لم يصلح حجة في نفسه اصله الاختلاف في جريان ماء الطاحونة وانقطاعه -

باب الاختلاف

قال واذا اختلف الخياط ورب الثوب فقال رب الثوب ان تعمله قباء وقال الخياط قبيصاً او قال
 صاحب الثوب للصباغ امرك ان تصبغه احمر فصبغته اصفر وقال الصباغ لا بل امرك ان اصفر فالقول

له قوله قصار كما اذا هلك العبد في ذلك العمل فانه يجب على المستأجر قبيصة ولا اجر عليه فيما عمل لان المستأجر صار غاصباً باستعماله فبيعت عنده المالك واذا ضمن قيمته صار المالك من وقت
 الاستعمال فبيعت مستوفياً منفعة بعد نفسه فلا يجب عليه الاجر الا كفاية له قوله فاجر العبد بغير اذنه لو اكرهه الغاصب كان الاجر له للمالك ولا ضمان على الغاصب بالا كل بالاتفاق ١٢ يعني ٣
 قوله بغير اذنه كالزوجة المتولدة من العبد المنصوبة اذا انقلب الغاصب ١٢ ان ٣ قوله على امر اشارة الى قوله وجه الاستحسان ان التصرف نافع الخ ١٢ ان ٣ قوله وهذا غير محرز لان العبد
 انما يثبت ببدن حقه كماله او ببدن غيره ويملك المالك لم يثبت عليه ويد العبد ليست يد المولى لان العبد في يد الغاصب حتى كان مضموناً عليه ولا يجوز نفسه عن الغاصب فكيف يكون محرزاً في يده فان قيل
 يشك في ذلك لانه المنصوبة لو استملكه الغاصب بغيره وان لم يكن محرزاً في حق الغاصب قلنا الولد مستقر لمصر له من التقويم بخلاف الاجرة فانها حصلت من مضاف العبد وهي غير منقوضة فكذلك ما حصل منها
 ١٢ ان ٣ قوله في حق الغاصب اي غير محرز للمولى في حق الغاصب ولكنه محرز للمولى في حق غير الغاصب حتى لو استملك المالك غير الغاصب في يد العبد يضمن ١٢ ان ٣ قوله ويجوز ان دام اذا
 آجره المولى فليس للعبد ان يقبض الاجرة الا لو كان من المولى لان القبض من موقوف العقد فيثبت للعاقدة ١٢ ان ٣ قوله على امر اشارة الى قوله وانما في ما دون غير كقبول الهبة ١٢ ان ٣ قوله
 ومن استأجر عبداً هذين الشهرين وفي عامه الكتب استأجر عبداً شهرين شهرين اكدوا بشرا اكدوا بشرا اسم الاشارة وقوله تحريماً للجواز وتجزئة الحاجة لا يطابقه وضع المسألة في المعين ويحتمل ان يحمل قوله هذين على ما
 اذا قال الآخر اخرجت منك هذا العبد شهرين شهرين اربعة وشهراً بخمسة فقال المستأجر استأجرت منك هذا العبد هذين الشهرين فيصير قوله هذين الشهرين الى الشهرين المذكورين الذي دخل تحت ايجاب
 الاجر فيبقى التبرع فيصير التعليل بتجزئة الحاجة ثابتاً للتعين ١٢ ان ٣ قوله تحريماً للجواز وذلك لان ما قاله شراً باربعة على سبيل التبرع كان مجزولاً ولا جارة لنفسه بالجملة فصرفنا الى ما يلي العقد تحريماً
 للجواز ١٢ ان ٣ قوله ونظراً الى تنجز الحاجة فان الانسان اغايب استأجر الشئ الحاجة تدعو الى ذلك والظاهر وقوله عند العقد واذا انقضت الاول الى ما يلي العقد والثاني في معطوف عليه فيصير الثاني الخ ١٢
 ان ٣ قوله في جريان الربح فان استأجر الربح اذا اختلف مع صاحب الربح في جريانه المدة فان القول قول من يشهد له الحال فان كان المدة منقطعة وقت الخصومة فالقول للمستأجر فيما مضى وان
 كان جارية فالقول لرب الربح مع يمينه وان اختلفا في قدره لا نقطار قال المستأجر عشرة ايام وقال الآخر خمسة ايام فالقول للمستأجر لانه قال لست استأجره ولا بنية لاجر وهو يصلح مرجحاً ان لم يصلح حجة في نفسه والتبرع ابداناً يقع
 به لا يصلح حجة وقد عرفت في اصول الفقهاء ١٢ ان ٣ قوله باب الاختلاف ما فرغ من بيان احكام اتفاقي المتعاقدين وهو الاصل وذكر في هذا الباب احكام اختلف فيها وهو الفرع اذا اختلفا انما
 يكون لعارض ١٢ ان ٣ قوله

لصاحب الثوب لان الاذن يستفاد من جهته الا ترى انه لو انكر اصل الاذن كان القول قوله فكذا اذا
انكر صفته لكن يحلف لانه انكر شيئاً لواقربه لزمه قال واذا حلف فالتحياط ضامن ومعناه ما مر من
قبل انه بالخيار ان شاء ضمنه وان شاء اخذناه واعطاه اجر مثله وكذا يختار في مسألة الصبغ اذا حلف
ان شاء ضمنه قيمة الثوب ابيض وان شاء اخذ الثوب واعطاه اجر مثله لا يجاوز به الهستي وذكر في
بعض النسخ يضمه ما مراد الصبغ فيه لانه بمنزلة الغاصب وان قال صاحب الثوب عملته لي بغير اجر و
قال الصانع باجر فالقول قول صاحب الثوب لانه ينكر تقوم عمله اذ هو يتقوم بالعقد وينكر الضمان و
الصانع يدعيه والقول قول المنكرو قال ابو يوسف ان كان الرجل حر فبأله اى خليطاله فله الاجر و
الا فلا دن سبق ما بينهما يعين جهة الطلب باجر جرياً على معتادهما وقال محمد ان كان الصانع معروفاً
بهذه الصنعة بالاجر فالقول قوله لانه لما فتح المحانوت لاجله جرى ذلك مجرى التنصيص على الاجر
اعتباراً للظاهر والقياس ما قاله ابو حنيفة لانه منكر والجواب عن استحسانها ان الظاهر لدفع الحاجة
ههنا الى الاستحقاق والله اعلم

باب فسخ الاجارة

قال ومن استأجر دارا فوجد بها عيبا يضطره بالسكنى فله الفسخ لان المعقود عليه المنافع وانها
توجد شيئا فشيئا فكان له هذا عيبا حاد ثاقبل القبض فيوجب الخيار كما في البيع ثم المستأجر اذا استوفى المنفعة
فقد رضى بالعيب فيلزمه جميع البديل كما في البيع وان فعل المواخر ما ازال به العيب فلا خيار للمستأجر
لزوال سببه قال واذا خربت الدار وانقطع شرب الضيعة او انقطع الماء عن الرحي انفسخت الاجارة لان
المستأجر قد فاته وهي المنافع المخصوصة قبل القبض فشابه فوت المبيع قبل القبض وموت العبد
المستأجر ومن اصحابنا من قال ان العقد لا يفسخ لان المنافع قد فاته على وجه يتصور عودها فاشبه الاباق
في البيع قبل القبض وعن محمد ان الاجر لو بناها ليس للمستأجر ان يمتنع ولا للأجير وهذا تنصيص منه
في البيع قبل القبض

[illegible]

[illegible]

١٢ قوله فسخ القاضى العقد استلغوا في فسخ القاضى قبل بيع الدار فينقذ البيع فتفسخ الاجارة منها وانما لا يفتقض قصد الانقضاء بقصد ربا لا يتحقق البيع فيكون النقص باطلا حتى المستأجر قصد
وانه لا يحرز قولي بفسخ الاجارة ثم بيع الدار ١٣ يعني ١٤ قوله ولو لم يحبس لانها باقية الاجارة مع ذلك يجب القاضى انقضاء الدين والمحبس ضرورة ١٥ يعني

وكل ما ذكرنا انه عذر فان الاجارة فيه تنتقض وهذا يدل على انه لا يحتاج فيه الى قضاء القاضي ووجهه
ان هذا بنزلة العيب قبل القبض في المبيع على ما مر في تفرد العاقد بالفسخ ووجه الاول انه فصل مجتهد
فيه فلا بد من الزام القاضي ومنهم من وفق فقال ان كان العذر ظاهرا لا يحتاج الى القضاء وان كان غير
ظاهرا كالدين يحتاج الى القضاء لظهور العذر ومن استاجر دابة ليسافر عليها ثم بدله من السفر فهو عذر
لانه لو مضى على موجب العقد يلزمه ضرره ان لا يذهب لطلب غريمه او لطلب غريمه
فحضر او للتجارة فافتقر وان بدا للمكاري فليس ذلك بعذر لانه يمكن ان يقعد ويبعث الدواب على يد تلميذ
او اجيرة ولو مرض البواجر فبعد فكذا الجواب على رواية الاصل وذكر الكرخي انه عذر لانه لا يعرى عن ضرر
فيدفع عنه عند الضرورة دون الاختيار ومن اجر عبدا ثم باعه فليس بعذر لانه لا يلزمه الضرر بالمضي
على موجب العقد وانما يفوته الاستير باح وانما امرنا انك قال واذا استاجر الخياط غلاما فافليس وترك العمل
فهو عذر لانه يلزمه الضرر بالمضي على موجب العقد لفوات مقصوده وهو اس ماله وتاويل المسألة
خياط يعمل لنفسه اما الذي يخط باجر فاس ماله الخياط والمخيط والمقراض فلا يتحقق
الا فلاس فيه وان اراد ترك الخياطة وان يعمل في الصوف فهو ليس بعذر لانه يمكن ان يقعد الغلام
للخياطة في ناحية وهو يعمل في الصوف في ناحية وهذا بخلاف ما اذا استاجر دكانا للخياطة فاراد ان يتركها
ويشتغل بعمل اخر حيث جعله عذرا ذكره في الاصل لان الواحد لا يمكنه الجمع بين العملين اما ههنا
العامل شخصان فامكنهها ومن استاجر غلاما لخدمته في المصير ثم سافر فهو عذر لانه لا يعرى عن الزام فهو
زائد لان خدمة السفر اشق وفي النعم من السفر ضرر وكل ذلك لم يستحق بالعقد فيكون عذرا وكذا اذا اطلق
لها موانه يتقيد بالحضر بخلاف ما اذا اجر عقارا ثم سافر لانه لا ضرر اذا المستاجر يمكنه استيفاء المنفعة من
المعقود عليه بعد غيبته حتى لو اراد المستاجر السفر فهو عذر لها فيه من النعم من السفر والزام الاجر بدون
السكنى وذلك ضرر مسائل منشورة قال ومن استاجر مائنا واستعارها فاحرق الحصان فاحرق شئ
السكنى

المراة او ماتت فيما اذا استاجر بطبخ طعام الوصية او مات الولد اذا استاجره ليغتنم او برئت البهائم اذا استاجر لقطعها من الاكل او سكن وجع سنة اذا استاجر لقطع ١٢ عني **قوله** ثم بدله مناه ان بدله صلاح خلاف ما قصد من السفر فالفاعل مفعول محذوف بدلالة محل الكلام عليه فصح عود الضمير اليه كما في قوله ان كان غدا فتش اى ان كان ما نحن فيه عليه غدا فتش ١٣ اعطى **قوله** لا يبرى الخ يعني ان البعث على يد الغير لا يبرى عن نوع من رقيقته عند اني سألته العجز وان لم يعتبر عند اني سألته القدرة ١٢ ال **قوله** فليس بعد زمان باع مع هذا بل يجوز نفيها اختلافا الفاظ الروايات قال شمس الائمة الشري رحمه الله في شرح اجابات الاصل والبيع من الرواية ان البيع موقوف على سقوط حق المتاجر وليس للمتاجر ان يفسخ البيع واليه مال الصدر الشهيد ٢ اك **قوله** وانما امرنا بكشف هذه المسألة موقوف على معرفة المنفعة والضرر فنقول المنفعة اللذة وما يتوصل به اليها والضرر الالم وما يتوصل به اليه ومنفعة الشخص لذة حاصلته له بالفعل او وسيلتها الحاصلة له بالفعل واما عدم حصول المنفعة المترتبة فليس بضرر كالرجح واللا يكون كل شخص في كل ان مقصرا لعدم حصول الرجح والبلاهة تشابه على بطلان كونه ضررا لعدم وبدان الالم اذا المنفعة المترتبة امرنا بكشف حقيقة المنفعة فلا يكون فواتها ضررا لما عرفت من معنى الضرر ١٣ اعطى **قوله** فلا يتحقق الخ قيل ويحقق انما سأل بان يظهر خيانتة عند الناس فيمتنعون عن تسليم الثياب اليه او يلحقه ديون كثيرة ويصير بحيث ان الناس لا يأمنون على استئجاره ١٢ عني -

قوله فهو عند قيل فان قال الموجه لا يريد السفر لكنه يريد فسح للاجابة فاصح المتاجر على دعوى السفر فالقاضي يسأله عن يسافر معه فان قال فلان فلان فالقاضي عظم ان فلانا بل يخرج معلوم ام لانان قالوا نعم ثبت العذر والافلا قيل اذا انكر الموجه السفر فالقول قوله وقيل يكلف القاضي المتاجر بالثباتك عزمت على السفر فليعلم بالانكرخي والقدرى ١٢ ع **قوله** وكذا اذا اطلق اى اطلق اجابة العبد للمدمنة مثل ان يقول استاجرت هذا العبد للمدمنة ولم يقل في المحضر او في السفر فلا يكون له ان يسافر به ١٢ عني **قوله** عقار او في التربة ولو اراد رب العبد ان يسافر فلا يكون ذلك عذرا للفسخ الاجابة لانه يمكنه ايجاد العقود عليه من غير ان يحبس نفسه في مكان معين بان يخرج الى السفر ويخلي بين المتاجر وبين العبد فعلم ان ذكر العقار ليس بقيد ٢ اك **قوله** مسائل منثورة من مسائل منثرت عن الامكنة وذكرنا ههنا قايما لما فات ١٢ نتائج **قوله** منثورة وهي مسائل تتعلق باجارة متبوع - مسائل متعلقة باحوال خيرا الاجارة فلذلك سميت مسائل منثورة ١١٢ اعطى

قوله فاحرق المصائد المصائد جمع حصيد وحصيدة وسماء الزرع المحصور وادريه ههنا ما بقى في الارض من اصول القصب المحصور ١٢ ان

في ارض اخرى فلا ضمان عليه لانه غير متعدي في هذا التسبب فاشبه حافر البئر في دار نفسه وقيل هذا
اذا كانت الرياح هادنة ثم تغيرت اما اذا كانت مضطربة يضمن لان موقد النار يعلم انها لا تستقر في ارضه
قال واذا اقعده الخياط او الصباغ في حانوته من يطرح عليه العمل بالنصف فهو جائز لان هذه شركة
الوجوه في الحقيقة فهذا ابوجهته يقبل وهذا مجزا عنه يعمل فينتظم بذلك المصلحة فلا تضره الجهالة
فيما يحصل قال ومن استاجر جلا يحمل عليه محملا وراكبين الى مكة جازوله المحمل المعتاد وفي القياس
لا يجوز وهو قول الشافعي للجهالة وقد يفضي ذلك الى المنازعة وجه الاستحسان ان المقصود هو الراكب وهو معلوم
والمحمل تابع وما فيه من الجهالة يرتفع بالصرف الى المتعارف فلا تفضي الى المنازعة وكذا اذا المرء الوطاء
والدثر قال وان شاهد الجبال المحمل فهو جازول لانه انفي للجهالة واقرب الى تحقق الرضاء قال وان استاجر
بعير ليحمل عليه مقدارا من الزاد فاكل منه في الطريق جازان يزيد عوض ما اكل لانه استحق عليه حملا
مستقى في جميع الطريق فله ان يستوفيه وكذا غير الزاد من المكيل والموزون ورد الزاد معتاد عند البعض كره
الباء فلا مانع من العمل بالاطلاق

كتاب المكاتب

قال واذا كاتب عبده او امته على مال شرطه عليه وقبل العبد ذلك صار مكاتباً ما الجواز فلقوله تعالى
فكاتبوهما ان علمتم فيهم خيرا وهذا ليس امرا يجاب باجماع بين الفقهاء وانما هو امر ندب هو الصحيح ففي
الحمل على الاباحة الغاء الشرط اذ هو مباح بدونه اما الندية فمعلقة به والمهاد بالخير المذكور على ما قيل ان
في قوله تعالى ان علمتم فيهم خيرا

في السبب الاتري ان من حفر في داره فوقع فيها انسان فذلك لا يضمن الحافر لانه غير متعدي في السبب فاشبه حافر البئر في دار نفسه وقيل هذا
عيني قوله واذا اقعده الخياط او الصباغ في حانوته من يطرح عليه العمل بالنصف فهو جائز لان هذه شركة
الوجوه في الحقيقة فهذا ابوجهته يقبل وهذا مجزا عنه يعمل فينتظم بذلك المصلحة فلا تضره الجهالة
فيما يحصل قال ومن استاجر جلا يحمل عليه محملا وراكبين الى مكة جازوله المحمل المعتاد وفي القياس
لا يجوز وهو قول الشافعي للجهالة وقد يفضي ذلك الى المنازعة وجه الاستحسان ان المقصود هو الراكب وهو معلوم
والمحمل تابع وما فيه من الجهالة يرتفع بالصرف الى المتعارف فلا تفضي الى المنازعة وكذا اذا المرء الوطاء
والدثر قال وان شاهد الجبال المحمل فهو جازول لانه انفي للجهالة واقرب الى تحقق الرضاء قال وان استاجر
بعير ليحمل عليه مقدارا من الزاد فاكل منه في الطريق جازان يزيد عوض ما اكل لانه استحق عليه حملا
مستقى في جميع الطريق فله ان يستوفيه وكذا غير الزاد من المكيل والموزون ورد الزاد معتاد عند البعض كره
الباء فلا مانع من العمل بالاطلاق

في السبب الاتري ان من حفر في داره فوقع فيها انسان فذلك لا يضمن الحافر لانه غير متعدي في السبب فاشبه حافر البئر في دار نفسه وقيل هذا
عيني قوله واذا اقعده الخياط او الصباغ في حانوته من يطرح عليه العمل بالنصف فهو جائز لان هذه شركة
الوجوه في الحقيقة فهذا ابوجهته يقبل وهذا مجزا عنه يعمل فينتظم بذلك المصلحة فلا تضره الجهالة
فيما يحصل قال ومن استاجر جلا يحمل عليه محملا وراكبين الى مكة جازوله المحمل المعتاد وفي القياس
لا يجوز وهو قول الشافعي للجهالة وقد يفضي ذلك الى المنازعة وجه الاستحسان ان المقصود هو الراكب وهو معلوم
والمحمل تابع وما فيه من الجهالة يرتفع بالصرف الى المتعارف فلا تفضي الى المنازعة وكذا اذا المرء الوطاء
والدثر قال وان شاهد الجبال المحمل فهو جازول لانه انفي للجهالة واقرب الى تحقق الرضاء قال وان استاجر
بعير ليحمل عليه مقدارا من الزاد فاكل منه في الطريق جازان يزيد عوض ما اكل لانه استحق عليه حملا
مستقى في جميع الطريق فله ان يستوفيه وكذا غير الزاد من المكيل والموزون ورد الزاد معتاد عند البعض كره
الباء فلا مانع من العمل بالاطلاق

نہ

١٢ قولہ علی المضائقۃ فلامیملہ اذا عجز میجوز موعلا لا حالاً ١٣
 ١٤ قولہ علی المضائقۃ والمہاک تہ فانما سہرۃ لا یؤخر عند توجہ المطالبۃ نحوہ ١٥ عینی ١٦ قولہ الی الرق قال الاتفاقی ولکن لا یرد الا بالترخیص او بقضاء القاضی ١٧ رد المحتار ١٨ قولہ اذا
 الکتابۃ الحاکمۃ یرد الی الرق کما عجز لان شرط الفسخ عجز الکاتب عن اداء البذل وقد وجدہ ١٩ ٢٠ قولہ الی الرق فیقول المظنی فلو لم یفہو علامتہ کونہ غیر عاقل وان اتخذ الحکوم لم یسترد فلو لم
 کان یقتل الخ اود من قولہ یعلم ان الشراء جاب والبیع ساب ومعرفة ذلك ان العصبی اذا اعطی فلو لم یفہو علامتہ کونہ غیر عاقل وان اتخذ الحکوم لم یسترد فلو لم
 ٢١ قولہ علی سائلۃ اذن السعی فی التجارۃ فانه لا یجوز لانه لیس من اهل التفرد ولا یصح الا اذن له عندنا ہر من اهل التفرد اذا فعل القعد ٢٢ ٢٣ قولہ یجوز ما اذا الخ فی
 شرح الطحاوی واذا کان لا یبطل لا یجوز الا اذا قبل منه انسان فانه یجوز ویترکف علی اوراکہ فان اتی هذا القابل متقی ٢٤ عینی

الدراية في تخرج احاديث الهداية
كتاب المكاتب حديث ايما عبد كوتب على مائة دينار فاذا اها الا عشرة دنائير فهو عبد الاربعة والدارقطني والحاكم من طريق عمرو بن شعيب عن
 ابيه عن جده بهذا اوزاد البوداؤد وايما عبد كوتب على مائة اوقية وهو لفظ الترمذي دون الاول فقال عشرة دراهم واتهم ابن ملجة على الاول واخرجه النسائي من طريق
 ابن جريج عن عطاء بن عبد الله بن عمر في حديث وصححه ابن حبان لكن قال النسائي انه خطأ وان عطاء هو الخراساني ولو يسم من عبد الله بن عمر قلت وهو منسوب
 عند عبد الرزاق حديث المكاتب عبد ما بقي عليه درهم البوداؤد من رواية عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده وفي الباب عن ام سلمة عند ابن عدي باسناد ضعيف وفي
 الموطأ عن مالك عن نافع عن ابن عمر قوله واخرجه عبد الرزاق وابن ابى شيبة عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده وفي الباب عن ام سلمة عند ابن عدي باسناد ضعيف وفي
 من قول ام سلمة قوله وفيه اختلاف الصحابة وقال زيد لا يعتق ولو بقي عليه درهم هو مقدم قول الصحابة في موافقة المرفوع واما اثر زيد بن ثابت فاخرجه الشافعي عن ابن عيينة
 عن ابن جريج عن ابي نعيم عن مجاهد بن زيد بن ثابت قال في المكاتب هو عبد ما بقي عليه درهم واخرجه ابن ابى شيبة وعبد الرزاق وعلقه البخاري عن زيد بن ثابت ومقابله
 قول عمر اذا ادى الى المكاتب الا الشطر فلا رق عليه اخرجه عبد الرزاق واخرجه ابن ابى شيبة من وجه اخر عن عمر كالاول وردى عبد الرزاق من طريق ابراهيم بن ابن مسعود قال
 اذا ادى قدر شئ فهو حر يروى من طريق ابراهيم بن عثمان كالاول وهذا منقطعان ومن طريق الشعبي ان عليا قال في المكاتب يجزى يعتق بالحساب ومن طريق يحيى بن ابى كثير ان
 ابن عباس قال اذا بقي على المكاتب خمس او اقل او خمس زود او خمس اوسق فهو حر ومن هذا منقطع ايضا ١٣

قوله لا يفتقر لان اداء البذل انما يتصور في عقد منعقد لاني لعقد باطل ١٢
يعني **قوله** جعلت عليك الفالخ قوله فاذا ادتها فانت حر لا بد منه لان قوله جعلت عليك يحتمل الكتاب ويحتمل العزيمة لان المولى يستبد بغيره عمده فلا يتعين جهة الكفاية الا بقوله اذا ادتها فانت حر بخلاف
قوله كانتك لعدم الاحتمال وقوله ان محجرت فانت رقيق لا يحتاج اليه سبنا وفي الكتابة ايضا وانما ذكره خالف للعقد على الاداء عند نفوذ ١٣ ك**قوله** فان هذه مكانة حتى لا يجوز بيعه ويجوز ضمنها بالنزاع
ولو ادعى لبعض البدل لم سبق محله للتخفيف بخلاف المتعلق عقده باداء المال فان هذه الاحكام تنكشف في حق ١٤ ك**قوله** بدل الخ لان النجم التخصيف والتيسير وذلك في المال ولا يجب المال الا بالكفاية
لان المولى لا يستوجب على عبده ديناً الا بالكتابة فخرنا ان المولى قصد ايجاب البدل بهذا النجم ١٥ كافي **قوله** اعتبارا بالتعلق الخ يعني اذ قال ان ادبت الى القالا يكون كتابة ويكون تعليق الحرية
باشترط ولا يلزم قبول العبد والنجم لا يدل على الكتابة لصحتها وانه كما في الكتابة الحاضرة والتفاوت بين رواية ابى حفص والى سليمان ان العبد اذا اراد الالف مرة لا يعتق على رواية ابى حفص لان الشرطان يؤدى
كل شربة ماء وعلى الرواية الاخرى لا يعتق لانه ادى بدل الكتابة ١٦ يعني **قوله** نعمم الخ فان قيل ضم الشئ الى الشئ يقتضى وجودهما وبالكيفية النفس في الحال ليست بموجودة فكيف يحقق انضم فاجيب
بان الكيفية النفس قبل الاداء ثابتة من وجوب هذا الوجهي عليه المولى وجب عليه الارش ولو وطئ المكاتبه لزمه العفر فيحقق انضم ١٧ ك**قوله** فلما ردينا وهو قوله عليه السلام المكاتب عبد الباقي عليه درهم
١٨ ك**قوله** حتى من وجه اما كان حقا من وجه لمنعه فانه ثابت في الذمة مع المنان اذ المولى لا يستوجب على العبد دينا ولهذا لا يصح الكفالة ١٩ يعني **قوله** المقرن اعطاء المهر المصدق
والعقد في الاستيلاء والوجهة المقر في الحر او ماله مثل وفي الامام عشرة قيمية البركة ونصف عشر قيمة الثيب والظاهر انه يشتر عدم نقصان العشر او نصفه عن عشرة وراهم فان نقص وجب تكميله الى العشرة
لان المهر لا ينقص عن العشرة سواء كان مهر المثل او سمي وقيل في الجارية ينظر الى مثل تلك التجارية جمالا والا للرجل تزويج فيعتبر بذلك وهو المختار كذلك النقل في رد المختار **قوله** لمحققة بالاجزاء والايان
حيث قابلها الشرع بالايمان قال الله تعالى ان تبنتوا بما حرملك ولو استحققت التجارية لغريم المشتري من العقر بقيمة الولد دون المنفعة فعلم ان الوطئ في حكم جزاء العين ولو كان في حكم المنفعة لما غرم ٢٠ يعني -
قوله فصل في الكتابة الفاسدة الخ اخر الكتابة الفاسدة عن الصبيحة لا تحاط برتبة الفاسدة عن الصبيحة ٢١ نتائج **قوله** اما الاول عمن مسائي الكتابة على الخرد والكتبة على الخمر بالاول دون الاولين
لتما حدساني جهة الفساد وهي علم تحقيق المالية في شيء من الخمر والخمر غير في حق المسلم فكان ما صار المسألة واحدة ٢٢ نتائج **قوله** كما اذا كاتب الخ فانه لا يجوز لان الثوب او الدابة اجناس مختلفة وتاهو
مجهول الجنس لا ثبت ديناً في الذمة كما في النكاح ٢٣ ك**قوله** ولانه تخصيص الخ فان قيل لو كاتبه على عبد وسطا وعبد مطلق يجوز ان كانت القيمة تجب بهذا التسمية حتى لو اتى بقيته عبداً وسطا
يجز عمل القبول قلنا القيمة فيما نحن بصدده يجب قصد الاعمال المكان المقر بخرج بالقيمة ويجب ثم حكما لقصد لانه تصرف بالعبد وقد ثبت الشيء ملكا لذاته لا غيره وان كان لا ثبت قصد البيع الاجنبية ونحوها ٢٤ ك

معقود عليه والقادرة على المعقود عليه شرط للصحة اذا كان العقد يحتمل الفسخ كما في البيع بخلاف الصلح
في النكاح لان القدرة على ما هو المقصود بالنكاح ليس بشرط فعلى ما هو تابع فيه اولى فلو اجاز صاحب العين
ذلك فعن محمد انه يجوز لانه يجوز البيع عند الاجازة فالكتابة اولى وعن ابي حنيفة انه لا يجوز اعتبارا بحال
عدم الاجازة على ما قال في الكتاب والجامع بينهما انه لا يفيد ملك المكاسب وهو المقصود لانها تثبت للحاجة الى
الاداء منها ولا حاجة فيها اذا كان البدل عينا معيناً والمسألة فيه على ما بيناه وعن ابي يوسف انه يجوز اجاز ذلك
اولم يجوز غير انه عند الاجازة يجب تسليم عينه وعند عدمها يجب تسليم قيمته كما في النكاح والجامع بينهما
صحة التسمية لكونه مالا ولولم يملك المكاتب ذلك العين فعن ابي حنيفة رواه ابو يوسف انه اذا اذاع لا يعتق
وعلى هذه الرواية لم يعتق العقد الا اذا قال له اذا اديت الى فانك حر فحينئذ يعتق بحكم الشرط وهكذا عن
ابي يوسف وعنه انه يعتق قال ذلك ولم يقل لان العقد يعتق مع الفساد لكون المسمى مالا فيعتق باداء
المشروط ولو كاتبه على عتق في يد المكاتب ففيه روايتان وهي مسألة الكتابة على الاعيان وقد عرفت ذلك
في الاصل وقد ذكرنا وجه الروايتين في كفاية المنتهى قال وان كاتبه على مائة دينار على النكاح المولى اليه
عبد اباغير عينه فالكتابة فاسدة عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف هي جائزة ويقسم المائة الدينار على
قيمة المكاتب وعلى قيمة عبد وسط فتبطل منها حصة العبد فيكون مكاتباً باقياً لان العبد المطلق
يصح بدل الكتابة وينصرف الى الوسط فكذا يصح مستثنى منه وهو الاصل في ابدال العقود ولهما انه لا
يستثنى العبد من الدائير وانما يستثنى قيمة القيمة لا تصح بدلا فكذا مستثنى قال واذا كاتبه على حيوان غير موصوف فالكتابة
جائزة استحساناً ومعناه ان يبين الجنس ولا يبين النوع والصفة وينصرف الى الوسط ويجبر على قبول القيمة
له قوله اذا كان العقد يحتمل الفسخ والكتابة تحتمل الفسخ فيشترط القدرة على المعقود عليه فان قلت البدل في الكتابة لم يحكم الثمن
بدل جواز الكتابة المحالة والتمن معقود عليه فلا يكون القدرة عليه شرطاً قلت هذا اذا كان من المنقود وليس الكلام فيه وانما كلامنا في العين فيصير عقد الكتابة بمنزلة المقايضة فيصير لغيره حكم المبيع فيشترط
القدرة عليه ^{عنه} قوله كما في البيع فانه يحتمل الفسخ فيشترط فيه القدرة على المعقود عليه ^{ال} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤} ^{٩٥٥} ^{٩٥٦} ^{٩٥٧} ^{٩٥٨} ^{٩٥٩} ^{٩٦٠} ^{٩٦١} ^{٩٦٢} ^{٩٦٣} ^{٩٦٤} ^{٩٦٥} ^{٩٦٦} ^{٩٦٧} ^{٩٦٨} ^{٩٦٩} ^{٩٧٠} ^{٩٧١} ^{٩٧٢} ^{٩٧٣} ^{٩٧٤} ^{٩٧٥} ^{٩٧٦} ^{٩٧٧} ^{٩٧٨} ^{٩٧٩} ^{٩٨٠} ^{٩٨١} ^{٩٨٢} ^{٩٨٣} ^{٩٨٤} ^{٩٨٥} ^{٩٨٦} ^{٩٨٧} ^{٩٨٨} ^{٩٨٩} ^{٩٩٠</}

موجب للقيمة قال فان ادى الخمر عتق وقال زفر لا يعتق الا بآداء قيمة الخمر لان البديل هو القيمة وعن
ابن يوسف انه يعتق بآداء الخمر لانه بديل صورة ويعتق بآداء القيمة ايضا لانه هو البديل معنى وعن ابن حنيفة
انه انما يعتق بآداء عين الخمر اذا قال ان اديتها فانت حر لانه حينئذ يكون العتق بالشرط لا بعقد الكتابة
وصاركها اذا كاتب على ميتة او دم ولا فضل في ظاهر الرواية ووجه الفرق بينها وبين الميتة ان الخمر
والخنزير مال في الجملة فاما كمن اعتبار معنى العقد فيهما وموجب العتق عند اداء العوض بالشرط واما الميتة
فليست بمال أصلا فلا يمكن اعتبار معنى العقد فيه فاعتبر فيه معنى الشرط وذلك بالتنصيص عليه واذا
عتق بآداء عين الخمر لزمه ان يسعى في قيمته لانه وجب عليه رد رقبته لفساد العقد وقد تعذر بالعتق فيجب
رد قيمته كما في البيع الفاسد اذا تلف المبيع قال ولا ينقص عن المسمى ويزاد عليه لانه عقد فاسد فيجب
القيمة عند هلاك البديل بالغة ما بلغت كما في البيع الفاسد وهذا لان المولى ما رضى بالنقصان والعبد
رضى بالزيادة كيلا يبطل حقه في العتق اصلا فيجب القيمة بالغة ما بلغت وفيما اذا كاتبه على قيمته يعتق
بآداء القيمة لانه هو البديل وامكن اعتبار معنى العقد فيه واثر الجهالة في الفساد بخلاف ما اذا كاتبه على
ثوب حيث لا يعتق بآداء ثوب لانه لا يوقف فيه على مراد العاقد لا اختلاف اجناس الثوب فلا يثبت العتق
بدون ارادته قال وكذلك ان كاتبه على شئ بعينه لغيره لم يجز لانه لا يقدر على تسليمه ومرادك شئ
تعين بالتعين حتى لو قال كاتبك على هذه الالف الدرهم وهي لغيره جاز لانها لا تتعين في المعاوضة
فتتعلق بدرهم دين في الذمة فيجوز وعن ابن حنيفة رواه الحسن انه يجوز حتى اذا ملكه وسلمه يعتق فان
يجز رد في الرق لان المسمى مال والقدرة على التسليم موهومة فاشبه الصداق قلنا ان العين في المعاوضة
اي قدرة العبد على تسليم العين الى مولاه بما يجزئ من الملك اي بديل الملك

قوله لانه موجب الخ لان موجب المكتبة الفاسدة القيمة فالتفصيل عليها تفصيل على موجب العقد الفاسد فيكون فاسدا ١٢ تبين **قوله** علق سواد قال له ان ادبت فانت حر اذ لم يقل لان العقد يتقيد وان كان فاسدا فيعتق بالاداء ١٣ **قوله** الا باء قيمة الخمر انه شكل جدا تخالف لعمارة روايات الكتب فان فيها لا يمتنع الاداء قيمة لنفسه ولو قيل بان المراد قيمة العقد اضيفت الى الخمر باءي ما يستدبر وهو جربا عند ذكر الخمر في البدل لكان وجهها متسلما ١٤ **قوله** وعن ابي يوسف انه يمتنع باء الاداء الخمر الخ هذا الحكم الذي ذكره هو ظاهر الرواية عند علمائنا لثبته على ما ذكره وفي المبسوط والذخيرة فعلى هذا كان من حق ان لا يخص باليوسف وان لا يذكر بجملة عن ١٥ **قوله** علق سواد الخ وعليه قيمة نفسه لان العقد الفاسد اذا تلف فيه المعقود عليه وجب فيه القيمة كالمبيع اذا تلف في البيع الفاسد في يد المشتري ١٦ عيني **قوله** كما اذا كاتب على ميتة او دم فانه لا يمتنع بتسليم عينها الا اذا قال ان ادبت الى فانت حر اذ لم يقل فلا يمتنع باءا ثم لان العقد لم يتقيد بغيره التعليق ١٧ عيني **قوله** ولا فصل الخ الى التفصيل في الخمر والخمر مرفي ظاهر الرواية وفي الميتة والمتمتع تفصيل فمضى **قوله** وبه الحق اي وصح الحق في ظاهر الرواية بين الخمر والميتة الخ ١٨ اعظمي **قوله** وهذا اي ما ذكر من عدم التقيد عن المسمى والزيادة عليه لان المولى الخ ١٩ نتائج **قوله** والعبد رضى الخ اي الظاهر من حال العبد انه يرضى بالزيادة على المسمى لينال شرف الحرية اذ لان العبد لما اقدم على المكتبة الفاسدة والواجب فيها القيمة فقد رضى باءا قيمة وان زادت القيمة على المسمى ٢٠ **قوله** يمتنع باءا القيمة فقيمة تعرف بتصادقها لان الحق فيها بينها واما بتقوم المقومين فان اتفق الاثنان منهم على شيء وجب ذلك قيمة له وان اختلفا لا يمتنع ما لم يؤد اتصا القيمة لان شرط العلق لا يثبت الا بيمين ٢١ عيني **قوله** واكن اعتبار الخ بان ادى بالاختلاف المقومون فيه بان يقوم احدهم شبعين والاخر بخمسة وثلاثين والاخر بربعين فعلم انهما واحد منهم من ربعين وقد ادى ربعين يكون موديا قيمته ٢٢ عيني **قوله** واثر الجحالة الخ فان قيل القيمة مجعولة فكان الواجب ان يفيد البطلان ولا يمتنع باءا القيمة اجاب بقوله واثر الجحالة في الفساد ولا في البطلان كما في البيع فانها تفسد ولا تبطله ٢٣ **قوله** بخلاف اذا كاتب الخ جواب عما يقال المكتبة على ثوب كالمكتبة على قيمة العبد فكان ينبغي ان يمتنع باءا ثوب كما يمتنع باءا القيمة فقال سبحانه الخ ٢٤ عيني **قوله** حيث لا يمتنع الخ ففهموا ان الثوب عوض والعوض يقتضي ان يكون مراد او المطلق منه ليس بوجوده في الخارج فلو يكون مرادا فمضى ان يكون المتعين مرادا ولا اطلاع على ذلك مستغذرا لاختلاف اجناسه فلا يمتنع بدول الاداء سبحانه القيمة فانها وان كانت مجعولة يمكن استدراك مراده بتقوم المقومين فان قلت فاذا ادى القيمة فما اذا كاتب على ثوب يمتنع ولا قلت ذكر في الذخيرة ان الاصل عند علمائنا الثامنة ان المسمى متى كان مجعولا القدر او الجنس لا يمتنع بالعبد باءا القيمة ولا يمتنع هذه المكتبة اصلا لا على المسمى ولا على القيمة ٢٥ **قوله** باءا ثوب لانه يتخلف اعتكافا فاشا لا يوقع على مراد المولى فكانت المكتبة باطلة فلا يعتبر اصل حتى لو ادى قيمة ايضا لا يمتنع ٢٦ تبين -

قوله لانه لا يوقع الخ لانه لا يمكن حمل كل واحد على ارادة مطلق الثوب لان ارادة المطلق انما تصح على تقدير صحة التيميم بين افراده ولا يصح التيميم هنا لفحش التفاوت فيها فيجب حمل على جنس معين وهو مجعول لا يوقع عليه فبيع ذكره في العقد ١٢ اعظمي **قوله** لانه لا يفدر الخ لان ملك الغير غير مقدور التسليم ٢٧ **قوله** فاشبه الصداق والجاء مع كون كل واحد منهما عوض باليس بال فلوتردج على عبد لغيره جاز حتى وجبت قيمة عند البيع عن التسليم وكذا هنا ٢٨ ك

وقد مر في النكاح اما اذا المرء بين الجنس مثل ان يقول دابة لا يجوز لانه يشتمل اجناساً مختلفة فيتفاحش
 الجاهالة واذا بين الجنس كالعبد والوصيف فالجاهالة يسيرة ومثلها يتحمل في الكتابة فيعتبر جهالة البديل
 بجهالة الاجل فيه وقال الشافعي لا يجوز وهو القياس لانه معاوضة فاشبه البيع ولنا انه معاوضة مال بغير
 مال او ببال لكن على وجه يسقط المالك فيه فاشبه النكاح والجامع انه يتبني على السامحة بخلاف البيع
 لان مبناه على المباشرة قال واذا كاتب النصراني عبداً على خمسه فهو جائز معناه اذا كان مقدراً معلوماً
 والعبد كافر لانه مال في حقهم بمنزلة الخل في حقنا وايهما اسلم فللمولى قيمة الخمس لان المسلم ممنوع عن
 تبليك الخمس وتملكها وفي التسليم ذلك اذ الخمس غير متعين فيعجز عن تسليم البديل فيجب عليه قيمته
 وهذه بخلاف ما اذا تباع الذميان خمسه اسلم احدهما حيث يفسد البيع على ما قاله البعض لان القيمة
 تصلح بدلاً في الكتابة في الجملة فانه لو كاتب على وصيف واتى بالقيمة يجبر على القبول فجاز ان يبقى العقد
 على القيمة اما البيع لا ينعقد صحيحاً على القيمة فافترقا قال واذا قبض العتق لان في الكتابة معنى
 المعاوضة فاذا وصل احد العوضين الى المولى سلم العوض الآخر للعبد وذلك بالعتق بخلاف ما اذا كان
 العبد مسلماً حيث لم يحز الكتابة لان المسلم ليس من اهل التزام الخمس ولو اداه عتق وقد بيناه من قبل والله اعلم -
 اي لو ادى العبد المسلم الخمس لم يحرره ولو عتق لم يحرره

باب ما يجوز للمكاتب ان يفعله

قال ويجوز للمكاتب البيع والشراء والسفر لان موجب الكتابة ان يصير حراً اذا اذ لك بملكية التصرف
 مستتباً به تصرفاً يوصله الى مقصوده وهو نيل الحرية باداء البذل والبيع والشراء من هذا القبيل وكذا
 اي القدر الذي لا يثبت

له قوله وقد مر في النكاح اي في باب المهر فانه اذا تزوجها على حيوان وسين جسد ولم يبين نوعه
 وصفته فانه يجوز وينصرف الى الوسط اي عيني قوله كالعبد والوصيف الوصيف اسم للغلام الذي يوصف بالخدمته بان كان قادراً عليه والعبد اسم من ان يسلخ الخدمته او لا فهو من عطف الخاص على
 العام اي عيني قوله وشبهه يتحمل الخ لا نهائياً لانه يشبه البيع من حيث انها معاوضة الاتري انها تقابل وتفسخ وتشبه النكاح الياناس حيث انها معاوضة مال باليس مال فاذا كانت الجاهالة في اصلها
 منع الجواز لشبه البيع واذا كانت في الوصف لا يمنع لشبه النكاح اي عيني قوله بجهالة الاجل كما لو قال كاتبك الى الحصاد والدياس سميت الكتابة لان معناها على المسامحة اي قوله
 فاشبه البيع والجامع انه لا يصح الا بتسمية البديل فكانت معاوضة كالبعض الا ترى انه يقال ويصنع كـ قوله معاوضة مال بغير مال اي في الابتداء لان البذل في الابتداء مقابل ببال الجور وليس
 ببال ادخال اي في الانتفاء لانه يقابل الرقبة لكن على وجه يسقط المالك فيه لان العبد يملك مالته نفسه بل يسقط ملك المولى فيه بخلاف البيع فانه معاوضة المال بالمال وليس فيه سقوط الملك اي قوله
 قوله فاشبه النكاح اسه انه نظير النكاح فيجوز فيه البذل المجهول كما في النكاح والجامع انه يتبني على المسامحة فلا يفتى الجاهالة في الزنا كالبعض بخلاف البيع فانه يتبني على المباشرة فيفتى الجاهالة
 فيه الى المباشرة اي عيني قوله بخلاف البيع جواب عن قول الشافعي فاشبه البيع اشار بان قيسه الكتابة على البيع باطل لوجود الفارق وهو ابتناء البيع على المباشرة والمسايقته وابتناء الكتابة على
 المسامحة والمسايقته اي عيني قوله وفي التسليم ذلك اي في تسليم عين الخمر فليكنها وتلكها من المسلم لان المقدور ود على غير المعين فيكون بمنزلة ابتداء التملك والتملك كافي قوله اذا خر غير
 متعين فلم يثبت الملك فيها فنفس العقد بل بالتسليم بخلاف ما اذا كانت معينة فان الملك يثبت فيها لمجرد عقد الكتابة والتسليم نقل من يد ابيد المسلم غير ممنوع عن نقل اليد كما اذا غصب المسلم من
 الذي خرتم اسلم الذي فانه لا يمنع عن استرداده ممن يده الغاصب اي قوله فاعجز عن التسليم فقد عجز عن تسليم الخ ١٢ قوله على ما قاله البعض انما قيد بقوله
 على ما قاله البعض لان بعض المشايخ قال ينبغي ان يكون الجواب في البيع كالجواب في الكتابة والرواية في الكتابة رواية في البيع ١٣ قوله لان القيمة اي قيمة المسمى تصلح بدلاً في الكتابة فانه
 اذا كتبه على وصيف كان ذلك كتبته على قيمة الوصيف في الحقيقة حتى اذا جاء بقيته جبر على القبول فمتى جاز ان يتخذ الكتابة على قيمة الشيء ابتداء جاز ان يبقى على القيمة اما البيع لا ينعقد صحيحاً على القيمة اصلاً
 فلا يمكن انفاؤه عليها كـ

له قوله واذا قبضنا اي قبض قيمة الخمر متفق وان ادى الخمر متفق ايضا المتضمن الكتابة بتعليق المتفق باداء البذل المذكور وصار كما لو كاتب المسلم عبده المسلم على خر فادى المكاتب الخمر فانه يفتى كـ
 له قوله وقد بيناه من قبل اي في اول هذا الفصل وهو قوله فان ادى الخمر متفق وقال زفر لا يفتى كـ له قوله باب ما يجوز له لما ذكر احكام الكتابة الصحيحة والفاسدة شرع في بيان ما يجوز للمكاتب
 ان يفعله وما لا يجوز له فان جاز ان تصرف يتبني على العقد الصحيح ١٢ قوله ما يجوز للمكاتب الخ الظاهر ان انفاؤه المصنف في عنوان هذا الباب على ما يجوز للمكاتب ان يفعله بكونه التهمة المقصود
 بالذات والافق ذكر في هذا الباب كثير مما لا يجوز للمكاتب ان يفعله ١٢ انت

۱۳۳۱

على مال لانه يوجب فوق ما هو ثابت له قال فان ادعى الثاني قبل ان يعتق الاول فلو ادعى المولى لان له فيه
 نوع ملك ويصح اضافة الاعتاق اليه في الجملة فاذا تعد راضا فتم الى مباشر العقد لعدم الاهلية اضيف
 اليه كما في العبد اذا اشترى شيئا ثبتت الملك للمولى قال فلما في الاول بعد ذلك وعق لا ينتقل الولا عليه
 لان المولى جعل معتقا والولا لا ينتقل من المعتق وان ادعى الثاني بعد عتق الاول فلو ادعى له لان
 العاقد من اهل ثبوت الولا وهو الاصل فيثبت له قال وان اعتق عبده على مال او باعه من نفسه او زوج
 عبده لم يجز لان هذه الاشياء ليست من الكسب ولا من توابعه اما الاول فلانه اسقاط الملك عن رقبته واثبات
 الدين في ذمة المقلس فاشبه الزوال بغير عوض وكذا الثاني لانه اعتاق على مال في الحقيقة واما الثالث فلانه
 تنقيص للعبد وتعيين له وشغل رقبته بالمهر والنفقة بخلاف تزويج الامه لانه اكتساب لاستفادته المهر
 على ما مر قال وكذلك الاب والوصي في رقيق الصغير بمنزلة المكاتب لا يهيأ يملكان الاكتساب كالمكاتب ولان
 في تزويج الامه والمكاتبه نظر الى ولا نظريا سواها والولاية نظرية قال فاما الماذون له فلا يجوز له شيء
 من ذلك عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ربه ان يزوجه امته وعلى هذا الخلاف المضارب والمفاوض
 والشريك شركة عنان هو قاسه على المكاتب واعتبره بالاجارة ولهما ان الماذون له يملك التجارة وهذا
 ليس بتجارة فاما المكاتب يملك الاكتساب وهذا اكتساب ولا نه مبادلة المال بغير المال فيعتبر بالكتابة
 دون الاجارة اذ هي مبادلة المال بالمال ولهذا لا يملك هؤلاء كلهم تزويج العبد فصل قال واذا اشترى

له قوله يوجب فوق ما هو ثابت له فان اعتق يحصل له في الحال بنفس القول من غير توقف على ادائه المال فهذا ثابت للمكاتب الاول
 ع ١٢ قوله فان ادعى الثاني اي ان ادعى المكاتب الثاني بدل المكتبة قبل ادائه الاول عتق الثاني لانه لا يملك لان الثاني مكاتب للمولى بواسطة الاول
 فكان المولى بمنزلة عتقه العتق لهذا هو عتق الاول كان الثاني ملكا للمولى كالاول ع ١٣ قوله افاضه ولما لا يملك المولى فلان ليس له معتق في الاجراء ولم يعتق المعتق يستحق هذه الوصية هو ك
 قوله اضيف اليه اي اضيف العتق الى المولى لان الحكم كما يضاف الى العلة يضاف الى العلة عند تعدد الضافه الى العلة ع ١٤ قوله بعد ذلك اي بعد ادائه الثاني بدل المكتبة وعتقه وكون ولا
 للمولى ع ١٥ قوله وان ادعى الثاني اي ادعى المكاتب الثاني بدل المكتبة بعد عتق المكاتب الاول باءا وبديل المكتبة ع ١٦ قوله ولا من توابعه اي توابع الكسب وضرواته مثل صيانه من يعامل
 معه والاعارة له ... والا هذا اليسير ربي ع ١٧ قوله وتيسر له لان من اشترى عبدا ووجده ذرا وجبه يمكن من الرهون ذلك اليسير ع ١٨
 قوله وكذلك الاب والوصي الخ فيملكان تزويج امر الصغير وكما بنده ولا يبيع من نفسه ولا اعتاقه على مال كذا قالوا ع ١٩ قوله بمنزلة المكاتب يعني يملك الاب والوصي في رقيق
 الصغير يملك المكاتب في رقيق نفسه ولا يملك له يملك كذا قالوا وعرض عليه صاحب الاصلاح والايضاح فيما نقل عنه بأنه لقال ان يقول الاضاح على مال انفسه يبيع على ما مر ولا مانع منها سجدات المكاتب فان
 ثمة افاضه يكون العتق فوق المكتبة فاذا ملك البيع كان ينبغي ان يملك الاضاح على مال اقول لم يميز في الكتاب ولا في كتابه ولا في شيء من الكتب ان الاضاح يقع من البيع بل الذي تقرر في الكتب ان المكتبة
 انفس من البيع ع ٢٠ قوله نظر الى انما في تزويج الامه فلما مر انما في المكتبة فلان لا يجوز بيعه بغير رقيقا فاما كان المجر بعد ادائه ع ٢١ قوله ولا يملك في كونه نظرا ع ٢٢ قوله ولا يملك في كونه نظرية هذا الكلام في
 معرض التعليل يعني انما لا يجوز سواهما لان ولا يملك نظرية ولا نظرية في غيرهما ع ٢٣ قوله فلا يجوز له شيء من ذلك اي في هذا الخبر نوع اشكال لانه ان كان الماشر اليه بذلك في قوله فلا يجوز له شيء من ذلك ما
 ذكر قبل هذه المسألة من قوله وان اعتق عبده الخ فمكون كلمة اما في قوله فاما الماذون له الخ مما يراه اذ حكم ما ذكر قبله ايضا عدم الجواز في قوله فلا يجوز له شيء من ذلك لان يزوج امته فان تزويج الامه ليس بدخل في ما يملك
 الصور المذكورة قبل هذه المسألة فمفهوم بيان خلافه الى يوسف وان كان الماشر اليه بذلك بغير ما ذكر في هذا الباب فيعتبر عليه ان يجوز للماذون بعض ذلك كالباع والشراء فلا معنى للسلب الكل ع ٢٤
 قوله هذا الخلاف عند ابي يوسف يجوز للمضارب والمفاوض والشريك شركة نعمان ان يزوجه امته خلافا لهما ع ٢٥ قوله والمفاوض تقدم بيان شركة المفاوضة وشركة نعمان في حواشي ص ع ٢٦
 فار ج ٢٦ قوله سواهم فان للمكاتب ان يزوجه امته فكذا هو لادى الماذون له والمضارب والمفاوض والشريك شركة نعمان ع ٢٧ قوله سواهم الخ قبل استعمال القياس بين العيين اي الماذون
 والمكاتب وللفظ لا اعتبار بين الفعلين اسه المتزوج والاجارة لان المماثلة بين العيين ظاهرة اذ في كل منهما ملك الحجر والطلاق النصف فكان ذكر القياس فيه اولى بجلات الفعلين لان المماثلة بينهما
 ليس الامن حيث الفعلية لا غير لان الاجارة معادضة مال بالخلاف التزوج فكان استعمال لفظا لغيره هناك اي ع ٢٨ قوله واعتبره بالاجارة فان لم يملك الاجارة فكذا ولا يملك تزويج الامه
 اذ كل واحد منهما يملك المنفعة بغير ملك ع ٢٩ قوله ولهما ان الخ ... اي لهما ان لم يملك التجارة وليس بها تجارة لانه ليس بمبادلة المال بمال اذ الباع ليس بمال حقيقة فصار تشبيها بالكتابة ولا يملك هو لاد
 المكتبة فكذا هذا اما المكاتب فيملك الاكتساب كالمكاتب بخلاف الاجارة فانها مبادلة المال بالمال ولهذا لا يثبت الجواز في التمتع بدلا عن المنافع كانت تجارة ع ٣٠ قوله يملك اقول كان الاول ان
 يقال لا يملك الا التجارة بانفسه حتى يلزم من ضم المقدمة انما في المطلوب ع ٣١ قوله اذ ي مبادلة المال الخ لان المنفعة فائمه مقام العين فيكون في حكم المال ولهذا يصلح مرفا في الكساح واجتماع الكساح
 شرع بالمال ع ٣٢ قوله وهذا اسه لان التزوج ليس من التجارة لا يملك هو لاد كلهم اسه الماذون له والمضارب والمفاوض والشريك نعمان والمكاتب تزويج العبد لانه ليس من اكتساب المال
 ولا من التجارة لانه مبادلة مال بالمال ع ٣٣ قوله فصل لما فرغ من ذكر مسائل من مبادلة في المكتبة بطريق الاصله ذكر في هذا الفصل مسائل من يدخل فيها بطريق التبعية والتبع يتلو الاصل ع ٣٤

المكاتب اباه وابنته دخل في كتابته لانه من اهل ان يكتب وان لم يكن من اهل الاعتاق فيجعل مكاتباً
تحقيقاً للصلة بقدر الامكان الا ترى ان الحر متى كان يملك الاعتاق يعق عليه وان اشترى ذارحم محرماً
منه الاولاد له لم يدخل في كتابته عند ابى حنيفة ووقالا يدخل اعتباراً بقربة الولاد اذ وجوب الصلة
ينتظمها ولهذا لا يفترقان في الحر في حق الحرية وله ان للمكاتب كسباً لا ملكاً غير ان الكسب يكفي للصلة في
الولاد حتى ان القادر على الكسب يخاطب بنفقة الوالد والولد ولا يكفي في غيرها حتى لا يجب نفقة الاخ
الا على الموسر ولان هذه قرابة توسطت بين بنى الاعمام وقرابة الولاد فالحقناها بالثاني في العتق وبأول
في الكتابة وهذا اولي لان العتق اسرع نفوذاً من الكتابة حتى ان احد الشرايين اذا كاتب كان للاخر
فسخه واذا اعتق لا يكون له فسخه قال واذا اشترى ام ولده دخل ولدها في الكتابة ولم يجز بيعها
ومعناه اذا كان معها ولدها ما دخول الولد في الكتابة فلما ذكرناه واما امتناع بيعها فلانها
تبع للولد في هذا الحكم قال عليه السلام اعتقها ولدها وان لم يكن معها ولد فكذلك الجواب
في قول ابى يوسف ومحمد لانها ام ولد خلافاً لابي حنيفة وله ان القياس ان يجوز بيعها وان كان معها
ولد لان كسب المكاتب موقوف فلا يتعلق به ما لا يحتل الفسخ الا انه ثبت هذا الحق فيها اذا كان معها ولد
تبعاً لثبوته في الولد بناء عليه وبدون الولد لو ثبت ثبت ابتداء القياس ينفيه وان ولده ولد من امه

[illegible]

له دخل في كتابته لها بينا في المشتري فكان حكمه كحكمه وكسبه له لان كسب الولد كسب كسبه ويكون كذلك
 قبل الدعوة فلا ينقطع بالدعوة اختصاصه وكذلك ان ولدت المكاتب ولدان حتى امتناع البيع ثابت فيها
 مؤكدا فيسري الى الولد كالتدبير والاستيلاء قال ومن زوج امته من عبده ثم كاتبها فولدت منه ولد ادخل
 في كتابتها وكان كسبه لها لان تبعية الام ارجح ولهذا يتبعها في الرق والحرية قال وان تزوج المكاتب باذن
 مولاه امرأة زعت انما حرة فولدت منه ولدا ثم استحققت فاولادها عبيد ولا يأخذهم بالقيمة وكذلك
 العبد باذن له المولى بالتزويج وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد اولادها احرار بالقيمة لان
 شارك الحر في سبب ثبوت هذا الحق وهو الغرور وهذا لانه ما رغب في نكاحها الا لئلا حرية الاولاد ولها
 انه مولود بين رقيقين فيكون رقيقا وهذا لان الاصل ان الولد يتبع الام في الرق والحرية خالفنا هذا الاصل
 في الحر باجماع الصحابة وهذا ليس في معناه لان حق المولى هناك مجبور بقيمة ناجزة وههنا بقيمة
 متأخرة الى ما بعد العتاق فيبقى على الاصل فلا يلحق به قال وان وطى المكاتب امه على وجه الملك
 بغير اذن المولى ثم استحقها رجل فعليه العقر يؤخذ به في الكتابة وان وطئها على وجه النكاح لم يؤخذ
 به حتى يعتق وكذلك المأذون له ووجه الفرق ان في الفصل الاول ظهر الدين في حق المولى لان التجارة
 وتوابعها داخله تحت الكتابة وهذا العقر من توابعها لانه لولا الشراء لما سقط الحد وما لم يسقط الحد لم يجب
 العقر ما لم يظهر في الفصل الثاني لان النكاح ليس من الاكتساب في شئ فلا ينتظمه الكتابة كالكفالة قال
 واذا اشترى المكاتب جارية شرا فاسدا ثم وطئها فردة اخذ بالعقر في المكاتبه وكذلك العبد المأذون له لانه
 من باب التجارة فان التصرف تارة يقع صحيحا ومرة يقع فاسدا والكتابة والاذن ينتظمانه بنوعيه كالوكالة
 فكان ظاهرا في حق المولى فصل قال واذا ولدت المكاتب من المولى فهي بالخيار ان شاءت مضت على
 الكتابة وان شاءت عجزت نفسها وصارت ام ولد له لانها تلقتها جهتا حرية عاجلة ببدل واجلة بغير

له قوله في المشتري اي في
 الولد المشتري فان قلت المكاتب لا يملك المشتري اولادها قلت ان المشتري يملك المالك لان كسبه له لان كسب الولد كسب كسبه ويكون كذلك
 وان لم يملك وطئها كافي في الحارمة المشتري كزوج حرة الابن اذا وطئها الابن واذا وطئها الابن اي كذلك اذا ولدت المكاتب من زنا او زوجها دخل الولد في كتابتها لان الولد
 المولود يسري اليها الصفات الشرعية الثابتة في الام كالتدبير والاستيلاء والحرية والملك فاذا سري اليها صار حكمه حكم امه كسبه له لان كسبه له لان كسب الولد كسب كسبه ويكون كذلك
 مؤكدا فيسري الى الولد كالتدبير والاستيلاء قال ومن زوج امته من عبده ثم كاتبها فولدت منه ولد ادخل في كتابتها وكان كسبه لها لان تبعية الام ارجح ولهذا يتبعها في الرق والحرية خالفنا هذا الاصل
 في الحر باجماع الصحابة وهذا ليس في معناه لان حق المولى هناك مجبور بقيمة ناجزة وههنا بقيمة متأخرة الى ما بعد العتاق فيبقى على الاصل فلا يلحق به قال وان وطى المكاتب امه على وجه الملك
 بغير اذن المولى ثم استحقها رجل فعليه العقر يؤخذ به في الكتابة وان وطئها على وجه النكاح لم يؤخذ به حتى يعتق وكذلك المأذون له ووجه الفرق ان في الفصل الاول ظهر الدين في حق المولى لان التجارة
 وتوابعها داخله تحت الكتابة وهذا العقر من توابعها لانه لولا الشراء لما سقط الحد وما لم يسقط الحد لم يجب العقر ما لم يظهر في الفصل الثاني لان النكاح ليس من الاكتساب في شئ فلا ينتظمه الكتابة كالكفالة قال
 واذا اشترى المكاتب جارية شرا فاسدا ثم وطئها فردة اخذ بالعقر في المكاتبه وكذلك العبد المأذون له لانه من باب التجارة فان التصرف تارة يقع صحيحا ومرة يقع فاسدا والكتابة والاذن ينتظمانه بنوعيه كالوكالة
 فكان ظاهرا في حق المولى فصل قال واذا ولدت المكاتب من المولى فهي بالخيار ان شاءت مضت على الكتابة وان شاءت عجزت نفسها وصارت ام ولد له لانها تلقتها جهتا حرية عاجلة ببدل واجلة بغير

بدل فتخير بينهما ونسب ولدها ثابت من المولى وهو حر لان المولى يملك الاعتاق في ولدها وماله من الملك يكفي لصحة الاستيلاء بالدعوة واذا مضت على الكتابة اخذت العقر من مولاها لاختصاصها بنفسها وبمنافعها على ما قد مناعنا مات المولى عتقت بالاستيلاء وسقط عنها بدل الكتابة وان ماتت هي وترك ما لا تودي منه مكاتبها وما بقي ميراث لابنها جريا على موجب الكتابة فان لم تترك ما لا فلا سعاية على الولد لانه حر ولو ولدت ولدا اخر لم يلزم المولى الا ان يدعي الحرمة وطبها عليه فلو لم يدع وماتت من غير وفاء يسعى هذا الولد لانه مكاتب تبعا لها فلومات المولى بعد ذلك عتق وبطل عنه السعاية لانه بمنزلة امر الولد اذ هو ولدها فتبعتها قال واذا كاتب المولى ام ولد له تجازى حاجتها الى استفادة الحرية قبل موت المولى وذلك بالكتابة ولا تنافي بينهما لانه تلقى حاجتها حرية فان مات المولى عتقت بالاستيلاء لتعلق عتقها بموت السيد وسقط عنها بدل الكتابة لان الغرض من ايجاب البدل العتق عند الادعاء فاذا عتقت قبله لا يمكن توفير الغرض عليه فسقط وبطلت الكتابة لا متناعا بقاءها من غير فائدة غير انه تسلم لها الاكساب والاولاد لان الكتابة انفسخت في حق البدل وبقيت في حق الاولاد والاكساب لان الفسخ لنظرها والنظر فيها ذكرنا ولو ادت المكاتبه قبل موت المولى عتقت بالكتابة لانها باقية قال وان كاتب مدبرته جاز لها ذكرنا من الحاجة ولا تنافي اذ الحرية غير ثابتة وانما الثابت مجرد الاستحقاق وان مات المولى ولا مال له غيرها فهي بالخيار بين ان تسعى في ثلثي قيمتها او جميع مال الكتابة وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف تسعى في الاقل منها وقال محمد تسعى في الاقل من ثلثي قيمتها وثلثي بدل الكتابة فالخلاف في الخيار والمقدار فابو يوسف مع ابي حنيفة في المقدار ومع محمد في نفي الخيار اما الخيار ففرع تجزى الاعتاق والاعتاق عنده لما تجزى بقي الثلثان رقيقا وقد تلقى حاجتها

له قوله بملك الاعتاق الخ تحريره ان الدخول من المولى كالتحرير وان ملك تحريره لم يمس غير دعوة قصدا فلان ملك ذلك ضمن الدعوة بطريق الاول ١٢ يعني قوله ولدها ثابت من المولى ويدفع به ما عسى ان يتوهم ان ملك المولى في المكاتبه ناقص فلا يصح دعوه لان ملكه فيها اقوى من ملك المكاتب في مكاتبته بدلي جواز اتفاق المولى بمكاتبته دون المكاتب والمكاتب اذا ادعى الولد من مكاتبته ثبت من المولى اول ١٢ عن ابن عباس قوله على ما قد سألني قيل فصل الكتابة الفاسدة بقوله واذا وطى المولى مكاتبته لزم العقر لانها صارت اخس باهر ١٢ انما كس قوله ثم مات المولى يعني بعد مضى على الكتابة ١٢ ع قوله وسقط عنها الخ لانها التزمت المال ليس لها رقبتهما بحجة الكتابين ولم يسلم بهذه الجنبه فوجب البدل ١٢ يعني قوله لم يلزم المولى اي باسكت لان نسب الام الولد انما ثبت باسكت اذ لم يكن محررا وطبها فلا بد من الدعوة ١٢ ع قوله لان يدعي الخ وهذا بخلاف ام الولد اذا ولدت ولدا صحت يلزم المولى لانها ام ولد ليعمل المولى وطبها فلا بد ان يلزم المولى لان يدعي الخ اذا عتقت نفسها ثم ولدت ولدا فانه يلزم المولى بدون الدعوة كما انها صارت ام ولد وتعمل وطبها فيجب ثبوت النسب من المولى كسائر الاولاد ام الولد ١٢ كس قوله لانه مكاتب تبعا لان الولد الثاني دخل في كتابته اجماعا وهذا يودي ككتابته على نجوم اجماعا ١٢ يعني قوله جاز عرض بان ماليتها ام الولد غير منقوص عن ابي حنيفة فكيف يقابلها بدل منقوص واجيب بان ملك المولى فيها ثابت بدو رقبته والكتابة له في الاول حال ولد في الثاني في الثاني والملك يجوز ان يقابل بدل منقوص وان لم يكن تنقوا ملك المكاتبه انقصا من افعال بعض الاولاد فانه يقابل حصته الاخرين بالمال ١٢ عن ابن عباس قوله ولا تنافي الخ جواب سوال مقدر لقرره ان يقال احد ما يقتضي العتق ببدل والاخر لا بدل واستحق الواحد لا يثبت بهما فكما متناهيين ١٢ يعني

له قوله غير انه تسلم لهما الاكساب الخ جواب الشبهة وي ان يقال لما انفسخت الكتابة بموت المولى كان ينبغي ان لا يسلم لهما الاكساب والا ولاد المشتراة في الكتابة فاجاب بان الكتابة انفسخت في حق البدل وبقيت في حق الاكساب والاولاد لان الفسخ لنظرها وانظر في انفساخها في حق سقوط البدل لاني حق الاولاد والاكساب ١٢ كس قوله والاولاد وقال تاج الشريعة اي الاولاد التي اشترتها المكاتبه في حال الكتابة لا الاولاد التي ولدت من مولاها فانهم احرار ١٢ يعني قوله وبقيت في حق الاولاد الخ فيعنى الاولاد ونخلص لهما الاكساب لقائل ان يقول الكتابة عقد واحد فكيف تصور بطلانه وعدم بطلانه في حالة واحدة والجواب ان تحقيق كلامه ان بطلان عقد الكتابة يتصور باعتبارين احدهما ان يبطل بعجز المكاتب عن القيام بالبدل والثاني ان يبطل بانتهائه وبالاول يعود رقبته فبقا والاولاد واما الثاني فينتق ونخلص ما بقي من كسابه ١٢ ع قوله فيما ذكرنا وسقوط الكتابة في حق البدل وبقيت في حق الاولاد والاكساب لانه على تقدير انفاذ ما في حق الاولاد والاكساب تصير الاولاد احرار ولزم المولى وكذا التصير الاكساب ملكا لم ولا يلزم في ذلك ١٢ يعني قوله بدو رقبتهما وضع المسألة في المدبرة لما ثبت ان المولى وان كان في المدبر ايضا ١٢ يعني قوله لما ذكرنا في من قوله لجانبها الى استفادة الحرية قبل موت المولى وذلك بالكتابة ١٢ يعني قوله ولا تنافي الخ جواب سوال مقدر لقرره ان يقال التبرع بعتق الحرية بلا بدل والكتابة ببدل فينبغي ما فاة ١٢ يعني قوله مجرد الاستحقاق اي استحقاق الحرية لا تحقيقها فتجوز اياها بعتق عاجل وبدل واجل بلا بدل فانتهى الثاني ١٢ يعني قوله ولما لم لا يقيد بل لا لو كان له مال غير ما وصى بخرجه من ثلث المال عتقت بالتدبير وسقط عنها المكاتبه لوقوع الاستفاد بها عن اداء المال فكان هذا بمنزلة ما لو عتق المولى مكاتبته ١٢ ك

حرية بديلين معجلة بالتدبير وموجلة بالكتابة فتخير وعند ههنا ما عتق كلها بعتق بعضها فهي حرمة
 ووجب عليها احد الما ليين فتختار الاقل لا محالة فلا معنى للتخيير واما المقدار فلهي حصة انه قابل البديل بالكل
 وقد سلم لها الثلث بالتدبير فمن المحال ان يجب البديل بمقابلته الا ترى انه لو سلم لها الكل بان خرجت من
 الثلث يسقط كل بدل الكتابة نههنا يسقط الثلث فصا ركها اذا تاخر التدبير عن الكتابة ولها ان جميع البديل
 مقابل بثلاثي رقبتهما فلا يسقط منه شيء وهذا لان البديل وان قبل بالكل صورة وصيغة لكنه مقيد بما
 ذكرنا معنى واردة لانها استحققت حرية الثلث ظاهرا والظاهر ان الانسان لا يلتزم المال بمقابلة ما يستحق
 حيته وصار هذا كما اذا طلق امرأته ثنتين ثم طلقها ثلثا على الف كان جميع الالف بمقابلة الواحدة الباقية
 لدولة الامارة كذا اهلنا بخلاف ما اذا تقدمت الكتابة وهي المسألة التي تليه لان البديل مقابل بالكل
 اذا استحقاق عنده في شيء فافترا قال وان دبر مكاتبته صرح التدبير لباينا ولها الخيار ان شاءت
 مضت على الكتابة وان شاءت عجزت نفسها وصارت مدبرة لان الكتابة ليست بلازمة في جانب المملوك
 فان مضت على كتابتها فبات المولى ولها مال له غيرها فهي بالخيار ان شاءت سعت في ثلثي مال الكتابة او ثلثي
 قيمتها عند ابي حنيفة وقال تسعي في الاقل منها فالخلاف في هذا الفصل في الخيار بناء على ما ذكرنا اما المقدار
 فبتفق عليه ووجهه ما بينا قال واذا اعتق المولى مكاتبته عتق باعناقه لقيام ملكه فيه وسقط بدل الكتابة لانه
 ما التزمه الا مقابلا بالعتق وقد حصل له دون ذلك فلا يلزمه والكتابة وان كانت لازمة في جانب المولى ولكنها
 تفسخ برضاء العبد والظاهر ان فاضاة تولا الى عتقه بغير بدل مع سلامة الاكساب له لاننا نبقي الكتابة في
 حقه قال وان كاتبه على الف درهم الى سنة فصالحه على خمس مائة معجلة فهو جائز استحسانا وفي القياس
 ويجوز لانه اعتياض عن الاجل وهو ليس بمال والدين مال فكان ربا ولهذا لا يجوز مثله في الحر ومكاتب

قوله فغير لان في التغيير فائدة وان اتحاد الجنس يجوز ان يكون اداء اكثر المالمين اليسر باعتبار الاجل واداء
 اقلها اعسر لكونه حالاً فكان التغيير معتبر **قوله** في حقه اعترض عليه بان الاعناق لم تميز عندها عن غيرها فاعتق كلها بالتدبير فاعتق بعضها واعتقت الكتابة فوجب السامية في كلتي قبيلتها لا غير واجب بانما كتبتنا
 بصمة الكتابة نظراً لها فربما بدلتها اقل فيحصل النظر بوجه ١٢ **قوله** فلا معنى للتغيير لان ما في عليا بديل الكتابة حالاً ووجب عليها ثلث الغيبة بالتدبير حالاً لم يكن التغيير مقيداً فليزعم اقل المالمين ١٢ يعني
قوله قال بديل بالكل اسه بكل المدبرة لانه اضاف العقد الى كل ما فقال كاتبتك على هذا هي محل قابل لهذا العقد كالتن فيصير كلها سائياً واذا كان كذلك وقد سلم لها ثلثت نفسها بما فيجب ان
 يسقط بقدره من الثلث والاكلان ما فرضه سالما غير سالم هه وصاد كما اذا استأجر التدبير بان كاتبت عبده او ثلثه درهم ثم مات ولا مال له سواء فانه يسقط عنه ثلث بدل الكتابة بالاتفاق ١٢ **قوله**
قوله صورة اى من حيث الصورة حيث قال كاتبتك فانه مقابل بكل صورة وصيغة اى من حيث الصيغة ايضا لان كانت الخطاب عبارة عن كل الذات لكتاى كل المدين مقيد بما ذكرنا وهو مقابلة بثلثي رقبتهما حتى ولو ادعى لان البديل قول بما يصح
 مقابلة فصح فيما يصح مقابلة ١٢ **قوله** ظاهر انما قيد بقوله ظاهر الا ان ازمات المولى وعليه دين ولا مال له فغيره فانه لا يسلم له الثلث الا بالسعاية ١٢ **قوله** والظاهر ان الانسان اخرج اقول لان ما في نسخ هذه المقيدة
 فانه لا يلزم من مجرد استحقاق الحرقة حقيقة الحق والاثبات في المدبرة في الحال مجرد استحقاق الحرقة دون حقيقتهما فجاز ان يحتاج الى استفادة حقيقتهما بما جلا فلتزم المال بمقابلتهما ١٢ **قوله** لا لانه
 الارادة اى الارادة المطلق لان الظاهر انما تدفع الالف في مقابلة المطلقة الواحدة الباقية لانه لم يثن الى المطلقة الواحدة الباقية
 وهي المسألة التي تليها اى المسألة التي فيها تأخر التدبير عن الكتابة هي التي تلي الحكم الذي فيها تأخر اكتابة عن التدبير ١٢ **قوله** اذ لا استحقاق اخرج فاقا عن بعض الرقبة بعد ذلك بالتدبير
 سقط حق من بدل الكتابة ١٢ **قوله**
قوله فانه قال اخرج حكم تقدم الكتابة على التدبير وحكم تأخر ما لم يصح قياس محمد على تقدمها ١٢ **قوله** اما المقدار وهو القول بالثلثين سواء كان ذلك في بدل الكتابة او قبيلتها على قول
 الى صيغة ١٢ وكذا على قولها ١٢ **قوله** متفق عليه انما محمد فشى على اصله فلا يحتاج الى فرق واما الفرق لما بين هذه والتقدم ما بينا ان البديل مقابل بالكل اخرج ١٢ **قوله** والكتابة اخرج جواب
 سوال نقرر ان يقال الكتابة لازمة من جانب المولى فلا يقبل النسخ ١٢ **قوله** مع سلامة الاكساب اخرج جواب عما عسى ان يقال قد يكون راضيا بديل نظراً الى سلامة الاسباب له فقد يكون
 الاكساب كثيرة لتفضل بعد اداء البديل منها رجلة فقال الاكساب ثابتة ١٢ **قوله** لا بائني اكتابة في حقه اى في حق الاكساب لان الحكم بالنسخ اخرج الكتابة في حق سقوط البديل للنظر والنظر في اقباده
 في حق سلامة الاكساب ١٢ **قوله** فانه يفتن من اجل اى لان هذا يصلح اعتياض المالمين بال باسوال لان الاجل غير مال ١٢ **قوله** اعتياض عن الاجل وذلك في عقد المعاوضة
 لا يجوز وعقد الكتابة عقد معاوضة واذا لم يجر ذلك كان قس بائنه بدلا عن الالف وذلك ربوا يقال بما جعلت اسقاطا لبعض الحق فيجوز لان الاستساق انا يحقق في المستحق والمجمل لم يكن مستحقا ١٢
قوله في الحرفان كان على الحرفان فصولا على خمس ائنه حالة لا يجوز ١٢ **قوله** مكاتب الغير بان كان على مكاتب الغير الالف الى سنة فصالحه على خمس ائنه معجلة لا يجوز ١٢ **قوله**

باب من يكتب عن العيد

قوله مال من وجهه في نظر هو ان المال يات بمول به وهو يعتمد الاحراز وذلك في الاجل غير منظور حبيب بان ما فكرتم ان المال يات بمول به ويجوز صحيح اذا كان الما من كل وجه وليس ما نحن فيه كذا فك
وانما المراد به هنا انه وسيلة الى تحصيل مقصود المكاتب وهو في ذلك كعين الدرهم لتوقف قدرة الاداء عليه توقفا على عين الدرهم ١٢ يعني **قوله** لانه لا يقدر الخ اي بالقدرة الميسرة وهي ما يلزم
الميسر على الاداء لا القدرة المحمته وهي اذني ما يتبين به من الاداء وظاهر ان الميسر على الاداء في حق المكاتب انما يتصور بالاجل لانه يخرج من يد المولى مفلسا فيمنع الناس غالبا عن اقراضه المال في الحال فيعسر
الاداء عليه جدا بدون الاجل وان امكن في الجملة ١٢ نتائج **قوله** حتى لا تقع الكفالة به اي ببدل الكفالة فلو كان مالا من كل وجه وصحت الكفالة به ١٢ يعني **قوله** فانه لا مكان احتياضا لما هو
مال من وجه ما هو مال من وجه واختلف الجنس فلم يكن ثم ربوا ١٢ **قوله** دون وجه لما تقدم ان له شبهة بتعليق العقق بشرط الاداء فيكون من هذا الوجه مينا والاهل ربوا من وجه فغيره شبهة الربوا
وشبهة الربوا اذا وقعت في شبهة العقد كانت شبهة الشبهة ١٢ عنايه **قوله** ربوا من وجه لان حقيقة الربوا يكون بين المالكين والاهل ليس بمال ١٢ يعني **قوله** بطلان العقد بين الحرين جواب
عن قوله ولهذا لا يجوز شمله في الحر لقرره ان العقد بين الحرين اي عقد الصلح بين الحرين على الوجه المذكور انما لا يجوز لانه عقد من كل وجه فكان الربوا ١٢ يعني

قوله ولم يحرازه لان المرض لم ينصرت في حق الورثة الا في حق التاجيل فكان لهم ان يردون اذ تاجيل المال اخر
حقيم وفي غير علم فلا يصح بدون اجازتهم ١٢ يعني **قوله** فلان يوزر لانه لما حاز له ترك اصله جاز له ترك وصفه وهو التعجيل بالطريق الاولى قال صاحب العاية ولو قال ان يترك الزيادة وثلاث الالف
فلان يوزر لما كان حسن ١٢ يعني **قوله** كما اذا حال الخ اراد ان يوزر لخال امرأته في مرض مومنة على الف الى ستة جاز ولا مال له غيره لانه لم يجز الورثة التاجيل فانه يعتبر من كل المال لانه لو تركه صح بان
يطلقا لا بدل فصح ما جله ١٢ يعني ١٢

القول بمعتبر الشئ الخ فيقال له عند عمل شئ القيمة والباقي عليك الى اجل ١٢ عيني ١٢ قوله ما يناسب من الدليل في الطرفين من قوله لان لان يترك الزيادة الخ ١٢ انما به ١٣ قوله فاعبر
الشئ الخ اي يصح تصرف في ثلث قيمته في الاسقاط والتاخير لكن لا سقط ذلك الشئ لم ينسب التاخير ايضا ولم يصح تصرف في ثلث القيمة لاني حتى الاسقاط ولاني حتى التاخير ١٤ قوله باب من اراد لما
فرض من ذكر احكام تتعلق بالاصل في الكتاب ذكرني هذا الباب احكاما تتعلق بالنائب فيها وقد تم احكام الاصيل لان الاصل في تصرف المرء بنفسه ان يكون لنفسه ١٥ قوله كانت متوقفة لانه لم يقد
حري بين فضولي والاك فينوقف على اجازة من له الاجازة فاذا قبله كان ذلك اجازة منه فيصير مكانا ١٦ عيني

وقوله اجازة ولو لم يقل على اني ان اديت اليك الف فهو حر فادي لا يعتق قياسا لانه لا شرط والعقد موقوف
وفي الاستحسان يعتق لانه لا ضرر للعبد الغائب في تعليق العتق باداء القائل فيصح في حق هذا الحكم ويتوقف
في حق لزوم الالف على العبد وقيل هذه هي صورة مسألة الكتاب ولو ادى الحر البديل لا يرجع على العبد
لانه متبرع قال واذا كاتب العبد عن نفسه وعن عبدا اخر لولاه وهو غائب فان ادى الشاهد او الغائب
عتقا ومعنى المسألة ان يقول العبد كاتبنى بالالف درهم على نفسي وعلى فلان الغائب وهذه الكتابة جائزة
استحسانا وفي القياس يصح على نفسه لولايته عليها ويتوقف في حق الغائب لعدم الولاية عليه وجه الاستحسان
ان الحاضر باضافة العقد الى نفسه ابتداء جعل نفسه فيه اصلا والغائب تبعا والكتابة على هذا الوجه مشروطة
كالامة اذ اكتب دخل اولاده في كتابتها تبعا حتى عتقوا باذنها وليس عليهم من البديل شيء واذا امكن
تصحيحه على هذا الوجه يتفرد به الحاضر فله ان يأخذ بكل البديل لان البديل عليه لكونه اصلا فيه ولا
يكون على الغائب من البديل شيء لانه تبع فيه قال وايضا ادى عتقا ويحبر المولى على القبول اما الحاضر
فلان البديل عليه واما الغائب فلا نه ينال به شرف الحرية وان لم يكن البديل عليه وصار كغير الرهن اذا
ادى الدين يجبر المتهن على القبول لحاجته الى استخلاص عينه وان لم يكن الدين قال وايضا ادى لا يرجع
على صاحبه لان الحاضر قضى دينه عليه والغائب متبرع به غير مضطرا اليه قال وليس للمولى ان يأخذ
العبد الغائب بشئ لباينا فان قبل العبد الغائب او لم يقبل فليس ذلك منه بشئ والكتابة لازمة للشاهد
لان الكتابة نافذة عليه من غير قبول الغائب فلا يتغير بقبوله كمن كف من غيره بغير امره فبلغه فاجازة
لا يتغير حكمه حتى لو ادى لا يرجع عليه كذا هذا قال واذا كانت الامة عن نفسها وعن ابنين لها صغيرين
فهو جائز وايضا ادى لم يرجع على صاحبه ويحبر المولى على القبول ويعتقون لانها جعلت نفسها اصلا في الكتابة

فيه

له قوله وفي الاستحسان توضيح ان الكتابة تضمن تعليق العتق بالاداء ولزوم المال على
العبد والحر القابل وان لم يصلح اصلا في لزوم المال فهو يصلح اصلا في حق التعليق ١٢ مولانا الهادي
فان تبرع الفضولي باءاد البديل ونصرف الفضولي نافذ في حق كل حكم ليس فيه ضرر ولا منطوق في متعة عند تبرع الغير باءاد البديل عنه فيعقد الكتابة في حق هذا الحكم ويتوقف في حكم لزوم الالف على العبد ١٢
له قوله في حق هذا الحكم الذي هو موجب عقد الكتابة ويتعلق بعتق العبد على اداء القائل ١٢ اعظمي
قال له كاتب عبدك على الف درهم وقبل الفضولي عن العبد والحكم فباين ان ادى عنه عتق وان بلغ العبد فقبل يصير مكاتبها وقيل هذا الجواب اسما العتق باءاد الفضولي فيما اذا كانت المسألة مصورة بصورة
التعليق بان قال الفضولي على اني ان ادبت فهو حر ١٢ له قوله لانه متبرع لانه لم يأمور بالاداء ولا هو مضطر في ادائه بل لان ايسر ما ادى الى المولى فلما ان اواه بحكم الضمان وهو ان يقول كاتب
عبدك على الف درهم على اني ضامن بغيره لانه ادى بضمان فاسد فان الكفالة ببدل الكتابة لا تصح وان ادى بغير ضمان لا يرجع لانه متبرع حصل له مقصوده وهو عتق العبد فلا يرجع كمن تبرع باءاد العتق
على المشيئة وتم تبرع ١٢
له قوله لانه تباع فيه وبذلك على ان النظر في مجرى التبعية لا معتبر بجهة الاصل في العتق والعقد عليه ١٢ له قوله اما الى مزارعي يعني اما الحاضر فلان البديل عليه فحبر المولى على قوله عداؤه ويعتق الغائب
ايضا فلو لم يكن له كتابة الحاضر تباع كما في ولله الكتابة او لا ذكرنا من التعليق وجود الشرط واما اذا ادى الغائب فلانه ينال بهذا الاداء شرف الحرية فلا يكون بمنزلة الاجنبي بل يكون بمنزلة ولد المكاتب ومير الرهن اذا قضى دين
الرايين فان المرتجع يجر على القبول لانه يستخلص به بالرهون وما اولاه لا يستخلص بنفسه ولا يكون للمولى عليه على الغائب لانه دخل في الكتابة تبعا لولد المكاتب ١٢ له قوله وان لم يكن الدين عليه فلما سبها فحبر المولى على القبول من الغائب
وان لم يكن البديل عليه لانه محتاج الى استفاضة الحرية ١٢ يعني
له قوله مضطر الى اداء بدل الكتابة فلا بد ان يقال ان الغائب بالاداء على نفسه رجوع متفعله اليه وهو عتق رقبته فلا يرجع بما تفعله هو واليه على غيره بخلاف مير الرهن ١٢ الهادي ١٢ له قوله فليس
ذلك الخ يعني لا يؤثر قبوله في لزوم بدل الكتابة عليه وكذلك لا يؤثر في رد عقد الكتابة عن الحاضر ١٢ يعني
له قوله كاتبت الامانة الخ انما وضع المسألة في الامانة اشارة الى ان الحكم في العبد والامة سواء فانه
لو وضعنا في العبد لزمنا قومه ان ايجوا لثبوت ولاية الاب عليه فلا يجوز ذلك في الامة لعدم ولايتها فان الام الحرة لا ولاية لها فكيف بالامة ١٢ له قوله صغيرين انما قيد بالصغير ليدل بذلك على
ان لا اثر لقبول الغائب اورد ٢٢

واولادها تبعاً على ما بينا في المسألة الاولى وهي اولى بذكر لك من الاجنبى -

باب كتابة العبد المشترك

قال واذا كان العبد بين رجلين اذن احدهما لصاحبه ان يكتب نصيبه بالثمن وهو يقبض بدل الكتابة فكاتبه وقبض بعض الالف ثم عجز فالكال للذى قبض عند ابى حنيفة وقال هو مكاتب بينهما وما دى فهو بينهما واصله ان الكتابة تتجزى عنده خلافاً لها بمنزلة العتق لانها تقيد الحرية من وجه فتقتصر على نصيبه عنده التجزى وفائدة الاذن ان لا يكون له حق الفسخ كما يكون له اذا المرأى اذن واذا قبض البديل اذن للعبد بالاداء فيكون متبرعاً بنصيبه عليه فلهذا كان كل المقبوض له وعندهما الاذن بكتابة نصيبه اذن بكتابة الكل لعدم التجزى فهو اصيل في النصف وكيل في النصف فهو بينهما والمقبوض مشترك بينهما فيبقى كذلك بعد العجز قال واذا كانت جارية بين رجلين كاتبها فوطيها احدهما فجاءت بولد فادعاه ثم وطىها الاخر فجاءت بولد فادعاه ثم عجزت فهي ام ولد للاول لانه لما ادعى احدهما الولد صحت دعوته لقيام الملك له فيها وصار نصيبه ام ولد له لان المكاتب لا تقبل النقل من ملك الى ملك فيقتصر امومية الولد على نصيبه كما في المدبرة المشتركة ولو ادعى الثاني ولدها الاخير صحت دعوته لقيام ملكه ظاهر ثم اذا عجزت بعد ذلك جعلت الكتابة كان لم تكن وتبين ان الجارية كلها ام ولد للاول لانه زال المانع من الانتقال ووطيها سابق ويضمن لشريكه نصف قيمتها لانه تملك نصيبه لما استكمل الاستيلاء ونصف عقرها لوطيه جارية مشتركة ويضمن شريكه كمال العقروقيمة الولد و يكون ابنه لانه بمنزلة المغرور لانه حين وطىها كان ملكه قائماً ظاهراً وولد المغرور ثابت النسب منه حراً

له قول في المسألة الاولى وهي كتابة العبد عن نفسه وعن العبد الغائب وذلك لان الام اذا ادت فقادت دينا على نفسها وكل من الولدين اذا ادى فهو متبرع غير مضطرب وفي ذلك لا ريب فان قلت ان ادى احدهما يعني ان لا يمتنع الايمن الاخر لانه لا اصل بينهما ولا يمتنع قلت لان احدهما اذا ادى كان اداه كاداء الام لانه تابع لها من كل وجه ولو ادت الام متفرقة فكذلك اذا ادى احدهما يعني ان هذا العقد على هذا الوجه يجوز في حق الاجنبى فلهذا يجوز في حق ولد الاول لان ولدها اقرب اليها من الاجنبى كذا في الشرح ١٢ انت

له قول واصله اى اصل قول فالل للذى قبض عند ابى حنيفة وهو عند جابر بن عبد الله بن جابر ١٢ - كذا به
له قول وفائدة الاذن ان جواب عن سؤال مقدم تقريره ان يقال ان كانت الكتابة تتجزى فما الفائدة في ادنى احدهما بالكتابة ١٢ معنى له قوله ان يكون الخ اى ليس الاذن لصاحبه بصحة كتابة نصيبه فان احدهما كاتب نصيبه بغير اذن شريكه صحت ١٢ معنى له قوله فيكون متبرعاً بنصيبه على اى المكاتب لان الما اذن احدهما صاحب كتابة نصيبه ما نصيب المكاتب مكاتبه وبقى نصيب الاذن بعد ذلك كان مخيراً ان يكتب كان هذا كسب مملوك بعينه مكاتب وبعضه عبد فالكاتب هو المكاتب وكان من كسب العبد فهو له وبقى اذن الذى لم يكتب شريكه يقبض بدل الكتابة فقد اذن بعدة بقضاء دينه من الكسب الذى يكون له نصيب الاذن متبرعاً بنصيبه نفسه من الكسب على العبد على الشريك فانما تبرع بقصص الشريك لم يرجح ١٢ معنى له قوله فلهذا اى لاجل كون الشريك الاذن متبرعاً بنصيبه من الكسب ١٢ معنى له قوله لعدم التجزى الخ ولا يلزم كتابة احدهما بولاد اذن الشريك حيث ثبت الكتابة بقره عليه لان الكتابة انما تقتصر على احد الشريكين اذا كانت غير لازمة والكتابة بينهما ليست لازمة بدليل ان الساكت يملك فسخاً بينهما لانهما في شبهة التدبير ١٢ معنى له قوله فيبقى كذلك بعد العجز كما لو كاتبه فجزى في يده من الاكساب وكان المصنف مال الى قولنا حيث اخر ١٢ معنى له قوله وصار نصيبه الخ بناء على ان الاستيلاء في الكتابة تتجزى عند ابى حنيفة ولا راد فيه تشكيل الاستيلاء والملك نصيب صاحب ذلك لا يمكن لان الخ ١٢ معنى له قوله كذا في المدبرة المشتركة صحتها بين رجلين وطىها احدهما فجاءت بولد فادعاه حيث نسب الولد من ولدت امومية الولد على نصيبه ١٢ معنى له قوله ظاهر انظر الى الظاهر ان معنى على كذا بيان ملكه باقيا فيها بالنظر الى التعديل لم يتن كذا فيما ١٢ معنى له قوله ام ولد الاول لان المتقضى للتكامل قائم وللان من التكامل الكتابة وقد زالت فيعمل المتقضى عمل من وقت وجوده ١٢ معنى له قوله وطىها سابق نصيبه ام ولد لانه في ذلك الوقت لان السبب هو الوطى ١٢ معنى له قوله ويضمن شريكه الخ فيكون النصف بالنصف تماماً وبقى الاول على الثاني نصف العقروقيمة الولد ١٢ معنى له قوله ولا بمنزلة المغرور لان الشريك وطىها على سبيل ان يضما على حكم ملكه وطىها بغير بطلان الكتابة فبين ان الملك رضاً ومغرور ١٢ معنى له قوله ظاهر ان قال ظاهر لانه اذا عجزت تكون ام ولد الاول فيكون الملك ظاهراً ١٢ معنى له قوله حراً بغيره فان قيل ينبغي ان لا يضمن الثاني قيمة الولد الاول عند ابى حنيفة ولا لان حكم ولد ام الولد حكم ام ولد فقيمة ام الولد عند كذا لانها وقيل عن ابى حنيفة في تقوم ام الولد وايتان فيكون الولد متقوماً على احدهما فكان حراً بالقيمة ١٢ معنى له

பெரிய

فله قوله فيما رواه ابي نعيم ولا يات فيكون ناقصا بكسبها واكساب ولدها ١٢ ع ١٤ قوله بخلاف التدبير الخ جواب عن قياس الى صيغة المتنازع فيه على المدبرة المشتركة ووجهه انما قلنا ان اومية الولد تكمل ما امكن ولا اسكان هنالك ان التدبير غير قابل للغيث فاذا استولد الشريك الثاني بعد استيلاء الاول المدبرة المشتركة مع استيلاء ١٢ ع ١٥ قوله وبخلاف بيع الخ جواب عما قيل بان يبيع المكتبة في ضمن صحة البيع فيما اذا بيع المكتاب كما شوخوا في ضمن صحة الاستيلاء ووجهه ان في تجزير البيع البطلان المكتبة اذا اشترى لارضي ببقائه مكتابا ولو اطلما بالاعتز به المكتاب وبيع المكتبة فيما يفتقر به المكتاب لا يبيع ١٢ ع ١٦ قوله لان في تجزيره الخ اي لا يبيع المكتبة بغيره تجزير البيع لان المكتاب يفتقر بغير المكتبة بدون رضا في البيع وقد قلنا انه يبيع فيما لا يفتقر المكتاب ١٢ ع ١٧ قوله وانما بغيت الخ متصل بقوله وتبقى المكتبة فيما رواه الخ ١٢ ع ١٨ قوله وفي ابقاء الخ يجوز ان يكون جوابا عما يقال المكتبة تنفخ فيما لا يفتقر به المكتبة وهي لا تفتقر بسقوط نفع البطل نجيب ان تنفخ ١٢ ع ١٩ قوله وان كان لا يفتقر الخ يعني من المكتاب ما لم ينفع وهذا المانع نفعت وارتفاع المانع لا يلزم انتفاء الموانع ووجود الشرط والمقتضى فلا يصلح علة لمجاوز النفع مع ان المانع من جانب المولى يتحقق وهو فوت النظر في حقه ١٢ ع ٢٠ قوله ويعين الاول لشركته في قياس الخ مراد المصنف لفظ الجاحص الصغير مهنا ان قول الي يوسف فيما نحن فيه من مسأله ان استيلاء على قياس قوله في مسأله الامتناع ١٢ ع ٢١ قوله في ان قياس قول الي يوسف وهو قول الي يوسف في ان يوسع في مكتبة بين الشريكين انتفاء احداهما عنه نجيب عليه عند الي يوسف ر نفع قيمته مكتابا فقياس قوله فيما نحن فيه ان يعين نفع قيمتها مكتبة ايضا وقيمة المكتاب نصف قيمته قنا ١٢ ع ٢٢ انه اذا احتكك بظهور اثار الملك فيه من حل الطي والاستخدام ونحوها ١٢ ع ٢٣ قوله بخلاف النسب الخ يعني انما يشكل على قول الامام الى صنفه حيث يجوز استيلاء الثاني لا التدبير منه والفرق ان الثالث قبل العجز عن الملك بطريق الظاهر وذلك يعني لشبوت النسب دون التدبير لا ترى انه لو اشترى امته واستولد ثم استحققت لم يبطل النسب وكان امر البقية ولو دبرها فاستحققت يبطل التدبير فهذا افتراقا ١٢ ع

ما مر قال وهي ام ولد للاول لانه تملك نصيب شريكه وكمل الاستيلاء على ما بيننا ويضمن لشريكه نصف عقارها
 لو طيه جارية مشتركة ونصف قيمتها لانه تملك نصفها بالاستيلاء وهو تملك بالقبضة والولد للاول
 لانه صحت دعوته لقيام المصالح وهذا قولهم جميعا وجهه ما بينا قال وان كانا كاتبها ثم اختلفا
 احدهما وهو موسر ثم عجزت يضمن المعتق لشريكه نصف قيمتها ويرجع بذلك عليها عند ابي حنيفة وقالوا
 يرجع عليها لانها لم تعجزت وما دلت في الرق تصير كأنها لم تنزل قنة والجواب فيه على الخلاف في الرجوع وفي الخيارات
 وغيرها كما هو مسألة تجزى الاعتاق وقد قرأناه في الاعتاق فاما قبل العجز ليس له ان يضمن المعتق عند
 ابي حنيفة لان الاعتاق لما كان يتجزى عنده كان اثره ان يجعل نصيب غير المعتق كالمكاتب فلا يتغير به
 نصيب صاحبه لانها مكاتبه قبل ذلك وعند هبالباء كان لا يتجزى يعتق الكل فله ان يضمنه قيمة نصيبه
 مكاتبان كان موسرا وليستعي العبدان كان معسرا لانه ضمان اعتاق فيختلف باليسار والاعسار قال وان
 كان العبد بين رجلين دبيرة احدهما ثم اعتقه الاخر وهو موسر فان شاء الذي دبيرة ضمن المعتق نصف قيمته
 مدبرا وان شاء استسعى العبد وان شاء اعتق وان اعتقه احدهما دبيرة الاخر لم يكن له ان يضمن المعتق و
 وليستعي العبد او يعتق وهذا عند ابي حنيفة ووجهه ان التدبير يتجزى عنده قد يدبر احدهما يقتصر على
 نصيبه لكن يفقد به نصيب الاخر فيثبت له خيرة الاعتاق والتضمين والاستسعاء كما هو مذهبه فاذا اعتق
 لم يبق له خيار التضمين والاستسعاء واعتاقه يقتصر على نصيبه لانه يتجزى عنده ولكن يفقد به نصيب
 فله ان يضمنه قيمة نصيبه وله خيار العتق والاستسعاء ايضا كما هو مذهبه ويضمنه قيمة نصيبه مدبرا
 لان الاعتاق صادف المدبر ثم قيل قيمة المدبر تعرف بتقويم المقومين وقيل يجب ثلثا قيمته وهو قول لان

له قوله في اي الجارية التي دبرها الثاني بعد استيلاء الاول ثم عجزت ١٤ له قوله على ما بينا اشارة الى ما ذكره في قول ابي حنيفة ثم اذا عجزت بعد ذلك جعلت المكاتبه كان لم يكن وتبين ان الجارية
 كما ام ولد للاول لانه زال المانع من الانتقال ١٥ له قوله لقيام المصالح وهو الملك في المكاتبه لان الاستيلاء كان عند قيام المكاتبه ووجه الاستيلاء والمكاتبه بالاجماع وكفايه
 له قوله وهذا قول لان الاختلاف مع بقا المكاتبه ومنها ما بقيت لانه لما استولى الاول ملك نصيب شريكه ولم يبق ملك للمدبر فيها فلا يرجع فيه ١٦ له قوله ما بينا اشارة الى قوله الامام
 فظاهر وانما عند ابي حنيفة ظاهره ان الجارية التي دبرها العبدان لم يبق له نصيب من وقت الوطء ١٧ له قوله في اي في اعتاق احدهما لم يضمن الاخر انما هو في الجارية فان عجزت اذا ضمن الساكن
 المعتق فالمعتق يرجع على العبد ومنه ما يرجع ١٨ له قوله في الخيارات عند ابي حنيفة العبدان لم يضمن الاخر انما هو في الجارية فان عجزت اذا ضمن الساكن
 مع الاعسار ١٩ له قوله وغيره وهو الولد فان عجزت عن الاعتاق او استسعى فلولاه بينهما وان ضمن المعتق فالولد للمعتق وعند هبالباء الولد للمعتق في الوجهين جميعا ٢٠ له قوله كما هو
 مسألة الخ يعني كان مسانعة تجزى الاعتاق على الخلاف فذلك الرجوع والخيارات والولد على الخلاف ايضا فكان فيه اشارة الى ان الخلاف في هذه الاشياء الثلاثة بناء على مسألة تجزى الاعتاق وعدده
 ٢١ له قوله وقد قرأناه الخ قال في باب العبد يعتق بعضه من بعض مدبره ذلك المدبر مدبره في بقية قيمته لولاه عند ابي حنيفة وقال لا يعتق كله واصل ان الاعتاق تجزى عنده فيقتصر على ما اعتق
 وعند هبالباء لا تجزى وهو قول الشافعي فاضاقت الى البعض كما ضاقت الى الكل ٢٢ له قوله لان الاعتاق الخ تقريره ان يعتق البعض عنده المكاتب ومنها نصيب صاحبه مكاتب بالكتابة السابقة فلا يغير
 مكاتبه بالاعتاق وانما يثبت في نصيب صاحبه مكاتبه بعد الاعتاق فلهذا يقتصر ولاية التضمين على ما بعد العجز ٢٣ يعني ٢٤ له قوله فيختلف الخ والقياس ان لا يختلف باليسار والاعسار لان ضمان
 اتمام الامانة استحسنوا قلنا ان المعتق باثر السبب اي لما اعتق المعتق نصيبه صار اعتاق نصيبه سببا لتمام نصيب صاحبه دون العلة فيكون ضمانان السبب وهو منى على صفة التعدي فيها اذا كان
 المعتق موسرا لا بد من ضمان لانه يضمن من اعراض الثواب بواسطة اعتاقه فلو اعتق العبد المشترك يكون متعديا وفيما اذا كان معسرا ليس له الاعراض فثواب المعتق طريق آخر سوى هذا فلم يكن متعديا ٢٥
 له قوله وان كان الخ قلت ذكرناه مسألة يلازم باب التدبير انما هو في كتاب المكاتب في باب العبد المشترك فلا يلزم اصلا وغاية ما يمكن ان يقال ان الكتابة والتدبير من باب
 واحد لان كلاهما من شعب الاعتاق فلا بأس ان يذكر احدهما مكان الآخر ٢٦ له قوله المدبر له ان اثر التضمين ان يملك الضامن نصيب المضمين والمعتق لا يملك ٢٧ له قوله
 قوله ولكن يفقد به الخ اي باعق المعتق نصيبه يفقد نصيب المدبر لانه كان قبل اعتاقه يملك الاستسعاء ولا يستغلل وكان لا يجبر على الاعراض الى المعتق فبعد اعتاق المعتق يكون المدبر مجبورا على الاعراض
 الى المعتق ويكون بمنزلة المكاتب ويكون متعديا كسائر ما

بَابُ مَوْتِ الْمَكَاتِبِ وَعَجْزَةُ وَمَوْتِ الْهَوْلِ

حدیث علی اذا اتوا علی المکاتب نجمان دد فی الرق ابن ابی شیبۃ من طریق حمصین الحارثی عن علی وفي اسنادہ حجا ۲۰ بن ارطاة وأخرجہ الیهیقي من وجہ آخر من علی حدیث ابن عمران مکاتبة لم یجرت عن نجیم فردھا لعمدہ کذا انھا روی ابن ابی شیبۃ من طریق ابان الجلی عن عطاء ابن عمرو کتب علاما لہ الف دینار فادھا الامانة فوجه فی الرق ۱۲.

نجم واحد يكون اعجز عن اداء نجهين وهذا لان مقصود المولى الوصول الى المال عند حلول نجم وقد فات فيفسخ
اذا الميراث اضيأ به دونه بخلاف الميراث والثلثة لانه لا بد منها لا مكان الاداء فلم يكن تأخير او الآثار متعارضة
فان الميراث عن ابن عمه ان مكاتبه له عجزت عن نجم فردها فسقط الاحتجاج بها قال فان اخل بنجم عند
غير السلطان فعجز فردة مولاه برضا فهو جائز لان الكتابة تفسخ بالتراضي من غير عذر فبالعذر اولى ولو لم يررض
به العبد لا بد من القضاء بالفسخ لانه عقد لازم تام فلا بد من القضاء والرضاء كالرد بالعيب بعد القبض قال واذا
عجز البكا تب عاد الى احكام الرق لانفساخ الكتابة وما كان في يده من الاكساب فهو لمولاه لانه ظهر انه كسب عبده
وهذا لان كان موقوفا عليه او على مولاه وقد زال التوقف قال فان مات البكا تب وله مال لم يفسخ الكتابة
وقضى ما عليه من الماله حكم بعقده في اخر جزء من اجزاء حياته وما بقي فهو ميراث لورثته ويعتق اولاده وهذا قول
علي وابن مسعود وبه اخذ علماءنا وقال الشافعي تبطل الكتابة ويهوت عبداً وما ترك لمولاه وامامة في ذلك
زيد بن ثابت ولان المقصود من الكتابة عتقه وقد تعذر اثباته فتبطل ولهذا لانه لا يخلو اما ان ثبت
بعد الميات مقصوداً او ثبت قبله او بعد مستند الاوجه الى الاول لعدم المحلية ولا الى الثاني لفقد الشرط
وهو الاداء ولا الى الثالث لتعذر الثبوت في الحال والشئ ثبت ثم يستند ولنا انه عقد معاوضة ولا سطل بهوت
احد المتعاقدين وهو المولى فكذا بيهوت الاخر والجا مع بينهما الحاجة الى ابقاء العقد لحياء الحق بل اولى
ان لا يسلط على العبد

الكتبة ولم ير من بالغ في سبب المولى به ويحتاج الى قضاء القاضي فيه روايتان ١٢ عن ابيه **قوله** بخلاف البيهقي الخ جواب عما يقال اذا كان مقصود المولى الوصول الى المال عند حلول نجم كان ينبغي ان يثبت من بالغ من غير مال ١٣ يعني **قوله** فان المولى من كثر الخ قلت غريب وروى ابن ابي شيبة في مصنفه حديثا صحيح وابن ابي زائدة عن ابان بن عبد الله البجلي عن عطاء بن ابي مريم كاتب خلاصة على الف دينار فاداهما العائنه في الرق انتهى ١٤ **قوله** فسقط الاحتجاج بما لا تثار المتعارضة لان الحديثين اذا تعارضوا جعل تاريخهما تساقطا فيصار الى ابعدهما من الاحتجة تبقى يقال من الدليل من ان سبب الفسخ قد تحقق الى آخره سالما مع المعارض فثبت الفسخ به ١٥ **قوله** فان اخل الخ المراد بالاخلال ههنا ترك اداء وطيفه بدل الكتبة في الوقت الذي اتفقا على تعيينه في ادائها ١٦ **قوله** كار دار الخ يعني اذا وجد المشتري بالبيع عيبا بعد القبض فانه لا ينفرد بالفسخ كذا هذا ١٧ يعني **قوله** كان مرقوقا عليه اي محبوسا عليه ليسير له في العاقبة كالامل الموقوف ليسير له لموقوف عليه اداد المتولى اليه او كان محبوسا على مولاه ليسير له في العاقبة فالاول عندنا وانجم والثاني عند المعجز وان جعل على معنى اللام فالمقصود ايضا ما ذكرنا ١٨ اعظم **قوله** واما من ان قلت اثر الصالح ليس بجهة عنده قلت فيه عن الشافعي روايتان ١٩ **قوله** ولان المقصود الخ نطقت على معنى قوله واما من في ذلك زيد بن ثابت كانه قال لاثريذ بن ثابت ولان المقصود بالكتبة انما سأل **قوله** لعدم المحلية وذلك لان الميت ليس بمجمل للعتق ابتداء لما في العتق من اعداد قوة المالكية وذلك لا ينفرد في الميت ٢٠ **قوله** لفقده الشرط لان مشروط بالاداء والقرض عدمه فيلزم وجود المشروط بدون الشرط ٢١ **قوله** ولان الاشاث الخ ولا يجوز ان يستند الى حال حياته لان في استناؤه الى حال حياته اثبات العتق الملحق بالشرط قبل وجود الشرط وهو الاداء ٢٢ **قوله** عقد معاوضة وذلك لانه ثبت للمكاتب المكية اي المولى المطالبة بمعدل الكتبة وقضية المعاوضة المساواة ولا يفسخ الكتبة بموت المولى فكذلك الموت المكاتب ٢٣ **قوله** بل اولى لان الذي استحق المولى قبل العبد ليس بلان حتى اذا عجز العبد نفسه عن اداء البدل يبطل والذي استحقه المكاتب قبل المولى لازم حتى لو اراد ان يبطله ليس له ذلك ٢٤

الدراية في تخریج احادیث الهداية

حدیث ثا علی وابن مسعود فی المکاتب یوت ولہ مال یقضى ما علیہ

من ماله ويعتق في أخر جزء من اجزاء حياته وعن زيد بن ثابت تبطل الكتابة ويموت عبد الخرجه البيهقي من طريق الشعبي كان زيد بن ثابت يقول
المكاتب عبد مابق عليه در هملاديرث ولا يورث وكان علي يقول اذا مات المكاتب وترك مالا قسم ما ترك على ما ادى وعلى ما بقي فما اصاب ما ادى فللورثة وما اصاب
ما بقي فلمواليه وكان عبيد الله يقول يودي الى مواليه ما بقي من مكاتبته ولورثته ما يقبضه وروى الشافعي عن طريق ابن جريج قلت لعطاء المكاتب يموت وله ولد
احرار وبن ٤ اكثرهم باقى عليه من كتابته قال يقبضه عنه ما بقي من كتابته وما كان من فضل فلبنيته فقلت ابلغك هذا عن احد قال زعموا ان عليا كان يقبضه به وروى ابن
يونس في تاريخه عن طريق قابوس بن ابي المخارق قال كنت عند محمد بن ابي بكر وهو على مصر فعلى فكتب اليه في مكاتب مات وترك مالا فكتب اليه على
خذ منه بقية مكاتبته فادفعها الى مواليه وما بقي فللعصبة واخرجه عبد الرزاق ايضا نحوها :-

لا نحقه أكد من حق المولى حتى لزم العقد في جانبه ^{أي من أجله} والموت انفي للمالكية منه للبسلوكية ^{أي من لقي الموت} فينزل ^{أي من لقي الموت} حيث
 تقديراً أو يستند الحرية باستناد سبب الاداء الى ما قبل الموت ويكون اداء خلفه كادائه وكل ذلك ممكن
 على ما عرف تمامه في الخلافيات قال وان لم يترك وفاء وترك ولداً مولوداً في الكتابة سعى في كتابته ابيه على
 نجومه فاذا ادى حكمنا بعق ابيه قبل موته وعق الولد لان الولد داخل في كتابته وكسبه لكسبه فيخلفه
 في الاداء وصار كما اذا ترك وفاء وان ترك ولداً اشترى في الكتابة قيل له اما ان تؤدي بدل الكتابة حالة او
 ترد رقيقاً عند ابي حنيفة واما عند هاهنا يؤديه الى اجله اعتباراً بالولد المولود في الكتابة والجامع انه
 مكاتب عليه تبعاً له ولهذا ايلك المولى اعتاقه بخلاف سائر اكسايه ولا بي حنيفة وهو الفرق بين
 الفصلين ان الاجل يثبت شرطاً في العقد فيثبت في حق من دخل تحت العقد والمشتري لم يدخل
 لانه لم يصف اليه العقد ولا سمي حكمه اليه لا انفصاله بخلاف المولود في الكتابة لانه متصل وقت
 الكتابة فسرى الحكم اليه وحيث دخل في حكمه سعى في نجومه فان اشترى ابنه ثمرات وترك وفاء
 وراثته ابنه لانه لما حكم بحريته في اخر جزء من اجزاء حياته يحكم بحرية ابنه في ذلك الوقت لانه تبع
 لوبيه في الكتابة فيكون هذا احراز يرث عن حر وكذلك ان كان هو ابنه مكاتبين كتابة واحدة لان
 الولد ان كان صغيراً فهو تبع لابيه وان كان كبيراً اجعلاً كشخص واحد فاذا حكم بحرية الاب يحكم بحريته
 في تلك الحالة على ما مر قال فان مات المكاتب وله ولد من حرّة وترك ديناً وفاء لمكاتبته فجنى

نفي لازم لتلكه من الفسخ كذا في الشرح وذكرني الشاهان لان الكتابة لازمة في حق المكاتب دون المولى فجعل الضمير في جانبه رجاء الى العبد ووجه ان المراد بلزوم العقد من جانب العبد وعدم تكييف الغير من فسخه
واعبد يمكن منه ١٢ ماله العبد ربه **قوله** والموت النفي الخ لان المملوكية عبارة عن المقدورية والمقدورية والماكنية عبارة عن القادرية والقاهرة به ولهذا يوصف المجاد بكونه مملوكا ولا يوصف بكونه بالكا والموت
النفي للقادرية والقاهرة منه المقدورية والمقدورية فاذا جاز ابتداء العقد مع اقوى المتأين اي موت المولى لادنى المتقين اي حتى المولى فلان يبقى العقد مع اقوى المتأين اي موت العبد لا على المتقين اي حتى
العبد اول داعي ١٣

قوله فينبول الخ هذا اشارة الى الجواب عما ذكره الغفر من التزويد وجهين ذهب ال كل واحد منهما جانبا من اصحابنا احدهما ان يعق بعد الموت بان ينزل حيا تقدير كما انزل الميت جاني في حق بقا الزكوة
على حكم ملكيتها اذا كان عليه دين مستغرق وفي حق التجبير والتكيفين ونفسه الوصية في الثلث وكما قدرنا المولى جارا والكا مستحقا في فضل موت المولى وثانيهما انه يعق في آخر عمر من اجزاء حياته بان يستند محمية باستناد
سبب الاداء الى ما قبل الموت ويجعل الاداء خلفا واثر نفسه استنتاج **قوله** ويكون الخ اي فان قيل يلزم تقدم المشروط على الشرط اجاب عنه المصنف بقوله ويكن اداء خلفا كاداة غيره ولم يلزم ذلك ولا
يلزم ان الحق يتقدم على الاداء بل يقدر الاداء قبل المتعاقبة **قوله** في الخافيات علم الخاف علم يعرف بكيفية ايراد الحج الشرعية ووضع الشبهة وقوادح الدلالة الخافية بايراد البراهين القطعية وهو المجل الذي
هو قسم المنطق الا انه خص بالمقاصد الدينية وقد عرف بان علم يقتدر على حفظه وضع وبدء اي وضع كان بقدر الامكان ولهذا قيل الجلى اما يجب يحفظ وضعا واساسا يهدم وضعا وذكر ان خلدون في مخزنه ان
الفقر المستنبط من الدولة الشرعية كثيرة الخلاف بين المتقدمين باختلاف مداركهم وانظارهم فلما قالوا بدو وقوعه واتسع في المسئلة اتساعا عظيما وكان للمقلدين ان يفقدوا من شأوا وأثم لم انتهى ذلك الى الامة العربية
وكانوا يمكن من حسن الظن انقص الناس على تقليديهم فاميت هذه الامة اصول الملته واجرى الخلاف بين المتكسين بما جرى الخلاف في النصوص الشرعية وجرت بينهم المناظرات في تصحيح كل منهم ذهب امامه بحجى على
اصول صحيحة وتخرج بها كل على صفة مذهبه فتارة يكون الخلاف بين الشافعي ومالك والحنيفة يوافق احدهما وتارة بين غيرهم كذلك وكان في هذه المناظرات بيان ما قد عولاه فيسمى بالخلافات ولابد لها من معرفة
القواعد التي يتوصل بها الى استنباط الاحكام كما يحتاج اليها المجدد لان الاجتهاد يحتاج اليها للاستنباط وصاحب الخلاف يحتاج اليها للحفاظ تلك المسائل من ان يهدمها المخالف بلونه وهو علم جليل الفائدة وكتب
الحنفية والشافعية اكثر من تأليف المالكية لان اكثرهم اهل المغرب وهو بابية ولغزالي فيه كتاب المائدة ولابي بكر بن العربي من المالكية كتاب التلخيص ولابي زيد الدوبوسي كتاب التعليقة ولابن القيم من المالكية
حيون الدولة انتهى ومن الكتب المولفة اليها المنظومة النسبية وخلافيات الامام الحافظ ابى بكر احمد بن الحسين بن علي البيهقي المتوفى سنة ثمان وخمسين واربعائة جمع فيه المسائل الخافية بين الشافعي ودلي حنيفه ١٤

كشف الظنون **قوله** بخلاف سائر اكسابه فان المولى لاتصرف له في اكساب المكاتب وهذا لا يقدر على اعتناق عبد المكاتب ١٥ **قوله** مثبت خطاى خارجا من العقد والشرط امر خارج
يتوقف المشروع عليه ١٦ حميد به **قوله** ولا سرى الخ ودخل الولد المشتري في كتابة اميه ليس سراية حكم عقد الكتابة الذي جرى بين المكاتب ومولاه اليدر بل يجعل المكاتب مكانا مولده باشتراطه حقيقة
للصلة بقدر الامكان كما ان الحر اذا اشترى ولده يصير متقالا بلا اشتراء ١٧ انت **قوله** لانه لما حكم الخ اي لانه لما اشتراه دخل في كتابة فلا ادى بدل الكتابة عشق المكاتب في اخر عمره ومن اجزاء حياته
بطريق الاستناد ولما حكم الخ ١٨ **قوله** كتابة واحدة قيد بقوله كتابة واحدة احتراز عما لو كانا مكاتبين كل واحد منها بعقد واحد لان الولدان كانوا مفردا بكتابة واحدة باعده الموت لم
يرث لانه مقصور بكتابة واحدة وانما ينتق من وقت اداء البذل مقصورا عليه لان الاستناد للضرورة ولا ضرورة في حقه ههنا فاذا لم يستند عقده كان عبدا عند موت اميه فلهذا اليرث ١٩ **قوله** جعل شخص واحد
الاتحاد عقد الكتابة وبذلك ان الكتابة لما كانت واحدة ونحوها واحدة فانها ينتفاق معان او يدوران معاني الرق ان لم يؤرؤا وقد عشق العبد في اخر عمره من اجزاء حياته فيعشق الاس من معه في تلك الحالة فيرث لذلك
٢٠ **قوله** فان مات المكاتب الخ ذكر هذه المسئلة والتي بعد البيان الفرق بينها ومورتها مكاتب مات ولد من امرأة حرقة وترك دينا على الناس وفاد بمكاتبته فكاتبته باقية ومولاه العبد للمولى
الام المبقاء والكتابة فلهذا من المال المنتظر لان الدين باعتبار مال ولكن لا يحكم ببقائه حتى يؤدى البذل وامان الاولاد للمولى الام فلان لمالم يحكم بنقله لم يظهر لمولد ولاني جانب الاب ٢١ **قوله**
وترك دينا الخ قديمه لانه لو كان مينا نقدا لسا بقضاءه بالحاق بمولى الام لانه يمكن ان لو سوى المال في الحال ولم يجز بمولى الاب ٢٢ حميد به

الولد فقضى به على عاقلة الام لم يكن ذلك قضاء بعجز المكاتب لان هذا القضاء يقر حكم الكتاب
ون من قضيتها الحاق الولد بموالي الام ويجاب العقل عليهم لكن على وجه يحتمل ان يعتق فيجوز الولد
الى موالى الاب والقضاء بما يقر حكمه لا يكون تعجيزا وان اختص بموالي الام وموالي الاب في ولادته فقضى
به لموالي الام فهو قضاء بالعجز لان هذا الاختلاف في الولد مقصود او ذلك يمتنى على بقاء الكتابة وانتفاضا
فانها اذا فسخت مات عبد واستقر الولد على موالى الام واذا ابقيت واتصل بها الاداء مات حرًا وانتقل الولد
الى موالى الاب وهذا الفصل مجتهد فيه فينفذ ما يلاقيه من القضاء فلهذا كان تعجيزا قال وما دى
المكاتب من الصدقات الى مولاة ثم عجز فهو طيب للمولى لتبديل الملك فان العبد يملكه صدقة والمولى
عوضا عن العتق واليه وقعت الإشارة النبوية في حديث بريدة فهي لها صدقة ولنا هدية وهذا بخلاف
ما اذا باح للغنى والهاشمى لان المباح له يتناول على ملك المبيع فلم يتبدل الملك فلا تطيبه ونظيره المشتري
شراء فاسدا اذا باح لغيرة لا يطيب له ولو ملكه يطيب ولو عجز قبل الاداء الى المولى فكذلك الجواب وهذا عند
محمد ظاهر لان بالعجز يتبدل الملك عنده وكذا عند ابي يوسف وان كان بالعجز يتقرر ملك المولى عنده
لانه لا خبث في نفس الصدقة وانما الخبث في فعل الاخذ لكونه اذ لا بد له فلا يجوز ذلك للغنى من غير حاجة
ولها شى لزيادة حرمة والاخذ لم يوجد من المولى فصا ركا بين السبيل اذا وصل الى وطنه والفقير اذا
استغنى وقد بقي في ايديهما ما اخذ من الصدقة حيث يطيب لهما وعلى هذا اذا اعتق المكاتب واستغنى

له قوله فيجوز الولد

الخ لان الولد كحمة النسب والنسب انما يثبت من قوم الام عند تعدد اثباته من الاب حتى لو ارتفع المانع من اثباته منكم اذا كذب الملا عن نفسه عادا لنسب اليه فكذلك الولد ١٢
له قوله وان اختصم الخ صورته مات هذا الولد بعد الاب واختصم موالى الاب وموالى الام فقال موالى الام مات رقيقا والولد لنا فقال موالى الاب مات حرًا والولد لنا فقضى لولاه لولاه الام فوق قضاء بالعجز
وجح الكتابة ١٢ له قوله فقضى به لغيره اختصم العبد موت الولد في ارش بالولد قبل اداء بدل الكتابة فقضى القاصي بالولد لقوم الام يكون قضاء بعجز المكاتب وموت مبدلان من ضرورة كون الولد لقوم الام موت
المكاتب عبد لانه لو مات حرًا لم يجر الولاء اليه من قوم الام ١٢ له قوله مقصودا اختار عن المسألة الاولى فان القضاء بالارش على قوم الام لا يكون قضاء لهم بالولد الذي يمتنى على بقاء الكتابة في الاب وانتفاضا
ولا يكون القضاء بالارش على قوم الام فانما يمتنى على كتابة في الاب بل هذا يقر حكم الكتابة لان من قضيتها الحاق الولد بموالي الام ويجاب العقل عليهم لكن على احتمال ان يعتق الاب فينتقل الولد بموجب الجانية الى قوم
الاب فلا يكون القضاء بالارش على قوم الام قضاء بفسخ الكتابة وفي المسألة الثانية الاختلاف وقع في الولد مقصودا او يمتنى على قيام الكتابة وانتفاضا فكان هذا قضاء بعجز المكاتب لان هذا القضاء يضمن فسخ
الكتابة فانما لو لم يفسخ وخرج من الدين واريت الكتابة ترجع عاقلة الاب بالميراث على عاقلة الام فينقض القضاء بالميراث نقلها بانفسها صيانة للقضاء عن المنقضى ١٢ له قوله وبما فصل مجتهد
فيه فان الاختلاف بين موالى الاب وموالى الام في الحقيقة يرجع الى قيام الكتابة وانتفاضا عند موت المكاتب عن وفاء موالى الام زعموا ان مات عبدا وانفسخت الكتابة بموته وصار لولاه الولد لانه لا يقول لولاه مولا
بعض الصيانة لمولى الاب زعموا ان الكتابة لم تفسخ بموته من وفاء فيؤدي الكتابة حتى يعتق ويقتل الولد والينا وهو قول بعض الصيانة فاذا قضى القاصي بالولد لموالي الام كان قضاء في فضل مجتهد فينفذ بالا جوارح
وصيانة قضاء متفق عليه اولى من امضاء كتابة تختلف الصيانة في بقائها هذا اذا مات المكاتب عن وفاء او اذا مات من وفاء وقال بعضهم يفسخ حتى ولو تطوع انسان ببدل الكتابة لا يقبل منه وقبل قبله ١٢
ك له قوله فينفذ الخ واذا كان القضاء لهم بالولد فانه يفسخ الكتابة لا تنفاد لازمه وهو احتمال جواز الولاء ١٢ له قوله وما ادى المكاتب الخ اي اخذ المكاتب الزكاة لكونه من المصارف ثم ادى
الى المولى عن بدل الكتابة ثم عجز فظهر ان المولى اخذ الزكاة وهو غنى ومع ذلك يطيب له ١٢ شرح وقايله له قوله لتبدل الملك الخ فان قيل ان ملك الرقبة كان للمولى فكيف يتمحق تبدل الملك قلنا ملك
الرقبة كان للمولى مغلوبا في مقابلة ملك ابيه للمكاتب حتى كان التصرف للمكاتب لا للمولى وكان للمكاتب ان يمنح من التصرف في ملكه وهذا آية كمال ملك ابيه للمكاتب ونقصان ملك الرقبة
لمولى اذا المكاتب هو الذي تصرف فيه تصرف الاملاك لا المولى ثم بالعجز ينقلب الامر وليس هو الا لتبدل الملك للمولى ١٢ له قوله في حديث بريدة قلت اخبرني البخاري ومسلم عن عائشة قالت كان
في بريدة ثلث خصال فخرت وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لولاه لمن اعتق ودخل عليها النبي صلى الله عليه وسلم ومرت على النار فخرت البيرة فخرت وادم من ادم البيت فقال ام الربيعة فقيل لم تصدق
به على بريدة وانت لانا كل الصدقة قال بولها صدقة ولنا بريدة ١٢ انت له قوله ولنا بريدة والمشهور انها كانت مستقرة لما نشر عن النبي صلى الله عليه وسلم لما اهدت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال بعض السامريين
انما كانت مكاتبته اهدت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلعلمه كان الاهداء منها مرتين فيحصل الترفيق فان قيل كيف يصح للمكاتبته الاهداء قلنا ان من باب الضيافة اليسيرة فيحل ١٢ اعطى له قوله
لكونه اذ لا يبرأ مع العتق من زيادة الشرف والكرامة لان بالصدقة يسقط الذنوب من التصديق فيصير التصديق عليه كالاثر للمتصدق في حق سقوط الذنوب عنه وليس للمسلم ان يذل نفسه الا عند الحاجة
والضرورة فلهذا اصل للفقهاء لئلا يلهي وان كان حتما باليه لان لزيادة حرمة وشرف ليست بغيره ١٢

يطيب لهم ما بقى من الصدقة في يده قال واذا جنى العبد فكاتبه مولاه ولم يعلم بالجناية ثم عجز فانته
يدفع او يفدى لان هذا موجب جناية العبد في الاصل ولم يكن عالما بالجناية عند الكتابة حتى يصير
مختار للفداء لان الكتابة مانعة من الدفع فاذا زال عاد الحكم الاصلى وكذلك اذا جنى المكاتب ولم
يقض به حتى عجز فلما من زوال المانع وان قضى به عليه في كتابته ثم عجز فهو دين يباع فيه لا انتقال
الحق من الرقبة الى قيمته بالقضاء وهذا قول ابي حنيفة ومحمد وقد رجح ابو يوسف اليه وكان يقول اولاً
يباع فيه وان عجز قبل القضاء وهو قول زفر لان المانع من الدفع وهو الكتابة قائم وقت الجناية فكما وقعت
انعدت موجبة للقيمة كما في جناية المديون والولد ولنا ان المانع قابل للزوال للتردد ولم يثبت الانتقال
في الحال فيتوقف على القضاء والبرضاء وصار كالعبد البيع اذا بقى قبل القبض يتوقف الفسخ على القضاء
لتردده واحتمال عوده كذا هذا بخلاف التدبير والاستيلاء ونهما لا يقبلان الزوال بحال قال واذا مات
مولى المكاتب لم تنفسخ الكتابة كيلا يؤدي الى ابطال حق المكاتب اذا الكتابة سبب الحرية وسبب حق
الميراث وقيل له اذا مال الى وراثته المولى على نجومه لانه استحق الحرية على هذا الوجه والسبب انعقد كذلك فيبقى
بهذه الصفة ولا يتغير الا ان الورثة يخلفونه في الاستيفاء فان اعتقه احد الورثة لم ينفذ عتقه لانه لم
يملكه وهذا لان المكاتب لا يملك بسايراً سبب الملك فكذا بسبب الورثة فان اعتقه جميعاً عتق وسقط
عنه بدل الكتابة لانه يصير ابراء عن بدل الكتابة فانه حقهم وقد جرى فيه الارث فاذا برئ المكاتب
عن بدل الكتابة يعتق كما اذا ابرأه المولى الا انه اذا اعتقه احد الورثة لا يصير ابراء عن نصيبه لانا
نجعل ابراء اقتضاء تصحيحاً لعتقه والاعتاق لا يثبت بابراء البعض او ادائه في المكاتب لا في بعضه ولا
في كله ولا وجه الى ابراء الكل لحق بقية الورثة والله اعلم -
عندما عتق واحد

١- قوله فانه يدفع الخ اي المولى بالجناية وان شاء دفع العبد الى الجناية ولا بالجناية وان شاء فداه بارش الجنابة ١٢ تبين
٢- قوله وان قضى به اي بموجب الجنابة عليه اي على المكاتب في كتابته ثم عجز فهو اي ما قضى به من موجب الجنابة في ذمته يباع فيه ١٣ ع
٣- قوله لا انتقال الخ يعني ان الحق قد انتقل بالعتق من
الموجب الاصلى وهو دفع الرقبة الى القيمة قبل زوال المانع فاذا زال لم يعد الحكم الاصلى جناية للقضاء ١٤ ع
٤- قوله انعقدت الخ هذا القول وقوله السابق لا انتقال الخ من الرقبة الخ يشعر الى ان الواجب
هو القيمة لا الاقل منها ومن ارش الجنابة وهو مخالفت الروايات وعلى هذا يكون ما يدل كلامه اذا كانت القيمة اقل من ارش الجنابة ١٥ ع
٥- قوله كما في جنابة المديون والولد فان في جنابة المديون والولد
الولد بموجب على المولى الاقل من قيمته ومن ارش الجنابة ١٦ ع
٦- قوله ولنا ان المانع الخ الحاصل ان جنابة المكاتب عندنا لا يصير الا بالقضاء او برضاء او بالموت عن وفاء ومحمد زفره يصير
مالاً في الحال لان المانع الخ ولنا ان الاصل في جنابات العبيد وجوب الدفع الا ان يتخذ التسليم لوجود المانع عن الانتقال من ملك الى ملك والمانع هنا قابل للفسخ والاول فلا كان المانع متردداً لم يثبت الانتقال
عن موجب الاصلى الا بالقضاء او الرضا ١٧ ع
٧- قوله اذا الكتابة سبب الحرية وحرة في سبب حق وسبب حق الميراث لا فضاء الى حصولها فكذلك حق فضاء المولى لم تنفسخ كيلا يؤدي موته الى ابطال
حق غيره ١٨ ع
٨- قوله الا ان الورثة يخلفونه اي بهذا القدر لا يتغير الخ كما اذا كان له دين على الرجل ومات رب الدين فورثته يخلفونه بالاستيفاء ويبرأ بالاداء اليهم حيث جبر اذا ادى الى الميراث
٩- قوله لا يصير الخ لان الميراث لا يبرأ بالاداء وانما جعلنا اطلاق الكل ابراء عن البدل اقتضاء تصحيحاً لا فضاء فانه لا يكون اطلاق المكاتب الا في ضمن ابرائه
من كل بدل الكتابة ومن ضرورة ثبوت الحق بخلاف ما افترضه الورثة فاما وجوب ابراء عن بعض بدل الكتابة بطريق الاقتضاء لم يلزم من ذلك ثبوت الحق في كل بدل الكتابة

تخ ۱۲
مجموع الاسطر

عناوین آزاد گردیدن ۱۲ من

ای صنعت ۱۲ عینی

١٢

للعقد والمخلف وغيره ١٢

نظم لها عادة ۱۲ اشعری

الاعتاق ۱۷۲

السلام عليكم

رواه النسائي

عن عائشة - رضى الله عنها -

رويات معتبره

ج الغنم بالغنم

المجلس

ان ولا يعقبا لها ١٢٤

سلام الولاء لمن استحق ۱۲ع

كتاب المكاتب لان الولاد من آثار الكنية بزوال ملك الرقبة عند اداء بدل الكتابة ١٢ نتائج **قوله** الولاد من الولي معنى القرب فهي قرابة حكيمية حاصلة من العتق او من المولات هذا في اللغة يقال ولي الشيء الشيء واذا حصل الثاني بعد الاول من غير فصل ومنه قوله عليه السلام ليلين مكم اولوا اعلام والهي وقال في النهاية سمي ولاد العتاق ولاد المولات لان حكمهما وجوب الارث يقرب ويحصل منه وجود الشرط من غير فصل او من المولات ويومض من الولاية بانفع وهو النقرة والجمعة المانعة انتم في المشرع بولاد الاعناق اولوا ولاد المولات ومن آثاره التصار والارث والعقل ١٢ مبين **قوله** الولاد اى الولاد المستعمل في اصطلاح المشرع وهو الذي يقع بين التصار **ك** **قوله** ولاد عتاقه باسبب ثبوتها بالعتق سواء كان العتق حاصلا بصنعه وهو الاعتاق او بايجري مجرى الاعناق شرعا كشرع القريب وقبول الهبة والهدية والوصية او غير صنعه بان ورث قريبه وسواء انفقه قطوعا او عن واجب عليه كالاعتناق عن كفارة العقل والنظارة والافطار واليمين والنفذ وسواء كان الاعناق باغير بدل او بدل وهو الاعتاق على مال وسواء كان متبرعا او ملقها بشرط او مضانا الى ذمت وسواء كان صريحا او بايجري مجرى العتق **و** كذا العتق الحاصل بالهدية والاستيلاء ١٢ بداهة **قوله** ويسمى ولاد لمة اقتداء بقوله تعالى واذا تقول للذي انعم الله عليك انعم الله عليك بالاسلام وانعمت عليك بالعتق وهو زيد ١٢ كافي **قوله** وسببه العتق لا الاعناق لان بالاستيلاء وارث القريب يحصل العتق بلا اعتناق واحاديث الولاد لمن اعتق في علي الغائب ١٢ ومثله **قوله** في الصحيح احتراز من قول اكثر اصحابنا ان سببه الاعناق استندلا بقوله عليه السلام الولاد لمن اعتق واغا كان محبسا لانه لو عتق على الرسل قريبه بالهدية كان الولاد له ولا اعتناق فعمل بالعتق سيما اولى بعمومه ١٢

قوله بالورثة كما لو مات الوالد وهو مالك لأخيه لأمه ١٢ والمرار ١٣
قوله والمعنى فيها الخ مراد المصنف بهذا القول بيان المقصود منها لبيان مقبولها وعن هذا قال صاحب الكافي بدل قول المصنف والمعنى فيها التناصروا المطلوب بكل واحد منهما التناصرا ١٤
قوله وكانت العرب الخ بيان وجود التناصر فيها فان العرب كانت تتناصروا وبالحلف وبغيره ١٥
ابن رفاعة بن رافع الرقي عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مولى القوم منهم وعليهم منهم ١٦
قوله قوله عليه السلام الولاد الخ وجه الاستدلال ان لام الجنس في قوله عليه السلام
الولاد الخ الاختصاص في قوله من اتقى تدلان على ان جنس الولاد من اتقى دون غيره ١٧
قوله ولان التناصر مراده ان المتق بالحق يتنصر نصره المتق بالكسر فيعقل المتق بالكسر المتق بالفتح
بنار على ان مدار العقل ان يكون ناصرا كما تقر في كتاب المعامل حيث صرح فيه بان وجه ضم العاقلة الى الجاني في الدية دون غيره هو ان الجاني انما تقف لغيره وذلك بانضاره وهم العاقلة فكانوا هم المقصرون في تركهم
مراعاة خصوص الباطن اياه ١٨
قوله قوله فيعقل اي يورثه افاقتل انسانا خطا يقال عقل المقتول ان لوى دية وعقل من القاتل اذا اداهما عنه ١٩
قوله بالورثة الخ لان الرقي الخ لان الرقي الخ
الانزى انه لا يثبت في حق كثير من الاحكام التي تعلقت بالاجاد نحو القصاص والشهادة والسبي الى المجعة واخر وجع الى العبد من ذلك وبالعقبات يثبت هذه الاحكام في حقهم فكان احياء معنى ومن
اجا غير معنى ورثه كالولد فغير الولاد كالولد والارث كذلك ٢٠
قوله ولغير الولاد الخ والمراد من حيث ان سبب خيرة الولاد انما هو الوالد فرثه كقولنا قليل يني ان يرث المتق من المولى ايضا
اذ لم يترك المولى حصبة نسبتية كما هو قول الحسن بن زبارة قلنا المتق اصني عنه وقد جازي المتق نص مخالفت للقياس فلا يقاس عليه غيره ٢١
قوله ولان الغنم بالغرم دليل على الوجه الثاني فقط وهو
الارث ومعطوف بحسب المعنى على قوله وقد احياه معنى بالارثة الرق فكما قال لانه احياه معنى بالارثة الرق فغيره ولان الغنم بالغرم فحيث يوزن مخلفه يرث مال ٢٢
قوله ولان الغنم بالغرم فحيث يوزن مخلفه يرث مال ٢٣
قوله قوله دات الخ معطوف على قوله
لما روي معنى ذكره استدلالا على ثبوت الولاد للمرأة روي ان بنت حمزة رضي الله عنها اعتقت غلاما لها ثم ماتت المعتقة وترك ابنة ففعل النبي صلى الله عليه وسلم المال بينها نصفين ٢٤ احتيا

الدراية في تخریج احادیث الهدایة

كتاب الولاء حديث. ان مولى القوم منهم وحليف القوم منهم احمد وابن ابى شيبة والطبراني والحاكم والبخاري في الادب المفرد من حديث
رفاعة بن رافع يلفظ مولى القوم منهم وابن اخوتهم منهم وحليفهم منهم وفيه قصة عند احمد والبخاري واخرجه البزار من حديث ابى هريرة يلفظ حليف القوم منهم وابن
أخوتهم منهم واخرجه الدارمي واتفق وابن ابى شيبة وابراهيم الحنفي من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن ابيه عن جده نوح حديث رفاعة وفيه
قصة ايضا قال ابراهيم الحنفي ايمان كالايمان القوتها على ان يلزم بعضهم بعضا واخرجه الطبراني وابن سعد من حديث عتبة بن غزوان ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال يوما لقرش هل فيكم من ليس منكروا وابن اخنثة عتبة بن غزوان قال صلى الله عليه وسلم ابن اخنثة القوم منهم وحليف القوم منهم قلت اصل الحديث عند البخاري
عن انس وفي الباب حديث لا حلف في الاسلام اخرج مسلم من حديث جبير بن مطعم حديث الولاء عن ابي عنتق متفق عليه من حديث عائشة ومسلم ومن حديث
ابى هريرة حديث مات معن لابنة حمزة عنها ومن بنت فجعل النبي صلى الله عليه وسلم المال بينهما نصفين النساء وابن ماجه من طريق عبد الله بن شداد عن ابنة
حمزة قالت مات مولى وتترك ابنة له ففسد رسول الله صلى الله عليه وسلم المال بيني وبين ابنة نصفين واخرجه النسائي من وجه آخر عن عبد الله بن شداد ان
ابنة حمزة ائتمت مملوكا لها مات فذكر الحديث وقال هذا الولي بالصواب واخرجه الحاكم من طريق عبد الله بن شداد عن اخيه لامة امامة بنت حمزة فذكره واخرجه
ابن ابى شيبة فقال عن فاطمة بنت حمزة ومن طريقه اخرج الطبراني واخرجه ابو داود في الراشدين عن عبد الله بن شداد قال اتدرون ما ابنة حمزة مني قالت كانت
اخوتي لا امانا اعتقت مملوكا الحديث واخرجه عبد الرزاق موصولا ومرسلا وفي الباب عن ابن عباس ان مولى لخمزة توفي وتترك ابنة حمزة الحديث اخرج الدارقطني باسناد
ضعيف وهكذا اخرجه ابو داود من مرسل ابراهيم النخعي وهذا فيه اعطاء النساء من الولاء الذي لم يقتض. بخلاف اللفظ الاول فانه يقتضي اعطاء المعتقة مال عتيقها ١٢.

حمزة عنها عن بنت فجعل النبي عليه السلام المال بينهما نصفين ويستوى فيه الاعتاق بآل وبغيره
 الطلاق ما ذكرناه قال فان شرط انه سائبة فالشرط باطل والولد لمن اعتق لان الشرط مخالف للنقض فلا يصح
 قال واذا ادعى المكاتب عتق والولد للمولى وان عتق بعد موت المولى لانه عتق عليه بما يباشر من السبب وهو
 الكتابة وقد قرناه في المكاتب وكذا العبد الموصى بعقده او بشرائه وعتقه بعد موته لان فعل الوصي بعد
 موته كفعله والتركة على حكم ملكه وان مات المولى عتق مذبذبة وامهات اولاده لها بينا في العتاق وولادهم
 له لانه اعتقهم بالتدبير والاستيلاء ومن ملك ذارحم محرم منه عتق عليه لها بينا في العتاق وولادته له لوجود
 السبب وهو العتق عليه واذا تزوج عبد رجل امة لا خرفا عتق مولى الامة الامة وهو حامل من العبد عتقت و
 عتق حملها وولد الحمل للمولى الام لا ينتقل عنها ابدا لانه عتق على مقتضى الام مقصودا اذ هو جزء منها
 يقبل الاعتاق مقصودا فلا ينتقل ولادته عنه عملا بما روينا وكذلك اذا ولدت ولد اقل من ستة اشهر
 للتيقن بقيام الحمل وقت الاعتاق او ولدت ولدين احدهما اقل من ستة اشهر وانها توأمان تعلقان
 معا وهذا بخلاف ما اذا ولدت رجلا وهي حلي والزوج والى غيره حيث يكون ولاء الولد للمولى الاب لان الجنين
 غير قابل لهذا الولاء مقصودا لان تمامه بالاجاب والقبول وهو ليس بحمل له قال فان ولدت بعد عتقها
 لاكثر من ستة اشهر ولدا فلولد للمولى الام لانه عتق تبع الام لا تصال به بها بعد عتقها فيتبعها في الولاء ولو
 يتيقن بقيامه وقت الاعتاق حتى يعتق مقصودا فان اعتق الاب جزا الاب ولاء ابنه وانتقل عن مولى الام الى
 مولى الاب لان العتق ههنا في الولد يثبت تبع الام بخلاف الاول وهذا لان الولاء بمنزلة النسب قال عليه
 السلام الولاء لحمية كل حمية النسب لا يباع ولا يوهب ولا يورث ثم النسب الى الاباء فكذلك الولاء والنسبة الى
 مولى الام كانت لعدم اهلية الاب ضرورة فاذا صار اهلا عاد الولاء اليه بمنزلة ولد البلاء عنه ينسب الى قوم

له قوله لاطلاق ما ذكرناه يعني قوله عليه السلام الولاء لمن

اعتق وما ذكره من المعقول ١٢ اعني قوله انه سائبة بعد سائبة اي لاولاد مبيعه وبين مقتضى من ساب اي جرى وذبح كل ذبحه اي اعتق رجل عبده بشرط ان لا يرثه فالشرط باطل ١٢ كفاية
 قوله والولد للمولى لان سبب الولاء العتق على الملك وقد عتق على ملكه اذ المكاتب لا يرث وكذلك المذبح لا يرث فبمقتضى على ملكه ايضا ١٢ كفاية
 قوله مقصودا وانما قلنا انه سائبة مقصودا لان الجنين
 هو جزء من الام والمولى اوقع العتق على جميع اجزائها مقصودا فيكون متعلقا بالجنين الذي هو جزء من مقصودا ايضا كذا ذكره شيخ الاسلام ١٢ ك
 قوله غير قابل لهذا الولاء الخ بخلاف ولاد العتاق فان الجنين يبيع مقصودا بالاعتاق لانه محل لضافته العتق اليه وبعد ما مقصودا لا يمكن ان يجعل تابعا لغيره في الولاء عليه ١٢ ك
 قوله ولم يكن تابعا في الولاء فيجعل تابعا لالاب لان الاب هو الاصل في الولاء ولا يكون بمنزلة النسب ١٢ ك
 قوله الولاء لحمية كل حمية النسب لا يباع ولا يوهب ولا يورث ثم النسب الى الاباء فكذلك الولاء والنسبة الى
 مولى الام كانت لعدم اهلية الاب ضرورة فاذا صار اهلا عاد الولاء اليه بمنزلة ولد البلاء عنه ينسب الى قوم

الدراية في تخریج احاديث الهداية

حديث الولاء لحمية كل حمية النسب لا يباع ولا يوهب ابن حبان من طريق ابى يوسف عن عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر بن دينار عن عبد الله بن دينار
 عن محمد بن الحسن عن ابى يوسف به لكن لعين كعب بن عبد الله بن عمر في اسناده واخرجه الحاكم من طريق غزبية عن الشافعي عن محمد بن ابى حنيفة عن عبد الله بن دينار
 واستغربه وقال الدارقطني في العلل لا يعم ذكر ابى حنيفة فيه واخرجه الحاكم ايضا من طريق ابى يوسف والبيهقي عن الحاكم وقال هذا اللفظ غير محفوظ والمحفوظ ما رواه الجهم
 الغفير عن عبد الله بن دينار بلفظ نهي عن بيع الولاء وعن هبته قلت قد اخرجته الطبراني في الاوسط من طريق محمد بن زياد عن يحيى بن سليم عن اسمعيل بن امية عن نافع
 عن ابى عمر قال الدارقطني وهو ابن زياد فيه ورواه يعقوب بن محاسب عن يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن نافع قال الدارقطني في العلل رواه الربيع بن سليمان
 من عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار بلفظ لا يباع الولاء ولا يوهب ولا يورث وذكر الدارقطني ان محمد بن اسمعيل الفارسي روى عن الثوري عن عبد الله بن
 دينار مثله وتقرده وقد روى ابن عدى من حديث ابى هريرة مثله وفيه يحيى بن ابى انيسة وهو متروك وروى الطبراني من حديث ابن ابى او في مثله وفيه عبيد
 ابن القاسم وهو متروك وفي ترجمته او روى ابن عدى في الباب عن ربيعة ان الزبير اشترى عبدا فاعتقه وللعبد بنون من امرأة حرة فصلى عثمان للزبير بولاهم
 واخرجه مالك عنه وعن هشام بن عروة عن ابيه نحوه ١٢

الهم ضرورة فاذا كذب الملا عن نفسه ^{يُنسب اليه بخلاف ما اذا اعتقت المعتدة عن موت او طلاق فجاءت بولد}
 لاقل من سنتين من وقت الموت او الطلاق حيث يكون الولد مولى ^{اي مشتقا} لى الوالى الامردان ^{ومشقة} اعتق الاب لتعذر اضافة العلق
 الى ما بعد الموت والطلاق البائن لحرمه الوطى وبعد الطلاق الرجعى لما انه يصير مراجعا بالشك فاستند الى
 حالة النكاح فكان الولد موجودا عند الاعتاق فتعق مقصودا ^{مى الولد} وفى الجامع الصغير فاذا تزوجت معتقة ^{اي اعتاق الامه في العدة} بعد
 فولدت اولادا فجنى الاولاد فعقلهم على موالى الام لانهم عتقوا تبعا لامهم ولا عاقلة لايه هو ولا موالى فالحقوا
 به موالى الامرضه وكما في ولد الملا عنده على ما ذكرنا فان اعتق الاب جر ولاء الاولاد الى نفسه لما بينا ولا يرجعون
 على عاقلة الاب ببا عقلوا لانهم حين عقلوا كان الولد تابا لاهم وانما يثبت للاب مقصورا ^{الاب} الان سببه مقصور
 وهو العتق بخلاف ولد الملا عنده اذا عقل عنه قوم الام ثم كذب الملا عن نفسه حيث يرجعون عليه لان
 النسب هناك يثبت مستندا الى وقت العلق وكلوا مجبورين على ذلك فيرجعون قال ومن تزوج من العجم
 بمعتقة من العرب فولدت له اولادا فولد اولادها لموالىها عند ابى حنيفة قال رضى الله عنه وهو قول محمد
 وقال ابو يوسف ^{حكمه} حكمة ^{اي حكمة} ابى لان النسب الى الاب كما اذا كان الاب عربيا بخلاف ما اذا كان الاب عبدا لان الله
 هالك معنى ولها ان ولاء العتاقة قوى معتبر في حق الاحكام حتى اعتبرت الكفاءة فيه والنسب في حق العجم
 ضعيف فانهم ضيعوا ^{اي ضيعوا} انسابهم ولهذا لم تعتبر الكفاءة فيما بينهم بالنسب والقوى لا يعارضه الضعيف بخلاف
 ما اذا كان الاب عربيا لان انساب العرب قوية معتبرة في حكم الكفاءة والعقل لما ان تناصروهم بها فاغت عز الاولاد

إله قولهم بخلاف ما إذا لم يخلف لما نوقض قوله فإذا صار

أبلاعا والولاء عليه بما إذا انقضت المنة عن موت بان كانت الائمة امرأة مكاتب فمات من غير وفاء إذا انقضت المنة عن طلاق فباعت بولده لاقبل من سنتين من وقت الموت أو الطلاق حيث يكون الولد مولاً لمولى الأم ولم ينقل الولاء عنهم وإن اعتق الأب العبد فالجواب أن العود إليه لعود الالبية ولم يثبت بهذا العلق طلب الالبية لتعذر اضافته المعلق^٢ قوله لاقبل من سنتين وفي بعض النسخ لاكثر من سنتين والصحيح من الرواية لاقبل من سنتين بدليل قوله وبعد الطلاق الرجعي ما ناهي عن الرجوع وقد مر في كتاب الطلاق أن المنة عن طلاق رجعي إذا جارت بولده لاكثر من سنتين يكون ذلك رجعة متيقنا بالعلق بعد الطلاق فإن جاءت بولده لاقبل من سنتين لا يكون رجعة بالشك لأنه لو حمل على وطئه في العدة يصير مراحجا وحوصل على ما قبل الطلاق لا يصير مراحجا والمراجعة لم تكن فلا يثبت بالشك^٣ كقوله لتعذر اضافته إلخ أي لتعذر اضافته المعلق إلى ما بعد الموت لاستحالة من الميت والى ما بعد الطلاق أما إذا كان بانها فخرته الوطئ بعده وأما إذا كان عينا فلا يصير مراحجا بالشك فاستداني حالة انكار الحمل الموجود عند اعتاق الأم فنقل^٤ معراج الدرر^٥ في الجامع الصغير إلخ ذكر لفظ الجامع الصغير لا شتما على بيان العقد وبيان الفرق بينه وبين ولده المملوكة

١٢ غناية

قوله كافوا مجبورين الخ أي قوم الام كافوا مجبورين على اداء الارش فلا يكونون متبرعين في ذلك فذلك يرجعون ١٢ **ك** **قوله** ومن تزوج من العجم الخ العجم جمع العجمي وهو خلاف العربي وان كان ضميحاً كذا في المغرب وصورة المسلم ان الحر العجمي الذي ليس بمعتق لاصد سواد كان له ولما لواله لاحدا ولم يكن كذا في الزنا وشرح القطع وفي الفتاوى العظمية هذه المسئلة على وجه ان تزوجت نفسها من عربي فولاد الاولاد لغوم الاب في قولهم لان المشرق بالنسب العرب اقوى وان زوجت نفسها من اعجمي لم يولد له الا ولاد لغوم الاب عندنا يوسف بن بطارية وعلى قولنا تختلف المشاخ على عن ابي بكر الاشعري والي بكر الصغار رجحنا لكونهم الام وان زوجت نفسها من رجل السلم من اهل الحرب والى احد القوم اولم يوال في مسلمة الكتاب وان زوجت نفسها من عدو مكاب فولاد الولد لموالي الام اذا اثنى العبد خير الولاد ١٣ **ك** **قوله** من العجم الخ أي تزوج مسلم من العجم لم يعتق احد بمقتضى العرب فولاد اولادها لمواليها عندنا في حنفية ومجردة ومواليهم لهم لالذوي الرحمة حتى لو تزك هذا الولد فانه لم يكن شئ في وجود معتق الام عصبة ١٤ **قوله** وقال ابو يوسف الخ ثمة الاختلاف تظهر فيما اذا مات هذا الولد وترك ثمة وغيره من ذوي الارحام ومعتق امه او عصبة معتقها كان للمعتق امه او عصبة عندنا في يوسف يكون لذوي الارحام ١٥ **قوله** حكمه حكم اميه فلا يكون عليه ولا عتاقه وانما يورث ماله من ذوي الارحام كما اذا كان الاب عربيا والام معتقة فانه لا يكون لولاه لمولى امه لان النسب الى الاباء ١٦ **قوله** بخلاف الخ أي فان قيل لما كان النسب الى الاباء وجب ان يستوى الاب والحر والعبد وليس كذلك اجاب بان العبد ملك معنى وهذا المعنى معدوم ان كان الاب حر لان الحرية حرة باقتبا وصفه الماكبة والعرب والعجم فيه سواء ١٧ **قوله** لانه لا يملك شيئا ولان لرق اثر الكفر والكفر موت عكبي خال ثقلي اومن كان ميتا فاجيبنا الى كافر فدينه فصار هذا الولد كانه لا اب له فينسب الى موالى امه ضرورة ١٨ **قوله** حتى اعتبرت الكفاة الخ فان الناس يتفاضلون باقتنائه ويعيزون بنات الكفاة فمن لم اب واحد في الحرية لم يكون له كفوا من له ابوان فبها ١٩ **قوله** ضيف فان تفاخر بهم قبل الاسلام لعامة الدنيا وبعيد الاسلام فافرا ثبت الضعف في جانب الاب كان مورا العبد سواد ٢٠ **قوله** ضيعوا النسابهم والمراد من تضييع النساب عدم تفضلهم اسما وبها في الهنود ظاهر لان مدارج النكاح وحرمة على الجمل باسماء الاباء عندهم فيها ثبت الجمل يثبت الحل قيل معنى تضييعهم النساب انهم لم يراوا احق بل يراوا المال اما تضييع النسب في العجمي الذين كفوا بالعرب وصاروا موالى لهم فانظر ١٢ انظر

قال رضي الله عنه الخلاف في مطلق المعلقة والوضع في معتقة العرب وقع اتفاقا وفي الجامع الصغير تبطل كافر^١
 تزوج بمعتقة قوم ثم اسلم النبطي ووالى رجلا ثم ولدت اولاد^٢ قال ابو حنيفة ومحمد موالىهم موالى امهم وقال ابو
 يوسف موالىهم موالى ابهم لان الولاء وان كان اضعف فهو من جانب الاب فصار كالمولود بين واحد من الموالى^٣
 وبين العربية ولهما ان ولء المولاة اضعف حتى يقبل الفسخ وولء العتاقة لا يقبله والضعيف لا يظهر في
 مقابلة القوى ولو كان^٤ الابوان معتقين فالنسبة الى قوم الاب لانها استويا والتجسيم لجانبه لشبهه بالنسب^٥
 اولئك النصرانية به اكثر قال وولء العتاقة تعصيب وهو احق بالميراث من العبة والخالة لقوله عليه السلام
 للذي اشترى عبدا فاعتقه هو اخوك ومولاك ان شكرتك فهو خير لك وشكرتك^٦ وان كفرتك فهو خير لك وشكر^٧
 له ولومات ولم يترك وارثا كنت انت عصبته وورثت ابنة حمزة على سبيل العصبية مع قيام وارث واذا كان
 عصبته يقدم على ذوى الارحام وهو المروى عن علي فان كان للمعتق عصبته من النسب فهو اولى من^٨
 المعتق لان المعتق اخر العصابات وهذا لان قوله عليه السلام ولم يترك وارثا قالوا له ادمنه وارث هو عصبته
 بدليل الحديث الثاني فتاخر عن العصبية دون ذوى الارحام قال فان كان للمعتق عصبته من النسب فهو اولى منه لمبادرنا^٩
 وان لم يكن له عصبته من النسب فيدركه المعتق تاويله اذ لم يكن هناك صاحب فرض ذو حال اما اذا كان
 فله الباقي بعد فرضه لانه عصبته على ما روينا وهذا لان العصبية من يكون التناصربه لبنت النسبة بالموالى الانتصار^{١٠}
 على ما مر والعصبية ياخذ ما بقي فان مات المولى ثومات المعتق فيدركه لبنت المولى دون بناته لانه ليس للنساء من^{١١}

له قوله وقع اتفاقا وفي الجامع الصغير الكفاة ايضا في كلام العتاقة حتى ان معتقة الحاكم لا يكون لمعتق الا ثمرات التزويج لولا العتاقة
 لكونها من العرب فلفظ العرب وقع اتفاقا^{١٢} مجيد به قوله وفي الجامع الصغير ذكر لفظا الجامع الصغير لبيان ان محمدا ذكر المعلقة مطلقا ولا شتمه على ولء المولاة^{١٣} ع^{١٤} قوله تبطل كافر^{١٥}
 وزوج بمعتقة قوم ثم اسلم النبطي ووالى رجلا ثم ولدت اولاد^{١٦} ع^{١٧} قوله موالىهم موالى امهم وقال ابو يوسف موالىهم موالى ابهم لان الولاء وان كان اضعف فهو من جانب الاب فصار كالمولود بين واحد من الموالى^{١٨}
 وبين العربية ولهما ان ولء المولاة اضعف حتى يقبل الفسخ وولء العتاقة لا يقبله والضعيف لا يظهر في مقابلة القوى ولو كان^{١٩} الابوان معتقين فالنسبة الى قوم الاب لانها استويا والتجسيم لجانبه لشبهه بالنسب^{٢٠}
 اولئك النصرانية به اكثر قال وولء العتاقة تعصيب وهو احق بالميراث من العبة والخالة لقوله عليه السلام للذي اشترى عبدا فاعتقه هو اخوك ومولاك ان شكرتك فهو خير لك وشكرتك^{٢١}
 وان كفرتك فهو خير لك وشكرتك له ولومات ولم يترك وارثا كنت انت عصبته وورثت ابنة حمزة على سبيل العصبية مع قيام وارث واذا كان عصبته يقدم على ذوى الارحام وهو المروى عن علي فان كان للمعتق عصبته من النسب فهو اولى من المعتق لان المعتق اخر العصابات وهذا لان قوله عليه السلام ولم يترك وارثا قالوا له ادمنه وارث هو عصبته بدليل الحديث الثاني فتاخر عن العصبية دون ذوى الارحام قال فان كان للمعتق عصبته من النسب فهو اولى منه لمبادرنا وان لم يكن له عصبته من النسب فيدركه المعتق تاويله اذ لم يكن هناك صاحب فرض ذو حال اما اذا كان فله الباقي بعد فرضه لانه عصبته على ما روينا وهذا لان العصبية من يكون التناصربه لبنت النسبة بالموالى الانتصار على ما مر والعصبية ياخذ ما بقي فان مات المولى ثومات المعتق فيدركه لبنت المولى دون بناته لانه ليس للنساء من

الدراية في تخرج احاديث الهداية

حديث هو اخوك ومولاك ان شكرتك فهو خير لك وشكرتك وان كفرتك فهو خير لك وشكرتك^١ وولء العتاقة لا يقبله والضعيف لا يظهر في مقابلة القوى ولو كان^٢ الابوان معتقين فالنسبة الى قوم الاب لانها استويا والتجسيم لجانبه لشبهه بالنسب^٣
 اولئك النصرانية به اكثر قال وولء العتاقة تعصيب وهو احق بالميراث من العبة والخالة لقوله عليه السلام للذي اشترى عبدا فاعتقه هو اخوك ومولاك ان شكرتك فهو خير لك وشكرتك^٤
 وان كفرتك فهو خير لك وشكرتك له ولومات ولم يترك وارثا كنت انت عصبته وورثت ابنة حمزة على سبيل العصبية مع قيام وارث واذا كان عصبته يقدم على ذوى الارحام وهو المروى عن علي فان كان للمعتق عصبته من النسب فهو اولى من المعتق لان المعتق اخر العصابات وهذا لان قوله عليه السلام ولم يترك وارثا قالوا له ادمنه وارث هو عصبته بدليل الحديث الثاني فتاخر عن العصبية دون ذوى الارحام قال فان كان للمعتق عصبته من النسب فهو اولى منه لمبادرنا وان لم يكن له عصبته من النسب فيدركه المعتق تاويله اذ لم يكن هناك صاحب فرض ذو حال اما اذا كان فله الباقي بعد فرضه لانه عصبته على ما روينا وهذا لان العصبية من يكون التناصربه لبنت النسبة بالموالى الانتصار على ما مر والعصبية ياخذ ما بقي فان مات المولى ثومات المعتق فيدركه لبنت المولى دون بناته لانه ليس للنساء من

[illegible]

نصيبهم والآية في الموالاة وسئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل أسلم على يد رجل آخر والاول
 فقال هو احق الناس به محياة وماتته وهذا يشير الى العقل والارث في حالتين هاتين ولان ماله حقه
 فيصرفه الى حيث يشاء والصرف الى بيت البكال ضرورة عدم المستحق وانك مستحق قال وان كان له وارث
 فهو اولى منه وان كانت عبة او خالة او غيرها من ذوى الارحام لان الموالاة عقد لها فلا يلزم غيرها و
 ذوالرحم وارث ولا بد من شرط الارث والعقل كما ذكر في الكتاب لانه بالالتزام وهو بالشرط ومن شرطه
 ان لا يكون البولي من العرب لان تناسلهم بالقبائل فاغنى عن الموالاة قال وللبولي ان ينتقل عنه ولولته
 الى غيره مالم يعقل عنه لانه عقد غير لازم بمنزلة الوصية وكذا الاعلى ان يتبرأ عن ولاته لعدم اللزوم الا انه
 يشترط في هذا ان يكون بحضر من الاخر كما في عزل الوكيل قصدا بخلاف ما اذا عقد الاسفل مع غيره بغير
 محضر من الاول لانه فسخ حكمي بمنزلة العزل الحكمي في الوكالة قال واذا عقل عنه لم يكن له ان يتحول
 بولته الى غيره لانه تعلق به حق الغير ولانه قضى به القاضي ولانه بمنزلة عوض ناله كالعوض في الهبة
 وكذا لا يتحول ولدك وكذا اذا عقل عن ولدك لم يكن لك واحد منهما ان يتحول لانها في حق الولد كشخص
 من الاشياء

له قوله والآية في الموالاة اي المراد عقد الموالاة بديل
 ما سبق في كل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والا فربون كان المراد من ذلك بيان النقيب على سبيل الاستحقاق اثره على سبيل القرينة والبر ابتداء فذكر ان المراد بما جعله معطوفا عليه ان حكم العطف حكم
 المطوف عليه ليس المراد بقوله عقدت اي انكم القسم بل المراد بالصفقة فان العادة ان المتعاقدين ياخذ كل واحد منهما من صاحبه اذا عاقده ويسمى العقد صفقة بهذا ذكر في المبسوط البكري ان الشرع تعالى جعل ولادة الموالاة
 سببا لوارث مطلقا من غير فصل بين ان يكون للميت وارث آخر او لم يكن الا انه نسخ في حق من كان له وارث آخر بقوله تعالى اخر بقوله تعالى واذا عاقده ويسمى العقد صفقة بهذا ذكر في المبسوط البكري ان الشرع تعالى جعل ولادة الموالاة
 الآيات هناك **قوله** وسئل الخ قلت اعزبه ابو داود عن نعيم الدارحي قال يا رسول الله ما السنة في الرجل يسلم على يد رجل من المسلمين قال موالى الناس الجاهلية **قوله** في حالتين هاتين اي
 في محياة وماتته اثنا عشر **قوله** لانه مستحق لان ورثته بيت المال مجمل اعيانهم وهو لا يصلح مستحقا لما عرفت في مصارف الصدقات ١٢ **قوله** ولا بد من شرط الارث والعقل لان عقد
 الموالاة يقع على ذلك فلا بد من ذكره ولو شرط الارث من الجانبين كان كذلك وتبرأ من الجانبين بخلاف ولادة العتاقة فانه يورث الاعلى من الاسفل لان سببه الاجابة وزاد بعد من الاعلى في حق الاسفل
 لان الاسفل في حق الاعلى وهذا السبب هو العقد والشرط فعلى الوجه الذي وجد الشرط ثبت الحكم ١٣ **قوله** كما ذكر في الكتاب اشار به الى ما ذكره القدرسي في تحفته بقوله واذا اسلم الرجل على يد رجل دولا
 على ان يرثه ويعقل عنه ١٢ انت **قوله** لان تناصرا الخ فان قلت ان التناصر حكمه في كل فرد وانما تراعى في الجنس كما في الاستبراء فان الحكمه فيه فراغ الرحم وانما تعتبر في الجملة لاني في كل فرد في كل
 الاستبراء في من اشترى من امرأة او اشترى امته صيغة قلنا التناصر علمته لان فاعل العلم لا بد ان يكون موجودا والتناصر قد يوجد وقوله لا يوجد قلنا التناصر يكون موجودا حقيقة او تقدير الفاعل سببه ١٣ **قوله**
 قوله لانه يشترط الخ فان فسخ احد هما بهذا العقد بغير محضر من صاحبه فيفسخ اضراره البصاحبه وانما اذا كان الفسخ من الاسفل فانه يبرأ بموت الاسفل فيفسخ اضراره البصاحبه وانما اذا كان الفسخ من الاعلى ان
 كان الفسخ من الاعلى فانه لا يفسخ اضراره البصاحبه وانما اذا كان الفسخ من الاسفل فانه يبرأ بموت الاسفل فانه يفسخ اضراره البصاحبه وانما اذا كان الفسخ من الاعلى ان
قوله كفي منزل الخ اي عزل الوكيل فصد لا يجوز بدون علمه ويجوز ضمنا فكذلك المولى الاسفل ان يفسخ الولاء بغير محضر من الاول في ضمن عقد الولاء مع غيره ولكن ليس للاعلى ولا اسفل ان يفسخ الولاء بغير محضر
 من صاحبه قصدا كما لا يكون للمولى عزل وكيله بدون علمه قصدا فان قيل فلما لا يجعل صفة العقد مع الثاني في موجب فسخ العقد الاول قلنا لان الولاء كالنسب والنسب ما دام ثابتا من الانسان لا يتصور ثبوته من غيره فكذلك
 الولاء فخرنا من من ضرورة صحة العقد مع الثاني بطلان العقد الاول ١٣ **قوله** بمنزلة العزل الحكمي كما اذا باع المولى باوكل الوكيل ببيع بغير محضره فيعزل الوكيل ١٢ **قوله** وكذا لا يتحول ولدك الى غيره بعد اكبر لان ولاد الاب تملك الجنابة وانما لا يتبع تاكيد الاصل فليس للاب ان يتحول عنه بعد عقل جنابته فكذا ليس لولدك اذا كبر ان
 اس لا يتحول ولده الى غيره بعد اكبر لان ولاد الاب تملك الجنابة وانما لا يتبع تاكيد الاصل فليس للاب ان يتحول عنه بعد عقل جنابته فكذا ليس لولدك اذا كبر ان

الدراية في تخريج احاديث الهداية

حدثنا سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل أسلم على يد آخر والاول
 والابن والدارقطني والطبراني كلهم من حديث تميم الدارقي عن رواية عبد الله بن موهب ويقال ابن موهب عن تميم الدارقي ومنهم من ادخل بين عبد الله وتمام قبصة
 ولفظ ابن داود والحاكم بهذه الرواية الثانية قال يا رسول الله ما السنة في الرجل يسلم على يد رجل من المسلمين قال هو اولى الناس به محياة وماتته في رواية الحاكم سالت
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وادرداه الترمذي من رواية الاولة وقال ليس بمتصل ومنهم من ادخل بينهما قبصة وهو الحاكم فذكر ان عبد الله بن موهب هذا هو
 ابن زمعة وليس كما قال فان المشهور انه عبد الله بن موهب ومنهم من ادخل بينهما قبصة وقال ليس بالمعروف ولا لقي تيمما ومثل هذا لا يثبت وقال ابن القطان علمه
 هذا الخبر الجمل بحال ابن موهب وقد ذكره البخاري في صحيحه فقال وينكر عن تميم رفعه وهو اولى الناس به محياة وماتته وقد اختلفوا في صحة هذا الخبر وقال الخطابي منعه احمد
 وقال ابن المنذر رواية ليس من اهل الحفظ وقد انظرنا فيه وفي الباب عن ابن ابي امامة اخرجه ابن عدي من وجهين ضعيفين وهو من احدهما عند الطبراني والدارقطني ولفظه
 من اسلم على يد رجل فلا ذكرا خريجه اسحق بن راويه من حديث عمرو بن العاص انه اتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان رجلا اسلم على يدى ولده مال وقد
 مات قال صلى الله عليه وآله وسلم فلك ميراثه ومن طريق اسحق اخرجه الطبراني وفي اسناده رجل مجهول واخرجه ابن ابي شيبة من طريق مجاهد ان رجلا اتى عمر فقال ان رجلا
 اسلم على يدى مات وترك الفاء فخرجت منها وقال ارايت لو جنى جنابة على من تكون قال على قال فيرأته لك وهذا موقوف واستاده منقطع ١٢

واحدة قال وليس لمولى العتاقة ان يوالى احداً لونه لا ذموم مع بقاءه لا يظهر الا حق -

اي لان ملوك العتاقة ١٢
اي ان ملوك العتاقة ١٢
اي ان ملوك العتاقة ١٢

اي ان ملوك العتاقة ١٢
اي ان ملوك العتاقة ١٢
اي ان ملوك العتاقة ١٢

كتاب الاكراه

الاكراه يثبت حكمه اذا حصل من يقدر على ايقاع ما يوعد به سلطاناً كان او لصاً لان الاكراه اسم لفعل يفعل المرء بغيره فينتفي به رضاه او يفسد به اختياره مع بقاء اهليته وهذا انما يتحقق اذا خاف المكره تحقيق ما يوعد به وذلك انما يكون من القادر والسلطان وغيره سيان عند تحقق القدرة والذي قاله ابو حنيفة ان الاكراه لا يتحقق الا من السلطان لئان المنعة له والقدرة لا يتحقق بدون المنعة فقد قالوا هذا اختلاف عصر وزمان لا اختلاف حجة وبرهان ولعمري ان القدرة في ذممه الا للسلطان ثم بعد ذلك تغير الزمان واهله ثم كما يشترط قدرة المكره لتحقيق الاكراه يشترط خوف المكره وقوع ما يهدد به وذلك بان يغلب على ظنه انه يفعل ما يصير به محبواً وعلى ما دعى اليه من الفعل قال واذا اكراه الرجل على بيع ماله او على شراء سلعة او على ان يقبل رجل بالمال او يواجر داره واكرهه على ذلك بالقتل او بالضرب الشديد او بالحبس فباع واشترى فهو بالخيار ان شاء امضى البيع وان شاء فسخه ورجع بالمبيع لان من شرط صحة هذه العقود التراضي قال الله تعالى الا ان تكون تجارة عن تراض منكم والاكراه بهذه الاشياء يعد الرضا ففسد بخلاف ما اذا اكراه بضرب سوط او حبس يوماً او قيد يوماً لانه لا يبالى به بالنظر الى العادة فلا يتحقق به الاكراه الا اذا كان الرجل صاحب منصب يعلم انه يستتر به لقوات الرضا وكذا الاقرار حجة لترجح جنبه الصدق فيه على جنبه الكذب وعند الاكراه يحتمل انه يكذب لدفع المضرة ثم اذا باع مكرهاً وسلم مكرهاً يثبت به الملك عندنا وعند زفر لا يثبت لانه بيع موقوف على الاجازة الا ترى انه لو اجاز جاز

له قوله لانه لازم لا يتحقق المنقوض

سببه لا يتحقق المنقوض وهو المقتضى فلا ينفذ ١٢ تبين له قوله كتاب الاكراه الخ قيل في مناسبتنا ان الولاد من آثار المقتضى لا يؤثر فيه الاكراه فاسب ذكره عقيب اوله لانه نادراً ما يولد الاكراه ١٢ رد المحتار ٣ له قوله فينتفي به الا ان الظاهر ان الشائع المذكور في حاشية الكتاب من الاصول والفروع هو ان الاكراه نوعان نوع يعمد الرضا ويقتضي الاختيار ونوع لا يعمد الرضا ولا يفتقر الى الاختيار او يقتضي الجبر وهو الاكراه الغير الملبى وكل منهما لا ينافي الا بلبية ولا الخطاب فمروء بقوله فينتفي رضاه ان يفتني رضاه بمردون فساد الاختيار بقضية مقابلة قوله او يفسد به اختياره فان العام اذا قبل بالخيار يراوده ما عدا ذلك الخاص كما في قوله تعالى ما فطرنا على الضلالت والصلوة الوسطى فكان قوله فينتفي به رضاه اشارة الى احد نوعي الاكراه وهو الغير الملبى وقوله او يفسد به اختياره اشارة الى النوع الآخر منها وهو الملبى ١٢ انت له قوله مع بقائه البلية اي لا يزول به البلية المكره ولا يسقط عنه الخطاب لان المكره تلبى والابتلاء يحقق الخطاب الاتري انه متردد بين فرض وضطرته فلهذا لم يرد في آخره وهو انما هو الخطاب ١٢ ك له قوله اذا خاف ان يكون خائفاً عن نفسه من جهة المكره في القناع ما يدور به لانه لا يصير ملجأً محملاً بلجاً الا بذلك ١٢ ك له قوله واذا اكراه الخ والاصل ان تصرفات المكره قولاً منقضة عندنا الا ان لا يتحقق الفسخ منه كالبيع والاجارة بفسخ ولا يتحقق الفسخ منه كالطلاق والعتاق والنكاح والتدبير والاستيلاء فهو لازم ١٢ ك له قوله او بالضرب الخ قال في المبسوط والمرد في الحبس الذي هو اكراه ما يحكي الاختصاص البين به وفي الضرب الذي هو اكراه ما يجده منه الامم الشديد وليس في ذلك حد ولا اذعية ولا ينقض منه لان نصب المقادير بالرائي لا يكون ولكن ذلك على قدر ما يرى الحاكم اذا مرغ ذلك اليه فلو انكره ابطال الاقرار به لان ذلك يختلف باختلاف احوال الناس ١٢ ك له قوله قال المصنف في بابها الذين امنوا الاكلوا اموالكم بينهم باطلا اي بالحرام في الشرع كالربوا والغصب الا ان يكون ان تكون تجارة اي تكون الاموال اموال تجارة صادرة عنكم عن تراض منكم وطيب نفس فكم ان تاكلوها ١٢ ك له قوله الا ان تكون تجارة الخ فان قيل الآية وان اثبت الحرمة بدون الرضا لكان قيل بطلان الشرط والشرط لا يفسد العقد والوجود لا يفسد العقد والعدم عند منكم كما في قوله تعالى من فتيانكم المومنات قلنا اول الآية لا تاكلوا اموالكم بينهم باطلا واستثنى منه التجارة بالنزاع فيفسد غيره في صدر الحكم او يصح ان المستثنى لما كانت بصفته التراضي يكون استثنى منه بخلات التراضي وهو الاكراه ١٢ ك له قوله بهذه الاشياء اي القتل والضرب الشديد والحبس المديد ١٢ نتائج الافكار -

له قوله الا اذا كان الرجل الخ فان الشرائع والاجل من العلماء والكبراء واصحاب المناصب يستنكفون عن ضرب سوط واحد وحسب يوم واحد اكثر مما يتكف فيه من ضرب سياط وحسب ايام ولهذا قال محمد بن ليس في ذلك تقدير لازم بل ذلك على حسب ما يرى الحاكم من حال من اتبل به ١٢ ك له قوله وكذا الاقرار الخ معطوف على قوله لان من شرط صحة هذه العقود التراضي اي قوله ففسد فانه دليل مستقل في حق فساد الاقراره بالاكراه ١٢ انت له قوله لترجح جنبه الصدق الخ فلا يكون لاختلال الكذب اعتبار ولا ترجح للصدق حال الاكراه وان العقل لا يبرح احتمال انه يكذب لدفع المضرة ١٢ اعظم

والموقوف قبل الاجازة لا يفيد الملك ولنا ان ركن البيع صدر من اهله مضافاً الى محله والفساد لفقد شرط
وهو التراضي فصا ركسا اثر الشرط والمفسدة فيثبت الملك عند القبض حتى لو قبضه واعتقه او تصرف فيه
تصرفا لا يمكن نقضه جاز ويلزمه القيمة كما في سائر البياعات الفاسدة وباجازة المالك يرتفع الفساد
وهو الاكراه وعدم الرضاء فيجوز ان لا ينقطع به حق استرداد البائع وان تداولته الايدي ولم يرض البائع
بذلك بخلاف سائر البياعات الفاسدة لان الفساد فيها لحق الشرع وقد تعلق بالبيع الثاني حتى العبد وحقه
مقدم لحاجته اما ههنا الرد لحق العبد وهما سواء فلا يبطل حتى الاول لحق الثاني قال رضي الله عنه ومن
جعل البيع الجائز المعتاد بيعا فاسدا يجعله كبيع المبكر حتى ينقض بيع المشتري من غيره لان الفساد
لفوات الرضاء ومنهم من جعله رهنا لقصد المتعاقدين ومنهم من جعله باطلا اعتبارا بالهال ونشأ
سما قد جعلوه بيعا جائزا مفيدا لبعض الاحكام على ما هو المعتاد للحاجة اليه قال فان كان قبض الثمن
طوعا فقد اجاز البيع لانه دليل الاجازة كما في البيع الموقوف وكذا اذا سلم طائعا بان كان الاكراه على البيع
لا على الدفع لانه دليل الاجازة بخلاف ما اذا اكراه على الهبة ولم يذكر الدفع فوهب ودفع حيث يكون باطلا
لان مقصود المبكره الاستحقاق لا مجرد اللفظ وذلك في الهبة بالدفع وفي البيع بالعقد على ما هو الاصل فلا خل
الدفع في الاكراه على الهبة دون البيع قال وان قبضه مكرها فليس ذلك باجازة وعليه ردة ان كان قائما
في يده لفساد العقد قال وان هلك المبيع في يد المشتري وهو غير مكره ضمن قيمته للبائع معناه والبائع
مكره لانه مضون عليه بحكم عقد فاسد وللمبكره ان يضمن المبكره ان شاء لانه له فيما يرجع الى
الاتلاف فكانه دفع مال البائع الى المشتري فيضمن اياها شاء كالفاسد وغاصب الغاصب فلو ضمن المبكره رجع
على المشتري بالقيمة لقيامه مقام البائع وان ضمن المشتري نفذ كل شراء كان بعد شرائه لو تناسخته العقود
في

قوله والفساد لفقد شرط

وهو التراضي اذا توافقت شرائط العقد كما في الرول فان المساواة في الاحوال الرولية شرط جواز العقد فاذا عدم المساواة بفساد العقد وثبت الملك للمشتري بالقبض فهذا شرط كافي
سائر البياعات فان قيل لو كان بمنزلة البيع الفاسد وجب ان لا يجوز جاز في الاحوال كلها كما لو باع درهما بدينارين واشتبه بدينارين الموقوف من حيث تفرقه على اجازة المالك ولو البيع الفاسد من
حيث انه صدر من المالك مع عدم شرط تجاوزه فمن حيث انه يشبه البيع الموقوف فمن اي دقت اجازة المالك يعود جائزا ومن حيث انه يشبه الفاسد يفيد الملك بعد القبض علما بالشبهة كقوله لا ان
استثناء من قوله كما في سائر البياعات الفاسدة فان فيه اذا باع المشتري بدينارين فاسدا لم يبق له الرجوع الى الاول حتى استرداده وهما لا ينقطعان الى ان يرضى به عليه كقوله ومن جعل الخ ذكر بيع الوفاء في كتاب
الاكراه وذكر القول بالفساد او لا يشترط ان يتاخر عند الفساد ثم ان تفسير الجواز في قول من شرطه بافاضة بعض الاحكام صريح في انه ليس جائزا مطلقا لانه في قوة الفساد المفيد لبعض الاحكام اعظم
قوله البيع الجائز المعتاد الخ يريد به بيع الوفاء وصورة ان يقول البائع لثمنه بدينارين بكذا على اني اذا دفعته اليك تمك تدفعه اليي الى ان يرضى به عليه كقوله تفقد الخ لانها
وان سميا بيعا لكن غرضها الرهن اذا عوقد للمقاصد المعاني فلا يمكن الرهن ولا يعمل له الانتفاع الا باذن المالك وبمقتضى ما اكل من ثمره واستهلك من عينه والدين ساقط بهما كذا في يده اذا كان له واداء الدين ولا ضمان
عليه في الزيادة اذا ملك بغير ضمانه كقوله من جعله باطلا لا يثبت له بطلان بلفظ البيع وليس البيع قصد ما كان لكل منهما ان يبيع بغير رضا صاحبه ولو اجاز احداهما لم يجز على صاحبه كقوله
على ما هو المعتاد لئلا يظن انهم لا يضمنون لزوم البيع بهذا الصبر بل يجوزون ان لا يردعه البائع الثمن الى المشتري ويرد المبيع على البائع من غير ضمان ولا يكون ذلك الا اذا لم يخرج عن ملكه مبيع او شبهه ولم يردعه مع الوفاء لانه في هذه من
رو البيع كقوله حيث يكون باطلا اي فاسدا لوجوب الملك بعد القبض كما ثبت في الصحيحين بناء على اصلنا ان فساد السبب لا يمنع وقوع الملك بالقبض فان تصرف في فقه تفقد بغير ضمان قيمته ١٢ غنايه
قوله على ما هو الاصل يريد به ان الاصل في البيع ان يتحقق به من غير قبض والتوقف على القبض او الاجازة من العواض فلم يكن الاكراه على البيع اكراه على الدفع فكان الدفع عن اختياره وهذا
دليل الاجازة اما البينة في اصل الموضوع فلا يتعلق بها الاستحقاق من غير قبض فكان الاكراه على البينة اكراه على الدفع نظر الى مقصود المالك وهو حمله على شيء يتعلق بالاستحقاق وازالة الملك ليتفرغ به لصورته العقد
كقائه

قوله ان كان قائما الخ وان كان بالكلية لا يخذ منه شيئا لان الثمن كان امانة عند المالك لا زافده باذن المشتري والقبض متى كان باذن المالك فانما يجب الضمان اذا قبضه للمالك وهو لم يقبضه للمالك
لان كان مكرها على قبضه فكان امانة كقائه كقوله فيما يرجع الى الاتلاف اي وان لم يصلح اكثر من حيث انه كلام لان التكلم بلسان الغير لا يصح كقوله لقيامه مقام البائع اي باداء الضمان
لان المضمون يصير ملكا للضامن وقت سبب الضمان كقائه

لانه ملكه بالضمان فظهر انه باع ملكه ولا ينفذ ما كان قبله لان الاستناد الى وقت قبضه بخلاف ما اذا اجاز الملك
المكره عقداً منها حيث يجوز ما قبله وما بعده لانه اسقط حقه وهو المانع فعاد الكل الى الجواز والله اعلم **فصل**
وان اكره على ان يأكل الميتة او يشرب الخمر فاكراه على ذلك بحبس او يضرب او يجلد له الا ان يكره

بما يخاف منه على نفسه او على عضو من اعضائه فاذا خاف على ذلك وسعه ان يقدم على ما اكره عليه
وكن اعلى هذا الدوم لم يحرم الخنزير لان تناول هذه المحرمات انما يباح عند الضرورة كما في حالة المخصصة لقيام المحرم
فيما وراءها ولا ضرورة الا اذا خاف على النفس او على العضو حتى لو خيف على ذلك بالضرب الشديد وغلب
على ظنه ذلك يباح له ذلك ولا يسعه ان يصبر على ما تؤمده به فان صبر حتى او قوا به ولم يأكل فهو اثم

لانه لما ابيح كان بالامتناع معاونا للغيره على اهلاك نفسه فباحر كما في حالة المخصصة وعن ابي يوسف انه
لا ياتر لانه رخصة اذ المحرمة قائمة فكان اخذ بالغلبة قلنا حالة الاضطرار مستثنى بالنص وهو تكلم
بالحاصل بعد الثبوت فلا محرم فكان اباحة لا مخصصة الا ان انما ياتر اذا علم بالاباحة في هذه الحالة لان في

انكشاف المحرمة خفاء فعذر بالجهل فيه كالجعل بالخطاب في اول الاسلام وفي دار الحرب قال وان اكره
على الكفر بالله تعالى والعياذ بالله اوبسب رسول الله صلى الله عليه واله وسلم بقيد او بحبس او ضرب لم
يكن ذلك اكرها حتى يكره بما يرخف منه على نفسه او على عضو من اعضائه لان الاكره بهذه الاشياء

ليس باكره في شرب الخمر لما رفق الكفر وحرمته اشد اولى واحرى قال فاذا خاف على ذلك وسعه ان
يظهر ما امر به ويؤثر في ان اظهر ذلك وقلبه مطمئن بالايمان فلا اثر عليه لحديث عمار بن ياسر وحسين
ابتلى به وقد قال النبي عليه السلام كيف وجدت قلبك قال مطمئنا بالايمان فقال عليه السلام فان عافوا

له قوله بخلاف الخ اي فان قيل ما الفرق بين تضمينه مشربا اذ اجازته عقلا منها حيث اقتصر النفاذ منها على ما كان له وجه دام الجميع هناك اجاب
بقوله لانه اسقط حقه يعني في صورة الاجازة وهو الخ ١٢ ع **له قوله** ما اذا اجاز الخ وبخلاف ما اذا اجاز الملك في بيع الفضولي واحدا من الاشربة حيث يجوز ما اجازة حاصلة لانه باع كل واحد منهم ملك
غيره وقد صار لواحد منهم ملك بات بالاجازة فابطل الملك الموقوف لغيره ومنها كل واحد باع ملكه اذ بيع المكره فبطل ملكه عند القبض والمانع من نفوذ الكل حتى استرد الملك فاذا اسقط
نفذا لكل ١٢ كفاية **له قوله** فصل انما فصل بفصل لان ما تقدم مما يجعل فله قبل الاكره ومما قبل هذا الفصل ليست كذلك لانهما مخطوطة قبل الاكره في حالة السعة ١٢ نعت **له قوله** المخصصة هو غلو
البطل عن الخنزير يقال رجل خبيث البطن اذا كان طاويا خاليا كذا في معالم التنزيل ١٢ **له قوله** يباح له ذلك اقول فيه اشكال فان المباح ما استوى طرفا فله وتركه كما تقر في علم الاصول وفيما نحن
فيه اذا خيف على النفس او على العضو كان طرف الفعل لا مجال لفضله كما صرح به في كتب الاصول ١٢ نتائج **له قوله** لانه لما ايج الخ اي لانه في هذه الحالة مباهة على ما بينا والاكراه النفس او عضو
بالامتناع من المباح مرام فثابت ١٢ تبين **له قوله** لانه رخصة الخ يعني ان الاثم يفتي عن المضطر ولا ينكف المحرمة بالضرورة قال الله تعالى فمن اضطر غير بارغ ولا عاد فلا اثم عليه ١٢ **له قوله**
لا رخصة فانتا عن التناول كما تامل من تناول الطعام الحلال حتى تلفت نفسه او عضوه فكان اثم كنهه انما ياتر اذا علم الخ ١٢ غنايه **له قوله** لانه انما ياتر الخ انما قال هذا البيان ان الحكم بالاثم على تقدير
العسر وترك الاكل في مسالمتنا فهو ليس على الملا قبل فيما اذا علم بالاباحة في هذه الحالة وما اذا لم يعلم بما فلا اثم عليه في تركه لكونه معذورا بالجهل في امثال هذا بناء على التقاء ١٢ نعت.

له قوله ويؤثر في التورية ان يظهر خلاف ما يضر فجاز ان يكون المراد بها هنا الطينان القلب وجاز ان يكون الايمان بلغة تحمل معنيين ١٢ ع **له قوله** لحديث عمار بن ياسر الخ قلت دعاه الحاكم
في المستدرک في تفسير سورة النحل عن عبدة بن محمد بن عمار بن ياسر عن ابي قال اخذ المشركون عمار بن ياسر فمروا به حتى سب النبي صلى الله عليه وسلم وذكر آلهتهم فغير ثم تركوه فلما اتى رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال ما تركت حتى قلت منك وذكر آلهتهم فغير قال فكيف تجد قلبك قال مطمئنا بالايمان قال فان عادوا فاعادوا حتى انتهى ١٢ نعت

له قوله بخلاف الخ اي فان قيل ما الفرق بين تضمينه مشربا اذ اجازته عقلا منها حيث اقتصر النفاذ منها على ما كان له وجه دام الجميع هناك اجاب
بقوله لانه اسقط حقه يعني في صورة الاجازة وهو الخ ١٢ ع **له قوله** ما اذا اجاز الخ وبخلاف ما اذا اجاز الملك في بيع الفضولي واحدا من الاشربة حيث يجوز ما اجازة حاصلة لانه باع كل واحد منهم ملك
غيره وقد صار لواحد منهم ملك بات بالاجازة فابطل الملك الموقوف لغيره ومنها كل واحد باع ملكه اذ بيع المكره فبطل ملكه عند القبض والمانع من نفوذ الكل حتى استرد الملك فاذا اسقط
نفذا لكل ١٢ كفاية **له قوله** فصل انما فصل بفصل لان ما تقدم مما يجعل فله قبل الاكره ومما قبل هذا الفصل ليست كذلك لانهما مخطوطة قبل الاكره في حالة السعة ١٢ نعت **له قوله** المخصصة هو غلو
البطل عن الخنزير يقال رجل خبيث البطن اذا كان طاويا خاليا كذا في معالم التنزيل ١٢ **له قوله** يباح له ذلك اقول فيه اشكال فان المباح ما استوى طرفا فله وتركه كما تقر في علم الاصول وفيما نحن
فيه اذا خيف على النفس او على العضو كان طرف الفعل لا مجال لفضله كما صرح به في كتب الاصول ١٢ نتائج **له قوله** لانه لما ايج الخ اي لانه في هذه الحالة مباهة على ما بينا والاكراه النفس او عضو
بالامتناع من المباح مرام فثابت ١٢ تبين **له قوله** لانه رخصة الخ يعني ان الاثم يفتي عن المضطر ولا ينكف المحرمة بالضرورة قال الله تعالى فمن اضطر غير بارغ ولا عاد فلا اثم عليه ١٢ **له قوله**
لا رخصة فانتا عن التناول كما تامل من تناول الطعام الحلال حتى تلفت نفسه او عضوه فكان اثم كنهه انما ياتر اذا علم الخ ١٢ غنايه **له قوله** لانه انما ياتر الخ انما قال هذا البيان ان الحكم بالاثم على تقدير
العسر وترك الاكل في مسالمتنا فهو ليس على الملا قبل فيما اذا علم بالاباحة في هذه الحالة وما اذا لم يعلم بما فلا اثم عليه في تركه لكونه معذورا بالجهل في امثال هذا بناء على التقاء ١٢ نعت.

الدراية في تخرج احاديث الهداية

كتاب الاكره - حديث قال النبي صلى الله عليه وسلم لعمار بن ياسر لما ابتلى بالاكراه كيف وجدت قلبك فقال مطمئنا بالايمان قال فان عادوا فاعادوا حتى انتهى
ابن راهويه وعبد الدق والنوعيم في الحلية والحاكم والبيهقي من طريق ابي عبدة بن محمد بن عمار بن ياسر قال اخذ المشركون عمار بن ياسر فمروا به حتى سب النبي صلى الله عليه وسلم وذكر آلهتهم فغير ثم تركوه فلما اتى رسول الله صلى الله
الله عليه وسلم ذكر آلهتهم فغير فتركوه فلما اتى النبي صلى الله عليه وسلم قال اخذ المشركون عمار بن ياسر فمروا به حتى سب النبي صلى الله عليه وسلم وذكر آلهتهم فغير ثم تركوه فلما اتى رسول الله صلى الله
الله عليه وسلم فكيف تجد قلبك قال مطمئنا بالايمان قال فان عادوا فاعادوا حتى انتهى ١٢ نعت

ان خبيبا صبر على الاكراه حتى صلب وسماه النبي صلى الله عليه وسلم سيد الشهداء وقال فيه هوريفي في الجنة الوادي في الغاري في قصة قتل خبيب بن عدي بمكة من حديث نوفل بن معاوية الديلمي قال لما صلب خبيب الركعتين حملوه الى خشبة فادفنوه باطأ ثم قالوا له ارجع عن الاسلام قال لا والله لا اقل ولوان لي ما في الارض جميعا فذكر الحديث في قتله اياه واصل قصة خبيب في الصحيح مطولة في البخاري ليس فيها انه صلب ولانه اكره واما قوله وسماه صلى الله عليه وسلم سيد الشهداء فلو اجده وكذا قوله صلى الله عليه وسلم هوريفي في الجنة لوجدناه ايضا وورد تسمية حمزة سيد الشهداء اخرجته الحاكم من طريقين عن جابر واخرجه هو الطبراني من حديث علي وفيه قصة دروي الزمان من حديث زيد بن ارقم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم المرسل بلال وهو سيد الشهداء .

کتابخانه المکتبۃ الاسلامیہ

[illegible]

هو مكرها على الخلع دونها لزمها البذل لرضاها بالالتزام قال وان اكراهه على الزنا وجب عليه الحد عند ابي
 حنيفة الا ان يكرهه السلطان وقال ابو يوسف ومحمد لا يلزمه الحد وقد ذكرناه في الحدود قال واذا اكراه على الردة
 لم تبين امراته منه لان الردة تتعلق بالاعتقاد لا ترى انه لو كان قلبه مطمئنا بالايان لا يكفر وفي اعتقاده الكفر
 شك فلا يشبث البيونة بالشك فان قالت المرأة قد بنت منك وقال هو قد اظهرت ذلك وقلبي مطمئن
 بالايان فالقول قوله استحسانا لان اللفظ غير موضوع للفرقة وهي بتبديل الاعتقاد ومع الاكراه لا يدل على التبديل
 فكان القول قوله بخلاف الاكراه على الاسلام حيث يصير به مسلما لانه لما احتل واحتمل رجحنا الاسلام في
 الحالين لانه يعلم ولا يعلم وهذا بيان الحكم ما فيها بينه وبين الله تعالى اذ لم يعتقد فليس بمسلم ولو اكراه على
 الاسلام حتى حكم باسلامه ثم رجع لم يقتل لتكسب الشبهة وهي دأرة للقتل ولو قال الذي اكراه على اجراء
 كلمة الكفر اخبرت عن امر ماض ولم اكن فعلت بآنت منه حكما لاديانة لانه اقارنه طائع باتيان ما لم يكره
 عليه وحكموه ان الطائع ما ذكرناه ولو قال اردت ما طلب مني وقد خطر بآلي الخبز عبا مضى بآنت ديانة وقضاء
 لانه اقارنه مبتدئ بالكفر هائل به حيث علم لنفسه مخلصا غيره وعلى هذا اذا اكراه على الصلوة للصليب
 وسب محمد النبي عليه السلام ففعل وقال نويت به الصلوة لله تعالى ومحمدا اخرج غير النبي عليه السلام بآنت
 منه قضاء لاديانة ولو صلى للصليب وسب محمد النبي عليه السلام وقد خطر بآله الصلوة لله تعالى وسب
 غير النبي عليه السلام بآنت منه ديانة وقضاء لما مر وقد قررناه زيادة على هذا في كفاية المنتهي والله اعلم

له قوله وجب عليه الحد لان الزنا من الرجل لا يتصور الا بانتشار آنته وذلك لا يكون الا بلذة وذلك دليل الطواغيت بخلاف المرأة فانها محل الفعل ومع الخوف يتحقق التمكن منها فلا يكون التمكن دليل
 الطواغيت ١٢٤ قوله لا يلزمه الحد لان الحد لا يجرى على من يمتنع اليه ويقرر على دفع العسر بالالتزام الى السلطان فان اتفق في موضع لا يمكن من ذلك فهو اذ لا حكم
 له ١٢٥ قوله لا يلزمه الحد لان الحد لا يجرى على من يمتنع اليه ويقرر على دفع العسر بالالتزام الى السلطان فان اتفق في موضع لا يمكن من ذلك فهو اذ لا حكم
 شبهة في استقاط الحد منه وانتشار آنته لا يدل على عدم الخوف لانه امر طبيعي ينتشر من النائم من غير اختيار او ما تقتضيه الاكراه بالسلطان فقل انه من قبيل اختلاف العسر كما تقدم في اول هذا الكتاب وقيل من قبيل
 اختلاف الحكم ووجه قولهم ان الاعتبار في الاكراه كونه مجبا وذلك بقدرته المكره على الابقاع وخوف المكره الوقوع كما مر ذلك قد يكون من غير السلطان انشراحا ١٢٦ قوله لان الردة لا يجوز ان يجعل
 كلامه دليلين احدهما ان الردة قبل الاعتقاد وقبل الاعتقاد ليس بثابت لقيام الدليل وهو الاكراه والثاني ان يقال الردة باعتقاد الكفر وفي اعتقاده الكفر شك لانه امر مغيب لا يطلع عليه الا
 بجهة اللسان وقيام الاكراه يصرف عن صحة الترجمة فلا يترتب البيونة على الكفر بالشك ١٢٧ قوله استحسانا والقياس ان يكون القول لها حتى يفرق بينهما لان كلمة الكفر سبب لوصول البيونة بهما
 كما تتكلم بالطلاق فيستوي فيها المكره والطارئ كلفظ الطلاق ١٢٨ تبين ١٢٩ قوله غير موضوع للفرقة يعني لم يغير فيها ظهورا بينا من حيث اللفظ حتى يكون سرحا يقوم اللفظ فيه مقام معناه كما في الطلاق بل
 دلالة عليها من حيث ان اللفظ دليل ترجمته لما في القلب فان دل على تبديل الاعتقاد المستتر للفرقة كان دلالة عليها دلالة مجازية ومع الاكراه لا يدل على التبديل فضلا عن ان يكون سرحا فيقوم لفظ معناه فلماذا كان
 القول قوله ١٣٠ قوله لانه لا احتمال لان الشان لما احتمل الاسلام الوجود واحتمل اللفظ وترويه من قصد الوجود ورجحنا الاسلام في الحالين وهذا اول من ان يقال معناه يتحمل ان يوافق اللفظ
 الاعتقاد ويتحمل ان لا يوافق فرجحنا الاسلام في الحالين ومن ان يقال معناه رجحنا الاسلام في حال الاكراه على الردة وفي حال الاكراه على الاسلام بعد ما علم الظاهر ١٣١ عظمى ١٣٢ قوله لانه يعلم ان فيجب ترجيح
 على ما يقابل من المتحمل الآخر ١٣٣ عظمى ١٣٤ قوله ليس مسلم كان هذا اشارة الى ما قاله الامام الماتريدي وهو المنقول عن ابي حنيفة رحمه الله ان يكون التصديق والاقراء باللسان شرطا لبراء الاحكام وليس ذلك مذنب اهل
 اصول الفقه فانهم يجعلون الاقرار كركنا ١٣٥ قوله يمكن الشبهة لا تنال عدم الاسلام من الابتداء فيكون كونه اصبلا لعدم صحة اسلامه ١٣٦ تبين ١٣٧ قوله لانه اقارنه طائع باتيان ما لم يكره عليه لانه لو علم
 انشراح الكفر ولاخباره بالانشراح هو طائع فيه ومن اقر بالكفر فيما مضى طائعا ثم قل غيبت بك كذا لا يصدر القاضى لانه خلاف الظاهر ويصدر فيما مضى ومن ربه لانه نوى ما يجتمع لفظه ١٣٨ قوله حيث علم نفسه ان لا
 لا خطر بآله اذ خرج عما قبله من ان يكره ذلك والعزوة قد اندفعت بهذا المكان فانما لم يفعل وانشراح الكفر كان كمن اجري كلمة الكفر طائعا على وجه الاستخفاف مع علمه انه كافر فقبيل المرأة قضاء وديانة ١٣٩ عناية
 ١٤٠ قوله للصليب في منتهى الارتباك كالمير عليا في ترسايا وفي المغرب الصليب شئ مثلك كان انتقاد تعبه النصارى ١٤١

کتاب الحجّ

قال الاسباب الموجبة للحجر ثلاثة الصغر والرق والجنون فلا يجوز تصرف الصغير الا باذن وليه ولا تصرف العبد
الا باذن سيده ولا يجوز تصرف المجنون المغلوب بحال اما الصغير فلنقصان عقله غير ان اذن الولي اية اهليته والرق
لرعاية حق المولى كيلا يتعطل منافع عبده ولا يهلك رقبته بتعلق الدين به غير ان المولى بالاذن رضى بفوات
حقه والجنون لا يجامعه الاهلية فلا يجوز تصرفه بحال اما العبد فاهل في نفسه والصبي يرتقب اهليته فلها
وقع الفرق قال ومن ياع من هو له شيء واشترى وهو يعقل البيع ويقصده فالولي بالخيار ان شاء اجازة اذا
كان فيه مصلحة وان شاء فسخه لان التوقف في العبد لحق المولى فيتخير فيه وفي الصبي والمجنون نظرهما
فيستحرم مصلحةهما فيه ولا بد ان يعقلا البيع ليوحد ركن العقد فيتعقد موقوفاً على الاجازة والمجنون قد يعقل
البيع ويقصده وان كان لا يرجح المصلحة على المفسدة وهو المبتوة الذي يصلح وكيله عن غيره كما بينا
في الوكالة فان قيل التوقف عندكم في البيع اما الشراء فالاصل فيه النفاذ على المباشر قلنا نعم اذا وجد نفاذ اعليه
كما في شراء الفضولي وههنا لم يجد نفاذ لعدم الاهلية او لصغر المولى فوقفنا قال وهذه المعاني الثلاثة ترجب
الحجر في الاقوال دون الافعال لانه لا مرد لها لوجودها حتماً ومشاهدة بخلاف الاقوال لان اعتبارها موجودة
بالشرع والقصد من شرطه الا اذا كان فعلاً يتعلق به حكم يندري بالشبهات كالحدد والقصاص فيجعل عدم
القصد في ذلك شبهة في حق الصبي والمجنون قال والصبي والمجنون لا يصح عقودها ولا اقرارها لهما بينا

[illegible]

ولا يقع طلاقها ولا اعتاقها لقوله عليه السلام كل طلاق واقع الاطلاق الصبي والمعتوه والاعتاق يتمخص
 مضرة ولا وقوف للصبي على المصلحة في الطلاق بحال لعدم الشهوة ولا وقوف للمولى على عدم التوافق على
 اعتبار بلوغه حد الشهوة فلذلك لا يتوقفان على اجازته ولا ينفذ ان بباشرته بخلاف سائر العقود وان اتلفا شيئا
 لزمهما ضامانهما لحياء الحق المتلف عليه وهذا ان كون الاتلاف موجبا لا يتوقف على القصد كالذي يتلف بانقلا
 النائم عليه والحائض البائس بعد الاشهاد بخلاف القولي على ما بيناه قال فاما العبد فاقراره نافذ في حق نفسه
 لقيام اهليته غير نافذ في حق مولاه رعاية لجانبه لان نفاذه لا يعبر عن تعلق الدين برقبته او كسبه وكل ذلك
 اتلاف ماله قال فان اقرب بال لزمه بعد الحرية لوجود الاهلية وزوال المانع ولا يلزمه في الحال لقيام المانع
 وان اقرب جدا وقصاص لزمه في الحال لانه مبقى على اصل الحرية في حق الدم حتى لا يصح اقرار المولى عليه
 بذلك وينفذ طلاقه لماروينا لقوله عليه السلام لا يملك العبد والمكاتب شيئا الا الطلاق ولانه عارف بوجه
 المصلحة فيه فكان اهلا وليس فيه ابطال ملك المولى ولا تفويت منافعه فينفذ والله اعلم -

له قوله لقوله عليه السلام الخ قلت غريب بهذا

اللفظ واخرج الترمذي عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل طلاق جائز الاطلاق المعتوه المغلوب على عقله انتهى واخرج ابن ماجه عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع القلم عن
 الصغير والمجنون والنائم **١٢** قلت قوله ولا وقوف للصبي الخ اي الصبي لا وقوف له على المصلحة في الطلاق بحال انا في الحال لعدم الشهوة واما في المال فدان علم المصلحة فيزوق على العلم بتباين اعتاقها
 وتمايز طلبها عند البلوغ حد الشهوة ولا علم له بذلك والمولى وان امكن ان يقف على مصلحة في الحال لا وقوف له على عدم التوافق على اعتبار بلوغه حد الشهوة فلهذا الخ **١٣** قلت قوله لزمهما ضامانهما لحياء الحق المتلف
 غير محبورين عليهم في حق الاتلاف اذ لا يمكن ان يجزى القتل والقطع غير القطع فيزوق عليه موجب **١٤** قلت قوله النائم اي النائم اذا انقلب على رجل فقتله فالنائم ليس من اهل العقاب صلا واما وجبت الكفارة
 عليه لترك التحريم في موضع تهم ان يصير نائما **١٥** قلت قوله والحائض البائس الخ اي البائس اذا انقلب على رجل فقتله فالنائم ليس من اهل العقاب صلا واما وجبت الكفارة
 يشهد ولم يفتقه كذا في الدر المختار وقال الشامي قوله وان لم يشهد اي على طلب النقص قال الزلمي واما ذكر الاشهاد فيمكن من اثباته عند جوده او جوده عاقلته فكان من باب الاحتياط لا على سبيل الشرط **١٦** قلت
 قوله فاما العبد الخ معطوف على قوله والصبي والمجنون لا يصح عقوده **١٧** قلت قوله لا يملك العبد والمكاتب شيئا الا الطلاق الخ اي لا يملك العبد والمكاتب شيئا الا الطلاق لان العبد والمكاتب ليسا بملوك من حيث انهم
 مال ولذا لا يصح اقرار المولى عليه بما فاذن على اصل الحرية فيها فينفذ اقراره فيما لا يملك الاقرار بما هو حقه وبطلان حق المولى ضمنى **١٨** قلت قوله لماروينا اراد به ما ذكر قبيل هذا وهو كل طلاق واقع الاطلاق
 الصبي والمعتوه **١٩** قلت قوله لا يملك الخ قلت غريب واخرج ابن ماجه في سننه في الطلاق عن عباس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال يا رسول الله ان سيدى زوجتى امته وهو
 يريد ان يفرق بينى وبينها قال فصعد النبي صلى الله عليه وسلم المنبر وقال يا ايها الناس ما بال احدكم تزوج عبده امته ثم يريد ان يفرق بينهما انا الطلاق لمن اخذ بالساق انتهى **٢٠** قلت قوله الا الطلاق فان
 قيل قوله عليه السلام لا يملك العبد والمكاتب شيئا الا الطلاق فينتفى ان لا يملك الاقرار بالحد والقصاص قلنا ما معنى على اصل الحرية فيها يكون هذا اقرارا لحر لا اقرارا للعبد **٢١**

الدراية في تخرج احاديث الهداية

كتاب الحجر حديث كل طلاق واقع الاطلاق الصبي والمعتوه تقدم في الطلاق

وهو بلفظ كل طلاق جائز الاطلاق المعتوه المغلوب على عقله وفي الباب حديث رفع القلم عن ثلاث اخرجته الاربعة الترمذي من حديث عائشة وصححه الحاكم
 وفي اسناده حماد بن ابى سليمان مختلف فيه واخرج الوداؤد من حديث علي وصححه الحاكم وقال الدارقطني تفرد به ابن وهب عن جرير بن حازم عن الاعمش
 عن ابى ظبيان عن ابن عباس عن علي وعمر بالقصة والحديث رواه ابن فضال وكيع عن الاعمش فلهذا يرفعها وكذا قال عمار بن زريق عن الاعمش موقونا ولوعبد كرابن عباس
 في الاسناد وكذا قال سعد بن ابى عبيدة عن ابى ظبيان واخرج الوداؤد والنسائي من طريق عطاء بن السائب عن ابى ظبيان قال اتى عمر بامرأة قد فحوت فذكر القصة
 والحديث ليس فيه ابن عباس قال النسائي رواه ابو حصين عن ابى ظبيان فلهذا يرفعها والوجهين اثبت عن عطاوله طريق اخرى عند ابى داؤد من رواية ابى الفتح عن علي وفيه
 انقطاع واخرى عند ابن ماجه من رواية القاسم بن يزيد عن علي وهي ضعيفة واخرى عند الترمذي والنسائي واحمد عن رواية الحسن عن علي قال الترمذي غريب ولا
 تعرف للحسن سماع من علي وصوب النسائي وقفه على علي وشاهده حديث ابى قتادة اخرجته الحاكم ولكنه معلول فانه من رواية سعيد عن قتادة عن عبد الله بن ابى
 رباح عن ابى قتادة والمحفوظ عن سعيد وغيره عن قتادة عن الحسن عن علي ورواه البزار من حديث ابى هريرة وفيه اسناد عبد الرحمن بن عبد الله وهو رواه واخرج
 الطبراني في مسند الشاميين من طريق ابى ادريس الخولاني قال اخبرني غير واحد من الصحابة منهم ثوبان وشداد بن اوس فذكر حديث لا يملك العبد والمكاتب
 شيئا الا الطلاق لواجده في ابن ماجه من حديث ابن عباس اتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال يا رسول الله ان سيدى زوجتى امته وهو يريد ان
 يفرق بينى وبينها فقال صلى الله عليه وسلم انا الطلاق لمن اخذ بالساق واخرج الدارقطني من وجه آخر والاسنادان ضعيفان وابن عدى من
 حديث عصمة بن مالك باسناد ضعيف **٢٢**

غلب في عرف الفقهاء على تبذير المال والطلاق
على طلاق مقضي بالعقل والشرع ١٢

انه لم يوجد البقضى له والبقضى عليه ولو كان قضاءً فنفس القضاء مختلف فيه فلا بد من الامضاء حتى لو رفع
الى القضاء المحرم

فصادق يعني ولكن سلمنا ان حجة القاضي فضاء بان يجعل السبعة مفضيالة من حيث ان الحجة ثابت الاطرار والقضاء بالجميع عليه جعل مفضيالية لا اجد مستعصى له واستعصى عليه عند اختلاف اجتهاد بين علماء
ولكن نفس القضاء مختلف فيه وقضاء القاضي بالتمتع انما يرفع الحائث اذا لم يكن نفس القضاء مختلفا فلا بد من قضاء اكثر من هذا القضاء اكر

تصرفه بعد الحجر إلى القاضي الحاراد إلى غيره فقصى ببطلان تصرفه ثم رفع إلى قاض آخر فنقد إبطاله لاقبال
 الأمضاء به فلا يقبل النقض بعد ذلك ثم عند أبي حنيفة إذا بلغ الغلام غير رشيد لم يسلم إليه ماله حتى يبلغ
 خمساً وعشرين سنة فإن تصرفه قبل ذلك فقد تصرفه فإذا بلغ خمساً وعشرين سنة يسلم إليه ماله إن لم يونس منه الرشيق لا لا يدفع إليه ماله أبداً
 حتى يونس رشداً ولا يجوز تصرفه فيه لأن علة المنع السفة فيبقى ما بقي العلة وصار كالصبا ولا يبي حنيفة أن منع
 المال عنه بطريق التاديب ولا يتأدب بعد هذا ظاهراً وغالباً لا ترمى أنه قد يصير جداً في هذا السن فلا فائدة للمنع
 فلزم الدفع ولو كان المنع باعتبار أثر الصبا وهو في وائل البلوغ وينقطع بتطاول الزمان فلا يبقى المنع ولهذا قال
 أبو حنيفة لو بلغ رشيداً ثم صار سفيهاً لا يمنع المال عنه لأنه ليس بأثر الصبا ثم لا يتأق التفريع على قوله وإنما
 التفريع على قول من يرى الحجر فعند ههنا صرح الحجر لا ينفذ بيعه إذا باع توفيراً للفائدة الحجر عليه وإن
 كان فيه مصلحة إجازة الحاكم لأن ركن التصرف قد وجد والتوقف للنظر له وقد نصب الحاكم ناظره فيجري
 المصلحة فيه كما في الصبي الذي يعقل البيع ويقصده ولو باع قبل حجر القاضي جاز عند أبي يوسف لأنه
 لا بد من حجر القاضي عنده لأن الحجر أدرك بين الضر والنظر والحجر لنظره فلا بد من فعل القاضي و
 عند محمد لا يجوز لأنه يبلغ محجوراً عنده إذا العلة هي السفة بمنزلة الصبا وعلى هذا الخلاف إذا بلغ رشيداً
 ثم صار سفيهاً وإن اعتق عبد انفذ عتقه عندها وعند الشافعي لا ينفذ والأصل عندها أن كل تصرف
 يؤثر فيه الهزل يؤثر فيه الحجر وما لا فلا لأن السفيه في معنى الهازل من حيث أن الهازل يخرج كلامه
 لا على نهج كلام العقلاء لا تباع الهوى ومكابرة العقل لا نقصان في عقله فذلك السفيه والعتق مما لا

له قوله فلا يقبل النقض إلخ لأن فيه نقضه نقض

لقضاء معنى. وهذا ظاهر في عين ما دفعه المضاف ثانياً أما في نوعه فلا كما إذا قضى قاضي بعدم المنفعة في المبتوت ثم رفع هذا القضاء إلى قاض آخر فنقد ولا يجوز نقضه لقاض أصلاً أما إذا رفع لونه بان جازت
 امرأة أخرى مدعية لمنفعة عنه قاض يراها عليه أن يقضى بزيه ولا يلزم عدم صحة قضاء قاض في مسئلة خلافية على غيرها قاض برأيه قضاء صحيحاً ابتداءً وبعد القضاء هو باطل قطعاً لا تحكم فيما بيننا على خلاف ما يكلم
 به الشافعي فيمنعهم مع اتحاد نوع الحادث من ظن أنه يجب التنقيب بطلاناً فخطي خطأ لا يحيطي بثلثه سفيه ١٢ طاع عبد السلام اعظمي

له قوله ان من المال إلخ أي لا نسلم ان علة المنع هو السفة وحده بل هو مع قصد التاديب فإما لم يبق المحل قابلاً للتاديب بعد تلك المدة لم يقصد التاديب بعد ما فانتفت العلة بانقضاء احدى جهتيها
 وهو قصد التاديب فلم يبق انتفاء المعلول الذي هو المنع أيضاً بعد ما فوجب الدفع ١٢ نتائج له قوله بطريق التاديب أي بطريق العقوبة عليه يكون نجر العن التبذير والعقوبات مشروعة بالاسباب
 المحيية فاما بدار القول في التفريعات بمعنى حكمي والعقوبات بهذا الطريق غير مشروعة كالحمد ولا يدخل عليه استقاط شبهة القاذف فانه متمم حده عندنا لا نقول انما كان كذلك كونه تابعا لما هو محسوس وهو فاقته الحد
 لا مقصوداً بنفسه ١٢ له قوله لا ترى انه قد يصير إلخ وذلك لأن ادنى مدة البلوغ في حق الغلام اثنا عشرة سنة ثم لو لم يلبث الاثني عشر سنة أو أقل مدة المحل سنة اشترطت يبلغ ابنه باثني عشر سنة ثم لو لم يلبث
 الاثني عشر سنة فليس له بعد خمس وعشرين سنة ولو فرضنا مقام الابن البنت فغير جارية في اثنتي عشرة سنة لأن ادنى مدة بلوغ البنت تسع سنين يكن هذا الذي ذكره عام في الذكر والإناث ولما صار جديداً
 صار فرعاً أصلاً فكان الجدة هي التي لا صلة لها فالزم لئلا يفسد رشده في سن تناسلت أصالة عرفاناً لنفطع رجاء التاديب منه فلا معنى لمنع المال عنه بعد ذلك إذا منع كان للتاديب وهو لم يبق محل للتاديب في حق
 ماله ١٢ له قوله باعتبار أثر الصبا إلخ لأن احوال البلوغ قد لا ينفذ السفة باعتبار أثر الصبا وبقاؤه كبقاؤه عليه فإذا امتد الزمان وظلرت الخيرة والتجربة لم يبق أثر الصبا وحدث ضرب من الرشداً لا يحاط
 له حال كمال له ١٢ له قوله ثم لا يتأق التفريع إلخ أراد أن التفريع الذي ذكره القدر في مختصه بقوله فإذا باع لا ينفذ لا يتأق على قول أبي حنيفة وإنما التفريع على قول من يرى الحجر ١٢ له
 قوله وان كان فيه مصلحة بان كان مثل القيمة أو كان البيع راجحاً وكان الثمن باقي في يده إجازة وان كان الثمن أقل من القيمة أو كان البيع خاسراً ولم يبق في يده لم يجوز له في ضرره لخروجه المبيع عن يده بدون أن
 يكون في يده شيء من البدل ١٢ له قوله قد وجد ذلك يوجب الجواز وروى أن ركن التفريط إذا وجد من الأمر يوجب ذلك والسفة ليس باهل واجب بل إنه لا يملكه بالنقل والسفة لا ينفذ
 كما تقدم ١٢ له قوله وأما الجور بين إلخ لأنه لا ينفذ الجور لم يصح بيعه بعد الحجر في ملكه كما كان ففي انقضاء الملك لا ينفذ في يده قوله ضرر دخل هذا لا يرجح أحد الجانبين منه إلا بقضاء القاضي ١٢ له قوله لأنه
 يبلغ محجوراً عنه إلخ والفرق لمحجور بين حجر السفيه حيث لا يتوقف على القضاء وبين حجر المديون حيث يتوقف على قضاء القاضى هو أن حجر السفيه لمعني فيه وهو سوء اختياره لا الخي في غير خاسبة الجور ثم يخرج بنفس الجور
 ولا يتوقف على القضاء كذا ما بينا وأما الحجر بسبب الدين ليس بمعنى فيلحق الحق الغرض في لا يملك حقهم تصرفه فيتوقف على قضاء القاضي له له ولاية عليه فيجعل حرمه فاما الغريم فلا ولاية له فلا يجوز جره ١٢ له قوله
 وعلى هذا الخلاف إذا بلغ إلخ فعند أبي يوسف لا يصير محجوراً حتى يقضى القاضي وعند محمد يصير محجوراً للسفة ١٢ له قوله عند سفيهاً وكذا عند أبي حنيفة فلم يخص قولها بالذكر احترازاً عن قوله لأن عند أبي حنيفة الحكم
 قبل الجور وبعد سوا في نفاذ التفريعات ١٢ عليه له قوله لأن السفيه في معنى الهازل إلخ فان قيل ان السفيه لما كان بمنزلة الهازل والهازل إذا اعتق عبده لا يجب السعاية على العبد فيبقى ان يكون السفيه
 كذلك قلنا الحجر على السفيه بالنظر والنظر في السعاية ولا كذلك الهازل لأنه ليس محجوراً ١٢ له قوله من حيث أن الهازل إلخ فإني ان هذا التعليل إنما يصح في حق السفيه لأن حق الهازل لا يصح ان يقال
 لقصده اللعب به دون ما وضع الكلام له لا نقصان في العقل والجواب ان قصده اللعب بالكلام وترك ما وضع لمن مكابرة العقل والتابع الهوى فلا فرق بينهما ١٢

الحق قولہ بمنزلۃ البحر الخ قلنا لیس

اسفله كالرق لان حجر الرق تحت الغبر في المحل الذي يلاقية تصرفه حتى ان تصرف فيما لاحق للغير فيه نافذ كالقرار بالحدود والقصاص وهما لا احق لاحد في المحل الذي يلاقية تصرفه ليكون نافذا اعنايه **قوله** كما في الحجر على المريض فانه لاجل النظر لغرضه فاذا انقضى المريض عبدا وبسبب عليه السعانية لغرضه او لورثته في ثلثي قيمته اذا لم يكن عليه دين ولا مال له سواه لعنى النظر ١٢ ط -

قوله حق العلق أي حق من حقوق العلق وهو امتناع البع في شبه حقيقة العلق فيعتبر بها ١٢ اعلى **قوله** فيعتبر بحقيقة أي أنه لا ملك انشاء حقيقة العلق فلان يملك انشاء حقيقة العلق اولى
 الا أنه لا يجب ان ١٣ **قوله** الا أنه لا يجب ان ١٣ مستثنى من قوله فيعتبر بحقيقة أي بحقيقة اعتناق المحرر بسبب السفه يجب السعاية ولا يجب السعاية على مديرة في التدبير ادام المحل حيالا له
 بعد صحة التدبير بالملك لم يستخذه ولا يمكن ايجاب نقصان التدبير عليه لانه لما في على ملكه والمولى لا يستوجب على ملكه دينا لعدم ايجاب نقصان التدبير عليه الا ترى انه لو بر عبده مبال وقبل العبد صح التدبير
 ولا يجب المال ١٤ **قوله** لا يقاء نسبه والبقاء من الموانع الا اصلية فان حرمه الانسان بقاء الولد بعد موته ١٥ **قوله** وفيه المرضي المرضي المدبول اذا ادعى ولد جارية أي قال لأمته
 هذه ام ولدى ان كان معها ولد نسبي في قبيلتها للمراو ان لم يكن مما سعت في جميع قبيلتها للمراو وبذلك اذا كان معها ولد فثبت نسب الولد بمنزلة الشاهد بها في ابطال حق الغير فكذلك في دفع حكم المحرم من قصره
 بخلات ما اذا لم يكن معاه ولد لانه لا شاهد لها بها فاقرارها بها حتى العلق بمنزلة اقراره بحقيقة الحرية فلا يقدر على بيعها بعد ذلك ويسعى في قبيلتها بعد موته كما لو اعتقنا ١٦ **قوله** نصار كالمريض مرض الموت في
 لزوم كل واحد منها مفادهم المرض وسقوط الزيادة الا ان الزيادة في المرض يعتبر من الثلث ومنها غير معتبرة اصلا ١٧ **قوله** وكذا اذا تزوج اثنان يعني يعتبر مهر المثل لا الزيادة سواء تزوج بهن في عقد واحد
 او في كل يوم واحدة ثم طلقها او قبل ذلك مرا فانه يصح سميته في مقدار مهر المثل ويطلق الزيادة ١٨ **قوله** اول كل يوم واحدة يعني تزوج كل يوم واحدة ثم طلقها هكذا يفعل مراراً من غير حصر فانه يصح سميته
 في مقدار مهر المثل ويطلق الزيادة ١٩ **قوله** لما لنا اشارة الى قولنا من ضرورات النكاح ٢٠ **قوله** لا يملك حقوق الناس كمن لا يسلم قول في القرابة حتى يقيم البينة عليها وعرة التقرب لان اقاربه
 بذلك بمنزلة الاقارب ابدى على نفسه فلا يلزم شيئا الا في الولد فان الزوجين اذا تعاودا على النسب قبل قولها لان كل واحد منهما في نصه في الآخر يعلق على نفسه بالنسب واسفه لا يؤثر في منع الاقرار بالنسب لكونه
 من تواجبه كمن لا يدعي اثبات عمة المقول والاقارب لا زوجية صحيح ويجب مهر مثلها والنفقة ٢١ اعنائه -

وَقِيلَ فِيهِ اخْتِلَافُ الرِّوَايَةِ لِأَنَّهُ ذَكَرَ فِي بَعْضِ النُّسخِ حَتَّى يَسْتَكْمِلَ تِسْعَ عَشْرَةَ سَنَةً أَمَّا الْعَلَامَةُ فَلَانِ الْبُلُوغَ بِالْإِنْزَالِ
 حَقِيقَةً وَالْحَبْلَ وَالْأَحْبَالَ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ الْإِنْزَالِ وَكَذَلِكَ الْحَيْضُ فِي إِيَّانِ الْحَبْلِ فَجُعِلَ كُلُّ ذَلِكَ عِلَامَةً الْبُلُوغِ وَادْنَى
 الْبَدَةِ لِذَلِكَ فِي حَقِّ الْغُلَامِ اثْنَتَا عَشْرَةَ سَنَةً وَفِي حَقِّ الْجَارِيَةِ تِسْعَ سِنِينَ وَأَمَّا السِّنُّ فَلَهُمُ الْعَادَةُ الْفَاشِيَةُ فِي إِيَّانِ الْبُلُوغِ
 لَا يَتَأَخَّرُ فِيهَا عَنْ هَذِهِ الْبَدَةِ وَلَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَشَدُّ الصَّبِيِّ ثِمَانِي عَشْرَ سَنَةٍ هَكَذَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ
 وَتَابِعَهُ الْقَتِيبِيُّ وَهَذَا أَقْلٌ مَا قِيلَ فِيهِ فَبَنَى الْحُكْمَ عَلَيْهِ لِلتَّيَقُّنِ بِهِ غَيْرَ أَنَّ الْأُنَاثَ نَشُوءُهُنَّ وَادْرَاكُهُنَّ أَسْرَعَ فَقَصَصْنَا
 فِي حَقِّهِنَّ سَنَةً لَا شَتَاهَا عَلَى الْفُصُولِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي يُوَافِقُ وَاحِدُهَا الْمَنَاجِمَ لَا مُحَالَةَ قَالَ وَإِذَا رَأَى الْغُلَامُ أَوْ
 الْجَارِيَةُ الْحَمْلَ وَاشْكَلَ أَمْرُهُ فِي الْبُلُوغِ فَقَالَ قَدْ بَلَغْتَ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ وَأَحْكَامُهُ أَحْكَامُ الْبَالِغِينَ لِأَنَّهُ مَعْنَى لَا يَعْرِفُ
 إِلَّا مِنْ جَهْتِهَا ظَاهِرًا فَإِذَا أَخْبَرَهُ وَلَمْ يَكُنْ بَرُّهَا الظَّاهِرُ قَبْلَ قَوْلِهَا فِيهِ كَمَا يَقْبَلُ قَوْلُ الْمَرْأَةِ فِي الْحَيْضِ

بَابُ الْحَجْرِ بِسَبَبِ الدِّينِ

قال ابو حنيفة ^{١٢} لا احجر في الدين واذا وجبت ديون على رجل وطلب غرماؤه حبسه والحجر عليه لم
احجر عليه لان في الحجر اهدار اهل بيته فلا يجوز له فمضار ^{١٣} خاص فان كان له مال لم يتصرف فيه الحاكم لانه
نوع حجر ولا نه تجارة لا عن تراض فيكون باطلا بالنص ولكن يحبسه ابدا حتى يبيعه في دينه ايفاء ^{١٤} لحق الغرماء
ودفع الظلمة وقالوا اذا طلب غرماء ^{١٥} المفلس المحجر عليه حبرا القاضي عليه ومنعه من البيع والتصرف والاقرار
حتى لا يضر بالغرماء لان المحجر على السفية انما يجوز ناله نظرا له وفي هذا المحجر نظر للغرماء لانه عساه ^{١٦} يلجى
ماله في فوت حقهم ومعنى قولها منعه من البيع ان يكون باقلا من ثمن المثل اما البيع بثلثين المثل لا
ينبطل حق الغرماء والمنع لحقهم فلا يمنع منه ^{١٧} قال وباع ماله ان امتنع المفلس من بيعه وقبضه بين غرمائه
^{١٨} اي من البيع بثلثين المثل

١٤ قوله حتى يتكلم الخ هذا اللفظ يدل على اختلاف الرواية ١٢ يعني **٢٤** قوله فليهم الخ
 ولما روى عن السبعة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما استكمل الملوذ خمسة عشر سنة كذب بالرواية عليه وآله وسلم ان هذا الحديث لم يثبت فمقتضى الاحتجاج ١٢ يعني **٢٥** قوله
 قوله تعالى قال الله تعالى ولا تقر بآمال اليتيم الابالتي اي احسن حتى يبلغ اشده ١٢ **٢٦** قوله للتيقن اي كون ثمانية عشر سنة في تفسير الاشده للتيقن لان بعضهم قالوا الاشده ثمانون وعشرون وبعضهم خمسة
 وعشرون وبعضهم ثلثة وعشرون ١٢ حميد به **٢٧** قوله لا شتمها الخ اے زونا سنة في حق الغلام فتوافق فصل من فصول السنة مزاجه فيقول مزاجه ١٣ **٢٨** قوله ولم يكن بها الظاهر اشارة الى
 ان الغلام اذا ادى البلوغ وعمره اقل من اثني عشرة سنة لا يصدق سنة لا يصدق والجارية اذا ادا عتية وعمرها اقل من تسعين لا يصدق ١٢ يعني **٢٩** قوله يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل اي بالحرام شرعا
 فكان فيه وصفت لانه فصار بالنظر الى اقبله بمنزلة الرب من المفرد فلا جرم اكثر تاخير عنه ١٢ استأنج **٣٠** قوله بالنص قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل اي بالحرام شرعا
 لا تعصب والرواية ان تكون تجارة عن تراخ منكم ١٢ **٣١** قوله غرام الغفلس ليس المراد بالغفلس بل المراد به الما من يدعي الا نكاس فيقينا ول للغي ايضا
 اذا نظرا من المدعيون الذي لا يؤدى ويميدى الا فلاس وان كان غنيا في نفسه وامان حاله حال الغفلس ولا شك ان الغني الذي لا يؤدى وميدى حاله في عدم اداء الدين حال الغفلس فلا يلزم تخصيص المسئلة
 بما هو غفلس حقيقة ١٢ انت

عند الناس ولا يطالب به ذلك الرجل بالمال فينفوت حق الزماد ويبيع بالثمنية من عظيم لا يمكن الانتزاع من يده ١٢٥ كـ **قوله** يلجى الجاه الى كذا لجاء اضطروا كرهه والتبعية ان يلجى الى ان تاتي امرابطه خلاف ظاهره كذا في المغرب وقال في نور الانوار حاصل التبعية ان يلجى شئ الى ان ياتي امرابطا بخلاف ظاهره فيظهر كحضور الحق انها يعتقد ان البيع لاجل مصلحة ودعت اليه ولم يكن في الواقع بينهما بيع

الدراية في تخريج أحاديث الهداية

حدثني **ابن عباس** في قوله تعالى حتى يبلغ أشده ان أشد الصبي ثمانى عشر سنة له اجدته نعو في تفسير البغوى بغير اسناد ان ابن عباس قال الاشد نهاية قوته وغاية شبابه وهو ما بين ثمانى عشر سنة الى اربعين وروى الطبرانى في الاوسط من طريق **ابن خيثم** عن **سعيد بن جبير** عن **ابن عباس** في هذه الآية قال ثلاث وثلاثون وهو الذى رفع عليه **عيسى بن مريم** عليهما الصلوة والسلام واخرجه **ابن مردويه** من طريق **ابن خيثم** لكن قال عن **بجاهد** بدل **سعيد** وقال **بضعاً وثلاثين** و**لعون** **كرعسى بن مريجه** على نبينا وعليه افضل السلام ١٢ :

الدين حتى الاخر

بالحصص عند هبها لان البيع مستحق عليه لا يفاء دينه حتى يحبس لاجله فاذا امتنع نائب القاضى منايه
 كما في الحب والعتة قلنا التلجبة موهومة والمستحق قضاء الدين والبيع ليس بطريق متعين لذلك بخلاف
 الحب والعتة والمحبس لقضاء الدين بما يختاره من الطريق كيف وان صح البيع كان المحبس اضارا بهما
 بتأخير حق الدائن وتعذيب المديون فلا يكون مشروعاً قال وان كان دينه دراهيم وله دراهيم قضى القاضى
 بغير امره وهذا بالاجماع لان الدائن حق الاخذ من غير رضاه فللقاضى ان يعينه وان كان دينه دراهيم
 وله دنانير او على ضد ذلك باعها القاضى في دينه وهذا عند ابى حنيفة استحسان والقياس ان لا يبيعه
 كما في العروض ولهذا الميركن لصاحب الدين ان ياخذ حياً وجه الاستحسان انها امتداد في التثنية
 والبالية مختلفان في الصورة فبالنظر الى الاتحاد ثبت للقاضى ولاية التصرف وبالنظر الى الاختلاف يسلب
 عن الدائن ولاية الاخذ عملاً بالشبهين بخلاف العروض لان الغرض يتعلق بصورها واعيانها اما النقود
 فوسائل فافتراقها في الدين النقود ثم العروض ثم العقار يبدأ باليسر فاليسر لما فيه من المسارعة الى
 قضاء الدين مع مراعاة جانب المديون ويترك عليه دست من ثياب بدنه ويبيع الباقي لان به كفاية وقيل
 دستان لانه اذا غسل ثيابه لا بد له من ملابس قال فان اقر في حال الحجر باقرار لزمه ذلك بعد قضاء الديون
 لانه تعلق بهذا المال حق الاولين فلا يتمكن من ابطال حقهم بالاقرار لغيرهم بخلاف الاستهلاك لانه مشاهد
 لا مرد له ولو استفاد مالا اخرج بعد الحجر نقدا اقراره فيه لان حقهم لم يتعلق به لعدم وقت الحجر قال وينفق
 على المفلس من ماله وعلى زوجته وولده الصغار وذوى ارحامه ممن يجب نفقته عليه لان حاجته الاصلية
 مقدمة على حق الغرماء ولانه حق ثابت لغيره فلا يبطله الحجر ولهذا لو تزوج امرأة كانت في مقدار مهر مثلها
 أسوة للغرماء قال فان لم يعرف للمفلس مال وطلب غرماء حبه وهو يقول لا مال لي حبه الحاكم في كل دين
 التزمه بعقد كالبهر والكفالة وقد ذكرنا هذا الفصل بوجوه في كتاب ادب القاضى من هذا الكتاب فلا نعيد الى

له قوله كما في الحب والعتة المحبوب اذا الى ان يفارق امرأته نائب القاضى منايه ايضا في التفرق ١٢ ك ٢ قوله
 والعتة العنين من لا يقدر على الجماع مطلقاً مع وجود الآلة او يقدر على التيب دون البكر ١٢ مجمع الانهر
 فلا يجوز للقاضى تعيين هذه الجهة عليه ١٢ ك ٣ قوله بخلاف الحب ان فان التفرق هناك متعين لانه يمكنه الامساك بالمعروف فتعين عليه التشرع بالاحسان فلما امتنع عن التشرع بالاحسان مع عجزه
 عن الامساك بالمعروف نائب القاضى منايه في التفرق ١٢ ك ٤ قوله والمحس ان جواب عن قولنا حتى يحبس لاجله نفقته سئل الزوم المحبس لكنه ليس لاجل البيع بل لقضاء الدين بما يختاره من الطريق
 التي ذكرنا من الاستقراض والاستيناب وسؤال الصدقة وبيع ماله ١٢ ك ٥ قوله كيف وان الخ كيف صح البيع ولو صح البيع كان المحبس فلما لانه اضرا بهما بتأخير حق الدائن وتعذيب المديون فلم يكن
 مشروعاً لكنه مشروع بالاجماع فلم يصح البيع ١٢ ك ٦ قوله استحسان كون جواز بيع النقدين بطريق الاستحسان دون القياس انما هو قول ابى حنيفة فقط والمأخذ بها يجوز بيع النقدين بطريق القياس
 انت ١٢ ك ٧ قوله متحذرن في التثنية ولهذا يعظم احد بما في الاخر في الزكوة ١٢ ك ٨ قوله ولاية التفرق ان ولاية تقضى الايجاب والا لزام وهو انجب بحال القاضى لغير رعاية الاشهاد في حق
 دون الغريم اذ ليس له ولاية على المديون فيمناسبت رعاية الاختلاف ١٢ ك ٩ قوله دست قال في احوال الحسنى دست دست جامة وفي مؤيد الفضلاء دست يكعد وفي غياث اللغات دست
 كيجمة قام جون بك دست جامة وكيد دست سلاح ١٢ ك ١٠ قوله بخلاف الاستهلاك اي بخلاف ما اذا استهلك الحجر عليه قبل قضاء الدين مال انسان حيث يكون المتلف عليه أسوة لغرماء بخلاف لان
 فله اعني الاستهلاك مشاهد محسوس فلا بد لان الحجر لا يصح في الفصل الحسنى ١٢ ك ١١ قوله لانه مشاهد الخ وذكر في حجر الذخيرة ولو كان سبب وجوب الدين ثباتا عند القاضى بعلمه او بشهادة مشهورة على الاستقراض
 او الشرايش القيمة شارك بولاء الغرماء غير الذي له المدين قبل الحجر ١٢ ك ١٢ ك ١٣ قوله على المفلس المراد منه المعنى المجازى المديون فان حمل على المعنى الحقيقي ينافيه قوله الاتي من ماله كذا في
 نتائج الافكار ١٢ مولانا محمد عبد الحليم نور الله

قوله الى ان قال متعلق بقوله
قال فان لم يعرف الخ يعني قال القدوري في مختصره فان لم يعرف للعفس مال الى ان قال وكذلك ان اقام البينة انه لمال له وقوله على سبيل تفسير من المصنف لما زاد القدوري بقوله وكذلك ان اقام
الخ وقوله وجوب النظر الخ تعليل لذلك ١٢ نتائج **قوله** يعني على الخ ذكر في ادب القاضي حكاهن هذا الباب وعطف عليه قوله وكذلك ان اقام البينة ففسر ذلك الحكم بقوله يعني على سبيل
مراون قوله وكذلك ان اقام البينة ١٣ حميد **قوله** تحزنا عن الخ لانه لا يجوز احكام مكان الدين وعن ابى يوسف ردا لا يخرج من السجن في غير هذه الصوة ايضا لان الهالك لو كان اما يكون بسبب
المرض وانما في المجلس وغيره سواء ١٤ **قوله** هو يصح امتناع عن قول بعضهم لا يمنع من الاكتساب في السجن بلان فيه نظر المجانبين بجانب المدبول ان يتفق على نفسه ويأمر ولرب الدين انه اذا فضل
منه شي وبعث ذلك اليه ١٥ غايه ١٦ **قوله** يعجز عنه ويرد به خبرا محرمة تالمه وتبيده ومبقار ي خودو ملول شدة ١٧ من **قوله** ولا يحول بين الخ اي لا يمنع من ان يدور ما معه ١٨ **قوله**
قوله ولا يحول بينه حال بينهما حال شديدان كما دور ١٩ من **قوله** التحريم الاسلام لصاحب الخ فوجها تمسك به بولان الحديث مطلق في حق الزمان فيتناول الزمان الذي يكون بعد اطلاق من السجن
وتقبل ٢٠ **قوله** تقسم بينهم الخ اي ياخذ كل واحد منهم حصته من الدين وهذا اذا اخذوا افضل كسبه يعني اختياره اذا اخذ القاضي قومه بينهم بدون اختياره اما المدبول في حال صحته لو اشترى احد الغراء على
غيره بقضاء الدين باختياره فله ذلك نص على ذلك في فتاوى النسفي ١٧ غايه

حدیث صاحب الحق بد ولسان الدارقطنی من مرسل مکحول وابن عدی من حدیث ابی عتبۃ الغولانی أخرجه فی ترجمۃ محمد بن معاویۃ احد الساقطین
 و فی الباب حدیث ابی ہریرۃ ان صاحب الحق مقالا وهو فی الصحیحین ۱۲

من فضلك

کتاب الباذون

[illegible]

اسم عام يتناول الجنس فيبيع ويشترى ما بدله من انواع الاعيان لانه اصل التجارة ولو باع واشترى بالغبن
 اليسير فهو جائز لتعد الاحتراز عنه وكذا بالفاحش عند ابي حنيفة خلا فالحالها يقولون ان البيع بالفاحش
 منه بمنزلة التبرع حتى اعتبر من المريض من ثلث ماله فلا ينتظم الاذن كالهبة وله ان يبيع تجارة والعبد
 متصرف باهلية نفسه فصار كالحرة وعلى هذا الخلاف الصبي الماذون ولو جاني في مرض موته يعتبر من جميع
 ماله اذ لم يكن عليه دين وان كان فمن جميع ما بقي لان الاقتصار في الحر على الثلث حتى الورثة ولا وارث للعبد
 واذا كان الدين محيطا بما في يده يقال للشترى او جميع المعايير والا فارد بالبيع كما في الحر وله ان يسلم ويقبل
 السلم لانه تجارة وله ان يوكل بالبيع والشراء لانه قد لا يتفرغ بنفسه قال ويرهن ويرهن لانها من توابع
 التجارة فانها ايقاع واستيفاء ويملك ان يتقبل الارض وليست اجراء والبيوت لان كل ذلك من صنيع
 التجارة ويأخذ الارض مزارعة لان فيه تحصيل الربح ويشترى طعاما فيزرعه في ارضه لانه يقصد به
 الربح قال عليه السلام لا زارع يتاجر به وله ان يشارك شركة عنان ويدفع المال مضاربة ويأخذها لانه
 من عادة التجار وله ان يواجر نفسه عندنا خلا فالشافعي وهو يقول لا يملك العقد على نفسه فكذا على منافعه
 لانها تابعة لها ولان نفسه رأس ماله فيملك التصرف فيها اذ كان يتضمن ابطال الاذن كالبائع لانه ينجز به
 والرهن لانه يجبس به فلا يحصل مقصود المولى اما الاجارة لا ينجز به ويحصل به المقصود وهو الربح فيملك
 قال فلان اذن له في نوع منها دون غيره فهو ماذون في جميعها وقال زفر والشافعي لو يكون ماذون الا في ذلك
 النوع وعلى هذا الخلاف اذا انتهت عن التصرف في نوع اخر لها ان الاذن توكيل وانابة من المولى لانه يستفيد
 الولاية من جهته ويثبت الحكم وهو الملك له دون العبد ولهذا يملك حجرة فيتخصص بها خصه كالمضارب بملك
 ولنا انه اسقاط الحق وفك الحجر على ما بناه وعند ذلك يظهر ملكية العبد فلا يتخصص بنوع دون نوع بخلاف
 قولنا ان اسقاط الحق وفك الحجر على ما بناه وعند ذلك يظهر ملكية العبد فلا يتخصص بنوع دون نوع بخلاف

له قوله اسم عام لانه محلي بالاعت واللام وهما لا يستغرق الجنس
 حيث لم يسبقه موصوف بغيره فيستغرق جنس التجارات **٢** قوله بمنزلة التبرع ان كان البيع بالغبن الفاحش خلافت المقصود والمقصود بالبيع الاسترخاء دون الاتلاف فكان بمنزلة التبرع
 ولهذا اعتبر من المريض من الثلث وما هو خلافت المقصود لا ينتظم الاذن بالمقصود **٣** قوله كالهبة المعايير اي ان يبيع بمدة قيمة ثمان بمائة مثلاً او بمدة كالهبة اذا كان في مرض الموت فيعتبر
 من الثلث كذا في مجمع الانهر **٤** قوله ولم ير اي ان البيع بالغبن الفاحش تجارة يملك الحر فملك العبد الماذون لانه بعد الاذن كالحرة فيصرف باهية نفسه كما تقدم واعتباره من الثلث من المريض حتى انوار
 والورثة وذلك لانه على انه لا ينفذ من الماذون **٥** قوله وعلى هذا الخ اس على هذا الخلاف الصبي اذا اذن له الوالد في التجارة ان يبيع ويشترى بالغبن اليسير بالاتفاق وبالفاحش عند ابي حنيفة
٦ قوله فمن يبيع ما بقي من يده وينه او لا يبيع بعد قضاء الدين يكون كالمعابة **٧** قوله ولا وارث للعبد الخ لا يقال ان المولى بمنزلة الوارث لانه من ماله سقط حق الاذن فصار كوارث
 لوارث اذا سقط حق الثلثين فانه ينفذ تصرف المريض في الكل **٨** قوله يقال لانه لا يزرع زيادة في الثمن لم يرض به بغيره فليترك **٩** قوله ولم ير ان يسلم الخ اس ولما دون ان
 يجعل نفسه ربح السلم والمسلم اليه **١٠** قوله من ماله من الامام ومنه ما جازة وهو لما يفتى بتعال الناس **١١** قوله شركة عنان ليس لان يشترك شركة مفادته لانها
 متعقد على الوكالات والكفالات ولا تدخل تحت الاذن فلو فعل ذلك كانت مما كان في المعاد ومنه ما جازة فصحت بقدر ما يملك الماذون وهو الوكالات **١٢** قوله رأس ماله لان المولى اذن له
 بالكتابة ولم يدع اليه ماله ولا ماله للماذون له فهو يملك التصرف فيه ضرورة فاما الماذون يملك التصرف في نفسه **١٣** قوله اذا نهى الخ اي اذا نهى عن التصرف في نوع اخر من التجارة
 بعد ان اذن له في نوع مخصوص منها فالاختلاف فيه كما تقدم من النهي عن التصرف في نوع اخر منها بعد ان اذن له في نوع مخصوص منها والحاصل انه سواء نهى عن غير ذلك النوع او سمكت عنه
 يكون ماذوناً في جميع التجارات خلافاً لافروا الشافعي كما ذكر في الايضاح **١٤** قوله كالمضارب وان قيدت المضاربة ببلد معين بان يقول رب المال للمضارب دفعة مضاربة في الكوفة مثلاً
 او سلمت له ستار معين بان قال دفعة مضاربة في الكوفة او وقت معين بان قال دفعة مضاربة بالصف مثلاً او محال معين بان قال دفعة مضاربة
 مضاربة لفلان طيس لم ير اس للمضارب ان يتجاوز محال المضاربة لان المضاربة توكيل **١٥** قوله انه اسقاط الخ اقول لقائل ان يقول ان اريد ان اسقط الحق بجملة ذلك المحجر رتبة فهو م
 كيف ولو كان كذلك لم يعبه بقرينة وقوله من التبرعات وليس كذلك قطعاً وان اريد ان اسقط الحق في بعض التصرفات فهو مسلم لكن لا يثبت به المدعي اذ لا يلزم من اسقاطه وفك في جميع
 التصرفات حتى يلزم ان يكون ماذوناً في جميعها هو المدعي **١٦** قوله وفك ذلك الخ يعني ان العبد له ملكية التصرفات كالحرة لا يظهر ملكية لرعاية حق المولى فيكون تجرداً عن التصرفات ويكون
 الاذن فك الحرج لاشياء المالكية فاذا وقع الاذن في نوع خاص منها يظهر المالكية العامة ولا يمنع تخصيصه لان العموم الذي هو لازم المالكية ينافي التخصيص ولو كان الاذن اثبات ملكية يتخصص بها المولى
١٧ اعني كانه قوله بخلاف الوكيل الخ يجوز ان يكون جوا عن قوله كالمضارب لان المضارب وكيل والوكيل يستفيد الولاية من جهة لانه تصرف في مال غيره **١٨**

الوكيل لانه يتصرف في مال غيره فتثبت له الولاية من جهته وتحكم التصرف وهو الملك واقع للعبد حتى كان له ان يصرفه الى قضاء الدين والثففة وما استغنى عنه يخلفه المالك فيه قال وان اذن له في شيء بعينه فليس بها ذون لانه استخدمه ومعناه ان يأمره بشراء ثوب للكسوة او طعاما لاهله وهذا لانه لو صار ما ذون يشتد عليه بالاجل استخدمه بخلاف ما اذا قال اذني الى الغلة كل شهر كذا او قال اذني الفادانت حر لانه طلب منه المال ولا يحصل الا بالكسب او قال له اقعد صباغا او قصا لانه اذن بشراء ما لا بد منه لهما وهو نوع فيصير ما ذونا في النوع قال واقرار الماذون بالديون والغصب جائز وكذا بالودائع لان الاقرار من توابع التجارة اذ لو لم يصح اجتناب الناس مبيعاته ومعاملته ولا فرق بين ما اذا كان عليه دين او لم يكن اذا كان الاقرار في صحته وان كان في مرضه يقدم دين الصحة كما في الحر بخلاف الاقرار بما يجب من المال بسبب التجارة لانه كالحجور في حقه قال وليس له ان يتزوج لانه ليس بتجارة ولا يزوج ماله لانه قال ابو يوسف يزوج الامة لانه تحصل المال بمنافعها فاشبه اجارتها ولها ان الاذن يتضمن التجارة وهذا ليس بتجارة ولهذا لا يملك تزويج العبد وعلى هذا الخلاف الصبي الماذون والمضارب والشريك شركة عنان والادب والوصي قال ولا يكاتب لانه ليس بتجارة اذ هي مبادلة المال بالمال والبدل فيه مقابل بفك الحجر فلم يكن تجارة الا ان يجيزه المولى ولا دين عليه لان المولى قد ملكه ويصير العبد نائبا عنه ويرجع الحقوق الى المولى لان الوكيل في الكتابة سفير قال ولا يعتق على مال لانه لا يملك الكتابة فالاعتاق اولى ولا يقوض لانه تبرع محض كالهبة ولا يهب بعوض ولا بغير عوض وكذا لا يتصدق لان كل ذلك تبرع بصريحه ابتداء وانتهاء او ابتداء

[illegible]

فلا يدخل تحت الاذن بالتجارة قال الا ان يهدي اليسير من الطعام او يضيف من يطعمه لانه من ضرورات
التجارة استجلا بالقلوب الجاهزين بخلاف المحجور عليه لانه لا اذن له اصلا فكيف ثبت ما هو من ضروراتها
وعن ابي يوسف ان المحجور عليه اذا اعطاه المولى قوت يومه فدا بعض رفقائه على ذلك الطعام فلا
باس به بخلاف ما اذا اعطاه قوت شهر لا يهرقوا لاكله قبل الشهر يتضرر به المولى قالوا ولا بأس للمرأة
ان تتصدق من منزل زوجها بالشئ اليسير كالرغيف ونحوه لان ذلك غير ممنوع عنه في العادة قال وله ان
يحط من الثمن بالعيب مثل ما يحط التجار لانه من صنيعهم وربما يكون الحط انظر له من قبول العيب
ابتداء بخلاف ما اذا حط من غير عيب لانه تبرع محض بعد تمام العقد فليس من صنيع التجار ولا كذلك
المعاملة في الابتداء لانه قد يحتاج اليها على ما بينا وله ان يؤجل في دين قد وجب له لانه من عادة التجار قال و
ديونه متعلقة برقبته ببيع الغرماء الا ان يفديه المولى وقال نافع والشافعي لا يبيعان ويباع كسبه في دينه بالاجماع
لهما ان غرض المولى من الاذن تحصيل مال لم يكن لا تقويت مال قد كان له وذلك في تعليق الدين بكسبه حتى
اذا فضل شئ منه على الدين يحصل له بالرقبة بخلاف دين الاستهلاك لانه نوع
جناية واستهلاك الرقبة بالجناية لا يتعلق بالاذن ولنا ان الواجب في ذمة العبد ظهر وجوبه في حق المولى
فيتعلق برقبته استيفاء كدين الاستهلاك والجامع دفع الضرر عن الناس وهذا الاذن سببه التجارة وهي داخله
تحت الاذن وتعلق الدين برقبته استيفاء حامل على المعاملة فمن هذا الوجه صرح غرض المولى وينعدم
الضرر في حقه بدخول المبيع في ملكه وتعلقه بالكسب لا ينافي تعلقه بالرقبة فيتعلق بهما غير انه يبدأ بالكسب
في الاستيفاء ايفاء لحق الغرماء وابقاء لمقصود المولى وعند انعدامه يستوفى من الرقبة وقوله في الكتاب ديونه
المراد منه دين وجب بالتجارة او بما هو في معناها كالبيع والشراء والاجارة والاستيجار وضمان المغصوب والودائع

له قوله ولا يضيف اي ضيافة يسيرة والضيافة اليسيرة مشبهة بال التجارة قال محمد بن مسلمة ان كان مال تجارة شاة عشرة اكلات درهم واتخذ ضيافة بمقدار عشرة اكلات يسيرا
وان كان مال تجارة عشرة شاة فاتخذ ضيافة بمقدار اواقع فذلك يكون كغيره فاذا كان له قوله استجلا باستجلبا استجلبه فواست كشيء شدة حمير من اذ جاءه من قوله قلوب الجاهزين الجاهزين
هو المعنى من التجار فكانه اريد المجزوء الذي بيعت التجار بالاجازة او ما فرغ من فحرف الى الجاهزين كذا في المغرب ١٢ حله
له قوله ولا كذلك المعاملة ان يمكن ان يكون جوابا عن سؤال مقدمه ان يقال كيف جازتم جملة الماذون مع ان فيها حطامن الشئ ١٢ عني له قوله ولولا ان اى اذا وجب الديون على
الماذون بالتجارة او بما هو في معناه فان كان له كسب ببيع دينه بالاجماع وان لم يكن له كسب يتعلق برقبته ببيع الغرماء ١٢ له قوله يبيع دينه ببيع الغرماء بغير من المولى فان قيل ما وجه
البيع على قول ابي حنيفة وهو لا يرى المجر على المرافعة بسبب الدين وبيع القاضي العبد بغير من مولا جرح عليه اجيب بان ذلك محجور عليه لانه كان قبل ذلك محجورا عن بيعه اذ لا يجوز للمولى بيع العبد المذون بغير رضى
الغرماء وجرح المجر غير مشهور وانت له قوله الا ان يفديه المولى اى يؤدى جميع الديون ولم يرد به اذ اقره في ذلك لان حق الغرماء هو الدين فاذا استوفاه لم يبق لهم حق المطالبة ببيع ١٢ له قوله لان
يفديه ان اشارة الى ان البيع انما يجوز اذا كان المولى حاضر لان اختيار الغلام من الغائب غير متصور لان الخصم في رقبته العبد هو المولى فلا يجوز بيعه الا بحضوره او حاضرة نائبه بخلاف الكسب فانه لا يحتاج فيه الى حضور
المولى لان العبد خصم فيه ١٢ له قوله لا يبيع لان الدين يتعلق بالكسب لا بالرقبة عندنا ١٢ تبين له قوله ويبيع ان اشارة الى ان المولى على المرافعة فاما العبد في المرافعة لا يرى ان
المولى يحجره كذا اجاز جرح القاضي عليه ببيع الكسب عليه ١٢ له قوله وذلك اى تحصيل مال لم يكن لا تقويت مال قد كان في تعلق الدين بكسبه لا بالرقبة ١٢ له قوله بخلاف دين الاستهلاك فانه يبيع
فيه لانه لا يتعلق له بالاذن فان وجوبه بالجناية قبل الاذن يباع بدين الاستهلاك كذا بعد ١٢ له قوله لا يتعلق بالاذن وللهذا لو كان محجورا عليه ببيع ذلك وليس الكلام في ذلك وانما الكلام فيما يتعلق
بالاذن ١٢ له قوله وهذا اشارة الى دفع الضرر وبما ان سبب ذلك الدين التجارة لانه المفروض والتجارة داخله تحت الاذن بلا خلاف فتسببه داخل تحتها واذا كان داخل تحتها كان من ضروراته ولولا ان يتعلق
برقبته استيفاء كان اضرا لالان الكسب قد لا يوجد ١٢ له قوله وتعلق الدين ان جواب عن قولهما ان غرض المولى من الاذن تحصيل مال ان ديانا ان الدين اذا تعلق برقبته استيفاء وعلم المعاملون
ذلك كما لا على العامة فيكسر المعاملة ويروا الزج بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فان خوف الترمي ينشأ عن ذلك فمن هذا الوجه يعلم ان يكون غرض المولى ان اى فان قيل لا يصلح ان يكون غرضه لانه يتضرر به والضرر لا يكون
غرضه اجاب عنه بغيره نعم ان اى والمولى بالدين واجب بالتجارة وذلك ليكون العبد وقول مبيع او بما هو في معناه في ملك المولى وقوله في ملكه قابل ما يفوته والظاهر ان يكون بمقدار ما يؤدى من قيمة العبد لان الشرط ان يكون فاشش
نادر وقيل معنى هذا الكلام ان المولى كان اشترى الديون التي على العبد ولولا ان سببها بغيره كان ذلك شرعا ينبغي فاشش وهو ما قد علم من سائر الاحكام والاداء الديون دون بيع العبد ١٢ له قوله
قوله وتعلق الخ جواب بما يقال اجمعا ان تعلق الكسب فكيف يتعلق بعد ذلك بالرقبة ١٢ له قوله لا يبيع والشراء نظير قوله دين وجب بالتجارة وقوله والاجارة والاستيجار الى اخره نظير قوله او بما هو في
معناه وصورة وجوب الدين ببيع هو ان يبيع ويستحق المبيع والتمسك به في يده ١٢ له قوله والاجارة بان يستعمل الاجرة ثم يملك المستجرة قبل غام المدة ١٢ له قوله والودائع الخ الودع بغيره
انخص لان الودع الترك وهو ان يترك الشئ في يد غيره قصد اوائله ما يقع في يد الغير ولولا ان قصد كما اذا جئت الزج على ثوب و القنته في جرح رجل ١٢ حميد

والأمانات اذا جدها وما يجب من العقوبات المشتراة بعد الاستحقاق لاستنادها الى الشراء فيلحق به قال
 ويقسم ثمنه بينهم بالحصص لتعلق حقهم بالرقبة فصارت كعقلها بالتركة فان فضل شيء من ديونه طلب
 به بعد الحرية لتقره الدين في ذمته وعدم وفاء الرقبة به ولا يباع ثانياً كيلا يمتنع البيع او دفعاً للضرر عن
 المشتري ويتعلق دينه بكسبه سواء حصل قبل لحوق الدين او بعده ويتعلق بما يقبل من الهبة لان المولى
 انما يخلفه في الملك بعد فراغه عن حاجة العبد ولم يفرغ ولا يتعلق بما انتزعه المولى من يده قبل الدين
 لوجود شرط الخلو له وله ان يأخذ غلة مثله بعد الدين لانه لو لم يكن منه يحجر عليه فلا يحصل الكسب
 والزيادة على غلة المثل يجردها على الغراء لعدم الضرورة فيها وتقدم حقهم قال فان حجر عليه لم ينحجر
 حتى يظهر حجرة بين اهل سوقه لانه لو انحجر لتضرر الناس به لتأخر حقهم الى ما بعد العتق لما لم يتعلق
 برقبته وكسبه وقد بايعوه على رجاء ذلك ويشترط على اكثر اهل سوقه حتى لو حجر عليه في السوق وليس
 فيه الرجل او رجلان لم ينحجروا ولو بايعوه جازوا ان يابعه الذي علم بحجره ولو حجر عليه في بيته به حضر
 من اكثر اهل سوقه ينحجروا والمعتبر شيوع الحجر واشتهار فيقام ذلك مقام الظهور عند الكل كما في تبليغ الرأى
 من الرسل ويبقى العبد ما ذونا الى ان يعلم بالحجر كالوكيل اذ لم يعلم بالعزل وهذا لانه يتضرر به حيث
 يلزم قضاء الدين من خالص ماله بعد العتق وما رضى به وانما يشترط الشيوع في الحجر اذا كان الاذن شائعاً
 اما اذا لم يعلم به الا العبد ثم حجر عليه يعلم منه ينحجر لانه لا ضرر فيه قال ولومات المولى او جن اولحق
 بد ارا الحرب مرتداً صار المأذون محجوراً عليه لان الاذن غير لازم وما لا يكون لازماً من التصرف يعطى
 لدوامه حكم الابتداء هذا هو الاصل فلا بد من قيام اهلية الاذن في حالة البقاء وهي تنعدم بالموت
 والجنون وكذا بالحقوق لانه موت حكمها حتى يقسم ماله بين ورثته قال واذا ابق العبد صار محجوراً
 عليه وقال الشافعي يبق ما ذونا لان الاباق لا ينافي ابتداء الاذن فكذا لا ينافي البقاء وصار كالغصب ولنا

ذكر الودائع لان الامانة اعم من الوديعة ومن انواع الامانات مال المعاصرة والحارية والبغاة والاشياء عند المجرور بها متقلب غصباً فكان الغنائم الواجب بهذه الاشياء غصباً لان
 الايمن يصير غاصباً بالامانة المأذون كسب قوله لاستناده الى الشرع فانه لو اقرض المأذون المأذون لم يكن عليه حجب عليه العتق وسواء ثبت باقره ايجاباً لبيته ان كسبه قوله وقسم ثمنه الى ان لم يكن بائناً وفاء للغرب
 كل غريم في اثنان بقدر حصته كما تركة افاضات عن ابيها حقوق الغراء فانه كسبه قوله كيلا يمتنع البيع ان المشتري اذا علم ان العبد الذي اشتراه يباع في يده فله ان يشتريه كما في حق المولى
 بالاذن في التجارة يمتنع عن شرائه فيمتنع البيع الاول فيقتصر الغراء فذلك قلناه ولا يباع ثانياً كسبه قوله ودفعاً للضرر ان المشتري لم ياذن له في التجارة فلم يكن راضياً ببيع بسبب الدين فلو بيع
 عليه مع ذلك لكان عليه لزوم الضرر بدون التزامه بخلاف المولى الاول فانه اذن له في التجارة فكان لغيره باذنه من بيع على نفسه ككسبه
 كسبه قوله ولنا ان يأخذ المولى ان يأخذ الغلة وهي الضريبة التي يعرض المولى على العبد كل شهر مع قيام الدين عليه استحساناً والقياس ان لا يجوز ان الدين مقدم على حق المولى في الكسب
 وجب الاستحسان ان في ذلك نفع الغراء لان حقهم يتعلق بكسبه ولا يحصل المكاسب الا ببقاء الاذن في التجارة ولو منتهى عن اخذ الغلة يحجر عليه فيقتصد باب الكسب ككسبه قوله
 علة مثله الغلة كل ما يحصل من ربح الارض اذا كانا او اجرة غلام او نحو ذلك كسبه قوله لانه يتعلق برقبته ان العبد ان كسب شيئاً اخذ المولى وان لم يدرين اقام البيعة فقدر عليه
 فبما تقرر في حقهم الى ما بعد العتق وهو موقوف على ما كسبه قوله كما في تبليغ الرأى ان المأذون اذا سلم ولم يعلم بوجوب الصلوة حتى مضى زمان يلزمه القضاء لا يشترط حكم الخطاب في دار الاسلام والمجرى
 اذا سلم في دار الحرب لم يلزمه القضاء لم يعلم لان حكم الخطاب غير منتشر في دار الحرب ككسبه قوله لم يعلم لادامه حكمه بتدليله ان كان التصرف غير لازم لان له رتبة الفسخ في كل ساعة فكان تركه غير
 مشروخ بمنزلة ابتداء العقد فاذا كان كذلك فلا بد من قيام اهلية الاذن في حالة البقاء كيلا يشترط ابتداء العقد ككسبه قوله وفي تنعيم ارجح الطلاق وهو ان يشترط ان يكونها استطلافاً لهذا لا يتوقف بالتوقيت
 ويغفر فان في الزوم وعدمه وهذا ينافي الطلاق بعد الجنون دون الاذن لان بقاء الاذن حكم ابتداء الجنون بخلاف الطلاق ككسبه قوله صارت حجة على المولى ان لا يجوز ان الدين مقدم على حق المولى في الكسب
 محمد واليعصم انه لا يعود ككسبه قوله وينافي ابتداء الاذن فان المولى اذا اذن لعبده الاذن في التجارة وعلم به العبد كان ما ذونا لان ان ينافي بقاءه اولاً لان البقاء اهل من الابتداء ككسبه قوله
 وصار كالغصب معناه لو اذن المولى العبد المصوب يصح فلو غصب العبد المأذون لا يبطل الاذن فثبت ككسبه قوله في الذخيرة انما ان يلقى المالك اسكان الاخذ بان الغاصب مقنن وكان المالك بنيت
 حاضرة عادلة لا يمنع ابتداء الاذن لانه اذا بقي له اسكان الاخذ كانت ولاية البيع في كسبه بقرينة فانه لا ينافي ذلك بقي الاذن وان لم يبق المالك اسكان الاخذ بان كان الغاصب باعده لم يكن له في ذلك
 بقرينة يمنع ابتداء الاذن لزال ولاية البيع في كسبه بقرينة فيمنع بقاء الاذن ايضا ككسبه

ان الا باق حجة دلالة لانه انما يرضى بكونه ماذونا على وجه يتبين من تقضية دينه بكسبه بخلاف ابتداء
 الاذن لان الدلالة لا معتبر بها عند وجود التصريح بخلافها وبخلاف الغصب لان الانتزاع من يد الغاصب
 متيسر قال واذا ولد الماذون لها من مولاهما فذلك حجر عليها خلافا للزفر وهو يعتبر البقاء بالابتداء
 ولنا ان الظاهر انه يحسنها بعد الولادة فيكون دلالة الحجر عادة بخلاف الابتداء لان الصريح قاض على الدلالة
 ويضمن المولى قيمتها ان ركبها ديون لا تلافيها محلاته بده حق الغرماء اذ به يمتنع البيع وبه يقضى حقهم
 قال واذا استدان الماذون لها اكثر من قيمتها قد برها المولى فهي ماذون لها على حالها لا تعد امر
 دلالة الحجر عادة ما جرت بتحصين المديرة ولا منافاة بين حكمها ايضا والمولى ضامن لقيمتها لما قرنا
 في امر الولد قال فاذا حجر على الماذون فاقراؤه جائز فيماني يده من المال عند ابي حنيفة ومعناه ان يقر
 بيا في يده انه امانة لغيره او غصب منه او يقر بدين عليه فيقضي ما في يده وقال ابو يوسف ومحمد
 لا يجوز اقراؤه لهما ان المصحح لا قراؤه ان كان هو الاذن فقد زال بالحجرون ان كان اليد فالحجر باطلها
 لان يد المحجور غير معتبرة وصار كذا اذا اخذ المولى كسبه من يده قبل اقراره او ثبت حجره بالبيع من
 غيره ولهذا لا يصح اقراره في حق الرقبة بعد الحجر وله ان المصحح هو اليد ولهذا لا يصح اقرار الماذون
 فيها اخذ المولى من يده واليد باقية حقيقة وشرط بطلانها بالحجر حكما فراغها عن حاجته واقراره
 دليل تحققها بخلاف ما اذا انتزعه المولى من يده قبل الاقرار لان يد المولى ثابتة حقيقة وحكما فلا
 تبطل باقراره وكذا ملكه ثابت في رقبته فلا يبطل باقراره من غير رضاه وهذا بخلاف ما اذا باعه لان العبد
 قد تبديل بتبديل الملك على ما عرفت فلا يبقى ما ثبت بحكم الملك ولهذا لم يكن خصما فيها بأشركه قبل البيع
 قال واذا اذنته ديون تحيط به باله ورقبته لم يملك المولى ما في يده ولو اعتق من كسبه عبد المريتق عند
 ابي حنيفة وقال يملك ما في يده ويعتق وعليه قيمته لانه وجد سبب الملك في كسبه وهو ملك الرقبة
 ابي حنيفة وقال يملك ما في يده ويعتق وعليه قيمته لانه وجد سبب الملك في كسبه وهو ملك الرقبة

له قوله وهو يترشح فان المولى لو اذن له ولده بان يملكه اذا استعمله بعد الاذن وهو القياس ١٤ قوله ان الظاهر ان الذي الظاهر ان الانسان يحسن نام ولده ولا يرضى بخروجهما اختلاط
 بان في الحاشية والجملة فيكون حجره لا ولا معتبر بها عند التصريح بخلافه لا بد ١٥ قوله اكثر من قيمتها انما يقيد بكونها اكثر من قيمتها المعتبرة في ان المولى يمتنع قيمتها دون الزيادة عليها ١٦ عني
 كسبه قوله لا يترشح في ام الولد وهو قوله لا يترشح محلاته بده حق الغرماء اذ به يمتنع البيع وبه يقضى حقهم ١٧ قوله فاقراؤه جائز فيماني يده من المال عند ابي حنيفة ومعناه ان يقر
 بيا في يده انه امانة لغيره او غصب منه او يقر بدين عليه فيقضي ما في يده وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز اقراؤه لهما ان المصحح لا قراؤه ان كان هو الاذن فقد زال بالحجرون ان كان اليد فالحجر باطلها
 لان يد المحجور غير معتبرة وصار كذا اذا اخذ المولى كسبه من يده قبل اقراره او ثبت حجره بالبيع من غيره ولهذا لا يصح اقراره في حق الرقبة بعد الحجر وله ان المصحح هو اليد ولهذا لا يصح اقرار الماذون
 فيها اخذ المولى من يده واليد باقية حقيقة وشرط بطلانها بالحجر حكما فراغها عن حاجته واقراره دليل تحققها بخلاف ما اذا انتزعه المولى من يده قبل الاقرار لان يد المولى ثابتة حقيقة وحكما فلا
 تبطل باقراره وكذا ملكه ثابت في رقبته فلا يبطل باقراره من غير رضاه وهذا بخلاف ما اذا باعه لان العبد قد تبديل بتبديل الملك على ما عرفت فلا يبقى ما ثبت بحكم الملك ولهذا لم يكن خصما فيها بأشركه قبل البيع
 قال واذا اذنته ديون تحيط به باله ورقبته لم يملك المولى ما في يده ولو اعتق من كسبه عبد المريتق عند ابي حنيفة وقال يملك ما في يده ويعتق وعليه قيمته لانه وجد سبب الملك في كسبه وهو ملك الرقبة
 ابي حنيفة وقال يملك ما في يده ويعتق وعليه قيمته لانه وجد سبب الملك في كسبه وهو ملك الرقبة

[illegible]

صالحاً واما في الدنيا فينبغي ان لا يفتخر ولا يفتكرك احد منكم ولا يفتخر احد منكم ولا يفتكرك احد منكم...

له قوله مهذا في بعض النسخ منها اي من المولى والا جنى ١٢ **له قوله** مترددين التبرع الخ اما التبرع فلفظ نقصان عن الثمن في قدر الحاجة واما البيع فلفظ له الخ ١٢ عن ابيه **له قوله** وهذا ان الفرقان اي الفرق بين المولى والا جنى في حق الحاجة البسيطة حيث يؤمر المولى بالارتداد عن الجاني والفرق بينهما في الحاجة الكثيرة حيث لا يجوز عند جامع الاجنبي اطلاقه ويجوز مع المولى ولو لم يلازمه **له قوله** على اصحابنا انما صنفه من المولى لا بالعين البسيطة ولا بالعين الغاشقة لا يحتاج الى تبيين الفرقين وانما يحتاج الى فرق واحد وهو توازي بيع العبد من الاجنبي بالعين الغاشقة وعدم الجواز من المولى والفرق ما ذكر في الكتاب ٢١ **له قوله** لان المولى الخ هذه المكنة على قول ابي حنيفة وهو المكنة التي تميزه عن غيره ولانه مفيد على قولهما او على قول الكل ١٧ **له قوله** فلو قيل الخ تقريره ان حق المولى ثابت في العين من حيث الحبس لعدم تعلق حق المالك بالعين بعد البيع والثابت في العين من حيث الحبس سقط بالتسليم فحق المولى سقط بطلوه فحق بقاؤه لم يسقطه كان ذلك في الدين كونه في مقابل العين والمولى لا يستوجب على عبده حتى لو ائلف شيئا من ماله لم يضمن ١٢ **له قوله** خلاف ما اذا كان الثمن عرضا لان المولى يستوفيه وهو احق به من الغرض لانه ملكه بعينه بالعقد ويجوز ان يكون عين ملكه في يده كما لو ادعى عنه عبده شيئا او غصبه منه ١٢ **له قوله** ان خص به اشترى شيئا وقبضه ومات مفسدا قبل نقد الثمن فالبائع اسوة للغرماء ولو لم يقبضه المشتري فان البائع احق به انفا كما قلنا في الدر المختار وقال في رد المحتار قوله فان البائع احق به الظاهر ان المراد انه احق بحبسه عنه حتى يستوفي الثمن من مال الميت او يبيع القاضى ويدين له الثمن فان وفي جميع دين البائع فيها وان اراد دفع الزائد باقى الغرض وان نقص فهو اسوة للغرض فالبائع له وليس المراد بكونه احق به انه باقده مطلقا فلا وجه لذلك لان المشتري ملكه واستحق بعد موته الى ورثته وتعلق به حتى يرضاه ١٢ **له قوله** وجاز ان يكون الخ اي فان قيل على هذا المقرر استوجب المولى ديني في ذمة العبد حتى يحبس المبيع لاجله وهو لا يستوجب على المالك انفا اجاب عنه بقوله وجاز الخ ١٢ **له قوله** اذا كان يملك المالك فان المولى استوجب عليه بدل المكنة وهو دين تعلق برقبته وهذا لان البيع قبل التسليم يزيل العين عن ملك البائع ولا يزيل يده مالم يستوف الثمن فانما كان اليد باقية تعلق حق المبيع من حيث يي وبالدين من حيث تعلقه بالعين ١٢ **له قوله** فيمر بالزائفة الخ قال في النهاية هذا على رواية صاحب المصباح وهو لا يوجب بيعه في الاسلام فان هذا البيع لا يجوز عندنا في حقيقته مطلقا في جانب العبد ١٢ **له قوله** وعليه يكون لزمته بسبب التجارة او الغصب او الجور او دية او اختلف المال ١٢ عن ابيه **له قوله** خاص بقبضته بالتمتع بالعتق اذا كان الدين مثله او اكثر منها علم بالدين او لم يعلم ١٢ عن ابيه **له قوله** فان باع الخ منه باع بضمنه لا بغيره بل يضمن بدون اذن الغرض والدين حال ١٢ عن ابيه **له قوله** وغيره قيد بقوله ونفسه لان الغرض اذا قدر وعلى العبد ان يضمن ان يطلوا البيع الا ان يقضى المولى ويضمن فانما لم يقدر على العبد فان شاد الخ فلا خيار اذا كان الثمن اقل من القيمة اما اذا كان اكثر او مساويا فلا خيار له ١٢ ما تاج الشريعة

متلف حقهم بالبيع والتسليم والمشتري بالقبض والتغيب فيخبرون في التضييق وان شاء واجازوا البيع

واخذوا الثمن لان الحق لهم والاجازة اللاحقة كالاذن السابق كما في الموهون فان ضمنوا البائع قيمته ثم

رد على المولى بعبء فلهوى ان يرجع بالقيمة فيكون حق الغرماء في العبد لان سبب الضمان قد زال وهو

البيع والتسليم وصار كالفاسد اذا باع وسلم وضمن القيمة ثم رد عليه بالعبء كان له ان يرد على المالك

ويسترد القيمة كذا هذا قال ولو كان المولى باعه من رجل واعطاه بالدين فللغرماء ان يردوا البيع لتعلق

حقهم وهو الاستسعاء والاستيفاء من رقبته وفي كل واحد منهما فائدة فالاول تام ومؤخره الثاني ناقص

معجل وبالبيع يغترب هذه الخيرة فلهذا الهوان يردوه قاله انا ويليده اذ الم يصل اليهم الثمن فان وصل ولا

محاباة في البيع ليس لهم ان يردوه لوصول حقهم اليهم قال فان كان البائع غائباً فلا خصومة بينهم وبين

المشتري معناه اذا انكر الدين وهذا اعتد ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف المشتري خصم ويقضى للمهر

بدنيهم وعلى هذا الخلاف اذا اشترى داراً ووهبها وسلمها وغاب ثم حضر الشفيع فالبهوب له ليس بخصم

عندها خلافاً له وعنهما مثل قوله في مسألة الشفعة لابي يوسف انه يدعى الهلك لنفسه فيكون خصماً

لكل من ينازعه ولهما ان الدعوى يتضمن فسخ العقد وقد قاف بها فيكون الفسخ قضاء على الغائب قال

ومن قدم مصر افتال انا عبد الله فاشترى وباع لزمه كل شيء من التجارة لانه ان اخبر بالاذن فلا خیار

دليل عليه وان لم يخبر فتصرفه جائز اذا ظاهره المحجور مجرى على موجب حجرة والعمل بالظاهر هو

الاصل في المعاملات كيلا يضيق الامر على الناس الا انه لا يباع حتى يحضر مولاه لانه لا يقبل قوله في

الرقبة لانها خالص حق المولى بخلاف الكسب لانه حق العبد على ما بينا فان حضر وقال هو ماذون بيع

له قوله فيكون الخ

ثم ان ضمنوا المشتري رجع المشتري بالثمن على البائع لان استردوا القيمة منه كاستردوا العبد وظفوا به وان ضمنوا البائع قيمته ثم البيع الذي جبره من البائع والمشتري لزال المانع ان كان له قوله

لان الحق لهم فلهذا الاجازة والاجازة اللاحقة كالاذن السابق ولو كان البيع بائناً لم يكن هناك ضمان ان كان له قوله كالاذن فان قيل يشكل بما اذا كفل رجل من غيره بغير اذنه ثم اذن المكفول له الرجوع فكيف

عليه قلنا لا يحتاج الى الاذن فلا يؤثر الاذن فيها ولا كذلك ههنا فان البيع يتوقف لزومه على اجازة الزماد ان كان له قوله كما في الموهون يعني ان الرهن اذا باع المرهون بدون اجازة المرتهن

ثم اجازة المرتهن جازا لبيع لان الاجازة في الانتهاء كالاذن في الابتداء ان كان له قوله فلهذا ان يرجع الخ معناه اذ قبله بفضاء لان القاضي اذ رده فقد فسخ العقد بينهما فخال الى الحال الاول وهو ظاهر ان كان له قوله

انه قوله واعلم بالدين اي اعلم البائع المشتري بان هذا العبد الذي اشبعك مدبون وفائدة هذا الاعلام سقوط خيار المشتري في الرد بيب الدين حتى يقع البيع لازماً فيما بين البائع والمشتري وان

لم يكن لازماً في حق الزماد ان كان له قوله قالوا تأويله الخ في هذا اللفظ نوع نظر اذ كان من حق ان يقال قوماً عليه اذا باع ثمن لا يعني بدوهم كما هو المذكور في جنابة العبد من كتاب الجامع الكبير لغفر الاسلام

وما دون الجامع الصغير لغاضي خان والذخيرة وذلك لانه اذا لم يكن في البيع محاباة ولكن الثمن اذا كان لا يعني بدوهم كان لهم ان يردوا البيع لغوات حقهم في الاستسعاء فيما بين من يدوهم على العليم الا ان يردوا قوله

فان وصل ولا محاباة في البيع رضاء الغرماء بخلافه فانه لما اخذوا الثمن كانوا راضين بالبيع فيفسد باب الرد انما به قوله ليس لهم الخ اي ليس للغرماء حق نقض البيع اذ وصل اليهم الثمن والبيع

بشئ القيمة وان لم يكن في الثمن وفاد بدوهم ان كان له قوله فان كان البائع الخ انما اذا كان المشتري غائباً والبائع حاضر اذ خصومة بينهم وبين البائع في رقبة العبد بخلاف حتى يحضر المشتري لان الملك

والعبد للمشتري والبطال ذلك بدون حضوره لا يمكن فيه فلم يبطل ملك المشتري ليكون الرقبة محل الحق انما اذا كان لهم بضموا البائع قيمته لان بالبيع والتسليم صار مرفوعاً محل حقهم الكفاية

له قوله لزمه وهذا استنحان ونقياس ان لا يقبل قوله لانه اخبر عن شيئاً من احد ما اخبرانه ملكه فلهذا انما من نفسه الثاني اخبر الماذون في التجارة بقاؤه على المولى واقربه عليه ليس بمحجور ان كان له قوله والعمل

بالظاهر الخ والظاهر ان ماذون له ان يفكر ويبرهنه عن ارتكاب المحرم فوجب حمله عليه لوجوب حمل امور المسلمين على الصلاح ما لم يكن اذ يقين له قوله كيلا يضيق الامر الخ توضيح ان الناس حاجته

في توبه لان الانسان يبيح الاحرار والعبيد في التجارة فلهذا لم يقبل قول الواحد في المعاملات لاحتاج الى ان يبيح شاربين عندك فترت انه ماذون له في التجارة وفي ثمنه الضيق لا يخفى ان كان له قوله

الا انه الخ استثناء من قوله لزمه كل شيء ومعناه انه اذا لم يكن في كسبه وفاد لا يباع في الدين حتى يحضر مولاه ان كان له قوله لا يقبل قوله الخ لان بيع الرقبة ليس من لوازم الاذن في التجارة الا يرى انما اذا في المذنب

وام الولد وحقه الدين لا يباعان وبهما ماذون لهما بخلاف الكسب فان قضاء الدين من كسبه من لوازم الاذن في التجارة لانه حق العبد ان كان له قوله على ما بيناه وهو ما ذكر قبله فالتعلق بدينه بكسبه الى ان

قال لان المولى انما يخلفه في الملك بعد فرائضه عن حاجته العبد ان كان له قوله

في الدين لانه ظهر الدين في حق المولى وان قال هو محجور فالقول قوله لانه متمسك بالاصل **فصل** واذا اذن ولي الصبي للصبي في التجارة فهو في البيع والشراء كالعبد الماذون اذا كان يعقل البيع والشراء حتى ينفذ تصرفه وقال الشافعي لا ينفذ لان حججه لصباة فيبقى ببقاء ولا نه مولى عليه حتى يملك المولى التصرف ^{في حال كون الصبي ماذونا} عليه ويملك حجرة فلا يكون واليا للنفقة فصار كالطلاق والعتاق بخلاف الصوم والصلوة لانه لا يقام بالمولى وكذلك الوصية على اصله فحققت الضرورة الى تنفيذ منه اما البيع والشراء يتولاها المولى فلا ضرورة ههنا ولنا ان التصرف الم شروع صدر من اهله في محله عن ولاية شرعية فوجب تنفيذ له على ما عرفت تقريره في الخلافات والصباة المحجور لعدم الهداية لانه قد ثبتت نظرا الى اذن المولى وبقاء ولايته لنظر الصبي لاستيفاء المصلحة بطريقتين واحتمال تبدل الحال بخلاف الطلاق والعتاق لانه صار محض فلم يؤهل له والتا فاع المحض كقبول الهبة والصدقة يؤهل له قبل الاذن والبيع والشراء اذ اثنى بين النفع والضرر فيجعل اهلاله بعد الاذن لا قبله لكن قبل الاذن يكون موقفا منه على اجازة المولى لاحتمال وقوعه نظرا وصحة التصرف في نفسه وذكر المولى في الكتاب ينتظم الادب والمجد عند عدمه والوصي والقاضي والوالي بخلاف صاحب الشرط لانه ليس اليه تقليد القضاة والشرط ان يعقل كون البيع سائبا للملك جالبا للربح والتشبيه بالعبد الماذون يفيد ان ما ثبت في العبد من الاحكام يثبت في حقه لان الاذن فك الحجز والهاذون يتصرف باهلية نفسه عبدا كان او صبيا فلا يتقيد تصرفه بنوع دون نوع ويصير ماذونا بالسكوت كما في العبد ويصح اقراره باني يده من كسبه وكذا ايمورائه في ظاهر الرواية كما يصح اقرار العبد ولا يملك

له قوله فالقول قوله وعلى المزاد البيه لان دواء الاذن كدواء الاتفاق ^{اي في حق الصبي} **له قوله** فصل لما فرغ من بيان احكام اذن العبد في التجارة شرع في بيان احكام اذن الصبي والمعتق وقدم الاول لكثرة وقوعه ^{اي في حق المولى} **له قوله** كالمعتق الماذون في نفوذ عدم التقيد بنوع دون نوع وصير موزنا بالسكوت وصحة اقراره باني يده وغير ذلك ^{اي في حق المولى} **له قوله** لصباة بخلاف حرج الرقيق فانه ليس للقول نفسه بل الحق المولى وهو يستفاد بانه كونه راضيا بتصرفه ^{اي في حق المولى} **له قوله** للنفقة لان كونه مولى عليه مستلزما لكونه واليا كية القدرة وهما متضادان فلا يجتمعان ^{اي في حق المولى} **له قوله** فصار كالطلاق والتاقي لا يعلمان منه وان اذن له المولى ^{اي في حق المولى} **له قوله** على اصله اطلاق كل تصرف لا يتحقق من المولى في تصرفه تصرف الصبي فيه نفسه ولا يتحقق من المولى فلا يصح مباشرة الصبي لان تصرفه بنفسه بسبب الضرورة والضرورة تندفع بما تعرف فيه المولى ^{اي في حق المولى} **له قوله** وان اذن له المولى ان اذنه اذنه في محله فكون البيع مالا مستقوما واما الولاية الشرعية فلا نه صدر باذن وليه من اهل بيته عاقل مميز علم ان البيع سائب والشراء جالب وعلم الغبن اليسير من الغاش ولا اهلية لهذا التصرف بكونه كذلك واما ان اذن له في محله فكون البيع مالا مستقوما واما الولاية الشرعية فلا نه صدر باذن وليه من اهل بيته عاقل مميز علم ان البيع سائب والشراء جالب وعلم الغبن اليسير من الغاش ولا اهلية لهذا التصرف بكونه كذلك ^{اي في حق المولى} **له قوله** والصباة سبب الحجز جواب عن قوله لان حجرة لصباة وتقريره انما لا نسلم ان حجرة الصبي لذاته بل بالضرورة وعدم الهداية في امور التجارة فصار كما لو كان حجة لغيره من حق المولى فاذا اذن له المولى نزل ذلك الغير لانه علم انه لو لم يكن اذنا في امور التجارة لما اذن له المولى فيصرف تصرفه كما لو اذن للعبد ^{اي في حق المولى} **له قوله** وقوله لا يثبت له حجة جواب عن قول الشافعي ولا نه مولى عليه حتى يملك المولى التصرف انما لا يثبت له حجة فان حال الصبي يحتمل ان يتبدل من الهداية الى غير افضا ولاية المولى ليتدارك ذلك ^{اي في حق المولى} **له قوله** يكون موقفا انما قيل انما باع شيئا باضعاف يكون نافعا محضا لقبول الهبة فيجب نفوذه بلا توقف اجيب بان المعتق في ذلك هو الوصي لا الجارية والواقعة اتفاقا ^{اي في حق المولى} **له قوله** منظم الادب والمجد عند عدمه والوصي والقاضي والوالي بخلاف صاحب الشرط لانه ليس اليه تقليد القضاة والشرط ان يعقل كون البيع سائبا للملك جالبا للربح والتشبيه بالعبد الماذون يفيد ان ما ثبت في العبد من الاحكام يثبت في حقه لان الاذن فك الحجز والهاذون يتصرف باهلية نفسه عبدا كان او صبيا فلا يتقيد تصرفه بنوع دون نوع ويصير ماذونا بالسكوت كما في العبد ويصح اقراره باني يده من كسبه وكذا ايمورائه في ظاهر الرواية كما يصح اقرار العبد ولا يملك

تزويع عبده ولاكتابته كما في العبد والمعتوق الذي يعقل البيع والشراء بمنزلة الصبي يصير ما ذونا بأذن
الاب والجد والوصي دون غيرهم على ما بيناه وحكمه حكم الصبي والله اعلم -

كتاب الغصب

الغصب في اللغة عبارة عن اخذ الشيء من الغير على سبيل التغلب للاستعمال فيه بين اهل اللغة وفي الشريعة
اخذ مال متقوم محتم بغير اذن مالك على وجه يزيل يده حتى كان استخداً للعبد وجعل الدابة غصباً دون
المجوس على البساط ثوران كان مع العلم فحكمه المأثم والمغرم وأن كان بدونه فالضمان لانه حق العبد
فلا يتوقف على قصد ولا اثر لان الخطأ موضوع قال ومن غصب شيئاً له مثل كالمكيل والموزون فهلك
في يده فعليه مثله وفي بعض النسخ فعليه ضمان مثله ولا تفاوت بينهما وهذا لأن الواجب هو المثل
لقوله تعالى فمن اعتدى عليك فاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ
ولان المثل اعدل لما فيه من مراعاة الجنس والهالية فكان ادفع للضرر قال فان لم يقدر على مثله
فعليه قيمته يوم يختصون وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف يوم الغصب وقال محمد يوم الانقطاع
لابي يوسف انه لما قطع التحق بما لا مثل له فيعتبر قيمته يوم انعقاد السبب اذ هو الموجب لمحمد ان
الواجب المثل في الذمة وانما ينتقل الى القيمة بالانقطاع فيعتبر قيمته يوم الانقطاع ولا في حنيفة ان
النقل لا يثبت بمجرد الانقطاع ولهذا لو صبر الى ان يوجد جنسه له ذلك وانما ينتقل بقضاء القاضي
فيعتبر قيمته يوم الخصومة والقضاء بخلاف بالامثل له لانه مطالب بالقيمة باصل السبب كما وجد

١- قوله ولاكتابته وانما يملكها ان الاب والوصي يملكها
٢- قوله والمعتوق المعتوق النقص العقل وقيل المدروش من غير جنون
٣- قوله دون غيرهم اي من الاقارب كالاشقاء والعمم واما هذه التقييدان يصير ما ذونا بأذن القاضي كما مر في حق الصبي ١٢
٤- قوله وحكمه حكم الصبي هذا لا يبلغ مستورا فاما اذا بلغ فاعدا ثم غدره فاذن له الاب في التجارة قال ابو بكر البجلي لا يصح قياسا وهو قول ابي يوسف ولا يصح استحسانا وهو قول
محمد ١٢
٥- قوله كتاب الغصب المناسبة بين كتاب الغصب وكتاب المأذون ان المأذون يتصرف في الشيء بالاذن الشرعي والغاصب يتصرف لا اذن شرعي فكان بينهما مناسبة المقابلة الا
انهم في كتاب المأذون لانه مشروع والغصب ليس مشروع ١٢
٦- قوله اخذ مال متقوم اي من الاقارب كالاشقاء والعمم واما هذه التقييدان يصير ما ذونا بأذن القاضي كما مر في حق الصبي ١٢
٧- قوله حتى كان استخداً للعبد وجعل الدابة غصباً دون المجوس على البساط ثوران كان مع العلم فحكمه المأثم والمغرم وأن كان بدونه فالضمان لانه حق العبد
٨- قوله ومن غصب شيئاً له مثل كالمكيل والموزون فهلك في يده فعليه مثله وفي بعض النسخ فعليه ضمان مثله ولا تفاوت بينهما وهذا لأن الواجب هو المثل لقوله تعالى فمن اعتدى عليك فاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ
٩- قوله ولان المثل اعدل لما فيه من مراعاة الجنس والهالية فكان ادفع للضرر قال فان لم يقدر على مثله فعليه قيمته يوم يختصون وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف يوم الغصب وقال محمد يوم الانقطاع لابي يوسف انه لما قطع التحق بما لا مثل له فيعتبر قيمته يوم انعقاد السبب اذ هو الموجب لمحمد ان
الواجب المثل في الذمة وانما ينتقل الى القيمة بالانقطاع فيعتبر قيمته يوم الانقطاع ولا في حنيفة ان النقل لا يثبت بمجرد الانقطاع ولهذا لو صبر الى ان يوجد جنسه له ذلك وانما ينتقل بقضاء القاضي فيعتبر قيمته يوم الخصومة والقضاء بخلاف بالامثل له لانه مطالب بالقيمة باصل السبب كما وجد

[illegible]

حل يث على اليد ما أخذت حتى ترد الأربعة والحاكم وأحمد والطبراني كلهم من رواية الحسن عن سمرة بن جندب عن أبي ثوبان عن هذا
 الوجه بلفظ حتى تؤديه حديث لا يحمل لأحدان يأخذ مال أخيه لأعما ولا جافان لفظاً نظير ما عليه البخاري في الأدب المفرد والترمذي وأحمد وصحاح ابن أبي
 شيبة والطحاوي والحاكم في المستدرک من طريق ابن أبي ذؤيب عن عبد الله بن السائب بن يزيد عن أبيه عن جده قال الترمذي حسن غريب لا نعرفه إلا من
 حديث ابن أبي ذؤيب والسائب صحابي من غير رواية صحابي له أحاديث ولفظ الترمذي لا يأخذ من أحدكم متاع أخيه جاد أو لا إلا بما لم يوافق فيه قلبه وهذا عليه
 وفي الباب عن ابن عمر قال ثبت نريد بن ثابت يمتدح ليلة الخندق فجاء عمارة بن حزم فأخذ سلاحه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أبا ربيعة
 ذهب سلاحك ثم قال صلى الله عليه وسلم من له علم بلا هذا الغلام فقال عمارة إنما أفدتك قال فردته ثم نهى صلى الله عليه وسلم أن يروى
 المومن وأن يؤخذ متاعه لأعما أو جاداً فخرجه الحاكم في مستدرک الرازي ١٣ +

[illegible]

في مكان العصب لانه عبارة عن فتر الرغبات دون فوت الجزء وبخلاف المبيع لانه ضمان عقد العصب فقبض
والاوصاف تضمن بالفعل لا بالعقد على ما عرفت قال ومراعاة غير الربوي اما في الربويات لا يمكنه تضمين
النقصان مع استرداد الاصل لانه يؤدي الى الربو قال ومن غصب عبدا فاستغله فنقصته الغلة فعليه
النقصان لما يتيقن بالتصدق بالغلة قال وهذا عندنا ايضا وعندنا لا يتصدق بالغلة وعلى هذا الخلاف
اذا اجر المستعير المستعار لابي يوسف اية حصل في ضمانه وملكه اما الضمان فظاهر وكذا في الملك في المضمون
لان المضمونات تملك باداء الضمان مستندا الى وقت الغصب عندنا ولهها انه حصل بسبب خبيث وهو النقص
في ملك الغير وما هذا حاله فسيبيله التصديق اذا الفرع يحصل على وصف الاصل والملك المستند ناقص فلا
ينعدم به الخبث فله هلك العبد في يد الغاصب حتى ضمنه له ان يستعين بالغلة في اداء الضمان لان الخبث
لاجل المالك ولهذا لو ادري اليه يباح له تناول فيزول الخبث بالاداء اليه بخلاف ما اذا باعه فهلك في يد المشتري
ثم استحق وغزومه ليس له ان يستعين بالغلة في اداء الثمن اليه لان الخبث ما كان لحق المشتري الا اذا كان لا
يجد غيره لانه محتاج اليه فله ان يصرفه الى حاجة نفسه فلو اصاب ما لا يتصدق بمثله ان كان غنيا وقت
الاستعمال وان كان فقيرا فلا شيء عليه لما ذكرنا قال ومن غصب الفا فاشترى بها جارية فباعها
بالفدين ثم اشترى بالفدين جارية فباعها بثلاثة آلاف درهم فانه يتصدق بجميع الربح وهذا عندنا
واصله ان الغاصب والهوج اذا تصرف في المنصوب او الوديعة وبيع لا يطيب له الربح عندنا
خلافا لابي يوسف وقد مروت الدلائل وجوابها في الوديعة اظهر لانه لا يستند الملك الى ما قبل التصرف
لانعد امر سبب الضمان فلم يكن التصرف في ملكه ثم هذا ظاهر فيما يتعين بالاشارة اما فيما لا يتعين
كالثمين فقله في الكتاب اشترى بها اشارة الى ان التصديق انما يجب اذا اشترى بها ونقد منها الثمن اما اذا
اشترى بها فقله في الكتاب اشترى بها اشارة الى ان التصديق انما يجب اذا اشترى بها ونقد منها الثمن اما اذا

قوله وبخلاف المبيع الخ عطف على قوله وبخلاف تراجيح السويعي في تراجيح السعر لا يجب للنقصان
اذا نقص شيء من قيمة المبيع في يد البائع بقوات وصفت منه قبل ان يقبضه المشتري لا يضمن البائع شيئا نقصا حتى لا يسقط شيء من الثمن عن المشتري بسبب نقصان الوصف وان فحش النقصان
كما لو اشترى جارية بمائة مثلاً فاعترف في يد البائع فصارت تساوئ خمسين كان المشتري مخيرا بين ابقاء المبيع ومنه فلو اشترى المبيع عليه تسليم تمام المائة كما شرط لانه ضمان عقد الوصف لا الضمن به
اما الغصب فقبض والاوصاف تضمن بالفعل وبما قبض وبذلك ان التقدير على الاعيان لا على الاوصاف والغصب فليس لكل الذات بجميع احوالها وصفاً ما كانت مضمونة ١٣ ع ٢ قوله ومراعاة الخ
اي مراد القدر الذي يقولون ان نقص في يد المضمون نقصان غير الربوي اما في الربويات كما اذا غصب خطرة ففقت عنه اماناً ففقت فاعلمه غيره فلا يمكنه تضمين النقصان مع استرداد الاصل لانه يؤدي الى الربو لكن
صاحبه بالخيار ان شاء اخذ ذلك بعينه ولا شيء له غيره وان شأرا فخذ ضمانه كان من ذوات الاشياء وقيمة ان كان من ذوات القيم فان كان الامان ففقت اخذ قيمته من الذنب وان كان الامان من ذنب اخذ قيمته
من الغفلة كذا في نتائج الافكار وغيره ١٤ ع ٣ قوله الغلة الغلة كل ما يحصل من ربح الارض او كراها او جرة غلام او نحو ذلك ١٥ مغرب ع ٤ قوله لما يتيقن بالغلة لانه دخل جميع اجزائه في ضمانه بالغصب
١٦ ع ٥ قوله ان حصل الخ قول فيه نوع تامل لان الذي حصل في ضمانه وملكه اقامه البعض الفات من المنصوب دون المجموع المنصوب لان الكلام فيما اذا نقص الغلة فوجب عليه ضمان النقصان
مع استرداد الاصل والظاهر ان الغلة اي الجرة بمقابلة ما في مجموع العبد المنصوب المستعمل بالمقابلة منفعة وصفاً الفات فقط فواجب القول بان لا يتصدق ١٧ انت ع ٦ قوله ان حصل بسبب
خبث اي سلمنا انه حصل في ملكه ضمانه لكنه حصل بسبب خبيث فان قيل التعريف في ملكه مستند فان يكون الخبث قاجاب بقوله والملك المستند ناقص يعني كونه ثاباً فيه من وجوده وبعده ولهذا يظهر
في حق القام دون الفات ١٨ ع ٧ قوله لان الخبث لا لاجل المالك هنا جواب سؤال ذكر في المسبوق حيث قال فان قيل لا يقيمون في ذمته وبه الغلة فلهذا وجب التصديق بضمها من قبض
وبنه مال الصدقة كان عليه ان يتصدق بمثله فلما نعم وكن التصديق بهذا لم يكن حتماً عليه الا ان يرضى الى المالك مع العبد كان للمالك ان يتناول ذلك وليس على الغاصب شيء آخر فوجب عليه ان يرضى
الى المالك ثم يصير المالك مبرأ عن ذلك القدر من القيمة بقبضه فيزول الخبث بهذا الطريق فلا يلزم من التصديق ١٩ ع ٨ قوله وبخلاف ما اذا باع المالك الغاصب باع المنصوب واخذ نفسه
فاستلمه وابتاعه عند المشتري يضمن المالك المشتري قيمة ورجع المشتري على الغاصب بائناً بطلان البيع باسترداد القيمة منه ثم لا يستعين الغاصب في اداء الثمن بالغلة لان الخبث في الغلة
ما كان لحق المشتري فلا يزول بالوصول الى يده بخلاف الاول فان الخبث لحق المالك فيزول بوصول الغلة الى يده ٢٠ ع ٩ قوله ان كان غنيا وقت الاستعمال الى وقت العرف الى حاجته
نفسه بان يكون غنيا ولا يجد غير ذلك بان كان ابن السبيل كذا في نتائج الافكار وغيره ٢١ ع ١٠ قوله ثم اشترى الخ وانما كرا الشرا في وضع المائة تنبيهه على تحقق الخبث وان تداوله

قوله لا يطيب لرجل وعاملته حتى استفادوا لحرام الحكم من طريق الحقيقة لولا شبهة ثبتت الخبث ولا ثبت في الدرر لم إلا الشبهة لانه اذا اشار لم يتبين الا في حكم جواز العقد لمعرفة العقد والقدر
 واذا فقد استفاد به سلامة المشتري فاذا اشار ولم ينقد استفاد بالاشارة جواز العقد لمعرفة العقد منه وبنار جيلاد ودي والمقدور واذا العقد لم يشر استفاد به سلامة فاما ان يعبر عنها عوضا
 فلا ثبتت انه لا يثبت الا شبهة وقد استوت الوجوه في الشبهة فاستوت في الخبث **الحكم** **قوله** وهو المختار قل في الذخيرة قال شاتخنا الفتوى اليوم على قول المذكي لكثرة الحرمة دفع المخرج
 عن الناس وعلى هذا تقر بآي الصدق الشهد وكشمن الاكثر الشري **الحكم** **قوله** لان المخرج فائتين ارجح لان المخرج فضل والمفضل انما يكون بعد المساواة والمساواة انما تتحقق عند التجانس ولا
 تجانس فلا تساوى فلا فضل **الحكم** **قوله** فضل فيما يتغير ارجح من بيان حقيقة الغصب وحكمه من وجوب رد العين اذا مثل او القيمة العقبه بذكر ما يزيل به ملك المالك لانه عارض وحقه
 الفضل عاجله **الحكم** **قوله** فعل الغاصب احتراز عما اذا تغير بغير فعله مثل ان صار الغصب زميا بنفسه او غدا او الرب تفرقان المالك فيه بان يخرى ان شاء واخذ وان شاء ترك وضمنه **الحكم** **قوله**
 قوله حتى نال اسماء احتراز عما اذا غصب شاة وزجج لانه فاعلم المقاصد وطلبه والنسل ولكن لم يزل اسم الشاة لانه يقال شاة مذ بقره **الحكم** **قوله** واظم من فعلها كما اذا غصب حنطة فطبخها لان
 المقاصد المتعلقة بعين الحنطة تزول بالطنن وهي جعلها بذراجه رتبة وتلكا وفيه **الحكم** **قوله** زال ملكه اى يجب القيمة في الشاة او طبخها وشوها على الغاصب وفي الحنطة المثل ويترى
 ملك المصنوب من على وجوب اولى المالك اخذ القيمة ولما العلم مشوا لم يكن رد ذلك لان الملك قد زال كذا في الابعاد **الحكم** **قوله** وشوها او طبخها وفيه اشارة الى ان الذبح وحده لا يزيل الملك بل
 الذبح والطبخ بمنزلة طهي الحنطة **الحكم** **قوله** ايهما صغر الغنم ويمنى كره يمينى كاسى كونه كذا في النباش قد قل في البرهان وان من باطنى كذا اختر **الحكم** **قوله** وهذا كذا اى زوال ملك
 المالك وتلك الغاصب وخانه عندنا **الحكم** **قوله** انه يورى الى البرهان الدقيق عين الحنطة من وجب مكانه ان ياخذها كما قبل الطحن وهذا لان عمل الطحن في تفرق الاجزاء لاني احداث ما لم يكن
 مبرورا وتفرق الاجزاء بعد العمل كقطع في الثوب والذبح والسبخ في الشاة والدليل على بقاء عين الحنطة فيه برهان البرهان بينهما ولا يجرى البرهان باقتدار المجانسة فلما ثبت الجزئية بين الحنطة وواقعيتها
 كان اخذ الدقيق بمنزلة اخذ الحنطة ولولا اخذ عين الحنطة كان لا يجوز ان ياخذ معها شيئا اخر فمعان مفتتا بسبب العقوبة وهذا شالى البرهان كذا **الحكم** **قوله** يعرضان على اصله فنعين النقصان
 مع اخذ العين في الاموال البروتية جائز **الحكم** **قوله** ففعلت اى بفعل الما والبرهان غير متناه **الحكم** **قوله** طمعت ارجح جوابا لشكك مقدور وهو ان يقال فيها ذكرت من الاستشهاد لم
 يوجد فيه الفعل وفي المتنازع فيه وجد الفعل **الحكم** **قوله** على ما هو اى في الاصول من ان الفضل المقصور لا يصلح سببا للتمتع وهو الملك **الحكم** **قوله** صدر كما اذا ذبح ارجح فان فعل الغاصب
 فيه موجود وليس سببا للملك كونه محظورا **الحكم** **قوله** وسلمنا ارجح فان قبل بالسبخ والتأريب يزيل اسم الشاة فلهذا منى ان يتقطع حق المالك بعلات تأريب قلنا بالذبح لا يفوت اسم العين يقال
 شاة مذ بقره شاة ميتة وبالسبخ والتأريب لا يفوت اسم المقصور بالذبح بل يتحقق ذلك المقصور فلا يكون ذلك دليل تبدل العين فبقيت مملوكة لصاحبها **الحكم** **قوله** فتمت مقتومه لان قيمة
 الشاة تزداد بطبخها وشيئا وكذا لك قيمة الحنطة تزداد بجعلها وقياسا متايرة **الحكم** **قوله** فغير ارجح احتراز عما اذا صبغ الثوب المصنوب اصغرا وحرقاه لا يتقطع حتى المالك مع انه احدث صنعتة
 متقوية ولكن لم يكن الحكم من وجبه اى لم يزل اسم الثوب ولم يفت اعظم المقاصد **الحكم**

الوترى انه تبدل الاسم وفات معظم المقاصد وحقه في الصنعة قاتر من كل وجه فيترجم على الاصل
الذى هو فائت من وجه ولا يجعله سببا للهلك من حيث انه محظور بل من حيث انه احداث الصنعة
بخلاف الشاة لان اسمها باق بعد الذبح والسلخ وهذا الوجه يشمل الفصول المذكورة ويتفرع عليه
غيرها فاحفظه وقوله ولا يحل له الانتفاع بها حتى يؤدي بدلها استحسان والقياس ان يكون له ذلك
وهو قول الحسن ونافرو هكذا عن ابي حنيفة رواه الفقيه ابو الليث ووجه ثبوت الملك المطلق للتصرف
الوترى انه لو وهبه او باع جاز وجه الاستحسان قوله عليه السلام في الشاة المذبوحة المصلية بغير رضا
صاحبها اطعموها الا سارى افاذا امر بالتصدق زوال ملك المالك وحرمة الانتفاع للغاصب قبل الاوضة
ولان باحة الانتفاع فتح باب الغصب فيحرم قبل الارضاء حسب المباداة الفساد ونفاذ بيعه و
هيبته مع الحرمة لقيام الملك كما في الملك الفاسد واذا ادى البدل يباح له لان حق المالك صار موفى
بالبدل فحصلت مباداة بالتراضي وكذا اذا ابرأه لسقوط حقه به وكذا اذا ادى بالقضاء اوضح
الحاكم اوضه الملك لوجود الرضاء منه لانه لا يقضي الا بطلبه وعلى هذا الخلاف اذا غصب حنطة فزرعها
او نواة فغرسها غير ان عند ابي يوسف يباح الانتفاع فيها قبل اداء الضمان لوجود الاستهلاك من كل

له قوله الا ترى انه تبدل اسم الخ فتبدل الاسم دليل على - الخاتمة صرة وتبدل القصور دليل على الغاية معنى واذا ثبت الغاية ثبتت الاثر فيكون الاول مستتب كما ضرورة ان الشيء الواحد يستحيل
ان يكون شيئين فاذا ملك الاول بفعله صار صانعا لشيء والى ذلك حارث بفعله يكون ملكا للصنعة قاتر من وجه والعين بالكتة من وجه فصارت الصنعة راجعة في الوجود وترجع الاصل يرجع الى الحال
والرجحان في الذات اتفق من الحال والاقول ابي يوسف جريان الرضاء بينهما دليل على بقاها بينهما فثبتت نقلها من الذبيح والحنطة مشبهة من حيث ان عمل العين صرة في تفرق الاجزاء وادب الرضاء على الاحتياط
فعلقا وشبهة المجازة من ذلك الوجه جري حكم الرضاء انك - قوله بخلاف الشاة الخ جواب عن قوله وصار كما اذا ذبح الشاة المصنوعة وتقرر ان الحلة حدث الفعل من الغاصب على وجه تبدل الاسم
واسم الشاة بعد الذبح والسلخ باق يقال شاة مذبوحة مسلوخة كما يقال شاة جبة فان قيل الحكم فيه بعد الذبح ولا يقال شاة مذبوحة بل يقال لحم مذبوح فحصل الفعل وتبدل الاسم ولم ينقطع حق المالك
اجيب بانه كذلك الا انه لما ذبحها فقد بقي اسم الشاة فيها ثم السلخ والتارب بعد ذلك لا يغير ما هو المقصود من الذبح بل يحقق ذلك المقصود فلا يكون ذلك دليل تبدل العين فثبتت عمولة لها جبا
بخلاف الطبخ بغيره فانه لم يبق ما هو المتعلق بالعلم كما كان فلم يكن لصاحبها ان يأخذ بها ١٢ غايه - قوله بهذا الوجه الخ اي وجه الاستدلال ببقاء الاسم على عدم انقطاع حق المالك بفوات الاسم على
انقطاع حق المالك شامل لعامة فصول مسائل الغصب فانه اذا غصب دقيقا فخره وغزا ففسده او قطعنا فخره او سمساه ففسده ينقطع حق المالك ١٢ - قوله عليه السلام في الشاة الخ رواه ابو داود في سننه
في اول البيوع عن رجل من الانصار قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة فزيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على القبر يومى الحافرا وسع من قبل رجلا وسع من قبل راسه فلما رجع استقبله
واي امرأة فادعى بالاطعام فوضع يده ووضع القوم فاكلوا ورسول الله صلى الله عليه وسلم لم يترك لقمة في فيه قال اني اجد شاة اخذت بغير اذن اهلها فقالت المرأة يا رسول الله اني ارسلت بالبيع اشترى شاة فلم اجد
فارسلت الى جارتي قد اشترى شاة ارسل الى بنتها فلم يوجد فارسلت الى امراته فارسلت بها الى فقال عليه السلام اطعموا لاسارى ١٢ - قوله فادع الامر الخ فان قيل انما يتصدق منكم بالزكاة لابل
المعقول فيكون الحديث متروك الظاهر فلا يصح الاحتجاج قلنا رد عن حمزة انه يتصدق بالاصل فبقى الباقي على ظاهره وهو حرمة الانتفاع كذا في الاسرار ١٢ - قوله كذا في الملك فانه لو وهب او باع
المملوك بالملك الغاصب ينفذ فيه وبسبب من ان يجرم ١٢ - قوله او ضمنه الحاكم قيل معناه ان يكون المصنوع من من كان القاضي وليا وقيمة ان لا يساعده قوله الا اني لانه لا يقضي الا بطلبه فان من كان القاضي وليا
لا يلزم من الطلب لقضاء القاضي له فله لا يتصور من الطلب كما اذا كان اليتيم صغيرا جدا اللهم الا ان يقال ان طلب القاضي في حكم طلب من كان القاضي وليا فانه نائب عنه وقيل معناه قضى الحاكم بالضمان من
غير ان يقع اداء البدل من الغاصب ١٢ مولانا محمد عبد الحليم نور الله مرقدته - قوله او ضمنه المالك قيل معناه اخذ المالك الضمان بغير رضا الغاصب وبغير القفا والمذلول فاما قبل واذا ادى البدل الخ اداه
برضاء فلا يلزم الاستدراك وقيل معناه طلب المالك الضمان من الغاصب ولم يؤد الغاصب بعد وقيل معناه تراخي المالك والغاصب على مقدار من الضمان اي بعض منه ١٢ مولانا محمد عبد الحليم نور الله مرقدته
- قوله فزرعها في الخنطة التي زرعتها والنواة التي غرسها ١٢ - قوله من كل وجه لان الخنطة صارت قصبلا والنواة صارت نخلا ١٢ عيني

الدراية في تخرج احاديث الهداية

حد يث اطعموها الاسارى قاله صلى الله عليه وسلم في الشاة المذبوحة المصلية التي اخذت بغير رضاء صاحبها ابو داود من طريق عاصم بن كليب عن
ابيه عن رجل من الانصار قال خرجنا في جنازة فلما رجع النبي صلى الله عليه وسلم استقبله داعي امرأة فادعى بالطعام فوضع يده واكوا فلاك صلى الله عليه
وسلم لقمة في فيه فقال اني اجد شاة اخذت بغير اذن اهلها فقالت المرأة اني لم اجد شاة اشترىها فارسلت الى جارتي فلما رجع فارسلت الى امراته فارسلت الى
شاة فقالت صلى الله عليه وسلم اطعموها الاسارى وكذا اخرجه احمد ومحمد بن الحسن في الاثار والدارقطني وقال الطبراني في معجمه حدثنا احمد بن القاسم
ثنا بشر بن الوليد ثنا ابو يوسف عن ابي حنيفة عن ابي عاصم بن كليب عن ابي بردة عن ابي موسى فذكر كرهة اهل لول فان محمد بن الحسن رواه عن ابي حنيفة
عن عاصم بن كليب بالاسناد الاول وهو المحفوظ من رواية غيره عن عاصم ويعارضه حديث عمرو بن يثرب في شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة
الوداع بمي فسمعت صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرئى من مال اخيه شي الا ما طابت به نفسه فقلت ان لقيت غنوا بن عمر في اخذت منها شاة فاجتزتها
اسم في ذلك شئ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لقيتها تحمل شفرة وزنادا فلا تسماها خروجه الدارقطني باسناد جيد واخرجه له شاهد من حديث انس باسناد
ضعيفين ١٢٠

وجه بخلاف ما تقدم لقيام العين فيه من وجه وفي الحنطة يزرعها لا يتصدق بالفضل عنده خلافا
لها وأصله ما تقدم قال وإن غصب فضة أو ذهباً فضر بها دراهم أو دنانير أو أنية لم يزل ملكها
عنها عند أبي حنيفة فياخذها ولا شيء للغاصب وقال لا يملكها الغاصب وعليه مثلها لأنه أحدث صنعة
معتبرة صيرت حق المالك هالكاً من وجه لا ترى أنه كسره وفات بعض المقاصد والتبر لا يصلح
رأس المال في المضاربات والشراكات والمضروب يصلح لذلك وله أن العين باق من كل وجه لا ترى
أن الاسم باق ومعناه الأصلي الثمنية وكونه موزوناً وأنه باق حتى يجري فيه الربوا باعتباراً وصلاً
لرأس المال من أحكام الصنعة دون العين وكذا الصنعة فيها غير متقومة مطلقاً لأنه لا قيمة
لها عند المقابلة بجنسها قال ومن غصب ساجه فبني عليها زال ملك المالك عنها ولزم الغاصب قيمتها
وقال الشافعي للمالك أخذها والوجه عن الجانبين قد مناه ووجه آخر لنا فيه إن فيها ذهب إليه أضراً
بالغاصب بنقض بنائه الحاصل من غير خلط وضراً للمالك فيها ذهباً إليه مجبوراً بالقيمة فصارت كما
إذا خا ط بالخيطة المغصوب بطن جاريته أو عبدة أو أدخل اللوح المغصوب في سفينة ثم قال الكرخي والفقير
أبو جعفر الهندواني أنها لا ينقض إذا بنى في حوالى الساجه أما إذا بنى على نفس الساجه ينقض لأنه
متعد فيه وجواب الكتاب يرد ذلك وهو الأصح قال ومن ذبح شاة غيره فملكها بالخيار أن شاء ضمنه
قيمتها وسلمها إليه وإن شاء ضمنه نقصاً نها وكنها الجزور وكنها إذا قطع يد هبها هذا هو ظاهر الرواية و
وجه أنه اتلون من وجه باعتبار فوت بعض الأغراض من الحمل والدار والنسل وبقاء بعضها وهو

قوله واصلا اى اصل التمتع بالفضل عند ما خلا لابي يوسف **قوله** مام عند قوله من غصب عبدا فاستغنى له واراد بالاصل الدليل المذكور ١٢ غاية البيان -
قوله والتبر لا يصلح الخ بيان لخاصة بعض المقاصد وهو ان كان قبل الكسر والصنع سلعة تتعين بالنعين وقد فاءت هذا المعنى ١٢ **قوله** والتبر التبر كان غير مضروب من الذهب والفضة وعن
 الزجاجة وبكل جوهر قل ان يستعمل كالخماس والصفر وغيرهما وبغيره قل قوله لا يرد على المضروب والتبر اى غير المضروب ١٢ **قوله** ببقائه اى باعتبار كونه مؤزنا وبه فارق الحديد
 والصفر فان الصنعة هناك تنجز من الوزن وان يكون مال الرواجى لو بارع فتمتة بتمتتين يدا يد يجوز ١٢ **قوله** وصلاية الخ اى غاية ما فى الباب انه بعد الضرب يصلح لاس المال الشركة والفضاء
 وبه الصلاية بوجه اجتهاد الى صنعة لالى العين فلم يوجب حد وثما تبدل الى العين فلم يكن العين بالكلية اصلا ١٢ **قوله** غير متقوت مطلقا اى ليست متقوتة فى كل الاحوال بل فى بعضها اذا كسرناه ففقت او ذهب
 بعض قيمته من خلاف جنسه وان وجد صاحبه مكسورا ورضى به لم يكن له فضل ما بين المكسور والصح ١٢ **قوله** من غصب ساجدة بالحجم وبى الخشبة العظيمة جدا والخشبة المنقوتة الهياكله لاساس ونحوه
 كذا فى الغرب ١٢ **قوله** قدماه فى اول هذا الفصل فى قوله واذا تغيرت العين المغصوبة بفعل الغاصب ١٢ **قوله** اثره بالغاصب الخ يعنى لابد من هذا الحاق الضرب باحد هاتين حتى الغاصب
 ينقض ماله وانما حتى المالك بالقطع حقه من الساجدة وحضر المالك مجبور بالقيمة فيه ضرر نقل المال من العين الى القيمة بدون اختياره الا ان فى الاضرار بالغاصب اضرار حقه وفى قطع حتى المغصوب منه بعضا ان
 القيمة تفرغ للمال من نقل حقه لاداره حقه ورضى الضرر واجب بحسب الامكان فضرر النقل دون ضرر الباطل ١٢ **قوله** مجبور بالقيمة ولا ريب فى ان الضرر المجبور دون الضرر المحض فذا تركب الضرر الاعلى
 عند اكلان العمل بالضرر الادنى ١٢ انت **قوله** فصار كما اذا غلط الخ فان قيل عدم جواز نزع الخط واللوح عنده من حيث ان فيه تلف الناس لان الغاصب ملك ذلك باصحه فلا يصلح للاستشهاد
 لاختلاف المناطق قلنا ثبت فى كل واحدة منها حتى المالك وغيره وجعل حتى غيره اول لان باطلا له زيادة ضرر بالنسبة الى ضرر المالك فكأننا شاعرين ١٢ **قوله** او دخل اللوح الخ فليس للمالك
 ان ينزع اللوح بوجه منها بشرط ان تكون السفينة فى بحر او ما قريبا من ذلك لانها اذا كانت واقفة كان له ان ينزع عنده فلا يصح الاستشهاد ١٢ **قوله** اذا بنى حتى تولى الساجدة بان جعل
 الساجدة فى وسط الجدار للحكام للبناء كما فى الايجازات والابنية المرتفعة ١٢ **قوله** تولى فى حقيقة تولى بفتح لام ودخا لفت مقصوده بصورت ياست ودر استعمال عبارات عربى بمبينة
 معناه بانتهر بسوسى كى انضامه ردى حالت الفت آخره بطور الفت لفظ على بيا تحتها فى تبديل ما بدلا من قوله لا مقصود ما يدخره وكسور خواندن غلط استغاثة ١٢ **قوله** وجوب الكتاب
 حيث اذا لا ينفق البناء مطلقا من غير تفصيل ١٢ **قوله** وهو الاصح لانه تغير مكان عليه لان الساجدة قبل التركيب يصلح بطح القدور والواب الدود وبعد التركيب لا يصلح لشيء ومنها الابدان المنقض
 وقيام الشيء وبما يكون فلما كانت منافعها من وجه صارت بالكلية من وجه ١٢ **قوله** وكذا الجزر وهو الاصل من الاصل من الجزر وهو القطع يقع على الذكر والانثى وانما ذكر الجزر بعد ما ذكر الحكم فى
 الشاة من الخيار بين تضمين القيمة وتضمين النقصان لدفع شبهة ترد على اختيار تضمين النقصان بان يقال النقصان بالذبح فى الشاة انما كان بسبب نفوت صلاحية للدود والنسل المطلوبين منها فينبغى
 ان لا يضم الغاصب النقصان فى الجزر بالذبح بل يستحق الجزر على المالك لانه تحقق مقصوده فيها كان زيادة لان نقصانها دفع تلك الشبهة بقوله وكذا الجزر وذلك لان نفس انزاله
 المملوكة عن الحيوان لنقصان المكان للمالك الخيار لانه يتم ان يكون للمالك مقصود فيها سوى الدود والنسل من السماحة وتبقيتها الى زمان يحصل مقاصده فيه ١٢ **قوله** الا ان كان قطع يد به لان قطع
 اليد والرجل كالذبح فى الحكم فلما الخيار المذكور فى الذبح ١٢ **قوله** لا يضره الرواية اثره بغير ما روى الحسن عن ابى حنيفة انه لا يضمنه شيئا فى ذبح الشاة اذا اخذها لان الذبح والسلم فى الشاة
 زيادة من حيث التقرب الى الانتفاع بالحلم وما ذكره فى ظاهر الرواية اصح لانه نقصان باعتبار نفوت بعض الاعراض ١٢

[illegible]

حدِيث ليس لعرق طالع الحق الطبراني من حديث عباد بن الصامت قال انه من قضاة رسول الله صلى الله عليه وسلم انه ليس لعرق طالع الحق ورجاله ثقبات الا انه منقطع وردي اسحق والبزاز والطبراني وابن عدى من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن موفد حدثنني ان ابا له اخبره انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم فيقول من احيا ارضنا موتا من غير ان يكون فيها حق مسلم فمضى له وليس لعرق طالع الحق وكثير ضعفوه كثيرا وقد جاء هذا الحديث من طريق اجود من هذا فاخرجه الثلاثة من رواية هشام بن عروة عن ابيه عن سعيد بن زيد رفعه من احيا ارضا ميتة فمضى له وليس لعرق طالع الحق قال الترمذي رواه جماعة عن هشام عن ابيه مرسلين قلت هو في الخط كذلك عند جميع الرواة وقال الدارقطني تايد يحيى بن سعيد وابن ادريس وغيرهما عن هشام ورواه الثوري عن هشام عن ابيه عن لا يتم واخرجه ابو داود ومن طريق ابن اسحاق عن يحيى بن عروة عن ابيه مرفوعا نحوه قال عروة تلقى اخبرني الذي حدثنني بهذا الحديث وفي رواية له انه رجل من الصحابة واكثر ظلي انه البوسعيد وشذ مسلر بن خالد فرواه عن هشام عن ابيه عن عبد الله بن عمرو واخرجه الطبراني وخالفهم جميعا زبعة بن صالح بعد الضعفاء فرواه عن الزهري عن عروة عن عائشة اخرجه الطيالسي والدارقطني والبزاز وله طريق اخرى عند الطبراني من رواية ابن ابى مليكة عن عروة عن عائشة وفي استاذة رواه بن الجرام وهو ضعيف ويعارضه حديث رافع بن خديج رفعه من ذرع في ارض قوم بغير اذن ثم فله نفعته وليس له من الذرع شئ اخرجه ابو يعيب في الاموال وجمع بينه وبين الاول ١٣

١٤ قوله اعتبار افضل الساحة كما ان في فصل الساحة ليرى بالقطع ان الم تضرر الارض به فكذلك ههنا لان في كل منها شغل ملك الغير بملك ١٢ ع -

٢ قوله والخيرة الخ جواب عما يقال لم لا يكون الخيار لصاحب الصبغ ان شاء سلم الثوب الى مالك وضمنه ثمنه صبغه وان شاء ضمن ثمنه ثوب ابيض ١٢ ع ٣ قوله لم يوجب له صاحب الصبغ صفة فيكون كالتابع له والسوق بمنزلة الثوب والسمن بمنزلة الصبغ ١٢ ع ٤ قوله فليتلافى اي بالنسب ولم يحصل للغاصب منه شيء فلم يوجب له الغاصب بقطع صبغه كذا فيقول تحقه اصلا ١٢ ع ٥ قوله في اصل المسألة يعني في قوله ومن غصب ثوبا فصبغوا حمر الخ واقرض بهذا القيد ان يتوهم ان هذا الحكم الذي ذكره الوصمة منسوخ بالصبغ وان كان كذلك لا يوجب له ذلك لكن ورق من الي وصمة في اصل المسألة فيقيد بذلك تعيينا للنقل ١٢ ع ٦ قوله ودتيان في اي يتاقي قول في وصمة فيما اذا الصبغ الثوب بنفسه ايضا وقوله فيما اذا الصبغ الثوب بنفسه اظهر لانه اذا كان كذلك لا يكون له ولاية تعيين صاحب الصبغ على كره منه فعند اقتناعه عن تلك الثوب وتعد تصميته بغير تعيين ابيح طريقا للوصول الى تقديره ان يرض صاحب الثوب بتلك الصبغ بالقيمة فانما في الغصب منه اقتناع رب الثوب عن تلك الصبغ لا تعيين ابيح طريقا للوصول الى تقديره ان يرض صاحب الثوب بتلك الصبغ بالقيمة فانما في الغصب منه اقتناع رب الثوب

٧ قوله والوجه الخ اي الجواب والتعليل في السوق كالجواب والتعليل في الصبغ والافصاح اما حكمه في الغصب فقد ذكر ان صاحب السوق بالخيار ان شاء ضمنه مثل السوق وان شاء اخذ ما دغرم السمن واما حكم السوق والسمن في الاختلاف بغير فصل احد فقد ذكر في الافصاح ان السمن وانقطع بالسوق كان السوق بمنزلة الثوب والسمن بمنزلة الصبغ لان السوق اصل والسمن كالتابع له فانه يقال سوق يتقوت واما الفصل والسمن فكلاهما اصلا ١٢ ع ٨ قوله وقيل هذا اختلاف لعصر الخ فانه جاب على ما سأل في عصره من عادة بني امية فانهم كانوا يبيعون لبس السواد وما جاب على ما سأل في عصرهم من عادة بني الجساس بلبس السواد ١٢ ع ٩ قوله جرت الخ فان صاحب الثوب استوجب نقصان قيمته الثوب عشرة واستوجب الصباغ عليه قيمة الصبغ خمسة فالتخمس بالتخمس فخرج عليه ما بقي من النقصان وهي خمسة ١٢ ع ١٠ قوله فصل ما فرغ من ذكر كيفية ما يوجب الملك للغاصب بالضمان ذكر في هذا الفصل مسائل متفرقة تتعلق بمسائل الغصب كما هو باب المصنفين كذا في النهاية ١٢ ع ١١ قوله تخفيها فالملك بالخيار ان شاء صبر الى ان يوجد وان شاء ضمنه قيمتها فان احتار تعيين القيمة فضمنها الغاصب بملكها ١٢ ع ١٢ قوله عدوان محض اي ما فيه وجه الباطن فلا يصلح سببا للمالك لانه حكم مشروع فيستدعي سببا مشروع والتعدى لا يكون مشروعا لان ادنى درجة ان يكون مباحا والتعدى لا يكون مباحا ١٢ ع ١٣ قوله ان ملك الخ يعني ان المالك ملك البديل وهو القيمة بكمالها يعني يدور قيمته وكل من ملك بدل شيء خرج المبدل عن ملكه في معاينة ودخل في ملك صاحب البديل دفعا للضرر عن ملك البديل بشرط ان يكون المبدل قالا للنقل من ملك الى ملك والمدير ليس كذلك ١٢ ع

لنقل من ملك الى ملك فيملكه دفعا للضرر عنه بخلاف المدبر لانه غير قابل للنقل حتى المدة ثم قد
 يفسخ التدير بالقضاء لكن البيع بعد تصادف القن قال والقول في القيمة قول الغاصب مع يمينه
 لان المالك يدعي الزيادة وهو ينكر والقول قول المنكر مع يمينه الا ان يقيم المالك البينة باكثر من ذلك
 لانه اثبتته بالحجة البليغة قال فان ظهرت العين وقيمتها اكثر مما ضمن وقد ضمنها بقول المالك
 او ببينة اقامها او بنكول الغاصب عن اليمين فلا خيار للمالك وهو للغاصب لانه تولى الملك
 بسبب اتصل به رضاء المالك حيث ادعى هذا البقدار قال فان كان ضمنه بقول الغاصب مع
 يمينه فهو بالخيار ان شاء امضى الضمان وان شاء اخذ العين وردد العوض لانه لم يترضاها بهذا
 المقدار حيث يدعي الزيادة واخذة دونها لعدم الحجة ولو ظهرت العين وقيمتها مثل ما ضمنه او
 دونه في هذا الفصل الاخير فكذلك الجواب في ظاهر الرواية وهو الاصح خلافا
 لما قاله الكرخي انه لا خيار له لانه لم يترضاها حيث لم يعط له ما يدعي
 والخيار لغوات الرضا قال ومن غصب عبد اباعه فضمنه المالك قيمته فقد جاز بيعه وان
 اعتقه ثم ضمن القيمة لم يجز عتقه لان الملك الثابت فيه ناقص لثبوته مستند او ضرورة
 ولهذا يظهر في حق الاكساب دون الاولاد والناقص يكفي لنفوذ البيع دون العتق كملك المكاتب
 قال وولد البغصوبة ونباؤها وثمرتها اليستان المغصوب امانة في يد الغاصب ان هلك فلا
 ضمان عليه الا ان يتعدي فيها او يطلبها مالكا فيمنعها اياها وقال الشافعي نزائد المغصوب
 مضمونة متصلة كانت او منفصلة لوجود الغصب وهو اثبات اليد على مال الغير بغير رضا
 كما في الظبية المخرجة من الحرم اذا ولدت في يده يكون مضمونا عليه ولنا ان الغصب اثبات اليد

١- قوله ثم يفسخ الخ جواب لما يقال لا نسلم ان المدبر لا يقبل النقل فان مولاه وباعه وحكم القاضي بجواز بيعه جاز البيع ويفسخ التدير اذا فسخه المشتري بالتسليم وتقريره القول بالموجب يعني نعم هو كذلك
 في ضمن قضاء القاضي في الفصل المجتهد فيه فان كان البيع مصادفا للقن للمدبر فيجوز بيعه بغير اذنه القن بهذا الطريق واما نحن فيرغم يفسخ التدير بالخصات الواشي -
 ٢- قوله بصلوات القن والكلام في امتناع النقل مع بقا التدير ١٢ عظمى ٣- قوله الا ان يقيم المالك الخ فان عجز عن اقامته البينة وطلب من الغاصب بينة تشهد بقيمة المغصوب لا تقبل
 بينة بل يجعل من دونه لان بينة تنفي الزيادة والبينة على النفي لا تقبل قال بعض مشايخنا يعني ان نقل لاسقاط اليمين كالمودع اذا ادعى رد المودعة فان القول قوله ولو اقام البينة على ذلك قبلت ١٢ عايناه ٤-
 قوله وهرى العين المغصوبة للغاصب فانما ذكر الضمير الرجوع الى الموثق على تأويل الشئ المغصوب غاية البينات ٥- قوله واخذها الخ اي فان قيل اخذه القيمة وان كانت ناقصة يدل على تمام الرضا فكانت
 للسائل الاولى اجاب بقوله واخذها دورها اي اخذ المالك ما دون الزيادة لا يدل على تمام الرضا لانه انما اخذ ذلك للضرورة وهي عدم الحاجة فلا يدل على رضاه بخلاف المسائل المتقدمه لان دولة ملك القيمة كانت
 باختياره ١٢ ع ٦- قوله فذلك الجواب اي فهو بالخيار ان شاء امضى الضمان وان شاء اخذ العين وردد العوض ١٢ ع ٧- قوله انه لا خيار له لانه لم يترضاها عليه بدل ملكه بحاله ١٢ كافي ٨- قوله والخيارات لغوات
 الرضا وجاز ان يكون قيمته مثل ما ضمنه عند المنقذين ولا يكون مثله عند غيرهم بل لا بد لاي يمين الانسان برزوال العين ١٢ كافي ٩- قوله وان اعتقه الخ قيد باعناق الغاصب ثم بتعيينه احترازا عن امتناع الشري
 من الغاصب ثم تعيين الغاصب فان غير روايتين في رواية يبيع اخذها وهو الاصح وفي رواية لا يبيع ١٢ ع ١٠- قوله بثبوته مستند اي الى وقت الغصب فان الغاصب يبيع ملكا للغاصب فلا بد ان الضمان
 بقضاء القاضي عليه او بتراضيه من وقت الغصب ١٢ معنى ١١- قوله مستند او اثبات بطريق الاستنباط ثابت من وجه دون وجه او ضرورة اذ الدليل ياتي بثبوت الملك بالغصب كونه دون المالك
 نعمة وانما ثبتت الملك للضرورة القضاء بالضممان للمالكين البدل والمبدل في ملك واحد والاثبات ضرورة ثابت من وجه دون وجه ولهذا يظهر في حق الاكساب ودون الاولاد لان الملك ثبت شرط للمقتضا
 بالقيمة والولد غير مضمون عليه بالقيمة وبوجه الانفصال ليس ينتج فلا يثبت هذا الحكم فيه بخلاف الكسب لانه بدل المنفعة فيكون تبعا محصا وثبوت الحكم في التبعية بثبوته في المتبوع سواء ثبت في المتبوع مقصودا
 بسببه او شرطا لغيره ١٢ كافي ١٢- قوله فذا ضمان عليه واما الغلة الخ اصله من المتغصوب باستغلال الغاصب في مضمونه عليه وان استهلكها لما انها عوض عن منافع المتغصوب ومنافع المتغصوب غير
 مضمونة عندنا فلما بدلها ١٢ كافي ١٣- قوله في الظبية من اخرج ظبية الحرم حلالا او محرما فلدت ونما اي الظبية والولد ضمنهما لانه كان واجبا عليه ان يرده الى مأمته ونما صفة شرعية فتسري الى الولد ١٢ ع
 ١٤- قوله مضمونا عليه لوجود سبب الضمان في حق الام وان لم يكن هناك منع من الخروج ١٢ ع

على مال الغير على وجه يزيل يد المالك على ما ذكرناه ويد المالك ما كانت ثابتة على هذه الزيادة
 حتى يزيلها الغاصب ولو اعتبرت ثابتة على الولد لا يزيلها اذا ظاهر عدم المنع حتى لو منع الولد
 بعد طلبه يضمه وكذا اذا تعدى فيه كما قال في الكتاب وذلك بان اتلفه او ذبحه فاكله او باعه
 وسلمه وفي الظبية المخرجة لا يضمن ولدها اذا هلك قبل التمكن من الارسال لعدم المنع وانما
 يضمنه اذا هلك بعد لوجود المنع بعد طلب صاحب الحق وهو الشرع على هذا اكثر مشايخنا ولو اطلق الجواب
 فهو ضمان جنائية ولهذا لا يتكرر بتكررها ويجب بالاعانة والاشارة فلان يجب بياها فوقها وهو اثبات اليد
 على مستحق الامن اولى واخرى قال وما نقصت الجارية بالولادة في ضمان الغاصب فان كان في قيمة
 الولد وفاء به جبر النقصان بالولد وسقط ضمانه عن الغاصب وقال زفر والشافعي لا يجبر النقصان
 بالولد لان الولد ملكه فلا يصلح جابرا لملكه كما في ولد الظبية وكما اذا هلك الولد قبل الرد او ماتت الام
 وبالولد وفاء وصار كما اذا جزصت شاة غيره او قطع قوائم شجر غيره او خصى عبد غيره او علمه المحرفة
 فاضناه التعليم ولنا ان سبب الزيادة والنقصان واحد وهو الولادة والعلق على ما عرفت وعند ذلك
 لا يعد نقصانا فلا يوجب ضمانا وصار كما اذا غصب جارية سبيته فهزلت ثم سمنت او سقطت ثنيتهما
 ثم نبتت او قطع يدا المصوب في يده واخذ ارشها واداه مع العبد يحتسب عن نقصان القطع وولد الظبية
 ممنوع وكذا اذا ماتت الام وتخريج الثانية ان الولادة ليست بسبب لموت الام اذ الولادة لا تقضي اليه غالبا

له قوله ما كانت ثابتة الخ واعترض بان هذا يقتضي ان يضمن الولد في غصب الجارية حاله ان اليد
 كانت ثابتة عليه وليس كذلك فانه لا فرق بين هذا وبين ما اذا غصبها غيره جابرا لمقتضى يد الغاصب وولدت والرواية في الاسرار واجيب بان الحمل قبل الانفصال ليس بمال بل يرد على المنة فلم يصدق عليه
 اثبات اليد بل مال الغير كذا في العتية وكثير من الشرور انت له قوله ولو امتزجت اي لو امتزجت يد المالك ثابتة على الولد تبع ملك الام فانه ما زال ايمه اذا الظاهر عدم المنع حتى لو منع الولد بعد
 طلبه يضمنه كقاييم
 له قوله او باعه وسلمه وانما ذكر التسليم لان التسليم لا يتحقق بمجرد البيع بل بالتسليم بعده كما لو باع الولد بغيره وسلمها فانه يكون ضمانا فان قيل فليس في البيع والتسليم تفويت يد المالك في الولد قلنا بل فيه
 تفويت يده لانه كان متمكنا من اخذه من الغاصب وقد زال بغيره تسليمه فلو وجب تفويت من هذا الوجه يكون ضمانا كذا في المبسوط ١٢٢ له قوله وهو الشرع لان الحق في صيد الحرم للشرع والشرع
 يطالبه برد الاصل مع ولده الى امته فوجدها من غير الطلب وهو سبب للنقصان ١٢٢ له قوله ولو اطلق الجواب الخ يعني لو قيل بوجوب الضمان في ولد الظبية سواء ملك قبل ارساله من الارسال او بعده
 فهو ضمان جنائية اي اثمات لان الضمان في صيد الحرم ضمان اثمات معنى الصديقية هكذا لان كان الصيد اثمات في الحرم وذلك في تفريقه وبعده عن ايدنا فان ثبت اليد عليه يكون اثمات لمعنى الصديقية هكذا وقد
 تحقق ذلك في الولد باثبات اليد عليه قلنا الاموال المحفوظة باليدي والاعمال الضمان فيها تفويت الايدي لا باثبات اليد عليها ١٢٢ له قوله ولهذا يتكرر الخ اي يتجدد بتجدد الجنابة كما اذا اشترك محرمان في
 قتل صيد الحرم فعلى كل واحد منهما الجزاء كما لو قتل تيكرا الجوز او تيكرا الجنابة وهو ان لا يواي الضمان بسبب اخراج الصيد من الحرم ثم اخرج ذلك الصيد من الحرم بسبب ضمان اخر ويحتمل ان يكون معناه
 يتكرر وجوب الارسال بتكرره هذه الجنابة التي هي الاخراج من الحرم ١٢٢ له قوله بالاعانة ان دل الحرم على الصيد من قتلها سواء كان القاتل محرما او لا فعليه الجزاء كذا في المعتمد ١٢٢ اجمع البركات ١٢٢
 قوله وما نقصت الجارية الخ اي ما نقصت الجارية بسبب الولادة في يد الغاصب فهو في ضمان الغاصب فلو غصبها فولدت غنمه فماتت الولد فليس له الجارية وروى نقصان الولادة الذي ثبت فيها بسبب الولادة
 لان الجارية بالانصب دخلت في ضمانه بجميع اجزائها وقد فاحت جبره فمقتضى ما عليه كلفا فان ردت الجارية والولد وقد نقصت قيمتها الجارية وقيمة الولد فليعلم ان تكون جارية لذلك النقصان لم يضمن
 الغاصب شيئا وقال زفر ١٢٢ له قوله كما في ولد الظبية اي المخرجة من الحرم اذا نقصت قيمتها بسبب الولادة وقيمة ولد بها تساوى ذلك النقصان فانه لا يجبر بها بل يجب ضمان النقصان مع وجوب
 رد مال الحرم ١٢٢ له قوله كما اذا جزصت شاة غيره ونبت مكانه اخر او قطع قوائم شجر غيره فثبت قائم اعزى مكانها او خصى عبدا فماتت قيمته بسبب النقصان او علمه المحرفة فاضناه التعليم فانه لا يجبر العتق
 بالصوت والقوائم ولا بانقص من الجزاء بالنقصان والتعليم بما زاد من القيمة فيه ١٢٢ له قوله واحد اذا اتحد بسبب الزيادة والنقصان اتمتع ظهور النقصان فامتنع الضمان كالباع يزيل المبيع عن ملكه
 ويدخل الثمن في ملكه فلا يعد نقصانا حتى لو شهد شاهدان ببيع ثمنه اتمتع القيمة ثم رجعا لم يضمن شيئا ١٢٢ له قوله وهو الولادة الخ اي عند ابي يوسف ومحمد بسبب النقصان الولادة لانما اوجبت فوات
 جزء من مالها الاصل وحدث ما به الولد لانه وان كان موجودا قبل الانفصال لم يكن مالا حتى لم يجز بيعه وسببه وانما صار مالا مقصودا بالانفصال وعند ابي حنيفة رده بسبب النقصان العلق ويطر ذلك في ما اذا غصب
 جارية فماتت عند الغاصب فماتت بالولادة فماتت بالانفصال لان سبب الهلاك الولادة وكان ذلك في يد المالك وضمن عند ابي حنيفة رده لان سبب الهلاك الولادة وكان عند الغاصب وقوله على ما عرفت اشارة الى هذا
 ١٢٢ له قوله لا يعد لان السبب الواحد لما اثر في الزيادة والنقصان كانت الزيادة علقا عن النقصان ١٢٢ له قوله ممنوع اي لا نسلم ان نقصان الظبية بالولادة لا يجبر بقيمة الولد بل يجبر بنقصان
 الظبية بالولادة بقيمة الولد فلا يرد نقصا ولئن سلم فبذلك الولد لا يصلح ان يكون علقا عن الجوز الفاسد لانه ممنوع بنفسه فلم يجز ان يورث برضاه غيره بخلاف ما قلنا ١٢٢ له قوله وكذا اذا ماتت الخ اي الام
 اذا ماتت بالولادة وقيمة الولد واما نقصان الولادة فلانم انه لا يتغير قيمتها بقيمة الولد بل بقول غيره في رواية فلا يرد نقصا ولهذا المنع على رواية وهي في ظاهر الرواية واما تخريج الرواية الثانية وهي
 ظاهر الرواية اي انه لا يجبر فوان كذا متناها اذا كان سبب الزيادة والنقصان واحدا وهما ليس كذلك فان الولادة بسبب الزيادة وليست بسبب لموت الام اذ الولادة لا تقضي الى الموت غالبا
 فلم يجز بسبب الزيادة والنقصان فلم يجز ١٢٢

وبخلاف ما اذا مات الولد قبل الرد لانه لا بد من رد اصله للبراءة فكذلك لو بد من رد خلفه والخصاء لا
يعد زيادة لانه عرض بعض الفسقة ولا اتحاد في السبب فيها ورا ذلك من المسائل لان سبب
النقصان القطع والجزو سبب الزيادة النقصان التعليم والزيادة سببها الفهم قال ومن غصب
جارية فزني بها فحبلت ثم ردها وماتت في نفاسها يضمن قيمتها يوم علق ولا ضمان عليه في الحررة هذا
عند ابي حنيفة وقال لا يضمن في الامة ايضا لها ان الرد قد صرح والهالك بعد سبب حدث في
يد المالك وهو الولادة فلا يضمن الغاصب كما اذا حبث في يد الغاصب ثم ردها فهلك او زنت في يده
ثم ردها فجلدت فهلك منه وكين اشترى جارية قد حبث في يد البائع فولدت عند المشتري وماتت
في نفاسها لا يرجع على البائع بالاتفاق بالثمن وله انه غصبها وما انعقد فيها سبب التلف ومردت وفيها ذلك
فلم يوجد الرد على الوجه الذي اخذاه فلم يصح الرد وصار كما اذا جنت في يد الغاصب جنابة فقتلت
بها في يد المالك او دفعت بها بان كانت الجنابة خطأ يرجع على الغاصب بعقل القيمة كذا هذا بخلاف
الحررة لانها لا تضمن بالغصب ليبقى ضمان الغصب بعد فساد الرد وفي فصل الشراء الواجب ابتداء
التسليم وما ذكرناه شرط صحة الرد والذناء سبب لجلد مولد لا جارج ولا متلف فلم يوجد السبب في يد
الغاصب قال ولا يضمن الغاصب متاعا غصبه الا ان ينقص باستعماله فيغرم النقصان وقال
الشافعي يضمنها فيجب اجر المثل ولا فرق في المذهبين بينها اذا عطلها او سكنها وقال مالك ان سكنها

الشافعي قوله لانه لا بد من رد اصله بالصفة التي اخذها واما رد المثل فليس هو الغرض من الرد بل هو الغرض من النقصان
فان لم يررد الولد الذي هو خلف من النقصان لا يبرأ ١٢ كـ قوله لا بد من رد اصله اي اصل الولد وهو نقصان الجارية فكذلك لا بد من رد خلفها اي خلفه وهو الولد ولم يوجد الموت وانتشار هذا
الضمير مرفوع لعدم الاستنباط او يكون المعنى لا بد من رد اصل الحق للبرائة فكذلك لا بد من رد خلفه اي خلفه وهو الولد ولم يوجد الموت وانتشار هذا
وانما هي رغبة بعض الجاهل في الظن ان المعنى كالمعنى ١٢ كـ قوله ولا اتحاد في السبب الخ فان قيل المذكور جواب المستشهد به واصل المكتبة النقصان هو ان الولد ملك المولى فلا يصلح ان يكون جارية النقصان
ورفع في ملكه فهو على حاله اوجب بان المصنف اشار الى جوابه بقوله لا يضمن نقصانها فان لم يكن نقصانها لم يتجوز ان جارية فاطمة الجارية عليه توسع في العبارة فان قيل الولد غرضه امانة فكيف يكون خلفه من المضمون فالجواب
ما اشار اليه المصنف من عدم نقصان المضمون ١٢ انما به
١٣ قوله فحبثت ثم ردها فكذلك في حادثة النسخ والنقض ان المجل كان موجودا وقت الرد في بعض النسخ فزني بها ثم ردها فحبثت وكذا في الجاهل الصغير كما نقل عن صاحب الغاية واختاره الشافعي صاحب
الغاية فالعنى اي رد ما فقيس انما حبث ١٢ مولانا محمد عبد الحليم نور الله شرحه ١٢ قوله وماتت في نفاسها قيد بالموت في نفاسها ليكون الموت في اثر الولادة ١٢ كـ قوله قد صرح لانا وصل الحق الى
المستحق وصحة الرد واجب البرائة عن الضمان فان قيل لاشتم ان الرد صح لانه هلك سبب كان عند الغاصب ايجاب بقوله والهالك الخ ١٢ عـ ١٣ قوله بسبب حدث الخ اقول يراد به في الظاهر ان
جعل الولادة سببا للهلاك وقد صرح فيما مر انها ليست بسبب الموت حيث قال وتخرج الثانية ان الولادة ليست بسبب موت الام اذ لا ينفصل الميراث عنها فكان من الكلايين تلاف في خلتا في التوجيه ١٢
١٤ قوله وفي فصل الشراء الخ بما جاز من قولها وكن اشترى جارية قد حبثت عند البائع قيل هو ممنوع ولكن لم نقول ليس على البائع هناك الرد وكفى عليه التسليم لانه يسلم البيع ابتداء كما وقع عليه العقود
هو انه مال متقوم وقد وجد ذلك لانه سلمه كما وقع عليه العقود على ما عين لاطل الاوصاف ولهذا لا يقابلها شيء ومن اشتمل في النفاس لا ينعقد التسليم والواجب على الغاصب تسخير فعله وذلك
انما يتحقق في الرد كما قبض لان الاوصاف داخلته في الغصب ولهذا لو غصب جارية سميت فزنت في يد الغاصب ورد بها كذلك فانه يضمن النقصان واذا دخلت الاوصاف في الغصب يكون الرد بدونها رد
فاستدل ١٢ كـ قوله وما ذكرناه اي حاصل ما ذكرناه وهو ان رد ما غصب ١٢ انما به ١٣ قوله شرط صحة الرد الخ اي الرد على الوجه الذي اخذ شرط صحة الرد فحبثت غصبها ولم يوجد فيها سبب التلف وهو
المجل وردت وفيها ذلك لم يوجد شرط صحة الرد لم يصح الرد ١٢ لـ ١٣ قوله والذناء الخ جواب عن قولها او زنت في يده الخ وتقديره ان الزنا الذي وجد في يد الغاصب انما يوجب لجلد المولم لا الجارج ولا
التلف ولا جلدت في يد المالك بجلد متلف كان هذا غير ماوجب في يد الغاصب فلا يضمن ١٢ عـ ١٣ قوله فله رد جارية سبب اي سبب التلف او الجرح في يد الغاصب ثم لو وجد الجلد المتلف في يد المالك
كان سببا ما حدثت في يد المالك فلا يضمن الغاصب وبخلاف الخ فان الهالك لم يكن بالسبب الذي كان عند الغاصب بل بضعف الطبيعة من دفع آثار الحمى المتولدة والاصح بذلك الحمى عند الغاصب وهي
غير موجبة لما كان بعده المحل وجوب انفصال الولد وانفعال الولد ليرجع آلام الولادة فما يحدث به يكون مضافا الى السبب الاول ١٢ كـ قوله الغاصب وقد صرح في معتبر الشاوي ان سبب
الغصب مضمون عندنا في الوقت ومال اليتيم والكان محلا للجنابة ١٢ نعت ١٣ قوله مناشه المناش كركوب الدابة والحمل عليها والزنا وكذا النسل للدابة واللبث بها والشرقة للشرقة ١٢ نور الا نوار ١٣ قوله
الا ان يتحقق باستعمالها ذكر الاستعمال لما ان الظاهر ان النقصان انما يحصل بالاستعمال لان الغاصب انما يغصب للاستعمال ١٢ كفايه ١٣ قوله ولا فرق في المذهبين اي في حق الحكم وهو
عدم الضمان فيها عندنا والضمان فيها عند الشافعي ١٢ كـ

[illegible]

قال وان استهلكها ضمن الخل ولم يضمن الجلد عند ابي حنيفة ^{١٢} وقال يضمن الجلد مد بوعا ويعطى ما زاد ^{١٢} الد باغ فيه ولو هلك في يده لا يضمنه بالاجماع ^{١٢} اما الخل فلانه لما بقي على ملك ماله وهو مال متقوم ضمنه ^{١٢} بالاتلاف ويجب مثله لان الخل من ذوات الامثال ^{١٢} واما الجلد فلها انه باق على ملك المالك حتى كان ^{١٢} له ان يأخذه وهو مال متقوم فيضمنه مد بوعا بالاستهلاك ^{١٢} ويعطيه المالك ما زاد الد باغ فيه كما اذا غصب ^{١٢} ثوبا فصبغه ثم استهلكه يضمنه المالك ما زاد الصبغ فيه ^{١٢} ولانه واجب الرد فاذا فوته عليه يخلفه ^{١٢} قيمته كما في المستعار وبهذا افارق الهلاك بنفسه وقولها يعطى ما زاد الد باغ فيه محمول على اختلاف الجنس ^{١٢} اما عند اتحاده يطرح عنه ذلك القدر ويؤخذ منه الباقي لعدم الفائدة في الاخذ منه ثم الرد عليه وله ان ^{١٢} التقوم حصل بصنع الغاصب وصنعتة متقومة لاستعماله مالا متقوما فيه ولهذا كان له ان يجلس ^{١٢} حتى يستوفي ما زاد الد باغ فيه فكان حقه الجلد تبع له في حق التقوم ثم الاصل وهو الصنعة غير مضمون ^{١٢} عليه فكذا التابع كما اذا هلك من غير صنعة بخلاف وجوب الرد حال قيامه لانه يتبع الملك والجلد ^{١٢} غير تابع للصنعة في حق الملك لثبوته قبلها وان لم يكن متقوما بخلاف الذكي والثوب لان التقوم فيها ^{١٢} كان ثابتا قبل الدبغ والصبغ فلم يكن تابعا للصنعة ولو كان قائما فاراد المالك ان يتركه على الغاصب ^{١٢} في هذا الوجه ويضمنه قيمته قيل ليس له ذلك لان الجلد لا قيمة له بخلاف صبغ الثوب لان له قيمة ^{١٢} وقيل ليس له ذلك عند ابي حنيفة وعند هباله ذلك لانه اذا تركه عليه وضمنه عجز الغاصب عن رده ^{١٢} فصار كالاستهلاك وهو على هذا الخلاف على ما بيناه ثوقيل يضمنه قيمة جلد مد بوعا ويعطيه ما زاد الد باغ ^{١٢}

^{١٢} له قوله وهو مال متقوم الخ فان العصب كان مالا متقوما له فاذا صار غير متقوم لم يكن غير متقوم لا يرد له ولا يرد ^{١٢} لو غصب غرسان فللمالك ان يسترد ما فعل ان الملك لا يقتصر الى التقوم فاذا زالت صفة الغارسة ما تقوما كما كانت لان التقوم ثبت لان ^{١٢} كقوله حتى كان لان قال القدرى يعني اذا ^{١٢} غصب الجلد من غيره فالأقراء صاحب في الطريق فاخذه رجل فدره فليس للمالك ان يأخذه وعن ابي يوسف ان له ان يأخذه في هذه الصورة ايضا ^{١٢} كقوله كافي في المستعار يعني ان المستعار ^{١٢} واجب الرد فاذا فوت المستعار بالاستهلاك يجب عليه القيمة واذا فانت فلا فائدة الجلد واجب الرد فاذا فوته وجب عليه قيمته واذا هلك فلا ^{١٢} غاية البيان ^{١٢} كقوله وهذا بخلاف اء الاستهلاك ^{١٢} الهلاك لان لا تقويم من هناك كذا قيل ^{١٢} كقوله محمول على اختلاف الجنس يعني ان الغاصب قوم الجلد بالدرهم والد باغ بالذنان فيضمن الغاصب القيمة ويأخذ ما زاد الد باغ اما اذا قوما بالدرهم ^{١٢} او بالدرهم فيخرج من الخ ^{١٢} كقوله كما اذا هلك من غير صنعة فان عدم الضمان هناك باعتبار ان الاصل وهو الصنعة غير مضمونة فكذا الجلد والا فاقبض وجب للضمان في الهلاك والاستهلاك ^{١٢} عن ابي حنيفة ^{١٢} كقوله والجلد غير تابع الخ والحاصل ان الضمان يستند التقوم والا اصل فيه الصنعة وهي غير مضمونة فكذا ما يتبعها والرد يعتبر الملك والجلد فيه اصل لا تابع فوجب رده وشبهه الصنعة ^{١٢} عن ابي حنيفة ^{١٢} قوله بخلاف الذكي والثوب جوب من قولها كما اذا غصب ثوبا ونحو الذي استظهار لان التقوم في الذكي والثوب كان ثابتا الخ ^{١٢} عن ابي حنيفة ^{١٢}

^{١٢} كقوله لان الجلد قول تعميل القول الاتفاقي بقوله لان الجلد لا قيمة له شكل عندى فانه لا يتشبه على اصل البائين اذ قد تزلزل اصلها ان الجلد باق على ملك المالك وهو مال متقوم فيضمنه مد بوعا بالاستهلاك ^{١٢} ويعطيه المالك ما زاد الد باغ فيه الخ والتعليل المذكور هنا صريح في خلاف ذلك كما ترى ^{١٢} كقوله لان اذا ترك الخ اي لم يأخذه بروقيمة الد باغ البرهنة قيمة الجلد الذي عجز الغاصب الخ ^{١٢} كقوله عجز الغاصب فان العجز فيما ترك المالك على الغاصب وضمنه القيمة كان لا من جهة الغاصب فان المالك انما تركه عليه وضمنه القيمة بسبب ان الغاصب زاد عليه ماله قيمة فوجب على المالك ^{١٢} على تقدير اخذه اعطاه ما يقابل ذلك الزائد وهو لا يقدر على اعطائه لولا قيمة ذلك فكان السبب الاصلى لعجز الغاصب عن رده فخل نفسه الا يرى انه لو لم يضره بالقيمة لم يكن له ان يتركه لاشي كاسيخ لم يكن للمالك تركه ^{١٢} عليه وتضمنه القيمة اصلا ^{١٢} كقوله فصار كالاستهلاك الخ وفيه نظر لان العجز في الاستهلاك لا من جهة الغاصب وفيما تركه وضمنه القيمة من جهة المالك ولا يلزم من جواز تعميلين في صورة تعدي ^{١٢} فيها الغاصب جواز تعميلين كذلك ^{١٢} كقوله على ما بيناه من الدليل لابي حنيفة ولما صيغى استهلاك قبل هذا ^{١٢} غاية البيان ^{١٢}

فيه كما في الاستهلاك وقيل يضمنه قيمة جلد ذكي غير مدبوغ ولودبغ به بالقيمة له كالتراب والشمس
فهو لملكه بلا شيء لانه بمنزلة غسل الثوب ولو استهلكه الغاصب يضمن قيمته مدبوغا وقيل طاهرا
غير مدبوغ لان وصف الدابة هو الذي حصل له فلا يضمنه وجه الاول وعليه الاكثرون ان صفته
الدابة تابعة للجلد فلا تفرد عنه واذا صار الاصل مضمونا عليه فكذا صفته ولو خلل الخمر بالقاء الملح فيها
قالوا عند ابي حنيفة صار ملكا للغاصب ولا شيء له عليه وعندهما اخذ المالك واعطى ما زاد الملح فيه
بمنزلة دبغ الجلد ومعناه ههنا ان يعطى مثل وزن الملح من الخل وان اراد المالك تركه عليه وتضمنه
فهو على ما قيل وقيل في دبغ الجلد ولو استهلكها لا يضمنها عند ابي حنيفة خلافا لهما كما في دبغ الجلد ولو خللها
بالقاء الخل فيها فعن محمد انه ان صار خلا من ساعته يصير ملكا للغاصب ولا شيء عليه لانه استهلك
له وهو غير متقوم وان لم تصر خلا الا بعد زمان بان كان الملقى فيه خلا قليلا فهو بينهما على قدر كيلها
لانه خلط الخل بالخل في التقدير وهو على اصله ليس باستهلاك وعند ابي حنيفة هو للغاصب في الوجهين
ولا شيء عليه لان نفس الخلط استهلاك عند ولا ضمان في الاستهلاك لانه تلف ملك نفسه وعند محمد
لا يضمن بالاستهلاك في الوجه الاول لما بينا ويضمن في الوجه الثاني لانه تلف ملك غيره وبعض المشايخ
اجروا جواب الكتاب على اطلاقه ان للمالك ان يأخذ الخل في الوجوه كلها بغير شيء لان الملقى يصير مستهلكا
في الخمر فلم يبق متقوما وقد كثرت فيه اقوال المشايخ وقد اثبتناها في كفاية المنتهى قال ومن كسر لسلم برطبا
او طبلا او مزمارا او دفا او اراق له سكو او منصفاه فهو ضامن وبيع هذه الاشياء جائز وهذا عند ابي حنيفة

الف قولہ ذیل یعنی تارخ اقول شریعہ ہذا اختلاف فی ظاہرہ عندی
 فان قیمتہ جلد مدبورج بعد از طرح عنہا قدر ما زاد باغ فیہ ہی قیمتہ جلد ذی غیر مدبورج بینا ۱۸ است **ب** قولہ یعنی قیمتہ تارخ و انما کان الضمان فی توہیم جمیع الانصار بالاعلیٰ ملک ما جبر ولا حق للخاصہ
 بقیہ و کانت المالیتہ والتقوم جمیعاً حقاً لملک فیضیں بلا استہکاک و اختلاف فی کیفیت الضمان فقیل ضمن قیمتہ مدبورج تارخ ۱۲ **ج** قولہ فالاولیٰ شریان ان شریعہ تارخ اولاً و ثانیاً قیل ان ہذا الاول سواد لان الملح صار
 مستہکماً فیہ ۱۷ **د** قولہ فعملی ما قیل و قیل بجزا قیل الشریعہ الی القویین المذكورین فیہ یعنی قیل لیس ہذا ملک بالاعتفاق و قیل لیس ہذا ملک عندی خفیۃ ۱۲ **هـ** قولہ لانه استہکاک لان
 الاستہکاک من العباد و عبادۃ عن فعل لا یصل للملک الی حین تخرج بواسطہ ذلک النسل لان اعلام الغزات لیس فی قدرۃ البعشر و لا ذلک اذا تخیلت بعد ساعۃ لانہا بالاعاد لم تقرر مستحکمہ لبقائہا علی حالہا
 ۱۱ **و** قولہ مدبورج اصلہ یعنی ان اصل محمد و ہر قول الی یوسف و فیضان غلط الشیء بخسبہ لیس باستہکاک عندہ ما و ج کلان الخ یعنی شریعہ تارخ انما تعلقہ فقہا تعلق فی نفسہ و غیرہ فیضیں فی المقصود
 منہ ۱۲ **ز** قولہ فی الوجہین یعنی ما اذا صارت خلاصی سادۃ و بعد ضمان ۱۳ **ح** قولہ ولا ضمان فی الاستہکاک ای فی استہکاک الخ بطل الخ لان غیر المسلم لا یضمن ۱۲ **ط** قولہ
 فی الوجہ الاول ای فیما اذا صارت خلاصی سادۃ **ی** قولہ لما بینا ای انہ یبصر ملکاً للخاصہ و لا فی غیرہ ۱۲ **ک** قولہ اجر و اجواب الملک یعنی الجایح الصغیر و ہر قولہ صاحب الخمر ان یاخذ
 اعلیٰ بغير شری و معناه ان بعضهم حملوہ علی الوجہ الاول و ہر التخیل بغير شری و کما تقدم و بعضهم اجرہ علی ما طار و قالوا لہما ان ان یاخذ الخ یعنی فی الوجہ کلما و ہر التخیل بغير شری و التخیل یجب الخ و التخیل بالقاء
 الخ فیما فان الملحق یبصر تارخ ۱۳ **ل** قولہ فی الوجہ کلما ای فی الوجہ الثلثہ و ہر التخیل بغير شری و التخیل بالقاء الخ و التخیل یجب المال فیہ ۱۲ **م** -
ن قولہ و قد کثرت فی تارخ بعضهم قالوا بطلان ہما مشترک بلا جوارح ان عندنا انما یقطع حق الملک بلا استہکاک اذا غنمنا بالخط لا بالکلیل و لو زدن اذا غنمنا و دخلت غنمنا من ملک نفسہ فاذا لم
 یکن غنمنا علیہ یتقطع و وجود الاستہکاک کما مر فی حق مشترک لا بالکلیل اذا غنمنا بنفسہ بکلیل آخر غیرہ **ہک** **س** قولہ ربطا ربطا سببست معروف کہ انما و غیرہ کہنہ کذا فی التثقب و در مؤید الفضل
 آورده لوی ازہر امر کہ در تارک ہائے افریشی ہندندان خود فروزند ابست و فی نفسی الامر ربط بربط جعفر خود کہ انرا می فرزند مرتب بربط مست باضافت یعنی سبب ۱۲ **ط**

وقال ابو يوسف ومحمد لا يضمن ولا يجوز بيعها وقيل الاختلاف في الدف والطبل الذي يضرب للهو فاما
 طبل الغزاة والدف الذي يباح ضربه في العرس يضمن بالاثلاث من غير خلاف وقيل القوي في الضمان
 على قولهما والسكراسم الذي من ماء الرطب اذا اشتد والمنصف ما ذهب نصفه بالطبخ وفي المطبوخ ادى في طبخة
 وهو الباذق عن ابي حنيفة روايتان في التضمن والبيع لهما ان هذه الاشياء اعدت للمعصية فبطل تقومها
 كالخمر ولانه فعل ما فعل امرا بالمعروف وهو بامر الشرع فلا يضمنه كما اذا فعل باذن الامام ولا يبي حنيفة
 انها اموال لصلاحيها لما يحل من وجوه الانتفاع وان صلت لها لا يحل فصار كالامة المغنية وهذا لان
 الفساد بفعل فاعل مختار فلا يوجب سقوط التقوم وجواز البيع والتضمين مرتبان على المالية والتقوم والامر
 بالمعروف باليد الى الامراء لقدرتهم وباللسان الى غيرهم وتجب قيمتها غير صالحة للهوكما في الجارية المغنية
 والكباش النطوح والحمامة الطيارة والديك المقاتل والعبد الخصى تجب القيمة غير صالحة لهذه الامور كذا
 هذا وفي السكر والمنصف تجب قيمتهما ولا يجب المثل لان المسلم ممنوع عن تملك عينه وان كان لو فعل جاز
 وهذا بخلاف ما اذا اتلف على نصرا في صليبا حيث يضمن قيمته صليبا لانه مقر على ذلك قال ومن غصب
 ام ولد او مذبذبة فماتت في يده ضمن قيمة المدبرة ولا يضمن قيمة المولود عند ابي حنيفة وقال لا يضمن قيمتها لان
 مالية المدبرة متقومة بالاتفاق ومالية ام الولد غير متقومة عندها وعندهما متقومة والدلائل ذكرناها
 في كتاب العتاق من هذا الكتاب

في قوله والمنصف العلم ان

العصير المطبوخ الذاهب اقل من تشييعه على قسمين احدهما المطبوخ الذي طبخته وهو المسما بالباذق والاخر المنصف وهو ما ذهب نصفه بالطبخ وكل واحد منهما حرام عندنا انت في قوله في المطبوخ قال
 في القاموس الباذق بكسر الهمزة وفتحها ما طبخ من عصير الغنم الذي طبخته فصار شديدا انت في قوله كما اذا فعل باذن الامام يعني لو فعل باذن نائب الشرع وهو الامام لا يضمن فاذا فعل بامر الشرع
 اولى وعن شريح ان رجلين اختصما المير في طبروق فلم يفتق اليهما حتى قاما من عنده وقال ابو يوسف لو كنت انا فان كان خصومتها دوني ابيها اولى بها كسرت وعزرتها وان كسره احدهما
 والاخر يطلب الضمان من بيت الذي كسره جبرلوا وجعت الاخر عقوبة كفاية في قوله غير صالحة ففي الرطب يضمن الخشب الصالح للاستعمال وكذا الباقي وفي سكر ونحوه يضمن قيمته صالحة كونه
 غذا وغيره ١٢ مجمع الانهر في قوله والكباش كباش بالفتح وشين معجم كوسيد نزلني ميش نرشا خدار بجلي از مختب ولطائف ١٤ غياث في قوله صليبا في الغنم الصليب شئ مثلث
 كالتمثال بيده انصاري وفي المختب صليب يرمي به كترسا يان ولزديد بن شكل + وبغاري از ارجيليا كويند ١٤ في قوله ذكرنا با قبيل باب متى احد العبدان حيث قال وجه قولها انما تنفع
 بها وطيا وجارة واستخدما وهذا هو دلالة التقوم وباتفاق جميعا لا يسقط تقومها كما في المدبرة لاني حنيفة في ان التقوم باعزاز ذي حرة للنسب لا للتقوم والاعزاز للتقوم تابع بخلاف المدبر ١٢ مل
 العلم انظر لكتابه ولن سني فير ولوالدريم اجمعين امن ثم امن يارب العالمين